المياه العربية وتحديات القرن الحادى والعشرين

أبحاث المؤتمر السنوى الثالث

المياه العربية : وتحديات القرن الحادى والعشرين

الذى عقده مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط

(٢٤- ٢٦ نوفمبر ١٩٩٨)

تقديم

أ.د. محمد رأفت محمود

رئيس جامعة أسيوط

تحرير

أ.د. محمد إبراهيم منصور

مدير مركز دراسات المستقبل

١٩٩٩



السيد الرئيس محمد حسنى مبارك

قائد مسيرة التنمية الحضارية فى مصرنا الغالية

المحتويات

كلمات الجلسة الافتتاحية

الباب الأول

المياه العربية : الحقوق القانونية والتاريخية

الباب الثانى

المياه العربية : الأبعاد السياسية والاستراتيجية

الباب الثالث

المياه العربية : والصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الباب الرابع

المياه العربية : الترتيبات المائية فى حوض النيل

الباب الخامس

المياه العربية : الأبعاد الاقتصادية لإدارة المياه

تقديـــــم

د. محمد رأفت محمود

رئيس جامعة أسيوط

هذا الكتاب هو حصاد المؤتمر السنوى الثالث لمركز دراسات المستقبل الذى عقد فـــى خريف ١٩٩٨ تحت شعار "المياه العربية وتحديات القرن الحادى والعشرين" وهو يضم الأبحاث والمقالات التى ساهم بها باحثون وعلماء من خمس عشرة دولـــة عربيـــة ينتمون إلى جامعات ومعاهد ومراكز أبحاث متخصصة فى قضايا المياه ، كما ينتمون إلـــى مشارب علمية وفكرية مختلفة ، وإن كان يجمعهم الوعى بالخطر والإحساس بالتحديـــات التى يمكن أن تواجه المنطقة إذا ما تراجعت إلى مستوى غير مقبول كميات المياه العذبـــة المتاحة للفرد فى الوطن العربى ، وتعقدت مشكلة شح المياه فى الســـنوات الأولـــى مـــن القرن الحادى والعشرين كما تنذر بذلك تقديرات صادرة مـــن مراكـــز علميـــة مرموقـــة ومحايدة.

والواقع إن الإحساس بالمخاطر لم يكن هو وحده الدافع وراء مساهمات كثـــيرة قيمـــة تقدم بها أصحابها إلى هذا المؤتمر ، وإنما كان هناك – فى الوقت نفسه – إحساس مـــواز بأن فرصاً عديدة للتعاون الإقليمى يجب الإمساك بها سواء بين الـــدول العربيـــة بعضـــها ببعض أو بين الدول العربية وجيرانهم، ليكون التعاون فـــى مجـــال الميـــاه بديـــلاً عـــن الحروب والصراع حولها. لاسيما وأن تجارب كثيرة فى أماكن متفرقة من العـــالم بينـــها أفريقيا أثبتت أن التعاون أثمر مكاسب مشتركة لكل الدول المتشاطئة تفـــوق مـــا كـــانوا يحصلون عليه قبل أن ينخرطوا فى أطر مشتركة للتعاون الإقليمى حول المياه . وقد نبهت أوراق عديدة – فى هذا الكتاب – إلى مثل هذه التجارب ، بل وإلى الآفاق الرحبة المفتوحة بلا حدود لتعظيم هذه المكاسب إذا ما تغلبت اعتبارات التعاون على اعتبـــارات الصـــراع والمواجهة ، وإذا ما تجنب العرب وجيرانهم محاولات الدس والوقيعة بينـــهم ، وأعطـــوا آذانهم لمنطق العقل وغلبوا مبادئ المصالحة والتعايش المشترك وحسن الجوار.

إن هذا الكتاب الذى عكف على إعداده وتحريره مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط لهو مساهمة جديدة تضاف إلى رصيده العلمى والفكرى الموجه نحو القضايا الحيوية التى يتعلق بها مصير الأمة ومستقبلها، والهادف إلى رصد مسارات آمنة نحو الأهداف القومية الكبرى ، من خلال شحذ وتعبئة وتشجيع الإبداع العلمى المستقبلى الأصيل ، وتوجيه الطاقات والجهود البحثية العربية نحو المجالات التى تتزاحم حولها التحديات ، أو تلك التى تتألق حولها فرص التقدم الواعد.

وإذا كان المركز فى سنواته القليلة السابقة قد لامس الآفاق المستقبلية لقضايا التعليم والاقتصاد الوطنى والإصلاح الاقتصادى والقدس والسوق العربية المشتركة ، فإن اقترابه اليوم من التحديات التى تهدد بلدانا كثيرة فى الوطن العربى بشح المياه فى القرن القادم لهو تأكيد جديد بالالتزام بمبدأ " البحث العلمى فى خدمة المجتمع" وربط الباحثين بقضايا المجتمع الأكثر إلحاحا وأهمية ، وتوظيف الإمكانات العلمية العربية لاقتحام المشكلات التى لا تقبل التأجيل.

لقد بارك الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى فكرة مؤتمر حول " المياه العربية وتحديات القرن الحادى والعشرين" وتعهدها برعايته ، وقد وفر دعمه للمؤتمر فرصا حقيقية لنجاحه واشتراك فعاليات محلية وعربية عديدة فيه ، ومساهمة شخصيات متخصصة بارزة فى أعماله من مفكرين ومثقفين وعلماء ، فضلا عن الدعم المتواصل الذى لا تضن به المنظمات الإقليمية وعلى رأسها جامعة الدول العربية ومؤسسات الدولة المختلفة والذى تجلى فى التمثيل الرفيع لوزراء الخارجية والزراعة واستصلاح الأراضى ودولة فلسطين وغيرهم من الذين قدروا للمركز رسالته ودوره.

وإننى إذ أقدم لهذا الكتاب الهام الذى تضعه الجامعة تحت تصرف صانعى القرار فى مجال الموارد المائية العربية لأتوجه بالشكر إلى كل الذين ساهموا فى صياغة دراساته وأبحاثه ، وجادوا بعطائهم العلمى فى قضية باتت تؤرق قطاعات كبيرة من السكان العرب المهددين بالحرمان من مياه شرب نقية فى المستقبل القريب ، وأعتبر مساهمتهم فى هذه المناسبة العلمية والقومية الجليلة التزاما جديرا بالتقدير بواجبات المثقف ومسئولياته نحو وطنه وشعبه .

والحق أن جميع هذه المساهمات على كثرتها ما كان يمكن لها أن تثمر أو تفيد بغير توثيق يضمها بعضها إلى البعض، ويربط بين أطرافها فى سفر واحد ، يستفيد منه المتخصصون كما تتناقله الأجيال ويدخره التاريخ تراثاً وضعه جيل لم يقصر أو يتوان. وهى مهمة ما كان لها أن تتحقق بغير جهد دؤوب فى الإعداد والتحرير قام به عاملون مخلصون فى مركز دراسات المستقبل وهو جهد جدير بما يستحقه من شكر وتقدير.

وإذا كان من إهداء أتوجه به ، فإن هذا الكتاب لمصر الرسالة والدور وللقائد العربى النبيل الرئيس محمد حسنى مبارك الذى حمل على عاتقه – صادقاً وأميناً – هموم شعبه وأمته.

والله من وراء القصد

وهو يهدى إلى سواء السبيل

مقدمة المحرر

كان الاحتفال بيوم المياه العالمى فى ٢٢ مارس ١٩٩٩ موعدا لصدور كتاب مهم يتعرض فيه خبير دولى مرموق فى شئون المياه للمشكلات التى تنتظر البشرية وهى على مشارف ألفية جديدة فى مجال المياه العذبة . أما الكتاب فهو " مانيفستو المياه : من أجل عقد دولى جديد بشأن المياه " . وأما المؤلف فهو ريكاردو بيتريلا ؛ خبير المياه وأستاذ الاقتصاد السياسى بجامعة لوفان البلجيكية . ويتوقع بيتريلا فى كتابه أن المشاكل المترتبة على شح المياه العذبة سوف تتفاقم فى السنوات العشرين الأولى من القرن الحادى والعشرين على نحو يهدد بانفجار أزمات عديدة فى مناطق متفرقة من العالم لاسيما الواقعة فى نطاق أحزمة الجفاف الصحراوى ، وهى فى الوقت نفسه ، ولسوء الحظ ، مناطق التكاثر السكانى السريع . والوطن العربى نموذج حى لهذه المناطق التى سوف تتحمل عبئا غير مسبوق من جراء العواقب الوخيمة لهذا الشح المتزايد فى المياه العذبة القابلة للرى والاستهلاك البشرى . وهذه الحقيقة كانت ماثلة أمام أعيننا قبل أن يقرع بيتريلا وغيره من الخبراء ناقوس التنبيه بها . ففى ربيع ١٩٩٨ كان قد تجمع لدينا ما يكفى من أسباب لاختيار " المياه العربية وتحديات القرن الحادى والعشرين " موضوعا لمؤتمرنا السنوى الثالث الذى قدر له أن ينعقد فى موعده بين الرابع والعشرين إلى السادس والعشرين من نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٩٨ . فالمؤشرات الكمية كلها تومىء إلى تراجع مخيف فى نصيب الفرد العربى من المياه إلى ما دون خط الفقر المائى فى منطقة مواردها المائية ثابتة أو تكاد ومن المتوقع أن يزيد سكانها من ٢٦٠ مليون نسمة فى العام ١٩٩٥ إلى ٤٩٣ مليون نسمة فى العام ٢٠٢٥ ويحتمل أن يتناقص نصيب الفرد بين التاريخين من ١١٥٦ مترا إلى ٥٦٦ مترا مكعبا فقط ، ناهيك عن التنافس المحموم بين أطراف إقليمية عديدة لإعادة اقتسام المياه ، أو محاولة الالتفاف على الحقوق القانونية والتاريخية الثابتة للبعض ، أو محاولات الزج بالمياه فى مفاوضات السلام متعددة الأطراف أو التلويح بعصى المياه فى الصراعات الإقليمية التى من المتوقع أن تؤججها المصالح المائية المتعارضة فى منطقة الشرق الأوسط . وتنسج هذه الأسباب سحابة داكنة من المخاطر التى تترصد العرب فى العقود الأولى من القرن الحادى والعشرين ، وتهدد بصراعات جديدة قد لا يحمد عقباها، إذا لم تتداركها دبلوماسية وقائية كافية تقنع الجميع

بإحلال التعاون محل الصراع، وتعمل على تعظيم الفرص المتاحة لتنمية مـــوارد الميـــاه المشتركة ، وبناء نظام إقليمى قادر على تأمين احتياجات دول المنطقة مـــن الميـــاه دون مساس بالحقوق القانونية والتاريخية الثابتة للبعض، وتقنين حقوق البعض الآخر فى مياه الأنهار المشتركة طبقاً لأحكام القانون الدولى ورفض الأفكار الملغومة – من قبيل تســـعير المياه – التى يدسها البعض لتعكير صفو العلاقات بين العرب وجيرانهم التاريخيين ونسف جسور التعاون بينهم قبل أن تقوم.

ويضع هذا الكتاب – الذى يوثق لأبحاث المؤتمر الثالث لمركز دراسات المستقبل – لبنة جديدة فى صرح الاهتمام بالأزمات المستقبلية المتوقعة للمياه فى منطقة الشرق الأوسط ، أكثر المناطق انكشافاً لأزمات المياه وتوابعها . وهو يضم واحداً وأربعين بحثاً حول المياه العربية موزعة على خمسة أبواب تناولت – بالتتابع – الحقـــوق القانونيـــة والتاريخيـــة والأبعاد السياسية والاستراتيجية والصراعات الإقليمية فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيـــة والترتيبات المائية فى حوض النيل وأخيراً – وإن يكـــن ليـــس أقلـــها أهميـــة – الأبعـــاد الاقتصادية لإدارة المياه فى الوطن العربى.

وبغير مصادرة لما قاله الباحثون – وهم يمثلون الأقاليم المختلفة للوطن العربى – فـــى فصول هذا الكتاب ، أو استباق القارئ بعرض غير كاف لا تسمح هذه المقدمة بأكثر منـــه، فإن هاجساً مسيطراً على الباحثين باختلاف مشاربهم وأفكارهم يمكن رصده والتقاطه فـــى أول مطالعة لسطور الكتاب ، وهو القلق من مخاطر صريحة وأخرى غامضة ومشـــكلات حالة وأخرى محتملة تتهدد المياه والأمن العربيين فى شمال الوطن وجنوبه ، وفى جناحيه الشرقى والغربى ، وفى قلبه المطعون بخناجر الاحتلال الإســـرائيلى . والقلـــق مشـــروع وصحى إذا قاد إلى ترتيبات ملائمة لمواجهة الخطر وتجنب الصراع واغتنام فرص التعاون واحترام أحكام القانون. أما الاستسلام للقلق فهو حالة مرضية تفضى إلى اكتئاب وقعـــود عن الفعل . ومن القراءة الأولى فإن الكتاب بعيد عن الحالة الأخيرة ، قريب مـــن الحالـــة الأولى فالأمم الحية هى التى تقلق وتتحرك ، لا أن تقلق وتستسلم . لقد نبه الباحثون – بما يكفى – لمصادر الخطر والتوتر على جبهات المياه فى الوطن العربى ، ورصدوا مواطـــن الضعف فى البيئة الهيدروليكية والجيوبوليتيكية العربية ونزعوا فى كثير مـــن الحـــالات الأقنعة السياسية التى تتخفى وراءها المصالح المائية فـــى المنطقـــة ، وفضـــوا أســـرار

التدخلات السافرة والمستترة التى تحاول أن تكسب من تغذية الصراعات الإقليمية والنفخ فى رماد الفتن الطائفية والعرقية الدائرة حول منابع الأنهار العظمى.

وإذا جاوزنا هاجس الخطر ، تراءت لنا – فى ثنايا الكتاب – مشاهد التعاون المحتمل بين أطراف لا مندوحة من التعاون بينها ، لا لتجنب أكثر السيناريوهات بغضا وهو سيناريو الصراع والحرب حول المياه ، وإنما لتعظيم المكاسب التى يتيحها التعاون الإقليمى من خلال ترشيد استهلاك المياه والحد من الهدر وإحياء المشاريع الإقليمية القديمة لتنمية الموارد المائية كمشروع قناة جونجلى ومشروع أنابيب السلام التركى والتعاون من أجل ابتداع تقنيات رخيصة لتحلية مياه البحر . وقد عالج الباحثون – فى أكثر من فصل – بعض هذه المشاهد التى ترنو إلى مستقبل تتغلب فيه اعتبارات التعاون على اعتبارات الصراع.

والحق أن للعرب تراثا قديما وطويلا للتعامل مع شح المياه ، فقد كان موطنهم الأول شبه الجزيرة العربية ، صحراء قاحلة جافة يندر فيها المطر وتعز موارد المياه وتتسابق القبائل من أجل أن تشرب – "كما قال عمرو بن كلثوم فى الجاهلية – الماء صفوا ويشرب غيرها كدرا وطينا"، وذلك قبل أن ينتقل العرب إلى البيئات الرسوبية الخصبة على ضفاف الأنهار الكبرى وسواحل البحار المطيرة فى الشمال ، يحملون معهم من بيئتهم الأولى ثقافة تقدر قطرة الماء ، وتحذر من الإسراف فيه حتى فى مواطن الطهارة، وتحض الناس على الاقتصاد فيه ولو كانوا على نهر جار ، وتقدس السلوك الرشيد لاستخدامه وتصلى من أجل الاستسقاء، وتجتهد فى سن القواعد الأصولية التى تحكم منازعات المياه وتضع المصنفات الفقهية عن حقوق الشفة والشرب وحقوق المجرى والمسيل . والماء فى ثقافة العربى – المختزنة فى عقله الباطن – هو الشىء الوحيد الذى لا يباع ولا يحل منعه ؛ وكما أن هذه الثقافة تبغض الهدر وتعلى قيمة الترشيد ، فإنها تصلح أساسا لبناء موقف فلسفى جديد يعارض منطق العولمة التى ترى أن شح المياه يتعين علاجه بمقتضى قوانين السوق وأن تسعير المياه هو الذى يضمن استخدامه استخداما رشيدا ويحول دون هدره والإسراف فيه . أما المنطق المختلف فهو الذى يرفض النظر إلى الماء العذب كسلعة ، بل كحاجة من حاجات الإنسان الأساسية التى لا ينبغى أن تظل البشرية أسيرة قوانين السوق

بشأنها فالماء العذب مصدر حياة ، يتعين توفيره حتى لو خالفت سبل توفيره قوانين السوق .

ولا يخفى أن أقلاما كثيرة فى هذا الكتاب قد لامست هذه الأفكار وفندتها بالحجة، وأن أقلاما أخرى لم تكتف بدحض الآراء التى تلح على احترام منطق السوق ، وتتجاهل منطق الحاجة ، وإنما راحت تبتكر سبلا جديدة تحتكم – فى تخصيص الماء – إلى مؤشرات أخرى غير إشارات السوق ومنطقه الصارم.

ولا يساورنا شك أن ما تناوله الباحثون فى هذا الكتاب من قضايا المياه أكثر مما تركوه، وهو ما يرتقى بالكتاب إلى مصاف العمل الموسوعى الذى أحاط بأبعاد خفية وظاهرة فى مسائل المياه العربية ، حاضرها ومستقبلها، ويضع الكتاب جنبا إلى جنب مع الأعمال الفكرية الكبرى التى صدرت مؤخرا بشأن المياه سواء فى مصر كما فى كتاب الخبير المرموق الدكتور محمود أبو زيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية ، أو فى خارجها كما فى كتاب بيتريلا المنوه عنه قبل قليل . وربما يضيق حيز محدود – هو صفحات هذه المقدمة – عن عرض كاف لإشباع الفضول لما احتواه هذا السفر من بحوث تنشر لأول مرة فى مجال تسابق الباحثون – بدوافع الغيرة والحمية القومية والقلق المبدع – على الكتابة فيه وبذل المشورة لصناع القرار فى مواقع المسئولية . التزاما بالدور ونهوضا بالرسالة ولكن ما ينبغى التنويه عنه والتذكير به هو هذا الفيضان العرم الذى امتلأت به خزائننا العلمية فى مركز دراسات المستقبل بعد أول دعوة صادرة منه للإسهام فى المؤتمر الثالث عن المياه العربية وتحديات المستقبل. فقد وصلتنا أكثر من مائة وعشرين دراسة ، نشرنا هنا نحو ثلثها واستبعدنا ما حظى قبل ذلك بفرصة للنشر أو ما لامس موضوع المؤتمر من بعيد ، أو ما خشينا أن يكون تكرارا بغير داع . وأعترف أن ما نشر وما أستبعد من النشر كليهما متعادلان فى الأهمية ، متساويان فى القيمة ويظل تقديرنا لهؤلاء وأولئك محفوظا وخالصا.

لقد كان هذا الكتاب ثمرة تعاون توافر له قدر كبير من الدعم وقدر كبير من الإخلاص. وبهما معا كتب له أن يخرج إلى النور ، وأن يستقر فى النهاية بين أيدى المتطلعين إلى الكلمة الطيبة والرأى السديد . وإذا كان من شكر يزجى وتحية تقال ، فبالاثنين معا أتوجه إلى الأستاذ الدكتور محمد رأفت محمود رئيس الجامعة الذى لم يدخر وسعا فى تذليل

صعاب التمويل وأظهر حماسا نادرا من أجل صدوره فى زمن قصير، كما أتوجه بهما إلـى الفريق الذى شد الله به أزرى من العاملين فى سكرتارية المركز الذيـــن واصلـــوا الليـــل بالنهار حتى قيض لهذا الكتاب أن يصدر.

والله نسأل أن يعمم به النفع

والله من وراء القصد وهو يهدى إلى سواء السبيل.

د. محمد إبراهيم منصور

أسيوط فى ١٤ صفر ١٤٢٠ هـ (٣٠ /٥/١٩٩٩)

كلمة الأستاذ الدكتور/ عصمت عبد المجيد

الأمين العام لجامعة الدول العربية

ألقاها نيابة عن سيادته

د. نادرة محمد ضيا كبه

مدير بالإدارة العامة للشئون الاقتصادية

الأخوة والأخوات

يطيب لى أن اشكر جامعة أسيوط على دعوتها الكريمة لجامعة الدول العربية للمؤتمر العلمى الثالث الهام حول المياه العربية وتحديات القرن الحادى والعشرين. ويسعدنى أن أشارككم افتتاح هذا الملتقى نيابة عن معالى الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية . وأبلغكم اعتذاره لارتباطات حالت دون حضوره. كما انقل إليكم تمنياته بالتوفيق ولأعمال المؤتمر كل النجاح . وإننى إذ أهنئ جامعة أسيوط إحدى مؤسساتنا العربية الأكاديمية العريقة على إيلائها القضايا الملحة فى وطننا العربى أهمية خاصة فى أنشطتها العلمية والبحثية والتطبيقية ، وأشكر مركز دراسات المستقبل على تناول قضية المياه فى الوطن العربى فى إطار ملتقى علمى يضم لفيفاً من الأكاديميين والباحثين وذوى الخبرة من المسئولين ، مما يوفر المناقشة العلمية والموضوعية حول مواردنا المائية ، ويثير الحوار العلمى لمشاكلها الاقتصادية والبيئية بسبب الممارسات الخاطئة والاستخدامات غير الرشيدة مما يؤدى إلى تلوثها واستنزافها . وبالحوار الجاد

والجدل البناء تولد الحلول الممكنة للحفاظ على المياه ، بطرح مختلف البدائل الرشيدة لاستخداماتها وتنميتها.

الأخوة والأخوات

سنستمع لاحقاً إلى حصيلة أفكار ونتبادل الآراء مع كوكبة من الخبراء والباحثين الأساتذة عن قضية المياه العربية ومشاكلها الاقتصادية والبيئية . ولكن اسمحوا لي أن استبق الأمور لأقول بأنه فى ظل التزايد السكانى والمتغيرات الأيكولوجية والاقتصادية والسياسية ، احتل موضوع المياه فى العقدين الأخيرين من هذا القرن اهتمام المجتمع الدولى وخاصة فى المناطق الجافة وشبه الجافة التى تتسم بشح المياه وندرتها . إذ عقد مؤتمران دوليان هامان الأول فى الأرجنتين عام ١٩٧٧ ، كان مقرر المؤتمر د. يحيى عبد المجيد أثناء عمله مساعداً للسكرتير العام للأمم المتحدة وبذل مساعى حميدة لخروج المؤتمر بخطة ماردل بلاتا التى دعت الدول المتشاطئة للمجارى المائية أن تأخذ فى اعتبارها حقوق كل الدول فى حصة عادلة وأن تتعاون فيما بينها . وانعقد الثانى فى دبلن عام ١٩٩٢ عن (الماء والبيئة) فى إطار التحضير لقمة الأرض (البيئة والتنمية) واحتلت المياه الجزء الثامن عشر من التقرير الختامى للمؤتمر المعروف بجدول أعمال القرن الحادى والعشرين.

إن المياه عنصر حيوى لا تكتمل الحياة بدونها ، وهى عماد التنمية وعنصر البقاء للبشرية . وبالرغم من وجود ٢٨٦ معاهدة حول المجارى المائية الدولية إلا أنها لم تنل حظها من الاتفاقات الدولية وخاصة فى الشرق الأوسط (باستثناء الاتفاق المصرى السودانى فى عام ١٩٥٩ حول نهر النيل) حيث لا ترغب أى من دول المنبع بعقد أى اتفاق حول حقوق الدول المتشاطئة فى حصة عادلة ، ولعدم قيام المنازعات فى هذا الشأن، وحفاظاً على حصة عادلة لكافة الدول المتشاطئة سعى المجتمع الدولى محاولة منه لتنظيم العلاقة وتحديد كيفية التعامل بمياه المجارى المائية الدولية بوضع اتفاقية قانون استخدام المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية والتى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرار رقم ٢٢٩ فى دورتها ٥١ فى عام ١٩٩٧ وتحفظت عليها كل من دولة فرنسا والصين وتركيا.

أما على المستوى العربى فإن جامعة الدول العربة ومؤسساتها المتخصصة والمعنية لم تأل جهدا فى متابعة ودراسة القضايا الاقتصادية والفنية والسياسية المتعلقة بالمياه العربية، هذا إلى جانب المفكرين والاقتصاديين والسياسيين الذين أكدوا على النواحى القانونية والتاريخية وأثاروا الجوانب الاقتصادية والبيئية للمياه المشتركة فى المحافل الدولية . ولدى مؤسسات المجتمع الدولى السياسية.

الأخوة والأخوات

إن قضية المياه فى وطننا العربى قضية استراتيجية لها أبعاد أمنية واقتصادية علاوة على كونها مسألة حياتية لشعوب أمتنا العربية والتى تقع معظم أراضيها فى المناطق الجافة وشبه الجافة حيث الأمطار نادرة، وحالات الجفاف والتصحر تغزو أغلب الأراضى العربية، وأكثر من ٥٠% من مصادرها المائية تأتى من خارج أراضيها، وأن الأمن الغذائى والأمن المائى توأمان ويشكلان ركيزة لتعزيز القرار السياسى، ودعامة للأمن القومى. وبارتباط قضية المياه والأمن القومى بطبيعة الموقع الاستراتيجى للأمة العربية، مع تفاقم عوامل الجفاف والتصحر تتضح خطورة وأهمية التزايد السكانى وازدياد الطلب على موارد المياه. وفى هذا الصدد فقد أشارت العديد من مراكز الأبحاث والدراسات الإقليمية والدولية إلى موضوع ومستقبل المياه فى منطقة الشرق الأوسط، وأنها على أبواب مرحلة جديدة من أزمات المصادر الطبيعية وهى المياه، ومن هنا كان الحرص على اتخاذ كل ما من شأنه الحفاظ على حقوق الدول العربية فى مياه الأنهار المشتركة، حقوقها التاريخية المشتركة والثابتة لا يمكن إنكارها أو المساس بها. إن قواعد القانون الدولى والمواثيق والأعراف الدولية تحتم على الدول المجاورة دول المنبع للأنهار المشتركة، ضرورة التفاوض والاتفاق مع الدول العربية ذات العلاقة حتى لا تتحول مياه الأنهار إلى بؤر للتوتر السياسى أو تستخدم كأداة للضغط السياسى والاقتصادى. من هنا كان مجلس جامعة الدول العربية حريصا على التأكيد فى قراراته وخاصة فى دورتيه ١٠٥ و١٠٧ على دعم حقوق كل من سوريا والعراق فى مياه دجلة والفرات، ودعوته تركيا على ضرورة معالجة موضوع المياه مع سوريا والعراق وفق قواعد القانون الدولى والاتفاقات الموقعة فى هذا الشأن. كما ناشد المؤسسات الدولية بربط تقديم أى مساعدات مالية لتمويل المشاريع المقامة على النهرين فى الأراضى التركية بالتوصل إلى اتفاق مسبق مع

الدول ذات العلاقة، كذلك لا يمكن أن نغفل جهود بعض الدول الشقيقة ومساعيها فى حل الأزمات التى تنشأ عن قضية المياه فيما بين الدول العربية والدول المجاورة.

هذا عدا عن أن مؤسسات جامعة الدول العربية التمويلية والإنمائية ومنظماتها المتخصصة المعنية تتناول قضية الموارد المائية العربية كبرنامج رئيسى فى خطط عملها وأنشطتها البحثية والتمويلية.

فقد أعد المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة دراسة لحالة الموارد المائية فى الوطن العربى بتكليف من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تناولت الدراسة كافة الجوانب الفنية المتعلقة بالمياه العربية والاستخدامات الزراعية البديلة والأكثر ملاءمة لواقع المياه فى الدول العربية المختلفة.

كما تناول الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى موضوع مصادر المياه واستخداماتها فى الوطن العربى فى ندوتين على مستوى كبير من الأهمية عقدت الأولى عام ١٩٨٦ وصدر عنها بيان الكويت عن الأمن المائى العربى الذى نبه إلى خطورة الوضع المائى داعياً الأقطار العربية إلى توحيد مواقفها لحماية حقوقها المائية وتوثيق أواصر التعاون لتحقيق الأمن المائى، وعقدت الثانية فىالكويت عام ١٩٩٧ بعد عشر سنوات على الندوة الأولى لتقييم واقع مواردنا المائية، وعقد الصندوق أيضاً بالتعاون مع جامعة هارفاد ندوة هامة فى عام ١٩٩٣ جمعت العديد من الاقتصاديين والهيدرولوجيين والبيئيين لمناقشة "المياه فى العالم العربى وآفاق واحتمالات المستقبل"

الأخوة والأخوات

دعونا نستعرض واقع مواردنا المائية لنرى مدى الحاجة وجدوى توافر التنسيق فيما بين الخطط المستقبلية والسياسات الإنتاجية لمختلف القطاعات بما يتفق مع هذا الواقع، حيث أن الموارد المائية على علاقة نسيجية مع كافة قطاعات الاقتصاد القومى، وأى تغير فى العرض سينعكس بأثر المضاعف على إنتاجية القطاعات الأخرى. وأن المضى فى سياسات الطلب المائية الحالية واستنزاف مواردنا المائية، وخاصة غير المتجددة فى ظل عوامل التصحر والجفاف السائدة، سيعرض المنطقة العربية إلى أزمة مائية حرجة ذات أبعاد اقتصادية وسياسية لا تحمد عقباها.

فى ضوء الكم الغزير من المعلومات والآراء عن الهيدرولوجيا وإدارة المياه فى الوطن العربى، وبالرغم من فروق الأرقام ما بين ٥ – ٢٠% فى تقييم الموارد المائية مقارنة مع استخداماتها إلا أنها تتفق على مؤشر واحد، وهو أن الوطن العربى يعانى من ضغوط شديدة على موارده المائية المتاحة، فوفقاً للتقرير الاقتصادى العربى الموحد يشغل العالم العربى ١٠% من مساحة العالم و٥% من سكانه إلا أنه لا يحظى بأكثر من ٠,٥% من الموارد المائية العذبة المتجددة فى العالم. وبعد أن كان متوسط نصيب الفرد فى الوطن لعام ١٩٥٠ ٣٨٠٠م٣/سنوياً انخفض فى عام ١٩٩٦ إلى ١٠٢٧م٣/سنوياً، ويعتبر هذا أسوأ وضع فى العالم بمقارنته بباقى المناطق حيث أن مثيله فى إفريقيا يقرب من ٥٥٠٠مث/سنوياً وفى آسيا ٣٥٠٠م٣/سنوياً.

ومما يدعو للاستغراب أكثر بأن هذا المتوسط من المتوقع له وفقاً لمعدل التزايد السكانى فى العالم العربى أن يصل فى عام ٢٠٢٥ إلى أقل من النصف بما يقرب من ٤٦٤م٣ / سنوياً.

إن العجز المائى لا يتمثل فى صنبور انقطعت مياهه أو نساء ريفيات يقطعن كيلو مترات للحصول على مياه للشرب أو مصنع أغلق أبوابه لنفاد مياه التبريد والتنظيف. فمجمل هذه الاستهلاكات لا تزيد من ١٠ إلى ١٥% من المياه المستهلكة، لكن حقيقة الأمر تكمن فى أن قطاع الزراعة لوحدة يستهلك ما بين ٨٠ – ٩٠% من المياه المستهلكة، بكفاءة فىالرى السطحى لا تزيد عن ٤٠% إلى ٥٠% من هنا يمكننا أن ندرك حجم الفاقد والهدر من مواردنا المائية ، ولن استشهد بالأسباب والمسببات التى قتلت بالبحث والنقاش، لكن لا يسعنى إلا أن أقول أنه فى ظل الواقع الداكن لمواردنا المائية ما زال أمامنا خياران فى حدود التكلفة الممكنة ، خيار تنمية المصادر المائية فى إطار استخدام التقنيات المناسبة لحصاد مياه الأمطار ، والحفاظ عليها من البخر والضياع فى الوديان أو فى مصبات البحار. ومعالجة مياه الصرف الصحى المتزايدة بكثرة نتيجة التزايد السكانى وارتفاع مستوى المعيشة ، لإعادة استخدامها فى الى حيث أن طريقة معالجتها أقل تكلفة من الاستعمالات الأخرى. والخيار الثانى ترشيد استخدامات المياه بإدارة مياه الرى ورفع كفاءتها بإدخال نظم الرى الحديثة وتحسين الشبكات وإدارة جيدة لمشاريع الرى إذ أن

تحسين شبكات الرى لوحده سيوفر ٢٢% من المياه المستخدمة للرى . والتركيز أيضـــاً على تحسين وزيادة إنتاجية وحدة المياه باستخدام البذور المحسنة والأصناف المقاومـــة للجفاف ، هذا بالإضافة إلى استعمال المياه الأقل ملوحة وإعادة استعمال ميـــاه الصـــرف الزراعى للرى . وهناك طرق أخرى عالية التكاليف للحصول على موارد مائية بكميـــات لا حصر لها بتحلية المياه وخاصة أن الوطن العربى يمتلك من السواحل البحرية ما يقرب من ٢٧ ألف كم ، مما يتطلب إجراء المزيد من البحوث والدراسات فى إطار التعاون العربـــى للتوصل إلى تقنيات أقل تكلفة فى تحلية المياه حتى يمكن استخدامها فى قطاعات أخـــرى غير قطاع الشرب.

كلمة الأستاذ الدكتور يوسف والى
نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة

ألقاها نيابة عن سيادته

أ.د. سامى الفيلالى

وكيل أول وزارة الزراعة

يَطيبُ لى أن أنقل إليكم تحيات السيد الأستاذ الدكتور/ يوسف والى – نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى الذى كان يود حضور مؤتمركم هذا، لولا ارتباطات وظروف طارئة حالت دون ذلك، وقد شرفنى السيد النائب بالحضور نيابة عنه، فأهلاً بكم على أرض مصر.

أود فى البداية أن أشيد بهذا الجهد المتميز فى تنظيم مؤتمركم الثالث ويسعدنى أن أتوجَّه بالتحية والتقدير إلى مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط على ما بذل من جهود مقدرة والعمل على تهيئة كافة الأجواء لأن يكون هذا المؤتمر على المستوى اللائق به.

الأخوة والأخوات..

يَنعقِد مؤتمركم هذا تحت شعار "المياه العربية وتحديات القرن الحادى والعشرين"، ولاشك أن المياه تعد من أهم القضايا الرئيسية فى مجال التنمية الزراعية والتى تسهم فى تعزيز بنية الاقتصاد القومى وتتيح له المجال لأن يقف قوياً أمام كافة التحديات العالمية.

وأنه لمن دواعى التفاؤل وبواعث الأمل ونحن على مشارف القرن الحادى والعشـــرين أن يجتمع هذا الحشد الكبير من صفوة العلماء والخبراء والمختصين العرب لبحث ومناقشة المحاور المتعلقة بمشكلة المياه فى الوطن العربى والعمل على إيجاد صيغ أكثر ملاءمــــة لتحقيق الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المائية العربية المتاحة.

السادة الحضور..

وفى هذا الخصوص أود أن أؤكد أن استراتيجية التنميــــة الزراعيـــة والتـــى تنفذهــا جمهورية مصر العربية من خلال مشروعاتها العملاقة، وفى مقدمتـــها مشــروعا تنميـــة جنوب الوادى وشمال سيناء، والتى تضيف للرقعة الزراعية مساحة تزيد عن مليون فدان، إنما تتم فى إطار مواردنا المائية المحدودة وبما يتفق مع القوانين والاتفاقيـــات الدوليـــة المبرمة فى هذا الشأن.

وفى الختام أود أن أشكر هذه النخبة المتميزة من السادة ممثلى الدول العربية الشقيقة لتشريفها بحضور المؤتمر.

وكلى ثقة فى أن التفاعل والمشاركة الإيجابية سوف يشكلان سبيلنا ونهجنا لكـــل مـــا سيدور فى هذا المؤتمر من نقاش وحوار وتوصيات.

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

السياسة المائية الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة ومستقبل المياه فى مفاوضات الحل الدائم

السفير محمد صبيح*

بمدة تزيد على نصف قرن قبل ولادة الكيان الصهيونى أولت القوى الصهيونية اليهودية وغير اليهودية أهمية كبيرة لمسألة المياه، فأعطى ثيودور هرتزل خبراء المياه دورا أساسيا فى تهيئة فلسطين للاستيطان الصهيونى حين صرح قائلا عام ١٩٠٢ (إن المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة – القديمة هم مهندسو المياه فعليهم يعتمد كل شئ : من تجفيف المستنقعات إلى رى المساحات المجدبة وإنشاء معامل توليد الطاقة الكهربائية من الماء)[١].

وعندما كان هيرتزل يناقش مشروع الاستيطان اليهودى فى سيناء والعريش مع جوزيف تشمبرلن عام ١٩٠٣ كان يحلم بالاستيلاء على مياه النيل. وقبل هرتزل فى عام ١٨٩١ صدر كراس بعنوان (أين نذهب باليهود الروس) لليهود الصهيونى ماكس إيزودور بودنهايمر ١٨٦٥ – ١٩٤٠ عبر فيه عن الأطماع الصهيونية فى نهر الليطانى ، حيث قال يمكن إقامة استيطان يهودى واسع على ضفتى النهر.

لقد وضع مؤسسو المشروع الصهيونى نصب أعينهم مسألة توافر المياه فى الأرض التى سوف يقوم عليها (وطنهم القومى) ، والتى يشكل الاستيطان والزراعة أركانه الأساسية، لذلك ركز قادة الحركة الصهيونية منذ البداية على أن تكون موارد المياه سواء

* المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى جامعة الدول العربية

فى فلسطين أو الدول العربية المجاورة هى المجال الحيوى (للوطن القومى اليهودى) وعملوا على حث الدول الاستعمارية وفى مقدمتها بريطانيا على أن يتضمن (وطنهم) أهم المصادر المائية فى المنطقة(٢).

لقد قام / حاييم وايزمن / رئيس المنظمة الصهيونية العالمية بالكتابة عام ١٩١٩ إلى رئيس وزراء بريطانيا / لويد جورج / على أن لا تعين حدود فلسطين وفقاً لاعتبارات دينية وتاريخية فقط، بل وفقاً للمتطلبات الضرورية لإقامة نظام اقتصادى حديث، وقد أسفرت جهوده عن منح المندوب السامى البريطانى (هربرت صموئيل) فى فلسطين عام ١٩٢٦ امتيازاً لليهودى (بنحاس روتنبرغ) لاستثمار الموارد المائية من وادى الأردن ووادى اليرموك لتوليد الطاقة الكهربائية برأسمال يهودى وبأيد عاملة عربية، ويعود مردود هذا المشروع لليهود فقط.(٣)

لقد كان التواطؤ البريطانى مع القوى الصهيونية التى تخطط للاستيلاء على فلسطين ومياهها واضحاً كل الوضوح، فعلاوة على الامتياز الممنوح (لروتنبرغ) باستغلال مياه الأردن واليرموك الواقعة خارج منطقة الانتداب البريطانى حصل الصهاينة على امتياز لاستغلال مياه نهر العوجا قرب يافا، كما أوصت لجنة التقسيم الملكية برئاسة اللورد بيل بإعطاء اليهود مناطق ذات وفرة مائية، وقد رحب دافيد بن غورين بشدة بذلك القرار.

لقد نفذ الكيان الصهيونى منذ قيامه عام ١٩٤٨ عدة مشروعات مائية اعتمدت على نهب قسم كبير من المياه العربية فى كل من سوريا ولبنان والأردن علاوة على مياه فلسطين، ومنذ عدوان ١٩٦٧ قام الكيان الصهيونى باستغلال المياه العربية فى المناطق المحتلة، فقد وصل استهلاك الكيان الصهيونى للمياه الجوفية حدوده القصوى عام ١٩٦٧ بحيث لم يكن هناك مكان لحفر بئر واحدة حسب التصريحات الإسرائيلية وكانت إسرائيل تمتص المياه الجوفية العائدة للضفة الغربية قبل عام ١٩٦٧ بواسطة آبار ارتوازية عميقة داخل الكيان الصهيونى بمعدل (٥٠٠) مليون متر مكعب فى السنة وهى نسبة تعادل ٢٣.٠٣% من الاستهلاك السنوى الإسرائيلى. وحسب تقرير الأمم المتحدة فإن إسرائيل تحصل على نحو (٣٥%) من احتياجاتها المائية من الضفة الغربية فى الثمانينيات. وحتى أواخر عام ١٩٨٧ قامت شركة المياه الإسرائيلية (مكوروث) بسحب المياه من أربعة آبار

فى منطقة القدس وتحصل إسرائيل على (٧) ملايين متر مكعب من الماء من هذه الآبـــار سنويا.

وتشير تقديرات الخبراء إلى إمكانية قيام (مكوروث) بسحب نحو (٢٠) مليـــون مـــتر مكعب من مياه المنطقة الجبلية الواقعة شرقى القدس سنوياً. بما يساوى نصف اســتهلاك الأحياء السكنية فى مدينة القدس بشقيها العربى واليهودى وعملت شركة (مكوروث) على توقيع عقد مع شركة أمريكية عام ١٩٨٥ لاستخراج المياه من منطقة (هيروديون) بيـــن القدس وبيت لحم.وتؤكد مصادر التخطيط المياه فى إسرائيل إن حفر هذا البئر سيؤدى إلى جفاف آبار المياه فى مناطق البحر الميت وأريحا وبيت لحم وبيت جالا وبيـــت ســاحور، وتقول مصادر صحفية إسرائيلية إن من بين أسباب استقالة العميد إبرايــم ســنية مديـــر الإدارة المدنية فى الضفة الغربية اعتراضه على حفر بئر (هيروديون). كما أثار حفر البئر المذكور اعتراض عدد من الدول العربية والأجنبية، حيث ينطوى هذا الحفر علـــى أبعــاد سياسية تهدف إلى ترسيخ الاحتلال الإسرائيلى للضفة الغربية[٤].

وفى عام ١٩٧٣ قامت الحكومة الإسرائيلية بتشكيل لجنة (بن اليسار) لبحث مســـألة المياه فى المناطق المحتلة، وقد أوصت هــذه اللجنــة بوضــع الميـــاه تحــت الســيطرة الإسرائيلية حتى بعد قيام حكم ذاتى فيها بحجة أن زيادة ضخ المياه مـــن هــذه المنـــاطق سيؤدى إلى زيادة ملوحة مصادر المياه الجوفية فى إسرائيل. وأشار تقرير لجنـــة الحكـــم الذاتى المتعلق بالموارد المائية فى أعقاب التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد، بشكل صريـــح إلى أطماع إسرائيل فى مياه المناطق المحتلة حيث نص على أنه (يجب أن تستمر السيطرة على الموارد المائية فى المناطق المحتلة، لأنه من المستحيل إقامة مستعمرات فـــى هـــذه المناطق من دون سيطرة وإشراف على الموارد المائية.[٥]

وعلى نفس الصعيد نشرت الصحف الإسرائيلية فى ١٠ آب أغسطس ١٩٩٠ إعلانـــاً صادراً عن وزارة الزراعة الإسرائيلية يؤكد ضرورة احتفاظ إســـرائيل بالســيطرة علـــى مصادرة المياه الواقعة فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين بما فـــى ذلــك اســتمرار السيطرة على البنية الأساسية التى تشمل إمدادات المياه وشــــبكات الطـــرق الضروريـــة لتشغيلها وصيانتها والوصول إليها، وأكد الإعلان أن السيطرة على موارد المياه هى مـــن الأهمية والحيوية بحيث لا يمكن تركها بأيدى الفلسطينيين.[٦]

فهناك اتفاق عام بين قادة إسرائيل على مختلف أطيافهم بضرورة الاحتفاظ (بنصيب إسرائيل) من الموارد المائية المتدفقة من الأراضى المحتلة، حتى أولئك المؤيدين لإقامة دولة فلسطينية مستقلة. ومثال ذلك "مارك هيلر" الباحث فى مركز الدراسات الاستراتيجية فى تل أبيب الذى أكد على ضرورة منع الدولة الفلسطينية من سحب المياه الجوفية حتى لا تهدد الكثير من المزارع الإسرائيلية بالفناء.(٧)

ولضمان استمرار السيطرة على نسبة كبيرة من الموارد المائية فى الأراضى المحتلة وفقاً لأى مشروع للتسوية اتجهت إسرائيل إلى دمج النظام المائى للضفة فى نطاق النظام الإسرائيلى.

إن أوضاع ومشكلات المياه فى الأراضى المحتلة تختلف فى جوهرها عن أى منطقة أخرى فى العالم وذلك بسبب طبيعة الاحتلال وممارساته وأهدافه التى تكمن فى تحقيق وتأمين سيطرة كاملة على مصادر المياه فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وسوف نستعرض هنا الإجراءات الإسرائيلية فى هذا المجال.

السياسة المائية الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة:

١- أصدرت سلطات الاحتلال العديد من الأوامر العسكرية لأحكام قبضتها على مصادر المياه فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، فبعد الحرب مباشرة أصدرت الأمر العسكرى رقم ٧/٩٢ حزيران / يونيو ١٩٦٧، الأمر العسكرى رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٨ وباشرت بعد ذلك اتباع مختلف الوسائل لانتزاع المياه من أيدى الفلسطينيين وتكثيف الاستغلال الإسرائيلى لها.

٢- منعت سلطات الاحتلال الفلسطينيين من حفر آبار ارتوازية جديدة أو توسيع آبار ارتوازية قائمة قبل سنة ١٩٦٧.

٣- قامت إسرائيل بحفر عدد من الآبار العميقة فى مواقع استراتيجية فى الأراضى المحتلة تتفاوت ما بين (٢٥ – ٤٠) بئراً لتغذية المستعمرات الإسرائيلية بمياه تلك الآبار، وقد أدى ذلك إلى التأثير سلباً فى قدرة ضخ الآبار الارتوازية التى يملكها الفلسطينيون، وقد أدى أيضاً الضخ الكثيف من تلك الآبار إلى التجفيف الكامل أو الجزئى للعديد من الآبار الفلسطينية.

٤- قامت السلطات الإسرائيلية بتقييد حرية المزارعين الفلسطينيين فى استخدام المياه، وذلك لخنق القطاع الزراعى وهو القطاع الاقتصادى الأساسى فى الأراضى المحتلة، ولتوفير نظام مراقبة صارمة فى مجال رى المزروعات فرضت إسرائيل على أصحاب الآبار الزراعية تركيب عدادات على مضخات آبارهم وحددت لهم الكمية القصوى المسموح باستخدامها، وإن كل من يخالف التعليمات يعرض نفسه لسلسلة لا متناهية من العقوبات ابتداء من الغرامات وانتهاء بسحب رخصة البئر نهائياً.[٨]

٥- فى سنة ١٩٨٢ قامت إسرائيل وبمقتضى أمر عكسرى بتحويل الإشراف الفنى على جميع الآبار الارتوازية التابعة لدوائر المياه العربية إلى شركتى (ميكوروث ، وتاهال) الإسرائيليتين وتطبق هذه الشركات سياسات الحكومة الإسرائيلية المتعلقة بإدارة مصادر المياه وخصوصاً تأمين المياه لضمان حاجات المستوطنات[٩].

٦- قامت سلطات الاحتلال بإتلاف المئات من مضخات المياه التى يملكها المزارعون الفلسطينيون، تحت ذريعة أن هذا الضخ يغطى مناطق زراعية فلسطينية تعتبرها إسرائيل (مناطق أمنية) مغلقة. كما قامت بإتلاف قنوات الرى التى كانت تزود المزارع الفلسطينية بالمياه.

٧- عدم السماح بإقامة أو امتلاك أو تشغيل منشآت دون الحصول على ترخيص من الحاكم العسكرى الإسرائيلى. وللأخير سلة مطلقة لمنح تراخيص أو رفضها دون إبداء الأسباب.

٨- اقتلاع أشجار الحمضيات ومنع المزارعين الفلسطينيين من زراعة أشجار حمضيات جديدة لأنها تحتاج إلى كميات وفيرة من المياه.

٩- أهملت سلطات الاحتلال مصادر المياه العربية وحرمتها من العناية سواء فى معالجة تلوث المصدر، أو فى وسائل النقل والتخزين مما أدى إلى تلوث مياه الشرب فى الأراضى المحتلة.

١٠- فاقمت سياسة الاستيطان الزراعى الإسرائيلية من أزمة المياه فى العديد من المناطق الفلسطينية، ويقدر الخبراء أن هذه السياسة سوف تقود قطاع غزة إلى كارثة مائية نظراً لتزايد النقص فى المياه وتزايد الملوحة فيه الناجمة عن الضخ المتزايد للمستوطنات الزراعية من مياه القطاع.

وبهذا الصدد تقول جويس ستار مديرة لجان القمة لشئون المياه ورئيسة مجلس الإستراتيجية الشاملة فى الولايات المتحدة فى مقال نشرته جريدة هارس بعنوان سياسة الدول العطشى إلى الماء (إن سياسة الاحتلال قد أزمت الوضع الذى كان صعباً منذ البداية، وفى الضفة الغربية وقطاع غزة يجرى فيهما سحب (٨٠ – ٩٠%) من المياه للاستهلاك المحلى يتلقى المستوطنون اليهود أكثر كثيراً مما يتلقاه سكان المنطقة العرب وذلك بحسب تقارير موثقة توثيقاً جيداً).

أما عن قطاع غزة فكتبت تقول (إن وضع المياه فى قطاع غزة أكثر مدعاة لليأس ويمكن اعتبار القطاع قنبلة زمنية من ناحية المياه والمجارى لسهولة تسرب مياه المجارى ومواد الأدوية الزراعية إلى البئر الوحيد فى قطاع غزة، وأن السحب الزائد من هذا البئر قد أدى إلى تسرب مياه البحر إليه، ويرى المراقبون أن المياه فى قطاع غزة لن تكون صالحة للاستعمال قبل سنة (٢٠٠٠). وكى تسد إسرائيل حاجة سكان القطاع والبالغ عددهم مليون نسمة سيكون عليها أن تعطى القطاع من مواردها الخاصة وهو أمر غير وارد فى الحسبان.[١٠]

ونتيجة لهذه القيود تمكنت إسرائيل من السيطرة على نحو (٧٠%) من الموارد المائية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة. ففى الوقت الذى يبلغ فيه اجمالى الموارد المائية المتاحة نحو (٨٥٠) مليون متر مكعب سنوياً (٦٠٠ مليون متر مكعب من الآبار الجوفية بالإضافة إلى ٢٥٠ مليون متر مكعب من مياه الأنهار والمياه السطحية)، فإن مجموع ما يحصل عليه سكان الأراضى المحتلة لجميع الأغراض لا يزيد عن (١٢٠) مليون متر مكعب فى حين يحصل المستوطنون اليهود على نحو (٥٠) مليون متر مكعب.[١١]

وارتباطاً بواقع الاستيطان تبدو مسألة المياه فى الضفة والقطاع على درجة كبيرة من المأساوية. وقد ركز الإسرائيليون على مشاريع ضخمة هدفت إلى السيطرة على المصادر المائية والتحكم فيها مثل حفر الآبار العميقة ذات الإنتاجية العالية التى تصل إلى (١٠٠) متر مكعب فى الساعة وتركيز هذه الآبار على امتداد ما يسمى بـ (الخط الأخضر) للتحكم فى الحوض الغربى للضفة الغربية وهو حوض رئيسى تبلغ طاقته (٣٨٠) مليون متر مكعب سنوياً، ولا يستفيد منه الفلسطينيون حالياً إلى بحدود (٣٥) مليون متر مكعب، وقد حفر الإسرائيليون (٥٠) بئراً حصلت منها المستوطنات على (٦٠) مليون متر مكعب.

لقد وصلت كميات المياه التى استولت عليها إسرائيل خلال (٢٧) عاماً من الاحتلال إلى حوالى (٢٦) مليار متر مكعب[١٢]، تشمل حقوق الفلسطينيين فى مياه حوض نــهر الأردن والمياه الجوفية فى الضفة ومياه الأردن الشرقية فى قطاع غزة، فى الوقت الذى لا تتوفـو فيه خدمات مياه على الإطلاق لحوالى (٢٢٠) قرية فلسطينية.

وحسب الإحصائيات التى تعود لعام ١٩٩٤ فإن كمية المياه التى حصلت عليها الضفــة لكافة الاستعمالات قدرت بــ (١١٠) مليون متر مكعب و (١١٥) مليون متر مكعب لقطــاع غزة بينما تستولى إسرائيل على (٨٠٠) مليون متر مكعب للاستهلاك الإسرائيلى وتقــوم بتخزين حوالى (٩٠٠) مليون متر مكعب فى باطن الأرض.[١٣]

وعلى صعيد الاستهلاك الفردى إن الفرد الإسرائيلى يســتهلك نحــو (٣-٤) أضعــاف استهلاك المواطن الفلسطينى من المياه، ويصـــل اســتهلاك المســتوطن اليــهودى فـــى المستوطنات إلى سبعة أضعاف استهلاك المواطن الفلسطينى فى الضفة عدا عن سياســـة التمييز فى أسعار المياه، حيث يدفع المواطن الفلسطينى خمس أضعاف الرسوم التى يدفعها المستوطنون وأن المتر المكعب من المياه يباع للمواطن الفلسطينى بــ (٩٠) أغورة بينما يباع للمستوطن بــ (٢٥) أغورة.

يقدر (جيفرى وليمان) والذى يعمل مستشاراً قانونياً لدى مركز الاستشارات القانونيـــة فى واشنطن، مكتب المفوض السامى لشئون اللاجئين، إن استهلاك المياه فى التجمعـــات السكانية فى فلسطين على النحو التالى:-

التجمعات السكانية	الاستهلاك السنوى بالمتر المكعب
الفلسطينيون فى الضفة الغربية	١٠٦ - ١٠٧
الإسرائيليون	٣٧٥
المستوطنون فى الضفة	٦٤٠ - ١٨٤٠
الفلسطينيون فى قطاع غزة	٤٠
المستوطنون فى قطاع غزة	١٠٠

يتبين من الأرقام السابقة مدى العنصرية الواضحة فى استهلاك المياه ما بين المواطن الفلسطينى والمستوطن الإسرائيلى سواء فى الأراضى المحتلة أو فى إسرائيل وهو ما يعنى نهباً واضحاً للمياه العربية. حيث تشير معظم التقديرات إلى أن إسرائيل تأخذ ما مقداره (٥٠٠) مليون متر مكعب سنوياً من إحتياطى مياه الضفة الغربية وهذه الكمية تساوى حوالى ثلث استهلاك المياه فى إسرائيل وهذا يعنى أن الأخيرة تنهب حوالى ٥/٦ من مياه الضفة الغربية دون وجه حق.(١٤)

ويعترف د. ميرون بنفنستى الخبير الإسرائيلى بشئون الاستيطان بأن إسرائيل تستحوذ بالإجمالى على (٤٢%) من مجموع موارد مياه الضفة البالغة حوالى (٦٠٠) متر مكعب.(١٥)

وأشارت دراسة للكاتب الإسرائيلى "إيل أرليح" أن توزيع المياه فى الضفة الغربية تم بنسبة (١ – ١٢) لمصلحة المستوطنين، وأن نحو (٦٠) ألف مستوطن يستهلكون كمية من المياه تعادل الكمية التى يستهلكها (٨٦٠) ألف عربى، وأن شركة (مكوروث) تستخرج المياه من عشرات الآبار لصالح المستوطنين فى منطقة الأغوار وتقدر بحوالى ثلاثة متر مكعب سنوياً كما تستخرج من ظهر الجبل عشرة ملايين متر مكعب من المياه تقع معظمها فى منطقة القدس.(١٦)

أما فى قطاع غزة فقد أدت كثافة الضخ من قبل المستوطنين (بعد أن حفروا ٥٠ بئراً ارتوازياً) إلى تخفيض منسوب المياه الجوفية وتسرب مياه البحر إلى الطبقات المائية، وقد ارتفعت ملوحة مياه الرى مما أثر سلباً على الزراعة وخاصة الحمضيات.(١٧)

ويشير تقرير تقدمت به منظمة العمل العربية لمؤتمر العمل الدولى فى جنيف حول الاستيطان الإسرائيلى وآثاره على أوضاع المواطنين العرب تحت الاحتلال وقد أفرد التقرير مساحة للوضع المائى فى الضفة الغربية وقطاع غزة ومما جاء فيه إن سلطات الاحتلال تركز اهتمامها حالياً على السفوح الغربية الشمالية للضفة الغربية إلى منطقة جنين وطولكرم وقلقيلية، إذ تقدر كمية ضخ المياه من هذه المناطق بحوالى (٥٣%) من الكمية الإجمالية، وحفرت آباراً ارتوازية بالقرب من منطقة قلقيلية بغرض استنفاد مخزون المياه الاستراتيجى علماً بأن المواطنين الفلسطينيين فى المناطق الشمالية / الغربية من الضفة الغربية يعتمدون اعتماداً رئيسياً على المحاصيل المروية كمصدر رزق أساسى

وطوقت إسرائيل منطقة الأغوار التى يستخرج منها حوالى (٢٣%) من المياه المستخدمة لأغراض الشرب والزراعة وسقى الماشية بمجموعة كبيرة من المستوطنات، مما أدى إلى استنزاف كميات كبيرة من مياه الأغوار علاوة على انخفاض منسوب المياه فى الينابيع الساقية على مدار السنة، لزيادة عدد الآبار الارتوازية التى حفرتها السلطات الإسرائيلية لغرض تزويد المستوطنات. وأشار التقرير إلى أن كمية المياه المستهلكة فى الضفة الغربية تقدر بحوالى (٢٥%) من استهلاك المواطن الفلسطينى. وتخلو حوالى (٧٥%) من المناطق العربية من شبكات المياه ويعتمد قسم كبير منهم على آبار بسبب زيادة الجمع والقسم الآخر على الينابيع الصغيرة. وتزداد المشكلة المائية فى الخليل بسبب زيادة استهلاك المستوطنات وخاصة فى (كريات أربع) بينما تهدد المياه التى تضخ إلى مدينة الخليل من الآبار الارتوازية الموجودة فى منطقة الأغوار بالجفاف التام. وترفض السلطات الإسرائيلية السماح باستعمال مساعدات وأموال خارجية لتجديد شبكات المياه الأراضى المحتلة والتى يتجاوز عمرها (٤٠) عاماً حرصاً على أحكام سيطرتها على سائر مصادر المياه.[١٨]

لقد تمكنت إسرائيل من خلال سياستها المائية فى الأراضى المحتلة من تحقيق هدفين:

١- تقليص حجم الأراضى الزراعية، فمن أصل مليون دونم صالحة للزراعة لا يستطيع الفلسطينيون سوى رى (١٠٥) آلاف دونم أى (٥%) من الأراضى المستغلة زراعياً. أما فى قطاع غزة فقد عملت سلطات الاحتلال على مصادرة الأراضى الزراعية. فالمستوطنون الإسرائيليون والبالغ عددهم (٢٥٠٠) مستوطن استطاعوا السيطرة على نحو (٣٥) ألف دونم من مساحة الأراضى المستغلة زراعياً والتى تقدر بحوالى (٢٠٠) ألف دونم مما حرم قطاع غزة من سدس مساحته الزراعية.

٢- أما فيما يتعلق بسياسة النهب لمياه فلسطين فمن خلال القيود الصارمة التى تنتهجها سلطات الاحتلال استطاعت أن تستولى فعلاً على (٧٣%) من كمية المياه المتجددة سنوياً فى الضفة الغربية وقطاع غزة والتى تقدر بحوالى (٥٦٤) مليون متر مكعب سنوياً، وتشكل المياه المنهوبة ثلث ما تستهلكه إسرائيل من المياه سنوياً، لذلك فإن الأراضى المحتلة تشكل بالنسبة لإسرائيل مصدراً وفيراً للمياه ولذلك فهى تحاول بشتى الطرق إطالة أمد احتلالها للاستفادة من هذا المصدر المتاح.

وتجدر الإشارة هنا أن الكميات التى يستخدمها الفلسطينيين فى الضفة والقطاع قد حددت من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلى منذ عام ١٩٦٧ ولم تتغير منذ ذلك التاريخ إلا بكميات قليلة جداً ولأغراض الشرب فقط. إن تحديد استخدامات الفلسطينيين من المياه للأغراض الزراعية كان يهدف إلى إبعاد المواطن الفلسطينى عن أرضه وإلى تحديد النمو الاقتصادى له.

أما الجانب الإسرائيلى فإن استخدامه للمياه نما مع نمو الهجرة والاستيطان اليهودى فى فلسطين. لذلك يمكن القول أن الحل السياسى الدائم للصراع الفلسطينى - الإسرائيلى حول المياه يعتمد ويرتبط بحل موضوع حقوق المياه. وإثباتاً على ذلك هو عدم التوصل إلى اتفاق حول تقاسم المياه بين الطرفين، خلال مباحثات نقل الصلاحيات (أوسلو أ ١٩٩٤ وأوسلو ب ١٩٩٥) وتأجيل هذه المباحثات إلى مباحثات المرحلة النهائية والمفروض أن تنتهى مع بداية العام ٢٠٠٠

اتفاق المرحلة الانتقالية[١٩]

اعترفت إسرائيل فى اتفاقية المرحلة الانتقالية ونقل الصلاحيات بالحقوق المائية الفلسطينية فى الضفة الغربية وفيما يتعلق بجميع الوارد المائية، على أن يتم الاتفاق بشأنها فى مرحلة المفاوضات النهائية، من خلال الاتفاق المذكور فقد تم وعد الجانب الفلسطينى بأن يسمح له باستخدام ٢٨.٣ م م م/ السنة حتى العام ٢٠٠٠ (نهاية المرحلة الانتقالية). كذلك فقد تم تشكيل لجنة مشتركة للإدارة التنسيقية بين الجانبين، لم يتم بعد استغلال أكثر من ٢٠% من الكميات المتفق عليها، ويشكل عمل هذه اللجان تجربة سلبية جداً مع الجانب الإسرائيلى من قبل الجانب الفلسطينى.

الخلافات الحالية بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى:

بينما يتفق كلا الجانبين على أن المياه موضوع حيوى واستراتيجى لكلا الشعبين، إلا أن هناك خلافات بينهما فى وجهات النظر المتعلقة بعدد من المواضيع وتتمحور الخلافات حالياً بين الجانب الفلسطينى والجانب الإسرائيلى حول النقاط التالية:

١- ما هى الموارد المائية القابلة للتفاوض والتنمية:

يصر الجانب الفلسطينى على أن جميع الموارد المائية الواقعة على أو فى بطن الأراضى الفلسطينية المحتلة بما يشمل الأحواض الجوفية وحوض نهر الأردن تدخل ضمن الأراضى الفلسطينية وقابلة للتفاوض. الجانب الإسرائيلى أكد أن الموارد المائية غير مرتبطة بأى حال بالأراضى الفلسطينية وأن المفاوضات والنقاش يجب أن يكون على كميات المياه التى سوف يسمح الجانب الإسرائيلى للجانب الفلسطينى باستخدامها. وعليه فإن الجانب الإسرائيلى يحدد أجندة المفاوضات قبل بدئها. الجانب الفلسطينى يطلب أن يكون له الحق بحفر آبار جديدة وتنمية الموارد المائية حسب الكميات المتفق عليها مع الجانب الإسرائيلى، بينما يصر الجانب الإسرائيلى أن حفر أى آبار جديدة يجب أن يكون فقط فى السفوح الشرقية وبعد تنسيق وموافقة الجانب الإسرائيلى على كل الإجراءات الفنية التابعة لعملية الحفر.

٢- انتهاك الاتفاقات المعقودة:

يرى الجانب الفلسطينى أن الجانب الإسرائيلى لا يحترم الاتفاقيات التى يوقعها فهو يفرض جداول أعمال اجتماعات اللجان المشتركة ولا يلتزم بمواعيد اجتماعات ولا بالتنسيق المشترك حيث يقوم بكل الأعمال والمشاريع المائية فى الضفة الغربية وقطاع غزة بدون أى تنسيق أو مشاورة مع الجانب الفلسطينى.

٣- توقيت الاتفاقية النهائية حول المياه:

يرى الجانب الإسرائيلى أن مواضيع الاتفاقية النهائية حول المياه مع الجانب الفلسطينى تناقش ضمن مباحثات الحل الدائم بينما يرى الجانب الفلسطينى أن المباحثات النهائية مليئة بالمواضيع وأن موضوع البت فى حصص وحقوق المياه من جهة يحتاج إلى وقت أكثر لبحث الأسس والتفاصيل. ومن جهة أخرى أن موضوع المياه يتعلق بحل المشاكل اليومية وبالتخطيط المستقبلى للاقتصاد والتنمية للشعب الفلسطينى ومن الفضل بدئها بالسرعة الممكنة. نقطة أخرى تقلق الجانب الفلسطينى وهو الخوف من أن يستغل الجانب الإسرائيلى جانب الزمن والتأجيل ليجعل من اتفاقية الصلاحيات هى اتفاقية الحل الدائم ويتنصل من التزاماته مع الجانب الفلسطينى. كما أن المياه التى كان ولا يزال المواطن

الفلسطينى محروم من حرية الوصول إليها وتنميتها يعتبر حلها للجانب الفلسطينى كبادرة حسن نية وكبرهان على سلامة ونجاعة العملية السلمية.

٤- تزويد المستوطنات اليهودية ومعسكرات الجيش بالمياه:

يعتبر الجانب الفلسطينى المستوطنات اليهودية فى الضفة الغربية وقطاع غزة موضوعاً مؤجلاً إلى مرحلة المباحثات النهائية ويجب عدم الإخلال بمعادلة السكان والموارد لحين اتفاق المباحثات النهائية، بينما يرى الجانب الإسرائيلى أنه لا يوجد ما يحدده فى الاتفاقيات الموقعة من توسيع المستوطنات، ولهذا السبب يرى أنه يستطيع مصادرة الأراضى الفلسطينية وشق الطرق الالتفافية وحفر آبار المياه اللازمة كما يتصرف قبل توقيع الاتفاقية مع الجانب الفلسطينى، علماً بأن اتفاقيات نقل الصلاحيات حول المياه تؤكد ضرورة موافقة الجانبين على أى تطوير للموارد المائية الفلسطينية فى هذه المناطق. النقطة المهمة فى هذا المجال هو أن الجانب الفلسطينى لا يعرف عن الكميات التى يسحبها المستوطنون فى الضفة الغربية وقطاع غزة من المياه ولا يريد الجانب الإسرائيلى ورفض عدة مرات طلبات الجانب الفلسطينى بتقديم تقارير بكميات المياه المسحوبة. الجانب الإسرائيلى لا يريد الالتزام بأى كمية فى هذا المجال لأن الالتزام يعنى تحديد الاستيطان فى هذه المستوطنات. فى الجهة المقابلة فإن نفس هذا الجانب يقوم ومن خلال اللجان المشتركة بالمراقبة الحثيثة على استهلاك الجانب الفلسطينى من المياه، ويعاقب كلاً من يخالف الحصص المحددة. ما ينطبق على المستوطنات ينطبق على معسكرات الجيش الإسرائيلى مع إضافة أنه عدة مرات حولت معسكرات للجيش الإسرائيلى لاحقاً إلى مستوطنات يهودية.

٥- تسعيرة المياه:

بناء على اتفاقيات نقل الصلاحيات، فإن الجانب الفلسطينى لم يستلم ولا بئراً واحداً من الجانب الإسرائيلى، لكن سجل أن له الحق باستلام التفاصيل الفنية التى تشرح كيفية حسابات تكلفة المياه. قدم الجانب الإسرائيلى للجانب الفلسطينى قائمة أسعار ولكن رفض نقاش التفاصيل وأصر على دفع الجانب الفلسطينى لجميع الفواتير بناء على هذه القائمة.

٦- البيانات والمعلومات المائية:

يرى الجانب الفلسطينى ضرورة تسليم الجانب الإسرائيلى لجميع المعلومات والبيانات الفنية عن جميع الموارد المائية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ويرى أيضاً أن هذه المعلومات والبيانات ضرورية من أجل البدء بمحادثات المرحلة النهائية حول المياه، بينما يرى الجانب الإسرائيلى أن لا ضرورة لتسليم هذه المعلومات والبيانات قبل انتهاء مباحثات المرحلة النهائية والتوقيع على اتفاق نهائى مع الجانب الفلسطينى حول المياه.

٧- مبدأ التنسيق بين الجانبين:

نص اتفاق المرحلة الانتقالية على الإدارة التنسيقية بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى للموارد المائية يمارس الجانب الإسرائيلى جميع الصلاحيات التى كان يقوم بها قبل الاتفاقيات كمحتل عسكرى كامل التصرف بدون التنسيق مع أحد ويرى الجانب الفلسطينى فى ذلك خرقاً للاتفاقيات الموقعة.

٨- آلية تطبيق الاتفاقيات وفض الخلافات:

يرى الجانب الفلسيطنى أن جميع اللجان المشتركة مع الجانب الإسرائيلى تعمل فقط لخدمة وتسيير مصالح الإسرائيلى لدى الجانب الفلسطينى بينما الجانب الإسرائيلى لا يتعاون فيما يخص المصالح الفلسطينية.

بينما هناك آلية لحل الخلافات والنزاعات الناشئة بين الجانبين إلا أن الجانب الإسرائيلى لا يريد تطبيق هذه الآليات أو حتى مناقشة الموضوع من الناحية العملية.

٩- البنية الأساسية للمياه والاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلى:

يرى الجانب الفلسطينى أن جميع عناصر البنية الأساسية للمياه والتى تم إنشائها خلال فترة الاحتلال العسكرى الإسرائيلى هى ملك للسلطة الفلسطينية حيث أنها إما أنشئت بأموال الضريبة التى كانت تجمع بالقوة من الشعب الفلسطينى، أو من أموال الدعم التى كانت ترد للشعب الفلسطينى من خلال الدول والمؤسسات الصديقة. يرى الجانب الإسرائيلى أن هذه البينة الأساسية ملكه ويجب أن تستمر تحت سيطرته الكاملة وعلى

الجانب الفلسطينى حراستها والحفاظ عليها عندما تمر أو تتواجد هذه البنية فى مناطق السلطة الفلسطينية.

١٠- موضوع ضبط التلوث والحفاظ على الموارد المائية:

يرى الجانب الإسرائيلى أن على الجانب الفلسطينى عمل كل ما يلزم لحماية الموارد المائية من التلوث فى حين يرى الجانب الفلسطينى أن موضع حماية الموارد المائية لم يكن على أولويات السلطات الإسرائيلية خلال الثلاثين سنة الماضية، وعليه فلا يحق لها المطالبة بما لم تعمله هى فى حينه. إضافة لذلك فإنه وبما أن الموارد المائية المذكورة لا تزال تحت السيطرة المباشرة والكاملة للسلطات الإسرائيلية ولم تسلم للسلطة الوطنية الفلسطينية ولم تبدأ المباحثات النهائية حولها بعد، فإن السلطة الفلسطينية لا تتحمل من الناحية القانونية مسئولية ضبط التلوث مع أنها ستفعل ما بوسعها فى هذا المجال.

١١- حجم المشكلة:

يرى الجانب الفلسطينى من معطيات مساهمة قطاع الزراعة فى الاقتصاد الإسرائيلى أن هنالك ذريعة غير حقيقة يعرضها الجانب الإسرائيلى عن حاجته للمياه وعدم إمكانية الاستغناء عنها للجانب الفلسطينى. الجانب الإسرائيلى لا يريد الدخول فى أى نقاش حول تقاسم المياه مع الجانب الفلسطينى ويشترط الحديث عن كميات مياه سوف يتم السماح للفلسطينيين استخدامها. ومن هذا المنطلق، فإنه يرى ضرورة توقيع الجانب الفلسطينى على هذه الكميات والاتفاق على حماية وحفظ بقية الكميات لصالح الجانب الإسرائيلى لاستغلالها فى المستقبل.

١٢- موضوع التعويضات:

يرى الجانب الفلسطينى ضرورة أن يلتزم الجانب الإسرائيلى بدفع تعويضات مالية ومائية للجانب الفلسطينى كتعويضات عن الاستغلال غير القانونى وبدون موافقة الجانب الفلسطينى للموارد المائية الفلسطينية ولفترة السيطرة الإسرائيلية العسكرية على هذه الموارد. الجانب الإسرائيلى من جهته يرى أن هذا الموضوع غير قابل للنقاش وما أخذ قد أخذ وأن على الجانب الفلسطينى تقبل ذلك والتباحث حول الوضع السائد حالياً، وبشرط أن يستمر هذا الحال والوضع مستقبلاً وأن يتعهد الجانب الفلسطينى باستمراره.

خلاصة:

منذ البداية كان هنالك اهتمام وتركيز من المنظمات الصهيونية والكيان الصهيونى لاحقاً على الربط بين وفرة الأرض والمياه فى فلسطين.

حجم الموارد المائية الحقيقى غير معرف بعد ويجب أن لا نسلم بالأرقام الإسرائيلية ويجب أن لا يتم التفاوض على أساسها وإنما على أساس معلومات يتم جمعها من قبل السلطة الفلسطينية وبإشراف طرف فنى مستقبل لتأكيدها.

ترتكز إسرائيل على أن موارد المياه الفلسطينية قد انتهى أمرها ويجب أن نشكرهم بأنهم سمحوا لنا باستغلال جزء منها ويجب الآن التعاون لإيجاد موارد جديدة وإضافية لفلسطين وللمنطقة وعدم مناقشة ما تم استغلاله من قبلهم.

وبالرغم من الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين إلا أن الجانب الإسرائيلى لا يزال يفكر ويمارس سياسات الأمر الواقع واستخدام القوة العسكرية بدلاً من تطبيق الاتفاقيات كطريق لحل الخلافات والصراع القائم بين إسرائيل جيرانها.

إن منع المياه وتحديد تزودها ورفض توزيعها سيؤدى إلى النزاع وإلى عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى فى المنطقة. وعليه هناك ضرورة عالية للوصول لاتفاقيات عادلة ودائمة بين الجانبين تتمشى مع القانون الدولى ومقبولة من الجانبين وتغطى جميع الموارد المائية المتنازع عليها.

المراجع والهوامش:

١- الدكتور: أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى (بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية – الطبعة الثانية – تشرين أول ١٩٧٣) ص٥.

٢- مصطفى كزكز، المياه والصراع حولهما فى الشرق الأوسط، الأرض (دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية العدد ١١، تشرين ثانى، ١٩٩٢) ص ٣٤.

٣- أحمد أبو علاء، صامد الاقتصادى (عمان، دار الكرمل، السنة الرابعة عشرة، العدد ٨٨ نيسان، آيار ، حزيران، ١٩٩٢) ص ٥.

٤- إبراهيم نصار، الأطماع الإسرائيلية فى المياه العربية، الأرض (دمشق : مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، العدد ٢،١، ك٢ ٢/ شباط ١٩٩٢) ص ص ٨٤ – ٨٥.

٥- إبراهيم نصار، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧.

٦- ١٩٩٠، Jerusalem Post . August

٧- حمد سعيد الموعد، حرب المياه فى الشرق الأوسط (دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر ١٩٩٠).

٨- روز مصلح، إسرائيل ومصادر المياه فى الضفة الغربية، شئون فلسطينية (بيروت ، مركـــز الأبحــاث العدد ١٠٣ حزيران / يونيو ١٩٨٠) ص ١٦.

٩- مروان حداد، سمير أو عيشة ، أزمة المياه فى الضفة الغربية: الوضع الراهن وتوجـــهات المعالجــة، دراسات فلسطينية (بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠ ربيع ١٩٩٢) ص ١٦.

١٠- غازى فلاح، التعددية وتوزيع الموارد بين المواطنين العرب واليهود فى إسرائيل، دراسات فلسطينية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤، ١٩٩٠) ص ٣٧.

١١- عماد جاد، إسرائيل والموارد المائية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، صامد الاقتصادى (عمـــان: دار الكرمل، العدد ٨٨، السنة الرابعة عشرة ، نيسان ، آيار ، حزيران ١٩٩٢) ص ٧٠.

١٢- إن كمية المياه التى حصلت ماعليها إسرائيل جراء احتلالها الغربية وقطاع غزة والجولان تســاوى ٢ مليار دولار سنوياً.

١٣- د. حسن بكر، البعد الفلسطينى فى حروب المياه العربية الإسرائيلية – صامد الاقتصادى (عمـان ، دار الكرمل ، العدد ٨٨ نيسان،آيار ، حزيران ١٩٩٢) ص ١٦.

١٤- الإطار القانونى للنشاط الاقتصادى ، صامد الاقتصادى، (عمان : دار الكرمل ، العدد ٩٩، كانون الثانى ، شباط، آذار، ١٩٩٥) ص ٢٠٨.

١٥- أمين محمود عطايا، الاستيطان الصهيونى فى قطاع غزة، صامد الاقتصادى، (عمـــان: دار الكرمــل، السنة العشرون. العدد ١١٢، نيسان – آيار – حزيران ١٩٩٨)ص ١٠٦.

١٦- إبراهيم نصار، مصدر سبق ذكره ص ٨٦.

١٧- أمين محمود عطايا، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٧.

١٨- جريدة الحياة ١٩٩٨/٦/١٣.

١٩- الدكتور: مروان حداد، محور الصراع العربى الإسرائيلى حول المياه : البعد الفلســـطينى الإســـرائيلى للصراع حول المياه، (عمان ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤسسة عبد الحميد شومان ١٩٩٨/٥/١٩).

كلمة الأستاذ الدكتور محمد رجائى الطحلاوى

محافظ أسيوط

الحمد لله ... والصلاة والسلام على رسل الله أجمعين

وبعد ،،،

الأخوة والأخوات ضيوف المؤتمر

أحييكم أطيب تحية ونحن بين رحاب جامعة أسيوط، جامعة الثورة وأعرق جامعات الصعيد التى تقع بين أحضان محافظة أسيوط الشامخة شموخ النيل، كما أدعو لكم بالتوفيق فى هذا المؤتمر الذى يناقش خطورة ندرة المياه على الأمن العربى. بكل الحب والإعزاز والتقدير ونظرات الأمل والطموح إلى مستقبل أكثر إشراقاً وأعظم ازدهاراً، أحييكم بتحية الإسلام. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ، ،

الأخوة والأخوات...

إن فى الماء مضمون الحياة وحركتها، فالماء يعنى سر الوجود والازدهار والحضارة، وقوله عز وجل خير دليل على عمق الصلة بين الماء والحياة حيث يقول سبحانه وتعالى فى الآية ٣٠ من سورة الأنبياء: "وجعلنا من الماء كل شئ حى"

فبه تتفاعل الحياة وتمضى وتتغير وتتشكل، وحين تنساب المياه تهتز الأرض وتتحوك لتعلن عن قدرة المولى عز وجل حيث النماء والخصوبة والعذوبة. ويقول الله تعالى فى الآية ٣٨ من سورة فصلت: "ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت إن الذى أحياها لمحى الموتى إنه على كل شئ قدير"

وما قامت الحضارات إلا على ضفاف الأنهار التى شكل ماؤها خطوط هذه الحضارات ونسج أثوابها بإيحاءات من طموحاتها فى أن تكون وتستمر. وما تألقت قرائح الإنسان من خلال مواهبه وابتكاراته وقدراته وإنجازاته إلا مع المياه وبها وبينها وعلى شطآنها. وكان العرب يقولون "المورد العذب كثير الزحام" وما سجل التاريخ سطراً من سطوره ولا خطاً من خطوطه إلا على انسياب الماء وخريره.

ومن هنا كان ارتباط الإنسان بالماء ارتباطاً أزلياً خالداً باقياً ببقاء الحياة، فعلاقة الإنسان المصرى بنهر النيل الذى عاش على شطأنه كانت دافعه إلى الإخصاب والابتكار والتجديد، فحيث تكون الحاجة يولد الاختراع ويكون الطموح فى الوجود فتخصب العبقرية. وعلاقة العراقى بالفرات علاقة وثيقة لأنها تربطه بتجديد مظاهر الحياة والوجود. وعلاقة السورى بنهر بردى علاقة التمسك بأنماط الحياة وأشكالها وقد ارتبط الإنسان قديماً وحديثاً منذ فجر التاريخ وحتى الآن بكل نهر ينساب فى أرضه، وكل عين تجود بمائها، وكل سماء تجود بمطرها وغيثها.

وإذا كانت بلادنا قد وهبها الله الثروات المتعددة ومنحها الخير الوفير فإن الماء أكثرها أهمية فمن ينكر أن مصر هبة النيل. إن نهر النيل العظيم هو الذى حول الجمود إلى حياة، والسكون إلى حركة فكانت الخضرة والخير والنماء. وبمثابة أمن يسعد به الإنسان ويعيش بين عطائه ويكتب للتاريخ أعظم حضارة عرفتها الإنسانية جمعاء.

غير أن الماء مثل أى ثروة أخرى قابل للنفاد وهناك محور لندرة المياه يتمثل فى جنوب وشمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط. وليس هناك منطقة فى العالم تنتظرها مشكلة للمياه مثل أفريقيا والشرق الأوسط، وعليه فقد لا نستبعد أن تلعب الظروف السياسية دوراً فى تعميق ندرة المياه لدول هذه المنطقة. ولقد آن الآوان لندق أجراس التنبه ونطرق فوق جدران حياتنا بمطارق الخطر للتفكير والتقدير ثم التدبير على ضوء الحجم الحقيقى لهذه المشكلة. فالخطر ليس وهماً أو ضرباً من الخيال ولكنه حقيقة وواقع حيث أثبتت الدراسات أن البلدان العربية مقبلة على خطر الشح فى هذا المصدر الحيوى، خاصة وأن ٩٠% من مساحة المنطقة العربية تدخل فى تعريف المناطق الجافة. كما أن هناك تراجعاً فى حصة الفرد من المياه على مستوى العالم العربى بل إن بعض الدول العربية قد وصلت إلى حد الفقر المائى – ومصر واحدة من هذه الدول حيث وصلت حصة الفرد بها إلى ٩٠٠م٣.

والحرب حول الماء واردة لأنها هى حرب استمرارية حياة ووجود الشعوب. وإذا كان بعضنا يعتقد أن الماء مستمر استمرار الحياة وغير قابل للنفاد فإن الدراسات قد أثبتت أن هذا الاعتقاد وأهم أمام هذا التزايد الرهيب فى عدد السكان. وبالقدر الذى يعانى فيه العالم فقراً فى المياه نجد أن هناك اعتداءً على نقاء هذه المياه وبذلك أصبح الإنسان لا يواجه فقط ندرة فى كمية المياه ولكن يواجه أيضاً خطراً من تلوثها، وذلك هو تحدى الأجيال المقبلة ومسئولية الأجيال الحالية. ولا ترجع ندرة المياه بالنسبة لمصر والسودان إلى قلة المتاح حيث تبلغ إيرادات نهر النيل حوالى١٦٠٠ - ١٦٨٠ مليار م٣ سنوياً لا يستغل منها إلا ٨% فقط، وعليه فهى ندرة سياسية بالدرجة الأولى. وليست مشكلة المياه النقية هى مشكلة الشرق الأوسط فقط فهناك ما يزيد عن بليون من سكان العالم لا تصلهم مياه الشرب النقية. كذلك لا تقف المشكلة السياسية للمياه عند حدود الشرق الأوسط وأفريقيا فهناك صراعات سياسية لم تصل لحد الانفجار بعد بين الهند وبنجلادش حيث الصراع على مياه نهر الجانجز (Ganges River) وبين المجر وسلوفاكيا حول مياه نهر الدانوب وبين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك حول مياه نهر كلورادو.

الأخوة والأخوات..

تشهد الساحة المصرية منذ بداية هذا العقد نشاطاً واسعاً حول قضايا مياه الأنهار ليست فقط على المستوى الأكاديمى، ولكن على المستوى السياسى فى شقيه التنفيذى والتشريعى. وللأسف فإن معظم منابع الأنهار التى تغذى المنطقة العربية تقع بالقارة الإفريقية والآسيوية وخارج حدود الخريطة العربية كما أن ٦٠% من هذه المياه يأتى من الأنهار الدولية وأن الدول المشاركة فى هذه الأنهار ليست دولاً عربية باستثناء السودان ومصر، أى أن السيطرة الفعلية على مصادر هذه الأنهار ليست عربية. وترشيد الاستخدام (Management of Use) لا يكفى فى الفترة المقبلة، وعلينا أن نتجه إلى دراسة آليات ترشيد الحاجة أو ما يسمى إدارة الحاجة (Demand Management) . ولعل خطورة مستقبل المياه على مصر يرجع إلى أننا نقع فى نهاية خط الإمداد المائى من نهر النيل وبعد تسع دول. ذلك يحدد كمية المياه التى تصلنا ويؤكد على ضرورة إشراك كل دول حوض نهر النيل فى أى عمل سياسى من شأنه إعادة النظر فى اتفاقيات المياه.

وفى وثيقة مصر والقرن الحادى والعشرين التى أصدرها مجلس الـــوزراء فـــى ١٥ مارس من العام الماضى كان هناك اهتمام بالغ بموضوع المياه، واحتوت الوثيقـــة علـــى بعض البيانات التى يجب علينا جميعاً أن نتذكرها. وتدل هذه البيانات على أن احتياجـــات مصر الحالية من المياه تبلغ ٦٣.٩ مليار متر مكعب فى العام نأخذ منها ٥٥.٥ مليـار م٣ من مياه النيل والباقى من إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى والمياه الجوفية والجوفية العميقة. ومن المستهدف زيادة حجم الموارد المائية المتاحة بنحو ١٠.٧ مليار م٣، يقابله استخدامات تقدر بنحو ١٠.٠ مليار م٣ موزعة ما بيـــن ٩,٠ مليـارات م٣ لاســتصلاح وزراعة ١,٥ مليون فدان بكل من الوادى القديم والجديد مع الوفاء بالأغراض الأخرى بما يحقق وفراً فى نهاية الخطة الخمسية الرابعة عام ٢٠٠٢ يقـدر بنحـو ٠,٧ مليـار م٣. ويتطلب هذا الوفر تعديلاً فى التركيب المحصولـــى وإقـــلال مســـاحة المحـــاصيل عاليـــة الاستهلاك مثل الأرز، وتطوير نظم الرى، وترشيد الاحتياجات والاستخدام، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحى المعالجة وفق المعايير التى تضمن سلامة البيئة والصحة العامـــة، وأخيراً استخدام المياه الجوفية العميقة بالصحراء الشرقية والغربيـــة. ويشـــرفنى بـــهذه المناسبة أن أزف إلى سيادتكم نبأ استخدام المياه الجوفية وبشكل لم يسبق له مثيـــل فـــى صحراء محافظة أسيوط، ولقد تمكنا بعون الله وتوفيقه من تطبيق الدراســـات وتوزيـــع الأراضى على الشباب والقطاع الخاص وذلك لبدء ثقافة جديدة لغزو الصحراء فى صعيـــد مصر.

الأخوة والأخوات..

إننا جميعاً فى معترك واحد وطريقنا واحد وأمننا الاستراتيجى واحد. وعليه فـــإذا لـــم توضع سياسة واعية فإن شبح الخطر وأجراسه سوف تهدد هذه المنطقة، ومن هنا تتجـــه العيون والقلوب والعقول لهذا المؤتمر استكمالاً للمؤتمر الدولى للمياه العربية الذى عقـــد فى العام الماضى بالقاهرة وللدراسات المنشورة عن مركز بحوث التنمية الدوليـــة (IDRC) . هذا ونأمل فى الخروج بتوصيات مبدعة ترتفع بالحلول فوق نمطية التشـــدق بضـــرورة الاعتمادات المائية ، فذلك طريق طويل ويحتاج إلى خريطة سياسية قد لا نراها مرســـومة على دول منطقة الشح المائى فى الشرق الأوسط وأفريقيا. وفى ذلك فإننـــا نوجـــه نظـــر صناع السلام إلى خطورة استخدام قضية المياه فى لعبة الصراع القائم فى الشرق الأوسط،

خاصة وأننا لا ندرى على وجه الدقة الوجهة المائية لإسرائيل بعد أن استولت على بعض منابع الأنهار العربية وسحبت المياه إلى بعض مستعمراتها . ذلك بالإضافة إلى أنه رغم موافقة إسرائيل الرسمية على حق استخدام الفلسطينيين لمياه الضفة الغربية إلا أن هذه القضية مازالت محل خلاف ، وتحتل المركز الثانى فى مسرحية المماطلة الإسرائيلية التى تشهدها مباحثات السلام.

إن قضية المياه فى الشرق الأوسط وأفريقيا قضية خطيرة فعلى الرغم مما يقال عن أدغال أفريقيا ، فإننا نؤكد على أن ٥٤% من القارة جافة و ١٤% رطب إلى شديد الرطوبة، ٣١% مسقط للأمطار . والوضع بالنسبة للشرق الأوسط يعتبر أكثر خطورة وذلك لأن ١٩% فقط من المساحة تستقبل مياه أمطار وباستثناء تركيا فإن المنطقة كلها تعتبر جافة إلى شبه جافة. ولعل الخطورة الحقيقية التى تواجه الشرق الأوسط وأفريقيا هى عدم مواكبة الثروات المائية للزيادة السكانية التى تعتبر أعلى المعدلات فى العالم من ناحية والتنمية الصناعية والزراعية التى أخذت انطلاقة جديدة تحتاج إلى المزيد من المياه من ناحية أخرى. كل ذلك بالإضافة إلى المطامع الصهيونية الذى لن يهنأ لها بال إلا بالاحتلال السياسى لمصادر المياه فى الشرق الأوسط ، فإسرائيل تواجه مشكلة مياه لا تقل ضراوتها عن باقى دول المنطقة رغم تقدمها فى آليات وتكنولوجيا ترشيد الاستخدام. وتكمن الخطورة الحقيقية فى استحسان الولايات المتحدة الأمريكية للصراع المائى القائم فى الشرق الأوسط . وفى تصريح للسيدة جويس شيرا ستار (Joyce Shira Starr) أحد المساعدين الكبار فى مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية ومؤلفة واحد من أعظم وأحدث الكتب عن المياه فى الشرق الأوسط تقول : " لقد نظمت مؤتمراً عن المياه فى تركيا عام ١٩٩١ وتحت ضغوط من الحكومة الأمريكية ألغى هذا المؤتمر باعتباره مصدر تهديد للنفوذ الأمريكى فى منطقة الشرق الأوسط".

الأخوة والأخوات ..

ليس أمامنا من بديل غير توحيد الكلمة وتوحيد الرأى وترك الشعارات الجوفاء فالخطر قادم وسوف يكون فادحاً لو ظلت أفعالنا لا تلحق بأقوالنا. لم يعد الوقت يحتمل التأخير والتراخى ، ولنكن جميعاً على مستوى حركة الزمن وآليات العصر حيث ثقافة السرعة وشراسة المنافسة العالمية وهما من مفردات معجم القرن الحادى والعشرين التى فرضت

على دول العالم أجمع من خلال الاتفاقات السياسية والاقتصادية وتكنولوجيا الاتصالات . ولنكن جمعياً على مستوى عراقة حضارتنا التى أضاءت وجه التاريخ قديمه وحديثه. إن القيادة التى صنعت السلام فى الشرق الأوسط لقادرة على صنع العدالة الدولية فى استخدام مصادر المياه بين الأشقاء العرب والأفارقة. وقبل أن أنهى كلمتى إليكم فإننى أجد أن من واجبى أن أضع بعض العلامات التى تستحق منا عناء التفكير ووخز الضمير ومن هذه العلامات ما يلى:

١- البحث فى كيفية العمل على زيادة الموارد المائية.

٢- البحث فى أساليب ترشيد الحاجة إلى المياه واستخدامها . وهنا فإننى أود تذكرة سيادتكم بأن ٦٠ - ٩٠% من موارد المياه بالشرق الأوسط تستخدم لأغراض زراعية، وعليه فلا يمكن ترشيد استخدام المياه بدون أن نأخذ الاستخدام الزراعى فى الاعتبار - بل وفوق كل اعتبار.

٣- دراسات حول التكلفة والتسعير ودورهما فى الترشيد وعلاقة ذلك بثقافة المجتمع وخريطته الاجتماعية والسياسية. وهنا يجب إلقاء الضوء على علاقة تدنى أسعار المياه (Underpricing) بصعوبة عمليات الترشيد.

٤ - عمل الدراسات اللازمة للبدء فى حصاد المياه (Water Harvesting).

٥- دراسة مشاكل مؤسسات المياه بالدولة ، وهنا نركز على مركزية القرارات وقصور صيانة المؤسسات وانخفاض أسعار الخدمات . ولا يفوتنى ذكر بعض المشاكل التى تواجهنا فى المحليات وعلى رأسها استخدام مياه الشرب فى الأغراض غير المخصصة لها ونهيب فى ذلك بضرورة محافظة المواطن على قطرة الماء التى تكلف الدولة الكثير للاستخدام الآدمى.

مرة ثانية أرحب بحضراتكم هنا فى محافظة أسيوط التى بدأت تأخذ طريقها وتقف متأهبة لدخول أبواب القرن الحادى والعشرين الذى يحمل إلينا الكثير وفى النهاية فإننى أرجو لهذا المؤتمر أن يكون - كما عودتنا جامعة أسيوط على مدى تاريخها الطويل علامة فاعلة مؤثرة فى تحديد خطوات العمل إزاء هذه المشكلة المصيرية لتستمر حياتنا

تصونـها وحدة وطنية واستراتيجية قومية وتدفعها تنمية شاملة يقودهـــا رجـــل التنميـــة والسلام الرئيس محمد حسنى مبارك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

كلمة د. محمد رأفت محمود

رئيس الجامعة

الأخوة والأخوات ضيوف المؤتمر

تعودنا أن نلتقى معكم فى هذا المؤتمر من كل عام نواصلُ الحديثَ معاً فى هموم أمتِنا ونجددَ الاهتمامَ بمستقبلِها ، ونستثيرُ هِممَ الباحثين بقضاياها . وخلال أعوامٍ ثلاثة استطاع مركز دراسات المستقبل بالجامعة أن يجعلَ من هذا المؤتمر تقليداً علمياً راسخاً ينتظره الباحثون من كلِ قطر ويستعدون له ويتسابقون للمشاركةِ فيه .. ويترقب المسئولون وصانعوا القرار فى كل موقع نتائجه وتوصياته.

ولقد كان المركزُ حريصاً هذا العام نفسَ حرصه فى العامين السابقين أن تكون أكثر القضايا إلحاحاً على جدول أعمال المستقبل وأشدها تحكماً فى مساره وأبعدها تأثيراً فى نهوضه وتقدمه هى موضوع مؤتمره السنوى . ولقد بدأنا بالقدس .. وثنينا بالسوق العربية المشتركة .. واليوم يلتقى هذا الجمعُ من الباحثين الذين جاءوا من كل فجٍ عميق حول المياه العربية .. لينذروا ويحذروا من أخطارٍ تتجمع نُذرُها فى الأفق .. وتتهددُ مستقبلَ شعوبنا وتوشكُ أن تدخلَ بنا فى صراعاتٍ لا يعلم أحدُ منتهاها لأنها تدورُ حول المياه ، تلك المشكلةُ التى صارت تؤرقُ التفكيرَ الإنسانى المشغول بشئونِ المستقبل ، وتقلقُ دولاً وشعوباً كثيرةً أصبحت قطرةُ المياه وتوفيرها قضيةَ حياةٍ أو موت بالنسبةِ لها، واختزل البعضُ أهميتها بقوله بأن قيمةَ الماء فى القرن الحادى والعشرين سوف تكون أغلى من قيمة النفط فى القرن العشرين وأن الصراعَ على الماءِ ومنابعه لن يقلَ ضراوةً عن الصراعِ الذى دار حول النفطِ وبسببه.

وإذا كان نقصُ المياه مشكلةً عالمية ، فإن آثارَها والإحساسَ بها يتباينُ من منطقةٍ إلى أخرى .. ومن إقليمٍ إلى آخر. والماءُ كغيره من الموارد الطبيعيةِ الثمينة يبدو متبايناً فى توزيعه بين أقاليم غنية وأخرى فقيرة . ولقد شاءت الصدفةُ الجغرافية أن تضعَ الوطنَ العربى فى المناطق الصحراوية شديدة الجفاف أو شبه الجافة حيث تعز قطرةُ الماءِ، ويصيرُ التحدى الذى يواجه الوطنَ العربى هو الموازنةُ بين موارده المائيةِ المتاحة واحتياجاته الحالية والمستقبلية. وهكذا فإن أزمةَ المياه إذا كانت ملحةً فى مكانٍ آخر من العالمِ فإنها أكثر إلحاحاً فى الوطن العربى حيث تلعب عوامل كثيرة دوراً هاماً فى زيادة الإحساسِ بهذه الأزمة وأهم هذه العوامل هى :-

أولاً: ندرة المياه وانخفاضُ حصةِ الفرد من الموارد المائيةِ المتجددة بسبب معدلات النمو السكانيةِ المرتفعة فى الأقطار العربية. وإذا كان عددُ سكان الوطن العربى قد بلغ ٢٦٠ مليوناً فى عام ١٩٩٥ فإنه من المتوقع أن يزيد هذا العدد فى عام ٢٠٠٠ إلى ٢٩١ مليوناً وإلى ٤٩٣ مليوناً فى عام ٢٠٢٥. ومع هذه الزيادة السكانية الكبيرة قد تستجد أوضاعٌ صعبة تُزيد من أعباء الأقطار العربيةِ فى المستقبل وخصوصاً فى ميدان الأمن المائى العربى ما لم تُبذلْ جهودٌ أكبر لتحقيق المزيدِ من الكفاءةِ فى إدارةِ المواردِ المائية وحسن استغلالها.

ثانياً: إن ٨٤% من سكان الوطنِ العربى يعيشون تحت خط الفقر المائى وسترتفع هذه النسبةُ فى عام ٢٠٠٠ إلى ٩٠% أما فى عامِ ٢٠٢٥ فإن متوسطَ نصيب الفرد من المياه المتاحة على الصعيد القومى سينخفض إلى ٥٦٦ متراً مكعباً. وهو نصيبٌ أقل كثيراً من المتوسطِ العالمى الذى يبلغ ٤٠٠٠ متر مكعب.

ثالثاً: استنزاف مخزون المياه الجوفية وتدهورُ نوعيتها فى أغلب أرجاءِ العالمِ العربى بسبب معدلاتِ الضخِ العالية والاستخدامِ غير الرشيد والسحبِ غير الآمن الأمر الذى قد يؤدى إلى تدهورِ نوعيةِ المياه فضلاً عن تناقصِ كميتها.

رابعاً: إن التغيرات المناخيةَ باتجاه الجفاف سوف تُزيدُ من معدلاتِ نقصِ الموارد المائيةِ المتاحة وتُهددُ بتوسيع التصحر واكتساح الصحراء للأفدنةِ الخضراء وزيادةِ تجريف التربة وزحف الرمال وتدهور الغطاء النباتى. ويعتبر الاستخدامُ الأمثل للموارد

المائيةِ المتاحةِ والتخطيط الصحيح لتنمية موارد المياه من الوسائلِ الملحةِ لتدارك كارثةٍ بيئيةٍ ذات عواقب وخيمة على المستوى الاقليمى.

خامساً: إن منابع الأنهار الكبرى فى العالم مثل النيل ودجلة والفرات تَقع خارجَ الوطن العربى وتتحكم فى مجاريها العليا دولٌ أجنبية. ومن ثم فإن دراسة المياه تكتسب أهمية اقتصادية وسياسية. وتقتضى استعداداً للتعاون والتنسيق مع دول الجوار الجغرافى لتفادى نزاعات محتملةٍ قد يفرضها تعارضُ المصالحِ أو يفرضها التدخلُ الأجنبى لتحريضِ أطرافِ غير عربية على التهديد بورقة المياه لتمرير مشاريع سياسية معينة قد تضر بالأمن القومى العربى.

أيها الأخوة أعضاء المؤتمر

إن هذا المؤتمرَ قد وضع نصبَ عينيه هدفاً محدداً لا يحيد عنه وهو الوصول إلى قناعةٍ بأن المخاطرَ المرتبطةَ بأزمةِ المياه يمكن تجنبها وأن التحدياتِ التى تفرضها يمكن التغلب عليها وأن فرصَ التعاونِ بين الدولِ المعرضةِ لهذه المخاطرِ يمكن اغتنامها وتنميتها من أجل تعظيم المكاسبِ المشتركةِ لهذه الدول وتغليب العملِ المشترك على المصالح المتعارضة والصراعات التى لن يكون فيها غالبٌ أو مغلوب.

ولقد أعطتنا الأوراقُ المقدمةُ إلى هذا المؤتمر إحساساً بصوابِ هذا الهدف ، وبأن الباحثين وأهل الرأى والفكر فى العالمِ العربى متفقون بأن المخاطرَ كبيرةٌ لكن فرصَ التعاونِ أكبر وأن أزمةَ المياه جديرةٌ بأن يُنظمَ من أجلها المؤتمراتُ وأن يتبارى الباحثون وأن تنعقدَ حلقاتُ البحثِ والدراسةِ.. وأن تُقدمَ عشراتُ الأبحاثِ تناقشُ الأزمةَ وأبعادها وتترصدُ المخاطرَ والتحدياتِ وتقترحُ الحلول والتوصيات.

لقد تقدم إلى هذا المؤتمر نحو ثلاثمائة باحثِ ومثقف من ثمانية عشر قطر عربى ليناقشوا ما يزيد عن مائة بحث .. وأن اجتماعهم فى هذا المكان وفى جمهورية مصر العربية لهو دليلٌ قاطع على هذا الالتزام الذى صار نهجاً مستقراً فى السياسة القومية الرشيدة للرئيس محمد حسنى مبارك التى تنطلق من إيمان بدور مصر القومى والتزامها بالخيارات الاستراتيجية للأمة العربية وفى مقدمتها خيار السلام القائم على العدل.

أيها الأخوة والأخوات

حضرات الضيوف الأعزاء

إننى باسم جامعة أسيوط أرحبُ بالأشقاءِ الذين جاءوا من الأقطارِ العربيةِ ليشاركوا معنا فى مؤتمرٍ على هذا القدرِ من الأهميةِ اجتذب موضوعه كل المهتمين بأمر أمتهم والحريصين على مستقبلٍ مشرقٍ لها، خالٍ من الصراعاتِ الداميةِ والحروبِ المهلكة ، ينعم فيه كلُ شعوب المنطقةِ بالسلامِ ويشيعُ فيه الرخاء الذى يصنعه التعاونُ البناء من أجل تعظيم المواردِ المائية، كما أرحبُ بالأخوة والأصدقاء من الجامعاتِ ومراكزِ البحوث المصرية وبكبار ضيوفنا من القيادات الأمنية والسياسية والشعبية الذين قبلوا دعوتنا واستجابوا لها وتجشموا مشقة السفر والسعى من أجل أن يكون وجودهم بيننا تتويجاً يليق بهذه المناسبة، وأجد لزاماً على فى هذه اللحظة أن أتوجه بتحية خاصة إلى معالى السفير محمد صبيح مندوب فلسطين الدائم لدى جامعة الدول العربية الذى يشرفنا للمرة الثانيةِ فى رحابِ الجامعة، كما أحيى معالى الأستاذ الدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية على صادق دعمه ورعايته لهذا المؤتمر ولمؤتمراتٍ سابقة وعلى هذا التمثيل الرفيع نيابةً عنه ممثلاً فى السيدة الدكتورة نادرة محمد ضيا أمين عام مجلس الوزراء العرب المسئولين عن البيئة.

كما أحيى معالى الأستاذ الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة على حرصه على تمثيل قطاع الزراعة فى هذا المؤتمر بالصديق العزيز الدكتور سامى الفيلالى رئيس الإدارة المركزية للأراضى والمياه، كما أقدر لمعالى الوزير عمرو موسى وزير الخارجية تلك التحية التى اعتاد أن يخصنا بها سنوياً بهذا التمثيل الرفيع لسيادته ممثلاً فى معالى السفير الدكتور صلاح العشرى مساعد وزير الخارجية.

وأخيراً تحيةً لكل الذين شاركوا فى هذه المناسبة العلمية ومدوا أيديهم وسهروا من أجل أن نلتقى اليوم .. وأن يكون لقاؤنا عيداً تتجدد فيه الآمال.

وفقكم الله وسدد خطاكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . .

كلمة د. محمد إبراهيم منصور

مدير مركز دراسات المستقبل

الأخوة والأخوات ضيوف المؤتمر وأعضائه

يطيب لى وأنا افتتح معكم أعمال مؤتمرنا السنوى الثالث أن تكون كلمتى الأولى أن "الحمدَ لله ربِّ العالمين " .. الحمد لله الذى شاء لهذا اليوم أن يتكرر .. ولهذا الجمع أن يأتلف .. ولهذا المؤتمر أن ينعقد فى تاريخه الذى تعودنا أن نلتقى فيه .. وعلى الأرض التى اعتدنا أن نجتمع عليها .. وعلى القضايا التى لا تغيب عن عقولنا ولا تفارق اهتماماتنا .. ولقد حرصنا أشد ما يكون الحرص أن يكون المؤتمر العلمى لمركز دراسات المستقبل خطاباً للمستقبل نتوجه به إلى قادة الأمة وصانعى القرار فيها فيما يؤرقها من هموم الحاضر والمستقبل ، وفيما يضئ لها دروب التقدم والنهضة .. وفيما تتطلع إليه من مكانة تستحقها تحت شمس قرن جديد توشك أن تشرق.

ومؤتمرنا هذا العام الذى ينعقد ونحن نستعد للخطوة الأخيرة نحو القرن الحادى والعشرين إنما يجىء تجاوباً مع توقعات كثيرة صادرة عن مراكز علمية مرموقة فى مصر وخارجها بأن القرن القادم سوف يشهد صراعات حادة حول المياه، خصوصاً فى منطقة الشرق الأوسط بسبب التراجع السنوى المخيف فى نصيب الفرد من المياه العذبة وتزايد الحاجة إلى المياه لمقابلة التوسع الزراعى والحضرى وتدهور نوعية المياه ووقوع المنطقة العربية فى حزام الجفاف الصحراوى، والافتقار إلى موارد مائية متجددة فضلاً عن الأوضاع الجيبوليتيكية والهيدروليكية غير المواتية التى وضعت مصير المياه العربية فى يد جيرانها، وقدرت لمنابع الأنهار الكبرى كالنيل والفرات أن تكون خارج النطاق الجغرافى للوطن العربى، وفى مناطق مفتوحة لاحتمالات التدخل الأجنبى كمنطقة البحيرات العظمى

أو مناطق صراع إقليمى قائم أو محتمل كالقرن الأفريقى والشرق الأوسط ، وتزايد احتمالات التلويح بعصا المياه فى هذه الصراعات. والحقيقة أن هذه الصراعات لم تعد مستقبلية بل هى جارية فى الحاضر مهما اختلفت الأسماء التى تحملها أو الأقنعة التى تتخفى وراءها . وأننا نكاد نشتم رائحة المياه- رغم أنها لا رائحة لها أو لون - فى الحروب غير المعلنة التى تعكر صفو العلاقات بين سوريا وتركيا ، وفى الصراعات الأهلية والعرقية فى القرن الأفريقى وحوض النيل ، وفى ثنايا الاتفاق التركى الإسرائيلى ، وفى محاولات العبث بالحقوق التاريخية والقانونية والأوضاع المستقرة للدول المشاطئة فى الأنهار الكبرى ، وفى توصيات المؤسسات الدولية غير المنزهة عن الغرض لتسعير المياه.

أيها الأخوةُ أعضاء المؤتمر

إذا كانت الصراعات حول المياه هى الوجه الأول لهذه الأزمة فإن الوجه الآخر لها هو الفرص المحتملة للتعاون الإقليمى والعالمى للتغلب على هذا التحدى الذى يترصد مسيرة التقدم الإنسانى ويهدد قطاعات واسعة من السكان فى العالم وفى المنطقة التى نعيش فيها على وجه الخصوص بالجفاف والتصحر وبالجوع والعطش ويهلك الضرع والزرع.

إن الخطوة الأولى فى تنمية فرص التعاون الإقليمى تبدأ باحترام الحقوق التاريخية الثابتة للدول المشاطئة فى أحواض الأنهار الكبرى والالتزام بالاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولى والتقيد بمعايير السحب الآمن من خزانات المياه الجوفية المشتركة دون جور أو إحجاف بحقوق الآخرين. وتقدم التجربة المصرية فى التعاون مع دول حوض النيل ومؤتمر النيل ٢٠٠٢ ، مثالاً يحتذى فى تعظيم المكاسب وتنمية الإيرادات المائية واستغلال طاقات النهر لصالح دول النيل وتغليب اعتبارات التعاون فوق اعتبارات الصراع.

إن هذه التجربة قابلة للتكرار فى مناطق أخرى من الشرق الأوسط ، وهى تجربة ساندتها سياسة خارجية مصرية ناجحة قامت منذ سنوات طويلة على أساس احترام صلات الجوار وتنمية علاقات التعاون العربى الإفريقى ودعم استقلال الدول الأفريقية والامتناع عن التدخل فى شئونها والبدء فى تنفيذ سلسلة من مشاريع الرى فى أعالى النيل تتوزع مكاسبها بالتراضى بين كل الدول التى تشرب من مائه.

ومن الواضح إن مصر – قيادة وشعباً – لا تدخر جهداً فى تغليب اعتبارات التعاون الإقليمى وترجيح المصالحة والحوار بين دول المنطقة التى يربط بينها إرث تاريخى وحضارى مشترك، ويجئ ضمن هذا الجهد الموقف القومى الشجاع والملتزم للرئيس القائد محمد حسنى مبارك الذى تحرك لانتزاع فتيل الأزمة بين سوريا وتركيا وفتح بين البلدين صفحة جديدة للحوار والتفاهم بمبادرة استجاب لها البلدان وأنهت المواجهة ووضعت حداً للنزاع بينهما ومهدت هذه الدبلوماسية الوقائية للتفاوض بين البلدين حول المسائل المعلقة بما فى ذلك مسألة المياه.

إن التعاون الإقليمى يجب أن يمتد إلى مجالات أخرى لا تقل أهمية عن تثبيت الحقوق التاريخية وهى مجالات التعاون فى بناء مشاريع الرى الكبرى ومواجهة التدهور فى البيئة الطبيعية ونوعية المياه والاهتمام باقتصاديات المياه وترشيد استخدامها والتحول نحو استخدام تقنيات متقدمة حديثة للرى وتحلية مياه البحر واستنباط أنواع جديدة من النباتات أقل شرهاً للمياه.

أيها الأخوة والأخوات أعضاء المؤتمر

إن مؤتمرنا وهو يتبنى ضمن أهدافه الخيارات التى تضمن فى القرن القادم تعظيم فرص التقدم والرخاء والوجود الآمن ، ينبغى أن يحذر فى نفس الوقت من أفكار ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب أخذت تروج لها فى السنوات الأخيرة مؤسسات دولية هامة تدعو إلى تسعير المياه ، هذه الفكرة – إن قيض لها أن تكون – سوف تفتح أبوب الصراع على مصراعيها ، بما تبطنه من قنابل سياسية موقوتة ، وبما تحمله من تحيز ظاهر وبما تنطوى عليه من تهديد لحقوق ثابتة ومستقرة ، وبما فيها من تعارض مع ثقافة الأمة التى وقر فى ضميرها الدينى والاجتماعى منذ مئات السنين إن الماء ليس سلعة تباع أو تشترى.

أيها الأخوة

إن مركز دراسات المستقبل وهو يحتفل معكم بافتتاح مؤتمره الثالث ليجد لزاماً عليه أن يعترف بالفضل وأن يتوجه بالتحية للذين ساندوا جهوده عبر السنوات السابقة، أولئك الذين لم يدخروا جهداً ولا سعياً إلا وقدموه من أجل أن ينهض هذا المركز الوليد بدوره

على الصعيدين المحلى والقومى . ولتكن التحية الأولى التى ينبغى أن توجه من هذا المكان إلى السيد الأستاذ الدكتور محمد رأفت محمود رئيس الجامعة الذى وضع هذا المركز فـــى قرة عينه وفى بؤرة اهتمامه وجعل منه الأبن الأكبر بين المؤسسات التى تنعم برعايتـــه. وتحية مماثلة إلى الأخ الكريم الأستاذ الدكتور محمد رجائى الطحلاوى محافظ أسيوط الذى نشأ المركز وليداً على يديه ، وظل يرعى يتابع نموه وهو على رأس الجهاز التنفيذى فـــى محافظة أسيوط، مقدماً نموذجاً يحتذى للتعاون بين أجهزة الإدارة المحلية التـــى يقودهـــا وبين الجامعة التى كان وسيظل ابناً من أبنائها.

إننى أحيى من هذا المنبر ضيوفاً كبار آثرونا على مشاغلهم الجسام وتجشموا رحلـــة المجئ إلينا ليشدوا أزرنا ويباركوا جهودنا.

وأخيراً تحيتى إلى الأخوة والأشقاء من أبناء أمتنا العربية الذين قدموا مـــن ســوريا والعراق واليمن وفلسين والجزائر والمملكة العربيــة الســعودية والمغــرب وموريتانيــا والسودان والإمارات العربية المتحدة والأردن ولبنان وليبيا والبحرين وتونس مشـــاركين معنا فى أعمال هذا المؤتمر الذى خصص لواحدة من أهم هموم المستقبل التى تنتظرنا عند بوابة القرن القادم.

لقد بدأت كلمتى حمداً لله رب العالمين ولتكن كذلك آخـــر دعوانـــا أن الحمـــد لله رب العالمين

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . .

الباب الأول

المياه العربية : الحقوق القانونية والتاريخية

الفصل الأول

قانون الأنهار الدولية

أ.د. سعيد سالم جويلى*

مقدمة :

النهر فى اللغة هو : الماء العذب الغزير الجارى أو هو مجرى الماء العذب [١] لذلك فهو يتميز عن البحر الذى يحتوى على المياه المالحة ، ويوجد – اليوم حوالى ألفى نهر فى القارات الخمس ، ويبلغ عدد الأنهر التى يهتم بها القانون الدولى حوالى ٢١٥ نهرا[٢].

وقد لعبت الأنهار دوراً هاماً فى حياة الشعوب ، فحول الأنهار قامت الحضارات ، وبنيت المدن ، وعرف الإنسان معنى الاستقرار ، وتطور استخدامه لها بتطور أهميتها ودورها . فالأنهار تمثل المصدر الرئيسى لمياه الرى والشرب ، كما أن لها أهمية كبرى من ناحية التجارة الدولية باعتبارها من وسائل النقل الطبيعية السهلة . ويلجأ الإنسان إلى استخدام مياه الأنهار اليوم استخدامات غير تقليدية إما من أجل توليد الطاقة ، أو لأغراض صناعية، أو لأغراض اقتصادية وتجارية فى مجال السياحة ، وصيد الأسماك . كما تعد الأنهار من وسائل الاتصال بالبحر ، على الأخص بالنسبة للدول التى ليست لها حدود بحرية .

وتحظى الدراسات المتعلقة بالأنهار – اليوم – بأهمية خاصة ، ونظراً للتطورات الحديثة التى تمر بها ، فقد أثبتت الدراسات والأبحاث العلمية ، الانخفاض المستمر فى كميات المياه

* أستاذ القانون الدولى العام المساعد بكلية الحقوق – جامعة الزقازيق

الصالحة للشرب فى ظل الاحتياجات المتزايدة لمتطلبات التنمية ولأعداد السكان الآخذة فى التزايد بصورة مستمرة فى أنحاء العالم ، وهو الأمر الذى دفع إلى تأمين احتياجاتها من مياه الأنهار ، وهى مسألة يمكن أن يترتب عليها تنازع وتضارب فيما بين مصالحها ، ويؤدى إلى إثارة الحروب ، وهذا ما توقعته بالفعل الدراسات الاستراتيجية فى مختلف أنحاء العالم بأن القرن الحادى والعشرين هو عصر المياه ، وأن الحرب القادمة سوف تكون حرباً وصراعاً على المياه .(٣)

وفى ظل هذه الأهمية الواضحة تبرز أهمية القانون الذى ينظم الأنهار الدولية ، من أجل ضبط حقوق وواجبات الدول النهرية ، وتجنب المنازعات قبل حدوثها ، والعمل على تسويتها بالطرق السلمية .

ويعد القانون الدولى للأنهار الدولية أحد فروع القانون الدولى العام ، وقد تطور هذا القانون بتطور الأنهار الدولية ، وتطور المجتمع الدولى ذاته . كما لعبت الطبيعة الخاصة للأنهار دوراً هاماً فى القواعد القانونية التى تحكمها . فالأنهار التى تخضع للقانون الدولى تتسم بالتنوع ، والتغير ، سواء أكان ذلك يتعلق بطبيعة المجتمع الذى يعيش حولها ، أم كان يتعلق بالطبيعة الهيدروجغرافية لمياه هذه الأنهار ، وقد أدى ذلك إلى تميز هذا القانون بسمات خاصة تتمثل فى نسبية وتنوع الأحكام القانونية التى تخضع لها الأنهار الدولية بصفة عامة .

وتتمثل المشكلة القانونية للأنهار التى يهتم بها القانون الدولى ، فى أنها تخترق الأقاليم البرية لعدة دول ، أو أنها تكون ذات أهمية دولية كما فى حالة الأنهار الداخلية التى تصب فى البحار المفتوحة . ومعنى ذلك هو أن السيادة الإقليمية للدول النهرية على مياه الأنهار التى تخترق أقاليمها لا يمكن اعتبارها – من حيث المبدأ – مثل السيادة الإقليمية لتلك الدول على أقاليمها البرية ، وذلك لأن كثيراً ما تتعارض وتتنازع مصالح الدول النهرية من أجل استخدام مياه الأنهار الدولية ، فقد تلجأ إحدى الدول إلى إنشاء خزانات أو سدود لتخزين المياه ، أو أن تقوم بتحويل مجرى المياه بإنشاء فروع أو روافد جديدة للمجرى الرئيسى من أجل استخدامها فى الرى والشرب ، أو أن تقوم باستخدام مياه الأنهار من أجل توليد الطاقة الكهربائية ، أو لتصريف مخلفات المشروعات الصناعية فى مياه الأنهار ..

إن مثل هذه الاستخدامات وغيرها يمكن أن تسبب ضرراً لدولة نهرية أخـــرى ، وهنـــا تثور العديد من التساؤلات ، والتى يأتى فى مقدمتها :-

* إلى أى مدى تمارس الدول النهرية سيادتها على الأنهار الدولية ؟

* وما هى حقوق وواجبات الدول النهرية ؟

* وكيف يتم التوزيع العادل لاستخدامات الأنهار ؟

- وما هى المبادئ القانونية التى تحكم الاستخدامات المختلفة للأنهار الدولية ؟

وقد أظهرت الدراسات التى تصدت لدراسة المشاكل القانونية الخاصة بالأنهار الدوليـــة صعوبة إقامة نظام قانونى موحد تخضع له كافة استخدامات مياه الأنـــهار الدوليـــة [٤] . كما تعرضت محاولات وضع تنظيم قانونى للأنهار الدولية للعديد من الصعوبات ، ونظـــراً لأهمية مثل هذا التنظيم الذى لا يقل فى أهميته عن إعداد تنظيـــم قـــانونى يحكـــم البحـــار والمحيطات .

وفى حقيقة الأمر ، إن وضع تنظيم قانونى يحكم استخدامات مياه الأنـــهار الدوليـــة ، يتأثر - بصفة عامة - بعاملين أساسيين هما : كم المياه العذبة ، ونوع المياه العذبة

إن هذين العاملين ، بالإضافة إلى اعتبارات الترابط فيما بين الدول ، تؤثر جميعها فـــى الاعتبارات القانونية ، وتضفى عليها سمات خاصة ، فمشكلة كم المياه تثير مسألة العدالـــة التوزيعية، ومشكلة نوع المياه تثير مسائل تتعلق بحدود المسئولية القانونية .

ولهذا تبدو الأهمية النظرية والعلمية للقانون الدولى للأنهار الدولية ، الذى يســـتهدف وضع قيود على سيادة الدول النهرية ، وعلى حقوقها فى استخدام مياه الأنهار الدوليـــة . وقد كان ذلك هو ما حاولت التوصل إليه لجنة القانون الدولى بـــالأمم المتحـــدة ، عندمـــا تصدت لدراسة وضع قانون يحكم الاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية فـــى عام ١٩٧٠ ، من خلال اللجوء إلى مفاهيم جدية تستند إلى وحدة المصدر أو المورد ، كما هو الحال فى مفهوم الحوض الـــهيدروجرافى bassin hydrographique ، ووضـــع قواعد قواعد إطارية تصلح أن تكون أساساً لاتفاقيات دولية فيما بعد مـــن أجـــل معالجـــة المشاكل القانونية التى تتعرض لها الأنهار الدولية .

وفى ظل هذه التطورات تبدو أهمية التعرف على ملامح القانون الدولى للأنهار الدولية. ولما كان الهدف - هنا - ليس هو الإلمام بكل أو بأهم جوانب هذا القانون الجديد ، وإنما ينحصر هدفنا فى الإلمام بأحدث التطورات التى يمر بها قانون الأنهار الدولية والمحصورة فى الاتفاقية الجديدة للأمم المتحدة للاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية ، لذلك قمنا بإعداد الخطة التالية التى تساهم فى تحقيق هدفنا ، وهى :-

الفصل الأول : التعريف بالقانون الدولى للأنهار الدولية .

المبحث الأول : تعريف النهر الدولى .

المبحث الثانى : تعريف القانون الدولى للأنهار الدولية .

الفصل الثانى : النظام القانونى للاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية .

المبحث الأول : اتفاقية الأمم المتحدة للاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية .

المبحث الثانى : أهم المبادئ القانونية التى تحكم الاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية.

المبحث الثالث : تسوية المنازعات المتعلقة بالاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية .

الفصل الأول

التعريف بالقانون الدولى للأنهار الدولية

المبحث الأول : تعريف النهر الدولى

تعرض تعريف النهر الدولى (River - fleuve) للتطور تبعا للتطور الذى طرأ على استخدامات الشعوب للأنهار بصفة عامة ، وكذلك النظام القانونى الذى يحكمها بصفة خاصة ، فبعد أن كانت الدول تنظر إلى الأنهار نظرة سياسية بحتة من خلال استخدامها التقليدى المحدود لها فى أغراض الملاحة ، أصبحت تنظر إلى الأنهار من خلال مفهوم أوسع وأشمل يستند إلى اعتبارات اقتصادية واجتماعية ودولية وقانونية أيضاً ، وذلك تبعاً

للاستخدامات الحديث لمياه الأنهار الدولية والآثار الناجمة عنها . ونعـــرض فيمـــا يلـــى للتطورات التى مر بها تعريف النهر الدولى، وأنواعه .

الاتجاه التقليدى فى تعريف النهر الدولى (٥) :

كان تعريف النهر الدولى فى بادئ الأمر يستند إلى معايير سياسية ويرتبـــط بمفـــهوم السيادة الإقليمية للدولة . فكان يعرف النهر الدولى بأنه ذلك النهر الذى يقع فى أقاليم أكثر من دولة تميزا له عن النهر الوطنى الذى يقع بأكمله (أى من منبعه إلى مصبه) داخل إقليم دولة واحدة ، ويخضع لسيادة تلك الدولة (٦) .

وبالإضافة إلى تلك المعايير السياسية كان هناك معيـــار آخـــر هـــو صلاحيـــة النـــهر للملاحة(٧). ذلك أن الصلاحية للملاحة هى التى تجعل من الأنهار محل اهتمام الدول نظـــرا لاستخدامها فى نقل البضائع والأشخاص والتجارة الدولية ، وما يرتبه ذلك من احتمـــالات تنازع المصالح فيما بين الدول ، مما جعل معظم الدول تنادى بحرية الملاحة فى الأنـــهار الدولية منذ وقت طويل . وقد كانت المشاكل القانونية فى إطار هذا الاتجاه محدودة تتعلـــق بحقوق وواجبات الدول فى الملاحة النهرية ، وكيفية تحديد السيادة الإقليمية من خلال رسم خطوط الحدود النهرية (٨) .

ويمكن القول بأن هذا الاتجاه ظل سائدا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، عندما بدأت الدول تنظر إلى مياه الأنهار الدولية من خلال مفاهيم أكثر تطورا على النحو الذى سنعرض له الآن .

الاتجاه المعاصر فى تعريف النهر الدولى (٩) :

لم يظل اهتمام الشعوب بالأنهار محصورا فى الاستخدامات التقليدية لها فـــى الزراعـــة والملاحة ، بل إنه تجاوز تلك الاستخدامات على أثر التطـــور الاقتصـــادى والتكنولوجـــى والاجتماعى . فقد كشف التقدم العلمى والتكنولوجى عن إمكانيات جديدة لاســـتغلال ميـــاه الأنهار سواء أكان ذلك من أجل توليد الطاقة الكهربائية اللازمة للصناعة وغيرها ، أم كان ذلك من أجل استخدام هذه المياه فى مختلف مجالات التنمية الاقتصادية (والتى يـــأتى فـــى مقدمتها الحصول علـــى ميـــاه الشـــرب والصيـــد والســـياحة ، واســـتصلاح الأراضـــى الصحراوية... الخ) وترتب عل ذلك ازدياد واضح فى تنافس الدول على حمايـــة حقوقـــها

ومصالحها فى مياه الأنهار الدولية ، وهنا بدأت الجهود الرامية إلى الاهتمام بمياه الأنهار الدولية من أجل تطوير التنظيم القانونى بما يتفق وتطورات العصر ، وذلك بعد الحرب العالمية الأولى وكانت نقطة البداية فى هذا التطور هى بحث مسألة تعريف النهر الدولى ، بمعنى هل يظل الاتجاه التقليدى فى تعريف النهر الدولى (الذى كان يعتمد على المعايير السياسية والملاحية) سائداً ؟ أم أنه أصبح غير ملائم لتلك التطورات ؟

ويمكن القول بصفة عامة أن هذا الاتجاه بدأ بعد الحرب العالمية الأولى عندما انحازت اتفاقية برشلونة لسنة ١٩٢١ فى شأن الملاحة فى الأنهار الدولية ، إلى المعايير الاقتصادية فى تعريف النهر الدولى ، والذى يتمثل فى مدى قابلية النهر للملاحة من عدمه، فأطلقت على الأنهار الصالحة للملاحة الدولية اصطلاح جديد هو "الطرق المائية ذات المنفعة الدولية" (١٠) ، فاشترطت أن يتكامل فى النهر ثلاث صفات حتى يصبح نهرا دوليا أو طريقاً مائياً دولياً "Voie d'eau international" وهى : - أ- الصلاحية للملاحة . ب- الاتصال بالبحر . جـ- أن يهم ذلك الاتصال أكثر من دولة .

ولكن أصبحت هذه النظرة ضيقة بعد الحرب العالمية الثانية عندما اتجهت الدول إلى تطوير استخدامها للأنهار الدولية فى أغراض أخرى غير الملاحة . فجاءت جماعة القانون الدولى (A. I. L.) فى دورتها المنعقدة فى هلسنكى عام ١٩٦٩ ، والتى أعدت خلالها "قواعد هلسنكى" المعروفة عن استخدام الأنهار فى غير شئون الملاحة ، بمفهوم جديد هو:

"حوض الصرف الدولى" "International dtainage basin" والذى عرفته المادة الثانية بأنه "مساحة جغرافية تمتد على دولتين أو أكثر وتمدها روافد مشتركة تشكل تجمعاً للمياه سواء للمياه السطحية أو الجوفية وتصب فى مجرى مشترك " (١١) ويستند مثل هذا التعريف إلى النظر إلى مياه الأنهار الدولية على أنها ليست مجرد مجرى للملاحة فقط ، أو أنها مياه ثابتة ، ولكنها على العكس من ذلك متحركة ومتنقلة ، وتشمل المياه السطحية والجوفية المتصلة ببعضها البعض وتصب فى مجرى مشترك ، ويتميز هذا التعريف بأن يجعل النهر جزءاً من مفهوم واسع هو حوض الصرف الدولى ، الذى يمكن أن يدخل فى نطاقه أكثر من نهر واحد ، كما أنه يضع فى الاعتبار الاستخدامات الحديثة لمياه الأنهار خاصة تلك التى يمكن أن تؤثر على كم أو نوع المياه وما يستلزم ذلك من

ضرورة النظر إلى المياه التى يجمعها حوض واحد على أنها كل لا يتجزأ مما يقتضى ضرورة التشاور والتعاون فيما بين الدول التى يجمعها مثل هذا الحوض .

ومع ذلك فقد تعرض معيار حوض الصرف الدولى للنقد ، فيؤخذ عليه أنه ضيق وغامض ولا يساير التطورات الخاصة باستخدام مياه الأنهار الدولية ، فعلى الرغم من أن التعريف السابق ينظر إلى الحوض كوحدة مائية دولية ، إلا أنه لا يسمح بنقل المياه من حوض الصرف الدولى إلى أماكن بعيدة خارج النطاق الجغرافى للحوض ، وهو ما قد تستلزمه - أحيانا - احتياجات التنمية لدى الدول النهرية ، لأن هذا المفهوم لا يسمح بنقل مياه الحوض خارج المنطقة الجغرافية له .

وعندما تصدت لجنة القانون الدولى بالأمم المتحدة لدراسة قانون الاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية فى عام ١٩٧٠ ، لاحظت أن مفهوم "حوض الصرف الدولى" لا يتلاءم والاستخدامات الحديثة لمياه الأنهار الدولية ، خاصة من الناحية الاقتصادية والبيئية، ذلك أن الأضرار الناجمة عن تلوث المياه لا تعرف حدودا ، فطرحت فى بادئ الأمر مفهوما جديدا هو "شبكة مجارى المياه الدولية" "Systeme of international water courses" [١٢] . ولكن المقرر الخاص أوصى فى تقريره الثانى الذى قدمه للجنة القانون الدولى بالتخلى عن مفهوم "الشبكة " محبذا المفهوم الأبسط المتمثل فى "المجرى المائى الدولى " نظرا لوجود معارضة لمفهوم "الشبكة" فى لجنة القانون الدولى وفى اللجنة السادسة للجمعية العامة على السواء ، على أساس أن هذا المفهوم يمثل نهجا مبدئيا مماثلا لمفهوم "حوض الصرف" الذى استبعدته اللجنة من قبل [١٣] . وفى عام ١٩٨٧ وافقت اللجنة فى دورتها التاسعة والثلاثين على توصية لجنة الصياغة بأن تطرح جانبا مسألة استخدام مصطلح "الشبكة" [١٤] . واستمرت اللجنة فى عملها بعد ذلك تاركة مسألة وضع تعريف محدد "للمجرى المائى الدولى" أو "شبكة المجارى المائية الدولية" ، حتى استقرت فى النهاية على استخدام مصطلح "المجرى المائى الدولى "Cours d'eau international " والذى عرفته المادة الثانية من المشروع النهائى الذى وافقت عليه اللجنة على النحو التالى :-

(أ) يقصد بـ " المجرى المائى " شبكة المياه السطحية والجوفية التى تشكل بحكم علاقتها الطبيعية ببعضها ببعض ، كلا واحدا ، وتتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة .

(ب) يقصد "بالمجرى المائى الدولى" أى مجرى مائى تقع أجزاؤه فى دول مختلفة " [١٥] .

ويتضح من تعليق لجنة القانون الدولى على استخدام مصطلح المجرى المائى الدولى بأنه يشتمل على شبكة المياه السطحية والجوفية التى تقع فى أكثر من دولة . وهذه الشبكة تتكون بدورها من عدد من العناصر المختلفة التى تتدفق المياه من خلالها ، فوق سطح الأرض وتحته على حد سواء ، وهذه العناصر تشمل الأنهار والبحيرات وطبقات المياه الجوفية والخزانات والقنوات .

ويعكس هذا المصطلح العلاقة الطبيعية بين عناصر شبكة المجارى المائية الدولية ، فالمياه قد تتسرب من المجرى إلى باطن الأرض تحت قاع المجرى وتنتشر وراء ضفاف المجرى ، ثم تعود إلى الظهور فى المجرى ، وتتدفق نحو بحيرة تصب بدورها فى نهر ، ثم تحول إلى قناة ، وتنقل إلى خزان وهكذا ولا تعد أية مساحة من المياه العذبة جزءاً من المجرى المائى الدولى، إذ يشترط النص أن تتدفق عناصر الشبكة نحو نقطة وصول مشتركة ، وهذا الشرط ينطوى على تغيير جغرافى للمجرى ، ومعنى ذلك أن اتصال حوضى صرف مختلفين بواسطة قناة لا يجعل منهما جزءاً من مجرى مائى واحد طبقاً لمفهوم النص .

وتتميز فكرة "المجارى المائية الدولية" بأنها تتجنب الجوانب السلبية لفكرة "حوض الصرف الدولى " فيمكن الاستفادة من مياه المجارى المائية الدولية فى أى مكان وليس ضمن نطاق جغرافى محدود . كما أن الأخذ بهذا المفهوم يحقق عدالة توزيع المياه ذلك أنه يدخل فى مفهوم المجارى المائية الدولية المياه الجوفية ، وبالتالى فإنه يفيد فى منع دول المجرى من إلحاق الضرر بباقى الدول المشتركة فى ذات المجرى سواء عن طريق [illegible] كميات زائدة عن حقوقها ، أو تلوث مياه المجرى وجعلها غير صالحة للاستخدام ، وهذا يلائم التطورات الحديث اليوم الرامية إلى حماية البيئة ومكافحة التلوث بصفة عامة .

وخلاصة القول ، أن النظرة إلى النهر الدولى اليوم ، تتم من خلال مفهوم واسع هو "المجرى المائى الدولى" الذى يتضمن بالإضافة للأنهار الدولية فى مفهومها التقليدى ، مساحات من المياه العذبة الأخرى مثال البحيرات والقنوات والخزانات والمياه الجوفية . وهذا يعنى أن النهر الدولى يعد - اليوم - جزءاً من المجرى المائى الدولى ، وهو مفهوم يتفق والتطورات المعاصرة التى يمر بها استخدام مياه الأنهار الدولية.

أنواع الأنهار الدولية والمجارى المائية الدولية :

يقسم الفقه الأنهار التى يهتم بها القانون الدولى إلى ثلاثة أنواع :-

١- أنهار وطنية ذات أهمية دولية .

٢- أنهار حدية أو متاخمة .

٣- أنهار متتابعة أو متعاقبة .

وبالإضافة إلى هذا التقسيم ، ونظرا لأن النهر الدولى يعد جزءاً من المجرى المائى الدولى، فإنه يكون من المناسب أن نشير - هنا - إلى المساحات المائية التى يمكن أن يتكون منها المجرى المائى الدولى بالإضافة إلى الأنهار .

التعريف بأنواع الأنهار الدولية :

١- الأنهار الوطنية ذات الأهمية الدولية :

هذا النوع يقع بأكمله فى إقليم دولة واحدة ، ولكنه يتمتع بأهمية دولية خاصة ، كما فى حالة ذلك النهر الذى ينبع عند حدود دولة مجاورة ويصب فى بحر عام لا اتصال لهذه الدولة به ، فمثل هذا النهر إذا كان صالحاً للملاحة بأكمله ، سوف يكون له أهمية دولية ، لأنه يمكن أن يسهل للدولة المجاورة اتصال سفنها بالبحر عن طريقه كما يسهل لسفن الدول الأخرى الاتصال بإقليم هذه الدولة وبقية أجزاء إقليم الدولة صاحبة النهر . وقد كانت هناك محاولة فى مؤتمر برشلونة عام ١٩٢١ إلى فتح مثل هذه الأنهار للملاحة الحرة على أساس التبادل ولكن لم يكتب لها النجاح ولذلك تظل الملاحة فى مثل هذه الأنهار خاضعة لموافقة الدولة (١٦) .

٢- الأنهار الحدية أو المتاخمة Frontier boundary Rivers :

وهذه الأنهار تستخدم حداً بين دولتين أو أكثر . أى أنها تسير بمحاذاة حدود الدول وتشكل حدوداً دولية لهـ ـر نـ شط العرب بين العراق وإيران . ونهر إيفروس بين تركيا واليونان ، ونهر الأردن بين الأردن وفلسطين المحتلة . وتثير هذه الأنهار مشاكل تتعلق بقياس حدود الدول النهرية وما يتعلق بها من نواح سياسية وعسكرية وأمنية .

٣- الأنهار المتتابعة أو المتعاقبة Successif Rivers :

وهذه الأنهار تخترق فى مجراها أقاليم دولتين أو أكثر من دولتين بالتتابع . وتكون الدول النهرية هنا دولة منبع أو دولة مصب النهر او دولة المجرى الأوسط للنهر مثل نهر النيل الذى يجرى فى أقاليم عشر دول أفريقية .

نظراً لأن هذا النوع من الأنهار لا يشكل حدودا للدول فإن أهميتها تقتصر على صور الاستغلال المختلفة لمياهها وهى التى يمكن أن تثير النزاع بين الدول النهرية إذا لم يكن هناك اتفاق ينظم ذلك الاستغلال .

ويجدر الإشارة ، إلى أن القانون الدولى لا يرتب نتائج قانونية ذات أهمية على التفرقة بين النوعين السابقين من الأنهار حتى أن الفرق الجغرافى بينهما يمكن أن يكون فى بعض الحالات ظاهرياً أكثر منه حقيقياً ، فمن الجائز أن يكون النهر تعاقبياً ومتاخماً فى وقت واحد . فمثلاً يمكن أن يتدفق النهر عبر إقليمى دولتين وأن يمر أيضا بين إقليميهما فى موقع من المواقع .

المساحات المائية التى تعد جزءاً من المجارى المائية الدولية :

تشتمل المجارى المائية الدولية ، بالإضافة إلى الأنهار الدولية ، على مساحات مائية أخرى يأتى فى مقدمتها :- البحيرات ، الجليد ، المياه الجوفية .

١- البحيرات :-

إذا كان النهر - من حيث المبدأ - يتم تحديده بذلك المجرى المائى الذى يبدأ من منبعه أى المصدر الذى يحصل منه على المياه ، إلى مصبه وهو المكان الذى يتم فيه تصريف المياه ، فإن البحيرات ، على العكس من ذلك ، هى عبارة عن مساحة من المياه فوق سطح الأرض ، وتتسم مياهها بالثبات عادة . وتتكون مياه البحيرات (العذبة) من مياه الأمطار ، أو المياه الناجمة عن ذوبان الثلوج .

وتشكل مياه البحيرات العذبة ما يقرب من ٠٫٤ % من جملة المياه العذبة الموجودة فى العالم . وتستخدم مياهها فى أغراض مختلفة فى الرى ، والزراعة ، والصناعة ، والصيد، والسباحة .

ومن أمثلة هذه البحيرات : بحيرة ناصر (الموجودة خلف السد العالى بأسوان فى مصر)، بحيرة بيكال فى وسط آسيا ، وبحيرة تنجا نيقا فى أفريقيا ، وبحيرة روزفلت فى واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية (١٧) .

٢- الجليد (١٨) :

يتكون الجليد بسبب انخفاض درجات الحرارة إلى ما دون نقطة التجمد ، وقد تتجمد مياه النهر فيصبح نهراً جليدياً ، ويمكن أن يكون الجليد فى شكل كتل أو جبال . ويتركز الجليد فى مناطق محدودة فى العالم وبالذات فى المناطق القطبية الشمالية والجنوبية وفوق سطح وقمم الجبال العالية . ويؤدى ذوبان الجليد إلى امتلاء الأنهار والبحيرات بالمياه العذبة فى خلال شهور الصيف والربيع . ويقدر حجم مياه الجليد بنسبة ٠٤, ٢% من جملة مصادر المياه على سطح الكرة الأرضية بما فيها البحار والمحيطات ، كما يشكل حجم الجليد ٦, ٧٥ من جملة المياه العذبة فى العالم ، وهى كمية كبيرة يمكن أن تسد النقص الذى تعانى منه البشرية حالياً وفى السنوات المقبلة .

٣- المياه الجوفية (١٩) :

تعرف المياه الجوفية ، بالمياه الموجودة تحت سطح الأرض ، وهى أصلاً جزء من مياه الأمطار أو مياه الأنهار الناجمة عن ذوبان الجليد والتى تسربت إلى باطن الأرض مكونة طبقة من المياه الجوفية . وتوجد المياه الجوفية على مستويات مختلفة من سطح الأرض . كما أنها دائمة الحركة ، ويمكن أن تتصل بالمساحات المائية الأخرى التى يتكون منها المجرى المائى ، ويمكن ألا يتحقق مثل هذا الاتصال ، وتسمى هنا بالمياه الجوفية المحصورة أى التى لا تتصل بالمياه السطحية ، وهذه من حيث المبدأ لا تعد جزءاً من المجارى المائية الدولية .

وتعد المياه الجوفية من أهم مصادر المياه العذبة فى العالم وأكثر حجماً . حيث يقدر حجمها بنسبة ٢٢% من جملة حجم المياه العذبة فى العالم . وتستخدم المياه الجوفية فى الرى والزراعة ، والشرب ، والصناعة ... الخ .

المبحث الثانى

تعريف القانون الدولى للأنهار الدولية [٢٠]

لم يتم الاهتمام بالقانون الدولى للأنهار الدولية إلا حديثاً ، وفى السنوات الأولى من القرن العشرين ، عندما بدأت العلاقات الدولية المتعلقة باستخدام مياه الأنهار الدولية . كما زاد الاهتمام بهذا القانون ، باعتباره أحد الفروع الحديثة للقانون الدولى عندما زادت حاجة الشعوب إلى المياه العذبة ، وتنوع استخدامات مياه الأنهار الدولية ، وانتظار المنازعات الدولية المتعلقة بالأنهار الدولية فى النصف الثانى من القرن العشرين ، الأمر الذى أدى إلى تطوير الأحكام القانونية الدولية التى تنظم الأنهار الدولية باعتبارها أحد الموارد الاقتصادية الهامة ، والتى تعد – اليوم – أحد الاحتمالات الرئيسية لنشوب المنازعات والحروب فيما بين الدول فى القرن الحادى والعشرين .

– ويتميز هذا القانون بالإضافة إلى اعتباره أحد الفروع الحديثة للقانون الدولى ، بالطابع النسبى ، بمعنى أن القواعد القانونية التى يتكون منها هذا القانون لا تنطبق على جميع الأنهار الدولية بطريقة واحدة ، ذلك أن الخصوصية والنسبية هى أحد الملامح الرئيسية للأنهار الدولية ، بسبب الاختلافات الواضحة فيما بين الأنهار فيما يتعلق بالنواحى التاريخية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والجغرافية ، والهيدروليكية ، وقد كان يمثل إحدى العقبات الرئيسية التى تعرضت لها لجنة القانون الدولى عندما تصدت لمسألة سن قانون يحكم الاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية . ولكن هذا لا يعنى أن مثل هذا القانون لا يتضمن مبادئ أو قواعد عامة لا تصلح للتطبيق على جميع الأنهار الدولية فى وقت واحد ، بل العكس من ذلك انتهت لجنة القانون الدولى فى عام ١٩٩٧ إلى وضع اتفاقية إطارية "Traite Cadre" تتضمن مبادئ وقواعد عامة تطبق على الاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية بصفة عامة .

وقد تطور القانون الدولى للأنهار الدولية بتطور استخداماتها ، فلم يعد ذلك القانون يحكم استغلال الأنهار فى المجالات التقليدية لها التى كانت متمثلة فى الملاحة والزراعة ، ولكنه امتد ليحكم الاستخدامات المعاصرة لمياه الأنهار الدولية باعتبارها أحد مكونات المجارى المائية الدولية ، وما يستلزمه ذلك من إدخال مفاهيم وقواعد متطورة تساهم فى تحديد حقوق وواجبات الدول والمحافظة على البيئة .

وفى ضوء ما تقدم ، نستطيع أن نحدد تعريفا للقانون الدولى للأنهار الدولية فى أنه هو عبارة عن القواعد القانونية الدولية التى تحكم مختلف استخدامات مياه الأنهار الدوليـــة ، والمجارى المائية الدولية .

مصادر القانون الدولى للأنهار الدولية :

إذا كانت الخصوصية أو النسبية ، وهى السمة التى تتميز بها الأنهار والمجارى المائية الدولية ، تعنى أنه لا يمكن تطبيق وصياغة القواعد القانونية ، بصورة واحدة ، على جميع الأنهار والمجارى المائية الدولية ، إلا أن ذلك لا يعنى عدم وجود قواعد أو مبادىء عامـــة يستند إليها أى تنظيم قانونى لهذه المسألة ، وهذا ما استطاعت التوصل إليه لجنة القـانون الدولى – كما سبق أن ذكرنا – وهى بصدد القيام بعملية تقنين قانون الاستخدامات غـــير الملاحية للمجارى المائية الدولية .

ولذلك ، فإن البحث عن مصادر هذا القانون يمكن أن يتم من خلال المبادئ والقواعـــد العامة التى تحكم استخدامات الأنهار والمجارى المائية الدولية ، وكذلك التنظيمات القانونية الخاصة بها . وبعبارة أخرى يمكن العثور على هذا القانون فى المعاهدات الدولية العامـــة والخاصة بها ، والعرف الدولى ، والمبادئ العامة للقانون ، وكذلك فى الأحكام القضائيـــة والفقه الدولى وكتابات كبار الفقهاء والعدالة .

ونعرض بإيجاز فيما يلى لكل من هذه المصادر :

١ – المعاهدات الدولية :–

تشكل المعاهدات المصـــدر الرســـمى والرئيســـى الأول للقواعـــد القانونيـــة الدوليـــة المعاصرة. وهذه المعاهدات إما أن تكون معاهدات عامة تبرم بين عدد كبير من الدول ، أو معاهدات خاصة أو محدودة تبرم فيما بين عدد محدود من الدول .

المعاهدات العامة :–

لا توجد معاهدة عامة تنظم مختلف استخدامات مياه الأنهار الدولية ، نظراً للخصوصية والنسبية التى تميز الأنهار الدولية . ومع ذلك فقد حاولت الجماعة الدولية إبرام عدد مـــن المعاهدات العامة ، ولكنها لم تنظم إلا بعض استخدامات مياه الأنهار الدولية ، ولا تشـــمل

جميع الأنهار الدولية . ففى مجال استخدام مياه الأنهار الدولية فى الملاحة هناك وثيقة مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ ، وهى اتفاقية دولية مبرمة بين مجموعة من الدول الأوروبية من أجل تنظيم استخدام الأنهار الأوروبية فى مجال الملاحة ، ومعاهدة برشلونة عام ١٩٢١ فى شان تنظيم الملاحة فى الأنهار الدولية ، ومعاهدة جنيف لعام ١٩٢٣ فى شأن الطاقة الهيدروليكية فى الأنهار الدولية (٢١) .

أما فى مجال الاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية ، فقد تمكنت لجنة القانون الدولى من إعداد مشروع اتفاقية دولية عامة تمت الموافقة عليه من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٩٧ ولكن هذه الاتفاقية ، لا تصلح لتطبيقها بصورة مباشرة على جميع الأنهار الدولية ، لأنها اتفاقية إطارية تشتمل على المبادئ والقواعد العامة التى ينبغى أن تراعيها الدول حال قيامها بإبرام اتفاقيات ثنائية أو إقليمية فيما بينها من أجل تنظيم الاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية .

المعاهدات الثنائية والخاصة :

على عكس الحال فى المعاهدات العامة ، فإنه يوجد العديد من المعاهدات الثنائية أو الإقليمية أو الخاصة التى تنظم استخدام واستغلال الأنهار الدولية . وبالرغم من أن هذه المعاهدات لا تلزم إلا أطرافها ، أو تقتصر فقط على الموضوعات المحدودة التى تنظمها ، إلا أنها يمكن أن تساهم فى تكوين قواعد عرفية دولية يمكن أن تنطبق على كافة الدول . ويوجد الآن أكثر من ٣٠٠ اتفاقية دولية خاصة بالأنهار الدولية (٢٢) .

٢- العرف الدولى :-

على الرغم من أن الفقه الدولى يتردد فى إقرار وجود بعض القواعد العرفية الدولية التى تنظم حرية الملاحة فى الأنهار الدولية (٢٣) ، فإن هناك عدداً كبيراً من شراح القانون الدولى يرون أن الاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية يحكمها مبادئ وقواعد عرفية هدفها التوفيق بين مصالح الدول المتتابعة ، وتقييد حقوق السيادة الإقليمية للدول النهرية. وقد كشف عن هذه الحقيقة المقرر الخاص لقانون الاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية ، فى لجنة القانون الدولى ، عندما أكد أن ما تقوم به اللجنة ، بالفعل ، هو تقنين قواعد عرفية موجودة من قبل ، وليس مجرد تطوير تدريجى للقانون الدولى للأنهار

الدولية [٢٤] ويأتى فى مقدمة القواعد العرفية الدولية قاعدة عدم الإضرار بحقوق ومصالح الدول النهرية الأخرى ، وقاعدة الاشتراك والاستعمال العادل لمياه النهر الدولى .

٣- المبادئ العامة للقانون :

تلعب المبادئ العامة للقانون دوراً هاماً فى سد النقص الذى يمكن أن يمر به القانونى الدولى ، ففى الحالات التى لا تتوافر بشأنها قاعدة اتفاقية أو قاعدة عرفية ، يمكن لذوى الشأن اللجوء إلى المبادئ العامة للقانون من أجل الوقوف على القواعد القانونية التى تنظم العلاقات الدولية ، وهذا ما أكدته المادة (٣٨) من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية عندما نصت فى الفقرة (جـ) على اعتبار المبادئ العامة للقانون أحد المصادر الرئيسية لقواعد القانون الدولى . ونظراً لطابعى العمومية والتجريد اللذين تقوم عليهما فكرة المبادئ العامة للقانون ، فإن كثيراً منها يمكن أن ينظم الاستخدامات المختلفة للأنهار الدولية . ويأتى فى مقدمة هذه المبادئ : عدم مشروعية التعسف فى استعمال الحق ، حسن النية ، حسن الجوار ، وتسوية المنازعات بالطرق الودية ، ومبدأ الاشتراك فى استخدام مياه الأنهار الدولية ... الخ .

القضاء . والفقه . والعدالة :-

يمثل القضاء والفقه والعدالة مصادر احتياطية للقانون الدولى للأنهار . حيث يمكن اللجوء إليها إذا لم يكن هناك أحد المصادر الرئيسية الثلاثة سالفة الذكر . وينظم اللجوء إلى هذه المصادر المادة (٣٨) من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية .

وبالرغم من أن القضايا الدولية التى عرضت على محكمة العدل الدولية السابقة ، والحالية ، قليلة ، إلا أن هناك العديد من أحكام محاكم التحكيم الصادرة فى شأن الاستخدامات المختلفة لمياه الأنهار الدولية . وتلعب هذه الأحكام دوراً هاماً فى الكشف عن القواعد العرفية الدولية مثل قاعدة الاشتراك فى المياه والتوزيع العادل والمنصف لمياه النهر ، وعدم الإضرار بالغير ، والتشاور المسبق حول المشروعات الجديدة ، وتحمل المسئولية عن الأضرار الناجمة عن نشاط الدولة الذى يلحق الضرر بغيرها واحترام الحقوق المكتسبة [٢٥] .أما بالنسبة للفقه الدولى وكتابات كبار الفقهاء ، فى مجال قانون

الأنهار الدولية فهى غنية جداً ، وهى تشمل المؤلفات والدراسات التى يقوم بنشرها كبار الفقهاء ، والدراسات التى تقوم بها المنظمات الحكومية وغير الحكومية [٢٦] .

ومن أمثلة الجهود الفقهية التى قامت بها المنظمات غير الحكومية ، هناك معهد القانون الدولى (I.D.I.) الذى بدأ اهتمامه بوضع قواعد قانونية تنظم استخدام الأنهار الدولية فى دورته المنعقدة فى مدريد عام ١٩١١ ، ثم توالت دراساته فى دوراته التالية (بدءاً من عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٦١) [٢٧] .

وهناك جماعة القانون الدولى (I. L.A.) التى بدأت دراستها لموضوع الأنهار الدولية فى دورتها المنعقدة فى أدنبرج عام ١٩٥٤ ، والتى استمرت فى الاهتمام بها فى دوراتها اللاحقة حتى تمكنت فى دورتها المنعقدة فى مدينة هلنسكى لعام ١٩٦٦ من اعتماد مشروع كامل من ٣٧ مادة ينظم استخدام مياه الأنهار الدولية فى الأغراض غير الملاحية[٢٨]

أما بالنسبة لجهود المنظمات الحكومية ، فى هذا المجال ، فهى متعددة أيضاً . ونكتفى هنا بالإشارة إلى أمثلة لها [٢٩] .

- إعلان مونتيفيديو بشأن أوجه الاستخدام الصناعى والزراعى للأنهار الدولية الذى اعتمده المؤتمر الدولى السابع للدول الأمريكية فى ٢٤ ديسمبر لعام ١٩٣٣ .
- قانون أسوشيون بشأن استخدام الأنهار الدولية الذى وقع عليه وزراء خارجية دول حوض نهر لابلاتا (الأرجنتين – أورجواى – باراجواى – البرازيل – بوليفيا) فى ٣ يونيو لعام ١٩٧١ .
- مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية عام ١٩٧٢ (إعلان إستوكهلم) .
- خطة عمل ماردل بلاتا ، التى اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للمياه فى ماردل بلاتا (الأرجنتين) فى عام ١٩٧٧ .

الفصل الثانى

النظام القانونى للاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية [٣٠]

لم يهتم الإنسان باستخدام الأنهار الدولية فى الأغراض غير الملاحية إلا عندما كشفت إمكانيات التطور العلمى عدة مجالات هامة يمكن الاستفادة منها . فقديماً كان الإنسان يستخدم الأنهار من أجل الملاحة ، أى للتنقل من مكان لآخر ، سواء أكان ذلك لنقل الأشخاص أم لنقل البضائع ، بما يثبت أن الملاحة النهرية أقل تكلفة وأقل خطورة من الملاحة البحرية . وكانت الشعوب تستخدم مياه الأنهار فى الزراعة حيث كان يتم تخزين مياهها للانتفاع بها وقت الحاجة فى رى الأراضى الزراعية . وعندما ظهرت الحاجة إلى الطاقة ، تم التفكير فى عمل مساقط للمياه فى الخزانات والسدود لتوليد الطاقة ، من أجل مواجهة احتياجات التنمية المتزايدة . وعندما بدأت تتعاظم الحاجة إلى المياه الصالحة للشرب ، اتجهت أنظار الدول إلى الاهتمام بمياه الأنهار وتخزينها والمحافظة عليها من أجل سد احتياجات السكان التى أخذت أعدادها فى التزايد بصورة لافتة للنظر فى مختلف أنحاء العالم ، وأصبحت قيمة المياه تنافس قيمة البترول فى خلال السنوات القليلة الماضية، نظراً لاستمرار انخفاض كمية المياه الصالحة للشرب فى ظل التزايد المستمر لاحتياجات السكان لها .

وقد أظهرت هذه الاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية عدة مشاكل عملية تستدعى أحكاماً قانونية من أجل الحد من المنازعات الدولية التى يمكن أن تثور بسببها :-

ففى مجال أخذ وتخزين المياه ، ثار التساؤل عن القواعد القانونية التى تحكم تقسيم المياه فيما بين الدول النهرية ، وما يتعلق بتلك المسألة من حق الدول النهرية فى تغيير مجرى النهر الدولى ، وتحويل روافده ، أو إقامة الخزانات والسدود عليه .

وفى مجال استخدام مياه الأنهار الدولية فى الأغراض الصناعية والزراعية ثار التساؤل عن القواعد التى تحكم هذه الاستخدامات خاصة إذا ترتب عليها إضرار بالدول النهرية الأخرى أو بالدول غير النهرية (كما فى حالة التلوث البحرى الناجم عن التلوث النهرى) .

وثار التساؤل أيضاً عن حقوق الدول النهرية ، سواء أكانت متعلقة بالدول التى تقع عند المنبع أو عند المصب ، أو تلك التى تقع فى وسط مجرى النهر .

كما يثير موضوع استخدام الأنهار الدولية فى الأغراض غير الملاحية العديد من المشاكل القانونية الأخرى والتى يأتى فى مقدمتها المبادئ القانونية التى تحكم استغلال الأنهار الدولية ، والمسئولية الدولية الناجمة عن الأضرار التى يسببها الاستغلال غير الملاحى للأنهار الدولية ... الخ .

وقد تصدى الفقه والعمل الدوليان لدراسة النظام القانونى للاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية مع بدايات القرن العشرين ، ثم أخذت تتزايد أهمية هذا الموضوع بعد الحرب العالمية الثانية مما دفع عددا من الهيئات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى اعتماد عدد من المبادئ التى تتعلق بالاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية [٣١] . وهو الأمر الذى دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إصدار قرارها رقم ٢٦٦٩ (در ٢٥ فى الثامن من شهر ديسمبر عام ١٩٧٠ بتكليف لجنة القانون الدولى بدراسة وضع "قانون لاستخدام المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية . وقد استغرق إعداد مثل هذا القانون فترة تزيد على ربع قرن من الزمان (١٩٧٠-١٩٩٧) عندما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢١ مايو لعام ١٩٩٧ الاتفاقية الدولية الجديدة للاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية .

ونخصص هذا الفصل لبحث ثلاث مسائل فى المباحث التالية :-

المبحث الأول : الملامح الرئيسية لاتفاقية الأمم المتحدة للاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية .

المبحث الثانى : أهم المبادئ القانونية التى تحكم الاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية .

المبحث الثالث : تسوية المنازعات المتعلقة بالاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية .

المبحث الأول : الملامح الرئيسية لاتفاقية الأمم المتحدة للاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية

انطلاقاً من أهمية مشكلة الاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية ، وما يمكن أن ينشب بسببها من منازعات تهدد السلم والأمن الدوليين ، أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة القانون الدولى بضرورة أن تدرج فى أعمالها المتعلقة بتقنين قواعد القانون الدولى موضوع " قانون استخدام المجارى المائية الدولية فى غير شئون الملاحة "Droit relatif aux utilisation des voies d'eau internationales a des fins auters que la navigation " . وذلك بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٦٩ (XXV) الصادر فى ٨ ديسمبر لعام ١٩٧٠ . وقد أدرجت اللجنة الموضوع على جدول أعمالها فى عام ١٩٧١ . وتمكنت اللجنة فى شهر مايو عام ١٩٩٤ من عرض المشروع النهائى لهذا القانون على الجمعية العامة فى دورتها التاسعة والأربعين [٣٢] . وفى ٢١ مايو لعام ١٩٩٧ تمكنت الجمعية من اعتماد هذا القانون بأغلبية ١٠٤ أصوات واعتراض ثلاث دول (الصين - تركيا - بوروندى) وامتناع ٢٧ دولة عن التصويت (من بينها مصر وفرنسا وأثيوبيا) [٣٣] .

وقد أدركت لجنة القانون الدولى ، منذ البداية ، مدى الصعوبات التى تعترضها ، من أجل وضع مبادئ يمكن تطبيقها على جميع الأنهار الدولية الموجودة فى العالم ، وذلك بسبب الاختلاف الواضح فيما بينها . وقد تشكك بعض أعضاء اللجنة - فى البداية - فى إمكانية وضع مبادئ أو قواعد عامة يمكن أن تلتزم بها جميع الدول النهرية فى وقت واحد، وكانوا يرون أن القضية الرئيسية تكمن فى الخصوصية التاريخية والاجتماعية والجغرافية والهيدروليكية المتعلقة بكل نهر ، وأنه من الأفضل لمثل هذه الحالة هو إبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف فيما بين الدول المعنية مباشرة ، بدلاً من إبرام اتفاق دولى عام[٣٤] . ولهذا سعت اللجنة إلى البحث عن حل توفيقى ، فاقترح المقرر الخاص للموضوع ستيفن شويبل M. Stephen M. Schwebel فى عام ١٩٧٩ إعداد مشروع اتفاق إطارى "Accord Cadre" يتضمن مبادىء عامة فى شأن استخدام مجارى المياه الدولية فى الأغراض غير الملاحية ، والذى يمكن استكماله باتفاقيات دولية أخرى

ذات طابع محدود (تضم عدداً محدوداً من الدول) يمكن من خلالها مراعاة الجوانب الخاصة بالمجارى المائية الدولية التى تنظمها(٣٥) .

ونعرض فيما يلى لأهم الملامح الرئيسية لتلك الاتفاقية الجديدة :

١- الطابع الإطارى للاتفاقية "Accord Cadre" :

من نافلة القول ، أن اللجنة وهى بصدد قيامها بتدوين مشروع هذا القانون كانت قد اتخذت منهجاً يتلاءم والطبيعة الخاصة لمياه المجارى المائية الدولية ، لتباينها من حيث العوامل الهيدروغرافية والجيولوجية والجغرافية والمناخية ، وكذلك من الناحية السياسية والقانونية والاقتصادية ، فقامت بوضع مشروع اتفاقية إطارية "Accord Cadre" (٣٦).

ويهتم الاتفاق الإطارى بتحديد القواعد والمبادىء العامة المتعلقة بالاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية ، والتى يتم الاستناد إليها فى إبرام اتفاقات خاصة فيما بعد فى شأن كل نهر دولى أو كل مجرى دولى على حدة آخذة فى الاعتبار الأوضاع الخاصة بكل نهر من جميع النواحى .

وقد كان هناك معارضة من قبل بعض أعضاء اللجنة على اللجوء إلى منهج "الاتفاق الإطارى " فى صياغة قانون المجارى المائية الدولية فى الأغراض الملاحية على أساس أنه من الصعب تصور وجود حالات تصبح فيها جميع الدول المشتركة فى نفس المجرى أطرافاً فى الاتفاق الإطارى ، بالإضافة إلى صعوبة استخلاص مبادىء أو مفاهيم مشتركة فى مجال استخدام الأنهار الدولية بصفة عامة(٣٧). ومع ذلك فقد كان الاتجاه الغالب فى اللجنة ، وفى اللجنة السادسة هو تأييد فكرة الاتفاق الإطارى ، وكان هؤلاء الأعضاء يرون أنه يوجد بالفعل سمات مشتركة فى المجارى المائية ، والتى يمكن أن يستنبط منها بعض مبادىء القانون الدولى المطبقة بالفعل مثل : مبدأ حسن الجوار ، ومبدأ الاستخدام المشترك للدول النهرية ، ومبدأ عدم التعسف فى استعمال الحق ، مبدأ حسن النية ... الخ. بالإضافة إلى ذلك كانوا يرون أن فكرة "الاتفاق الإطارى" تمثل الحد الأدنى لحماية حقوق ومصالح الدول النهرية فى حالة عدم وجود اتفاقات خاصة فيما بينهم (٣٨) .

والذى يمكن استخلاصه من دراسة لجنة القانون الدولى ، أن الاتفاق الإطارى ذو طبيعة مكملة "Caractire suppletif" بمعنى أنه لا ينطبق فى حالة وجود اتفاقات

خاصة بالمجارى المائية الدولية من قبل . وعلاوة على ذلك ، فهو يساهم فى تشجيع الدول على إبرام اتفاقات دولية خاصة ، بما يوفره من معطيات مقبولة يمكن التفاوض فى إطارها. ولا ينبغى أن يفهم من ذلك بأن قواعد الاتفاق الإطارى غير ملزمة ، بل على العكس من ذلك، وطبقاً لقانون المعاهدات الدولية ، سوف تكون ملزمة لأطرافها فور التصديق عليها عند صياغة اتفاقاتها الدولية فى المستقبل[٣٩] .

٢- علاقة الاتفاقية الإطارية باتفاقات المجارى المائية الأخرى :

كان هناك مناقشات مستفيضة فى لجنة القانون الدولى حول موقف الاتفاقية الإطارية من الاتفاقيات الدولية السابقة أى الموجودة بالفعل ، وكذلك الاتفاقيات اللاحقة ، والمتعلقة بالمجارى المائية الدولية .

بمعنى هل تتأثر الاتفاقيات السابقة (بالإلغاء أو التعديل) بمجرد التصديق على الاتفاقية الإطارية ودخولها حيز التنفيذ ؟! وهل يجوز إبرام اتفاقات لاحقة تتضمن نصوصاً مخالفة للاتفاقية الإطارية ؟!

تناولت الاتفاقية الإطارية تحديد هذه العلاقة فى مادتيها الثالثة والرابعة نظراً للجدل الشديد والقلق الذى عبرت عنه الدول إزاء احتمال أن يقوض المشروع المقترح الاتفاقات تتعلق بالمجارى المائية الدولية فى المستقبل.

- المادة (٣) بعنوان " اتفاقات المجرى المائى ".

تنص الفقرة (١) من هذه المادة على العلاقة بين الاتفاقية الإطارية والاتفقيات السابقة بقولها:

" ١- لا يؤثر أى مما نصت عليه هذه الاتفاقية فى حقوق أو التزامات دولة المجرى المائى الناشئة عن اتفاقات ، ما لم يكن هناك اتفاق على نقيض ذلك" كما أعطت الاتفاقية الفرصة للدول الأطراف فى اتفاقات قائمة أن تنظر إذا ما رغبت ، وعلى أساس اختيارى تماماً ، فى إمكانية تحقيق اتساق الاتفاقات القائمة مع القواعد العامة الواردة فى الاتفاقية الجديدة (طبقاً لنص الفقرة (٢) من ذات المادة).

وتفرض الفقرة (٥) من هذه المادة التزاماً بالتفاوض على أساس حسن النية من أجل عقد اتفاق أو اتفاقات مجرى مائى عندما ترى دولة من دول المجرى المائى أن مواءمة

أحكام هذه الاتفاقية أو تطبيقها ضروريان بسبب خصائص مجرى مائى دولى معين واستخداماته.

ونخلص من ذلك ، أن الاتفاقية الإطارية لا تؤثر بأى حال فى الاتفاقات القائمة والسابقة عليها ، إلا بالقدر الذى يكون ضرورياً بسبب خصائص المجرى المائى ، وفى مثل هذه الحالة يكون هناك إلتزاماً على الدول الأطراف على الدول الأطراف فى المجرى المائى الدولى ، باللجوء إلى التفاوض والتشاور، على أساس حسن النية ، من أجل تعديل الاتفاقات القائمة لكى تتواءم مع الاتفاقية الإطارية . ومعنى ذلك أنه إذا كانت الاتفاقية الإطارية ، وبسبب طابعها التكميلى ، لا تؤثر فى الاتفاقات السابقة على اساس أن الخاص يقيد العام ، إلا أنها فى حالات معينة يمكن أن تعدل مثل هذه الاتفاقيات طبقاً لنص (٥) من هذه المادة.

- المادة (٤) "الأطراف فى اتفاقات المجرى المائى :-

تنظم هذه المادة مسألة إبرام اتفاقيات تتعلق بالمجرى المائى عقب سريان الاتفاقية الإطارية .

وتتعلق الفقرة (١) من هذه المادة بالاتفاقيات الخاصة بكل المجرى المائى ، وتنص على ما يلى :

١- يحق لكل دولة من دول المجرى المائى أن تشارك فى التفاوض على أى اتفاق مجرى مائى يسرى على كامل المجرى المائى الدولى ، وأن تصبح طرفاً فى هذا الاتفاق وأن تشارك أيضا فى أى مشاورات ذات صلة " .

أما الفقرة الثانية من هذه المادة فإنها تتعلق بالاتفاقيات التى لا تنطبق إلا على طرف ، أو على مشروع ، أو على برنامج خاص ، أو استخدام معين للمجرى المائى ، وتنص على مايلى :

"يحق لأى دولة من دول المجرى المائى يمكن أن يتأثر استخدامها للمجرى المائى الدولى بدرجة جسيمة بتنفيذ اتفاق مجرى مائى مقترح لا يسرى إلا على جزء من المجرى المائى أو على مشروع أو برنامج أو استخدام معين ، أن يشارك فى المشاورات التى

تجرى بشأن هذا الاتفاق ، وعند الاقتضاء ، فى التفاوض على مثل هذا الاتفاق بحسن نية بغرض الانضمام طرفاً إليه بقدر تأثر استخدامها بهذا الاتفاق " .

وتبعاً لما تقدم ، وطبقاً لنص الفقرة (١) من المادة (٤) من الاتفاقية الإطارية يكون لجميع دول المجرى المائى الحق فى الاشتراك فى المفاوضات والمشاورات ، وكذلك الحق فى أن تصبح أطرافاً ، وذلك فى أى اتفاق يبرم فى المستقبل يتعلق بالمجرى المائى كله . ويتفق مثل هذا النص مع المنطق ذلك أنه لا يتصور أن تجرى مفاوضات أو مشاورات على المجرى المائى الذى يخترق إقليم دولة دون أن يكون لهذه الدولة الحق فى الاشتراك فى هذه المفاوضات وكذلك الحق فى أن تصبح طرفاً فى الاتفاق الذى ستسفر عنه مثل هذه المفاوضات .

أما بالنسبة للحالة الثانية ، التى نصت عليها الفقرة (٢) من المادة (٢٤) سالفة الذكر، فهى لا تستهدف المجرى المائى كله ، ولكنها تعالج جزءاً من المجرى المائى ، أو حالة خاصة ، ولذلك فقد أعطت الخق لأية دولة من دول المجرى المائى أن تشترك فى أى اتفاق يتم لهذا الغرض ، والسبب فى ذلك هو أن الاستخدامات التى تتم فى جزء من المجرى المائى يمكن أن تؤثر فى باقى الأجزاء ، لأن مياه المجرى فى حركة دائمة ومستمرة . كما أن هذا النص يعالج تلك الحالات التى يكون فيها الاتفاق الذى ينظم المجرى المائى الذى لا يضم كل الدول المطلة على هذا المجرى . ولإيضاح ذلك ، إذا كان هناك مجرى مائى يمتد فى أقاليم الدول أ،ب،جـ فإذا لجأت كل من الدولتين أ، ب إلى إبرام اتفاق يتعلق بجزء من المجرى فإن تطبيق مثل هذا الاتفاق يمكن أن يلحق الضرر بالدولة (جـ) ، فعلى الرغم من أنه يتعلق بجزء من المجرى المائى ، إلا أنه يمكن أن يؤثر فى حقوق ومصالح الدولة (جـ) . فى مثل هذه الحالة من حق الدولة (جـ) الاشتراك فى المشاورات والمفاوضات والحق فى أن تصبح طرفاً فى مثل هذا الاتفاق . ولكن مثل هذا الحق ليس مطلقاً ، ولكن اشترطت الفقرة (٢) من المادة (٤) سالفة الذكر ، أن يتأثر استخدام الدولة (جـ) للمجرى المائى الدولى بدرجة جسيمة [٤٠] .

٣- نطاق تطبيق الاتفاقية :

- اعترضت لجنة القانون الدولى ، وهى بصدد إعداد قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية ، مسألة شائكة تتعلق بنطاق تطبيق الاتفاقية . بمعنى هل يصلح

التعريف التقليدى للنهر الدولى ، لاستخدامه فى هذه الاتفاقية كنطاق لتطبيق الاتفاقية على الأنهار الدولية ؟ أم أن مثل هذا التعريف لا يتفق والأهداف التى تسعى الاتفاقية إلى تحقيقها؟

ونظراً لأننا قد تعرضنا من قبل لبحث التطور الذى مر به تعريف النهر الدولى ، فإننا سنكتفى هنا ببيان الاعتبارات التى دعت اللجنة إلى تحديد نطاق تطبيق أحكامها ، وبيان هذا النطاق .

– وقد لاحظت اللجنة أن تحديد نطاق الاتفاقية يستلزم إعمال التوازن بين مصالح الدول النهرية سواء أكانت تقع عند المنبع أم عند المصب أو فى أوسطه ، وكذلك التوازن بين مختلف استخدامات مياه الأنهار الدولية ، وقامت اللجنة ببحث عدة مسائل أولية قبل قيامها بتحديد نطاق تطبيقها ، وهذه المسائل هى :

١– خصائص مياه الأنهار الدولية .

٢– البحث عن تعريف مقبول للنهر الدولى .

١– خصائص مياه الأنهار الدولية :–

لاحظ الفقيه شويبل ، المقرر الخاص للموضوع ، فى لجنة القانون الدولى أن مياه الأنهار الدولية تتميز بخصائص ثلاث هى[٤١] :

١– الدورة الهيدرولوجية للمياه .

٢– التطهير الذاتى للمياه .

٣– تنوع كم وصرف المياه .

أما فيما يتعلق بالدورة الهيدرولوجية Cycle hydrologique :

فهى الدورة المائية التى تبدأ بانتقال المياه إلى البحر وباطن الأرض ، ثم انتقالها إلى الغلاف الجوى عن طريق التبخر ، ثم عودتها مرة أخرى عن طريق تساقط الأمطار وتكوين الثلوج ، لكى تجرى مرة اخرى فى مجارى الأنهار . وتشير الدراسات إلى أن المياه التى تغادر الأرض تعود إليها بذات الكمية . وأن الدورة الهيدرولوجية لمياه الأنهار

الدولية تتولى توزيع المياه إلى ثلاثة أماكن هى : البحار ، مجارى الأنهار فى سطح الأرض، والمياه الجوفية فى باطن الأرض .

وفيما يتعلق بالتطهير الذاتى للمياه Pouvoir auto – epurateur من الثابت علمياً ، أن مياه الأنهار الدولية ، توجد فى حالة حركة مستمرة . وهذه الخاصية تساهم فى تطهير النهر ذاتياً ، حيث يمكن لمجرى النهر التخلص من النفايات على أثر حركة جريان الماء ، أو من خلال التوازن بين المياه العذبة النقية والمياه غير النقية الموجودة فى مجرى النهر، أو من خلال التفاعل الكيميائى بين الأكسجين (الموجود فى الهواء) والنفايات الموجدة بالمجرى المائى . وهذا يعنى أنه إذا كانت نسبة الأكسجين المتوفرة فى الهواء الجوى ، أو من خلال النباتات ، نسبة ضعيفة أو إذا كان النهر يستقبل نسبة كبيرة من النفايات الضارة، فإن ذلك كله يمكن أن يؤثر فى قيام النهر بعملية التطهير الذاتى سالفة الذكر .

وأخيرا ما يتعلق بتنوع كم وصرف المياه :

إن أحد الخصائص الأكثر أهمية للمياه ، هى أنها على الرغم من أن كميتها محدودة إلا أنها متجدده وبصورة مستمرة . كما أن صرف أو توزيع المياه يتم بصورة غير متساوية فى مختلف أنحاء العالم ، بسبب عوامل مختلفة تؤثر فى ذلك يأتى فى مقدمتها خصائص المجرى المائى وانحداره ، وأحوال الجو والمناخ ، وحالات استخدامه ... الخ .

وقد لاحظ الفقيه شوبيل أن الخصائص السابقة لمياه الأنهار الدولية تؤثر فى تحديد النظام القانونى الذى تخضع له . فالمياه ليست حبيسة داخل الحدود السياسية ، ولكنها تتميز بالانتقال من مكان لآخر فتحدث به تغييرا . واستناداً إلى الخصائص الطبيعية للمياه يصبح تقسيم البيئة الإنسانية إلى أقاليم تتبع دولا ذات سيادة مستقلة بعضها عن البعض الآخر ، مصدراً لإثارة المنازعات .

ولذلك كان الاتجاه السائد فى اللجنة ، يرى أن مياه الأنهار الدولية ، بسبب خصائصها، تعتبر من الموارد الطبيعية المتجددة ، التى تستلزم البحث عن وضع تنظيم قانونى يحدد كيفية ممارسة الدول لسيادتها عليها ، وكذلك الوقوف على مفهوم الحوض النهرى Bassin Fluvial [٤٢].

٢- البحث عن تعريف مقبول للنهر الدولى :

كانت مسألة تحديد تعريف النهر الدولى ، فى ظل التطورات التى يمر بها استخدام مياه الأنهار الدولية ، مسألة مثيرة للجدل داخل لجنة القانون الدولى ، واللجنة السادسة بالجمعية العامة . وقد استقرت اللجنة ، فى نهاية المطاف ، على استخدام مصطلح "المجرى المائى الدولى" ""Cours d'eau international" الذى يضم ، بالإضافة إلى الأنهار الدولية ، البحيرات ، والمياه الجوفية ، والثلوج ، والقنوات والخزانات ، على النحو الذى سبق الإشارة إليه[٤٣] .

ويتضح لنا مما سبق ، أن لجنة القانون الدولى ، وهى بصدد بحث مسألة تحديد نطاق تطبيق الاتفاقية الإطارية ، كانت تسعى إلى إعمال التوازن بين كافة المعطيات الجغرافية والسياسية والهيدروغرافية والاقتصادية وكذلك القانونية بما يلائم التطورات التى تمر بها الاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية .

وقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية الإطارية على نطاق سريان هذه الاتفاقية على النحو التالى :

١- تسرى هذه الاتفاقية على استخدامات المجارى المائية الدولية ومياهها فى الأغراض غير الملاحية ، وعلى تدابير الحماية والصيانة والإدارة المتصلة باستخدامات هذه المجارى ومياهها .

٢ - لا تسرى هذه الاتفاقية على استخدام المجارى المائية الدولية فى الملاحة إلا فى الحدود التى تؤثر فيها الاستخدامات الأخرى على الملاحة أو تتأثر بها .

ويستفاد من هذا النص أن الاتفاقية الإطارية تنطبق على كافة الاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية والتى تشمل الاستخدامات الزراعية والصناعية ، والاجتماعية ، والمحلية ... إلخ . أما بالنسبة للاستخدامات الملاحية ، فلا تنطبق عليها الاتفاقية إلا فى الحدود التى تؤثر فيها الاستخدامات الأخرى على الملاحة أو تتأثر بها .

ويلاحظ أخيراً أن الاتفاقية الإطارية لا تنطبق فقط على استخدامات مياه المجارى المائية الدولية ، ولكنها تنطبق أيضاً على إجراءات الحماية والصيانة المرتبطة بهذه الاستخدامات، وهى الإجراءات المتعلقة بالمحافظة على نوعية المياه ، والمحافظة على

الموارد الحية ، ومكافحة الفيضان ... الخ ، وكذلك إدارة المجرى المائى الدولى من أجل تعزيز التعاون بين الدول المطلة على المجرى .

٤- الأحكام العامة للاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية [٤٤]:-

تتكون اتفاقية قانون استخدام المجارى المائية الدولية من سبعة وثلاثين مادة بالإضافة إلى مرفق خاص بالتحكيم ، موزعة على سبعة أبواب .

ويحتوى الباب الأول على مقدمة ، ونطاق تطبيق الاتفاقية على الاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية ، وكذلك على الاستخدامات الملاحية فى الحدود التى تؤثر فيها الاستخدامات الأخرى على الملاحة أو تتأثر بها .

وتبين المادة الثانية المقصود بالاصطلاحات المستخدمة فى الاتفاقية ، وهى المجرى المائى ، والمجرى المائى الدولى ، ودولة المجرى المائى .

أما المادتان الثالثة والرابعة فتعنيان باتفاقيات المجرى المائى والدول التى يكون لها حق الاشتراك فى المفاوضات والاتفاقات التى تتم بعد نفاذ الاتفاقية الإطارية .

أما الباب الثانى ، فهو يحتوى على المواد من ٥-١٠ ، ويتعلق بالمبادىء العامة التى تحكم الاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية . فتنص المادة (٥) على مبدأ الانتفاع والمشاركة المنصفان والمعقولان ، وتنص المادة (٦) على العوامل التى تؤخذ فى الاعتبار من أجل الوصول إلى هذا الانتفاع المنصف والمعقول ، والمادة (٧) تنص على الالتزام بعدم التسبب فى ضرر جسيم ، أما المادة (٨) فتنص على الالتزام العام بالتعاون بين الدول النهرية ، وتنص المادة (٩) على التزام الدول النهرية بالتبادل المنتظم للبيانات والمعلومات .

وتنص أخيرا المادة (١٠) على العلاقة بين أنواع الاستخدامات المختلفة للمجرى المائى.

والباب الثالث من الاتفاقية يتعلق بالنواحى الإجرائية والتدابير المزمع اتخاذها ، ويشتمل على المواد من ١١-١٩ . وتبين هذه المواد المعلومات المتعلقة بالتدابير المزمع اتخاذها (م١١) والإخطار بالإجراءات التى يمكن أن تكون لها آثار ضارة على الدول الأخرى (م١٢) . والمدة الزمنية التى يجب أن ترد خلالها الدولة على الإخطار الذى

وصلها بشأن هذه الإجراءات (م١٣) والالتزامات الواقعة على عاتق الدولة التـــى وجـــهت الإخطار خلال فترة انتظار الرد من الدول الأخرى (م١٤) . والرد على الإخطار (المادة ١٥) والحلول المقترحة فى حالة قيام الدولة التى تم إخطارها بتجاهل الإخطار أو عدم الرد عليه (م١٦) . والمشاورات والمفاوضات المتعلقة بالإجراءات المراد تنفيذها (م١٧) والإجراءات الواجب اتباعها فى حالة عدم الإخطار . وتتناول أخيراً المادة (١٩) ضرورة التنفيذ العاجل للتدابير فى حالة الضرورة .

أما الباب الرابع من الاتفاقية فهو يشتمل على المواد من ٢٠-٢٦ ، ويتعلق هذا البــاب بحماية البيئة فى المجارى المائية الدولية ، وإدارة هذه المجارى . فتنص المادة (٢٠) على التزام الدول النهرية بحماية المجارى المائية وحفظها ، وتقضى المادة (٢١) بالتزام علـــى دول المجرى بمنع التلوث وتخفيضه ومكافحته . وتنص المادة (٢٢) على منع إدخال مواد غريبة فى المجرى . وتنص المادة (٢٣) على واجب دول المجرى المائى الدولى فى حماية البيئة البحرية وحفظها . وتنظم المادة (٢٤) الإدارة المشتركة للمجارى المائية الدوليـــة ، ونظام ضبط مياه المجارى المائية الدوليـــة (م١٥) ، وتعـــالج المـــادة (١٦) الإنشـــاءات والأشغال الهندسية المتصلة بالمجارى المائية الدولية وكيفية حمايتها .

ويعالج الباب الخامس الأحوال الضارة وحالات الطوارىء فـــى المـــادتين (٢٧-٢٨) . فتنص المادة (٢٧) على الإجراءات الواجب اتخاذها للوقاية من الأضرار والحد من آثارها. أما المادة (١٨) فتتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها فى حالة الطوارىء التى تسبب أضراراً جسيمة لدول المجرى المائى أو لدول أخرى .

أما الباب السادس فيتعلق ببعض الأحكام العامة فى المواد من (٢٩_٣٣) :

فتنص المادة (٢٩) على حماية المجارى المائية الدولية والإنشاءات المتعلقة بها فـــى زمن النزاع المسلح .

وتنص المادة (٣٠) على الإجراءات غير المباشرة التى يمكن اتخاذها فى حالة تعـــذر الاتصال المباشر بين دول المجرى المائى . وتنص المادة (٣١) علـــى حمايـــة البيانـــات والمعلومات الحيوية للدفاع أو الأمن القومى .

أما المادة (٣٢) فتنص على واجب عدم التمييز بين الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية ، فى حالة الإصابة بضرر جسيم عابر للحدود ، على أساس الجنسية أو الإقامة أو المكـــان

الذي وقع فيه الضرر . وتعالج المادة (٣٣) نظام تسوية المنازعات المتعلقة بالمجاري المائية الدولية .

والباب السابع والأخير يتناول الأحكام النهائية للاتفاقية في المادة (٣٤) في شأن التوقيع ، وتنظم المادة (٣٥) التصديق والقبول والموافقة والانضمام للاتفاقية ، وتنص المادة (٣٦) على نفاذ الاتفاقية في اليوم التسعين الذي يلي تاريخ إيداع الصك الخامس والثلاثين للتصديق أو القبول أو بالموافقة أو الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة . أما المادة (٣٧) فتنص على تحرير الاتفاقية باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة .

البمحث الثاني : أهم المبادئ القانونية التي تحكم الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية

يستند قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية ، على تعريف واسع لمفهوم النهر الدولي ، على اعتبار أنه جزء من مفهوم أشمل هو المجرى المائي الدولي ، الذي يشكل وحدة طبيعية من الناحية الجغرافية والهيدروجغرافية والبيئية . وتبعاً لهذا التطور . تطور النظام القانوني الذي تخضع له الأنهار الدولية ، فلم يعد هذا النظام قائماً – كما كان في الماضي – على مفاهيم السيادة المطلقة (مبدأ هارمون)[٤٥]، بل على مفاهيم تستند على الاستخدام المشترك للأنهار الدولية ، بصورة عادلة ومنصفة وغير ضارة بالغير.

– وقد اهتمت اتفاقية الأمم المتحدة للاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية، بالكشف عن المبادئ القانونية التي تستند إليها تلك الاستخدامات ، وذلك في الباب الثاني . وفي المواد من (٥– ١٠) ويأتي في مقدمة هذه المبادئ ثلاثة مبادئ رئيسية هي :

١– مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول .

٢– مبدأ الاستخدام البريء وغير الضار .

٣– مبدأ التعاون الدولي .

ونعرض فيما يلي – بإيجاز – لكل من هذه المبادئ:

أولاً : مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول(٤٦):

L'utilisation rais on able et equitable de l'eau :-

تنص المادة (٥) من الاتفاقية المذكورة على مايلى :

١- تنتفع دول المجرى المائى ، كل فى إقليمه ، بالمجرى المائى الدولى بطريقة منصفة ومعقولة ، وبصورة خاصة ، تستخدم هذه الدول المجرى المائى الدولى وتنميه بغية الانتفاع به بصورة مثلى ومستدامة والحصول على فوائد منه مع مراعاة مصالح دول المجرى المائى المعينة ، على نحو يتفق مع توفير الحماية الكافية للمجرى المائى .

٢- تشارك دول المجرى المائى فى استخدام المجرى المائى الدولى وتنميته وحمايته بطريقة منصفة ومعقولة . وتشمل هذه المشاركة حق استخدام المجرى المائى وواجب التعاون فى حمايته وتنميته على السواء على النحو المنصوص عليه فى هذه الاتفاقية".

ونعرض فيما يلى لمضمون المبدأ ، وأساسه القانونى ، وكيفية تطبيقه :-

١- مضمون المبدأ(٤٧):

يعنى هذا المبدأ أن كل دولة نهرية لها الحق فوق إقليمها فى جزء أو نصيب معقول ومنصف فى استخدام مياه النهر والمزايا المستمدة منه ، وهذا الحق مقيد بأن يكون منصفاً، ومعقولاً ، ولا يضر بحقوق ومصالح الدول النهرية الأخرى . بمعنى أنه قد يترتب على استخدام مياه النهر الدولى ، تعذر تحقيق جميع أوجه الاستخدام المعقول والنافع إلى أقصى مدى لها ، الأمر الذى ينجم عنه ما يسمى بتنازع أوجه الاستخدام . وطبقاً لهذا المبدأ ، وكذلك الممارسات الدولية ، سوف يكون هناك ضرورة لإجراء بعض التعديلات ، لحفظ ما لكل دولة من دول المجرى المائى الدولى من مساواة فى الحقوق . إن مثل هذه التعديلات يجب حسابها على أساس الإنصاف عند عدم وجود اتفاق محدد يتناول حصة كل دولة من دول المجرى فى استخدام المياه .

ويتطلب الاشتراك العادل والمنصف فى مياه النهر ، أن تشارك الدول النهرية أيضاً فى حماية النهر أو المجرى المائى الدولى بطريقة أيضاً منصفة ومعقولة ، أى أن تتعاون وتشارك هذه الدول على قدم المساواة فى حماية وتنمية هذا المجرى ، ويشمل ذلك كافة

المخاطر والأضرار التى يتعرض لها المجرى مثل إجراءات الحفظ ، والأمن ، ومكافحة الأمراض ، ومكافحة الفيضانات والتلوث والجفاف ... الخ.

ويتسم هذا المبدأ بالعمومية والمرونة ، مما يجعله ملائماً للتكييف والتطبيق على مجموعة كبيرة ومتنوعة من الحالات ، وبالفعل فإن قابلية هذا المبدأ للتطبيق لا تبدو مقيدة إلا بالعقبات السياسية المحتملة التى تحول دون قبول التقسيم المنصف وليس باعتبارات قانونية فى حد ذاتها (كما هو الحال إذا كان هناك تطبيق لمبدأ التملك السابق فيما بين الأطراف ، فإن ذلك يمكن أن يؤخذ فى الاعتبار فى الموازنة بين احتياجات مصالح الدول المعنية فى عملية التوصل إلى توزيع منصف لأوجه الاستخدام ومنافع المجرى المائى الدولى).

ب- الأساس القانونى للمبدأ :

يستند هذا المبدأ إلى مبدأ "المساواة فى السيادة" بين الدول النهرية ، والذى يعنى أن للدول النهرية "حقوقاً متساوية" . أو بتعبير أدق يكون لهذه الدول حقوقاً متبادلة الصلة فيما يتعلق باستخدام المجرى المائى. وهذا المفهوم يتجسد بدوره فى مبدأ السيادة الإقليمية المحدودة الذى يعنى بوجه عام : "أن للدولة الحق السيادى فى استخدام المياه كيفما تشاء داخل إقليمها ، غير أن هذا الحق مقيد بواجب عدم إلحاق ضرر بالدول الأخرى " .

ولكن ينبغى أن يلاحظ - هنا - أن تطبيق مبدأ المساواة فى الحقوق على الدول النهرية، لا يعنى المساواة التامة والكاملة فى الحقوق ، أى أن تأخذ كل دولة نصيباً مساوياً لغيرها ولكنه يعنى أن تكون المساواة عادلة ومنصفة . فالمساواة المقصودة هنا ليست هى المساواة الحسابية ، ولكنها المساواة العادلة والمنصفة ، التى تتوقف على عدة اعتبارات يتم أخذها فى الاعتبار عند تقدير المصالح المتنازعة فيما بين الدول النهرية .

جـ- كيفية تطبيق المبدأ :

تنص المادة (٦) من قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية على العوامل أو الظروف والاعتبارات ، التى يسترشد بها عند تقدير الاستخدام العادل والمعقول للنهر الدولى . ويلاحظ أن هذا النص جاء على سبيل المثال وليس الحصر ، كما أن هذه الاعتبارات والظروف تختلف من حالة لأخرى.

وقد نصت المادة المذكورة على ما يلى :

١- يتطلب الانتفاع بمجرى مائى دولى بطريقة منصفة ومعقولة ، بالمعنى المقصود فى المادة (٥) أخذ جميع العوامل والظروف ذات الصلة فى الاعتبار بما فى ذلك ما يلى :

أ- العوامل الجغرافية والهيدروغرافية ، والهيدرولوجية ، والمناخية ، والأيكولوجية ، والعوامل الأخرى التى لها صفة طبيعية .

ب- الحاجات الاجتماعية والاقتصادية لدول المجرى المائى المعنية .

ج- السكان الذين يعتمدون على المجرى المائى فى كل دولة من دول المجرى المائى.

د - آثار استخدام أو استخدامات المجرى المائى فى إحدى دول المجرى على غيرها من دول المجرى المائى .

هـ- الاستخدامات القائمة والمحتملة للمجرى المائى .

و - صيانة الموارد المائية للمجرى المائى ، وحمايتها ، وتنميتها ، والاقتصاد فى استخدامها وتكاليف التدابير المتخذة فى هذا الصدد .

ز- مدى توافر بدائل ذات قيمة مقارنة لاستخدام معين مزمع أو قائم .

٢- لدى تطبيق المادة (٥) أو الفقرة (١) من هذه المادة تدخل دول المجرى المائى المعنية، إذا ما دعت الحاجة إلى مشاورات بروح التعاون .

٣- يحدد الوزن الممنوح لكل عامل من العوامل وفقاً لأهميته بالمقارنة مع أهمية العوامل الأخرى ذات الصلة وعند تحديد ماهية الانتفاع المنصف والمعقول ، يجب النظر فى جميع العوامل ذات الصلة معا والتوصل إلى استنتاج على أساسها ككل .

وينبغى أن يلاحظ هنا أن تسوية الاحتياجات المتنازعة للدول على أساس الإنصاف ليست جديدة[٤٨]. وتستهدف هذه الطريقة - هنا - إيجاد توازن بين احتياجات الدول المعنية بطريقة تزيد المنفعة إلى أقصى حد وتقلل الضرر إلى أدنى حد بالنسبة لكل واحدة منها . ولابد لإيجاد هذا التوازن ، مراعاة جميع الاعتبارات ذات الصلة .

وقد عبرت محكمة التحكيم الدولى فى الحكم الذى أصدرته فى قضية بحيرة لانو قائلة " يجب مراعاة جميع المصالح ، مهما كان طبيعتها ، التى قد تتأثر بالأشغال المضطلع بها،

حتى ولو لم تكن بمثابة حق ... وترى المحكمة أن على الدولة المشاطئة العليا بمقتضى قواعد حسن النية مراعاة مختلف المصالح المعنية ، وبالسعى إلى تحقيقها بما يتوافق مع تحقيق مصالحها الخاصة ، وبإظهار أن لها، بهذه الطريقة ، رغبة حقيقية فى التوفيق بين مصالح الدول المشاطئة الأخرى ومصالحها الخاصة "[٤٩] .

ثانياً : مبدأ الاستخدام البرىء وغير الضار[٥٠]:-

- تنص المادة (٧) من الاتفاقية على ما يلى :

١- تتخذ دول المجرى المائى ، عند الانتفاع بمجرى مائى دولى داخل أراضيها ، كل التدابير المناسبة للحيولة دون التسبب فى ضرر ذى شأن لدول المجرى المائى الأخرى.

٢- ومع ذلك فإنه متى وقع ضرر ملموس لدولة أخرى من دول المجرى المائى ، تتخذ الدول التى سبب استخدامها هذا الضرر ، عند عدم وجود اتفاق على هذا الاستخدام ، كل التدابير المناسبة ، فى اطار المراعاة الواجبة لأحكام المادتين (٥) و (٦) وبالتشاور مع الدولة المتضررة من أجل إزالة أو تخفيف هذا الضرر والقيام حسب الملائم ، بمناقشة مسألة التعويض " .

ونعرض فيما يلى لمضمون المبدأ ، أساسه القانونى ، وكيفية تطبيقه .

١- مضمون المبدأ :-

يرتبط هذا المبدأ بالمبدأ المنصوص عليه فى المادة (٥) سابق الإشارة إليه ، لأنه كما سبق الإشارة عند تحديد مفهوم الانتفاع المنصف ، لأن ذلك قد يستتبع عدم الوفاء بكامل احتياجات جميع الدول المعنية أى أن الاستخدام المنصف من جانب إحدى الدول يمكن أن يسبب ضرراً لدولة أخرى تستخدم نفس المجرى المائى . ومعنى ذلك أن المبدأ الأول المنصوص عليه فى المادة (٥) يسمح بأن يكون هناك قدر من الضرر يلحق بالدول النهرية الأخرى نتيجة استخدام إحدى هذه الدول لحقها فى المجرى المائى ، طالما كان هذا الضرر داخل الحدود التى يجيزها الانتفاع المنصف والمعقول . ولذلك فإن مضمون هذا المبدأ ينحصر فى ذلك الضرر الذى يتجاوز تلك الحدود التى يجيزها الانتفاع المنصف والمعقول ، والذى عبرت عنه المادة (٧) بأنه (ضرر ذو شأن) أو (ضرر ملموس)

" Dommage appreciable ou significatif" إذن فالضرر المحظور هنا هو الضرر الملموس Appreciable الذى يمكن التأكد منه وفقاً لمعايير موضوعية ، وليس هو الضرر البسيط الذى لا يؤثر فى كمية أو نوعية المياه وجودتها ولا يشكل خطورة على انتفاع الدول النهرية بالمجرى المائى الدولى .

ويندرج تحت مفهوم الاستعمال البرئ غير الضار عدة تطبيقات من بينها(٥١):

١- لا يجوز لدول يمر بإقليمها نهر دولى ، أن تتخذ أى عمل أو تصرف من شأنه التأثير فى الحقوق والمصالح المقررة للدول النهرية الأخرى دون تشاور واتفاق سابق مع هذه الدول .

٢- لا يجوز لدولة أن تتخذ ترتيبات من شأنها الإضرار بالدول النهرية الأخرى دون تشاور واتفاق سابق مع هذه الدول .

٣- يجب على كل دولة أن تحول دون اتخاذ أى عمل من شأنه تلويث مياه النهر أو الزيادة فى تلوثه بالصورة التى تضر بالدول الأخرى ويجب عليها أن تتعاون مع غيرها من الدول فى الحيلولة دون حدوث التلوث أو التخفيف منه .

٤- أن أية دولة تتخذ تصرفاً يخرج على مبدأ الاستعمال البرئ لمياه النهر تتحمل المسئولية الدولية عن الأضرار التى تنجم عن ذلك .

٥- يعتبر استعمالا غير برئ أى استعمال ينطوى على تعسف فى استعمال الحق " .

ب- أساس المبدأ :

كما سبق الإشارة ، فان الدولة النهرية لا تلتزم (فقط) بأن تمتنع عن وقف أو تحويل تدفق نهر يجرى من أراضيها إلى أراضى دولة مجاورة ، بل أنها تلتزم (أيضاً) بأن تمتنع عن استخدام مياه هذا النهر استخداماً يشكل خطراً على الدولة المجاورة أو يمنعها من استخدام تدفق مياه هذا النهر من جانبها استخداماً مناسباً .

ويستند هذا المبدأ إلى مبدأ "عدم مشروعية التعسف فى استعمال الحق" "Abus de droit" الذى يعبر عنه بالقول المأثور "استعمل مالك دون الإضرار بالغير" ، الذى يعد الأساس لجانب كبير من قانون الأضرار فى القانون الإنجليزى والفروع المقابلة من النظم

القانونية الأخرى ، والذى يعتبر أحد المبادئ القانونية العامة المعترف بها من قبل الدول المتحضرة فى مفهوم المادة (٣٨) من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية(٥٢).

ويعد النص على هذا المبدأ فى الاتفاقية الإطارية المذكورة تقنينا لعرف دولى أقرته المحاكم الدولية وسلوك الدول . ففى النزاع الذى نشب بين شيلى وبوليفيا على استخدام نهر لوكا ، وهى الدولة التى تقع فى أعلى النهر بأن لبوليفيا حقوقاً فى المياه . وأضافت أن إعلان مونتيفيديو لعام ١٩٣٢ "يمكن النظر إليه باعتباره تقنيناً للمبادئ القانونية المقبولة عموماً بشأن هذه المسألة " وكان هذا الإعلان ينص على أن للدول "الحق الخالص" فى استغلال الجزء من النهر المتاخم أو التعاقبى الذى يقع فى نطاق ولايتها ، ولكنه يعلق ممارسة هذا الحق "على ضرورة عدم الإضرار بالحق المساوى الذى تتمتع به الدولة المجاورة فى الجزء الواقع فى نطاق ولايتها"(٥٣).

وفى المفاوضات التى جرت بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية ، وأدت إلى إبرام معاهدة عام ١٩٠٩ المتعلقة بالمياه الكائنة فى مناطق الحدود ، كان الأطراف يرون أن المنازعات بين الأطراف ينبغى أن تحل وفقاً للمبادئ التى ستتضمنها المعاهدة والتى يأتى فى مقدمتها ذلك المبدأ الذى يقضى بأنه لا يمكن لأى من البلدين إجراء تحويلات أو وضع عقبات قد يلحق بالآخر دون موافقته(٥٤).

وفى المراسلات المتبادلة بين هولندا وبلجيكا فى شأن استخدام نهر الموز ، ورد ما يلى :

"لما كان نهر الموز نهراً مشتركاً بين هولندا وبلجيكا ، فإنه غنى عن الذكر أن كلاً من الطرفين له حق الاستخدام للمجرى ، غير أن كلاً منهما ملزم فى الوقت ذاته ، حسب المبادئ العامة للقانون بالامتناع عن إيقاف أى فعل قد يلحق الضرر بالطرف الآخر "(٥٥)

وبالإضافة إلى ما سبق ، فقد أعلن القضاء الدولى هذا المبدأ فى العديد من أحكامه ، ففى النزاع المعروض على محكمة العدل الدولية الدائمة فى شأن نهر الموز بين هولندا وبلجيكا فى عام ١٩٦٣ قالت المحكمة "... وفيما يتعلق (بمثل هذه القنوات) فلكل من الدولتين الحرية ، على إقليمها هى ، فى تعديلها وتوسيعها وتحويلها وملئها بل وزيادة حجم المياه فيها من مصادر جديدة بشرط ألا يتأثر تحويل المياه فى قناة التغذية المحدودة فى المعاهدة وألا يتأثر حجم المياه اللازم تصريفه منها للإبقاء على المستوى والتدفق العاديين فى المجرى " (٥٦).

وفى قضية التحكيم المتعلق ببحيرة لانو بين فرنسا وأسبانيا عام ١٩٥٨ جاء بالحكم ما يلى:

(... فى حين أنه من المسلم به أنه توجد قاعدة تحرم على الدولة المشاطئة العليا تغيير مياه نهر فى ظروف يمكن أن تحدث ضرراً جسيماً للدول المشاطئة السفلى ، فإن هذا المبدأ لا ينطبق على هذه القضية ، لأن المحكمة متفقة على أن المشروع الفرنسى لا يغير مياه نهر الكارول" [٥٧]. كما ورد النص على هذا المبدأ فى العديد من الوثائق الدولية الخاصة بالنظام القانونى للأنهار الدولية ، ففى إعلان اسونسيون بشأن استخدام الأنهار الدولية الذى وقع عليه وزراء خارجية دول حوض نهر لابلاتا فى عام ١٩٧١ جاء بالفقرة الثانية منه مايلى :

١- وفى حالة الأنهار الدولية التعاقبية ، حيث لا تكون هناك سيادة مزدوجة يجوز لكل دولة أن تستخدم المياه وفقاً لاحتياجاتها شريطة ألا تسبب أى ضرر ملموس لأية دولة أخرى من دول الحوض)[٥٨]. كما ينص المبدأ (٢١) من الإعلان المعنى بالبيئة البشرية (إعلان استوكهلم) الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية لعام ١٩٧٢ على ما يلى:-

" للدول ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، ولمبادئ القانون الدولى ، الحق السيادى فى استغلال مواردها الخاصة طبقاً لسياساتها البيئية الخاصة، وتتحمل المسئولية عن ضمان ألا تسبب الأنشطة المضطلع بها داخل نطاق ولايتها أو تحت سيطرتها ضررا لبيئة المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية)[٥٩].

جـ- كيفية تطبيق المبدأ :

سبق الإشارة ، عند عرض المبدأ الأول ، أنه لا توجد صيغة آلية لتحديد ما إذا كان استخدام معين من جانب إحدى الدول "منصفاً ومعقولاً " تجاه دولة أخرى ، ومن ثم ، ما إذا كان الاستخدام غير مشروع إذا سبب ضررا لتلك الدول الأخرى .

وتبعاً لذلك فإن تطبيق مبدأ الاستخدام البرئ يثير التساؤل التالى :

بالرغم من اتخاذ الدول النهرية كافة الاحتياجات والتدابير ، حال استخدامها للمجرى المائى لمنع وقوع أضرار بالدول الأخرى ، فإنه يمكن أن تحدث أضرار تلحق ببعض دول المجرى المائى ، فكيف يمكن مواجهة هذه الحالة ؟

طبقا لنص المادة (٧) ينبغى التفرقة بين حالتين :

الحالة الأولى : أن يكون هناك اتفاق فيما بين الدولة التى تسببت فى الأضرار والدول الأخرى .. وهذه الحالة لا تثير مشكلة ، لأنه سيتم تطبيق الاتفاق المسبق والمعد لمواجهة مثل هذه الحالة .

الحالة الثانية : وهى حالة عدم وجود اتفاق مسبق بين دول المجرى المائى الدولى هنا تقوم الدولة التى تسببت فى الضرر "طبقاً للفقرة (٢) من المادة (٧) " بالدخول فى مشاورات مع دول المجرى الأخرى ، من أجل إزالة أو تخفيف الضرر الناجم . والقيام بمناقشة التعويضات إذا كان لذلك مقتضى .

ويفهم من ذلك ، أن نص المادة (٧) يضع التزاماً على الدول النهرية بالدخول فى مشاورات من أجل تحديد ما إذا كان الاستخدام عادلا ومعقولا ، وكيفية مواجهة الأضرار الناجمة عن استخدام المجرى المائى[٦٠].

ثالثا : مبدأ التعاون الدولى[٦١]:

إن الاستخدام العادل والمعقول للمجارى المائية الدولية لا يمكن أن يتحقق دون أن يكون هناك قنوات اتصال مفتوحة فيما بين دول المجرى المائى ، لإتاحة التدفق الحر للمعلومات ، وكذلك لحل أوجه التعارض القائمة أو المحتملة بين أوجه استخدام المجارى المائية . ومن هنا تأتى أهمية مبدأ التعاون الدولى بوصفه أحد المبادىء الأساسية والجوهرية التى يستند إليها التنظيم القانونى للاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية .

وإدراكاً لأهمية التعاون الدولى ، فى هذا المجال ، لجأت الدولة النهرية إلى تنظيمه فى الاتفاقيات الدولية الخاصة بالأنهار الدولية . وتنبع ضرورة التعاون بين الدول النهرية من اعتمادهما المتبادل على المجرى المائى ، وكذلك من ذات طبيعة حقوق كل من الأطراف . وهذا هو ما اتجهت إليه اتفاقية الاستخدمات غير الملاحية للمجارى المائية عندما نصت

على واجب التعاون فيما بين الدول النهرية فـي المـواد (٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ٢٧ ، ٢٨) وطبقاً لنصوص هذه الاتفاقية ، ينبع من الالتزام العام بالتعاون الدولـي ، مجموعـة مـن الالتزامات التى تحكم تصرفات دول المجرى المائى هى :

- الالتزام بالتبادل المنتظم للبيانات والمعلومات .
- الالتزام بالإعلان عن التدابير التى تؤثر على حالة المجرى المائى .
- الالتزام بالإخطار فى حالة المخاطر والخطر .

ونعرض فيما يلى لكل من هذه الالتزامات :

١ - الالتزام العام بالتعاون :

تنص المادة (٨) من الاتفاقية الإطارية على الالتزام العام بالتعاون على النحو التالى :

"١- تتعاون دول المجرى المائى على أساس المساواة فى السيادة والسلامة الإقليميـة والفائدة المتبادلة وحسن النية من أجل تحقيق الانتفاع الأمثل من المجرى المائى الدولـي وتوفير الحماية الكافية له".

سبق أن ذكرنا أنه لا يمكن أن يتحقق الاستخدام العادل والمعقول بدون التعاون فيما بين دول المجرى المائى . ذلك لأن التعاون هو الذى يؤدى إلى توفير الحلول العادلة والملموسة والسريعة للمشاكل التى يثيرها الاستخدام غير الملاحى .

ويتحقق التعاون النموذجى من خلال الحوار والتنسيق الدائم فى الإطار المؤسسى (كمـا هو الحال فى إدارة حوض السنغال ، وإدارة نـهر النيجر) . ولا ينبع الالتزام العام بالتعـاون من التضامن الموضوعى فى استخدام مياه المجارى المائية ، ولكنه ينبـع مـن مبـادىء أساسية فى العلاقات الدولية وهى : مبدأ المساواة بين الدول ، ومبدأ التكامل الإقليمـي ، ومبدأ حسن النية ، ومبدأ حسن الجوار . وينبغى أن نلاحظ هنا بأن الالتزام بالتعاون هـو التزام ببذل عناية وليس التزام بتحقيق نتيجة ، وهو التزام قانونى أكده القضاء الدولـي ، والعمل الدولى ، وكذلك الاتفاقيات الدولية[٦٢].

ب- الالتزام بالتبادل المنتظم للبيانات والمعلومات :-

مما لاشك فيه أن لكل دولة نهرية مصلحة فى الحصول علـــى البيانـــات والمعلومـــات المتعلقة بالمجرى المائى . ذلك لأنه يتعذر حل المشاكل المتعلقة بالمجرى المائى ، وكذلــك تطبيق المبادئ القانونية الخاصة بـــه ، دون أن يكـــون هنـــاك تبـــادل منتظـــم للبيانـــات والمعلومات[٦٣].

ويستهدف هذا الالتزام تسهيل التعاون المنشود بين دول المجـــرى المـــائى ، ولكنـــه يستلزم، إبرام اتفاقات تنظم بعض المسائل (مثال إعداد خطة مشتركة والوسائل اللازمـــة لتحقيقها ، وحصر المصروفات والتكاليف ...إلخ) . وعلى الرغم من أن العمل الدولى يؤكد مثل هذا الالتزام ، وهى إحدى المهام التى تقوم بها اللجان النهرية المشتركة[٦٤].

أما عن البيانات والمعلومات التى تقوم دول المجرى بتقديمها فتشتمل علـــى البيانـــات المتعلقة بالخصائص الطبيعية للمجرى ، كالبيانات ذات الطابع الهيدرولوجى مثـــال ذلـــك ، البيانات المتعلقة بحصص كل دولة من دول المجرى المائى ، والمياه المخزونة والكميـــات المستهلكة ، وعمليات السحب والتمويل ، والكميت المفقودة ، وتشغيل القنوات والخزانات المتصلة بالأنهار .

بالإضافة إلى هذا النوع من البيانات ، هناك البيانات والمعلومات المتعلقـــة بالأرصـــاد الجوية والجيولوجية المائية ، وذات الطابع الأيكولوجى والمتصلة بنوعية المياه ، وكذلــك التنبؤات المتعلقة بهذه العوامل (مثال البيانات المتعلقة بالأخطار المتصلة بالمياه الناشـــئة عن الفيضانات والجليد والتلوث) .

وتنص الفقرة (١) من المادة (٩) على ضرورة أن يتم تبـــادل البيانـــات والمعلومـــات بصورة منتظمة ، وفى الوقت المناسب ، لكى تحقق الوظيفة المنشودة لها والتـــى تمكـــن الدول النهرية من تسوية منازعاتهم على أسس سليمة وعادلة .

وينبغى أن يلاحظ - هنا أن من بين العقبات التى تعترض تدفق البيانات والمعلومـــات ، الاعتبارات الأمنية والاستراتيجية للدول النهرية . فقد ترى إحدى هذه الدول أن من بيـــن البيانات والمعلومات ما يتعلق بالنواحى الأمنية والدفاعية فتمتنع عن تقديمها . وبـــالرغم من أن هناك التزاماً على دولة المجرى بتقديم البيانات والمعلومات المتعلقة بـــالمجرى ، إلا

أن مثل هذا الالتزام لا يسرى على البيانات والمعلومات المتعلقة بالدفاع والأمن القومى . وقد نصت الاتفاقية الإطارية على ذلك فى المادة (٢١) على النحو التالى:

"ليس فى هذه المواد ما يلزم دولة من دول المجرى المائى بتقديم بيانات أو معلومات حيوية لدفاعها أو أمنها القوميين . ومع ذلك تتعاون تلك الدولة بحسن نية مع دول المجرى المائى الأخرى بقصد تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات التى تسمح الظروف بتقديمها." .

ويلاحظ هنا أن حسن النية ينظم تبادل البيانات والمعلومات ، وهذا التزام يفرض على دول المجرى المائى إعمال التوازن بين المصالح المتعارضة ، وهى المصالح المتعلقة بالمعلومات الأمنية . والمصالح المتعلقة بالمجرى المائى ، دون أن يشوب مسلكها إساءة فى استعمال الحق .

ج- الالتزام بالإعلان عن التدابير التى تؤثر على حالة المجرى المائى :

يتعلق هذا الالتزام بالاستخدمات الجديدة أو التدابير الجديدة المزمع اتخاذها فى المجرى المائى الدولى، والتى يمكن أن تحدث الأضرار بدول المجرى[٦٥]. وقد نظمت هذا الالتزام المادة (١١) من الاتفاقية الإطارية التى تنص على أن :

"تتبادل دول المجرى المائى المعلومات وتتشاور بعضها مع بعض وتتفاوض، حسب الاقتضاء ، بشأن الآثار المحتملة للتدابير المزمع اتخاذها على حالة مجرى مائى دولى" .

وطبقاً لهذا النص ، تلتزم دول المجرى المائى بالدخول فى مفاوضات ومشاورات ، لمناقشة الآثار المحتملة للتدابير أو المشروعات المزمع اتخاذها فى المجرى . ويلاحظ على هذا الالتزام أنه ذو مضمون عام جداً وينصرف إلى كل الآثار المحتملة سواء أكانت سلبية أم إيجابية ، الأمر الذى دفع لجنة القانون الدولى إلى البحث عن معيار للتغلب على التقدير الانفرادى لدول المجرى ، فتم النص فى المادة (١٢) من الإتفاقية على أنه فى حالة الآثار السلبية الجسيمة التى يمكن أن تحدث من التدابير المزمع اتخاذها ، تلتزم الدولة المعنية بإخطار الدول الأخرى فى المجرى المائى بالبيانات والمعلومات اللازمة وفى الوقت المناسب، بما يسمح بالتشاور فى وقت مبكر[٦٦].

ويترتب على الإخطار ، منح الدول الموجهة إليها الإخطار فترة ستة أشهر تقوم خلالها بدراسة وتقييم الآثار المحتملة للتدابير المزمع اتخاذها وبإبلاغ ما توصلت إليه من نتائج ، ويمكن أن تمتد هذه الفترة لمدة لا تتجاوز ستة أشهر ، بناءً على طلب الدولة التى تم إخطارها ، والتى ينطوى تقييم التدابير المزمع اتخاذها على صعوبة خاصة بالنسبة إليها (المادة ١٣) . ويرتبط بالالتزام بالإخطار ، التزام آخر بعدم تنفيذ المشروعات الجديدة بدون الحصول على موافقة الدولة التى تم إخطارها (المادة ١٤) . فإذا لم تقم الدولة التى تم إخطارها بالرد خلال الفترة المحددة ، فإن ذلك يعد نوعاً من الموافقة الضمنية يعطى الحق للدولة التى قامت بتوجيه الإطار إلى تنفيذ مشروعها (المادة ١٦) . فإذا رأت الدولة التى تم إخطارها بأن المشروع المزمع اتخاذه يتعارض مع الاستخدام المنصف والمعقول ، أو يترتب عليه آثار ضارة ، عليها تقديم تفسير لادعاءاتها فى وثيقة مكتوبة يتم تسليمها للدولة المعنية (المادة ١٥) . ويمكن أن يتم مد فترة الإخطار ، باتفاق الطرفين ، ويسمح ذلك بإجراء مشاروات ومفاوضات تستهدف اتفاقاً بين الأطراف من أجل تسوية النزاع على أسس عادلة ومعقولة ، ويمكن أن يتمثل ذلك فى إدخال تعديلات على المشروع المقترح ، أو دفع تعويضات إذا لزم الأمر (المادة ١٧) .

د- الالتزام بالإخطار فى حالة المخاطر والحظر :

تم مناقشة هذا الالتزام فى لجنة القانون الدولى ، لأول مرة فى عام ١٩٨٩ ، وهى مسالة يبدو فيها تعاون دول المجرى المائى أكثر إلحاحاً أو ضرورة(٦٧).

وتشير تقارير الخبراء إلى نظام التنسيق والتعاون فيما بين دول المجرى المائى هو الذى يمكن أن يواجه الأخطار التى تهدد هذه الدول ، بسبب الكوارث الطبيعية أو بسبب المياه (من أمثلة هذه المخاطر : الفيضانات ، الجليد ، الأمراض المنقولة بالماء ترسب المياه المالحة أو الجفاف أو التصحر).

وقد عالجت الاتفاقية الإطارية هذه المسالة فى باب مستقل هو الباب الخامس (الذى يحمل عنوان الأحوال الضارة وحالات الطوارىء) . فنصت فى المادة (٢٧) على واجب دول المجرى فى اتخاذ التدابير المناسبة للوقاية من الأحوال الضارة والتخفيف من آثارها. أما المادة (٢٨) فقد عالجت حالات الطوارىء التى تحدث فجأة من أسباب طبيعية مثل

الفيضانات أو أنهار الجليد أو انهيار التربة أو الزلازل أو من سلوك بشرى مثل الحوادث الصناعية.

ويستند التزام الدول النهرية بالتعاون فى مثل هذه الحالات إلى واجب دولى خاص بالوقاية من الأخطار البيئية ، الذى تؤكده القواعد العامة فى القانون الدولى[٦٨].

وطبقاً لنص المادة (٢٨) من الاتفاقية الإطارية تلتزم دول المجرى المائى بسرعة إخطار الدول الأخرى والمنظمات الدولية المتخصصة بكل حالة طوارئ تنشأ داخل إقليمه ، كما تلتزم أيضاً باتخاذ التدابير العلمية التى تقتضيها الظروف بالتعاون مع الدول والمنظمات الدولية المتخصصة ، للحد من الآثار الضارة وتخفيضها والقضاء عليها ، وذلك من خلال وضع الخطط اللازمة لمواجهة هذه الطوارئ.

المبحث الثالث : تسوية المنازعات المتعلقة بالاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية

يمكن أن يترتب على الاستخدامات المختلفة للأنهار والمجارى المائية الدولية العديد من المنازعات ، منها ما يتعلق بكم المياه (اقتسام وتوزيع حصص المياه) ومنها ما يتعلق بنوعية المياه (وهى الأضرار التى تؤثر فى نوعية أو حالة المياه ذاتها كما فى حالات التلوث).

وقد سبق لبعض المنظمات غير الحكومية التصدى لدراسة موضوع تسوية المنازعات الدولية المتعلقة بالأنهار الدولية[٦٩]. وقد تلاحظ لنا أن هذه الدراسات تميز بين المنازعات القائمة بالفعل ، والمنازعات المحتملة ، فتقترح بالنسبة للنوع الأول اللجوء إلى الطرق السلمية لتسويتها ، وتوصى للنوع الثانى بضرورة التعاون الدولى من أجل تقديم كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالمياه واستخداماتها ، وأن تقوم كل دولة بإعلان الدول الأخرى للمجرى المائى بأية إنشاءات أو تدابير مزمع اتخاذها . وقد تناول المقرر الخاص لمشروع قانون المجارى المائية الدولية موضوع تسوية المنازعات بالدراسة ، ولاحظ أن قواعد تسوية المنازعات فى هذا المجال تختلف بعض الشىء عما ينطبق على معظم مجالات القانون الدولى الأخرى[٧٠] .

نظراً لما تتسم بعض الأحكام السياسية فى قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية ، بالمرونة والعمومية ، التى يصعب معها تطبيقها بدقة فى بعض الحالات (كما فى حالة القاعدة الخاصة بالاستخدام المنصف والمعقول الواردة فى المادة (٦) من الاتفاقية). كما لاحظ المقرر الخاص أن دول المجرى المائى كثيراً ما تعهد بجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمجارى المائية الدولية إلى خبراء تقنيين يعملون فى الغالب فى إطار لجنة مشتركة أو غير ذلك من الترتيبات المؤسسية ، وأنه فى الحالات التى يتم فيها إنشاء هذه اللجان المشتركة ، غالباً ما تكون فى وضع أفضل يمكنها من القيام بتقصى الحقائق وحل اية مشاكل يمكن أن تنشأ فيما يتعلق بالتزامات كل دولة من دول المجرى المائى المعينة ، وحتى فى الحالات التى لا يتم فيها إنشاء هذه الهيئة ، فإن ممارسات الدول وأعمال محاولة حل أى خلاف على المستوى التقنى قبل المضى فى اللجوء إلى طرق تسوية المنازعات التى تتسم بطابع أكثر رسمية.

وقد نصت الاتفاقية الإطارية فى المادة (٣٣) على نظام تسوية المنازعات المتعلقة بالاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية . ويلاحظ على هذا النص ما يلى :

١- إذا لم يكن هناك اتفاق خاص فيم بين الأطراف على تسوية النزاع ' فإن الفقرة (١) من المادة المذكورة تلزم الأطراف باللجوء إلى تسوية النزاع بالوسائل السلمية وطبقاً للطريقة المنصوص عليها فى المادة (٣٣).

٢- إن الوسائل السلمية لتسوية المنازعات المنصوص عليها فى المادة (٣٣) هى : المفاوضات ، المساعى الحميدة ، الوساطة ، التوفيق ، اللجوء إلى اللجان النهرية المشتركة ، التحكيم ، محكمة العدل الدولية.

٣- حددت الفقرة (٣) من المادة (٣٣) فترة زمنية معينة لكى ينتهى الأطراف خلالها من التوصل إلى اتفاق لحسم النزاع ، وهذه الفترة هى مدة ستة أشهر.

٤- إذا انتهت مدة الستة أشهر دون التوصل إلى اتفاق ، فإنه يمكن عرض النزاع بناءً على طلب أى طرف فى النزاع ، على لجنة محايدة لتقصى الحقائق ، ما لم يتفق الأطراف على غير ذلك.

٥- تكون لجنة تقصى الحقائق من عضو واحد يسميه كل طرف معنى وعضو آخر ، زيادة على ذلك ، لا يحمل جنسية أى طرف من الأطراف المعنية يختاره الأعضاء المعنيون ويتولى رئاسة الجنة.

٦- وتحدد الفقرات ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩ ، إجراءات تشكيل لجنة تقصى الحقائق وكيفية عملها . ويلاحظ أن هذه اللجنة تقدم تقريراً إلى الأطراف متضمناً النتائج التى توصلت إليها وأسبابها والتوصيات التى تراها مناسبة للتوصل إلى تسوية منصفة للنزاع . ويعنى ذلك أن هذه الطريقة غير ملزمة قانوناً لطرفى النزاع ، ولكن طبقاً لنص الفقرة (٨) ينبغى على الأطراف النظر فى تقرير هذه اللجنة بحسن نية.

٧- بالإضافة إلى الطرق السلمية ، غير الإلزامية ، السابقة ، فقد نصت الفقرة (١٠) على حق الأطراف فى اللجوء إلى الطرق السلمية الإجبارية ، إذا لم يتم تسوية النزاع بالطرق غير الإلزامية ، الواردة فى الفقرة (٢) من المادة (٣٣) سالفة الذكر ، وهذه الطرق هى:

أ – محكمة العدل الدولية و / أو

ب- التحكيم أمام محكمة تحكيم قائمة وعادلة ، ما لم تتفق الأطراف على خلاف ذلك . وفقاً للإجراء المحدد فى مرفق هذه الاتفاقية.

الخاتمة

تناولنا فى الصفحات السابقة موضوع " قانون الأنهار الدولية " وكان هدفنا هو التعرف على أهم التطورات الحديثة لهذا القانون وعلى وجه التحديد الاتفاقية الجديدة للأمم المتحدة فى شأن " الاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية " وعرضنا لهذا الموضوع من خلال فصلين: خصصنا الفصل الأول للتعريف بالقانون الدولى للأنهار الدولية ، الذى تضمن بحث تعريف النهر الدولى ، وقد تبين لنا أن هناك تطوراً قد لحق بمفهوم النهر الدولى ، فبعد أن كان مفهومه يستند إلى اعتبارات سياسية ، وإقليمية بحتة ، اصبح يستند إلى اعتبارات اقتصادية وهيدرولوجية ، واجتماعية ، وبيئية

وتناولنا فى الفصل الثانى النظام القانونى للاستخدامات غير الملاحية للأنهار والمجارى المائية الدولية وتبين لنا أن هناك تطوراً قد حدث لاستخدامات مياه الأنهار الدولية فلم يعد

استخدامها قاصراً على الزراعة والملاحة ، ولكنه أمتد إلى استخدامات حديثة ، صناعية ، واقتصادية ، وسياحية ، والاستخدامات الأخرى اللازمة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بل أصبحت هذه الاستخدامات تشكل أحد الأسباب الرئيسية للمنازعات الدولية

إن مثل هذا التطور الذى لحق بقانون الأنهار الدولية سيساهم بدرجة كبيرة فى تجنب المنازعات الدولية التى يمكن أن تحدث بسبب الاستخدامات غير الملاحية للأنهار والمجارى المائية الدولية ، ولكن سيظل ذلك رهناً بقيام الدول النهرية بالتصديق على الاتفاقية الجديدة، وإبرام المعاهدات الدولية الثنائية والإقليمية اللازمة لتنظيم استخدام الأنهار والمجارى المائية الدولية ، والتى ينبغى أن تستهدف إنشاء منظمات ولجان دولية مشتركة تسهر على تطبيق القانون والعدالة فى ظل تعاون دولى إيجابى.

المراجع والهوامش :

١- انظر أ.د. محمد طلعت الغنيمى، الغنيمى الوسيط فى قانون السلام، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٢، ص ٦٧٤.

٢- انظر أ.د. على يوسف، القانون الدولى العام، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٩٧١.

٣- هناك أمثلة كثيرة على المنازعات بسبب المياه العذبة، ويكفى أن نشير هنا بأن منطقة الشرق الأوسط التى نحيا فيها تشهد عدداً خطيراً من هذه المنازعات، ويأتى فى مقدمتها النزاع العربى الإسرائيلى حول مياه نهر الأردن، والنزاع العراقى الإيرانى حول مياه نهر شط العرب، النزاع بين سوريا والعراق وتركيا بشأن نهر الفرات ودجلة.

٤- سبق أن تعرضت اتفاقية برشلونة المبرمة فى عام ١٩٢١ فى شأن تنظيم الملاحة فى الأنهار الدولية، إلى عدة انتقادات، لمحاولتها إيجاد حلول موحدة فى هذا الصدد.

٥- أنظر . **Winiarski (B) : Principes generaux du droit fluvial international, Rec. Des cours, 1993, III, vol. 45, P. 79 – 82**

وانظر: محاضرتنا لطلبة كلية الحقوق – جامعة الزقازيق، بعنوان النطاق الدولى، عام ١٩٩٨، ص ٢٣ وما بعدها.

٦- انظر: أ.د. حامد سلطان، القانون الدولى العام، دار النهضة العربية، ١٩٧٨، ص ٥١٦.

٨- تنص اتفاقية برشلونة لعام ١٩٢١ فى شأن الملاحة فى الأنهار الدولية فى مادتها الأولى على أن طرق المياه الدولية هى كل الطرق الصالحة للملاحة بطبيعتها، وتفصل أو تعبر عدة دول. كما جاء فى تعريف النهر الدولى فى حكم المحكمة الدائمة للعدل الدولى، فى قضية نهر الأودر عام ١٩٢٩، بأنه المجرى الصالح للملاحة الذى يصب عدة دول بالبحر.

٨- أنظر: Dipla (H.) : Legles de droit international en matiere delimitations fluviale, Rev. G.D.I.P., vol. 89, P. 589 – 624.

٩- انظـر: Colliard (C.A.) : Evolution et aspects actuels du regime Juridique des fleuves internatuionanx, Rec. des cours, 1968, III, P. 337 – 370.

١٠- انظر: Dinh (N. Q.) : Droit international, Paris, L. G. D. J., 1987, P. 1042 – 1043.

وقد جاء فى تعريف الطريق المائى فى المادة الأولى من هذه الاتفاقية على النحو التالى:-

"Seront considerees conme voies navigables d'interet international : Toutes parties naturellement ndvigables, vers et depuis la mer, separe ou traversedeux ou plusivevrs des Etats.

١١- انظـر : International law Ass ociation, Report of Fifty Second Conference Helsinki, 1966, London, 1967, P. 484.

١٢- انظر: حولية لجنة القانون الدولى عام ١٩٨٦، المجلد الثانى، الجزء الأول، ص ١٤٨ – ١٤٩.

١٣- انظر التقرير الثانى المقدم من ايفنسن للدورة السادسة والثلاثين للجنة القـانون الدولـى فـى عـام ١٩٨٤. ومن الجدير بالذكر أن بعض أعضاء اللجنة السادسة بالجمعية العامة كانوا يؤيدون رأى المقرر الخاص على أساس أن مصطلح "الشبكة" مبهم إلى حد ما لأنه قد يفيد ضمنا فكرة الولاية على المنـاطق البرية، وكان هناك طريق آخر يعارض اتجاه المقرر الخاص، حيث كانوا يرون أن مفهوم الشبكة فكـرة غنية وحديثة تعكس الطابع الهيدرولوجى لمياه الأنهار الدولية.

١٤- انظر حولية لجنة القانون الدولى ١٩٨٧ ، المجلد الثانى، الجزء الثانى، الفقرة رقم ٨٣، وكذلك تقريـر لجنة القانون الدولى عن أعمال دورتها الثالثة والأربعين ، ١٩٩١، ص ١٦٠، حيث كان معروضا علـى اللجنة فى تلك الدورة فى التقرير السابع للمقرر الخاص ، والذى عالج فيه مسـألة تعريـف مصطلـح "المجرى المائى الدولى" ومفهوم المجرى المائى بوصفه "شبكة من المياه، وكان المقرر الخاص يرى أنه من المهم أن يقوم مشروع المواد قيد الإعداد على الواقع الهيدرولوجى وهو أن المجرى المائى شـبكة من المكونات الهيدرولوجية المترابطة ، وأن المجرى المائى الدولى هو المجرى المائى الذى تقع أجزاءه فى دولتين أو أكثر.

١٥- أنظر: تقرير اللجنة السادسة بالجمعية العامة عن أعمال الدورة الحادية والخمسين ، ١٩٩٧ ، ص٨.

١٦- أنظر : أ.د. على صادق أبو هيف، القانون الدولى العـام، منشـأة المعـارف بالإسـكندرية، ١٩٩٧، ص٣١٩. ومن أمثلة هذه الأنهار ، نهر هدسون فى الولايات المتحدة الأمريكية.

١٧- انظر: ا.د. على إبراهيم يوسف ، قانون الأنهار والمجارى المائية الدولية، دار النهضة العربية، الطبعـة الأولى ١٩٩٥، ص ٤٤.

١٨- أنظر: المرجع السابق، ص ٤٨.

١٩- انظـر : Barberis (J. A.) , le regime Juridique international des eaux, souterrains, A. F. D. I. 1987 , B 129 – 162.

٢٠- انظر Caflisch (L.) , Regles generales du droit des cours d'eau internationaux , :Rec . des Cours , 1989, P. 12 – 225.

٢١- انظر: Colliard et Manin, droit international et histoire diplomatique, Paris, Montchrestien, Vol. I, 1970, P. 116 – 130.

٢٢- انظر: Ruiz Fabri (H.), regles coutumieres generales et droit internatiinal F. fluvial, A. D. I., 1990, P. 220.

٢٣- انظر: Winiarski, op. Cit., P. 172.

٢٤- انظر: Griffin (W.L.): The use of waters of international drainage in customary international law, A.J.L., 1959, P. 60.

٢٥- انظر: أد. على إبراهيم، المرجع السابق، ص ٤٨٧ وما بعدها.
Sauser – Hall (G.), op. Cit., P. 540 – 542.
Ruiz – Fabri (H.), op. Cit., P. 830.

٢٦- انظر : حولية لجنة القانون الدولى، ١٩٨٦، المجلد الثانى، الجزء الثانى، ص ١٦٩ وما بعدها.

٢٧- انظر: L' Annuaire de I' Institut de droit international, 1911, Paris, Vol. 24.

٢٨- انظر: International law Association, Rapport de la 52 conference, Helsinki, 1966, P. 484 - 533.

٢٩- انظر : حولية لجنة القانون الدولى، ١٩٨٦، المجلد الثانى، الجزء الثانى، ١٧٢ وما بعدها.

٣٠- انظر: Party (A.), le regime des Cours d'eau internationux, Annuaire Candian de droit international, T.I, 1963, P. 172 – 212.

٣١- انظر: تقرير الأمين عام للأمم المتحدة عم المشاكل القانونية المتعلقة بالأنهار الدولية، الوثيقة A/5409.

٣٢- للإطلاع على تاريخ عمل اللجنة فى هذا الموضوع ، انظر حولية القانون الدولى لعام ١٩٨٥، المجلد الثانى، الجزء الثانى، ص ١٠٠ – ١٠٥، الوثيقة A/40/10 . وتقرير لجنة القانون الدولى عن أعمال دورتها الحادة والأربعين ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والأربعون ، الملحق رقم ١٠(A/44/10) الفقرات من ٦٢١ – ٦٣٦.

٣٣- انظر: المشروع النهائى لنص الاتفاقية ، تقرير اللجنة السادسة عن أعمال دورتها الحادية والخمسين A/51/869 بتاريخ ١١ أبريل لعام ١٩٩٧.

٣٤- انظر: تقرير لجنة القانون الدولى عن أعمال دورتها الثامنة والعشرين، حولية لجنة القانون الدولى، ١٩٧٦، المجلد الثانى، الجزء الثانى، ص ١٤٩، الوثيقة: A/31/10.

٣٥- انظر تقرير المقرر الخاص شويبل بتاريخ ٢١ مايو لعام ١٩٧٩ الوثيقة A/CN. 4/320.

٣٦- انظر فى شأن مفهوم الاتفاق الإطارى، حولية لجنة القانون الدولى عام ١٩٨٢، المجلد الثانى، الجزء الثانى، ص٧٧.

٣٧- انظر: حولية لجنة القانون الدولى عام ١٩٨٢، المجلد الثانى، الجزء الأول، الفقرة ٢.

٣٨- انظر: حولية لجنة القانون الدولى عام ١٩٨٦، المجلد الثانى، الجزء الثانى، ص ٦٥، وذات الحولية لعام ١٩٧٨ ص ١١٧.

Documents officiels de l' Assemblee Generale, 34 [e] session, Sixieme : وانظر
44 [e] Commission, Séance. N 18.

٣٩- انظر: تقارير المقرر الخاص Stephen وعلى وجه الخصوص التقريرين التاليين:-

Le rapport preliminaire du 5 1985, A/CN – 4/393, P.9 et P.19.- Et le rapport deuxieme du 19 Mai, 1986, A/CN. 4/399, P. 11, 25, 27, 31.

٤٠- جاء فى تعليق لجنة القانون الدولى على نص الفقرة (٢) من المادة (٤) ما يلى:-

"La question n'est pas de savoir si les Etats A et B sont Juridiquement en droit de Conclure un tel accord mais si un traite qui doit prevoir des Principas generaux don't s'inspireront les Etays pour Conclure des accords sur l'utilisation de l'eau douce, devait contenir un principe qui assurera a l'Etat "C" la possibillite de Participer, en tant que partie eventuelle a des negociations Concernant des mesures envisagees par les Etats A et B qui reduirout considerablement la quantite d'eau traversant son territoire.

5. Voire: Annuaire de la C.D.I., 1980, Vol. II, 2[e] partie, P. 115, N

٤١- انظر: l'Annuaire du la C.D.I., 1979, Vol. II 2[e] partie, P. 184

٤٢- وقد عبر عن ذلك المقرر الخاص قائلا:-

"dans le cas d'un system fluvial s'etendant sur deux ou plusieurs etats, le principe Pouvait s'appliquer, non pas sone la forme d'une souverainete permenente sur une quantite d'eau determinee mais sous la forme d'une souverainete permenente sur une partie de la ressource renouvelable et unitaaire cntenue dans le bassin fluvial qui relevait de la Juridiction territoriale de l' Etat".

Voir, l; Annuaire de la C.D.I., 1979, Vol. II, [e] partie, P. 147.

٤٣- انظر: Colliard (C.A), op. Cit., P. 398.

وانظر أيضا تقرير لجنة القانون الدولى، عام ١٩٩١، ص ١٨٢.

٤٤- انظر: نص الاتفاقي، الوارد بتقرير اللجنة السياسية بالجمعية العامة للأمم المتحـدة، الـدورة الحاديـة والخمسين، ١١ أبريل ١٩٩٧، الوثيقة A/51/869.

٤٥- (مبدأ هارمون) نسبة إلى المدعى العام الأمريكى جارسون هارمون، الذى كان يرى أن حـق الدولـة على مياه الذى يخترق أراضى الولايات المتحدة هو حق مطلق، وذلك بمناسبة النزاع حول نـهر ريـو جراند بين الولايات المتحدة والمكسيك عام ١٨٩٥. وأنظر آراء الفقهاء حول النظام القانون لاسـتخدام الأنهار فى الأغراض غير الملاحية. مؤلف أستاذنا الدكتور/ محمد طلعت الغنيمى، مرجـع سـابق ، ص ٦٨٤ وما بعدها. وتتخلص هذا الآراء فى أربع نظريات هى :-

أ - نظرية السيادة المطلقة، أو نظرية هارمون. والتى تنادى بحق الدولة الانفرادى فى استخدام مياه الأنـهار. وهى نظرية ذات آثار فوضوية.

ب- نظرية التكامل الإقليمى المطلق، تنظر إلى النهر على أنه وحدة إقليميـة متكاملـة لا تجزئـها الحـدود السياسية، ولا تحقق هذه النظرية المساواة بين الدول البسفلى والعليا للنهر.

ج- نظرية الملكية المشتركة، وهذه النظرية تنظر إلى النهر على أساس أنه ملكية مشتركة . وهـى مفـاهيم تستند إلى القانون الطبيعى.

د- نظرية السيادة الإقليمية المقيدة والتكامل المقيد، وتستند هذه النظرية إلى قواعد هلسـنكى، التـى تنـادى بمراعاة حقوق الدول المجاورة، والتوزيع العادل لمياه الأنهار. وهذه النظرية هى الراجحة.

٤٦- انظر : Handl (G.), the prinicple of equitable use, as applied to international shared resources, Rve. B.D.I., 1978, P. 40 – 62.

وانظر : الدراسة التى قدمها المقرر الخاص شويبل، فى تقريره الثالث ،الوثيقة A/CN. 4/348.

٤٧- انظر : تعليق لجنة القانون الدولى ، ١٩٩٤، بالوثيقة :-

N 10 "A/49/10" , 1994, P. 269.

٤٨- يتم تحديد الحدود البحرية، أيضا، على أساس منصف، وإن كان الأمر هنا مختلف، إلا أن كلا المجـالين يتعلقان أساسا بتوزيع الموارد بين دولتين أو أكثر، واستخدام الإنصاف فى مجال تعيين الحدود البحريـة مستمد من إعلان ترومان بشأن الجرف القارى الصادر فى ٢٨ سبتمبر لعـام ١٩٥٤، وقـد اعتمـدت محكمة العدل الدولية معيار الإنصاف فى كثير من القضايا.

٤٩- United Nations, Reports of intenational Arbitrage Awards, Vol, XII, P. 315.

٥٠- انظر: تقرير لجنة القانون الدولى، عام ١٩٩٤، المجلد الثانى ، الجزء الثانى، ص ٢٥٦ وما بعدها.

Wouters (P.K), Allocation of the non – navigational uses of international water courses, Candian Y.B.I.L., Vol. XXX, 1992, P. 43 – 75.

٥١- انظر : أ.د. إبراهيم العنانى، القانون الدولى العام، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢٢٦.

٥٢- انظر: رسالتنا للدكتوراه بعنوان "مبدأ التعسف فى استعمال الحق فى القانون الدولى العـام" دار الفكـر العربى، ١٩٨٥.

٥٣- انظر: U.N. Report of International Arbitral Awards, Vol. XIII, PP. 296 – 297.

٥٤- انظر: حولية لجنة القانون الدولى، ١٩٨٦، المجلد الثانى، الجزء الأول، ص ١٥٨.

٥٥- انظر: المرجع السابق، ص ١٥٩.

٥٦- انظر : المرجع السابق ، ص ١٦١.

٥٧- انظر: النص الفرنسى الأصلى لحكم التحكيم فى المجلة العامة للقانون الدولى العام، العـدد رقـم ٦٢ ، عام ١٩٥٨ ، ص ٧٩ وما بعدها.

٥٨- انظر: حولية لجنة القانون الدولى، السابق ذكرها، ص ١٦٩.

٥٩- انظر: المرجع السابق ، ص ١٦٩ – ١٧٠.

٦٠- انظر : تقرير لجنة القانون الدولى ، ١٩٩٤، ص ٢٦٣ – ٢٦٤.

٦١- انظر : Bourne (C.B.), Procedure in the development of international drainge basine: The dity to consult and to negotiate, the Candian year book of international Law, 1972, P. 212.

وانظر التقرير الثالث للمقرر الخاص شويبل بالوثيقة A/CN. 4/348 الفقرة ٧٨/ وما بعدها.

٦٢- انظر : القواعد المتعلقة بتحديد الامتداد القارى ، ومناطق الصيد فى القانون الدولى للبحار ، وكذلك القضايا الدولية التالية :- قضية الامتداد القارى لبحر الشمال ، أمام محكمة العدل الدولية ، بين ألمانيا والدانمرك فى عام ١٩٦٩ ، ص ٤٦ - ٤٧ . وقضية المصايد ، أمام محكمة العدل الدولية ، بين المملكة المتحدة وأيسلندا ، فى عام ١٩٧٤ ، ص ٣١ - ٣٤ . وقضية بحيرة لانو ، الفقرة ٢٤ من حكم التحكيم الصادر عام ١٩٥٨ .

٦٣- انظر : تقرير المقرر الخاص شويبل بالوثيقة A/CN 4/320 ، ١٩٧٩.

٦٤- من أمثلة هذه الاتفاقيات ، اتفاقية حوض النيجر المبرمة فى ٢٥ نوفمبر لعام ١٩٦٤ ، والمعدلة بالاتفاقية المبرمة فى ٢١ نوفمبر لعام ١٩٨٠ .

٦٥- انظر : التقرير الثالث للمقرر MC Caffrey ، عام ١٩٨٨ بالوثيقة A/CN.4/406,p.29.

٦٦- تنص المادة ١٢) على ما يلى : - " قبل أن تقوم دولة من دول المجرى المائى أو أن تسمح بتنفيذ تدابير مزمع اتخاذها يمكن أن يكون لها أثر سلبى جسيم على دول أخرى من دول المجرى المائى ، عليها أن توجه إلى تلك الدول إخطارا بذلك فى الوقت المناسب ، ويكون هذا الإخطار مصحوبا بالبيانات والمعلومات الفنية المتاحة ، بما فى ذلك نتائج أى عملية لتقييم الأثر البيئى ، من أجل تمكين الدول التى تم إخطارها من تقييم الآثار المحتملة للتدابير المزمع اتخاذها ".

٦٧- أنظر : تقرير لجنة القانون الدولى ، الكتاب الثانى ، الجزء الثانى ، ٨٩ وأنظر التقرير الخامس للمقرر الخاص Mc Caffrey عام ١٩٨٩ بالوثيقتين التاليتين : A/CN.4/421, A/CN. 4/421 Abd 1.

٦٨- هناك قاعدة فى القانون الدولى العام تلزم الدولة بأن تقوم بإخطار غيرها من الدول بالأخطار التى يمكن أن تلحق بها ، ويستند ذلك على الالتزام الذى تتحمل به كل دولة بألا تسمح بأن يستخدم إقليمها للإضرار بأقاليم الدول الأخرى ، والذى سبق التعبير عنه فى الفقه والعمل الدولين.
انظر فى شأن تحليل العمل الدولى تقرير المقرر الخاص ماكفرى ، سابق الإشارة إليه ص ١٤ وما بعدها .

٦٩- انظر : دراستنا بعنوان " طرق تسوية المنازعات الدولية للبيئة . الطرق الدولية والطرق الداخلية " . دراسة منشورة بالمجلة القانونية الاقتصادية لكلية الحقوق - جامعة الزقازيق ، العدد الثالث ، عام ١٩٩١ .

٧٠- انظر : التقرير الثالث للمقرر الخاص بالوثيقة A/CN. 4/348 الفقرة ٤٩٧ وتقرير ايفنسن عن تسوية المنازعات بالوثيقة A/CN. 4/367 الفقرات من ٢٠٧ - ٣٣١.

الفصل الثانى

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مجارى المياه الدولية لعام ١٩٩٧

أ.د. محمد يوسف علوان*

مقدمة :

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة "اتفاقية قانون استخدام المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية" فى قرارها ذى الرقم ٥١/٢٢٩ المؤرخ فى ٢١ آيار/مايو ١٩٩٧ [١]. وسبق لها أن قررت (القرار ٤٩/٥٢ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)[٢] انعقاد اللجنة السادسة (اللجنة القانونية) التابعة لها، "فى بداية الدورة الحادية والخمسين، بوصفها فريقاً عاملاً جامعاً لإعداد اتفاقية اطارية بشأن قانون استخدام المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية على أساس مشاريع المواد التى اعتمدتها لجنة القانون الدولى"[٣]. وأمام عدم تمكن الفريق من إعداد الاتفاقية الاطارية خلال الفترة المحددة له فى القرار (ثلاثة أسابيع) فقد تقرر عقد دورة ثانية له، لفترة أسبوعين، تبدأ من ٢٤ آذار/مارس وتنتهى فى ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧ (قرار الجمعية رقم ٥١/٢٠٦ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦).[٤]

* أستاذ القانون الدولى وعميد كلية الحقوق – جامعة العلوم التطبيقية – عمان – الأردن

وقد جرت مفاوضات الفريق العامل بمشاركة كافة الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة فضلاً عن الدول الأعضاء فى الوكالات المتخصصة التابعة لها[٥]. وتتكون الاتفاقية من سبع وثلاثين مادة موزعة على سبعة أبواب: مقدمة، مبادئ عامة، التدابير المزمع اتخاذها، الحماية والصون والإدارة، الأحوال الضارة وحالات الطوارئ، أحكام متنوعة، أحكام ختامية. وقد ألحق بالاتفاقية مرفق يتضمن إجراءات التحكيم التى يتعين اتباعها فى حالة نشوء نزاع بين طرفين أو أكثر بشأن تفسير أو تطبيق الاتفاقية. وتولى ورقة العمل الحالية عنايتها بالنصوص الأساسية فى الاتفاقية وخاصة تلك التى كانت محل تباين فى وجهات نظر الفريق العامل[٦].

المبحث الأول

نطاق سريان الاتفاقية والمصطلحات المستخدمة

خصصت الاتفاقية الباب الأول منها والمرسوم "مقدمة" لنطاق سريان الاتفاقية (م/١) وللتعريف ببعض المصطلحات المستخدمة فيها (م/٢) ولاتفاقات المجرى المائى (م/٣). ونحن نعرض لهذه الموضوعات تباعاً.

أولاً : **نطاق سريان الاتفاقية** : تضمنت المادة الأولى من الاتفاقية المتعلقة بنطاق سريان الاتفاقية النص التالى:

١- تسرى الاتفاقية على استخدام المجارى المائية الدولية ومياهها فى الأغراض غير الملاحية وعلى تدابير الحماية والصون والإدارة المتصلة باستخدام هذه المجارى المائية ومياهها.

٢- لا تسرى هذه الاتفاقية على استخدام المجارى المائية الدولية فى الملاحة إلا فى الحدود التى تؤثر فيها الاستخدامات الأخرى فى الملاحة أو تتأثر بها". ولا تخرج الاتفاقية محل البحث عما درجت عليه الاتفاقيات الأخرى التى وضعت على أساس مشاريع مقدمة من لجنة القانون الدولى والتى تبدأ بمثل هذه المادة المخصصة لنطاق سريان مجموعة المواد التى تتكون منها الاتفاقية ومن ثم تخصص المادة الثانية منها لتعريف المصطلحات المستخدمة[٧].

هذا من حيث الشكل. أما من حيث المضمون، فنلاحظ أن موضوعات مثل مكافحة الفيضانات وتنظيم التدفق، تخرج عن نطاق تطبيق الاتفاقية، لأنها ليست من أوجه الاستخدام بالمعنى العادى، ما أنها ليست بالمعنى الدقيق من تدابير الحفظ المتصلة بأوجه الاستخدام[٨]. ولا تسرى الاتفاقية على استخدام المجارى المائية الدولية فى الملاحة ما لم يكن هذا الاستخدام يؤثر على استخدام هذه المجارى فى الأغراض غير الملاحية كما هو الأمر بالنسبة لعدد من الأنهار الصغيرة ومتوسطة الحجم والمستخدمة فى أغراض النقل (مثل نهر أودير)[٩]. والواقع أنه كثيراً ما تؤثر أوجه الاستخدام غير الملاحية على أوجه الاستخدام الملاحية، وكثيراً ما يحدث العكس. ويقتضى تطبيق الفقرة الثانية من المادة إدخال أوجه الاستخدام الملاحية فى نطاق سريان الاتفاقية التى أريد لها أن تنطبق فى الأساس على استخدام المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية[١٠]. هذا ولتجنب سوء الفهم، استخدمت المادة بحق عبارة "المجارى المائية الدولية ومياهها"، وذلك لكى لا يكون هناك مجال للشك فى أنه فى حالة نهر ما، مثلاً، لا يقتصر تطبيق الاتفاقية على مجرى النهر فقط.

ثانياً: المصطلحات المستخدمة:

تتضمن المادة الثانية من الاتفاقية تعريفاً بالمصطلحات الأساسية المستخدمة فيها: "المجرى المائى"، و"المجرى المائى الدولى" و"دولة المجرى المائى" و"المنظمة الإقليمية للتكامل الاقتصادى". وأكثر هذه التعريفات أهمية هو تعريف المجرى المائى الذى جاء بشكل واسع بحيث يشمل "شبكة المياه السطحية والمياه الجوفية التى تشكل بحكم علاقتها الطبيعية بعضها ببعض، كلاً واحداً وتتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة "(الفقرة أ من المادة). ويتفق هذا التعريف مع الواقع الطبيعى والهيدرولوجى. وهو يلفت النظر، وهذه ميزة أخرى له، إلى العلاقة المتبادلة بين كافة أجزاء نظام المياه السطحية والمياه الجوفية التى تشكل مجرى مائى دولى، وذلك على اعتبار أن أى استخدام يؤثر على المياه فى جزء من النظام يمكن أن يؤثر على المياه فى جزء آخر منه، وأى أوجه استخدام لجزء من المجرى المائى الدولى فى (الدولة أ) قد يكون له تأثير على جزء آخر يقع فى (الدولة ب).

والواقع أن فكرة اعتبار المجرى المائى "شبكة مائية" ليست فكرة حديثة لا فى المؤلفات العلمية ولا فى ممارسات الدول. ولطالما استعمل تعبير "شبكة المجارى المائية"

فى الاتفاقيات الدولية للإشارة الى النهر وروافده وما يتصل به من قنوات. واستخدم فى بعض الاتفاقيات ليشمل مجموعة العناصر الهيدرولوجية الأرضية بكاملها التى تشكل كلاً متكاملاً. وتستخدم قواعد هلسنكى بشأن أوجه استخدام مياه الأنهار الدولية (يشار إليها فيما بعد باسم قواعد هلسنكى)، التى اعتمدتها رابطة القانون الدولى فى عام ١٩٦٦ تعبير "حوض الصرف الدولى International drainage basin " وهو مفهوم يشمل شبكة المجارى المائية بما تحويه من عناصر هيدروغرافية مثل الأنهار وروافدها والبحيرات والقنوات والأنهار الجليدية والمياه الجوفية التى تشكل بحكم علاقتها الطبيعية كلاً متكاملاً واحداً[١١]. ولكن لجنة القانون الدولى استبعدت بعد جدل طويل مفهوم "حوض الصرف" (يسمى أيضاً تجمع المياه Catchment area أو Watershed) واستعاضت عنه بتعبير المجرى المائى الذى قصرته على شبكة المياه السطحية والمياه الجوفية التى تشكل، بحكم علاقتها الطبيعية بعضها ببعض، كلاً واحداً وتتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة".

وكان هناك جدل كبير حول إدراج أو عدم إدراج المياه الجوفية فى الاتفاقية. وقد استقر الرأى أخيراً على إدراج هذه المياه فى مشروع المواد وذلك لما تحتله من أهمية بالنسبة إلى حياة البشر فضلاً عن أهميتها بالنسبة إلى التنمية فى الميدان الاقتصادى والميدان الاجتماعى .. وتشكل هذه المياه أهم احتياطى للمياه العذبة ويعتمد غالبية سكان العالم حالياً عليها. ومن المنتظر أن تكون موضع طلب متزايد من قبل دول المجارى المائية فى الأعوام والعقود القادمة[١٢]. ويقترن وجود المياه الجوفية عادة بوجود الأنهار والبحيرات. وتغذى هذه المياه – باستثناء المياه الجوفية المحصورة – المجارى المائية، كجزء من الدورة الهيدرولوجية .. وهذا الارتباط بين المياه السطحية والمياه الجوفية يجعل أى إجراءات تتخذها دولة يمر بها مجرى مائى فيما يتعلق بمياهها الجوفية (مثل الضخ) تؤثر على المياه الجوفية أو السطحية فى دولة أخرى يمر بها ذلك المجرى المائى. والعكس صحيح، فمثلاً، قد يؤدى تلوث المياه السطحية فى (الدولة أ) إلى تلويث المياه الجوفية فى (الدولة ب). ومن الواضح أن المياه الجوفية تشكل جزءاً لا يتجزأ من شبكات المجارى الدولية. وقد أملت حقيقة عدم إمكانية الفصل بينها وبين المياه السطحية إلى إدخالها ضمن نطاق الاتفاقية. والمياه الجوفية المقصودة هى المياه الجوفية المتعلقة بمجرى مائى ولا تشمل "المياه الجوفية المحصورة" التى ليست لها علاقة طبيعية بالمياه السطحية ولا تتصل بمجرى مائى ولا يمكن بطبيعتها أن تشكل جزءاً من هذا المجرى[١٣].

وتتواجد فى أنحاء كثيرة من العالم موارد هامة وغنية من المياه الجوفيـــة المحصـــورة، تقطعها حدود الدول، دون أن تكون لها صلة طبيعية بأى من شبكات المياه السطحية.

كما ثار جدل كبير حول إدراج عبارة "وتتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة" فـــى تعريف المجرى المائى". وقد انتقد المقرر الخاص (روز نستوك) فى تقريره الثانى اشتراط تدفق مياه المجارى المائية صوب نقطة وصول مشتركة، وذلك لأن نهراً مثل نهر الدانــوب ليس له نقطة وصول مشتركة وتتدفق مياهه فى أوقات معينة مــن الســنة إلــى بحــيرة كونستانس وإلى نهر الراين[14]. والمقصود من إضافة هذا الشرط هو إدراج قدر من التقييد على نطاق تطبيق الاتفاقية من حيث المكان. وهكذا مثلاً، فإن اتصـــال حوضـــى صــرف مختلفين بواسطة قناة لا يجعل منهما جزءاً من مجرى مائى واحد بالمعنى المقصـــود فـــى الاتفاقية. ويستبعد من نطاق تطبيق الاتفاقية كذلك المياه الجوفية العابرة للحدود التـــى لا ترتبط بالمياه السطحية ولا تتدفق إلى نقطة وصول مشتركة"[15].

هذا ويقصد بـــ "المجرى المائى الدولى" أى مجرى مائى تقع أجزاؤه فى دول مختلفـــة (الفقرة ب). أما "دولة المجرة المائى" فهى عبارة عن "دولة طرف فى هذه الاتفاقية، يقـــع فى إقليمها جزء من مجرى مائى دولى، أو طرف يكون منظمة إقليمية للتكامل الاقتصـــادى يقع فى إقليم دولة أو أكثر من الدول الأعضاء فيها جزء من مجرى مائى دولى (الفقرة ج). ويقصد بـــ "المنظمة الإقليمية للتكامل الاقتصادى" أى منظمة تشكلها دول ذات سيادة فـــى منطقة إقليمية معينة وتنقل إليها الدول الأعضاء فيها الاختصاص فيما يتعلق بالمسائل التى تنظمها هذه الاتفاقية تأذن لها حسب الأصول وفقاً لإجراءاتها الداخلية بأن توقعها وتصـدق عليها وتقبلها وتوافق عليها وتنضم إليها".

ثالثاً: اتفاقات المجرى المائى:

اعتمد الفريق العامل أثناء المفاوضات المادة الثالثة الخاصة باتفاقات المجرى المائى[16]. ووفقاً للفقرة الأولى من المادة لا تؤثر الاتفاقية فى حقوق أو التزامات الـــدول الأطــراف الناجمة عن اتفاقات يكون معمولاً بها بالنسبة لها (الفقرة ١ من المادة). وهـــذا يعنـــى أن الاتفاقية محل البحث ذات طابع تكميلى ولا تسرى على المجارى المائيـــة التـــى تنظمـــها اتفاقيات المجارى المائية القائمة، ما لم تتفق الدول الأطراف فى الاتفاقيات الأخيرة علـــى خلاف ذلك. وتبتغى الفقرة تجنب حدوث تضارب بين الاتفاقية التى أريد لها أن تكون اتفاقية

إطارية، وأحكام الاتفاقات النافذة المتعلقة بشبكة بعينها من شبكات المجارى المائية الدولية. غير أن الفقرة الثانية تشجع، وإن كان ذلك بقدر كبير من الاعتدال، الدول الأطراف فى الاتفاقات والتى ستصبح طرفاً فى الاتفاقية، على أن تنظر عند اللزوم، فى تحقيق اتساق هذه الاتفاقات مع "المبادئ الأساسية" فى الاتفاقية[17]. هذا ولم يكن لهذا النص الأخير وجود فى مشروع لجنة القانون الدولى وقد جاء بمبادرة من الفريق العامل.

ووفقاً للفقرة الثالثة من المادة لدول المجرى المائى ينبغى أن تعقد اتفاقاً أو أكثر من "اتفاقات المجرى المائى" التى تطبق بموجبها أحكام الاتفاقية ولكنها "تتواءم مع خصائص واستخدامات مجرى مائى دولى معين أو جزء منه". ومعنى ذلك أن الاتفاقية تعتبر بمثابة دليل أو "إطار عمل" أو اتفاقية إطارية " frame work " guidelime يوفر المبادئ والقواعد العامة التوجيهية التى تنظم استخدام المجارى المائية الدولية التى لا يوجد بشأنها، بعد، اتفاقات بين الدول المعنية. وهى بحكم تعريفها ينبغى أن تكون مرنة للغاية. إلا أن الاتفاقية باستخدامها كلمات " يطبق، ويوائم" apply and ajust تشجع الأطراف على اتباع المبادئ والقواعد العامة المنصوص عليها فى الاتفاقية فى اتفاقاتها الخاصة ولكن دون أن تمنعها من مخالفتها. وبمعنى آخر يظل للدول المعنية الحرية فى إبرام اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف تصاغ بما يتفق والمواقع الجغرافية والخصائص والحاجات الديمغرافية والتكوينات الهيدرولوجية التى تنفرد بها مجارٍ مائية دولية معينة بل وتشجع الاتفاقية إبرام مثل هذه الاتفاقات[18]. ولا ترقى أحكام الاتفاقية إلى قواعد آمرة من القواعد العامة للقانون الدولى التى لا يجوز الإخلال بها والتى لا يمكن تعديلها إلا بقاعدة لاحقة من القواعد العامة للقانون الدولى لها ذات الطابع[19]. وقد تدخل بعض دول المجرى المائى فى اتفاق خاص يتعلق بكامل المجرى المائى الدولى أو بأى جزء منه أو بمشروع أو برنامج أو استخدام معين، ولكنه يمتنع عليها فى هذه الحالة الأضرار إلى درجة ذات شأن، باستخدام مياه المجرى المائى من جانب دولة أو أكثر من دول المجرى المائى الأخرى، دون موافقة صريحة منها (الفقرة الرابعة). وتحرص الاتفاقية كذلك على حماية الدول غير الأطراف، فإذا كان بعض دول مجرى مائى معين، لا كلها، أطرافاً فى اتفاق ما، لا يؤثر شئ مما ينص عليه مثل ذلك الاتفاق فيما لدول المجرى المائى التى ليست أطرافاً فى مثل ذلك الاتفاق، من حقوق وما عليها من التزامات بمقتضى هذه الاتفاقية (الفقرة ٦).

والواقع أن هذا النص الذى أضافه الفريق العامل إلى مشروع اللجنة لا لزوم له، لأنه عبارة عن قاعدة عامة لا تنشئ المعاهدات، بموجبها، التزامات أو حقوقاً للدول الأخرى دون رضاها[٢٠].

ووفقاً للفقرة الخامسة من المادة "عندما ترى دولة من دول المجرى المائى أن مواءمة أحكام هذه الاتفاقية أو تطبيقها ضروريان بسبب خصائص مجرى مائى دولى معين واستخداماته، تتشاور دول المجرى المائى بغية التفاوض بحسن نية بقصد عقد اتفاق أو اتفاقات مجرى مائى" (ف ٥).

وتدخل المادة الرابعة من الاتفاقيات الخاصة بأطراف اتفاقات المجارى المائية فى تفاصيل أكثر فيما يتعلق بالمشاركة فى اتفاقات خاصة. وتعالج المادة نوعين من الاتفاقات: الاتفاقات التى تسرى على كامل المجرى المائى الدولى (ف ١)، وتلك التى تطبق فقط على جزء من المجرى المائى أو على مشروع أو برنامج أو استخدام معين (ف ٢). ويحق لكل دولة من دول المجرى المائى أن تشترك فى التفاوض على أى اتفاق من النوع الأول، وأن تصبح طرفاً فيه. أما بالنسبة للاتفاقات من النوع الثانى فإنه "يحق لأى دولة من دول المجرى المائى يمكن أن يتأثر استخدامها للمجرى المائى الدولى، إلى درجة ذات شأن"، بتنفيذ اتفاق من هذا القبيل "أن تشارك فى المشاورات التى تجرى بشأن هذا الاتفاق، وعند الاقتضاء، فى التفاوض على مثل هذا الاتفاق بحسن نية بغرض أن تصبح طرفاً فيه، بقدر تأثر استخدامها بهذا الاتفاق".

وقد وضع الفريق العامل فى اعتباره أثناء بحث المادة الرابعة أن بعض الدول التى تتفاوض على اتفاق خاص بمجرى مائى دولى، قد لا ترغب، لأسباب متنوعة، اشراك دولة ثالثة مشاطئة للمجرى المائى فى المفاوضات، وقد تفضل أن لا تصبح تلك الدولة طرفاً فى هذا الاتفاق. ولهذا فقد صيغت الفقرة الثانية من المادة بحيث لا تعطى حقاً تلقائياً للدول الثالثة فى الاشتراك فى المشاورات والمفاوضات وأن تصبح طرفاً فى الاتفاق. وكانت المادة الرابعة من مشروع لجنة القانون الدولى تنص على "حق" أى دولة من دول المجرى المائى فى أن تشارك فى المفاوضات الرامية إلى عقد اتفاقات تؤثر على المجرى المائى برمته أو لا تؤثر إلا على جزء منه، وأن تصبح طرفاً فى هذه الاتفاقات[٢١]. أما الصياغة التى تمخضت عنها مناقشات الفريق العامل فهى لا تذهب إلى هذا المدى[٢٢]. إذ أنه وفقاً

للصياغة الجديدة التى أصبحت النص الحالى للمادة الرابعة فان الدولة المشاطئة الثالثة ليس لها الحق فى أن تشارك فى التفاوض على اتفاق مجرى مائى دولى وأن تصبح طرفاً فيه وأن تشارك أيضاً فى أى مشاورات ذات صلة إلا إذا كان الاتفاق يسرى على كامل المجرى المائى الدولى (الفقرة الأولى). أما إذا كان الاتفاق متعلقاً بمجرى مائى ولكنه لا يسرى إلا على جزء من المجرى المائى أو على مشروع أو برنامج أو استخدام معين فللدولة المشاطئة الثالثة الحق فى الاشتراك فى المشاورات التى تجرى بشأن الاتفاق ولا يحق لها الاشتراك فى التفاوض على مثل ذلك الاتفاق بغرض أن تصبح طرفاً فيه إلا عند الاقتضاء Where apprortiate كما يقول النص. وفى كل الحالات يشترط أن يتأثر استخدام الدولة الثالثة للمجرى المائى الدولى إلى درجة ذات شأن. ولا تصبح طرفاً فى الاتفاق، إلا بقدر تأثر استخدامها بهذا الاتفاق (الفقرة الثانية)[٢٣].

وقد أبرز رئيس لجنة الصياغة التابعة لمجموعة العمل أنه "حين تؤثر بعض أحكام الاتفاق المقترح على استخدام المجرى المائى من قبل دولة ثالثة، فمن غير المعقول لمثل هذه الدولة أن تصبح طرفاً فى هذا الاتفاق فيما يتعلق بهذه الأحكام فقط"[٢٤]. ولاشك أن هذا القول صحيح قانوناً. كما أن التعديلات التى طرأت على المادة بهدف تقييد حق الدولة الثالثة فى الاشتراك فى التفاوض على اتفاق مجرى مائى مقترح وفى أن تصبح طرفاً فيه مفهومة من وجهة النظر السياسية. غير أنها قد تؤدى إلى استبعاد دول من الاشتراك فى اتفاقات تتعلق مثلاً بأعمال هيدروليكية تتأثر بها ويمكن أن ينجم عنها فيما بعد منازعات على قدر من الأهمية. ومهما يكن من أمر، فقد جاء النص بمحاولة للتوفيق بين رغبة دولة المجرى المائى الثالثة فى الاشتراك فى الاتفاقات الخاصة بجزء من المجرى أو بمشروع أو برنامج أو استخدام معين وبين حرص الدول الأطراف فى هذه الاتفاقات على قصرها عليها.

المبحث الثانى : المبادئ العامة

يعالج الباب الثانى من الاتفاقية (المواد ٥-١٠) المبادئ العامة التى تقوم عليها أحكام الاتفاقية وحقوق دول المجرى المائى وواجباتها. وهذه المبادئ هى أساساً مبدأ الانتفاع والمشاركة المنصفين والمعقولين ومبدأ الالتزام بعدم التسبب فى ضرر ذى شأن، ومبدأ الالتزام العام بالتعاون، ومبدأ التبادل المنتظم للبيانات والمعلومات. ويعتبر المبدآن الأول

والثانى بمثابة "حجر أساس مزدوج" لأحكام الاتفاقية. وقد ثبت هذان المبدآن وخاصة مبدأ عدم الإضرار عرفاً قبل تدوينهما فى الاتفاقية. غير أن حرص واضعى الاتفاقية على وضعهما فى رأس قائمة المبادئ العامة يبين أن الهدف لم يكن مجرد تقنين هذه المبادئ بل تشجيع التقدم المطرد لهذا الجزء من القانون الدولى المعنى باستخدام مجارى المياه الدولية. ونحن نعرض للمبادئ الواردة فى الاتفاقية بالرغم من قناعتنا بأن اصطلاح "المبدأ القانونى" لا ينطبق سوى على المبادئ الثلاثة الأولى.

أولاً: الانتفاع والمشاركة المنصفان والمعقولان:

ما من شك فى أن للدولة الحق فى الانتفاع بأى جزء من المجرى المائى الدولى الذى يقع داخل إقليمها. ولكن حيثما يترتب على كمية المياه أو نوعيتها تعذر تحقيق جميع أوجه الاستخدام على يد جميع دول المجرى المائى، فإنه ينجم عن ذلك ما يسمى "تعارض أوجه الاستخدام". والمبدأ عندما تكون لدى دول المجرى أوجه استخدام أو خطط متعارضة بشأن المضى فى تطوير مواردها المائية المشتركة، وهو تطبيق قاعدة الاستخدام المنصف كقاعدة من القواعد العامة فى القانون الدولى[٢٥]. ولا يخرج مفهوم "الإنصاف" عن دائرة القانون، بل هو على العكس، قاعدة قانونية يفرضها القانون الدولى العرفى[٢٦].

وقد ورد مبدأ الانتفاع والمشاركة المنصفين والمعقولين فى رأس قائمة المبادئ العامة التى تقوم عليها الاتفاقية، وتسترعى صياغة المادة الخامسة من الاتفاقية التى احتوت المبدأ، والذى يرى فيه البعض حجر الأساس فى قانون مجارى المياه الدولية[٢٧]، الانتباه إلى عدة أمور. فقد ألحت عدة وفود على إعادة النظر فى مشروع مواد لجنة القانون الدولى وتحديثه بحيث يعكس التطورات الأخيرة فى القانون البيئى الدولى. وكانت المادة الخامسة إحدى أهم المواد التى اقترح إجراء تعديلات ملموسة فيها. ولكن الفريق العامل اكتفى بإضافة كاملة "مستدامة" بعد كلمة "مثلى" الواردة فى الفقرة الأولى من المادة. وبهذه الإضافة أصبح الهدف من الإستخدام المنصف والمعقول هو تحقيق "انتفاع أمثل ومستدام" للمجرى المائى الدولى. ولكن هذا الانتفاع الأمثل والمستدام يجب أن يراعى "مصالح دول المجرى المائى المعنية" وتوفير الحماية الكافية للمجرى المائى". وقد أضاف الفريق العامل أيضاً العبارة الأولى إلى النص المقترح من قبل لجنة القانون الدولى. والواقع أن مفهوم الاستخدام المنصف والمعقول وخاصة بعد أن أضيفت إليه كلمة المستدام كان كافياً، وهذا

يعنى أن العبارتين الأخيرتين لا تضيفان شيئاً إلى النص وكان من الممكن الاستغناء عنهما بسهولة.

ويلاحظ كذلك أن الفريق العامل وبالتالى الجمعية العامة قد قبلا فكرة جديدة هى فكـــرة المشاركة المنصفة التى تم إدراجها فى الفقرة الثانية من المادة الخامسة. ومـــع أن هــذه الفكرة - فى الواقع - هى سمة بعض علاقات التعاون المتطورة بين بلدان بعض أحــواض الأنـهر، إلا أنها لم تدخل بذاتها فى محاولات تقنين القانون الدولى للمياه قبــل أن تجعلــها لجنة القانون الدولى جزءاً من المادة الخامسة. وقد أحسنت اللجنة صنعاً وذلك على اعتبار أنه لا يمكن تحقيق الاستخدام المنصف لمجارى المياه الدولية، علاوة على حمايـــة النظــم الايكولوجية وصيانتها المنصوص عليهما فى المادة ٢٠ من الاتفاقية، عن طريق كل دولـة مشاطئة مأخوذة على حدة[٢٨]، ولا يتيسر تحقيق هذه الأهداف إلا حين تتعاون دول المجـرى المائى بالمشاركة فى حمايته وتنميته.

وتحاول المادة السادسة إيضاح المقصود بمبدأ الاستخدام المنصف والمعقول، ولـــهذه الغاية تتضمن المادة قائمة بالعوامل والظروف ذات الصلة بالانتفاع المنصف والمعقول التى ينبغى على الدولة أن تأخذها بعين الاعتبار حتى يكون انتفاعها بالمجرى المـــائى الدولـــى منصفاً ومعقولاً:

- العوامل الجغرافية والهيدرولوجية والمناخية والايكولوجية.
- الحاجات الاجتماعية والاقتصادية.
- السكان الذين يعتمدون على المجرى المائى فى كل دولة من دول المجرى المائى.
- آثار استخدام أو استخدامات المجرى المائى فى إحدى دول المجرى على غيرها من دول المجرى المائى.
- الاستخدامات القائمة والمحتملة للمجرى المائى.
- حفظ الموارد المائية للمجرى المائى وحمايتها وتنميتها.
- مدى توافر البدائل.

ويمكن للدول المشاطئة أن تأخذ هذه العوامل فى الحسبان فى المفاوضات التى تجريـــها فيما يتصل بانتفاعاتها بمجرى النهر، وذلك حتى تكون هذه الانتفاعات منصفة ومعقولـــة.

كما يمكن الاعتماد عليها لفض المنازعات التى تتمحور حول ماهية الانتفاع بمجرى النهر، وما إذا كان هذا الانتفاع منصفاً ومعقولاً أم لا. والقائمة السابقة ليست جامعة مانعة، وهو أمر طبيعي بالنظر إلى الطابع الاطارى للاتفاقية. وقد اقترحت عدة وفود إضافة عوامل أخرى إلى قائمة العوامل التى وضعتها لجنة القانون الدولى[٢٩] وذلك مثل: حصة أو نصيب كل من دول المجرى المائى فى مياه المجرى (الهند)[٣٠]، ومدى توافر مصادر مياه أخرى (مصر)[٣١]، والتنمية المستدامة وحاجات ومصالح الأجيال المقبلة (فنلندا)[٣٢]، ومدى اعتماد كل دولة من دول المجرى المائى على المياه المعنية (أسبانيا)[٣٣]، والممارسة الإقليمية للدول (كندا)[٣٤]. وقد أضاف الفريق العامل الفقرة الثالثة الخاصة بتحديد الوزن الممنوح لكل عامل من العوامل، وتحديد ماهية الانتفاع المنصف والمعقول إلى المادة[٣٥]. والواقع أن هذه الفقرة تذكر صراحة ما هو مفهوم ضمناً من الفقرة الأولى من المادة، وهى مماثلة عملياً للنص المقابل فى قواعد هلسنكى بشأن أوجه استخدام مياه الأنهار الدولية لعام ١٩٦٦ (م/٥/٣).

وتعالج المادة العاشرة من الاتفاقية مسألة العلاقة بين أنواع الاستخدامات المختلفة. ومعروف أن الملاحة كانت تتمتع بالأولوية - فيما مضى - على الاستخدامات الأخرى لمجارى المياه الصالحة للملاحة. أما المادة العاشرة فتبين بجلاء أنه لا توجد قاعدة عامة تقرر الأولوية لأى استخدام بعينه من استخدامات المجرى المائى الدولى، بما فى ذلك الملاحة، وعلى الدول احترام مختلف استخدامات المجارى المائية سواء كان ذلك للملاحة أم للحصول على مياه الشرب أو الرى أو إنتاج الطاقة أو غير ذلك من الاستخدامات.

وتتضمن المادة العاشرة فى هذا الصدد النص على مايلى:

١- ما لم يوجد اتفاق أو عرف مخالف، لا يتمتع أى استخدام للمجرى المائى الدولى بأولوية متأصلة على غيره من الاستخدامات.

٢- فى حالة وجود تعارض بين استخدامات المجرى المائى الدولى، يحسم هذا التعارض بالرجوع إلى المواد من ٥-٧، مع إيلاء اهتمام خاص لمقتضيات الحاجات الحيوية للإنسان. وقد بحث الفريق العامل مطولاً فى مفهوم "الحاجات الحيوية للإنسان" الوارد فى الفقرة الثانية من المادة. واقترحت بعض الوفود حذف هذا المفهوم فى حين أصرت وفود أخرى على تعزيزه بتحديد هذه الحاجات الحيوية للإنسان. ويبقى النص النهائى

للمادة على النص المقترح من لجنة القانون الدولى. ولكن "بيان التفاهم يوضح أنـــه" ينبغى لدى تحديد "الحاجات الحيوية للانسان" الحرص بشكل خاص على توفير الميـــاه الكافية للاستهلاك البشرى، بما فى ذلك مياه الشرب والمياه اللازمة لإنتاج الطعام لمنع المجاعة"[٣٦]. وبالرغم من صحة ذلك دونما شك، إلا أنه يخشى أن تتمسك بعض الـدول بمفهوم "الحاجات الحيوية للإنسان"، لتبرير انتفاعها بمجرى مائى دون أن يكون هناك أساس لذلك. ومن المتصور كذلك أن تزعم إحدى الدول أن انتفاعـــها بـالمجرى لـــه الأولوية على انتفاع دولة أخرى بحجة أنها تنتج الطعام اللازم لمنع المجاعة فى دولـة ثالثة.

والخلاصة أنه بالرغم مما يحوزه مبدأ الاستخدام المنصف من قبول فى المجتمع الدولى، إلا أن هناك اعتراف بصعوبة التحقيق من استخدام المياه على أساس منصف. ويخضــع الالتزام بالاستخدام المنصف فى المادة الخامسة للالتزام الوارد فى المادة الســـابعة بعـدم التسبب بضرر ملموس، وبمعنى آخر، يعد استخدام المجرى المائى غير منصف بداهـــة إذا ألحق ضرراً ملموساً بدولة أخرى، وهذا ما نعرض له الآن.

ثانياً: مبدأ الالتزام بعدم التسبب فى ضرر ذى شأن

أثار نص المادة السابعة من الاتفاقية بشأن "الالتزام بعدم التسبب فى ضـــرر ذى شــأن "قدراً كبيراً من الجدل يفوق مثيله بالنسبة لباقى أحكام الاتفاقية. ولعل هذا الجدل هو الذى يفسر تعذر الاتفاق بين أعضاء الفريق العامل على صيغة المادة قبل نهاية الدورة الثانيـــة للفريق. وطوال المفاوضات كانت المادة تعامل على أنها ذات صلة وثيقة بالمادتين الخامسة والسادسة المتعلقتين بالانتفاع المنصف والمعقول. وقد اعتمد الفريق العامل فى نهاية الأمر المواد الثلاث فى صفقة واحدة وبأغلبية ٣٨ صوتاً مقـــابل ٤ أصـــوات وامتنـــاع ٢٢ [٣٧]. والواقع أن هذا الربط بين المواد الثلاث له ما يبرره. فقد لا تكون هناك علاوة على القاعدة التى تقضى بأنه لا يحق لأية دولة أن تتسبب بضرر ذى شأن أو ملموس لدولة أخرى، أى مبدأ آخر من مبادئ قانون استخدام المجارى المائية الدولية أكثر قبولاً من قاعدة "الانتفاع المنصف".

وقد أدخل الفريق العامل تعديلات على فقرتى النص الذى تقدمت بـــه لجنـــة القـــانون الدولى، وأهمها استبدال عبارة "اتخاذ كل التدابير المناسبة" بعبارة "بذل العناية" التى كـــانت

واردة فى النص الأصلى[٣٨]. والواقع أن العبارتين تعنيان شيئاً واحداً ولكنهما تعبران عنه بطريقة متباينة[٣٩]. والنقطة الأساسية فيهما هى أن الالتزام ليس بهذه الصرامة: إنه مجرد التزام ببذل عناية وليس التزاماً بتحقيق نتيجة[٤٠]. وقد ذكر الفريق العامل بكل وضوح أن الالتزام الذى يقع على دول المجرى يكمن فى "الحيلولة" Prevent دون التسبب فى ضرر. وليس من شك فى أن هذا المعنى كان مفهوماً ضمنياً فى النص الذى اقترحته لجنة القانون الدولى للمادة السابعة، أما الفريق العامل فقد قطع الشك باليقين باستخدامه كلمة "الحيلولة" Prevention للتأكيد على الطبيعة الاستباقية للالتزام. وهكذا فالوضع الآن هو أن الدول الأطراف فى الاتفاقية ملزمة ببذل العناية الواجبة كى لا تسبب ضرراً "ملموساً"، أى يمكن تبينه وملاحظته أو تقديره. والإخلال بهذا الالتزام ببذل عناية، وليس الالتزام بتحقيق نتيجة، هو الذى يرتب المسئولية الدولية للدولة المتسببة فى الضرر.

والواقع أن الفقرة الأولى من المادة السابعة لا تعدو أن تكون واحدة من تطبيقات نظرية التعسف فى استعمال الحق ومبدأ حسن الجوار bon voisinage. فالمبدأ هو تحريم أنشطة أى دولة ينجم عنها أى ضرر كان لأى دولة أخرى. وهو ليس سوى تطبيق للمبدأ الشهير القائل "استعمل مالك دون الإضرار بالغير" المعبر عنه باللاتينية "Sic utere tuo ut alienum non laedas" وقد سبق تطبيق هذا المبدأ فى قضية مصهر شركة Trail Smelter (أمريكا ضد كندا) حيث خلصت المحكمة المنشأة للنظر فى هذه القضية إلى أنه "وفق مبادئ القانون الدولى ... لا تملك دولة الحق فى استخدام إقليمها أو الانتفاع به بطريقة تسبب الضرر لإقليم دولة أخرى أو لممتلكات أو أشخاص تلك الدولة[٤١]. وعلى الرغم من أن القضية كانت تتعلق بتلوث الهواء، إلا أن المحكمة استندت إلى سوابق مماثلة تتعلق بالمياه. وقد أيدت محكمة التحكيم فى قضية بحيرة لانو "سيادة الدولة الراغبة فى القيام بأعمال هيدرولوجية على إقليمها". ولكنها اعترفت فى نفس الوقت "بالواجب الملازم بعدم الإضرار بمصالح الدول المجاورة"[٤٢]. ولأنه يوازن بين مصالح مختلف الدول المشاطئة فقد اعتمدت قواعد هلسنكى بشأن استخدام مياه الأنهار الدولية[٤٣].

ولكن الفقرة الأولى من المادة السابعة تتضمن قيداً هاماً. فهى لا تحظر على دول المجرى التسبب فى أى ضرر كان بل تشترط فى الضرر المحظور أن يكون ملموساً أو "ذى شأن" of some significance وحتى يكون الضرر "ذى شأن" يجب أن يكون له تأثير أو

عواقب "على الصحة العامة أو الصناعة أو الملكية أو الزراعة أو البيئة على سبيل المثال فى دولة أخرى"[٤٤] هذا وكانت لجنة القانون الدولى تستخدم كلمة "يمكن تقديره أو إدراكه" appreciable ولكنها عدلت عن هذه الكلمة فى عام ١٩٩٤ وأحلت محلها كلمة "ملموس" وهى كلمة استخدمتها قواعد هلسنكى من قبل. ولعل اللجنة أرادت أن تقف موقفاً وسطاً، بحيث لا يكون الضرر طفيفاً أو تافهاً insignifiant ولا بالغ الجسامة أو الخطورة Serious. والغرض من اشتراط أن يكون الضرر ملموساً هو ضمان إلا تعوق أحكام الاتفاقية بلا داعى الانتفاع من المجارى المائية الدولية. ومن قبيل الضرر الملموس إقدام دولة من دول المجرى على تغيير مجرى جريان النهر على نحو يضر بجيرانها.

أما الفقرة الثانية من المادة السابعة فتعالج حالة وقوع ضرر ذى شأن بالرغم من بذل العناية المطلوبة. وهذه الفقرة بالذات أثارت أكبر قدر من الجدل لدى الفريق العامل[٤٥]. وقد تمخض هذا الجدل عن حل غامض وغير دقيق لكنه حل وسط يمكن لمعظم الوفود التعايش معه بالرغم من أنه لا يرضى أحداً بشكل تام. ومثلها فى ذلك مثل نص لجنة القانون الدولى، تمثل الصيغة المعتمدة فى الاتفاقية محاولة لخلق نوع من التوازن بين قاعدتى "الانتفاع المنصف" و "عدم التسبب فى ضرر: والقاعدة الأولى المنصوص عليها فى المادة الخامسة تفضلها عموماً الدول التى تقع فى أعلى المجرى Upstream وذلك لأنها تعطيها مرونة أكبر فى زيادة أوجه انتفاعها بمجاريها المائية. أما القاعدة الثانية فتفضلها عموماً الدول الأقرب لأسفل المجرى المائى Downstream وذلك لأنها توفر لها ولأوجه انتفاعها من المجرى حماية أكبر.

والواقع إن "العمل الدولى يفضل اللجوء إلى حلول أقل تطرفا"[٤٦]. كما أن الظروف الخاصة بكل قضية على حده لها دور أكبر، فى تحديد حقوق والتزامات الأطراف،من أى قاعدة معدة مسبقاً. والقضايا الصعبة المرشحة للتزايد فى المستقبل ستجد حلها من خلال التعاون والحلول الوسط أكثر منه من خلال الإصرار على حكم القانون. وهذا ما يعترف به النص النهائى للفقرة الثانية – مثله فى ذلك مثل نص لجنة القانون الدولى، وإن كان بدرجة أقل من الوضوح – الذى اشترط على الدولة التى تتسبب فى الضرر أن تتخذ التدابير "بالتشاور مع الدولة المتضررة من أجل إزالة eliminate أو تخفيف mitigate الضرر".

وفى محاولتها لخلق نوع من التوازن الصعب بين قاعدتى الانتفاع المنصف وعدم التسبب فى الضرر، اضطرت اللجنة إلى استخدام عبارات تقييدية ومرنة تجعل المحصلة غامضة للغاية. فهى تتطلب من الدولة التى تتسبب بالضرر أن "تتخذ كل التدابير المناسبة" مع المراعاة الواجبة لأحكام المادتين ٥ و ٦" - أى الأحكام الخاصة بالانتفاع المنصف - "بالتشاور مع الدولة المتضررة" "لإزالة أو تخفيف الضرر"، و"مناقشة مسألة التعويض" "حسب الملائم". والواقع أن وجود مثل هذه الصياغات العامة حتمى فى اتفاقية عالمية من هذا القبيل. ولكن أخذ هذه المادة بمجموعها، وخاصة بالمقارنة فيما بينها وبين الصياغة التى اعتمدتها لجنة القانون الدولى فى القراءة الأولى فى عام ١٩٩١ [٤٧]، يجعلنا نخلص إلى القول بأن قاعدة الالتزام بعدم التسبب فى ضرر "لا تتمتع تلقائياً بالأولوية على قاعدة "الانتفاع المنصف" فى حالة التعارض فيما بينهما. ومما يؤدى هذه النتيجة التى نخلص إليها أن الفقرة الثانية تعترف ضمناً بأن وقوع الضرر لا يترتب عليه بالضرورة مسئولية الدولة المتسببة فيه. كما أن العبارات العامة السابقة الذكر التى وردت فى الفقرة المذكورة، فضلاً عن عبارة "مع المراعاة الواجبة لأحكام المادتين ٥ و٦" توحى بهذه النتيجة. كما يؤديها أخيراً الفقرة الثانية من المادة العاشرة التى تنص على أنه "فى حالة وجود تعارض بين استخدامات المجرى المائى الدولى، يحسم هذا التعارض بالرجوع إلى المواد ٥-٧". وهكذا فإنه إذا حدث تعارض مثلاً بين الانتفاع الهيدروكهربائى "للدولة أ" والانتفاع الزراعى "للدولة ب" لا يحل هذا التعارض بتطبيق قاعدة عدم التسبب فى الضرر الواردة فى المادة السابعة فقط وإنما يتم ذلك بالاستعانة بمجموعة المواد الخاصة بكل من مبدأ "الانتفاع المنصف" و "مبدأ عدم التسبب فى ضرر". وعلى العموم فان التصور الذى ذهبت إليه اللجنة للتوفيق بين الانتفاعات المتنافسة[٤٨] يبدو أفضل من التصور الذى توصل إليه الفريق العامل والذى تم تكريسه فى النص الحالى للاتفاقية. وليس هذا فحسب، بل إن هذا التصور هو الأقرب إلى ما يقع عادة فى العمل. وتوجب الفقرة الثانية التشاور فيما بين الدولة المتسببة فى الضرر والدولة المتضررة، وفيما عدا ذلك ينبغى تسوية المنازعات بين الدول الأطراف فى الاتفاقية بشأن تطبيق المادتين ٥ و٧ وفق المادة ٣٣، التى سنتوقف عندها فى حينه.

ومن الجدير بالتنويه عليه أن تقرير الفريق العامل المرفوع إلى الجمعية العامة يتضمن "بيانات تفاهم" Statements of understanding خاصة ببعض أحكام الاتفاقية ومن ضمنها نص الفقرة الثانية من المادة السابعة الذى يوجب على الدولة التى تسبب الضرر العمل

على "إزالة أو تخفيف" هذا الضرر. وبموجب البيان الخاص بهذه الفقـــرة "إذا لـم تسـفر الخطوات التى تتطلبها الفقرة الثانية من المادة السابعة عن إزالة الضرر، فإن مثـل هـذه الخطوات التى تتطلبها الفقرة المذكورة ستتخذ من أجل تخفيف الضرر"[٤٩]. وهكذا يتضح أن الفريق العامل كان يدرك أن التدابير التى تتطلبها الفقرة الثانية قد لا تؤدى، فى حالة معينة، إلى إزالة الضرر الناجم عن انتفاع معين لمجرى المياه الدولى أو عن مزيج من الانتفاعات لهذا المجرى. وفى مثل هذه الحالة يتعين على الدولة التى يتسبب انتفاعها بالضرر أن تتخذ كل التدابير المناسبة لتخفيف الضرر آخذه بعين الاعتبار مرة أخرى حقوقها وحقوق الدول الأخرى فى الانتفاع المنصف بالمجرى المائى، وبالتشاور مع الدولة المعنية. وهذا التعاقب أو التتابع فى الخطوات، يوحى بأن تخفيف الضرر، مثله فى ذلك مثل إزالة الضـــرر، لـن يكون لازماً إلا بالقدر الذى يكون فيه انتفاع الدولة المتسببة فى الضـــرر غـير منصـف. وبالنتيجة يكون انتفاع الدولة المتسببة بالضرر منصفاً إذا كان كذلك فى العلاقـة بالدولـة المتضررة فقط. وإذا تعذر إزالة الضرر أو تخفيفه يمكن البحث عن شكل ما مـن أشـكال التعويض[٥٠] تجرى مناقشته مع الدولة المتسببة فى الضرر. وعلى ضوء ما سبق، يمكننـا أن نستخلص النتائج التالية من بيان التفاهم الذى وضعه الفريق العامل الذى هو جزء مـن الأعمال التحضيرية للاتفاقية:

١- يجب على الدولة المتسببة فى الضرر أن تحاول، بالشكل المطلوب فى الفقرة الثانيـة، إزالة الضرر إنْ أمكن وإلا فعليها، وإلى الحد الذى تعذر عليها إزالة الضرر، أن تخفف منه.

٢- على الدولة المتسببة فى الضرر والدولة المتضـررة، فـى تسـويتهما للوضـع، أن تسترشدا بأحكام المادتين ٥،٦ اللتين توجبان أن يكون انتفاع كل دولة منصفاً ومعقولاً فى مواجهة الآخرين.

ثالثاً: الالتزام العام بالتعاون:

توجب المادة الثامنة من الاتفاقية على دول المجرى المائى التعاون فيما بينها من أجـل تحقيق الانتفاع الأمثل من المجرى المائى الدولى وتوفير الحماية الكافية له. وتوجه الفقرة الثانية الدول الأطراف فى الاتفاقية إلى إنشاء آليات أو لجان مشتركة لتحقيق هذا التعاون. وتتضمن المادة مفاهيم رسخ الاعتراف بها مثل: المساواة فى السيادة والسلامة الإقليميـة

والفائدة المتبادلة. كما أنها تؤكد على واجب اعترف به فى كثير من المعاهدات فى المجال البيئى وغيره من المجالات. وعلى سبيل المثال تتضمن اتفاقية التنوع البيولوجى فى المادة ٥ منها النص على هذا الواجب فيما يتعلق بالمسائل التى تقع خارج الولاية القضائية الوطنية والمسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك. غير أنه يؤخذ على المادة الثامنة أنها تستخدم مصطلحات قد يتعذر قياسها بطريقة تتيح للدول الوفاء بالالتزام العام بالتعاون. وهى لا تحدد الأهداف المنشودة من التعاون ولا جوهر الالتزام العام به[٥١]. وكانت سورية قد اقترحت تعريف التعاون بحيث يقصد به، "فيما يقصد، أن تحدد دول المجرى المائى حصصاً معقولة ومنصفة من استخدامات المياه وأن تتفق عليها، وذلك وفقاً لموارد مياه المجرى المائى الدولى"[٥٢]. ونحن نضيف أن الالتزام العام بالتعاون يعنى من بين ما يعنى أيضاً اتخاذ مواقف إيجابية حيال اقتراحات التعاون التى تتقدم بها بلدان المجرى المائى الأخرى.

رابعاً: التبادل المنتظم للبيانات والمعلومات:

إن مجرد النص فى المادة التاسعة من الاتفاقية على الالتزام بالتبادل المنتظم للبيانات والمعلومات فى الباب الثانى من الاتفاقية المخصص للمبادئ العامة هو دليل واضح على الأهمية التى يحظى بها هذا الالتزام. وصلة هذا المبدأ بالمبادئ الأخرى لا تخفى عن أحد. فهو لا يعدو فى حقيقة الأمر أن يكون جانباً واحداً من جوانب الالتزام العام بالتعاون الوارد فى المادة الثامنة. ويتعذر على أية دولة من دول المجرى عملياً أن تنفذ التزامها بالانتفاع المنصف والمعقول بالمجرى المائى الدولى إزاء دول المجرى المائى الأخرى إلا إذا تلقت بيانات ومعلومات منها بشكل منتظم عن حالة المجرى المائى. كما أنه من الصعوبة بمكان على دولة واقعة أسفل المجرى المائى الدولى مثلاً الانتفاع به بصورة مثلى بدون بيانات تتعلق مثلاً بسقوط المطر ونوعية المياه وتدفقها فى الأجزاء العليا من المجرى المائى. ويؤدى تطبيق هذا المبدأ الإجرائى من قبل دول المجرى المائى، بالنتيجة، إلى تجنب فعل كل ما من شأنه أن يفضى إلى التسبب فى ضرر لدول المجرى المائى الأخرى.

والبيانات والمعلومات التى توجب المادة على دول المجرى المائى تبادلها بانتظام هى البيانات والمعلومات "المتوافرة عادة عن حالة المجرى المائى". وتوافر مثل هذه البيانات والمعلومات يختلف من دولة لأخرى لأنه يعتمد على القدرة التكنولوجية للدولة. كما أن

الدول تحتفظ عادة بقوانين وطنية خاصة بحماية البيانات. وتعفى المادة ٣١ من الاتفاقيــة دول المجرى المائى من "تقديم بيانات أو معلومات هى حيوية لدفعها أو أمنها القوميين". غير أن لجوء دولة مثلاً إلى مفهوم أسرار الدولة الموسع أكثر مما ينبغى يفــرغ الإعــلام والتشاور من جوهرهما، ويحيد عن مبدأ "التبادل المنتظم للبيانات والمعلومات" الذى تقــوم عليه علاقات حسن الجوار"[٥٣]. وتبادل البيانات والمعلومات يفترض أولاً جمعــها. ويعتــبر جمع البيانات والمعلومات وتبادلها أمر أساسى للاستخدام الرشيد للموارد المائية المشتركة.

وتتضمن المادة قائمة غير جامعة بالبيانات والمعلومات التى يتم تبادلها، وتشمل هـــذه القائمة البيانات والمعلومات ذات الطابع الهيدرولوجى والمتعلقة بحالة الجو وبالجيولوجيــا المائية وذات الطابع الايكولوجى والمتعلقة بنوعية المياه وكذلك بالتنبؤات المتعلقة بـــهذه العوامل. غير أن قائمة هذه البيانات والمعلومات ليس لها حصر[٥٤].

ونظراً لما ينطوى عليه جمع المعلومات والبيانات وتبادلها من أعباء ماليــة بالنســبة لبعض الدول، أجازت الفقرة الثانية من المادة للدولة التى تطلب منها دولة أخرى مــن دول المجرى تقديم بيانات أو معلومات غير متوافرة عادة، أن تعلق امتثالها بالطلب على قيـــام الدولة الطالبة بسداد التكاليف المترتبة على ذلك.

هذا ونشير إلى أن الفريق العامل قد أبقى على المادة المقترحة من قبل لجنة القـــانون الدولى بدون تغيير، وذلك باستثناء إضافة عبارة "والمتصلة بنوعية المياه" الـــواردة فـــى الفقرة الأولى.

المبحث الثالث

التدابير المزمع اتخاذها والحماية البيئية والأحوال الضارة وحالات الطوارئ المتصلة بالانتفاع بالمجارى المائية الدولية

أولاً: التدابير المزمع اتخاذها:

يعالج الباب الثالث من الاتفاقية الموسوم "التدابير المزمع اتخاذها" (المـــواد ١١-١٩) التدابير أو الإجراءات التى يتعين على دول المجرى المائى الدولى اتباعها حين تعتزم القيام بنشاط جديد أو التوسع فى نشاط تزاوله بشأن المجرى المائى وذلك حينمـــا يكــون لـــهذا

النشاط أثر ضار ذو شأن على دول أخرى من دول المجرى المائى، والنص الأهم فى هذا الباب الذى يتضمن إجراءات على درجة كبيرة من التفصيل هو نص المادة ١١ الذى يوجب على دول المجرى المائى تبادل المعلومات والتشاور بعضها مع بعض والتفاوض، عند الاقتضاء، بشأن الآثار المحتملة للتدابير المزمع اتخاذها على حالة المجرى المائى الدولى. والواقع أن هذا الالتزام الذى يقع على دول المجرى لا يعدو أن يكون تطبيقاً للالتزام بالتعاون فيما بينها بغية الحيلولة دون تسبب إحداها فى الضرر بدولة أخرى. وتنص المواد ١٢-١٩ على إجراءات على درجة كبيرة من التفصيل لـ "التدابير المزمع اتخاذها". والنص الأساسى فى هذه المجموعة من المواد هو نص المادة ١٢ الذى يوجب على دولة المجرى المائى قبل أن تقوم أو تسمح بتنفيذ تدابير مزمع اتخاذها ويمكن أن يكون لها أثر ضار ذو شأن على دول أخرى من دول المجرى المائى، أن توجه إلى تلك الدول إخطاراً بذلك فى الوقت المناسب. ولاشك أن قبول معظم الوفود[٥٥] بالتزام دول المجرى التى تعتزم إجراء أى تغييرات عليه بإخطار دول المجرى الأخرى بذلك قبل الشروع فى هذه التغييرات هو فى حد ذاته أمر مهم للغاية. وهو يقدم دليلاً جديداً على أن المجتمع الدولى يرفض رفضاً باتاً نظرية السيادة الإقليمية المطلقة التى كانت تزعم أن للدولة الحق المطلق فى استخدام المياه الدولية فى الجزء من مجرى المياه الدولى الذى يقع فى إقليمها أو داخل حدودها، وذلك بصرف النظر عما يترتب على ذلك من آثار على الدول المتاخمة أو المجاورة[٥٦].

وتحدد الاتفاقية فترة للرد على الإخطار حددتها بستة شهور قابلة للتمديد لستة شهور أخرى، ويمتنع خلالها على الدولة التى وجهت الإخطار تنفيذ المشاريع التى ترغب فى الاضطلاع بها (م/١٣، ١٤). وتعالج م/١٥ اعتراضات الدولة التى تم إخطارها على تنفيذ التدابير المزمع اتخاذها بسبب عدم اتفاقها مع أحكام المادة ٥ الخاصة بالانتفاع المنصف والمادة ٧ الخاصة بالالتزام بعدم التسبب فى ضرر ملموس. أما المادة ١٦ فتعالج حالة عدم الرد على الإخطار، ومؤداها أن لا يكون بوسع الدولة التى تم إخطارها الاستفادة من تدابير المماطلة المعتمدة.

ويبدو أن المادة تفسر السكوت بأنه رضى بالتدابير المقترحة، الأمر الذى يمنع الدولة التى تم إخطارها وتقاعست عن الرد من إثارة اعتراضات فيما بعد. وتحمى المادة من هذه

الزاوية حقوق الدولة التى وجهت الإخطار. غير انه يؤخذ عليها أنها لا تراعى أن بعض الدول قد يكون لديها أسباب لعدم الرد على الإخطار. ولا يمكن أن يفسر عدم الرد تلقائياً على أنه موافقة. وأخيراً تسمح المادة ١٩ من الاتفاقية للدولة التى تزمع اتخاذ التدابير، أن تشرع فوراً فى التنفيذ فى حالة الاستعجال البالغ من أجل حماية الصحة العامة أو السلامة العامة أو مصالح أخرى تساويها أهمية. ويبدو أن الدولة التى تزمع اتخاذ التدابير تنفرد بتقييم الحالة وتقديرها. ولاشك أن هذا الوضع يخل بالتوازن الذى تسعى الاتفاقية إلى إقامته، وستكون التجاوزات وفرض الأمر الواقع أمراً مفروغاً منه.

هذا وفيما عدا بعض التعديلات التى أجراها الفريق العامل[٥٧] فإن جوهر النظام الذى وضعته لجنة القانون الدولى فى الباب الثالث قد بقى على حاله.

ثانياً: الحماية البيئية:

يتضمن الباب الرابع الذى يعكس الاهتمام العالمى الراهن بصون البيئة والعمل على تحسينها، مبادئ هامة فى القانون البيئى، وعلى رأسها حماية النظم الايكولوجية لمجارى المياه الدولية وصونها الذى ورد النص عليه فى المادة ٢٠ من الاتفاقية. ولا يقتصر هذا الالتزام على منع تدهور بيئة المجرى المائى فحسب بل يشمل أيضاً تحسين حالتها إذا أمكن ذلك[٥٨]. والواقع أن نص المادة قد جاء بشكل عام. وقد طرحت عدة مقترحات أثناء مفاوضات الفريق العامل لتعزيز كافة الأحكام "البيئية" الواردة فى الباب الرابع، إلا أن النص المقترح من قبل لجنة القانون الدولى قد بقى على حاله من حيث الجوهر. وتعرف الفقرة الأولى من المادة ٢١ الخاصة بمنع التلوث ومكافحته "تلوث المجرى المائى الدولى" بأنه "أى تغيير ضار فى تركيب مياه المجرى المائى الدولى أو فى نوعيتها ينتج بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن سلوك بشرى"[٥٩]. ومن الواضح أن هذا التعريف لا يشير إلى أى نوع من التلوث أو إلى العوامل الملوثة، كما أنه لا يحدد درجة التلوث التى يشترط بلوغها لترتيب آثار قانونية معينة عليه. ولا يحدد التعريف وسيلة حدوث باستثناء القول بأنه ناجم عن سلوك بشرى. وهو لم يورد أمثلة للتغييرات الضارة التى يدخل فى عدادها الأضرار التى تلحق بالموارد الحية، وبصحة البشر، وباستخدام المياه لأغراض مفيدة والتغييرات التى تلحق بالخصائص الفيزيائية والكيميائية للمياه وغير ذلك. ويشمل مصطلح "تركيب" ما تحتويه المياه من مواد معدنية ومواد كيميائية طبيعية[٦٠]. أما الفقرة الثانية من المادة فلا

تعدو أن تكون تطبيقاً مباشراً للمادة السابعة الخاصة بالالتزام بعدم التسبب فى ضـــرر ذى شأن[٦١] هذا وقد أضاف الفريق العامل إلى النص المقترح من قبل لجنة القـــانون الدولـــى للفقرة الثالثة وسيلتين أخريين لمنع التلوث والحد منه ومكافحته. وتجعل هـــذه الإضافـــة الفقرة الثالثة أكثر انسجاماً مع ما يجرى عليه العمل فى الوقت الحالى.

وتتناول المادة ٢٢ من الاتفاقية، والمستوحاة من المادة ١٩٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، مسألة إدخال أنواع غريبة أو جديدة فى المجرى المائى الدولى مما يمكن أن يكون له آثار ضارة على النظام الايكولوجى للمجرى المائى. وتنطبق عبـــارة "منع إدخال أنواع" على أنشطة السلطات العامة والأفراد على حد سواء، ولكنها لا تشمل ما يمكن أن يحدث بفعل العوامل الطبيعية. وقد استخدمت المادة عبارة "تتخـــذ دول المجـــرى المائى جميع التدابير اللازمة لمنع .." ولم تستخدم كلمة تمنع "بغية التدليل على أن الـــتزام دول المجرى المائى يتمثل فى اتخاذ التدابير الوقائية المطلوبة لكى لا يترتب على إدخـــال أنواع غريبة أو جديدة آثار ضارة على دول أخرى من دول المجرى المائى[٦٢]. هذا وتشمل كلمة أنواع جديدة الأنواع الحيوانية والنباتية[٦٣].

وبالنظر إلى أن المجارى المائية الدولية تمثل المصدر الرئيسى لتلوث البيئة البحريـــة، فقد ارتؤى إدراج حكم فى الاتفاقية يعرف التزامات دول المجرى المائى بحماية هذه البيئـــة ومنع تلوثها من خلال المجارى المائية. غير أن هذا الالتزام المنصوص عليه فى المـــادة ٢٣ ليس التزاماً بحماية البيئة البحرية، بل هو التزام بأن يتم فيما يتعلق بالمجرى المـــائى اتخاذ ما يلزم من تدابير لحماية البيئة البحرية وصونها[٦٤]. وقد أضاف الفريق العامل إلـــى المادة ٢٣ إمكانية التعاون بين دول المجرى المائى والدول الأخرى غير المشاطئة للمجرى المائى، وهو ما لم يواجهه النص المقترح من لجنة القانون الدولى. وقد أوضح الفريـــق العامل أن المواد ٢١-٢٣ من الاتفاقية تفرض "التزاماً ببذل عناية" علـــى دول المجـــرى المائى[٦٥] ، وهو ما يتفق مع تعليق لجنة القانون الدولى والقانون الدولى العمومى[٦٦]. ولم يحدث الفريق العامل أى تغيير على نص المادة ٢٤ الخاصة بالإدارة، وهو نص يرى فيـــه عدد من المتخصصين نصاً متواضعاً للغاية، وذلك بسبب الأهمية التى تحظى بـــها اللجـــان المشتركة[٦٧]. وبالمثل لم يقم الفريق العامل بإجراء تعديلات جوهرية على البابين الخـــامس والسادس من الاتفاقية.

ثالثاً: الأحوال الصادرة وحالات الطوارئ:

توجب المادة ٢٧ من الاتفاقية على دول المجرى المائى اتخاذ جميع التدابير لمنع حدوث الأحوال الضارة أو للتخفيف منها دون تحديد هذه التدابير المناسبة. ولعل القصد من ذلك هو تخفيف صرامة الالتزام، بحيث إنه إذا كان من المتعذر مثلاً منع حدوث فيضان ما، فانه ينبغى اتخاذ تدابير معقولة فى هذا الخصوص. ويؤخذ على المادة أنها ذكرت من بين الأحوال الضارة الجفاف والتصحر مع أن الصلة بين مجرى مائى معين والجفاف والتصحر ليست صلة مباشرة كما هو الحال فى حالة الظروف الأخرى المشار إليها فى المادة. وتتجاوز إدارة بعض الظروف المشار إليها فى المادة، ولاسيما الجفاف والتصحر أحياناً قدرة بعض الدول[٦٨]. وتعالج المادة ٢٨ من الاتفاقية حالات الطوارئ المفاجئة وغير المتوقعة التى تتطلب اتخاذ تدابير فورية لمنع إلحاق الضرر بدول أخرى أو تخفيف هذا الضرر.

المبحث الرابع

أحكام متنوعة وختامية

حرصت الاتفاقية على التذكير بوجوب احترام قواعد القانون الدولى الواجبة التطبيق فى النزاعات المسلحة، فيما يتعلق باستخدام المجارى المائية الدولية وحماية المنشآت المرتبطة بها (م/٢٩)[٦٩]. وقد كان النص الخاص بعدم التمييز (م/٣٢) محل خلاف فى الفريق العامل فى خريف عام ١٩٩٦. وذهبت بعض الاقتراحات إلى حد المطالبة بإلغاء النص[٧٠]، فى حين عبرت بعض الوفود عن عدم ارتياحها لمنح المتضررين من الضرر العابر للحدود، من غير المواطنين والمقيمين فيها، الحق فى اللجوء إلى الإجراءات القضائية وغيرها من الإجراءات المتاحة فى الدولة التى ينسب إليها التسبب فى الضرر للحصول على التعويض[٧١].

وأثارت المادة ٣٣ المتعلقة بتسوية المنازعات بدورها اعتراض بعض الدول[٧٢]، وذلك بسبب النص على عرض النزاع بعد ستة أشهر من المفاوضات، بناء على طلب أى طرف فى النزاع، على لجنة محايدة لتقصى الحقائق. ولدى التصويت على نص المادة صوتت

خمس دول وهى الصين، وكولومبيا، وفرنسا والهند، وتركيا ضد إدراجها فـــى الاتفاقيـــة. وكانت نتيجة التصويت عليها ٣٣-٥-٢٥ [٧٣].

والواقع أن وضع مجموعة من الأحكام المتعلقة بالتسوية السلمية للمنازعات فى اتفاقية خاصة باستخدام المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية أمر لا غنـــى عنـــه. فمن المنتظر فى هذا الوقت الذى تتضاءل فيه واردات المياه فى جميع أنحاء العالم أن تزيد المنازعات حول المجارى المائية، وهى منازعات تتسم بطابع خاص وتقتضى بالتالى وضع إجراءات تسوية خاصة. وخلافاً لما قد يتبادر إلى الذهن لا تذهب المادة إلى ما هو أبعد من التسوية الاختيارية. فهى توجب التفاوض بين الأطراف المعنية بناء علـــى طلـــب أحـــد الأطراف ولكنها لا تستلزم التوصل إلى اتفاق فيما بينها. أما سبل التسوية السلمية الأخرى المذكورة فى المادة فلا يلجأ إليها إلا فى حالة الاتفاق على ذلك فيما بين الأطراف المعنيـــة. وتحديد الوقائع أو الحقائق عن طريق لجنة محايدة لتقصى الحقائق أمر فى غاية الأهميـــة فى المنازعات التى من المنتظر أن تنشب حول انتفاع الدولة بالمجرى المائى وما إذا كـــان منصفاً ومعقولاً أم لا. ومن الأهمية بمكان كذلك تحديد الواقع كذلك فى حالة ادعاء دولة من دول المجرى بأن ضرراً قد لحق بها وإنكار الدولة التى ينسب إليها التسبب فى الضرر ذلك أو إنكارها وجود الضرر أصلاً. وهذه الأهمية فى تحديد الوقائع فى هذه المنازعات وغيرها هى التى دفعت لجنة القانون الدولى إلى إدراج مادة بشأن التسوية السلمية للمنازعات فـــى مشروع الاتفاقية، مخالفة بذلك النهج الذى سارت عليه فـــى إعـــداد الاتفاقيـــات الدوليـــة الأخرى.

ومثلها مثل العديد من المعاهدات المعقودة تحت رعاية الأمم المتحدة تتطلب الاتفاقيـــة لدخولها فى النفاذ إيداع الصك الخامس والثلاثين للتصديـــق أو القبـــول أو الموافقـــة أو الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة (م/٣٦/١ من الاتفاقية). وقد تقرر هذا النص بعـــد مناقشته والتصويت عليه من قبل الفريق العامل [٧٤]. وهذا العدد قليل نسبياً إذا ما قيس بعدد الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة (١٨٥ دولة)، إلا أنه من غير المحتمل أن يكتمـــل بـــهذه السرعة. فالعديد من الدول لديها معاهدات تحكم مجاريها المائية الدولية وهى مكتفية بـــها. وقد تؤثر عدة دول أن تظل بمنأى عن الاتفاقية بسبب الخلافات التى لا تزال تدور حولـــها. وبعض الدول هى عبارة عن جزر فى حين يفتقر بعضها الآخر إلى مجارى ميـــاه دوليـــة.

وقد لا يكون لهاتين الفئتين الأخيرتين من الدول مصلحة تذكر أو أى مصلحة على الإطلاق فى أن تصبح طرفاً فى الاتفاقية. والواقع أن بلوغ العدد المطلوب لدخول الاتفاقية فى النفاذ قد يشكل تحدياً، إلا أن الذين يعنيهم هذا الدخول فى النفاذ لابد وأنه راقهم أن الفريق العامل لم يقرر عدداً أكبر. ومعروف أن اتفاقية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ تشترط لدخولها فى النفاذ إيداع وثائق التصديق عليها من قبل ستين دولة (م/٣٠٨)[٧٥].

خاتمة

لاشك فى أن اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لاتفاقية خاصة باستخدام مجارى المياه الدولية فى الأغراض غير الملاحية فى ٢١ آيار/مايو ١٩٩٧ بأغلبية كبيرة وصلت إلى ١٠٣ دولة مقابل ثلاث دول فقط (بورندى والصين وتركيا) وامتناع ٢٧ دولة عن التصويت أمر مشجع للغاية. فهذه الأغلبية الكبيرة التى حظيت بها الاتفاقية تشكل خير دليل على أن القواعد العامة التى تضمنتها الاتفاقية مقبولة عموماً، وأنها تعكس قدراً كبيراً من التوازن بين الدول الواقعة فى أعلى المجرى والدول الواقعة فى أدنى المجرى. وتبشر هذه الأغلبية بقدر من الأمل فى دخولها فى النفاذ فى مستقبل قريب. ويعزى التصويت السلبى لكل من الصين وتركيا إلى حد كبير إلى موقفيهما كدول تقع فى أعلى المجرى من منازعات قائمة[٧٦]. وحتى إذا لم تدخل الاتفاقية فى النفاذ أو لم تدخل فى النفاذ إلا بعد حين فإنها ستظل تحظى بأهمية فائقة، لأنها أعدت على أساس مشاريع المواد التى اعتمدتها لجنة القانون الدولى، وهى الهيئة المختصة فى الأمم المتحدة بمهمة "تشجيع التقدم المطرد للقانون الدولى وتدوينه"[٧٧].

وكعادة اللجنة، فهى لم تحدد مواد الاتفاقية التى تعتبر مجرد تقنين ولا تلك التى أرادت أن تكون تطويراً مطرداً للقانون الدولى. إلا أنه لاشك أن الأحكام الأساسية فى الاتفاقية والمتعلقة بالانتفاع المنصف، وعدم التسبب فى الضرر والإخطار هى إلى حد كبير مجرد تدوين للقانون العرفى. وحتى أحكام الاتفاقية التى لا تعكس القانون القائم فهى يمكن أن تصبح مستقبلاً جزءاً من العرف الدولى الملزم إذا ثبت اطراد أو اعتياد الدول على العمل بها[٧٨].

وقد جرى التفاوض على الاتفاقية بشكلٍ سمح لجميع الدول المعنية عملياً بالمشاركة فى المفاوضة.

والاتفاقية هى الوحيدة المعنية على صعيد الموارد المائية الذى من المعروف ما له من أهمية بالنسبة لمستقبل البشرية. وهى تحدد حقوق والتزامات الدول المشاطئة وتوفر حماية فعالة لمجارى المياه الدولية وإطاراً لاتفاقات ثنائية أو إقليمية أكثر تحديداً بشأن هذه المجارى. وهى فوق هذا وذاك تعتبر إسهاماً قيماً فى حماية البيئة. وهذه الاعتبارات وغيرها تجعل الاتفاقية تلعب دوراً لا ينكر فى فض المنازعات التى قد تنشأ بين دولة أو دول أطراف فى الاتفاقية ودولة أو أكثر من الدول غير الأطراف فيها. وقد يرجع إليها لتفسير اتفاقات مجارى المياه الدولية الأخرى وذلك بصرف النظر عما إذا كانت ملزمة لأطراف هذه الاتفاقات أم لا[٧٩].

ومما يجدر بالذكر أن الدول الأطراف فى اتفاقات أخرى خاصة بمجارى مياه دولية معينة قد استعانت بمشروع مواد لجنة القانون الدولى الذى تستند إليه الاتفاقية حتى قبل أن يقع اعتماد هذه الأخيرة. ومن قبيل هذه الاتفاقات بروتوكول الموارد المائية المشتركة المعقود بين الأرجنتين وتشيلى فى عام ١٩٩٣، وبروتوكول أنظمة المجارى المتقاسمة فى منطقة جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية لعام ١٩٩٥ [٨٠] واتفاق التعاون من أجل التنمية المستدامة لحوض نهر الميكونج لعام ١٩٩٥ [٨١]. ومن المتوقع أن ترى الدول الراغبة فى التفاوض على اتفاقات من هذا القبيل فى المستقبل، فى أحكام الاتفاقية، نقطة انطلاق مفيدة للتفاوض بشأن هذه الاتفاقات. وقد كان للاتفاقية أثر كبير فى إعداد مشروع اتفاقية لا تتعلق بمجارى المياه الدولية وإنما بالمسؤولية الدولية عن النتائج الضارة الناجمة عن أعمال لا يحظرها القانون الدولى[٨٢].

والآن ونحن نوشك على الانتهاء من هذه الدراسة فالأمل معقود على أن تسهم الاتفاقية فى الانتفاع المنصف والمعقول بمصادر المياه العابرة للحدود وبأنظمتها الايكولوجية، وفى الحفاظ عليها لصالح الأجيال الحاضرة والقادمة. كما أن الأمل معقود أيضاً على أن "يساعد التقدم المطرد لقواعد القانون الدولى التى تحكم الانتفاعات غير الملاحية لمجارى المياه الدولية وتدوينها على تشجيع وتنفيذ مقاصد منظمة الأمم المتحدة ومبادئها المبينة فى المادتين الأولى والثانية من ميثاق الأمم المتحدة"[٨٣]. على أنه مهما قيل فى مزايا الاتفاقية

وفى الآمال التى يمكن أن تعلق عليها، فلاشك أنها لا تضمن فى حد ذاتها الحفـاظ علـى مواردنا المائية للأجيال القادمة، ولا يمكن بلوغ هذا الهدف النبيل بدون تطبيقها والامتثـال بها من جانب أمم الأرض وشعوبها.

المراجع والهوامش:

١- انظر نص القرار وملحقه الذى تضمـن نـص الاتفاقيـة فـى (١٩٩٧) 36 International legal Materials 700.

٢- وافقت على هذا القرار ١٤٣ دولة ولم تعترض عليه أى دولة فى حين امتنعت ٨ دول عن التصويت.

٣- انظر نص هذه المشاريع فى تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السادسة والأربعين

UN GAOR, 49th sess; supp. No.10, at 197, UN DOC.A/49/10 (1994).

(ويشار الى هذا المرجع من الآن فصاعداً بتقرير لجنة القانون الدولى العام ١٩٩٤). وكـانت الجمعيـة العامة قد أوصت بمبادرة من بلدان الشمال بأن تقوم لجنة القانون الدولى بدراسة مسألة استخدام المجـارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية (القرار ٢٦٦٩-٢٥). وشرعت اللجنة فى إعداد مشروع مـواد بهذا الشأن فى عام ١٩٧٤، واستغرق منها ذلك أكثر من عقدين من الزمن. يراجع فى مشروع المواد.

Stephen C. McCaffrey, The International Law Commission Adopts Draft Articles on International Watercourses, 89 AJIL, 395 (1995).

٤- اتخذ هذا القرار دون تصويت.

٥- قرار الجمعية العامة ٥٢/٤٩ المشار إليه أعـلاه. وبفضل هذا القـرار أمكن لبعض الدول المشاطئة للأنهار مثل سويسرا الاشتراك فى المفاوضات مع انها ليست من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة.

٦- انظر فى دراسة الاتفاقية التى مضى على اعتمادها أقل من عامين.

Atila Tanzi, Codifying the Minimum Standards of the Law of International Watercourses: Remarks on part one and a Half, 21 Nat. Ressources F. 109 (1997); John R. Crook and Stephen C. McCaffrey, The U.N. Starts work on a Watercourses, 91 AJIL, 374 (1997); Stephen C. McCaffrey and Mpazi Sinjela, The 1997 United Nations Convention on International Watercourses, 92 AJIL 97(1997).

٧- من الأمثلة على ذلك اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩، واتفاقية فيينـا لخلافة الـدول فـى المعاهدات لعام ١٩٧٨، واتفاقية فيينا لخلافة الدول فى ممتلكات الدولة ومخطوطاتـها وديونـها لعـام ١٩٨٣، واتفاقية فيينا لقانـون المعاهدات بين الدول والمنظمات الدولية أو بين المنظمات الدولية لعـام ١٩٨٦. إلا أن هذا النهج لم يتبع فى اتفاقية فيينا لتمثيـل الدول فى علاقتها بالمنظمـات الدوليـة ذات الطابع العالمى المعقودة فى عام ١٩٧٥، والتى تبدأ بالمصطلحات المستخدمة وتغطى نطاق الاتفاقيـة فـى المادة الثانية منها.

٨- حولية لجنة القانون الدولى، ١٩٨٢، المجلد ٢، ج ١، ص ١٢٢.

٩- حولية لجنة القانون الدولى، ١٩٩٣، المجلد الثانى، الجزء الأول، ص ٣٨.

١٠- المصدر السابق، ص ١٢٣.

١١- انظر تفاصيل أوفى حول هذه المسائل فى التقرير السابع عن قانون استخدام المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية، لجنة القانون الدولى، الدورة الثالثة والأربعون، ٢٩ نيسان/أبريل - ١٩ تموز/يوليو ١٩٩١، ٦٤ صفحة. ومما يجدر ذكره كذلك أن اللجنة استبعدت مصطلح شبكة المجارى المائية الذى لم تقبله، مثله فى ذلك مثل مصطلح حوض الصرف الدولى" دول عديدة بسبب اتساعهما.

١٢- انظر التقرير السابع، مرجع سابق، ص١٧ وما يليها.

١٣ -امتنعت دولتان هما باكستان ورواندا عن التصويت على الاتفاقية لأنها تسرى على المياه الجوفية. أنظر مداولات الاجتماع العام التاسع والتسعين للفريق العامل UN Doc. A/51/pv.99, at 5,12 (1997) ويشار الى هذا المصدر فيما بعد بالاجتماع العام التاسع والتسعين.

١٤- حولية لجنة القانون الدولى/ ١٩٩٤، المجلد ١، المحاضرة الموجزة لجلسات الدورة السادسة والأربعين، ٢ آيار/مايو -٢٢ تموز/يوليو ١٩٩٤، ص ١٠٤ وما يليها.

١٥- حولية لجنة القانون الدولى، ١٩٩١، المجلد ٢ (الجزء ٢)، ص ١٦٥.

١٦- جرى هذا الاعتماد بأغلبية ٣٦ دولة مقابل ٣ دول (اثيوبيا وفرنسا وتركيا) وامتناع ٢١ دولة. انظر
UN Doc. A/C. 621 SR 62, at 6, Para. 40(1997).

١٧- كانت بعض الوفود ترى وجوب النص على مبدأ التنسيق بشكل أقوى مما جاء عليه فى الاتفاقية. انظر على سبيل المثال البيان الذى أدلت به أثيوبيا لدى التصويت على الاتفاقية، الاجتماع العام التاسع والتسعون، ص ٩-١٠.

ومعروف أن أثيوبيا هى إحدى الدول المشاطئة لنهر النيل، وأن الجزء الأكبر من مياه النيل التى تصل إلى السودان ومصر مصدره أثيوبيا (يقال أنها تمد البلدين بحوالى ٧٠-٩٠% من المياه). ولأثيوبيا موقف معارض من الاتفاق المعقود بين مصر والسودان فى عام ١٩٥٩ والخاص باقتسام مياه نهر النيل. انظر فى هذا الشأن:

Robert Collins, T Waters of the Nile; Hydropolitics and the Jonglei Canal, 1900-1988, at 18-25(1990).

١٨- انظر، "مذكرة التفاهم" التى أعدها رئيس الفريق العامل.

U N, Doc. A/51/869, at 5 (1997)

وقد جرى نشر التقرير فى 36 I.L.M (1997), P.719 . وينطبق على مسألة تنفيذ المعاهدات المتتابعة التى تتعلق بموضوع واحد المادة ٣٠ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩. انظر فى هذه المسألة مؤلفنا القانون الدولى العام، المقدمة والمصادر، الطبعة الأولى، عمان، ١٩٩٦، ص ٣٠٨ وما يليها.

١٩- تراجع م/٥٣ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩. وفى هذا النوع من القواعد انظر مؤلفنا سابق الذكر، ص ٢١٨ وما يليها.

٢٠- هذا ما تنص عليه المادة ٣٤ من اتفاقية فيينا لقانــون المعاهــدات لعام ١٩٦٩. انظر فــى دراســة آثار المعاهــدات بالنسبة للدول الغير، مؤلفنا سابق الذكر، ص ٢٧٠ وما يليها.

٢١- انظر، تقرير لجنة القانون الدولى العام ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ٢١٥.

٢٢- هذا ما ذهب إليه رئيس لجنة الصياغة الأستاذ **Lammers** الذى قدم تقرير اللجنة.
U N Doc. A/C. 6/51/SR.24, at 4(1996).

٢٣- كان من رأى ممثل أثيوبيا أنه ينبغى، من حيث المبدأ، عدم تقييد حق أى دولة من الدول المشاطئــــة فى الاشتراك فى أى تفاوض يجرى بشأن اتفاق خاص بالمجرى المائى لا يسرى إلا علــى جـزء مـن المجرى المائى أو على مشروع أو برنامج أو استخدام معــين.

وقد عارض الوفد الأثيوبى ادراج عبارة "الى درجة ذات شأن" أو "ملموسة" قائلاً إنها قــد تتسـب فـى مشاكل لا لزوم لها تتعلق بالتفسير. وقد رأى مندوبون آخرون أن عبارات "إلى درجـــة ذات شـأن" و "يمكن أن يتأثر استخدامها للمجرى المائى" و"بقدر تأثر استخدامها بهذا الاتفاق" هــى عبـارات يصعب تحديدها ومن المحتمل أن تتسبب فى مشاكل تتعلق بالتفسير. انظر حولية لجنة القانون الدولى، ١٩٨٢، المجلد ٢، ج١، ص ١٢٣.

٢٤- بيان رئيس لجنة الصياغة سابق الذكر، ص ٤.

٢٥- انظر، حولية لجنة القانون الدولى، ١٩٨٢ المجلد، ج١، ص ١٢٩ وما يليها.

٢٦- انظر، فى مبادئ العدالة والانصاف كمصدر للقانون الدولى، مؤلفنا سابق الذكر ص ٣٩٨.

٢٧- تقابل هذه المادة ٤ من قواعد هلسنكى بشأن استخدام مياه الأنهار الدولية، انظر رابطة القانون الدولى، تقريـــــر الدورة الثانية والخمسين، هلسنكى، ١٩٦٦ (لندن، ١٩٦٧)، ص ٤٨٦. هذا وقد أشــارت محكمة العدل الدولية إلى المبدأ عدة مرات فــى حكمها الصادر فى ٢٥ أيلول/سبتمبر فى عــام ١٩٩٧ فى قضية الحاشية رقم ٣ فى الصفحـــة الســـابقة (تابع): مشروع **Gobcikovo-Nagymaros** بين هنغاريا وسلوفاكيا. وتتعلق القضية ببناء وتشغيل سدود على نهر الدانوب لتوليد الكهرباء ومراقبـة الفيضانات وتحسين الملاحة. أنظر ملخصاً لقرار المحكمة فى البلاغ **Communique** غـير الرسـمى الصادر عنها فى التاريخ المشار إليه أعلاه.

٢٨- وهذا صحيح أيضاً فيما يتعلق بضبط تدفق المجرى المائى المنصوص عليه فى المادة ٢٥ من الاتفاقية.

٢٩- انظر بيان رئيس لجنة الصياغة، مرجع سابق، ص ٥.

٣٠- **UN DOC. A/C. 6/51/NUW/WG/CRP.28(1996).**

٣١- **UN DOC. A/C. 6/51/NUW/WG/CRP.53(1996).**

٣٢- **UN DOC. A/C. 6/51/NUW/WG/RP.18(1996).**

وانظر مقترحات المملكة المتحدة فى **UN DOC. A/C. 6/51/NUW/WG/CRP.54(1996).**

٣٣- حولية لجنة القانون الدولى . ١٩٩٣، المجلد الثانى. الجزء الأول، ص ٣٠٠.

٣٤- المرجع السابق، ص ٣١٨.

٣٥- والفرق الوحيد هــو استخدام الاتفاقية لكلمة "تشارك" واستخدام القواعـــد لكلمـــة "تستخدم". انظـر تقرير المؤتمر الثانى والخمسين لرابطة القانون الدولى، مرجع سابق، ص ٤٨٤.

٣٦- 36 I.L.M. 1997, P.71.

٣٧- انظر UN DOC A/c. 6/51/SR.62, at 3, Para.7(1997).

٣٨- كما أضاف الفريق العامل عبارة "فى داخل أراضيها" والمفهوم القائل بأنه ينبغى على الدول أن "تحول دون التسبب فى ضرر بالدول الأخرى.

٣٩- وليس أدل على ذلك من أن لجنة القانون الدولى قد استندت فى دفاعها عن مصطلح "بذل العناية" إلى اتفاقيتين دوليتين تستخدمان تعبير "كل التدابير المناسبة". والاتفاقيتان المعنيتان هما اتفاقية فيينا لحماية طبقة الاوزون (٢٢ آذار/مارس ١٩٨٥) (م/٢) واتفاقية حماية مجارى المياه العابرة للحدود والبحيرات الدولية والانتفاع بها (٧ آذار ١٩٩٢) (م/٢/١). انظر تقرير لجنة القانون الدولى، ١٩٩٤، ص ٢٣٨.

٤٠- انظر مشروع المواد عن المسئولية الدولية الذى اعتمد فى القراءة الأولى، م/٢٠،٢١، تقرير لجنة القانون الدولى حول دورتها الثامنة والأربعين.
UN GAOR, 51 st Sess. Supp. No.10, ot 125,132, UN DOC. A/51/10 (1996).
وتؤكد لجنة القانون الدولى فى تعليقها على نصوص الاتفاقية، صراحة، على هذا التفسير. انظر تقرير لجنة القانون الدولى، ١٩٩٤، ص ٢٣٧.

٤١- UN , Reports of International Arbitral Awards, VOL.3, P.1965.
وطبقت محكمة العدل الدولية مبدأ الالتزام بعدم التسبب فى ضرر كذلك فى حكمها فى قضية كورفر الصادر فى ٩ نيسان/ أبريل ١٩٤٩. انظر مجموعة أحكام محكمة العدل الدولية، ١٩٤٩، ص ٢٢. وقد ورد النص على المبدأ كذلك فى المادة ٢١ من إعلان الأمم المتحدة المعنى بالبيئة البشرية (إعلان ستوكهولم).

٤٢- انظر حكم المحكمة المؤرخ ١٦ تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٥٧ فى O.N.U., R.S.A., VOL.11 .P.281 et, s.

٤٣- ILA, Report of the 52 Conference, Helsinki, 1966 (London, 1966), P.486.

٤٤- حولية لجنة القانون الدولى، ١٩٨٢، مجلد ٢، ج١، ص ١٦٢ وما يليها.

٤٥- التقرير السادس، مرجع سابق، ص ٣٧.

٤٦- وهذا ما ذهبت إليه محكمة التحكيم فى قضية بحيرة لانو Lanoux (فرنسا ضد أسبانيا)
International Law Reports 24 101,128 (1957).

٤٧- حولية لجنة القانون الدولى، ١٩٩١، المجلد ٢، ص ٦٧. وقد جاءت المادة السابعة فى هذه الصياغة فى عبارة واحدة "يجب على دول المجرى المائى أن تنتفع بالمجرى المائى الدولى على وجه لا يسبب ضرراً ملموساً لدول المجرى المائى الأخرى". وتتمتع قاعدة "الالتزام بعدم التسبب فى ضرر ذى شأن" بأولوية أو أسبقية" على قاعدة "الانتفاع المنصف" فى حالة التعارض فيما بينهما وذلك على ما ارتأته اللجنة فى تعليقها على المادة السابعة. تراجع حولية لجنة القانون الدولى، ١٩٩٤، ص ٣٥-٤١.

٤٨- أوضحت اللجنة فى معرض تعليقها على المادة السابعة، أنها تخلق "آلية هدفها تفادى وقوع ضرر ذى شأن قدر الإمكان وفى نفس الوقت الوصول الى نتيجة منصفة فى كل حالة محددة". انظر حولية لجنة القانون الدولى، ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ٢٣٦.

٤٩- تقرير اللجنة السادسة المنشور فى 36 ILM at 719.

٥٠- انظر المادة ٣٥ من مشروع مواد المسؤولية الدولية عن النتائج الضارة الناجمة عن أفعال لا يحظرها القانون الدولى، الذى أعده الفريق العامل المكلف بإعداد المشروع، تقرير لجنة القانون الدولى، ١٩٩٦، مرجع سابق، ص ٢٣٥.

٥١- انظر تعليقات المملكة المتحدة على مشروع الاتفاقية فى حولية لجنة القانون الدولى، ١٩٩٣، المجلد الثانى، الجزء الأول.

٥٢- المصدر السابق، ص ٣١٤.

٥٣- حولية لجنة القانون الدولى، ١٩٨٢، المجلد ٢، ج١، ص ٢١٩.

٥٤- فهى تشمل بالإضافة إلى ما سبق كمية المياه وسقوط الأمطار والثلوج ومناسيب المياه وتحركات المياه الجوفية والتنبؤ بفيضان الأنهار أو مراحله وحجم التدفق المائى السنوى والموسمى ونقل الرواسب ... الخ.

٥٥- الوفود التى لم تقبل بوجود هذا النص فى الاتفاقية هى وفود أثيوبيا ورواندا وتركيا. وفى معرض بيانها لأسباب تصويتها السلبى، قالت تركيا أن الباب الثالث من شأنه تمكين دول المجرى من الاعتراض على أية مشاريع تزمع أى من دول المجرى القيام بها، ويصبح الأمر وكأنها تملك حق النقض أو "الفيتو" فى مواجهة هذه المشاريع، الاجتماع العام التاسع والتسعون، مرجع سابق. والواقع أن هذا الفهم لنصوص الباب الثالث ليس له أساس من الصحة. فهذه النصوص وخاصة منها المواد ١٣-١٧ إنما تؤجل أو تعلق تنفيذ المشاريع التى تعتزم دولة المجرى تنفيذها بشكل مؤقت ولكنها لا تمنع الدولة المخططة لها من تنفيذ هذه المشاريع إلى ما شاء الله.

٥٦- يطلق على هذه النظرية كذلك نظرية أو مذهب هارمون **Harmon** نسبة إلى المدعى العام الأمريكى هارمون الذى كان أول من قال بها فى عام ١٨٩٥ بمناسبة نزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك حول نهر ريوجراند **Rio Grande**. وذهب هارمون إلى أن يمكن للدولة الواقعة فى أعلى النهر أن تحول مجرى النهر أو أن تستخدم مياهه بحرية تامة ودون أن تأخذ أى اعتبار لما يترتب على ذلك من أثر على الدولة الواقعة فى أدنى النهر. وقد انتقدت هذه النظرية نقداً مريراً، وذلك لأنها لا تقيم وزناً لحقوق الدول الأخرى فى مياه المجرى المائى الدولى، ولأنها تخالف مبدأ عدم الإضرار بالغير. انظر حول هذه النظرية.

Stephen C.McCaffrey, The Harmon Doctrine one Hundred years later; Buried, Not praised, 36 Natural Ressources J. 725 (1996).

وتذهب نظرية أخرى هى نظرية أولوية وضع اليد أو "السابق أولى" **Prior appropriation** إلى أنه ليس هناك أولوية للدولة الواقعة فى أدنى النهر ولا للدولة الواقعة فى أعلى النهر، وإنما تعطى الأولوية للدولة التى تنتفع بالنهر قبل سواها. وتحمى هذه النظرية الانتفاعات الأسبق تاريخاً ويؤدى تطبيقها الى منع

دولة أعلى النهر من القيام بأى تطوير من شأنه أن يلحق ضرراً ملموساً بالمشاريع فى الدولة أسفل النهر. وهى تحابى كما هو واضح الدول المتقدمة اقتصادياً وفنياً والتى يمكنها أن تقيم ما يتراءى لها من مشاريع للانتفاع بالمياه التى تمر عبر إقليمها قبل غيرها من دول المجرى التى يتعذر عليها ذلك. ولا تأخذ النظرية بالاعتبار حقوق الدول الأخرى فى مياه المجرى المائى والحاجة إلى التعاون بين دول المجرى كافة. ولهذه الأسباب وغيرها وعلى الرغم من تطبيق هذه النظرية كأساس قانونى لاقتسام المياه فى غرب الولايات المتحدة فإنها لم تلق سوى تأييدٍ محدد.

ويذهب أنصار نظرية الوحدة الإقليمية المطلقة **absolute territorial integrity** إلى أنه للدول الواقعة فى أدنى المجرى الحق المطلق فى استمرار تدفق المياه من أقاليم الدول الواقعة فى أعلى المجرى. وتفرق هذه النظرية فى المعاملة بين دول المجرى، فهى تضع التزاما على عاتق الدول المشاطئة العليا دون أن ترتب أى التزام على عاتق الدول المشاطئة الدنيا. وتذهب نظرية رابعة هى نظرية الملكية المشتركة إلى أن كافة دول المجرى تشترك فى ملكية المجرى وتتساوى فى الحقوق عليه بحيث يمتنع على إحداها الانفراد بالانتفاع بمياهه فى الجزء الذى يجرى فى إقليمها بدون موافقة الدول المشاطئة الأخرى.

وإلى جانب هذه النظريات القانونية التى تم ابتداعها لاقتسام مجارى المياه الدولية يلعب المبدأ العرفى القائل "استعمل مالك دون الإضرار بالغير" دوراً كبيراً فى القانون الدولى للمياه. ووفقاً لهذا المبدأ، الذى عرضنا لتطبيقه فى الاتفاقية من قبل، تتمتع كل دولة بالحرية التامة فى استخدام المياه التى تتواجد فى إقليمها، ولكن ذلك مشروط بعدم الإضرار بحقوق الدول المشاطئة الأخرى. وإلى جانب هذه النظريات والمبادئ القانونية يعامل أنصار نظرية المصالح المشتركة **Community of interests** التى يؤيدها أنصار البيئة والمهندسون والاقتصاديون، المجرى المائى كوحدة هيدرولوجية واحدة ينبغى إدارتها بشكل متكامل. وهذا هو عين ما سعت الاتفاقية إلى بلوغه.

٥٧- وعلى سبيل المثال فقد أضافت عبارة "نتائج أى عملية لتقييم الأثر البيئى" فى المادة ١٢. وقسمت المادة ١٤ إلى فقرتين، فى حين دمجت فقرتين فى مادة أخرى فى واحدة (م/١٥). واستبدلت عبارة "أسس معقولة" بعبارة "أسباب جديدة" فى الفقرة الأولى من المادة ١٨.

٥٨-حولية لجنة القانون الدولى، المجلد الأول باء، ١٩٩٠، ص ٢٢٥.

٥٩- يحسن مقارنة هذا التعريف بالتعريف الذى ورد فى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ (الفقرة الفرعية ٤ من الفقرة ١ من المادة١) والذى حظى باعتراف واسع النطاق. على أن التعريف الحالى أقرب إلى م/٩ من قواعد هلسنكى. انظر كذلك فى هذا المجال "جدول أعمال القرن ٢١".

٦٠- انظر حولية القانون الدولى، المجلد ١، باء، ١٩٩٠، ص ٢٣٠.

٦١- تقارن هذه الفقرة بالفقرة ١ من المادة ١٩٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

٦٢- حولية لجنة القانون الدولى، المجلد ١، باء، ١٩٩٠، ص ٢٣٦.

٦٣- ومن قبيل ذلك النباتات المائية الزئبقية السريعة التكاثر. وفى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وهنـاك نوع من الرخويــــــات هو بلح البحر انتقل على أجسام السفن القادمة من أنحاء أخرى فى العالم واخذ يتكاثر الآن فى البحيرات العظمى، انظر المصدر السابق، ص ٢٣٩.

٦٤- تقارن هذه المادة بالمادتين ١٩٢، ٢١١ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

٦٥- تقرير اللجنة السادسة المنشور فى 36 ILM at 720.

٦٦- تقرير لجنة القانون الدولى، ١٩٩٤، ص ٢٩١-٢٩٢.

٦٧- **George E. Radosevich, Implementation: Joint Institutional Management and Remedies in Domestic Tribunals,Colo. J. Int'1 Envtl. L. and Policy 262 (1992).**

٦٨- حولية لجنة القانون الدولى، ١٩٩٠، المجلد ١، باء ، ص ٢٤٩.

٦٩- حولية لجنة القانون الدولى، ١٩٩٤، المجلد ١، المحاضر الموجزة لجلسات الدورة السادسة والأربعين، ص ١١٠.

٧٠- اقتراح الاتحاد الروسى **Doc. A/C. 6/51 NUW/WG/CRP.1 (1996)**.

٧١- وردت ملاحظات الهند وتنزانيا لدى التصويت على المادة فى الاجتماع العام التاسع والتسعين، مرجـــع سابق.

٧٢- وهى الصين والهند وفرنسا وإسرائيل ورواندا.

٧٣- **UN Doc. A/C. 6/51/SR. 62 at 10, Para. 86 (1997)**.

٧٤- كانت نتيجة التصويت ٥٠-٤ (الصين ومصر وأثيوبيا وتركيا) - ٧.

٧٥- بحث الفريق العامل فى عدة خيارات قبل أن يتوصل إلى هذا الرقم. انظر
UN Doc. A/C. 6/51 NUW/WG/L.3 (1997)

٧٦- تخطط الصين لبناء سدود أخرى فى أعلى الميكونج. أما تركيا فتخطط لإقامة مشـــروع GAP علـــى الفرات،
انظر: **Stephen C. McCaffrey, Op. Cit. P.105**

وكانت تركيا قد انتقدت التركيز على عدم التسبب فى الضرر الذى أسفر فى رأيها عن نص يقيد انتفـــاع الدول الواقعـــة فـــى أعلى المجرى. كما أنها اعتبرت أن سيادة الدول على مواردها الطبيعية وحقها فـى إدارة تلك الموارد لم تؤخذ فى الاعتبار بالقدر الكافى. وكانت تريد قصر تطبيق مشروع المواد علـى المياه السطحية لأن سريانه على المياه الجوفية يفضى فى رأيها إلى تقاسم هذه الموارد، وهو ما لا يتفـــق وأحـد مبادئ القانون الدولى المقبول عموماً والقاضى بالسيادة الدائمة للدول على مواردهـــا الطبيعيـة. انظـر حولية لجنة القانون الدولى، ١٩٩٣، ص ٣١١. والدولة الثالثة التى صوتت ضد الاتفاقية هـــى بورونـدى وهـــى إحدى الدول الواقعة فى حوض النيل الأعلى (الدول الأخرى هى جمهورية إفريقيـا الوسـطى وكينيـا ورواندا وتنزانيـــا وأوغنـــدا وجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير ســـابقاً)). وقـد جـاء تصويت بوروندى مفاجئاً، خاصة وأنها لم تشترك فى مداولات الفريـــق العامل.

٧٧- انظر م/١٣ من ميثاق الأمم المتحدة والمادة (١) من النظام الأساسى للجنة.

UN Doc. A/CN. 4/4/Rev. 2(1982).

٧٨- انظر فى نشوء العرف مؤلفنا فى القانون الدولى العام، مرجع سابق، ص ٣٦٨.

٧٩- ذهبت محكمة العدل الدولية فى رأيها الاستشارى فى قضية "النتائج القانونية الناجمة بالنسبة للدول عن الوجـــود المستمر لجنوب أفريقيا فـــى ناميبيا" إلى أن تفســـير النص يتم "ضمـــن مجمـــل النظـــام القانونى السائد وقت تفسيره"

1971 ICJ Rep.16,31, para. 53".

٨٠- عقد هذا الاتفاق فى ماسيرو فى ليسوتو فى ١٦ آيار/مايو ١٩٩٧.

٨١- 34 ILM 864 (1995).

٨٢- انظر تقرير الفريق العامل المعنى بوضع الاتفاقية، تقرير لجنة القانون الدولى ١٩٩٦، ص ٢.

٨٣- انظر مقدمة قرار الجمعية العامة ٥٢/٤٩ المؤرخ فى ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

الفصل الثالث

حقوق مصر التاريخية والقانونية
فى مياه نهر النيل

د. عبد الواحد محمد الفار

مقدمة :

يعتبر نهر النيل من أطول أنهار العالم بعد نهر الميسيسيبى .. إذ يبلغ طوله ٦٨٢٥ كم.. كما تبلغ مساحة حوضه أى "مجموع الأراضى التى تنحدر نحو مجرى النهر وروافده وتغذيه بالمياه والتى لو سقطت عليها الأمطار لانحدرت الى مجرى النهر[١] نحو ثلاثة ملايين كم مربع ، ويبلغ حجم ما يصل إليه من مياه عند أسوان ٨٤ مليار متر مكعب ، وهذه المياه يستقبلها النهر من مصدرين أساسيين[٢]:

المصدر الأول : ويتمثل فى إقليم البحيرات الاستوائية التى تشمل المجارى النهرية والبحيرات التى تقع فى هضبة البحيرات ، وتضم حوض بحيرة فكتوريا وحوض بحيرة كيوجا وحوض بحيرتى إدوارد وألبرت وحوض بحيرة ألبرت .

والمصدر الثانى : ويتمثل فى المنابع الأثيوبية ، وتشمل ثلاثة روافد أساسية هى : نهر السوباط ، والنيل الأزرق ، ونهر عطبرة . وهذه الروافد الثلاثة تعتبر من أغزر

* أستاذ القانون الدولى العام وعميد كلية الحقوق – جامعة أسيوط "سابقاً"

المصادر المائية لنهر النيل ، بل ويرجع لها الفضل فى استمرار جريان مياه النيل حتى البحر الأبيض المتوسط [٣]

ويعتبر نهر النيل شبكة مياه دولية ، حيث تخترق منابعه ، وكذلك المجرى الرئيسى له أراضى تسع دول أفريقية هى : زائير ، رواندا ، بورندى ، أوغندا ، كينيا ، تنزانيا ، أثيوبيا ، السودان ، ومصر . وقد رتبت الطبيعة بالنسبة لتلك الدول قدراً كبيراً من تقسيم العمل الجغرافى .. حيث تهطل الأمطار غزيرة فى دول المنبع ، بينما تقل كثيراً بالنسبة لدولة المصب .. وعلى ذلك فإن الزراعة تكاد تعتمد اعتماداً مطلقاً وتاماً على الأمطار بالنسبة لدول حوض النيل حتى جنوب السودان أما مصر وشمال السودان فهى على النقيض من ذلك حيث تعتمد فيها الزراعة اعتماداً مطلقاً وكلياً على الرى من مياه نهر النيل، وكما يقول بحق الدكتور جمال حمدان "إن المطر للمنابع والرى للمصب ، أى الزراعة المطرية والرى للمنابع وزراعة الرى للمصب ، الكهرباء للمنابع – بحكم تركيبته الجغرافية كهضاب شاهقة غزيرة المطر – والماء للمصب أو بعبارة أخرى الكهرباء لأوغندا وأثيوبيا والماء لمصر وإلى حد ما السودان"[٤].

وإذا كان نهر النيل يمثل قيمة اقتصادية واجتماعية كبيرة بالنسبة لشعوب الدول التى تشاطئه ، فإنه بالنسبة لمصر يعتبر مصدر حياة ، حيث يعتمد السكان اعتماداً كلياً على مياه النهر فى كافة شئونهم الحيوية والمعيشية سواء من حيث الشرب أو الرى أو الأغراض الاجتماعية الأخرى .

ومن ثم لعب نهر النيل دوراً مهماً ورئيسياً فى تاريخ مصر ، إلى الدرجة التى يمكن القول معها أن أحوال مصر الاجتماعية والسياسية .. وعوامل النهضة والاستقرار بها يمكن أن تقاس بأحوال النهر وتقلباته .. من هنا كان حرص الحكومات المصرية المتعاقبة على تسجيل منسوب النهر ومراقبة فيضانه ، والمحافظة عليه وهى مهمة تدخل فى نطاق أهم الواجبات التى تقع على عاتق تلك الحكومات على مدى التاريخ[٥].

ومنذ بداية القرن التاسع عشر ، ومع بزوغ مصر الحديثة ، أصبح موضوع هيدرولوجية نهر النيل موضع دراسات منظمة وبحوث جادة بقصد تطوير سبل الاستفادة من مياهه ، وذلك لمواجهة التوسع فى الرقعة الزراعية ، وكذا لتلبية احتياجات المحاصيل الزراعية الجديدة التى تم إدخالها فى البلاد .

وقد استتبع ذلك – بطبيعة الحال – إنشاء القناطر والخزانات للتحكم فى مخزون المياه، بهدف توظيف هذا المخزون لمواجهة خطط التنمية الاقتصادية وتوفير ظروف الحياة الملائمة للسكان خارج نطاق الرقعة الزراعية الضيقة على جانبى النهر . وأصبحت ركائز النهضة العمرانية والحضارية التى يتطلع إليها الشعب المصرى وحكوماته الرشيدة تتوقف إلى حد كبير على ما يحمله إلينا نهر النيل من مياه[٦].

ولا جدال فى أن الخطط الاقتصادية المستهدفة فى مجال إحياء الزراعة فى المناطق الصحراوية مثل منطقة توشكى ، وصحراء سيناء ، والصحراء الغربية ، وغيرها من المناطق الأخرى ، باتت تثير التساؤل عن مدى إمكانية تدبير الموارد المائية لهذه المشروعات العملاقة ، وهل يمكن أن يتم ذلك فى حدود الحصة التى تحصل عليها مصر سنوياً من مياه النيل ، أم أن الأمر يقتضى المطالبة بزيادة حصة مصر من تلك المياه ؟ ... وما موقف الدول الأخرى المشاطئة لنهر النيل .. وما هى حقوقها والتزاماتها بالنسبة لدولة المصب .. وما هى احتمالات المستقبل بالنسبة لمياه نهر النيل ؟ هذه التساؤلات وغيرها هى موضوع هذا البحث الذى سوف نخصصه لبيان الحقوق التاريخية والقانونية لمصر فى مياه نهر النيل واحتمالات المستقبل بالنسبة لها.

ومن هذا المنطلق رأينا تقسيم الموضوع إلى أربعة مباحث على النحو التالى :

المبحث الأول : الأساس الذى يبنى عليه حق مصر فى مياه نهر النيل .

المبحث الثانى : الآثار القانونية المترتبة على الاعتراف بحقوق مصر فى مياه نهر النيل.

المبحث الثالث : جهود مصر فى مجال حماية نهر النيل وتدعيم كفاءته .

المبحث الرابع : احتمالات المستقبل بالنسبة لمياه نهر النيل فى ضوء مشروع قانون الأنهار الدولية .

المبحث الأول

الأساس الذى تبنى عليه مصر حقوقها فى مياه نهر النيل

تقوم سياسة مصر بالنسبة لمياه نهر النيل على تأكيد حقوقها فى تلك المياه استناداً إلى مبدأين أساسيين[٧]:

- مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة .

- ومبدأ الحصول على نصيب عادل ومنصف من إيرادات النهر الإضافية التى تزيد عن الحقوق المكتسبة .

وفيما يلى نتناول هذين المبدأين من وجهة نظر الفقه الدولى وما جرى عليه العرف وأكدته الاتفاقات الدولية .

أولاً : مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة[٨]:

يقوم هذا المبدأ على فكرة مؤداها ضرورة احترام الكيفية التى جرى بها العمل فى اقتسام واستخدام مياه النهر الدولى فيما بين الدول المشاركة فى مجراه ، بشرط أن يكون هذا الاقتسام والاستخدام جرى تطبيقه لفترة تاريخية طويلة إلى الحد الذى تصبح معه حصة المياه التى تستخدمها الدولة تمثل واقعاً متواتراً لفترة طويلة ، دون اعتراض باقى دول النهر .. وبحيث تصبح هذه الحصة ذات أهمية حيوية ومفيدة فى حياة الدولة المستفيدة .

ولأن الحقوق التاريخية المكتسبة لمياه الأنهار الدولية لها مثل هذه الأهمية فى حياة الدولة المستفيدة ، بل ولها دور فعال فى نشأتها وحضارتها .. فقد جرى الفقه الدولى على وصف تلك الحقوق بأوصاف تعكس هذا المضمون ، فالبعض يطلق عليها وصف الحقوق الطبيعية Natural Rights . والبعض الآخر يطلق عليها وصف الحقوق الثابتة Vested Rights ويشير إليها البعض بأنها حقوق قديمة Ancient Rights وأن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن الفقه الدولى ينظر إلى تلك الحقوق باعتبارها تشكل أساساً ثابتاً للبناء الاقتصادى والاجتماعى والحضارى للدول المستفيدة المشاطئة للنهر ، وأن أى تغيير جوهرى فى هذا الاقتسام التاريخى للمياه يؤدى بالضرورة إلى انهيار خطير فى بنيان الدولة الاقتصادية والاجتماعى ، بل وإلى انعكاسات شديدة الوطأة على حياة شعبها[٩].

واحترام مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة لمياه الأنهار الدولية يمثل التزاماً دولياً جرى عليه العمل فى الكثير من حالات اقتسام المياه بين الدول المشاطئة للنهر الدولى .. وذلك استناداً إلى ما يهدف إليه هذا الالتزام من استقرار أوضاع الدول المستفيدة من جهة ، أو ارتباط هذا الالتزام بمبدأ حسن الجوار من جهة أخرى .. الأمر الذى يمكن القول معه ان ثمة قاعدة دولية عرفية تحكم هذا الموضوع ولعل ما يؤكد على ذلك تلك الاتفاقيات الدولية العديدة التى أبرمت بين الدول المشاطئة للأنهار الدولية والتى وضعت أسس اقتسام المياه فيما بينها حيث اعترفت تلك الاتفاقيات صراحة باحترام الحقوق التاريخية المكتسبة

وأخذتها فى اعتبارها .. وقد سبق للفقه والقضاء الدولى التأكيد أيضاً على ذلك . ويمكن ان يستبان لنا رسوخ هذه القاعدة باستعراض موقف كل من الفقه والقضاء الدوليين ومجموعة من النصوص المتفرقة التى تضمنتها الاتفاقيات الدولية الخاصة باقتسام مياه الأنهار الدولية .

(١) موقف الفقه الدولى من مبدأ الحقوق المكتسبة :

رغم أن الفقه الدولى المهتم باستخدامات الأنهار الدولية لم يول اهتماماً كبيراً بفكرة الحقوق التاريخية المكتسبة ، نتيجة ما يواجهه القضية من حساسيات واعتبارات مرتبطة بالظروف التاريخية السائدة فى زمانه ومكانه .. إلا أن معظم من تصدى لهذا الموضوع كان يؤكد على تلك الحقوق استناداً إلى ما جرى عليه العمل فيما بين الدول المشاطئة للأنهار الدولية[١٠].

وعلى سبيل المثال : فالفقيه "اندراسى" وهو أشهر الفقهاء الذين تخصصوا فى مجال الأنهار الدولية أعد تقريراً قدمه إلى معهد القانون الدولى أوضح فيه أن "قواعد العرف الدولى المتعلقة بالأنهار الدولية واستخداماتها المتعددة تلزم دولة المجرى الأعلى بواجب المحافظة على الحقوق التاريخية المكتسبة لدول المجرى الأوسط أو الأدنى .. وأن تتشاور معها فى كل الشئون الخاصة بالنهر المشترك"[١١].

كما جاء فى أحد التقارير المقدمة للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى بشأن استخدام مياه بعض الأنهار قول معد التقرير بأن "الاستعمالات القائمة تتمتع بحماية فوق أى استعمالات محتملة .. وقد حاولت تجميع المعاهدات الدولية التى أبرمت فى هذا الموضوع – أى موضوع استخدام الأنهار الدولية – أو كل ما أستطيع الوصول إليه .. وفى كل هذه المعاهدات استطعت أن أجد نقطة البداية .. وهى تلك التى تميل إلى حماية الاستعمالات القائمة سواء فى الدول المشتركة العليا أو الدولة الواطئة"[١٢].

والفقيه "جيمس لوى برايرلى" ذكر فى مؤلفه "قانون الأمم" أن من بين المبادئ العامة لقانون الأنهار التى كشف عنها العمل الدولى هى :

١- عندما يكون النهر مشتركاً بين دولتين أو أكثر ، فلكل دولة الحق فى أن تُؤخذ مصالحُها فى الاعتبار مع مصالح الدول الأخرى .

٢- لكل دولة - كقاعدة عامة - حق مساو لحقوق الدول النهرية الأخرى فـــى الاســـتعمال الكامل للمياه فى أراضيها مع الالتزام بمراعاة واحترام حقوق الدول الأخرى عند القيام بهذا الاستعمال أو الاستغلال .

٣- عندما تتعارض المصالح المائية للدول المشاركة فى النهر .. فمـــن الواجـــب تطبيـــق المبدأ الذى يقضى بحق كل دولة فى اقتسام منافع مياه النهر قسمة عادلة وبنسبة تتفق مع حاجتها وفى ضوء جميع الظروف المتعلقة بهذا النهر بصفة خاصة .

٤- من غير الجائز لأى دولة - كقاعدة عامة - أن تقوم بإحداث أى تغييرات فى مجـــرى النهر بشكل يؤدى الى إلحاق أضرار جسيمة بحق دولة أخرى مستفيدة من مياه النـــهر دون موافقة تلك الدولة"[١٣].

ويؤكد الفقيه "كافليش" على الحقوق التاريخية المكتسبة بقوله: "إن تلـــك الحقـــوق ذات اعتبار خاص لأنها تمثل أولوية عن غيرها فى الاستخدام طالما أنها كـــانت عادلـــة منـــذ البداية.. والدول التى تعارض مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة عليها أن تقيم الدليل علـــى عدم عدالتها .. والدول التى تريد إقامة مشروعات جديدة وتجادل فى الحصص التاريخيـــة عليها أن تقدم تعويضاً مناسباً للدولة التى اعتادت على هذا الاستعمال التاريخى للمياه"[١٤].

كما جاء فى دراسة قدمت للأمم المتحدة فى هذا الموضوع القـــول بـــأن "الاســـتعمالات التاريخية والمكتسبة لمياه الأنهار الدولية تعتبر فى كثير من الحالات ذات أولوية مقدســـة بصرف النظر عن الانتفاع الحالى المتوقع ، أو ما إذا كانت المياه تستخدم استخداماً حســـناً أم لا" [١٥].

فإذا انتقلنا إلى الفقه العربى نجد الأستاذ الدكتور / حامد سلطان يذهب إلى القول بـــأن : "القانون الدولى الحديث يتضمن أصولاً يكاد يكون أمرها مسلماً بـــه مجمعـــاً عليـــه فقـــهاً وقضاء.. ومن هذه الأصول أن للدول التى يجرى فى أقاليمها أحد نظم المياه الدولية حقوقاً متقابلة فى الانتفاع بالمياه ، والتزامات متبادلة فى ضرورة احـــترام الحقـــوق المكتســـبة وحقوق الاستعمال التاريخى لهذه المياه .. وفى الامتناع عن القيام بأى عمل يكـــون مـــن شأنه الإضرار بالمصالح المقررة لبعضها تجاه البعض الأخرى"[١٦].

كما يشير الأستاذ الدكتور / محمد حافظ غانم أنه : "يلزم الاعتداد بالقواعد التى اتفقت عليها من قبل الدول المشتركة فى نهر دولى .. كما يجب مراعاة الحقوق المكتسبة – أى كميات المياه التى كانت تحصل عليها كل دولة فى الماضى"[١٧].

وفى مجال الدراسات الفقهية التى تصدت لموضوع الحقوق التاريخية المكتسبة يمكننا الإشارة أيضا إلى "قواعد هلسنكى" سنة ١٩٦٦ التى صاغتها رابطة القانون الدولى بخصوص وضع أسس الانتفاع المنصف والعادل لمياه حوض أى نهر دولى[١٨].

حيث تنص المادة الرابعة من هذه القواعد على أنه : "يحق لأية دولة مشاركة فى حوض أى نهر دولى أن تتمتع داخل أراضيها بحصة مناسبة وعادلة فى الاستخدامات المفيدة لمياه النهر .

كما أشارت المادة الخامسة من هذه القواعد الى أسس الانتفاع المنصف والعادل بقولها:

١- يتقرر النصيب المعقول والمنصف وفقا لمدلول المادة الرابعة – فى ضوء جميع العوامل ذات الصلة – فى كل حالة على حدة .

٢- تشمل العوامل ذات الصلة التى يجب مراعاتها مايلى وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

(أ) .... (ب) .... (جـ) ....

(د) الانتفاع الماضى بمياه الحوض .. وكذلك الانتفاع الحالى بوجه خاص"

ويمكننا ان نتقصى آراء فقهيه أخرى كثيرة تؤكد جميعها على ضرورة احترام الحقوق التاريخية المكتسبة بالنسبة لاستخدام مياه الأنهار الدولية .. ذلك لأن هذا المبدأ – كما سبق أن ألمحنا – يعمل على الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والسياسى للدولة صاحبة الحق .. فضلا عما يؤدى إليه هذا المبدأ من خدمة السلام والأمن بين الدول المشاركة فى حوض النهر الدولى .

(٢) الاعتراف بالحقوق المكتسبة فى إطار الاتفاقيات الدولية :

كثير من الاتفاقيات الدولية التى أبرمت لتنظيم كيفية اقتسام مياه الأنهار الدولية بين الدول المشاطئة للنهر .. تضمنت صراحة التأكيد على احترام الحقوق التاريخية المكتسبة[١٩]

والذى يهمنا من تلك الاتفاقيات تلك التى أكدت على حقوق مصر التاريخية فى استخدام مياه نهر النيل .

والواقع أن مجموعة المعاهدات والاتفاقيات التى تنظم العلاقة بين دول حوض النيل يرجع أغلبها إلى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا مسيطرة على مصر وسائر دول حوض النيل .. وبالتالى نجد أغلب هذه الاتفاقيات تم إبرامها بين بريطانيا والسلطات الاستعمارية التى كانت تهيمن على الدول الأخرى المشاطئة للنهر .. ومع أن هذه الاتفاقيات كانت تهدف فى الأساس الى تعيين الحدود .. إلا أن مبدأ احترام حقوق مصر التاريخية فى مياه نهر النيل كان بمثابة اتجاه عام يلقى على عاتق سلطات الدول الأطراف فى تلك الاتفاقية التزاماً دولياً بعدم القيام بأية أعمال تمس أو تعدل من تدفق مياه النيل إلا بموافقة دولتى المصب وهما مصر والسودان .

وتتمثل هذه الاتفاقيات فى مجموعة من الوثائق الدولية على النحو التالى :

(١) ثلاثة وثائق - تلتزم بها أثيوبيا وهى :

البروتوكول الموقع فى روما عام ١٨٩١ بين بريطانيا وإيطاليا والذى كان يستهدف تعيين مناطق نفوذ كل من هاتين الدولتين فى شرق أفريقيا ، وينص هذا البروتوكول فى المادة الثالثة منه على تعهد الحكومة الإيطالية بعدم إقامة أية منشآت لأغراض الرى على نهر عطبرة يكون من شأنها تعديل تدفق مياه النيل على نحو محسوس[٢٠].

مجموعة المعاهدات التى تم التوقيع عليها بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٠٢ بأديس أبابا بين بريطانيا وأثيوبيا ، وبين بريطانيا وإيطاليا وإثيوبيا بخصوص تعيين الحدود بين السودان (الإنجليزى - المصرى) وأثيوبيا وإريتريا .. وقد نصت المادة الثالثة من الاتفاق الأول (بشأن الحدود بين أثيوبيا والسودان) بأن يتعهد الإمبراطور ميلينيك الثانى ملك الحبشة، بألا يصدر أو يسمح بإصدار أية تعليمات للقيام بأى أعمال على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط يمكن أن تتسبب فى إعاقة تدفق مياه أى منهما إلى النيل ما لم توافق على ذلك مسبقاً الحكومة البريطانية وحكومة السودان .. وقد تكرر هذا النص فى المادة الثالثة أيضاً من الاتفاق الثانى الخاص بالحدود بين السودان الإنجليزى المصرى وأثيوبيا وإريتريا[٢١].

المذكرات التى تم تبادلها سنة ١٩٣٥ بين كل من بريطانيا وإيطاليا بصفتها نائبة عن أثيوبيا آنذاك والتى تعترف فيها الحكومة الإيطالية بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان فى مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق .. وتتعهد فى تلك المذكرات بعدم إقامة أية منشآت فى أعالى النيل على هذين الفرعين أو روافدهما يكون من شأنها التعديل أو المساس بكمية المياه التى تتدفق فى المجرى الرئيسى بصورة محسوسة .

وتتعهد أيضا الحكومة الإيطالية فى تلك المذكرات بالعمل قدر المستطاع بما يتفق والمصالح العليا لمصر والسودان ، وأن تكون المشروعات التى تقام محققه بدرجة مناسبة للاحتياجات الاقتصادية لشعبيهما[٢٢].

(٢) مجموعة الاتفاقيات التى تلتزم بها دول منابع النيل الاستوائية ، وتتمثل فى الوثائق التالية :

- الاتفاق الموقع بين بريطانيا وحكومة الكونغو (الكونغو الديمقراطية حالياً) وذلك بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٠٦ بلندن والمعدل باتفاقية بروكسل المبرمة فى ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ .. وتنص المادة الثالثة من هذا الاتفاق على التزام حكومة الكونغو المستقلة بألا تنشئ أو تسمح بإقامة أية منشآت على نهر السمليكى أو نهر الأسانجو يكون من شأنها التخفيض أو المساس بكمية المياه التى تصب فى بحيرة ألبرت إلا بموافقة حكومة السودان المصرى البريطانى[٢٣].
- الاتفاق الموقع بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٦ بلندن .. والذى ينص فى المادة الرابعة منه على الحفاظ على مصالح مصر وبريطانيا فى حوض النيل وبصفة خاصة التحكم فى مياه النيل وروافده .. مع الأخذ فى الاعتبار المصالح المحلية للدول التى يمر فيها النهر[٢٤].
- الاتفاقية المبرمة بين مصر وبريطانيا فى ٧ مايو سنة ١٩٢٩ [٢٥] والتى كانت فيها بريطانيا تنوب عن كل من السودان وكينيا وتنجانيقا (تنزانيا) وأوغندا وتقضى هذه الاتفاقية بحظر إقامة أى مشروع من أى نوع على نهر النيل وروافده ، أو على البحيرات التى تغذيه .. إلا بموافقة مصر .. وعلى وجه الخصوص حالة ما إذا كانت هذه المشروعات ذات صلة بالرى أو بتوليد الكهرباء ، أو إذا كانت تؤثر على كمية المياه التى كانت تحصل عليها مصر ، أو على تواريخ وصول تلك المياه إلى مصر ..

أو إذا كانت تضر بمصالح مصر من أية ناحية .. وتمنح هذه الاتفاقيـــة لمصـــر حـــق الرقابة على طول مجرى نهر النيل من منبعه الى مصبه ، وتمنحها كذلك الحـــق فـــى إجراء البحوث والدراسات والرقابة على تنفيذ المشروعات التى قد تكون مفيدة لمصر.

وإذا كان الدافع الذى أدى إلى إبرام هذه الاتفاقية هو الرغبة فى زراعة أرض الجزيـــرة بالسودان ، خاصة بعد انتهاء العمل فى سد سنار سنة ١٩٢٥ .. إلا أنه من الملاحـظ أن الاتفاقية اهتمت فى المقام الأول بتثبيت حقوق مصر المكتسبة فى مياه النيل .

- الاتفاق الموقع فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٤ بين بريطانيا (نيابة عن تنجانيقا - تنزانيــا الآن) وبين بلجيكا (نيابة عن رواندا وبورندى) وهذا الاتفاق خاص بنهر كاجيرا باعتباره أحد روافد بحيرة فكتوريا .. وقد نصت المادة الأولى من هذا الاتفاق على أن يتعهد الطرفان بأن يعيدا إلى نهر كاجيرا قبل وصوله إلى الحدود المشتركة بين تلك الدول أية كميات من المياه يكون قد تـم سحبها منه قبل ذلك لغرض توليد الكهرباء .. أى أن هذه الاتفاقية سمحت باستغلال مياه النـــهر فى توليد الطاقة على أن تعاد هذه المياه مرة أخرى للمجرى حتى لا يتأثر تدفق المياه إلى بقيـة دول الحوض .

وهكذا يتضح لنا من العرض السابق أن الحق التاريخى الذى تستند إليه مصـــر لتـــأكيد حقوقها في مياه نهر النيل يؤيده الفقه الدولى المعاصر وتؤكده مجموعة الوثائق الدوليـــة التى تم إبرامها مع سلطات الدول المشاركة فى حوض نهر النيل . ويبقى أن نتنـــاول الآن الأساس الثانى وهو مبدأ الحصول على نصيب عادل ومنصف من إيرادات النـهر الإضافيـــة التى تزيد عن الحقوق المكتسبة أو عن الحق التاريخى .

مبدأ الحصول على نصيب عادل ومنصف من إيرادات النهر الإضافية :

الحق التاريخى فى مياه النهر والذى سبق تناوله فى الصفحات الســـابقة ، هـــو حـــق الولاية لدولة معينة فى الحصول على كمية من المياه سنوياً وفقاً لما استقر عليه الأمر بين الدول المعنية والذى كان محل احترام من الأجيال المتعاقبة لفترة زمنية طويلة تكاد لا تعيها ذاكرة الإنسان .

وهذا الحق التاريخى المكتسب يظل قائماً ومستقراً طالما بقيت الظروف والأوضاع علـــى حالها .. أما إذا تغيرت الظروف وازدادت تبعاً لذلك موارد النهر الماليـــة لأى ســـبب مـــن

الأسباب .. وكانت هناك حاجة ضرورية لزيادة حصة الدولة فى تلك المياه ، فإن القاعدة هى تقسيم الموارد المائية الإضافية وفقاً لمبادئ العدل والإنصاف .

ونبادر إلى القول أن إعادة تقسيم موارد النهر المائية بين الدول المشاطئه لحوضه، وفقاً لقاعدة العدل والإنصاف ، لا يعنى المساس بالحقوق التاريخية المكتسبة .. إذ أن هذه الحقوق ليست مجالاً للانتقاص وذلك للاعتبارات السابق التنويه عنها .. ولكن التقسيم العادل والمنصف يكون بالنسبة لإيرادات النهر الإضافية بعد مراعاة الحقوق المكتسبة لكميات المياه التى كانت تحصل عليها كل دولة فى الماضى .. لأن مجرد التفكير فى المساس بتلك الحقوق ، يمكن أن يؤدى إلى اضطراب العلاقات الدولية بين الدول المشتركة فى حوض النهر الأمر الذى يترتب عليه تهديد السلم والأمن بين تلك الدول .. وهذه النتيجة من الصعب تدارك أبعادها وعواقبها .

ومن ثم فإن قاعدة الاقتسام المنصف والعادل لمياه النهر الدولى يتعين الاعتداد بها فى ظل مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة ومع الأخذ فى الاعتبار جميع العوامل الأخرى ذات الصلة . وقد جاءت المادتين الخامسة والسادسة من المشروع النهائى الذى أعدته لجنة القانون الدولى سنة ١٩٩٤ حول قانون استخدام المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية تؤكد على هذه الاتجاه حيث تنص المادة الخامسة من هذا المشروع تحت عنوان : "الانتفاع والمشاركة المنصفان والمعقولان" على الآتى:

١- تنتفع دول المجرى المائى كل منها فى إقليمها ، بالمجرى المائى الدولى بطريقة منصفة ومعقولة ، وبخاصة تستخدم هذه الدول المجرى المائى الدولى وتنميته بغية الحصول على أمثل انتفاع به وفوائد منه بما يتفق مع مقتضيات توفير الحماية الكافية للمجرى المائى .

٢- تشارك دول المجرى المائى فى استخدام المجرى المائى الدولى وتنميته وحمايته بطريقة منصفة ومعقولة . وتشمل هذه المشاركة حق الانتفاع بالمجرى المائى وواجب التعاون على حمايته وتنميته على السواء .. على النحو المنصوص عليه فى هذه المواد .

كما جاءت المادة السادسة تحت عنوان : "عوامل ذات صلة بالانتفاع المنصف المعقول" وجاءت صياغته على النحو التالى :

١- يتطلب الانتفاع بالمجرى المائى الدولى بطريقة منصفه ومعقولة بالمعنى المقصود فى المادة "٥" أخذ جميع العوامل ذات الصلة فى الاعتبار بما فى ذلك مايلى :

(أ) العوامل الجغرافية والهيدروغرافية والهيدرولوجية والمناخية والأيكولوجية والعوامل الأخرى التى لها صفة طبيعية.

(ب) الحاجات الاجتماعية والاقتصادية لدول المجرى المائية المعنية .

(ج) السكان الذين يعتمدون على المجرى المائى فى كل دولة من دول المجرى المائى .

(د) آثار استخدام أو استخدامات المجرى المائى فى إحدى دول المجرى المائى على غيرها من دول المجرى المائى .

(هـ) الاستخدامات القائمة والمحتملة للمجرى المائى .

(و) صيانة الموارد المائية للمجرى المائى وحمايتها وتنميتها والاقتصاد فى استخدامها وتكاليف التدابير المتخذة فى هذا الصدد .

(ز) مدى توافر بدائل ذات قيمة مماثلة لاستخدام معين مزمع أو قائم.

٢- لدى تطبيق المادة "٥" أو الفقرة (أ) من هذه المادة تدخل دول المجرى المائى المعنية – عند ظهور الحاجة – فى مشاورات بروح التعاون"[٢٦].

والواقع أنه يمكننا أن نستخلص من هاتين المادتين مجموعة من الأمور الأساسية التى تنظم هذا الموضوع لعل أهمها :

- الأمر الأول : هو ما نصت عليه المادة الخامسة حيث بينت الحقوق والواجبات الأساسية للدول النهرية بالنسبة للانتفاع المنصف والاشتراك العادل فى استخدام مياه النهر .. بمعنى أن كل دولة نهرية لها الحق فى استعمال مجرى المياه الدولى بطريقة عادلة ومعقولة .. وعليها فى ذات الوقت الالتزام بعدم تجاوز حقها فى الاستعمال العادل وبما لا يضر أو يمس حقوق الدول الأخرى المشاركة فى المجرى .
- الأمر الثانى : أن الدول النهرية عليها أن تسعى إلى تنمية موارد المجرى المائى بأسلوب متعاون يحقق استفادة جميع الدول المشاركة فى النهر مع ضرورة تفادى وتقليل المخاطر المرتبطة بالمياه .

- الأمر الثالث : أن الاستخدام والاشتراك العادل والمنصف فى مياه النهر الدولى ، لا يعنى أن كل دولة نهرية تملك من حيث استعمال مياه النهر حقوقاً متساوية مثل تلك التى تملكها الدول الأخرى المشاركة، ولكن الاستعمال العادل للدولة واشتراكها فى مياه النهر يتوقف على ظروف واعتبارات خاصة بكل نهر على حدة .. فهناك عوامل يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند التوزيع العادل لمياه النهر .. منها عوامل طبيعية وأخرى تاريخية وثالثة اقتصادية .. ومن الملاحظ أن المادة السادسة من مشروع القانون أوردت قائمة إرشادية بهذه العوامل لكى تأتنس بها الدول النهرية .. وهذه العوامل ليست نهائية على سبيل الحصر .. وإنما جاء النص عليها على سبيل المثال.
- الأمر الرابع : أن المادة السادسة المشار إليها عندما نصت على العوامل التى تؤخذ فى الاعتبار عند اقتسام المياه .. فإنها لم تغفل النص على العوامل التاريخية .. أى الحصة التاريخية وكذلك الاستعمالات القائمة بالفعل والمشروعات المستقبلية فى هذه الدولة أو تلك من الدول النهرية .

والواقع أن هذه الأمور الأربعة المستخلصة من المادتين الخامسة والسادسة من مشروع قانون الأنهار الدولية تكاد تجسمها اتفاقية عام ١٩٥٩ على النحو التالى :

اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه نهر النيل المبرمة بين مصر والسودان فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩ [٢٧]:

تعتبر هذه الاتفاقية نموذجاً مثالياً للمفاهيم التى يتضمنها مشروع قانون الأنهار الدولية.. وقد تم إبرامها بين حكومتى مصر والسودان بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩ لتحقيق المصلحة المشتركة فيما بينهما .. دون انتقاص أو إجحاف بالحقوق التاريخية المكتسبة لكليهما ، ودون الإضرار بباقى دول حوض نهر النيل .. وبالإضافة إلى التأكيد على الحقوق المكتسبة فإن الاتفاقية تناولت بالتنظيم ثلاثة أمور هامة هى :

- مشروعات ضبط مياه النهر وتوزيع فوائدها .
- مشروعات استغلال المياه الضائعة فى حوض نهر النيل .
- التعاون الفنى بين مصر والسودان .

ويهمنا من هذه الاتفاقية الآن الجانب الخاص بالاعتراف بالحقوق التاريخية المكتسبة لكلا الدولتين .. وكيفية اقتسام المياه الزائدة عن هذه الحصص .

فقد حددت الاتفاقية حق مصر المكتسب من مياه النيل مقدراً عند أسوان بما يوازى ٤٨ مليار متر مكعب (قبل الحصول على الحصة الزائدة التى سوف تحققها مشروعات ضبط النهر) .. كما حددت الاتفاقية ما مقداره ٤ مليارات متر مكعب من المياه مقدراً عند أسوان كحق تاريخى مكتسب للسودان (قبل الحصول على الحصة الزائدة التى ستحققها مشروعات ضبط مياه النهر) .. كما تضمنت الاتفاقية الموافقة على قيام مصر بإنشاء السد العالى عند أسوان لضبط وحفظ المياه على أن يتم توزيع صافى فوائده بين مصر والسودان (٢٢ مليار متر مكعب) بحيث يكون نصيب السودان ١٤,٥ مليار متر مكعب ونصيب مصر ٧,٥ مليار متر مكعب. وعلى ذلك يصبح النصيب الإجمالى لمصر ٥٥,٥ مليار متر مكعب والنصيب الإجمالى للسودان ١٨,٥ مليار متر مكعب .. وأى زيادة فى مياه النهر يتم توزيعها بعد ذلك مناصفة بين الدولتين .. كما تضمنت الاتفاقية الموافقة على قيام السودان بإنشاء سد الروصيرص على النيل الأزرق وأى أعمال أخرى تراها السودان لازمة لاستغلال نصيبها .

وقضت الاتفاقية على أن تقوم مصر بدفع تعويض شامل عن الأضرار التى تلحق بالممتلكات السودانية نتيجة التخزين فى السد العالى لمنسوب ١٨٢ متراً قدره ١٥ مليون جنيه مصرى .. على أن تلتزم حكومة السودان بأن تتخذ إجراءات ترحيل سكان حلفا وغيرهم من السكان السودانيين الذين يلحقهم الضرر نتيجة غمر أراضيهم بمياه التخزين[٢٨].

نخرج من ذلك إلى القول بأن الاتفاقيات الدولية التى تحكم الانتفاع بمياه نهر النيل تؤكد على الحقوق التاريخية المكتسبة لمصر .. كما تؤكد على حق مصر فى الحصول على نصيب عادل ومنصف من أية إيرادات إضافية تنجم عن تقليل المفقود عند المنابع .

المبحث الثانى

الآثار القانونية المترتبة على الاعتراف

بحقوق مصر فى مياه نهر النيل

تناولنا فى المبحث السابق أسانيد حقوق مصر التاريخية والقانونية فى مياه نهر النيل، وعرفنا الأساس الذى يبنى عليه الحق التاريخى .. كما تناولنا الاتفاقيات التى أبرمت فى هذا الشأن .. والتى لا تتعارض مع نصوص مشروع القانون الدولى للأنهار .. وقد استقرت هذه الحقوق وأصبحت ثابتة ، وبالتالى فإنها تتمتع بحماية القانون الدولى ، وهذه الحماية تعنى مجموعة من الضمانات التى تكفل عدم الانتقاص من تلك الحقوق أو الإضرار بها[٢٩] .. وتأتى مظاهر هذه الضمانات فى شكل التزامات دولية تقع على عاتق الدول المشتركة فى حوض النهر وذلك على النحو التالى :

أولاً : التزام دول مجرى النيل بالانتفاع بمياه النهر بما لايمس حقوق مصر فى تلك المياه:

هذا الالتزام يقوم على أساس أن الدول المشاركة فى مجرى نهر النيل لها الحق فى استخدام مياه النهر التى تمر عبر إقليمها بطريقة عادلة ومعقولة ، وبما لا يؤدى إلى المساس بحق مصر التاريخى والقانونى فى هذه المياه .

ويستمد هذا الالتزام أساسه القانونى من قاعدة عرفيه دولية مفادها أن الدولة العليا التى تشترك فى مجرى النهر الدولى عليها أن تراعى - عند قيامها باستغلال جزء النهر الواقع فى أراضيها - أن هذا الاستغلال لا يضر بحقوق الدول الأخرى المشتركة فى النهر .. وقد جرى العمل على تطبيق هذه القاعدة بالنسبة لكثير من الانهار الدولية .. كما أكد عليها الفقه والقضاء الدولى[٣٠].

كما جرى تطبيق هذه القاعدة بالنسبة للدول المشاركة فى حوض نهر النيل لزمن طويل .. بل يمكن القول أن أوضح تطبيق لهذه القاعدة جاء بصفة دائمة ومستقرة من خلال الممارسة التاريخية لتلك الدول .. وجاءت الاتفاقيات الدولية التى أبرمت بين سلطات تلك

الدول - والسابق التنويه عنها فى المبحث السابق - لتؤكد على ما تضمنته هذه القاعدة من التزام دولى بعدم المساس بحق مصر التاريخى والقانونى فى مياه النهر .

وتنبىء هذه القاعدة عن أن هذا الالتزام يقابله حق دول الحوض فى استعمال مياه النهر بطريقة عادلة ومعقولة .. بصرف النظر عما إذا كان هذا الاستعمال لأغراض الزراعة أو الرى أو الشرب أو الصناعة أو توليد الطاقة الكهربائية أو غير ذلك من أوجه الاستعمالات المعاصرة للمياه . غاية الأمر أن هذا الاستخدام يجب ان يكون فى حدود المعقول وفقاً لحاجتها ومتطلباتها ، وبما لا يمس حقوق مصر التاريخية والقانونية.

وقد جاء مشروع قانون الأنهار الدولية مسايراً لهذه القاعدة ومؤكداً عليها ، حيث نصت المادة الخامسة من المشروع على أن :

"تنتفع دول المجرى المائى ، كل منها فى إقليمها ، بالمجرى المائى الدولى بطريقة منصفة ومعقولة ..." .

فالمعنى المقصود من هذه العبارة يجب أن يفسر فى ضوء "العوامل ذات الصلة بالانتفاع" والتى جاء النص عليها فى المادة السادسة من مشروع قانون الأنهار الدولية"[31].. والتى من أهمها الاعتداد بالحقوق المكتسبة والقانونية.

ثانياً : التزام دول مجرى النيل بالتشاور مع مصر عند تطوير استخداماتها لمياه نهر النيل:

هذا الالتزام مرتبط بالالتزام السابق ، ويتلخص مضمونه فى أن دول حوض نهر النيل ملتزمة - فى مواجهة مصر - بضرورة التشاور معها فى حالة قيام إحداها أو مجموعة منها باتخاذ إجراءات ، أو تدابير بهدف تطوير استخداماتها لمياه النهر ، مما قد يترتب عليه أثر سلبى جسيم على مصر .

ذلك لأنه إذا كانت حقوق مصر التاريخية والقانونية فى مياه النهر ، لاتعتبر حائلاً دون قيام الدول الاخرى المشاطئه للنهر بتطوير الانتفاع بحصتها فى المياه ، استناداً لمبدأ "المساواة فى الحقوق بين الدول" إلا أن ذلك يجب أن يتم بعد التشاور مع مصر ، للوصول إلى أفضل الوسائل والسبل الفنية والتقنية الممكنة ، لتحقيق التطوير المنشود ، وحتى لا

تتسبب تلك التدابير فى المساس بحصة مصر .. إذ لا يجوز أن يكون هذا التطوير على حساب حصة مصر .

والالتزام بالتشاور بخصوص التدابير المزمع اتخاذها فى الانهار الدولية .. هو التزام قائم بذاته ، جرى العمل به لتحقيق مبدأ الشفافية والوضوح وحسن النية بين الدول المشاركة فى النهر، ويجىء هذا الالتزام تأكيداً لمبدأ حسن الجوار وتطبيقاً لمبدأ التعاون فى استخدام المجرى بطريقة عادلة ومعقولة دون تعسف أو جور على حقوق الدول الأخرى وقد نصت على هذا الالتزام الكثير من الاتفاقيات الدولية المنظمة لاستخدامات مياه الأنهار الدولية ، وكذا العديد من الدراسات الفقهية المهتمة بهذا الموضوع[٣٢] كما جاء مشروع القانون الدولى للأنهار مؤكداً على هذا الالتزام .. حيث تنص المادة (١٢) من المشروع على أنه : "قبل أن تقوم دول المجرى المائى أو أن تسمح بتنفيذ تدابير مزمع اتخاذها يمكن أن يكون لها أثر سلبى جسيم على دول أخرى من دول المجرى المائى ، عليها أن توجه إلى تلك الدول إخطاراً بذلك فى الوقت المناسب . ويكون الإخطار مصحوباً بالبيانات والمعلومات التقنية المتاحة من أجل تمكين الدول التى تم إخطارها من تقييم الآثار المحتملة للتدابير المزمع اتخاذها" .

فهذا النص جاء صريحاً وواضحاً فى أن الالتزام بالتشاور لا يقف عند حد الإخطار عن التدابير أو المشروعات المزمع إنشاؤها .. ولكن أيضاً يتعين أن يكون هذا الإخطار مصحوباً بالبيانات والمعلومات التقنية الدقيقة المتعلقة بالمشروع ، مع منح الدولة الموجه إليها الإخطار فترة زمنية مناسبة لدراسة المشروع وتقييم آثاره وإبداء ملاحظتها عليه، والتشاور مع الدول المعنية لدرء الأضرار المحتملة أو التخفيف منها .

ثالثاً : التزام دول مجرى النيل بالتعاون مع مصر فى مجال حماية وتطوير الانتفاع بمياه نهر النيل :

من مقتضيات مبدأ الاشتراك فى استخدام مياه الأنهار الدولية – أن يكون هناك تعاون مؤثر وفعال فيما بين الدول المشاركة فى النهر لحماية وتطوير الانتفاع بمياهه انتفاعاً أمثلاً .. وهذا التعاون مطلوب فى حد ذاته لما يمثله هذا المبدأ من أهمية جوهرية فى استمرار عطاء النهر وحمايته من عوامل التدهور والاضمحلال ، والمحافظة عليه من معاول الهدم والتخريب.

ومصر باعتبارها أكبر دولة مستفيدة من مياه النهر .. تولى أهمية خاصة لمبدأ التعاون بين دول الحوض فى مجال حفظ وصيانة وضبط مياهه ، والعمل على التطوير المستمر للمجرى وفقاً للدراسات العلمية المتأنية ، وعن طريق إقامة المشروعات المدروسة ذات الآثار الإيجابية على موارد النيل المائية وعلى المجرى نفسه .

وهناك العديد من الاتفاقيات والقرارات والأحكام الدولية التى تلزم الدول المشاركة فى المجارى المائية الدولية بمبدأ التعاون فيما بينها لكى تحقق غاية الاستعمال الأمثل والرشيد، ولكى تدرأ عن المجرى المائى أية مخاطر يمكن أن تهدده[٣٣].

وقد جاء النص على هذا المبدأ صراحة فى مشروع قانون الأنهار الدولية، حيث جاء فى المادة الثامنة من هذا القانون قولها :

"تتعاون دول المجرى المائى على أساس المساواة فى السيادة ، والسلامة الإقليمية، والفائدة المتبادلة من أجل الحصول على أمثل انتفاع بالمجرى الدولى ، وتوفير الحماية الكافية له ..." .

وهكذا بلورت هذه المادة "مبدأ التعاون" باعتباره التزاماً دولياً على عاتق الدول المشاركة فى النهر الدولى .

رابعاً : التزام دول مجرى النيل بعدم تلوث مياه النهر :

لما كانت مصر تعتبر دولة مصب لنهر النيل ، فإنه من الأهمية بمكان أن تصل إليها مياه النهر صالحة للاستخدام ، وهذا لن يتحقق إلا إذا التزمت كافة الدول المشاركة فى حوض نهر النيل بمنع التلوث ومكافحته .

والتلوث فى مفهوم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار يعنى "إدخال الإنسان فى البيئة البحرية - بما فى ذلك مصاب الأنهار - بصورة مباشرة أو غير مباشرة لمواد أو طاقة ، يترتب عنها أو يحتمل أن يترتب عنها آثار مؤذية مثل الأضرار بالموارد الحية والحياة البحرية ، وتعريض الصحة البشرية للأخطار ، وإعاقة الأنشطة البحرية - بما فى ذلك صيد الأسماك - وغيره من أوجه الاستخدام المشروعة للبحار ، والتأثير على خاصة استخدام مياه البحر أو التقليل من خواصها"[٣٤].

وقد أخذ مشروع قانون الأنهار الدولية بذات المفهوم ، حيث جاء نص المادة (٢١) من المشروع مستهدفاً وضع الأسس القانونية الدولية لمنع التلوث وتخفيضه ومكافحته على النحو التالى :

١- فى هذه المادة يقصد بتلوث المجرى المائى الدولى أى تغيير ضار فى تركيب مياه المجرى المائى الدولى أو فى نوعيتها ينتج بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من سلوك بشرى .

٢- تقوم دول المجرى المائى ، منفردة أو مجتمعة بمنع وتخفيض ومكافحة تلوث المجرى المائى الدولى الذى يمكن أن يسبب ضرراً جسيماً لدول أخرى من دول المجرى المائى أو لبيئتها ، بما فى ذلك الضرر بصحة البشر أو بسلامتهم ، أو باستخدام المياه لاى غرض مفيد ، أو بالموارد الحية للمجرى ، وتتخذ دول المجرى المائى خطوات لتنسيق سياستها فى هذا الشأن .

٣- تتشاور دول المجرى المائى ، بناء على طلب أى دولة منها بغية إعداد قوائم بالمواد التى لا ينبغى إدخالها فى مياه المجرى المائى أو الحد من إدخالها أو استقصائه أو مراقبته" .

ومن الواضح أن هذا النص وضع على عاتق الدول المشاركة لمجارى الأنهار الدولية التزاماً دولياً عاماً باتخاذ كافة الإجراءات الضرورية اللازمة لمنع تلوث مياه المجرى المائى وتخفيضه ومكافحته ، وهذا الالتزام ليس فقط لصالح دول المصب ، ولكنه لصالح الإنسانية جمعاء نظراً لارتباطه بما نصت عليه المادة الأولى فقرة (٤) من اتفاقية قانون البحار سنة ١٩٨٢ والسابق التنويه عنها .

المبحث الثالث

جهود مصر فى مجال تطوير الانتفاع بنهر النيل وزيادة مواردها المائية

تبذل مصر جهودها فى مجال حماية نهار النيل وتطوير الانتفاع به وزيادة مواردها المائية منه من خلال محورين أساسيين :

المحور الأول : إقامة المشروعات الخاصة بضبط مياه النهر والتحكم في مياهه:

إذا كانت مصر قد اهتمت اهتماماً ملحوظاً منذ بداية القرن التاسع عشر بتطوير نظم الرى لمواجهة خطط التوسع الزراعى . فأقامت من أجل ذلك القناطر والخزانات للتحكم فى مخزون المياه ، كما أنشأت العديد من الترع والمنشآت المائية على المجرى الرئيسى للنهر وفروعه لضمان الوصول المنتظم للمياه إلى المناطق الزراعية الجديدة .. إلا أن تلك المشروعات – رغم ما تمثله من نهضة حقيقية فى مجال ضبط حصة مصر فى مياه النهر والتحكم فيها ، لم تكن كافية للتوسع المضطرد فى مجال استزراع الأراضى وتوفير الطاقة اللازمة لأغراض الصناعة والاستخدامات الأخرى .. من أجل ذلك اتجه اهتمام مصر للتعاون مع الدول الأخرى المشاركة فى حوض النيل للاتفاق معها على إنشاء المشروعات التى تستهدف التحكم فى مياه النهر وتطوير الانتفاع بموارده .. ويمكن الإشارة إلى بعض الجهود التى بذلت فى هذا الصدد على النحو التالى :

١- اتفاقية سنة ١٩٢٩ المبرمة بين مصر وبريطانيا باعتبارها نائبه عن كل من السودان وكينيا وتنجانيقا (تنزانيا) وأوغندا :

حيث تقضى هذه الاتفاقية بحظر إقامة أى مشروع من أى نوع على نهر النيل أو روافده أو على البحيرات التى تغذيه جميعها إلا بموافقة مصر ، وبوجه خاص إذا كانت لهذه المشروعات صلة بالرى أو بتوليد الكهرباء أو إذا كانت تؤثر على كمية المياه التى كانت تحصل عليها مصر ، أو على تواريخ وصول تلك المياه إلى مصر ، أو إذا كانت تضر بمصالح مصر من أية ناحية .

كما تمنح هذه الاتفاقية لمصر حق الرقابة على طول مجرى نهر النيل من منبعه إلى مصبه ، وتمنحها كذلك حق إجراء البحوث والرقابة على تنفيذ المشروعات التى قد تكون مفيدة لمصر .. وعلى ضوء أحكام هذه الاتفاقية تم تشغيل خزان سنار بالسودان .

٢- اتفاقية إنشاء خزان أوين بأوغندا سنة ١٩٤٩ :[٣٥]

أنشىء هذا الخزان سنة ١٩٥٤ على مخرج بحيرة فكتوريا وذلك بموجب اتفاقية بين مصر وأوغندا (التى كان يمثلها فى ذلك الوقت بريطانيا) والهدف الأساسى الذى من أجله أنشى هذا الخزان كان لتوليد الطاقة الكهربائية من شلالات أوين بأوغندا ، وكذلك تكوين

احتياطى مائى ببحيرة فكتوريا لصالح كل مصر والسودان .. وقد تضمنت الاتفاقية موافقة الحكومة المصرية على إقامة هذا الخزان ، والاشتراك فى تحمل التكاليف المالية والتعويضات ، حيث تحملت الحكومة المصرية جزءاً من تكاليف المشروع بالقدر الذى سوف تحصل عليه من فائدة ، كما وافقت على تحمل التعويضات اللازمة لصالح مجلس كهرباء أوغندا من الخسائر المترتبة على فقدان جزء من الطاقة المائية نتيجة استفادة مصر عن تخزين المياه .

وقد أبانت المذكرة التى أعدتها وزارة الخارجية المصرية فى فبراير سنة ١٩٤٩ رداً على مذكرة الحكومة البريطانية المؤرخة ١٩ يناير سنة ١٩٤٩ الاهتمام الذى توليه مصر فى مجال تطوير الانتفاع بنهر النيل ومدى ما يحققه هذا التطوير من منافع مشتركة لدول الحوض حيث تقول المذكرة[٣٦]:

"لمّا كانت سياسة الرى المصرية تقوم على أساس عدة مشروعات للتحكم فى مياه نهر النيل تشمل من بينها التخزين السنوى وتكوين احتياطى فى بحيرة فيكتوريا ، فإنه يبدو بالتالى أنه من المصلحة المتبادلة لكل من مصر وأوغندا أن تتعاونا فى بناء الخزان عند مخارج البحيرة لأغراض الرى فى مصر وتوليد الطاقة الكهربائية لصالح أوغندا" .

٣- مشروعات التخزين فى ظل اتفاقية ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩ المبرمة بين مصر والسودان :

أكدت هذه الاتفاقية على احترام الحقوق التاريخية المكتسبة لطرفيها وحددت بدقة هذه الحقوق حسماً لأى نزاع - كما سبق أن أشرنا - وما يعنينا من هذه الاتفاقية الآن هو ما نصت عليه فى مجال مشروعات ضبط النهر وتوزيع فوائد هذه المشروعات .. حيث اتفق الطرفان على إنشاء السد العالى وتقاسم منافعه ...

كما تم الاتفاق على قيام السودان بإنشاء سد الروصيرص على النيل الأزرق وأية مشروعات أخرى تكون لازمة لاستغلال حصتها فى المياه .

كما نصت الاتفاقية على أسس التعاون بين الطرفين فى مجال إنشاء المشروعات اللازمة لاستنقاذ المياه الضائعة فى مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال ونهر السوباط لزيادة إيراد النهر من المياه .. على أن يكون صافى ما يتم استنقاذه من المياه

الضائعة نتيجة هذه المشروعات من نصيب الدولتين بالتساوى فيما بينهما .. وأن يساهم كل منهما فى تكاليف إقامة هذه المشروعات بالتساوى أيضاً .. وعلى ضوء ذلك فقد بدىء العمل فى قناة جونجلى[٣٧].. مع التزام الطرفين بالتشاور فيما بينهما بشأن أى مشروعات أخرى مستقبلية يمكن أن تؤدى الى تحقيق أهداف التوسع الزراعى فى البلدين مستقبلاً .

المحور الثانى : التعاون الفنى المشترك بين دول الحوض :

تقوم جهود مصر من خلال هذا المحور على أساس إنشاء هيئات فنية دائمة مشتركة للتعاون بين دول الحوض فى مجال إجراء البحوث والدراسات اللازمة لمشروعات ضبط النهر وزيادة إيراده ومتابعة الأرصاد المائية على النيل فى منابعه العليا .. ولعل أهم ما تم التوصل إليه فى هذا الصدد تحرك مصر من خلال أداتين :

أولهما : الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل :

وهذه الهيئة أنشئت طبقاً لاتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان ومهمتها الأساسية تنحصر فيما يلى :

١- رسم الخطوط الرئيسية للمشروعات التى تهدف إلى زيادة إيراد النيل والإشراف على البحوث اللازمة لها لوضع المشروعات فى صورتها النهائية قبل التقدم بها لحكومة الدولتين .

٢- الإشراف على تنفيذ المشروعات التى تقرها الحكومتان.

٣- وضع نظام تشغيل وإدارة الأعمال التى تقام على النيل داخل السودان أو خارجها بالاتفاق مع الدولة أو الدول المعنية المشاطئة لشبكة النيل.

٤- مراقبة تنفيذ النظم التى تضعها الهيئة المشار اليها فى الفقرة السابقة بالاتفاق مع المختصين فى الدول المعنية .

٥- وضع خطط مواجهة الحالات التى قد يقل فيها تصرف النهر وتقل فيها موارده لمائية.

وتباشر هذه الهيئة دورها بنجاح ملحوظ منذ توقيع اتفاقية سنة ١٩٥٩ حيث قامت بالإعداد والبدء فى تنفيذ قناة جونجلى .. كما نجحت فى إقرار مشروع مشترك مع تنزانيا وأوغندا وكينيا سنة ١٩٦٧ أطلق عليه مشروع "الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض

البحيرات الاستوائية" ويحظى هذا المشروع الذى انتهت مرحلته الأولى عام ١٩٧٢ وبدأت مرحلته الثانية عام ١٩٧٦ بدعم كل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP ومنظمة الأرصاد العالمية OMM"[٣٨].

ثانيهما : مجموعة هيئة الأندوجو (هيئة الإخاء باللغة السواحيلية)[٣٩]:

وقد أنشئت هذه المجموعة بناء على اقتراح من مصر وتأييد من السودان فى نوفمبر سنة ١٩٨٣ .. وقد تحددت أهداف هذه المجموعة فى التعاون والتنسيق والتشاور بين الدول المشاركة فى حوض النيل انطلاقاً من خطة عمل لاجوس ١٩٨٠ .. تلك الخطة التى أكدت على أن الأنهار الأفريقية تعد بمنزلة جزء من البنية الأساسية الضرورية للتعاون الإقليمى"[٤٠].

والهدف الأساسى لهيئة الأندوجو يتمثل فى الإسهام كمنتدى دولى فى تبادل وجهات النظر والمعلومات استناداً إلى فكرة ضمنية مفادها أن مصر والسودان فى حاجة الى المياه، بينما أثيوبيا أو دول أعالى النيل فإنها لا تحتاج إلى المياه كثيراً ... لذا فان المقابل الذى يمكن أن تقدمه مصر لدول أعالى النيل هو طاقة نظيفة بأسعار زهيدة فى مقابل المياه"[٤٢] وتضم هذه الهيئة جميع دول حوض النيل فيما عدا كينيا وأثيوبيا اللتين تشاركان فى اجتماعات هذه الهيئة بوصفهما مراقبين .

المبحث الرابع

احتمالات المستقبل بالنسبة لمياه نهر النيل

تواجه مصر خمسة احتمالات يمكن أن تؤثر تأثيراً ملموساً على ما تحصل عليه فعلاً أو ما تتطلع فى الحصول عليه مستقبلاً من مياه نهر النيل .. وهذه الاحتمالات الخمس هى:

الاحتمال الأول :

وهو احتمال قائم بالفعل يقوم على أساس ازدياد حاجة مصر إلى استخدام مياه نهر النيل نتيجة التوسع فى خطط التنمية الزراعية وزيادة عدد السكان .. وحتى يمكن إدراك مدى أهمية هذا الاحتمال فإننى أشرك القارىء معى فى قراءة بعض البيانات الإحصائية المقتبسة من الدراسات التى قام بها بعض المتخصصين لعله من خلالها يمكن تقييم عمق

الفجوة التى يمثلها هذا الاحتمال ، وتتمثل خطوات مقارنة بيانات الموارد المائية مع الاحتياجات على المدى الطويل (حتى سنة ٢٠٢٥) على النحو التالى[٤٢]:

- يقدر إجمالى الموارد المائية لمصر عام ١٩٩٠ ب (٦٣,٥٠ مليار متر مكعب) منها ٥٥,٥ مليار متر مكعب مياه سطحية تمثل نصيب مصر وحقها التاريخى المكتسب وفقاً لاتفاقية ١٩٥٩ ، والباقى تقوم مصر بتدبيره من المياه الجوفية ، ومعالجة مياه الصرف الزراعى ، ومياه التحلية .

- وفى سنة ٢٠٢٥ عندما يبلغ عدد سكان مصر ٨٦ مليون نسمة فإن احتياجات مصر المائية يمكن أن تقدر بـ ١٠٣,٢٥ مليار متر مكعب .. ومع افتراض ثبات الموارد المائية عند معدل ٧٤,٥٠ مليار متر مكعب وفقاً للتقديرات المحتملة سنة ٢٠٠٠ .. فان العجز عن مواجهة الاحتياجات المائية الضرورية لمصر سنة ٢٠٢٥ ، سوف يقدر بما لا يقل عن ٢٩ مليار متر مكعب سنوياً .. وهذا الرقم قابل للزيادة بزيادة عدد السكان.. ومن ثم فإن الأمر يتطلب أن تواجه مصر هذا العجز عن طريق الإسراع فى إقامة مشروعات التخزين التى تمت دراستها والعمل على الاستفادة من المياه الضائعة إلى أقصى الحدود المتاحة ، وذلك بالاشتراك مع الدول الأخرى المشاركة فى حوض نهر النيل استناداً الى مبدأ الانتفاع المنصف بمياه الأنهار الدولية .

الاحتمال الثانى :

يقوم هذا الاحتمال على أساس اتجاه بعض دول حوض نهر النيل بمحاولة التشكيك فى قانونية وشرعية الاتفاقيات التى اعترفت لمصر بحقوقها التاريخية والمكتسبة فى مياه نهر النيل .

- وعلى سبيل المثال فقد ألغى السودان بإرادته المنفردة اتفاقية سنة ١٩٢٩ بحجة أن هذه الاتفاقية أبرمت بين مصر والحكومة البريطانية بصفتها سلطة استعمارية وبالتالى فإن السودان المستقل غير ملتزم بقبول ما جاء فى هذه الاتفاقية لسببين : *أولهما* : أنها شلت يد السودان فى مجال تطوير مشروعات الرى بها بينما أطلقت يد مصر فى تطوير مشروعاتها. *ثانيهما* : أنه بموجب هذه الاتفاقية زادت حقوق مصر المكتسبة فى مياه النيل إلى ٤٨ مليار متر مكعب عام ١٩٢٩ بدلا من ٤٠ مليار متر مكعب عام ١٩٢٠ .. وهذه

الزيادة جاءت على حساب حصة السودان وإن كان هذا الموقف تم تصحيحه فيما بعد بموجب اتفاقية سنة ١٩٥٩ .

- ومثال آخر فقد أعلنت أثيوبيا بجريدتها الرسمية "أثيوبيان هيرالد" بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٦ أنها سوف تحتفظ لنفسها بحق استخدام موارد مياه نهر النيل وتصرفاته فى الإقليم الإثيوبى لصالح شعب أثيوبيا بغض النظر عن درجة استخدام الدول الأخرى المستفيدة من هذه المياه، أو مدى سعيها وراءها .. وقامت سفارة أثيوبيا بالقاهرة بتوزيع مذكرة تتضمن هذا المضمون لجميع البعثات الدبلوماسية فى القاهرة"[٤٣].

وعندما أبرمت مصر اتفاقية سنة ١٩٥٩ مع السودان .. فقد تحفظت أثيوبيا على الاتفاقية وفى ذات الوقت وجهت نقداً مريراً للسودان على أساس أن السودان تنازل لمصر بموجب هذه الاتفاقية عن مصالحه فى مياه النيل .

وأثناء انعقاد قمة لاجوس عام ١٩٨٠ فقد صرح ممثل أثيوبيا بقوله : "أنه لا توجد اتفاقيات دولية حتى الآن بشأن توزيع حصص مياه النيل" .

- مثال ثالث : يتمثل فى موقف كل من كينيا وتنزانيا وأوغندا بالنسبة للاتفاقيات التى وقعتها الحكومة البريطانية بصفتها السلطة التى كانت تتولى أمور هذه الدول .. فطبقاً لمبدأ "تيريرى" الذى ينكر الاتفاقيات والمعاهدات السابقة على الاستقلال ، فإن هذه الدول أعلنت عدم اعترافها بأى اتفاقيات تتعلق بمياه نهر النيل يكون قد تم التوقيع عليها دون مشاركتها[٤٤].. وكانت البداية لهذا الموقف عندما قامت تنزانيا بتوزيع مذكرة بتاريخ ١٩٦٢/٧/٤ تقر فيها بأن اتفاقية سنة ١٩٢٩ لم تعد سارية المفعول بالنسبة لتنزانيا بعد عامين من تاريخ المذكرة كفترة سماح ثم سار على هذا النهج كل من أوغندا وكينيا .

- وأخيراً فإنه بالرغم من أن كلا من زائير ورواندا وبورندى لم تتخذ حتى الآن مواقف مناوئة للحقوق المصرية السودانية فى مياه نهر النيل .. كما لم تنكر أى منهما الاتفاقيات السابقة على الاستقلال، إلا أن موقف تلك الدول السلبى من الدخول فى مفاوضات رسمية مع مصر والسودان بشأن مياه النيل ، يمكن أن يثير الكثير من التساؤلات والتكهنات إلى الدرجة التى تجعلنا نترقب نواياها فى نطاق هذا الاحتمال .

والواقع أنه يمكن مواجهة مواقف هذه الدول بالطريق الدبلوماسى والسياسى والذى يجب أن يرتكز على ثلاث أسس :

الأساس الأول : أن حقوق مصر المكتسبة فى مياه نهر النيل لم تقرره الاتفاقيات الدولية التى تم إبرامها مع السلطات الاستعمارية وإنما هى حقوق تاريخية أقرتها الأعراف الدولية، وانحصر دور هذه الاتفاقيات فى الكشف عنها وليس فى إنشائها .

الأساس الثانى : أن أغلب الاتفاقيات الدولية التى كشفت عن حقوق مصر التاريخية فى مياه النيل هى فى الأصل اتفاقيات خاصة بتحديد الحدود بالنسبة لدول أعالى النيل ، ومن ثم فإن هذه الاتفاقيات تعتبر من قبيل الاتفاقيات العينية التى يجب احترام ما تنص عليه من قيود وحقوق .

الأساس الثالث : أن احتجاج بعض دول حوض النيل بأن هذه الاتفاقيات تم إبرامها بمعرفة السلطات الاستعمارية .. هى حجة وتتعارض مع ما نصت عليه المادة ١٢ من اتفاقية فينيَّا لعام ١٩٧٨ بشأن التوارث الدولى فيما يتعلق بالمعاهدات الدولية ، حيث نصت تلك المادة على أن التوارث بين الدول لا يؤثر على الحقوق والالتزامات المتعلقة باستخدام الأراضى والتى تكون قد نشأت بمقتضى معاهدة لصالح أى إقليم يتبع دولة أجنبية ، وتكون ماسة الصلة بالأراضى المعنية .. فوفقاً لمضمون هذه المادة فان اتفاقيات الحدود التى أقرت لمصر بحقوقها التاريخية فى مياه نهر النيل واجبة التطبيق وملزمة للسلطات الوطنية للدول المعنية .

الاحتمال الثالث :

يأتى هذا الاحتمال فى نطاق رغبة بعض دول الحوض فى تغيير أسلوب استخدامها لمياه نهر النيل ، تحقيقاً لبعض خطط التنمية فيها ، أو تحويل مجرى المياه لتعديل النمط الاقتصادى فى بعض المناطق فيها .. وقد يترتب على ذلك الحصول على كميات إضافية من مياه النهر مما قد يؤدى إلى الأضرار أو الانتقاص من حصة مصر .. ويدخل فى هذا الاحتمال أيضاً قيام بعض دول الحوض فى استخدام المياه فى أغراض صناعية أو أغواض مرتبطة بالصناعة يمكن أن تؤدى إلى عدم صلاحية المياه بعد ذلك لأغراض الشرب أو الإضرار بالثروة السمكية.

والواقع أن هذا الاحتمال أكثر توقعاً بالنسبة لأثيوبيا .. حيث تعمل هذه الدولة جاهدة على تطوير الاستفادة من مياه نهر النيل لتوسعة الرقعة الزراعية وكذا لتوليد الطاقة الكهربائية .. وفى هذا الصدد فقد قامت بإجراء سلسلة من البحوث والدراسات على النيل

الأزرق وروافده ، ونهر عطبرة ، ونهر السوباط ، والأنهار الداخلية التى تقع فى أراضيها، بمشاركة خبرات أجنبية متعددة .. وانتهت تلك الدراسات إلى تحديد ٤٠ مشروعاً صالحاً للتنفيذ على النيل الأزرق ، بدء فى تنفيذ بعضها[٤٥].

وإذا كانت المشروعات الأثيوبية للتحكم فى المياه لاستخدامها داخل أراضيها لا تؤثر حتى الآن بدرجة ملموسة على حقوق مصر التاريخية إلا أنه يجب أن نأخذ فى اعتبارنا أن هناك مشروعات أثيوبية عملاقة معدة للتنفيذ غير أنها تحتاج إلى استثمارات مالية ضخمة وإمكانات تكنولوجية عالية ومثل هذه المشروعات يمكن أن تؤثر على الموارد المائية لنهر النيل وبالتالى تمس حقوق مصر التاريخية بما لا يقل عن ٧ مليار متر مكعب سنوياً .. وتزداد الخطورة إذا عرفنا أن المنابع الأثيوبية تمد نهر النيل بنسبة قدرها ٨٥% من إجمالى موارده المائية[٤٦].

وهذا الاحتمال يحتاج فى مواجهته إلى التذرع بالحكمة السياسية التى يجب أن تسود فى العلاقة بين مصر وأثيوبيا .. تلك الحكمة التى كانت سببا فى توقيع مذكرة التفاهم بين كلا الدولتين بالقاهرة فى يونيه سنة ١٩٩٣ ، والتى بموجبها تم إنهاء الحملات الإعلامية بينهما بشأن تنظيم استخدام نهر النيل بين الدولتين وهى خطوة فى الطريق نحو تنظيم حقوق والتزامات دول نهر النيل بما يتفق ومشروع القانون الدولى للأنهار وبما يحفظ حقوق الدول المشاطئه للنهر وفقاً للمبادىء المنصوص عليها فى هذا المشروع .

الاحتمال الرابع :

يرتبط هذا الاحتمال ارتباطاً بالغ الوثوق بالمتغيرات السياسية الإقليمية والعالمية ، وهناك مجموعة من الأدلة التى يمكن أن تبرز لنا مدى أهمية هذا الاحتمال :

- فمثلاً عندما ساءت العلاقة بين مصر وأمريكا وازدادت حدتها سوءاً بين عامى ١٩٥٨، ١٩٦٤ ، فقد اتخذت أمريكا من حكومة أثيوبيا أداة لها فى تحذير مصر من إمكانية استخدام منابع النيل فى أثيوبيا للتأثير على مستقبل الخطط الإنمائية المصرية .. وفى هذا الصدد قام مكتب استصلاح الأراضى الزراعية الأمريكى بإجراء دراسة لصالح أثيوبيا لتنمية وتوسيع رقعة الأراضى الزراعية وتوليد الكهرباء وذلك بطول ٢٢٠٠ كم على الحدود المشتركة مع السودان . وكان هذا الإجراء بمثابة رسالة موجهة إلى الحكومة المصرية .

- دليل آخر يمكن أن نشير إليه ، ويتمثل فى عدم الاستقرار السياسى فى بعض دول حوض النيل وتأثيره على موارد النهر .. وأمامنا مشكلة جنوب السودان والحرب الأهنية الدائرة هناك منذ عدة سنوات .. حيث ترتب على هذه المشكلة واستمرار الاضطرابات فى جنوب السودان أن توقف العمل فى شق قناة جونجلى التى بدأ العمل فيها منذ سنة ١٩٧٨.. وقد توقفت الأعمال نهائياً عندما تعرض خبراء الشركة الفرنسية القائمة بالتنفيذ للخطر ، مما دفعهم للفرار من موقع العمل ، ونجم عن ذلك توقف المشروع منذ عام ١٩٨٤. [٤٧]

- دليل ثالث يرتبط بالمتغيرات السياسية .. فقد استبد بإسرائيل الطمع فى مياه نهر النيل فقامت بإعداد مشروع أطلقت عليه "مشروع مياه السلام" "اليشع كالى" ويقضى هذا المشروع باستخدام ٠,٥% من مياه النيل لدى النقب الشمالى وعبر أنابيب تمر تحت قناة السويس بجانب الإسماعيلية حيث تصب المياه فى الجانب الآخر فى قناة مبطنة بالخرسانة حتى خان يونس حيث تتفرع فى اتجاهين : غزة ، أوفاكيم وبئر سبع .

كما أعدت مشروعاً آخر بديل لعالم إسرائيلى يدعى "شاؤول أرلوزوروف" ويقضى بحفر ثلاث قنوات تحت قناة السويس لتوصيل مياه النيل إلى نقطة ضخ فى سيناء بالقرب من مدينة بالوظة وتدفع فى قناة مفتوحة تسير بمحاذاة ساحل سيناء الشمالى وتنتهى عند بداية جهاز الرى الإسرائيلى فى النقب[٤٨].

ورغم أن الفكرة مرفوضة سواء على المستوى الشعبى أو على المستوى الرسمى .. إلا أنه لا يجب أن يغيب عن أذهاننا ان إسرائيل تعمل جاهدة على مد نفوذها الاقتصادى والسياسى للسيطرة على الدول الأفريقية المشاركة فى حوض نهر النيل .. وقد سبق لها أن أرسلت فى أوائل عام ١٩٩٠ حوالى ٤٠٠ خبير إلى أثيوبيا لدراسة مدى إمكانية اختراق أمن كل من مصر والسودان بمحاصرة مياه النيل فى حوضه الأعلى سعياً وراء إجبار مصر على قبول مدها بمياه النيل لتكون الشريك رقم ١٠ فى دول الحوض[٤٩]. وهذه المحاولات لن تتوقف حيث إنها جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية السياسية التى تقوم عليها دولة إسرائيل[٥٠].

- يرتبط كذلك بالمتغيرات السياسية الدور الذى يمكن أن تؤديه المؤسسات المالية الدولية ومنها البنك الدولى للإنشاء والتعمير فى تمويل مشروعات التحكم فى مياه النهر .. فهذه

المؤسسات لم تعد مستقلة عن القوى السياسية المهيمنة على النظام الدولى .. وهى أمريكا الآن - حيث تعكس قراراتها وشروطها فى مجال المشروعات المائية توجهات هذه الدولة . ولعل ما حدث فى تمويل بناء السد العالى يذكرنا بهذا الارتباط بين منظمات التمويل الدولية والقوى السياسية المهيمنة عليها.

الاحتمال الخامس :

يثور هذا الاحتمال فى حالة قيام نزاع بين مصر وغيرها من دول حوض النيل يتعلق بأى جانب من الجوانب المتعلقة بمياه النهر .. فمثل هذه المنازعات هى أمور محتملة وواردة .. والأمر إذن يتطلب كيفية حل هذه المنازعات ..

والواقع أننا لا نجد فى هذا الصدد أفضل مما جاءت به المادة ٣٣ من مشروع قانون الأنهار الدولية .. حيث تنص هذه المادة على تسوية المنازعات بين دول المجرى المائى على النحو التالى :

"فى حالة عدم وجود اتفاق واجب التطبيق بين دول المجرى المائى المعنية ، يجب تسوية أى نزاع متعلق بالمجرى المائى حول مسألة واقعية أو حول تفسير هذه الموارد أو تطبيقها وفقاً للأحكام التالية :

(أ) إذا نشأ نزاع كهذا ، يجب على الدول المعنية أن تدخل على وجه السرعة فى مشاورات ومفاوضات بقصد التوصل إلى حلول منصفة للنزاع ، مستخدمة على النحو الملائم، أية مؤسسات مشتركة للمجرى المائى ، يمكن أن تكون قد قامت بإنشائها .

(ب) إذا لم تتوصل الدول المعنية إلى تسوية للمنازعات عن طريق المشاورات والمفاوضات، فى أى وقت بعد ستة أشهر من تاريخ طلب إجراء المشاورات والمفاوضات ، يجب عليها أن تلجأ ، بناء على طلب أى دولة منها، إلى جهة محايدة لتقصى الحقائق ، أو إلى الوساطة أو التوفيق إذا وافقت الدول المعنية على ذلك .

١-ما لم يكن هناك اتفاق مخالف ، تنشأ لجنة لتقصى الحقائق ، تتكون من عضو واحد تعينه كل دولة من الدول المعنية بالإضافة إلى عضو لا يحمل جنسية أى دولة من الدول المعنية ويقوم باختياره الأعضاء المعنيون ويضطلع بمهمة الرئيس .

٢-إذا لم يتمكن الأعضاء الذين عينتهم الدول من الاتفاق على رئيس خلال أربعة أشهر من تاريخ طلب إنشاء اللجنة يجوز لأى دولة معنية أن تطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تعيين الرئيس ، وإذا لم تقم إحدى الدول بتعيين عضو خلال أربعة أشهر من تاريخ الطلب الأول طبقاً للفقرة (ب) ، يجوز لأى دولة معنية أخرى أن تطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تعيين شخص لا يحمل جنسية أى دولة من الدول المعنية، ويعتبر هذا الشخص بمثابة لجنة مكونة من عضو واحد .

٣-تتولى اللجنة تحديد أساليب عملها .

٤- تلتزم الدول المعنية بتزويد اللجنة بما قد تطلبه من معلومات ، وبالسماح للجنة ، بناء على طلبها ، بدخول أراضيها وبمعاينة أية مرافق أو مصانع أو تجهيزات أو إنشاءات أو معالم طبيعية ذات صلة بالغرض من التحقيق الذى تجريه .

٥-تعتمد اللجنة تقريرها بأغلبية الأصوات ، إلا إذا كانت لجنة مكونة من عضو واحد وتقدم تقريرها إلى الدول المعنية مبينة فيه النتائج التى توصلت إليها والأسباب التى استندت إليها وما تراه ملائماً من التوصيات .

٦-تتحمل الدول المعنية نفقات اللجنة بالتساوى فيما بينهما .

(ج) إذا لم تتمكن الدول المعنية من تسوية النزاع بعد انقضاء أثنى عشر شهراً من تقديم الطلب الأول لتقصى الحقائق أو الوساطة أو التوفيق ، أو فى حالة إنشاء لجنة لتقصى الحقائق أو الوساطة أو التوفيق ، بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ استلام تقرير من اللجنة، أيهما أبعد ، يجوز لها بالاتفاق أن تعرض النزاع على التحكيم أو على التسوية القضائية .

خاتمة البحث

تناولنا فى هذا البحث حقوق مصر التاريخية والقانونية فى مياه نهر النيل وذلك من خلال أربعة مباحث .. جاء البحث الأول منها تحت عنوان "الأساس الذى تبنى عليه مصر حقوقها فى مياه نهر النيل" .. فأشرنا إلى مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة سواء من حيث موقف الفقه الدولى من هذا المبدأ أو من حيث الاعتراف بتلك الحقوق فى إطار الاتفاقيات الدولية التى أبرمت فى هذا الصدد .. ثم أشرنا إلى مبدأ الحصول على نصيب عادل

ومنصف من إيرادات النهر الإضافية وذلك على ضوء الاتجاهات الحديثة فى مشروع قانون الأنهار الدولية ووفقاً لما نصت عليه اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه نهر النيل المبرمة بين مصر والسودان فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩ .

وفى المبحث الثانى تناولنا الآثار القانونية المترتبة على الاعتراف بحقوق مصر فى مياه نهر النيل .. فأشرنا إلى أربعة التزامات يتعين على دول حوض النيل الالتزام بها وهى الالتزام بالانتفاع بمياه النهر بما لا يمس حقوق مصر فى تلك المياه ، والالتزام بالتشاور مع مصر عند تطوير استخداماتها لمياه نهر النيل ، والالتزام بالتعاون مع مصر فى مجال حماية وتطوير الانتفاع بمياه نهر النيل ، والالتزام بعدم تلويث مياه النهر .

وجاء المبحث الثالث تحت عنوان "جهود مصر فى مجال تطوير الانتفاع بنهر النيل وزيادة مواردها المائية" وعالجنا هذا الموضوع من خلال محورين .. أولهما : إقامة المشروعات الخاصة بضبط مياه النهر والتحكم فيه .. وثانيهما : التعاون الفنى المشترك بين دول الحوض .

ثم خصصنا المبحث الرابع والأخير لمحاولة الكشف عن احتمالات المستقبل بالنسبة لحقوق مصر فى مياه نهر النيل ، وقد ألقينا الضوء فى هذا المبحث عن خمسة احتمالات يمكن أن تؤثر على حقوق مصر فى مجال استخداماتها لمياه النهر .. وهى ازدياد حاجة مصر الى مياه النهر نتيجة التوسع فى خطط التنمية الزراعية وزيادة عدد السكان ، واتجاه بعض دول حوض النيل بالتشكيك فى قانونية وشرعية الاتفاقيات الدولية التى اعترفت لمصر بحقوقها التاريخية المكتسبة فى مياه النهر . ورغبة بعض دول الحوض فى تغيير أسلوب استخدامها لمياه النهر تحقيقاً لبعض خطط التنمية فيها ، ثم المتغيرات السياسية الإقليمية والعالمية .. وأخيراً حالة ما إذا قام نزاع بين مصر وغيرها من دول الحوض يتعلق بأحد الجوانب الخاصة بمياه النهر .

والواقع أنه حتى الآن لم يتم استفادة دول حوض نهر النيل الاستفادة الكاملة بموارده المائية ، بل مازال جزء كبير من تلك الموارد مهدراً ومعرضاً للضياع ، وهذا يرجع إلى عدم وجود اتفاقية جماعية لدول حوض النهر تحقق لها التعاون والتقارب والتآزر فى مجال ضبط مياه النهر وحمايته والمحافظة عليه .. ولما كانت دول حوض نهر النيل تمثل مجالاً ثابتاً من مجالات الأمن القومى المصرى .. لذا فإن الدعوة التى ترفع لواءها مصر

لإنشاء هيئة أو منظمة إقليمية تشارك فيها دول الحوض يكون هدفـــها الأساســـى تحقيـــق التعاون بين دول الحوض فى مجال الانتفاع الكامل والأمثل لمياه النهر تمثل بحق ضـــرورة حيوية لكل الدول المشاركة فى حوض النهر.. فهذه المنظمة الإقليمي إذا قدر لها أن تقوم ، فسوف تتخلص دول حوض النهر من الحساسيات الموجودة الآن بينها ، وسوف تتحقق لها مصالحها المشتركة .. خاصة إذا أنيط بهذه المنظمة مجموعة من الاختصاصات الشاملة فى مجال إدارة النهر ، وتطوير الانتفاع به انتفاعاً كاملاً ، وتوزيـــع مـــوارده علـــى الـــدول المشاركة فيه توزيعاً عادلاً ومنصفاً .. وبحيث يكون لها ســـلطة اتخـــاذ القـــرار وتنفيـــذ المشروعات اللازمة لضبط المياه ، ومراقبة المجرى وحمايته من كافة أخطار التلـــوث .. وتسوية المنازعات التى تنشأ بين الأعضاء.

إن الفوائد التى يمكن أن تحققها المنظمة المقترحة أكثر من أن تحصى .. ويكفى أنـــها سوف تعيد إلى شعوب حوض النيل جوهر العلاقات التاريخية ذات القيم الأصلية .. وســوف يحقق لها الأمل والثقة فى مستقبل أكثر إشراقاً.

المراجع والهوامش:

١- انظر : د. محمد عبد الغنى سعودى ، "أفريقيا دراسة فى شخصية القارة وشـــخصية الأقـــاليم" ، مكتبـــة الانجلو المصرية سنة ١٩٨٣ ، ص ٢٥٢ .

٢- انظر : المرجع السابق ، ص ٢٥٣ - ٢٥٤ .

وراجع د. رشدى سعيد "مستقبل الاستفادة من مياه النيل" ، مركز البحوث العربيـــة ، دار الثقافـــة الجديـــدة - القاهرة سنة ١٩٨٨ ص ١٣-١٤ حيث يذكر سيادته أن متوسط التصرفات السنوية للنيل فـــى أســـوان ٨٤ مليار متر مكعب وهذا المتوسط قائم على قراءة الخمسين عاماً الأولى من هذا القرن .. وقد كان أعلى تصرف خلال هذه الفترة هو ذلك الذى تحقق عام ١٩١٧/١٩١٦ (حيث وصل حجم التصرف إلى ١١٩ مليـــار مـــتر مكعب) بينما كان أدنى تصرف هو ذلك الذى سجلته أعوام ١٩٠٨/١٩٠٧ ، ١٩٤١/١٩٤٠ ، ١٩٤٢/١٩٤١ (حيث كان التصرف يتذبذب حول ٦٦ مليار متر مكعب) .

٣- انظر بيان توضيحى لموارد النيل من منابعه المختلفة فى مؤلف : د. عبد العظيم أبـــو العطـــا ، د. مفيـــد شهاب ، دفع الله رضا "نهر النيل - الماضى والحاضر والمستقبل" الإدارة العامة للشـــئون الاقتصاديـــة - جامعة الدول العربية ، دار المستقبل العربى - القاهرة سنة ١٩٨٥ ، ص ٥٥ - ٥٦ .

٤- انظر : د. جمال حمدان "شخصية مصر - دراسة فى عبقرية المكان" المجلد الثانى - عالم الكتب - ســـنة ١٩٨١ ، ص ٩٣٥ .

٥- راجع : د. رشدى سعيد "نهر النيل - نشأته واستخدام مياهه فى الماضى والمستقبل" دار الهلال - القاهرة سنة ١٩٩٣، ص ١٤٥ وما بعدها .

ارجع الى مؤلفنا "القانون الدولى" فى مدى تقديس المصريين للنيل ص ١٨٣ وما بعدها .

٦- من المفيد أن نشير هنا إلى أن مصر بدأت فى تنفيذ خطة نشطة لتوسعة الرقعة الزراعية فى البلاد وذلك منذ عام سنة ١٨٠٧ عندما نشرت نتائج الدراسات والخرائط التى قامت بإعدادها لتطوير نظام الرى ومد شبكة المياه إلى مناطق جديدة .. وقد استتبع ذلك شق ا لترع وبناء القناطر والخزانات للتحكم فى مخزون المياه ، فأنشئت ترعة المحمودية عام ١٨٣٠ .. كما أنشئت ترعة الإسماعيلية عام ١٨٦٠ ثم ترعة الإبراهيمية عام ١٨٨٣ وهى أطول ترعة فى العالم وبالنسبة للقناطر والخزانات ، فقد بدىء فى تنفيذ القناطر الخيرية سنة ١٨٣٠ وتم الانتهاء من إنشائها عام ١٨٦٠ بقصد تحويل الرى بالدلتا من نظام رى الحياض إلى نظام الرى الدائم ، كما أنشىء خزان أسوان سنة ١٩٠٢ وتم تطويره وتعليته أكثر من مرة حتى وصلت كفاءته فى تخزين المياه إلى ٥ مليون متر مكعب من المياه سنوياً .. كما أنشئت قناطر أسيوط سنة ١٩٠٢ وتم تطويرها عام ١٩٣٨ لزيادة الرقعة الزراعية التى تروى بنظام الرى الدائم بمحافظات أسيوط والمنيا وبنى سويف والفيوم .. كما أقيمت قناطر زفتى عام ١٩٠٢ وتم تطويرها عام ١٩٥٤ ، وأيضاً أنشئت قناطر إسنا عام ١٩٠٦ والتى تم تطويرها سنة ١٩٤٧ .. وقناطر نجع حمادى سنة ١٩٣٠ ، وقناطر إدفينا سنة ١٩٥٠ والدلتا الجديدة عام ١٩٣٩ .. وأخيراً تم إنشاء السد العالى بموجب اتفاقية تم إبرامها مع السودان فى سنة ١٩٥٩ .

راجع فى هذا الصدد : التقرير الصادر عن مجلس الشورى فى ١٩٩٠/٤/٣٠ بدور الانعقاد العادى العاشر - لجنة الإنتاج الزراعى واستصلاح الأراضى عن الموارد المائية واستخداماتها ، ص ٢٧ وما بعدها .

٧- انظر : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : "التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٨" مؤسسة الأهرام - القاهرة سنة ١٩٨٨ ، ص ٤٤٦ .

٨- انظر : دكتور مصطفى عبد الرحمن : "قانون استخدام الأنهار الدولية فى الشئون غير الملاحية" دار النهضة العربية ، سنة ١٩٩١ ، ص ٢٣١ .

٩- انظر : المرجع السابق ، ص ٢٣٢

١٠- انظر : د. محمد حافظ غانم ، "مبادىء القانون الدولى العام" - دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة ١٩٧٢ ، ص ٣٥١ .

وراجع أيضاً :

Pompe, C. A., “The Nile Waters Questions: The Hague, Nighoff, (1958), P. 293.

١١- انظر :

Andrassy, J. Utilisation Des Faux Internationals Non - Maritime en Dehors Des Navigation Rappar, A. I. d. I. (1959), Part (2), P. 131.

١٢- انظر :

U. N. Doc., A/cn'. 4/399, Para 111

مشار إليه فى مؤلف د. مصطفى عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص ٢٣٩ .

١٣- انظر :

Brierly, J. L., The Law of Nations, An Introduction to the International Law of peace, Oxford, The Clarendon Press, 1963, 230-232.

١٤- انظر :

Caflisch, L., Regles Generales du droit des cours d eau Intermationaux, R.C.A.D.I., (1989), P. 162..

١٥- انظر :

"Historic uses and priority of appropriation have, in many cases, come to have an almost sacred significance, irrespective of t he actual benefits derived, or whether the water is being put to the best use".

انظر :

U. N. Doc., E. 13066, P. 38.

١٦- انظر : د. حامد سلطان "القانون الدولى العام فى وقت السلم" ، القاهرة سنة ١٩٦٢ ، ص ٥٢٠-٥٢١ .

١٧- انظر : د. محمد حافظ غانم "مبادىء القانون الدولى العام" ، المرجع السابق ص ٣٥١-٣٥٢ .

١٨- تعتبر قواعد هلسنكى قواعد استرشادية يمكن العمل بها فى حالة عدم وجود عرف أو اتفاق لتحديد حصص الانتفاع بمياه النهر المشترك ... وهذه القواعد تعتبر جهداً فقهياً ساهمت به رابطة القانون الدولى مساهمة فعالة فى مجال الاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية .. ورغم أن قواعد هلسنكى المشار إليها لا تعتبر اتفاقاً دولياً إلا أنها تحظى باحترام واهتمام المجتمع الدولى . انظر : حولية لجنة القانون الدولى سنة ١٩٧٤ - المجلد الثانى - جـ (٢) ، ص ٣٣٩، وراجع كلا من : د. عزيزة مراد فهمى "الأنهار الدولية والوضع القانونى الدولى لنهر النيل "المجلة المصرية للقانون الدولى - العدد ٢٧ (١٩٨١) ، ص ١٤٣ ومابعدها .

د. مصطفى عبد الرحمن "المرجع السابق" ص ٢٢٠ ومابعدها .

١٩- انظر على سبيل المثال المادة ٢٨ من الاتفاقية المبرمة بين النمسا وتشيكوسلوفاكيا فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٨ حيث أكدت على الحقوق المكتسبة بقولها : "إن الحقوق الجديدة المشار إليها لا تخل بأى طريقة كانت بالحقوق المكتسبة سابقاً (مجموعة معاهدات عصبة الأمم - المجلد ١٠٨ (١٩٣٠ - ١٩٣١) ، ص ٥٧ .

وانظر كذلك اتفاقية جنيف الجماعية بشأن تنمية الطاقة المائية والمبرمة فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣ والتى أكدت أيضاً على الحقوق المكتسبة فى المادة الثانية منـــها بقولـــها : "يجـب أن يؤخـذ فـى الاعتبـار الاستخدامات السابقة (مجموعة معاهدات عصبة الأمم – المجلد ٣٦ (١٩٢٥) ص ٧٥ .

٢٠- راجع نص هذا البروتوكول منشوراً فى :

Arab Republic of Egypt (Ministry of Foreign Affairs). Egypt & The Nile, Cairo, 1981, PP. 38-39.

٢١- راجع نص هذه الاتفاقيات فى المرجع السابق ، ص ٤٢ .

٢٢- مجموعة معاهدات عصبة الأمم – المجلد ٥٠ (١٩٣٥) ص ٢٨٢ ومشار إليه فى د. مصطفـى عبـد الرحمن" ، المرجع السابق ، ص ١٨٤ .

٢٣- انظر :

Egypt & the Nile, A. R. E., Ministry of Foreign Affairs, Op. Cit., PP. 48-50.

٢٤- انظر :

Ibid; P. 52.

٢٥- راجع : د. عبد العظيم أبو العطا ، د. مفيد شهاب ، د. دفع الله رضا : نهر النيل ، "المرجع السـابق" ، ص ٢١٥-٢١٦ .

٢٦- راجع النص النهائى لمشروع القانون فى :

Rapport de la Commission du Droit International sur les travaux de sa quarar. Sixiieme Session 2 mai - 22 Juillet 1994, A. G. Doc; Officiels 49 Ieme Session Supplement NO. 10, CA 49, 10, 1994, P. 238

٢٧- راجع نصوص هذه الاتفاقية فى مجموعة المعاهدات للأمم المتحدة – المجلد ٢٢٦ ، ص ٢٧٤ وأنظر :

د. محمد حافظ غانم ، المرجع السابق ، ص ٣٥٤ .

د. حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص ٥٣٦ .

د. عبد الواحد الفار ، "القانون الدولى العام" ، دار النهضة العربية ، سنة ١٩٩٥ ، ص ١٧٧ ومابعدها .

وراجع :

Colliard, C. A.: Evolution et Aspects Actuels du Juridique des Fleuves In Internationaux, R. C. A. D. I, (1968), Regime PP. 374-375.

٢٨- وقد أشاد كل رجال الفقه الدولى فى مصر بهذه الاتفاقية باعتبارها نموذجاً طيباً للتعاون بين الدول النهر المشترك .. وهى فى ذات الوقت تعتبر تطبيقا سليماً للعرف الدولى فى هذا المجال .. ولا أدل على ذلـك من أن أحكام هذه الاتفاقية تنسجم مع نصوص مشروع القانون الدولى للأنهار الدولية .. وسوف نتنـاول الجوانب الأخرى التى أشارت إليها الاتفاقية فيما بعد.

٢٩- راجـــع :

Macaffrey, S. C.; Droit Relatif aux utilisations des voies d'eau internationales a des fins autres que la navigatoins, Deuxieme repport, A. C. D. I., Vol. 2 (1986), PP. 89-148.

٣٠- راجـــع على سبيل المثال :

- Oppenheim, L., International Law, 8th ed. by Lauterpacht, London (1955), PP. 474-475.
- Griffin, W. L.; the uses of waters of int ernational drainge basins under customary international law, A.J.I.L.,Vol.53(1959), P.61 et seq.

وانظر كذلك :

- Annual Digest of Interrnational law cases, (1938-1940), London, (1942), P. 121 et seq.
- I Bid; Cases (1927-1928) London (1931), P. 131.

٣١- راجع نص المادة السادسة من مشروع القانون .

٣٢- راجع فى هذا الصدد : د. مصطفى عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص ٢٧٤ وما بعدها وانظر كذلـك :
د. على إبراهيم ، قانون الأنهار والمجارى المائية الدولية ، دار النهضة العربيـــة - سـنة ١٩٩٥ ، ص ٥٣٨ وما بعدها .

٣٣- من يرغب فى الاطلاع على هذا المبدأ كما نصت عليه الوثائق والاتفاقيات الدوليـــة .. وكـــذا إعلانـــات وقرارات المنظمات الدولية يمكنه الرجوع إلى :

Macaffrey Rappart, A.C.D.I., (1987-II) Premiere Partie, P. 24028.

Rapport de la C.D.I. a L'A. G; Doc. Officiel 49 eme session, supplement No.10 (A/49/10), 1994, P. 240.

تقرير لجنة القانون الدولى على المشروع النهائى لقانون الأنهار الدولية .

٣٤- راجـــع نص المادة الأولى فقرة (٤) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة ١٩٨٢ .

وانظر دراسة خاصة للتلوث البحرى بمؤلفنا "الالتزام الدولى بحماية البيئة البحرية من أخطـــار التلـــوث" دار النهضة العربية، سنة ١٩٨٥ .. وانظر بخصوص جريمة تلويث البيئة البحرية مؤلفنا "الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها" دار النهضة العربية ، سنة ١٩٩٦ ، ص ١٨٦ وما بعدها .

٣٥- انظر المذكرات المتبادلة بخصوص هذه الاتفاقية فى :

A. R. E., Ministry of Foreign Affairs; Egypt & the Nile, Op. Cit., PP. 77-85.

٣٦- انظر المرجع السابق ، ص ٨٤ وما بعدها .

وراجع مجموعة المعاهدات الصادرة عن الأمانة العامة للأمم المتحدة المجلد (٤١٩) ، ص ١٨٦ وما بعدها.

٣٧- بدأ العمل فى قناة جونجلى سنة ١٩٧٨ غير أن العمل توقف عام ١٩٨٤ نتيجة الحرب الأهلية فى جنوب السودان .. وكان قد تم الاتفاق بين مصر والسودان على تقسيم كمية المياه الزائدة بعد انتهاء مشروع هذه القناة بالتساوى بينهما بما يعادل ١.٩ مليار متر مكعب لكل منهما .

٣٨- راجع : تقرير مجلس الشورى المصرى : "إطار التعاون بين دول حوض النيل" تقرير رقم (٧) ص ٢٢-٢٥ .

وانظر : د. سامر مخيمر وآخرون "أزمة المياه فى المنطقة العربية" عالم المعرفة ، ١٩٩٦ ، ص ٩٨ .

٣٩- انظر : المرجع السابق ص ٩٩ وهامش رقم ٤٠ .

٤٠- المقصود بخطة عمل لاجوس سنة ١٩٨٠ .. تلك الخطة التى صدرت عن الدورة الثانية الاستثنائية لرؤساء الدول والحكومات الذين اجتمعوا فى لاجوس عام ١٩٨٠ والتى خصصت لمشكلات أفريقيا الاقتصادية .. وقد جاء فى هذه الخطة تحت عنوان : "التعاون الإقليمى وشبه الإقليمى" أنه "ينبغى إنشاء هيئات لأحواض الأنهار والبحيرات المشتركة فيما بين الدول للنهوض بالتعاون الدولى الحكومى فى سبيل تنمية الموارد المائية المشتركة ويتعين على الدول الأعضاء التى تحتاج إلى مثل هذه الترتيبات المشتركة الجديدة عملها فى سنة ١٩٨٣ .. كما يجب تشجيع تعاون أكبر من خلال تلك الهيئات بين الدول الأعضاء لتمكين الدول الأعضاء الأقل نمواً من الاستفادة من خبرة الدول الأعضاء الأكثر تقدماً بالمنطقة وذلك فى إطار التعاون الفنى بين البلدين النامية" .

راجع : مصر ونهر النيل ، المرجع السابق ، ص ١٣٥ - ١٣٦ .

٤١- انظر : مقال د. بطرس بطرس غالى "إدارة المياه فى وادى نهر النيل "السياسة الدولية ، العدد ١٠٤ إبريل سنة ١٩٩١، ص ١١٦ وما بعدها .

٤٢- البيانات المنوه عنها منقولة من مؤلف د. سامر مخيمر وآخرون : "أزمة المياه فى المنطقة العربية" ، المرجع السابق ، ص ٤٦ وما بعدها .

٤٣- أنظر : د. محمود سمير أحمد ، "معارك المياه المقبلة فى الشرق الأوسط" ، دار المستقبل العربى ، القاهرة سنة ١٩٩١ ، ص ٣٤ .

٤٤- راجع فى هذا الصدد :

Howell, P.: East Africa's water requirements, the equatorial Nile project and the Nile voters agreement of 1929, A Brief Historical Review, Cambridge University Press, 1994, PP. 86 et seq.

٤٥- انظر : د. هيثم الكيلانى ، "المياه العربية والصراع الإقليمى" مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام كراسات استراتيجية ، رقم ١٨ سبتمبر سنة ١٩٩٣، ص ١٣ .

٤٦- فى عام ١٩٨١ وضعت أثيوبيا أمام مؤتمر الأمم المتحدة للبلدان الأقل نموا ٤٠ مشروعاً للرى يقع أغلبها على حوض النيل الأزرق وحوض السوباط .. وأعلنت أثيوبيا أنه فى حالة عدم توافر الاتفاق مع

شركائها فى حوض النيل فسوف تمضى فى تنفيذ مشروعاتها من جانب واحد . انظر : د. رشدى سـعيد ، المرجع السابق ، ص ٢٢ .

٤٧- انظر : د. محمود سمير أحمد ، "معارك المياه المقبلة فى الشرق الأوسـط" ، دار المسـتقبل العربـى ، القاهرة سنة ١٩٩١ ، ص ٣٨ .

٤٨- انظر : د. عبد العظيم أبو العطا ، د. مفيد شهاب وآخرون "نهر النيل" ، المرجع السابق، ص٩٩-١٠٠.

٤٩- انظر : د. هيثم الكيلانى ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .

٥٠- كان الواجب يحتم علينا عرض أطماع إسرائيل فى مياه النيل بصورة أكثر إيضاحاً وتفصيلاً لولا أن المقام لا يسمح لنا فى هذا البحث المختصر أكثر من ذلك.

الفصل الرابع

النظام القانوني الدولى للمياه الجوفية

د. عصام زناتى*

تقديم :

يقصد بالمياه الجوفية تلك الموجودة تحت سطح الأرض والتى تشغل كل أو بعض الفراغات الموجودة فى التكوينات الصخرية . وهى نتاج لتسرب مياه الأمطار أو مياه الأنهار ، أو الناجمة عن ذوبان الجليد ، إلى باطن الأرض . وتعد المياه الجوفية من أهم مصادر المياه العذبة فى العالم وأوسعها انتشاراً. ويقدر حجمها بحوالى ٨٤٥٠ ألف كيلو متر مكعب أى ما يعادل ٢٢% من إجمالى المياه العذبة على سطح الأرض (١) .

وتتميز المياه الجوفية بأنها دائمة الحركة سواء فى صورة رأسية أو أفقيه لأنها تتحرك من مستويات الضغط المرتفع إلى مستويات الضغط الأقل ، وان كانت حركة المياه الجوفية عادة أقل من حركة المياه فوق السطح ، كما أن سرعة المياه الجوفية من إقليم لآخر ترتبط بطبيعة طبقات الأرض وتكويناتها .

ومن المتصور أن تقتصر عمليات تكوين المياه الجوفية على إقليم دولة محددة، بمعنى أن يوجد محتوى المياه الجوفية وروافد ومنطقة إمداده فى داخل إقليم دولة واحدة. ويعنى ذلك أن لا تكون المياه الجوفية مترابطة هيدرولوجيا بمجارى مياه دولية أو إمدادات من المياه السطحية فى دول مجاورة سواء كانت هذه الإمدادات فى صورة مياه أمطار أو

* أستاذ مساعد بقسم القانون الدولى العام ، كلية الحقوق – جامعة أسيوط

مجرى مياه وطنية . وكأصل عام تخضع هذه المياه للاختصاص الإقليمى للدولة وتسمى بالمياه الجوفية الوطنية المحصورة ؟.

وعلى خلاف ذلك قد تتم الدورة الهيدرولجية للمياه الجوفية فى إقليمى دولتين أو أكثر. وتتعدد الأمثلة لهذه الحالة ، فمن المتصور أن يشمل "حقل المياه الجوفية Aquifere مناطق فى باطن الأرض بإقليمى دولتين أو أكثر أى يمتد انسياب المياه الجوفية من إقليم إلى آخر – كذلك حالة وجود حقل أو حقول المياه الجوفية بأكملها داخل إقليم دولة واحدة ولكنها تعتمد فى إمداداته وتغذيتها على نهر دولى . وأخيراً أن يكون حقل المياه الجوفية موجوداً فى إقليم دولة ما وإن كان يعتمد فى إمداداته على مصادر للمياه الموجودة فى دولة مجاورة .

وفى هذه الحالات فان استخدام المياه الجوفية فى دولة قد يرتب آثاراً فيما وراء الحدود، فالغلو فى استخدام المياه الجوفية التى تمتد عبر الحدود بين دولتين ، من جانب إحداهما سوف يؤثر على حجم ونوعية المياه الجوفية فى الإقليم الآخر كما أن تعديل مسار ومجرى النهر الدولى فى دوله ما قد يؤثر على مستوى المياه الجوفية فى الدول المجاورة. بل أن تعديل الظروف المناخية صناعياً فى منطقة إمداد المياه الجوفية يكون له مردود على إمدادات وبالتالى على حجم المياه الجوفية التى تنساب من هذه المناطق .

ويبدو من غير المقبول الاعتماد على مفهوم الحدود الدولية بقصد تحديد الاختصاص الإقليمى لكل دولة واستبعاد ، بالتالى ، إمكانية التنازع بالنسبة لهذا النوع من المياه الجوفية، ذلك لان مفهوم الحدود يعد غير كاف نظراً لأن خط الحدود لا يمكنه ان يفصل المياه الجوفية، بالنظر إلى طبيعته السائلة المتصلة فضلاً عن وجودها على مسافات بعيدة فى باطن الأرض ، كما أن ذلك يمنع إمكانية استغلالها على الوجه الأكمل ويتنافى مع حقيقة أن المياه الجوفية تعد مصدراً طبيعياً مشتركاً يتعدى بطبيعته الحدود الدولية .

هذا بالإضافة إلى أن الحدود الدولية قد تم ترسيمها فى غالب الأحوال دون الأخذ فى الاعتبار حقيقة وجود تجمعات المياه الجوفية ، ويبدو شائعاً أن يفصل خط الحدود الدولية محتوى المياه الجوفية . وربما يرجع ذلك إلى أن الدول لم تأخذ بجدية إمكانية وجود نزاعات فعلية بخصوص المياه الجوفية ، فضلاً عن أنه من الممكن أن لا تكون الدول على

علم بوجود هذا المورد الطبيعى المشترك . ولابد بالتالى من خلق أطر ، وإن كانت تـــأخذ بعين الاعتبار الحدود الدولية ، إلا إنها تتضمن قواعد تضمن حسن استغلال هذه المصادر.

وتوجد خزانات مياه جوفية عابرة للحدود فى كل قارات العالم تقريبـــاً، وعلـــى ســـبيل المثال توجد مستودعات مياه جوفية واسعة النطاق فى شمال شرق إفريقيا وشمال وســـط أفريقيا وشمال غرب أفريقيا تمتد بين الجماهيرية العربية الليبية ومصر وتشاد والسودان، كما يوجد آخر بشبه الجزيرة العربية مشترك بين المملكة العربية الســـعودية والبحريـــن وربما قطر والإمارات العربية المتحدة ، أما مستودع المياه الجوفية الموجودة فى حـــوض الصحراء الشمالية نهر مشترك بين الجزائر وتونـــس والجماهيريـــة العربيـــة الليبيـــة . وتشترك كل من تشاد والنيجر والسودان وأفريقيا الوسطى ونيجيريـــا والكـــاميرون فـــى مستودع المياه الجوفية بحوض تشاد ، كما يوجد مستودع حوض تـــاودينى فـــى منـــاطق خاضعة لتشاد ومصر والجماهيرية العربية الليبية والسودان ، كمـــا أظـــهرت الدراســـات الحديثة وجود مستودع مياه جوفية فى منطقة الحجر الرملى الغربى بمصـــر والســـودان والجماهيرية الليبية وتشاد ، هذا بالإضافة إلى مستودع المياه الجوفية فيما بين الولايـــات المتحدة والمكسيك وتلك الموجودة فى وسط أوربا (٢) .

وتوجد المياه الجوفية على مستويين ، يقع الأول قريباً من سطح الأرض وعلى عمـــق لا يزيد عن ٢٦٠٠ قدم وتبلغ كمية المياه الموجودة فى هذا النطاق حوالـــى ٣٧٤٠ ألـــف كيلو متر مكعب أى ما يعادل ٤٤% من جملة حجم المياه الجوفية فى العالم ، بينمـــا يقـــع الثانى بعيداً عن الأرض وعلى عمق يتراوح ما بين ٢٦٠٠ قدم الى ١٣ ألف قدم وتبلـــغ كمية المياه فى النطاق ٣٧١٠ ألف كيلو متر مكعب أى ٥٥% من جملة المياه الجوفية فى العالم (٣) .

وعلى ذلك تثير الدراسة القانونية للمياه الجوفية سؤالاً أولياً يتعلق بالمدى الذى تمتـــد إليه سيادة الدولة فى أعماق الأرض وبالتالى تحديد ما إذا كانت المياه الجوفية بمستوياتها المتباينة توجد داخل إقليم الدولة أم خارجه وبالتالى خارج الاختصاص الإقليمى .

ولقد تعرضت السيادة الإقليمية للدول لتحديد من حيث مداها فى الفضاء الـــذى يعلـــو إقليمها الأرضى والبحرى بعد إطلاق الاتحاد السوفيتى القمر الصنـــاعى Spaulnki فـــى مدار حول الأرض. وطبقاً لاتفاقية باريس سنة ١٩١٩ واتفاقية شيكاغو سنة ١٩٤٤ فـــان

سيادة الدولة التامة والمطلقة كانت تمتد إلى ما يعلوها من فضاء دون تقييد(٤) . إلا أن هذا المفهوم قد تراجع بعد اكتشاف الفضاء الخارجى، وبدأ تقسيم الفائض إلى الفضاء الجوى والذى يعد جزءاً من إقليم الدولة تباشر عليه كافة حقوق السيادة ، والفضاء الخارجى الحر الذى يفلت من ادعاءات السيادة الوطنية ويصبح ملكاً للبشرية وتعد موارده تراثاً مشتركاً للإنسانية . كذلك فان سيادة الدولة على منطقة الجوف القارى قد تم تقييدها طبقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، ورغم التقدم العلمى الذى يسمح باستغلال مناطق على أعماق أكثر من مائتى متر فى البحار والمحيطات ، فإن قاع البحار والمحيطات أصبح تراثاً مشتركاً للإنسانية . ولم تسمح هذه الإتفاقية بمد سيادة الدولة إلى أعالى البحار رغم ما يسمح به التطور العلمى من استغلال لهذه المناطق(٥).

وفى الواقع فإن وضع حد أقصى لامتداد سيادة الدولة الإقليمية على الفضاء الذى يعلو إقليمها أو على الجزء البحرى الملاصق لها قد تم نتيجة لمشكلات عملية وقانونية أفرزها التقدم العلمى سواء فى علوم الفضاء، أو فيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية فى البحار وقيعان البحار والمحيطات .

وإذا كان الفقه الدولى غير مكترث بهذا الأمر، فإن طرح التساؤل حول مدى إمداد سيادة الدولة فى باطن الأرض ليس مجرد افتراض نظرى محض، ذلك لأن الفائدة العملية قد تبدو متوافرة ، فمن المتصور أن يسمح التطور العلمى باستغلال باطن الأرض على مسافات بعيدة جداً ، أو أن يستخدم باطن الأرض كنطاق لإنشاء أنفاق للمواصلات والاتصالات العابرة للحدود ، كما أنه يشكل مصدراً للطاقة الحرارية الجوفية Geothermique ، كما أن باطن الأرض يسمح باستغلال مصادر طبيعية غير عادية .

ويذهب مجمل الفقه إلى أن إقليم الدولة يشمل باطن الأرض حتى مركز الكرة الأرضية. وطبقاً لهذا التصور فان إقليم الدولة يشمل قمع قائم يرتكز رأسه فى مركز الكرة الأرضية(٦)، ويجيب الفقه بالعبارة اللاتينية cyjus est sdum, ejus es usque ad coleum et ad inferos ، أى أن سيادة الدولة تمتد إلى أعلى دون حدود ، وإلى أسفل أيضاً. بينما يرى جانب آخر من الفقه أن إقليم الدولة يمتد فى باطن الأرض بالقدر الذى يسمح به التقدم التقنى فى داخل الدولة. وعلى ذلك فإن إقليم الدولة يتزايد مع تطور القدرات التكنولوجية للدولة ، بينما يرى آخرون أن إقليم الدولة يمتد فى باطن الأرض

بالقدر الذى يسمح به التقدم التقنى الذى وصلت إليه البشرية . ويستهدف الفريق الأخير توحيد مدى سيادة الدول الإقليمية على القاع وربطها بالمستوى العام للتطور التقنى فى العالم، وليس كما يرى الفريق الأول من ربط امتداد سيادة الدولة على القاع بدرجة تقدمها التكنولوجى الأمر الذى سيؤدى بالضرورة إلى مغايرة فى المدى الذى تمتد إليه سيادة كل دولة(٧).

ويظل صحيحاً رغم المغايرة فيما بين الفريقين ، أن كلاهما أوجد علاقة طردية بين امتداد سيادة الدولة على باطن الأرض ومدى التقدم التكنولوجى . وتجدر الإشارة إلى أن التقدم التكنولوجى فى نظر هؤلاء لا يسمح للدولة إلا بأن تمد سيادتها على باطن الأرض داخل حدودها الدولية ، كما أن ليس للدولة الأخرى أن تمد سيادتها إلى مناطق الأعماق الواقعة تحت إقليم دولة مجاورة.

أخيراً يذهب فريق رابع إلى الأخذ فى الاعتبار التركيب الجيولوجى لباطن الأرض . وتمتد سيادة الدولة إلى القشرة الأرضية وهى الجزء السطحى للكرة الأرضية، والذى يرتكز على طبقه الليتوسفير وهى الغلاف اليابس للكره الأرضية ، وان سيادة الدولة تتوقف عند نهاية هذه الطبقة، أو ما أطلق عليه عدم استمرارية Mohorovicic نسبة إلى العالم اليوغسلافى Mohorovicic ، وأن ما يقع أسفل هذه النقطة يعد تراثاً مشتركاً للبشرية(٨).

وفى الواقع فإن السلوك الدولى لا يشير إلى خلاف القاعدة التقليدية التى ترى امتداد سيادة الدولة فى باطن الأرض دون تقييد وحتى مركزها . وعلى ذلك فان المياه الجوفية فى جميع مستوياتها فى باطن الأرض تخضع للسيادة الإقليمية للدول ، ولا يمكننا بالتالى التطرق إلى مفهوم التراث المشترك للإنسانية والذى ورد بخصوص الموارد الطبيعية فى قاع البحار أو فى الفضاء الخارجى أو على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى .

وعلى ذلك فان المعاهدات الدولية التى تنظم الحدود بين الدول تبدو صالحة أيضاً لباطن الأرض حتى فى حالة عدم وجود نص صريح بذلك فى المعاهدة ، ويمتد خط الحدود بالتالى إلى الأعماق . وتجدر الإشارة إلى أن بعض المعاهدات الدولية خصوصاً تلك التى أبرمتها الدول الاشتراكية (سابقاً) مع دول الجوار ، تتضمن نصوصها الإشارة صراحة إلى امتداد خط الحدود السطحى إلى أعماق الأرض ومثال ذلك المادة ٤ من الاتفاق المبرم

بين النمسا وتشيكوسلوفاكيا فى ١٢ ديسمبر ١٩٢٨[٩] ، والمادة ٢/١ من المعاهدة المبرمة بين النرويج والاتحاد السوفيتى فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٩ [١٠] ، والمادة ٢ من الاتفاق المبرم بين بولندا وألمانيا الديمقراطية فى ٦ يوليو ١٩٥٠ [١١]، والمادة ٢/١ من الاتفاق المبرم بين الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا فى ٣٠ نوفمبر ١٩٥٦[١٢]، والمادة الأولى من المعاهدة المبرمة بين الاتحاد السوفيتى وإيران فى ١٤ مايو ١٩٥٧[١٣].

وإذا كانت هذه الدراسة تستهدف التعرض للقواعد القانونية التى تنظم استخدام المياه الجوفية الدولية ، فان ذلك لا يحجب حقيقة أن استخدام المياه الجوفية المحصورة الوطنية فى بعض الأحوال قد يثير مشكلات دولية، خصوصاً عندما يتعلق الأمر باستخدام واستغلال حقوق المياه الجوفية القريبة من المناطق الحدودية، أو تلك التى خضعت لممارسات دولية سابقة على ترسيم الحدود الدولية . لذا فقد خصصنا المبحث الأول من هذه الدراسة لاستعراض الجوانب القانونية لاستخدام "المياه الجوفية المحصورة" على أن نتناول النظام القانونى للمياه الجوفية الدولية فى المبحث الثانى .

وتشكل الممارسات الدولية عنصراً هاماً فى تحديد النظام القانونى للمياه الجوفية من خلال استخلاص قواعد عرفية عامة أو خاصة . وتجدر الإشارة إلى أن المعاهدات الدولية التى تتعلق بالمياه الجوفية تبدو محدودة جداً . ومن أبرز الاتفاقيات متعددة الأطراف فى هذا الخصوص الاتفاقية الأفريقية للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٨ (م٢ ، م٤) والاتفاق الفرنسى السويسرى فى ١٩ يوليو ١٩٧٨ بخصوص حماية واستعمال حقل المياه الجوفية De Genevois والاتفاق المبرم بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٧٣ بخصوص استهلاك المياه الجوفية فى المنطقة الفاصلة الواقعة على الحدود[١٤]. وعلى الرغم من أهمية القضاء الدولى الذى يشكل عنصراً هاماً فى الكشف عن القواعد القانونية فإنه لا توجد أحكام دولية تتعلق بالمياه الجوفية ، وتشكل فى هذه الحالة ، الأحكام الصادرة من القضاء الداخلى بخصوص منازعات المياه الجوفية فيما بين الولايات الداخلة ضمن اتحاد فيدرالى أساسا يمكن الاعتماد عليه ، كما تتمتع بنفس الأهمية الاتفاقيات المبرمة بين هذه الولايات بخصوص استخدام المياه الجوفية [١٥] . كما تمثل القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية والهيئات العلمية بخصوص المياه الجوفية إضافة هامة وتساهم فى استخلاص قواعد قانونية، أو

على أقل تقدير التعرف على تلك النافذة بالفعل . ونشير فى هذا الخصوص إلى توصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وتوصيات المؤتمرات المتعلقة بالبيئة فى استكهولم سنة ١٩٧٢ ، وبالمياه بالأرجنتين Mar de plata سنة ١٩٧٧ وبخصوص التصحر فى نيروبى سنة ١٩٧٧ بالإضافة إلى ما ورد فى أعمال لجنة القانون الدولى بمناسبة إعدادها مشروع قانون استخدام المجارى المائية الدولية للأغراض غير الملاحية، ونشير أيضاً إلى أن مجمع القانون الدولى International Law Association أقر فى مؤتمره رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ "قواعد هلسنكى" والتى تطبق على المياه الجوفية ذات الصلة بالمياه السطحية الدولية(١٦). كما تم تشكيل لجنة قانون الموارد الطبيعية والمياه الدولية والتى أنشأت بدورها مجموعة عمل لشئون المياه الجوفية(١٧). كذلك أقر مجمع القانون الدولى سنة ١٩٨٦ "قواعد سيول" والتى تتناول بالتحديد الطبقات الصخرية المائية التى تتقاطع مع حدود دولية سواء كانت متصلة بمياه سطحيه دولية أم لا . كما أن قواعد سيول قد أكدت على أن الدول التى توجد بأراضيها مياه جوفية تعد "دول حوض" فى حدود ما تعنيه قواعد هلسكنى .

وتتضمن قواعد سيول الأحكام الخاصة بحماية المياه الجوفية ، والمياه السطحية ، والالتزام بعدم تلويث هذه المياه ، ومبدأ التشاور وتبادل المعلومات فيما بين الدول المشتركة فى الحوض بالإضافة إلى التأكيد على مبدأ الإدارة المتكاملة للمياه الجوفية(١٨).

نشير أخيراً إلى أن مشروع قانون استخدام المجارى المائية الدولية والذى أعدته لجنة القانون الدولى يتضمن بعض الأحكام الخاصة بالمياه الجوفية المتصلة، باعتبارها جزءاً من شبكة المياه الدولية أو حوض الصرف الدولى إلا أنها فى نفس الوقت لا تستهدف تنظيم استعمال "المياه الجوفية المشتركة المحصورة .. والتى لا تسهم بمياهها فى "نقطة وصول مشتركة" .

المبحث الأول

النظام القانونى للمياه الجوفية الوطنية المحصورة

كما أشرنا فإن المياه الجوفية المحصورة هى تلك الموجودة بأكملها داخل إقليم الدولة بمعنى ان محتوى المياه الجوفية L'aquifere ومنطقة التغذية والإمداد Zone de

recharge تقع بأكملها فى داخل حدود الدولة . ويخضع استعمال واستغلال هذه المياه ، كأصل عام ، للاختصاص الوطنى المطلق . وتتولى الدولة بتشريعاتها الداخلية تحديد أنماط الاستخدام وإجراءاتها .

وعلى الرغم من أن لجنة القانون الدولى قد أكدت فى قرارها الصادر بشأن المياه الجوفية المحصورة العابرة للحدود ، على أهمية المياه الجوفية الوطنية المحصورة باعتبارها مورداً طبيعياً ذا أهمية حيوية للحفاظ على الحياة والصحة وعلى سلامة النظم الايكولوجية، فإنها لم توصى بتطبيق أية قواعد دولية عليها(١٩).

ومع ذلك فإن وجود هذه المياه الجوفية الوطنية المحصورة على مقربة من الحدود الدولية، قد يؤدى إلى تقييد سلطة الدولة فى استخدام هذه المياه ومنح رعايا الدول المجاورة بعض حقوق الاستخدام، لذا يبدو طبيعياً أن تتضمن بعض المعاهدات الدولية تنظيم استخدام هذا النوع من المياه الحدودية . فمن ناحية قد تتضمن الاتفاقات الدولية إنشاء حق ارتفاق على المياه الجوفية لمصلحة إحدى دول الجوار ، ومن ناحية أخرى قد تتضمن المعاهدة الدولية تعديل خط الحدود بين دولتين بقصد جعل هذه المياه تحت سيادة الدولتين وداخل إقليمهما أى تحويلها من مياه جوفية محصورة إلى مياة جوفية دولية .

أولاً : الاتفاقات الدولية Les servitudes internationaux :

بصفة عامة تتسم احتياجات الشعوب من المياه بالاستمرارية والثبات ، وان متطلباتها لا تتغير كثيراً إلا فى الظروف الاستثنائية كأن يحدث نضوب فى المصادر أو تلوثها إلى حد كبير أو زيادة احتياجاتها نظراً للزيادة السكانية . كما قد يحدث أن يؤدى ترسيم الحدود بين دولتين إلى حرما ن بعض السكان على أحد جانبى الحدود من إمدادات المياه الموجودة بالجانب الآخر والتى كانوا يستخدمونها بالفعل فيما قبل ترسيم الحدود ، وفى هذه الحالة ينبغى أن نمكن هؤلاء السكان من الاستمرار فى الحصول على المياه من تلك المصادر التى اعتادوا استخدامها والتى أصبحت بمقتضى اتفاق الحدود الجديد خارج سيطرتهم القانونية .

ولقد تضمن السلوك الدولى العديد من الأمثلة ويعد الاتفاق المبرم بين بلجيكا ولوكسمبورج فى ٧ أغسطس سنة ١٨٤٣ من أقدم الوثائق التى تتعلق بالمياه الجوفية المحصورة ، وتمنح المادة ٢٠ سكان Guirsch ببلجيكا حق استخدام موارد المياه

الموجودة بـ Oberpallen بلوكسمبورج [١٩] . كذلك فقد تضمن الاتفاق المبرم فى ١٨ مارس سنة ١٩٠٤ بين بريطانيا وفرنسا بخصوص الحدود التى تفصل فيما بين ساحل الذهب والسودان الفرنسى السماح لسكان القرى القريبة من المناطق الحدودية بالحق فى استخدام مصادر المياه التى اعتادوا استخدامها فيما قبل حتى ولو كانت موجودة على الجانب الأخر للحدود[٢٠].

كذلك ورد فى الاتفاق المبرم بين فرنسا وبريطانيا فى ١٠ يناير سنة ١٩٢٤ بخصوص الحدود بين أفريقيا الاستوائية الفرنسية ، والسودان المصرى الانجليزى ، النص على منح فرنسا حق الحصول على المياه من الآبار الموجودة فى الإقليم السودانى [٢١] .

كما منح الاتفاق الفرنسى البريطانى فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ الذى يقيم الحدود بين السنغال وجامبيا ، السكان الموجودين فى المناطق الفرنسية الحق فى التزود بالمياه فى الآبار الموجودة فى المناطق البريطانية خلال سنة من إبرام الإتفاق [٢٢] .

وتقضى المادة الأولى من البروتوكول الموقع بين بريطانيا وروسيا وفارس وتركيا فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٣ بحق القبائل التركية فى التزود من المياه الموجودة فى بعض المناطق الحدودية الإيرانية [٢٣] . كما تضمن الإتفاق التركى الإيرانى فى ١٣ يناير سنة ١٩٣٢ والخاص بالحدود فيما بينهما ، السماح لقوات حرس الحدود من الجانبين باستخدام مصادر المياه الموجودة على جانبى خط الحدود [٢٤] .

وبناء على إتفاقية الحدود الألمانية البلجيكية التى تم إبرامها فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ إعمالاً لإتفاقية فرساى ، تعهدت الحكومة الألمانية بعدم تعميق الآبار الموجودة فى إقليمها أو حفر آبار جديدة، إذا كان من شأنها المساس بإمدادات بعض المقاطعات البلجيكية من المياه الجوفية الموجودة فى الإقليم الألمانى [٢٥] فى حين منحت اتفاقية اكس لاشابل فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ بين الدولتين ، ألمانيا الحق فى القيام بأعمال البحث والتنقيب والكشف عن المياه الجوفية فى بعض المناطق البلجيكية بقصد ضمان تزويد مقاطعة Kalterherberg الألمانية بالمياه [٢٦] . كذلك فإن الإتفاق اليوغسلافى الإيطالى المبرم فى ١٨ يوليو سنة ١٩٥٧ بناء على معاهدة السلام بين إيطاليا ودول الحلفاء سنة ١٩٤٧، قد نص على تزويد إقليم Gorizia داخل الحدود الإيطالية من مصادر المياه الموجودة فى Mrzlek بيوغسلافيا [٢٧] .

وفى الواقع فإن هذه الممارسات الدولية تجد أساسها القانونى فى الحقوق التاريخية المكتسبة لبعض السكان والذين اعتادوا على استخدام هذه المياه الجوفية وانه لا ينبغى لخطوط الحدود الجديدة أن تلغى هذه الحقوق خصوصاً فى حالة عدم توافر البديل ، كما يتفق ذلك ومبدأ حسن الجوار . وفى جميع الأحوال ينبغى أن لا يؤدى ذلك إلى إلحاق الضرر بسكان المنطقة الحدودية التى تستخدم مواردها المائية . فإعمال حق الإرتفاق يرتبط بضرورة عدم المساس بحقوق ومتطلبات سكان هذه المناطق .

ثانياً : تعديل الحدود الدولية بسبب المياه الجوفية :

فى هذه الحالة لا تتوقف الدول المعنية عند مجرد الاعتراف بحقوق إرتفاق على هذه المياه الجوفية، بل تعمد إلى تعديل هذه الحدود بالقدر الذى يسمح بعدم الفصل بين بعض السكان ومصادر المياه الجوفية اللازمة لهم . ويشمل الإتفاق المصرى الإيطالى فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ مثالاً واضحاً حيث احتفظت مصر بآبار Ramla بقصد ضمان إمدادات المياه لسكان منقطة السلوم [٢٨] . كذلك منحت اتفاقية اكس لاشابل فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ لألمانيا حقوقاً سياديه على بعض المناطق البلجيكية بقصد ضمان إمدادات المياه إلى ألمانيا [٢٩]

المبحث الثانى

المياه الجوفية الدولية

تنقسم الموارد الطبيعية طبقاً للقانون الدولى إلى ثلاثة أنواع . الموارد الطبيعية الخالصة للدولة، وتلك التى تعد مشتركة بين دولتين أو أكثر، وأخيراً الموارد الطبيعية التى تخص الجماعة الإنسانية . ويقصد بالطائفة الأولى الموارد الموجودة بأكملها داخل إقليم الدولة مثل الغابات والبحيرات والمناجم ، ويتم تنظيم استخدام واستغلال هذه الموارد عن طريق التشريعات الوطنية الداخلية. أما الموارد الطبيعية التى تخص الإنسانية فهى تلك التى تفلت من السيادة الوطنية لأية دوله مثل قيعان البحار وما بها من موارد طبيعية[٣٠]، والقمر وموارده الطبيعية. [٣١] أما المصادر المشتركة فهى الموارد السائلة أو الغازية التى تمر من إقليم إلى آخر مثل مياه الأنهار الدولية ، والبترول والمياه الجوفية... كذلك يعد من المصادر المشتركة الحيوانات والطيور المهاجرة من دولة الى أخرى .

وبالنسبة للنوع الأول من الموارد المشتركة فهى بطبيعتها غـــير قابلـــة للتجزئـــة أو الفصل عن طريق خط الحدود الدولية ، فإذا تصورنا إمكانية أن يقسم خط الحدود منجمـــاً للحديد أو الذهب فإن الأمر لن يستقيم عندما يتعلق بالمياه الجوفية أو البـــترول أو الغـــاز الطبيعى ، ذلك لأن استغلال هذه الموارد من قبل دولة سوف يؤثر بالضرورة على كمياتـــه أو طبيعته الموجودة فى الجانب الآخر من الحدود ، فسحب كميات كبيرة من المياه الجوفية أو من البترول أو حتى مجرد اصطياد الأسماك بكميات كبيرة من النهر الدولى قبل الحدود سوف يؤثر على إمكانية استغلال نفس الموارد فى الدول المجاورة والمشتركة فيه (٣٢) .

ولقد بدأت محاولات خلق نظام قانونى عام للموارد الطبيعية المشتركة فى مؤتمر الأمـم المتحدة للبيئة سنة ١٩٧٢ ، ويضمن وجود هذا التنظيم القانونى لبعـــض هـــذه المـــوارد إمكانية إنشاء قواعد قانونية عامة التطبيق على كافة هذه الموارد المشتركة . كما صـــاغ مجمع القانون الدولى قواعد هلسنكى سنة ١٩٦٦ الخاصة بالمجارى المائيـــة الدوليـــة ، وقواعد سيول سنة ١٩٨٦ الخاصة بالمياه الجوفية ، هذا بالإضافـــة إلـــى مـــا ورد فـــى مشروع قانون استخدام المجارى المائية الدولية لغير الأغراض الملاحية والـــذى أعدتـــه لجنة القانون الدولى للأمم المتحدة .

المطلب الأول : المياه الجوفية الدولية مورد طبيعى مشترك

يقودنا استقراء السلوك الدولى إلى النظر للمياه الجوفية الدولية باعتبارها جزءاً مـــن الدورة الهيدرولوجية **cycle hydrologigue** لمياه السطح ، وتعترف الوثـــائق الدوليـــة صراحة بوجود اعتماد متبادل بين المياه السطحية والمياه الجوفية . فلقد أشـــار الإعـــلان اليونانى اليوغسلافى فى أول سبتمبر سنة ١٩٥٧ بخصوص حوض بحـــيرة **Dorjan** (٣٣) لهذه الصلة بين نوعى المياه والتزام الطرفين بأن تســـتهدف الدراســـات الهيدرولوجيـــة متابعة مستويات المياه الجوفية ومقارنتها بتلك الخاصة بمياه السطح ، كما أشار التصريح إلى أن الدراسات الخاصة بمستوى المياه فى حقل المياه الجوفية تسمح بـــالحصول علـــى معطيات كافية بالنسبة لتأثير المياه الجوفية على مستوى المياه فى البحيرة .

كما تتضمن بعض المعاهدات الدولية النص على إمكانية تأثير استخدام المياه الجوفيـــة على المياه السطحية مثل المادة الأولى من الاتفاق المبرم بين سويسرا والنمسا والمجـــر فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٨٢ بخصوص تنظيم نهر الراين (٣٤) ، والمادة الأولى من الاتفاق

الفرنسى السويسرى فى ٢٦ إبريل ١٩٦٢ بخصوص حماية بحيرة جنيف من التلــوث (٣٥) كذلك أشارت بعض الاتفاقيات إلى الفرض العكسى المتمثل فــى تــأثير اســتغلال الميــاه السطحية على المياه الجوفية مثل اتفاقيات الراين المبرمة فى ٢٧ أكتوبر ســنة ١٩٧١ و ٤ مايو سنة ١٩٦٩ ، والاتفاق المبرم بيــن الســويد وفنلنــدا فــى ١٦ ســبتمبر ســنة ١٩٧١(٣٦).

ولقد أوردت القرارات والتوصيات الصادرة عن المنظمات الدوليــة حقيقــة إن الميــاه الجوفية تشكل جزءاً من دورة هيدرولوجية ، ومن ذلك الميثاق الأوربــى للميــاه الــذى اعتمدته الجمعية الاستشارية لمجلس أوربا بالتوصية رقم ٤٩٣ فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٧ واللجنة الوزارية بقرارها رقم ٦٧ فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٦٨ . ولقد أكد هذا الميثاق علــى أن ليس للماء حدود، وأنه مصدر طبيعى مشترك، ويتطلب تعاونا دولياً وأنه فــى داخــل الحوض الواحد فإن استعمالات المياه السطحية والمياه الجوفية تبدو معتمدة على بعضــها البعض الآخر . وفى الأوساط الأكاديمية تم التأكيد على هذه العلاقة المتبادلة بيــن الميــاه السطحية والجوفية ووحدة الدورة الهيرولوجية ، وينص قرار مجمــع القــانون الدولــى الصادر عن اجتماعه بنيويورك سنة ١٩٥٨ على ضرورة الأخذ فــى الاعتبــار علاقــات التبعية والاعتماد المتبادل بين مكونات الحوض والتى يدخل ضمنها "المياه الجوفية" (٣٧).

كما أكد مؤتمر كراكاس سنة ١٩٧٦ بخصوص قانون وإدارة المياه والذى تم تنظيمــه بواسطة الجمعية الدولية لقانون المياه ، فــى توصيتــه الأولــى علــى وحــدة الــدورة الهيرولوجية للمياه .

ولقد أدى ذلك إلى استخدام مصطلحات من شأنها اســتيعاب مفــهوم وحــده الــدورة الهيرولوجية للمياه مثل "النظام المــائى Systeme hydrique أو الأحــواض bassins ومن الاتفاقيات الدولية التى اعتمدت مفهوم "النظام المائى" الاتفاق المبرم بين يوغســلافيا والمجر فى ٨ أغسطس سنة ١٩٥٥(٣٨) وبين يوغسلافيا وألبانيا فــى ٥ ديســمبر ســنة ١٩٥٦(٣٩) . وطبقاً للمادة ٣/١ مــن المعــاهدتين يشــتمل النظــام المــائى systeme hydrique على مجارى المياه السطحية والجوفية الطبيعيــة والصناعيــة ، والمنشــآت والمواقع والتجهيزات التى من الممكن أن تعدل هذه المجارى . وبالنظر إلــى أن مفــهوم النظام المائى يبدو غير واضح فقد تم تجاوزه باستخدام مصطلحات أخرى ، ففى الاتفــاق

اليوغسلافى البلغارى فى ٤ أبريل ١٩٥٨ تضمنت المادة ٢/١ النص على الأحواض bassins المتاخمة أو العابرة للحدود الدولية[٤٠] .

كذلك استخدمت اتفاقية بحيرة تشاد الموقعة فى ٢٢ مايو سنة ١٩٦٤ تعبير الحوض ، كما أشارت المادة (٢) من قواعد هلسنكى "بخصوص استعمال مياه الأنهار الدولية والتى اعتمدها مجمع القانون الدولى فى ٢٠ أغسطس ١٩٦٦ إلى أن "حوض الصرف الدولى" هو منطقة جغرافية تمتد بين دولتين أو أكثر وتتحدد بحدود إمداد وتغذية المياه بما فى ذلك المياه السطحية والجوفية والتى تنساب فى اتجاه أو نقطة وصول مشتركة [٤١].

فى حين استخدمت الاتفاقيات التى أبرمتها بولندا مع تشيكوسلوفاكيا فى ٢١ مارس سنة ١٩٤٨[٤٢] ، والاتحاد السوفيتى فى ١٧ يوليو ١٩٦٤[٤٣] ، وألمانيا الديمقراطية فى ١٣ مارس ١٩٦٥ ، تعبير المياه الحدودية Les eaux frontieres ليشمل المياه السطحية والجوفية . وفى الواقع فان هذه الاتفاقيات لا تدخل فى هذا المفهوم سوى المياه الجوفية العبارة للحدود الدولية [٤٤].

وعلى ذلك فإن هذه الوثائق تشير إلى حالة اعتماد متبادل بين المياه الجوفية والمياه السطحية ولكن هذا الاعتماد لا ينبغى أن يؤدى إلى الخلط بينهما . وإنما يلزم فقط ضمان الإدارة المتكاملة لهذه الموارد المائية بقصد تحقيق أقصى استغلال للموارد المائية المتاحة، مما لا يدع مجالاً للشك فى أن تجديد إمتدادات المياه الجوفية والحفاظ عليها أمر فى غاية الأهمية ، ذلك لأنه إذا ما توقفت حركة المياه الجوفية فإن كمية المياه السطحية فى بعض المجارى المائية قد تنخفض، بل وربما تنضب ويتطلب ذلك الأخذ فى الاعتبار الآثار المترتبة على وجود الاحتياطات المتاحة من المياه الجوفية ومدى مساهمة تدفقات المياه السطحية فى تحديد كمية المخزون من المياه الجوفية[٤٥] . ولا يتعارض ذلك مع ضرورة تحديد حدود مستودع المياه الجوفية . ويثور التساؤل من الناحية القانونية عما إذا كانت المياه الموجودة فى منطقة التغذية zone d'aeration تشكل جزءاً من حقل المياه الجوفية أم لا. ويشير السلوك الدولى إلى أن هذه المياه لا تعد جزءاً منه ، وأن المياه الجوفية هى تلك الموجودة فى منطقة التخزين أو التشبع zone de saturation[٤٦].

ويشير القرار رقم ٦٨/٨٠ للمجموعة الاقتصادية الأوربية في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٩ والخاص بحماية المياه الجوفية من التلوث، الناجم عن المواد الخطرة إلى أن المياه الجوفية هى تلك الموجودة تحت سطح الأرض فى منطقة التشبع وفى حالة اتصال مباشر بالأرض وباطنها (٤٧).

وفى الواقع فان "حقل المياه الجوفية" لا يمكن اعتباره مورداً طبيعياً مشتركاً، إلا إذا كان ضمن مكونات نظام هيدرولوجى دولى . وفى هذا الإطار يمكننا التفرقة بين أربع حالات مختلفة للمياه الجوفية الدولية :

(١) عندما يتعلق الأمر بحقل مياه جوفيه محصور عبر الحدود الدولية ، ولا يرتبط بمياه جوفية أخرى أو مياه على السطح ، ويشكل فى حد ذاته موردا طبيعيا مشتركاً .

(٢) عندما يوجد حقل المياه الجوفية داخل إقليم الدولة ولكنه مرتبط هيدرولوجيا بنهر دولى ، وفى هذه الحالة ينبغى تحديد ما إذا كان النهر يشمل مصدر تغذية للمياه الجوفية أو العكس ، ففى الحالة الأولى من الممكن أن يؤثر استخدام مياه النهر بكميات كبيرة على عمليات الإمداد والتغذية لحقل المياه الجوفية، ويلحق بالتالى ضررا بالدولة التى يوجد بها، أما فى الفرض العكسى والذى يعتمد فيه النهر على المياه الجوفية باعتبارها رافدا له، فإن الغلو فى استغلالها قد يؤدى إلى انخفاض منسوب المياه فى النهر .

(٣) حالة وجود حقل المياه الجوفية بأكمله داخل إقليم دولة ولكنه متصل هيدرولوجيا بحقل آخر موجود فى دولة مجاورة ويتصور ذلك عندما يفصل بينهما طبقة شبه منفذة من الطفل الطينى. وفى هذه الحالة فإن المياه الجوفية تمر من حقل لآخر كلما كان هنالك اختلاف فى مستوى المياه بينهما. وعلى ذلك فمن الممكن أن يؤدى زيادة استهلاك أحدهما إلى اختلاف مستوى المياه فيما بينهما مما يعنى زيادة انسياب المياه الجوفية إلى الحقل الذى استهلك مخزونه بكميات كبيرة . كذلك إذا كان أحد الحقلين يغذى الآخر بصورة طبيعية، فإن الاستهلاك المتزايد لمياه الأول قد يؤدى إلى إنخفاض فى مستوى ضغط الماء piezometrique وبالتالى تعديل فى معدل انسياب المياه الجوفية من الأول إلى الثانى .

(٤) وجيب أخيراً الأخذ فى الاعتبار حالة حقل المياه الجوفية الموجود بأكمله داخل إقليم الدولة واعتماده على منطقة تغذية بدولة مجاورة وتوجد هذه الحالة فى المناطق الجبلية. وإن أى تعديل فى منطقة التغذية وعلى وجه التحديد تغيير طبيعتها من تربة ممكن اختراقها إلى سطح صلد يمكن أن يؤثر على إمدادات المياه الجوفية بهذا الحقل[٤٨].

المطلب الثانى : القواعد واجبة التطبيق على المياه الجوفية المشتركة

يتضمن القانون الدولى قواعد عامة تطبق على المياه الجوفية المشتركة بين الدول فى حالة عدم إخضاع استخدام واستغلال هذه المياه لاتفاقيات خاصة ثنائية أو جماعية كما أوصت لجنة القانون الدولى بالأمم المتحدة "بإمكانية تطبيق المبادئ الواردة فى مشروع المواد الذى أعدته بشأن قانون استخدام المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية على المياه الجوفية المحصورة العابرة للحدود" [٤٩].

أولاً : القواعد العامة للقانون الدولى :

١ - الالتزام بعدم إحداث ضرر ملموس prejudice sensible

إن الأضرار المتصور إحداثها عند استخدام المياه الجوفية المشتركة . تتعلق إما بكميات المياه أو نوعها أو هيكلها وتركيبها الجيولوجيى . ويتصور الضرر الملموس بالنسبة لكميات المياه الجوفية فى حالة الاستعمال المفرط للمياه التى تشكل مصدرا للإمداد والتغذية أو فى حالة تعديل هذه المصادر . ويحدث ذلك على سبيل المثال فى حالة تعديل مجرى النهر الذى يغذى حقل المياه الجوفية أو تعديل طبيعة الأرض فى منطقة التغذية . بل أن أحيانا قد تؤدى بعض التعديلات مثل تغيير مجرى النهر بالكامل أو ردم إحدى البحيرات إلى نضوب المياه الجوفية . أما المساس بنوعية المياه فيحدث فى حالة التلوث pollution وهو كل تغيير ضار فى تركيب وماهية المياه الناتج عن سلوك إنسانى .

أما الضرر الذى يتعلق بالتكوين والهيكل الجيولوجى لحقل المياه الجوفية فمن الممكن تصور حدوثه نتيجة للتجارب النووية تحت سطح الأرض والتى تجريها الدول المجاورة . كما أن الاستغلال المفرط لبعض حقول المياه الجوفية العميقة قد يؤدى إلى النضوب التام لحقوق أخرى [٥٠].

وطبقاً للقانون الدولى تلتزم كل دولة عند استخدام المياه الجوفية بعدم إحداث ضرر للغير ، ويعد ذلك من المبادئ العامة التى وردت فى أحكام التحكيم الدولى [٥١]، ولا يتعلق هذا الالتزام فقط بالأنشطة التى تباشرها أجهزة الدولة على إقليمها . وإنما بالأنشطة التى يباشرها الأفراد أو الهيئات الخاصة .

وطبقاً لقضاء محكمة العدل فإن هذا الالتزام لا يعنى فقط امتناع الدولة عن القيام بأنشطة ضارة وإنما أن تلتزم بعدم السماح باستخدام إقليمها بطريقة قد تؤدى إلى إلحاق الضرر بالدول الأخرى [٥٢]. كما ورد التأكيد على هذا المبدأ وبصفة عامة فى البند ٢١ من إعلان مؤتمر استكهولم ، وفى التوصية رقم ٩٠ لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه [٥٣].

وفى النظام القانونى الدولى فإن الضرر الذى يعتد به هو الضرر الذى ينطوى على أهمية وليس مجرد الضرر البسيط أو عدم الملاءمة . ويرتكز هذا المبدأ على سلوك عام ومستمر ويقود إلى الاعتراف بإنه يشكل قاعدة عرفية[٥٤] ففى قضاء مصهر تريل أشارت محكمة التحكيم إلى الضرر ذى النتائج الخطيرة[٥٥] "injury ... of serious consequence" وفى قضاء بحيرة لانو وردت الإشارة إلى وجود "مبدأ يحرم على دولة المنبع تغيير أو تعديل مياه النهر إذا ترتب على ذلك الإضرار الجسيم بدولة المصب "Unprincipe inter disant a l'Etat d'amont d'alterer les eaux d'un fleuve dans des condions de nature a niure gravement a l'Etat d'aval"[٥٦] .

وفى الإطار التعاهدى استخدمت الدول التعبيرات الدالة على أهمية نوعية الضرر مثل ملموس sensible[٥٧]معتبر notable [٥٨]، جوهرى substantiel ، خطير grave[٥٩].

كذلك ورد فى البند العاشر من قواعد هلسنكى النص على "الضرر الهام" dommage impartant وأن الضرر الهام هو الذى يعيق الاستعمال المعقول للمياه [٦٠]، وتم ترديد نفس التعبير فى المادة الأولى من قواعد مونتريال الخاصة بتلوث المياه[٦١] ، وكذلك القواعد المكملة التى تم اعتمادها فى سول سنة ١٩٨٦ والخاصة بالمصادر المائية الدولية[٦٢] .

ومن ناحية أخرى يبدو من الضرورى الإجابة عما إذا كانت الدولة ملزمة فقط بالامتناع عن القيام بالأنشطة التى يترتب عليها ضرر ملموس للجار ، أم أن القانون الدولى يلزم

الدول بالقيام بعمل بقصد تعديل الحالة الطبيعية للأشياء والتى يؤدى استمرارها إلى الحاق ضرر ملموس بالجار . ولقد عرض هذا التساؤل بخصوص النزاع المتعلق بتسرب مياه الدانوب بكميات كبيرة فى منطقة Jura والتى يظهر منها بعد ذلك بقليل جزء على سطح الأرض وينسكب فى L'A ach الذى يعد أحد الروافد الصغيرة لنهر الراين .

ولقد طالبت Wurtemberg أن تقوم Baden حيث يحدث التسريب ، باتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع هذا التسريب الطبيعي بزعم أنه يؤدى إلى إحداث أضرار جسيمة متمثلة فى خفض ملموس لكميات المياه فى نهر الدانوب ، بينما دفعت Baden هذا الادعاء بأن القانون الدولى لا يلزمها بالتدخل لتعديل الوضع الطبيعى للأشياء داخل إقليمها. ولقد تم حسم هذا النزاع فى ١٨ يونيه سنة ١٩٢٧ برفض ادعاء wurtemberg نظراً لأن القانون الدولى لم يحرم سوى إلحاق الضرر الملموس بدولة أخرى أى تحريم إحداث ضرر من خلال نشاط إنسانى ، أما الدولة فلا تسأل عن الأضرار التى ترتبها الأوضاع الطبيعية كما أنها ليست ملزمة قانوناً بتعديل هذه الأوضاع [٦٣].

ونخلص مما سبق أن القانون الدولى يمنع الدول من استخدام واستغلال المياه الجوفية المشتركة بطريقه تؤدى إلى إحداث ضرر ملموس بالدول المجاورة وأن هذا التحريم لا ينصرف إلى مطلق الضرر وإنما الى إحدى درجاته وهى الضرر الملموس ، وأن الضرر المنهى عنه هو الذى ينتج عن سلوك الدولة ونشاطاتها سواء التى تباشرها أجهزتها أو تلك التى تباشرها مؤسسات خاصة مرخص لها بذلك ، أما ذلك الضرر الذى يلحق بالدولة لأسباب طبيعية كطبيعة سطح الأرض أو التقلبات المناخية ... الخ ، فتلك لا تسأل عنها الدولة .

حماية المياه الجوفية من التلوث :

طبقاً للمادة ٩ من قواعد هلسنكى يعرف التلوث بأنه "كل تعديل ضار ، بسبب أنشطة إنسانية ، لتكوين وماهية ونوعية المياه" ولقد رددت المادة ٢/٤ من الاتفاق المبرم بين بولندا والاتحاد السوفيتى فى ١٧ يوليو سنة ١٩٧٤ هذا التعريف[٦٤] . كذلك يعرف McCaffery المقرر الخاص للجنة القانون الخاص للجنة القانون الدولى التلوث بأنه "كل تعديل فيزيائى أو كيميائى أو بيولوجى فى تكوين ونوعية المياه ... والناجم مباشرة أو

غير مباشرة من سلوك إنساني ويرتب آثاره الضارة على صحة الإنسان وأمنه ، وعلى استخدام المياه للأغراض النافعة ..[٦٥] ويبدو ضرورياً التأكيد على أن التلوث يجب أن يكون دائماً نتيجة أنشطة إنسانية، وعلى ذلك فإذا افترضنا وجود حقل مياه جوفيه يعتمد فى تزويده على مياه أحد الروافد المحملة بكميات كبيرة من الأملاح ، فإن المياه الجوفية لن تكون صالحة للملاحة ولكن لا يمكن اعتبارها ملوثة ، فالملوحة الشديدة للمياه الجوفية والتى قد تحدث أيضاً من شدة التبخر لمياه السطح فى بعض المناطق الجافة لا يمكن اعتبارها نتيجة للتلوث . كذلك فإن التلوث الناجم عن الأمطار الحمضية لا يمكن اعتبارها تلوثاً يرتب مسئولية إحدى الدول . ويرجع ، فى الواقع ، تلوث المياه الجوفية إلى سببين جوهريين .[٦٦]

(١) إدخال مواد كيميائية أو جرثومية فى محتوى المياه الجوفية . ويتصور ذلك فى مجال الزراعة بسبب استخدام المبيدات وكميات كبيرة من الأسمدة والمخصبات والتى تتسرب إلى باطن الأرض عن طريق مياه الأمطار أو مياه الصرف . كذلك تشكل الأنشطة الصناعية مصدراً آخر للتلوث . وتمثل النفايات العنصر الغالب مثل المياه غير المعالجة أو المعالجة على نحو غير كاف ، أو الزيوت أو النفايات الصلبة أو الغازية . وينجم التلوث فى هذه الحالة عن طريق إلقاء هذه السوائل فى مجرى نهر أو تخزين النفايات الصلبة فى باطن الأرض .

كذلك قد تساهم عمليات التنقيب واستخراج المعادن فى تسهيل وصول المواد الملوثة إلى المياه الجوفية . كما أن عمليات الحصول على الملح والفوسفات وغيره عن طريق حقن بعض المناطق بالمياه ثم استخلاصها مرة أخرى للحصول على المعادن المذابة بها قد تسمح لهذه المواد والتى تحتوى على عناصر شديدة التلوث بالتسرب وتغيير طبيعة المياه الجوفية فى بعض المناطق القريبة منها ، كذلك فان وضع مخازن وصهاريج لتخزين السولار والغاز الطبيعى والعناصر الهيدروكربونية الأخرى يعد أحد أسباب التلوث . هذا بالإضافة إلى مياه الصرف الناجمة عن الاستعمال الحضري للإنسان والتى تشكل عنصراً هاماً فى إحداث التلوث لاحتوائها على ميكروبات وبكتيريا وفيروسات .

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدول والتى تستعمل المياه الجوفية بكثافة تعمد إلى تزويد حقول المياه الجوفية صناعياً . وفى حالة عدم مراعاة الاحتياطات الواجبة عند التزويد والتأكد من أن المياه قد تم معالجتها . فإن عملية التزويد فى حد ذاتها قد تصبح أحد أسباب التلوث (٦٧).

وتشير الصور السابقة إلى أن التلوث يحدث عن طريق إدخال عناصر ملوثة فى محتوى المياه الجوفية من خلال تسرب المياه الحاملة لهذه المواد أو عن طريق ضخ هذه العناصر مباشرة فى محتوى المياه الجوفية .

(٢) قد يشكل الاستعمال المفرط للمياه الجوفية سبباً رئيسياً فى تلوثها خصوصاً المياه الجوفية الموجودة على مقربة من شواطى البحار والتى لا يفصلها عن المياه المالحة سوى تربة صلصالية يمكن اختراقها وحدوث التسريب . فقد يؤدى سوء استغلال المياه الجوفية إلى انخفاض مستوى التخزين . الأمر الذى يسمح باختراق المياه المالحة للتربة والاختلاط بخزانات المياه الجوفية وتصبح بالتالى غير صالحة للاستعمال . وفى الواقع فإن تلوث المياه الجوفية يشكل ضرراً يصعب معالجته أو التخلص منه ذلك لأن قدرة المياه الجوفية على التطهير الذاتى **auto – epuration** تبدو محدودة للغاية . على عكس الحال بالنسبة للمياه السطحية التى يسهل إعادتها إلى حالتها الطبيعية.(٦٨)

وتشير الممارسات الدولية فى بداية هذا القرن إلى أن الدول كانت تسعى إلى ضمان حماية مياه الأنهار والبحيرات من التلوث ولو على حساب نوعية المياه الجوفية . ونشير فى هذا الخصوص إلى أن الإتفاق المبرم بين فرنسا وسويسرا فى ٦ مارس سنة ١٩٠٤ والخاص بتنظيم عمليات الصيد فى بحيرة جنيف . قد نص فى المادة السادسة على أن تمتنع المصانع والهيئات الموجودة على مقربة من البحيرة عن إلقاء مياه الصرف أو أية مواد ضارة أخرى بالأسماك فى البحيرة . وأن تعمل على تسريب هذه المواد فى باطن الأرض . كذلك فإن إتفاقية حماية الراين من التلوث بالكلور والموقعة فى ٣ ديسمبر ١٩٧٦ اعتمدت أيضاً أسلوب فرنسا حقن باطن الأرض بالمواد الملوثة بقصد تجنب تغيير مياه النهر . وطبقاً لهذه الإتفاقية تتعهد فرنسا بإنشاء آبار للحقن فى مناطق **mulhouse** للتخلص من الأملاح.

وجدير بالإشارة أن المادة ٤/١ من هذه الإتفاقية قد أوردت قيداً على إجراءات الحقن، حيث ألزمت الحكومة الفرنسية بأن توقف عمليات الحقن بناءً على طلب أحد أطراف الإتفاقية، أو بمبادرة خاصة منها إذا تأكدت من وجود أخطار جسيمة تلحق بالبيئة وخصوصاً بمستوى المياه الجوفية.(٦٩)

وفى الواقع يفتقر النظام القانونى الدولى إلى وجود إتفاق دولى متعدد الأطراف لحماية المياه الجوفية من التلوث ويقتصر الأمر على وجود معاهدات بين دول متجاورة تتضمن نصوصاً خاصة بتلوث المياه الجوفية الحدودية مثل المادة ٣/٧ من المعاهدة المبرمة بين روسيا وبولندا فى ١٧ يوليو ١٩٦٤ (٧٠) . كما يحدث أحياناً أن تنشىء هذه المعاهدات لجاناً مكلفة بحماية المياه الحدودية، ومن بينها المياه الجوفية من التلوث وذلك ضمن إختصاصات أخرى تباشرها، وتتعلق بمشكلات المياه عموماً مثل اللجان التى أنشأتها الإتفاقيات المبرمة بين يوغسلافيا والمجر فى ٨ أغسطس ١٩٩٥ (٧١) ، وبين يوغسلافيا وبلغاريا فى ٤ ابريل ١٩٥٨ (٧٢) وكذلك الإتفاق المبرم بين فلندا والسويد فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٧١ (٧٣) . والإتفاق الفرنسى السويسرى فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٢ الذى أنشأ اللجنة الخاصة لحماية بحيرة جنيف من التلوث ، ومعاهدة ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٦ التى أنشأت اللجنة الدولية لحماية الراين من التلوث من المواد الكيميائية ، إلا أن هذه اللجان لم تهتم بحماية المياه الجوفية من التلوث إلا بالقدر اللازم لحماية مياه السطح (٧٤).

وبالإضافة لهذ المعاهدات الثنائية فإن المنظمات الأوربية اعتمدت قواعد محددة تعد الأكثر تطوراً فى مكافحة تلوث المياه الجوفية ، وتطبيقاً للمبدأ الثالث من ميثاق المياه الذى اعتمده مجلس أوربا سنة ١٩٦٧ " ينبغى الحفاظ على المياه الجوفية والمياه السطحية من التلوث " كما أصدرت المجموعة الأوربية عدة قرارات بهدف الحفاظ على نوعية المياه الجوفية منها القرار رقم ٧٥/ ٤٣٩ للمجموعة الأوربية الصادر فى ١٦ أبريل سنة ١٩٧٥ بخصوص التخلص من بقايا الزيوت المعدنية والمركبات الأخوى (٧٥) ، والقرار رقم ١٧٦/٧٨ الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٧٨ الخاص بالتلوث الناجم عن الصرف الصناعى لدايوكسيد الحديد (٧٦) ، والقرار رقم ٦٨/٨٠ الصادر فى ١٧ ديسمبر ١٩٧٩ لحماية المياه الجوفية من التلوث بسبب المواد الخطرة. (٧٧)

كذلك أقرت اللجنة الاقتصادية لأوربا سنة ١٩٨٠ إعلان للمبادئ الخاصة بتحريم تلوث المياه بما فى ذلك المياه الجوفية المشتركة ، كما أعدت إحدى اللجان التابعة لها مشروعاً للمبادئ الخاصة باستعمال المياه الجوفية سنة ١٩٨٥ ويتضمن كافة الجوانب الرئيسية لتلوث محتوى المياه الجوفية ، وإختراق مياه البحر للمياه الجوفية القريبة من الشواطىء البحرية والتغذية والإمداد الصناعى ، وتصريف المياه المستعملة ، والتلوث الناجم عن الزراعة والأنشطة المعدنية بالإضافة إلى التلوث الإشعاعى. (٧٨)

وفى إطار الأمم المتحدة أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة بإستكهولم إعلان البيئة الذى ينص المبدأ السادس منه على ضرورة وقف كافة الأعمال التى تهدف للتخلص من الموارد السامة وغيرها من المواد، بقصد تجنب إلحاق ضرر جسيم بالنظام الأيكولوجى للبيئة وضرورة تشجيع نضال الشعوب ضد التلوث . كما تقتضى التوصية رقم ٥١ للمؤتمر بأن الغاية السياسية لكل نشاط يتعلق باستعمال مصادر المياه ، هى كفالة الاستعمال الأمثل وتجنب تلوث المياه فى كل البلاد (٧٩). ولقد طالب المؤتمر العالمى للمياه سنة ١٩٧٣ جميع الدول والمنظمات الدولية بتطبيق ما ورد فى التوصية السابعة ، كما أصدر توصيات بخصوص تلوث مصادر المياه ومن بينها المياه الجوفية (٨٠) .

ورغم تعدد هذه الوثائق فإنه يظل صحيحاً الإدعاء بأن النظام القانونى الدولى فى هذا الخصوص مازال قاصراً، سواء على مستوى القواعد التعاهدية أو القواعد العرفية الخاصة. وعلى ذلك فإن المبدأ القانونى الذى يبدو بمثابة الإطار الذى يلزم الدول بعدم تلويث المياه الجوفية هو المبدأ الخاص بعدم إحداث ضرر ملموس بالغير.

الإلتزام بالاستعمال المنصف والمعقول :

(١) ولقد وردت القاعدة العامة للاستعمال المعقول فى المبدأ رقم ٢ من إعلان مؤتمر استكهولم بالنص على ضرورة الحفاظ على المصادر الطبيعية للعالم، بما فى ذلك الهواء والماء والأرض والنبات والحيوانات ، لمصلحة الأجيال الحالية والقادمة عن طريق التخطيط والإدارة تبعاً لهذه الاحتياجات.

كما تتضمن التوصية رقم ٥١ التأكيد على مبدأ الاستعمال الرشيد **rationnelle** لمصادر المياه ، وتورد الإتفاقية الأفريقية للحفاظ على الطبيعة ومواردها بما فى ذلك

المياه الجوفية هذا المبدأ من بين أهدافها . كما أن القرار رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٨٤ الصادر عن اللجنة الاقتصادية لأوربا يؤكد على الاستعمال الرشيد للمياه [٨١].

(٢) تلتزم الدولة داخل حدودها أن تستخدم المياه الجوفية استخداماً منصفاً ومعقولاً ، ويعد ذلك جزءاً من القانون الدولى عموماً . ويمكن فهم المقصود " بالاستخدام المنصف والمعقول " من خلال مسألتين . الأولى تتعلق بطبيعة الاستغلال والمقصود منه ، والثانية ترتبط بتوزيع فوائد هذا الاستغلال فيما بين الدول. بقول آخر ، أن مفهوم الإنصاف والمعقولية ينصرف إلى الاستغلال والتوزيع.

ويهدف هذا الالتزام إلى مواجهة الاستهلاك المفرط والأخذ فى الاعتبار ضرورة تنظيم استهلاك المياه الجوفية وتوجيه هذا الاستهلاك وإخضاعه لأهداف محددة . ويشير مفهوم " المعقول " raisonnable فى استخدام المياه الجوفية بداءة إلى ضرورة المحافظة على المصدر ، بمعنى أن يتم اعتماد نظام للاستهلاك يعادل على الأكثر معدل التغذية والإمداد. وكلك فإن الاستعمال المعقول يجب أن يأخذ فى الاعتبار احتياجات الشعوب الأخرى من إمدادات المياه ، كما ينبغى أن يراعى ترتيباً هرمياً لأهمية هذه الاحتياجات. ويبدو استعمالاً غير معقول استخدام المياه الجوفية لتغذية نافورات الزينة أو البحيرات التى تستخدم للألعاب المائية على حساب احتياجات شعوب أخرى لإمدادات مياه الشرب. [٨٢]

(٣) كذلك فإن معقولية الاستغلال للمياه الجوفية تعنى أن يؤدى هذا النشاط إلى الحصول على أقصى فائدة profit maximum . وتتضمن المادة ٣ من إعلان الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول (القرار رقم ٣٢٨١) النص على أن يتم استغلال المصادر الطبيعية المشتركة لدولتين أو أكثر ، عن طريق التعاون وبقصد كفالة الاستغلال الأمثل لها.

من ناحية أخرى ينبغى أن يكون توزيع المنافع بين الدول المشتركة فى مستودع المياه الجوفية منصفاً ومعقولاً بمعنى أن يضمن هذا التوزيع ، إلى حد كبير ، لكل دولة ، إشباع أقصى احتياجاتها بأقل قدر ممكن من الأضرار.

كذلك لا ينبغى أن يتم التوزيع طبقاً لأنصبة متساوية بين الدول ولكن يجب أن يؤخذ فى الاعتبار احتياجات كل دولة على حده ، كما يلزم تقدير ذلك من خلال تقييم مجمل الفوائد

والمضار التى يرتبها استغلال المياه الجوفية بالنسبة لكل دولة. فمن الجائز أن يؤدى استغلال المياه الجوفية إلى مزايا ملموسة من خلال ضمان تزويد سكان إحدى الدول بالمياه الصالحة للشرب سواء للإنسان أو الحيوان من ناحية ، وإلى إحداث أضرار تتمثل فى حرمان إحدى الدول أو بعضها من المياه اللازمة للرى . فى مثل هذه الأحوال ، فإن المنفعة والضرر لا يمكن تقييمهما منفصلين ، وإنما يتم ذلك من خلال نظرة شاملة تأخذ فى الاعتبار ليس فقط العناصر الاقتصادية وإنما أيضاً الاجتماعية والثقافية مثل التعليم والعادات وأنماط المعيشة والقيم السائدة فى كل دولة.(٨٣)

ولقد أشار مؤتمر إستكهولم للبيئة لقاعدة " الاستعمال المنصف " فى توصيته الشهيرة رقم ٥١ والتى تنص على أن يتم توزيع المزايا ونتائج الأنشطة التى تتم فى مناطق مشتركة هيدرولوجياً بين عدة دول ، بطريقة منصفة بين الدول المعنية . كما صادق على هذه القاعدة المؤتمر العالمى للمياه بتوصيته رقم ٩١ والتى تنص على أنه " بالنسبة لاستعمال وإدارة المصادر المائية المشتركة ، تلتزم السياسات الوطنية بالأخذ فى الاعتبار حق كل دولة مشتركة فى هذه المصادر ، فى استعمالها بطريقة منصفة بقصد تعزيز روابط التضامن والتعاون. (٨٤)

وطبقاً لمفهوم الإنصاف يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند توزيع المنافع الناجمة عن استغلال مستودع مياه جوفية مشترك ، حجم وكميات المياه الموجودة فى كل دولة على حدة . ويبدو منصفاً أن يكون حجم المياه التى تستخدمها كل دولة من هذا المستودع معادلاً لنسبة المياه الجوفية الموجودة داخل حدودها الدولية . وتلقى هذه القاعدة قبولاً بالنسبة لاستغلال الموارد المعدنية المشتركة مثل حقول البترول والغاز .. إلخ.

ومن الاتفاقيات الثنائية للمياه الجوفية والتى تضمن قاعدة الإستعمال المنصف والمعقول " نشير إلى معاهدة ٩ يونيه سنة ١٩٧٨ بين سويسرا " مقاطعة جنيف " وفرنسا بخصوص استخدام المياه الجوفية من مستودع Genevois. ولقد أنشأت هذه الإتفاقية لجنة لاستغلال المياه الجوفية، ومن بين مهامها إقتراح برنامج لاستعمال هذه المياه مع الأخذ فى الاعتبار كافة الاحتياجات والاستعمالات المختلفة (م٢/٢) ، كما تقضى المادة العاشرة بقصد ضمان الاستغلال الرشيد ، وإلزام كل مستخدمى المياه بإخطار اللجنة فى بداية كل عام بكميات المياه المتصور استخدامها. (٨٥)

الإلتزام بتبادل المعلومات وبالتفاوض :

يشير هذا الالتزام ، فى الواقع ، إلى الإجراءات اللازمة لضمان مراعاة مبدأى الاستعمال المنصف والمعقول ، وعدم إلحاق أضرار ملموسة بالدول المشتركة فى المياه الجوفية سوف تلحق بها ضرراً ملموساً أو تنطوى على استعمال غير معقول وغير منصف، لا يمكن أن يتم إلا إذا علمت الدولة بطبيعة هذه المشروعات . فالحق فى العلم أو الالتزام بالإخطار يعد ضرورياً للوضع محل التنفيذ للقواعد والمبادىء السابقة والعمل على ضمان مراعاتها مستقبلاً . ولهذا تلتزم الدول بإخطار شركاتها فى المياه الجوفية بمشروعاتها لاستعمال واستغلال هذه المياه ، وإخطارهم بكافة المعطيات الضرورية حتى يتسنى لهم تقييم الآثار المحددة لمثل هذه المشروعات.

ويتم الإخطار فى جميع الأحوال عن طريق أحد الأجهزة الرسمية للدولة حتى ولو كان القائم باستعمال المياه الجوفية إحدى المؤسسات العامة . ويلزم أن يكون الإخطار كاملاً بمعنى أن يتضمن كافة المعلومات الفنية الضرورية، حتى تتمكن الدول من تقييم الآثار الناجمة عن هذا الاستعمال الذى يحدث خارج إقليمها ، كما يجب أن يتم قبل بدء تنفيذ المشروعات بوقت كاف، حتى يتسنى للدول إعداد الرد اللازم الذى يوجه إلى السلطات الوطنية بالدولة وليس إلى القائم بهذه المشروعات . وإذا أرادت الدول الاعتراض على هذه المشروعات فينبغى أن يتضمن الرد الأسباب الفنية والعلمية التى تؤيد إمكانية حدوث ضرر ملموس أو أن هذا الاستعمال غير معقول.

ولا يقتصر الالتزام بمجرد الإخطار بل على الدولة أن تمنح غيرها من الدول المعنية بهذه المشروعات الحق فى مراقبة تنفيذها بقصد التأكد من أن إجراءات وطرق الاستعمال تتفق مع ما ورد فى الإخطار الأول بهذه المشروعات.

ويرى البعض [٨٦] أن الإخطار لا يستهدف الحصول على موافقة الدول المعنية ، وإنما يهدف فقط إلى أن تحاط الدول علماً بطبيعة المشروعات المزمع تنفيذها . ويبدو لنا أن الهدف من الإخطار لا يتوقف عند مجرد إحاطة الدول المعنية علماً بهذه المشروعات بل يلزم إتفاق الأطراف على أن هذه المشروعات لن تؤدى إلى أضرار ملموسة أو تنطوى على استعمال غير معقول أو غير منصف ، وفى حالة عدم الإتفاق يلزم الدخول فى

المفوضات وتسوية النزاع بالطرق الدبلوماسية . وفى قضية بحيرة لانو أكـــدت محكمـــة التحكيم على وجود قاعة عرفية تلزم الدول المعنية بالدخول فى المفاوضات. (٨٧)

كما أكدت المحكمة الدائمة للعدالة الدولية على أن الدخول فى مفاوضات مسبقة يشـكل مبدأ principe جوهرياً ترتكز عليه كافة العلاقات الدولية وإن كانت قد أشـارت إلـى أن الالتزام بالتفاوض لا ينطوى على الالتزام بالتوصل إلى إتفاق (٨٨) ، فإن الالتزام بالتفاوض يعنى بدء المفاوضات والاستمرار فيها بحسن نية، بمعنى أن تلتزم الأطراف بالدخول فـى مفاوضات فعلية وليس مجرد الاقتصار على تبادل المذكرات أو إجـراء محادثـات بـهدف مراعاة إجراءات شكلية محصنة . ولا يعنى ضرورة أن تتم هذه المفاوضـات فـى شـكل معين، فمن الممكن أن تتم عن طريق موظفين فنيين متخصصين أو عـن طريـق تبـادل المشروعات بين الممثلين الدبلوماسيين .. إلخ . وينطوى الالتزام بالتفاوض على أن تعمل الأطراف بطريقة تجعل للمفاوضات هدفاً محدداً وتحقيق نتائج ملموسة وعلى ذلك لا يتفـق والالتزام بالتفاوض سحب أحد الأطراف لاقتراحاته دون النظر فى إمكانيـة تعديلـها (٨٩) ، كما لا يتفق وذات الالتزام إنهاء المحادثات دون سبب صحيح أو فرض مدة غـير عاديـة للتفاوض أو عدم احترام الإجراءات المتفق عليها أو الرفض المطلق المتكرر لاقتراحـات ومصالح الطرف الآخر.(٩٠)

ويشير سلوك الدول بالنسبة لاستغلال المصادر الطبيعية المشـتركة إلـى أن الالـتزام بالإخطار المسبق بالتفاوض يشكل قاعدة عرفية ، كما أنه اصبح بمثابة مبدأ مقبـول فـى القانون الدولى للبيئة . فلقد تضمنت التوصية رقم ٥١/ب لمؤتمر إستكهولم للبيئـة سـنة ١٩٧٢ النص على أن تتفق الدول قبل بدء تنفيذ أنشطة تتعلق بالمصادر المائيـة والتـى تنطوى على خطر إحداث آثار ملحوظة على البيئة فى دول أخرى ، أن يتم إخطـار هـذه الأخيرة قبل تنفيذ هذه الأنشطة بوقت كاف. كما ورد فـى ميثـاق الحقـوق والواجبـات الاقتصادية للدول الصادر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقـم ٣٢٨١ سـنة ١٩٧٤ النص على إلزام الدول عند استغلال المصادر الطبيعيـة المشـتركة لدولتيـن أو أكـثر ، بالتعاون على أساس نظام للمعلومات والمشاورات المسبقة بقصد كفالة الاستعمال الأمثـل لهذه المصادر دون المساس بالمصالح المشروعة للدول الأخرى . كما اعتمـد المؤتمـر العالمى للمياه التوصية رقم ٨٦ والتى تنص على أن تعمل الدولة المشاركة فـى مصـادر

المياه . فى حالة عدم وجود إتفاق على كيفية استخدامها ، على تبادل المعلومات المتعلقة بإدارة هذه المصادر فى المستقبل بقصد تجنب أية أضرار متصورة . وعلى المستوى الإقليمى تتضمن المادة ٢/٥ من الاتفاقية الأفريقية للحفاظ على الطبيعة ومواردها ، والمادة ٥ من إتفاقية بحيرة تشاد النص على الالتزام بالمشاورات المسبقة بخصوص استخدام المياه الجوفية.

ونشير أخيراً إلى أن المعاهدات الثنائية المنظمة لاستخدام المياه الجوفية قد تضمنت مثل هذه الآلية لتبادل المعلومات عن الاستعمالات المستقبلية. ولقد أنشأت الولايات المتحدة والمكسيك لجنة دولية للحدود والمياه . ولقد أصدرت هذه اللجنة فى ٣٠ أغسطس ١٩٧٣ إعلاناً يلزم الطرفين بالدخول فى مشاورات مسبقة قبل القيام بأى تطوير للموارد الموجودة على سطح الأرض أو فى باطنها ، وقبل القيام بأية تعديلات جوهرية للحالة الراهنة فى المنطقة الحدودية [٩١] ، كذلك فإن الاتفاق المبرم بين النمسا وتشيكوسلوفاكيا فى ١٨ نوفمبر ١٩٨٢ يلزم الطرفين بتبادل المعلومات بخصوص القياس الإشعاعى للمياه سواء السطحية أو الجوفية .

ونشير كذلك إلى أن الدول قد تعمل على إنشاء نظام للاستعمال المشترك usage commun للمياه الجوفية الدولية. وبداءة فإن الاستعمال المشترك لا يعنى ممارسة سيادة مشتركة على منطقة ما وهو ما يعرف بحالة condominium. ومن أقدم المعاهدات التى اعتمدت مبدأ الاستعمال المشترك تلك المبرمة بين فرنسا وأسبانيا فى ٢٧ أغسطس سنة ١٧٨٥ والتى تحدد الحدود بين منطقتى Quinto real , Val Carls . ونظراً لأن خط الحدود يتقاطع مع العديد من الآبار والينابيع والطرق ، فقد تم الاتفاق على أن كل مصادر المياه والينابيع الموجودة على خط الحدود تكون مشتركة بين سكان المناطق الحدودية للدولتين سواء بالنسبة لاستعمالات السكان أو حيواناتهم . وقد اعتمد نفس النظام كل من المعاهدة المبرمة بين إيطاليا وسويسرا فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٨١ والخاصة بترسيم الحدود بين Tessin Lombarie وإتفاقية الحدود الأسبانية البرتغالية فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٨٤.[٩٢] كذلك فإن الاتفاق الفرنسى البريطانى فى فبراير ١٨٨٨ بخصوص الحدود فى الصومال قد نص على أن يتم استعمال الآبار الموجودة على الحدود استعمالاً مشتركاً بين الطرفين .[٩٣] ويتضمن البروتوكول المبرم بين يوغسلافيا وألبانيا

فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٣ والخاص بتنظيم استخدام المياه الواقعة فى المنطقة الحدودية، النص على أن يتم استخدام مصادر المياه الواقعة على خط التقسيم مشاركة بين سكان Gorozup بيوغسلافيا وسكان Pogaj فى ألبانيا طبقاً لنظام التناوب.

وإذا كانت هذه الإتفاقيات قد أنشأت نظماً للاستعمال المشترك للمياه ، فإن كل دولة تظل تمارس إختصاصها الإقليمى على كافة المناطق التى تدخل ضمن إقليمها. وعلى ذلك عند نضوب المياه الجوفية يكف هذا الاستعمال وتظل الحدود الدولية التى ورد النص عليها فى الاتفاق الدولى دون تعديل.

وأخيراً نشير إلى أن المياه الجوفية المشتركة بين الولايات المتحدة وتلك المشتركة بين فرنسا وسويسرا قد حظيت بتنظيم قانونى أكثر تفصيلاً .

ولقد تم إنشاء النظام القانونى للمياه الجوفية بين الولايات المتحدة والمكسيك بمقتضى الإعلان رقم ٢٤٢ الصادر عن اللجنة الدولية للحدود والمياه فى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٧٣ والذى تم اعتماده باتفاق بين الطرفين عن طريق تبادل المذكرات بين الدولتين فى نفس التاريخ [٩٤] وبمقتضى الإعلان بأن لا يتجاوز إستخراج المياه الجوفية على الحدود بين أريزونا بالولايات المتحدة وسونورا بالمكسيك وفى مساحة عرضها ثمانية كيلو مترات داخل إقليم كل دولة ، ١٩٧٣٥٨٠٠٠ متر مكعب سنوياً كما أنشأ الإعلان نظاماً للمشاورات المسبقة بخصوص التجهيزات الجديدة لسحب المياه أو التعديل الجوهرى لتلك الموجودة بالفعل. كما تم تنظيم استخدام المياه الجوفية فى مستودع Genevois بمقتضى الاتفاق المبرم بين فرنسا وسويسرا فى سبتمبر سنة ١٩٨٧ ، والذى أنشأ لجنة خاصة لاستغلال هذه المياه الجوفية . وتتكون اللجنة من ستة أعضاء بالتساوى بين الدولتين على أن يكون من بينهم ثلاثة من الفنيين المتخصصين فى مشكلات المياه. وللجنة إختصاصات عدة من أهمها ، إقتراح خطة الاستعمال السنوى لمحتوى المياه الجوفية من التلوث ، كما يلزم موافقتها الفنية على كل التجهيزات والمنشآت الجديدة لسحب المياه، وموافقتها أيضاً على تعديل تلك الموجودة فى الخدمة، ويعهد للجنة بفحص تكلفة محطات التغذية الصناعية لمحتوى المياه الجوفية واستغلاله. كما تتولى اللجنة صلاحيات مراقبة كافة المنشآت العامة والخاصة فى البلدين . وأن تزود كل منشأة بعداد يسمح بمعرفة كمية المياه التى تم سحبها سنوياً.

وتم إنشاء محطة التزويد الصناعى بمعرفة بلدية جنيف والتى تمتلكها أيضاً ، وعلى أن تحدد المساهمة الفرنسية فى مصاريف التزويد الصناعى للمياه الجوفية بنسبة كميات المياه التى يستخدمها الجانب الفرنسى من محتوى المياه الجوفية ، مقارنة بالإمداد السنوى من التزويد الصناعى لمحتوى المياه الجوفية. كذلك تتضمن الإتفاقية النص على إنشاء نظام لتحليل نوعية المياه المسحوبة وكذلك المياه التى يتم حقنها فى محتوى المياه الجوفية لأغراض التزويد الصناعى.

وتملك اللجنة نظاماً للمراقبة يسمح بمعرفة على وجه اليقين ، درجة استغلال محتوى المياه الجوفية ، وإعداد خطة الاستعمال الرشيد والتى تأخذ فى الاعتبار احتياجات المستهلكين والحفاظ على استمرارية محتوى المياه الجوفية.

ونشير أخيراً فى ختام هذه الدراسة إلى أنه :

إذا كان النظام القانونى للأنهار الدولية قد أصبح إلى حد كبير مكتملاً أركانه ، فإن النظام القانونى الدولى للمياه الجوفية مازال يفتقر إلى وجود إتفاق عام متعدد الأطراف يتضمن المبادئ الأساسية له . وعلى الرغم من التأكيد على وحدة الدورة الهيدرولوجية لمياه السطح والمياه الجوفية، فإن ذلك لن يؤدى بالضرورة إلى تطبيق الأحكام التى تتعلق بالمجارى الدولية على المياه الجوفية، خصوصاً تلك التى لا تشكل جزءاً من نظام مياه . لذا يبدو طبيعياً مسلك مجمع القانونى الدولى باعتماده " قواعد سيول سنة ١٩٨١ " التى تتضمن أحكاماً خاصة بشأن المياه الجوفية الدولية سواء كانت ذات صلة بمياه سطحية أو لم تكن . وإلى أن يتم إعداد إتفاق دولى عام ، فإن النظام القانونى الدولى للمياه الجوفية يستند على ما ورد فى المعاهدات الثنائية بين الدول سواء تلك المتعلقة باستخدام المياه الحدودية ، أو تلك التى تتعلق بالحدود وتحمى المياه الجوفية بصورة غير مباشرة ، أو ما يسمى بالاتفاقيات الشاملة، والتى تدخل المياه الجوفية ضمن نطاقها أو الاتفاقيات التى تنظم استخدام المياه السطحية وتعترف بآثار استغلال المياه الجوفية عليها ، وأخيراً تلك التى أنشأت نظماً خاصة لاستخدام المياه الجوفية بالإضافة إلى ما صدر عن أجهزة المنظمات الدولية العالمية والإقليمية من قرارات وتوصيات استخدام المجارى المائية الدولية وعلى القواعد العرفية والمبادئ العامة للقانون الدولى للبيئة.

المراجع والهوامش :

١- محمد خميس الزوكه "جغرافية المياه"دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٥ ، ص ٢٦٨ .

٢- منصور العادلى "موارد المياه فى الشرق الأوسط : صراع أم تعاون" ، دار النهضة العربيـــة ، ١٩٩٦ ، ص ٣٦ - ٣٧ .

٣- على إبراهيم " قانون الأنهار والمجارى المائية الدولية " دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٩٥ ، ص٥٤.

4- Marcoff (Marco) "Traite do Droit International Public de l'espace edition Universitaire Fribourg, Suisse, 1973, P. 214.

٥- صلاح الدين عامر " القانون الدولى الجديد للبحار " دار النهضة العربيـــة ، القـــاهرة ، ١٩٨٩ ص٣٦١ وما بعدها.

6- Fauchille (Paul) "Traite de droit international" 8[e]ed Paris, 1925, Deuxieme Partie, p.99., Oppenheim (L) "International law" 7[th] ed, London, New York, 1948, Vol,1. P.417. Guggenheim (Paul) " Traite de droit international public" Geneve, 1953, T1, pp. 377 – 378.

٧- انظر فى عرض هذه الآراء

Barberis (Julia.A) "Le regime juridique international des eaux sousteraines" AFDI, 1987, p.132 etc.

8- Barberis (Julia.A) op.cit, p.132.

٩- مجموعة معاهدات عصبة الأمم ، الجزء الثامن ، ص ١٢.

١٠- مجموعة معاهدات عصبة الأمم ، الجزء ٨٣ ، ص ٣١٦.

١١- مجموعة معاهدات عصبة الأمم ، الجزء ٣١٩ ، ص ٩٧.

١٢- مجموعة معاهدات عصبة الأمم ، الجزء ٢٦٦ ، ص ٢٤٤.

١٣- مجموعة معاهدات عصبة الأمم ، الجزء ٥٧٦ ، ص ٣٣٣.

14- United States Treaties, and Other International Agreements, Vol 24 p.1968.

15- Schwebel (M) Troisieme rapport sur le droit relatif aux utilisations des cours d'eau internationaux a des fins autres que navigation" ACDI, 1982, Vol. 11, premiere partie, p. 225.

16- Helsinki Rules on the Uses of the Water of the International River adopted by the International law Association at the 52 nd Confernce Heldin Helsinki on 20[th] August 1966, London, 1967.

17- Hayton (R.D) "The Law of International Aquifere" NRJ, Vol 22, 1982, pp.73 etc.

18- International Law Association, Report of the Sixieth Conference Heldin seoul 1986 (1987).

19- NU. AG. Doc. Off, suppl No. 10 (A/49/10) 1994, p.353.

20- Doc. ST/LEG/SER.B/12, p.374.

21- British and Foreign State Papers, Vol, 99, p.206. "The Villages Situated in Proximity to the Frontier Shall Retain the Right to use... springs and watering Places, Which they have heretofore used, even in cases which such... springs and watering places are situated withen the territory of the one power, and the village within the territory of the other".

٢٢- مجموعة معاهدات عصبة الأمم ، المجلد رقم ٢٨ ، ص ٤٧٨.

٢٣- مجموعة معاهدات عصبة الأمم ، المجلد ٢٨ ، ص ٢٩.

24- Doc ST/LEG/SER. B/12, p.266.

25- British and Foreign State papers, Vol 135, pp. 676 – 677.

26- Barberis (Julia . A) op. Cit, p.

٢٧- مجموعة معاهدات عصبة الأمم ، المجلد ٢١، ص ٣٢٨.

28- Doc. ST/LEG/SER. B/12. P.866.

29- British and Foreign State papers, Vol 13, p. 976.

٣٠- مجموعة معاهدات عصبة الأمم ، المجلد ٢٩ ، ص ٢٨.

٣١- المادة ١٣٧ من إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة ١٩٨٢ . صلاح الدين عامر ، المرجع السابق ، ص ٣٦٨ وما بعدها.

32- Christal (Carl) " The moon treaty enters into force" Ajil, Vol 79, 1985, p. 163.

33- Barleris (Julia.A) op. Cit, p. 138.

34- Doc. ST/LEG/SER.B/12, p.814.

35- British and Foreign State papers, Vol 84, p. 690 – 691.

36- Journal officiel de la republic francaise, 2 November,1963, 10405.

٣٧- مجموعة معاهدات الأمم المتحدة ، المجلد ٨٢٥ ، ص ٢٨١.

38- International law assaciation, Report of the forty-eight conference held at NY, September 1th, 1958, London, 1959, p.IX.

39- Doc. ST/LEG/SER. B/12, p.830.

40- Doc. ST/LEG/SER. B/12, p.441.

٤١- مجموعة معاهدات الأمم المتحدة ، الملجد ٣٦٧، ص ١٠٤.

42- Helsinki Rules on the Uses of the Water of International River, adapted by the international law association at the 52nd conference. Held in Helsinki, on 20th August 1966, London, 1967.

٤٣- مجموعة معاهدات الأمم المتحدة ، المجلد رقم ٥٣٨ ، ص ١٠٨.

٤٤- مجموعة معاهدات الأمم المتحدة ، المجلد رقم ٥٥٢ ، ص ١٧٧.

45- Barberis (Julia. A) op. Cit, p. 141 etc.

46- Schwebel (M) Prenier rapport sur le droit relatif aux utilisations des couse d'eau internationaux a des fins autres que navigation" ACDI, 1979, Vol 11, premiere partie, p. 149.

47- Barberis (Julia .A) op. Cit, p. 144.

48- Journal official de la CEE, 26 Janvier 1980, No L 20, p. 44

49- Barberos (Julia. A) op. Cit, pp. 144 – 145.

50- NU. AG, Doc. Off, suppl No 10 (A/49/10) 1994, p. 343.

51- Barberis (Julia.A) op. Cit, p. 147.

52- RSA, Vol 11, p. 839, RSA, Vol 111, p. 1965.

53- Cij, Rec, 1949, p.22.

54- Doc. E/conf. 70/29. P.53.

55- "Troisieme Rapport sur le Droit Relatif aux Utilisations de Cours d'eam internationales ..." op. Cit, p.111, Andrassy (J) "Les relations internationales de voisinage" RCADI, 1951, p.169 – 176. Coliard (A.C) "Evolution et aspects actuels du regime juridique des fieuves internationaux" RCADI, 1968, p.337 etc.

56- RSA, III, p.1905.

57- RSA, XII, p.381.

٥٨- مجموعة معاهدات الأمم المتحدة ، الملجد رقم ٥٠٨ ، ص ٢٦ ، معاهدة الحدود بين هولنـــدا والمانيـــا الفيدرالية فى ٨ أبريل سنة ١٩٦٠.

59- L'acte de Santiago du 26 Juin 1971 enter chili et l' Argentine in ACDI, 1974, Vol, 11. 2eme partie p 357.

٦٠- مجموعة معاهدات عصبة الأمم ، المجلد رقم ١٩٠، ص ١٠٤ ، الإتفاق المبرم بيـــن تركيـــا وبلجيكـــا والمملكة المتحدة ٥ى ٢٢ نوفمبر ١٩٣٤ بخصوص الحقوق النهرية على الحدود بين تنجانيقـــا مـــن ناحية وروندا وبروندى من ناحية أخرى.

61- International law association, Report of the fifty – second conference held at Helsinki 1966 (1967) p. 477.

62- International law association, Report of the sixty tow conference held in seoul 1986 (1987) p. 278.

63- International law association, Report of the sixtieth conference hed at Montereal 1982 (1983) p.278.

64- Barberis (Julia .A) op. Cit, p. 148.

٦٥- مجموعة معاهدات الأمم المتحدة ، المجلد ٥٥٢ ، ص ١٧٠.

66- Report of the international law commisson on its work of its forty second session. UN Doc. (A/45/10) 1990, p. 158.

67- Polakiewicz (J.G) "La responsabilite de l'Etat en matiere de pollution des eaux fluviales ou sousteeeaines inernationales" JDI, p.283 – 2.

68- Barberis (Julia.A) op. Cit, p. 149.

69- Polakiewicz (J .G) op. Cit, p.320.

70- Barberis (Julia .A) op. Cit, p.150.

٧١- مجموعة معاهدات الأمم المتحدة ، المجلد ٥٥٢ ، ص ١٧٩.

72- Doc. ST/LEG/SER. B/12, p.832-834.

73- Doc. ST/LEG/SER. B/12, p.443-445.

٧٤- مجموعة معاهدات الأمم المتحدة ، المجلد ٨٢٥ ، ص ٢٧٧.

75- Barberis (Julia.A) op. Cit, p.151.

76- Journal official de la CEE, 25 Juillet 1975 No L. 194, p. 23.

77- Journal official de la CEE, 25 Fevrier 1978 No L. 54, p. 19.

78- Journal official de la CEE, 26 Janvier 1980 No L. 120, p. 43.

79- Barderis (Julia, A) op. Cit, p. 152.

80- Doc, A/Conf. 48/14/Rev. l, p.22.

81- Doc. A/Conf. 70/9, pp. 28 –29.

82- Doc. E/ECE/1084 – ECE/Water /38, p.22.

83- Barberis (Julia. A) op, cit, 154.

84- Barberis (Julia. A) op, cit, 155.

85- Doc. E/Conf. 70/29, p. 53.

86- Barberis (Julia. A) op, cit, 155.

87- Utton (A.E) "International environmental law and consultations mechanism" Colombia Journal of international law, 1973, p. 69.

88- RSA, Vol, XII, P. 308.

89- Cpji, Serie A/B, No 42, p. 116. "L'engagement de negocier n'imphque pas celui de S'entendre".

90- Cij, Rec, 1969, p.47.

91- RAS, Vol XII, p. 307.

92- Doc. OEA/Ser. 1/VI. No 44 (1983) p. 545.

٩٣- مشار إليه عند : Barberis (Julia.A) op. Cit, 160 .

94- British and foreign State reports, Vol XXVIII, p. 474.

95- Doc. OEA/SER. 1/VI, No 47 (1983).

الفصل الخامس

حماية الحقوق المائية للفلسطينيين في مناطق السلطة الفلسطينية

أ. صفية النجار*

مقدمة:

تقدر مساحة الدولة الفلسطينية المقترحة بحوالى ٥٩٣٧كم٢ هى مجموع مساحتى كل من منطقة الضفة الغربية (٥٥٧٢كم٢) وقطاع غزة (٣٦٥كم٢). وتتباين تضاريس الدولة بين كثبان رملية يتراوح ارتفاعها بين ٥ – ٤٠ متر فوق سطح البحر فى قطاع غزة إلى ٤٠٠ – ١٠٠٠م فى سلاسل جبال الضفة الغربية ، وهو ما يفسر سقوط الكميات الأكبر من الأمطار على هذه المنطقة حيث تصطدم الرياح الغربية العكسية القادمة من البحر المتوسط بمرتفعات الضفة وتسقط أمطارها الغزيرة شتاءاً على السفوح الغربية لها بمعدل سنوى يتراوح بين ١٠٠ – ٦٠٠ مليمتر مكعب، أما فى قطاع غزة فيتراوح ما بين ٢٠٠ – ٤٠٠ مليمتر مكعب، ويتميز سقوط المطر فى الدولة الفلسطينية بالتذبذب والتباين بين عام وآخر وأيضاً بين منطقة وأخرى.

* سلطة المياه الفلسطينية ، غزة

مصادر المياه فى الدولة الفلسطينية:

نهر الأردن:

يحرم على الفلسطينيين الاستفادة من نهر الأردن فى الوقت الذى تستولى فيه الدولة القائمة بالاحتلال على ٧٠٠ مليون متر مكعب ويضخ أكثر من ٤٤٠ مليون متر مكعب منها عبر النقل القطرى الذى ترفع إليه المياه من بحيرة طبريا ويتم توزيعها عبر عدة تفريعات إلى مناطق التجمعات اليهودية فى المنطقة الساحلية ومنطقة النقب. أما الجزء المتبقى من المياه فى المجرى الأردنى من النهر والواقع ضمن أراضى الضفة الغربية فإنه عبارة عن مياه ملوثة بالأملاح الطبيعية والسيول الآتية من الحقول إلى درجة تجعل مياه النهر فى هذا الجزء غير صالحة للاستخدام لأى غرض من الأغراض ، إلى جانب ذلك يتم صرف مياه صرف صحى وصناعى من مستوطنات الضفة الغربية إلى النهر بهدف القضاء على أية فرصة أمام الفلسطينيين للاستفادة منه فى تنمية اقتصادهم الوطنى.

الأحواض الجوفية:

تقدر الطاقة الإنتاجية المتجددة للأحواض الجوفية فى منطقة السلطة الفلسطينية بحوالى ٦٠٠ مليون متر مكعب سنوياً لأحواض الضفة الغربية، ونحو ٦٠ – ٧٠ مليون متر مكعب سنوياً لخزان غزة الساحلى. بالنسبة للضفة الغربية تقوم (إسرائيل) بسحب أكثر من ٥٠٠ مليون متر مكعب لاستخدام الإسرائيليين ، فى حين خصصت أقل من ٧٠ مليون متر مكعب لاستهلاك الفلسطينيين. ولقد حافظت الدولة المحتلة على مدار عشرات السنين على هذا التمييز الواضح فى توزيع المياه بين الفلسطينيين واليهود والذى يتجلى واضحاً فى مقارنة نصيب الفرد الفلسطينى من المياه والذى لا يتجاوز ١٣٩ متر مكعب سنوياً فى أفضل الأحوال. بينما يصل متوسط نصيب الفرد المستوطن إلى أكثر من ٤٠٠ متر مكعب سنوياً ولنأخذ مثالاً على ذلك من مستوطنة كريات أربع الواقعة فوق الخليل وعدد سكانها ٥٠٠٠ نسمة تقريباً ويحصلون على ٦٠٠٠ متر مكعب من المياه يومياً مقابل ٧٠٠٠ متر مكعب يومياً لـ ١٠٠٠٠٠ فلسطينى فى الخليل.

أما بالنسبة لقطاع غزة فتتراوح الطاقة الإنتاجية المتجددة لحوض غزة الساحلى ما بين ٦٠ – ٧٠ مليون متر مكعب سنوياً. يتم استخدامها بالكامل إضافة إلى أكثر من ٤٠ مليون

متر مكعب من احتياطى الخزان يتم سحبها لتغطية الاحتياجات المتزايدة للسكان ، بجانب استخدام المستوطنات التى أقيمت بالقرب من مصادر المياه الأجود فى القطاع مما نتج عنه وجود عجز فى الميزان المائى للخزان الساحلى الجنوبى.

جدول يوضح مصادر المياه وكمياتها فى الدولة الفلسطينية

المصدر	كميات المياه الواردة (م.م٣)	الموقع
نهر الأردن والسيول السطحية	١٨٠ – ٢٠٠	الضفة الغربية
الحوض الجوفى الغربى	٣٣٥	الضفة الغربية
الحوض الشمالى الشرقى	١٤٠	الضفة الغربية
الحوض الشرقى	١٢٥	الضفة الغربية
الحوض الساحلى	٦٠ – ٧٠	قطاع غزة
العيون والينابيع	٤٠ – ٥٠	الضفة الغربية
المجموع	٨٨٠ – ٩٢٠	الدولة الفلسطينية

العيون والينابيع

اقتصر وجود العيون والينابيع على منطقة الضفة الغربية، ويبلغ عددها الحالى نحو ٤٠٠ نبع معظمها موسمية وتشكل مصدراً هاماً للمياه بالنسبة للفلسطينيين فى هذه المنطقة، حيث تعتبر المصدر الثانى الرئيس المتوفر لهم بعد الآبار الجوفية مع ملاحظة أن إنتاجها الذى يتراوح بين ٤٠ – ٥٠ مليون متر مكعب سنوياً ينخفض بشكل كبير فى فصل الصيف، وقد أدت السياسات المائية للاحتلال إلى جفاف الكثير من الينابيع والعيون نتيجة حفر الآبار الارتوازية العميقة بالقرب من تلك المصادر.

الاستهلاك الحالى للمياه فى الدولة الفلسطينية:

نود التأكيد على أننا عندما نقول الدولة الفلسطينية فإننا نعنى الأراضى الواقعة ضمن حدود الضفة الغربية وقطاع غزة والتى جرى احتلالها فى الخامس من يونيه من العام ١٩٦٧، وبناءاً عليه فإن إجمالى موارد المياه فى هذه الدولة المنتظرة هو ٨٨٠ – ٩٢٠ مليون متر مكعب سنوياً من مختلف المصادر (نهر الأردن، الخزانات الجوفية، العيون والينابيع) مع مراعاة أن هناك العديد من المصادر الطبيعية للمياه التى تم تدميرها إما

جزئياً أو كلياً ما بين عيون وينابيع وجداول وأنهار ووديان موسمية الجريان، وهى تحتاج إلى بحث مفصل ونكتفى هنا بالإشارة إلى وادى غزة كمثال صارخ على عنصرية الدولة العبرية وعدوانها على الجغرافيا والبيئة والإنسان.

وبالرجوع إلى الاستهلاك الحالى للمياه فى الدولة الفلسطينية بجناحيها نجد أنه لا يتعدى ٢٣٠ – ٢٥٠ مليون متر مكعب سنوياً لمختلف الأغراض (منزلية، زراعية،صناعية) من مجموع موارده المائية التى تصل إلى نحو ٩٠٠ مليون متر مكعب سنوياً. أى أن الفلسطينيين يسمح لهم فقط باستخدام ما نسبته نحو ٢٦.٥% من موارد المياه فى مناطقهم والباقى تستولى عليه الدولة العبرية.

جدول يوضح توزيع استهلاك المياه على الاستخدامات المختلفة

فى الدولة الفلسطينية والدولة العبرية

نوع الاستهلاك	الدولة الفلسطينية		الدولة العبرية (م.م٣)
	الضفة الغربية (م.م٣)	قطاع غزة (م.م٣)	
الزراعة	٩٥-١٠٠	٨٥ – ٩٠	١٣٢٠
الشرب	٢٧ – ٣٠	٢٧ – ٢٥	٣٢٥
الصناعة	٣ – ٥	٢	١٢٥
المجموع	١٢٥ – ١٣٥	١٠٨ – ١١٥	١٧٧٠

الاحتياجات المستقبلية للمياه فى الدولة الفلسطينية:

تم تقدير الاحتياجات المستقبلية للمياه فى كافة القطاعات، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار، الإمكانات الحالية المتاحة، الزيادة السكانية المتوقعة، التقدم الاجتماعى والحضرى، وزيادة المساحات الزراعية فى أراضى الضفة الغربية، والاهتمام المستقبلى بالتقدم الصناعى.

يوضح الجدول التالى النمو السكانى والاحتياج المستقبلى للمياه فى الدولة الفلسطينية.

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠
المنزلى لتر/يوم	٧٥	١١٠	١٢٦	١٥٠	١٥٨
العام لتر/يوم	٧	٨	٩	١١	١٢
الحيوانى لتر/يوم	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
الصناعى لتر/يوم	٧	٩	١٣	١٥	٢٠
الإجمالى لتر/يوم	١٠٢	١٤٠	١٦١	١٨٩	٢٠٣
الفاقد %	٤٠	٣٠	٢٥	٢٥	٢٥
إجمالى الاحتياج لتر/يوم	١٧٠	٢٠٠	٢١٥	٢٥٢	٢٧١
عدد السكان (ألف نسمة)	٢٩٠٨,٥	٣٤٥٤.٤	٤١٠٢.٧	٤٨٧٢.٨	٥٧٨٧,٣
نسبة النمو %	٣ ,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣.٥
الاحتياج الكلى مليون متر مكعب	١٨٠	٢٥٢	٣٢١	٤٤٨	٥٧٢
الزراعة/غزة مليون متر مكعب	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠
الزراعة/ الضفة مليون متر مكعب	٩٠	٩٠	١٦٨	١٦٨	٢٢٤
مجموع الاحتياج الكلى مليون متر مكعب	٣٥٠	٤٢٢	٥٦٩	٦٩٦	٨٧٦

الحقوق المائية الفلسطينية فى مناطق السلطة الفلسطينية

أ- قضايا عالقة مع الطرف الآخر (المرحلة الانتقالية)

أولاً: العلاقة مع مكروت:

لابد من تحويل الاتفاق التجارى الودى بين السلطة الوطنية وشركة مكروت إلى اتفاق قانونى بين السلطة الوطنية والحكومة الإسرائيلية للأسباب الآتية:

١- إن عدم وجود عقد لتوريد المياه من شركة مكروت أدى إلى إطلاق الحرية للشركة فى رفع السعر أكثر من مرة دون الرجوع إلى السلطة الوطنية.

٢- فى حالة عدم وجود أى مشكلة مع السلطة تقوم الشركة بقطع المياه عن السكان أو تخفيض الكمية الواردة إليهم. وفى حالة رفض الطرف الآخر بتعديل البند التجارى مع مكروت لا بد من المطالبة بجدولة السعر للمياه وضرورة التزام الشركة بعدم قطع المياه أو تقليص الكميات الموردة من طرفها تحت أى ظرف دون تنسيق مع السلطة الفلسطينية، وذلك حتى تتمكن السلطة من اتخاذ الترتيبات اللازمة.

ثانياً: اللجنة الفرعية:

تم الاتفاق على تشكيل لجنة فرعية للتعامل مع جميع القضايا ذات الاهتمام المتبادل بما فى ذلك تبادل جميع المعلومات ذات العلاقة بإدارة وتشغيل مصادر المياه وأنظمتها والحيلولة دون وقوع ضرر على مصادر المياه بشكل مشترك، لكنه لم يتم تشكيل هذه اللجنة، وعلاوة على ذلك استمرت (إسرائيل) فى ممارسة خروقاتها التى من المفترض أن تناقش فى اللجنة الفرعية، وأهمها الاستنزاف المتزايد فى إنتاج المياه من مخزوننا الجوفى لتلبية متطلبات التوسع فى الاستيطان إلى جانب إلقاء مخلفات مياه صرف صناعى ومياه صرف صحى من المستوطنات وأيضاً من داخل خط الهدنة (الخط الأخضر) فى الأودية مما يعنى الاستمرار فى تلويث مصادر المياه الفلسطينية.

لهذه الأسباب ولغيرها يجب أن يتمسك الجانب الفلسطينى ويلح على ضرورة تفعيل اللجنة الفرعية وسرعة مباشرتها للمهام التى نص عليها الاتفاق.

ثالثاً: مياه الشرب:

لقد نصت المادة ٤٠ من الاتفاق المؤقت الثانى بين الفلسطينيين والإسرائيليين على تزويد قطاع غزة ٥ مليون متر مكعب سنوياً من المياه ككميات إضافية لمواجهة النقص الحاد لمياه الشرب، ولم يتم تنفيذ هذا البند بالرغم من الأهمية الملحة لذلك، وإننا نعتبر أن الخلاف حول سعر هذه المياه أو المأخذ الملائم لتوريدها (طريقة التوصيل) ما هى إلا عقبات غير مبررة يضعها الطرف الآخر بهدف تعطيل نقل المياه المتفق عليها لأطول وقت ممكن، خاصة وأنه ليس فى الاتفاق ما ينص على تحصيل هذه الكميات بأثر رجعى فى حالة تعطيل وصولها إلى غزة خلال فترة محددة.

رابعاً: الآبار الحدودية وآبار المستوطنات:

قامت إسرائيل بحفر سلسلة من الآبار بمحاذاة خط الهدنة (الخط الأخضر) إلى الشرق وإلى الشمال من قطاع غزة، وربما يتجاوز عدد تلك الآبار ٢٥ بئراً وهذه الآبار استنفدت الخزان الجوفى العذب فى شمال القطاع، وتستعمل كمصايد للمياه فى شرق القطاع. (إسرائيل من جهتها تدعى بأن خزان قطاع غزة الجوفى مفصول عن خزان (إسرائيل)، وهذا غير صحيح لأن الخزان الجوفى الساحلى يمتد من العريش حتى يدخل جبل الكرمل فى البحر عند

حيفا. هذا فيما يتعلق بالآبار الحدودية أما آبار المستوطنات فيبلغ عددها ٣٠ بئراً موزعة كالتالى:

آبار الساحل	٢٠ بئراً
بئر فى رفح	١ بئر
بئر مزرعة رفح B115	١ بئر
بئر مستوطنة ميراج	١ بئر
بئر مستوطنة داروم	١ بئر
آبار نتساريم	٢ بئر
آبار شمال بيت لاهيا	٣ بئر
بئر إيرز A135	١ بئر
المجموع	٣٠ بئراً

(ولا تدفع إسرائيل) ثمن المياه من المصادر المستخرجة من الخزان الجوفى الساحلى الواقع ضمن أراضى السلطة الوطنية الفلسطينية، وهى تدعى أنها تعطى الفلسطينيين مقابل هذه المياه من مياه مكروت، وفى هذا مغالطة حيث أن المياه المستخرجة تختلف عن المياه الواردة إلينا من حيث:

أ- الكمية:

إن كميات المياه التى توردها مكروت لقطاع غزة لا تتجاوز نصف الكمية التى تسحبها المستوطنات، فمكروت تورد للسلطة ٥ مليون متر مكعب سنوياً، بينما تستنزف المستوطنات ١٠-١٢ مليون متر مكعب سنوياً على أساس أن الضخ من آبار المستوطنات يتراوح بين ٣٥ متر مكعب/الساعة فى آبار قطيف ورفح، و ٦٠ متر مكعب/الساعة فى آبار مستوطنات ميراج، داروم، نتسايم، ايرز، بئر مزرعة رفح، والمستوطنات الموجودة شمال بيت لاهيا.

ب- التكلفة:

تورد (إسرائيل) مياه مكروت للسلطة الفلسطينية بتكلفة تتراوح بين ١,٣ - ١,٦ شيكل للمتر المكعب، بينما المياه المسحوبة من أراضى السلطة الفلسطينية تكلف الطرف الآخر ما بين ٠,٢٠ إلى ٠,٣٠ من الشيكل/المتر المكعب.

ج- النوعية:

نوعية المياه فى آبار المستوطنات أفضل من تلك التى توردها مكروت للسلطة.

خامساً: المياه السطحية:

من وجهة نظر (إسرائيل) أن انسياب المياه الطبيعى من الشرق إلى الغرب فى منطقة الضفة الغربية يجب ألا يعيقه شئ وفقاً للقانون الدولى الذى ينظم استخدام المصادر المائية المشتركة ، وبناءاً عليه فهى تراقب وتشرف على كافة الأعمال المائية فى تلك المنطقة ضماناً لعدم تجاوز الكميات الشحيحة من المياه التى قررتها لاستخدام المواطنين الفلسطينيين من موقع سلطتها كقائمة بالاحتلال.

من هذا المنطلق يكون التساؤل عن مدى قانونية احتجاز مياه وادى غزة بواسطة البرك التى تم إنشاؤها على بعد نحو ٦ كم شرق القطاع والتى وصل عددها إلى نحو ٨ برك غير معروف بالنسبة لنا على وجه الدقة سعتها ولا كمية المياه التى يتم تخزينها فيها. وتدعى (إسرائيل) من جهتها بأن الوادى ليس ذا قيمة من حيث الكمية حتى يمكن إدخاله فى المفاوضات، وفى هذا التفاف على حقائق الواقع التى تبين مدى الحاجة إلى كل قطرة مياه فى قطاع غزة، بالإضافة إلى أن احتجاز مياه الوادى فى حد ذاته استمرار لخرق القوانين الدولية.

سادساً: مشكلات بيئية:

إن تصريف مياه الصرف الصناعى الصحى فى الأودية من قبل (إسرائيل) يؤدى إلى جانب تلويث الخزان الجوفى إلى تعقيد المشروعات المستقبلية المخطط إقامتها لتخزين المياه فى الأودية بالإضافة إلى القضاء على مستقبل تلك الأودية كجزء لا يتجزأ من جغرافية الأرض الفلسطينية.

ب- قضايا متعلقة بالوضع الدائم:

إن السيادة القانونية على المصادر الطبيعية هى واحدة من أهم قضايا مرحلة مفاوضات الوضع الدائم، بما فى ذلك مصادر المياه التى تعد أهم المصادر الطبيعية.

ويوجد فى القانون الدولى مجموعة من الأسس والتقنيات التى يجب أن تلتزم بها الدولة القائمة بالاحتلال، باعتباره (الاحتلال) حالة فعلية مؤقتة وفقاً لقواعد وأحكام قانون الاحتلال الحربى الذى نص على وجوب احتفاظ الإقليم المحتل بسيادته على أراضيه وموارده الطبيعية، وعليه تكون إسرائيل باستيلائها على الموارد المائية فى الضفة الغربية وقطاع غزة واستخدامها لمصلحتها قد خالفت قواعد القانون الدولى.

وتتمثل الحقوق المائية الفلسطينية فى مناطق السلطة الفلسطينية فى مصدرين رئيسين هما:

أولاً: حقوق الفلسطينيين فى نهر الأردن:

تتراوح حصة الفلسطينيين من نهر الأردن والسيول السطحية فى منطقة الضفة الغربية ما بين ١٨٠-٢٠٠ مليون متر مكعب سنوياً، حيث تتلقى هذه المنطقة سنوياً نحو ٢٨٠٠ مليون متر مكعب من مياه الأمطار موزعة على النحو التالى:

- ١٩٠٠ مليون متر مكعب تضيع بالتبخر
- ٦٣٥ مليون متر مكعب تغذى الأحواض المائية الجوفية
- ٣٢٥ مليون متر مكعب تغذى نهرى الأردن والعوجا
- ٥٠ مليون متر مكعب تغذى السيول

وبناءً على أن نهر الأردن هو مجرى مائى دولى يمر فى مجراه الأدنى بمنطقة الضفة الغربية التى هى فى الوقت نفسه منطقة المصب، واستناداً إلى ثلاث مبادئ رئيسية فى القانون الدولى العرفى هى:

أ- مبدأ التخصيص العادل

ب- مبدأ الاستخدام المنصف

ج- مبدأ عدم التسبب بضرر ملموس

فانه للفلسطينيين الحق فى حصة عادلة من مياه نهر الأردن أسوة بالدول الأخرى المشتركة فى نفس الحوض. وجدير بالذكر أنه حتى العام ١٩٦٧ كان الفلسطينيون

يستخدمون جزءاً من مياه نهر الأردن بوصفهم جزءً من الإدارة الأردنية فى ذلك الوقت، إلا أن إسرائيل بعد احتلالها للمنطقة أعلنت السيادة الجغرافية المطلقة على النهر.

ثانياً: حقوق الفلسطينيين فى مياههم الجوفية:

تستهلك (إسرائيل) نحو ٨٠% من مجموع مياه الأحواض المائية المشتركة مع الفلسطينيين، فى حين أن ٨٠-٩٥% من مناطق التغذية لتلك الأحواض تقع فى منطقة الضفة الغربية. وعلى الرغم من تخصيص كميات إضافية من المياه لاستخدامات الفلسطينيين وفق الاتفاق المؤقت الثانى (٧٠ مليون متر مكعب سنوياً) إلا أن هذه الكميات لم يشر إليها فى الاتفاق باعتبارها جزءاً من الحقوق المائية للفلسطينيين، وتمت الإشارة إليها بتعبير (كميات إضافية) حيث ورد فى الفقرة (أ) من البند الثالث من المادة الأربعين للاتفاق المؤقت الثانى ما نصه (الحفاظ على الكميات القائمة للاستخدام من المصادر والأخذ بعين الاعتبار كميات المياه الإضافية للفلسطينيين من "المياه الجوفية الشرقية" ومصادر أخرى متفق عليها فى الضفة الغربية...) ونظراً لما تمثله مياه الضفة الغربية من أهمية وتأثير بالغين فى إجمالى الموارد المائية (لإسرائيل) وبالتالى على اقتصادها حيث تشكل المياه الواردة من الضفة الغربية نحو ثلث استهلاك الدولة العبرية من إجمالى موارد المياه فى البلاد . نظراً لذلك فإنه من الوارد معارضتها للتنازل عن حقوق الفلسطينيين المائية التى وضعت يدها عليها واستغلت منذ احتلالها للمنطقة وحتى يومنا هذا، ونتوقع أن تستمر فى الترويج للمشروعات الإقليمية المائية التى تهدف إلى إسقاط الحق السياسى والتاريخى للعرب فى مياههم التى اغتصبتها وجرهم إلى دائرة الجدل للحقوق المائية من خلال مشروع استيراد المياه وما شابه من مشروعات.

ثالثاً: التعويضات:

- خالفت إسرائيل أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وبخاصة المادة (٤٦) منها والتى تنص على وجوب إلغاء سلطات الاحتلال لأية إجراءات تقييدية تتعلق بالممتلكات بأسرع ما يمكن بعد انتهاء العمليات العدائية. والذى حدث أن إسرائيل بعد وضع يدها على الأرض تصرفت وكأنها مالك لها ودعمت استيلاءها على المياه الفلسطينية بمزيد من الإجراءات التقييدية على السكان الأصليين.

- تبنت إسرائيل فى سياستها المائية نهجاً عنصرياً فى ازدواجية المعايير وهو ما يتضح من مقارنة نصيب الفرد الفلسطينى من المياه أو متوسط استهلاك الفرد الفلسطينى من المياه فى مقابل الفرد المستوطن (من ٦ – ٨ أضعاف) مما يعد انتهاكاً لنص المادة السابعة من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، والتى تنص على أن (كل الناس سواسية أمام القانون، ولهم الحق فى التمتع بحماية متكافئة منه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعاً الحق فى حماية متساوية ضد أى تمييز يخل بهذا الإعلان وضد أى تحريض على تمييز كهذا).
- أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة العديد من القرارات التى تنص على حق الشعوب العربية الخاضعة للاحتلال الإسرائيلى فى السيادة على مواردها وثرواتها الطبيعية، وبناءً على ما تقدم ووفقاً لقرارات الأمم المتحدة التالية:

القرار رقم ٣١١٧٥ الصادر ١٩٧٣/١٢/١٧. القرار رقم ٣٣٣٦ الصادر فى ١٩٧٤/١٢/١٧. القرار رقم ١٦١/٣٢ الصادر فى ١٩٧٧/١٢/١٩.

بالإضافة إلى المادة ٥٥ من اتفاقية جنيف الرابعة فإنه (مع مراعاة أحكام الاتفاقات الدولية الأخرى على دولة الاحتلال أن تتخذ الإجراءات التى تكفل سداد قيمة عادلة عن كل ما تستولى عليه . وبصيغة أخرى على دولة الاحتلال رد جميع الموارد الطبيعية التى استولت عليها مع دفع تعويض عن نهبها واستغلالها والأضرار التى لحقت بها.

وبناءاً على اعتراف إسرائيل فى البند الأول من المادة الأربعين من الاتفاق المؤقت الثانى (بحقوق المياه الفلسطينية فى الضفة الغربية، وأنه سوف يتم التفاوض حولها فى مفاوضات الوضع الدائم وتسوى فى اتفاق الوضع الدائم الخاص بمصادر المياه المتعددة) فإنه يجوز للفلسطينيين المطالبة بتعويضات عن فترة احتلال (إسرائيل) لمناطق الضفة الغربية وقطاع غزة واستغلالها للموارد المائية فيها.

النتائج والتوصيات:

١- يحصل الفلسطينيون البالغ عددهم أكثر من ٢,٥ مليون نسمة تقريباً داخل حدود الدولة الفلسطينية على ما مجموعه ٢٣٠ - ٢٥٠ مليون متر مكعب سنوياً من إجمالى مواردهم المائية التى تقدر بأكثر من ٩٠٠ مليون متر مكعب سنوياً.

٢- لن يكون هناك مستقبل لتنمية اقتصادية مأمولة للدولة بدون حصول الفلسطينيين على حقوقهم السياسية فى المياه.

٣- يجب على المفاوض الفلسطينى أن يكون متيقظاً تماماً لأبعاد وأهداف المشروعات الإقليمية للمياه ذات النتائج الخطيرة على المنطقة العربية بأكملها.

٤- إن انتظار نتائج الحل التفاوضى وفق المعطيات الموجودة اليوم يعنى المزيد من التدهور للحياة الاقتصادية للدولة الوليدة التى لابد وأن يكون لتنمية موارد المياه فيها مكانة هامة.

٥- بجانب التأكيد على الحقوق السياسية للفلسطينيين فى مياههم الوطنية لابد من رسم سياسة مائية عليا تأخذ فى الاعتبار البعد الاستراتيجى للمشروعات المائية والذى يعنى فى نهاية الأمر عدم اللهاث وراء المشروعات التى تحقق أهدافاً مرحلية فحسب، وقد تكون لها آثار سلبية على المصادر المائية الفلسطينية التى مازالت تعانى من سوء إدارة واستخدام سلطات الاحتلال بجانب عملية النهب المستمرة. لذلك فهناك عدة اعتبارات يجب أن تراعى فى مشروعات التنمية المائية للمنطقة منها.

أ- التأكيد على رفع كفاءة وصيانة وتطوير شبكات نقل وتوزيع المياه

حيث تمثل نسبة الفاقد من المياه فى الشبكات نتيجة أما قدم الشبكات وإما سوء المواد المستخدمة أو الأعمال غير القانونية الناتجة عن توصيل المياه بواسطة الجمهور تمثل نسبة كبيرة من المياه المهدورة.

ب- إنشاء شبكات جديدة

حيث أن هناك العديد من المناطق فى الدولة الفلسطينية تحتاج إما إلى شبكات مياه جديدة وإما ربطها فى الشبكة القديمة منها، وهذا إلى جانب أنه يوفر مصدراً للمياه فى تلك المناطق فإنه سوف يقضى على عمليات الوصلات غير القانونية التى تعرض الشبكات القائمة للتخريب ومن ثم مزيد من هدر المياه.

ج- دعم مشروعات إنشاء شبكات المجارى والصرف الصحى ومحطات المعالجة. وبهذا الصدد يهمنا التأكيد على نقطتين رئيسيين هما:

- الحد من تدهور نوعية المياه فى الخزانات الجوفية نتيجـــة تســرب الميــاه غــير المعالجة إلى الطبقات الحاملة للمياه.
- إعادة استخدام المياه المعالجة للأغراض الزراعية والصناعية.

د- مشروعات التحلية:

وتعتبر التكلفة العالية لعملية التحلية هى العقبة الأولى فى تنفيذ مثل هذه المشـــروعات ومن ثم تأتى الاعتبارات الأخرى، وإننا ننظر إلى خيار التحلية فى المرحلة الحالية باعتبـاره حلاً مؤقتاً لمعالجة نقص مياه الشرب فى بعض المناطق وذلك عن طريق إنشــاء محطــات تحلية بطاقة إنتاجيةٍ صغيرة.

الفصل السادس

محكمة الماء

د. حسن اللبيدى *

"وجعلنا من الماء كل شىء حى"

"صدق الله العظيم"

مقدمة :

"محكمة الماء" ، عنوان هذا البحث ، هو اسم لهيئة لازالت تنظر المنازعات حول المياه، وتنعقد جلساتها فى يوم الخميس من كل أسبوع أمام أحد أبواب الكاتدرائية الكبرى فى مدينة بلنسية فى شرق أسبانيا ، وهو نفس الاسم الذى أطلقه العرب على تلك الهيئة التى أنشأوها لأول مرة فى تاريخ أسبانيا ، حيث كانت تنعقد جلساتها فى يوم الخميس من كل أسبوع ، فى نفس المكان ولكن أمام المسجد الذى تحول إلى كاتدرائية ، وظلت جلساتها مستمرة طوال قرون الحكم العربى لبلنسية ، ثم من بعد الحكم العربى إلى يومنا هذا .

فعنوان هذا البحث ، ليس ابتكارا من كاتب هذه السطور ، وإنما اصطلاح ورثته أسبانيا من نظم القضاء الإسلامى ، ونحن ندعى بأننا الأحق بالوراثة ، خصوصاً وأن سياسة القانون المعاصر نحو فض المنازعات التى تشجر بسبب المياه . أورثت الجدل والتنازع حول الجهة التى تختص بالنظر فى تلك المنازعات ، وهل هى جهة القضاء العادى

* أستاذ بكلية الحقوق – جامعة أسيوط

وحدها؟ أم الجهات الإدارية التى أوجدتها قوانين الرى المتعاقبة ؟ أم هما معـــا ؟ أم لكــل منهما نصيب فى بعض المنازعات ؟ ثم ما هى جهة الطعن فى تصرفات الجهة الإداريـــة ؟ أهى المحاكم الإدارية أم هى وغيرها ؟ ثم ما هو دور النيابة العامـــة ، وقــاضى الأمــور الوقتية، وقاضى التنفيذ وقاضى الأمور المستعجلة وقاضى الحيازة ، والقضــــاء الجنــائى بالنسبة لتلك المنازعات ؟ وهكذا أثارت مشكلات المياه كل هـــذا الجـدل حـول الجــهات المختصة بالنظر فيها، وهى مشكلات لا تحتمل ، بحسب طبيعتها المســتعجلة ، كــل هــذا الجدل، فما الحل ؟

الرأى عندى أنه يتعين علينا معالجة الموضوع برمته كمشكلة حيوية تعترض حياتنـا ، وتؤثر على اقتصادنا ، بل وعلى نظامنا القانونى ، لأن القانون الذى يغفل عن المشــكلات العملية الحيوية ، من أجل إجراءات شكلية تتعلق بمسائل الاختصاص ، هو قانون ينسى أنه مجرد وسيلة لتحقيق غايات معينة ، وأن احترامه يكمن فى مدى تحقيقه لتلك الغايات،لا فى اعتباره غاية بذاته .

ولما كانت "بلنسية" تقدم لنا تجسيداً حياً لهذه المشكلات ، كما تقدم لنا قواعد موحـــدة لحلها فى ظل نظامين قانونيين مختلفين ، هما الشريعة الإســـلامية ، والنظــام القــانونى اللاتينى ، باعتبار القانون الأسبانى المعاصر من المنتمين إليه ، ولتعرب فى هذا التقديم ، عن حقيقة قاطعة ، وهى أنه فى المسائل الضرورية ، كما هو الشأن بالنسبة للمياه ، ينبغى سلوك طريق الحلول السريعة ، مهما كان مصدرها التاريخى القانونى ، ومن ثم ، استبقت بلنسيه "محكمة الماء" الإسلامية الأصل والنشأة ، تقديراً لفاعليتها وفائدتها . حتى فى ظـل نظام قانونى يشابه نظامنا القانونى المصرى المعاصر ، ذا الصياغة اللاتينية بدوره.

وإذا كانت "بلنسية" طريقنا لمعرفة القواعد الأصولية التى تحكم منازعات المياه ، فإنـــه لن يكون من قبيل الاعتراف بالجميل وحده ، أن نرجع فى سبيل استقاء تلك القواعد ، إلـى بعض مؤلفات فقهاء الأندلس ، بل لأن تلك المؤلفات ، قد حوت من الكنوز الفقهية التـــى ظللنا بمنأى عن الاستفادة منها ، ونعتقد أنه قد آن الآوان – للاغتراف منها ، خاصة كتاب "الموافقات" ، الذى سطرته يد النابغة الفيلسوف الأصولى النظار أبى اســـحق الشــاطبى ، والذى نهدى هذا البحث إليه.

ونقسم البحث إلى البابين التاليين :

الباب الأول : قواعد حل منازعات المياه فى الشريعة الإسلامية.

الباب الثانى : الاختصاص بمنازعات الرى والصرف فى القانون المعاصر .

الباب الأول

قواعد حل منازعات المياه فى الشريعة الإسلامية

١- تمهيد وتقسيم :

حق الشرب وحق المسيل ، من حقوق الارتفاق المقررة على عقار لمنفعة عقار آخر ، بملكه غير مالك العقار الأول[1]. وهى تفيد حرية مالك العقار المرتفق به ، شأنها فى ذلك شأن سائر حقوق الارتفاق ، ويثبت كل من حق الشرب وحق المسيل ، بأحد أسباب ثلاثة :

الأول : أن يتعلق الحق بمرتفق عام ، فيثبت لكل من يتصل به عقاره حق الارتفاق فيه شربا أو مسيلا،

الثانى: الاذن من المالك إذا كان العقار المتعلق به حق الشرب أو حق المسيل مملوكا ملكا خاصا،

الثالث : القدم فإذا وجد لعقار على عقار آخر حق شرب أو حق مسيل مقرر ، اعتبر هذا الحق بطريق الاستصحاب ، أى إبقاء ما كان على ما كان حتى يظهر دليل يثبت بطلان السبب المثبت لهذا الحق .

هذه هى حقوق الارتفاق المتعلق بالمياه فى الفقه الإسلامى ، ونفصل الكلام عنها فى الفصول الآتية :

الفصل الأول : حقوق الشرب والمجرى والمسيل

الفصل الثانى : أقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم الخاصة بالرى .

الفصل الثالث : محكمة الماء ببلنسية .

الفصل الرابع : القواعد الأصولية لحل منازعات الرى فى الفقه الإسلامى .

الفصل الأول

حقوق الشرب والمجرى والمسيل

٢- تقسيم :

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : حق الشرب

المطلب الثانى : حق المجرى

المطلب الثالث : حق المسيل

المطلب الأول : حق الشرب

٣- حق الشرب وحق الشفه :

الشرب لغة يعنى الحظ والنصيب من الماء ، قال الله تعالى "قال هذه ناقةٌ لها شربٌ ولكم شربُ يوم معلوم"[٢] وقال عز من قائل "ونبئهم أن الماء قسمة بينهم كل شرب محتضر"[٣].

وفى اصطلاح الفقه الإسلامى يطلق الشرب على النصيب من الماء لسقى الزرع والشجر، كما يطلق على نوبة الانتفاع بالمياه . أما إذ كان الماء خاصاً بشرب الحيوان والإنسان ومنفعته بالماء ، كالوضوء والغسل ، ونحو ذلك فيسمى "بحق الشفه"[٤].

٤- أقسام المياه بالنسبة لحق الشرب والشفه :

تنقسم المياه بالنسبة لكل من حق الشرب وحق الشفه إلى ثلاثة أقسام ، الأول: الانهار الكبيرة ، الثانى: الماء الذى يجرى فى ملك الغير ، الثالث: الماء المحرز ، ونبين هذه الأقسام تباعاً.

٥- أولاً : الأنهار الكبيرة :

ويلحق بها ما يتفرع عنها من ترع مخصصة لمنفعة الناس عامة ورى أراضيهم ، ولكل إنسان أن ينتفع من هذه المياه ويشرب منها هو ودوابه، ويسقى زرعه وغرسه، وينصب عليها الآلات بشرط ألا يضر هذا بغيره ، لأن ماء هذه الأنهار غير مملوك لأحد .

ومياه هذه الأنهار غير محرزة ولا محل استلاء لأحد ، كما أن ملكية الرقبة ، أى الأرض التى تجرى فيها ليست لأحد بصفة خاصة ، فلا ماؤها مملوك ملكية خاصة ، ولا الأرض التى يجرى عليها ذلك الماء مملوكة ملكية خاصة ، ولذا يبقى ماؤها على أصل الإباحة ، لقول الرسول صلى الله عليه وسلم "المسلمون شركاء فى ثلاثة ، الماء ، والكلأ ، والنار " والشركة فى هذا الحديث شركة إباحة ، ولهذا كله كان لكل إنسان فيه حق الشفه والشوب بشرط ألا يترتب على تصرفه ضرر بعموم الناس ، وقد ذكر الإمام الكاسانى فى البدائع ، "أن من أضر بالنهر ، أو ما تفرع منه من مياه عامة ، فكل واحد منعه ، لأنه لعامة الناس"[٥] ومن ثم يستطيع أى فرد من أفراد المجتمع ، حتى ولولم تكن له أرض تسقى من هذا النهر أو ما يتفرع منه ، أن يقدم شكواه حسبة إلى جهة الاختصاص ، أو أن يقيم دعواه حسبة إلى جهة الاختصاص[٦].

٦- ثانياً : المياه الجارية فى ملك خاص :

لا يثبت فى هذا النوع من المياه إلا بحق شرب قديم ، أو بإذن خاص من مالك الأرض، وذلك مادام الماء يجرى جريا متتابعا ، لأن الماء لا يعتبر عند الأكثرين فى ملك أحد ، وإنْ كان المجرى مملوك ملكاً خاصاً ، وإذا تعدد أصحاب حقوق الشرب ، قاموا بتوزيع الماء بينهم توزيعاً عادلاً.

٧- ثالثاً : المياه المحرزة :

الماء المحرز يعتبر مملوكاً ملكاً خاصاً لمحرزه ، وذلك بطريق الاستيلاء[٧].

المطلب الثانى : حق المجرى

٨- تعريف حق المجرى وحالاته :

حق المجرى هو أن يكون لعقار على عقار آخر حق مرور الماء الصالح لسقى الزرع والشجر ، وذلك إذا كان مالك العقار الثانى غير مالك للعقار الأول ، وقد يكون المجرى الذى فى أرض الغير ، مملوكاً لصاحب الأرض التى تروى منه ، وإنْ كان يخترق أرض غيره ، وقد يكون ملك صاحب الأرض التى اخترقها ، وقد يكون ملكاً مشتركاً لكل أصحاب الأراضى التى تحيط به ، حلول التنازع حول المياه التى تجرى فيه كما يلى :

٩- حلول التنازع بالنسبة لحق المجرى :

إذا كان للإنسان مجرى يخترق أرض غيره ، سواء أكان المجرى ملكه ، أم ملك غيره، ولكن له فيه حق الشرب ، فإن لصاحب حق المجرى ، حق السقى منه ، وليس لصاحب الأرض أن يمنعه ، والمجرى يعتبر فى يد صاحب الشرب منه مادام يجرى فيه ماؤه ، وعلى صاحب الأرض أن يقيم الدليل على أن صاحب الماء ليس له حق مجرى على أرضه، وبعبارة أخرى ، يكون صاحب الأرض فى موقف المدعى ، وصاحب المجرى فى موقف المدعى عليه ، فيلتزم صاحب الأرض بعبء إثبات عدم أحقية صاحب الماء فى المجرى .

وإذا احتاج المجرى إلى إصلاح ، كان الاصلاح على صاحب الماء لأن الغرم بالغنم . أما إذا كان المجرى مملوكاً ملكاً مشتركاً لأصحاب الأراضى التى تحيط به ، فإنه ليس لأحد الشركاء أن يستبد بماء المجرى ويحجزه عن غيره ، كما أنه ليس لأحدهم الإضرار بحافة المجرى ، وأن ما يتفق عليه الشركاء ، فى سبيل تنظيم السقى ، وتوزيع النوبات والمياه، يكون اتفاقاً ملزماً لهم[٨].

١٠- نفقات إصلاح المجرى :

إذا كان المجرى نهراً أو ترعة عامة ، فإن نفقات إصلاحه تكون على الدولة ولها أن تجبر الناس على الإصلاح ، كما إذا فاض النهر واحتاجت جسوره إلى التقوية ، ولكن ليس بطريق السخرة ، لأنه لا سخرة فى الإسلام ، وإنما بطريق الإلزام ، بالعمل بأجر ، أى الإلزام بأجور العاملين .

أما إذا كان المجرى مملوكاً لواحد أو أكثر ، فإن نفقات إصلاحه يلتزم بها كل من له شرب فيه ، لأن الغرم بالغنم ، وتوزيع تكاليف الإصلاح عليهم جميعاً بنسبة مقادير شربهم[٩].

المطلب الثالث : حق المسيل

١١- تعريفه وحالاته :

حق المسيل هو حق مرور المياه غير الصالحة عن الحاجة من عقار إلى عقار آخر ، كحق مرور مياه الأمطار من عقار إلى عقار آخر إنْ كانت لا تصل إلى المسيل العام الا

بمسيل فى ملك الجار ، وكذلك حق تسييل المياه غير الصالحة من البيوت إلـى المجـارى العامة ، وكذلك حق تصريف المياه التى لا تستفيد منها الأراضى إلى عقار آخر .

ويثبت حق المسيل بالقدم أو بإذن المالك ، وإذا ثبت لعقار على عقار آخر ، فإنه يستمر ثابتاً حتى يسقطه صحاب العقار المرتفق ، وإذا سقط لا يعود ، شأنه فى ذلك شأن سـائر حقوق الارتفاق ، وذلك تطبيقا لقاعدة فقهية تقر بأن "الساقط لايعود" .

وإذا حصل خلل فى المسيل الخاص ، فإن نفقات إصلاحه تكون على عاتق من لهم حق المسيل فيه ، لأن الغرم بالغنم ، وإذا كان الإصلاح لا يتم إلا بدخول العقار الـذى يجـرى المسيل فيه ، كان له الدخول ، فإن منعه صاحبه ، كان له الالتجاء إلـى القضـاء لإلـزام الممتنع إما بإصلاح المسيل ، أو تمكينه هو من إصلاحه[١٠].

الفصل الثانى

أقضية الرسول صلى الله عليه وسلم المتعلقة بالرى

١٢- سيل مهزور ومذينب :

فى باب القضاء فى المياه فى موطأ الإمام مالك ، أن سول الله صلى الله عليه وسلم قال فى سيل مهزور ومذينب "يمسك حتى الكعبين ، ثم يرسل الأعلى على الأسفل "وذكر الإمـام ابن حبيب ، أن مهزور ومذينب هما واديان من أودية المدينة ، وزاد الإمام سـحنون ، أن ملكهما ليس لأحد ، كانا يستقيان بالسيل ، فإذا أتى السيل ، سـقى الأعلـى حائطـه ، أى حقله، ثم الذى يليه[١١].

١٣- قضية شراج الحرة :

شراج ، بكسر المعجمة ، هو مسيل الماء ، والحرة ، موضع معروف بالمدينة ، وفـى صحيح البخارى ، أن الزبير خاصم رجلاً من الأنصار فى شراج من الحرة ، فقـال النبـى صلى الله عليه وسلم " يا زبير اسق ثم أرسل الماء إلى جارك " فقال الأنصارى: يا رسـول الله ، إنْ كان ابن عمتك ، فقال الرسول صلى الله عليه وسلم "اسق يازبير ثم احبس المـاء

حتى يرجع الى الجدر ثم أرسل الماء إلى جارك" ، فاستوفى النبى صلى الله عليه وسلم للزبير حقه فى صريح الحكم ، والجدر: هو بلوغ الماء الكعبين ، لأنه أبلغ فى الرى[١٢].

ويعلق الإمام البخارى على هذه الدعوى ، بأن الإمام إذا أشار بالصلح ، فأبى المشار إليه ذلك ، حكم عليه بالحكم البين[١٣] لأنه يجوز تقديم التصرف الولائى بالتوفيق والصلح ، على التصرف القضائى بالحكم الفاصل[١٤] ، وبعبارة أخرى ، فان التصرف الولائى بالصلح ، لا يلغى التصرف القضائى بالحكم ، لأنه مكمل ، والمكمل لا يعود على الأصل بالإبطال[١٥].

الفصل الثالث

محكمة الماء ببلنسية

١٤- مدينة بلنسية:

تقع فى شرق أسبانيا ، وتبعد عن شاطىء البحر الأبيض أربعة كيلومترات ، وهى ثالث مدن أسبانيا ، بعد مدريد العاصمة ، وبرشلونة ، وعدد سكانها نصف مليون نسمة ، وتشتهر أرضها بالخصب ، كما أن الرقعة الزراعية واسعة بها ، وتكثر بها البساتين المثمرة ، ولذا كان العرب يضربون المثل ببساتين "بلنسية" ، وقد فتحها طارق بن زياد فى عام ٧١٤م ، وظل الحكم العربى فيها حتى عام ١٢٣٨م ، وحفلت حياتها بين هذين التاريخين ، بأحداث جسام ، يهمنا منها ما يتعلق بموضوع الرى .

١٥- بلنسية العربية :

أدخل العرب فى بلنسية معظم الزراعات الموجوده حالياً - حيث لم تكن موجودة بها من قبل ، كما أدخلوا فيها وسائل الرى بالنواعير وهى وسائل لازالت قيد الاستعمال فى كل من مصر وسوريا ، حيث توجد جنوب بلنسية ، وإلى الآن ، بحيرة أنشأها العرب تسمى اليوم "البفيرة" أى البحيرة بحسب أصل تسميتها العربى ، وقد أقام العرب حولها القنوات ، ورفعوا إليها ماء البحيرة بالنواعير ولازالت إصلاحات الرى والسقيا فى منطقة بلنسية تحمل الأسماء العربية ، فالناعورة "لانوريا" ، ، والقناة الصغيرة ، لاكانيا ، والترعة ، أثيكيا، أى الساقية ، والضيعة "لاألديا" ، والقرية ، "لاالكيريا" .

ومنطقة مديرية بلنسية، والقسم الشمالى من مرسيه التى تقع بجنوبها ، والقسم الجنوبى من قسطليون تغطيها شبكة من القنوات تشبه ما نراه فى دلتا النيل ، يضاف إلى ذلك وجود أنهار كثيرة تنبع من سلسلة جبال تمتد من الشمال إلى الجنوب ، تسمى الآن بالسلسلة الأيبرية ، وهذه الأنهار قصيرة ومتشابكة ، وغالباً متوازنة ، أولها فى الشمال نهر "ميخاريس" وهو لفظ "مجرى " العربى ، جمع جمعاً أسبانيا بإضافة السين إليه ، وعلى مصبه مدينة "المازورة" ، وقد كان اسمها "المعصرة" أيام العرب ، ويليه فى الجنوب أكبر هذه الأنهار ويسمى اليوم "الثوريا" وقد كان يسمى بنهر بلنسية أيام الحكم العربى ، لأنها تقع عند مصبه ، وإلى جنوبه يقع نهر خوكار ، وهو تحريف للاسم العربى شقر ، وعليه تقع مدينة مرسية. كما أن أسماء المواضع العربية موجودة حتى الآن حول بلنسية، كأسماء، بنى قاسم ، بنى قارله ، الكدية ، البيضاء ، الزناته ، الزهيرة ، العسكر ، البعل ، الوريق ، البريد، أبو إسحق ، القصر ، القيسية ، الضيعة ، العدوة ، الفخار ، الخواصين ، الغار ، وغير ذلك كثير جداً ، لأن أسماء الأماكن لا تتغير إلا فى النادر[١٦].

وقد إستنّ العرب ، منذ أن حلوا بإقليم بلنسية ، نظام فض المنازعات المتعلقة بالماء ، فكان القاضى يجلس على باب الجامع الكبير صباح يوم الخميس من كل أسبوع ، ليسمع شكاوى الزراع المتعلقة بالرى ، والحكمة من الجلوس على باب المسجد ، أن معظم المتقاضين كانوا من غير المسلمين ، ممن لا يدخلون المسجد[١٧]، يضاف إلى ذلك ، أنّ التصدى للمنازعات فى المسجد أمرٌ مكروه لقول الرسول صلى الله عليه وسلم ، " جنبوا مساجدكم رفع أصواتكم وخصوماتكم "[١٨].

١٦- محكمة الماء :

أشرنا إلى كثرة قنوات المياه فى منطقة بلنسية، وتتوزع هذه القنوات إلى شعب ومجار، وفقاً لنظام توارثه الفلاحون، عن كيفية الانتفاع بمياه الرى حيث ينتخبون لكل قناة هيئة تشرف على توزيع المياه فيها ، ومن هذه الهيئات يتكون ديوان الرى الذى يتشكل من ثمانية أعضاء حيث يمثل كل عضو ناحية من نواحى بلنسية، ويرأسها مندوب من الحكومة ، وتنعقد أمام باب الكاتدرائية الكبرى ببلنسية ، فإذا دقت الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الخميس من كل أسبوع ، نهض حاجب فى ملابس سوداء خاصة ، للمناداة على أصحاب الظلاما ، فيبدأون بحسب نواحيهم ، فتستمع الهيئية لشكواهم ، ثم تتداول الأمر ،

ويتلو رئيسها القرار ، وهو قرار ملزم مشمول بالنفاذ المعجل ، ولا توجد هيئة إدارية لاستئنافه ، ومعظم الشكاوى تدور حول الرى وتوزيع المياه ، فمن يدعى على جاره أنه فتح سد ترعته قبل الموعد المحدد له فى التقسيم ، ومن يدعى على جاره أنه وسع فتحة السدة ليحصل على ماء أكثر من نصيبه ، وثالث يقول إن جيرانه فتحوا ترعة صغيرة، يسمونها سارقة ، للحصول على ماء ليس من حقهم ... وهكذا[١٩].

الفصل الرابع

القواعد الأصولية لحل منازعات الرى فى الفقه الإسلامى

١٧- القواعد الموضوعية والقواعد الإجرائية:

يرجع الاهتمام بالمياه فى شريعة الإسلام ، إلى أصل عقيدى ، لأن الله جعل كل شىء حى "من الماء" ، "والله خلق كل دابة من ماء"[٢٠] لذا جعل الإسلام الماء وسيلة للطهور ، بإعتباره إرجاعا للإنسان إلى أصله الفطرى ـ، كما حرص على العمل على تسهيل توصيله لكل من الإنسان والحيوان والنبات ، كما حرص على التحذير من الإسراف فيه ، حتى فى مواطن الطهارة ، والسنن الفعلية والقولية كثيرة فى هذا المعنى ، فسقى كلب يلهث عطشا، عمل يؤدى إلى الجنة ، وعن بهية عن أبيها أنه قال : يانبى الله ، ما الشىء الذى لا يحل منعه ؟ قال الماء[٢١].

١٨- القواعد الموضوعية لحل منازعات المياه :

يحرص الإسلام فى سياسته التشريعية ، على أنْ تكون أحكام شرعته عوامل وئام لا خصام ، حتى لو وصلت الخصومة إلى الاقتتال والقتل ، وسياسة الوئام التشريعية تجد تطبيقاً لها بالنسبة للرى ، فما يتفق عليه أصحاب المصلحة فى سبيل تنظيم الرى ، وتوزيع النوبات والمياه ، وأولويات السقى ، محترم واجب التنفيذ ، وأنه ليس لواحد من هؤلاء احتجاز الماء لنفسه فقط أو توسيع فتحة مجراه مدة نوبته ، كما أنه لا يجوز له الإضرار بأية حافة من مجارى المياه أو هدمها[٢٢] ، لأنه "لاضرر ولا ضرار فى الإسلام "[٢٣] وهى قاعدة يتفرع عنها مجموعة قواعد ، منها الضرر يزال ، والضرر لا يُزال بمثله ، والضرر يُدفع بقدر الإمكان ، والضرر الأشد يُزال بالضرر الأخف ، يتحمل الضرر الخاص لدفع

الضرر العام ، والضرورات تبيح المحظورات ، ودرء المفاسد أولى من جلب المصالح، والتابع تابع ، والتابع لا ينفرد بالحكم ، ومن ملك شيئاً ملك ما هو من ضروراته، والغرم بالغنم ، والنعمة بقدر النقمة ، والنقمة بقدر النعمة ، والمصالح العامة تقدم على المصالح الخاصة ، والساقط لا يعود ، وما جاز لعذر بطل بزواله ، وإنْ زال المانع ، عاد الممنوع ، والإضرار يبطل حق الغير ، والعادة محكمة ، واستعمال الناس حجة يجب العمل بها ، والحقيقية تدرك بدلالة العادة ، والمعروف عرفاً كالمشروط شرطاً[٢٤].

وقد أوردت المادة ١٢٢٨ من مجلة الأحكام العدلية حكماً خاصاً بحق المجرى، إذ نصت على أنه : "إذا كان لواحد جدول أو سياق ماء فى عرصة[٢٥] آخر جارياً من القديم، فليس لصاحب العرصة منعه قائلاً لا أدعه يجرى فيما بعد ، وعند احتياجهما إلى الإصلاح والتعمير ، يدخل صاحبهما فى المجرى والجدول ويعمرهما إنْ أمكن ، أما إذا لم يمكن أمر التعمير إلا بالدخول فى العرصة ، فصاحبها يأذن له بالدخول ، فإنْ لم يأذن يُجبر من طرف الحاكم ، أى بقوله له ، "إما أنْ تأذن بدخوله العرصة ، وإما أنْ تعمّر أنت " وهذا النص تطبيق لقاعدة "القديم يترك على قدمه" (المادة ٦ عدلية) وهى قاعدة استند إليها فقهاء المذاهب الإسلامية المختلفة بالنسبة للمنازعات التى تدور بشأن السقيا . فالماء غير المملوك الذى يجرى فى أرض قوم إلى قوم دونهم فإن الأعلى مقدم فى السقى ، إلا إذا كان صاحب الأرض السفلى أقدم فى إحيائها فإنه يقدم فى السقى[٢٦].

١٩- القواعد الإجرائية لحل منازعات المياه :

نظراً لظروف الاستعجال التىتحف بالمنازعات حول المياه ، ولأن هذه المنازعات تشجر بين الجيران ، لذا كانت الإجراءات الولائية ، التى تتسم بالسرعة ، هى التى تتبع أولاً، حيث تغنى فى كثير من الحالات عن الإجراءات القضائية وقد رأينا الرسول صلى الله عليه وسلم ، فى قضية شراج الحرة ، يصدر قراراً ولائياً للزبير ، بأن يقلل من نوبته فى السقيا، وذلك مراعاة لجاره الأنصارى ، وإشاعة للوئام والصلح بينهما ، وإذ أبى الأنصارى ذلك، أصدر الرسول صلى الله عليه وسلم ، حكمه القضائى الحاسم ، بأن يستوفى الزبير حقه من المياه حتى الجدر ، ثم يرسل الماء بعد ذلك إلى الأنصارى[٢٧]حيث نستخلص من سنة الرسول صلى الله عليه وسلم فى هذه الدعوى ، أن التصرف الولائى فى منازعات المياه ، يقدم على الحكم القضائى فيها ، كما أنه لا يلغى الاختصاص القضائى بنظرها .

كما رأينا فى مدينة بلنسية ، على مدى تاريخها الإسلامى ، وتاريخها الأسبانى المعاصر، لجنة لها ولاية الفصل فى منازعات المياه وتنعقد أسبوعياً للفصل السريع فيها ، وقراراتها مشمولة بالنفاذ ، لصدورها فى مسائل مستعجلة بطبيعتها ، ولم نسمع قولاً بأن اختصاص هذه اللجنة يلغى الاختصاص القضائى للمحاكم .

وحقيقة الأمر ، أنّ الاختصاص الولائى ينظر منازعات المياه ، هو اختصاص مكمل للاختصاص القضائى ، لأن القضاء هو الأصل فى الفصل فى المنازعات ، ولا يبطل الأصل بالتكملة ، ويضاف إلى ذلك ، أن التصرفات الولائية ، هى فى حقيقتها تصرفات بالإعانة[٢٨]، فى أمور لا تحتمل التأخير ، ولا التأجيل ، فتصدر على وجه الاستعجال دون المساس بأصل الحقوق ، المتروك الفصل فيها لجهة القضاء .

وقد صاغ العلاّمة الشاطبى هذه القاعدة بأن شرط التكملة ، من حيث هى تكملة ، هى ألا يعود لاعتبارها على الأصل بالإبطال ، لأن المكمل إذا عاد على الأصل بالأبطال لم يعتبر[٢٩] وهكذا يثبت الاختصاص الولائى لغير جهات القضاء بنظر المنازعات حول المياه ، دون أن يلغى هذا الاختصاص ، الاختصاص القضائى بنظرها .

هذا عن كل من الاختصاص الولائى والقضائى ، أما من حيث دور المتصرف ولائياً فهو إعانة الشخص الذى تحتاج أرضه إلى الرى أو الصرف ، ولذا قرر الفقه الإسلامى ، أنّ صاحب المعونة هو الوالى لا القاضى[٣٠] وأنّ التصرف الولائى منوط بالمصلحة .

وبالنسبة لقواعد الإثبات ، فإن أصل الاستصحاب فى علم الأصول له القدح المعلى بالنسبة للتصرفات فى منازعات المياه ، لأن الحيازة هى التى يعول عليها فى إثبات حقوق الرى والصرف لأن تلك المنازعات تحتاج إلى تصرف سريع ، دون – الانتظار لفحص أصل الحقوق ، ومن أهم تطبيقات أصل الاستصحاب ، قاعدة الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يظهر ما يغيره ، والقديم يبقى على قدمه ، ولا ينزع شىء من يد أحد إلا بحق معروف ، وما حرم فعله حرم طلبه[٣١] وإذا تنازع صاحب الماء وصاحب الرقبة ، اعتبر صاحب الشرب هو واضع اليد ، لأن المجرى يجرى فيه ماؤه ، وعلى صاحب الأرض ، إنْ أراد أن يمنعه حقاً له ، أن يقيم الدليل على هذا الحق ، لأنه مدعٍ ، وصاحبُ الماء مُدَّعى عليه[٣٢].

الباب الثانى

قواعد حل منازعات المياه فى القانون المعاصر

٢٠- القواعد التشريعية المتعلقة بالاختصاص بنظر منازعات الرى :

نظمت المواد من ٨٠٨ إلى ٨١١ من التقنين المدنى أحكام الانتفاع بالمياه ، باعتبارها قيوداً ترد على حق ملكية مالك الرقبة ، فتكلمت المادتان ٨٠٨ ، ٨٠٩ عن حقوق الشرب والمجرى والمسيل ، وأوردت المادة ٨١٠ حكما يتعلق بحق المالك فى التعويض من جراء الأضرار التى تصيب أرضه من مسقاه أو مصرف يمر بها ، كما تكلمت المادة ٨١١ عن إلزام المنتفعين بمسقاه أو مصرف ، بالاشتراك فى نفقات الإصلاحات الضرورية . فى حين نظمت المواد ٩٥٨ وما بعدها أحكام دعاوى الحيازة المدنية .

هذا بالنسبة للتقنين المدنى، أما فيما يتعلق بتقنين المرافعات ، فقد عقدت الفقرة الأولى من المادة ٤٣ منه ، الاختصاص النوعى لمحكمة المواد الجزئية بنظر الدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه وتطهير البرك والمساقى والمصارف مهما تكن قيمتها وانتهائيا إذا لم تجاوز قيمتها خمسمائة جنيه ، كما قدرت المادة ٣٧ قيمة الدعاوى المتعلقة بحق الارتفاق باعتبار ربع قيمة العقار المقرر عليه الحق ، وأن دعاوى الحيازة تقدر قيمتها بقيمة الحق التى ترد عليه الحيازة . كما تكلمت المادة ٤٤ منه عن قاعدة عدم جواز الجمع بين دعاوى الحيازة ودعاوى الحق ، ثم أضاف المشروع بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ المادة ٤٤ مكرراً إلى تقنين المرافعات ، أوجب فيها على النيابة العامة إصدار قرار وقتى مسبب فى منازعات الحيازة مدنية كانت أو جنائية ، وجعل التظلم من هذا القرار لقاضى الأمور المستعجلة ، وقررت المادة ٤٥ التالية لها الاختصاص العام لمحكمة الأمور المستعجلة بنظر المسائل المستعجلة التى يخشى عليها من فوات الوقت ، ثم أدخل نفس القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ تعديلاً على نص المادة ١٩٤ مرافعات قيّد فيه اختصاص قاضى الأمور الوقتية أو رئيس المحكمة التى تنظر الدعوى ، بعدم إصدار أوامر على عرائض إلا فى الأحوال التى ينص القانون على أنّ للخصم وجه فى استصدارها ، وأخيراً فإنّ لقاضى التنفيذ ، دون غيره الفصل فى جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية ، كما يختص

بإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ ، ويفصل فى منازعات التنفيذ الوقتية بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة (المادة ٢٧٥ من تقنين المرافعات) .

ونظراً لأهمية أمور الرى بالنسبة للاقتصاد القومى ، فقد أناط المشرع برجال الرى ، وبلجان خاصة مُشكّلة ، للنظر فى بعض مشاكل الرى ، إصدار القرارات اللازمة بالنسبة للانتفاع بالمياه وصرفها ، وذلك فى الوقت الذى عقد فيه الاختصاص لمحكمة المواد الجزئية بنظرها ، وذلك منذ صدور لائحة الترع والمساقى والمصارف فى ٢٢ فبراير ١٨٩٤ والتى ألغيت بمقتضى قانون الرى والصرف رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ والذى الغى بدوره بقانون الرى والصرف رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١، والذى تم إلغاؤه أخيرا بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ الخاص بالرى والصرف[٣٣].

وقد أثارت قوانين الرى والصرف المتعاقبة ، جدلاً فى الفقه والقضاء . حول ما إذا كان الاختصاص بمسائل الرى والصرف ينعقد للمحاكم الجزئية وحدها وفقاً لتقنين المرافعات ، أم تستبد بنظرها جهات الرى طبقاً لقانون الرى والصرف أم أن هناك اختصاصاً مشتركاً بين جهة القضاء العادى وجهات الرى بذلك النظر؟ وهل تعتبر بعض قرارات جهات الرى فى هذا الصدد من قبيل القرارات الإدارية، أم أن الطعن فيها يكون أمام القضاء العادى؟ ثم هل يختص قاضى التنفيذ بنظر منازعات التنفيذ فى تلك القرارات؟.

وهكذا نجد أمامنا ، بالنسبة لمشاكل الرى والصرف ، تنازعاً فى الاختصاص بين كل جهة القضاء العادى الممثلة فى المحاكم الجزئية ، وبين جهات وهيئات الرى ، ثم القضاء الإدارى كجهة طعن فى قرارات جهات الرى.

الهوامش والمراجع:

١- الارتفاق لغة يعنى الاتكاء على مرفق اليد ، ويطلق على كل ما يستعان به - انظر عبد العزيز المراغى - طرق استيفاء الحقوق فى الشريعة الإسلامية - مخطوط بكلية حقوق أسيوط . وانظر - سعيد أمجد الزهاوى - كسب حقوق الارتفاق بالتصرفات وبتخصيص المالك وبالتقادم - ط. بغداد ص ١٢٠ .

٢- سورة الشعراء - الآية ١٥٥ .

٣- سورة القمر - الآية ٢٨ .

٤- على الخفيف - أحكام المعاملات الشرعية ط٢ ص٥٧- محمد أبو زهرة - الملكية ونظرية العقد بند ٢٩ ص ٨٧.

٥- الكاسانى - البدائع - جـ٦ ص ١٩٢ .

٦- حسن اللبيدى - دعاوى الحسبة - بند ٤١ ص ٥١ وما بعدها .

٧- محمد أبو زهرة - المرجع السابق - بند ٣٣،٣٢ ص ٩٢،٩١ .

٨- محمد أبو زهرة - المرجع السابق - بند ٣٧ - ٤٠ ص ٩٨-١٠٠ .

٩- محمد أبو زهرة - المرجع السابق - بند ٣٧ - ٤٠ ص ٩٨-١٠٠ .

١٠- محمد أبو زهرة - المرجع السابق - بند ٤١ص ١٠٠-١٠١ .

١١- ابن الطلاع الأندلسى - أقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم ط. دار الكتاب اللبنانى ص ٤٦٨ - الباجى - المنتقى جـ٦ ص ٣٣ - انظر الزرقانى - شرح الموطأ - ط. التجارية جـ٤ ص ٤٢٦ - مياره على العاصمية جـ٢ ص ١٧١ .

١٢- الباجى - المنتقى - جـ٦ ص ٣٤ . ابن الطلاع - السابق ص ٤٦٩ .

١٣- صحيح البخارى بشرح الزركشى جـ٦ ص٢٠٤-٢٠٥-الصنعانى - الروض النضير جـ٣ ص ٤٤٩.

١٤- حسن اللبيدى - الأوامر على العرائض - رسالة ص ١٤٧ .

١٥- الشاطبى الأندلسى - الموافقات جـ٢ ص١٣ ط. التجارية .

١٦- انظر الحميرى - الروض المعطار ص ٩٧ -٩٩ .

١٧- حسين مؤنس - رحلة الأندلس - ص ٢٧٤ - ٢٧٨ .

١٨- المواق الأندلسى - التاج والإكليل شرح خليل جـ ٦ ص ١١٤ وهو رأى الخمى الباجى وابن راشد والقرانى - انظر الحطاب مواهب الجليل جـ٦ ص ١١٤ - ابن رحال المعدانى على العاصمية ص ١٤.

١٩- حسين مؤنس - السابق ص ٢٧٧ - حسن محمود عباس - عندما يتكلم الحجر عن العرب فى الشمال الأسبانى - مجلة العربى الكويتية السنة ٢٩ العدد ٣٣٦ ص ٧٠ - ٧٤ .

٢٠- سورة النور الآية ٤٥ .

٢١- محمد أبو زهرة السابق ص ٩٢ - وانظر تطبيقاً لذلك فى توزيع المياه بالساعة بين المزارعين فى الواحات - رفعت الجوهرى شريعة الصحراء ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .

٢٢- محمد أبو زهرة - السابق - ص ٩٦ .

٢٣- هذه القاعدة نص حديث نبوى رواه مالك فى الموطأ - وأخرجه ابن ماجه والدار قطنى - انظر مصطفى الزرقا - المدخل الفقهى العام ص ٩٧٧ .

٢٤- انظر مجلة الأحكام العدلية المواد من ٢-١٠٠ ، حيث وردت القواعد المتقدمة بينها ، وانظر مصطفى الزرقا - المدخل الفقهى العام - ط١٠ دمشق ص ٩٧٧ - ١٠٤١ ، وسليم الباز - شرح المجلة ص ٦٧٣ - ٦٨٧ . وانظر على حيدر درر الحكام شرح مجلة الاحكام ج٣ ص ٢٣٩ -٢٤٨ وانظر عبد الرازق السنهورى الوسيط ج ٨ بند ٤٤٣ ص ٧١٥ .

٢٥- العرصة على وزن الضربة ، هى كل بقعة ليس فيها بناء ، كما قال الثعالبى وابن فـــارس - انظــر - الفيومى المصباح المنير - مادة "عرص" .

٢٦- وقد نظم القاضى ابن عاصم هذه القاعدة فى التحفة بقوله : والماء للأعلين فيما قدما "والأسفل الأقـــدم فيما قدما - انظر - مياره على العاصمية ج ٢ ص ١٧١.

٢٧- الزركشى - شرح صحيح البخارى جـــ ٦ ص ٢٠٤ -٢٠٥ وانظر حسن اللبيدى - رســالة ص ١٤٧، بند ١٣ سابقاً.

٢٨- حسن اللبيدى - رسالة - بند ٦٩ ص ٩٨ - ١٠١

٢٩- الشاطبى - الموافقات جـــ٢ ص ١٣- ١٥ .

٣٠- الماوردى - الأحكام السلطانية - ص ٣٢ -ميرزا الأصفهانى - ولاية الأولياء ص ٩٢.

٣١- انظر فى هذه القواعد - مجلة الأحكام العدلية من المواد ٢ حتى ١٠٠- مصطفى الزرقا - السابق ص ٩٧٧ وما بعدها.

٣٢- محمد أبو زهرة - السابق ص ٩٥ .

٣٣- المادة الثانية من إصدار القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ والمنشور بالجريدة الرسمية فـــى ١٩٨٤/٣/١ العدد ٩ تابع.

الفصل السابع

مشكلة مياه حوض نهر الأردن

(دراسة تاريخية)

د. خليل عبد المنعم فرج*

مقدمة :

يمثل نهر الأردن أهمية خاصة للمنطقة الواقعة شرقى البحر المتوسط ، خصوصا لكل من الأردن ، وسوريا ، ولبنان علاوة على فلسطين المحتلة (إسرائيل) وهى البلدان التى يجرى فيها نهر الأردن وروافده فيما يعرف بحوض الأردن .

ونهر الأردن ينبع من منطقة جبل الشيخ فى سوريا ولبنان كنتيجة طبيعية لذوبان الثلوج. وللنهر أربعة روافد رئيسية هى :

نهر الحصبانى فى لبنان ، ونهر بنياس فى سوريا ، ونهر دان فى إسرائيل ، اليرموك فى الأردن ويبلغ طول نهر الأردن وروافده حوالى ٢٥٢ كيلو مترا وتقدر كمية المياه فى النهر بحوالى ١٨٨٠ مليون متر مكعب سنويا[1] .

ونتيجة لأهمية مياه نهر الأردن للمنطقة بسبب فقرها فى مصادر المياه الأخرى ، فان المستوطنين اليهود الذين وفدوا إلى فلسطين اهتموا حتى قبل قيام دولة إسرائيل بدراسة المشروعات الاقتصادية التى يمكن إقامتها فى فلسطين منذ عهد الانتداب البريطانى وخصوصا بعد تدفق حركة الهجرة إلى فلسطين بعد استيلاء بريطانيا عليها فى عام

* مدرس التاريخ الحديث والمعاصر - كلية التربية - فرع كفر الشيخ

١٩١٧م، إبان الحرب العالمية الأولى ، ثم بعد صدور وعد بلفور فى ٢ نوفمبر من نفس العام .

ومن ناحية أخرى اهتمت الجمعية الجغرافية البريطانية بعمل دراسات خاصة بمستقبل التوسع الزراعى وتوافر المياه فى المنطقة .

وعلى ذلك حرصت بريطانيا أثناء اقتسام المنطقة بينها وبين فرنسا فى عام ١٩٢٠م بعد انعقاد مؤتمر "سان ريمو" على دخول نهر الأردن وروافده ضمن حدود فلسطين فى المنطقة الشمالية وعلى أن يسير خط الحدود الشرقية لفلسطين بعد ذلك مع نهر الأردن فى خط مستقيم مارا بالبحر الميت حتى رأس خليج العقبة .

وكما يرى أحد الباحثين كان مسار هذا الخط غير طبيعى ويفصل بين مناطق وحدها الله وكان الهدف من ذلك خدمة المشروعات الاقتصادية للمستوطنين اليهود فى فلسطين[٢].

وفى الصفحات التالية سوف نتناول بالدراسة مشكلة مياه حوض نهر الأردن منذ فرض الانتداب البريطانى والفرنسى على المنطقة فى بداية العشرينيات، ثم تفاقم مشكلة المياه على أثر قيام دولة إسرائيل فى عام ١٩٤٨ م ، وتوقيع ما عرف بالهدنة الدائمة فى رودس[*] فى عام ١٩٤٩ م وتحول الصراع فى المنطقة من صراع حول الوجود بالنسبة لإسرائيل الى صراع حول المياه للتغلب على المشكلات الاقتصادية التى تواجه دولها ، وانتهاء الأمر بنجاح إحدى دول حوض الأردن وهى إسرائيل فى تحويل مجرى النهر فى عام ١٩٦٣ م واستغلال مياهه فى استصلاح الأراضى الصحراوية فى منطقة النقب وزراعتها .

مشاريع المياه إبان فترة الانتداب :

بدأ البحث عن مصادر المياه فى المنطقة فى عام ١٩٢٠ م كنتيجة طبيعية لزيادة السكان وقلة مصادر المياه، ومن ثم بدأ الاتجاه إلى استخراج المياه الجوفية على الرغم من التكاليف الكبيرة التى كانت تتكبدها السلطات البريطانية فى فلسطين[٣].

وعلى ذلك اتجه المستوطنون اليهود فى عام ١٩٢٦ م إلى السلطات البريطانية ونجحوا فى الحصول على امتياز من الحكومة البريطانية باعتبارها الدولة صاحبة الانتداب على

---

[*] اتفاقية عقدت بين إسرائيل وبقية حوض الأردن وهى : "الأردن ، سوريا ، ولبنان" علاوة على مصر.

فلسطين يتيح لهم استغلال مياه نهر الأردن وروافده لمدة سبعين عاما ، وهذا الامتياز كان يحرم على إمارة شرق الأردن نفسها استغلال مياه النهر إلا بموافقة المستوطنين[٤].

كما أنه فى عام ١٩٣٨ م ظهر أول مشروع مياه فى منطقة وادى نهر الأردن وضعه البريطانى أيونيدس Ionides يتضمن تحويل مياه نهر اليرموك الذى ينبع من داخل الأراضى السورية الى أراضى الغور الشرقى فى الضفة الشرقية الأردنية لرى وزراعة حوالى ٣٠٠ ألف دونم* (٧٥٠٠ فدان)[٥].

وفى عام ١٩٤٤ م ظهر مشروع أخر لكنه أمريكى وضعه الخبير ولترلودرملك W.Lowdermilk للوكالة اليهودية فى فلسطين أو حى فيه بضرورة الاستيلاء على مياه نهر الأردن وتحويلها الى شمال ووسط فلسطين . كما اقترح نقل جزء منها بأنابيب إلى منطقة صحراء النقب لإقامة مشروعات زراعية وصناعية هناك[٦].

وتوالت المشروعات المائية الأمريكية ، فظهرت مشروعات أخرى فى عام ١٩٤٥م قدمها الأمريكيان هيز ، وسافيرج Hayes - Savage لم تخرج كثيرا عن مشروع والترلورد ملك فكان هدفها رى حوالى ٥.٢ مليون دونم (٥٥ ألف فدان) فى شمال ووسط فلسطين علاوة على صحراء النقب[٧].

إسرائيل وبداية مشكلة مياه حوض الأردن :

بدأت مشكلة المياه فى المنطقة على أثر محاولة الأردن استثمار مياه نهر الأردن فى رى الأراضى الزراعية فى منطقتى الغور الشرقية ، والغربية ، وعلى ذلك تقدم البريطانى السير مردوخ ماكدونالد Sir M . Macdonald بناء على طلب الأردن بمشروع للمياه فى يناير ١٩٥٠ م يتضمن :

١- تحويل مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية .

٢- إنشاء خزان لنهر اليرموك عند باقورا .

٣- إنشاء خزان على نهر الأردن .

* الفدان يساوى حوالى ٤٠ دونم.

لكن كان يعيب هذا المشروع التكاليف العالية حيث قدرت آنذاك بحوالى ٦٦٠, ٧٠ مليون جنيه إسترلينى ، علاوة على طول مدة التنفيذ التى كانت تصل إلى حوالى ستة عشر عاما[٨].

لكن ظهرت مشكله المياه فى المنطقة على أثر قيام إسرائيل بتنفيذ أول مشروعاتها المائية فى مارس عام ١٩٥١م عن طريق تحويل المياه من بحيرة الحولة التى تقع على نهر الأردن شمالى بحيرة طبرية فى المنطقة المنزوعة السلاح طبقا لاتفاقية الهدنة فى رودس بين اثنين من دول الحوض وهما سوريا وإسرائيل والموقعة فى ٣٠ يوليو ١٩٤٩ م واستخدام مياهها فى مشروع التوسع الزراعى داخل الأراضى الإسرائيلية، وكذلك تجفيف المستنقعات حول البحيرة واستخدام تلك الأراضى فى الزراعة[٩].

ومن ثم قامت إسرائيل بالاعتداء على السكان العرب فى المنطقة حتى اضطروا إلى الهجرة منها . وعلى ذلك أبدت سوريا معارضتها للمشروعات الإسرائيلية لمخالفتها لأحكام إتفاقية الهدنة على أساس أن هذا يعتبر تغييرا لطبيعة الأرض ، علاوة على تهديده للمصالح الاقتصادية العربية أيضا .

وبناء على شكوى سوريا أصدر مجلس الأمن قراراً فى ١٨ مايو ١٩٥١ م بضرورة التزام إسرائيل باتفاق الهدنة والتوقف عن تجفيف المستنقعات، وتحويل مياه بحيرة الحولة، وإلزامها بإعادة السكان العرب إلى المنطقة مرة أخرى[١٠].

وعلى الرغم من ذلك توقفت إسرائيل عن تنفيذ مشروعها حوالى ثلاثة أسابيع فقط ، ثم سرعان ما استأنفت العمل مرة أخرى دون الالتزام بقرار مجلس الأمن المشار إليه أو مراعاة الاعتراضات العربية[١١]. ساعد على ذلك أن كبير مراقبى هيئة الأمم المتحدة الجنرال " رايلى" سمح للإسرائيليين باستئناف العمل على أساس أن العمل يتم فى المنطقة المنزوعة السلاح داخل إسرائيل[١٢]. ونجحت إسرائيل فى إتمام تنفيذ هذا المشروع فى أكتوبر عام ١٩٥٨ م .

وكرد على استمرار مشاريع المياه الإسرائيلية فى منطقة بحيرة الحولة رأت كل من الأردن وسوريا أن تعرقلا المشروع الإسرائيلى بمنع المياه من الوصول إلى بحيرة الحولة والتى تصل إليها المياه من نهر اليرموك أى من داخل الأراضى السورية ، وعلى ذلك وقعت الأردن وسوريا فى ٤ يونيو ١٩٥٢ م اتفاقية لتقسيم مياه نهر اليرموك بينهما للاستفادة بها فى التوسع الزراعى ، وكذلك إقامة سد "المقارن" لتوليد الكهرباء بحيث تحصل سوريا على

نسبه٧٥% والأردن على نسبة ٢٥% من الطاقة الكهربائية ، وعلى أن تتحمل الأردن نفقات الدراسات الخاصة بالمشروع ، كما تشترك الدولتان في تكاليف تنفيذ المشروع بنسبة ٩٥% للأردن ، ٥% لسوريا . وعلاوة على ذلك تم الاتفاق على اقتسام نفقات صيانة المشروع بعد إنشائه[١٣].

ولما كان هذا الاتفاق قصد به عرقلة المشروعات المائية الإسرائيلية ، وكذلك إقامة بعض المشروعات الاقتصادية (زراعية وصناعية) لإنعاش اقتصاد البلدين فإن إسرائيل أبدت اعتراضها على هذا المشروع ، وهددت باستخدام القوة العسكرية للحيلولة دون تنفيذه، بدعوى أن نهر اليرموك يصب في بحيرة الحولة ومنها إلى نهر الأردن. وعلى ذلك بدأت في أعمال تصريف المياه من بحيرة الحولة . وعلى أثر شكوى سوريا أصدر مجلس الأمن قرارا في ٢٧ أكتوبر ١٩٥٣ م يطالب إسرائيل بوقف أنشطتها المائية في المنطقة باعتبارها منطقة منزوعة السلاح طبقا لاتفاقية رودس لعام ١٩٤٩م[١٤].

- المشروعات التوفيقية :

وكحل للخلافات بين دول حوض نهر الأردن " العربية " وإسرائيل ، رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن تتدخل من خلال ما كان يعرف آنذاك " ببرنامج النقطة الرابعة الأمريكية" وهو البرنامج الذي أعلنه الرئيس الأمريكي "هاري ترومان" في عام ١٩٤٩ م لتقديم المساعدات الفنية (مشاريع اقتصادية) للدول الأخرى بهدف إنعاشها اقتصادياً.

وعلى ذلك وصل الخبير الأمريكي ميلز بنجر Miles Bunger في ١١ يوليو عام ١٩٥٢ م إلى الأردن وقدم مشروعا إلى الحكومة الأردنية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده في إقامة بعض المشروعات الزراعية والكهربائية طبقا للاتفاقية المعقودة بين الأردن وسوريا في ٤ يونيو ١٩٥٢ م بإنشاء سد المقارن لتخزين المياه ، وتوليد الكهرباء . لكن الحكومة السورية رفضت هذا المشروع بعد عرضه من قبل الأردن خصوصا أن السياسة السورية كانت تقوم آنذاك على رفض المساعدات الأمريكية من خلال النقطة الرابعة[١٥].
وعلى الرغم من ذلك استمر التدخل الأمريكي بهدف التوصل إلى حل بشأن الخلاف حول مياه حوض نهر الأردن بين إسرائيل وبقية دول حوض الأردن ، حيث تقدم جوردون كلاب Jordan Clapp رئيس هيئة وادي نهر تنيسي الأمريكي بمشروع جديد إلى الرئيس

الأمريكى ايزنهاور Eisenhower فى ٣١ أغسطس عام ١٩٥٣ م أطلق عليه مشروع الإنماء الموحد لمصادر المياه فى نهر الأردن ويتضمن ما يلى :

- تنظيم منابع المياه فى بحيرة الحولة، ونهر الحصبانى على أن يتم تخزينها فى بحيرة طبرية لاستخدامها فى مشاريع التوسع الزراعى فى كل من الأردن ، وسوريا ، ولبنان علاوة على إسرائيل.
- أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بجميع نفقات المشروع وتبلغ حوالى ١٣٠ مليون دولار .

وعلى ذلك وصل ايرك جونستون Eric Johnston الى المنطقة بتفويض من الرئيس الأمريكى " ايزنهاور" فى أكتوبر ١٩٥٣ م لعرض المشروع السابق على الدول العربية المعنية، علاوة على إسرائيل[١٦]. لكن يبدو أن الدول العربية لم تسارع بقبول المشروع الأمريكى مما اضطر ايرك جونستون الى القيام بعدة زيارات أخرى للمنطقة خلال الفترة من أكتوبر عام ١٩٥٣ م وحتى سبتمبر عام ١٩٥٥ م ، حيث أدخل بعض التعديلات على مشروعه ليحظى بقبول الدول العربية وكذلك إسرائيل التى اعترضت لعدم تمكنها من رى النقب . وجاءت التعديلات كالتالى:

- إقامة سد على نهر اليرموك تستفيد منه كل من سوريا والأردن سواء فى التوسع الزراعى ، أو توليد الكهرباء .
- إقامة سد آخر على نهر الحصبانى لصالح كل من لبنان وإسرائيل .
- تحويل الروافد الشمالية لنهر الأردن لتصب مياهها فى بحيرة طبرية .
- إقامة خزانات كبيرة للمياه غربى بحيرة طبرية فى منطقة سهل البطوف تقوم إسرائيل بنقلها عبر أنابيب إلى منطقة صحراء النقب لاستزراعها.
- أن يحدد نصيب كل دولة من دول حوض نهر الأردن كما يلى :

الأردن – ٧٧٤ مليون متر مكعب سنويا لرى ٤٩٠,٠٠٠ دونم (١٢.٢٥٠ ألف فدان)

سوريا – ٤٥مليون متر مكعب سنويا لرى ٣٠,٠٠٠ دونم (٧٥٠ فدان)

إسرائيل– ٣٩٤ مليون متر مكعب سنويا لرى ٤١٦,٠٠٠ دونم[١٧] (١٠.٤٠٠ ألف فدان) نلاحظ هنا أن المشروع لم يحدد أى نصيب من المياه للبنان ، وعموما رفضت كل من

سوريا والأردن هذا المشروع أيضا لأنهما شعرتا أن هنـــاك أهدافـــا سياســـية وراء هـــذا المشروع الاقتصادى وهو الضغط عليهما لتوطين اللاجئين الفلسطينيين فى أراضيهما .

ولذلك حرص رئيس الوزراء الأردنى "هزاع المجالى" علــــى عــرض مشـــروع ايـــرك جونستون على بعض الزعماء الفلسطينيين من الضفة الغربية التى ضمتها الأردن فى ينـــاير ١٩٥٠ م وعلى ذلك استدعى هزاع المجالى حوالى خمسة عشر منهم إلى عمان للاجتمـــاع مع الخبير الأمريكى ايرك جونستون وعلى رأسهم الشيخ / محمد على الجعبيرى ، وأنـــور الخطيب ، وأنور نسيبه ، وكامل عريقات ، ونجيب الأحمد ، وحكمـــت المصـــرى ، ووليـــد الشكعه . وعقد الاجتماع فى نادى الملك حسين حيث أوضح جونستون أن هـــذا المشـــروع تؤيده وكالة غوث اللاجئين (الأنروا) UNRWA حيث بمقتضاه يمكن توطين عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين فى منطقة الأغوار فى الأردن ومن ثم أعلن الزعمـــاء الفلســـطينيون رفضهم للمشروع[١٨] .

ومن جهتها حرصت جامعة الدول العربية على إبداء رأيها فى المشـــروع وعلـــى ذلـــك شكلت "لجنة فنية" عربية تتكون من ممثلين لدول حوض الأردن العربية علاوة على مصر ، وقامت بزيارة المنطقة لتقصى الحقائق من ناحية ولدراسة الأوضاع المائية على الطبيعة من ناحية أخرى . كما قامت بدراسة مشروع ايرك جونستون ووضعت تقريرهـــا الذى تضمن عددا من الملاحظات هى :

أولا : إن المشروع أغفل الحدود السياسية بين الدول العربية المعنية وإسرائيل .

ثانيا : إنه على الرغم من أن نهر الحصبانى ينبع من الأراضى اللبنانية ويصب فـــى نـــهر الأردن وأن مشروع جونستون تضمن إنشاء سد على النهر لكن المشروع خصـــص المياه المخزنة لصالح إسرائيل . وبمعنى آخر أن لبنان وهى إحدى دول حوض نهر الأردن لن يستفيد من المشروع .

ثالثا : إن مياه المشروع سيتم تخزينها فى بحيرة طبرية التى تقع داخل حـــدود إســـرائيل وبذلك يقع الأردن تحت رحمة الإسرائيليين .

رابعا : إن هناك مناطق واسعة فى سوريا صالحة للزراعة فى منطقة بانياس لم يتضمنـــها مشروع جونستون .

خامسا : إن الأردن يمكن أن يستفيد أكثر من المياه التى سيتم تخزينها لزراعة مساحات شاسعة، علاوة على المساحات المحددة طبقا لمشروع جونستون والتى لا تزيد عن ٤٩٠ ألف دونم[١٩].

ويبدو أن هدف المشروع كان توفير المياه من المناطق العربية لرى أراضى صحراء النقب لصالح إسرائيل حتى تتمكن من إنشاء المستوطنات فيها، خصوصاً أن منطقة النقب تمثل حوالى نصف مساحة إسرائيل[٢٠]. وفى ذات الوقت تعتبر نقطة ضعف لها بحيث يبدو من الصعب على أى قوة عسكرية الدفاع عنها . وعلى ذلك أعلنت الجامعة العربية رفضها للمشروع الأمريكى[٢١].

وعلى أثر فشل المشروع الأمريكى لأريك جونستون قامت اللجنة الفنية العربية بوضع مشروع لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده فى مارس عام ١٩٥٤ م على أساس الأخذ فى الاعتبار الحدود القائمة بين مختلف بلدان حوض نهر الأردن وكانت الخطوط العريضة للمشروع تتضمن :-

- استغلال مياه نهر اليرموك فى رى الأراضى الزراعية وتوليد الكهرباء .
- استغلال مياه نهر الأردن وروافده فى الرى وتوليد الكهرباء فى شمال وجنوب بحيرة طبرية .
- استغلال مياه الوديان والآبار (المياه الجوفية). وعلاوة على ذلك رأت اللجنة أن تستغل مياه نهر اليرموك وروافده لصالح كل من سوريا والأردن عن طريق إقامة سد عند "المقارن" على نهر اليرموك وسد آخر عند العدسية، الأول لتخزين ٤٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا ، والثانى لتخزين ٦٠ مليون متر مكعب سنوياً على أن يتم استخدام تلك المياه فى توليد الكهرباء وفى زراعة حوالى ٦٨٠٠ ألف دونم فى سوريا ، علاوة على رى أراضى منطقة الغور الشرقية فى الأردن .

وفى هذه النقطة أشارت اللجنة الفنية العربية إلى أنها تفضل تخزين المياه فى النهر ذاته وليس فى بحيرة طبرية بسبب ملوحة مياهها والتى تصل إلى حوالى ٣٠٠ جزء من المليون، مما يؤدى إلى زيادة ملوحة المياه المخزنة بها . علاوة على أن بحيرة طبرية تقع داخل المنطقة التى تحتلها إسرائيل.

- وكذلك إنشاء سد على نهر الحصبانى فى لبنان لتخزين حوالى ٣٥ مليون متر مكعب من المياه سنويا لرى وزراعة حوالى ٣٥ ألف دونم ، وإقامة محطة لتوليد الكهرباء لصالح لبنان. وأيضا إنشاء قناتين تحصلان على المياه من نهر بانياس لرى وزراعة الأراضى التى تقع حول النهر وتبلغ حوالى ٢٠ ألف دونم .

- تجميع بقية المياه من نهر الحصبانى فى لبنان، وبانياس فى سوريا فى قناة تصب فى نهر الأردن لرى الأراضى الإسرائيلية فى منطقة الحولة وكذلك منطقة ايليت هاشاحار وتبلغ جملة مساحتها حوالى ٣٨ ألف دونم .

- وعلى ذلك حددت اللجنة الفنية العربية كمية المياه التى تحتاجها كل دولة من دول حوض نهر الأردن كالأتى :-

- سوريا - ١٣٢ مليون متر مكعب سنوياً لرى مساحة ١١٩ر٠٠٠ دونم .(٢٩٧٥ فدانا)

- الأردن - ٩٧٧ مليون متر مكعب سنوياً لرى مساحة ٤٩٠ر٠٠٠ دونم .(١٢ ,٢٥٠ ألف فدان)

- لبنان -٣٥ مليون متر مكعب سنويا لرى مساحة ٣٥ ,٠٠٠ دونم .(٨ ,٧٥٠ألف فدان)

- إسرائيل- ٢٨٥مليون متر مكعب سنويا لرى مساحة ٢٣٤ ,٠٠٠ دونم[٤٢] (١٥.٨٥٠ ألف فدان). ويعنى ذلك أن كميات المياه التى خصصت لكل منها طبقا للمشروع العربى قد اختلفت عن الكميات التى خصصت لكل منها طبقاً لمشروع ايرك جونستون .

- فبالنسبة لسوريا ، زادت كمية المياه المخصصة لها بفارق حوالى ٨٧ مليون متر مكعب سنوياً ، وبالنسبة للمملكة الأردنية زادت كميه المياه المخصصة لها بفارق حوالى ٢٠٣ مليون متر مكعب سنويا ، وبالنسبة للبنان التى لم يخصص لها نصيب من المياه طبقاً لمشروع جونستون حصلت طبقا للمشروع العربى على حوالى ٣٥ مليون متر مكعب سنوياً . أما إسرائيل فهى الدولة الوحيدة التى انخفض نصيبها فى المياه فى المشروع العربى بفارق حوالى ٥٤٦ مليون متر مكعب سنوياً .

وفيما يختص بالجانب العربى ، فإنه بدأ فى تنفيذ المشروعات المائية العربية بعد رصد الأموال اللازمة من قبل الدول المعنية ، لكن أعلنت إسرائيل من جانبها رفض مشاريع المياه العربية ، وبدأت الصحف الإسرائيلية حملة كبيرة لتهديد العرب وحملت عبارات التهديد

والوعيد حيث شبهت مشروعات المياه العربية بأنها ليست لعبا بالماء بل لعبا بالنار[٢٣]. وبدأت بالفعل انتهاج سياسة من شأنها إعاقة تنفيذ هذه المشروعات بضرب المناطق العربية التى تنفذ فيها بالطيران الإسرائيلى. ومن ثم أجبرت الدول العربية على التوقف عن تنفيذ مشروعاتها المائية . وبمعنى أدق عجز العرب عن تنفيذها .

ويبدو أن مشكلة المياه فى المنطقة قد حظيت أيضا باهتمام بريطانيا ، حيث أشار أنتونى إيدن Antony Edin وزير خارجية بريطانيا فى ٤ أبريل ١٩٥٥ أمام مجلس العموم البريطانى إلى الجهود التى تبذلها الإدارة الأمريكية لتسوية المشكلة ، وأشار إلى مشروع اريك جونستون الذى لو تم تنفيذه سيتحول وادى الأردن إلى مصدر للرزق وليس للنزاع كما يمكن أن يساهم فى حل مشكلة اللاجئين[٢٤].

وعلاوة على ذلك كان هناك مشروع أخر أطلق عليه المشروع الأردنى لمياه قناة الغور الشرقية ، وأعدت الدراسة له شركتان أمريكيتان هما : شركتا بيكر وهيرزا - Baker Harza بناء على طلب الحكومة الأردنية برئاسة سمير الرفاعى وبتمويل أمريكى وقدم الجانب الأمريكى هذا المشروع الى الحكومة الأردنية فى ١٥ يوليو ١٩٥٥ م وكان يتضمن:

- إقامة سدين على نهر اليرموك لتخزين المياه واستغلالها لرى أراضى الغور الشرقى لنهر الأردن .
- حدد المشروع نصيب الأردن من المياه بحوالى ٧٦٠ مليون متر مكعب سنويا وعلى أن تترك بقية المياه المخزنة لصالح إسرائيل[٢٥].

وعلى الرغم من أن المشروع الذى قدم إلى الحكومة الأردنية تضمن ملحقا خاصا بالفوائد التى ستحصل عليها الأردن من جراء تنفيذ هذا المشروع حيث سيسمح لها برى ٥٠٤,٠٠٠ دونم (١٢,٦٠٠ فدان) علاوة على توليد الكهرباء .

لكن تضمن ملحق المشروع بعض الجوانب الأخرى والتى لها صبغة سياسية فيما يختص بمسألة توطين اللاجئين الفلسطينيين فى المنطقة بل وإمكانية الصلح مع إسرائيل، وأثناء عرض هذا المشروع على مجلس النواب الأردنى ، اشترك فى مناقشته بعض النواب الفلسطينيين الذين يمثلون الضفة الغربية مثل : نجيب الأحمد ، ووليد الشكعه ، وعبد الله الريماوى ورغم معارضة البعض لهذا المشروع خصوصا فيما يتعلق بمسألة توطين اللاجئين الفلسطينيين فقد وافق مجلس النواب الأردنى على المشروع ، ونفذته الحكومة الأردنية ،

وأصبحت منطقة الغور الشرقى الأردنى مركزا هاما لزراعة الخضراوات بل وتصدر إنتاجها إلى الخارج[٢٦].

- إسرائيل وتحويل مياه نهر الأردن :

استغلت إسرائيل قبول الأردن للمشروع الأمريكى المشار إليه لاستغلال مياه نهر اليرموك وأعلنت فى عام ١٩٥٩ م عما أطلقت عليه " المشروع القومى " الذى يتلخص فى تحويل حوالى ٥٠٠ مليون متر مكعب سنويا من مياه نهر الأردن واستغلالها فى استصلاح الأراضى الزراعية فى منطقة صحراء النقب جنوب إسرائيل ، وإقامة المستوطنات بها حيث قدر لها أن تستوعب حوالى خمسة ملايين يهودى بهدف تمكين إسرائيل فى المستقبل من الدفاع عن النقب التى كانت تعتبر آنذاك نقطة الضعف فى السياسة الاستراتيجية الإسرائيلية بسبب خلوها من السكان[٢٧].

أما عن تنفيذ المشروع ، فكان يقوم على أساس تحويل حوالى ٣٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا الى صحراء النقب عن طريق قناة مفتوحة ومحطات لضخ المياه ، واستخدام بحيرة طبرية كخزان طبيعى للمياه المحولة إليها من نهر الأردن ، علاوة على إقامة محطات لتوليد الكهرباء وقدر للمشروع أن يستغرق تنفيذه سبع سنوات على مرحلتين:

- الأولى : تمتد من ١٩٥٩ حتى ١٩٦٣ م أى أربع سنوات لتحويل حوالى ٢٠٠ مليون متر مكعب سنويا إلى صحراء النقب ، وكذلك نقل مياه نهر الأردن فى أنابيب إلى السهول الساحلية الإسرائيلية حتى مدينة تل أبيب .
- الثانية : تمتد من ١٩٦٣ حتى ١٩٦٦ م أى ثلاث سنوات ويتم خلالها تحويل حوالى ٣٠٠ مليون متر مكعب سنويا من مياه نهر الأردن إلى جنوب صحراء النقب لمواجهة متطلبات المشروعات الزراعية وكذلك المستوطنات والمنشآت العسكرية[٢٨].

وبدأت إسرائيل فى تنفيذ هذا المشروع على الرغم من أن نصيبها الرئيسى من مياه نهر الأردن لا يتعدى١٣% وهو مقدار ما يحمله نهر دان وهو أحد روافد نهر الأردن الذى ينبع من داخل الأراضى المحتلة[٢٩].

وتم تنفيذ المشروع الإسرائيلى حتى قبل موعده المحدد فمع بداية عام ١٩٦٤ م بدأت مياه نهر الأردن تتدفق إلى صحراء النقب مما تسبب فى جرح المشاعر العربية بل وإصابة

الشعوب العربية بالهزيمة والانكسار[30]. وقد ترتب على تنفيذ المشروع الإسرائيلى إنخفاض مياه بحيرة طبرية وبالتالى إنخفاض مياه نهر الأردن، مما أدى إلى زيادة ملوحتها علاوة على زيادة ملوحة البحر الميت أيضا عن ذى قبل[31].

العرب ومشروعات المياه الإسرائيلية :

ويبدو أن انشغال الدول العربية ببعض المشاكل السياسية فيما بينها ، خصوصا فيما يتعلق بالانفصال الذى حدث فى نهاية سبتمبر ١٩٦١ م بين الإقليم الشمالى (سوريا) والإقليم الجنوبى (مصر) وزيادة هوة الخلافات بين حزب البعث الحاكم فى سوريا وجمال عبد الناصر علاوة على مشاكل الحدود بين كل من العراق والكويت إبان أزمة يونيو ١٩٦١ م مما سهل نجاح إسرائيل فى تنفيذ مشروعها[32].

وعلى الرغم من تلك الظروف فقد بدأت جامعة الدول العربية فى التصدى لمشكلة مياه نهر الأردن منذ شعورها بجدية إسرائيل فى تنفيذ مشروعاتها، وعلى ذلك قرر مجلس الجامعة فى جلسته فى ٢٩ فبراير ١٩٦٠ م التوصية بإنشاء هيئة مرتبطة بجامعة الدول العربية يكون مهمتها استثمار مياه حوض الأردن لصالح البلاد العربية المعنية ، كما قرر بجلسته فى ٢٨ أغسطس ١٩٦٠ م أن تتولى اللجنة العسكرية الدائمة وضع الخطط العسكرية اللازمة التى تتمكن من خلالها التصدى للمشروعات الإسرائيلية. ولما كانت اللجنة تدرك أن محاولة التصدى لإسرائيل ممكن أن تتحول إلى معركة كبيرة ، فإنها أوصت باجتماع ما كان يطلق عليه مجلس رؤساء أركان حرب الجيوش العربية[33].

وفى ٢٢ إبريل عام ١٩٦١ م اجتمع مجلس رؤساء أركان الحرب واتخذ عدة قرارات كان أهمها : مطالبة الدول العربية بالإعداد لعمل دفاعى موحد لمواجهة المشروعات المائية الإسرائيلية، كما تقرر أيضا تشكيل ما أطلق عليه قيادة عامة مشتركة لقوات الدول العربية[34].

ومع نهاية عام ١٩٦٢م كان المشروع الإسرائيلى قد قارب على الانتهاء ، وعلى ذلك أصدر مجلس الجامعة العربية فى ٢٥ سبتمبر ١٩٦٣ م قرارا بدعوة مجلس الدفاع المشترك للاجتماع بأسرع وقت ممكن لتدارك الأمر ، وتلى ذلك اجتماع مجلس رؤساء أركان الحرب فى أوائل ديسمبر ١٩٦٣ م وكان من أهم قراراته :

١- تشكيل القيادة العامة التى سبق الموافقة عليها .

٢- إنشاء جهاز أو آليه تابعة للجامعة العربية لتنفيذ المشروعات الفنية العربية بخصوص المياه .

٣- قيام مجلس الجامعة العربية بالدعاية اللازمة عن الأضرار التى أصابت الدول العربية "دول حوض نهر الأردن " نتيجة للمشروعات المائية الإسرائيلية ، علاوة على تهيئة الرأى العام العالمى لقيام الدول العربية بمشروع مياه مضاد للحفاظ على المياه العربية[٣٥].

ومن ناحية أخرى أعلن جمال عبد الناصر فى خطابه فى ٢٣ ديسمبر ١٩٦٣م بمدينة بورسعيد بمناسبة الاحتفال بعيد النصر عن دعوته لملوك ورؤساء الدول العربية لعقد مؤتمر قمة لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على المياه العربية وتحويل مجرى نهر الأردن[٣٦]. وعلى ذلك وجهت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الدعوة لعقد مؤتمر القمة العربى الأول بالقاهرة ، الذى عقد خلال الفترة من ١٣ : ١٧ يناير ١٩٦٤ م ، وأصدر قراراً بمقاومة المشروعات المائية الإسرائيلية بتنفيذ مشروع عربى لاستغلال مياه روافد نهر الأردن لإقامة مشروعات اقتصادية عربية (زراعية ، وصناعية) فى كل من سوريا ، والأردن ، ولبنان[٣٧]. كما وافق على إنشاء ما أطلق عليه " هيئة الروافد" تكون مهمتها الأساسية التخطيط والتنسيق والإشراف على تنفيذ المشروعات العربية الخاصة باستغلال مياه نهر الأردن وروافده والتى تقوم بتنفيذها دول حوض الأردن العربية ، كما وافق على فتح حساب خاص لهذه الهيئة قدره ما يعادل ستة ملايين وربع مليون جنيه استرلينى لتمويل مشروعات المياه العربية[٣٨] . وكان المشروع العربى يتمحور حول تحويل مياه نهر الحصبانى الى نهر الليطانى فى لبنان وكذلك تحويل مياه نهر بانياس إلى نهر اليرموك فى سوريا علاوة على بناء سد المخيبة على نهر اليرموك فى الأردن وذلك لحرمان إسرائيل من مياه هذه الروافد الرئيسية التى تصب فى نهر الأردن بحيث يصبح الأمر قاصراً فقط على مياه نهر " دان " الذى ينبع من داخل الأراضى العربية المحتلة فى إسرائيل وهو ما يؤدى الى تهديد المشروع الإسرائيلى الخاص برى وزراعة صحراء النقب[٣٩]. كما تقرر حماية المنطقة التى سيتم تنفيذ المشروع العربى فيها بوضع جزء من القوات العربية تحت قيادة عسكرية مشتركة يشرف عليها الفريق أول / على على عامر رئيس أركان حرب الجيش

المصرى كقائد عام للقيادة العربية الموحدة للجيوش العربية . علاوة على تخصيص ميزانية سنوية تقدر بحوالى عشرة ملايين لمواجهة هذه النفقات العسكرية[٤٠].

وعلى الصعيد السياسى حدث تقارب أمريكى / إسرائيلى أثناء زيارة ليفى اشكول Levi Eshkol رئيس الوزراء الإسرائيلى للولايات المتحدة الأمريكية فى الأول من يونيو عام ١٩٦٤م حيث حصلت إسرائيل على دعم وتأييد لمشروعاتها المائية فى حوض نهر الأردن من الرئيس الأمريكى لندن جونسون Johnson بمناسبة بدء تشغيل خط المياه إلى صحراء النقب[٤١]. وعلى ذلك دعت الجامعة العربية لانعقاد مؤتمر جديد للقمة العربية بالاسكندرية خلال الفترة من ٥ - ١١ سبتمبر ١٩٦٤ م وصدر قرار عن هذا المؤتمر بالبدء فورا فى تنفيذ مشروع تحويل الروافد العربية لنهر الأردن[٤٢]. وكان من المهم فى هذا التوقيت بحث ضمان حسن سير العمل بالمشروع وعدم تعريضه للضرب من جانب إسرائيل. وفى تقريره الخاص بذلك والذى عرضه على مؤتمر القمة أوضح على عامر ضرورة تقوية الجيوش العربية فى الدول الثلاث (سوريا ، ولبنان ، والأردن) ومنحه الحرية فى تحريك الجيوش العربية داخل الحدود المشتركة للدول الثلاث لتحقيق التغطية والحماية الكافية لمشروعات التحويل العربية للمياه[٤٣]. وعلى أثر ذلك ظهرت الخلافات العربية حيث إن أيا من الدولتين - لبنان أو الأردن لم تتقبلا فكرة وجود قوات مصرية ضمن القوات العربية داخل أراضيها ، بل أنهما رفضتا أيضا فكرة توحيد مصدر السلاح للجيوش العربية العاملة فى المنطقة وهو السلاح الروسى الذى كان يتسلح به الجيش السورى آنذاك لضمان الفاعلية للجيوش العربية إذا ما حدثت مواجهة بين الجيوش العربية والجيش الإسرائيلى أثناء تنفيذ المشروعات المائية العربية لتحويل روافد نهر الأردن وبسبب ذلك اقتصرت المشروعات المائية العربية على مشروع واحد وهو بناء سد المخيبة على نهر اليرموك فى الأردن لتخزين حوالى ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا لاستخدامها فى زراعة أراضى منطقة الغور الشرقية على أن تتحمل كل من العراق ، والسعودية ، ومصر ، والكويت نسبة ٨٠ % من تكاليفه ، فى حين تتحمل كل من الأردن والجزائر وسوريا ولبنان نسبة الـ ٢٠ % الباقية[٤٤].

الخلاصة :

نخلص مما تقدم إلى أن الاهتمام بمصادر المياه فى منطقة حوض نهر الأردن قد بدأ منذ فتحت أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية خصوصا بعد صدور وعد بلفور فى عام ١٩١٧م.

- إن الظروف السياسية التى مرت بها منطقة حوض نهر الأردن فى أعقاب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) وتقسيمها بين بريطانيا وفرنسا طبقا لنظام الانتداب الذى ابتدعته عصبة الأمم ، علاوة على ظهور دول جديدة فى المنطقة مثل : إمارة شرق الأردن فى عام ١٩٢٢وقد تم ذلك دون الوضع فى الاعتبار المشاكل الاقتصادية التى يمكن أن تواجهها دول المنطقة بسبب فقر مواردها لا سيما المياه، وخصوصا بعد أن أصبح مطروحا وجود دولة فلسطينية الى جانب الدولة العبرية على أثر صدور توصية التقسيم لعام ١٩٤٧م.
- أن إسرائيل استغلت هدوء الأوضاع بينها وبين دول حوض نهر الأردن على أثر توقيع اتفاقيات الهدنة الدائمة فى رودس فى عام ١٩٤٩ م وعملت على تقوية اقتصادها باستغلال موارد المياه العربية وتأمين منطقة صحراء النقب التى كانت تضعف من وضع إسرائيل الدفاعى والاستراتيجى فى أى صراع مسلح قادم مع العرب بالعمل على تغيير تركيبها الجغرافى والسكانى عن طريق الاستزراع وإنشاء المستوطنات بهدف زيادة الكثافة السكانية حتى يتحقق لها وضع دفاعى أفضل . ودون الوضع فى الاعتبار حقوق بقية دول حوض الأردن باعتباره نهرا دولياً .
- إنه على الرغم من ضعف المقاومة العربية للمشروعات المائية الإسرائيلية فإن القوى الغربية وعلى رأسها بريطانيا ، والولايات المتحدة حرصتا على الانحياز لصالح إسرائيل وذلك عن طريق التقدم ببعض المشروعات المائية بهدف إفادة إسرائيل من الموارد المائية فى المنطقة على حساب حقوق بقية دول الحوض العربية ، ثم التقدم ببعض المشروعات التى أريد استخدامها فى توطين اللاجئين الفلسطينيين منذ حرب عام ١٩٤٨م فى مناطق إقامتهم فى بقية دول الحوض وهى الأردن ، وسوريا ، ولبنان .
- إنه مع إعلان إسرائيل فى نهاية عام ١٩٦٣م الانتهاء من مشروع تحويل نهر الأردن أسقط فى يد العرب وكأنهم لا يعلمون أن إسرائيل بدأت فى تنفيذ مشروعها منذ بداية

الخمسينيات ، ومن ثم وجد جمال عبد الناصر أن دول حوض نهر الأردن العربية لا تستطيع أن تواجه وحدها هذا الخطر . وعلى ذلك دعا الى ضرورة تجميع قدرات العرب لمواجهة إسرائيل فبدأت سياسة عقد مؤتمرات القمة العربية .

- إنه على الرغم من أن مؤتمر القمة العربى الثانى فى الاسكندرية فى أواخر عام ١٩٦٤ م قرر البدء فى تنفيذ مشروع مائى عربى مضاد للمشروع الإسرائيلى بهدف استغلال مياه الروافد التى تنبع من سوريا والأردن ولبنان ومنع وصولها إلى نهر الأردن فى إسرائيل لكن الخلافات العربية أدت إلى فشل المشروع مما كان يعد آنذاك انتصارا لإسرائيل التى أصبحت تحصل على نسبة ٥٦% من مياه نهر الأردن على الرغم من أن مساهمتها فى مياه النهر لا تتعدى نسبة ٢٢ % .

- وأخيراً إنه مع اشتداد التوترات على الجبهة السورية / الإسرائيلية خلال عامى ٦٥ ، ١٩٦٦ مما أدى فى النهاية الى وقوع حرب يونيو ١٩٦٧ م فإنه طرحت جانبا مشكلة مياه حوض نهر الأردن، وأصبح الانشغال فى العالم العربى بصفة عامة ودول حوض الأردن العربية بصفة خاصة يتعلق بمشكلة الأراضى العربية التى احتلتها إسرائيل فى ٥ يونيو ١٩٦٧ م .

المراجع والهوامش:

١- محمود توفيق محمود – الجغرافيا السياسية لإسرائيل ، معهد البحوث والدراسات العربية ، سلسلة الدراسات الخاصة رقم ١٣ ، دار الغريب للطباعة ١٩٧٨ م ص ١٩٠ .

٢- جلال يحيى – العالم العربى الحديث ، دار المعارف ١٩٨٥ ، ص ٣٣٢ ، ٣٣٣

وأيضاً : عمر الفاروق ، الأنهار العربية دراسة جيوستراتيجية ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة المياه فى الوطن ، بالقاهرة ، نوفمبر ١٩٩٤ ، ص ١٧٧.

٣- عز الدين الخيرو ، الأطماع الصهيونية فى مياه الأردن والليطانى ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٧م ، ص٣٧ وأيضا : على محمد على ، نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية ، بدون تاريخ ، ، القاهرة، ص٢٠ ، ٢١ .

٤- عز الدين الخيرو ، مرجع سابق ، ص ٢٨.

٥- نفسه ، ص٤٠ وأيضا : أنيس صايغ ، فلسطينيات ، مركز الأبحاث الفلسطينى ، بيروت ، سلسلة كتب فلسطينية -١٢- ، ص٥٤ .

٦- عمر الفاروق ، مرجع سابق ، ١٧٧ وأيضا : عز الدين الخير ، مرجع سابق ، ص٤١ وأيضا :

Cloude Triolet, La Confrontation Israelo Arabe de juin 1967, P . 166.

٧- نفسه ، ص ٤١ ، ٤٢ ، وأيضا : ابراهيم شريف ، نهر الأردن ومشاريع الرى ، بغــداد ، ١٩٦٢ م ، ص ٨٦ ، ٨٧ .

٨- قرارات مجلس جامعة الدول العربية ، المجلد الأول ، الدورة ١-٢٢ ، ١٩٤٥/٦/٤ - ١٩٥٤/١٢/١١، تقرير اللجنة الفنية حول مشروع استغلال مياه نهر الأردن وروافده ، ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩

٩- نجيب الأحمد ، فلسطين تاريخاً ونضالا ، دار الجليل للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ م ، ص٢١ ٦ وايضا :

Cloude triolet , o p . Cit , P . 167

10- U.N, R., Security Council, R . No. 93 ,18 May , 1951 P.133

١١- نجيب الأحمد ، مصدر سابق ، ص ٦٢٢

١٢- وثائق فلسطين ، منظمة التحرير الفلسطينية ، دائرة الثقافة ، ١٩٨٧ " مشروع تجفيف بحيرة الحولة " ، ص٤٧٢ .

١٣- ملف القضية الفلسطينية ، وزارة الإرشاد القومى ، القسم الرابع ١٩٤٨ - ١٩٥٥ " نـــص الاتفاقيـــة الأردنية / السورية لتوزيع مياه نهر اليرموك فى ٤ يونيو ١٩٥٢ م " ، ص ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨.

14-- U . N ., R. Security Council, R. NO., 100 -27 October - 1953, P. 145

15- Cloude Triolet, La confrontation " Isrela- Arab Dejuin 1967, Beyrouth, 1969 ,p 167 وأيضـــا Omer Ghobashy , The Development of the jordan , New york, Arab Information center, 1961, p.p. 13 -15

16--leila Kadi, A survey of American- Israeli Relations Pales Tine Reseach Center. Beirut 1969, p.p. 67 - 72 .

وأيضاً : عز الدين الخيرو ، الأطماع الصهيونية فى مياه الأردن والليطانى ، معهد البحوث والدراسات العربيـــة، ١٩٧٧م ن ص ٤٥

وأيضاً : عمر الفاروق ، مرجع سابق ، ص ١٧٧

١٧- ملف القضية الفلسطينية ، وزارة الإرشاد القومى القسم الرابع ١٩٤٨ - ١٩٥٥ " نص مشروع ايـوك جونستون " ، ص٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ . وأيضا : عز الدين الخيرو ، مرجـــع سابق ، ص ٤٦ ، ٤٧ .

١٨- بخيب الأحمد ، مصدر سابق ، ص ٦٢٣ وأيضا :

Leila Kadi . O P . Cit , p . 73 .

١٩- قرارات مجلس الجامعة العربية ، المجلد الأول ، الـدورة ١-٢٢ ، ١٩٤٥/٦/٤ - ١١/ ١٢ /١٩٥٤ ، قرار رقم ٧٥٦ بشأن تشكيل اللجنة الفنية العربية ، ص ٥٠٧ .

وأيضا : نفس المصدر ، نص تقرير اللجنة الفنية العربية ، ص ٥٢١ ، ٥٢٢ .

٢٠- نفسه ، ص ٦٥٥

21- Israel government Year Book, 1956 – 1957 – Jerusolen, p. 34.
David Ben gurion, Israel, security and her International Position, وأيضاً

٢٢- وثائق فلسطين ، مصدر سابق ، " نص المشروع العربى لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده لعام١٩٥٤ ، ص . ص ٤٦٣ -٤٦٩ وأيضا : قرارات مجلس جامعة الدول العربية ، المجلد الأول ، " نص المشروع العربى ، ص ٥٤٦.

٢٣- محمد نصر مهنا ، مشكلة فلسطين أمام الرأى العام العالمى ٤٥-١٩٦٧م دار المعارف ١٩٨٥ م ، ص٤٩٦

24- Parliamentary Dabates " Hansard House" of commons , Sossion 1954 - 1955, Vol 539 , p . 310

25- Leila Kodi , O P . C: D , P . 75

وأيضا : وزارة ارشاد القومى ، ملف القضية الفلسطينية ، مشروع بيكر ، وهرزا ١٥ يوليو ١٩٥٥ ، ص .ص ٦٨٨-٦٨٩

٢٦- نجيب الأحمد ، مصدر سابق ، ص ٦٢٤ ، ٦٢٥ .

٢٧- وثائق فلسطين ، مصدر سابق ، " خطة إسرائيل بعد جونستون" ، ص ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، وأيضاً:
Israel government year Book, Tel Aviv, p. 45

28- The Irael year Book 1955, P.P.89,90

وأيضا : اتحاد المهندسين الزراعيين العرب ، دمشق " التكامل العربى فى مجال ترشيد واستخدامات المياه فى الزراعة "، ص ١١٩

٢٩- محمد نصر مهنا ، مرجع سابق ، ص ٤٩٦

30- Elahu Ben Elisser and schiff zeen, La guerro Israela Arab, Paris, 1968, P.P.43-44

وأيضا : محمود محمد خليل ، الأبعاد العسكرية والأمنية للقضايا المائية فى الوطن العربى ، ورقه بحثية مقدمة الى ندوة المياه فى الوطن العربى ، القاهرة نوفمبر ١٩٩٤ م ص ٥٧٠

٣١- نجيب الأحمد ، مصدر سابق ، ص ٦٢٥

٣٢- مالكو لم كير ، عبد الناصر والحرب العربية الباردة ١٩٥٨ - ١٩٧٠ ، ترجمة : د. عبد الرؤف أحمد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين رقم ٩٦ ، ١٩٩٧ م ، ص ١٧٥ ، ١٧٦ .

٣٣- قرارات مجلس جامعة الدول العربية ، المجلد الثانى ، الدورة ٢٣ - ٣٤ ٢٧ / ٣ / ١٩٩٥ - ١٩٦٠/١٢/٢٧ م قرار رقم ١٦٤٠ بتاريخ ٢٩ / ٢/ ١٩٦٠ م ص ٥٣٦ ، وأيضا : القرار رقم ١٦٩٦ بتاريخ ٢٨ / ٨ / ١٩٦٠ ، ١٩٦٠ ، ص٥٤٦ .

٣٤- سيد نوفل ، مصدر سابق ، ص ١٥٤

٣٥- نفسه ، نص قرارات مجلس أركان الحرب ، ص ١٥٦

36- leila Kadi, Arab Summit conference and Palestine Proplems , Research Center,Beirut, 1966, p. 91

37- Leila Kadi , Basic Politicol Documents of The Armed Poles Tinian Resis Tance Movenent, Beirut, 1969 , P . 18

٣٨- جامعة الدول العربية ، مؤتمرات القمة العربية ، ١٩٤٦ - ١٩٩٠ م ، مؤتمر القمـــة العربـــى الأول ، قرار رقم ١٣ بتاريخ ١٣/ ١/ ١٩٦٤ م ص ٢٨ .

٣٩- جامعة الدول العربية ، قرارات مؤتمر القمة العربى الأول ، قرار رقم ١٤ بتـاريخ ١٣ /١/١٩٦٤م ، ص ٢٩ .

٤٠- جامعة الدول العربية ، قرارات مؤتمر القمة العربى الأول ، قرار رقم ١٤ بتـاريخ ١٣ /١/١٩٦٤م ، ص ٢٩ . وأيضا أحمد الشقيرى ، من القمة الى الهزيمة ، دار العودة ، بيروت ١٩٧١ ص ٤٦ - ٦٩ .

وأيضا أحمد الشقيرى ، من القمة الى الهزيمة ، دار العودة ، بيروت ١٩٧١ ص ٤٦ - ٦٩ .

41-Leila Kadi , Asurvey of Amercan-Israeli Relations, O P. Cit , P . 155

وأيضا : محمد نصر مهنا ، مرجع سابق ، ص ٥٠٥

٤٢- جامعة الدول العربية ، مؤتمر القمه العربى الثانى ، قرار رقم ١٩ بتاريخ ٥ / ٩ / ١٩٦٤ م ص ٣٥.

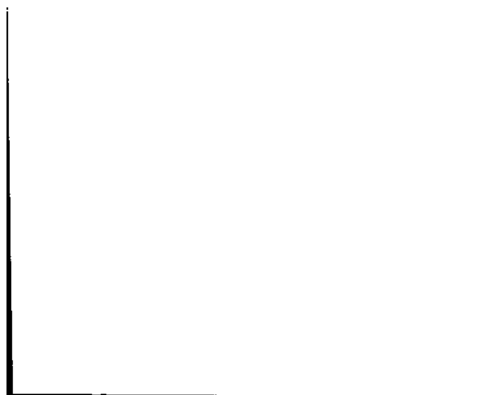
43- Leila Kadi , Arab summit conferences and the palestine problem, O p. Cit P.P 130 - 133

٤٤- جامعة الدول العربية ، مؤتمر القمة العربـــى الثـــانى ، مصـــدر ســـابق ، قـــرار رقـــم ٢٢ بتـــاريخ ٥/٩/١٩٦٤م ، ص ٣٧ .

الباب الثانى

المياه العربية : الأبعاد السياسية والاستراتيجية





الفصل الثامن

المياه فى اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية

د. عبد العاطى محمد*

تحظى قضية المياه بأهمية كبيرة فى مسيرة الصراع العربى الإسرائيلى. وليس من المبالغة القول بأن هناك ارتباطاً طردياً بين اشتداد حدة هذا الصراع واحتدام الخلاف بين العرب وإسرائيل حول قضية المياه، والعكس صحيح. ويرجع هذا إلى عدة أسباب . فمن الناحية التاريخية كانت الحاجة إلى المياه من أسباب التوسع الإسرائيلى فى الأرض العربية، وتعالت الأصوات الإسرائيلية تردد المزاعم الصهيونية بأن لها حقاً تاريخياً فى المياه العربية يتوازى مع مزاعمها فى احتلال المزيد من الأراضى العربية. واصطدمت هذه المزاعم بالطبع بالحقوق العربية الثابتة فى المياه والأرض معاً. وكانت خطط إسرائيل لتحويل مياه نهر الأردن عام ١٩٥٩ الإنذار الذى نبه العرب إلى خطورة التوسع الإسرائيلى، ووقتها ظهرت محاولات عربية لإفشال ذلك المخطط بإيجاد مشروعات بديلة لاستغلال مياه نهر الأردن، وانعقدت أول قمة عربية فى عام ١٩٦٤ لهذا الغرض. ومن الناحية الاقتصادية فإن عامل الندرة الذى يتسم به وضع المياه فى الشرق الأوسط والمنطقة العربية ككل يمثل سبباً رئيسياً فى تناقض المصالح بين الأطراف العربية وإسرائيل بالنسبة لأية محاولات لإقامة نقاش وفقاً لبعض التسويات السياسية أو حتى فى ظل أى تصور لسلام إقليمى يشمل المنطقة ككل. وفى ظل تباين الإمكانات الفنية لاستغلال كميات المياه المحدودة وتزايد احتياجات كل طرف فإن مصاعب التعاون الاقتصادى فى مجال المياه تزداد صعوبة. ومن

---

* مساعد رئيس تحرير الأهرام

الناحية السياسية فإن تقنية المياه تدخل فى إطار رؤية كل طرف (العرب وإسرائيل) لحل الصراع العربى الإسرائيلى سلمياً، فبينما ينظر لها الجانب العربى على أنها مثل غيرها من القضايا الرئيسية فى الصراع كالأرض والأمن واللاجئين والمقدسات. وهى قضايا يجب أن يتم التعامل معها كحزمة واحدة فى ظل أسس للسلام العادل والشامل مع إسرائيل، ينظر الجانب الإسرائيلى لقضية المياه كمسألة اقتصادية بالدرجة الأولى ويتعامل معها كسلعة تخضع للعرض والطلب مثل غيرها من السلع، ويتعمد إقحامها فى أية تسويات مرحلية أو بطريقة منفصلة عن بقية القضايا الرئيسية للصراع. هذا فضلاً عن أن المياه فى حد ذاتها وبحكم طبيعتها تشمل أكثر من طرف واحد فى آن واحد معا وليست قاصرة على تعاون ثنائى بين دولة عربية ما وإسرائيل، لأنها تنبع وتصب وتمر فى أكثر من بلد واحد. ومن هنا تثار ضرورة اتفاق أكثر من طرف عليها ولا يمكن حلها بطرق ثنائية. والمياه بدورها تثير أيضاً مسألة السيادة بكل ما يدور حولها من اختلافات فى وجهات النظر حتى فى القانون الدولى.

إن المياه بهذا المعنى قضية بالغة التعقيد ذات جوانب متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية وتاريخية، ولذلك فإن التعامل معها على صعيد حل الصراع العربى الإسرائيلى يواجه الكثير من أوجه التعقيد وأى تصرف فيها بشكل منفرد يصبح مسألة بالغة الخطورة ويزيد من حدة هذا الصراع بدلاً من تهدئته.

وعندما بدأت مسيرة السلام العربية الإسرائيلية على أكثر من جهة، كان عليها أن تتعامل مع قضية المياه بهذه الطبيعة المعقدة. وظهر فى الواقع سؤالان جوهريان هما: هل يتعامل الجانبان العربى والإسرائيلى مع قضية المياه من المنظور السياسى الشامل أم من المنظور الاقتصادى الضيق؟ وإذا كان هناك خلاف فى التوجهين العربى والإسرائيلى فكيف يمكن حله؟؟

ومن متابعة ما تم توقيعه من اتفاقات للسلام بين الأطراف العربية وإسرائيل يمكن القول بأنها تأثرت إلى حد كبير فى صياغتها أو ما نصت عليه بالنسبة لقضية المياه بالتباين فى الرؤيتين العربية والإسرائيلية فى هذا الموضوع. فمع تسليم جميع الأطراف بأهمية الجوانب السياسية والحل الشامل للصراع العربى الإسرائيلى وافقت على التعامل مع قضية المياه على إيجاد حلول مؤقتة لها وفق الظروف القائمة، وإرجاء الحل الدائم للأجل الطويل عند

تحقيق السلام الشامل، وإيجاد صيغة بين الحلول المؤقتة والحل الدائم للتعامل مع الأجل المنظور هى صيغة المفاوضات متعددة الأطراف.

والسؤال المهم هنا هو إلى أى حد نجحت الحلول المؤقتة أو الاتفاقات الثنائية وكذلك صيغة المفاوضات متعددة الأطراف فى حل التناقض الكبير فى المصالح والرؤى بين الأطراف العربية وإسرائيل ... هل جاءت متوازنة تحقق مصالح الطرفين أم لصالح طرف بعينه هو الطرف الإسرائيلى. ثم علينا أن نسأل سؤالاً آخر لا يقل أهمية هو ما الذى يجرى فعلاً على أرض الواقع فى إطار هذه الاتفاقات ذاتها وخارجها.

إن لدينا الآن ٤ تجارب فى هذا المجال نستطيع أن نستعرض ما جاء فيها بالنسبة لقضية المياه وما يجرى على صعيد الواقع بين أطرافها لتقييم المواقف ونحاول استشراف المستقبل. هذه التجارب هى :

١- اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية ٢٦ مارس ١٩٧٩.

٢- الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية..

أ- إعلان المبادئ (أوسلو) ١٣ سبتمبر ١٩٩٣.

ب- اتفاق أوسلو (٢) ١٦ سبتمبر ١٩٩٥.

ج- اتفاق واى بلانتيشن ٢٣ أكتوبر ١٩٩٨.

٣- اتفاقية السلام الأردنية الفلسطينية ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤.

٤- المفاوضات متعددة الأطراف التى انبثقت عن مؤتمر مدريد فى ١٩٩١.

١ – اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية:

لم يرد من قريب أو بعيد أى ذكر لقضية المياه فى اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، ولم تشر أى تقارير إلى أن هذه المسألة قد أثيرت على سبيل الحوار أو المفاوضات غير الرسمية على هامش مفاوضات كامب ديفيد الشهيرة التى انتهت بتوقيع إطار للسلام فى الشرق الأوسط فى ١٧ سبتمبر عام ١٩٧٨ والاتفاقية المصرية الإسرائيلية فى ٢٦ مارس ١٩٧٩. ويبدو أن إسرائيل لم تشأ أن تثير هذه القضية رغم كل أحلامها القديمة بالوصول إلى مياه النيل وذلك لأسباب عملية حيث إنه ليست هناك أصلاً من الناحية الموضوعية

قضية مشتركة للمياه بين مصر وإسرائيل، ولأسباب سياسية أيضاً حيث كانت المفاوضـات متركزة أساساً على الانسحاب الإسرائيلى من سيناء بالكامل مقابل إقامة علاقات حسن جوار وسلام مع مصر، وتقديم نموذج لاتفاقات السلام يسمح بانضمام أطراف عربية أخرى لـهذا الطريق الذى كان تحولاً فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى. وأما الجانب الخـاص مـن الاتفاقات والمتعلق بالحكم الذاتى الفلسطينى فسنعرض له عند الحديث عن اتفاقات السـلام الفلسطينية الإسرائيلية.

لقد استندت اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية إلى قرارى مجلس الأمـن ٢٤٢و٣٣٨ واللذين يقضيان بإنهاء حالة الحرب بين العرب وإسرائيل وانسحاب القوات الإسرائيلية مـن أراضى أُحتلت فى حرب ١٩٦٧ (الخلاف على أراضى أو الأراضى..). ونصت الاتفاقية فـى الفقرة الثالثة من المادة الثالثة على إقامة علاقات طبيعية بين مصـر وإسـرائيل تتضمـن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصاديـة والحواجز ذات الطابع المتميزة المفروضة ضد انتقال الأفراد والسلع. وحدد الملحق الثـالث للمعاهدة (برتوكول بشأن علاقات الطرفين) أسس مجالات العلاقات الطبيعية. ولم يرد فى كل هذا أى ذكر صريح لضرورة التعاون فى مجال المياه بين مصر وإسرائيل. وحتـى اللجنـة العامة التى شكلتها مصر لتطبيع العلاقات مع إسرائيل لم تتضمن الـرى، فقـط تضمنـت مجالات الدفاع والداخلية والاقتصاد والتجـارة الخارجيـة والسـياحة والطـيران المدنـى والمواصلات والنقل والبترول والثقافة وهيئة الاستعلامات والتليفزيون والبنك المركـزى. وبمراجعة القرارات الوزارية التى صدرت تبعاً فى مصر بعد الاتفاقية لتنظيم علاقات التطبيع لم يدرج موضوع المياه أو وزارة الرى فى هذا الموضوع حتى ضمن ما يشار إليه بالتعاون الاقتصادى.

الحالة الوحيدة التى ظهرت فيها مسالة المياه جاءت فى التعاون الزراعى بيـن مصـر وإسرائيل، فوفقاً للاتفاق الزراعى الموقع فى تل أبيـب فـى ٢٢ ديسـمبر ١٩٨١ ورد أن شركة أجريد للتنمية الزراعية ستقوم ضمن أوجه أخـرى للتعـاون الزراعـى. بعـرض مساعدتها على الجانب المصرى فى نظم الرى بتساقط القطرات ونظام الرش بمـا فـى ذلك الأنابيب. وهذا المظهر للتعاون لا يندرج بطبيعة الحال فى مجال التعاون المباشر فى مجـال المياه.

ولا يخفى أن إسرائيل كشفت عن رغبتها فى الحصول على مياه النيل بعد توقيع الاتفاقية وجاء ذلك من خلال بعض المسئولين الإسرائيليين والإعلام الإسرائيلى ووصل إلى حد الضغط أو الابتزاز، بينما كانت سيناء لم يتم تحريرها بالكامل بعد. وقد فهم أحياناً من بعض تصريحات الرئيس الرحل السادات أن مد مياه النيل إلى إسرائيل أمر وارد، ولكنه سرعان ما تراجع عن هذه التصريحات وماتت الفكرة تماماً من جانبه، ولكنها فى الواقع لم تمت حتى الآن عند إسرائيل. ففى مؤتمر عقد بجامعة تل أبيب عقد فى منتصف الثمانينيات طرح الأستاذ الأكاديمى الإسرائيلى حاييم بن شاهار دراسة للتعاون الاقتصادى الإقليمى جاء فيها أن القضايا الاقتصادية من المتوقع أن تلعب دوراً مهماً فى بناء السلام رغم عدم مركزيتها فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى. وقال أن العوامل الاقتصادية مثل نقص المياه، قد تولد صراعاً وتمثل عقبة أمام العلاقات السياسية السلمية.. وقد تعوض المكاسب الاقتصادية عن التنازلات السياسية. وحفلت دراسة الأكاديمى الإسرائيلى بمقترحات لمشروعات تراعى بالدرجة الأولى مصالح إسرائيل مثل الدعوة إلى إمداد إسرائيل بمياه النيل الرخيصة، وإقامة خط للغاز الطبيعى من دلتا النيل لتغذية المشروعات الصناعية فى جنوب إسرائيل، وإعادة تشغيل خط البترول السعودى إلى حيفا بدلاً من صيدا.. الخ. (كراسات استراتيجية (١٨) نوفمبر ١٩٩٣، مؤسسة الأهرام ص ٢٧).

الرغبات والنوايا الإسرائيلية بالحصول على مياه النيل قائمة، ولكن اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية ليس فيها ما يشير من قريب أو بعيد لإمكانية تحقيق ذلك.

والواقع أن هناك أسباباً عديدة تجعل مصر ترفض تماماً نقل مياه النيل إلى إسرائيل حتى لو تحقق السلام الشامل فى المنطقة، أو تم إيجاد حل دائم لقضايا المياه بين كل أطراف منطقة الشرق الأوسط. فبالإضافة إلى حاجة مصر الجوهرية لمياه النيل خاصة فى ظل توسع مشروعاتها الزراعية، فإنها تنظر لمياه النيل على أنها مياه إفريقية وليست عربية. فالمعروف أن مصر حريصة على احترام اتفاقيتها مع دول المنبع الإفريقية، وعندما كانت إسرائيل تطلق رعاياها للحصول على مياه النيل من وقت لآخر كانت الدول الإفريقية تعترض وتثير القضية مع مصر، بل أن بعض دول المنبع بتأثير من إسرائيل حاول استغلال هذا الموقف أكثر من مرة للضغط على مصر فى موضوع مياه النيل وإعادة النظر فى حصتها منه بحجة أن هناك فائضاً عن احتياجات مصر يجب أن تدفع ثمنه لهذه الدول إن

أرادت الاستمرار فى الحصول عليه أو إذا فكرت فى نقل مياه النيل إلى طرف آخر. وبالطبع فإن مصر كانت منتبهة دائماً لمثل هذه المخططات المشبوهة. وعندما نقلت مصر مياه النيل إلى سيناء، بما يعنى أنها تخلت عن قاعدة أن تظل هذه المياه إفريقية كان الرد المصرى قوياً بأن سهل الطينة الذى نقلت إليه هذه المياه كان فى الماضى جزءاً من الدلتا فضلاً عن أن ما يتم نقله هو مما توفره مصر بقدرتها الذاتية من مياه النيل ويجعلها تخل بحصتها المتفق عليها.

٢- الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية:

لو نظرنا إلى ما ورد فى اتفاقية كامب ديفيد الأولى والتى تركزت فى وضع إطار للسلام فى الشرق الأوسط، سنجد أن ما جاء فيها تحت عنوان الضفة الغربية وغزة تضمن إقامة حكم ذاتى كامل للفلسطينيين (وردوا تحت اسم سكان الضفة وغزة) بعد فترة انتقالية لا تتجاوز ٥ سنوات. وبرغم أنه لم يتضمن تفصيلات حول إقامة الحكم الذاتى وصلاحياته لأنه ترك ذلك للمفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن، إلا أنه أشار بوضوح إلى أن الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية ستنسحبان بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتى لسكان الضفة وغزة (الفقرة (١) من أولاً). كما تضمن إطار السلام أن المفاوضات ستركز على أساس جميع النصوص والمبادئ لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وستقرر هذه المفاوضات ضمن أشياء أخرى موضوع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن، ويجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومتطلباته العادلة.

إلى هنا كان من المفهوم أن هناك فرصة لأن يتولى الفلسطينيون إدارة شئونهم المدنية وإقرار حقوقهم المشروعة والتى تأتى من حقها بالطبع مسالة استخدام المياه الجوفية فى الضفة الغربية وغزة بشكل حر ومستقل بعيداً عن الإدارة العسكرية الإسرائيلية. ومن الجدير بالذكر فى هذا الصدد أن إسرائيل عندما احتلت الضفة وغزة فى ١٩٦٧، قبل أن تنتهى العمليات العسكرية لحرب يونيو ٦٧ أصدرت فى ٧ يونيو أول أمر عسكرى فى تلك المنطقة تم بمقتضاه بجانب قرارات أخرى صدرت فى ٨/١٥ و١٠/٣٠ من نفس العام نقل جميع الصلاحيات بشأن مياه الضفة الغربية إلى الحاكم العسكرى الإسرائيلى والهيئات المائية الإسرائيلية.

كان من المتصور أنه لو مضت مفاوضات الحكم الذاتى وفقاً لإطار السلام كما يجب لكان الفلسطينيون قد تمكنوا من استعادة سيطرتهم على الآبار الجوفية ومصادر المياه الأخرى فى الضفة وغزة. ولكن حتى هذا الإطار اصطدم منذ البداية بعقبات عديدة منها مذكرة مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل أنذاك إلى الرئيس الراحل السادات وهى المذكرة التى أعلنها بيجن فى الكنيست يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٧٧. فى هذه المذكرة تحدث بيجن عن مجلس إدارى لما سماه بسكان يهودا والسامرا وقطاع غزة (فى إشارة إلى الفلسطينيين) وليس عن حكم ذاتى كامل وعندما تحدث بيجن فى هذه المذكرة عن اختصاصات ما سماه بالحكم الإدارى أشار إلى الإدارات التى ستتبعه أو تكون من اختصاصه وهى إدارات ليس منها إدارة للمياه. أى أنه أصر على إبقاء وضع المياه فى يد الحاكم العسكرى الإسرائيلى أو تحت سيطرة إسرائيل بافتراض أن الحكم الذاتى كان سيشمل القطاعات المدنية كلها.. ولا يفوتنا فى هذا الصدد أنه كان هناك خلاف جذرى بين رؤية مصر للحكم الذاتى الفلسطينى ورؤية إسرائيل له كما جرى فى مفاوضات كامب ديفيد.

ومع وقوع الغزو الإسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢، توقفت مفاوضات الحكم الذاتى، وحتى ذلك الوقت ظلت المياه فى يد السلطات الإسرائيلية توزعها كما تشاء.

وعندما تحرك المسار الفلسطينى الإسرائيلى للسلام عقب مؤتمر مدريد وبالتحديد مع قيام مفاوضات ثنائية سريعة مباشرة بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى فى أوسلو وصدر إعلان المبادئ الفلسطينى الإسرائيلى بدا لأول وهلة أن الفرصة أتيحت مرة أخرى للفلسطينيين للسيطرة على مياههم فى الضفة وغزة، حيث تضمن هذا الإعلان صلاحيات أوسع مما كان فى كامب ديفيد من حيث بعض رموز السيادة، كما اهتم بمسألة التعاون الاقتصادى بين الفلسطينيين والإسرائيليين كأساس للتعايش السلمى بينهما. ولذلك جاء فى الفقرة الثانية من نقل الصلاحيات فى مجالات المسئولية (بنده) أنه فور سريان مفعول إعلان المبادئ والانسحاب من غزة وأريحا، وبهدف رفع التطوير الاقتصادى فى الضفة وغزة تنقل الصلاحية للفلسطينيين فى المجالات التالية: التربية والتعليم، الصحة، والرفاة الاجتماعى، الضريبة المباشرة، السياحة والشرطة ويتم التفاوض على نقل مزيد من الصلاحيات.

وفى المرحلة الانتقالية وحتى يتسلم المجلس الفلسطينى مهامه سينشئ المجلس فيما ينشئ سلطة فلسطينية للكهرباء ولميناء غزة، وبنك فلسطين للتطوير ومجلس فلسطينى لدفع التصدير إلى الأمام ومجلس فلسطينى لشئون البيئة وسلطة أراضى فلسطينية وسلطة فلسطينية لإدارة المياه (فقرة ٤ من الاتفاق الانتقالى). كما تضمن الإعلان فى الملحق رقم (٤) بند-١ عند الحديث فى مشروعات التطوير الإقليمى بما فيها الضفة وغزة، مشروعاً لتطوير البنية التحتية فى المياه والكهرباء والمواصلات..الخ). ووفقاً لهذا الاتفاق أيضاً تم تشكيل لجنة إسرائيلية فلسطينية مشتركة للمياه.

إلا أنه أيضاً وعلى عكس ما كان يتوقع الفلسطينيون رفضت حكومة حزب العمل بقيادة شيمون بيريز صاحب مشروع التعاون الشرق أوسطى نقل سلطة المياه فعلاً إلى الفلسطينيين واستمر الحاكم العسكرى يباشر عمله فى توزيع هذه المياه. واتضح أن موافقة حزب العمل على زيادة الصلاحيات فى اتفاق إعلان المبادئ للفلسطينيين مقارناً بما كان عليه الحال فى إطار السلام للشرق الأوسط ما هو إلا تكتيك يركز على انتزاع المضمون من معظم القضايا المطروحة فى المرحلة الانتقالية سواء فيما يتعلق بالأمن والاستيطان والمياه والاحتفاظ بها فى يد إسرائيل. أى الإيحاء بأن الفلسطينيين بدأوا يستعيدون رموزاً مهمة للسيادة تمكنهم من الاستمرار فى المفاوضات برغم استمرار السيطرة الإسرائيلية على الأرض والمياه والأمن. (بدر عبد العاطى - الكيان الفلسطينى - مؤسسة الأهرام ١٩٩٧ ص٢٥٨).

وجاء اتفاق أوسلو (٢) ليعكس جزئياً التفسير الإسرائيلى لاتفاق إعلان المبادئ (أوسلو (١)) ولتحديد المصالح الإسرائيلية بالكامل خاصة على صعيد الأمن والاستيطان والمياه.

فالثقة فى أوسلو (٢) تركزت على قضايا إعادة الانتشار للقوات الإسرائيلية أكثر مما تعرضت لصلاحيات السلطة الفلسطينية، وبالنظر إلى ما ورد فيها بشأن إعادة الانتشار يتضح أنها تترك السيطرة على ٣% من الضفة للفلسطينيين (٦ مدن فقط) بينما هناك ٢٤% (القرى) تحت السيطرة الأمنية لإسرائيل والمدنية للفلسطينيين، و٧٣% تشمل أراضى الدولة ومعسكرات الجيش والأراضى المحيطة بالمستوطنات وهى تحت السيطرة الكاملة للجيش الإسرائيلى. وبملاحظة التوزيع الجغرافى للقرى والمدن الفلسطينية والمستوطنات التى انتشرت بغزارة فى عهد حكومة حزب العمل ثم الليكود فيما بعد يتضح أن الفلسطينيين

يعيشون فى كانتونات أو جزر منفصلة تقطعها الطرق إلى المستوطنات، كما يلاحظ أن المناطق الخاصة للجيش الإسرائيلى (٧٣%) والمقامة بها المستوطنات هى المناطق التى توجد فيها النسبة الكبرى من المياه الجوفية للضفة فضلاً عن مياه نهر الأردن.

ووفقاً لاتفاق أوسلو يحظر على الفلسطينيين حفر آبار للمياه فى الأراضى الفلسطينية من دون موافقة لجنة المياه الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة. كما يمنع الاتفاق أى عمليات حفر الآبار فى الحوضين الغربى والشمال الشرقى للضفة وهما الحوضان الزاخران بالمياه الجوفية. وكل ما أضافته أوسلو (٢) موافقة إسرائيل على بيع ٤,٥ مليون متر مكعب من المياه سنوياً للفلسطينيين دون أية زيادة منذ عام ١٩٩٥. ويلاحظ أن الفلسطينيين يدفعون ثمن الحصول على مياههم. وبالإجمالى أصبح الفلسطينيون يحصلون فقط على ١٧% من مخزون مياههم الجوفية الذى يزيد على ٦٦٠ مليون متر مكعب سنوياً، وهى مياه كما تقول يدفعون ثمنها إلى شركة المياه الإسرائيلية.

بالمقابل فإن إسرائيل ومستوطنيها ينعمون بالمياه العربية فى الضفة. فهى تسيطر على ٨٣% من المياه الجوفية بالمنطقة سحبها إلى داخل الخط الأخضر عبر آبار شديدة العمق داخل إسرائيل.

كما تقذف إسرائيل بالمياه على المستوطنين الذين لا يستخدمونها فى الزراعة فقط بل لرى الزهور المحيطة بالمستوطنات وملأ حمامات السباحة. وقد سمحت إسرائيل للمستوطنين فى السنوات الأخيرة ببناء ٤٣ بئراً عميقة داخل مستوطناتهم، بينما سمحت للسلطة الفلسطينية ببناء بئرين فقط فى الخليل بعد اتفاق أوسلو ١٩٩٥. وتبلغ حصة المستوطن اليهودى فى الضفة من المياه خمسة أضعاف ما يحصل عليه الفرد الفلسطينى (الحياة ٩٨/٨/٢٠ ص ٣) هذا الوضع المأساوى على الجانب الفلسطينى بالنسبة لاستعادة حقوقه فى المياه يحدث برغم كل الاتفاقات السابقة التى من الواضح أنه لم ينفذ منها شيئاً فى هذه القضية تحديداً.

وفى ضوء هذا الاحجاف الشديد بالحق الفلسطينى فى مياهه كان من المنتظر أن تأتى اتفاقية واى بلانتشين أحدث اتفاقيات السلام الفلسطينية الإسرائيلية بحل يؤدى إلى رفع هذا الظلم وتصحيح الوضع الخاطئ الذى ظهر فى كل الاتفاقات السابقة، باعتبار أن المياه من العوامل الجوهرية لإقامة تعايش سلمى حقيقى بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى، ولكن

ما حدث هو أن اتفاقية واى بلانتشين جاءت لتنفيذ اتفاق أوسلو (٢) الذى تعثر ١٩ شهراً، ومن ثم ركزت على جوانب الأمن وخطوات إعادة الانتشار وفق جدول زمنى، واختفى فيها أى حديث جدى عن قضية المياه. كل ما يمكن فهمه فى هذا الصدد أن إعادة الانتشار ستمكن السلطة الفلسطينية من السيطرة على القرى (المنطقة ب) بما يجعل الفلسطينيين فى نهاية المطاف يسيطرون فقط على حوالى ٢٠% فقط من الضفة الغربية. أما المنطقة (ج) فقد تركت لمفاوضات مقبلة وهى المنطقة الغنية بالمياه الجوفية وتقع فى حوض نهر الأردن إن جاز التعبير. ولاشك أن توسيع سيطرة الفلسطينيين من المفترض أن يمنحهم الحق فى استغلال المياه بشكل عادل. ولكن فى ضوء استمرار الوضع القديم بسيطرة الحاكم العسكرى على موضوع المياه وتجميد نشاط اللجنة المشتركة فى هذا المجال لا يمكن توقع حدوث أى تقدم. ويلاحظ أن الاتفاق أشار فى الجزء ثالث: اللجان الانتقالية والقضايا الاقتصادى إلى اتفاق الطرفين على مواصلة عمل أو إعادة تنشيط جميع اللجان الدائمة التى تم تشكليها بمقتضى الاتفاق الانتقالى (أسلو (٢)). ولكن ذلك مرهون بتنفيذ إسرائيل للاتفاق ككل من ناحية وبظروف الوضع الانتقالى ذاته الذى دائماً ما يشهد انتهاكاً لما يتم الاتفاق عليه.

ومن الصحيح أن قضية المياه من قضايا المرحلة النهائية فى المفاوضات ولكن طالما ورد ذكرها فى الاتفاقات المرحلية كان من الواجب أن تحقق التوازن فى الحقوق بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى وهو ما لم يحدث، بل حدث العكس حيث كرست رسمياً الوضع الظالم ضد الفلسطينيين فى مسألة المياه وبذلك خلقت الاتفاقات المرحلية عقبة شديدة أمام أية مفاوضات حول الوضع النهائى فى مثل هذه القضية بالغة الأهمية.

٣- الاتفاقية الأردنية الإسرائيلية:

على عكس الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية جاءت الاتفاقية الأردنية الإسرائيلية منسجمة مع الأعراف بين الدول بالنسبة لتقسيم كميات المياه المشتركة بينهما وفقاً لمبدأ الحصص وبرغم هذا فإن الاتفاقية تفرض شروطاً على الأردن بالنسبة لأى تعاون ثنائى محتمل مع أى طرف آخر غير إسرائيل فى موضوع المياه ونقص بالتحديد سوريا ولبنان المتداخلان بشكل أو بآخر فى حوض نهر الأردن أى نهر الأردن وروافده.

المادة السادسة من هذه الاتفاقية تنص على ما يلى بالنسبة لقضية المياه:

بهدف تحقيق تسوية شاملة ودائمة لكافة مشاكل المياه القائمة بين الطرفين:

١- يتفق الطرفان بالتبادل على الاعتراف بتخصيصات عادلة لكل منهما، وذلك من مياه نهرى الأردن واليرموك ومن المياه الجوفية لوادى عربة، وذلك بموجب المبادئ المقبولة والمتفق عليها، وحسب الكميات والنوعية المبينة فى الملحق رقم (٢) والتى يصار إلى احترامها والعمل بموجبها على الوجه الأتم.

٢- التعاون بالعمل على ضمان عدم تسبب إدارة تنمية الموارد المائية لأحدهما بأى شكل من الأشكال بالأضرار بالموارد المائية للطرف الآخر.

٣- يعترف الطرفان بأن مواردهما المائية غير كافية للإيفاء باحتياجاتهما، الأمر الذى يستوجب من خلاله تجهيز كميات إضافية بغية استخدامها وذلك عبر وسائل وطرق مختلفة، بما فيها مشاريع التعاون على الصعيدين الإقليمى والدولى.

٤- فى ضوء أحكام الفقرة ٣ وعلى أساس أن التعاون فى الموضوعات المتعلقة بالمياه تكون لمنفعة الطرفين، الأمر الذى من شأنه التخفيف من حدة ما يعانيانه من شح فى المياه وأن قضايا المياه على امتداد الحدود بينهما لابد أن يتم معالجتها بوصفها وحدة كاملة، بما فى ذلك إمكانية نقل كميات المياه عبر الحدود الدولية، فإن الطرفين يتفقان على القيام بالبحث عن وسائل من شأنها التخفيف من حدة شح المياه وعلى العمل فى ضمن أطر المجالات التالية:

أ- تنمية الموارد المائية الموجودة فيها والجديدة، والعمل على زيادة وفرة كميات المياه، بما فى ذلك تحقيق التعاون على المستوى الإقليمى كما هو ملائم..

ب- منع تلوث الموارد المائية.

ج- التعاون المتبادل فى مجال التخفيف من حدة النقص فى كميات المياه.

د- نقل المعلومات والقيام بنشاطات البحوث والتطوير المشتركة فى الموضوعات المتعلقة بالمياه، فضلاً عن استعراض إمكانات تعزيز عملية تنمية الموارد المائية واستخدامها.

وإذا كان للأردن أسبابه أو مبرراته الذاتية لتوقيع هذه المعاهدة وقبول ما جاء فيها بشأن المياه، فإن الاتفاقية فى الواقع تمثل رضوخاً للرؤية الإسرائيلية القديمة لكيفية استغلال مياه حوض نهر الأردن، وتعنى بالمقابل أن الأردن سيوقف إلى أجل طويل

مشروعاته القديمة التى كانت تحقق مصالحه بشكل أفضل ويضع نفسه فى مواجهة عدائية مع سوريا ولبنان.

إن البنود السابقة تشير إلى عبارات ذات مغزى مثل عدم تسبب إدارة تنمية الموارد المائية لأحدهما فى إلحاق الضرر بالآخر.

ونتساءل ماذا فعل الأردن عندما لوثت إسرائيل مياه نهر الأردن مما أدى إلى أزمة صحية خطيرة هددت الآلاف من الأردنيين، وكان ذلك عقب توقيع هذه الاتفاقية.. كما تتوقف عن عبارة معالجة قضايا المياه على امتداد الحدود بين الطرفين بوضعها وحدة كاملة.. إن هذا يعنى بالطبع إغلاق ملف مشروعات السدود وغيرها من المشروعات المائية التى كانت ستتم بالتعاون مع سوريا على سبيل المثال. والمعروف أن الأردن كان له مشروعان قديمان لاستغلال مياه نهر اليرموك بشكل أفضل ومعروفان باسم خطة بونجر وإنشاء سد المقارن. أما خطة بونجر والتى أعدها الأمريكى ماكس بونجر وتضمنت مقترحاً لتنمية الرى والطاقة الكهربائية عند المقارن على نهر اليرموك، وحظيت بموافقة المستفيدين الأساسيين وهما الأردن وسوريا ووافقت الأمم المتحدة والوكالة الأردنية للتعاون الفنى على تمويل المشروع بمشاركة الحكومة. وكان هذا المشروع ينظر له على أنه حل لمشكلة اللاجئين. ولكن إسرائيل اعترضت على المشروع بإدعاء أن لها حقوقاً فى اليرموك فى دفع الخبراء الأمريكية إلى إعلان أن الخطة غير اقتصادية كما تم سحب التمويل الأمريكى للمشروع وحدث نفس الشئ من جانب الأمم المتحدة. وفشل المشروع وأغلق ملفه. وأما مشروع سد المقارن فيعود إلى عام ١٩٧٤ فقد أعد دراساته وتعميماته الأردنيون أنفسهم، وكان الهدف منه إتاحة إمكان أكبر للرى فى وادى الأردن، وحصل الأردن على قرض من وكالة التنمية الأمريكية قدره ٥ مليون دولار لإنشائه كما وافقت عدة دول على دعم المشروع ولكنه اصطدم بضرورة موافقة سوريا وإسرائيل وهو ما لم يحدث. (د. سامر مخيمر وخالد حجازى، أزمة المياه فى المنطقة العربية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت مايو ١٩٩٦، صص ١٣٠-١٣١). ومن الصعب حدوث هذه الموافقة السورية فى المستقبل المنظور نظراً لاعتراض سوريا على اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية باعتبارها عملاً منفرداً حسب تقديرها، وتوتر العلاقات السورية الأردنية بوجه عام.

وكثمرة للتعاون بين الأردن وإسرائيل فى ضوء هذا الاتفاق حصل الأردن على كمية إضافية من المياه تقدر بخمسين مليون متر مكعب. كما تم فى أكتوبر ٩٨ افتتاح مشروع لإنشاء سد شمال غرب مدينة العدسية بالأردن وذلك لتحويل مياه نهر اليرموك – الذى يمر بإسرائيل – إلى قناة الملك عبد الله. وكان من المقرر أن يشارك فى افتتاحه أريل شارون وزير الخارجية الإسرائيلى. (وكالة الأنباء الفرنسية فى ١٩٩٨/١٠/٢٥). وكان هذا المشروع هو أول مشروع بالاتفاق بين الأردن وإسرائيل بعد مرور ٤ سنوات على توقيع اتفاقية السلام بينهما.

٤- المفاوضات متعددة الأطراف:

ليست هناك بالطبع اتفاقية بعينها تؤسس للمفاوضات متعددة الأطراف كما أنه لم تعقد أية اتفاقات إقليمية بين الأطراف العربية وإسرائيل ضمن هذه الصيغة منذ أن بدأت مسيرة هذه المفاوضات فى يناير ١٩٩٢. فقد ظهر هذا النوع من المفاوضات لأول مرة كجزء من قرارات مدريد للسلام الذى عقد برعاية كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (سابقاً) فى الفترة من ٣١ أكتوبر إلى ٢ نوفمبر ١٩٩١. وتضمن الدعوة لاستئناف مسار السلام بين العرب وإسرائيل بعد أن توقف إثر الغزو الإسرائيلى للبنان فى ١٩٨٢. وانصرف عمل المؤتمر إلى شقين الأول هو البدء فى مفاوضات ثنائية مباشرة بين إسرائيل وكل من الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين تنتهى بتوقيع اتفاقات سلام ثنائية، والثانى هو عقد مفاوضات متعددة الأطراف لترسيخ السلام فى الشرق الأوسط. ووفقاً لما جاء فى الكلمة التى افتتح بها الرئيس الامريكى آنذاك جورج بوش المؤتمر فإن السلام المقصود هو القائم على نبذ الحرب وبناء علاقات تعايش يستند للتعاون الاقتصادى والأمنى والثقافى. وتضمنت الكلمة أن هذه المفاوضات تجرى فى موضوعات مثل المياه واللاجئين والتنمية الاقتصادية ثم تقرر فى المؤتمر تقسيم مسار هذه المفاوضات فى خمس لجان هى لجان: الحد من التسلح والأمن الإقليمى، واللاجئون، وموارد المياه، والتنمية الاقتصادية والبيئة.

وفى يناير ١٩٩٢ بدأت هذه اللجان أعمالها فى موسكو وتوالى عقدها فى عدة مدن عربية وأوربية واصطدمت منذ البداية برفض سوريا ولبنان المشاركة فيها لأنهما ربطا المشاركة بحدوث تقدم فى المسارات الثنائية وكان رأيهما أنه لا يصح تقديم مزايا لإسرائيل خلال هذه المفاوضات المتعددة قبل إجراء مكاسب عربية فى المسارات الثنائية. ومر العام

الأول بين جدل حول المشاركة العربية من عدمها وتشكيلات الوفود وجداول الأعمال، وبات واضحاً منذ البداية أن الفشل يحيط بمثل هذه المفاوضات نظراً لتباين الرؤى فى تسوية القضايا الرئيسية بين الجانبين العربى والإسرائيلى ومنهل بقية المياه بالطبع. وبنهاية علم ١٩٩٤ كانت لجنة المياه قد وصلت إلى بعض التقدم انعكس فى الاتفاق على:

١- إنشاء محطة تحسين المياه فى غزة.

٢- إنشاء بنوك إقليمية لتبادل المعلومات حول مصادر ومشاكل المياه فى الشرق الأوسط.

٣- إجراء دراسة حول سبل تطوير تكنولوجيا المياه.

٤- إنشاء مركز دولى لتطوير تكنولوجيا تحلية المياه فى سلطنة عمان.

٥- إعداد برنامج لتدريب الفنيين بدول الشرق الأوسط فى مجال المياه.

٦- تكليف ألمانيا بإعداد دراسة شاملة عن الموارد والاحتياجات المائية لدول المنطقة.

٧- الموافقة على اقتراح كندى بتجميع مياه الأمطار فى الشرق الأوسط وآخر أمريكى يهدف إلى معالجة وإعادة استخدام مياه الصرف فى الزراعة. (التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٤، مؤسسة الأهرام ١٩٩٥، ص ١٧٩).

ولكن من الناحية لم يحدث أى إنجاز حقيقى فيما يتم الاتفاق عليه حيث ظلت هذه الأقطار حبراً على ورق بسبب الخلاف الجوهرى بين الجانب العربى الذى ينظر لقضية المياه كمسألة سياسية وربطها بتحقيق تقدم فى المسارات الثنائية المباشرة (الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المحتلة) والجانب الاسرائيلى الذى يبسطها فى كونها مسألة موارد اقتصادية يجب تنميتها بالطرق الفنية. كما اعتبرتها إسرائيل مدخلاً لاختراق جدار الرفض العربى للتعايش معها قبل إقرار السلام الشامل مستفيدة مما لديها من خبرات تكنولوجية، بينما كان الجانب العربى مدركاً لخطورة استمرار السيطرة الإسرائيلية على مياه الضفة ومشروعاتها التوسعية فى هذا المجال فى انتهاك صارخ للحقوق العربية. ويضاف إلى أن قضية المياه كمسألة سياسية تفرض مصاعب عديدة للاتفاق بشأنها لأن مياه الأنهار تمر فى أكثر من دولة مما يترتب ضرورة اتفاقها سياسياً بعد أن أصبحت المياه من قضايا الأمن القومى.

ومما قضى على أية أحلام للبعض فى المضى قدماً فى المفاوضات متعددة الأطراف بشأن المياه وصول الليكود إلى الحكم فى يونيو ١٩٩٦ بزعامة رئيس وزراء إسرائيل

بنيامين نتنياهو الذى كانت له وجهة نظر مغايرة تماماً لما كان يدعو له بيريز فى مشروعه الشرق الأوسطى، فضلاً عن رفضه تنفيذ اتفاقيات السلام الثنائية أو الالتزامات التى تعهدت بها حكومة العمل السابقة.

خلاصة:

يتضح من السابق أن اتفاقات السلام العربيــــة الإســـرائيلية التـــى تضمنـــت إشـــارات لموضوع المياه عكست مصلحة الجانب الاسرائيلى وقننت الأمر الواقع الظالم الذى تفرضـــه إسرائيل بالنسبة للسيطرة على موارد المياه، وهى السياسة المائية لإسرائيل التى لا تريـــد التخلى عنها، وليس من الواضح أنها ستتخلى عنها فى ضوء متابعة ما يجرى فعلاً علـــى أرض الواقع.

ولا تصلح الاتفاقات المرحلية لمعالجة قضية المياه بين العرب وإسرائيل، بل يتعين حلها بشكل جماعى ضمن حل دائم للصراع العربى الإسرائيلى ويطـــرح حقوقـــاً متوازنـــة بيـــن الطرفين ويضمن وقف المخطط التوسعى الإسرائيلى فى مجال المياه .. إن قضية المياه لـــن تحل قبل تحقيق السلام الشامل العادل.

الفصل التاسع

المياه ومفاوضات السلام فى الشرق الأوسط

لواء .د. محمد نبيل محمد فؤاد*

تقديم :

يشير التاريخ الإنسانى إلى أن موارد المياه كانت العامل الرئيسى المحدد لمكان إقامة الإنسان واستقراره عبر العصور ، وأن أعظم حضارات العالم قامت على ضفاف الأنهار.

ويقدر نصيب الفرد عالمياً من مياه الأنهار وخزانات المياه الجوفية بما يزيد عن سبعة آلاف م٣ فى المتوسط سنويا [١] ، فى حين أن الحد الأدنى الضرورى لكفاية الفرد من المياه هو ١٠٠٠ م٣ سنويا ، حيث يتباين التوزيع الجغرافى لهذه الموارد المائية من مكان لآخر ، ومن ثم فقد اختلفت حصيلة الدول من الموارد المائية تبعا لموقعها الجغرافى فى الأقاليم الرطبة أو الجافة، وماتحتويه بالتالى من أنهار وبحيرات عذبة [٢].

ولأن الحدود السياسية لاتنطبق على الحدود الطبيعية وهو ما يبرز بشكل حاد فى منطقة الشرق الأوسط، نظرا لحالة عدم الاستقرار التى تسودها نتيجة للتعنت الإسرائيلى ، واستمرار احتلال الأراضى العربية ، ومن ثم اشتراك مصادر المياه وتداخلها بين الدول العربية وإسرائيل ، بالإضافة للسياسات المائية الجائرة لإسرائيل على حساب الحقوق المائية العربية، فإن العديد من الدراسات تشير إلى أن حروب القرن القادم خاصة فى منطقة الشرق الأوسط ستكون المياه أحد أسبابها الرئيسية ، وهى فرضية قد يثبت المستقبل

---

* أستاذ متفرغ الدراسات الاستراتيجية بأكاديمية ناصر العسكرية

صحتها خاصة فى حالة عدم توصل جميع الأطراف المعنية (دول المنابع و دول الأحــواض والمصبات) إلى صيغ توفيقية تحقق الأمن المائى للجميع ، وليس لطـــرف علـــى حســاب الآخرين .

غير أن الدراسة المتأنية لمشكلة المياه فى سياق الصراع العربى الإسرائيلى تشير إلـى أنها لم تبدأ بعد احتلال إسرائيل للأراضى العربية فى حرب عام ١٩٦٧ ومحاولاتـــها فـى اغتصاب الحقوق المكتسبة لأكثر من دولة عربية ، كما أن المشكلة لم تبدأ كذلك بقيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ ، بل أن مشكلة المياه لها مرجعية أخرى صهيونية امتدت لأكثر مـــن نصف قرن قبل قيام إسرائيل ، وكانت أحد العناصر الرئيسية التى وضعت فى الاعتبار عنـد تحديد حدود الدولة الإسرائيلية قبل قيامها ، نظراً لما تمثله المياه مـــن تحديـد للقـدرات المنتظرة للدولة الوليدة فى مجالات التوسع الاستيطانى الزراعى وبالتـــالى قدرتـــها علـى استيعاب المزيد من المهاجرين لتلبية متطلبات التنمية وتحقيق الأهداف الإستراتيجية فـــى التوسع والاستيطان.

من هذا المنطلق كان لموضوع المياه تأثيراً كبيراً على صياغة الأهداف والغايات القومية (الصهيونية) لإنشاء الدولة اليهودية المنشودة ، والتى اتخذوا لها مرجعية دينية من "النيل إلى الفرات" (من الماء إلى الماء) . ونظرا لأن إسرائيل تعانى من مشكلة المياه منذ قيامـــها وحتى الآن، ونظراً لعدم كفاية الموارد المائية الذاتية المتاحة داخل حدودها لتلبية مطالبـــها خاصة تعمير صحراء النقب التى تشكل نصف إسرائيل ، فقد قامت بالتصدى لهذه المشـــكلة بتطوير وتنظيم استخدام الموارد المائية الذاتية المحدودة جنبا إلى جنـــب مـــع أطماعـــها المستمرة لاستغلال المياه العربية وما لذلك من أبعاد تمس المصالح ومن ثم الأمن القومى العربى كله ، حيث لم ينحصر ذلك فى دول المشرق العربى المجاورة لها ، بل امتد كذلك إلى مياه النيل ، الأمر الذى يشكل تهديداً مباشراً للأمن القومى العربى بشكل عـــام ، وللأمـــن القومى المصرى على وجه الخصوص .

إن الأطماع الإسرائيلية فى المياه العربية لايمكن تجاهلها ، فهى ذات تأثير مباشر علـــى حل مشكلة الصراع العربى الإسرائيلى ، وتمثل أحد العقبات الرئيسية لتحقيق السلام الشامل فى المنطقة .

من هذا المنطلق تأتى أهمية الدراسة والتى سيتم من خلالها تناول مراحل وتطور الفكر الصهيونى / الإسرائيلى بالنسبة لمشكلة المياه فى الشرق الأوسط. وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول :

البعد المائى فى الفكر الصهيونى (قبل قيام إسرائيل)

المبحث الثانى :

بداية النزاع العربى الإسرائيلى حول المياه

(منذ قيام إسرائيل حتى عام ١٩٦٧)

المبحث الثالث :

الاستيلاء الإسرائيلى على المياه العربية

(بعد حرب ١٩٦٧ وحتى الآن)

الخلاصة

المبحث الأول

البعد المائى فى الفكر الصهيونى قبل قيام إسرائيل

عام :

تشير الدراسات إلى تعدد وجهات النظر فيما إذا كان الحلم الصهيونى فى إسرائيل الكبرى مازال قائما، أم أن الصهيونية سترضخ للأمر الواقع وتكتفى بما انتزعته عنوة من العرب ، خاصة بعد المؤتمر الدولى الصهيونى الأخير عام ١٩٩٧ للاحتفال بمائة عام على عقد مؤتمر بازل عام ١٨٩٧ والذى شكل اللبنة الأولى لقيام إسرائيل الكبرى .

إن للموضوع كما هو معروف مرجعيات دينية وتاريخية ، حيث تعتبر إسرائيل نفسها إرث أسباط إسرائيل كما ورد فى التوراة "كل موقع تدوسه بطون أقدامكم لكم أعطيته .. كما كلمت موسى من البركة ولبنان ... هذا إلى النهر الكبير نهر الفرات ... والى البحر الكبير نحو المغيب يكون تخمكم" [٣].

ولقد أدركت الصهيونية منذ أواخر القرن الـ "١٩" الماضى مدى أهمية المياه لإنشاء دولة إسرائيل فى أرض فلسطين حيث أعلن "تيودور هيرتزل" مؤسس الحركة الصهيونية عقب انفضاض مؤتمر بازل عام ١٨٩٧ بقوله :

" لو أننى أردت تلخيص نتائج هذا المؤتمر لقلت : إننا فى هذا المؤتمر قد وضعنا أسس الدولة اليهودية بحدودها الشمالية التى ستمتد حتى نهر الليطانى ، وبعد خمس أو خمسين سنة ، سيرى كل إنسان بالتأكيد هذه الدولة "[٤] .

ولم يكتف هيرتزل بمياه المشرق العربى ، بل اتجه إلى الجنوب حيث تفاوض بعد ذلك مع اللورد البريطانى كرومر عام ١٩٠٣ لتحويل مياه النيل إلى صحراء سيناء لتوطين المهاجرين اليهود فى العريش[٥] . وفى عام ١٩٠٥ قام خبير المياه "ديلبوس" بدراسة حوض نهر الأردن وتوصل إلى نتيجة هامة ، وهى عدم كفاية مياه نهر الأردن لحاجات إسرائيل على المدى البعيد ، واقترح تحويل نهر الليطانى، أو الحاصبانى الموجودين فى الأراضى اللبنانية[٦] ، وهكذا تعددت الدراسات والمشروعات التى ساعد عليها وعد بلفور ، ثم وضع فلسطين تحت الانتداب البريطانى وتداعيات ذلك حتى قيام الدولة الإسرائيلية وهو ماسنلقى الضوء عليه خلال هذا المبحث.

أولا : المياه فى الفكر الصهيونى :

١. منذ بداية التخطيط لإنشاء دولة إسرائيل تلازمت الفكرة الصهيونية مع استثمار موارد فلسطين المائية ، فقد دعا "هريس" أحد مؤسسى الحركة الصهيونية الحديثة فى أواخر القرن الماضى (١٩) لاستثمار الموارد المائية لنهر الأردن والاستفادة من انخفاض مستوى البحر الميت عن البحر المتوسط لتوليد الطاقة الكهربائية ، وبناء على ذلك قام خبراء ومهندسون فرنسيون بدراسة مفصلة ، كما أجريت دراسة مماثلة من قبل مهندسى وزارة البحرية الأمريكية عام ١٨٥٠ ، ثم تتابعت الدراسات بعد ذلك من قبل جمعيات صهيونية ودولية ، أو شركات أمريكية ، أو بريطانية [٧].

وكمثال على ذلك أوفدت الجمعية العلمية البريطانية بعثة من الخبراء الى فلسطين والنقب لتقصى مافيها من موارد طبيعية ومنها المياه ، حيث أشار تقرير اللجنة فى عام ١٨٧٥ إلى أنه يمكن إسكان خمسة ملايين مهاجر فى فلسطين والنقب[٨] .

وهكذا قبل أن يطأ اليهود أرض فلسطين كانوا قد درسوا جغرافيتها الطبيعية ومصـــادر المياه ليتوصلوا إلى الآتى:

- أن معظم مصادر المياه تقع فى المنطقة الشمالية من فلسطين ، وفى الأراضى اللبنانية والسورية القريبة منها، وهى روافد نهر الأردن الواقعة فى الأراضى العربية المتاخمة (سوريا ولبنان) ، والتى تقوم بتغذية النهر ، وكذلك نهر اليرموك المتدفق من الأراضى السورية .
- افتقاد صحراء النقب التى تمثل حوالى ٥٠% من مساحة فلسطين إلى مصادر المياه.
- الأهمية الكبرى لنهر الأردن باعتباره النهر الرئيسى فى فلسطين .

٢. وفى خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها وأثناء الإعداد لمؤتمر السلام فى بـــاريس عام ١٩١٨ لاستصدار وعد بلفور ركز الزعماء الصهيونيون ضغوطـــهم لتوســيع حدود فلسطين الشمالية لتشمل كافة الأراضى التى تنبع فيــها روافــد نـــهر الأردن والأراضى التى يمر فيها نهر الليطانى فى لبنان وشرق الأردن وسهل حوران فــى سوريا وجبل الشيخ . وقد ظهر ذلك بوضوح فى المذكرة الرسمية المقدمة من لجنة فلسطين البريطانية (مؤسسة صهيونية) حيث تضمنت مطالبة صريحــة بـــالأراضى شرق الأردن، وجاء فيها:

أ – "منذ أيام التوراة الأولى والسهول الخصبة الواقعة إلى شرق الأردن مرتبطة بـــالنواحى الاقتصادية والسياسية ارتباطا وثيقا بالأرض الواقعة إلى الغرب من نهر الأردن " [٩].

ب– كما طالبت المذكرة أيضاً الحصول على سهل حوران وجبل الشيخ حيث جاء فيــها " أن جبل الشيخ (فى الجولان) هو أبو مياه فلسطين الحقيقى ولايمكن فصله عن فلسطين" .

ج– وظهرت الأطماع الصهيونية أيضاً فى نهر الليطانى بلبنان فقد حددت الحركة الصهيونية أطماعها فى لبنان الجنوبى بالشكل التالى :

" لابد من إدخال المياه الضرورية للرى والكهرباء ضمن هذه الحـــدود ويشـــمل ذلـــك مجرى نهر الليطانى ومنابع مياه نهر الأردن وثلوج جبل الشيخ " [١٠].

د – ورغم الضغط الصهيونى على الدول الغربية والشرقية بغرض توسيع الحدود الشمالية والشرقية لفلسطين حتى يمكنها تأمين مواردها المائية فى فلسطين مستقبلا إلا أنه قــد

تم رفض هذه المقترحات لأسباب فنية من الدول الغربية وتحقيقا للمصـــالح القوميـــة للدول التى ستقتسم فلسطين بالانتداب عليها .

٣- لم تيأس المنظمة الصهيونية برفض مقترحاتها عام ١٩١٨ وتقدمت إلى مؤتمر الصلح فى فرساى عام ١٩١٨ بمشروع للحدود على أن تبدأ من البحر المتوسط شــمالا مــن جنوب صيدا وشمال مصب نهر الليطانى وتمتد شرقا لتضم كافة ينــابيع نــهر الأردن (الحاصبانى فى لبنان – بانياس فى سوريا) وتمتد شرقا لتشمل بحيرة طبريـــا وجبــل الشيخ فى الجولان بسوريا وكافة روافد وادى الرقاد ونهر اليرموك وتنتهى شرقا فــى درعا . ومنها تمتد جنوبا بموازاة خط سكة حديد الحجاز من غرب عمان مباشرة حتــى العقبة . ولقد فشل هذا المشروع لتمسك فرنسا بحقها فى عدم ضم الأجزاء الجنوبيـــة من لبنان وسوريا لإسرائيل حيث أنها ستخضع للانتداب الفرنسى [١١].

٤- وفى عام ١٩١٩ وبعد أن توصلت بريطانيا إلى إتفاق مع فرنسا حــول الحــدود بيــن مناطق الانتداب التابعة لكل منهما والتى بمقتضاها تمكن الصهيونيون بمالديــهم مــن نفوذ من إدخال مساحات هامة من أراضي السورية القريبة من بانيـــاس والـــيرموك والمحيطة ببحيرة طبريا وكذلك بعض القرى والأراضى اللبنانية القريبة من الحاصبانى، إلا أنهم فشلوا فى إدخال نهر الأردن وروافده وكذلك الأراضى التى يمــر فيــها نــهر الليطانى وجبل الشيخ وحوران . وفى السادس عشر من شــهر أكتوبــر مــن العــام ١٩٧٣م نشرت المجلة اليهودية "جويش أوبزرفر" رسالة كان قد بعــث بــها "حــاييم وايزمان" إلى رئيس الوزراء البريطانى "لويد جورج" فى التاسع عشر من ديسمبر من العام ١٩١٩م . وقد تضمنت رسالة وايزمان ثمانية بنود هى :

- ليست فلسطين بلادا ذات ثروة طبيعية كبيرة ، غير أنه من الممكن أن تصبح غنيـــة ومأهولة ، إذا ما استثمرت ثروتها الطبيعية بصورة جيدة وحكيمة .
- إن لدى فلسطين نقصاً مهماً فى المحروقات ، إذ ينقصها الفحم ، ولديها القليل مــن الخشب وليست هناك إمكانية العثور على النفط.
- إن ثروة فلسطين فى المستقبل سوف تحصل من أرضها ، ومن مناخـــها الملائميــن لزراعة الفواكه ، وغيرها من المنتجات الزراعية ذات القيمة ، إلا أن هذه المنتجـــات

تحتاج مياها بما يفوق الكميات المتساقطة طبيعيا ، فالنقص الثانى فى فلسطين إذن هو المطر .

- من أجل التعويض على هذين النقصين ، وفرت الطبيعة فى فلسطين ما يأتى :

(أ) مياه نهر الأردن الصالحة للرى .

(ب) شلالات الأردن التى يمكن توليد الطاقة الكهربائية منها .

(ج) المياه الجوفية التى يمكن استعمالها بصورة كاملة .

(د) مياه الليطانى للرى المباشر ، أو تحويلها إلى الأردن .

(هـ) تسهيلات للتخزين فى وادى الليطانى .

- إن الفقرات "أ" ، "ب" ، "ج " هى ضرورية جدا من أجل الرى والطاقة الآن .

- بينما الفقرات "د" ، "هـ" ليستا ضروريتين حتى الآن ، واستعمالهما للرى والطاقة إذا ما بات ضرورياً، فيصبح من الواجب تأمينهما من أجل عدم النيل من مستقبل فلسطين الاقتصادى .

- إن الفقرات "ج" ، "د" ، "هـ" هى من دون قيمة بالنسبة للأراضى التى هى على شمال الحدود المقترحة ، ويمكن فقط استعمالها بصورة مجدية فى المنطقة الواقعة فى أقصى الجنوب حيث صحراء النقب .

- من أجل هذه الأسباب ، نرى من الأساس أن تضم الحدود الشمالية للأردن [١٢].

٥- وجاء فى مذكرة مماثلة بعث بها " حاييم وايزمان" نفسه ، بتاريخ ١٩٢٠/١٠/٣٠ إلى وزير الخارجية البريطانى آنذاك "اللورد كيزون" ما يلى :

" أننى متأكد من أن سيادتكم تدركون أهمية الليطانى الكبرى لفلسطين ، فلو تأمنت لها جميع مياه الأردن واليرموك لن تفى بحاجاتها ، إن الليطانى هو المصدر الذى يمكنه أن يؤمن المياه لرى الجليل الأعلى ، ولتوليد الطاقة الكهربائية لإحياء الصناعة " [١٣].

ويرسم وايزمان هنا من خلال مراسلاته هذه ، صورة مستقبلية للسياسة المائية التى يجب أن يتوخاها الكيان الصهيونى ، باعتبار أن المياه عنصراً لازماً لأمنه وبقائه ..

وفى مراسلاته السالفة تحديد واضح للمنابع والمصادر المائية التى يجب أن تكون تحت السيطرة الصهيونية .. .

٦- وهكذا نلحظ دائما تداخل الخريطة المائية مع الخريطة الأمنية وتلازمهما ، ضمن مشروع ومستقبل الدولة اليهودية ، ولا نكاد نجد أى شخصية صهيونية ، قديما وحديثا ، وعلى المستويات كلها ، على استعداد للتفريط فى هذا التوافق والتلازم، أو الخروج عن هذه القاعدة التى تمثل صلب العقيدة الصهيونية منذ القدم .. .

" حيث اقترح "هربرت صموئيل" أحد الزعماء الصهيونيين ، وأول مندوب سامى لبريطانيا ، بعد إعلان انتدابها على فلسطين حدودا أكثر إيغالا داخل لبنان ، إذ جعل حدود فلسطين الشمالية تمتد من الضفة الشمالية لليطانى وتصل حتى أقصى ينابيع الأردن قرب راشيا " [١٤].

٧- ويقول "ارثر روبين " أحد دعاة الصهيونية البارزين فى كتابه "بناء أرض إسرائيل : أهداف النشاط الاستيطانى اليهودى بفلسطين ووسائله" . والصادر فى عام ١٩١٩م .

" وفيما يتعلق بالحدود الشمالية التاريخية فقد شملت هذه دون جدال أحد المنبعين الرئيسيين لنهر الأردن ، غير أن الأسباب الاقتصادية تتطلب بالضرورة أن تمتد فلسطين جنوب الشرق لتشمل المنبع الآخر عند حاصبيا والحاصبانى" [١٥].

ثانياً : الاستغلال اليهودى للانتداب البريطانى فى تنفيذ المخططات المائية: (١٩٢٣-١٩٤٨)

١- استغلت الوكالة والمنظمة اليهودية الصهيونية تنفيذ الانتداب البريطانى على فلسطين والأردن بأن نفذت الهجرة الجماعية الرابعة فى عام ١٩٢٣ والتى تعتبر أشد موجات الهجرة لإقامة دولة إسرائيل حيث تم إنشاء أكثر من مائة مستعمرة زراعية جديدة تركزت حول مصادر المياه على السهل الساحلى وشمال شرق فلسطين (الجليل) .

وبعد ما حقق الصهيونيون المرحلة الأولى من أهدافهم لتأسيس الوطن القومى ، استغل اليهود التواجد البريطانى ودراساته السابقة عن المياه فى فلسطين والتى قد تم تخطيطها بواسطة بريطانيا وبدأت جماعات الضغط اليهودى فى التأثير على بريطانيا

لتنفيذ هذه المخططات بما فيها المصالح الإسرائيلية مستقبلاً وفعلاً استمرت خططهم المائية بدعم كامل من سلطات الانتداب للعمل فى اتجاهين :

أ – الحصول من الحكومة على الامتيازات المائية لصالح المشروعات المخطط لها مستقبلاً.

ب– عرقلة البلاد العربية عن استثمار مواردهم المائية ذات الصلة بمشروعاتهم.

٢– وقد نجح اليهود فى الحصول على الامتيازات الآتية بمعاونة سلطات الانتداب :

أ – حصلت شركة روتنبرج على امتياز لمدة سبعين عاما من الحكومة البريطانية عام ١٩٢٦ لاستغلال نهرى الأردن و اليرموك ولتوليد الطاقة فى نقطة تلاقيهما ، وقد فرض هذا الامتياز قيوداً على حرية الأردن فى الاستفادة منهما [١٦].

ب– إمتياز استغلال أهم الأنهار فى فلسطين ، نهر العوجا (مشروع اليركون شمال يافا – تل أبيب) ، ونهر المقطع (مشروع كيشون) شمالى حيفا ، وذلك بدعوى تأمين مياه الشرب للمناطق المحيطة بها ولكن بقيام دولة إسرائيل بدأت الشركات المنفذة صاحبة الامتياز فى تنفيذ باقى خططها لاستثمار مياه هذه الأنهار فى رى أراضى الجليل الغربى والنقب الشمالى[١٧].

ج– امتياز تجفيف بحيرة الحولة واستثمار أراضيها وتعاونت سلطات الانتداب والمنظمات الصهيونية على خلق الظروف الضاغطة على أصحاب الامتياز الأصلى، وهى شركة سورية (سبق أن منحت الحكومة العثمانية سنة ١٩١٤ امتياز لاستصلاحها واستغلالها للسيدين محمد عمر بهيم وميشيل سرسق ثم اشترته الشركة السورية عام ١٩١٨) للتخلى عن المشروع وبيع حقوقهم فيه عام[١٨] ١٩٣٤.

٣– قامت الحكومة البريطانية بتسليم مخططات المياه كاملة لشركة ميكورت والتى اعتبرت مسئولة عن الدراسات وتنفيذ مشروعات المياه والتحكم فيها وعلى الجانب الآخر عملت بريطانيا وفرنسا على عرقلة أى جهات عربية أخرى من استثمار مواردها المائية فى المنطقة .

٤- قامت الوكالة اليهودية فى فلسطين عام ١٩٣٩ بالاستعانة بالمهندس الأمريكى والخبير العالمى فى استصلاح الأراضى وريها (المهندس والتر كـلاى لـودر ملـك) وذلـك للاسترشاد برأيه ورافقه المهندس الإسرائيلى "مائير بنس" حيث قاما بدراسة تفصيليـة للتقارير السابقة ودراسة ميدانية لكافة الموارد المائية فى فلسطين والمناطق المحيطة (لبنان - سوريا - الأردن) ونشر التقرير فيما بعد فى كتاب (فلسطين أرض الميعـاد - Palastine Land of Promise) ، والذى صدر فى عام ١٩٤٤ موضحاً به المخطـط الشامل لتنمية الموارد المائية فى فلسطين " (إسرائيل) .

وقد أشار التقرير إلى أنه يمكن تأمين المياه مـن تدفـق نـهر الأردن والـيرموك والليطانى ، كما يمكن الاستفادة من الانحدار السريع لنهر الأردن إلى عمـق البحـر الميت لتوليد الطاقة . كما اشتمل التقرير أيضا على المقترحات والتوصيات بمشـاريع المياه التى بتنفيذها يمكن استيعاب أربعة ملايين من المهاجرين اليهود الجدد.

٥- وقد تضمنت المشاريع السابقة كذلك مشروع أيونديس - Iondes (عام١٩٣٩)[١٩].

٦- وقد شكلت الهجرة اليهودية إلى فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية بوجه خاص عديداً من المشاكل المائية خاصة وأنها كانت تتركز حول موارد المياه ، مما د فع الوكالـة اليهودية للاستعانة بتجربة المهندس الأمريكى "جيمس هيز" والذى أقام مشـووع وادى تنيسى بأمريكا لكى يطبقه فى فلسطين لصالح الدولة الإسـرائيلية . وبعـد الدراسـة النظرية للمشروعات السابقة ومصادر المياه أصدر تقريره الذى تضمنه كتابه الصـادر فى عام ١٩٤٦ بعنوان (هيئة وادى تنيسى فى الأردن - The Tennessee Valley, Authority on The Jordan) ، وتعتبر إسرائيل ودول عديدة خاصة الغرب وعلـى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية أن ما يحويه هذا الكتاب من مشروعات مائية وطاقة يجب أن ينفذ ولصالح إسرائيل، كما تعتبره إسرائيل المرجع الأساسى لها فـى مجـال المياه.

٧- وبدراسة تحليلية لقرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ نجد أن جميع المـوارد المائيـة الجارية والمتجددة تخضع للسيطرة الإسرائيلية، بل وأعطاها التقسـيم أيضـا مـيزة الإشراف على البحرين المتوسط والأحمر بحيث يمكنها من إقامة قناة بينهما مستقبلا، فى حين أنه لم يخصص للفلسطينيين أى مورد مائى متجدد فى قطاع غزة وتم وضـع

سكان الضفة الغربية تحت سيطرة إسرائيل على نهر الأردن ، ما إنه قد فصل بين القطاعات الإسرائيلية والفلسطينية فى شكل جزر ديموغرافية ، وهو ما دفع الفلسطينيين لرفض القرار وبدأ كل من الطرفين يعد نفسه لفرض إرادته على الآخر[٢٠].

٨- وبنهاية عهد الانتداب البريطانى لم يكن ما يستثمر من موارد المياه فى فلسطين يتجاوز ٣٥٠ مليون م^{3} فقط : منها ٢٦٠ مليون م^{3} فى الزراعة ، ٧٥ مليون م^{3} لاستخدام المدن ، ١٥ مليون م^{3} فى الصناعة [٢١].

المبحث الثانى

بداية النزاع العربى الإسرائيلى حول المياه

(منذ قيام إسرائيل حتى عام ١٩٦٧)

عام :

بقيام دولة إسرائيل اتجهت أطماعها نحو المياه العربية مرة أخرى وماكادت تثبت أقدامها على الأراضى الفلسطينية حتى بدأت تنفذ خططها لتنفيذ المشروعات الهادفة لاستثمار كل قطرة مياه وتهيئة الأراضى والمستعمرات لاستقبال ملايين المهاجرين .

وقد دلت الدراسات والكشوف الهيدرولوجية التى أجرتها السلطات الإسرائيلية على أن المصادر المائية الإجمالية فى فلسطين المحتلة يمكن أن تلبى مطالب مشروعات التنمية بشرط أن تجمع هذه المياه وتخزن وتوزع بصورة دقيقة بحيث لايهدر منها أى كمية دون فائدة . وكان هذا هو الهدف الذى حددته السلطات الإسرائيلية تجاه سياستها المائية لتنفيذ المشروعات الإنمائية للمياه[٢٢] ، ومن ثم فقد أصدرت إسرائيل منذ شهر أغسطس ١٩٤٩ تشريع يؤمم المياه فى البلاد ويقنن إستثمارها ويعتبرها ملكاً عاماً ، يقتصر حق التصرف فيها للدولة وحدها ولايحق للأفراد ذلك وأناط هذه التشريع بوزير الزراعة مسئولية تنفيذ أحكام هذا القانون ، ويساعده مفوض للمياه يقوم بحصر صلاحية الترخيص للأفراد بالحصول على أى كمية من المياه من المصادر المختلفة (أنهار – آبار – عيون)[٢٣] .

أولا : تطور السياسة المائية الإسرائيلية :

فى حين يصل معدل الأمطار فى شمال إسرائيل ١٠٠٠مم فإنه يهبط فى أقصى جنوبها (عند خليج العقبة) إلى حوالى ٥٠مم ، لذلك فإن أكثر من ٨٥% من مصادر المياه تقع فى نصفها الشمالى شمال يافا ، ١٥% فى نصفها الجنوبى .

وأهم الأنهار من وجهة النظر الإسرائيلية هو نهر الأردن ، ونهر العوجا (اليركون) وينابيعهما ، كما تشكل المياه الجوفية أحد أهم مصادر المياه فى إسرائيل . وبصفة عامة فإن أهم موارد المياه فى إسرائيل بالإضافة لكل ذلك هى بحيرة طبريا التى تعتبر بمثابة الخزان الرئيسى الطبيعى للمياه فى إسرائيل بالإضافة لحوض نهر الأردن .

ويقدر مجموع مصادر المياه العذبة فى إسرائيل منذ نشأتها بحدودها وبعد تطوير جميع المصادر المائية المتاحة حتى قبل حرب عام ١٩٦٧ بحوالى ٩٥٢-٩٦٢ مليون م^{3} من الماء سنويا[٢٤] .

إن الخط الأساسى للفكر الصهيونى بالنسبة لقضية المياه لم يتغير بقيام دولة إسرائيل، حيث تحول إلى سياسات يتم تنفيذها على مراحل متعددة طبقا لما تمليه الظروف والمتغيرات الدولية والإقليمية ، ولذلك فإن السياسة المائية الإسرائيلية ماهى إلا امتداد للفكر الصهيونى فى هذا السباق ، وهو ما سنعرض له فيمايلى :

١- فى المذكرات الشخصية لأول وزير خارجية صهيونى "موشى شاريت" فيما يتعلق بالمباحثات التى دارت بينه وبين " أريك جونستون" المبعوث الأمريكى الخاص من قبل الرئيس أيزنهاور ، نجد "شاريت" شديد الحرص على ضمان سيطرة الكيان الصهيونى على المنابع المائية ومصادرها ، وتكييف الحدود الجغرافية حيث قال :

" وفى يوم الأربعاء ٢٨/١٠/١٩٥٣ اجتمعت إلى المبعوث الأمريكى الخاص للرئيس ايزنهاور ، "إريك جونستون" الذى كانت مهمته تدور حول توضيح علاقة الدول المعنية بفكرة ترتيب مسألة المياه فى منطقة غور الأردن ، وفق خطة "كلاب" الأمريكية القابلة للتغيير ، التى ترى أن حوض نهر الأردن يجب اعتباره منطقة مائية واحدة ، من دون الأخذ بعين الاعتبار حدود الدول المجاورة له " .

ويضيف "شاريت" أنه : " بحث خطة "كلاب" التى لم تتطرق إلى مشكلتين أساسـيتين ، الأولى مصادر المياه ، والثانية المساحات المفروض إروائها وذلك لضرورة رى منطقة الساحل والنقب ، وكذلك إلحاق الليطانى بالخطة ".

ويكمل "شاريت" فى ختام هذه المناقشة ، فيقول فى معرض رده على جونستون :

" طالما لم يكن هنالك حل إقليمى ، فإننا سنجد أنفسنا أحراراً للاسـتمرار فـى تنفيـذ خططنا، أى التوجه نحو الليطانى "[٢٥].

وتعكس الفقرات السابقة من مذكرات "شاريت" الإصرار الإسرائيلى على احتلال منـابع المياه والسيطرة على مصادرها ، وأن المشاريع الدولية جميعها بما تحمله من تنازلات لإسرائيل على حساب العرب لن توقف الأطماع الصهيونية ، مالم تتوافـق ورغبـات الصهاينة .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه حينما بدأ الصراع العربى الإسرائيلى على نهر الأردن فـى عام ١٩٥٣، وأنذر الموقف بتفجر حرب جديدة بين العرب وإسرائيل لعبت أمريكـا – فى عهد ايزنهاور – دوراً فى محاولة ترتيب اتفاقية تحكم العلاقة المائية بين الـدول المتصارعة "سوريا والأردن وإسرائيل" ، سميت فيما بعد "بخطة جونسـتون" ، وهـى التى ذكرها "شاريت" فى مذكراته، وكانت بنود هذه الاتفاقية مجحفة بالنسـبة للعـرب حيث أعطت الاتفاقية إسرائيل نحو أربعمائة مليون متر مكعب مقابل خمسة وعشـرين مليون متر مكعب فقط للأردن..!!"[٢٦] .

٢- وفى عام ١٩٥٥ ، لخص "ديفيد بن جوريون" رئيس الوزراء الإسرائيلى آنذاك فـى خطاب له ، الأهمية المائية بالنسبة لإسرائيل ، وربط هذه الأهميـة بقضيـة الوجـود الإسرائيلى من عدمه بقوله:

" إن اليهود يخوضون اليوم مع العرب معركة المياه ، وعلى مصير هـذه المعركـة يتوقف مصير "إسرائيل" ، وإذا لم ننجح فى هذه المعركـة ، فإننـا لـن نكـون فـى فلسطين "[٢٧].

وفى معرض رده عن سؤال وجهه إليه الرئيس الفرنسى "ديجول" ، يتعلق بنية إسرائيل تجاه لبنان ، نلحظ التناغم القائم بين أحلام هيرتزل وتطلعات بن جوريـون كـامتداد طبيعى للأطماع الإسرائيلية ، بقوله:

" إن أمنيتى فى المستقبل جعل الليطانى حدود إسرائيل الشمالية " [٢٨].

٣- والنوايا الإسرائيلية تجاه المياه العربية فى لبنان ، وتحديدا نهرا الليطانى والحاصبانى، يعكسها رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق "ليفى أشكول" ، فى أكثر من مناسبة ، وفى حديث أجرى بين "أشكول" والفيلسوف الفرنسى "سارتر" قال "أشكول" :

" إن إسرائيل قسمت ثلاث مرات ، وكانت المرة الأولى عندما وضع نهر الحاصبانى وبانياس خارجها"[٢٩].

وفى تصريح آخر لصحيفة لوموند الفرنسية يقول "أشكول" :

" إن نصف مليار متر مكعب من مياه الليطانى تذهب هدراً إلى البحر كل عام ، بدلاً من استغلالها لمنفعة سكان المنطقة "[٣٠] .

ويشير تصريح "أشكول" إلى أن هدرا حقيقيا يجرى للمياه من قبل العرب ، وكأن "اشكول" يستدرك الموقف الخطير وذلك بالتدخل الإسرائيلى للحد من سوء استخدام المياه، وهو مايعكسه فى أحد تصريحاته بقوله : " إن إسرائيل العطشى لايمكنها أن تقف مكتوفة اليدين ، وهى ترى مياه الليطانى تذهب هدراً إلى البحر " [٣١] .

وكأن "أشكول " بذلك يلتمس المبرر الشرعى الذى يجعل من الزحف الإسرائيلى نحو مياه الليطانى أمراً مشروعاً ومنطقياً .

٤- ويعكس مشروع "جولدا مائير" الذى ألقته فى شكل بيان أمام الكنيست عام ١٩٧١ الاهتمام الإسرائيلى بالمنافذ البحرية والمائية لتحقيق غايات عدة لعل أبرزها [٣٢]:

- إن السيطرة على المنافذ والمضايق المائية أمر يكفل للدولة اليهودية إمكانية القيام بمشاريع تحلية المياه ، وبقرار إسرائيلى وهو مايوفر مصدراً مائياً دائماً بالنسبة لها .
- "نهر الأردن هو الحد الآمن لإسرائيل ، ولايجوز لأية قوات عسكرية عبوره". وهذا الربط الواضح فى فكر جولدا مائير بين قضية المياه وبين الاعتبارات الأمنية يمثل صلب العقيدة الإسرائيلية . وهو أمر عكسه قول "إيجال آلون" : " إن لهضبة الجولان ولمنحدر جبل الشيخ أهمية حيوية ، ليس ضد الأهداف السورية فحسب ، وإنما أيضاً لحاجات إسرائيل الإستراتيجية الشاملة فى الإشراف على الجولان ،

فهذا الأمر يتعلق بالدفاع عن الموارد الأساسية لمياهنا، وبالدفاع عن الجليل الأعلى والأسفل ، وبالدفاع عن الأردن الأعلى والأوسط ، وادى الحولة وبحيرة طبرية والوديان المحيطة بها ووادى بيسان " [٣٣].

٥- " إن "شيمون بيريز" عندما كان وزيراً لخارجية إسرائيل لم يعد مصراً على مشروع مارشال اقتصادى بين العرب وإسرائيل ، بل أصبح يسوق مشروعاً آخر هو مشروع مارشال مائى للاستئثار بالمياه العربية، الذى دعا إلى الترسانة النووية فى النقب ، فقد دعا إلى الترسانة المائية من خلال التخزين الاحتياطى الجوفى وبناء السدود والبحيرات الاصطناعية" [٣٤].

٦- ومع تصاعد المناقشات التى دارت حول "وثيقة جليلى" ؛ وهى الوثيقة التى صاغها الوزير بلا وزارة جليلى عن الحزب الحاكم "المعراخ" فى الفترة التى سبقت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، يفصح جليلى نفسه عن أهمية المياه بالنسبة لإسرائيل بقوله :

" مرتكزنا الاستيطانى فى مناطق الاستيطان الجديدة لايزال ضعيفا إلى حد كبير ، وهو بحاجة إلى تعزيز وتكثيف ، وأقصد قبل كل شئ موضوع الإسكان وهذا يتطلب :

- استنفاد الإمكانات الزراعية فى الإطار الحالى ؛ المحدود بالأرض والماء المتوافرين.
- الاستمرار فى التنقيب عن مصادر جديدة للمياه عن طريق حفر آبار إضافية .

ويقترح "فايتس" وهو من كبار المهندسين الزراعيين فى إسرائيل وعضو مجلس أمناء جامعة التخنيون، ورئيس قسم الاستيطان فى الوكالة اليهودية منذ ١٩٦٣ ، فى مشروعه الذى سمى باسمه " مشروع رعنان فايتس" للتسوية مايلى :

" تطوير مناطق استيطان ، وتكثيف الزراعة بواسطة تخصيص كمية من المياه بحجم أربعمائة مليون متر مكعب من فائض الليطانى عبر جبل الظهرة إلى وادى مرجعيون الذى يصرف مياهه إلى غور الأردن "[٣٥] .

وفايتس هذا يشير إلى أن إمكانية التوسع الاستيطانى لن تتم إلا بتكثيف الزراعة التى تشكل عامل استقرار بالنسبة للمستوطنين ، وهو الشئ الذى لن يكون إلا بتوفير كميات هائلة من المياه ، وقد حدد فايتس المجرى المائى الكفيل بتحقيق ذلك .

٧- وفى عام ١٩٧٣ أوضح "اليعازر شوستاك" عضو الكنيست وممثل المركز الحـــر :" إن تنفيذ مشروع تحويل نهر الأردن لم يكن ممكناً فى الماضى خوفاً من أن يـــؤدى إلـــى مجابهة عسكرية فى منطقتنا ، لكن معظم روافد نهر الأردن هى اليوم تحت الســـيطرة الإسرائيلية ، ويجب عدم تفويت الفرصة الملائمة " [٣٦].

وهكذا فإن المياه وكيفية السيطرة على منابعها ومصادرها ، وكيفية استغلالها وبشتى الطرق ، جميعها عوامل أساسية فى صلب السياسة المائيـــة الإسـرائيلية وعنصـــراً أساسياً فى صنع القرار السياسى والعسكرى الإسرائيلى . إذ أن الخطوات السياســـية والعسكرية فى المنطقة ، تضع الأسباب المائية فى اعتبارها

وبالتأكيد فإننا هنا لم نأت على كل الأفكـــار المائيـــة لكـــل الزعامـــات والشـــخصيات الإسرائيلية ، لكننا بكل تأكيد قد تناولنا بعضا منها ، والتى يتضح مـــن خلالـــها مـــا يأتى [٣٧]:

١- إن موضوع المياه وأهميتها بالنسبة لإسرائيل يشكل نقطة إلتقاء فكرية تجمع بين الزعامات والشخصيات الإسرائيلية، قديماً وحديثـــاً، وعلـــى مختلـــف اتجاهاتـــها السياسية والأيدلوجية .

٢- إن الفكر الإسرائيلى يربط دائما بين قضية المياه والاعتبارات الأمنية باعتبارها عوامل متداخلة فى صلب نظرية الأمن الإسرائيلية.

٣- يبدو واضحا أن نهر الأردن ، نهر الليطانى ، ونهر اليرموك ، والحاصبانى والنيـــل ، ترسانة مائية لاغنى عنها بالنسبة لإسرائيل والإشارة إلى ذلك تظهر جليا فى أفكارهم، ومن ثم سياساتهم.

ثانياً : مشروعات المياه على الجانبين العربى والإسرائيلى :

١- خطة السبع سنوات :

نظراً لإدراك إسرائيل أن مواردها المائية لن تكفى لسد احتياجاتها المستقبلية من المياه، قامت عام ١٩٤٩ بعد تأميم مصادر المياه بتكليف شركة " ميكورت" بمتابعة ووضع جميـــع الدراسات والإشراف على المشروعات المائية ، وعندما ثقلت المهام على الشركة فصلـــت

عنها مهام التخطيط والتصميم عام ١٩٥٢ لتكلف بها شركة "تاهال" التى شرعت فى وضع الخطة :

أهداف الخطة :

- تهدف الخطة إلى زيادة الموارد المائية من ٨١٠ مليون م٣ فى عام بدء الخطة (١٩٥٣) إلى ١٧٣٠م٣ فى عام نهاية الخطة (١٩٦٠) . وزيادة الأراضى المروية من ٦٠٠ – ١٨٠٠ ألف دونم .
- عملت إسرائيل على تنفيذ الخطة فى شكل شبكة مائية كبيرة مكونة من مشروعات فرعية تتم على مراحل لكنها تتجمع كوحدة واحدة ترتبط مع بعضها عن طريق القناة الرئيسية / القناة المركزية والتى سميت بالناقل القومى لنقل المياه من الشمال للجنوب ، وقد حشدت كل إمكاناتها لتنفيذه حيث نجحت فى تنفيذ العديد من مشروعاته ، إلا أنها فشلت فى تنفيذ أهم هذه المشروعات وهو تحويل مياه نهر الأردن للجنوب.
- ويوضح الملحق "١" المرفق المشروعات المائية لخطة السبع سنوات.

١- مشروع تحويل مجرى نهر الأردن :

يدخل مشروع تحويل مجرى نهر الأردن ضمن إطار خطة السبع سنوات لتنفيذ مشروعات إسرائيل المائية ويعتبر من أهم مشروعات الخطة ، حيث استندت كل المشاريع والمخططات لتحويل مجرى نهر الأردن كنقطة ارتكاز لكل المشروعات المائية الأخرى لتحقيق المشروع الرئيسى "القومى" للمياه فى إسرائيل .

أ- المشروع الإسرائيلى :

اعتمدت إسرائيل شركة "ميكورت" لتنفيذ مشروعاتها لتحويل مجرى الأردن فى عام ١٩٥٣ ضمن إطار خطة السبع سنوات المائية . ويقوم المشروع الإسرائيلى على الانتفاع من كمية ٦٠٣ مليون متر مكعب سنويا تتجمع فى نهر الأردن من المصادر الآتية :

(١) ١٥٧ مليون متر مكعب من نهر الحاصبانى .

(٢) ١٥٧ مليون متر مكعب من نهر البانياس .

(٣) ١٥٨ مليون متر مكعب من نبع الدان .

(٤) ١٣٠ مليون متر مكعب من ينابيع الحولة . [٣٨]

ب - الخطوط الرئيسية للمشروع :

(١) إنشاء سد تحويلى على النهر جنوب جسر بنات يعقوب لتحويل المياه عبر قناة مكشوفة بطاقة ٤٣٥ مليون م٣ تنتهى بخزان يقام فى منطقة الطابغة شمال غرب طبريا على ارتفاع ٤٢ م عن سطح البحر .

(٢) واستغلال تصريف القناة فى نهايتها إلى منسوب ٢١٠ م تحت سطح البحر فى بحيرة طبريا لتوليد الطاقة الكهربية والتى يستفاد منها فى إعادة رفع المياه بالضخ لنقلها إلى خزان تسالمون [٣٩].

(٣) يتم رفع كميات المياه بمحطة ضخ تسالمون لرفعها لمنسوب ١٥٠ م فوق سطح البحر ثم تنقل عبر نفق عيبلون إلى خزان بين نطوفا.

ج- هدفت إسرائيل من المشروع تأمين الشريان الرئيسى الذى يربط كافة الشبكات المائية الفرعية فى إسرائيل وعبأت لتنفيذ هذا المشروع كل طاقاتها وإمكاناتها ، وقد بدأت فى أوائل شهر سبتمبر ١٩٥٣ تحويل مجرى النهر فى المنطقة المجردة من السلاح .

د - إزاء هذا تقدمت سوريا بالشكوى إلى رئيس لجنة الهدنة تطلب وقف إسرائيل عن أى أعمال تقوم بها فى المنطقة المجردة حيث يعد هذا انتهاكاً لشروط الهُدنِة [٤٠].

هـ- رفضت إسرائيل قرار رئيس لجنة الهدنة الصادر فى ٢٢ سبتمبر ١٩٥٣ بوقف أعمال التحويل التى تباشرها فى المنطقة المجردة . الأمر الذى دعى سوريا إلى رفع شكواها إلى مجلس الأمن الذى أصدر قراره بوقف الأعمال فى ٢٤ سبتمبر ١٩٥٣.

و- ضغطت الولايات المتحدة على إسرائيل عن طريق التهديد بوقف المساعدات وتراجعت إسرائيل من موقفها ووافقت على وقف الأعمال.

ز - وبهذا اصطدم المشروع فى أولى مراحله بعقبتين ، الأولى فنية خاصة بعدم صلاحية موقع الخزان بين نطوفا للتخزين ، حيث ثبت أن نفاذية الموقع ونسبة تسرب المياه تجعله غير صالح لتخزين الكميات المصمم من أجلها . والأخرى تتعلق بموقف سوريا ومجلس الأمن .

٢-مشروع الإنماء الموحد لنهر الأردن (جونستون) :

قام الرئيس ايزنهاور بإيفاد مستشاره إريك جونستون إلى المنطقة فى أكتوبـــر ١٩٥٣ ليعمل على إيجاد حل يرضى جميع دول المنطقة (لبنـــان – ســـوريا – الأردن ٠ إســـرائيل) ووكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين بخصوص استثمار موحد مياه نهر الأردن وروافده تحت إشراف جهاز دولى تعينه الأمم المتحدة ويعرف باسم (مشروع جونستون) .

أ- الملامح الرئيسية للمشروع :

يقدر المشروع أن مجموع كميات مياه حوض النهر يبلغ ١٢١٣ مليون متر مكعب توزع كالآتى :

(١) ٧٧٤ مليون متر مكعب إلى الأردن .

(٢) ٤٥ مليون متر مكعب إلى سوريا .

(٣) ٣٩٤ مليون متر مكعب إلى إسرائيل . [٤١]

ب- أهم مقترحات المشروع :

(١) إنشاء سد على نهر الحاصبانى فى لبنان ، وسحب المياه فى أنابيب لإسرائيل .

(٢) تحويل مياه أنهار بانياس (فى سوريا) ونهر الدان (فى إسرائيل) والحاصبـــانى فـــى قنوات طويلة لرى مناطق الحولة وتلال الجليل الأعلى ووادى مرج بـــن عـــامر فـــى إسرائيل.

(٣) إنشاء سد تحويلى على نهر اليرموك لتحويل مياه الفيضانات إلى بحيرة طبريا .

(٤) تجفيف بحيرة الحولة فى إسرائيل والاستفادة من المياه بتوجيهها إلى بحيرة طبريـــا لتخزينها .

(٥) إنشاء سد فى موقع المقارن على نهر اليرموك سعة ٧٣ مليون م^{3} على أن يرتفـــع السد بعد ذلك إلى سعة ١٩٥ مليون متر مكعب [٤٢].

ج- الموقف العربى من المشروع :

رفضت الدول العربية مشروع جونستون وكانت أبرز النقاط الخلافية هى :

(١) أهمل المشروع الحدود السياسية بين دول المنطقة .

(٢) قام بتخصيص مياه لإسرائيل تقدر بحوالى ٣٣% من إيراد الحوض فى حين أنها لاتغذى هذا الإيراد إلا بنسبة ٢٣% فقط.

(٣) حرمان الأراضى العربية من مياه اليرموك العذبة ، كما سيكون الأردن تحت رحمة إسرائيل وحكومتها فيما يتعلق بتخزين المياه أو تحويلها إلى قناتى الغور الشرقية والغربية .

(٤) قدرت اللجنة العربية إيراد الحوض بحوالى ١٤٢٩ مليون متر مكعب (كانت إسرائيل قد قدرتها بحوالى ١٢١٣ مليون متر مكعب) واقترحت توزيعها على دول الحوض كالآتى (١٣٢ مليون متر مكعب لسوريا – ٣٥ مليون متر مكعب للبنان – ٩٧٧ مليون متر مكعب للأردن – ٢٨٥ مليون متر مكعب لإسرائيل) .

٣-المشروع الإسرائيلى المضاد (جون كوتون) :

أ- فى إطار البحث عن بديل لمشروع جونستون والذى رفضته الدول العربية ، وضع المهندس الأمريكى "كوتون" بناء على طلب الحكومة الإسرائيلية هذا المشروع وقدمه لجونستون . وفيما يلى أهم ملامح المشروع :

١- ضخمت إسرائيل من تقديراتها لإيراد المياه إلى ٢٣٤٥ مليون متر مكعب وطالبت أن يخصص لها منها لا أقل من ١٢٩٠ مليون متر مكعب.

٢- تحويل ٤٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر الليطانى بواسطة نفق إلى نهر الحاصبانى.

٣- تخزين ٧٤٠ مليون متر مكعب من مياه الحاصبانى والدان والبانياس فى سهل البطوف فى إسرائيل والاستفادة منها فى رى منطقتى الساحل والنقب.

٤-تحويل ٢٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن عند موقع جسر بنات يعقوب لتضاف إلى المياه المخزنة فى سهل البطوف .

٥- سحب ١٠٠ مليون متر مكعب من بحيرة طبريا المستخدمة لتخزين مياه نهر اليرموك المحول إليها لرى منطقة بيسان فى الأراضى المحتلة [٤٣].

٦- بناء سد صغير فى موقع المقارن وإنشاء شبكة الغور الشرقى .

٧- سحب مياه البحر المتوسط إلى وادى الأردن لتوليد الطاقة .

ب. تستفيد إسرائيل من هذا المشروع فى رى أراض تبلغ مساحتها ١,٧٩٠,٠٠٠ دونم.

ج- يظهر المشروع نوايا إسرائيل التوسعية فى النقاط التالية :

١- إدخال نهر الليطانى فى المشروع ، ورغم أنه نهر لبنانى إلا أنها أسقطت عامل الحدود السياسية والهيدروغرافية بدعوى عجز لبنان الاستفادة من النهر وأن معظمه يهدر فى البحر وطالبت بنصيب فى مياهه لاتقل عن ٤٠٠ مليون متر مكعب تاركة للبنان صاحب النهر ٣٠٠ مليون م^3 فقط.

٢- أدعى المشروع أن المياه المعطاة لإسرائيل لاتفى بما تحتاجه فى الرى.

٣- أصرت إسرائيل على رفض الإشراف الدولى على توزيع المياه من قبل الأمم المتحدة[٤٤].

د- ورفضت الدول العربية هذا المشروع أيضاً وبدأ جونستون سلسلة من المفاوضات مع دول المنطقة كانت إسرائيل تسعى خلالها لتخصيص مزيدا من المياه لصالحها على حساب الدول العربية ونجحت فى رفع حصتها من ٣٩٤ مليون متر مكعب فى المشروع الأول إلى ٥٢٥ مليون متر مكعب فى الزيارة الثالثة فى فبراير ١٩٥٥ ، ثم رفعتها فى جولته الأخيرة فى أكتوبر ١٩٥٥ لتصل إلى ٥٦٥ مليون متر مكعب فى حين تم تخفيض حصة الأردن من ٧٧٤ مليون متر مكعب فى جولته الأولى إلى ٧٢٠ مليون متر مكعب فى الجولة الأخيرة[٤٥].

٤- خطة العشر سنوات :

أ- استغلت إسرائيل الموقف العربى السابق وركزت فى اتصالاتها مع الولايات المتحدة لتأمين موارد المياه، حيث تعاطفت معها الولايات المتحدة فوافقت على تمويل مشروع إسرائيل الذى أوقف العمل فيه فى عام ١٩٥٣ لتحويل مياه نهر الأردن للنقب.

ب- ونتيجة لاشتراك إسرائيل فى عدوان عام ١٩٥٦ واستنزاف بعض مواردها الاقتصادية فيه ، قامت إسرائيل بتعديل خطتها المائية للسبع سنوات والتى كان مقوراً الانتهاء منها فى عام ١٩٦٠ إلى خطة العشر سنوات وتنتهى فى عام ١٩٦٣.

ج- الهدف من الخطة : تهدف الخطة إلى زيادة كميات المياه إلى ٧٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن بدلا من ٥٤٠ مليون متر مكعب المحددة فى الخطة السبعية من

المصادر كالآتى (من تجفيف بحيرة الحولة ١٠٠ مليون متر مكعب – من تحويل نهر الأردن ٥٠٠ مليون متر مكعب – من بحيرة طبريا إلى بيسان ٧٠ مليون متر مكعب – من تحويل ينابيع بحيرة طبريا مليون متر مكعب).

د- مراحل الخطة :

(١) المرحلة الأولى :

تنتهى فى عام ١٩٦٤ بغرض توصيل ١٨٠ مليون متر مكعب مياه سنوياً من بحيرة طبريا إلى النقب .

(٢) المرحلة الثانية :

بغرض توصيل ٣٢٠ مليون متر مكعب من المياه الباقية إلى النقب وتنتهى فى عام[٤٦]١٩٦٦.

هـ- وقد أدت أعمال التدخل السورى الجرئ فى تنفيذ المشروع الإسرائيلى فى مناطق سهل الحولة وطبريا إلى التعديل الزمنى للخطة حيث كان مقرراً أن تنتهى الخطة فى عام ١٩٦٣ ونتيجة لأسباب فنية تتعلق بمحطات الضخ فى محطة الطابغة وعدم كفايتها لضخ المياه المحدد نقلها قامت إسرائيل بتعديل التخطيط لإتمام المشروع فى خطة الثمانى سنوات اللاحقة للفترة من ١٩٦٣ – ١٩٧٠ .

و- مشروع طبريا – النقب ١٩٦١ :

١- هدفت إسرائيل من هذا المشروع زيادة طاقتها الاستيعابية إلى ٣ ملايين عام ١٩٧٠ والى ٤ ملايين عام ١٩٨٠ وكذا زيادة الطاقة المائية المستعملة فى داخل إسرائيل من ١٢٥٠ مليون متر مكعب سنويا فى عام ١٩٦١ إلى ١٨٥٠ مليون متر مكعب فى عام ١٩٧٠ بزيادة قدرها ٦٠٠ مليون متر مكعب .

٢- وبنشر إسرائيل بعض تفاصيل عن إنجاز مراحل مشروعها شكلت لجنة مصرية سورية لدراسة إمكان تحويل روافد الأردن بعيدا عن بحيرة طبريا حتى يمكن استثمار هذه المياه فى لبنان وسوريا والأردن وحرمان إسرائيل من الاستفادة بها. واجتمع مجلس الجامعة العربية فى فبراير ١٩٦٥ لدراسة التقارير حول المشروع الإسرائيلى ومدى الأضرار التى ستلحق بالبلاد العربية من تنفيذ المشروع والمقترحات الإيجابية للأعمال الممكن تنفيذها لتحويل روافد نهر الأردن قبل دخولها الأراضى المحتلة [٤٧].

وكان قرار الجامعة العربية هو تنفيذ عملية تحويل روافد نهر الأردن إذا قامت إسـرائيل بتحويل النهر.

ز- أهم إنجازات المشروع الإسرائيلى فى الفترة مابين عامى ١٩٥٩ - ١٩٦٠:

(١) إنشاء سد تحويلى لنهر الأردن جنوب الحولة وشمال بحيرة طبريا إلى مجـرى جديـد خارج المنطقة المجردة .

(٢) إنشاء محطات توليد كهرباء على الربوة الشمالية الغربية من بحيرة طبريا بالقرب من الطابغة لرفع مياه البحيرة إلى القناة المكشوفة الممتدة غربا إلى بحيرة البطوف .

(٣) إنشاء نفق عيلبون شمال غرب طبريا بطول ١٢٠٠ متر إلى خزان البطوف .

(٤) إنشاء خزان البطوف وإعداده لاستيعاب ٢٠٠ مليون متر مكعب .

(٥) مد القسم الأكبر من خط أنابيب (نفقى القندلة ومنشه) لسحب المياه من خزان البطـوف إلى رأس العين جنوبا لتتصل بخطوط مياه مشروع (اليركون- النقب) .

(٦) إنشاء قناة طبريا - بيسان . [٤٨]

ح - الأضرار المادية التى تلحق بالبلاد العربية من جراء تنفيذ المشروع :

(١) يتمثل الخطر المباشر للمشروع الإسرائيلى فى أنه بتحويلها نهر الأردن يحـق لـها أولوية استعمال المياه العربية بما يهيئ لها أسباب القوة، ويتيح لها استصلاح أراضى النقب خارج حوض النهر لاستيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين، كما يتيح لها زيـادة الدخل القومى من جراء استصلاح الأراضى الزراعية و إقامة المشروعات الصناعيـة فى النقب وإيلات .

(٢) يسبب المشروع حرمان ضفتى نهر الأردن من مياه النهر (حوالـى ٦ آلاف هكتـار كانت تروى بحوالى ٩٠ مليون متر مكعب سنويا) ، ومن ثم زيادة نسبة الملوحة فـى نهر الأردن بسبب إنقطاع إنسياب المياه من بحيرة طبريا .

(٣) حرمان أراضى البطيحة فى سوريا شمال شرق طبريا من المياه (٢٢٠٠ هكتـار) ، وانخفاض مستوى سطح المياه فى البحر الميت مما يؤثر على المشروعات الصناعية.

٦- المشروع العربى لاستغلال موارد المياه لنهر الأردن :

أ - رأت اللجنة العربية الأخذ بالاعتبار للحدود السياسية بين الدول الواقعة فى حوض هذه الأنهار وأهمية إنتفاع كل دولة ضمن حدودها بـرى الأراضى الزراعية وبالطاقة الكهربية ويبنى المشروع على أساس استغلال مياه نهرى اليرموك والأردن وروافده شمال بحيرة طبريا وكذلك مياه نهر الأردن جنوب طبريا مع استغلال مياه الآبار والوديان.

ب- الخطوط الرئيسية للمشروع :

(١) إنشاء سد المقارن وسد عدسية على نهر اليرموك بسعة (٤٤٠ ، ٦٠٠) مليون متر مكعب لصالح الرى والكهرباء لكل من سوريا والأردن .

(٢) إنشاء سد تخزينى على نهر الحاصبانى شمال طبريا لصالح لبنان .

(٣) استغلال مياه نهر بانياس لرى ٢٠ ألف دونم فى سوريا عن طريق قنوات متصلة بالنهر.

(٤) تجمع التصرفات الباقية من أنهار (بانياس- الدان - الحاصبانى) بعد ذلك فى قناة تصب فى نهر الأردن بعد أن تأخذ منها إسرائيل قنوات لرى أراضيها بالمنطقة .

جـ- وبإهمال الدول العربية توصيات ومقررات الجامعة العربية بخصوص المشروع ومع إصرار إسرائيل على تنفيذ مشروعاتها لتحويل مجرى النهر، وبإعلانها أنها على وشك الانتهاء من إنجاز المرحلة الأولى من المشروع، وتوصيل مياه النهر إلى النقب دعا الرئيس الراحل عبد الناصر إلى عقد مؤتمر قمة الملوك والرؤساء العرب فى القاهرة فى ٢٧ ينـاير ١٩٦٤ ، وانتهى المؤتمر بقرارات التحويل لروافد نهر الأردن وتشكيل هيئة استغلال نهر الأردن وروافده لصالح الدول العربية. وتتولى التصميم والإشراف على تنفيذ العمليات الهندسية السابق الإشارة إليها كما تم الاتفاق على التمويل المادى وشكلت قيادة عربية عليا لاتخاذ تدابير الحماية .

د- استغلت إسرائيل قرارات مؤتمر القمة العربى أفضل استغلال وذلك بإعلانها أن العرب مازالوا يفكرون فى قتل الإسرائيليين بمنع المياه عنهم وبدأت تشن حملات سياسية ودبلوماسية تمكنت خلالها من تهويل رد الفعل العربى بتنفيذ مخططاتهم ، وأعلنت أنه لايمكن مواجهة مشكلة المياه الحادة جدا فى إسرائيل إلا بتنفيذ مشروع تحويل مجرى نهر

الأردن وذلك لضرورة وحتمية توصيل المياه للنقب وإحياء أراضيه بحوالى ٢٥٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا .

٧- مشروع إنشاء سد المخيبة :

أ- انعقد مؤتمر الملوك والرؤساء العرب الثانى فى الإسكندرية (٥-١١ سبتمبر ١٩٦٤) وأوصت هيئة استغلال مياه نهر الأردن سرعة إدراج مشروع سد المخيبة على نهر اليرموك .

ب- جاءت فكرة المشروع بعد دراسة تفاصيل المشروعات العربية وظهر خلاله أنه يمكن عن طريق إنشاء سد المخيبة على نهر اليرموك أمام تلاقيه مع وادى الرقاد تخزين المياه المحولة من لبنان وسوريا فى خزان يسع ٢٠٠ مليون متر مكعب وتنظيم نقلها إلى قناة الغور الشرقية فى الأردن لرى أراضى الغور فى الأردن.

جـ- ويمكن بإحكام وتنظيم الحجز والتصريف خلف السد أن يتحقق الآتى :

(١) منع المياه منعا باتا من الوصول إلى أراضى إسرائيل وإحباط المشروع الإسرائيلى .

(٢) توفير المياه اللازمة للأراضى المتضررة فى فصل الصيف .

د- قامت إسرائيل بالاشتباك مع سوريا بنيران المدفعية بمجرد بدء التنفيذ ودمرت معدات المشروع فى ديسمبر ١٩٦٤ ، ثم عادت ودمرتها مرة أخرى بعد نقلها بعيدا عن مرمى المدفعية باستخدام القوات الجوية مؤكدة استمرار حقها فى منع الدول العربية من استغلال مواردها المائية التى يمكن أن تؤثر على مصالحها .

هـ- وقد أتاح استمرار إسرائيل فى تنفيذ مخططاتها المائية تطوير العديد من قطاعاتها الزراعية والصناعية والعسكرية ، كما أتاح لها استقبال مزيد من المهاجرين وإقامة المستعمرات الجديدة فى النقب ووسط إسرائيل .

و- لم تتصدى الدول العربية لمجابهة ردود فعل إسرائيل وكان حماسها لمشروعاتها تنقصه الجدية والاهتمام، ولم يجد العاملون فى هذه المشروعات الحماية الكافية ضد الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة وكانت النتيجة استمرار تعثر المشروع[٤٩].

المبحث الثالث

الاستيلاء الإسرائيلى على المياه العربية

(بعد حرب ١٩٦٧ حتى الآن)

أولا : مكاسب إسرائيل المائية من حرب يونيو ١٩٦٧ :

١- تمكنت إسرائيل باحتلال المناطق العربية من تطوير مواردها المائية بل وإضافة الموارد المائية التى كانت تسعى إليها لتحقيق مشروعها القومى لنقل مياه الأردن وروافده إلى صحراء النقب وأصبح موقف الموارد المائية بعد تطويرها (عدا المشروعات تحت التنفيذ) خلال عام ١٩٦٧ كالآتى بدون حساب المياه من تحلية البحر :

م	المورد المائى	قبل حرب ٦٧	بعد حرب ٦٧	الزيادة
١	نهر الأردن وروافده	٣٥٠	٦٠٠	٢٥٠
٢	مياه جوفية	٥٠٠	٧٠٠	٢٠٠
٣	مياه متسربة من الفيضانات والأمطار	٦٠-١٠٠	١٠٠-١٥٠	٤٠-٥٠
٤	تحلية مياه مالحة	٢	٥	٣
٥	تكرير مياه المجارى	١٠	٢٥	١٥
٦	مياه محولة من الجولان	٠٠	٢٠٠	٢٠٠
	الإجمالـــى	٩٢٢-٩٦٢	١٦٣٠-١٦٨٠	٧٠٨-٧١٨

ولقد أدمجت إسرائيل الاقتصاد المائى ماقبل ١٩٦٧ بالكامل فى نظام مركزى يتألف من ٨٠ مشروعا محليا للمياه وكلها داخل فى شبكة المياه القومية الذى تم الانتهاء منها فى عام ١٩٦٤ بطول ١٣٠ كم من محطة الطابغة فى بحيرة طبريا إلى محطة رأس العين حيث تتصل بمشروع العوجة – النقب الإقليمى .

٢- الناقل القومى : (القناة المركزية) :

أ- يتكون من نظام من القنوات المكشوفة (قناة الأردن ٣٥ كم – قناة البطوف ١٧,٥كم)، وانفاق (عيبلون – شيمرون – مناشى أ – مناشى ب) ، وخزانات تسلمون وأشكول .

ب- يصل قطر خط الأنابيب ١٠٨ بوصة ويمتد بطول حوالى ٧٧ كم من الطرف الجنوبى الغربى لسهل البطوف إلى ينابيع راس العين .

ج- تقوم شبكة المياه القطرية بتوصيل المياه من الشمال إلى المناطق الشحيحة فى الجنوب بطاقة حوالى ٤٠٠ مليون متر مكعب سنويا وتعتبر كشريان مركزى لإمداد المياه فى إسرائيل ويشمل مشاريع المياه المحلية كلها بنظام واحد متكامل ومركزى .

د - تولى إسرائيل اهتمام خاص بهذه الشبكة فى ضوء نسب الاستهلاك العالية لمواردها المائية حاليا (تصل فى المتوسط إلى ٩٥%) [٥٠].

٣- ويمكن ملاحظة الزيادة فى كميات المياه المنتجة خلال الخطة العشرية من خلال الجدول التالى [٥١] :

م	العـــام	الإنتاج المائى (مليون متر مكعب)
١	١٩٥٦	١٠٥٠
٢	١٩٥٨	١٣٠٣
٣	١٩٦٠	١٣٣٨
٤	١٩٦١	١٢٥٧
٥	١٩٦٢	١٢٧٥

ثانياً : أطماع إسرائيل فى المياه العربية :

بالرغم من الأساليب التكنولوجية المتقدمة التى استخدمتها إسرائيل للتغلب على مشكلة المياه ، وبالرغم من السيطرة المحكمة والدقيقة التى تحاول فرضها على تنظيم استخدام وتوزيع المياه وتوفيرها، إلا أن هذا لم يكفل لها التغلب على المشكلة نظراً لارتفاع تكلفة هذه المشروعات وخاصة مشروعات تحلية المياه وبسبب العجز الاقتصادى الذى تعانى منه إسرائيل ، بالإضافة إلى التكثيف الزراعى فى النقب والتوسع الصناعى والاستيطانى فى الأراضى المحتلة، علاوة على الاستهلاك المتزايد من الموارد المائية والذى وصل إلى حوالى ١٠٠% خلال السنوات الأخيرة ، الأمر الذى يحتم ضرورة توفير حوالى ٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه فى عام ١٩٩٠ للإستهلاك المحلى فقط [٥٢].

ومن هنا أصبح من المحتم على إسرائيل البحث عن البدائل التى تحقق زيادة الموارد المائية، بما يحافظ على مستوى المعيشة الحالى ومعدلات التنمية فى المجالات المختلفة، فسعت إلى بعض التدابير الخارجية والتى مازالت تعتبرها مفتوحة أمامها لحل المشكلة وهى

التسلط على المياه العربية. وفيما يلى نتعرض لأطماع إسرائيل فى المياه العربية فى الأراضى المحتلة وفى لبنان بالإضافة إلى محاولتها الدؤوبة للمشاركة فى مياه نهر النيل.

١- سياسة وأهداف إسرائيل المائية :

أ - سياسة إسرائيل المائية فى الضفة الغربية :

قامت إسرائيل بمجرد احتلالها للضفة الغربية بعد عام ١٩٦٧ بغرض السيطرة على هذه الموارد المحدودة بالرغم من ضآلتها بالنسبة للحاجة المتزايدة للسكان العرب فى الضفة ، فقامت بوضع هذه الموارد منذ ذلك الوقت تحت مسئولية إدارة تخصيص المياه التابعة لمفوض المياه الإسرائيلية واتخذت الإجراءات التالية :

١- نسفت إسرائيل مجموعات ضخ المياه الخاصة بالعرب (١٤٠ مجموعة) .

٢- فرضت السلطات الإسرائيلية القيود على استثمار المياه فى الضفة الغربية ، ومنعت تجاوز هذه الحدود فيما يختص باستخراج المياه وحفر الآبار.

٣- وضعت السلطات الإسرائيلية عدادات للمياه على الآبار العربية الموجودة للسيطرة على المياه المستخرجة من الأراضى الفلسطينية .

٤- وفى مجال تأمين المياه للمستوطنات الإسرائيلية ، استخدمت إسرائيل أساليب تعسفية مثل حفر الآبار العميقة قريبا من مصادر المياه العربية لاستنزافها .

ب- أهداف السياسة المائية لإسرائيل فى الضفة الغربية :

تهدف هذه السياسة الجائرة لإسرائيل على مياه الضفة الغربية إلى الأهداف التالية :

١- تقليص سحب العرب للمتوفر من مياههم فى الضفة إلى أدنى حد ممكن .

٢- بذل الجهد لزيادة استهلاك المياه فى الضفة لصالح المستعمرات الإسرائيلية .

٣- حرمان العرب حقهم فى استثمار مياه الضفة الغربية الجوفية العميقة بدعوى أن ذلك يهدد الآبار والينابيع الإسرائيلية فى السهول غربى مرتفعات الضفة [٥٣].

وقد سبق أن أثارت الوفود العربية فى مؤتمر المياه الدولى فى الأرجنتين فى مارس ١٩٧٧ حول تجاوزات إسرائيل فى هذا الموضوع ، وكان قرار المؤتمر بالأغلبية الساحقة

ضد أطماع إسرائيل التى لاحد لها حيث أكد حق الشعوب تحت السيطرة الأجنبية فى النضال من أجل إستعادة السيطرة على مواردها الطبيعية ومنها الموارد المائية .

٢- آثار السياسة المائية الإسرائيلية على الموارد المائية للضفة الغربية :

أ- يحذر العلماء الهيدرولوجيون من الآثار الطويلة الأجل لمثل هذه السياسة وآثارها الضارة بالنسبة لناتج مصادر المياه العربية الموجودة قبل عام ١٩٦٧ فى المنطقة .

ب- إن كثرة الضخ من الآبار واستنزافها فى الضفة الغربية من أجل المستوطنات الإسرائيلية يؤثر على الآبار الأخرى التى تعانى من انخفاض مستوى المياه وتزايد الملوحة مما أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعى .

ج- وهكذا نرى أن نقص المياه فى إسرائيل، يتزايد وسياسة إسرائيل الاستيطانية فى الضفة الغربية هى الأخرى مستمرة فى التزايد بالرغم من إتفاقيات أوسلو ، مما يحتم زيادة استغلال مصادر مياه الضفة الغربية على حساب السكان الفلسطينيين .

٣- الأطماع حول نهر اليرموك :

أ - يعتبر نهر اليرموك من أكبر روافد نهر الأردن ، ويقدر إيراده السنوى بحوالى ٤٥٠مليون م٣ ترد منها حوالى ٤٠٠م٣ من الأراضى السورية والباقى من الأردن .

ب- لاتتمتع مرتفعات الجولان بوفرة فى مصادر المياه المحلية، ويقدر إنتاج المشروعات المائية فى الجولان بنحو ١٢,٥ مليون متر مكعب سنوياً. وتتم معظم المشروعات فى شمالى المنطقة وأوسطها ونسبة قليلة جداً فقط فى الجنوب ، وتحاول إسرائيل زيادة إنتاج هذه المصادر المائية إلا أنه يتوقع ألا يتجاوز ١٥-٢٠ مليون متر مكعب سنوياً، وتتركز معظم الآبار فى المناطق الشمالية والوسطى من المرتفعات (٨٥% منها) ولكن الأراضى القابلة للزراعة محدودة .

(١) تنقسم الجولان فرعياً إلى ثلاث شبكات إقليمية :

(أ) الشبكة الشمالية وتملك فائضا فى المياه وتعانى ضعفا فى إنتاج ونقل المياه .

(ب) المنطقة الوسطى وهى منطقة ملائمة لإيجاد شبكة تخزين للمياه السطحية علاوة على أن استيطان ما بعد عام ١٠٧٣ يعد محدوداً.

(ج) المنطقة الجنوبية وهى مزدحمة بالمستعمرات والتى تنتفع بمياه الرى الباهظة التكاليف والتى تضخ من بحيرة طبريا وتعانى من نقص حاد فى المياه .

(٢) المشروع الإسرائيلى لتزويد مرتفعات الجولان بالمياه لعام ١٩٨٥ :

يهدف المشروع إلى تأمين التطور الكامل للمستعمرات الإسرائيلية على النحو التالى :

أ - يصل الاستهلاك الإجمالى ٤٦ مليون متر مكعب (٣١,٣ للمنطقة الجنوبية - ٦,٠ للمنطقة الوسطى - ٨,٧ للمنطقة الشمالية) .

ب- وتقضى مشروعات الاستيطان الزراعى الاسرائيلى أن تستهدف مشروعات الإنماء المائى إحداث زيادة تقارب حوالى ٣٠٠% من استهلاك المياه لإمداد السكان اليهود .

جـ- وقد اتجهت إسرائيل نحو أطماعها فى نهر اليرموك لاستغلال مياهه فى رى جانب من المستعمرات فى مرتفعات الجولان [٥٤].

د - ولقد حرصت إسرائيل على عرقلة قيام أى مشروع إنشائى على النهر لصالح العرب على مر الزمن، حيث كانت إسرائيل بالمرصاد لأى أعمال تتم فى موقع سد المخيبة على نهر الأردن، والتى أفشلتها تماما حرب يونيو ١٩٦٧ باحتلال إسرائيل لمرتفعات الجولان المطلة على موقع سد المخيبة .

هـ- وقد أدت المشروعات الزراعية السورية فى حوران خلال الفترات الأخيرة إلى تعديل مساهمة سوريا فى تغذية مياه النهر من ٤٠٠ - ٢٢٠ مليون متر مكعب سنوياً مما أدى إلى الانخفاض النسبى فى تصاريف النهر ، وقد ترتب على هذا اهتمام الأردن بإنشاء سد على نهر اليرموك لتخزين ماتبقى من إيراد النهر، حيث كان الأردن أكثر البلاد تضررا من التحويل الإسرائيلى لمياه نهر الأردن. وبعد فشل المشروع العربى لتحويل روافد نهر الأردن حيث لم يبق أمامها غير نهر اليرموك ومياه الفيضانات الضئيلة[٥٥] .

و- وما كاد الأردن يعلن عن عزمه فى إنشاء سد المقارن حتى تحركت إسرائيل مرة أخرى وحرضت الولايات المتحدة الأمريكية التى أرسلت وفداً برئاسة فيليب حبيب فى عام ١٩٨٠ لينوب عن إسرائيل فى عرض مطالبها بتخصيص حصة مياه لها من مياه

النهر، فقد طالبت بزيادة كمية المياه المخصصة لها لرى مثلث اليرموك من ١٧ مليون متر مكعب والمعتمدة من قبل الأردن إلى ٤٠ مليون متر مكعب .

ز - ورغم علم إسرائيل أن هناك خطة مستقبلية فى الأردن لاستغلال فائض مياه النهر (٥٠ مليون متر مكعب) إلا أنها تستغل النهر بشكل أساسى خارج نطاق حدود إسرائيل فى سوريا والأردن، وذلك بالضخ للمياه من جهة الضفة الغربية كما تقوم بنقل مياه اليرموك إلى بحيرة طبريا[٥٦] .

٣- الأطماع حول مياه جنوب لبنان :

أ- لم يهدأ الفكر الصهيونى لحظة واحدة فى ضم المياه اللبنانية ، فكما سبق وأشرنا إلى مطامع الحركة الصهيونية أثناء رسم حدود الدولة لتشمل الحدود الشمالية لها نهر الليطانى ضمن ماتشمل من منابع نهر الأردن .

ب- ولقد زاد وضوح مطامع إسرائيل فى مياه الليطانى فى المشروع المضاد الذى قدمته لجونستون عام ١٩٥٤ (مشروع كوتون) وتطلب فيه تحويل ٤٠٠ مليون متر مكعب من إيراد النهر من نقطة لاتبعد أكثر من سبعة أميال فقط عن حدود إسرائيل وهى بهذا تطمع فى حوالى ٥٥% من مياه النهر .

ج- وبناء على المشروع العربى عام ١٩٦٤ السابق الإشارة إليه والذى خطط لإقامة سدود على نهر الليطانى فى مناطق (الترياق- القرعون - ديرميماس) مع إقامة سد الحاصبانى وبقيام لبنان ببناء سدى الرياق والقرعون فى بداية السبعينات ركزت إسرائيل جهدها لمنع قيام أى مشروعات أخرى على نهر الليطانى أو الحاصبانى بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية .

د- وفى أعقاب حرب عام ١٩٦٧ أعلن رئيس الوزراء فى ذلك الوقت (ليفى أشكول) بأن هناك نصف مليار متر مكعب من مياه نهر الليطانى تضيع سنوياً فى البحر ويجب استغلالها ، ولايسع إسرائيل الظامئة بأن تقف مكتوفة الأيدى وهى ترى مياه الليطانى تهدر فى البحر [٥٧].

هـ- وبعد رفض مصر إمداد إسرائيل بمياه النيل عام ١٩٧٨ تقدمت إسرائيل بطلب إلى الحكومة اللبنانية من خلال الولايات المتحدة تعرض شراء ١٥٠ مليون متر مكعب لصالح قطاع غزة (١% من طاقة الليطانى) ورفضت لبنان .

و- غزو إسرائيل للجنوب اللبنانى للسيطرة على المياه وتحويلها لإسرائيل :

١- لقد كان من ضمن أهداف الغزو الإسرائيلى لجنوب لبنان ١٩٨٢ السيطرة على مصادر المياه فى الجنوب اللبنانى وتحويلها إلى شمال إسرائيل وفرض سياسة الأمر الواقع على لبنان.

٢- وقد استطاعت إسرائيل بمعاونة جيش جنوب لبنان السيطرة على نهر الوزان الصغير والمياه التى تغذى الأردن بالإضافة إلى مدخل نهر الحاصبانى والمرتفعات التى تغذيه وكذلك التحكم فى المدخل السفلى لنهر الليطانى .

ز- وقد شرعت إسرائيل فى اتخاذ بعض الإجراءات لتحويل المياه نوجزها فيما يلى [٥٨]:

١- حفر نفق بطول ٦ ميل لسحب مياه الليطانى بالقرب من ديرميماس إلى المناطق الإسرائيلية الأقل ارتفاعاً مستغلة انحدار الأرض فى اتجاه إسرائيل وتحويل المياه لنهر الشريعة.

٢- أفسدت إسرائيل سد القرعون وعملت على تسريب مياهه نحو الجنوب .

٣- تحويل نهر الوزانى إلى هضبة الجولان فالجليل إلى نهر الشريعة (طاقة النهر ١٥٠ مليون متر مكعب).

٤- تعديل مسارات روافد نهر الحاصبانى وتحسين مساره .

٥- تعديل مسار نهر الزهرانى شمال النبطية إلى نهر الليطانى باستخدام خط التابلاين (خط تصدير البترول من السعودية إلى لبنان عبر الأراضى السورية المتوقف منذ عام ١٩٦٧) .

ح - بهذه المشروعات يمكن لإسرائيل تحقيق ما لايقل عن ٦٥٠ مليون متر مكعب سنويا (٤٠٠ من الليطانى - ١٠٠ من الوزانى - ١٠٠ من الحاصبانى - ٥ من الزهرانى) بما يمثل حوالى ٨٠% من الموارد المائية لها قبل عام ١٩٦٧ الأمر الذى يساهم بدرجة كبيرة فى حل المشكلة المائية فى المستقبل .

٤- الأطماع حول الاستفادة بنهر النيل :

أ- ظهرت فكرة تحويل مياه النيل إلى سيناء فى مطلع القرن العشرين فقد تقدم بها الزعيم الصهيونى هيرتزل عام ١٩٠٣ إلى الحكومة البريطانية فى عهد الملكة فيكتوريا ، وإلى الحكومة المصرية فى عهد الخديوى عباس الثانى والمعتمد البريطانى كرومر . وقد أظهر هيرتزل نشاطاً كبيراً لتوطين اليهود فى سيناء . وقد بعثت هذه الفكرة مرة أخرى بعد ستة وسبعون عاما حول تحويل مياه النيل لصحراء النقب عبر سيناء .

ب- فقد كان لعدم كفاية البدائل التى اتخذتها إسرائيل للتغلب على مشكلة المياه لسد الاحتياجات المتزايدة أثره البالغ فى إتجاه أنظار إسرائيل إلى الاستفادة بنهر النيل ونقل مياهه للنقب. وقد نشرت جريدة معاريف فى ٢٧ سبتمبر ١٩٧٨ تلميحات نسبتها للصحف الأمريكية هذا نصها " كتبت الصحف الأمريكية منذ بضعة شهور بأن اقتراحاً إسرائيلياً بأن تقوم مصر ببيع المياه من نهر النيل لإسرائيل" [٥٩] .

ج- ويبدو أن الفكرة إسرائيلية المنبع ، فقد سبق أن طرح مدير شعبة التخطيط بعيد المدى فى شركة تاهال (اليشع كالى) فى عام ١٩٧٣ أفكاره حول الأهمية الكبرى للحصول على مياه نهر النيل كبديل لمياه الليطانى ، وأنه يرى أن هذا هو الحل الوحيد خاصة مع غلاء تكلفة المياه من ناتج تحلية مياه البحر وفى ظل الاستهلاك السكانى المتوقع خلال العقد القادم ، وقد تم نشر المزيد حول هذه المشروعات بعد زيارة الرئيس السادات لإسرائيل.

د- مشروع كالى :

١- اعتمد المشروع على طاقة نهر النيل (حوالى مائة ضعف الليطانى) ، علاوة على عدم وجود القيود القائمة بالنسبة لليطانى ، كما أشار إلى أن نقل المياه من النيل إلى النقب وقطاع غزة بواسطة قناة مكشوفة أو أنابيب تحت قناة السويس قد يكون رخيصاً جداً ، وأنه يمكن حل مشكلات المياه فى إسرائيل فى المدى البعيد عن طريق الاستفادة بحوالى ١% فقط من إنتاج النيل (٨ مليار متر مكعب سنويا) ، وذلك دون المساس بنظام استهلاك مصر من المياه [٦٠].

٢- أشار كالى فى مشروعه الذى سمى " مياه السلام" إلى أن إسرائيل يمكنها المساهمة فى تنمية الموارد المائية للنهر بإقامة المشروعات مثل منع تبخر مياه النيل الأبيض وروافده وكذلك زيادة سعة بحيرة فيكتوريا وذلك بما لديها من خبرات فى هذا المجال .
ويعتمد المشروع فى تنفيذه على توسيع ترعة الإسماعيلية من القاهرة إلى قناة السويس حتى يمكنها تصريف ٣٠ متر مكعب فى الثانية ثم تنقل المياه فى أنابيب تحت قناة السويس بالقرب من الإسماعيلية ومنها إلى الشمال الشرقى فى قناة إسمنتيه حتى تقترب من طريق العريش - غزة حتى خان يونس [٦١].

٣- وفى خان يونس تتفرع القناة إلى غزة والى النقب فى اتجاه اوفاكيم وبئر سبع ويقدر طول القناة من الإسماعيلية حتى خان يونس بحوالى ٢٥٠ كم وتقدر مدة التنفيذ بحوالى ١٥ عاما[٦٢] .

٤- ولكى لا تبقى إسرائيل تحت رحمة مصر فى مجال المياه رأى المشروع توصيل المياه إلى عرب غزة وعرب النقب وعرب الضفة الغربية فتتهيب مصر من نتائج قطع المياه عنهم فى أى وقت وتحت أى ظروف .

هـ- مشروع أرلرو زورف (بيئور) :

١- وينسب هذا المشروع إلى النائب السابق لمفوض المياه فى إسرائيل وينطلق المشروع من فرضية سهولة التضاريس الطبيعية بين النيل وقناة المياه العذبة الناقلة لمياه النيل إلى غرب قناة السويس .

٢- ويعتمد المشروع على حفر ثلاث أنفاق تحت قناة السويس تتفرع من قناة المياه العذبة وتنقل المياه عن طريق هذه القنوات إلى محطة ضخ رئيسية تقام فى سيناء قرب بالوظة يتم بواسطتها رفع المياه بضع عشرات من الأمتار .

٣- وبفعل النقل تتدفق المياه تلقائياً على امتداد ساحل شاطئ سيناء فى قناة مكشوفة يمكن إنشاؤها بسهولة وتتفرع منها قنوات فرعية تتصل بشبكات رى تغذى القرى التى تخطط مصر لتوطين أكثر من مليون نسمة فيها، ثم تتجه القناة المفتوحة لتجتاز الحدود وتنقل ١٥٠ مليون متر مكعب من المياه إلى شبكة الرى شمال غرب النقب ، ونقل ١٥٠ مليون متر مكعب للرى بقطاع غزة [٦٣].

و- طرح الرئيس السادات :

طرح الرئيس السادات خلال مفاوضات السلام مع إسرائيل فكرة توصيل المياه إلى إسرائيل فى حالة التوصل إلى سلام شامل فى الشرق الأوسط ، وقد كان هدفه تخفيف التطرف الإسرائيلى بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة ، غير أن الرئيس السادات لم يكرر الفكرة مرة أخرى نتيجة للحملات الداخلية المعارضة التى تزعمها فى حينه وزير الرى المصرى "المهندس عبد العظيم أبو العطا " وغيره من النقابات والأحزاب [٦٤].

الخلاصة :

فى دراسة عن مشكلة المياه فى الوطن العربى ، أوضحت أن العالم العربى سيحتاج عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ١٣,٤ مليار متر مكعب لأغراض الشرب ، ٤,٥ مليار متر مكعب لأغراض الصناعة . أما بالنسبة للزراعة وهى المستهلك الرئيسى للمياه فإنها إذا حققت اكتفاءً ذاتيا من الغذاء بنسبة ٥٠% فإن الطلب الإجمالى على المياه سيصل إلى ٢٠١,٨ مليار متر مكعب . وإذا حققت الدول العربية إكتفاءً ذاتياً كاملاً فسيصل الطلب الإجمالى على المياه إلى ٣٥٤,٢ مليار متر مكعب . وفى ضوء هذه الحقيقة المعروفة أن الموارد المائية المتاحة حاليا فى الوطن العربى تصل إلى ٣٤٩,٢ مليار متر مكعب فإن العجز المتوقع فى حالة تحقيق الاكتفاء الذاتى الكامل سيصل إلى ٥,٢ مليار متر مكعب [٦٥].

إن معدلات الاستهلاك للفرد فى إسرائيل التى تشكو من قلة الموارد المائية تزيد عن مثيلتها فى الدول العربية بما فيها مصر .

إن كل ذلك لابد أن يدفعنا إلى التساؤل وماذا بعد ..؟ ، وماهى البدائل ..؟ .

غير أنه لا توجد فى الحقيقة إجابة مانعة قاطعة لهذا التساؤل ، فالأمر معقد لتشابكه مع عناصر أخرى تتعلق بالتسوية السلمية عموماً ، كما تتعلق كذلك بالتوازنات الاستراتيجية العسكرية فى المنطقة ، يضاف لذلك البيئة الدولية ومدى قدرتها على ممارسة الضغوط على إسرائيل لقبول حلول وسطية ، وأخيرا البيئة الإقليمية وما تشهده من تفكك عربى يقابله تصاعد فى محور تحالف جديد هو المحور التركى / الإسرائيلى ، ومن ثم فإن مايمكن تصوره هو مجرد خطوط رئيسية عامة ، يمكن من خلالها العمل لامتلاك العرب لزمام المبادرة ، أعرض أبرزها فيمايلى :

١- العمل السياسى المستمر على جميع المحاور الدولية والإقليمية للتعريف بالحقوق المائية العربية المستولى عليها ، ومدى الأضرار التى منيت بها الدول العربية نتيجة سياسات الأمر الواقع الإسرائيلية وذلك سواء فيما يتعلق بحوض نهر الأردن – المنابع فى الجولان ، المنابع فى جنوب لبنان – الضفة الغربية ، مع العمل على كشف التزييف الإسرائيلى للحقائق من خلال ماتصدره المؤسسات المائية الدولية التى تشير إلى معدلات الاستهلاك الإسرائيلية المتفوقة على المعدلات العربية .

٢- إعلان المجتمع الدولى ، وصناديق التمويل المتخصصة بعدم الإقدام على دعم مشاريع مائية منفردة فى دول الشرق الأوسط خاصة إسرائيل قبل الحصول على موافقة باقى الدول المعنية (منابع – حوض – مصب) ، فى إطار الاقتسام العادل للمياه ، وليس لصالح طرف على آخر.

٣- الرفض الدائم لمبدأ اعتبار المياه "ثروة طبيعية" لدول المنابع مثلها مثل البترول ، باعتبار أن البترول كامن فى باطن الأرض ، بينما المياه جارية من آلاف السنين ومن ثم فقد ترتبت على ذلك حقوقا مكتسبة .

٤- ضرورة العمل على إلتئام الصف العربى فهو مفتاح أى حل عادل لكل مشاكل المنطقة وفى مقدمتها المياه.

٥- ضرورة العمل العربى بشكل جماعى ، وبشكل متعدد وفردى كذلك ، خاصة الدول العربية المجاورة لإسرائيل لتحقيق توازن عسكرى كامل معها ، بالإضافة لأسلحة الردع، وأهمية ذلك فى كبح جماح إسرائيل عن الحقوق العربية المستباحه .

٦- ضرورة وضع تصور مائى عربى يبنى على الإصرار والتمسك بالحقوق العربية ، مع وضع الاحتياجات الإسرائيلية فى الاعتبار ، مع ضرورة توفير التمويل الكافى من الصناديق العربية للمساعدة فى تنفيذ المخططات المائية العربية .

٧- على ضوء التوصل إلى سلام شامل وعادل يمكن البدء فى إنشاء برنامج شامل واسع المدى يضم الدول العربية وباقى دول الشرق الأوسط المعنية (إسرائيل – تركيا) فى إطار هيئة عليا تكون مسئولة عن التخطيط لزيادة الموارد المائية ، والأساليب المتطورة للاستهلاك ، والحصص العادلة لكل الدول ذات الصلة بالموضوع [٦٦].

٨- ضرورة العمل على فصل قضايا المياه للمشرق العربى عن قضايا المياه الإفريقية (مصر - السودان - أثيوبيا - اريتريا - دول المنابع الاستوائية) رغم المحاولات الدولية والإقليمية للربط بينهما ، وذلك حتى يمكن إبعاد إسرائيل عن الإدلاء بدلوها فى نهر النيل نظراً لعلاقاتها المتنامية مع دول منابع النيل من منظور أطماعها الدفينة فى ١% من إيراد النهر.

٩- ضرورة وضع الحدود السياسية ، وكذلك المصالح المائية العادلة لدول المنابع فى الاعتبار عند التخطيط المستقبلى لاستخدامات المياه ، وعدم تجاهلهما .

نخلص من كل ذلك إلى القول بأن تحقيق الأمن المائى العربى فى ظل الظروف الحالية ليس مسئولية دولة عربية بعينها أو منفردة ، بل يجب أن تكون مسئولية جماعية يتحمل تحقيقها المجتمع العربى كله ، وأن يكون العرب مستعدين للتصدى لهذه المشكلة القادمة مع بدايات القرن الحادى والعشرين من منظور استراتيجية عربية شاملة : سياسية - اقتصادية - فنية - عسكرية.

المراجع والهوامش :

١- البنك الدولى : التنمية والبيئة - تقرير عن التنمية فى العالم (القاهرة ، ١٩٩٥) ص ٦٦.

٢- د. محمد أبو العلا محمد : مشكلات المياه فى الشرق الأوسط (القاهرة : مطبعة الجبلاوى ، ١٩٩٤) ص ١٠.

٣- الكتاب المقدس / العهد القديم : سفر يشوع ، الإصحاح ١، ٢، ٣ ، ٤ .

٤- نبيل فارس : حرب المياه فى الصراع العربى الإسرائيلى (القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٩٣) ص ٢٤٤.

٥- د. حسن بكر : المنظور المائى للصراع العربى الإسرائيلى - السياسة الدولية - عدد ١٠٤ (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - مؤسسة الأهرام ، ١٩٩١) ص ١٣٣.

٦- د. نبيل السمان : حرب المياه - من الفرات إلى النيل (الكتاب لم يشر إلى سنة الطباعة أو جهة النشر) ص ٧٨.

٧- د. نبيل السمان : حرب المياه من الفرات إلى النيل ، مرجع سابق ، ص ٨٤.

٨- على محمد على : نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، بدون تاريخ) ص ٢٥.

٩- عبد الوهاب الكيالى : المطامع الصهيونية التوسعية (بيروت : مركز الأبحاث / منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٦) ص٧٥

١٠- عبد الوهاب الكيالى : المطامع الصهيونية التوسعية ، مرجع سابق ، ص ٨٤.

١١- نبيل إبراهيم محمود الريس : مشكلة المياه فى إسرائيل وانعكاساتها (القاهرة : كلية الدفاع / أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، غير منشور ، ١٩٨٧) ص ١٥.
١٢- مجلة العربى : العدد ٣١٨ – مايو ١٩٨٥.
١٣- حبيب قهوجى : إستراتيجية الصهيونية وإسرائيل تجاه المنطقة العربية والحزام المحيط بها (دمشق : مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ١٩٨٢م).
١٤- حبيب قهوجى : إستراتيجية الصهيونية وإسرائيل تجاه المنطقة العربية والحزام المحيط بها ، مرجع سابق .
١٥- حبيب قهوجى : إستراتيجية الصهيونية وإسرائيل تجاه المنطقة العربية والحزام المحيط بها ، مرجع سابق .
١٦- د. محمد أبو العلا محمد : مشكلات المياه فى الشرق الأوسط ، مرجع سابق ، ص ١٠٨.
١٧- صبحى كحالة : المشكلة المائية فى إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربى الاسرائيلى (بيروت : أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية – رقم ٩ ، ١٩٨٦) ص ٥-٧.
١٨- يوسف أبو الحجاج : بحوث فى العالم العربى – موارد المياه الجوفية فى نجد (القاهرة : ١٩٦٠) ص ١٥٩-١٦١.
١٩- جويس ستار ، دانييل ستول : سياسات الندرة – المياه فى الشرق الأوسط / ترجمة أحمد خضر (الكويت: مؤسسة الشراع العربى ، ١٩٩٥) ص ٤٩ .
٢٠- نبيل إبراهيم الريس : مشكلة المياه فى إسرائيل وانعكاساتها ، مرجع سابق ، ص ١٧.
٢١- د. صبحى كحالة : المشكلة المائية فى إسرائيل وانعكاساتها ، مرجع سابق ، ص ٩-١٠.
٢٢- على محمد على : نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية ، مرجع سابق ، ص ١٤٤.
٢٣- مهندس صبحى كحالة : المشكلة المائية فى إسرائيل ، مرجع سابق ، ص ١١.
٢٤- مجموعة باحثين : مستقبل المياه فى منطقة الشرق الأوسط (القاهرة : مركز الدراسات الاستراتيجية ق.م – غير منشور ، ١٩٩٠) ص ١٥٦.
٢٥- مجلة الفرسان العدد ٤٩٣ – يوليو ١٩٨٧ ، عن نبيل فارس : حرب المياه ، مرجع سابق ، ص ٢٤٧ .
٢٦- جريدة العالم الإسلامى ، العدد ١٢٣٧ ، ١٩٩١/١١/٤.
٢٧- نبيل فارس : حرب المياه فى الصراع العربى الإسرائيلى ، مرجع سابق ، ص ٢٤٧ .
٢٨- المرجع السابق .
٢٩- مجلة الفرسان : العدد ٤٩٣ ، يوليو ١٩٨٧.
٣٠- حبيب قهوجى : إستراتيجية الصهيونية وإسرائيل تجاه المنطقة العربية ، مرجع سابق .
٣١- المرجع السابق .
٣٢- نبيل فارس : حرب المياه فى الصراع العربى الإسرائيلى ، مرجع سابق ، ص ٢٤٩.
٣٣- المرجع السابق .

٣٤- مجلة الأسبوع العربى : العدد ١٨٨٤ - يوليو ١٩٨٧ .

٣٥- نبيل فارس : حرب المياه ، مرجع سابق ، ص ٢٥٣-٢٥٤.

٣٦- سمير جبور : مخططات إسرائيل الاقتصادية فى ضوء الصلح المنفرد (بيروت : ١٩٨٠) عن نبيل فارس ، مرجع سابق ، ص ٢٥٦.

٣٧- نبيل فارس : حرب المياه فى الصراع العربى الإسرائيلى ، مرجع سابق ، ص ٢٥٦.

٣٨- عمر رشدى : الصهيونية وربيبتها إسرائيل (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٥) ص ٣٢٦.

٣٩- مهندس صبحى كحالة : المشكلة المائية فى إسرائيل ، مرجع سابق ، ص ١٧.

٤٠- عمر رشدى : الصهيونية وربيبتها إسرائيل ، مرجع سابق / ص٣٢٢.

٤١- على محمد على : نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية ، مرجع سابق ، ص ٨٩.

٤٢- على محمد على : نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية ، مرجع سابق ، ص ٨٨ .

٤٣- هانى أخمد فارس : فلسطينيات (بيروت : مركز الأبحاث / منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٨) ص ٢١٩.

٤٤- مهندس صبحى كحالة : المشكلة المائية فى إسرائيل ، مرجع سابق ، ص ٢٣.

٤٥- المرجع السابق ، ص ٢٠.

٤٦- مهندس صبحى كحالة : المشكلة المائية فى إسرائيل /، مرجع سابق ، ص٢٦.

٤٧- هانى أحمد فارس : فلسطينيات ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦.

٤٨- عمر رشدى : الصهيونية وربيبتها إسرائيل ، مرجع سابق ، ص ٣٢٩.

٤٩- مهندس صبحى كحالة : المشكلة المائية فى إسرائيل ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

٥٠- أوردى ديفيس : السياسة المائية لإسرائيل (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٠) ص ١٨.

٥١- مهندس صبحى كحالة : المشكلة المائية فى إسرائيل ، مرجع سابق .

٥٢- السيد زهرة : ندوة إسرائيل والمياه العربية (القاهرة : السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٨٢) ص ١٦٠.

٥٣- مهندس صبحى كحالة : مشكلة المياه فى إسرائيل ، مرجع سابق ، ص٤٥.

٥٤- أورى ديفيس : السياسة المائية لإسرائيل ، مرجع سابق ، ص٣٧ .

٥٥- مهندس صبحى كحالة : المشكلة المائية ، مرجع سابق ، ص ٤٧.

٥٦- زهير الهوارى : الاجتياح الاقتصادى الإسرائيلى للبنان (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٥) ص ٨٢.

٥٧- إبراهيم أحمد إبراهيم : الأطماع الإسرائيلية فى مياه جنوب لبنان (السياسة الدولية ، عدد ٧٠ ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٨٢) ص ١٦٩.

٥٨- نبيل إبراهيم محمود الريس : مشكلة المياه فى إسرائيل وانعكاساتها ، مرجع سابق ، ص٦٢.

٥٩- لواء أح / حسام سويلم : مطامع إسرائيل فى مياه النيل – دراسات عن إسرائيل (القاهرة : مركز الدراسات الاستراتيجية قز/ ، غير منشورة ، ١٩٨٥) .

٦٠- سمير جبور : مخططات إسرائيل الاقتصادية فى ضوء معاهدة الصلح المنفرد (بيروت ،مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٤) ص١٨٤.

٦١- نبيل عبد الفتاح : أزمة المياه والتغييرات فى الأمن القومى الإسرائيلى – مجلة السياسة الدولية (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – مؤسسة الأهرام ، ١٩٨٠) ص ١٠٣.

٦٢- سمير جبور ، المرجع السابق ، ص ١٨٥.

٦٣- محمد نعمان : النيل أسير – دراسة بعض الآثار المحتملة لمشروع تزويد إسرائيل بمياه النيل (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٠) ص ٣٠-٣٦.

٦٤- د. حسن بكر : المنظور المائى للصراع العربى الإسرائيلى ، مرجع سابق ، ص ١٤١.

٦٥- عبد التواب عبد الحى : النيل والمستقبل ماذا جرى ومنابعه الاستوائية الأثيوبية (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٨) ص ٢٤٤.

٦٦- د. محمود سمير أحمد : معارك المياه المقبلة فى الشرق الأوسط (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٩١) ص ١٦٩.

الفصل العاشر

الاستراتيجية المائية والصراع العربى – الإسرائيلى

د. فيصل الرفوع السعودى*

المقدمة.

١ – أهمية الدراسة:

المياه عصب الحياة الإنسانية ومعينها، فقد قامت الحضارات ونشأت وازدهرت حول أحواض الأنهار وروافدها. فلا يستطيع أحد أن تجاهل دور كل من: نهر النيل في الحضارة المصرية، ونهري دجلة والفرات في الحضارات التي ازدهرت في بلاد ما بين النهرين – العراق– . كما أن حضارة اليمن – السعيد – لم يكن لها أن ترى النور لولا سد مأرب. وإذا كانت المياه هي الباعث على ازدهار الحضارات والتفاعل بين الشعوب وتطور الأمم والدول، فإنها تعتبر من أهم الأسباب التي ساهمت في قيام الحروب والصراعات بين الشعوب والأمم. وقد تبوأ البعد المائي دوراً متقدماً في الصراع العربي –الصهيوني ، حيث تزامنت الأطماع الصهيونية في المياه العربية مع نشوء هذا الكيان على الأرض العربية في

* رئيس قسم العلوم السياسية – الجامعة الأردنية – عمان
ووزير التنمية الإدارية والتنمية الاجتماعية فى الأردن حالياً

عام ١٩٤٨. وكانت فكرة السيطرة على الموارد المائية العربية تقع على سلم أولويات المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في "بازل" بسويسرا عام ١٨٩٧.

وبعد نشوء الكيان الصهيوني كدولة بشكلها الواقعي والقانوني، أخذ التنفيذ الفعلي للسيطرة على الموارد المائية العربية أولى مراحله؛ والذي تمثل في استغلال المياه الفلسطينية وحرمان أهلها من حقهم الطبيعي في استثمارها وممارسة سيادتهم عليها. وبدأت بعد ذلك مرحلة أخرى من مراحل الأطماع الصهيونية في المياه العربية، خاصةً مياه نهر الأردن وروافده والجولان السوري والجنوب اللبناني. والتي تم تحقيقها تباعاً بعد السيطرة العسكرية الصهيونية على هذه المناطق في أعقاب حروب ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و١٩٦٧ و ١٩٧٨ و ١٩٨٢ .

ولم تتوقف الاستراتيجية الصهيونية في محاولتها للسيطرة على المياه العربية منذ نشوء الكيان الصهيوني حتى اليوم، بل استمرت في زيادة مضطردة، نتيجة للزيادة السكانية والهجرة المتواصلة إلى الكيان الصهيوني، خاصة من أثيوبيا والاتحاد السوفيتي السابق.

ونتيجة للأطماع التوسعية الصهيونية في الاستثمار غير المشروع للمياه العربية، واستغلال مصادرها، وحرمان أصحابها الشرعيين من ممارسة سيادتهم عليها والاستفادة منها، فإن الصراع العربي – الصهيوني سيبقى في حالة مستمرة، بالرغم من إمكانية التوصل إلى نوع من التسويات السياسية لبعض جوانب هذا الصراع، بين الكيان الصهيوني من جهة، وهذا الطرف أو ذاك من أطراف النظام العربي من جهة آخرى، ما لم يتم التوصل إلى حل عادل ومنصف فيما يتعلق بموضوع المياه ولكافة الأطراف.

والصراع العربي – الصهيوني صراع حضاري في إطاره العام، وللمياه دورٌ مهم في هذا الصراع، وتكوّن الحالة التي وصل إليها. ومن هنا لا بد من تحليل للبعد المائي ودوره في تواصل الصراع العربي – الصهيوني في الحالات المختلفة التي مر بها كالحرب الباردة والساخنة، ومرحلة التسوية السلمية التي مازلنا نتابع مسيرتها المتعثرة على بعض المسارات العربية من جهة، وتنكرها للحقوق والالتزامات والاستحقاقات التي تم الاتفاق عليها في المسارات الأخرى من جهة ثانية.

لذلك، تأتي أهمية هذه الدراسة والتي ستحاول تحليل البعد المائي ودوره في الصراع العربي – الصهيوني، وتأثيره على مجمل تفاعلات هذا الصراع.

٢– أهداف الدراسة :

١–تحاول هذه الدراسة تحليل الاستراتيجية الصهيونية للمياه ومصادرها سواء على الأرض الفلسطينية، أو ضمن حدود الأقطار العربية المجاورة لفلسطين، كالأردن وسوريا ولبنان ومصر.

٢–كما تسعى هذه الدراسة إلى استقصاء أهم المخططات الصهيونية للسيطرة على المياه العربية ومصادرها.

٣–وستقوم هذه الدراسة بمحاولة رصد للسياسات المائية العربية، خصوصاً الأقطار العربية المجاورة لفلسطين، لمواجهة المخططات الصهيونية وأطماعها التوسعية في المياه العربية.

٤–وستحاول هذه الدراسة تحليل البعد المائي وأثره في تطور الصراع العربي–الصهيوني، بعد وقبل المسيرة السلمية الراهنة.

٣– الدراسات السابقة :

تناول البعد المائي في الصراع العربي – الصهيوني العديد من الباحثين، الذين ساهموا في إغناء المكتبة العربية، السياسية والعسكرية، بدراساتهم وأبحاثهم وتحليلاتهم، وقد جاء البعد المائي في العديد من الدراسات التي قامت بتحليل وتوثيق الصراع العربي–الصهيوني، ومن هذه الدراسات :

١– البياتي، عدنان "أزمة المياه في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد ٢٠٤، ١٩٩٦/٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، (وقد تحدثت هذه الدراسة عن المصاعب التي يواجهها الوطن العربي نتيجة لنقص المياه وشحها، كما جاءت هذه الدراسة بالطرق الكفيلة لمعالجة ذلك).

٢– البيان، "المياه العربية ... هل تشعل الحرب القادمة"، الملف الأسبوعي، مجموعة كتّاب، السنة السادسة، العدد ٣٣٢، الجمعة ٢٤ جمادى الأولى ١٤١٨هـ/٢٦

سبتمبر ١٩٩٧، دبي- الإمارات العربية المتحدة، (هذا الملف جاء برصد جيو- استراتيجي لدور العامل المائي في حاضر ومستقبل الصراع العربي - الصهيوني).

٣- جبّور، سمير وآخرين، قناة البحرين المتوسط والميت: المشروع الإسرائيلي وأخطاره، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، بيروت - لبنان ١٩٨١، (هذه الدراسة قامت بتحليل المشروع الصهيوني والمتعلق بقناة البحرين: المتوسط والميت، وأخطاره على الأمن القومي العربي، خصوصاً قطاع المياه).

٤- دمشقية، غسان، أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية، دار الأهلي للنشر والتوزيع، دمشق ١٩٩٤، (يحلل هذه الكتاب البعد المائي للصراع الدائر في الشرق الأوسط).

٥- العبد الله، حسن، الأمن المائي العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية وبحوث التوثيق، بيروت ١٩٩٢، (يتطرق هذا البحث إلى تحليل واقع المياه العربية، والمعطيات الإيجابية والسلبية التي تحيط بهذا الواقع).

٦- قاسم، عباس، "الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية"، المستقبل العربي، العدد ١٧٤، ٨/١٩٩٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان. (جاءت هذه الدراسة بتحليل حاجة الأمة العربية للمياه، حاضراً ومستقبلاً، بالإضافة إلى رصد أطماع دول الجوار الجغرافي في المياه العربية كتركيا وأثيوبيا).

٧- المحامي، فؤاد عطا الله، أحكام الأنهر، بحث ومراجع في القانون الدولي العام، عمان ١٩٩٥، (يبحث هذا الكتاب في الأحكام القانونية الخاصة بنهر الأردن والأطماع الصهيونية فيه، والمحطات المهمة التي مرت بها هذه الأطماع).

٨- مخيمر، سامر وحجازي، خالد، "أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة"، عالم المعرفة، العدد ٢٠٩، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٩٦، (هذا الكتاب يحلل بإسهاب، واقع المياه العربية وما تواجهه من مصاعب، سواء المصاعب الراهنة أو المستقبلية، وانعكاس ذلك على المنطقة العربية).

٩- المستقبل العربي، "تركيا والأمن القومي العربي"، (ندوة)، مجموعة باحثين، العدد ١٦٠، ٦/١٩٩٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان. (يبحث هذا الملف فى

تطور الأطماع التركية في الوطن العربي، وتأثير ذلك وأخطاره على الأمن القومي العربي، ومن ضمن هذه الأخطار البعد المائي).

١٠- معلومات دولية، "المياه في الوطن العربي ... تحديات الحاضر والمستقبل"، مجموعة باحثين، العدد ٥٦، السنة السادسة، ربيع ١٩٩٨، مركز المعلومات القومي، دمشق - الجمهورية العربية السورية، (هذا العدد جاء برصد شامل لموضوع المياه في الوطن العربي، سواء في الماضي أم الحاضر أم المستقبل، إضافة إلى تحليل منهجي للأطماع الأجنبية في هذه المياه، مع اقتراح لأهم الحلول لمواجهة هذه الأخطار).

١١- الموعد، محمد، حرب على المياه في الشرق الأوسط، دار كنعان للدراسات والنشر، بيروت ١٩٩١. (هذه الدراسة تبحث في أزمة المياه العربية، وتحليل الأطماع الصهيونية فيها).

هذا بالإضافة إلى العديد من الدراسات التي عالجت موضوع الأطماع الصهيونية في المياه العربية، ودور المياه في الصراع العربي - الصهيوني، والتي يمكن التعرف عليها من خلال المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها هذه الدراسة.

٤- منهجية الدراسة وحدودها :

للمياه دورٌ مهم في الصراع العربي - الصهيوني، سواء في فترة الحروب الباردة، أو الساخنة، أو حالات اللاحرب واللاسلم، أو في الحالة الراهنة. وإذا كان هناك دورٌ مهم ومفصلي للمياه في تطور الصراع العربي-الصهيوني، فإن طبيعة هذه الدراسة، تحتمّ إخضاعها للعديد من المستويات التحليلية للوصول إلى أهدافها، وبرؤية أكاديمية وعلمية واقعية. لذلك فإن الباحث، سيقوم باستخدام المنهج التحليلي - التنظيمي، وذلك للأهمية الكبيرة لهذا المنهج في علم السياسة بشكل عام، والسياسة الدولية والصراعات الإقليمية بشكل خاص. كما أن الباحث سيخضع دراسته هذه للمنهج التاريخي، والذي لا يمكن للباحث في علم السياسة أن يستغني عنه. ولأهمية المنهج المقارن، فقد استعان الباحث بهذا المنهج لتحليل الرؤى المختلفة للسياسات المتعددة، حيث يعتبر البعد المائي من أهم المتغيرات التي تؤثر في الصراع العربي - الصهيوني.

أما ما يتعلق بحدود الدراسة، فإنها ستحاول تتبع دور المياه في الصراع العربي - الصهيوني منذ نشوء هذا الكيان على الأرض العربية الفلسطينية عام ١٩٤٨ حتى الآن، إضافة لتلمس بعض الاستقصاء التاريخي للمشاريع الاستراتيجية الصهيونية فيما يتعلق بالبعد المائي قبل تأسيس الكيان الصهيوني على أرض الواقع.

٥- مخطط الدراسة :

للوصول إلى أهداف هذا البحث، ولتغطية الجوانب المختلفة لدور المياه في الصراع العربي الصهيوني ، يتطلب من الباحث تناول هذه الدراسة ضمن العناوين التالية:

- المقدمة

أولاً- المياه في الفكر الاستراتيجي الصهيوني قبل تأسيس الدولة الصهيونية في عام ١٩٤٨.

ثانياً - الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية بعد تأسيس الدولة الصهيونية في عام ١٩٤٨.

ثالثاً - الإستراتيجية العربية في مواجهة الأطماع الصهيونية في المياه العربية.

رابعاً - الإستراتيجية الصهيونية المائية وعلاقتها مع دول الجوار الجغرافي.

خامساً - الصراع العربي-الصهيوني مائياً : نظرة مستقبلية.

سادساً- الخاتمة.

سابعاً- المراجع والمصادر.

أولاً :المياه في الفكر الإستراتيجي الصهيوني قبل تأسيس الدولة الصهيونية في عام ١٩٤٨:

كان موضوع المياه من أهم المواضيع التي أولتها الحركة الصهيونية منذ نشأتها أهمية كبيرة حيث اعتبرها رواد الحركة الصهيونية الأوائل إحدى المقومات الأساسية لإنشاء الدولة الصهيونية المنشودة وحماية أمنها وضمان استمراريتها وتوسعها. وقد كانت الأرض واستعمارها من أهم المبادئ الأساسية التي جاء بها مؤتمر بازل الصهيوني الذي عقد في سويسرا في عام ١٨٩٧.[١]

وقد أشار "ديفيد بن غوريون" إلى ذلك في خطته لاستيطان فلسطين وإقامة الدولة الصهيونية عليها، وأكد على أهمية الأرض والماء لحياة الإنسان، بقوله، ومن أجل تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، "إن من يزرع شجرة هو الذي سيرث هذه الأرض".[٢]

كما كانت التوجهات الصهيونية تؤكد وبشكل أساسي على المعطيات الاقتصادية، خاصة الزراعية منها، لتأسيس الدولة اليهودية، والذي أدى بالتالي إلى إيلاء قطاع المياه أهمية كبيرة في الفكر الإستراتيجي الصهيوني قبل إنشاء الكيان الصهيوني كدولة على أرض الواقع، كما أحاطت الحركة الصهيونية بمخاطر شح المياه في فلسطين والأقاليم المحيطة بها، الأمر الذي جعل من مخططاتها الاستراتيجية والهادفة إلى تهويد فلسطين وتهجير يهود العالم إليها متزامنة مع السيطرة على المياه ومصادرها في فلسطين والأقطار العربية المحيطة بفلسطين.[٣]

وفي هذه المرحلة تبنت الإستراتيجية الصهيونية، فيما يتعلق بموضوع المياه، المعطيات التالية :

١- توفير المياه من أجل الاحتياجات الإنسانية الشخصية، بالإضافة إلى احتياجات القطاعين الزراعي والصناعي.
٢- السيطرة على موارد المياه المتاحة، سواء في فلسطين أو المناطق المحيطة بها، لخدمة الواقع الصهيوني.
٣- وضع استراتيجية بعيدة المدى للمياه، وإبقاء مصادرهما ضمن ما يسمى بالحدود الآمنة للدولة الصهيونية المنشودة وضمن الإطار الأمني لها.[٤]

ويلاحظ المراقب للاستراتيجية الصهيونية بعد إنشاء دولة "إسرائيل"، استمرار البعد المائي باعتباره من أهم المتغيرات المؤثرة في السياستين الخارجية والداخلية "لإسرائيل"، خصوصاً ما يتعلق بالعلاقة مع أقطار الجوار العربي.[٥]

وكان عام ١٨٧٠ بداية التخطيط المؤسسي الفكري للحركة الصهيونية في موضوع المياه وأهميته في قيام الدولة الصهيونية، حيث رأى مفكروا الحركة الصهيونية آنذاك ضرورة التعاون مع الإمبراطورية البريطانية، التي كان لها تأثير كبيرٌ على مجمل المتغيرات في المنطقة، خاصة مع بداية التراجع العثماني في التأثير على الأحداث الدولية. وبدا لهؤلاء المحللين أهمية بريطانيا وتأثيرها على سياسات المنطقة ورسم مستقبلها.[٦]

وفي عام ١٨٧٣ بدأت مرحلة التعاون الصهيوني - البريطاني في حقل المياه على أرض فلسطين، حيث بعثت الجمعية العلمية البريطانية مجموعة من الباحثين والجيولوجيين لفلسطين برئاسة الجنرال "تشارلز وارن"، من أجل رصد الموارد المائية الفلسطينية بشكل خاص، وإمكانياتها الاقتصادية بشكل عام[٧]. وبعد عودة هذه اللجنة إلى لندن في عام ١٨٧٥، قدمت تقريرها المفصل في المسح الجيولوجي لفلسطين، وأوصت بما يلي:

١- ضرورة ري صحراء النقب، وذلك بنقل المياه الجوفية والسطحية إليها من شمال فلسطين.

٢- تحويل مجرى مياه نهر الأردن إلى النقب.

كما أوصت اللجنة، أن تحقيق هاتين التوصيتين، سيجعل من منطقة النقب منطقة جاذبة للسكان حيث يمكنها استيعاب عدة ملايين من اليهود.[٨]

وجاءت هذه التوصية بإضافة ركيزة أخرى إلى الأسس التي اعتمدت عليها الحركة الصهيونية لإقامة الدولة اليهودية على الأرض الفلسطينية، وذلك باستقدام عدة ملايين من المستوطنيين اليهود إلى فلسطين تتراوح بين خمسة وستة ملايين مستوطن. وقد بدأ التطبيق العملي والفعلي لهذه الاستراتيجية منذ عام ١٨٨٠م، حيث بدأ المستوطنون اليهود بالهجرة إلى فلسطين، التي كانت آنذاك إقليمياً من أملاك الدولة العثمانية، هذه الدولة التي فقدت تأثيرها الدولي وأصبحت تعرف "بالمسألة الشرقية" أو "الرجل المريض" وما رافق ذلك من انعدام لدورها في حماية الأقاليم التي تقع ضمن حدود إمبراطوريتها، ومن ضمنها فلسطين.[٩]

وقد أخذ المستوطنون اليهود بالاستقرار في مناطق فلسطين الغنية بالمياه، وبشكل خاص على أطراف بحيرتي طبريا والحوله وحول الينابيع والسيول الجارية وفي الضفة الغربية لنهر الأردن الغنية بالمياه الجوفية والينابيع، وكان ذلك بتمويل وتشجيع من الحركة الصهيونية، خاصة مموّلها "روتشيلد".[١٠]

وأثناء الحرب العالمية الأولى، أخذت الحركة الصهيونية تمارس الضغوط العديدة على دول الحلفاء، من أجل وضع حدود واضحة ومحدده للبعد الإقليمي لوعد بلفور، خاصة حدود فلسطين الشمالية. وكانت الحركة الصهيونية تهدف من وراء ذلك إضافة نهر الليطاني ومنابع نهر الأردن إلى الحدود الشمالية لفلسطين خاصة نهري "حاصباني"، و"بانياس". وجاء تأكيد الحركة الصهيونية على هذه الأطماع في مؤتمر الصلح الذي انعقد في باريس في شباط ١٩١٩، حيث حاولت جاهدة الحصول على موافقة الدول المنتصرة على رسم حدود فلسطين على "تهر الأولي"، متجهة شرقاً نحو "الفرعون" وجبل الشيخ لتأمين مخارجها الطبيعية على البحرين الأحمر والأبيض المتوسط، وضمان سيطرتها على أنهار المنطقة وينابيعها، وهذه إشارة واضحة للأهداف الصهيونية للسيطرة على مصادر المياه في فلسطين[١١].

ولم تقتصر أطماع الاستراتيجية الصهيونية في المياه العربية، قبل تأسيس الدولة الصهيونية، على مياه فلسطين وسوريا ولبنان والأردن فحسب، بل امتدت هذه الإستراتيجية لتشمل المياه العربية المصرية والمتمثلة بنهر النيل، فقد قامت الحركة الصهيونية في بداية العقد الأول من هذا القرن، وتحديداً في عام ١٩٠٣ ، بالاتصال مع بريطانيا ، صاحبة السلطة الاستعمارية آنذاك في مصر، عارضة عليها المساعدة في إرسال بعثة فنية لدراسة إمكانية تحويل مياه نهر النيل إلى شبه جزيرة سيناء، لتطويرها وبناء مستعمرات زراعية فيها، ومن ثم جر جزء من هذه المياه إلى منطقة صحراء النقب في جنوب فلسطين، وذلك من أجل توطين ملايين اليهود فيها.

كما عرضت الحركة الصهيونية مشروع اتفاقية على السلطات البريطانية لممارسة تأثيرها على الحكومة المصرية آنذاك، للموافقة على مشروعها والذي يهدف إلى تأجير شبه جزيرة سيناء للحركة الصهيونية من أجل استثمارها لمدة تسع وتسعين عاماً. إلا أن

الحكومة المصرية رفضت الفكرة ووقفت بوجه الضغوط الاستعمارية البريطانية التي مورست عليها.[١٢]

وإذا كانت الحركة الصهيونية قد فشلت في الوصول إلى أهدافها التوسعية في المياه العربية المصرية، ولم تستطع تحقيق أهدافها الاستراتيجية في المياه العربية في سوريا ولبنان والأردن وفلسطين قبل تأسيس الدولة الصهيونية في عام ١٩٤٨. فقد نجحت في ذلك بعد تأسيسها، خاصة فيما يتعلق بالسيطرة شبه الكاملة على مياه فلسطين، وكل من مياه الجولان السورية وجنوب لبنان والأردن. حيث استطاعت الدولة الصهيونية بالسيطرة الكاملة على مياه نهري الأردن واليرموك وروافدهما، خاصة نهري "حاصباني وبانياس" بالإضافة إلى نهر الليطاني ومعظم مصادر تغذية هذه الأنهار.[١٣]

وكان من أهم أهداف الاستراتيجية الصهيونية في المياه العربية قبل تأسيس الدولة أثناء الانتداب البريطاني "١٩٢٢-١٩٤٧" هو:

١- استثمار الوجود البريطاني في فلسطين لمساعدة المستوطنين اليهود في السيطرة على المواقع المائية الفلسطينية.

٢- خلق الصعوبات العديدة أمام استثمار العرب الفلسطينيين لمصادر المياه، ومنعهم من ممارسة حقهم السيادي على أرضهم.[١٤]

وقد استطاع المستوطنون اليهود الاستحواذ على العديد من الامتيازات الاستثمارية في قطاع المياه في الوقت الذي منعت فيه سلطات الانتداب البريطانية أي استثمار عربي في هذا المجال[١٥] ، وأهم هذه الاستثمارات هي:

(١) الامتياز الذي منح لشركة "روتنبرغ" الصهيونية في مارس/ آذار ١٩٢٦ لاستثمار نهري الأردن واليرموك عند نقطة تلاقيهما، هذا الاستثمار جاء كجزء من خطة استثمارية يهودية من أجل توليد الطاقة الكهربائية للدولة الصهيونية المنشودة.[١٦]

كما استطاعت هذه الشركة، والتي أخذت اسمها من مؤسسها "بنحاس روتنبرغ" اليهودي الروسي، من توقيع امتياز مع السلطات البريطانية في ٥ مارس ١٩٢٦، لاستغلال مياه نهري الأردن واليرموك لمدة سبعين عاماً، وكان "روتنبرغ" قد أسس قبل ذلك في علم ١٩٢٣ "شركة مياه فلسطين"، برأسمال قدره مليون جنيه. وقد كان مشروع "روتنبرغ" يهدف إلى تهويد فلسطين والمناطق الشمالية والغربية من شرق الأردن.

وفي نفس العام - ١٩٢٣- أنشأت هذه الشركة، محطة لتوليد الكهرباء في تل أبيب، وأخرى في حيفا عام ١٩٢٥ ، وثالثة في طبريا عام ١٩٢٧ والتي انتهى العمل من بنائها في عام ١٩٣٣، وتعتمد هذه المحطة على مياه نهر الأردن. بالإضافة إلى ذلك قام "روتنبرغ" بإنشاء سدٍ على نهر اليرموك عند مصبه في نهر الأردن، لخدمة الاستراتيجية الصهيونية بعيدة المدى."[17]

(٢) نجاح الحركة الصهيونية في عام ١٩٣٤ بالفوز بامتياز مشروع تجفيف بحيرة الحوله، واستصلاح أراضيها للزراعة، وقد سحب هذا الامتياز من المستثمرين العرب السوريين واللبنانيين، والذين استطاعوا الحصول على موافقة دولة الانتداب على هذا الامتياز."[18]

(٣) كما استطاعت الحركة الصهيونية الحصول من سلطات الانتداب على العديد من الامتيازات لإجراء الدراسات والأبحاث الجيولوجية للأراضي الفلسطينية، والذي عرف بمشروع "إيونيدس". الذي أشارت إليه لجنة "بيل" الإنجليزية عام ١٩٣٧، والتي قامت بالعديد من الدراسات لرصد الواقع المائي لفلسطين[19]. وقد جاء اسم هذا المشروع نسبة إلى اسم المهندس الذي أشرف على وضعه وهو "م.ح. إيونيدس"، الذي كان يشغل موقع مسئول التنمية في حكومة شرق الأردن."[20]

وقد طرح هذا المشروع بشكل رسمي في عام ١٩٤٧، والذي كان يهدف إلى تحويل جزء من مياه نهر اليرموك مقداره بـ (١,٦م٣/ث) فى اتجاه الجنوب، لري مساحة (٤٥,٣٦٠) دونم من أراضي الغور الشرقية، بالإضافة إلى تخزين المياه القادمة لنهر اليرموك في بحيرة طبريا ليصار إلى جرها في المستقبل لري (٣٠,٠٠٠) دونم من أراضي الغور الشرقية والغربية. ويمكن استنتاج العديد من الأهداف الصهيونية لهذا المشروع، أهمها :

أ- أن الحركة الصهيونية لم تتخل من أطماعها التوسعية في شرق الأردن، خاصة منطقة الأغوار والبحر الميت، بالإضافة إلى تأكيدها على إمكانية تحمل الأردن لنتائج الصراع العربي الصهيوني وعلى حساب وجوده.

ب- تكريس ما يسمى، بالحقوق اليهودية في المياه العربية، سواء في فلسطين أو في الأقطار العربية المجاورة."[21]

(٤) أما الخطة الصهيونية الأخرى فهي خطة "والتركلاي لاودر ميلك، Water Clay Lowder Milk وقد جاءت هذه الخطة كمؤشر لبداية المساهمة الرسمية والعلنية الأمريكية لتنفيذ المشروع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين، حيث قامت الوكالة اليهودية بتشكيل لجنة فنية من العديد من الخبراء الغربيين وعلى رأسهم "ميلك Milk"، أحد موظفي وزارة الزراعة الأمريكية، يساعده في ذلك الخبير (ت.ن.هيز)، حيث أصدر تقريره عن المسح الميداني المائي لفلسطين بكتاب عنوانه "فلسطين: أرض الميعاد" ":Palstine Land of Promise" وذلك في عام ١٩٤٤ "[٢٢].

وقد تضمن هذا الكتاب العديد من المقترحات الخاصة بالمشاريع المائية، والتي يحتاج تنفيذها إلى ملايين المهاجرين اليهود إلى أرض فلسطين. حيث دعا هذا الكتاب الى ضرورة هجرة أكثر من خمسة ملايين يهودي إلى فلسطين من أجل استثمار مصادر المياه في فلسطين وجوارها ومن أهم توصيات هذا التقرير -الكتاب- هي:

أ- السيطرة الكاملة على مياه نهر الأردن وروافده ومصادرها، علماً بأن الكميات المائية التي يمكن استثمارها من نهر الأردن وروافده تزيد عن حاجة المنطقة بشكل عام.

ب- تجفيف بحيرة الحولة واستغلالها للزراعة.

جـ- ري منطقة بيسان.

د- تحويل مياه نهر الأردن إلى النقب من أجل استقدام المزيد من المهاجرين.

هـ- ربط البحرين الميت والمتوسط.

ولتحقيق هذه الأهداف يقترح هذا التقرير ما يلي:

أ- أن يتم الإشراف على وادي الأردن وروافده من خلال هيئة عليا، على غرار ما هو جارٍ فيما يتعلق باستغلال مياه وادي "تنسي" في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب- أن تكون السيطرة على هذه الهيئة بشكل رئيسي من قبل اليهود أنفسهم.

جـ- نقل العرب القاطنين حول المشروع، والرافضين لقيامه، إلى أماكن أخرى داخل وخارج فلسطين.

د- قيام الأمم المتحدة بالإشراف الأدبي على هذا المشروع."[٢٣]

ويعتبر هذا المشروع ، من أهم المشاريع التي تبنتها وعملت من أجلها الاستراتيجية الصهيونية. حيث قامت الحركة الصهيونية، وبناءً على هذا التقرير، بوضع استراتيجيتها الخاصة بقرار الجمعية العمومية رقم ٢/١٨١ والخاص بتقسيم فلسطين والذي صدر في ٢٩ تشرين ثاني ١٩٤٧. كما يعتبر هذا المشروع الأساس الذي بنت عليه الدولة اليهودية سياستها المائية بعد تأسيها عام ١٩٤٨. [٢٤]

وبعد إعلان الدولة "الإسرائيلية" في عام ١٩٤٨، نشر مشروع "هيس" الذي وضعت خططه الأولية عام ١٩٤٦ وكان يهدف لتطوير شبكة الري والطاقة الكهربائية في فلسطين.

وقد جاء هذا المشروع بناءً على طلب من الحركة الصهيونية "لهيس" لتطوير مشروع "لودر مليك". وأكد هذا المشروع على إستراتيجية استغلال المياه الجوفية في السهل الفلسطيني، بالإضافة إلى استثمار مياه "الحاصباني" في لبنان، وذلك ببناء سد عليه وتحويله إلى داخل فلسطين. كما اقترح بتحويل مياه نهر "بانياس" عبر قناة باتجاه الحولة ومرج بن عامر. بالإضافة إلى تأكيده وعلى تحويل مياه نهر اليرموك إلى طبريا وذلك لتعويضها عن النقص الذي نتج عن تحويل مياه روافد نهر الأردن، "حاصباني" و "بانياس".

وجاءت توصية "هيس" هذه بتخصيص ما نسبته ٥٠% من مياه نهر اليرموك إلى الأردن، والنسبة الأخرى ليروي شمال فلسطين، خاصة المثلث وبيسان. كما أكد هذا المشروع على تحويل جزء من ماء البحر المتوسط إلى البحر الميت، وتجفيف مياه بحيرة الحولة. وأشار هذا المشروع إلى إمكانية توفير مليار متر مكعب من المياه سنوياً، من خلال إنشاء السدود على الأودية في شمال فلسطين. [٢٥]

بالإضافة إلى ما تقدم، فقد استطاعت الحركة الصهيونية الحصول على العديد من الامتيازات الأخرى لاستثمار الأنهار الداخلية والجداول والينابيع في فلسطين. وساهمت كل من: سلطات الانتداب البريطاني والوكالات اليهودية بتقديم الدعم المباشر وغير المباشر لهذه المشاريع. [٢٦]

كما قامت سلطات الانتداب البريطانية في عام ١٩٢٩ بإعطاء إحدى الشركات اليهودية - الأمريكية الجنسية، حق استخراج الأملاح المعدنية من البحر الميت، حيث باشرت الوكالة اليهودية بشراء آلاف الدونمات من الأراضي على ضفتي نهر الأردن والبحر

الميت. وفي عام ١٩٣٧ تم تأسيس شركة "تاهال" الصهيونية للمياه، والتي أوكل إليها وضع الخطط والاستراتيجيات المائية والإشراف على تنفيذها[٢٧] .

وفي عام ١٩٤١ باشرت الوكالة اليهودية بتكثيف ممارسة الضغط على السلطات البريطانية لفتح أبواب الهجرة إلى فلسطين دون قيد أو شرط، وضم جنوب لبنان إلى الدولة الصهيونية المقترحة، مقابل وقوف الوكالة اليهودية مع الحلفاء في الحرب العالمية الثانية.[٢٨]

بالإضافة إلى ما تقدم وبالرغم من خصوبة الأرض العربية الفلسطينية، وكميات الأمطار التي تسقط عليها، والتي يقدر متوسطها بحوالي(٣٠٠-٣٥٠) ملم سنوياً خاصة في شمالها ووسطها، إلا أنها تعتبر من المناطق الفقيرة مائياً، حيث نسبة الأمطار في بعض مناطقها الجنوبية لا تزيد عن (٣٥) ملم، خاصة في "إيلات"، بالإضافة إلى أن أكثر من (٦٠%) من إجمالي أمطار فلسطين لا يمكن الاستفادة منها ، حيث تسوقها الأودية إلى البحر المتوسط أو الأحمر أو الميت.[٢٩]

وقد جاء الاهتمام الصهيوني، منذ بداية التكوين الجنيني لفكرة الدولة اليهودية في فلسطين، بموضوع المياه، حيث أكدت الاستراتيجية الصهيونية قبل إنشاء الكيان الصهيوني على وضع الخطط والبرامج والمسح الجيولوجي لمصادر المياه في فلسطين، وتنفيذ ما يمكن تنفيذه من هذه الخطط بمساعدة بريطانيا، من الناحيتين الأمنية والعسكرية - والقانونية من جهة، وبتمويل رأس المال والخبرة الغربية من جهة أخرى. وبعد تأسيس الدولة الصهيونية، تحولت الخطط والمشاريع المائية، الاستراتيجية الصهيونية إلى أمر واقع، حيث أصبحت الدولة الصهيونية بعد تأسيسها عام ١٩٤٨ صاحبة القرار السيادي في التخطيط والتنفيذ للاستراتيجية المائية في فلسطين.[٣٠]

ثانياً: الأطماع الصهيونية في المياه العربية بعد تأسيس الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨.

بعد قيام إسرائيل كدولة على أرض الواقع، بدأت استراتيجيتها بتنفيذ المخططات التي تم رسمها قبل تأسيسها، ومن هذه الاستراتيجيات: الإستراتيجية المائية، حيث بدأ التنفيذ الفعلي والواقعي لاستثمار ما يمكن استثماره في قطاع المياه، وذلك للوصول إلى هدفين أساسيين :

أ- الإسراع في تنمية الموارد الاقتصادية، خاصة الزراعية والصناعية منها.

ب- تأهيل البنية التحتية لاستقبال المستوطنين اليهود الجدد.

وقد جاء هذان الهدفان كجزء من الاستراتيجية الصهيونية بشكل عام، والمتمثلة باحتلال الأرض الفلسطينية، وإعلان الدولة رسمياً، الأمر الذي تم في أعقاب حرب عام ١٩٤٨. وقبل ذلك ومنذ عام ١٨٨٢ بدأت الحركة الصهيونية باستقدام المهاجرين اليهود إلى فلسطين وتوفير أسباب الحياة لهم وعلى رأسها المياه[٣١] .

لقد كانت الاستراتيجية المائية متزامنة مع الاستراتيجية العسكرية والأمنية لإسرائيل، وفي أحيان كثيرة كانت الإستراتيجية المائية تفرض وجودها وأسبقيتها على الاستراتيجية العسكرية والأمنية، الأمر الذي يمكن ملاحظته من خلال حروب ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٨، ١٩٨٢ .. إلخ، والتي كانت تهدف بشكل أساسي للوصول إلى الأهداف الاستراتيجية العسكرية والأمنية والمائية. وإذا كان الهدف الأساسي للاستراتيجية العكسرية الأمنية هو السيطرة على الأرض، فإن الاستراتيجية المائية تهدف الى الاستحواذ على مياه الأنهار ومصادرها، وما حرباً لبنان عام ١٩٧٨و ١٩٨٢ إلا مثالاً واضحاً على ذلك.[٣٢]

وقد كانت الاستراتيجية المائية الصهيونية مبنية على مزيد من التوسع والاحتلال والأطماع الإقليمية، ليس في فلسطين فحسب وإنما في الأقطار العربية المجاورة، وهذا ما أكد عليه "ديفيد بن غوريون"، أول رئيس لدولة "إسرائيل"، في خطاب لطلبة المدارس في بداية السنة الدراسية عام ١٩٥٠، حيث قال "...... إن هذه الخريطة - خريطة فلسطين - ليست خريطة دولتنا، بل لنا خريطة أخرى عليكم أنتم مسئولية تصميمها، خريطة الوطن الإسرائيلي الممتدة من النيل إلى الفرات..."[٣٣] ، هذه الاستراتيجية أكدت عليها الميتافيزيقيا اليهودية المنطلقة من مقولة "أرض الميعاد" وارتباط ذلك بعنصر الحياة وهو الماء.[٣٤]

وللوصول إلى هذه الاستراتيجية، أخذت "إسرائيل" بتنفيذ مخططات المشاريع المائية التي وضعت قبل تأسيس الدولة، خاصة المشروع - الكتاب، "فلسطين: أرض الميعاد"، "Palestine: Land of Promise"، الذي وضعه "ولتركلاي لودر ميلك، Walter Clay Lowder Milk والمنشور في عام ١٩٤٤، والذي تم ذكره. ولتنفيذ هذه المشاريع فقد تزامنت جاهزية الدراسات والأبحاث وخطط المشاريع مع الخبرات الذاتية "لإسرائيل" والدول الغربية وعلى رأسها الخبرات الأمريكية والبريطانية، بالإضافة إلى

التمويل المالي الغربي، سواء عن طريق المساهمة بالتبرعات من قبل الوكالة اليهودية، أو الهيئات الغربية، وفي مقدمتها المساعدات الألمانية الغربية والأمريكية، أو القروض الميسرة من البنوك الدولية والدول والحكومات الغربية.[٣٥]

وقد تواصلت الإستراتيجية الإسرائيلية للسيطرة على المياه منذ ١٩٤٨ وحتى الآن، ولم تقف هذه الإستراتيجية عند حدود مقولة "بن غوريون" سالفة الذكر، بل قام قادة "إسرائيل" فيما بعد بالسير على هذه السياسة، والتأكيد على أن استمرار وجود الدولة "الإسرائيلية" يقترن بتنفيذ الإستراتيجية المائية "لإسرائيل".

ومن أبرز دعاة استراتيجية مائية "إسرائيلية" تقوم على الاستحواذ على مصادر المياه هو "مناحيم بيغن" رئيس وزراء "إسرائيل" الأسبق، وزعيم حزب "حيروت" في بداية التأسيس، وأحد قادة حزب الليكود فيما بعد، فقد ذكر في كتابه "الثورة" والمنشور عام ١٩٥٠، محللاً فيه قرار تقسيم فلسطين بالقول: "... منذ أيام التوراة وأرض إسرائيل تعد الأرض الأم لأبناء إسرائيل، وقد سميت هذه الأرض فيما بعد فلسطين، وكانت تشمل دوماً ضفتي نهر الأردن!!... إن تقسيم الوطن عملية غير مشروعة ولن يحظى هذا العمل باعتراف قانوني، وأن توقيع الأفراد والمؤسسات على اتفاقية التقسيم باطلة من أساسها، وسوف تعود أرض إسرائيل إلى شعب إسرائيل.. وإلى الأبد"[٣٦] . كما أكد على ذلك "ليفي اشكول" رئيس وزراء "إسرائيل" الأسبق، حيث قال مخاطباً الفيلسوف الفرنسي "سارتر" عام ١٩٦٨ "... إن إسرائيل قسمت ثلاث مرات، وكانت المرة الأولى عندما وضع نهري "الحاصباني وبانياس" خارج حدودهما..."، ويقصد بهذا أن الجولان السورية بمصادرها المائية الكبيرة قد أصبحت خارج السيطرة "الإسرائيلية"!!.[٣٧]

وهذا تأكيد على أن أهم الأهداف الاستراتيجية "الإسرائيلية" لغزو الجنوب اللبناني عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٢، بالإضافة إلى الأهداف الأمنية والعسكرية، هو الأمن المائي. وقد أشار إلى ذلك "آرائيل شارون" وزير الحرب "الإسرائيلي" إبان غزو لبنان ١٩٨٢- وزير خارجية إسرائيل اليوم - بقوله : "...إن الظروف الموضوعية قد أصبحت ناضجة ومواتية للقيام بعمل عسكري واسع على الأرض اللبنانية بغية إحداث تغيرات جغرافية وديمغرافية هامة تتجاوز أمن وسلامة الجليل الحالية إلى مستقبل دولتنا في المنطقة"[٣٨] .

كما أشار إلى ذلك "دافيد كمحي" رئيس فريق المفاوضين "الإسرائيليين" إبان المفاوضات اللبنانية – "الإسرائيلية" الخاصة بالترتيبات الأمنية عام ١٩٨٣، في رسالة له إلى وزير الخارجية الأمريكي آنذاك "جورج شولتز" بقوله: ".. إن انسحاب إسرائيل من لبنان، مرتبط بحصولها على حصة من مياه نهر الليطاني.."[٣٩] .

ويوضح ذلك طبيعة الاستراتيجية "الإسرائيلية" وأطماعها التوسعية في المياه العربية اللبنانية، شأنها شأن المياه العربية السورية أو الأردنية أو الفلسطينية. وللوصول إلى هذه الإستراتيجية أخذت "إسرائيل" باعتماد الدبلوماسية والتفاوض من جهة، والقوة العسكرية من جهة أخرى، وهذا ما أشار إليه " بن غوريون" في حديث له عام ١٩٥٥بقوله: "... إن اليهود يخوضون مع العرب معركة المياه وعلى نتائج هذه المعركة يتوقف مستقبل إسرائيل.."[٤٠] .

وقد تواصلت الأطماع الاستراتيجية "الإسرائيلية " في المياه العربية من عام ١٩٤٨ إلى ١٩٩٨ بالرغم من اتفاقات السلام التي عقدت بين "إسرائيل" والعرب، خاصة مع كل من مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن. وإذا كانت هذه الإستراتيجية تفتقد إلى القوة الجيو-استراتيجية للتعبير بشكل مباشر عن أطماعها التوسعية في المياه العربية المصرية، نتيجة لمنعة الجبهة العربية المصرية من الناحية الديمغرافية و"اللوجستية". فإن الأطماع التوسعية في المياه العربية، الفلسطينية والأردنية، ما زالت قائمة، بالرغم من اتفاقيات كل من أوسلو على ١٩٩٤، ووادي عربة عام ١٩٩٤، والتي أبرمتها "إسرائيل" مع الفلسطينيين والأردن. كذلك فإن الأطماع الإسرائيلية في المياه اللبنانية والسورية ما زالت تشكل جزءاً من المعوقات الأساسية أمام الوصول إلى اتفاقية سلام على المحور السوري واللبناني.

كما قامت "إسرائيل" بعد قيامها عام ١٩٤٨، بتنفيذ العديد من المشاريع المائية، من أهمها:

(١) الأطماع الإسرائيلية في مياه فلسطين المحتلة (عام ١٩٤٨) :

لقد قامت "إسرائيل" وفور إعلان الدولة "الإسرائيلية" رسمياً عام ١٩٤٨، ومن أجل تنفيذ الاستراتيجيات المرسومة، بعملية تأميم شاملة للمياه في فلسطين، واعتبار قطاع المياه ملكاً عاماً للدولة. بالإضافة إلى استثمار المياه الجوفية.

وفلسطين من المنظور الجيولوجي تعتبر منطقة جافة، فمعدل متوسط الأمطار فيها لا يزيد عن (٣٠٠-٣٥٠) ملم، وهذا المعدل يتركز في شمال ووسط فلسطين، أما منطقة النقب، والتي تبلغ مساحتها (١٢,٠٠٠) كم٢ وهي مساحةٌ تعادل حوالي (٤٤,٧٢%) من نسبة إجمالي مساحة فلسطين، لا تزيد نسبة معدل الأمطار في بعض مناطقها عن (٣٠-٥٠) ملم.

وإذا أخذ بعين الاعتبار الأساس المركزي الذي قامت عليه دولة "إسرائيل"، وهو عملية الاستيطان، والقائمة على الهجرة اليهودية، وفي نفس الوقت ارتباط عملية الاستيطان بإمكانية الاستيعاب، والاستيعاب يعني الأرض والمياه، فإن الوجود الإسرائيلي يعتمد بشكل أساسي على عنصر الحياة وهو المياه[٤١].

وجيولوجياً يمكن تقسيم فلسطين إلى أربعة مناطق، المنطقة الأولى وهي غنية بالمياه السطحية والجوفية، وتشمل شمال فلسطين الذي يضم بحيرتي الحولة وطبريا، بالإضافة إلى المصادر المائية المحلية وما يصل إليها من المياه السورية واللبنانية، إضافة إلى مياه الأردن وروافده. والمنطقة الثانية: هي المنطقة الداخلية والتي يطلق عليها اسم "الضفة الغربية" وهي منطقة غنية بالمياه، والمنطقة الثالثة هي : الساحل الفلسطيني، والتي تتمتع باحتياط جيد نسبياً من المياه الجوفية، إلا أن تغذية هذه الموارد يعتمد على الضفة الغربية. أما المنطقة الأخيرة فهي النقب، وهي منطقة فقيرة مائياً بالرغم من احتوائها على بعض المياه الجوفية، علماً بأن هذه المنطقة تشكل حوالي (٤٤,٧٢%) من إجمالي مساحة فلسطين[٤٢] . وقد قامت إسرائيل باستثمار المصادر المحلية الفلسطينية سواء الينابيع أو المياه الجوفية والسطحية داخل فلسطين المحتلة ١٩٤٨، والتي تقدر بحوالي (٣٧٠-٣٩٠) مليون متر مكعب سنوياً.[٤٣]

(٢) الأطماع "الإسرائيلية" في مياه نهر الأردن:

لقد أكدت الاستراتيجية المائية "الإسرائيلية" على العمل من أجل تنفيذ اقتراح الخبير "إيونيدس" الذي وضع تصوراته عام ١٩٤٧ والمتعلقة بتحويل جزء من مياه نهر اليرموك إلى داخل فلسطين، خاصة منطقة الأغوار. وقد تم مواصلة تبني هذا المشروع الذي يهدف إلى حصر حق استثمار مياه حوض نهر الأردن على ضفتيه، ومن ثم استعمال بحيرة طبريا لتخزين مياه اليرموك الفائضة، بالإضافة إلى شق قناة في الضفة الشرقية لنهر الأردن

بطول (٧٠) كم، وباستيعاب يقدر بـ (٣٦٠٠-٧٢٠٠) متر مكعب/ساعة. كما أوصى المشروع بإنشاء قناة أخرى بطول (٢٦) كم لري منطقة طريق عمان – القدس ومنطقة البحر الميت، وكذلك شق قناة في الضفة الغربية لنهر الأردن لجر مياه بحيرة طبريا إلى غور بيسان، لاستصلاح حوالي (١٠٤) آلاف دونم من أراضي الأغوار الفلسطينية، إضافة إلى تحويل جزء من مياه القناة الشرقية عبر أنابيب تحت الأرض لري حوالي (٢١٠) آلاف دونم من أراضي أريحا والضفة الغربية. كما اقترح المشروع، ولمواجهة نقص المياه خاصة في فصل الصيف، بربط هذه القناة ببحيرة طبريا مباشرة، وقد عرف هذا المشروع بمشروع (مكدونالد).[٤٤]

(٣) الخطة السباعية :

في عام ١٩٥٣ وضعت "إسرائيل" خطة مائية عرفت بالخطة السباعية تنتهي في عام ١٩٦٠، وتهدف إلى زيادة الرقعة الزراعية إلى أكثر من ثلاثة أضعافها، وذلك بزيادتها من ستمائة ألف دونم إلى مليون وثمانمائة ألف دونم، لاستيعاب حوالي مليوني مستوطن يهودي، الأمر الذي يحتاج إلى توفير مياه إضافية تتراوح بين (٨١٠) مليون متر مكعب في عام ١٩٥٣ و (١٧٣٠) مليون متر مكعب في عام١٩٦١، أي بزيادة قدرها حوالي (٩٠) مليون متر مكعب سنوياً. ولتحقيق هذه الأهداف، أكدت الاستراتيجية "الإسرائيلية" على تبني المعطيات التالية :

أ- استثمار المياه السطحية والجوفية في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، لتوفير حوالي (٣٨٠) مليون متر مكعب من المياه سنوياً.

ب- الاستفادة من (١٢٠) مليون متر مكعب من بحيرة الحولة.

ج- الحصول على (٣٤٠) مليون متر مكعب من تحويل بعض روافد نهر الأردن.

د- توفير (٨٠) مليون متر مكعب من بحيرة طبريا.[٤٥]

ونتيجة لغياب الاستقرار-السياسي في المنطقة، وتدني الإمكانيات الفنية، فقد ارتأت "إسرائيل" العودة إلى مشروع "جونستون" الذي طرحته الإدارة الأمريكية لحل المشكلة المائية في المنطقة.

(٤) مشروع "جونستون" :

يعتبر مشروع "جونستون" من أهم المشاريع التي تبنتها الولايات المتحدة، وبتأييد ودعم من كافة الدول الغربية. فبعد تبني "إسرائيل" للخطة الاستراتيجية السباعية فيما يتعلق بالمياه، وتعطيل الولايات المتحدة لمشروع "بونجر" الأردني والذي يهدف إلى استغلال مياه نهر الأردن وروافده، وأعلن عنه في ١٩٥٢/٧/١١، ورفض الولايات المتحدة لتمويل سد أسوان المصري، بهدف دفع الحكومة المصرية للموافقة على مشروعها القادم- جونستون- ، بالإضافة إلى عدم استقرار الجبهة بين سوريا و"إسرائيل"، أرسل الرئيس الأمريكي آنذاك، "إيزنهاور"، في ١٦ أكتوبر ١٩٥٣م، الخبير "جونستون" كمبعوث خاص له إلى الشرق الأوسط.[٤٦]

وضمن المعطيات الدولية والإقليمية السائدة آنذاك، والمتمثلة في سياسة التهويد "الإسرائيلية" للأراضي العربية، والمحاولات الأمريكية المباشرة وغير المباشرة للتأثير على القرار السياسي العربي، وصلت البعثة الى المنطقة برئاسة "آريك جونستون". وقد استعان "جونستون" بمشروع سابق تقدم به المهندس الأمريكي "تشارلز ماين" إلى سلطات وادي "تنسى" في الولايات المتحدة، وهذا المشروع - جونستون - يعتبر مشروعاً توفيقياً بين المشروع الذي تقدمت به الأردن والمعروف بمشروع "بونجر" والمشروع "الاسرائيلي" "لاودر ميلك"، ومشروع "هيس ومكدونالد".

وتتلخص اقتراحات مشروع "جونستون" فيما يلي :

أ- تجفيف بحيرة الحوله وتحويل أراضيها إلى أراضٍ زراعية.

ب- بناء سد، أو شق قناة لتحويل مياه أنهر "الحاصباني وبانياس والدان"- روافد نهر الأردن- وينابيع الحوله العليا لري الجليل الأعلى والأسفل.

ج- تحويل بحيرة "جاريا" خزاناً لمياه نهري الأردن واليرموك.

د- تقسيم نهر اليرموك إلى قسمين، الأول يصب في بحيرة طبريا من خلال نهر الأردن، والثاني كجزء من قناة لري الأغوار الشرقية. إضافة إلى إقامة القنوات والترع لري ضفتي نهر الأردن لتوطين أكثر من (١٥٠) ألف لاجئ فلسطيني.

هـ-بناء سد على نهر اليرموك عند العدسية، لتحويل تدفق المياه إلى بحيرة طبريا.

و- وضع دراسة لبناء سد المقارن في المرحلة القادمة.

ز- يكون توزيع المياه سنوياً على الأطراف المعنية كالتالي: سوريا (٤٥) مليون متر مكعب سنوياً، ولبنان ٣٥ مليون متر مكعب سنوياً، وإسرائيل (٣٩١) مليون متر مكعب سنوياً، والأردن (٧٧٤) مليون متر مكعب سنوياً. [٤٧]

إلا أنه نتيجة للأطماع التوسعية "الإسرائيلية" في المياه العربية، وسياسة المماطلة التي اتبعتها في المفاوضات أدت إلى فشل هذا المشروع، حيث طالبت "إسرائيل" برفع حصتها من (٣٩١) مليون متر مكعب من المياه سنوياً، إلى (٤٩٢) مليون متر مكعب سنوياً، ومن ثم إلى (٥٦٥) مليون متر مكعب سنوياً. وهذه الكمية تزيد عن الحصة التي وضعتها لنفسها ضمن خطتها الاستراتيجية السباعية السابقة، كما أن هذه الزيادة المضطردة في حصتها ستكون على حساب حصة الأردن.[٤٨]

وبالرغم من الجولات "المكوكية" التي قضاها "جونستون" في المنطقة للتوصل إلى صيغة توفيقية بين مصالح العرب المشروعة وأطماع "إسرائيل" غير المشروعة في المياه، فقد فشل المشروع نتيجة لعدم جدية "إسرائيل" في التوصل إلى حل يرضى كافة الأطراف[(٤٩)] .

وقد كانت "إسرائيل" تهدف من وراء مشروع "جونستون" إلى السيطرة على نهر الليطاني، من خلال مطالبتها بإدارة إقليمية لاستثمار مياه هذا النهر علماً بأنه نهر لبناني المنبع والمجرى والمصب. ونتيجة لعدم تحقيق هذا الهدف جاء الرفض "الإسرائيلي" لمشروع "جونستون"، وعلى لسان رئيس وزرائها آنذاك "ديفيد بن غوريون"، إلا أنه ومن أجل كسب الرأي العام العالمي، أبدى وزير خارجيتها "موشيه شاريت" تعاطفاً ودعماً لمشروع "جونستون". إلا أن المشروع لم يحقق أهدافه وأعلن عن فشله في تشرين أول ١٩٥٥.[٥٠]

ويمكن استنتاج أهداف الاستراتيجية "الإسرائيلية" والأمريكية، من مشروع جونستون بما يلي :

١- في الجانب السياسي كانت الخطة الأمريكية تهدف من مشروع "جونستون" إلى:

أ- محاولة التوصل إلى تسوية لمشكلة المياه لأطراف الصراع في المنطقة، خاصة دول الطوق العربية وهي مصر(*) سوريا ولبنان والأردن من جهة، و"إسرائيل" من جهة أخرى.

ب- محاولة حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وذلك بتوطينهم خارج فلسطين، وتحويل الحالة الصراعية في المنطقة إلى حالة تعاون، وهذا ما عبر عنه وزير الخارجية الأمريكي آنذاك "دالاس".

ج- محاولة الوصول إلى اعتراف عربي - ولو ضمني - بوجود "إسرائيل"، وذلك من خلال طرح المشاريع المشتركة - أي التطبيع-، وهذه السياسة ما زالت تمثل ذروة الطموح "الإسرائيلي"، "فإسرائيل" بالرغم من وجودها القانوني والواقعي، إلا أنها بحاجة إلى الشرعية الوجدانية والشعبية، ولذلك نرى إصرارها على موضوع التطبيع في مسيرة السلام الراهنة، سواء على صعيد ما أنجز منها، مع كل مصر أو منظمة التحرير الفلسطينية أو الأردن، أو ما هو مرشح للإنجاز على المسارين السوري واللبناني[٥١].

٢- أما في الجانب الاقتصادي، فقد كانت السياسة الأمريكية - "الإسرائيلية" تهدف من وراء هذا المشروع إلى :

أ- وضع يد "إسرائيل" وبشكل مطلق على حرية التصرف بمياه حوض بحيرة الحولة، وتجفيفها دون أي معارضة أو ردة فعل عربية وذلك من أجل استغلال أراضيها للزراعة. إضافة إلى نقل المياه الزائدة في قناة إلى النقب، لتطوير المنطقة زراعياً وصناعياً، وتأهيلها لاستيعاب المزيد من المستوطنين اليهود.

ب- السيطرة على حقوق العرب المائية، وذلك بوضعها ضمن السيادة "الإسرائيلية"، وخلق العديد من المعوقات أمام مشاريع التنمية العربية، وبالتالي التأثير على السياسات العربية وابتزازها لصالح القبول الرسمي والشعبي والوجداني "لإسرائيل" كدولة في المنطقة.

(*) بالرغم من أن مصر ليست طرفاً في مشروع جونستون المائي، إلا أنها طرف أساسي في الصراع العربي - الصهيوني.

٣- أما من الناحية العسكرية فقد أدركت السياسة الرسمية العسكرية "الإسرائيلية" أن هذا المشروع سيؤدي إلى :

أ- إيجاد درع بشري يهودي يساهم في حماية الأمن "الإسرائيلي" لأن تجفيف بحيرة الحولة وتحويلها إلى أراضٍ زراعية يؤهلها لاستيعاب المزيد من المستوطنين اليهود وإسكانهم فيها.

ب- كما أن هذا الهدف "اللوجستي" يساهم في إزالة عائق مائي كبير، كان يقف حائلاً أمام أطماعها التوسعية في الأراضي العربية، خاصة في الجانب العربي السوري.

ج- ويساهم هذا المشروع في تحويل صحراء النقب إلى منطقة جاذبة للمستوطنين اليهود، مما يعزز الاستراتيجية الديموغرافية "الإسرائيلية" في مواجهة البعد الديمغرافي العربي.[٥٢]

(٥) الخطة العشرية:

نتيجة لفشل مشروع "جونستون"، ووصول الخطة الإستراتيجية "الإسرائيلية " السباعية في قطاع المياه إلى نتيجة غير مأمونة الجانب بسبب تسرب المياه من سهل "البطوف"، أخذت الاستراتيجية "الإسرائيلية" بتطوير الخطة السباعية إلى خطة عشرية، حيث قامت هيئة التخطيط الوطني "الإسرائيلي" في شباط ١٩٥٦ بوضع خطة مائية عشرية تتلخص بما يلي :

أ- شق قناة من بحيرة الحولة إلى داخل "إسرائيل"، وذلك لتصريف (١٠٠) مليون متر مكعب من المياه سنوياً، وقد تم إنجاز هذا المشروع في عام ١٩٥٦، مما أدى إلى تجفيف مياه بحيرة الحولة.

ب- تحويل مجرى مياه نهر الأردن إلى داخل "إسرائيل" للحصول على أكثر من (٥٠٠) مليون متر مكعب من الماء سنوياً.

ج- جر جزء من مياه بحيرة طبريا، تقدر بحوالي (٧٠) مليون متر مكعب، لري مناطق جنوب البحيرة والتي تقع ضمن السيطرة "الإسرائيلية".

د- تغيير مجرى المياه المالحة والجارية من ينابيع بحيرة طبريا لتجري في نهر الأردن لتوفير (٣٠) مليون متر مكعب من الماء سنويا.

وقد كانت الخطة "الإسرائيلية" تهدف من وراء هذا المشروع كذلك الحصول على (٧٧٠) مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن، علماً بأن هذه الكمية تعادل ما نسبته (٥٦%) من إجمالي مياه النهر، وبالتالي فإن النسبة الباقية والتي لا تزيد على (٤٦%) سيتقاسمها كل من الأردن وسوريا ولبنان.

يضاف إلى ذلك فإن هذا المشروع يهدف إلى زيادة مساحة الأراضي الزراعية خاصة في منطقة النقب لاستيعاب حوالي (٣,٥) مليون مستوطن يهودي، والمتوقع وصولهم حتى نهاية عام ١٩٦٦. وقد تم إنجاز هذا المشروع عام ١٩٦٤، حيث عرف بمشروع طبريا - النقب، أو "الناقل القطري".[٥٣]

ويلاحظ أن الخطتين، السباعية والعشرية متشابهتين، إلا أن الخطة العشرية تهدف إلى زيادة حصة "إسرائيل" من الكميات المسحوبة من مياه نهر الأردن.

(٦) مشروع العوجا "اليركون"-النقب :

في عام ١٩٥٢ وبعد احتلال الحركة الصهيونية لفلسطين عام ١٩٤٨ وتأسيس الدولة "الإسرائيلية"، بدأت إسرائيل بدراسة مشروع العوجا "اليركون"- النقب، حيث تقرر عام ١٩٥٤ تنفيذ مشروع نقل مياه نهر العوجا شمالي يافا ومصادره من ينابيع وأودية إلى النقب الشمالي، ووضع المشروع بطريقة تشكل حلقة متكاملة مع القناة الرئيسية الناقلة لمياه نهر الأردن وروافده إلى جنوب فلسطين. وقد قسم المشروع إلى مرحلتين، تتم المرحلة الأولى بنقل (١٠٠) مليون متر مكعب من المياه، عبر أنابيب من منابع العوجا وما حولها إلى النقب وبطول (١٠٦) كم، وأطلق على هذه المرحلة بالخط الشرقي، حيث جرى تنفيذه عام ١٩٥٧.

أما المرحلة الثانية التي أطلق عليها الخط الغربي، فتتلخص فى إنشاء خط ناقل بطول (١٣٠) كم، لنقل (١٠٠) مليون متر مكعب سنوياً من مياه نهر العوجا إلى شرق النقب، وقد نفذ هذا المشروع عام ١٩٦٠. ويلتقي الخطان معاً عند خزان "زوهر" بالفالوجة، حيث يتم تخزين (٨) ملايين متر مكعب من مياه العوجا للحاجة.[٥٤]

(٧) مشروع "جون. س. كاتون John S. Catton" :

نتيجة لفشل مشروع "جونستون"، حاولت "إسرائيل" في أيار ١٩٥٤ تبني مشروع آخر لاستثمار مياه نهر الأردن عرف باسم مشروع "جون.س. كاتون John S. Cotton، - وذلك نسبة إلى مصمم المشروع - ويهدف هذا المشروع إلى :

أ- تجذير الأطماع "الإسرائيلية" في مياه نهر الليطاني، وذلك بطرح موضوع إدخال الفائض من مياه نهر الليطاني ضمن حوض نهر الأردن، بالرغم من أن هذا النهر هو نهر وطني لبناني ولا علاقة لغير لبنان به.

ب- منح "إسرائيل" أولوية الاستفادة من مخرجات هذا المشروع، خاصة ما يتعلق بمياه حوضي نهري الأردن والليطاني.

ولقد ظهر هذا المشروع في البداية في شباط ١٩٥٤ من قبل مكتب الإعلام "الإسرائيلي" في نيويورك وتحت عنوان مشروع ("جون كوتن" لتطوير واستثمار الموارد المائية في الأردن والليطاني).[٥٥]

ورفع هذا المشروع تقديره لموارد المياه في المنطقة إلى (٣٣٤٥) مليون متر مكعب سنوياً، في حين كان تقدير مشروع "جونستون" لا يتجاوز (١٤٥٠) مليون متر مكعب سنوياً. وكان هذا المشروع يهدف إلى تزويد "إسرائيل" بحوالي (١٢٩٠) مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن سنوياً، وذلك لري (٢٦٠٠) ألف دونم، وهذه المساحة تعادل ضعفي مجموعة المساحات التي يمكن ريها في الأقطار العربية الثلاث، الأردن وسوريا ولبنان من مياه نهر الأردن.

وكان اقتراح المشروع لتوزيع الحصص المائية على الدول المستفيدة منه كالتالي: لبنان (٣٠٠) مليون متر مكعب سنوياً لري (٣٥٠) ألف دونم، والأردن (٧١٠) مليون متر مكعب سنوياً لري (٤٣٠) ألف دونم، وسوريا (٤٥) مليون متر مكعب سنوياً لري (٣٠) ألف دونم، و"إسرائيل" (١٢٩٠) مليون متر سنوياً متر مكعب لري (٢٦٠٠) ألف دونم.[٥٦]

كما يستنتج أن المشروع جاء ليخدم الإستراتيجية الصهيونية وطموحاتها التوسعية في المياه اللبنانية وخاصة نهر الليطاني، وذلك من خلال تأكيد هذا المشروع على إدخال نهر

الليطاني ضمن خطته المقترحة، وهذا ما استطاعت "إسرائيل" الوصول إليه نتيجة غزوها للجنوب اللبناني ضمن عمليتي "الليطاني ١٩٧٨" و "سلامة الجليل عام ١٩٨٢".[٥٧]

(٨) مشروع الجليل الغربي "المقطع - كيشون":

يهدف هذا المشروع إلى توفير (١٥٠) مليون متر مكعب من المياه سنوياً لري مناطق مرج بن عامر مروراً بأراضي الجليل الغربي في فلسطين المحتلة وذلك عبر قنوات خرسانية تنقل مياه الينابيع من "وادي القرن" . ويبدأ هذا المشروع من عكا شمالاً، ويتجه إلى الجنوب الشرقي، حيث يلتقي بالخط الناقل لمشروع تحويل مياه نهر الأردن جنوب مدينة الناصرة، ويستمر إلى سهول بيسان، حتى يصل إلى سد يقام لهذه الغاية على وادي مرج بن عامر.[٥٨]

(٩) مشروع طبريا - بيسان :

يهدف هذا المشروع لنقل المياه من بحيرة طبريا إلى منطقة بيسان، وفي بيسان عام ١٩٦٤ جرى السحب التجريبي لنقل المياه من بحيرة طبريا لري المستوطنات الإسرائيلية في بيسان، وقد وفر هذا المشروع (٧٤) مليون متر مكعب من المياه لغور الأردن، وحوالي (١٥٠) مليون متر مكعب لمنطقة بيسان.[٥٩]

(١٠) مشروع تجفيف مياه بحيرة الحولة :

لقد بدأ التفكير في هذا المشروع عام ١٩٣٤، وتم وضع المخططات الأولية له عام ١٩٤٤ ويهدف هذا المشروع إلى الاستفادة من أراضي الحولة للزراعة، واستثمار ينابيعها العذبة لتوفير حوالي (١٠٠) ألف متر مكعب من الماء سنوياً، لتزويد المستعمرات التي تم إنشاؤها بعد تأسيس الدولة "الإسرائيلية".[٦٠]

(١١) مشروع تحويل مياه نهر الأردن :

لقد كان هذا المشروع في البداية ضمن مشروع العوجا، كما ذكر، ونهر العوجا هو من أكبر أنهار فلسطين، وقد تطور مشروع نهر العوجا إلى فكرة تحويل مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب في جنوب فلسطين. وبدأت الاستراتيجية الإسرائيلية بالتخطيط لتحويل مياه نهر الأردن تحت إطار من السريه، مستثمرة تشتت إرادة النظام العربي وانشغاله بالحرب

الباردة البينية بين أطرافه. وقد بقي العمل في هذا المشروع سراً حتى عام ١٩٥٩، حيـن نشرت صحيفة Jerusalem Post آنذاك تفاصيل هذا المشروع والمراحل التي تم التوصل إليها.[٦١]

ويعتبر هذا المشروع من أكبر المشروعات المائية الاستراتيجية الصهيونية التي تم تنفيذها على الأرض العربية، كما يعد خلاصة العديد من المشاريع السابقة، قبل وبعد إنشاء الكيان الصهيوني، مثل مشاريع "روتنبرغ" و "لودر ميلك" و "جونستون"، وغيرها. وقد بدأ التخطيط لهذا المشروع عام ١٩٤٤ وقبل قيام الدولة الصهيونية، لذلك جاء التأكيد الصهيوني على احتلال منابع نهر الأردن في حرب ١٩٤٨، وتثبيت هذه الحدود في محادثات الهدنة التي جرت في العام التالي ١٩٤٩.[٦٢]

وفي عام ١٩٥٣، بدأت المباشرة في هذا المشروع، حيث تم إنجازه في أيار عام ١٩٦٤. وعن طريق هذا المشروع استطاعت إسرائيل نقل ما يعادل (٣٢٠) مليون متر مكعب من الماء سنوياً إلى صحراء النقب، لتطوير القدرة الإنتاجية للمنطقة من أجل استيعاب المزيد من المستوطنيين على حساب الحقوق المشروعة للأمة العربية. ولتنفيذ هذا المشروع فقد تم تجفيف بحيرة الحولة، إضافة إلى تعميق مجرى نهر الأردن.

وقد أطلق على هذا المشروع اسم "الناقل القطري"، حيث تم في المرحلة الأولى نقل (١٨٠) مليون متر مكعب من الماء سنوياً إلى منطقة النقب. أما المرحلة الثانية فقد تم زيادة الكمية الى (٣٢٠) مليون متر مكعب سنوياً في الفترة من ١٩٧٥ إلى١٩٧٩، وقد وصلت كمية الماء المنقولة إلى (٤٠٠) مليون متر مكعب سنوياً وقد ساهم هذا المشروع في تطوير الإستراتيجية الصهيونية لاستيعاب أربعة ملايين مستوطن في عام ١٩٨٠، بدلاً من ثلاثة ملايين مستوطنين كما أشارت توقعات عام ١٩٧٠.[٦٣]

(١٢) مشروع قناة البحرين، المتوسط والميت :

يعتبر هذا المشروع من أهم المشاريع التي نادت بها الإستراتيجية الصهيونية في الفترة الأخيرة، والبحر الميت بحر مغلق تصل مساحته إلى (١٠٥) كلم٢، ويبلغ أقصى طول له (٧٦) كم، أما متوسط عرضه فيصل إلى (١٥) كلم، ويعتبر أخفض منطقة في الكرة الأرضية حيث يصل انخفاضه إلى (٣٩٢) متر دون مستوى سطح البحر، ويبلغ عمقه

حوالي (٤٥٠م) في أقصى شماله، أما عمقه في أقصى جنوبه- غور الصافي - فلا يتجاوز متراً واحداً.[٦٤]

وتعود فكرة المشروع إلى عام ١٨٥٠، حينما بدأت إنجلترا بوضع الخطط للوصول إلى الهند عن طريق ربط البحر الأحمر بالمتوسط بواسطة البحر الميت، وذلك انطلاقاً من خليج العقبة ووادي عربة فالبحر الميت فغور الأردن فمرج ابن عامر فالبحر المتوسط عند حيفا. إلا أن سهولة إنشاء قناة السويس أفقدت هذا المشروع أهميته[٦٥].

ولم تسقط الحركة الصهيونية هذا المشروع من اهتمامها، حيث أكد على هذه الفكرة "ثيودر هيرتزل" مؤسس الحركة الصهيونية، وطورها فيما بعد المهندس السويسري "ماكس بوركارت" ، الذي تهود وأخذ اسم "ابراهام بن ابراهام" حيث وضع بدايات خطة لربط البحرين: المتوسط والأحمر بقناة اتصال.[٦٦]

كما أيد الفكرة كل من: المهندس النرويجي "يورت" عام ١٩١٩، والفرنسي "بيار جنادريون" عام ١٩٢٥، والأمريكي "جيمس ب. هيز **Hays**" عام ١٩٤٣. إلا أن المهندس "كوتون **J.S. Cotton**" هو الذي وضع الخطط العملية لهذا المشروع في الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٥. [٦٧]

وبناء على هذه الاقتراحات قررت الحكومة "الإسرائيلية" وبتاريخ ٢٤ آب - أغسطس ١٩٨٠، ربط البحرين: المتوسط والميت، ووضع "مناحم بيغن" رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك حجر الأساس لهذا المشروع في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٨١ .[٦٨]

ويعتبر هذا المشروع من أهم المشاريع الاستراتيجية الإسرائيلية فيما يتعلق بقطاع المياه، حيث قدرت تكاليف المشروع بين (٧٠٠) إلى (٨٠٠) مليون دولار، أما المدة التي كانت مقدرة لتنفيذ المشروع تتراوح بين (٨-١٠) سنوات، منها (٣) سنوات للتخطيط[٦٩] ، ويمكن "لإسرائيل" استثمار هذا المشروع، بأبعاده الاقتصادية والسياسية والديمغرافية والعسكرية والإستراتيجية من حيث :

١- توليد الطاقة وبقدره تصل إلى (٦٠٠) ميغاوات قابلة للزيادة إلى (٨٠٠) ميغاوات[٧٠]، إضافة إلى توليد ما مقداره (١,٥) مليون ميغاوات من الكهرباء من البرك الشمسية التي ستقام على البحر الميت.[٧١]

٢- توفير المياه لمحطات الطاقة النووية، حيث يمكن لإسرائيل تشغيل مفاعل نـــووي ذي طاقة تقدر بـــ (٩٩٠) ميغارات.[٧٢]

٣- إنتاج ما يعادل (٢) مليار طن من وقود الزيت الحجري.

٤- الاستثمار السياحي الكبير.

٥- تأمين المياه العذبة لفترة طويلة قادمة، وذلك عن طريق تحلية مياه البحر.

٦- تطوير منطقة النقب لاستقدام المزيد من المستوطنين.

٧- بالإضافة إلى توفير الطاقة، فإن هذه القناة تشكل حاجزاً مائياً يصعـــب اجتيـــازه مـــن الناحية العسكرية.

٨- جذب يهود العالم للهجرة إلى فلسطين.[٧٣]

٩- هذا بالإضافة إلى البعد الاقتصادي، والذي سيعود على الخزينـــة الإســـرائيلية بدخـــل سنوي يقدر بـــ (٩٠٠ – ١٢٥٠) مليون دولار، وذلك نتيجـــة للســـياحة والفعاليـــات الاقتصادية الأخرى، كالوفر الذي يأتي نتيجة استثمار الوقود والطاقة.[٧٤]

ويعتبر هذا المشروع من أهم الأخطار الاستراتيجية التي تواجـــه الأمـــة العربيـــة فـــي صراعها مع الكيان الصهيوني، حيث يُلحق هذا المشروع الكثـــير مـــن الأذى بـــالأراضي العربية في فلسطين والأردن وذلك بغمرها بالمياه، فستغمر المياه ما مساحته (٣٣٠) هكتار من الأراضي في جنوب البحر الميت، خاصة منطقة غور الصافي الأردنية، بالإضافة إلى أن المياه ستغمر حوالي (١٠٠) كم٢ في المنطقة الشمالية الشرقية من البحر الميـــت، وهـــي أراض أردنية كذلك، وبالتالي فإن هذا المشروع له أضرار بالغة على الاقتصـــاد الأردنـــي، خاصة الصناعات التعدينية الأردنية في البحر الميت.[٧٥]

ثالثاً: الإستراتيجية العربية في مواجهة الأطماع الصهيونية في المياه العربية.

تعاني الأمة العربية اليوم من فقدان وحدة الإرادة وتعطلها، وذلك بعد أكثر من خمســـين عاماً على استقلال معظم أقطارها من الاستعمار الغربي، وإذا كانت الحركة الصهيونية قـــد بدأت في التخطيط الاستراتيجي للسيادة على المياه في فلسطين وما حولها، تمهيداً لإقامـــة كيانها السياسي عليه، بدءاً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فـــإن إرادة الأمـــة

العربية كانت معطلة، وذلك لأن أقاليمها كانت إما جزءاً من الإمبراطورية العثمانية كالهلال الخصيب وبعض أجزاء الجزيرة العربية ، أو خاضعة للاستعمار الغربي، كالجزائر ومصر والخليج العربي وعدن وتونس. أما الأقطار العربية التي لم تدخل ضمن نفوذ المستعمر في القرن الماضي، أصبحت جزءاً من الحلقة الاستعمارية في بداية هذا القرن وتحديداً مع نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث أصبحت الأمة العربية بأسرها خاضعة للاستعمار الغربي سواء البريطاني أو الفرنسي أو الإيطالي ، بشكله المباشر ، أو غير المباشر. وفي غياب الإرادة السياسية، لا يمكن تصور وجود إستراتيجية مائية للأمة العربية قبل الاستقلال، وتحديداً قبل إنشاء الجامعة العربية في عام ١٩٤٥.

وفي اللحظة التي كانت فيها الحركة الصهيونية تستقدم المستوطنين اليهود إلى فلسطين من أجل استعمارها، وتقود بجمع الأموال اللازمة للمشاريع المائية المستقبلية، كانت الأمة العربية في حالة صراع من أجل الحصول على أبسط حقوقها والمتمثل بالاستقلال وإيجاد الهوية القومية. إضافة إلى أن الاستعمار – خاصة البريطاني – وضع كل إمكانياته المادية والعسكرية تحت تصرف الحركة الصهيونية لتفصيل إستراتيجيتها وخططها المستقبلية في الحقل المائي على الأرض الفلسطينية وجوارها، في الوقت الذي منعت فيه هذه السلطات الاستعمارية – بريطانيا تحديداً – الجانب العربي من وضع تصور لاستثمار مياهه الوطنية(٧) .

يضاف إلى ذلك أن العملية الاستعمارية لم تكتف بوضع العراقيل وتعطيل إيجاد استراتيجية مائية عربية واضحة ومحددة، كما لم تقدم ما قدمته للحركة الصهيونية من امتيازات وتسهيلات لإيجاد إستراتيجية موحدة، بل ساهمت السياسة الاستعمارية بتشتيت الإرادة العربية وتجزئتها، والعمل على خلق استراتيجيات مائية عربية متناقضة مع بعضها البعض حيناً ومتصارعة حيناً آخر، الأمر الذي أدخل العلاقات البينية العربية في حالة من عدم الاستقرار وما زال النظام العربي يعاني من نتائجها حتى اليوم.

ونتيجة لغياب وحدة الإرادة العربية لم تستطع الاستراتيجية العربية بعد الاستقلال أن تقف أمام تنفيذ الإستراتيجية الصهيونية في موضوع المياه بعد تأسيس الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨، وبقيت الإستراتيجية العربية، قبل وبعد الاستقلال وحتى الآن، عاجزة عن تكوين رؤية عربية موحدة لمواجهة الأخطار الصهيونية فيما يتعلق بأساس الحياة وهو

الماء، واقتصرت إستراتيجية الردع العربية في مواجهة المشاريع والطروحات الإستراتيجية المائية الصهيونية و"الإسرائيلية" قبل وبعد تأسيس الدولة الصهيونية، على التنديد حيناً والشكوى إلى الهيئات الدولية وطرح المشاريع البديلة، والتي تبقى في أغلبها رهينة للخلافات العربية - العربية، حيناً آخر[٧٧].

وبالرغم من ذلك، فقد عبّرت وحدات النظام العربي في مناسبات عديدة عن رفضها للمشاريع المائية الصهيونية، حيث رفضت الحكومة المصرية عام ١٩٠٣، الخطة الصهيونية - الإنجليزية، القائمة على دراسة إمكانية تحويل جزء من مياه النيل إلى صحراء سيناء ومن ثم إلى منطقة النقب في فلسطين، لتهيئة الأرضية المناسبة لاستقدام الملايين من المستوطنين الصهاينة، كما رفضت الحكومة المصرية آنذاك فكرة تأجير شبه جزيرة سيناء للحركة الصهيونية لمدة ٩٩ سنة، بالرغم من الضغوط البريطانية على الحكومة المصرية، وفقدان هذه الحكومة لحرية الإرادة السيادية في تلك الفترة[٧٨].

وجاء رفض العرب لاتفاقية سايكس - بيكو ١٩١٦ ووعد بلفور ١٩١٧، كجزء من إستراتيجية الرد العربية الرسمية وغير الرسمية للاستراتيجية الصهيونية بشكل عام. واستطاعت الهيئة الفلسطينية العليا إحباط محاولة إعطاء الدولة المنتدبة - بريطانيا - لشركة يهودية حق امتياز استخراج الأملاح والمعادن من البحر الميت عام ١٩٢٩، كما ساهمت الهيئة الفلسطينية العليا في نفس الوقت بعملية شراء الأراضي شرق نهر الأردن[٧٩].

كذلك فقد استطاع الرأي العام العربي والإسلامي، بالرغم من إرادته المعطلة نتيجة خضوعه للمستعمر، تعطيل ضم جنوب لبنان إلى الدولة الصهيونية المنشودة وذلك عام ١٩٤١، حيث طالبت الوكالة اليهودية من الدولة المستعمرة - بريطانيا - ضم جنوب لبنان للدولة اليهودية المنشودة، وكانت الوكالة اليهودية تهدف من ضم جنوب لبنان، الوصول إلى نهر الليطاني. كما أن الحكومة اللبنانية، وفي نفس العام ١٩٤١، رفضت طلباً تقدمت به شركة يهودية لتوزيع الماء والكهرباء في كل من لبنان وشمال فلسطين. هذا إضافة إلى رفض العرب لمشروع تقسيم فلسطين رقم ٢/١٨١ الذي صدر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٤٧، الأمر الذي يعتبر جزءً من استراتيجية الردع العربية للأطماع الصهيونية في المياه العربية[٨٠].

كما ساهمت الأقطار العربية في طرح بعض المشاريع المائية رداً على المشاريع الصهيونية التي تم ذكرها سابقاً، والتي تختلف في أهدافها وغاياتها عن المشاريع الصهيونية حيث تدعو إلى استثمار المياه داخل حوض النهر مع حماية مصالح وحقوق جميع الأطراف صاحبة الحق، بعكس المشاريع الصهيونية التي تحاول الاستحواذ دائماً على أكبر قدر ممكن من المياه، ومن أهم المشاريع العربية هي:

(١) مشروع "ميردوك ماكدونالد **Murdock Macdonald**:

هذا المشرع جاء نسبة إلى الذي وضعه في آذار عام ١٩٥١ لاستثمار مياه نهر الأردن بناءً على طلب من الحكومة الأردنية، ويهدف هذا المشروع إلى استثمار مياه نهر الأردن داخل ضفتيه وضمن حوضه"[٨١] بالإضافة إلى:

أ. إنشاء قناة في الضفة الشرقية بطول (٧٠) كم وبسعة (١٠م٣/ث - ٢٠م٣/ث) لري الأراضي من اليرموك حتى وادي الزرقاء.

ب. شق قناة أخرى بطول (٢٦) كم، لري منطقة طريق عمان - القدس ومنطقة البحر الميت.

ج. فتح قناة في الضفة الغربية تستمد مياهها من طبريا لري حوالي (١٠٤) آلاف دونم من أراضي ومثلث اليرموك، وهذه المنطقة تحت السيطرة الإسرائيلية".

د. تحويل جزء من مياه قناة الغور الشرقية عبر أنابيب لري (٢٠٠) ألف دونم من أراضي أريحا والضفة الغربية"[٨٢].

(٢) مشروع "بونجر **Mills E. Bunger**":

اقترح المهندس الأمريكي "بونجر **Bunger**" على الحكومة الأردنية في ١٩٥٢/٧/١١ مشروعاً مائياً عرف باسم مشروع "بونجر"، يهدف إلى الاستخدام الأمثل لمياه نهر اليرموك، وذلك بإقامة سد على هذا النهر، بطول (٥٠٠) م وارتفاع (١٧٨)م، ويتسع لأكثر من نصف مليار متر مكعب من الماء، كما يمكن استثمار هذا المشروع لـ:

أ. توليد حوالي (٢٨٠) مليون كيلووات/ ساعة كهرباء.

ب. تغذية قناة الغور الشرقية.

ويعتبر هذا المشروع أردنياً - سورياً مشتركاً، إلا أن الأوساط الصهيونية أحبطت هذا المشروع، لأنه يتعارض مع أطماعها التوسعية في مياه نهر اليرموك وذلك، بوضع العديد من العراقيل أمام إمكانية تمويل "وكالة التعاون الفني الأمريكية" ودعمها لهذا المشروع. ويمكن إرجاع الأسباب الكامنة وراء قرار الإدارة الأمريكية بعدم المساهمة في إنجاح هذا المشروع، إلى محاولة تنفيذ مشروعها المعروف بمشروع "جوستون"، بالإضافة إلى ممارسة اللوبي الصهيوني للعديد من الضغوط عليها لمنع تنفيذ هذا المشروع.[٨٣]

(٣) مشروع "بيكر وهيرزا":

بطلب من الحكومة الأردنية في ١٩٥٥/٧/١٥، أعدت شركتا "ميكايل بيكر، وهيرزا" Mickael Baker & Harza مشروعاً عرف باسم "بيكر وهيرزا"، وهو تطوير لمشروع "بونجر"، الذي يهدف إلى تخزين مياه نهر اليرموك الفائضة في بحيرة طبريا، مع التأكيد على بناء سد المقارن، إلا أن دور الحركة الصهيونية، وتشتت الإرادة العربية، بالإضافة إلى عدم وجود التمويل اللازم كان من ضمن المعوقات التي وقفت ضد تنفيذ هذا المشروع[٨٤].

(٤). الاستراتيجية العربية لمواجهة مشروع "جونستون":

لقد مثل الرد العربي على مشروع "جونستون" حالة تستحق الذكر، حيث أدركت الأقطار العربية الأخطار الكامنة وراء مشروع - جونستون - والمتمثلة في:

أ. اعتبار بحيرة طبريا مركز التجمع الرئيسي والخزان المقترح للمياه حسب الاقتراح "الإسرائيلي"، يتنافى مع الأمن المائي العربي، لأن بحيرة طبريا تقع داخل الأراضي المحتلة - "إسرائيل" مما يعني أن المياه العربية ستقع ضمن سيادة صانع القرار السياسي "الإسرائيلي".

ب. رفض "إسرائيل" لبناء سد المقارن ليكون الخزان المائي الرئيسي للمياه المشتركة يعتبر متناقضاً مع المصلحة العربية العليا، لأن نسبة التبخر في سد المقارن لا تزيد عن (١٥٠) مليون متر مكعب في السنة، في حين تصل نسبة التبخر في بحيرة طبريا إلى أكثر من (٣٠٠) مليون متر مكعب في السنة.

ج. تقسيم المشروع لحصص المياه على الأطراف المستفيدة جاء في غير صالح العرب ولمصلحة "اسرائيل". فقد خصص المشروع لسوريا (٤٥) مليون متر مكعب سنوياً من المياه لري (٣٠٠٠) هكتار فقط، في حين تزيد الأراضي الزراعية السورية والقابلة للري من ينابيع اليرموك ونهر الأردن على (١٢,٠٠٠) هكتار. ولتحقيق العدالة فإن حصة سوريا من المياه يجب أن لا تقل عن (١٣٢) مليون متر مكعب في السنة[٨٥].

د. إن المشروع كان يهدف إلى نقل المياه العربية من "الحاصباني وبانياس والدان" لري أراضي الجليل، بالرغم من عدم حاجة الجليل إلى هذه الكمية من المياه وذلك لتوفر الينابيع في منطقة الجليل.

هـ. رفض "إسرائيل" بناء سد المقارن بحجة الكلفة المائية وتبنيها مشروع شق قناة في منطقة الجليل الأعلى، وهي منطقة جبلية وبكلفة تزيد كثيرا من كلفة إنشاء سد المقارن يوضح الأهداف "الإسرائيلية" الرامية للسيطرة على مخرجات هذا المشروع، وعلى حساب الحقوق العربية.

و. أكد المشروع على البدء بالمراحل الأولية في الجانب "الإسرائيلي"، وتأجيل المشاريع في الجانب العربي إلى مرحلة لاحقة تأتي بعد الانتهاء من إنشاء البنية التحتية للمشروع في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل، الأمر الذي يجعل الحقوق العربية الناتجة عن هذا المشروع مرهونة بالتطورات المستقبلية الناتجة عن طبيعة وتطور الصراع العربي- الصهيوني.

ز. كذلك فقد جاء الرفض العربي لهذا المشروع، لأنه يقترح "إعطاء إسرائيل" حوالي (٣٣%) من المياه العربية دون وجه حق، مما يعتبر مكافئة لها على اغتصاب فلسطين.

ح. كما قوبل اقتراح "جونستون"، والداعي إلى إشراف دولي على المشروع، برفض "إسرائيلي" مطلق وذلك لأن الإستراتيجية "الإسرائيلية" تهدف إلى التعامل المباشر مع العرب، وذلك للإسراع في عملية التطبيع مع الأطراف العربية، الأمر الذي رفضه العرب[٨٦].

(٥) رفض العرب لمشروع تحويل مياه نهر الأردن:

جاء الرد العربي على مشروع تحويل مجرى مياه نهر الأردن، ليمثل نقطة تحول في العلاقات البينية العربية – العربية. حيث ساهد هذا الأمر في تأسيس مؤسسة القمة العربية. فبعد أن نشرت صحيفة Jerusalem Post في عام ١٩٥٩ تفاصيل مشروع تحويل مجرى مياه نهر الأردن، بدأ العرب بالتفكير في إستراتيجية مضادة. حيث وضعت كل من مصر وسوريا استراتيجية لتحويل مجرى روافد نهر الأردن، واجتمع مجلس الجامعة العربية لدراسة التقارير المعدة لذلك عام ١٩٦٠، وقررت الجامعة العربية البدء بتنفيذ تحويل روافد نهر الأردن. وعقد العرب أول مؤتمر قمة عربية لهد في عام ١٩٦٤، إلا أن النتيجة كانت عدم الوصول إلى إستراتيجية عربية محددة للرد على الاستراتيجية المائية "الإسرائيلية" التي استمرت بتنفيذ إستراتيجيتها[٨٧].

(٦) إحباط محاولات جر مياه نهر النيل إلى جنوب فلسطين:

لقد استطاعت مصر العربية تفويت الفرصة على "إسرائيل" والولايات المتحدة باستثمار اتفاقيات كامب ديفيد لجر مياه نهر النيل إلى جنوب فلسطين، بالرغم من الضغوط الأمريكية و"الإسرائيلية" التي مورست ومازالت تمارس على مصر[٨٨].

مما تقدم يمكن استنتاج أن استراتيجية الردع المائية العربية على الإستراتيجية "الإسرائيلية" قاصرة، وغير ثابتة وفاقدة لإرادة التنفيذ. وينقصها القرار السياسي والتمويل المالي، مقارنة مع وحدة كل من الإرادة الصهيونية والقرار السياسي وتوفر الدعم المالي لها. ويلاحظ المراقب هزيمة الاستراتيجية العربية في موضوع المياه أمام الإستراتيجية "الإسرائيلية".

رابعاً: الاستراتيجية المائية الإسرائيلية وعلاقاتها مع دول الجوار الجغرافي.

يعتبر التحالف مع دول الجوار الجغرافي للأمة العربية تركيا وإيران وأثيوبيا، من أهم الأهداف الاستراتيجية الصهيونية، قبل وبعد تأسيس الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨. كما أصبح الاهتمام الصهيوني بتطوير العلاقات مع دول الجوار الجغرافي يمثل هدفاً واضحاً ورئيسياً من الأهداف الاستراتيجية للحركة الصهيونية و"إسرائيل"، ليس في قطاع المياه فحسب، وإنما في مختلف مجالات التعاون خاصة العسكرية والأمنية منها. ولم تقتصر

الإستراتيجية الصهيونية على فتح قنوات اتصال وتعاون مع كل من تركيا وإيران وأثيوبيا، بل أخذت هذه الاستراتيجية على عاتقها خلق نوع من عدم الثقة والعداء بين العرب وهذه الدول، بالرغم من وحدة العقيدة والجوار. وهذا ما سنحاول التطرق إليه، من خلال تحليل العلاقة المائية بين "إسرائيل" وكل من تركيا وإيران وأثيوبيا.

(١) التعاون "الإسرائيلي" - التركي:

لقد بدأت العلاقات الصهيونية مع الدولة العثمانية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، حينما بدأت الحركة الصهيونية بالاتصال مع السلطات العثمانية من أجل فلسطين ومستقبلها، إلا أن السلطان العثماني آنذاك وقف موقفاً واضحاً فيما يتعلق بالوطن القومي اليهودي في فلسطين. حيث باءت بالفشل جميع جهود "هرتزل" التي قام بها في الفترة من عام ١٨٩٧ إلى عام ١٩٠٤ لإقناع السلطان العثماني عبد الحميد الثالث بتسمية فلسطين وطناً لليهود[٨٩].

إلا أن العلاقات الصهيونية - التركية تطورت بوصول الحركة الطورانية للسلطة في تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى، واستطاع "كمال أتاتورك" تحويل تركيا من دولة شرقية إسلامية إلى دولة علمانية أقرب للغرب في التفكير والمنهج، إلا أنه وبالرغم من سياسة الاستغراب هذه والتي فُرضت على تركيا، فقد بقي الشعب التركي مرتبطاً بعقديته الإسلامية[٩٠].

وبعد تأسيس الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨، تطورت العلاقة التركية - "الإسرائيلية" بشكل كبير، وأصبحت تمثل انعكاساً للعلاقات الغربية - "الإسرائيلية"، خاصة الأمريكية منها، وفي الوقت الذي رفضت فيه تركيا قرار الجمعية العامة رقم ٢/١٨١ الصادر في ٢٩ تشرين ثاني على ١٩٤٧ والقاضي بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية، فقد اعترفت بالوجود الواقعي لدولة "إسرائيل" في ٢٨ آذار/ مارس عام١٩٤٩. [٩١]

ويعتبر هذا الاعتراف أول اعتراف بالدولة الصهيونية من قبل دولة إسلامية. وبعد ذلك افتتحت "إسرائيل" مكتب قنصلي لها في إستانبول، لتسهيل هجرة اليهود الأتراك - الدونمة - إلى فلسطين، إضافة إلى المساهمة في تسهيل استقدام اليهود من دول آسيا الوسطى والاتحاد السوفيتي إلى "إسرائيل"[٩٢].

وقد جاء الاعتراف التركي الواقعي بدولة "إسرائيل" قبل حصولها على اعتراف كل من: الأمم المتحدة التي منحتها عضويتها في ١١ مايو ١٩٤٩ والمجتمع الدولي الذي اعترف بوجودها القانوني الكامل في يناير ١٩٥٠[٩٣]. وبعد تبادل التمثيل السياسي والدبلوماسي بين تركيا و"إسرائيل"، تطورت العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والعمالية بين تركيا و"إسرائيل" وعلى كافة المستويات، خصوصاً العلاقات الثقافة والعمالية[٩٤].

كما شهدت فترة الخمسينات تطوراً ملحوظاً في العلاقات بين الدولتين، خاصة بعد ارتباط تركيا بحلف شمال الأطلسي عام ١٩٥١ وحلف بغداد عام ١٩٥٥، ودخولها في منظومة مناطق النفوذ الأمريكية، وموافقتها على إنشاء قاعدة "انجرلينك" كأكبر قاعدة جوية أمريكية في منطقة الأناضول والتي ما زالت تشكل خطراً محدقاً بالأمن القومي العربي والإسلامي في كل من سوريا والعراق وإيران، وهو نفس الخطر الذي كانت تشكله للجمهورية العربية المتحدة في فترة الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨-١٩٦١.[٩٥]

إلا أن حرب حزيران ١٩٦٧. والأزمة القبرصية، ساهمتا في إيجاد نوع من الإيجابية للسياسة الخارجة التركية تجاه الأمة العربية، بالرغم من استمرار هذه السياسة كجزء من السياسة الخارجية الأمريكية الخاصة بمعالجة القضية الفلسطينية والصراع "الشرق أوسطى" والتي تهدف إلى:

١. حماية وجود وأمن "إسرائيل".
٢. التحكم بمصادر المياه العربية، خاصة مياه نهري دجلة والفرات في الشمال من قبل تركيا، ومنابع نهر الأردن ومياه كل من نهر الليطاني والجولان في الجنوب من قبل "إسرائيل"، وذلك من أجل التأثير على القرار السيادي العربي.
٣. احتواء الأمن القومي العربي في جزئه الشمالي والشمالي الغربي - سوريا والعراق والأردن ولبنان رهن سياسة التحالف التركي - "الإسرائيلي".
٤. إنشاء تحالف إقليمي بقيادة تركية - "إسرائيلية"، وبتوجيه أمريكي لرسم سياسات المنطقة.
٥. التعاون في المشاريع المائية، لما للاستراتيجية المائية من دور مهم في رسم سياسات ومستقبل المنطقة، وذلك من خلال العديد من المشاريع المشتركة وعلى رأسها المشروع التركي لتزويد "إسرائيل" بالمياه الصالحة للشرب، سواء عن طريق السفن أو

الأنابيب الناقلة(٩٥). "كأنابيب السلام"، التي تهدف إلى تزويد بعض الأقطار العربية و"إسرائيل" فيما بعد بالمياه التركية. علماً بأن هذه المياه مقتطعة من حصة سوريا والعراق من مياه نهري دجلة والفرات. وهذا ما سيرد ذكره فيما بعد[٩٦].

وإذا كان "أنبوب السلام" يهدف إلى نقل فائض المياه من نهري "سيحان وجيحان" إلى كل من سوريا والأردن والسعودية والكويت والخليج العربي "وإسرائيل" فيما بعد، عبر خطين متوازيين بكلفة إجمالية تبلغ (٢١) مليار دولار بسعر عام ١٩٨٦، وهي السنة التي تم إعداد المشروع فيها، فإن استراتيجية التحالف التركي – الإسرائيلي تهدف إلى تطبيع العلاقات العربية – "الإسرائيلية"[٩٧].

أما مشروع مياه "المنافغات" فيهدف إلى نقل المياه من سد "المنافعات" قرب أنطاكية على ساحل البحر المتوسط بواسطة غالونات بلاستيكية إلى إسرائيل، وتبلغ كمية المياه المقترحة حوالي (٣٠٠–٤٠٠) مليون متر مكعب من المياه سنوياً، ولمدة ٢٠ عاماً. في حين تبلغ كلفة المشروع حوالي (٢٠٠) مليون دولار أمريكي[٩٨]. وهذا المشروع هو مشروع "إسرائيلي" – تركي، يهدف إلى خدمة العلاقات التركية – "الإسرائيلية". وله العديد من الأخطار والنتائج السلبية على الأمن القومي العربي.

(٢) التعاون "الإسرائيلي" – الإيراني:

إذا كانت الاستراتيجية المائية الصهيونية قد وضعت في سلم أولويات إيجاد علاقة متميزة مع تركيا، ومحاولة توجيه قرارها السياسي، ودفعها إلى ممارسة سياسات غير عادلة تجاه الحقوق العربية في مياه نهري دجلة والفرات، وخلق المزيد من التوتر في العلاقات العربية – التركية، خدمة للمصالح "الإسرائيلية"، إضافة إلى إمكانية حصولها على المياه التركية، سواء عن طريق "أنبوب السلام" المقترح عبر سوريا ولبنان، أو عن طريق الغالونات البلاستيكية عن طريق البحر المتوسط، فإن الحركة الصهيونية حاولت بناء علاقة متطورة مع إيران – الشاه، الا أن البعد المائي لم يكن جزءاً من الاستراتيجية "الإسرائيلية" تجاه إيران، وإنما كانت هذه الاستراتيجية تهدف إلى الحصول على النفط من جهة، والاستقواء بإيران– الشاه لاحتواء القرار السياسي العربي سواء في العراق أو في أقطار الخليج العربي عن طريق تعاون أمني – عسكري مع إيران من جهة أخرى. إضافة إلى استثمار هذه العلاقات لتنفيذ الاستراتيجية الصهيونية في جنوب وشرق الوطن

العربي، والتي تهدف إلى إشغال العراق بالصراعات الجانبية بعيداً عن الهم القومي الكبير وهو الوجود الإسرائيلي. إلا أن الثورة الاسلامية الإيرانية وبعد نجاحها في عام ١٩٧٩ وضعت نهاية للعلاقة مع "إسرائيل" والغرب، علماً بأن علاقاتها - إيران - مع العرب ما زالت بحاجة إلى تأهيل من أجل خدمة المصالح المشتركة لكلا الطرفين، العرب وإيران[٩٩].

(٣). العلاقات "الإسرائيلية" - الأثيوبية:

تمثل العلاقات الإسرائيلية - الأثيوبية الخطر الآخر فيما يتعلق بالبعد المائي العربي، فبالرغم من العلاقات التاريخية بين العرب وشعوب أفريقيا بشكل عام والحبشة - أثيوبيا - بشكل خاص والتي بدأت بين القرنين العاشر والسابع قبل الميلاد وتطورت بعد مجيء الإسلام، إضافة إلى الاتصال الجغرافي بين أثيوبيا والأمة العربية، إلا أن الحركة الصهيونية جعلت من أثيوبيا جزءاً من معادلتها الاستراتيجية لتنفيذ مخططاتها وأطماعها التوسعية[١٠٠].

ونتيجة لما يمثله البحر الأحمر من ممر استراتيجي "لإسرائيل"، فقد بدأت "إسرائيل" بتنفيذ مخططاتها التوسعية في منطقة البحر الأحمر، وذلك باحتلالها منطقة "أم الرشراش" المصرية على خليج العقبة، "إيلات" حالياً، عام ١٩٤٩. وتواصلت استراتيجيتها التوسعية في منطقة البحر الأحمر، بحصولها - ونتيجة للعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦- على حق المرور في مضائق البحر الأحمر، وتم تجذير هذا الحق في معاهدات كامب ديفيد عام ١٩٧٩. [١٠١]

وفي الخمسينيات التقت المصالح الإستراتيجية "الإسرائيلية" في منطقة البحر الأحمر ووادي النيل مع المصالح الأثيوبية التي تهدف إلى الوصول إلى شواطئ البحر الأحمر، حيث استطاعت أثيوبيا فى عام ١٩٤٢ وبدعم مادى ومعنوى عربى وأمريكى بوجه خاص أن تقيم اتحاداً فيدرالياً مع أرتيريا لم يلبث أن تحول إلى عملية ضم قسري لأرتيريا إلى الإمبراطورية الأثيوبية عام ١٩٦٢. وبهذه الاستراتيجية استطاعت أثيوبيا الخروج من عزلتها كدولة مغلقة - حبيسة - والوصول إلى شواطئ البحر الأحمر، وبالتالي الاتصال مع العالم الخارجي[١٠٢].

وكرد فعل على الدعم العربي للثورة الأريتيرية من أجل استقلالها، بدأت كل من "إسرائيل" وأثيوبيا بتطوير علاقاتهما بشكل متواصل، سواء العلاقات السياسية أم العسكرية أم الأمنية أم الثقافية، وبدعم أمريكي لمصلحة كل من "إسرائيل" والغرب، وكان الدعم

الأمريكي – "الإسرائيلي" لأثيوبيا يهدف إلى وضع حد للسيطرة العربية على البحر الأحمر. وقد كانت المكافئة الأثيوبية للدعم الأمريكي و"الإسرائيلي" لسياساتها، هو وضع شواطئ أرتيريا وجزرها تحت السيطرة الأمريكية و"الإسرائيلية"، خاصة العاصمة أسمرة.

كما استطاع الإعلام "الإسرائيلي" توظيف ادعاء الإمبراطور الأثيوبي آنذاك "هيلاسلاسي" بأنه من أحفاد "النبي سليمان" من زوجته "بلقيس" ملك سبأ، لصالح تطوير العلاقات "الإسرائيلية" – الأثيوبية، والتي قادت إلى هجرة يهود الفلاشا فيما بعد، بالإضافة إلى جعل أثيوبيا قاعدة انطلاق للاستراتيجية "الإسرائيلية" وسياساتها تجاه دول طوق منابع نهر النيل[103].

وعلى أثر ذلك بدأت البعثات الجيولوجية "الإسرائيلية"، وبدعم من المؤسسات الإستراتيجية والسياسية الأمريكية، بالتوافد على كل من أثيوبيا والدول الأفريقية الأخرى التي ينبع منها نهر النيل خاصة أوغندا. وأخذت هذه الوفود والإرساليات الفنية باقتراح إقامة المشاريع المائية على نهر النيل. حيث قام "المكتب الأمريكي لاستصلاح الأراضي الزراعية" في الفترة من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٢ بوضع دراسة موسعة لاستصلاح الأراضي الأثيوبية على الحدود الأثيوبية – السودانية وإنتاج الطاقة الكهربائية، في نفس الوقت الذي عارضت فيه أثيوبيا، وبدعم "إسرائيلي"، بناء السد العالي المصري الذي بدأ تنفيذه عام ١٩٦٠، كما عارضت الخطة المصرية لتحويل جزء من مياه نهر النيل لري (٣٥) ألف فدان من أراضي سيناء، حيث تقدمت بشكوى إلى منظمة الوحدة الأفريقية[104].

وقد أخذ التعاون الأثيوبي – "الإسرائيلي" منحنى أكثر خطورة بعد منتصف السبعينات، خاصة بعد وصول "منغيستو هيلامريام" إلى السلطة في أثيوبيا في عام ١٩٧٤، حيث انتقلت "إسرائيل" إلى العمل باستراتيجية واضحة وبشكل مستمر، وذلك بإرسال الخبراء الإسرائيليين إلى كل من أثيوبيا وأوغندا لوضع مخططات مشاريع الري على نهر النيل، لاستثمار (٧) مليارات متر مكعب من الماء سنوياً، علماً أن هذه الكمية تعادل (٢٠%) من مياه نهر النيل التي تصل إلى مصر[105]. بالرغم من عدم حاجة كل منهما، خاصة أوغندا، إلى مثل هذه المشاريع، حيث تبلغ كمية الأمطار الموسمية الساقطة على أوغندا وحدها حوالي (١١٤) مليار متر مكعب سنوياً، وهذا تأكيد على أن الهدف من هذا المشروع هو التأثير على طبيعة وتطور الصراع العربي – الصهيوني، لصالح "إسرائيل" وذلك من خلال

التأثير على الإرادة العربية المصرية، وخلق المصاعب المائية للشعبين العربيين المصري والسوداني[١٠٦].

وجسَّد عهد "منغستوهيلامريام" فترة متطورة من العلاقات بين "إسرائيل" وأثيوبيا، حيث بدأت ملامح هذا التحالف تظهر، ليس في مياه النيل وحده، وإنما في وحدة الأراضي السودانية، وذلك من خلال دعم الحركة الانفصالية في جنوب السودان بقيادة "جون غارنغ"، لأن جنوب السودان يشكل موقعاً استراتيجياً مهماً لنهر النيل، حيث يوجد حوض "بحر الجبل". ومحاولة "إسرائيل" دفع كل من أثيوبيا للسيطرة على النيل الأزرق، و"جون غارانغ" للسيطرة على "بحر الجبل" تعتبر من أخطر ما يواجه الأمة العربية من أخطار استراتيجية مائية، لأن هذاين المصدرين يعتبران من الشرايين الهامة والحيوية لمياه نهر النيل[١٠٧].

وبالرغم من نفي "الإسرائيليين" القيام بهذا العدوان المائي على الأمة العربية، خاصة في فترة ما بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٩، إلا أن شركة "تاحال" "الإسرائيلية" أكدت على العلاقات الاستراتيجية للتعاون المائي بين إسرائيل وأثيوبيا، وأطماع الأولى في المياه العربية. حيث أعلنت هذه الشركة عن قيامها بالعديد من المشاريع، خاصة في إقليم "أوغادين" -الأراضي الصومالية المحتلة من قبل أثيوبيا-، لحساب البنك الدولي. ويهدف التعاون الأثيوبي – "الإسرائيلي" في مجال المياه إلى إنشاء حوالي ٣٥ سداً على النيل الأزرق، خاصة السد التخزيني على نهر "فينشا"، أهم روافد نهر النيل الأزرق، والذي يمكنه اقتطاع كمية تزيد عن ٢٥ مليار متر مكعب من مياه نهر النيل سنوياً[١٠٨].

ويمكن تلخيص الإستراتيجية المائية "الإسرائيلية" في حوض نهر النيل بما يلي:

١. إن التطور الاستراتيجي للعلاقات "الإسرائيلية" – الأثيوبية، يهدف إلى استثمار واستغلال المياه العربية في نهر النيل، وذلك للتأثير على القرار السياسي العربي لصالح الوجود "الإسرائيلي". هذه الاستراتيجية أفرزت استراتيجيات عديدة أخرى في منطقة حوض النيل تهدف إلى تمزيق المنطقة، خاصة السودان. ويلاحظ المراقب اليوم تلاقي سياسات كل من أثيوبيا بقيادة "ملس زيناوي"، وأرتيريا بقيادة "سياسي أفروقي" مع الحكومات "الإسرائيلية" المتعاقبة، سواء حكومات العمل او الليكود، وذلك من اجل خلق العديد من حالات عدم الاستقرار وإثارة النعرات العرقية في المنطقة لإبقاء السيطرة "الإسرائيلية". ويلاحظ الباحثون أن أرتيريا وبعد استقلالها في نيسان – أبريل

١٩٩٣، دخلت ضمن الإستراتيجية الصهيونية. حيث استطاعت "إسرائيل" توظيف هذا الاستقلال لصالحها، بالرغم من أن الاستقلال الأرتيري لا يمكن الوصول إليه دون مساندة الإرادة العربية[١٠٩].

٢. جعل المنطقة قاعدة انطلاق للأهداف الاستراتيجية "الإسرائيلية" - الأمريكية، للتدخل المباشر وغير المباشر في أفريقيا، خاصة شرق ووسط القارة.

٣. إحكام الطوق على الأمة العربية، وذلك بخلق واقع "شرق أوسطي" جديد، أفرزه النظام الدولي الراهن يتمثل في مثلث أضلاعه تتكون من "إسرائيل" في المركز وتركيا في الشمال وأثيوبيا - أرتيريا - في الجنوب، وبالتالي فإن الأطماع المائية "الإسرائيلية" لا تقل خطراً عن أطماعها التوسعية على الأرض، فهل ستكون المياه - عصب الحياة- هي السبب في الحروب القادمة بين العرب و"إسرائيل"؟.

إن "إسرائيل" في استراتيجيتها هذه، تحاول التأثير على مصر، مركز الثقل العربي، ومن خلال التعاون "الإسرائيلي" - الأثيوبي، خاصة مشروع إنشاء (٣٥) سداً على نهر النيل الأزرق لري حوالي (٤٠٠) ألف هكتار، وإنتاج (٩٣٨) مليار كيلووات من الطاقة الكهرومائية، الأمر الذي سيؤدي إلى حرمان مصر من حوالي (٧.٥) مليار متر مكعب من المياه سنوياً، وهذا مخالف لكل الاتفاقيات التي تم توقيعها بين الأطراف المعنية لاقتسام مياه نهر النيل[١١٠]. وفي المحصلة النهائية فإن هذه الاستراتيجية لا تخدم دول حوض النيل، بل تهدف إلى تحقيق المصالح "الإسرائيلية" وأطماعها التوسعية في المياه العربية والأفريقية.

خامساً: الصراع العربي - "الإسرائيلي" مائياً: نظرة مستقبلية.

(١) مستقبل المياه في الأقطار العربية:

يعتبر العجز في المياه من أهم المشاكل الاستراتيجية التي تواجه الوطن العربي، والذي يؤثر بشكل كبير على الأمن القومي العربي. فالوطن العربي لا يعد من الأقاليم الغنية بالمياه، حيث تشكل الصحراء نسبة (٧٥%) من مساحته الكلية، بالرغم من وجود بعض الأقطار الغنية بالمياه كمصر والسودان والعراق وسوريا، وتمتع بعض أجزائه الأخرى بنسبة لا بأس بها من الأمطار تصل في معدلها السنوي إلى (٥٠٠) ملم في شمال الوطن

العربي، وحوالي (٧٠٠) ملم في بعض مناطقه المدارية، ووجود بعض الأنهار السطحية، كالنيل ودجلة والفرات. بالإضافة إلى وجود أنهار أخرى أقرب للسيول منها للأنهار كأنهار: العاصي، والليطاني والأردن و"المجردة" التونسي "والشليف" الجزائري، و"سبووام الربيع" في المغرب، ومع ذلك، فإن الوطن العربي يعتبر فقيراً في المياه ويستنزف الاحتياطي الاستراتيجي له من المياه الجوفية[١١١].

وتقدر كمية الأمطار المتساقطة على الوطن العربي حوالي (٢٢١٣) مليار متر مكعب سنوياً، منها حوالي (٦٠%) أمطار ذات نظام مداري صيفي، ونسبة (٤٠%) أمطار ذات نظام متوسطي شتوي. أما الموارد المائية المتاحة فلا تتجاوز (٣٥٠) مليار متر مكعب سنوياً، منها (١٧٣) مليار متر مكعب مياه سطحية، خاصة مياه نهر النيل (٩٠) مليار متر مكعب، ودجلة (٢٤) مليار متر مكعب، والفرات (٢٥) مليار متر مكعب، وباقي الأنهار العربية (١٠) مليارات متر مكعب، إضافة إلى المياه الجوفية المستخرجة والتي يمكن الحصول منها على (٤٢) مليار متر مكعب سنوياً[١١٢]. علماً أن النظام العربي لا يستثمر أكثر من (١٧٠) مليار متر مكعب سنوياً، وبنسبة لا تزيد عن (٤٨,٥%) من نسبة موارده المائية المتاحة، وهذه النسبة تعادل (٧,٦%) فقط من كمية الأمطار السنوية الساقطة[١١٣].

ويمثل الواقع المائي للإنسان العربي أدنى من "خط العوز" المائي، حيث تقدر الإحصائيات الدولية المعروفة بأن خط العوز المائي هو (١٠٠٠) متر مكعب سنوياً للفرد، في حين لا يزيد نصيب الفرد العربي عن (٧٥٠) متر مكعب سنوياً، وذلك بقسمة الموارد المائية المتاحة على عدد سكان الوطن العربي البالغة اليوم حوالي (٢٣٥) مليون نسمة[١١٤].

أما عام ٢٠٠٠، حيث من المتوقع أن يصل عدد سكان الوطن العربي حوالي (٢٩٥-٣٠٠) مليون نسمة، فإن نصيب الفرد العربي حينها لن يتجاوز (٥٧٥) متراً مكعباً من المياه سنوياً. وفي عام (٢٠٢٥) فستنخفض حصة الفرد إلى حدود (٣٥٤) متراً مكعباً من الماء سنوياً. وقياساً على نسبة الزيادة السكانية في الوطن العربي، والتي تصل إلى (٢,٥%) سنوياً[١١٥]. فإن الحاجة المائية ستصل إلى حوالي (٢٩٥-٣٠٠٠) مليار متر مكعب من المياه سنوياً وذلك في عام ٢٠٠٠، أي بنقص يصل إلى حوالي (١٢٠-١٢٥) مليار متر مكعب سنوياً.

وفي عام ٢٠٢٥ ستصل الاحتياجات المائية العربية إلى حوالي (٣١٠-٣١٥) مليار متر مكعب من الماء سنوياً، أي بعجز يصل إلى حوالي (٢٥٥-٢٦٠) مليار متر مكعب من الماء سنوياً. وبناءً على ذلك، فإن سقف الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي ستصل إلى الخط الأحمر في عام (٢٠١٠)، أي عندما يصل عدد سكان الوطن العربي إلى حوالي (٣٥٠) مليون نسمة. وهذه التوقعات تؤكد على أن الواقع المائي العربي سيواجه أصعب ظروف تاريخ وجوده، وإذا اقترن ذلك بالأطماع التوسعية المائية لإسرائيل ودول الجوار الجغرافي، فإن المياه ستكون حتماً جزءاً من مكونات الصراع المستقبلي ومسبباته بين الأمة العربية وكل من الجوار الجغرافي والكيان الصهيوني"[١١٦].

(٢) مستقبل المياه في "إسرائيل":

تعتبر فلسطين من أفقر الأقطار العربية في المياه، حيث لا يزيد معدل الأمطار السنوية فيها عن (٣٠٠) ملم في العام، علماً، وكما ذكر سابقاً، أن صحراء النقب والتي تبلغ مساحتها حوالي (١٢) ألف كيلو متر مربع، وتشكل ما نسبته حوالي (٤٤,٧٢%) من مساحة فلسطين لا تصل نسبة الأمطار فيها إلى (١٠٠) ملم في السنة، وبهذا فإن كمية الأمطار المتساقطة على فلسطين لا تتعدى (٨) مليارات متر مكعب سنوياً، منها (٤٠%) تهطل على الضفة الغربية ومنطقة غزة، ونظراً للطبيعة الجغرافية لفلسطين، فإن نسبة الموارد المائية المتاحة لا تتجاوز (٢٣%) من الكميات المتساقطة سنوياً، وهي كالتالي:

(٨٠) مليون متر مكعب من نهر الأردن وبحيرة طبريا، و (١٤٥) مليون متر مكعب مياه لبنانية مسروقة من الحاصباني والوزاني، وذلك بعد عمليتي "الليطاني ١٩٧٨" و"سلامة والجليل ١٩٨٢"، و (٨٠) مليون متر مكعب، مياه سورية مسروقة من بانياس واليرموك بعد حرب ١٩٦٧، و (٤٥٠) مليون متر مكعب من الضفة الغربية، و (٤٥٠) مليون متر مكعب من المنطقة الساحلية، و (١٠٠) مليون متر مكعب من مياه النقب وغزة، و (١٢٥) مليون متر مكعب من إعادة التصنيع، وبهذا فإن إجمالي الموارد المتاحة تصل إلى حوالي (١٨٥٠) مليون متر مكعب"[١١٧].

كما تستنزف "إسرائيل" أكثر من (١٢٠%) من المياه الجوفية، علماً أن احتياجاتها الخاصة سوف ترتفع إلى (٢٥٠٠) مليون متر مكعب في عام ٢٠٠٠، حينما يصل عدد سكانها إلى حوالي خمسة ملايين نسمة، وعلى هذا الأساس فإن حصة الفرد الواحد

ستنخفض إلى حوالي (٥٠٠) متر مكعب سنوياً، وحسب الإحصائيات المتوقعة فإن النقص المائي في إسرائيل سيصل إلى حوالي (٣٠%) في عام ٢٠٠٠، أي بحدود (٨٠٠) مليون متر مكعب من الماء سنوياً، وإذا ما أضيف هذا العجز إلى سياسة استقدام المزيد من المستوطنين اليهود والذين يحتاجون إلى كميات ماء إضافية، إضافة إلى إمكانية تنفيذ إسرائيل لاستحقاقات السلام المائية سواء مع الأردن أو السلطة الوطنية الفلسطينية، أو ما هو متوقع على كل من المسار السوري واللبناني، هذه الاستحقاقات والتي تعني الانسحاب من الجولان وجنوب لبنان والضفة الغربية وقطاع غزة، ووقف العدوان الإسرائيلي على المياه العربية، حينها فإن العجز الإسرائيلي سيتعدى (١٣٠٠) مليون متر مكعب سنوياً، أي ما نسبته (٥٢%) من الاحتياجات المطلوبة"[١١٨]. علماً بأن "إسرائيل" تحصل الآن على حوالي (٦٥%) من احتياجاتها المائية عن طريق العدوان على حقوق كل من: فلسطين وسوريا ولبنان والأردن المائية"[١١٩].

ولهذا فإن "إسرائيل" ستواجه كذلك العديد من المصاعب في قطاع المياه مستقبلاً، ومن هنا جاءت الأبعاد المائية للعملية السلمية في المنطقة، وتوظيفها لصالح الاستراتيجية "الإسرائيلية".

٣. العملية السلمية ومشكلة الصراع على المياه "أنابيب السلام":

لقد فرض البعد المائي وجوده على كافة الحلول السلمية التي طرحت لحل الصراع العربي - "الإسرائيلي" منذ ولادة الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨، بل وقبل تأسيس الدولة، وبالرغم من المشاريع العديدة التي تم ذكرها والتي تهدف إلى تزويد إسرائيل بالمياه، وعلى حساب الحقوق العربية، إلا أن مشروع شركة "براون وروث **Brown and Root**" الأمريكية، والذي تقدمت به عام ١٩٨٦ وبتكليف من الحكومة التركية كان وما زال يمثل أهم وأخطر مشروع مائي مطروح في هذا الوقت"[١٢٠]. وقد أعلن عن هذه المشروع في المؤتمر الثالث لمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية - **CSIS** - بجامعة جورج تاون الأمريكية بتاريخ ٢٥ حزيران ١٩٨٧، الذي عقد لبحث مشكلة المياه في أحواض أنهار: الأردن والفرات ودجلة والنيل، حيث تقدمت تركيا لهذا المؤتمر بـ"مشروع السلام" لتزويد سوريا والأردن وأقطار الخليج العربي بفائض المياه من نهري "سيحان وجيحان" بجنوب تركيا"[١٢١].

وجاء هذا الاقتراح بمد أنبوبين "الغربي والخليج" من جنوب تركيا، لنقل (٦) ملايين متر مكعب من الماء يومياً من فائض نهر "سيحان" "وجيحان" إلى الأقطار العربية الثمانية، وقد قدرت تكلفة الأنبوب الغربي بـ (٨,٥) مليار دولار، وأنبوب الخليج بـ (١٢,٥) مليار دولار، أما فترة التنفيذ فتتراوح بين (٨ الى١٠) سنوات، والعمر الافتراضي للمشروع (٥٠) عاماً.

أما كلفة المتر المكعب من مياه الأنبوب الغربي فتقدر بـ (٠,٨٤) دولار، ومن مياه أنبوب الخليج فتقدر بـ (١.٧) دولار، مقارنة مع (٥) دولارات كلفة سعر المتر المحلي من البحر.

وطبقاً لهذه الخطة، فإن طاقة الأنبوب الغربي والبالغة (٣,٥) مليون متر مكعب يومياً من الماء، توزع كالتالي: (١,١) مليون متر مكعب لسوريا، و (٦٠٠) ألف متر مكعب للأردن و (١,٥) مليون متر مكعب للسعودية.

أما طاقة أنبوب الخليج والتي تصل إلى (٢,٥) مليون متر مكعب من المياه يومياً، فستوزع كالتالي: (٦٠٠) ألف متر مكعب من المياه يومياً للكويت، و (٨٠٠) ألف متر مكعب يومياً إلى شرق السعودية، (٢٠٠) ألف متر مكعب من المياه يومياً إلى قطر، و (٢٠٠) ألف متر مكعب من المياه يومياً إلى البحرين، و (٦٠٠) ألف متر مكعب من المياه يومياً إلى الإمارات العربية المتحدة، و (٢٠٠) ألف متر مكعب من المياه يومياً إلى سلطنة عمان"[١٢٢].

وإذا كان الهدف التركي من "أنابيب السلام" هو مقايضة مياهها بالنفط العربي، فإن المخططات "الإسرائيلية" تهدف إلى إحتواء كل من الأمن المائي والغذائي العربيين، وذلك بوضعهما ضمن سيطرتها الاستراتيجية، إضافة إلى أن هذه المياه ستمر بشبكة أنابيب عبر سوريا والأردن والضفة الغربية في فلسطين، وتتفرع إلى شبكتين: إحداهما شرقاً نحو الخليج والأخرى غرباً نحو الحجاز، وهذا تأكيد على أن هذا المشروع لا يمكن تنفيذه إلا في حالة سلام واستقرار شاملين، وتطبيع كامل بين "إسرائيل" والعرب.

ويعتبر هذا الهدف من الأهداف الاستراتيجية "الإسرائيلية" الذي تسعى لتحقيقه. وهذا يفسر الدعم "الإسرائيلي" لهذا المشروع، إضافة إلى أنها مرشحة للاستفادة من مياه الخط الغربي مستقبلاً. علماً بأن "إسرائيل" تستورد المياه التركية عبر "مستوعبات" صممت

خصيصاً لهذه الغاية، تقدر سعتها بحوالي (٢٥٠) مليون متر مكعب من المياه الصالحة للشرب سنوياً"[١٢٣]. ولتحقيق هذه الاستراتيجية، جاء الإصرار الأمريكي - الغربي على المشاركة التركية في مفاوضات السلام متعددة الأطراف، خاصة في مجموعة المياه المنبثقة عن الدول المشاركة. وهذا الإصرار الغربي - "الإسرائيلي" على مشاركة تركيا في هذه المفاوضات، يأتي تحقيقاً للاستراتيجية الغربية - "الإسرائيلية"، لجعل كل من النفط والمياه العربية خارج السيادة العربية"[١٢٤].

وإذا كان هذا المشروع، "مشروع أنبوب السلام" لم ينفذ بعد بسبب الموقف العربي من جهة، ولأسباب فنية ومالية وسياسية وعسكرية من جانب آخر، فإن إسرائيل ما زالت تصر على طرحه وباستمرار، خاصة في اجتماعات المفاوضات متعددة الأطراف.

ولا تخفي "إسرائيل" أطماعها التوسعية في المياه العربية المصرية، خاصة بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٩، والتي أشارت إلى نوع من التعاون بين إسرائيل ومصر. حيث طرحت "إسرائيل"، وعلى لسان "اليشع كالي"، عبر مقالة له في صحيفة "يديعوت احرنوت" في ١٣/١٠/١٩٧٩، مشروعه الذي سمي "حل نموذجي لضائقة المياه في إسرائيل"، حيث يطرح هذا المشروع - كالي - إنشاء "ترعة السلام" بطول (٢٠٠) كليومتر بدءاً من السويس وحتى حدود "إسرائيل" الجنوبية، على أن تصل هذه الترعة -القناة إلى غزة والضفة الغربية عبر أنابيب ناقلة. إلا أن مصر رفضت هذا المشروع"[١٢٥].

ويؤكد الكثير من المحللين بأن الرفض المصري لهذا المشروع قاد "إسرائيل" إلى التعاون مع كل من أثيوبيا وأوغندا في قطاع المياه، وذلك من أجل "ابتزاز" القرار السيادي المصري لصالح "إسرائيل".

أما ما يتعلق بواقع ومستقبل الأطماع "الإسرائيلية" في المياه الأردنية، فبالرغم من معاهدة السلام الأردنية - "الإسرائيلية" التي وقعت في عام ١٩٩٤، إلا أن "إسرائيل" ما زالت ترفض تطبيق الفقرات (١، ٢، ٣، ٤) من المادة ٦ من المعاهدة، حيث ما زالت إسرائيل تحتل الضفة الشمالية لنهر اليرموك وتضع العراقيل أمام بناء سد المقارن، بالإضافة إلى استمرارها في سرقة حوالي (٧٠%) من حقوق الأردن المائية من هذا النهر[١٢٦]

وهذا تأكيد على أن أطماع "إسرائيل" الإستراتيجية في المياه العربية لا يمكن أن يحد من تجاوزها معاهدة توقع مع هذا الطرف أو ذاك من أطراف النظام العربي، فالصراع على المياه هو صراع من أجل الحياة والبقاء، ومن هنا يؤكد العديد من المحللين أن الحرب القادمة..... ستكون بسبب المياه ولأجلها.

سادساً: الخاتمة

إذا كانت الدولة تعتمد في وجودها على عناصر الشعب والإقليم والسيادة، فإن الماء يعتبر من أهم الأسس التي تقوم عليها الحياة. فقد قامت حضارات وازدهرت حول أحواض الأنهار والأودية الجارية والينابيع، وقد شكل الماء ووجوده عنصراً هاماً لاستمرارية هذه الحضارات، كحضارات كل من اليمن ووادي الرافدين ووادي النيل والنهر الأصفر.... إلخ. وفي الوقت الذي يعتبر فيه الصراع العربي – الصهيوني صراعاً حضارياً، فإن أهم جوانب هذا الصراع هو الصراع على المياه وبسببها.

لقد اهتم مخططو البرنامج الصهيوني منذ البداية في موضوع المياه، واعتبروه مقترناً بالاستيطان، وذلك منذ ظهور الصراع العربي – الصهيوني على المستوى الفكري في نهاية القرن الماضي. ولذلك نجد أن الحركة الصهيونية أكدت على وجوب وصول حدود دولة "إسرائيل المستقبل"، إلى نقاط التحكم في أهم مصادر المياه. وإذا كانت الاستراتيجية الصهيونية تعتمد بالأساس على الهجرة والاستيطان، أي على الإنسان، فإن أهم ما يوفر البنية التحتية لاستقبال هؤلاء المستوطنين واستيعابهم، بالإضافة إلى الأرض، هو الماء. ولهذا كانت المياه من أهم الركائز الأساسية التي استند عليها المشروع الاستيطاني الصهيوني.

كما جعلت الاستراتيجية الصهيونية للاستيعاب والاستيطان في فلسطين، من الأمن المائي، أهم المعطيات الأساسية لقيام الدولة، فقد طالبت الحركة الصهيونية من دول الحلفاء في الحربين العالميتين، الأولى والثانية، أن تشمل حدود فلسطين، وحسب ما جاء في اتفاقية سايكس – بيكو عام ١٩١٦ ووعد بلفور عام ١٩١٧، وبعد ذلك مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، نهر الليطاني، نظراً لأهميته كمصدر مائي مهم. يساهم في الحفاظ على أمن مائي صهيوني يمكن زيادته في المستقبل لمواكبة الطلب على المياه كنتيجة لاستقدام ملايين المهاجرين اليهود الجدد.

ولم يستثن نهر النيل من المخططات الصهيونية، فمنذ بداية القرن، وتحديداً في عام ١٩٠٣، حاولت الحركة الصهيونية، وبالتعاون مع الدولة المستعمرة، بريطانيا، الضغط على الحكومة المصرية من أجل جر مياه نهر النيل إلى سيناء، ومن ثم إلى جنوب فلسطين لتزويد مستعمرات المستقبل في هذه المنطقة بالماء. إلا أن الحكومة المصرية رفضت هذا العرض، لما يمثله من أخطار كبيرة على الأمن القومي العربي.

وتوالت المشاريع والدراسات العديدة للاستراتيجية الصهيونية لاستغلال واستثمار المياه في فلسطين والجوار العربي قبل تأسيس الدولة الصهيونية في عام ١٩٤٨، حيث استطاعت الحركة الصهيونية استثمار الوجود البريطاني في فلسطين والمنطقة العربية لتنفيذ مخططاتها الاستراتيجية في حقل المياه.

ومن أهم المشاريع المائية الصهيونية، مشروع "ايونيدس" الذي استمر العمل على وضع مخططاته من عام ١٩٣٧ إلى عام ١٩٤٦، والذي كان يهدف لاقتسام وتوزيع موارد المياه في المنطقة. ثم مشروع "والتر كلاي لاودر ميلك" عام ١٩٣٨، وقد جاء هذا المشروع ليؤكد على موضوع اقتسام واستثمار مياه حوض نهر الأردن. ومشروع "هيس" عام ١٩٤٦ الذي حاول وضع استراتيجية لاقتسام مياه المنطقة حسب قرار تقسيم فلسطين ١٩٤٧. ومشروع "جونستون" عام ١٩٥٣، والذي كان يهدف إلى معالجة الخلافات المائية حول حوضي نهري الأردن واليرموك، أما مشروع "كوتن" الذي أعلن عنه عام ١٩٥٤، حيث وضع دراسة لاستثمار المياه في حوضي الأردن والليطاني. هذا بالإضافة إلى بعض المشاريع التي طرحها الجانب العربي، كمشروع "ماكدونالد" عام ١٩٥١، ومشروع "بونجر" عام ١٩٥٢، ومشروع "بيكر و هيرزا" عام ١٩٥٥. وبالرغم من أن هذه المشاريع مشاريع عربية جاءت للرد على المشاريع الصهيونية، إلا أن الاستراتيجية المائية الصهيونية ساهمت في إعاقة تنفيذها.

وقد كان موضوع تحويل مياه نهر الأردن وتجفيف بحيرة الحولة من أهم المشاريع الاستراتيجية الصهيونية المائية في المنطقة، حيث استطاعت إسرائيل تحويل مجرى مياه نهر الأردن إلى النقب، وتجفيف بحيرة الحولة لتحويلها إلى أراضٍ زراعية من أجل استيعاب المزيد من المستوطنين. وقد أحيط مشروع تحويل مياه نهر الأردن بالكتمان والسرية، وبقي العمل بالمشروع بعيداً عن الإعلام حتى عام ١٩٥٩، حين نشرت صحيفة

Jerusalem Post آنذاك تفاصيل المشروع والمراحل التي تم التوصل إليها، وكرد فعل على ذلك، اقترح الجانب العربي تحويل روافد مجرى نهر الأردن، حيث اجتمع مجلس الجامعة العربية عام ١٩٦٠ لدراسة تحويل روافد نهر الأردن، ومن ثم رسم سياسة مائية عربية موحدة. كما انعقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة عام ١٩٦٤، إلا أن المؤتمر لم يستطع الخروج بسياسة واضحة للرد على المشروع الصهيوني بتحويل مياه نهر الأردن.

وأضافت نتائج حرب عام ١٩٦٧، بعداً استراتيجياً آخر لمفهوم الأمن المائي "الإسرائيلي"، وذلك بحصولها على مياه الضفة الغربية والجولان وسيناء، حيث قامت إسرائيل باستثمار (٧٥%) من مياه الضفة الغربية وجرها إلى فلسطين المحتلة.

وقد كان الهدف "الإسرائيلي" من عملية الليطاني عام ١٩٧٨، الوصول إلى منابع ومصادر نهر الليطاني، حيث استطاعت "إسرائيل" احتلال هذه المنطقة لاستثمار مياهها وتحويلها إلى فلسطين المحتلة. أما عملية "سلامة الجليل" عام ١٩٨٢، واحتلال "إسرائيل" لجنوب لبنان، فقد ساهمت في تزويد "إسرائيل" بمزيد من المياه اللبنانية المسروقة، وإذا كانت الجوانب العسكرية والأمنية من أهم أسباب الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان عامي ١٩٧٨و ١٩٨٢ إلا أن البعد المائي كان له حضوره في رسم هذه الاستراتيجية.

وفي "مرحلة السلام" التي تعيشها المنطقة منذ فترة، فقد حاولت "إسرائيل" استثمارها لصالح مصالحها الاستراتيجية في قطاع المياه، حيث اقترحت بعد معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٩، سحب مياه نهر النيل إلى سيناء ومن ثم إلى النقب، وذلك إحياء للمشروع الأول الذي طرحته الحركة الصهيونية، وبمساعدة بريطانيا، على الحكومة المصرية عام ١٩٠٣، إلا أن مصر رفضت، وما زالت ترفض جر مياه نهر النيل إلى "إسرائيل"، لما يمثله ذلك من أخطار على الأمن القومي العربي.

كما أن "إسرائيل" استطاعت الحصول على كثير من الامتيازات المائية في المعاهدة الأردنية – "الإسرائيلية"، والتي تم توقيعها عام ١٩٩٤، حيث ما زالت "إسرائيل " ترفض تطبيق الفقرات (أ، ب، ج) من الملحق رقم (٢) من معاهدة السلام الأردنية – "الإسرائيلية"، والقاضية بحصول الأردن على حوالي (٢٥) مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك، إضافة إلى (٢٠) مليون متر مكعب من المياه تزود بها الأردن من مصادر أخرى.

بالإضافة إلى ذلك فإن الاستراتيجية "الإسرائيلية" استطاعت بناء شبكة من العلاقات الاستراتيجية مع دول الجوار الجغرافي للأمة العربية، خاصة ما يتعلق منها بالمياه، وتحديداً مع كل من تركيا وأثيوبيا. فقد قامت "إسرائيل" بتطوير علاقاتها مع تركيا، خاصة في مجال التعاون المائي. ومن أهم الأهداف الكامنة وراء هذه الاستراتيجيات هو القبول الشرعي والوجداني "لإسرائيل" في المنطقة العربية، وتطبيع علاقاتها مع العرب، لأن هذه المشاريع خاصة مشروع "أنبوب السلام"، والتي تم طرحها عام ١٩٨٦ لنقل مياه نهري. "سيحان وجيحان" التركيان إلى كل من سوريا والأردن والسعودية وأقطار الخليج العربي. لا يمكن تنفيذها إلا في حالة استقرار وسلام وعلاقات طبيعية تضمن وجود إسرائيل وأمنها.

ومن هنا جاءت طروحات "السوق الشرق أوسطية" "والمتوسطية"... الخ. لخلخلة البنية القومية للنظام العربي لصالح مشاريع سياسية هلامية "كالشرق أوسطية" "والمتوسطية". كما أن التعاون "الإسرائيلي" – التركي، يحقق بعض المصالح التركية، حيث يلتقي الطرفان في عدائهما للنظام العربي. كما تهدف تركيا إلى مقايضة المياه التركية بالنفط العربي.

كذلك فقد قامت "إسرائيل" بتطوير علاقاتها مع كل من أثيوبيا وأوغندا، وهما دولتان تتميزان بموقع استراتيجي مهم فيما يتعلق بمجرى مياه نهر النيل، حيث اقترحت إسرائيل وساهمت في العديد من المشاريع المائية، خاصة بناء السدود على النيل الأزرق، وذلك على حساب الحقوق العربية المصرية والسودانية، وبهدف التأثير على القرار السيادي العربي المصري خدمة للوجود الإسرائيلي.

كما أن معظم الدراسات تؤكد على العجز المحتمل للمياه في الجانبين العربي و"الإسرائيلي"، حيث سيواجه العرب تهديداً مباشراً في أمنهم المائي في عام ٢٠٠٠، وذلك للزيادة السكانية المحتملة بالإضافة إلى محدودية إمكانياتهم المائية المتاحة، والتي تقل عن (٥٠٠)م٣ للفرد سنوياً. ويعتبر هذا الرقم أدنى من مستوى الاستهلاك الفردي المعروف عالمياً وهو (١٠٠٠) متر مكعب للفرد سنوياً.

وكذلك فإن الاحتياجات "الإسرائيلية" ستواجه نقصاً في المياه بواقع (٨٠٠) مليون متر مكعب سنوياً، وهذا يعني أن الاستراتيجية المائية "الإسرائيلية" ستواجه العديد من الأخطار المستقبلية، ولهذا نجد تواصل المخططات العدوانية "الإسرائيلية" على المياه العربية، ولذلك

يؤكد معظم المحللين والمراقبين بأن الحرب القادمة ستكون حرب مياه.... لأنـــها عنصــر الحياة.

المراجع والهوامش

(١) Hertzl, Theodore, The Jewish State, (London, 1974), P. 27

(٢) Ben-Gurion, David, Israel: Years of Challenge, (London, 1964), P. 7-10 (

(٣) حبش، محمد علي، "الأطماع والاعتداءات الإسرائيلية على المياه في الوطن العربي"، مجلة معلومات دولية، السنة السادسة، العدد ٥٦، ربيع ١٩٩٨، مركز المعلومات القومي، دمشق – الجمهورية العربية السورية، ص ٦٣ .

(٤) الرفوع، فيصل، الأطماع الصهيونية في المياه العربية – حرب المياه بين الكيان الصهيوني والأردن. جريدة البيان، الملف السياسي، العدد ٣٣٢، الجمعة ٢٤ جمادى الأولى ١٤١٨هـ/٢٦ سبتمبر ١٩٩٧م. دبي – الإمارات العربية المتحدة.

(٥) نصار، إبراهيم، "الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية"، مجلة الأرض، العددان (١-٢)، كانون ثاني، شباط ١٩٩٢، ص ٥٨-٦١؛ عن الأطماع الصهيونية في المياه العربية انظر : "المياه العربية .. هل تشعل الحرب القادمة "، البيان، مرجع سابق.

(٦) لمزيد من التفاصيل انظر : السيد، أشرف "خطط إسرائيل للسيطرة على المياه"، مجلة النداء، العدد ٢٣، تاريخ ٧ تشرين ثاني ١٩٩٢، ص ٣٥-٤٠ .

(٧) كحاله، صبحي، المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي – الإسرائيلي، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٩، الطبعة الثانية، بيروت – مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٦، ص ٤-٦؛ حمدان، محمد صالح، النار تشتعل في مياه فلسطين، الاتحاد الظبيانية، ١٩٩١/٨/١٣، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة؛ عن تاريخ المخططات الصهيونية للسيطرة على المياه العربية انظر: حبش، الأطماع والاعتداءات على المياه في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٦٣-٦٩.

(٨) قاسم ، عباس، "الأطماع بالمياه العربية وأبعادهـــا الجيوبوليتيكيـــة"، المســـتقبل العربـــي، العـــدد ١٧٤، ١٩٩٣/٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ص ٣٨-٣٩ .

(٩) حبش، الأطماع والاعتداءات الإسرائيلية على المياه في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٦٣.

(١٠) السيد، خطط إسرائيل للسيطرة على المياه العربية، مرجع سابق، ص ٣٧-٣٩.

(١١) حبش، "الأطماع والاعتداءات الإسرائيلية على المياه في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص ٦٦؛ نصار"، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، مرجع سابق، ص ٥٩-٦٢ .

(١٢) السيد، "خطط إسرائيل للسيطرة على المياه"، مرجع سابق، ص ٣٧-٤١.

(١٣) لمزيد من التفاصيل عن المياه انظر: مجلة دراسات لبنانية، ملف وثائقي. مركز النشر اللبناني، وزارة الإعلام، بيروت، لبنان، ١٩٧٩، ص٤٠-٤٦.

(١٤) شدود، ماجد محمد، النظام الإقليمي الشرق أوسطي، الطبعة الأولى، مطبعة اليازجي، دمشق – الجمهورية العربية السورية، ١٩٩٦، ص١٠٨-١١١.

(١٥) القوصي، محمد رفيق، "المياه في الفكر الصهيوني"، معلومات دولية، مرجع سابق، ص ١٠٩-١١١.

(١٦) حبش، "الأطماع والاعتداءات الإسرائيلية على المياه في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص ٦٨؛ فيصل، جمال طاهر، مشاريع المياه في وادي الأردن وإسرائيل، القاهرة – الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٦٠، ص ٣٢-٣٤ .

(١٧) المصري، جورج، "حرب المياه في الصراع العربي – الصهيوني"، الوحدة ، العدد ٧٦، كانون ثاني ١٩٩١، ص ٦٧-٦٨؛ علي، محمد علي، نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية، سلسلة كتب قومية (د.ت)، القاهرة، ص ٥٥-٥٨؛ حبش، "الأطماع والاعتداءات الإسرائيلية على المياه في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص ٨٦.

(١٨) شدود، "النظام الإقليمي الشرق أوسطي"، مرجع سابق، ص ١٠٣-١٠٥، فيصل، "مشاريع المياه في وادي الأردن وإسرائيل"، مرجع سابق، ص ٣٥-٣٧.

(١٩) لجنة "بيل"؛ ".. لجنة تحقيق بعثتها حكومة الانتداب البريطانية إلى فلسطين في تشرين الثاني ١٩٣٦ على أثر الثورة الشعبية التي قام بها الشعب العربي الفلسطيني، والتي بدأت بالإضراب العام الذي استمر ستة اشهر وقد رفعت هذه اللجنة تقريرها في عام ١٩٣٧، حيث اعترف التقرير لأول مره بأن الوعود البريطانية للعرب اليهود لا يمكن التوفيق بينها، وأوصت اللجنة بتقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية، وقد وافقت الحكومة البريطانية على توصيات اللجنة حيث قامت بتعيين لجنة فنية لوضع تفاصيل خطة التقسيم.. "لمزيد من التفاصيل انظر :

Davis, H. John, The Evasive Peace, (NewYork 1970), P. 3.; British Wite Papers, Command 6019, (London, 1939).

(٢٠) البرغوثي، بشير شريف، المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة، الطبعة الأولى، دار الجليل للنشر، عمان – الأردن ١٩٨٦؛ ص ١٧٩ .

(٢١) عبد الكريم، إبراهيم، المياه في المشروع الصهيوني، سلسلة دراسات ٩، ص ٧٣-٧٥؛ البرغوثي، "المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة"، مرجع سابق، ص ١٧٩-١٨٠.

(٢٢) البرغوثي، "المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة"، نفس المرجع، ص ١٨١؛ فيصل، "مشاريع المياه في وادي الأردن"، مرجع سابق، ص ٣٥-٣٦ .

(٢٣) البرغوثي، "المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية"، مرجع سابق، ص ١٨١؛ السيد، أشرف، "الاستيلاء على المياه يعادل احتلال الأرض:، النداء، العدد ٢٥، تاريخ ١٩٩٢/١١/٢١، ص ٣٤-٣٦ .

(٢٤) نصار، "الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية"، مرجع سابق، ص ٦٥-٦٦ .

(٢٥) البرغوثي، "المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة"، مرجع سابق، ص ١٨١-١٨٣ .

(٢٦) إدوارد، رزق، نهر الأردن وروافده، مركز الإعلام، بعثة الجامعة العربية، لندن، (د.ت) ، ص ٥-١٠ .

(٢٧) حبش، "الأطماع والاعتداءات الإسرائيلية على المياه العربية"، مرجع سابق، ص ٦٨ .

(٢٨) نصار، "الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية"، مرجع سابق، ص ٦٥-٦٨ .

(٢٩) النشاشيبي، محمد زهدي، "مخططات إسرائيل لسرقة المياه العربية"، السفير اللبنانية، ١٩٩١/٢/١٨ .

(٣٠) القوصي، "المياه في الفكر الصهيوني"، مرجع سابق، ص ١٠٩-١١٦ .

(٣١) Naville, Mendel, Turks, Arabs , and Jewish Imigration into Palestine: 1882-1914, (Un) Published D. Phil, Dissertation, Oxford 1965, P. 31`-33; Kayyali, A.W. Palestine: A modem History, (London, 1978) , P. 10 - 12 .

(٣٢) البياتي، عدنان زهران، "رؤية المياه في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد ٢٠٤، ١٩٩٦/٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ص ٧٩ .

(٣٣) حسن، دغازي، "إسرائيل الكبرى والهجرة اليهودية"، (د.ت)، ص ٤٤ في : القوصي، "المياه في الفكر الصهيوني"، مرجع سابق، ص ١١١.

(٣٤) الكتاب المقدس ، سفر التكوين، الإصحاح ١٥، رقم ١٨؛ هيرتزل،ثيودور، رواية الأرض الجديدة – الأرض القديمة، ١٩٠٢.

(٣٥) لمزيد من التفاصيل انظر :

- كحاله، صبحي، المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي – الإسرائيلي، سلسلة أوراق، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رقم ٩، بيروت – لبنان، ١٩٨٠؛ الكيلاني، هيثم، "هموم الأمن القومي العربي مع جواره"، شئون عربيه، العدد ٧٧، آذار – مارس ١٩٩٤؛ المصري، "حرب المياه في الصراع العربي – الصهيوني"، مرجع سابق.

(٣٦) حسين، "إسرائيل الكبرى والهجرة اليهودية"، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٣٧) عيسى، يحيى أحمد، "أطماع إسرائيل في المياه العربية"، صوت فلسطين، العدد ٢٧٩، نيسان ١٩٩١.

(٣٨) القوصي، "المياه في الفكر الصهيوني"، مرجع سابق، ص١١٢ .

(٣٩) بقرادوني، كريم، "المشروع الإسرائيلي : حدود الدولة هي حدود المياه"، الشرق الأوسط، العدد ٦٦٤٦، تاريخ ١٩٩٧/٢/٧.

(٤٠) بقرادوني، "المشروع الإسرائيلي: "حدود الدولة هي حدود المياه"، نفس المرجع.

(٤١) قاسم، "الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكة"، مرجع سابق، ص ١٩.

(٤٢) نفس المرجع، ص ١٩-٢٠ .

(٤٣) المصري، "حرب المياه في الصراع العربي – الصهيوني"، مرجع سابق، ص ٥٠-٥١ .

(٤٤) البرغوثي، "المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة"، مرجع سابق، ص ١٨٣-١٨٤.

(٤٥) حبش، "الأطماع والاعتداءات الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة"، مرجع سابق، ص ٨٦-٨٨ .

(٤٦) البرغوثي، "المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول المجاورة"، مرجع سابق، ص ١٨٧؛ المصري، "حرب المياه في الصراع العربي -الصهيوني"، مرجع سابق، ص ٥٠ .

(٤٧) البرغوثي. "المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول المجاورة"، مرجع سابق، ص ١٨٧-١٩٠.

(٤٨) نفس المرجع ، ص ١٩٠.

(٤٩) حبش. "الأطماع والاعتداءات على المياه العربية"، مرجع سابق، ص ٨٧.

(٥٠) البرغوثي. "المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة"، مرجع سابق، ص١٩٢-١٩٣.

(*) بالرغم من أن مصر ليست طرفاً في مشروع جونستون المائي. إلا أنها طرف أساسي في الصراع العربي - الصهيوني.

(٥١) الغبين، فهد مقبول، "حرب المياه العربية، نزاع الشرق الأوسط في السنوات العشر القادمة"، عمان ١٩٩٠، ص ٨-١١؛ المومني، محمد، السياسة المائية للكيان الصهيوني، دار عمان للنشر، الطبعة الأولى، دار عمان للنشر، ١٩٨٦، ص ١٦١-١٦٣؛ البرغوثي، "المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة"، مرجع سابق، ص ١٨٧ .

(٥٢) اليشع، كالي، المياه والسلام، وجهة نظر إسرائيلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٢، ص ٧٥-٨٢؛ سلسلة دراسات، "الأطماع الإسرائيلية في مياه الضفة الغربية"، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ١٩٨٧، ص ٥٣-٦١؛ البرغوثي، "المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة"، مرجع سابق، ص ١٨٧.

(٥٣) حبش، "الأطماع والاعتداءات الإسرائيلية على المياه في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص ٨٧؛ ديب، يوسف، "حروب المياه في المنطقة هل تبدأ من جنوب لبنان"، العواصف، ١٩٩١/٩/١٣؛ كحاله، "المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي-الإسرائيلي"، مرجع سابق، ص ١١.

(٥٤) محمد، عبد الحفيظ، "النهر الذي وحد العرب، نهر الأردن الخالد ومشاريع التحويل"، دار أخبار الأسبوع، ١٩٦٤، ص ٧٥-٧٩؛ حبش، "الأطماع والاعتداءات على المياه في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص ٨٨.

(٥٥) إدوارد، "نهر الأردن وروافده"، مرجع سابق، ص ٣١-٣٧ .

(٥٦) البرغوثي، "المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة"، مرجع سابق، ص ١٩٩.

(٥٧) البياتي، "أزمة المياه في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص ٧٩ .

(٥٨) عبد الكريم، إبراهيم، "المياه والمشروع الصهيوني"، سلسلة دراسات، ٩، ص ٩٩-١٠١ .

(٥٩) نفس المرجع، ص ١٠١ .

(٦٠) عبد الكريم، "المياه والمشروع الصهيوني"، مرجع سابق، دراسات، ٩، ص ١٠١-١٠٢.

(٦١) الرفوع، "الأطماع الصهيونية في المياه العربية"، مرجع سابق.

(٦٢) نصار، "الأطماع الاسرائيلية في المياه العربية"، مرجع سابق، ص ٧٣-٧٥ .

(٦٣) حبش، "الأطماع والاعتداءات الإسرائيلية على المياه في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص ٩٢.

(٦٤) خمار. قسطنطين. جغرافية فلسطين المصورة. منشورات المكتب اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت، ١٩٦٧، ص ٤٤؛ جبور. سمير وآخرين. قناة البحرين المتوسط والميت. المشروع الإسرائيلي وأخطاره، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات رقم ٦٠، الطبعة الأولى. بيروت ١٩٨١.

(٦٥) Darin, "The Mediterranian to Dead Sea Channel, New out look, January 1981, Vol 24, no1, p. 17

(٦٦) عزاتي. ميخائيل. "مشروع قناة البحرين: حلم في نهاية النفق"، هارتس. ١٩٨٠/٩/١٠ ؛

Hertzl, Teodor, Old New Land, (New York, Block Publishing Co. & Herzl Press, 1960), P. 208-210

(٦٧) Lowder Milk, Walter Clay, Palestine: Land of Promise, (London: Victor GollanCz, 1944), p. 123-4

(٦٨) خضر. محسن. حروب المياه بين العرب وإسرائيل. اليقظة العربية، العدد ٣، آذار، ١٩٨٧، مطابع روز اليوسف، القاهرة، ص ١٠٢-١٠٥.

(٦٩) هارتس. ١٩٨١/٥/١٧.

(٧٠) يديعون احرنوت، ١٩٨١/٦/٢٩.

(٧١) جبور. قناة البحرين: المتوسط والميت، مرجع سابق. ص ٦٩ .

(٧٢) نفس المرجع، ص٧٠.

(٧٣) جبور. "قناة البحرين: المتوسط والميت"، مرجع سابق. ص٧٥-٧٧.

(٧٤) نفس المرجع . ص ٨٠ - ٨١.

(٧٥) الفلقه، د. أمين. عرض كتاب: "قناة البحرين ... الأبعاد الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية". لعبد الرحمن أبو عرفه، مجلة شئون عربيه، العدد ٤٨، جامعة الدول العربية، كانون الأول ١٩٨٦، ص ١٦٨، في : حبش، "الأطماع والاعتداءات الإسرائيلية على المياه في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص ٩٢-٩٣.

(٧٦) مخيمر. سامر. وحجازي. خالد. أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة، عالم المعرفة، العدد ٢٠٩، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ذو الحجة ١٤١٦هـ/ مايو - أيار ١٩٩٦.

(٧٧) مشموشي. محمد. "نحو منطقة مائية عربية واحدة"، البيان، مرجع سابق، ص٢.

(٧٨) السيد. خطط إسرائيل للسيطرة على المياه العربية. مرجع سابق. ص٣٧-٣٩.

(٧٩) حبش، الأطماع والاعتداءات الإسرائيلية على المياه في الوطن العربي. مرجع سابق، ص٦٨.

(٨٠) نفس المرجع، ص٦٨-٦٩.

(٨١) إدوارد، نهر الأردن وروافده. مرجع سابق. ص٢٣-٢٤.

(٨٢) البرغوثي. المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة. مرجع سابق. ص١٨٣-١٨٤.

(٨٣) نفس المرجع

(٨٤) فيصل. مشاريع المياه في وادي الأردن وإسرائيل. مرجع سابق. ص١٢٨-١٢٩.

(٨٥) البرغوثي، المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة، مرجع سابق، ص١٩٠.

(٨٦) البرغوثي، المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة، مرجع سابق، ص١٩٠-١٩١.

(٨٧) الرفوع، الأطماع الصهيونية في المياه العربية، مرجع سابق.

(٨٨) الزهير، كامل، النيل في خطر، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٠.

(٨٩) الشريف، محمد رشاد، المياه في استراتيجية التحالف التركي - الإسرائيلي، مجلة معلومات دولية، مرجع سابق، ص١٩١-١٩٦؛ Davis, "The Evasive Peace", Op. Cit, P. 3.

(٩٠) قاسم، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية، مرجع سابق، ص٢٩.

(٩١) قاسم، "الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيويوليتكية" مرجع سابق، ص٢٩؛ محمد، صباح محمود، الصراع الجيوبوليتيكي في الخليج العربي، مطبعة السعدون، بغداد، ١٩٨٦، ص٦٠-٦٧.

(٩٢) قاسم، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية، مرجع سابق، ص٢٩؛ كيوان، تأثيرات المشاريع المائية التركية على سورية والعراق، معلومات دولية، مرجع سابق، ص١٨٢-١٨٧.

(٩٣) حديد، بركات، مسألة المياه والعلاقات مع دول الجوار، معلومات دولية، مرجع سابق، ص١٢٥.

(٩٤) نفس المرجع، ص١٢٦.

(٩٥) قاسم، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية، مرجع سابق، ص٢٩-٣٠.

(٩٦) "إسرائيل - تركيا - أثيوبيا: مثلث الخطر"، الأسبوع العربي، ١٩٩١/١١/٤.

(٩٧) حديد، مسألة المياه والعلاقات مع دول الجوار، مرجع سابق، ص١٢٧.

(٩٨) حديد، "مسألة المياه والعلاقات مع دول الجوار" مرجع سابق، ص١٢٧.

(٩٩) لمزيد من التفاصيل انظر: الأحمد، سامي سعيد، تاريخ الخليج العربي منذ أقدم الأزمنة حتى التحرير العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، مطبعة دراسات العلوم الاجتماعية(٦٧)، البصرة، جمهورية العراق، ١٩٨٥.

(١٠٠) حافظ، صلاح الدين، صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي، عالم المعرفة: ٤٩، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، ١٩٨٢، ص٣٠-٣٣.

(١٠١) قاسم، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية، مرجع سابق، ص ٣٦-٣٧.

(١٠٢) نفس المرجع، ص٣٦.

(١٠٣) قاسم، "الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية"، مرجع سابق. ص ٣٦؛ حديد، مسألة المياه والعلاقات مع دول الجوار، مرجع سابق، ص١٣٧-١٤٠.

(١٠٤) قاسم، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية، ص٣٦؛ شندي، مجدي، مخاطر محدقة بمياه النيل، الدولية، ١٩٩٢/٨/١٠.

(١٠٥) قاسم، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية، مرجع سابق، ص ٣٦؛ شندي، مخاطر محدقة بمياه النيل، مرجع سابق.

(١٠٦) قاسم، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية، مرجع سابق، ص٣٧.

(١٠٧) نفس المرجع، ص٣٧.

(١٠٨) نفس المرجع، ص٣٨؛ الحياة، ١/٤/١٩٩٣.

(١٠٩) البياتي، أزمة المياه في الوطن العربي، مرجع سابق، ص٧٥-٨٠.

(١١٠) قاسم، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية، مرجع سابق، ص١٦.

(١١١) البياتي، أزمة المياه في الوطن العربي، مرجع سابق، ص١٧؛ الأهرام الاقتصادي، ٢٦ تشرين أول، أكتوبر، ١٩٩٢.

(١١٢) نفس المرجع.

(١١٣) نفس المرجع.

(١١٤) الأهرام الاقتصادي، ٢٦ تشرين أول/ أكتوبر، ١٩٩٢.

(١١٥) قاسم، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية، ص١٨.

(١١٦) نفس المرجع، ص٥؛ كالي، اليسع، المياه والسلام: وجهة نظر إسرائيلية، ترجمة: رندة حيدر، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١، ص٦٦-٦٨.

(١١٧) قاسم، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية، مرجع سابق، ص٢١-٢٢.

(١١٨) هوريتز، ابروس، أ، أزمة المياه في الشرق الأوسط، نقله إلى العربية، غسان رملاوي، شئون الأوسط، العدد ٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، ص٧٨-٩٠ في: قاسم، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية، مرجع سابق، ص٢٢.

(١١٩) معوض، جلال عبد الله، تركيا والأمن القومي العربي، السياسة المائية والأقليات، المستقبل العربي، العدد ١٧٨، مرجع سابق، ص١٠٧.

(١٢٠) نفس المرجع، ص١٠٧. Turkish Daily News: 5-8,- 1991, P. 1.

(١٢١) معوض، تركيا والأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص١٠٧؛
Turkey: Monthly Economic News Paper, (Vol. 6, no. 61, August, 1987), P. 4-6

(١٢٢) جيروسالم بوست، ٩/٦/١٩٩٠.

(١٢٣) نفس المرجع.

(١٢٤) رياض، محمود، أنابيب السلام التركية وعلاقتها بإسرائيل، الحياة، ١٠/٩/١٩٩١.

(١٢٥) الأسدي، عبده، الحلول الإسرائيلية ونماذج التعاون الإقليمي في مجال المياه؛ رؤية نقدية، معلومات دولية، مرجع سابق، ص٩٧-١٠٣.

(١٢٦) معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل، ٢٦ تشرين أول ١٩٩٤، ما هي؟، اللجنة الإعلامية الأردنية، مؤلف رقم ١٨، الطبعة الثانية، عمان - الأردن، كانون أول ١٩٩٤.

الفصل الحادى عشر

استراتيجيات الضغط المائى على الدول العربية

أ/ عبد العظيم حماد*

ما نقصده بعنوان هذه المحاضرة هو أن استخدام المياه أداة أو موضوعاً للصراع بين بعض الجيران الذين تنبع من أراضيهم أنهار تمر أو تصب فى الدول العربية وبين هذه الدول إنما يرد فى سياق أشمل من علاقات الصراع بين هؤلاء الجيران، وبين الدول العربية المعنية، بحيث أن المياه يمكن فى لحظة معينة من تطورات الصراع أن تستخدم أداة للضغط على الأطراف العربية لتحقيق أغراض ومصالح غير مائية أى غير مرتبطة مباشرة بالاحتياجات المائية لتلك الأطراف الضاغطة على أن يكون واضحاً منذ البداية أن استخدام المياه أداة للضغط السياسى لا ينحصر فقط فى النمط الشائع حالياً وهو قيام دول المنابع بالحد من تدفق المياه إلى دول المصبات والدول الوسيطة فى أحواض الأنهار، ولكن استخدام المياه أداة سياسية يمكن أيضاً أن يتمثل فى الإغراء بتزويد الآخرين بها مثلما تحاول تركيا حالياً أن تفعل بمشروعها المسمى خط أنابيب مياه السلام، ومثلما حاول الرئيس الراحل أنور السادات تليين مواقف مناحيم بنيمين رئيس وزراء إسرائيل انذاك من قضية القدس بإغرائه بتوصيل مياه النيل إلى صحراء النقب الإسرائيلية.

---

* مساعد رئيس تحرير الأهرام

وهناك نمط ثالث من استخدام المياه أداة فى الصراع السياسى هو المطالبة بحصص إضافية منها، أو المطالبة بحصة لم تكن موجودة أصلاً مثلما حاولت إسرائيل إدراج مطلبها بحصة تبلغ ٥% من مياه النيل فى المفاوضات متعددة الأطراف فى الشرق الأوسط.

لقد شاءت حقائق الجغرافيا متضافرة مع التطورات السياسية أن يكون الخلاف المعلن بين كل من سوريا والعراق فى ناحية وبين تركيا فى الناحية الأخرى حول مياه الفرات، وبين العراق وتركيا حول مياه دجلة فصلاً من فصول رواية طويلة من الخلافات السياسية العديدة بين هاتين الدولتين وبين جارتهما الشمالية التى ينبع منها النهران، كما شاءت التطورات السياسية الحديثة فى منطقة القرن الافريقى وإقليم البحيرات العظمى اللذين تأتى منهما مياه النيل أن تنذر بمخاطر ليس أقلها وقف العمل فى مشروع قناة جونقلى بسبب الحرب فى جنوب السودان.

بل أننا لم ننس بعد أن الدكتور حسن الترابى رئيس البرلمان السودانى هدد صراحة فى ذروة خلافاته مع مصر بوقف تدفق مياه النيل إليها، ومع إننا لا نحمل هذا التهديد محمل الجد لعدم قدرة الترابى على تحقيقه، ولأنه يبقى مجرد اندفاعة فردية رعناء فإنه يوضح أن موارد مصر المائية من النيل ليست فى مأمن كامل من التطورات السياسية السلبية فى دول الحوض.

من الواضح إذن أن حديثنا عن استخدام المياه أداة فى الصراعات السياسية الأشمل بين الدول العربية وجيرانها فى أحواض الأنهار العربية سوف يتركز على الخلاف السورى العراقى مع تركيا حول نهرى الفرات ودجلة، وعلى المشكلات التى يمكن أن تتعرض لها موارد مصر من مياه النيل بسبب الأوضاع السياسية فى دول حوض النيل أو قريباً منها، وإن كانت هناك بالطبع صراعات مائية بين الدول العربية وإسرائيل وسنعود إليها فى نهاية الدراسة.

الفرات ودجلة

ونبدأ بالخلاف حول نهر الفرات فهو الموضوع الأكثر سخونة، ولندرك أن ما ينطبق عليه سوف ينطبق على نهر دجلة.

قلنا أن استخدام المياه كسلاح سياسى أو أداة للضغط السياسى يدخـــل ضمـــن تصـــور استراتيجى أوسع شمولاً تتبناه الدولة المستخدمة لهذه الأداة. أو أن المياه يمكن أن تستخدم فى لحظة معينة أدة فى صراع ليست هى موضوعه الأساسى..

ومع ذلك فإن تركيا تنفى تماماً أن يكون خلافها مع كل من سوريا والعراق حول الميـــاه منطوياً على أية أبعاد خارج هذه القضية كقضية قائمة بذاتها.

وقد كان من الممكن قبول هذا النفى لولا ارتباطه بسلسلة طويلة من التطورات السياسية والاستراتيجية، ولولا الطابع العدوانى لمعالجة المسئولين الأتراك للقضية وهو ما سننبه إليه فى حينه. ولكن لنبدأ القصة الآن من فصلها الأول.

ففى الوقت الذى كان فيه العسكريون الأتراك ينسحبون من مقدمة المسرح السياسى بعـد الانقلاب الذى قاده الجنرال كنعان ايفرين، ويسلمون السلطة لحكومة مدنية منتخبة برئاســة رئيس الوزراء تورجوت أوزال الذى تولى قبل وفاته رئاســة الجمهوريــة، كــان الاتحــاد السوفيتى فى طريقه إلى التفكك ثم الزوال، وكانت الحرب الباردة بدورها فى الطريق لدخول أرشيف التاريخ، وأدركت المؤسسة التركية الحاكمة أنها أمام خطر وفرصة فى آن واحد.

أما الخطر فكان يتمثل فى تضاؤل أهميتها الاستراتيجية للغرب بوصفها الحليف الآسيوى المجاور للشرق الأوسط والبوابة الموصدة نحو المياه الدافئة فى مواجهة التوسع الشـيوعى السوفيتى، وأما الفرصة فكانت تتمثل فى أن احتمال انهيار الاتحاد السوفيتى – وهو ما حدث بالفعل – يتيح لتركيا مجالاً حيوياً رحباً فى الجمهوريات الآسيوية السوفيتية المســلمة ذات الثقافات الطورانية أو التركية. ويزيل عقبات كانت تعترض الدور التركى فى الشرق الأوسط.

وكانت تركيا ولا تزال بحاجة إلى مجال أوسع تنتمى إليه وتلعب فيه دوراً إقليمياً ودولياً، وهى لم تفلح فى الانتماء حقيقة إلى الغرب باستثناء عضويتها فى حلف الأطلنطى، كما أنــها تتعالى على الانتماء الشرقى الاسلامى.

ولكى تتفادى المؤسسة الحاكمة فى أنقرة ذلك الخطر. وتغتنم الفرصـــة طـــرح رئيـــس الحكومة أوزال فكرة يابان غرب آسيا والشرق الأوسط، ومعناها أن تتحول تركيا إلى القــوة الاقتصادية الكبرى فى منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا، ويتطلب هـــذا التحـــول نهضـــة صناعية وزراعية شاملة، وبديهى أن الطاقة عنصر أساسى لازم لإنجاح هذه الخطط، وهنـــا ظهر مشروع سد أتاتورك على نهر الفرات وهو يستهدف بالطبع توفير الطاقة الكهربائيـــة

للصناعة وزيادة المساحات الزراعية بما يوفر كميات هائلة من الصادرات الزراعيـــة بغيـــة تمويل تلك النهضة.

وأما فائض المياه فيجب تصديره إلى دول الشرق الأوسط والخليج الظمآنة أبداً بواسـطة ما سمى فى حينها مشروع أنابيب مياه السلام من تركيا إلى إسرائيل والأردن وشبه الجزيرة العربية. ومن الناحية الفعلية، وبرغم ارتفاع صوت كل من سوريا والعراق بالشكوى مـــن المشروع التركى الطموح فإنه حتى الآن لم تلحق بهما أضراراً ذات بال مــن جــراء هــذا المشروع، إذ ظلت البلدان تحصلان طوال فترة ملأ خزان أتاتورك فى يناير عام ١٩٩٠ وهى ذروة الأزمة على حصة المياه المتفق عليه فى بروتوكول عام ١٩٨٧ وهى ٥٠٠ متر مكعب فى الثانية أو أكثر قليلاً عند نقطة عبور الفرات للحدود السورية.

وتقول إدارة مجارى المياه الإقليمية والعابرة للحدود فى وزارة الخارجيـــة التركيـــة إن تركيا أطلقت كمية أكبر كثيراً من المتفق عليه فى الفترة السابقة على بدء ملأ خزان أتاتورك فكانت تطلق ما مقداره ٧٦٨ متر مكعب فى الثانية ابتداء من ٢٣ نوفمبر عام ١٩٨٩ حتـى يوم ١٣ يناير الذى بدأت فيع عملية ملأ الخزان، وكان الهدف هو تمكين كل مـــن ســوريا والعراق من تخزين ما يكفى للاستهلاك فى الفترة التى سيقل فيها تدفق المياه لملأ الخزان..

ومع ذلك وبرغم اعترافنا بأهمية هذه المؤشرات إلا أنها لا تكفى لتبديد دواعـــى القلـــق السورى والعراقى المشروعة.. بما أن تركيا ترفض النظر إلـــى نــهرى دجلـــة والفــرات بوصفهما نهرين دوليين، وبما أن الأتراك يتحدثون عما يسمونه بمشروع خط أنابيب السلام لبيع مياههم إلى الدول الأخرى.. إذ هنا يكمن الطابع العدوانى فى النظرة السياسية التركيـــة للخلاف حول المياه، وهنا أيضاً تكمن نذر الخطر الذى سيظهر فى المستقبل.

فمن أجل توفير المسوغات القانونية والأخلاقية لمبدأ انفراد تركيا بالتصرف فى مـــوارد مياه الفرات فى الأراضى التركية اخترع المسئولون الأتراك نظريتين فـــى غايـــة الغرابـــة، الأولى قانونية وهى نظرية النهر العابر للحدود بدلاً من النهر الدولـــى والثانيـــة سياســـية ومنطوقها أن المياه التى تشكل روافد أو منابع نهر عابر للحدود هى مورد قومى مملـــوك للدولة التى تجرى فى أراضيها هذه الروافد أو المنابع مثلها مثل النفط .. مع تركيز خـــاص على مقارنة المياه التركية بالنفط العربى، والهدف من هذه النظرية الأخيرة وخاصة المقارنة الواردة فى سياقها بين المياه التركية والنفط العربى هو توفير المسوغ الاخلاقـــى لا مكـــان

تقليل حصة كل من سوريا والعراق من مياه الفرات ودجلة لبيعها إلى دول أخرى في المنطقة.

وفى حقيقة الأمر فإنه لا يوجد فى القانون الدولى ما يسمى بنهر عابر للحدود يختلف عما يسمى بالنهر الدولى. فكل نهر يعبر حدود دولة إلى دولة أخرى هو نهر دولى. وتهدف تركيا من الترويج لنظرية النهر العابر للحدود إلى إنكار الحق الأصيل المكتسب عبر آلاف السنين لكل من سوريا والعراق فى مياه نهرى الفرات ودجلة، وعندما يسلم الأتراك على موائد المفاوضات بأن الحق المكتسب فى الأنهار هو أحد مبادئ النظام القانونى للأنهار الدولية يعودون ويتحفظون بالقول إن نظرية الحقوق المكتسبة وحدها ليست لها أهمية كبيرة. وتصف وزارة الخارجية التركية هذه النظرية بأنها إدعاء يستخدم لحمل تركيا على تصريف كمية أكبر من المياه ولحملها على تقبل مثل هذا الأسلوب فى التفكير.

وهكذا فما دام نهرا دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين فسيكون على سوريا والعراق فى المستقبل أن يسلما سلفاً لتركيا بالحق المطلق المنفرد فى التصرف فى موارده النابعة من أرضها كما تشاء. ومن حكم فى ماله ما ظلم.

أما اعتبار مياه الأنهار الدولية أو حتى العابرة للحدود مورداً قومياً مملوكاً لدولة المنبع فهو بدوره اختراع أدرك الأتراك أنفسهم أنه لن يكون سائغاً لأن أحداً لم يقل به من قبل ما لم يقارنوه بالنفط ولكن ليس أى نفط. وإنما هو النفط العربى فحسب، وكأنه لا يوجد فى الدنيا ماء إلا ماء نهر الفرات ولا يوجد فيها نفط إلا النفط العربى.

إن الاعتساف وروح العداوة فى هذه المقارنة واضحان من قصرها كما رأينا على مياه دجلة والفرات والنفط العربى، فالنفط بطبيعته سائل ساكن ما لم يستخرج وينقل فى إطار عملية صناعية شاملة، أما المياه فهى سائل منتقل بطبيعته، كما أن الدول العربية التى تملك ثروة النفط التى تقاس عليهما المياه ليست هى الدول العربية التى سوف تمنع عنها النظريات التركية المخترعة نصيبها من المياه، وهو نصيب ظلت تحصل عليه منذ ظهرت هذه الأنهار وقبل أن يجئ الأتراك أصلاً إلى هذه المنطقة.

بطبيعة الحال لم تكن تركيا لتطلق هذه النظريات واضحة التعسف والمغالطة وتفرض فى النهاية ما تريده لو لم تكن تعتقد أنها فى المركز الأقوى فى مواجهة كل من سوريا والعراق. فهى دولة المنبع وهذا وحده يعطيها ميزة المبادرة إلى فعل ما تريد فى المياه، وعلى

المتضرر أن يفعل ما يشاء، ولما كانت سوريا والعراق فى حالة شقاق دائم، ولمـــا كـــانت سوريا مشغولة بالمواجهة مع إسرائيل، والعراق متورطة فى حرب الخليج الأولى ثم الثانية وما تلاها من محنة العقوبات ونزع السلاح، فإن تركيا تشعر باطمئنان لا اطمئنان بعده إلـــى أن ميزان القوة فى صالحها دون أدنى شك، وهنا ندخل إلى العلاقة بين استخدام الميـــاه أداة للضغط وبين سائر جوانب الموقف السياسى.

لقد وصل حلم يابان الشرق الأوسط إلى طريق مسدود لعدة أسباب: الأول أن تركيا لــــم تستطيع أن تجذب إليها جمهوريات الكومنولث السوفيتية السابقة، فهذه الجمهوريات لا تزال مشدودة سياسياً واقتصادياً إلى روسيا. من ناحية أخرى هناك خطط دولية أكبر من تركيـــــا كثيراً لاستغلال ثروة النفط فى هذه المنطقة وهى على حساب الطموح التركى، وثالثاً ليســـت كل هذه الجمهوريات تركية الجنس والثقافة، ورابعاً فليس لدى تركيا الكثير الذى تقدمه لحل مشكلات هذه الجمهوريات السياسية والاقتصادية والأمنية المعقدة، فى ذات الوقت فإن لـــدى تركيا شعوراً عميقاً وقديماً بالعزلة، بحكم أنها ورثت تركة العداء القديم بين الدولة العثمانية المسلمة وبين أوروبا بشقيها الأرثوذكى السلافى والكاثوليكى اللاتينى الساكسونى، كما أنـــها ورثت أيضاً تركة العداء بين الحركة الطورانية فى أواخر عهد الدولة العثمانية وبين حركـــة القومية العربية.

وهكذا ففى الوقت الذى يخيم فيه الشعور العميق بالعزلة على تركيا، فإنها وجدت أحلامها فى الانفتاح على الجمهوريات الآسيوية ترتطم بالعقبات السابق شرحها .. إلى جانب هــــذه الأسباب الخارجية للتململ التركى هناك أيضاً أسباب داخلية يمكـــن إجمالـــها فـــى ســـببين رئيسيين: الأول هو الصراع بين العلمانيين والإسلاميين وهو صراع يزيد من حدته قيــــادة المؤسسة العسكرية للتحالف العلمائى، أما السبب الثانى فهو الخطر الماثل فى إمكان تمزيق تركيا الحالية إذا ما استطاعت حركة التمرد الكردى أن تحظى بتعاطف اقليمى دولى واسع.

على هذه الخلفية الاستراتيجية اختار المخططون الاستراتيجيون الأتراك أن يكسروا طوق العزلة الإقليمية والدولية بالدخول فى تحالف استراتيجى مع إسرائيل.

وقد دخلت إسرائيل وتركيا هذا التحالف من نقطة متقدمة كثيراً على بقية الجـــيران فـــى ميزان القوى العسكرى، كما أن الدولتين لديهما نزعة واضحة للهيمنة الإقليمية وإن كـــانت

تشتركان معاً فى إنكار وجود هذه النزعة، أما إن كنا فى هذا المقام فى حاجة إلـــى إثبـات وجود هذه النزعة فبوسعنا أن نعدد المؤشرات التالية:

١- التفوق العسكرى الواضح.

٢- تبنى مفاهيم للأمن تنطوى على العمل خارج حدود الدولتين، كما يحـدث مـن تركيـا فـى الأراضى العراقية، وعلى نحو ما اتضح جلياً فى التهديدات الأخيرة لسوريا، وكذلك الـــدور التركى فى الأزمة القبرصية مع تأييدنا المطلق لحقوق القبارصة الأتراك.

وفى حالة إسرائيل فإن الأمثلة أكـــثر مـــن أن تحصـــى، ويكفـــى فقـط أن نتذكـر أن الاستراتيجيين الإسرائيليين يعتبرون أن المنطقة من باكستان فى الشرق إلى المغـرب فـى الغرب هى حزام للأمن القومى الإسرائيلى.

٣- لا تقتصر النزعة التركية الإسرائيلية نحو الهيمنة الإقليمية على الجانب الأمنى، وإنما تشمل أيضاً خططاً للهيمنة الاقتصادية، وهذه الخطط لها وجهان الأول هو احتكار الموارد المائيـة تحت مظلة التفوق العسكرى وهذا هو موضوعنا الأصلى، والثانى هـو اسـتغلال أسـواق المنطقة لدعم تحول كل من تركيا وإسرائيل ليصبحا معا المركزين الصناعيين، وفى تركيـا رأينا أنهم يسمون هذا المشروع يابان الشرق الأوسط وغرب آسيا، وفى إســرائيل فإنـهم يسمون مشروعهم (بالسوق الشرق أوسطية).

٤- يشعر البلدان معاً أنهما معا جزء من الغرب الديمقراطى المتقدم وهو شعور حقيقى فى حالة إسرائيل ولكنه شعور متمنى فى حالة تركيا، ولكن المحصلة النهائية لهذا الشعور هو أنـهما يستمدان منه مبرراً أخلاقياً للإدعاء بحقهما فى قيادة منطقة الشـرق الأوسـط أو الهيمنـة عليها، وتأمل تركيا أن يساعدها التحالف مع إسرائيل فى تبنى اللوبى الصهيونى الأمريكـى لقضاياها الأمنية وأهدافها فى مجال السياسة الخارجية.

إذن فإن تركيا لديها خطط محددة للهيمنة الإقليمية المنفردة أو بالمشاركة مع إســرائيل فأين يقع النزاع مع كل من سوريا والعراق حول مياه الفرات ودجلة من هذه الخطط؟

رأينا للتو أن احتكار موارد المياه جزء من البعد الاقتصادى فى خطط الهيمنة التركيـة والإسرائيلية أيضاً.

وبطبيعة الحال بما أن الأدوات الاستراتيجية يكمل بعضها بعضاً، فإن الضغط المائى على كل من سوريا والعراق يضعف مركزهما الاستراتيجى فى مواجهة تلك الخطط، كما أنه يعرض عمليات التنمية فيهما للخطر، وهذا بدوره يسهم فى إضعاف كل من الدولتين طبقاً لما يسمى بمعادلة القوة الشاملة للدولة.

والملاحظ أن استخدام أداة الضغط المائى يحدث بالتزامن مع استخدام أدوات الضغط الأخرى، فهناك تهديدات عسكرية من تركيا لسوريا، وهناك اجتياح عسكرى تركى دورى لشمال العراق، وهناك احتلال إسرائيلى لأراضى سورية ولبنانية.

وهناك مطالب أمنية إسرائيلية معلنة من سوريا كشرط للانسحاب الجزئى من الجولان تجعل سوريا كلها مكشوفة للابتزاز سواء من جانب إسرائيل أو من جانب تركيا.

إذن هناك علاقة عضوية بين النزاع التركى السورى العراقى على مياه دجلة والفرات وبين استراتيجية الهيمنة التركية المنفردة أو المشتركة مع إسرائيل.

نهر النيل

لا تعانى مصر مثل سوريا من وجود دول تفوقها أو حتى تعادلها فى معادلة القوة الشاملة فى أعالى النيل ومنابعه، ومع ذلك فليست أحوال مصر مع دول الحوض سخاء ورخاء فى معظم الأحوال وما يسرى على مصر يسرى أيضاً على السودان فى الغالب.

إن الهدفين الرئيسيين لمصر فيما يتعلق بنهر النيل يتعرضان لبعض المخاطر التى لا ينبغى التهوين منها، وهذان الهدفان هما أولاً الحفاظ على حصتها الحالية من موارد النهر دون أى نقصان، والثانى هو زيادة هذه الموارد بالتعاون مع بقية دول الحوض.

وكما نعرف فقد أصيب الهدف الثانى فى مقتل عندما تجددت الحرب الأهلية فى السودان فى أوائل الثمانينيات، إذ توقف العمل فى مشروع قناة جونقلى الذى كان يرمى إلى زيادة إيرادات النيل الأبيض، بسبب وقوع القناة فى قلب مناطق القتال بين قوات الجنوبيين وقوات الحكومة السودانية.

وليست الحرب الأهلية فى السودان على حال تطور عارض أو قضية سودانية فقط، ولكن هذه الحرب فى المنظور الأوسع هى جزء من صراع بين الثقافة العربية الإسلامية وبين مشروعات ثقافية سياسية مناهضة فى منطقة القرن الافريقى، وإقليم البحيرات الكبرى. وهذا

يعنى أن توقف العمل فى مشروع قناة جونقلى لا يجب النظر إليـــه بمعـزل عـن مجمـل التطورات السياسية والاستراتيجية فى المنطقتين، وهى تطورات تنطوى على مخاطر علـى الهدف الأول السابق ذكره للسياسة المائية المصرية وهو هدف الحفاظ على حصة مصر من مياه النيل عند منسوبها الحالى.

ونستعرض أولاً المخاطر المحتملة على حصة مصر الحالية، ثم نرى ارتباطها العضـوى بالمخططات الاستراتيجية الجارى تنفيذها حالياً فى القرن الافريقى أو فى إقليم البحيرات على نحو ما أثبتنا فى حالة نهرى دجلة والفرات.

تتمثل تلك المخاطر أساساً فى الإدعاء الاثيوبى بأن الاتفاقـات الحاليـة لتقسـيم ميـاه النيل لا تلزمها، فما بين مصر والسودان لا يلزم إلا مصر والسودان. أما الاتفاقات القديمـة بين مصر وأثيوبيا فهى قد أصبحت بالية من وجهة النظر الأثيوبية لأنها وقعت بين بريطانيا التى كانت تحتل مصر، وبين إيطاليا التى كانت تحتل أثيوبيا، ومن ثم فـهى لا تعـبر عـن الإرادة الأثيوبية.

كما تدعى أثيوبيا مثلها مثل تركيا فى حالة نهرى دجلة والفرات أنها صاحبة الحق الأول فى استغلال مياه الأمطار الموسمية التى تهطل على هضبتها وتزود النيل الأزرق وبحيرة تانا بالمياه التى تجئ بعد ذلك إلى النيل. وبذلك تنكر أثيوبيا مثلما تنكر تركيا مبدآن مستقران فى القانون الدولى منذ آماد طويلة وهما مبدأ التوارث الدولى ومبدأ الحـق المكتسـب والأول يلزم السلطة الحالية فى أثيوبيا بما ورثته من اتفاقيات عن السلطات الإيطالية التـى كـانت صاحبة السيادة على أثيوبيا وقت عقد الاتفاقيات المنظمة للحقوق المصرية فى مياه النيل بما فى ذلك تعديها، أما المبدأ الثانى فيلزم أثيوبيا باحترام حق مصر المكتسب عبر آلاف السنين فى تلك المياه.

ولكن لماذا تحاول أثيوبيا الآن إنكار هذه الحقوق؟

بالرغم من روح العداء نحو مصر التى تشى بها تصريحات بعض المسئولين الأثيوبييـن حول قضية مياه النيل، فليس من العدل القول بأن أثيوبيا تفتعل مشكلة نكاية فى مصر، ولكن من وجهة النظر المصرية هناك أخطاء فى حسابات أثيوبيا لمواردها ولاحتياجاتها من المياه وهناك أيضاً سوء تقدير لوسائل تدبير هذه الاحتياجات كما حدثنى الدكتور عزمـى خليفـة الدبلوماسى المصرى السابق فى أثيوبيا والسفير المصرى السابق فـى أثيوبيـا والسـفير

المصرى حالياً فى جمهورية أفريقيا الوسطى، ونضيف نحن إلى ما قاله وجود روح عدائية نحو مصر فى بعض الدوائر الأثيوبية مثلها مثل سائر دول القرن الأفريقى مما سوف نتعرض له بعد قليل.

ويقول الدكتور خليفة أن المسئولين المصريين واجهوا المسئولين الأثيوبيين بهذه الحقائق ومجملها أن ما يتسرب من حصيلة الأمطار الصيفية الموسمية على الهضبة الأثيوبية إلى المحيط الهندى يزيد على احتياجات أثيوبيا لكافة مشروعات التنمية الزراعية المخططة حالياً وفى المستقبل، وأن الجانب المصرى عرض على نظيره الاثيوبى مساعدة مصر الفنية فى مشروعات الرى وهى مساعدة بالغة القيمة نظراً لخبرة مصر العريقة فى نظم الرى لإنشاء مشروعات تحول لاستغلال المياه الضائعة فى المحيط الهدى، ولكن هذا العرض لم يقبل حتى الآن قبولاً حسناً، وتواصل أثيوبيا حملتها الدولية للحصول على تمويل دولى لإنشاء سلسلة من السدود الصغيرة (عديمة الجدوى فى نظر المصريين) على المجارى الهابطة من الهضبة نحو النيل الأزرق وبحيرة تانا ونهر عطبرة، وتتهم أثيوبيا مصر بعرقلة جهودها للحصول على تمويل من البنك الدولى لهذه المشروعات.

ولكن لماذا يرى الخبراء المصريون أن هذه المشروعات عديمة الجدوى؟

حسب رواية الدبلوماسى المصرى عزمى خليفة، وكان مختصاً بملف مياه النيل فى السفارة المصرية فى أديس أبابا فإن انحدار سفوح الهضبة الأثيوبية يتميز بمعدل عال من الحدة يبلغ ٦ : ١، أى أن الهضبة تنحدر بعمق ٦ أمتار لكل متر واحد مستوى، وهذا يجعل من الصعب إنشاء خزانات مياه كبيرة إلا بتكلفة باهظة جداً لا يتحملها اقتصاد غنى فما بالك باقتصاد أثيوبيا بالغ التخلف، وفضلاً عن ذلك فإن كميات المياه التى سوف تخزن لن تنتج عائداً يبرر هذه التكاليف، ويتوقع محدثنا أن تؤثر المشروعات الصغيرة المخطط لها حالياً فى أثيوبيا على حصة مصر من مياه النيل بمقدار طفيف لا يزيد عن مليارى متر مكعب سنوياً، لكن إذا تمكنت أثيوبيا من تنفيذ كل ما تخطط له من مشروعات للرى فسوف تتأثر حصة السودان من المياه تأثراً خطيراً لأن خزان جبل الأولياء الذى تعتمد عليه الزراعة السودانية اعتماداً كبيراً يمتلئ من مياه نهر عطبرة الذى لا يزود مصر إلا بالقليل جداً من الماء.

هذه هى أبعاد الخلاف المائى بين مصر وأثيوبيا، وقد رأينا من قبل أن مشـــروع قنـــاة جونقلى قد توقف بسبب الحرب فى جنوب السودان فهل هناك أخطار أخرى يمكن أن تتعرض لها إيرادات مصر المائية من منابع النيل؟

حتى هذه اللحظة لم يوجد من يتحدث فى أوغندا من دول البحيرات التى ينبع منها النيـل الأبيض عن مشروعات تؤثر على الحصة المصرية من الماء، ولكن هذا لن يكون مســتبعداً إلى مالا نهاية فى ضوء ما يجرى من تطورات سياسية مهمة للغاية فى أعالى النيل، وهنـا ندخل مباشرة إلى ملامح الخلفية السياسية للضغوط المائية على كل من مصر والسودان.

إننا لن نتحدث بالتفصيل عن الحروب والصراعات الدائرة فى إقليم البحـــيرات الكـبرى والقرن الافريقى، وسوف نستغنى عن هذه التفاصيل باستعراض الخطوط العامـــة لملامـح الخلفية السياسية فى المنطقتين.

فلقد شهدت أثيوبيا وأريتريا وأوغندا معاً فى أوقات متقاربة تغيرات جذرية فى نظم الحكم فيها، ويجمع بين هذه التغيرات عدة أوجه للشبه، فهى تغيرات جاءت بعـد حـروب أهليـة طويلة انتصرت فيها المعارضة برعاية أمريكية، وبرغم ذلك فإن زعماء المعرضة لم يكونوا فى الأساس ضباطاً، بل كانوا مدنيين تعلموا فى الجامعات الأمريكية، وهم جميعاً فى أعمـار متقاربة.

وذكرت صحيفة ذى اندبندانت البريطانية عام ١٩٨٧ أن السيد ميليس زينـاوى رئيـس وزراء أثيوبيا، وآسياسى آفورقى رئيس جمهورية اريتريا، ويـورى موسـيفينى رئيـس جمهورية أوغندا كانوا زملاء دراسة فى الجامعات الأمريكية بتمويل من مجلـس الكنـائس العالمى.

غير أن تلك ليست هى أوجه الشبه الأكثر أهمية فيما يتعلق بموضوعنا، فالأهم هـو أن جميع هؤلاء الزعماء يتبنون مشروعات لبناء (الأمة - الدولة) فى بلادهم تقوم من الناحيـة السياسية على دمج عناصر المجتمع المشتتة ثقافياً فى إطار سياسى ثقافى واحد يمزج بيـن ما يسمى بالروح الإفريقية والثقافة الغربية، وبذلك تناهض هذه النظـم رسـمياً المـوروث الثقافى العربى الاسلامى فى هذه المنطقة لأنه فى نظرهم عامل من عوامل الانقسام، وهـذا هو الذى يفسر رو العداء لمصر لدى بعض الدوائر فى أثيوبيا كما ذكرنا وفى دول أخرى فى القرن الافريقى وإقليم البحيرات.

ومن اللافت للنظر حسب رواية صحيفة ذى اندبندانت البريطانية أن جون جارنج زعيم حركة التمرد فى جنوب السودان ينتمى لنفس التيار الذى ينتمى إليه موسيفينى وآفوروقى وزيناوى، بل إن الصحيفة تقول أيضاً إن جارانج كان أيضاً زميل دراسة للزعماء الثلاثة، قبل أن يصبح ضابطاً فى الجيش السودانى، ولينشق بعد ذلك عن هذا الجيش مؤسساً الحركة الشعبية لتحرير السودان.

إن مناهضة المؤثرات الثقافية العربية الإسلامية فى إقليم البحيرات الكبرى وفى القرن الأفريقى تخلق بيئة ملائمة تماماً لعدم الاكتراث بمصالح مصر والسودان فى منابع النيل، كما يشجع تبنى أية مشروعات تؤثر بالسلب على إيرادات مصر من المياه باسم التنمية فى هذه الدول. فإذا وعينا جيداً مغزى تلك التغييرات الجذرية التى جرت فى أثيوبيا وأريتريا وأوغندا وفى جنوب السودان أيضاً، وتذكرنا الحروب الدائرة فى كل من زائير وروندا، فسوف نعى أيضاً مدلول المشروع الأمريكى الطموح الذى لا تزال ترتيباته تجرى خلف الأبواب المغلقة، وهو المشروع المسمى بمشروع كلينتون للقرن الأفريقى الكبير.

إن هذا المشروع كما أطلعت على ملخص له فى نشرة رسمية (أرجو اعفائى من تحديد الجهة التى أصدرتها) يهدف إلى إقامة تكتل اقتصادى سياسى يشمل أثيوبيا واريتريا والصومال وتنزانيا وكينيا وأوغندا وروندا وبورندى والكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً) ثم يمتد شمالاً ليقطتع جنوب السودان، وسوف تقوم رؤوس الأموال الأمريكية بقيادة جهد دولى لإقامة التنمية لهذا التكتل لتنمية اقتصادياته واستغلال موارده وأسواقه ومما يستحق الذكر هنا أن المسئول عن ملف هذا المشروع فى وزارة الخارجية الأمريكية هى السفيرة إبريل جلاسبى التى كانت سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية فى بغداد حين غزا العراق الكويت تحت مظنة أن السفيرة جلاسبى أوحت بأن بلادها لن تحمل السلاح لإخراج الجيش العراقى من الكويت.

إن مشروع كلينتون الطموح للقرن الافريقى الكبير هو الذى يفسر لنا تلك الصراعات الدامية فى رواندا وفى الكونغو، لأن هذه الصراعات نشأت فى الأصل فى إطار السعى لطرود النفوذ الفرنسى الذى كان سائداً فى تلك المناطق. ويتمثل الخطر الأكبر على المصالح المصرية من مشروع القرن الافريقى الكبير فى جانبين: الأول هو التخطيط لفصل جنوب السودان وبذلك تضاف دولة جديدة مناهضة للثقافة العربية الإسلامية فى حوض النيل،

وستكون هذه الدولة قاعدة للنفوذ الاجنبى فى الحوض، كما أنها فى الأغلب لن تسلك سلوكاً متعاوناً مع الاهتمامات المصرية، ولا ننسى أن مشروع قناة جونقلى يقع بالكامل فى أراضى تلك الدولة التى يخطط لقيامها. والثانى هو أن إقامة التكتل المقترح باسم القرن الافريقى الكبير سوف يقلب موازين القوى فى حوض النيل، بحيث أن مصر التى تشعر حالياً بالاطمئنان لتفوقها الشامل على بقية دول الحوض سوف لا تعود تشعر بهذا الاطمئنان.

نعم ليس من الضرورى أن تنعدم كل فرص التفاهم بين مصر وبين دول أعالى النيل فى ضوء هذه الاحتمالات القادمة، بل أن فرص التفاهم هى الأكثر ولكن تلك الاحتمالات تنطوى أيضاً على كثير من نقاط الاحتكاك بين مصر وبين دول الحوض وبين القوى الكبرى القادمة بمخططاتها وأطماعها إلى المنطقة، ولذلك فعلى مصر منذ الآن أن تبقى على اتصال مؤثر بكل اللاعبين هناك، واحسب أيضاً أن هذه القضايا ستكون من أهم قضايا الحوار الاستراتيجى الذى بدأ يتخذ شكلاً مؤسسياً بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية.

إسرائيل والمياه العربية

أفاض المتحدثون غيرى فى هذه القضية، ولكن بما أن الحديث عن الخلفيات السياسية للضغوط المائية على الدول العربية لا يكتمل دون التطرق إلى هذه الخلفيات فى حالة الضغوط الإسرائيلية على المياه العربية، فإننا سوف نلمسها بتركيز شديد.

١- أحد أهم أسباب الرفض الإسرائيلى لمبدأ الانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان السورية هو أهميتها كمنبع مائى لروافد نهر الأردن الذى تستغله إسرائيل لأقصى درجة..

٢- تسرى هذه الملاحظة أيضاً على الضفة الغربية التى تمد إسرائيل بحوالى ٤٠% من احتياجاتها من المياه الجوفية.

٣- وهذا يعنى أن إسرائيل سوف تصر فى أية تسوية قادمة مع سوريا وفى التسوية النهائية مع الفلسطينيين على ترتيبات تكفل لها هذه الإمدادات المائية.

٤- لدى إسرائيل خطة قديمة لتحويل مجرى نهر الليطانى فى لبنان ليروى شمال إسرائيل ولكن المقاومة المسلحة اللبنانية هى التى وأدت هذا المشروع، ومن المنتظر أن تعود إسرائيل وتقترح مشروعات للتعاون المائى مع لبنان فى إطار التسوية الشاملة.

٥- حاولت إسرائيل إدراج طلب منها بالحصول على نسبة فى المائة من مياه النيل فى جدول أعمال لجنة المياه المنبثقة عن المفاوضات متعددة الأطراف للسلام فى الشرق الأوسط، ولكن مصر رفضت هذا الطلب رفضاً باتاً نهائياً وأصبحت مقولة النيل خارج أية مفاوضات شرق أوسطية صكا معترفاً به دولياً.

بهذا نكون قد رصدنا أهم مكونات الخلفيات السياسية للضغوط المائية على الدول العربية فى اللحظة الحالية ولعدة سنوات أخرى قادمة .. ونأمل أن نكون قد قدمنا شيئاً مفيداً لمن تقع عليهم مهمة مواجهة الأخطار الماثلة والمحتملة أو على الأقل ساهمنا فى خلق الوعى العام بأن الضغوط المائية على الدول العربية ليست مسألة منفصلة عن الخطط الإستراتيجية الشاملة لهؤلاء الضاغطين وغيرهم.

الفصل الثانى عشر

أطماع إسرائيل فى المياه العربية

نبيل زكى*

المقدمة :

فى مفاوضات "زخرون يعقوب" (على مقربة من مدينة حيفا) ، لم يتم التوصل إلى اتفاق بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى بسبب مشكلة - إدراك الجميع - أنها أكثر حيوية مما يظنون، وهى مشكلة المياه. كان ذلك قبل حوالى ثلاث سنوات. ووقتها، قال وزير الزراعة الإسرائيلى السابق يعقوب تسور "إن مسألة المياه لا يمكن مناقشتها وفق نفس القواعد التى يناقش بها ملف الأراضى .. لأن طبقات المياه الجوفية لا تعرف حدوداً".

ونظراً لأن المياه الجوفية "لا تعرف حدوداً" .. فان إسرائيل تصر على الاحتفاظ بالسيطرة على مياه الضفة الغربية والإشراف على طريقة توزيعها والاستمرار فى استهلاك معظمها.

وليس هذا بالموقف الإسرائيلى الجديد. وربما كان الشئ الجديد الوحيد هو أن إسرائيل تتشبث به أكثر فى أى وقت مضى وفى وقت يفترض فيه أن هناك مقومات لسلطة وطنية فلسطينية. فما معنى وجود هذه السلطة فى ظل استمرار التحكم الإسرائيلى فى المياه؟

* نائب رئيس تحرير جريدة الأخبار القاهرية – رئيس تحرير جريدة الأهالى

قبل عام ١٩٨٦، كتبت "ليزلى شميدا"، رئيسة قسم الأبحاث والنشر بالمؤسسة الأمريكية لخدمات الشرق الأوسط، تقول :

((.. أما مياه الضفة الغربية، ففى الأفق البعيد لإسرائيل منافع فيها على أساس أن الطبقتين الحاملتين للماء اللتين تنبعان فيها هما مصدر تزويد منطقتيها الشمالية والوسطى بكل احتياجاتهما من المياه الجوفية تقريباً. وقد بلغ الحجم السنوى للمياه الفلسطينية التى تتحكم إسرائيل فيها منذ عام ١٩٦٧ ما يقرب من ٦٠٠-٧٠٠ مليون متر مكعب، أو ما يقرب من إجمالى الزائد من استهلاك المياه الإسرائيلى منذ منتصف الستينات. وبعبارة أخرى، فان ما يقرب من إجمالى التوسع الإسرائيلى فى المستوطنات وزيادة المنتجات الزراعية منذ ذلك الوقت قد تم إنجازه فى المقام الأول بمياه من الضفة الغربية وأعالى الأردن."

وقالت ليزلى شميدا "إن إسرائيل تأخذ فى اعتبارها عمل نظام الآبار الناعم الوثير. خصوصاً فى الضفة الغربية، وتوليه أهمية كبرى فى موازنتها الكلية للمياه. وحتى تضمن تحكماً فى مياه هذه الآبار، فان عليها التحكم فى الطبقتين الحاملتين للماء بأن تكونا فى حوزتها الكلية .. لذلك كان التحكم فى الضفة الغربية ضرورياً ..".

وهذا العرض الذى قدمته "ليزلى شميدا" للموقف الاسرائيلى قبل أكثر من ثلاثة عشر عاماً يلخص مادار فى مفاوضات زخرون يعقوب.

(تعاون مشترك)

وقد اصطدمت مفاوضات "زخرون يعقوب" بمشكلات "صعبة" من وجهة النظر الإسرائيلية لأن الفلسطينيين تحدثوا عن حقوقهم فى المياه. واللعبة التى تلعبها إسرائيل الآن هى مخاطبة الفلسطينيين على النحو التالى: ((دعونا نناقش "احتياجاتنا" من المياه، بدلاً من مناقشة "حقوقنا فى المياه")) ! أو ((دعونا نناقش الجانب العملى وهو تعاوننا فى استخدام وتوزيع وصيانة وتنمية وإدارة موارد المياه المشتركة)) !

وبالتالى، فان المطلوب تشكيل "لجنة مراقبة مشتركة" تتولى مهمة التعامل مع كل موارد المياه "المشتركة"، بما فى ذلك شبكات الطبقات الجوفية الجبلية ونهر الأردن وعين جدى.

وترى إسرائيل أن "حقوق المياه" .. مسألة يجب أن تنتظر محادثات الحل النهائى (إلـــى جانب القدس والمستوطنات واللاجئين .. والحدود ..).

ويبدو أن كل القضايا الجوهرية يجب أن تنتظر .. ولا أحد يعرف كيف سيكون ذلك الحل النهائى الموعود .. إذا كان هناك حل أصلاً !

"احتياجات" الهجرة والاستيطان

ولما كان التطور الاقتصادى المستقبلى فى إسرائيل يتوقف، بصــــورة حاسـمة، علـــى استغلال مصادر مائية جديدة أو تطوير طرق حديثة، ولما كان ثمة حاجة لمـــوارد مائيـــة إضافية .. لتلبية "احتياجات" الهجرة إلى إسرائيل والاستيطان فى الأرض الفلسطينية .. فإننا نستطيع أن نتصور نوعية "الحل النهائى" لمشكلة المياه فى ضوء الأوضاع الراهنــــة فـــى المنطقة.

وتشير التقديرات الإسرائيلية إلى أن ثلاثين فى المائة من إمدادات إسرائيل من الميـــاه تأتى من مياه جوفية بالضفة الغربية وأن ثلاثين فى المائة أخرى تأتى من الجليل (والنسبة الأخرى لها علاقة بالمفاوضات حول الجولان).

ويعترف "دورى جولد"، الباحث فى مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب، بـأن إسرائيل تستهلك كميات من مياه الضفة الغربية أكبر بكثير من الفلسطينيين، ثم يقول – فى صفاقة – إن الحكومة الإسرائيلية ليست مهمته بتغيير هذه المعادلة !

(قضية مركزية)

وعلى خلاف الوضع فى غزة وأريحا .. فإن المياه تتحول بسرعة إلى قضية مركزية فى هذه المرحلة الثانية لتطبيق الحكم الذاتى لأنها تتناول الضفة الغربية.

وسبق أن أوضح الفلسطينيون عبر السنين أنــــهم لا يقبلـــون الواقـــع الراهـــن بشـــأن استخدامات المياه .. ذلك لأنه من المتوقع ان تزداد احتياجاتهم مـــن الميـــاه مـــع النمـــو الاقتصادى. وإذا كان الفلسطينيون فى المنفى سيمارسون فى يوم من الأيام حق العودة (أو جزء منهم على الأقل) .. فإن الطلب على المياه سوف يزداد مع إعادة توطين مئـــات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين فى بلادهم. ثم إن السيطرة على الموارد الطبيعية تعبير أساســـى عن السيادة الوطنية التى يحق للفلسطينيين التمتع بها. وإدارة شئون المياه جزء لا يتجـزأ

من عمل السلطة الفلسطينية، بل إن إدارة موارد المياه بكامل الصلاحيات لا تقل أهمية - بالنسبة للفلسطينيين - عن الانسحاب الإسرائيلى ومشكلة الأرض.

(مشروع تقسيم)

وتقدر الحقوق المائية للفلسطينيين فى الضفة الغربية بأكثر من ٦٥٠ مليون متر مكعب من المياه المتجددة سنوياً، غير أن إسرائيل تفرض على الفلسطينيين أن لا يتجاوز استهلاكهم ١٣٠ مليون متر مكعب فقط من مياههم، وهو قدر لا يكفى حتى لإصلاح الأراضى التى فقدت خصوبتها نتيجة نقص إمدادات المياه.

والمعروف أن إسرائيل حظرت - فى ظل الاحتلال - على المواطنين فى الضفة الغربية حفر أية آبار جديدة أو توسيع الآبار القائمة وتعميقها.

وحصة الفلسطينيين من المياه ثابتة، كما هى منذ عام ١٩٦٧ رغم النمو السكانى بينما زادت "احتياجات" إسرائيل بدرجة كبيرة وبمعدل أسرع.

ويقول الإسرائيليون: إن الطبقات الجوفية الغربية والشمالية والشمالية الغربية التى تجرى تحت تلال الضفة الغربية تنتج ٦٠٠ مليون متر مكعب سنوياً .. تسحب إسرائيل منها ٥٠٠ مليون متر مكعب بينما يسحب الفلسطينيون مائة مليون متر مكعب، وهذه الخمسمائة مليون متر مكعب هى التى تشكل ٣٠ فى المائة من استهلاك إسرائيل للمياه.

وكما اتضح فى مفاوضات "زخرون يعقوب"، فإن إسرائيل تريد اقتسام المياه على النحو التالى:

٨٠ فى المائة من المياه لإسرائيل و ٢٠ فى المائة للفلسطينيين (!) رغم أن الإسرائيليين أنفسهم يقولون إن ٢٠ فى المائة فقط من المياه توجد تحت الجانب الإسرائيلى من الخط الأخضر (!) .

ومما يدعو للسخرية أن إسرائيل تعترض على زيادة حصة الفلسطينيين بحجة انه يجب توفير المزيد من المياه - ليس من خلال تخفيض حصة إسرائيل (التى لا يحق لها الحصول عليها أصلاً) - عن طريق إزالة ملوحة مياه البحر (وهى عملية باهظة التكاليف تجعل الزراعة غير مربحة).

ومعنى ذلك أن الإسرائيليين يريدون من الفلسطينيين أن يكفوا عن الحديث حول حقوقهم فى المياه، فى هذه المرحلة، ليفكروا بدلاً من ذلك فى "كيفية تنمية موارد المياه المشتركة باعتبار أن كلا من الإسرائيليين والفلسطينيين سيواجهون عجزاً فى مواردهم المائية". ولا مانع من أن يتحدث الإسرائيليون عن "حقوقهم" - هم - التاريخية فى مياه الفلسطينيين !.

ويطالب بعض "الكرماء" فى إسرائيل "بالتساهل"مع الفلسطينيين ومنحهم ٥٠ مليون متر مكعب إضافية سنوياً من الستمائة مليون التى تنبع من الأرض الفلسطينية (!!) لكى يصبح مجموع حصة الفلسطينيين حوالى ١٥٠ أو ١٦٠ مليون متر مكعب ! .

(سيطرة دائمة)

وفى دراسة سرية أعدتها هيئة المياه فى إسرائيل (وأزاح الستار عنها المعلق العسكرى الإسرائيلي زئيف شيف فى صحيفة هارتس الإسرائيلية فى ٨ أكتوبر ١٩٩٣) وضعت الخطوط الرئيسية لمشكلة المياه فى الضفة الغربية لكى يسترشد بها المفاوضون الإسرائيليون فى المستقبل. وتطالب هذه الدراسة بضرورة استمرار السيطرة الإسرائيلية على مناطق محددة من الضفة الغربية "لمنع إفراط الفلسطينيين فى استخدام الطبقات الجوفية التى تمد القدس والسهل الساحلى بمياه الشرب"! .

ويتساءل مسئولون إسرائيليون عما سيفعله الجيش الإسرائيلى إذا قام الفلسطينيون بحفر آبار مياه جديدة "بدون تصريح إسرائيلى"(!!) فى منطقة مثل قلقيلية وطولكرم اللتين تقعان مباشرة على قمة هذه الطبقات الجوفية والتى ستنسحب منها القوات الإسرائيلية ؟ وهنا يطرح سؤال آخر: "هل سيتدخل الجيش الإسرائيلى لوقف "استغلال" المياه التى ترى السلطة الفلسطينية أنها حق وطنى لها؟" .

(شروط إسرائيلية)

والطريف (طبقاً لقاعدة إن شر البلية ما يضحك) أن الإسرائيليين الذين "يتنازلون" ويعترفون بأن الجزء الشرقى من الطبقات الجوفية مورد فلسطينى يحق للفلسطينيين السيطرة عليه .. يطالبون (وربما يشترطون) أن يمد الفلسطينيون المستوطنات الإسوائيلية فى وادى الأردن بنفس كميات المياه التى تصل إليها فى الوقت الحالى! ومطلوب أيضاً من هيئة المياه الفلسطينية - بالتوافق مع هيئة المياه الإسرائيلية - أن تسجل وتنشر كل

البيانات بشأن تخطيط واستخدام مواقع مواردها المائيـــة ! وتـتركز مخـاوف إسـرائيل وكوابيسها فى احتمال قيام الفلسطينيين بحفر آبار جديدة فى الضفة الغربية، الأمـر الـذى سيلحق ضرراً شديداً بإمدادات المياه لإسرائيل.

ولذلك تريد إسرائيل تشكيل دوريات مشتركة للمياه تحت إشراف لجنة مشتركة للمياه مع تعهد الفلسطينيين بعدم القيام بعمليات حفر جديدة فى أراضيهم بدون موافقة اللجنة ! .

والغريب أن إسرائيل تخطط للاعتماد على فاكهة وخضروات الفلسطينيين الأرخص سعراً لكى تدّخر لنفسها المياه، وتتجاهل أن الفلسطينيين سيحتاجون لكميات أكبر من المياه فـى هذه الحالة. كما يتجاهل الإسرائيليون أن ٢٦ فى المائة من الفلسطينيين يعملون بالزراعـة بينما لا يعمل بها أقل من ثلاثة فى المائة من الإسرائيليين، كما أن إسرائيل قـادرة علـى استيراد طعامها، بينما الفلسطينيون لا يستطيعون. وإسرائيل تستطيع إزالة ملوحـة ميـاه البحر أو استيراد المياه من تركيا. والفلسطينيون لا يستطيعون، وهم فى غنى، فـى هـذه المرحلة، عن مشاركة إسرائيل اهتماماتها بالبحث عن فرص لتحلية مياه البحر.

تحذيرات ومخاوف

وفى وقت من الأوقات قال اسحق رابين أنه إذا لم تحل مشكلة المياه "بطريقة مرضيـة" لإسرائيل، فإن حكومته لن توقع على اتفاق المرحلة الثانية للحكم الذاتى. وترتفع الصيحـات فى إسرائيل التى تحذر من أن السماح للفلسطينيين بحرية ضخ المياه من الأرض لا يعنى - من وجهة النظر الإسرائيلية حرمان إسرائيل من المياه، بل وإفساد هذه المياه لأن الاستغلال الزائد عن الحد يمكن أن يدمر الطبقات الجوفية !! وينسى هؤلاء أن إسرائيل هى التى ظلت تمارس هذا الاستغلال "الزائد عن الحد" طوال ٣١ سنة ! وقالت واحدة من خبراء المياه فى إسرائيل (جويس سنار) فى كتاب بعنوان "ميثاق حول مياه الشرق الأوسط" إن الإفراط فـى ضخ المياه من الضفة الغربية "يمكن أن يؤدى فى نهاية المطاف إلى تخفيض مستوى المياه فى الضفة إلى ما دون مستوى سطح البحر، مما يؤدى إلى تحويل المياه إلى مياه مالحـة تجرى من البحر إلى الأراضى الساحلية لإسرائيل مما يـهدد بتدمـير الطبقـات الجوفيـة والأراضى الزراعية".

ومنذ أربعة أعوام، كتب "إيتمار ماركوس" رئيس حركة صيانة مياه إسرائيل، يقـول إن من يسيطر على ضخ المياه فى الضفة الغربية هو الذى يقرر كمية المياه المسموح بتدفقـها

عبر الخط الأخضر (إلى إسرائيل) .. أى "أن سكان السهل الساحلى الإسرائيلى سيكونون تحت رحمة" سكان هضبة الضفة الغربية. وجاء فى تقرير حكومى إسرائيلى فى مايو عام ١٩٨٩ أن القدرة المادية على زيادة الضخ فى الضفة الغربية يمكن أن تصل إلى درجة القضاء نهائياً على الضخ فى إسرائيل. وكان بنيامين نتنياهو أثناء تزعمه كتلة الليكود المعارضة فى إسرائيل قبل أن يصبح رئيساً للوزراء، يرى أنه فور تخلى الجيش الإسرائيلى عن السيطرة "فإن إسرائيل لن تكون قادرة على منع الحفر فى الضفة الغربية ما لم تلجأ إلى عمل عسكرى". ويقول البروفيسور الإسرائيلى يائير باراخ (من الجامعة العبرية) إن الفلسطينيين يستطيعون حرمان إسرائيل من مياه الشرب، حتى بدون قصد، نتيجة التلوث.

ويقول أستاذ الجيولوجيا أرنون سوفر (جامعة حيفا)، ومن خبراء المياه فى إسرائيل، أنه فى حالة عودة السكان الذين غادروا الضفة الغربية فى عام ١٩٦٧ (ويقدرهم بمليون مواطن) فإن السهل الساحلى الإسرائيلى سيغرق فى الصرف الصحى والدوزنتاريا والتيفوس!!

غير أن "توريت كليوت"، الخبير الإسرائيلى فى موارد المياه، يرد على ذلك كله فى كتابه "موارد المياه ونزاع الشرق الأوسط"، فيقول إن إسرائيل استنزفت عبر نحو ثلاثة عقود مواردها السطحية والجوفية، واستخدم مزارعو مستوطناتها فى الضفة الغربية والمناطق المحيطة بها كميات كبيرة من الأسمدة الكيماوية والمبيدات بأشكال أدت إلى تلوث مياهها الجوفية بمستويات خطيرة".

وهكذا شهد شاهد من أهلها.

الصلاحيات الضرورية

وهذا التعنت الإسرائيلى مع الفلسطينيين يبدو صارخاً فى ضوء تفوق إسرائيل فى وسائل ترشيد استخدام المياه والمحافظة على مواردها غير المتجددة بسبب تمتعها بتقنيات متطورة يمكنها من إعادة تدوير الموارد المائية والاستخدام الأمثل لوسائل التحلية.

فهل يمكن تصور - بعد ذلك كله - أن إسرائيل تريد تحويل السلطة الفلسطينية للمياه إلى مجرد "مراقب" بينما تنفرد - هى - بممارسة كل السلطات والصلاحيات؟ وهل يمكن تصور الحديث عن ضرورة الاحتفاظ الدائم بالسيطرة على ثلاث مناطق من الضفة الغربية

يؤثر فيها الضخ .. على جريان المياه إلى الآبار الإسرائيلية؟ ألا يعنى ذلك أن كل الأراضى الموازية للخط الأخضر – وبعمق كبير – فى شمال وغرب الضفة الغربيـــة، تظـل تابعـة لإسرائيل ؟

صلاحيات هيئة المياه الفلسطينية معروفة – أو هكذا يجب أن تكون – وهـى السـيطرة على موارد المياه الفلسطينية وإدارتها، أو الإشراف على أعمال البلديات فى مجال الميـاه، وتقنين الاستخدامات المائية، ودراسة وضع آبار المياه الحالية وتوسيع بعضها وتعميقـه، وحفر آبار جديدة إذا لزم الأمر وإقامة شبكة مياه فى المنطقة لأغراض الشرب، وتعويـض العجز المائى – الذى يقدر بـ ٦٠ مليون متر مكعب سنوياً – فى قطاع غـزة، (حيث إن الكيان الفلسطينى – أو الدولة الفلسطينية – يشمل الضفة الغربية وقطاع غـزة معـاً، وإذا نقص شئ من أحدهما يجب إكماله من الآخر. كذلك فانه إذا كانت هناك كميات من الميـاه تقدر بأكثر من ٥٠٠ مليون متر مكعب تنساب جوفياً كل سنة نحو الغـرب حيث يجـرى استنزاف هذه الموارد المائية فى إسرائيل .. فان الأولى بالمياه وأجـدى هـم أصحابـها. والمياه هى عصب التنمية. وليس هناك ما يمنع من تقاسم الأحواض المائية المشـتركة أو الأحواض المائية الإقليمية (لأكثر من طرفين) إذا كان ذلك يتفق مع مصلحة كل الأطراف .. المهم أن المفاوضات تقترب من العصب الحساس ومن قضية مركز، وهى مشكلة الميـاه. ولا يملك الفلسطينيون التنازل عن حقوقهم التاريخية أو تأجيلها إلى اجل غير مسمى.

(مواعيد غير موفقة لطرح المشروعات !)

فى الساعات الأخيرة لمفاوضات طابا بين الجانبين الفلسطينى والإسـرائيلى .. قـررت حكومة إسرائيل رفع مستوى المفاوضات، وأوفدت كلاً من وزير الزراعة "يعقوب تسـور" ومستشار رئيس الحكومة الإسرائيلية لشئون المستوطنات "نوح كيفـارتى"، إلـى جـانب المسئول الأول عن المياه فى إسرائيل "جدعون تسور". ولعل هذه الخطوة توضح أكثر مـن أى وقت مضى الأهمية التى تعلقها إسرائيل على مفاوضات الميـاه. وبـالفعل، حصلـت إسرائيل على ما تريد، وهو تأجيل اتخاذ قرارات بشأن المياه لحين بدء مفاوضـات الحـل النهائى مع الجانب الفلسطينى.

ويعتبر موضوع المياه جزءاً لا يتجزأ من التخطيط لمستقبل إسرائيل والضفة الغربيـة. وكما قالت صحيفة "جيروزاليم بوست" الإسرائيلية، فى مقالها الافتتاحى يوم ٢٠ أغسـطس

١٩٨٨، فان "المياه سلعة ثمينة فى هذا البلد، وهناك إدراك متزايد لأهميتها الحاسمة اليوم، ويبدو أن عدداً متنافياً من الإسرائيليين يعرفون أن السيطرة الإسرائيلية على موارد المياه أمر حيوى" ...

ممنوع الزراعة

وقبل أن يتوجه وزير الزراعة الإسرائيلى إلى إيلات للاشتراك فى المفاوضات، أوضح أن إسرائيل ترى "أنها يجب أن تنفرد بالسيطرة على موارد المياه فى الضفة الغربية على ان تضمن للفلسطينيين احتياجاتهم"!

وهنا يجب أن نتوقف لكى نعرف أن إسرائيل - كما شرح الوزير الإسرائيلى - مستعدة لتوفير احتياجات الفلسطينيين للاستهلاك المنزلى، وليس للزراعة.

إسرائيل لا تريد لأن تسمع من الفلسطينيين حديثاً عن سيادتهم على أرضهم أو سيطرتهم على مواردهم .. وإنما عن كمية المياه التى يحتاجونها.

ولا مانع، فى ظل السيطرة الإسرائيلية على الموارد المائية فى الضفة الغربية، أى على كل المنطقة الواقعة غربى نهر الأردن (حسب التعبير الإسرائيلى) إن تتولى إسرائيل توزيع المياه وفق تقديرها لمدى الاحتياجات "وعدالة" المطالب المتعلقة بالمياه !

وتأكيداً لرفض الاعتراف بحق الفلسطينيين فى السيطرة على مواردهم المائية، قال وزير الخارجية الإسرائيلى الأسبق سيمون بيريس، فى حديث لصحيفة "جيروزاليم بوست" نشرته يوم ١٨ أغسطس ١٩٨٨ : "إننا نحتاج لتدبير المزيد من المياه. فنحن جميعاً نعانى من نقص فى المياه. ويجب علينا أن نتقاسم تكلفة المياه .. ومن ثم فإن المياه لا علاقة لها بالخطوط القومية .. إننى مؤمن بشدة بالعدل ... ويجب علينا ان ننتج المزيد من المياه لأنفسنا ونعطيهم - أى نعطى الفلسطينيين - بعض المياه التى نستخدمها".

خدعة إسرائيلية

إذن ... فإن طرح قضية "ان هناك أزمة فى المياه تتطلب البحث عن وسائل جديدة لتدبير وتوفير هذه المياه" هى وسيلة للهروب من الاعتراف بحقوق الفلسطينيين فى السيطرة على مواردهم المائية، ووسيلة لطمس واقع اغتصاب وسرقة إسرائيل للمياه العربية حالياً. وهذا ما لم يدركه مؤلف كتاب "سلام .. أم سراب" الكاتب والمفكر المصرى محمد سيد أحمد.

وعلينا، لكى نتأكد من هذه الحقيقة ان نتابع ما قاله شيمون بيريس لصحيفة "جيروزاليم بوست"، عندما سئل عن كيفية حصول الأطراف على المزيد من المياه: هل عن طريق أنبوب من تركيا .. مثلاً ؟

يقول بيريس: "كلا .. تركيا ليست حلاً، علينا أن نتطلع إلى حل أسرع. ينبوع "عين فاشعا" سيكون المكان. هناك ستقوم بتحلية المياه، وهذه المياه ليست مالحة كمياه البحر .. ومن ثم فإن إزالة ملوحة المياه لا يجب أن تكون مشكلة كبيرة" ...

إن بيريس – هنا – أشبه بالأم التى وضعت قدراً كبيراً من المياه على النار لكى توهم أبناءها الجوعى بأنها تطهو لهم طعاماً فتهدئ صرخات الجوع فى بطونهم.

إسرائيل تبيع الوهم مقابل ان يتلهى العرب بمشاريع التكنولوجيا الجديدة .. وما عليهم سوى الصبر أو التنازل لإسرائيل، ووضع مصيرهم فى يديها لكى تحل لهم مشكلة "نقص المياه"، وكل المطلوب منهم أن يضعوا مواردهم المائية تحت تصرفها لكى تتولى – هى – توزيعها وإدارة شئون المياه وتلبية احتياجاتهم !

وعندما يتلقى شيمون بيريس سؤالاً عن كمية المياه التى ستتمكن إسرائيل من تدبيرها.. يرد : "سأقول فقط إن الفلسطينيين يستطيعون أن يكسبوا المزيد من المياه عن طريق المياه الصخرية الجوفية الشرقية – على مقربة من وادى الأردن – فمن هناك يستطيعون ضخ ٨٠ مليون متر مكعب أخرى من المياه ..".

ومعنى ذلك أن المطلوب من الفلسطينيين التنازل لإسرائيل عن كل المياه الجوفية فى القطاع الغربى من الضفة الغربية.

ومن أين يغطى الفلسطينيون تكلفة الحصول على المياه من الحوض الشرقى؟ هنا يتقدم بيريس لكى يتحدث مع العالم ممثلاً للفلسطينيين (!) فيقول: "لقد تحدثت فى هذا الأمر مع وزير الخارجية الأمريكى كريستوفر، وستقدم الولايات المتحدة عشرين مليون دولار، وهى تقدم الآن لغزة بالفعل بعض المساعدة، وسوف أتحدث مع الأوربيين"!

فضيحة فى الخليل

كيف يمكن إذن طرح إقامة مشروعات مائية مشتركة مع إسرائيل إذا كان التفكير الإسرائيلى يرتكز على قاعدة ان المياه الفلسطينية واللبنانية والسورية أصبحت من ممتلكات إسرائيل.

حتى القناة الأولى للتليفزيون الإسرائيلى .. كشفت القناع عن "مفهوم" إسرائيل لقضية المياه عندما عرضت فيلماً على شاشتها يوضح ان سكان مدينة الخليل لا يحصلون على المياه لأيام وأحياناً لأسابيع .. وأحياناً لشهور، بينما الأربعمائة يهودى المزروعين بالقوة والإكراه فى قلب المدينة، والستة آلاف مستوطن الذين يقيمون فى كيريات أربع فى ضواحى الخليل، يحصلون على أكثر من حاجتهم من المياه ليس فقط لسد الاحتياجات الأساسية بل لحمامات السباحة والحدائق !!

وسارع مجلس الوزراء الإسرائيلى الى معالجة الفضيحة (فى ظاهر الأمر) واستثمار الموقف (فى حقيقة الأمر) عن طريق اتخاذ قرار بإقامة أنابيب مياه جديدة من داخل إسرائيل للمستوطنين الذين يقيمون فى غوش عتصيون ومنطقة كيريات أربع (ولا مانع من ان تكون الحجة هى أن الفلسطينيين فى الخليل يحتاجون أيضاً إلى المياه!!). والحكومة الإسرائيلية هى التى تقدر مدى احتياج الفلسطينيين فى الخليل إلى المياه (حسب البيانات الصحفية الإسرائيلية) كخطوة أولى لكى تقرر نفس الحكومة - فى وقت لاحق - مدى احتياج الجيران العرب إلى المياه إذا أقيمت مشروعات مائية مشتركة، فهذه هى العقلية الإسرائيلية. وهنا نلاحظ ان أنابيب المياه التى أرادت الحكومة الإسرائيلية إقامتها لمد الخليل بالمياه (فى الظاهر) وزيادة كميات المياه للمستوطنين (فى الحقيقة) قد استكملت وتتوسع فى الوقت الحاضر. أى أن "الحل النهائى" تقرر منذ الآن، ولا ترى إسرائيل داعياً لانتظار مفاوضات المرحلة النهائية.

وفى أغسطس عام ١٩٩٠، أصدرت وزارة الزراعة الإسرائيلية بياناً تعلن فيه انه "من الصعب تصور أى حل سياسى يتفق مع بقاء إسرائيل دون أن يتضمن هذا الحل السيطرة الإسرائيلية الكاملة والمتواصلة على مياه الضفة الغربية وشبكات الصرف الصحى والبنية الأساسية المرتبطة بذلك كله ..".

وهذا يفسر تصميم إسرائيل على استمرار احتلال قطاع عرضه يصل فى بعض المواقع إلى ست كيلومترات فى منطقة عنبتا شرقى الخط الأخضر تمهيداً لضمه إلى إسرائيل .. فهو يحتوى على المياه الجوفية الفلسطينية التى تستولى عليها اسرائيل، كما يفسر إصرار إسرائيل على أن أى اتفاق حول المياه يجب أن يشتمل على بند ينص على احتفاظ إسرائيل بمستوى استخدامها الحالى من المياه الجوفية لجبل يرقون - تانيمين.

ومعلوم أنه إذا أعادت إسرائيل مرتفعات الجولان إلى سوريا فإن ذلك سيحرمها من الوصول إلى نهر بانياس، ولذلك فإنها تريد التوصل إلى "ترتيبات" فى هذا الصدد.

الضغط السياسى

وبإيجاز فان إسرائيل تريد مواصلة سرقة المياه الفلسطينية. والحل الإسرائيلى المطروح لإنقاذ الفلسطينيين المحرومين من ثروتهم المائية هو ان يحصلوا - سواء كانوا فى الضفة الغربية أو غزة - على المياه من لبنان أو تركيا أو .. مصر !

وسبق أن أوجز "دان زاسلافسكى"، المفوض الإسرائيلى السابق للمياه، الموقف الإسرائيلى الرسمى بقوله: "إن إسرائيل لا تريد أن تصبح معتمدة فى المياه على أى دولة مجاورة حتى فى زمن السلم". ونحن بدورنا نسأل: هل يقبل العرب أن يكونوا معتمدين - فى شريان الحياة - على دولة أخرى؟

وتقول "ناتاشا بيشورز" (مركز أبحاث الجغرافيا السياسية والحدود الدولية بمعهد الدراسات الشرقية والأفريقية فى جامعة لندن) فى كتاب "المياه واللااستقرار فى الشرق الأوسط" إن السيطرة على موارد المياه. ستظل تستخدم لممارسة الضغط السياسى، وعنصر المياه .. له أهميته فى التذكير بالتبعية.

وجاءت فى ذلك الكتاب القيم عبارة هامة: "ليس لدى إسرائيل الحافز للتنازل عما تعتبره ورقة استراتيجية ثمينة فى يدها هى أولوية الاستخدام للمياه" (حيث أنها تسيطر الآن بالفعل على موارد مائية عربية وتستغلها).

وبالتالى .. فان الحافز الذى يبحث عنه مؤلف كتاب "سلام .. أم سراب" لكى يشجع إسرائيل على التخلى عن سلاحها النووى .. غير موجود فى واقع الأمر. ذلك أن إسرائيل، على لسان حكامها، تفاخر بأن لديها الجيش القوى والاقتصاد القوى، وبأنها غير مضطرة

لتقديم أى تنازلات .. وهى موجودة فى المنطقة شاء أهلها ذلك أم لم يشاءوا .. والغرب كله يساندها. ولن تكون إسرائيل مضطرة لاتخاذ قرارات "مؤلمة" إلا إذا تغير ميزان القوى فى المنطقة .. لا أقول لصالح العرب، بل لكى يقترب، ولو بقدر ضئيل، من التكافؤ.

انحياز أمريكى

وها هو مسئول أمريكى كبير يصرح بأن واشنطن تخطط لمشروعات سريعة تساعد الفلسطينيين على الحصول على المزيد من المياه دون أن يتحقق ذلك على نفقة إسرائيل ! والمشروعات المائية المتعددة التى يستعرضها المسئول الأمريكى لا تشتمل على محطات كبيرة لإزالة ملوحة مياه البحر، ولكنها قاصرة على تخفيف أزمة المياه لدى الفلسطينيين (حتى لا يزعجوا إسرائيل بمطالبهم وبالحديث عن حقوقهم .. كما هو واضح) .. ومن أمثلة هذه المشروعات إصلاح الأنابيب التى تتسرب منها المياه، وتمويل حفر آبار المياه التى توافق إسرائيل على أن يقوم الفلسطينيون بحفرها !! (ومعنى ذلك أن واشنطن توافق على سيطرة إسرائيل الكاملة على الموارد المائية الفلسطينية) ومشروعات مثل الاستفادة من المياه المهدرة ولضمان أن يستخدم الفلسطينيون مياه الصرف الصحى بعد معالجتها "بنفس الكفاءة التى تستخدم بها إسرائيل هذه المياه للرى فى الحقول".

والأرجح أن الولايات المتحدة وإسرائيل لا ترحبان بأن تكون الأولوية لمحطات تحلية المياه والسدود وقنوات التحويل، فى مشروعات المياه، ذلك لأنها معرضة لعمليات "التخريب". كما أن وكالات التمويل الدولية – مثل البنك الدولى – ترفض تمويل أى مشروعات مائية إذا كانت موارد المياه، التى تدور حولها تلك المشروعات .. محل نزاع. ولن ترحب إسرائيل بهذه المحطات إلا بدوافع سياسية وكجزء من ترتيبات أوسع. ومن هنا كان يمكن للضغط العربى أن يؤتى ثماره، لأن ثمة نزاع مرير حول موارد المياه .. يحول دون تقديم المؤسسات المالية الدولية للتمويل اللازم لمشروعات كبيرة. غير أننا – فيما يبدو – نريد أن نقنع العالم بأنه لا يوجد نزاع أو خلاف وان جميع الأمور قد تمت تسويتها بيننا وبين إسرائيل !

وفى ضوء الحقائق المشار إليها، فان الوكالات الدولية تفضل المشروعات الصغيرة لزيارة كفاءة استخدام المياه لكى تقدم لها التمويل اللازم.

الطاهى الأوحد!

وفى رأى "جويس شيرا ستار" (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى واشنطن) أنه من الناحية العملية، فإن ((إسرائيل يمكن ان تضمن مستقبلها المائى عن طريق الاحتفاظ الدائم بالسيطرة على كل أراضى الضفة الغربية التى يؤثر ضخ المياه فيها على المياه التى تنحدر إلى الآبار الإسرائيلية)) .. كذلك فان ((المطبخ لا يمكن إدارته بواسطة رئيسين للطباخين بينما كل الناس الجالسين إلى المائدة يجب أن يتقاسموا المياه والطعام على قدم المساواة. وإدارة المطبخ يجب أن تظل فى يد واحدة، فهذا وحده الكفيل بحماية موارد المياه من الإفراط فى الضخ ومن التلوث .."

ولم يدرك بعد .. أصحاب هذا الرأى السائد فى مراكز الأبحاث الأمريكية ان رئيس الطهاة (الإسرائيلى) لا يقدم الماء والطعام للجالسين الى المائدة بالتساوى، وإنما يحصل على نصيب الأسد .. ويترك الفتات للآخرين.

وفى كتاب "تاتاشا بيشورز" (المياه واللاستقرار فى الشرق الأوسط) معلومات تفيد أن أصحاب القرار السياسى فى إسرائيل بحثوا عدة مشروعات لزيادة الحجم الكلى للمياه مثل :

استيراد مياه من خارج الضفة الغربية وإسرائيل ، وإقامة مشروع استثمارى عربى - إسرائيلى مشترك لمحطات تحلية المياه على ساحل البحر المتوسط (وهو نفس المشروع الذى يقترحه الكاتب والمفكر محمد سيد أحمد).

أما المشروعات المتعلقة بنقل مياه من الخارج فإنها تشمل تخزين مياه نهر الليطانى اللبنانى فى بحيرة طبرية، أو فى سد على نهر اليرموك (لإمداد الأردن والضفة الغربية بالمياه)، كما تشمل مد أنبوب من تركيا تحت البحر، ومد أنبوب آخر من نهر سيهان التركى إلى سوريا والأردن والضفة الغربية، واستيراد مياه الليطانى لإسرائيل مقابل الكهرباء .. وأخيراً .. استيراد مياه النيل إلى غزة عبر قناة فى سيناء. وفى هذه الحالة يجب على الأردنيين والفلسطينيين تنحية مطالبهم بشأن مياه اليرموك جانباً (لتحصل عليها إسرائيل طبعاً) .. أما عجز المياه فى قطاع غزة فيمكن حله إذا تم الحصول على واحد فى المائة من المياه السنوية لنهر النيل (حسب خطة أخرى). وكان الزعيم الصهيونى تيودور هرتزل هو أول من قدم هذا الاقتراح فى عام ١٩٠٣ كجزء من مشروع لتوطين اليهود فى سيناء. وتم إحياء الفكرة فى عام ١٩٧٨-١٩٧٩ فى عهد الرئيس السابق أنور السادات. ويقول

أصحاب الخطط الإسرائيلية انه فى مرحلة لاحقة، يمكن نقل مياه النيل الى النقب وبيعها لإسرائيل !

شرط إسرائيلى

ويقول كتاب "المياه واللا استقرار فى الشرق الأوسط" بالحرف الواحد: "إن الحكومة الإسرائيلية الحالية ومخططى المياه الكبار فى إسرائيل يساندون بقوة محطات تحلية المياه على البحر المتوسط قرب غزة وفى اشدود وحيفا، والتكلفة المقدرة منخفضة - ما بين ٧٥ و ٨٠ سنتاً للمتر المكعب - رغم أن هناك جهات متخصصة تطعن فى هذا التقرير وتضع رقماً أقرب إلى ٢ دولار للمتر المكعب".

وهكذا .. بعد أن وضعت إسرائيل مشروعات مائية للمنطقة كلها .. تتحدث الآن عن محطات تحلية المياه بشرط ان تكون معظم هذه المحطات - فيما ترى إسرائيل - داخل الأراضى الإسرائيلية ! فالمطلوب هو التحكم فى المياه بأى وسيلة. غير أنه حتى أهل الغرب يحذروننا :

"ما لم يتم إبرام اتفاقيات جوهرية - على طريق المسيرة السلمية - حول قضايا أشمل وأوسع تتعلق بالسيادة والأرض وتخطيط الحدود القومية والدولية وبمدى الحكم الذاتى الفلسطينى .. فان الحماس للتعاون فى المشروعات التقنية سيظل محدوداً" أليس من الأوفق أن نحسن اختيار توقيت طرح الأفكار - حول المشروعات المشتركة مع إسرائيل ؟ (ونحن نعلم أن إسرائيل لن تحل مشكلة المياه للفلسطينيين) .. ذلك لأنها تريد منع عودة الملايين من الفلسطينيين اللاجئين الى وطنهم .. بل تريد كبح جماح النمو السكانى الفلسطينى .. ونعلم أن إجمالى الموارد المائية المتاحة فى البلدان العربية تصل إلى ٣٤٩ مليار متر مكعب بينما إجمالى الطلب على المياه لا يتجاوز ١٧٥ مليار متر مكعب .. وان المشكلة الرئيسية بالنسبة للعرب هى استخدام المياه بكفاءة وإعادة استخدامها. والمشكلة الأولى والأخيرة بالنسبة للفلسطينيين هى أن يسترد مواردهم المائية لتصبح فى أيديهم .. وبعد ذلك يمكن بحث كيفية زيادة هذه الموارد.

فهل نتجاهل مشكلات الأرض والسيادة والحد والحقوق القومية والحق فى الثروات والموارد الوطنية .. لكى نطرح مشروعات مشتركة مع هؤلاء الذين يغتصبون الأرض والسيادة والحقوق وسبق أن أوضح موشى شاريت وزير خارجية إسرائيل الأسبق، فى

مذكراته، مدى حرصه على ضمان سيطرة إسرائيل على المنابع المائية وتكييف الحدود الجغرافية وفقاً لمواقع هذه المنابع. والملاحظ منذ عشرات السنين ذلك التداخل والتلازم الدائمين بين الخريطة المائية والخريطة الأمنية ضمن مشروع الدولة العبرية ومستقبلها.

ومنذ مؤتمر الصلح فى فرساى عام ١٩١٩ وجهت الحركة الصهيونية مذكرتها الشهيرة التى تتضمن الحدود المقترحة للدولة الإسرائيلية: "هذه الحدود تبدأ من الشمال عند نقطة على شاطئ البحر المتوسط بجوار مدينة صيدا - اللبنانية - ليكون نهر الليطانى ضمن حدود إسرائيل، وتتبع الحدود مصادر المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان حتى تصل الى جسر القرعون فتتجه الى البيرة، الخط الفاصل بين حوضى وادى القرعون ووادى التيم ثم تسير فى خط جنوبى .."

سطو واستنزاف

والأطماع الإسرائيلية فى المياه العربية لا تحتاج إلى شرح أو تأكيد. فإسرائيل تستولى على ٥٧٠ مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن كل سنة وتريد تحويل ٤٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر الليطانى اللبنانى إلى أراضيها (وهناك مصادر عربية تؤكد أن إسرائيل تسطو بالفعل على مياه الليطانى بتحويلها إلى بحيرة طبريا عن طريق أنابيب ضخمة مدفونة تحت سطح الأرض)، وتستولى إسرائيل على ٣٢٠ مليون متر مكعب من مياه بحيرة طبريا وتحولها إلى منطقة تل أبيب والى صحراء النقب.

وتستولى إسرائيل على مياه نهر بانياس فى الجولان وتربط نهر الوزانى اللبنانى بالجليل الأعلى، وفقاً لتأكيدات المصادر العربية، إلى جانب السيطرة على مياه نهر اليرموك.

وفى عام ١٩٧٨ قدم الخبراء الإسرائيليون تقريراً يعلن أن إسرائيل قد استنفدت كل مصادرها المائية وأنها تستهلك كل هذه المصادر بنسبة مائة فى المائة. وقد حصلت إسرائيل على حوالى ثلث كمية المياه التى تستهلكها (٢٠٠٠ مليون متر مكعب سنوياً) من حوضين رئيسيين فى الضفة الغربية، هما الحوض الشمالى (فى جوف منطقة طولكرم) والحوض الغربى (تحت منطقة جنين) ويوفر ١٤٠ مليون متر مكعب لإسرائيل سنوياً. ويؤكد الخبراء الإسرائيليون أن إسرائيل قامت بالاستغلال الكامل لهذين الحوضين. ويقول "عبد الرحمن التميمى"، الخبير الفلسطينى فى شئون المياه، إن الفلسطينيين لا يحصلون إلا على عشرين فى المائة من كمية المياه التى تضخها إسرائيل من الضفة الغربية، وان أكثر من مئتى قرية

فى الضفة (٣٧ فى المائة من سكان الضفة) لم تصلها حتى الآن شبكة مياه! وظل الإسرائيليون يرفضون طوال سنوات الاحتلال مد شبكات المياه الجارية إلى هذه القرى الفلسطينية بحجة أنه لا يوجد ما يكفى من المياه (بعد أن تحصل المستوطنات على احتياجاتها) وبسبب الآبار العميقة التى حفرها الإسرائيليون فى أراضى الضفة الغربية لتزويد المستوطنات بالمياه ..أصيب العديد من الآبار الفلسطينية الضحلة بالجفاف.

لعبة مكشوفة

وحتى مجلة "الايكونوميست" البريطانية المحافظة تعترف فى عددها الأخير (٥-١١ أغسطس ١٩٩٥) بأن إسرائيل تضخ كل سنة ٦٥٠ مليون متر مكعب من المياه (أكثر من ٣٠ فى المائة من استهلاكها) ولكن الفلسطينيين لا يحصلون سوى على ١١٥ مليون متر مكعب منها (عددهم مليون ونصف فلسطينى) بينما يحصل ١٣٠ ألف مستوطن يهودى على ٣٠ مليون متر مكعب ويذهب الباقى إلى إسرائيل ليكون فى خدمة القدس الكبرى وتل أبيب الكبرى.

وتقول "ايكونوميست" إن الإسرائيليين يعلنون ان هناك ازمة فى المياه مما يستتبع فرض قيود على الفلسطينيين لمنعهم من ضخ المياه .. ولكن - كما تقول المجلة - "لكى يكون هذا الأمر مقنعاً فإنه ينبغى فرض نفس القيود على الإسرائيليين. وهذا ما لا يحدث."

ويقول يعقوب تسور، وزير الزراعة الإسرائيلى السابق، انه "ما لم يوافق الفلسطينيون على استمرار النمط الحالى لاستخدام المياه - (أى حرمان الفلسطينيين من حقهم فى استخدام مياههم) - فإن إسرائيل يجب ألا تنسحب من الضفة الغربية، ولو جزئياً .."!!

مفهوم الحكم الذاتى

ومنذ عام ١٩٨٠، توصلت اللجنة التى شكلتها الحكومة الإسرائيلية لبحث موقف إسرائيل تجاه الحكم الذاتى إلى أن ((دولة إسرائيل يجب أن تواصل سيطرتها على الموارد المائية فى الأراضى -المحتلة- وذلك للخطر المحدق باحتياطى المياه داخل الخط الأخضر، وأيضاً لأنه من المستحيل إنشاء مستوطنات إسرائيلية جديدة فى تلك الأراضى بدون السيطرة على الموارد المائية والإشراف عليها)). (دراسة أصدرتها الأمم المتحدة عام ١٩٨٠) وخلال مفاوضات كامب ديفيد ، صرح موشى ديان

وزير الدفاع ثم الخارجية الإسرائيلى قائلاً: "ان مناقشة المسألة بدأت هكذا: على من، وعلى ماذا ينطبق الحكم الذاتى: الناس أم الأراضى؟ والمفترض من جانب أصحاب فكـرة تطبيـق الحكم الذاتى على الناس أنه سيكون فى استطاعة المفوض الإسرائيلى للمياه أن يشرف على استغلال مياه الضفة الغربية ويصدر التعليمات للمقيمين فى ظل الحكم الذاتى بشأن إمكانيـة الحفر، ومتى وأين يمكن الحفر .."

والمفهوم الصهيونى للسلام لا يكتمل إلا من خلال السيطرة على موارد المياه. وفى عام ١٩٥٥، قال رئيس الوزراء الإسرائيلى الشهير ديفيد بن غوريون ((أن اليهود يخوضـون اليوم مع العرب معركة المياه، وعلى نتائج هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل. وإذا لـم ننتصر فى هذه المعركة، فإننا لن نكون فى فلسطين)).

ولما كانت هضبة الجولان تشكل مصدراً هاماً للمياه بالنسبة لإسرائيل (يوجد فى الهضبة حوالى ١٠٠ نبع تنتج كمية مياه تتراوح ما بين ٥٠ و ٦٠ مليون متر مكعب سـنوياً) .. ولما كانت احتياجات إسرائيل السنوية عام ٢٠٠٠ من المياه سوف تتجاوز ٢٨٠٠ مليـون متر مكعب، كما يبلغ العجز نحو ٨٠٠ مليون .. ولما كان المستوطن الإسرائيلى فى الضفـة يستهلك أكثر من خمسة أضعاف ما يستهلكه الفلسطينى، فإن قضية حقوق المياه سـتفجر خلافات بين سوريا وإسرائيل ولذلك يجب أن تكون فى أولوية قضايا العالم العربى العاجلـة والملحة الآن .. وليس غداً. فقضية المياه قضية استراتيجية، وهى تحدد معـالم الكيـان الفلسطينى فى المستقبل، وهى أيضاً عصب التنمية والحياة.

مشكلة سياسية

ولهذا السبب فإن مشكلات المياه فى الشرق الأوسط هى مشكلات سياسية وليست مسائل علمية أو هندسية والمياه الفلسطينية حق طبيعى للفلسطينيين لأجيال متعاقبة وليس من حق الجيل الحالى أن يفرط فيها وثم مشروعات مائية إسرائيلية جاهزة لابتلاع الميـاه العربيـة التى تتعرض للنهب والسرقة والتدمير منذ سنوات، لأن إسرائيل قامت بتحويل روافد أنـهار عربية واستنزاف موارد مائية وسحب مياه جوفية بمعدلات تفوق بكثير معدلات إعادة امتلاء هذه المستودعات الجوفية الطبيعية. ويبدو أن ثمة علاقة بين مصادرة أراضى فى بيت لحـم منذ أيام ووجود مياه جوفية فى شمال شرقى تلك المدينة.

وإدارة الصراع المائى .. مهمة عربية جماعية، خاصة مع ازدياد خطورة المياه فى المنطقة وتفاقم العجز المائى. ومن الدواعى الأساسية لوجود استراتيجية عربية مائية موحدة .. ضرورة التوصل إلى تعاون واضح ومحدد مع دول الجوار، وخاصة أثيوبيا وتركيا قبل أن تحتكر إسرائيل العلاقات مع مثل هذه الدول، وقبل أن تنفذ إسرائيل ما تسميه خططاً لمشروعات مائية مستقبلية "تهم كل دول المنطقة" بينما هى فى الحقيقة لاتهم سوى إسرائيل.

لماذا لا نؤسس هيئة عربية مشتركة للمياه خارج الإطار التقليدى للأنظمة الحكومية ؟ ولماذا لا نضع تصوراً لمشاريع مشتركة وفق الاستراتيجية العربية المائية الموحدة ؟ ولماذا لا يجتمع وزراء الخارجية والدفاع والرى العرب لإعداد الخطط اللازمة لمواجهة الاستراتيجية المائية الإسرائيلية ولوضع خطط التحرك على الصعيد الدولى لصيانة حقوق الأمة العربية فى مواردها المائية ولمساعدة الفلسطينيين على استعادة حقوقهم الطبيعية فى مياههم ؟

الفصل الثالث عشر

الأطماع الإسرائيلية فى المياه اللبنانية

د. غادة عطفت ناجى*

العقيدة اليهودية الاستيطانية:

لم يعد من قبيل المبالغة القول بأن حروب المنطقة العربية المقبلة المتوقعة ستكون بسبب المياه ، وأن الانهماك والانشغال الكامل بالنفط يحولان الانتباه عن الحقيقة التى تقول أن الأطماع الصهيونية فى المياه العربية تمثل خطراً حقيقياً اليوم وليس النفط فحسب. فالمنطقة العربية لم تواجه أية أزمة للمياه قبل قيام الدولة الإسرائيلية واستيلائها على الأرض ومنابع المياه لبناء المزيد من المستوطنات واستيعاب المهاجرين اليهود الجدد.

وسنتناول فى بحثنا هذا الحديث عن أطماع الكيان الصهيونى بالمياه العربية التى طالما كانت أحد أهم أسبابه الاستيطانية للمناطق العربية بدءاً من فلسطين المحتلة والجولان، وصولاً إلى جنوب لبنان الذى ما زال يرزخ تحت وطأة ذلك العدوان الغاشم ، وقد بات معروفاً للجميع ما تسعى إليه إسرائيل لفرض سيطرتها ولو بالقوة على المناطق الغنية بالمياه، لتحقق بذلك أطماعها الاستيطانية بغية الحصول على موارد مائية جديدة تؤمن من خلالها أحد أهم مقومات استمرار العيش أمام اليهود المهاجرين من دول العالم المختلفة وسعت لإقامة أكبر عدد من المستوطنات الجديدة لهم فى أنحاء متعددة من المناطق الفلسطينية المحتلة وهى المياه.

---

* الجامعة اللبنانية – كلية العلوم – الفرع الثالث

ففى بداية العشرينيات من هذا القرن أعلنت الحركة الصهيونية أن مستقبل فلسطين بأكمله هو بين يدى الدولة التى تستطيع بسط سيطرتها على الليطانى واليرموك ومنابع الأردن . ولأجل ذلك قامت الدولة العبرية وما زالت تسعى لقضم الأراضى العربية الغنية بالمياه وهذا الإصرار الإسرائيلى على امتلاك الأرض واستغلالها بأى ثمن ناتج عن عمق العقيدة اليهودية حول " الأرض والماء " والتى تبلورت مع انتشار الحركة الصهيونية التى تعود إلى مؤسسها الصهيونى ثيودور هرتزل (١٨٦٠ - ١٩٠٤) الذى أعلن فى المؤتمر الصهيونى الثانى فى العام ١٨٩٨ أن اليهود سيحولون صحارى فلسطين إلى أراض يكسوها الاخضرار . وذلك لا يكون إلا بجر المياه إليها.

ومن هنا يتأكد لنا شعار اليهود حول حدود كيانهم المزعوم والذى يظهر أمام مجلس النواب الإسرائيلى (حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل) وكلنا يعلم ما هو الفرات وما هو النيل ! إنهما من أكبر وأضخم مصادر المياه فى المنطقة العربية.

وحيث إن إسرائيل برغم جبروتها وطغيانها والدعم الذى تتلقاه من الدول الكبرى وعدم اكتراثها لقرارات المجتمع الدولى ، لم تستطع حتى الآن من فرض سيطرتها على الفرات والنيل ، لذلك كان لابد لها من السعى وراء أقرب المصادر المائية المتمثلة فى الجنوب اللبنانى ومرتفعات الجولان بالإضافة إلى المياه الموجودة فى مناطق فلسطين المحتلة التى لا تكفيها . من هنا كان عنوان بحثنا هذا حول الأطماع اليهودية فى مياه جنوبنا اللبنانى.

لماذا لبنان ؟

يتمتع لبنان بغناه بالثروة المائية من ينابيع ومياه جوفية وأنهار وبعض البرك الطبيعية والبحيرات الاصطناعية وذلك بسبب موقعه المتميز على البحر المتوسط وتعرضه للرياح الغربية الممطرة . فضلاً عن تربته الكلسية الماصة التى تساعده على اختزان كميات كبيرة من المياه ، أضف إلى ذلك جباله العالية التى تساهم فى تكثيف بخار الماء وهطول الأمطار الغزيرة التى تمد الينابيع والأنهار بقسط وافر من المياه، وكذلك تراكم الثلوج على جباله لفترة طويلة من السنة. لذلك جاءت المخططات الإسرائيلية بسحب المياه من لبنان الغنى بهذه الثروة التى تؤمن لها حاجتها من المياه.

الأنهار فى لبنان :

فى الحديث عن الأنهار فى لبنان تجدر الإشارة إلى تمتع لبنان بوجود عـدد كبـير مـن الأنهار فى كافة أنحائه الجغرافية من الشمال إلى الجنوب ، والأنهار الجنوبية التـى سـعت وراءها إسرائيل هى : نهر العاصى ، نهر الحاصبانى ونهر الليطانى بالإضافة إلـى بعـض الأنهار مثل نهر دان ونهر الوزانى ، ونظراً لموقع نهر الليطانى الجغرافى وقربه من الحدود مع فلسطين كان تركيز اليهود على مياهه التى أصبحت مع الأيام بمثابة حلم يسـتحق بـذل الجهد الكبير للحصول عليها والذى يأتى متلازمـاً مـع العقيـدة اليهوديـة التـى تجمـع بين الأرض والمياه".

لذلك رأينا شراسة السياسة الإسرائيلية العدوانية تجاه لبنان. ففى العـام ١٩٠٣ كتـب هرتزل إلى السلطان العثمانى عبد الحميد الثانى عارضاً عليه تقديم مبلغ مليونى ليرة تركيـة مقابل موافقة السلطان العثمانى على ما أسماه هرتزل (حق اليهود) بالعيش فى منطقة الجليل امتداداً إلى جنوب لبنان ، باعتبار أن نهر الليطانى يشكل مركزاً مهماً لإنجـاز المخططـات اليهودية الرامية إلى نشر الإزدهار فى المنطقة. إلا أن السلطان عبد الحميد واجهه بالرفض القاطع قائلاً : لا أستطيع أن أبيع شبراً من هذه الأرض فهى ليست أرضى بل أرض الرعيـة ... ولن تمروا إليها إلا فوق جثتى.

السعى اليهودى وراء ضم الليطانى إلى حدودهم:

بعد تفكك الدولة العثمانية بدأ اليهود محاولاتهم بمساعدة أعوانهم من الدول الكبرى لضم الليطانى إلى الأراضى التى استولوا عليها من العرب وهذا ما أفصح عنه رئيس وزراء العدو الصهيونى عام ١٩٦٧ (ديفيد بن غوريون) فى رده على سؤال الرئيس الفرنسى (الجـنرال ديغول) حيث قال : أمنيتى فى المستقبل هى جعل الليطانى حدود إسرائيل الشمالية . وذلـك نظراً لما تعانيه دولة بنى صهيون من أزمة مائية حادة نتيجة كمية الميـاه التـى لا تكفـى المستعمرات الإسرائيلية الموجودة حالياً والمنوى إنشائها لاحقاً فى الأراضـى الفلسـطينية المحتلة.

ومن هنا جاءت المذكرة التى رفعتها الحركة الصهيونية إلى مؤتمر السلام الذى عقد فـى فرساى (باريس) فى العام ١٩١٩ إذ أعربت بوضوح عن رغبتها فى الاستيلاء على جنـوب

لبنان وجبل الشيخ ، وخلال الحربين العالميتين حاول اليهود التسلل إلى المناطق اللبنانية فى الجنوب عن طريق شراء الأراضى المحيطة بمنابع نهر الليطانى . وتحت ستار اتفاقية الحدود الفرنسية – البريطانية فى ١٩٢٠/١٢/٢٣ وإتفاق بولية – نيوكومب ومعاهدة حسن الجوار فى ١٩٢٦/٢/٢ عمدت سلطات الانتداب إلى إحداث تغيير فى الحدود بين لبنان وفلسطين لصالح توسيع الأراضى الفلسطينية من أجل السيطرة على مصادر المياه ، وبذلك أصبحت منطقة الحولة ذات السهول الخصبة والمياه الغزيرة المعروفة (بجورة الذهب) منطقة تابعة لفلسطين . ولهذا سارعت إسرائيل إلى استغلال ثرواتها المائية وإقامة المستوطنات عليها كما عمدت إلى تغيير أسماء القرى السلوخة عن دولة لبنان الكبير واستبدالها بأسماء عبرية.

ثم قامت سلطة الانتداب الفرنسى بتعديل آخر تنازلت بموجبه عن معظم المنطقة اللبنانية من الحولة لصالح الانتداب البريطانى على فلسطين، وبذلك نجحت إسرائيل عبر عملائها من الدول الكبرى بتعديل الحدود وسلخ مساحات شاسعة من الأراضى الجنوبية اللبنانية، ثم عمدت إلى سلسلة من الهجمات والاعتداءات على سكان هذه الأراضى أدت إلى طردهم أو فرارهم من أرضهم وهدم منازلهم وبناء المستعمرات على انقاضها حتى استطاعت إسرائيل فى ١٩٤٩/٣/٢٣ من ضم ٢٠٠٠ دونم تحت سيطرتها.

وفى العام ١٩٥٣ رفضت إسرائيل مشروع (ماين) القاضى بتقسيم مياه نهر الأردن بين العرب والإسرائيليين واقترحت مشروع (كوتن) القاضى بتحويل كمية من مياه الليطانى بواسطة نفق إلى نهر الحاصبانى، بغية ضخ هذه المياه إلى بحيرة طبريا لتخفيف نسبة الملوحة فيها وجر مياهها بعد ذلك إلى النقب مبررة هذا المشروع بزعمها أن لبنان لا يستفيد من نهر الليطانى وأن مياهه تذهب هدراً إلى البحر. وهذا ما ورد فى مذكرة حكومة إسرائيل حول نهر الليطانى فى ١٩٥٤/٤/٢٩ وأفصح عنه رئيس وزراء إسرائيل آنذاك (ليفى أشكول) وأوردته صحيفة (لوموند الفرنسية) فى ١٩٦٧/٩/٨ حول " ضياع نصف مليار متر مكعب من مياه الليطانى فى البحر بدلاً من أن تستفيد منها شعوب المنطقة" .

عملية الليطانى واجتياح عام ١٩٧٨ للبنان:

فى عام ١٩٦٧ وأثناء الحرب العربية – الصهيونية ضم العدو له ١٤ مزرعة فى منطقة العرقوب فى القطاع الشرقى. وبين عام ١٩٧٢ والاجتياح الأول عام ١٩٧٨ الذى سُمى

آنذاك بعملية " الليطانى " ضم العدو عدة تلال وسفوح من جبل الشيخ التابعة للبنان. وقام بعد اجتياحه للبنان فى ١٤ آذار بإقامة المنطقة الحدودية المحتلة، والتى أطلق عليها أسم الحزام الأمنى على امتداد حدود لبنان مع فلسطين، وبلغت مساحتها ١٠٠ كيلو متر بالطول وبعرض يتراوح ما بين ٧ و ١٠ كيلو مترات . وبذلك يكون قد ضم إلى أراضيه العديد من الأراضى من بينها (نبع الوزانى) حيث اقتطعت قوات الاحتلال حوالى ٥ آلاف دونم حول النبع وحولتها إلى منطقة عسكرية، ومنعت السكان من الاقتراب منها ، كما عمدت إلى تمديد شبكة أنابيب تحت الأرض لجر مياه النبع إلى خزان كبير فى منطقة الجليل.

تأكيدات الصحافة الأجنبية على سرقة المياه اللبنانية:

لم تتوقف إسرائيل منذ العام ١٩٧٨ عن سرقتها للمياه اللبنانية سواء كانت عمليات السرقة تتم سراً أم علناً ، فعلى أثر الغزو الإسرائيلى الثانى للبنان عام ١٩٨٢ والذى طال العاصمة بيروت ، أقدمت قوات الاحتلال على مصادرة كل الخرائط والتصميمات المتعلقة بمشروع الليطانى الذى كان لبنان ينوى القيام به، واتبعت ذلك بأعمال حفر أنفاق وتركيب مضخات فى منطقة جسر الخردلى قامت الحكومة اللبنانية على أثره بتقديم شكوى للأمانة العامة للأمم المتحدة ، ولما قامت مجموعة من قوات الطوارئ الدولية باستكشاف الأمر منعتها قوات الاحتلال المتمركزة هناك من القيام بمهمتها الاستكشافية.

إلى جانب ذلك فقد أكد مراسلوا صحف أمريكية فى ربيع العام ١٩٨٣ قيام إسرائيل بحفريات فى منطقة (أصبع الجليل) حيث تقام شبكات الأنفاق لسحب مياه نهر الليطانى باتجاه عمق الأراضى اللبنانية . كما أكد آخرون بعد زيارة للبنان أن إسرائيل بدأت بتحويل مياه نهر الليطانى إلى بحيرة طبريا عن طريق استخدام أنابيب ضخمة مدفونة تحت الأرض، مما يوفر لها حوالى ربع مليون متر مكعب سنوياً من المياه كما قامت إسرائيل بحفر نفق يربط سد الخردلى بتل النحاس تضخ عبره المياه إلى بحيرة طبريا.

وفى عام ١٩٩٠ ذكرت صحف اللواء والسفير اللبنانيتين والدستور الأردنية بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٠ والأهرام المصرية بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٣ اعترف (مردخاى جوفيتش) المتحدث باسم شركة المياه الإسرائيلية (ميكوروت) بأن إسرائيل تضخ مياه الليطانى وأن عملية الضخ تقتصر على الكمية المتفق عليها وهى نسبة ٢٠ إلى ٢٥ مليون متر مكعب سنوياً.

وبتاريخ ١١/٥/١٩٩١ نقل عن الحكومة الإسرائيلية إعلانها أنها لن تتخلى عن منطقة الشريط الحدودى فى جنوب لبنان ما لم تتلق تأكيدات بأنها ستحصل على حصتها من مياه نهر الليطانى ، كما نقلت صحيفة النداء اللبنانية بتاريخ ٥/٧/١٩٩١ ترجمة لخبر ورد فى مجلة (المياه والمجارى الدولية) حول ضخ إسرائيل لمياه الليطانى.

وفى تموز (يوليو) عام ١٩٩١ أعلن البروفسور الأميركى (توماس ناف) الأستاذ فى جامعة بنسلفانيا والخبير فى موضوع المياه فى مجلس الشيوخ الأميركى أن إسرائيل أطلقت بالتأكيد مشروعاً لتحويل كميات كبيرة من مياه الليطانى. وقد سبق له أن أعد دراسة ذكر فيها أيضاً أن إسرائيل تنقل كميات من مياه الليطانى بواسطة الصهاريج.

وفى عام ١٩٩٤ أكد أستاذ الجغرافيا فى جامعة (ميتشيغان) الخبير فى شئون المياه فى الشرق الأوسط البروفسور (جون كولارز) أن إسرائيل تحصل على مياه الليطانى . كما أكدت الأمم المتحدة أيضاً سرقة إسرائيل لمياه لبنان فى تقرير لها فى أواخر شهر آيار (مايو) عام ١٩٩٤. وقد قدر التقرير حجم المياه المأخوذة من الليطانى والوزانى بنحو ٧,٦ مليارات قدم مكعب سنوياً، وهى كمية تزيد عن ثلث المياه التى تحصل عليها إسرائيل من مياه نهر الأردن وبحيرة طبريا، وأشار التقرير نفسه إلى نفق شقته الدولة العبرية طوله ١٨ كيلو متراً لربط الليطانى بأراضيها.

تعطيل إسرائيل المشاريع المائية اللبنانية:

هذا غيض من فيض ، والوثائق والتأكيدات التى حصل عليها العديد من المراسلين الأجانب كلها تدل على صحة ما ذكر ، والمتتبع للأحداث التى سردناها لا يتوقف لحظة فى شكه أن إسرائيل قد لا تفعل ذلك بالرغم من ادعاءاتها وإعلانها أنها لا تريد شبراً واحداً من أرض لبنان، وإنما الإجراءات والممارسات كلها تثبت صحة ذلك . هذا وقد عمدت الحكومة الإسرائيلية إلى تنفيذ مشاريعها للسيطرة على المياه من خلال تعطيل أى مشروع لبنانى يرمى إلى الاستفادة من هذه المياه.

ففى أواخر أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥ دمرت الطائرات الإسرائيلية المواقع اللبنانية عند نبع الحاصبانى والوزانى المتعلقة بمشروع تحويل مجارى الأنهار التى تصب فى بحيرة طبريا ، وفى العام ١٩٨٠ شقت شبكة من الطرق المتطورة ربطت من خلالها مزرعة الوزانى الميسات بأراضى المستعمرات الإسرائيلية ، وفى عام ١٩٨٦ قامت أيضاً بشق طريق على

الضفة الجنوبية لنهر الوزانى بطول ١٢ كيلو متر واقتطعت المنطقة المحيطة بنبع الوزانى وسيجتها بالأسلاك الشائكة . وبدأت بمد أقنية من الوزانى إلى الأراضى المحتلة . ووضعت تجهيزات لمشاريع رى حديثة عند مزرعة الوزانى اللبنانية وقرية الغجر السورية.

وفى خلال عام ١٩٨٣ وضعت سلطات الاحتلال يدها على قساطل (مصلحة مياه جبل عامل) والمنطقة من خزانات (الطيبة) التى تتغذى بالمياه من محطة (الطيبة) على نهر الليطانى وطاقتها نحو ٨٠٠٠ متر مكعب يومياً، وحولت اتجاه هذه القساطل نحو خزان فى جنوب كازينو حيرام فى (عين إبل) ومنه مدت أنابيب إلى محطة الضخ الرئيسية التابعة لمستعمرة (شتولا) التى بنتها فوق تلة الراهب فى أوائل السبعينيات . واستمرت إسرائيل على هذه الحال وربط شبكات المياه والأنابيب ببعضها حتى استطاعت ربط شبكات مياه ١٤ قرية لبنانية فى قضائى بنت جبيل وصور بشبكة مياه مستعمرة (شتولا) وأصبح على كل مشترك لبنانى بهذه الشبكة أن يدفع رسوماً شهرية تصب فى خزينة شركة المياه الإسرائيلية.

وفى العام ١٩٩٤ حفرت إسرائيل فى منطقة (نقار شبعا) بئراً ارتوازياً يقع على مسافة ٧٠٠ متر داخل الأراضى اللبنانية وعلى مسافة ٢,٥ كيلو متر من مواقع القوة النرويجية العاملة فى نطاق قوات الطوارئ الدولية.

ومع ازدياد موجات الهجرة اليهودية المكثفة من دول المعسكر الاشتراكى السابق إلى الأراضى المحتلة ازدادت كميات العجز فى المياه لدى إسرائيل حتى بلغت فى العام ١٩٩٠ نحو ٣٥٠ مليون متر مكعب، مما حدا بالدولة العبرية للبحث عن مصادر مياه جديدة عبر الدولة التركية، حيث وقعت معها اتفاقاً يقضى بجر المياه التركية إلى إسرائيل عبر مستوعبات من البلاستيك تقوم السفن بسحبها حتى المرافئ الإسرائيلية على البحر المتوسط، ولكن العملية منيت بالفشل مما يعنى أن الروافد اللبنانية لنهر الأردن ونهر الليطانى هما الحل العملى والوحيد لسد هذا العجز الحاصل.

المخططات والمشاريع الإسرائيلية المتعلقة بالمياه:

لقد بات من المؤكد أن كل المخططات والمشاريع الصهيونية كانت تلحظ أن توفر المياه عنصر أساسى لقيام الدولة الصهيونية ولبناء المستعمرات واستيعاب المهاجرين اليهود ، ويساعد على إنجاز مخططات التنمية الزراعية والصناعية وتحقق الاكتفاء الذاتى ولاسيما أن

الدولة العبرية تقوم فى وسط عربى ، وأن حدودها ستكون مغلقة ومهددة من جميع الجهات، لذلك قامت إسرائيل على إثر محاولاتها لسد العجز المائى الذى قد يصيبها مستقبلاً بوضع دراسات ومخططات لمشاريع تستطيع من خلال تنفيذها الحصول على أكبر كمية ممكنة من الثروة المائية المجاورة.

هذه المخططات والمشاريع والتى قام بوضع بعض منها خبراء ومهندسون وباحثون أميركيون، مما يؤكد تواطؤ الدول الأوربية مع الدولة العبرية إزاء ما تقوم به ضد الدول العربية فى المنطقة ، كان أهمها:

- مشروع لوذرميلك الذى وضعه المهندس الأمريكى لوذرميلك عام ١٩٣٨ والذى أعتبر لاحقاً أساساً لجميع المشروعات الإسرائيلية المتعلقة بالمياه.
- مشروع كوتون وضعه أيضاً المهندس الأمريكى جون كوتون مستشار الحكومة الإسرائيلية (١٩٥١ - ١٩٥٥) وقد اتخذت إسرائيل هذا المشروع ذريعة لتبرير عملها فى جر مياه الليطانى حين ادعت أن هناك صلة أو ربطاً طبيعياً فى المجرى الأرضى التحتى يربط مجرى الليطانى بروافد نهر الأردن وأن هذا يعنى بحسب زعمها أن الليطانى نهر دولى يمكنهم الحصول على قسم من مياهه قانوناً.
- مشروع فايتس الذى وضعه (رعنان فايتس) رئيس شعبة الاستيطان فى الوكالة اليهودية.
- مشروع جونستون (١٩٥٣ - ١٩٥٥) نسبة إلى أريك جونستون مبعوث الرئيس الأميركى ايزنهاور.
- مشروع العشر سنوات أو "مشروع المياه الإسرائيلى القومى" عام ١٩٥٦.

التنبه للمخططات الإسرائيلية والعمل على تفويت الفرصة عليها:

قال الشاعر العربى :

يا أمة العرب التاريخ يخبرنا	الخيبريون أصل فى مآسينا
لا تنتهى عند لبنان مطامعهم	من الفرات لوادى النيل يبغونا

ومن هنا تتجلى لنا أهمية لبنان فى مخططهم الاستيطانى إذ إن أطماعهم لا تتوقف عند حدود فلسطين وحسب ، ففى ذاكرتنا العربية حضور قوى وعاطفة جياشة للجنوب اللبنانى ، فهو كما قيل عنه خط تماس تاريخى وجغرافى مع قضية العرب الأولى قضية فلسطين.

لذلك يتضح مما تقدم أن إسرائيل ماضية قدماً فى تنفيذ سياسة الخطة تلو الخطوة للاستيلاء على مياه الليطانى ، فسياسة الترهيب ستنحسر فى القريب العاجل ، لتحل محلها (سياسة الترغيب المقنعة) ولعل هذا يتضح أكثر عندما قامت إسرائيل بطرح مشروع (لبنان أولاً) فى محاولة مستترة لفصل المسار اللبنانى عن المسار السورى فى عملية مفاوضات السلام المزعومة، وذلك بغية التفرد بلبنان وإرغامه على توقيع معاهدة سلام معها دون سوريا . وإذا كانت إسرائيل لم تقدم على تحويل مياه الليطانى على نطاق واسع حتى الآن ، فذلك لا يعنى أنها استبعدت كلياً هذه العملية من مخططاتها المستقبلية ، إذ سيكون فى السنوات المقبلة الترويج لنظرية الارتباط الجوفى بين الليطانى والأردن (نظرية كوتون) لاكراه الدولة اللبنانية (إن استطاعت) على التوقيع على اتفاقية تقر لها (بحصة مشروعة) من مياه الليطانى.

لذلك نرفع الصوت عالياً من خلال هذا المؤتمر السنوى لكل العرب ولاسيما جامعة الدول العربية وكل الدول التى تدعى الوقوف إلى جانب العرب أن تقف على حقيقة ما يجرى للمياه اللبنانية فى الجنوب.

المراجع والهوامش:

١- أسعد رزوق: إسرائيل الكبرى، أسعد رزوق ، بيروت – مركز الأبحاث الفلسطينى ، ١٩٦٨.

٢- مجلس النواب: ١٤ آذار اليوم اللبنانى العالمى من أجل الجنوب والبقاع الغربى ، مجلس النواب ، بيروت، ١٩٩٥.

٣- Les Fleuves du Moyen – Orient (paris : Ed. L Harmattan)

٤- كتاب مادة الجغرافيا لطلاب مرحلة البروفيه المتوسطة اللبنانية.

٥- دراسة للدكتور طارق المجذوب الخبير فى شئون المياه الدولية ، بيروت ، ١٩٩٥.

٦- مجلة منار الهدى العددان (٣٠ و ٣١) ، دار المشاريع – بيروت ، ١٩٩٥.

٧- مجلس النواب: حروب إسرائيل ضد لبنان ، مجلس النواب ، بيروت، ١٩٩٧.

الفصل الرابع عشر

موقع المياه فى الصراع العربى – الإسرائيلى

عونى فرسخ*

المقدمة :

منذ البدايات الأولى للصراع العربى – الصهيونى شغلت المياه حيزًا كبيرًا من اهتمام طرفى الصراع، والصهيونى منهما على وجه الخصوص، كما احتلت موقعاً متميزاً فى محاولات تسوية الصراع التى جرت خلال الخمسين سنة الماضية. وإذا كان تحرير الأرض العربية المحتلة وتمكين الشعب العربى الفلسطينى من تقرير مصيره، أسوة بكل شعوب الأرض، يحتلان الموقع الأول فى الصراع من وجهة النظر العربية، فإن إحقاق الحقوق العربية فى المياه، ووقف التعديات الصهيونية على الحقوق المائية العربية، جزء لا يتجزأ من عملية تحرير الأرض والممارسة الكاملة للحقوق المشروعة للعرب فى فلسطين ومحيطها القومى.

ولقد فرضت قضية المياه أهميتها فى الصراع، واحتلت موقعاً متميزاً فى محاولات تسويته، نتيجة كونه يدور فى منطقة تتميز – من بين ما تتميز به – بندرة الأمطار والأنهار وبالتالى بقصور مواردها المائية ومحدودية مخزونها من المياه الجوفية. كما

* كاتب

تتميز بأهمية الزراعة والأنشطة المتصلة بالزراعة فى حياة غالبية مجتمعاتـــها. وحيـث تشكل فى العديد منها المصدر الأول للدخل القومى والصادرات، والمجال الأوسـع والأهـم لتشغيل اليد العاملة، والنشاط الاقتصادى الأشد تأثيراً فى الحياة الاقتصاديـــة والاجتماعيــة والرخاء العام. يضاف إلى ذلك افتقاد فلسطين ومحيطها للفحم والنفط مما ضاعف أهميــة المياه لتوليد الكهرباء. ولقد اعتمدت الحركة الصهيونية استراتيجية عدوانية تجاه الميـــاه العربية منذ اليوم الأول لتواجد الصهاينة على التراب العربى فى فلسطين، بحيث كان التطلع لاغتصاب المياه العربية بنداً أساسياً يحظى بأولوية ملحوظة فى برامج عمل سائر القيادات الصهيونية منذ مطلع القرن العشرين، إذ اعتمدت إقامة مشروعات رى على نطاق واســع بحيث تستوعب أعداداً متزايدة من المهاجرين.

وقد كانت قضايا المياه ومازالت، موضوع دراسات أكاديمية ومقالات صحفية عديـــدة، كما كان التقدم بمشروعات مائية حجر الزاوية فى محاولات تسوية الصراع، التى اقترحتها بعض الدول، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، منذ بعثة جونستون سـنة ١٩٥٣. إلا أن غالبية هذه المشروعات وتلك الدراسات والمقالات كثيراً – إن لم يكن دائماً – ما تجــاوزت وعن قصد، جذور المشكلة المائية، وتبنت – وعن عمــد – معلومـــات خاطئـــة وبيانـــات إحصائية مضللة. وسلطت الأضواء بكثافة على ندرة المياه فى المنطقة والاستخدام غــــير الرشيد للموارد المتاحة. مما تسبب فى إشاعة فهم خاطئ للمشـــكلة موضـــوع الصـــراع، وبحيث كاد يستقر فى الأذهان أن إسرائيل وجاراتها العربيات والشعب العربى فى فلســطين سواء فى المعاناة، وأنهم جميعاً يواجهون مشكلة ذات طبيعة واحدة، وان كانت بدرجـــات متمايزة من الحدة. كما أن ندرة المياه والاستخدام غير الرشيد للمتيسر منها تسببا فـــى أن يواجه المجتمع تحدى قصور كميات المياه المتاحة لكل منـــهم عـــن الوفـــاء باحتياجاتـــه المتزايدة، نتيجة تزايد السكان وارتفاع نسبة تحولهم للحيـــاة المدنيـــة وتطـــور واقعـــهم الاقتصادى.

وليس ينكر أن المنطقة تعانى من قصور مواردها المائية، ومحدودية مخزونـــها مـــن المياه الجوفية، وأن مجتمعاتها تفتقر للرشاد فى استغلال المياه المتوفرة لديها، وأن ما هو متاح لكل منها، بما فى ذلك التجمع الصهيونى فى فلسطين المحتلـــــة، لا تفـــى بحاجاتـــه المتزايدة وتطلعه للتطور الاقتصادى والحياة العصرية. وصحيح أيضـــاً أن نســـبة زيـــادة الحاجة لمياه نقية وصالحة للاستخدام الانسانى الزراعى، تفوق بتصاعد طردى نسبة نمـــو

الموارد المائية واكتشاف موارد جديدة. إلا أن ذلك كله، برغم صحته وأهميته، ليس جوهر المشكلة المائية المتصلة بالصراع العربى - الصهيونى، وليس بالتالى البعد المائى الأكثر حساسية والأشد تأثيراً فى الصراع التاريخى المتنامى الذى فجره التواجد الصهيونى غير الطبيعى على التراب العربى فى فلسطين. وإذا كانت ندرة المياه سوف تسبب صراعات حادة فى المنطقة مستقبلاً، كما تكاد تجمع على ذلك غالبية الدراسات المستقبلية، فإن هذه الندرة لم تكن بالتأكيد سبب الصراعات التى توالت فى العقود الماضية، وكانت وثيقة الصلة بقضايا المياه. وفى تقديرنا أن تلك الصراعات تعود إلى أربعة عوامل متفاعلة :

الأول : التجزئة الاستعمارية المتعسفة لبلاد الشام فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، وفقاً لاتفاقية سايكس - بيكو سنة ١٩١٦. التى رسمت بموجبها الحدود فيما بين فلسطين وكل من سوريا ولبنان والأردن.

الثانى : الوجود غير الطبيعى للتجمع الصهيونى على التراب العربى فى فلسطين، والطموحات التوسعية الاستعمارية لهذا التجمع، والنظرة العنصرية التلمودية المتحكمة به. إلى جانب الظروف التى واكبت تواجده وتحوله إلى كيان قائم بالقسر ورغماً عن إرادة محيطه العربى. يضاف إلى ذلك اختلاف المعادلة بين إسرائيل وعمقها الاستراتيجى الممتد على شاطئ الأطلسى وبين واقع التجزئة والتخلف والتبعية العربى، وما تسبب به القصور والتقصير العربيين من استطاعة إسرائيل اغتصاب معظم المنطقة المجردة من السلاح بينها وبين سوريا عامى ١٩٤٩ و ١٩٥٠، ونجاحها فى إنجاز مشروعها لتحويل مياه الأردن للسهل الساحلى وشمالى النقب فى آيار/مايو ١٩٦٤، واحتلالها هضبة الجولان السورية والضفة الغربية وقطاع غزة سنة ١٩٦٧، وتوسعها فى جنوبى لبنان وإقامة الشريط المحتل سنة ١٩٨٢.

الثالث : انعدام العدالة والتكافؤ بين ما حصل عليه المواطن العربى فى فلسطين ومحيطها القومى من المياه، وبين ما يتمتع به المستوطن الصهيونى فى إسرائيل والأراضى العربية المحتلة. وكذلك افتقاد الواقعية والمواقف المتوازنة فى كل المشروعات المائية التى اقترحت كأساس لمحاولات التسوية، إذ كان هناك دائماً تمييز صارخ لمصلحة إسرائيل على حساب جوارها العربى. والمثال الأبرز مشروع "مين" Main الذى عرض خلال بعثة جونستون ١٩٥٣ - ١٩٥٥.

الرابع : تقدم الهدف السياسى على الطموح التنموى فى كل المشـــروعات المائيـــة التـــى اقترحت إقامتها الدول الأجنبية والهيئات الدولية. ففى جميع الحالات كانت الغاية المستهدفة هى تطبيع العلاقات بين إسرائيل وجوارها العربى. وإدخالها شريكاً متميزاً فى المشروعات المقترحة، بحيث تكون هى الدولة المركزية والقطب الذى تدور فى فلكه جاراتها العربيـــة. كما أن جميع تلك المشروعات استهدفت إعفاء إسرائيل من التزاماتـــها الدوليـــة بموجـــب قرارات الأمم المتحدة، التى أقيمت استناداً إليها، وقبلت عضواً فى الأمم المتحدة والأســـرة الدولية على أساس الالتزام بتنفيذها. فمنذ بعثة جونستون وإلى يومنا هذا تضمنت مختلـف الطروحات برامج إسكان اللاجئين الفلسطينيين خارج ديارهم، تجاوزاً لقرار الأمم المتحـــدة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٩ الذى يقضى بعودة اللاجئين والتعويض على من لا يرغب العـــودة منهم.

وبتفاعل العوامل الأربعة مع ندرة المياه وتزايد الاحتياجات المائية تفاقمت حدة مشـكلة المياه، وتضاعف تأثيرها فى الصراع العربى - الصهيونى. وبالتالى غدت كـــل دراســـة للمشكلة لا تتناول بموضوعية العوامل الأربعة الأشد تأثيراً دراسة غير علميـــة، وفـــاقدة للمصداقية، ومساهمة فى تعميق الفهم الخاطئ للمشكلة.

١- الآثار السلبية للتجزئة الاستعمارية المتعسفة لبلاد الشام :

استناداً للتسوية التى توصل إليها ممثلو الاستعمارين الانجليزى والفرنســـى بموجـــب اتفاقية سايكس - بيكو، قسمت سوريا الطبيعية إلى أربعة وحدات سياسية، وبذلك رســـمت لأول مرة فى التاريخ حدود كيان فلسطينى متمايز عن محيطه العربى. ولم يـــأت الكيـــان الجديد فقيراً فى موارده المائية فقط، وإنما جاء معتمداً فى مصادره الرئيسية على نهر ينبع خارج حدوده القطرية، إذ تقع فى سوريا ولبنان الروافد الثلاثة التى تشكل نـــهر الأردن : الحاصبانى ودان وبانياس، فيما يشكل نهر اليرموك مصدراً مـــهماً لميـــاه حـــوض الأردن الأوسط. واليرموك نهر ينبع ويجرى ويصب خارج حدود فلسطين الدولية. وحين تؤخذ فى الحسبان المشكلات الحادة التى خلفتها عمليات ترسيم الحدود التى فرضـــها المســـتعمرون الأوربيون فى العالم الثالث، لا يستبعد أن يكون ممثلو الإدارتين الاستعماريتين الإنجليزيـــة والفرنسية عند ما رسموا حدود فلسطين إنما قصدوا أن تكون مياه الأردن مصدر نزاع دائم بينها وبين كل من سوريا ولبنان والأردن.

ولقد طالبت المنظمة الصهيونية العالمية مؤتمر السلام الذى عقد فى باريس فى فبراير/شباط ١٩١٩ بأن تضم الحدود المقترحة لفلسطين منابع نهر الأردن والحوض الجنوبى لنهر الليطانى فى لبنان والحوض الأدنى لنهر اليرموك(١) ولتعزيز ذلك المطلب قابل الزعيم الصهيونى حاييم وايزمن رئيس الوزراء البريطانى لويد جورج، وقد تضمن قوله : "إن كل المستقبل الاقتصادى لفلسطين يعتمد على مواردها المائية التى تحتاجها للزراعة والطاقة الكهربائية. والموارد المائية المتاحة تأتى بصورة رئيسية من سفوح جبل الشيخ، من منابع الأردن ومن نهر الليطانى. ونعتبر أنه أساسى أن حدود فلسطين الشمالية يجب أن تضم وادى الليطانى لمسافة ٢٥ ميلاً فوق المنحنى، كما يجب أن تضم السفوح الغربية والجنوبية لجبل الشيخ"(٢).

ونلاحظ بهذا الخصوص أن بريطانيا غداة انتصارها فى الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨ كانت الدولة العظمى على المسرح الدولى، وصاحبة الدور الأول فى رسم خريطة المشرق العربى. كما كانت منذ أواسط القرن التاسع عشر راعية فكرة تهجير يهود أوروبا إلى فلسطين، والدولة الحاضنة للحركة الصهيونية الناشئة، ومركز الثقل فى الترويج للمشروع الصهيونى دولياً وفى الأوساط اليهودية. ولم يكن لويد جورج - كما يشهد بذلك تاريخه - أقل حماساً للصهيونية من حاييم وايزمن، ولا كان أقل منه حرصاً على توفير كل ما من شأنه تمكين الوطن القومى اليهودى، المقترح إنشاؤه، من امتلاك وتطوير حياة اقتصادية عصرية مؤهلة لاجتذاب اليهود وإغرائهم بالهجرة والاستيطان، وقادرة على تمكين التجمع اليهودى المستجلب من الصمود والاستقرار فى بيئة معادية. وكل المؤشرات تدل على أن الحكومات البريطانية يومذاك لم تكن تحسب أدنى حساب لردات الفعل العربية الشعبية والرسمية على السواء.(٣). ولا كانت بريطانيا تقيم كبير اعتبار لما كانت تثيره فرنسا - منافستها الأولى فى المشرق العربى - من معارضة إذا كانت تتعارض مع الاستراتيجية البريطانية. وبرغم ذلك كله رفض لويد جورج بإصرار طلب حاييم وإيزمن، وفشلت كل الضغوط اليهودية فى مؤتمر السلام، الأمر الذى يدل على صحة الافتراض بأن غاية ترسيم حدود فلسطين على النحو الذى جاءت عليه سنة ١٩٢٠ أن يكون الصراع حول المياه أحد المحاور الرئيسية للصراع العربى - الصهيونى، المستهدف من إقامة الوطن القومى لليهود فى فلسطين. وبالتالى يمكن الاستنتاج بان الصراع حول المياه فيما

بين العرب والصهاينة مخطط له من قبل ان يقام الكيان الصـــهيونى، أو تـبرز للوجـود إشكالية ندرة المياه فى المنطقة بالحدة التى صارت عليها فى العقدين الأخيرين.

٢ – ممارسات حكومة الانتداب التمييزية لمصلحة الصهاينـــة فـــى موضـــوع المياه :

فى سنة ١٩٢٢ وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطانى بقرار من "عصبة الأمم"، تفرد بكونه القرار الوحيد الصادر عن العصبة الذى أيدته الـــدول الكـبرى جميعـــها، ودون أى اعتراض ولو فى الشكل. وقد تضمن القرار النص الكامل لوعد بلفور بإقامة وطن قومــى لليهود فى فلسطين والتزام بريطانيا ببذل أقصى مجهوداتها لإنجاحه، واعتبار عرب فلسطين طوائف وليس شعباً له حقوق سياسية. وبذلك لم يعد وعد بلفور بكل ما تضمنـــه وقصـده مجرد تصريح صادر عن وزير بريطانى وإنما عدَّ قراراً دولياً، ومسئولة بريطانيـــة أمـام أعضاء عصبة الأمم يجب تنفيذها. ويذكر حـــاييم وايزمـــان فـــى مذكراتـــه أن الحكومـة البريطانية التزمت للحركة الصهيونية يومئذاك بأن تجعل من فلســـطين يهوديـــة، مثلمـا بريطانيا بريطانية، قبل عام ١٩٣٥[٤]. ولتحقيق هذه الغاية عينت الحكومة البريطانية سنة ١٩٢٠ السير هربرت صموئيل مندوباً سامياً على فلسطين[٥]. ودعمت إدارته بعـــدد مـــن غلاة المتصهينين الذى تولوا مختلف إدارات حكومـــة الانتـــداب. كمـــا سـمحت للحركـة الصهيونية أن تشكل "الوكالة اليهودية" والمجالس الصهيونية المتخصصة، ووفرت للوكالة والمسئولين الصهاينة كل الصلاحيات لإدارة حياة التجمع الصـــهيونى "اليشـــوف"، بحيـث كانت "الوكالة اليهودية" أشبه بدولة داخل الدولة طوال عهد الانتداب، فـــى الوقـــت الـــذى عطلت كل إمكانية لأن يتولى عرب فلسطين إدارة شئونهم الذاتية، أو تدريب كادر وظيفـى عربى مؤهل لإدارة دولة عصرية خلافاً لما كان مطلوباً من الدولة المنتدبة.

ولكى تمكن لحكومة الظل اليهودية – التى كانت الوكالة فى الواقـــع العلمـــى – مـــن السيطرة على مقدرات فلسطين الاقتصادية، منحت الشركات والمؤسســـات التـــى شـــكلتها وأقامتها عدة امتيازات فى مختلف المجالات. وفى المجال المائى منح امتياز لمدة ٧٠ سنة لشركة روتنبرج Rotenberg لاستغلال مياه نهرى الأردن واليرموك فـــى توليـد الطاقـة الكهربائية، كما منحت عدة شركات زراعية صهيونية امتيازات استغلال مياه أنهار فلسطين الداخلية، وكذلك منحت إحدى الشركات امتياز تجفيف حوض بحيرة الحولة وتحويله مـــن

مستنقعات إلى منطقة زراعة رى دائم. ولإحكام السيطرة على مصادر المياه الجوفية صدر سنة ١٩٣٧ قانون لايجيز حفر الآبار الارتوازية لأى أحد كان إلا بتصريح مسبق. وغنى عن القول أن التمييز لمصلحة الصهاينة والتضييق على عرب فلسطين كان القاعدة فى منح التصاريح من لدن سلطات الإدارة من قبل إنجليز أكثرهم متصهين، سواء عن قناعة أو بحكم السباحة مع التيار الجارف. وليس أدل على تعقيدات القانون البريطانى وقيوده الثقيلة التى وضعت على حق العرب فى الانتفاع بمياههم الجوفية من أنه اعتبر قاعدة الأوامر العسكرية التى صدرت فى ظل الاحتلال الصهيونى لضبط مصادر المياه الجوفية وإحكام السيطرة على مخزونها، فاستناداً إليه صدر الأمر العسكرى رقم ٩٢ فى أغسطس/آب ١٩٦٧ والأوامر العسكرية - ثم المدنية - التى توالت بشأن إصدار تصاريح حفر الآبار وصيانة ما هو قائم منها.

٣ - رسم خريطة التقسيم سنة ١٩٤٧ بما يتفق وطموحات الصهاينة المائية:

فى ٢٩ فبراير/ تشرين ثانى سنة ١٩٤٧ صدر قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ بتقسيم فلسطين، ولم يقف القرار عند منح الصهاينة ٥٦% من مساحة فلسطين الكلية فى الوقت الذى لم يكونوا يحوزون أكثر من ٦% منها، وإنما بالإضافة إلى ذلك خصهم بأكثر مناطق فلسطين خصوبة، وجعل الجليل الشرقى، على الحدود السورية الجوبية، من نصيبهم على الرغم من أن غالبية أراضيه كانت ممتلكات عربية خاصة. وبذلك دخل ضمن القسم المخصص للدولة العبرية الحوض الشمالى لنهر الأردن، بما فى ذلك بحيرتى الجولة وطبرية. الأمر الذى جعل فى مقدورها التحكم بالمصدر الرئيسى للمياه. ويعقب على هذه القسمة الجائرة رئيس المنظمة الصهيونية الأمريكية د. إيمانويل نيومان Emmanuel Neuman قائلاً : "من حسن الحظ أن الذين عملوا على وضع خطة التقسيم كانوا على معرفة بأساسيات مشروع لاودر ملك - هايس، واعتمدوا بشكل واسع فى رسمهم حدود الدولة الجديدة. وبذلك فإن الدولة اليهودية تكون قد زودت إلى حد بعيد باحتمالات الاستعواذ على مصادر البلاد الرئيسية (من المياه)، وعلى نطاق واسع للرى والزراعة والاستعمار والطاقة"(٦).

والذى يشير إليه د. نيومان عبارة عن مشروع مائى كان قد اقترح للمنطقة فى عهد الانتداب بتكليف من المنظمة الصهيونية العالمية. ففى سنة ١٩٤٤ تقدم المهندس

الأمريكي ولتر لاودر ملك WALTER C. Lowder milk - الذى سبق وصمم مشروع وادى تنسى المائى المشهور فى الولايات المتحدة - باقتراح إقامة مشروعات رى وطاقة كهربائية، باستغلال مياه الأردن واليرموك، قدر لها أن تستوعب ٤ ملايين من يهود أوروبا، بالإضافة إلى سكان فلسطين يومذاك، الذين كانوا نحو ١.٨ مليوناً (١.٢٥ مليون عربى و ٥٥٠ ألف مستوطن صهيونى). كما تضمن المشروع جر مياه الأردن واليرموك لرى شمالى النقب، وكذلك اقترح لاورد ملك إقامة مشروع مائى فى حوضة الليطانى فى جنوب لبنان. وفى سنة ١٩٤٦ كلفت المنظمة الصهيونية العالمية المهندس الأمريكى جيمس هايس James E. Hayes - الذى أسهم فى تطوير مشروع وادى تنسى - أن يقوم بترجمة الخطوط الرئيسية لمشروع لاودر ملك إلى خطة تفصيلية. فأوصى بإقامة سد على نهر الحاصبانى فى لبنان، تسحب مياهه جنوباً إلى داخل فلسطين، إلى حوض الأردن على محاذاة الحدود السورية الأردنية. وبأن تسحب نصف مياه اليرموك إلى بحيرة طبرية كى تعوض المياه المسحوبة من حوض الأردن الشمالى، فيما يحول النصف الثانى من مياه اليرموك لشرقى الأردن (٧). وبموجب خريطة التقسيم التى أخذت فى الحسبان المشروع المعدل، تكون الدولة العبرية الموصى بإقامتها قد أمنت احتياجاتها المائية على حساب سوريا ولبنان والأردن. مما يوضح أن قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ لم يقض فقط باغتصاب الجزء الأكبر من الأرض الفلسطينية وإنما أيضاً فسح المجال لاغتصاب معظم مياه الأردن واليرموك والليطانى والحاصبانى.

٤ - صدامات سوريا وإسرائيل حول المياه خلال سنوات ١٩٤٩-١٩٥٣ :

عندما وقعت اتفاقيات الهدنة سنة ١٩٤٩ تمت على أساس خطوط وقف القتال فى خريف سنة ١٩٤٨، ويومها كانت القوات الصهيونية قد احتلت قرابة ٧٨% من مساحة فلسطين، بحيث حازت ما يتجاوز ٩٨% مما خصص لليهود بموجب قرار التقسيم، وأكثر من نصف ما خصص للعرب. وبعد أن ضمنت حكومة بن غوريون قبول إسرائيل فى الأمم المتحدة بتوقيع اتفاقيات الهدنة، أعلنت عدم استعدادها لإعادة ما احتل من أراضى القسم العربى. وكانت سوريا قد استطاعت الاحتفاظ بثلاثة قطاعات من الأراضى الفلسطينية فى الجليل الشرقى، على حدود سوريا الجنوبية الغربية، تبلغ مساحتها مجتمعة ٦٦,٥٠ ميلاً مربعاً. وفى محادثات الهدنة مع الجانب السورى أصر الوفد الإسرائيلى على عدم احتفاظ

سوريا بالقطاعات الثلاثة. ولقد توصل وسيط الأمم المتحدة الأمريكية د. رالف بانش Ralph Banche إلى إقناع السوريين بالانسحاب من تلك القطاعات واعتبارها مناطق مجردة من السلاح يحدد حق السيادة عليها عند التوصل لاتفاقية سلام. ولقد تهاون الوفد السورى فى محادثات الهدنة فى عهد حسنى الزعيم، خلافاً لما كان عليه الحال قبله، وبعد الانقلاب على الزعيم وإعدامه فى آب / أغسطس ١٩٤٩ اتهمه وزير خارجيته عادل العظمة أنه كان على اتصال بإسرائيل(٨).

كان أصغر القطاعات يقع على الحدود السورية - الفلسطينية قريباً من نبع بانياس، ولم يكن مياهاً فقط بل كان أرضاً تصلح للزراعة. وكان القطاع الأوسط عبارة عن شريط يمتد بين الطرف الجنوبى لبحيرة الحولة والطرف الشمالى لبحيرة طبرية، ويضم أربع قرى عربية ومستوطنة مشماهياردين الصهيونية. أما القطاع الجنوبى فكان الأوسع ويمتد من منتصف الشاطئ الشرقى لبحيرة طبرية، ويجرى جنوباً حتى الطرف الجنوبى للبحيرة عند التقائها بمصب نهر اليرموك، وحيث تلتقى حدود فلسطين وسوريا والأردن. وكان هذا القطاع يضم ثلاث قرى عربية (الحمة، ونقبا، وسمارة) ومستوطنة عين جف. وقد أسندت الرقابة على القطاعات الثلاثة لمراقبى الهدنة التابعين للأمم المتحدة، وسرعان ما تنامى التوتر فى المنطقة بتزايد الاستيطان الصهيونى فى الأراضى العربية المحتلة فى الجليل الأعلى .

ويذكر كبير مراقبى الهدنة السويدى كارل فون هورن Carl Von Horn أن إسرائيل أقدمت عام ١٩٥٠ على إنشاء كيبوتس بيت كاترز فى القطاع الجنوبى، وأن مستوطنيه قاموا بحفر قنوات رى من بحيرة طبرية والتوسع بشكل تدريجى فى الأراضى العربية باتجاه الشرق. وفى يناير / كانون الثانى سنة ١٩٥١ رصد الصندوق القومى اليهودى ٢٥٠ مليون دولار لتجفيف بحيرة الحولة والمستنقعات من حولها، فيما يقدر بنحو ١٥٠٠٠ هكتار، وعمل قناة تحويل لجر مياه الأردن لمنطقة القدس وشمالى النقب. فتقدمت سوريا بالشكوى إلى لجنة الهدنة، التى أعلنت أن المشروع الصهيونى يشكل "انتهاكاً خطيراً لاتفاقية الهدنة". ولم تبال إسرائيل بقرار اللجنة، وعلى العكس من ذلك أعلنت سيادتها على القطاع المجرد من السلاح، وحقها فى مواصلة مشروعها. وفى تأكيد حقها السيادى قامت بطرد الفلاحين الفلسطينيين من القطاع وهدمت بيوتهم. فرفعت سوريا الشكوى لمجلس الأمن، الذى أصدر فى مايو ، آيار ١٩٥١ القرار رقم ٩٢ يأمر بموجبه

إسرائيل بوقف عملية تجفيف الحولة ومحيطها وإعادة المهجرين العرب لديارهم. ولكن إسرائيل لم تسمح سوى بعودة ٣٥٠ مزارعاً من أصل ٧٣٥. وانتهت صدامات ربيع ١٩٥١ باحتفاظ سوريا بكامل القطاع الشمالى الصغير، وبشريط ضيق فى حافة نهر الأردن من القطاع الأوسط، وبقرية الحمة فى القطاع الجنوبى. فيما استولت إسرائيل على معظم أراضى القطاعين الأوسط والجنوبى، واستغلت ما استولت عليه فى الزراعة والرى(٩).

٥ - بعثة جونستون والمشروع الذى تبناه (١٩٥٣-١٩٥٥):

أوفد الرئيس الأمريكى ايزنهاور اريك جونستون Johoston سنة ١٩٥٣ للتوسط فى إيجاد تسوية سلمية للصراع العربى - الصهيونى. وكانت حاجة المنطقة للمياه ومحاولة إسرائيل استغلال مياه الأردن واليرموك موضوعاً لمشروع التسوية المقترح. وقامت خطة الموفد الأمريكى على أساس إقامة تعاون فنى بين العرب والصهاينة فى مشاريع مائية، تكون مجالاً لإسكان اللاجئين الفلسطينيين، وتتيح لإسرائيل التزود بأكبر كمية ممكنة من مياه الأردن واليرموك.

وكانت حكومة بن غوريون يومذاك تعارض من حيث المبدأ أى تسوية سلمية. تحسباً من اضطرار إسرائيل للانسحاب من بعض الأراضى العربية المحتلة وإعادة اللاجئين، كما عبر عن ذلك ناحوم غولدمان، رئيس المؤتمر الصهيونى العالمى الأسبق فى مذكراته(١٠). ولعرقلة بعثة جونستون باشرت إسرائيل فى سبتمبر / أيلول ١٩٥٣ حفر قناة تبدأ من منتصف المسافة ما بين بحيرتى الحولة وطبرية، وتمتد ٩ أميال، بحيث تجر مياه الأردن للسهل الساحلى والنقب الشمالى. وكثفت العمل ليل نهار بتكتم اعلامى، وبتعتيم كامل على موفد الرئيس الأمريكى، الذى بدا أنه فوجئ بالأخبار عندما تقدمت سوريا بشكوى لمجلس الأمن ضد الاختراقات الإسرائيلية، موضحة أن المشروع سيؤدى إلى جفاف ١٢٠٠٠ هكتار من الأراضى السورية بالإضافة للأراضى العربية المجردة من السلام. وفى تقرير لمجلس الأمن أفاد مراقب الهدنة البلجيكى فإن بنكيه Vagn Bennike ، ان المشروع يمنع المياه عن مزرعة وبئرين للفلسطينيين، ويضر بمركز سوريا العسكرى. فصدر عن مجلس الأمن القرار رقم ١٠٠ يأمر إسرائيل بوقف العمل بالمشروع لحين استكمال تقصى الحقائق(١١). ولكن إسرائيل - كعادتها فى تحدى القرارات الدولية - ضاعفت العمل بالمشروع. ولأن ايزنهاور وجد فى ذلك عرقلة لجهود بعثة جونستون أمر بوقف المساعدات الأمريكية

لإسرائيل [١٢]. فاضطر بن غوريون لان يأمر بوقف العمل فى المشروع والدخول فى مفاوضات مع جونستون.

ولقد واجه جونستون تناقض المطالب العربية والإسرائيلية. ففيما كانت الحكومات العربية المعنية ترى حصر المشروع فى حوض الأردن، كانت إسرائيل تصر على سحب مياه الأردن والليطانى لرى مستوطنات النقب. وكان جونستون قد عهد إلى المهندس الأمريكى تشارلز مين Chartes Main إعداد مشروع مائى للمنطقة. فجاء المشروع الذى وضعه نسخة معدلة لمشروع هايس، السابق وضعه بتكليف من المنظمة الصهيونية العالمية سنة ١٩٤٦. ولقد وجدت لدى جونستون ثلاثة مشروعات مائية: عربى وإسرائيلى Cotton Plan والمشروع الذى وضعه المهندس مين. وفى الجدول التالى بيان الكميات المائية التى كان يخصصها كل مشروع لكل من سوريا والأردن ولبنان وإسرائيل، مقدرة بملايين الأمتار المكعبة سنوياً.

القطر	المشروع العربى	المشروع الإسرائيلى	مشروع مين
الأردن	٨٦١	٥٧٥	٧٧٤
سوريا	١٣٢	٣٠	٤٥
لبنان	٣٥	٤٥٠	–
إسرائيل	٢٠٠	١٢٩٠	٣٩٤
المجموع	١٢٢٨	٢٣٤٥	١٢١٣

ويلاحظ أن المشروع الإسرائيلى تفرد بأن ضم مياه الليطانى التى وزعها بواقع ٤٠٠ مليون م^3 سنوياً لإسرائيل و ٣٠٠ مليون م^3 سنوياً للبنان [١٣]، البلد الذى ينبع ويجرى ويصب الليطانى ضمن حدوده الدولية. كما يلاحظ أن مشروع مين مخصص لإسرائيل ٣٣% من مياه الأردن واليرموك، فى الوقت الذى لم تكن تتجاوز نسبة المياه التى تصب فى الأردن ومصدرها الأراضى التى تحتلها إسرائيل سوى ٢٣% [١٤] وهى تقارب النسبة التى خصصها المشروع العربى للكيان الصهيونى. وبرغم مجافاة مشروع مين للعدالة أجرى جونستون تعديلاً فيه بأن رفع حصة إسرائيل إلى ٥٢٥ مليون م^3 سنوياً وانقص حصة الأردن إلى ٧٢٠ مليون م^3 سنوياً[١٥] أى أنه زاد ما يخصصه لإسرائيل بحيث أصبح ٤٣% من كامل المياه المقدرة للمشروع.

ولقد رفضت إسرائيل والدول العربية خطة جونستون، واستندت الجامعة العربية في رفضها ليس لعدم عدالة الخطة فى توزيع المياه فحسب، وإنما أيضاً لما تضمنته من شروط سياسية، إذ كانت تقضى بالصلح مع إسرائيل على أساس الأمر الواقع، أى دون انسحابها إلى حدود التقسيم وإعادتها اللاجئين الذين اضطرتهم القوات الصهيونية لمغادرة أراضيهم، وعلى أساس اعتبار حدود الهدنة والتوسعات الإسرائيلية عقب وقف إطلاق النار سنة ١٩٤٨ حدوداً للتسوية، وإسكان اللاجئين فى الأردن.

٦ – تحويل إسرائيل مياه الأردن وأثره فى عدوان ١٩٦٧ :

فى أعقاب العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦، وبعد أن أعادت حكومة ايزنهاور دفع المعونات الاقتصادية لإسرائيل، التى سبق أن أوقفتها عام ١٩٥٣، استأنفت إسرائيل العمل فى تحويل مياه الأردن. إلا أنها تحسباً للصدام مع سوريا بعد تنامى الحركة القومية العربية وتحول المناخ الدولى ضد العدوانية الصهيونية، تجنبت المنطقة المجردة من السلاح والحدود السورية وباشرت أواخر عام ١٩٥٦ سحب المياه من بحيرة طبرية، من داخل الأراضى الداخلة ضمن حدودها بموجب قرار التقسيم واتفاقية الهدنة، فبدت وكأنها تمارس حقاً طبيعياً من حقوق السيادة. إلا أن التقدم بالمشروع واتضاح مدى تأثيره على مياه الأردن أثارا قلقاً عربياً متزايداً. وعندما بدأ جلياً العجز العربى والدولى عن وقف تقدم المشروع الصهيونى دعا الرئيس عبد الناصر الى عقد أول مؤتمر قمة عربى لتدارس موضوع تحويل مياه نهر الأردن. وعلى الرغم من احترام الصراعات العربية – العربية آنذاك لبى الملوك والرؤساء العرب جميعاً الدعوة، وعقد فى القاهرة يوم ١٧ يناير / كانون الثانى ١٩٦٤ المؤتمر الأول للقمة، حيث تقرر إقامة سد عربى على نهر الأردن فى موقع "المخيبة" داخل الحدود الأردنية جنوبى بحيرة طبرية، وبحيث تجر إليه مياه نهر بانياس عبر سوريا والأردن. وبوشر بأعمال الحفر فى فبراير / شباط ١٩٦٤، فقامت المدفعية الإسرائيلية بقصف معدات الحفر، إلا أن العمل العربى تواصل فى موقع السد. وفى الوقت ذاته كثفت إسرائيل العمل فى مشروعها بحيث انجز كلياً فى ٢٨ مايو / آيار ١٩٦٤.(١٦).

ولقد أدى تحويل إسرائيل لمياه الأردن الى تدنى تدفق المياه عند جسر الملك عبد الله – اللنبى سابقاً – من ١٢٥٠ مليون م^3 سنوياً، الى ما يتراوح بين ١٥٢-٢٠٣ مليون م^3

سنوياً، ما لا يتجاوز ١٦% مما كان سابقاً. وكان للنقص الكبير فى تدفق مياه النهر انعكاس سلبى على وادى الأردن وعلى البحر الميت أيضاً(١٧).

وفى صيف ١٩٦٦ باشرت سوريا العمل بما يخصها من المشروع العربى، إذ بدأت العمليات الإنشائية اللازمة لجر مياه بانياس، فقامت الطائرات الإسرائيلية بالإغارة على المواقع السورية يوم ١٩٦٦/٧/١٤، وتعددت الاختراقات الإسرائيلية فى الشهور التالية، كما تكرر عمليات اختراق وقف النار على ما تبقى بين السوريين من القطاعات المجردة من السلاح وبعض القرى السورية المجاورة لها، مما تسبب فى تهجير الفلاحين العرب من المنطقة. وكانت سوريا توالى الرد بقصف مستوطنات الغور الشمالى من هضبة الجولان المشرفة عليها. وتصاعدت حدة التوتر، وضاعفت إسرائيل من غاراتها، ويذكر موشى ديان فى مذكراته التى نشرت بعد وفاته ان إسرائيل كانت تفتعل الصدام مع السوريين بما لا يقل عن ٨٠% من حالات الصدام التى وقعت آنذاك. وفى نيسان / أبريل ١٩٦٧ حشدت إسرائيل قواتها على الحدود السورية، وتعددت المصادر التى تحدثت وقتذاك عن هجوم إسرائيلى مرتقب.

ويمكن القول أن تطلع إسرائيل للاستيلاء على مصادر المياه فى هضبة الجولان والضفة الغربية كانت فى مقدمة العوامل الدافعة باتجاه الصدام والتصعيد الذى مارسته إسرائيل قبل حرب ١٩٦٧، كما يقر بذلك موشى ديان. ولم يعد خافياً أن أياً من الدول العربية الثلاث التى شاركت فى الحرب آنذاك لم تكن لديها النية، أو الاستعداد للدخول فى حرب مع إسرائيل فى الوقت الذى كان واضحاً فيه مدى دعم إدارة الرئيس جونسون للدولة العبرية. وقامت الطائرات الإسرائيلية بتدمير ما كان قد تم إنجازه من المشروع العربى - المخيبة - علاوة على تسهيلات منافذ قناة الغور الشرقية فى الأردن(١٨).

وباحتلال إسرائيل لهضبة الجولان والضفة الغربية أحدثت تغييراً دراماتيكياً فى الإمكانات المائية التى تقع تحت سلطتها، وأضعفت بالمقابل الإمكانات المائية العربية. إذ غدت تسيطر على كامل روافد الأردن، وعلى مجموع أحواض المياه الجوفية فى الضفة الغربية، وعلى ما يقارب ٥٠% من مياه اليرموك. وتشير المصادر الموثوقة إلى أن ٦٧% من المياه التى تستخدمها إسرائيل حالياً يأتى من خارج حدود ما قبل حرب ١٩٦٧، والى أن مدينة تل أبيب وحدها تسحب ٣٠% من المياه الجوفية فى الضفة الغربية(١٩).

ويذهب بعض المحللين الأمريكيين الى أن الخطة الإسرائيلية لاحتلال الجولان تكمـــن وراء إغراق الطيران الإسرائيلى سفينة التجسس الأمريكية "ليبرتى"، فى اليوم الســـابق لغـزو الجولان. ويمضى أولئك المحللون الى القول بأن إسرائيل لم تكن تريد أن يرصد الأمريكان عدوانها على الجولان بعد أن أعلنت سوريا قبولها وقف إطلاق النار[٢٠].

٧ - التطلع إلى اغتصاب مياه الجنوب اللبنانى :

برغم فشل محاولة توسيع حدود فلسطين الشمالية سنة ١٩١٩، لم تتوقف التطلعـــات الصهيونية للسيطرة على حوض نهر الليطانى وجنوبى لبنان، طمعاً فى موارده المائيـــة. ويذكر موشى شاريت فى مذكراته أنه فى سنة ١٩٥٤ تدارست الوزارة الإسرائيلية برئاسة بن غوريون إمكانية إثارة فتنة طائفية فى لبنان، تنتهى بقيام دولة مارونية تقيم تحالفاً مع إسرائيل، الأمر الذى قد يمكن الأخيرة من ضم نهر الليطانى وما يليه جنوباً. ولقد عـارض الفكرة شاريت - الذى كان يشغل منصب وزير الخارجية - ليس من منطلق الحرص علـى السلام والتعايش السلمى مع العرب كما يشاع عنه، وإنما كما يوضح فى مذكراته، لأنه كان يقدر استحالة نجاح المحاولة، وأن سلبياتها أكبر من إيجابياتها. إذ كان يـرى أن جميـع طوائف لبنان، بما فيها الطائفة المارونية، لم تعد طموحاتها أواسط الخمسينات كما كـانت أوائل العشرينات. بعد أن اتسعت تفاعلات لبنان مع محيطه العربى، وبدأ واضحاً ان مصالح البرجوازية من مختلف الطوائف باتت أكثر تحققاً مع الشرق العربى، بمـا لا يقـاس مـع أوروبا، وبخاصة فرنسا. وبدافع المصلحة المتحققة تغـيرت الطموحـات، بحيـث بـاتت البرجوازية اللبنانية حريصة على توسيع وتعميق تفاعلاتها مع المحيط العربى الأكثر جدوى وربحية من التعلق العاطفى اللامجدى مع فرنسا، التى كانت يوماً "الأم الـرءوم" بالنسـبة لبعض اللبنانيين. وأكد شاريت، فى وجه معارضة بن غوريون، بـأن العبـث بالتركيبـة الطائفية اللبنانية لن تكون عواقبه سليمه على مسيحيى لبنان، ولا على إسرائيل. وعلـى عكس شاريت بدأ موشى ديان متحمساً للفكرة، وينقل عنه شاريت قوله: كل مـا نحتاجـه ضابطاً مسيحياً شجاعاً يعلن التمرد، ولو كان برتبة رائد.[٢١] وهذا ما تحقق لإسرائيل فيما بعد فى شخص الرائد سعد حداد، الذى تمرد خلال الحرب الأهلية اللبنانية، ووضع الفصيـل الذى انحاز إليه وتسمى "جيش لبنان الجنوبى" فى خدمة إسرائيل، ليكون أداتها فى السيطرة

على شريط من جنوبى لبنان، يكاد يطابق ما طالبت به المنظمة الصهيونية العالمية وحاييم وايزمن سنة ١٩١٩.

وكانت إسرائيل قد قامت فى ١٩٦٥/١٠/٢٦ بأول غاراتها على جنوبى لبنان، التى توالت بعد ذلك [٢٢] ودمرت ثلاثة خزانات للمياه ومضخات وأنابيب. وفى سنة ١٩٧٨ غزت منطقة العرقون فى الجنوب اللبنانى، وسيطرت لفترة على نبع الوزانى. وبعد اجتياح ١٩٨٢ كان أول ما أقدمت عليه السيطرة على كافة منشآت السد المقام على بحيرة القرعون، حيث يبلغ تدفق مياه الليطانى أقصاه، بما يقدر بنحو ٧٠٠ مليون م^3 سنوياً. كما قامت بتركيب مضخات على نهر الوزانى وسحبت مياهه إلى داخل فلسطين المحتلة. وتقدر السلطات اللبنانية أن إسرائيل تقوم بسحب المياه بأنابيب تحت الأرض، وليس فقط بما هو قائم على نهر الحاصبانى. ولم توفر إسرائيل العميل سعد حداد ولا خليفته أنطوان لحد من بعده، إذ أمرت المزارعين اللبنانيين فى الشريط الجنوبى المحتل بوقف حفر الآبار الإرتوازية، كما قامت قوات حداد وخليفته لحد بإغلاق عدد من الآبار القديمة عملاً بالتعليمات الصهيونية.[٢٣] ومن أصل ٧٠٠ مليون م^3 سنوياً المقدرة لنهر الليطانى يقدر ما يجرى فى الجنوب اللبنانى المحتل بنحو ١٢٥ مليون م^3 سنوياً[٢٤].

ويلاحظ أن إسرائيل عندما انسحبت من معظم ما احتلته عام ١٩٨٢ تحت ضغط المقاومة الوطنية اللبنانية، وفشل اتفاقية ١٧ مايو/آيار ١٩٨٣، استبقت على احتلال الجنوب برغم قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ وكثافة خسائرها البشرية فيه، وتوالى احتجاجات أمهات الجنود وجماعة "السلام الآن". وهى اذ تصر على البقاء فى الجنوب اللبنانى إنما تفعل ذلك حرصاً على استمرار استغلال موارده المائية، وليس بحجة ضمان أمن مستوطنات الجليل. والثابت تاريخياً أن حدود إسرائيل مع لبنان كانت هادئة تماماً عندما وضعت مشروعها المائى Cotton Plan ١٩٥٣ وضمنته مياه الليطانى، وكذلك عندما تدارست حكومة بن غوريون سنة ١٩٥٤ إمكانية إثارة الفتنة الطائفية وتفجير حرب أهلية فى لبنان، وصولاً لقيام دويلة مارونية كان بن غوريون وتلامذته يأملون أن تكون الإدارة التى تمكنهم من ضم الليطانى والجنوب للدولة العبرية. وقد جاءت أحداث ما بعد سنة ١٩٨٣ تثبت خطأ الرهان الصهيونى، إذ برهن الشعب العربى فى لبنان بمختلف طوائفه على عمق وطنيته وحرصه على استقلال لبنان وسيادته.

٨ – التمييز العنصرى مائياً ضد عرب فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨ :

فى سنة ١٩٣٨ أسست الوكالة اليهودية تعاونية ميكوروت "Mekorot" ، واعتبرتها "سلطة المياه القومية" التى تتولى عمليات إنشاء المشروعات المائية وإدارتها وصيانتها وإعطاء تصاريح استخدام المياه. وهى مملوكة للوكالة اليهودية والصندوق القومى اليهودى ولاتحاد العمال "الهستدروت". وبحكم قانون كل منها يحصر حق الاستفادة من المشروعات اليهودية باليهود فقط. وفى سنة ١٩٥٩ صدر قانون المياه الإسرائيلى الذى اعتبر المياه "سلعة وطنية" تعطى الأولوية فى استخدامها للمشروعات الإسرائيلية ذات الصلة بالاستيطان.[٢٥] ولأن إسرائيل بحكم القانون الصهيونى "دولة عبرية"، وليس لغير اليهود من مواطنيها حقوق "وطنية"، ولا يعتبر نداً للمستوطن اليهودى. لذلك حرم عرب فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨، الذين لم يهجروا من ديارهم، من حق استغلال المياه الجوفية، وطبقت عليهم بصرامة أحكام قانون المياه الصادر فى عهد الانتداب سنة ١٩٣٧، والذى اعتبر سارى المفعول بالنسبة لمن تبقى من العرب فى الجليل والمثلث والنقب، الذين غدوا أقلية مهمشة فى وطنهم، والذين يشكلون اليوم نحو ١٨% من مواطنى إسرائيل، ومع ذلك لا تتجاوز نسبة استهلاكهم للمياه ٢% من الاستهلاك العام [٢٦] .

٩ – اغتصاب مياه الضفة الغربية وقطاع غزة وانعكاساته السلبية :

منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة فى حزيران/يونيو ١٩٦٧ سيطرت إسرائيل على جميع مصادر المياه السطحية والجوفية فى الأراضى المحتلة متجاوزة فى ذلك أحكام القانون الدولى الخاصة بإدارة المناطق الواقعة تحت الاحتلال [٢٧] . وقبل أن ينقضى شهران على الاحتلال صدر القانون رقم ٩٢ بإعطاء كامل السلطة على المياه فى المناطق المحتلة لمسئول إسرائيلى عيّنه الحاكم العسكرى، وخوله سلطة منح تصاريح العمل لسلطات المياه فى الضفة والقطاع، وإحكام الرقابة على إدارة سلطات المياه. وتلا ذلك إصدار العديد من الأوامر العسكرية، التى استهدفت تشديد الرقابة الإسرائيلية على جميع مصادر المياه فى المناطق المحتلة، واعتبر ذلك من أهم وسائل تنفيذ الإستراتيجية الصهيونية فى موضوع المياه. ولقد اشترطت الأوامر العسكرية حصول المواطنين العرب على تصاريح لحفر آبار جديدة أو صيانة الآبار القائمة. واحتفظت "الإدارة المدنية" التى أسندت إليها السلطة فى المناطق المحتلة فى وقت لاحق بذات سياسة الإدارة العسكرية.

ومنذ سنة ١٩٨٢ شاركت تعاونية "ميكوروت" فى الإشراف على مصادر المياه فى الضفة والقطاع شركة "طهال" Tahal ، وهى تعاونية حكومية أنشئت سنة ١٩٥٢ لتولى تصميم مشروعات البحث عن المياه والإشراف على تنفيذها، بحيث أصبح السماح بحفر آبار جديدة منوطاً بالمؤسستين الصهيونيتين، وبذلك حجمت الى حد بعيد صلاحيات البلديات وسلطات المياه العربية خلافاً لما كان عليه الحال قبل عدوان ١٩٦٧. ولقد وسعت ميكوروت وطهال فى منح تصاريح الحفر للمستوطنات والمؤسسات العسكرية الإسرائيلية، دون تقيد بالعدد أو الأعماق، فى الوقت الذى خضعت الطلبات العربية لرقابة صارمة. وكنتيجة لمغالاة الصهاينة - مدنيين وعسكريين - فى سحب المياه الجوفية، من آبار ذات أعمال تصل ١٢٠٠م، لم يبق صالحاً فى الضفة للاستغلال من أصل ٧٥٠ بئراً عربياً، تتراوح أعماقها ما بين ٧٥-٢٠٠م، كانت عاملة سنة ١٩٦٧ سوى ٣٦٤ بئراً سنة ١٩٩٠، وقد تدنت فعالية معظمها إلى ٢٠% مما كانت عليه. كما أنه ما بين ١٩٦٧ و ١٩٩٣ لم يصدر غير ٢٣ تصريحاً للمواطنين العرب(٢٨).

وبالنسبة لقطاع غزة ومياهه الجوفية، فالمسألة مختلفة تماماً عنها فى الضفة الغربية، ذلك لأن القطاع تأثر بعاملين: الكثافة السكانية العالية جداً وما تسببت فيه من استنزاف عال لمياهها الجوفية. وكونها منطقة ساحلية تطغى فيها مياه البحر على المياه الجوفية حتى يتدنى مستواها. وعلى الرغم من أن القطاع عند احتلاله فى حزيران/يونيو ١٩٦٧ كان يعانى من أزمة المياه على نحو أشد بكثير مما كانت عليه الحال فى الضفة، إلا أنه أخضع لذات الإجراءات الصهيونية. وقد جاءت إقامة المستوطنات وتوسعها فى حفر الآبار لأعماق بعيدة تضاعف حدة أزمة المياه الجوفية فى القطاع. إذ تم حفر ما يتراوح بين ٣٥ و ٤٠ بئراً بأعماق تراوحت بين ٣٠٠ و ٥٠٠ متراً، فى حين أن الآبار العربية ندر بينها ما تجاوز عمقها ١٠٠ متر، وليس منها ما وصل عمقها ٢٠٠ متر(٢٩). مما يسر لآبار المستوطنات أن تستنزف مياه الآبار العربية، وبحيث لم يعد منتجاً من أصل ٧٢٠ بئراً كانت فى القطاع قبل عام ١٩٦٧ سوى ٣١٤ بئراً فقط.(٣٠) علاوة على انه لا تفرض على المستوطنين "كوتا" مياه، كما هى الحال بالنسبة للمزارعين العرب الذين قيد استهلاكهم بواقع ٨٠٠م^3 سنويا فى الأراضى العادية و ١٠٠٠م^3 سنوياً فى الأراضى الرملية(٣١). وتسبب الإسراف فى استهلاك مياه قطاع غزة، وخاصة من قبل المستوطنات، فى تزايد نسبة ملوحتها بشكل تصاعدى. وتشير دراسة حديثة إلى أن معادلتها تتطلب ضخ ما لا

يقل عن ٥٠ مليون م٣ سنوياً، من مياه الضفة الغربية الجوفية[٣٢]. وهو اقتراح غير ممكن التحقق عملياً فى الواقع الراهن نتيجة تحكم "ميكوروت" بمياه الضفة وجر معظمها إلى داخل ما يسمى "الخط الأخضر"، وهو الخط الفاصل بين ما احتل من فلسطين سنة ١٩٤٨ وما احتل سنة ١٩٦٧.

وتقدر المياه الجوفية فى فلسطين بنحو ٧٠% من مواردها المائية، فيما لايتجاوز مساهمة مياه الأمطار والأنهار الداخلية والينابيع ٣٠%. وتضم الضفة الغربية ثلاثة أحواض مائية، يضخ منها سنوياً ما يتراوح بين ٦٠٠-٦٦٠ مليون م٣ ، يستهلك الفلسطينيون منها ما بين ١١٥-١٢٣ مليون م٣ فقط [٣٣]. فالذى ينتفع به مواطنو الضفة لا يتجاوز ٢٠% مما يضخ من مياهها الجوفية سنوياً، فيما تستلك مدينة تل أبيب وحدها حوالى ٣٠%. ولقد أصبحت مياه الضفة الغربية عاملاً أساسياً فى منع طغيان ملوحة مياه البحر المتوسط على الأحواض الجوفية الساحلية فى إسرائيل[٣٤]. وتذهب كثير من التقديرات إلى أن أكثر من ٥٠% من المياه التى تستهلكها إسرائيل فى الوقت الحاضر كان من العدل أن تذهب لجيرانها العرب. حتى أن جريدة نيويورك تايمز، المعروفة بشدة انحيازها للصهاينة ومناصرتها الدائمة لإسرائيل، استخدمت كلمة "سرقة" عندما تحدثت عن استغلال إسرائيل مصادر المياه الإقليمية. كما ورد فى مقال بعنوان **"Hurdle to Peace: Parting the Midest's Waters"** بقلم الن كوويل **Alan Cowell** [٣٥].

ويجادل الصهاينة فى أحقية مواطنى العرب فى مياهها الجوفية، فالمفاوض الإسرائيلى فى موضوع المياه كاتز-اوز Katz-Oz يقول: "ليس هناك سبب لأن يدعى الفلسطينيون حقهم بالمياه الجوفية لمجرد انهم يعيشون على الأرض فوقها " ويضيف معززاً ادعاءه "أن الجبال لا تمتلك مياه الأمطار التى تسقط عليها، كذلك هو الحال بين كندا والولايات المتحدة، وفى كل مكان فى العالم"[٣٦]. وما يقوله كاتز ينطوى على مغالطتين: هو أولاً ينكر على أهالى الضفة الغربية حق المواطنة والسيادة على أرضهم وجبالهم، إذ يعتبرهم مجرد "يعيشون فوق الأرض" وليس مالكين للأرض" وليس مالكين للأرض التى يعيشون عليها بما فيها من جبال، ولهم حقوق وطنية مشروعة فيما تختزنه أرضهم من معادن ومياه جوفية. وهو ثانياً يجرى قياساً خاطئاً بالإشارة إلى كندا والولايات المتحدة، فللكنديين كامل الحق ومطلق السيادة على المياه التى تجرى على سطح أرضهم وتختزن فى أعماقها. أما بالنسبة للأنهار التى تنبع فى كندا وتجرى فيها ثم تواصل جريانها إلى الولايات المتحدة

فشئ آخر، وليس يستقيم قياس حق الفلسطينيين فى مياه الضفة الجوفية على حق الأمريكان فى مياه الأنهار التى تجرى فى بلادهم. وهذا أمر لا يجهله المفاوض الإسرائيلى كاتز وان كان يتجاهله ويغالط فيه.

وقد ترتب على التمييز الصارخ فى استهلاك المياه فيما بين المواطنين العرب والمستوطنين الصهاينة مفارقات كبيرة. فبينما يقدر أن المواطن فى الأردن يستهلك ٨٥ لتراً فى اليوم وفى الضفة الغربية ٦٥ لتراً يستهلك المستوطن الصهيونى ٢٧٥ لتراً، أى ما يقارب المعدلات الأوروبية (٣٧). وفى سنة ١٩٨٩ قدر أن ما تستهلكه الزراعة العربية فى الضفة والقطاع ١٥٤ مليون م٣ مقابل ١٢٣٨ مليون م٣ للزراعة الإسرائيلية(٣٨) هذا مع ملاحظة أن الزراعة أسهمت بنحو ٢٠.٦% من دخل الضفة والقطاع عام ٩١/١٩٩٠ واستوعبت ١٤.٥% من الأيدى العاملة فيهما. بينما كان إسهام الزراعة ٢.٣% من دخل إسرائيل فى العام ذاته استوعبت ٣ر٥% من الأيدى العاملة.(٣٩) كما ترتب على السياسات الصهيونية تدهور إسهام الزراعة فى دخل الضفة الغربية من ٣٨.٢% سنة ١٩٦٩/١٩٦٨ الى ١٨% سنة ١٩٩٢/١٩٩١ وتدهور إسهامها فى دخل قطاع غزة من ٣٤% سنة ١٩٦٦ إلى ١٧.٨% سنة ١٩٩٢/١٩٩١ (٤٠). وفى الأراضى المحتلة سنة ١٩٦٧ يدفع العربى ١.٢ دولاراً أمريكياً للمتر المكعب من الماء بينما يدفع المستوطن الصهيونى ٤٠ سنتا للاستخدامات المنزلية و ١٦ سنتا للزراعة. وفيما تبلغ نسبة الأراضى المروية فى إسرائيل من الأراضى الزراعية ٤٧% لا تتجاوز ذات النسبة ١٠% للضفة الغربية وقطاع غزة (٥% فى الضفة الغربية) و ٨% فى الأردن (٤١).

وفى كثير من مناطق الضفة الغربية تنقطع المياه عن العرب مدة ستة شهور فى العام، وتعتبر منطقتا الخليل وبيت لحم الأكثر تأثراً بالافتقار للعدالة فى توزيع المياه بين المواطنين العرب والمستوطنين الصهاينة فى جوارهم. ولما كانت السلطات الإسرائيلية هى التى تمسك بالزمام فإنها تسخو على المستوطنين بالماء، فيما تقتر على المدن والقرى الفلسطينية. وتلقى باللائمة فى ذلك على تمديدات المياه المهترئة فى المنطقة، متجاهلة أنها هى حكمت المنطقة منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وأنها منذ حزيران/يونيو ١٩٦٧ لم تجر أى صيانة للتمديدات التى كانت موجودة، وأنها عندما أقامت تمديدات للمستوطنات لم تهمل احتياجات المدن والقرى المجاورة فحسب، بل صممت التمديدات الجديدة بحيث تعطى الأولوية للمستوطنات وبعد أن تستكفى حاجتها تعطى ما تبقى للفلسطينيين. فمنطقة بيت

لحم كمثال تحتاج ما لا يقل عن ٧٠٠ م٣ فى الساعة، فى حين أن ما يصلها عبر المضخات الإسرائيلية أقل من نصف الكمية المطلوبة. وبالمقابل يتمتع المستوطنون فى المنطقة ببرك سباحة ومروج خضراء وحدائق، وحتى إمكانية غسيل سياراتهم أمام بيوتهم يومياً(٤٢) . وهذه حقيقة لم تنكرها حتى الصحف العبرية. ففى نشرة "هارتس" بالإنجليزية يوم ٢٧ يوليو/تموز ١٩٩٨ وتحت عنوان قصور الماء المثير فى الضفة الغربية Dire Water shortage in West Bank كتبت مراسلة الصحيفة العبرية أميرة هاس Amira Hass تقول: إن أكثر من نصف مليون فلسطينى – حوالى ثلث السكان – دون مياه جارية بانتظام منذ شهرين. وفى منطقة الخليل، حيث يقيم ٣٠٠٠٠٠ نسمة، يبلغ الطلب اليومى للمياه فى الصيف ٢٥٠٠٠ م٣ فى حين ان الكمية المتوفرة – والتى تأتى بصورة رئيسية من آبار الفوار Herodion ، التى تتحكم بها ميكوروت Mekorot ، ٥٥٤٨ م٣ فقط. كما أفاد بذلك المدير العام لسلطة المياه فى الضفة الغربية طاهر ناصر الدين. وفى منطقة بيت لحم حيث يقيم ١٨٠٠٠٠ فلسطينى يبلغ الطلب اليومى ١٨٠٠٠ م٣ فى حين أن ما يصلها لا يتجاوز ٨٠٠٠ م٣. أما مدينة جنين حيث يوجد ٤٠٠٠٠ مقيم لا يصلها أكثر من ٢٤٠٠ م٣ يومياً. وبموجب اتفاق أوسلو استمرت إسرائيل فى السيطرة على مصادر مياه الفلسطينيين وكميات المياه المتاحة لاستعمالهم(٤٣).

١٠ – نوعية المياه فى الضفة الغربية وقطاع غزة عقب الاحتلال :

لقد تأثرت مستويات نقاوة المياه فى الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل ملحوظ فى أعقاب الاحتلال الإسرائيلى سنة ١٩٦٧. وقد جاء ذلك نتيجة عدة عوامل متفاعلة، فى مقدمتها المغالاة فى سحب المياه الجوفية، وتلوث المصادر المائية، ومحدودية إجراءات الحماية البيئية. فلقد تسببت المغالاة فى ضخ المياه الجوفية فى قطاع غزة فى تدنى منسوبها عن مياه البحر الأبيض المتوسط مما أدى إلى انسياب مياه البحر نحو الداخل. كما تسببت المغالاة فى ضخ المياه الجوفية فى الضفة الغربية فى تدنى منسوب بعض مكامن عن منسوب مكامن ما فى جوارها من مياه مالحة، مما أدى إلى تسرب المياه المالحة لمياه الشرب. لاسيما وان قنوات التسرب تقع ضمن طبقات من الحجر الجيرى الأمر الذى يسهل تسرب المياه الملوثة باتجاه المياه النقية.

وفى تقرير "الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان والبيئة" الصادر فى أكتوبر/تشرين أول سنة ١٩٩٦، حول نوعية المياه فى الضفة الغربية، اتهام للسلطات الإسرائيلية والمستوطنين الصهاينة بتلويث المياه الجوفية، نتيجة عدم كفاءة أنظمة الصرف لدى المستوطنات والمؤسسات الإسرائيلية. ويوضح التقرير انه طوال سنوات كان النشاط الاستيطانى عاملاً أساسياً فى تلوث مصادر مياه القرى الفلسطينية المجاورة لها، وفى تدهور نوعية وكمية المياه المتوفرة ، خاصة للأغراض الزراعية . ويؤكد التقرير أن المستوطنات والمصانع التابعة لها مسئولة عن تلوث مصادر المياه الفلسطينية ، وأن قضايا عدة سجلت حول عدم المبالاة فى التخلص من النفايات . و حين يضاف إلى ذلك عجز السلطة الفلسطينية والمواطنين الفلسطينيين عن إحكام الرقابة وحفظ المصادر الطبيعية ، يبدو جلياً أن عدم تقييد الاستيطان وتشجيع توسعه سوف يؤديان إلى تواصل تدهور إمكانية الحصول على مياه نقية فى الضفة الغربية . وينبه التقرير إلى أن المفاوضين الفلسطينيين فى طابا ، عندما وقعوا على ما صار يطلق عليه " إتفاق أسلو ٢" تنازلوا عن كل حقوق الرقابة على المياه ، وبالتالى عن إمكانية حصول المواطنين العرب على مياه نقية وكافية "(٤٤).

ويضيف تقرير "الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان والبيئة" أن مساحة الأرض الزراعية فى الضفة الغربية تقلصت كثيراً خلال سنوات الاحتلال منذ سنة ١٩٦٧، وان الأمر لا يعود فقط لمصادرة الأراضى واعتبارها مناطق عسكرية أو استيطانية أو "مناطق خضراء"، وإنما أيضاً نتيجة السياسات المائية المعتمدة، وقصور اتفاق أوسلو سنة ١٩٩٣ عن توفير الضمانات الكافية لحماية حقوق الفلسطينيين المائية، وبالنتيجة انخفضت نسبة الأراضى المروية إلى الأراضى المزروعة فى الضفة الغربية من ٢٧% سنة ١٩٦٧ إلى ٤% سنة ١٩٩٦. ولقد أسهمت عمليات الصرف غير السليمة فى تقليص مساحة الأراضى الزراعية المروية. وينبه التقرير لقضية فى غاية الخطورة وهى أن تدهور الدخل من الزراعة دفع كثير من العمال الزراعيين للبحث عن عمل فى المعامل والمشروعات الصهيونية - عندما لا تكون هناك حالات حصار - وبالتالى إهمال الأراضى الزراعية مما أتاح لسلطة الاحتلال مصادرة مساحات واسعة بحجة أنها غير مستغلة، متجاهلة ان عدم استغلال مساحات كبيرة منها يعود لشح المياه التى كانت تستخدم فى إروائها. كما تأثرت

الزراعة سلبياً باستخدام المياه الملوثة، والتى يتحمل المستوطنون القسط الأكبر من المسئولية عن تلوثها(٤٥).

ويتناول التقرير مسألة تلوث المياه السطحية ومياه الينابيع نتيجة الإهمال المتعمد فى صرف النفايات وعدم كفاءة أنظمة الصرف لدى المستوطنات والمنشآت العسكرية الإسرائيلية، وكذلك لدى البلديات الفلسطينية التى تعانى من قصور مواردها المالية. علاوة على اعتماد ما يجاوز ٥٠% من المواطنين العرب على مياه سطحية مكشوفة، ويذكر التقرير كمثال أن نحو ٤٠% من أطفال قرية فارة ومخيم اللاجئين القريب منها يعانون من الملاريا والتيفوئيد والزحار وديدان الأمعاء نتيجة تلوث مياه وخضروات المنطقة، التى تعتبر أخصب المناطق الزراعية فى الضفة الغربية، والتى يرويها ١٦ نبعاً فى وادى عيون فارة. وحيث يقذف المعسكر الإسرائيلى والسجن المقامان فى المنطقة بمياه مجاريهما فى الوادى، بحيث تختلط بالمياه السطحية الجارية من العيون. كما يذكر أن مستوطنة أريل Ariel، إحدى أكبر المستوطنات فى الضفة الغربية، تضخ مياه مجاريها على مقربة من قرية مروة، وبحيث تختلط بمياه النبع الذى تشرب منه القرية وتسقى منه مواشيها(٤٦).

١١ - "عملية السلام" ومشكلة المياه :

افتتح مؤتمر مدريد فى أكتوبر/تشرين أول ١٩٩١ محادثات تسوية الصراع العربى - الصهيونى المعروفة إعلامياً باسم "عملية السلام"، وفى مدريد تقرر تشكيل لجان متعددة الأطراف لبحث المسائل المشتركة، ومن جملتها مشكلة المياه. إلا أن اللجنة المختصة بالمياه واجهت منذ تشكيلها قبل نحو سبع سنوات إشكاليتين حالتا دون إحرازها أى تقدم، أو اتخاذ قرار فى المسائل الجوهرية :

كانت الإشكالية الأولى تتمثل فى إصرار الوفد الإسرائيلى على عدم البحث مطلقاً فى الحقوق المائية ومسألة توزيع المياه المتوفرة حالياً فيما بين الأطراف. ذلك لأن إسرائيل تحوز بحكم الأمر الواقع ما يتجاوز كثيراً نصيبها وأخضعت عملية التوزيع للقوانين الدولية، كما تحددها قواعد هلسنكى لسنة ١٩٦٦ الفقرتين الرابعة والخامسة. ويلاحظ بهذا الخصوص أن محادثات اللجنة المختصة بموضوع المياه بدأت وإسرائيل قابضة بقوة على مصادر المياه موضوع النزاع والفجوة واسعة جداً بين ما يحوزه ويتصرف به طرفا

الصراع من مياه سطحية وجوفية. وما كان ممكناً والحال كذلك ان يقبل المندوبون العرب المشاركون فى اللجنة بوجهة النظر الإسرائيلية باستبعاد موضوع الحقوق من البحث .

وكانت الإشكالية الثانية، رفض كل من سوريا ولبنان حضور اجتماعات اللجنة، انطلاقاً من موقف مبدأى اتخذته البلدان يقوم على رفض المشاركة فى اجتماعات اللجان متعددة الأطراف قبل أن تنجز اللجان الثنائية بحث قضية احتلال إسرائل الأراضى العربية على أساس مبدأ مدريد "الأرض مقابل السلام". ذلك لأن سوريا ولبنان رأتا فى اجتماعات اللجان متعددة الأطراف محاولة أمريكية لتطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل قبل أن تنسحب من الأراضى العربية المحتلة، وفق ما تقضى به قرارات مجلس الأمن ذات الأرقام ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ .

ولأنه لم يتم بحث أى مسألة جوهرية شغلت اللجنة المتعددة الأطراف الخاصة بالمياه على مدى السنوات السبع الماضية بقضايا ثانوية للغاية، لدرجة انها تعتبر لم تنجز شيئاً يذكر يتصل بالجانب المائى من الصراع العربى - الصهيونى.(٤٧) وإن كانت قد حققت الشئ الكثير من الغاية المستهدفة من تشكيلها إلا وهى جمع المفاوضين العرب والإسرائيليين فى لجان مشتركة كخطوة هامة على طريق تطبيع العلاقات الرسمية بين إسرائيل والمحيط العربى.(٤٨) وليس أدل على الموقف الإسرائيلى من قضية المياه فيما يتصل بالصراع مع كل من سوريا ولبنان من قول رئيس الوزراء السابق شمعون بيريز فى تصريح صحفى أيام كان رئيساً للوزراء: "انه لا يمكن إنجاز معاهدة سلام مع سوريا ولبنان دون حل مسألة حقوق المياه فى هضبة الجولان"(٤٩). ويقيناً أن السيد بيريز لم يقصد مطلقاً حقوق سوريا ولبنان فى تلك المياه، إذ هى ثابتة دولياً بموجب حق السيادة على الأرض، وإنما الذى كان يقصده اعتراف القطرين العربيين بأن لإسرائيل حقاً فى مياه وروافد نهرى الأردن والليطانى. متجاهلاً أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى تأكد بالقرار رقم ٣٣٨ لم يتعرض لذكر المياه وكذلك القرار رقم ٤٢٥ الخاص بالجنوب اللبنانى المحتل، وإنما حصرت القرارات الثلاثة بموضوع واحد، إلا وهو انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة، تأسيساً على انه لا يجوز للمعتدى أن يأخذ ثمناً لعدوانه. ولقد عقد مؤتمر مدريد للبحث فى تنفيذ قرارات مجلس الأمن على قاعدة "الأرض مقابل السلام" ولم يقل "الأرض مقابل المياه والسلام" .

ويرى الجنرال الإسرائيلى زيفكا كانتور - المعروف بسمعته كمحلل جيد للقضايا الإستراتيجية المعقدة - إن من يسيطر على المصادر المائية فى الشرق الأدنى يسيطر على جزء كبير من إمدادات العالم النفطية. ويؤكد أنه فى كل مرة يتحدث فيها البعض عن السياسة فى إسرائيل فى هذه الأيام، فإن القضايا الأمنية تقترن بتوفير كميات كافية من المياه. ويذكر أن رابين قبل اغتياله، فى آخر تصريحات أدلى بها حول قضية الجولان وإمكانية سيطرة سوريا على المرتفعات السورية فوق بحيرة طبريا، أعلن أنه لا يمكن أن يتصور حدوث ذلك، إذا لم تقترن الاتفاقيات حول استخدام المياه بضمانات قوية، ومن المفضل أن تتعهد بها قوة عظمى، وينسب الجنرال زيكا إلى رابين أنه ختم تصريحه بقوله: "إن عدم انقطاع إمدادات المياه عن البلاد أهم من السلام"(٥٠).

هذا ما صدر عن اسحق رابين قبيل اغتياله وذلك ما صدر عن شمعون بيريز حين كان رئيساً للوزراء، ويوم إن كانت "عملية السلام" تمضى قدماً وغير متعثرة - كما كانت تروج أجهزة الإعلام آنذاك - وفى كلام بيريز ورابين ما يعكس القناعة بأنه بات لإسرائيل حقاً مكتسباً فى المياه المتدفقة من سفوح جبل الشيخ ونهر الليطانى، لا لشئ إلا لأنها احتلت هضبة الجولان السورية وجنوبى لبنان، وأن "السلام" مع العرب رهن بتسليمهم بحق إسرائيل فى مياههم. وإذا كان ذلك موقف شمعون بيريز الموصوف بأنه "حمامة"، ورابين الذى يتحسر على أيامه العديد من "الواقعين" العرب، فهل يمكن أن يكون موقف "الصقر" نتنياهو أقل تمسكاً بأولوية المياه فى أى محادثات تسوية قد تجرى مع سوريا ولبنان ؟ وأغلب الظن أن يرفع حينذاك شعار "المياه والأمن مقابل السلام"، بعد أن اسقط من اعتباره شعار مدريد "الأرض مقابل السلام" .

١٢ - اتفاق أوسلو وتوابعه وحقوق الفلسطينيين المائية :

ما يجدر التنبيه إليه أن "اتفاق المبادئ" الذى جرى تحريره فى أوسلو والتوقيع عليه فى البيت الأبيض الأمريكى يوم ١٣ سبتمبر/أيلول ١٩٩٣، ليس معاهدة سلام وتسوية نهاية الصراع، وإنما هو خطوة على الطريق، وان كان ما تحقق خلال السنوات الخمس الماضية على توقيعه ليس فقط مؤشراً على ما يحتمل أن تنتهى إليه الأطراف الموقعة عليه، وإنما هو أيضاً شديد التأثير فى الحاضر والمستقبل. ومن ثم ينبغى التعامل مع اتفاق أوسلو وتوابعه فى ضوء ما تم الاتفاق عليه، بصرف النظر عن كونه اتفاقاً مؤقتاً وليس معاهدة

سلام كما هى حال اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل ومعاهدة وادى عربة بين الأردن وإسرائيل .

وفى دراسة صادرة عن "معهد الدراسات التطبيقية" بالقدس المحتلة **Applied Research Institute** يقرر خبير المياه الفلسطينى د. جاد اسحق أن الاتفاق جاء غامضاً فى موضوع المياه. إذ لم يبين بشكل واضح ومحدد حقوق الفلسطينيين فى مياه الضفة الغربية وقطاع غزة السطحية والجوفية، كما لم يعين السلطة المنوط بها تقرير تلك الحقوق. والغموض فى تقديرنا لم يأت عفوياً، ولا نتيجة سهو المفاوضين الصهاينة، وإنما هو غموض مقصود، يخدم فى التحليل الأخير الطرف الأقوى فى المعادلة المختلة. كما تعلمنا ذلك تجارب العالم الثالث مع الاتفاقيات الاستعمارية، وبخاصة التجربة العربية مع القرار ٢٤٢ والغموض الذى أثاره إسقاط "ال" التعريف من كلمة "الأرض" فى النص على انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة.

غير أن د. اسحق يرى أن الاتفاق وإن جاء غامضاً، إلا أنه تناول موضوع المياه من خلال "اللجنة الإسرائيلية - الفلسطينية الدائمة للتعاون الاقتصادى"، التى أوصى بإقامتها، وجعل من مهامها بحث موضوع المياه إلى جانب قضايا أخرى. كما أن الاتفاق تضمن نصين يمكن أن يتاح من خلالهما المجال لبحث موضوع المياه : إذ نصت الفقرة ٧ رقم ٤ على تشكيل سلطة ذاتية فلسطينية، تنتخب مجلساً من ضمن صلاحياته الإشراف على "سلطة مياه فلسطين". كما نص الملحق الثالث المعنون "بروتوكول للتعاون الإسرائيلى - الفلسطينى فى الاقتصاد وتطوير البرامج" على أن يشكل الطرفان لجنة دائمة للتعاون الاقتصادى، تركز ضمن أشياء أخرى، على التعاون فى حقل المياه، متضمناً برنامجاً للمياه يعده خبراء من الطرفين، الذين سوف يحددون طبيعة التعاون فى إدارة المصادر المائية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، والتى سوف تتضمن اقتراحات لدراسات وخطط حول حقوق كل طرف، وكذلك التوزيع المتكافئ للمصادر المائية المشتركة[٥١] ويلاحظ ستيفن ليبزويسكى **Stephan Libiszewski** فى تحليله للاتفاق ان ما تضمنته الفقرة المشار إليها إنما هو "مقترحات للدراسة ووضع الخطط ولا يفرض التزاماً صلباً"[٥٢].

وبرغم ذلك يرى د. جاد اسحق فى تلك النصوص إقراراً بحقوق الفلسطينيين المائية، ويقرر أن هناك قليلاً من الوضوح فيما إذا كان الفلسطينيون أم الإسرائيليون هم الذين

سيضبطون مصادر المياه بموجب الاتفاقية النهائية. ويضيف إلى أن اتفاق القاهرة حول الحكم الذاتى الفلسطينى فى غزة وأريحا، الذى وقع فى ٤ مايو آيار ١٩٩٤، لا يوحى بالثقة، خلافاً لما يبدى فى الوهلة الأولى. إذ أعطى ذلك الاتفاق السلطة الفلسطينية الإشراف الكامل على جميع أنظمة المياه والمجارى فى المنطقتين، عدا المواقع العسكرية الإسرائيلية والمستوطنات. ويضيف د. اسحق إنه من الجدير بالملاحظة أن قطاع غزة كان يعانى من أزمة مياه قديمة، وأن منطقة الحكم الذاتى فى أريحا رسمت حدودها بحيث استبعدت منها ثلاثة ينابيع من أصل أربعة قائمة فى المنطقة. يضاف إلى ذلك أن المياه الجوفية فى أريحا بالذات من نوعية رديئة وعالية الملوحة.[٥٣] ويعقب ليبزويسكى بأن الفلسطينيين قد حملوا بموجب الاتفاق بأعباء أزمة المياه، إذ تضمن شرطاً بأن تدفع السلطة الفلسطينية لميكوروت ثمن ما تزودها به إسرائيل من ماء[٥٤].

والشئ الذى لم يشر إليه د. جاد اسحق وليبزويسكى فى تقويمهما لاتفاق أسلو وتوابعه أن كلا من اتفاق أوسلو الموقع فى ١٩٩٣/٩/١٣ واتفاق القاهرة الموقع فى ١٩٩٤/٥/٤ تضمنا إقراراً صريحاً من ممثلى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الذين وقعوا الاتفاقين بحق إسرائيل والمستوطنات فى الضفة والقطاع بالمشاركة فى المياه السطحية والجوفية فى المنطقتين، وحق إسرائيل التفرد بالإشراف على المياه فى المواقع العسكرية والمستوطنات إلى جانب مشاركتها فى اللجنة المشتركة الدائمة للتعاون الاقتصادى، المسئولة الأولى عن موضوع المياه فى الضفة والقطاع. ثم انه بالحقوق التى وفرها اتفاق أوسلو لإسرائيل بداية أضفى الصفة القانونية على الاغتصاب الإسرائيلى لمياه الضفة والقطاع. ذلك لأنه ما بين يونيو/ حزيران ١٩٦٧ وسبتمبر/ أيلول ١٩٩٣ كانت القرارات والممارسات الإسرائيلية فى كل ما يخص الأرض المحتلة لا ترتب لإسرائيل - باعتبارها سلطة احتلال - حقوقاً من وجهة نظر القانون الدولى. كما أن المستوطنات كانت - وما زالت - تعتبر غير مشروعة بموجب قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن المتوالية. ولأنها كذلك فانه لم يكن لها أدنى حق فى مياه الضفة والقطاع ، وما كانت تستحوذ عليه من مياه سطحية وجوفية يعتبر دولياً غير مشروع بالتبعية. ولقد كانت إسرائيل حتى توقيع اتفاق أوسلو تقوم بسرقة غير مشروعة لمياه الضفة والقطاع، حتى اتفاق أوسلو يقرر لإسرائيل حق المشاركة فى إدارة المياه فى المنطقتين المحتلتين، ثم جاء اتفاق القاهرة يقرر للمستوطنات والمواقع العسكرية حقوقاً مائية معترفاً بها من قبل السلطة الفلسطينية .

١٣ – المؤسسات الدولية ومعالجة أزمة المياه فى الأراضى الفلسطينية المحتلة :

فى أعقاب توقيع اتفاق أوسلو فى ١٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٣، ومن أجل تسويقه عربياً بشكل عام وفلسطينياً بشكل خاص، أعلن يومذاك عن استعداد المؤسسات المالية دولية النشاط تقديم "معونات" سخية لتطوير البنى التحتية فى الأراضى المحتلة، فى محاولة إصلاح ما تعانيه من تخلف، وتعويضها عما لحقها من إهمال وتخريب فى سنوات الاحتلال الست والعشرين السابقة. وكان البنك الدولى فى مقدمة تلك المؤسسات التى تقدمت بمشروعات "التطوير" و "الأعمار"، إذ قدم فى أواخر عام ١٩٩٣ تقريراً بعنوان: "تطوير المناطق المحتلة، الاستثمار فى السلام" Developing the Occupied Territorie an Investment in Pease وأردفه بمشروع ثان فى عام ١٩٩٤ بعنوان "المساعدة الطارئة للمناطق المحتلة Emergency Assistance to the Occupied Teerritories وقد تناول التقريران واقع ومتطلبات تطوير قطاعات: الإسكان والمواصلات والتعليم والصحة والتدريب الإدارى والمياه .

ولقد أولى التقرير الثانى مشكلة المياه أهمية خاصة مركزاً على مسألتى النوعية وعدم الرشاد فى استخدام المياه المتوفرة. وقد نبه التقرير إلى أن هناك قصوراً فى تلبية احتياجات المواطنين فى الضفة والقطاع من المياه، ونوّه بالآثار شديدة السلبية للضخ الزائد للمياه الذى يمارسه الاسرائيليون، والتلوث الناتج عن عمليات الصرف الصحى القائمة. وأشار التقرير إلى أنه من بين ٥٢٧ مجتمعاً قروياً فى الضفة الغربية ١٠ فقط لديها شبكة مجارى [٥٥]. ولقد أفادت وكالة الغوث الدولية "الانروا" UNRWA فى تقرير صادر سنة ١٩٩٣ أن ترسبات النيترات فى الضفة والقطاع وصلت فى الثمانينات ضعف المعدل الدولى، وانها تضاعفت خلال التسعينات إلى ستة أضعاف.[٥٦] ولقد اقترح تقرير البنك الدولى حلولاً آنية لبعض مشكلات المياه، إلا أنه لم يتناول بشكل جدى العقبات الرئيسية التى تحول دون تطوير اقتصاديات الأراضى المحتلة ومواجهة أزمة المياه المتفاقمة، إذ لم يشر أدنى إشارة للمعوقات الرئيسية الثلاثة: السياسات الإسرائيلية، وقصور الموارد المالية، وضعف سلطة الحكم الذاتى الفلسطينية. حقاً إن التقرير أشار إلى الاستثمارات المطلوبة ومستوى تعديل البنية المقترح، إلا إنه لم يلفت الانتباه لضرورة

إيجاد حلول لمواجهة المشكلة المركزية التى تواجه تطوير الاقتصاد الفلسطينى ألا وهى الاقتصاد الإسرائيلى الاستعمارى وإجراءاته الاستغلالية. وفيما يختص بأزمة المياه فقد فشل التقرير فى تناول مشكلة عدم عدالة التوزيع(٥٧).

١٤ – كيف يمكن حماية الحقوق المائية للفلسطينيين فى مناطق السلطة الفلسطينية :

بداية لا بد من التذكير بأن الواقع السياسى وليس الواقع المائى هو ما جعل الشعب العربى فى فلسطين ومحيطها القومى يواجه أزمة مائية متصاعدة الحدة. كما لابد من تأكيد إن من أهم ما يهدد حقوق عرب فلسطين فى أرضهم إنما هو الفصل بينها وبين الحقوق العربية العامة، ولقد أثبتت تجارب العقود الأربعة الأخيرة إن الفهم الخاطئ لمقولة "استقلال القرار الفلسطينى" كان من أبرز العوامل التى أوصلت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى أوسلو، وتوقيع اتفاق بات موضوع نقد مبرمية. وما دام العمق الإستراتيجى للصهيونية ممتداً على شاطئ الأطلسى فانه من قبيل الأوهام إمكانية تحقيق أى إنجاز فلسطينى، مهما كان بسيطاً دون الالتزام الصادق بالتكامل القومى. وعليه فان حماية الحقوق المائية العربية فى مناطق السلطة الفلسطينية مستحيل التحقق عملياً دون امتلاك هذه السلطة كامل حقوق السيادة على ترابها الوطنى، بحيث تصبح صانعة القرار فيما يتعلق بالمصادر الطبيعية، وفى المقدمة منها المياه. وذلك رهن بتصحيح المسار الذى انتهجته قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، على ثلاثة محاور:

الأول، محور العلاقة بالشعب العربى الفلسطينى، فى الأرض المحتلة وفى الشتات. وذلك بانتهاج سياسة بناءة مع كافة القوى والعناصر الوطنية تستهدف تعزيز ما يجمع بينها وهو كثير، ووضع حد للصراعات اللامجدية، وصولاً لإقامة جبهة وطنية ملتزمة بالثوابت القومية والوطنية، ووضع حد للفساد المستشرى على مختلف الأصعدة، والتجاوزات الصارخة لحقوق الإنسان، والتفرد بصناعة القرار، والديماغوجية. وباختصار الالتزام الصادق والأمين بالنهج الديمقراطى .

الثانى، محور العلاقات العربية – الفلسطينية. الرسمية منها والشعبية. وذلك بتعميق الصلات مع كافة القوى والعناصر الوطنية، والإلتزام الصادق والأمين بالقضايا القومية. ووضع صيغة "استقلال القرار الفلسطينى" فى مكانها الصحيح، بحيث يكون القرار مستقلاً

فى مواجهة القوى والعناصر المعادية للطموحات المشروعة لشعب فلسطين، ومتكاملاً مع القوى والعناصر الوطنية والقومية، وملتزماً بالتنسيق الكامل مع الدول العربية الأطراف الأساسية فى الصراع العربى – الصهيونى . من منطلق إدراك أن الفلسطينيين فى واقعهم المأزوم هم الأشد حاجة للتنسيق والتكامل والتضامن مع أشقائهم العرب، وبالتالى يجب ان يكونوا الأكثر حرصاً على كل ما من شأنه توحيد الكلمة ورفع مستوى الأداء العربى وطنياً وقومياً .

الثالث، محور العلاقة مع المجتمع الدولى وكل من الولايات المتحدة والعدو الصهيونى. وذلك بإعادة النظر بشكل جذرى بالاستراتيجية والتكتيك المعتمدين، والقائمين على قراءة خاطئة كلياً للتاريخ الفلسطينى، وهى القراءة التى انتهت بأصحابها إلى تصور أن معاداة الدول الكبرى للحقوق المشروعة للشعب العربى الفلسطينى نتاج ما اتهمت به القيادات الفلسطينية السابقة من "سلبية" وافتقاد للمرونة، وليس وليدة مواقف استعمارية حريصة على تعزيز قدرات العدو الصهيونى، بإعتباره أداتها الأولى فى المنطقة. وكنتيجة للقراءة الخاطئة للتاريخ الفلسطينى الخاص والعربى العام توالى مسلسل التنازلات وانفسح المجال لدعاة "الواقعية"، وبات الركض وراء رضا صناع القرار فى واشنطن والقدس المحتلة التطبيق العملى لمنهج "فن الممكن". وحصاد السنوات العجاف الماضية يقدم الدليل على فساد وقصور السياسة المتبعة، ويحتم على القيادة وقفة صدق مع الذات لمراجعة كل السلوكيات، ووضع حد للاختراقات التى تمت فى أوساطها، والفساد المستشرى الذى يستغله صناع قرار التحالف الأمريكى – الصهيونى إلى أبعد حدود الاستغلال .

هذا هو السبيل، ولا سبيل سواه، لحماية الحقوق المائية للفلسطينيين فى مناطق السلطة الوطنية : أما فيما لو أخذت المسألة فى حدود الواقع المعاش، فان معطيات الواقع لا توحى بإمكانية تحقق الحد الأدنى من الحماية فى ظل الغموض الذى يكتنف اتفاق اوسلو، والاشتراطات التى تضمنها اتفاق القاهرة. واختلال ميزان القوى لمصلحة العدو الصهيونى، وضعف السلطة واستشراء الفساد فى أوساطها. وفى ظل المعطيات القائمة من المستبعد جداً أن تغير السلطات الإسرائيلية من المنهج الذى التزمت به طوال سنوات الاحتلال الماضية. ويذكر بهذا الخصوص أن شمعون بيريز، عندما كان وزيراً للخارجية، اقترح فى يوليو/تموز ١٩٩٥، أن تأخذ السلطة الفلسطينية قرضاً من حكومة النمسا بشروط ميسرة لإقامة وحدة لتقطير المياه فى غزة. وقد رفضت السلطة ذلك العرض

باعتباره ليس الحل العملى للمشكلة. وكان بعض الأكاديميين الفلسطينيين قد شاركوا فـــى ندوة عقدت فى زيورخ بسويسرا فى ديسمبر/كانون أول ١٩٩٢، وعندما اقترح المشاركون الإسرائيليون أن يتعاون الفريقان فى إقامة محطات تقطير مشتركة، رد الأكاديميون العـرب بأن لا مانع عند الفلسطينيين أن يقيم الإسرائيليون محطات تقطير للتغلب على أزمة الميـاه التى يعانونها، ولكن الفلسطينيين لا يمتلكون المال الـــلازم للمســاهمة فـــى مثـــل هـــذه المشروعات، علاوة على انهم لا يحتاجونها لأن الموارد المائية المتوفرة فى الضفة الغربية تكفى حاجتهم للعقود التالية(٥٨).

ولقد دأب الإسرائيليون، والعديد من المهتمين بشئون المنطقة من الخـــبراء الأجــانب، على اعتبار أن تحلية مياه البحر هو الحل المستقبلى للمشكلة المائية. دون مراعاة إلى أن مثل هذا الطرح يتجاهل كلياً جذور المشكلة الكامنة فى اغتصاب الكيان الصهيونى الميـــاه العربية، وعدم استعداده والقوى الداعمة له لإجراء قسمة عادلة للمياه وفقاً لمـــا تقـــرره قواعد هلسنكى لسنة ١٩٦٦. وعلاوة على ذلك فان تحلية مياه البحر تواجه مشـــكلتان : الأولى، التكاليف الباهظة، ويقدر الخبراء انه لإقامة مشـــروع بســيط يوفـــر نحـــو ٢٥٠ مليون م٣ سنوياً يتطلب استثماراً قدره بليون دولار، بالإضافة إلى تكاليف الطاقة، وأنه لسد حاجة الفلسطينيين والإسرائيليين المستقبلية ينبغى إقامة وحدات تحلية تقدر تكلفتها بنحـــو ٦٠ مليار دولار. وفى تقرير للبنك الدولى أن تحلية مياه البحر تكلف ما بيـن ٠,٦ ١ دولار و ٠,٧ ٢ دولار للمتر المكعب الواحـــد، فـــى ضـــوء التكنولوجيـــا الموجـــود والمصـــادر المتوفرة(٥٩).

وتكمن المشكلة الثانية التى تواجه تحلية مياه البحر فى مستويات التلوث العالية قبالـــة الشواطئ الفلسطينية. وتتحمل إسرائيل المسؤولية الكبرى بهذا الصــدد، إذ أن الشـــركات الصناعية الإسرائيلية الكبرى تقوم بإلقاء النفايات فى الأنهار المجاورة لها وفـــى البحـــر. ولقد شكت حركة "الســـلام الأخضـــر" مـــن أن شـــركة حيفـــا للكيماويـــات والصناعـــات الكهروكيماوية تلقى بنفايات المعادن الثقيلة والمبيدات والأسمدة فى مياه البحـــر. وقـــال ناطق باسم الحركة أن التلوث فى نهر يركون - جنوبى حيفا - تسبب فى مرض ومـــوت بعض الرياضيين فى العام الماضى. وقد أعقب الحادث تصريح ناطق رسمى حكومى بـــأن هناك مشكلة خطيرة جداً فى منطقة حيفا، وقال أن التجارب التى أجريت على الدلافين التـــى اصطيدت بالشباك أو قذفتها مياه البحر على الشاطئ أظهرت وجود مـــواد مســـرطنة فـــى

أجسامها. وأشار تقرير آخر إلى وجود كميات كبيرة من الزئبق على ترسبات الشواطئ نتيجة تدفق نفايات شركة الصناعات الكهروكيماوية الإسرائيلية(٦٠).

وهكذا يبدو جلياً منطقية رفض عرب فلسطين قبول فكرة تحلية مياه البحر كحل لمشكلة الاغتصاب الصهيونى للمياه العربية. ولم يكن الأكاديميون الفلسطينيون فى ندوة زيورخ سنة ١٩٩٢ متعسفين حين رفضوا تحميل شعبهم مسئولية ما جنته السياسات الإسرائيلية، ولا كانت السلطة الفلسطينية قصيرة النظر عندما لم تستجب لدعوة بيريز قبول العرض النمساوى بتمويل إقامة محطة تحلية فى غزة بشروط إقراض ميسرة. ذلك لأن الذى أوجد أزمة المياه، والذى يتحمل القسط الأكبر من المؤولة عن التلوث هم الصهاينة، وهم بالتالى الأولى بتحمل تبعات ما تسببوا به. ولكن كيف السبيل لحمل إسرائيل على تحمل تبعة الأزمة المائية المتفاقمة الحدة ؟! وليس فى الأفق الدولى ما يوحى بأن هناك قوة دولية يمكن ان تلقى بثقلها فى سبيل استرداد حقوق الفلسطينيين المائية المغتصبة فى الضفة الغربية وقطاع غزة. خاصة ما دامت السلطة الفلسطينية أسيرة قناعة الركض وراء التسوية – أى تسوية – وبأى ثمن، ومهما تواصلت حالة التدهور والتمزق العربى.

وفى دراسته السابق الإشارة إليها يقدم د. جاد اسحق ما يدعوه "بعض المقترحات المتواضعة" بعد استعراضه الواقع المأساوى فى الضفة والقطاع. فيما يتصل بتحقيق قدر من العدالة، وتوفير القدر اللازم من المياه النقية للاستخدام المنزلى والزراعة يقترح الآتى(٦١):

أ- ضخ ٥٠ مليون م٣ سنوياً من الحوض الشرقى فى الضفة الغربية إلى قطاع غزة، كما تسهم إسرائيل فى بناء الثقة، وعلى أن يصاحب ذلك اعتراف إسرائيلى بحقوق الفلسطينيين المائية. مؤكداً بهذا الخصوص على الوضع الحرج لحالة المياه فى قطاع غزة، وأنها تتجه نحو الأسوأ.

ب- رفع نسبة ما يحصل عليه مواطنو الضفة الغربية من الماء من ٣٥ م٣ للفرد فى العام إلى ما يتراوح بين ٧٠-١٠٠ م٣ ، باعتبار ذلك إقراراً بحقوق الإنسان الأساسية، حيث إن وضع المياه فى الضفة يبدو إلحاحاً فى كل عام، وبخاصة فى شهور الصيف.

جـ - تنظيم الرقابة على حوض المياه الشرقى فى الضفة الغربية :

حيث من الضرورى أن يسمح للفلسطينيين دراسة إمكانيات الحوض الشرقى فى الضفة. والذى تقدر طاقته بنحو ١٥٠ مليون م٣ سنويا، فيما تحـول الهيمنـة الإسـرائيلية دون استفادة الفلسطينيين بأكثر من ٢٥ مليون م٣ سنويا. كما أنه بالإمكان بناء سـدود علـى السفوح الشرقية.

د - زيادة الإهتمام بإدارة المياه :

حيث أن الطلب سوف يتزايد سنويا، والمستويات الحالية للاستهلاك دون المسـتويات العالمية، فإنه لابد من تنظيم عملية استهلاك هذه السـلعة الثمينـة، وأن توضـع برامـج لتحسين مستويات الاستهلاك، وأن يجرى التمييز بين المياه عالية الجودة اللازمة للشـرب والطبخ والمياه ذات النوعية الأقل للاستعلامات الأخرى .

ومع تقدير الظروف التى تتحكم برؤية د. جاد اسحق، من غير المتوقـع أن تقـدم أى حكومة إسرائيلية مختارة على تلبية أى من المطالب الأربعة، فى ظل اختلال ميزان القـوى الراهن، وضعف السلطة الفلسطينية، وتردى الواقع العربى العام. فإسرائيل كمـا يلاحـظ رونالد بلير تعتبر مياه الضفة الغربية مهمة جدا ليس فقط للمستوطنات الجارى توسـيعها. وإنما أيضا لداخل إسرائيل، لتل أبيب والساحل. وعلى ذلك فانه من غير العملى تصور أن أى حكومة إسرائيلية يمكن أن تبدى اهتماما بسيطا بقضية المياه فى أى مفاوضات مقبلـة مع الفلسطينيين. والذى تعكسه التقارير الصحافية أن الموقف التفاوضى الإسرائيلى يتجـه إلى إهمال مطالب الفلسطينيين فى مياه الضفة الغربية وقطاع غزة والتوجه بدلا من ذلـك الى "التفاوض" حول إيجاد مصادر بديلة، ربما من خلال تقنية تقطير عالية[٦٢].

والقرار الصهيونى، وإن كان محكوما بعنصرية وشوفينية تلمودية، ووليد اختلال كبـير فى موازين القوى، إلا أنه ككل قرار بشرى متأثر بالظروف. وبالإمكان التأثير فيه إذا أمكن تعديل ميزان القوى المختل. وليس ذلك بالأمر العسير إذا شهدت الأرض الفلسطينية حالـه نهوض وطنى، متكاملة مع نهوض قومى. وقد عودتنا الأرض العربية عامة والفلسـطينية خاصة على مفاجآت تفرض على العدو إعادة النظر فى حساباته. وكل من يدرس التـاريخ العربى بعمق يؤمن بمصداقية الآية الكريمة "فان مع العسر يسرا، ان مع العسر يسرا" .

المراجع والهوامش :

1- D. Brooks and S. Lonergan: Watershed: The Role of Fresh Water in the Israeli-Palestinion conflict - Ottawa: International Development Research Center 1994 P:121.

2- David Paul: Water Issues in the Arab - Israeli Conflict - Paper Prepared for HarvardCollege. P.1 Internet Address: http://Salam.org/palestine/water.html.

٣- عندما كشفت السلطة السوفياتية سر اتفاقية سايكس – بيكو عقب ثورة أكتوبر ١٩١٧، أبـدت الوزارة البريطانية استهانة ملحوظة بردة الفعلة العربية، وكان مما قاله ونستون تشرتشـــل، وزير المستعمرات يومذاك: إن الزعماء العرب أحوج إلى ذهب الإمبراطورية البريطانية مـــن حاجة الامبراطورية البريطانية للثورة العربية.

4- Chaim Weizmann: Trial and Error: The Autobiography of Chaim Weizmann (New York: Harper and Row 1966).

٥- كان السير هربرت صموئيل من أقطاب الصهيونية العالمية، وشغل خلال الحرب العاملية الأولى منصب وزير الدفاع البريطاني، وهو الذى وزع المذكرة المشهورة عن مستقبل فلسطين عـــام ١٩١٥، وتبنى تأسيس دولة يهودية فى فلسطين وإلى جوار قناة السويس.

٦- نقلا عن: David Paul. Ibid P.5.

٧- David Paul. Ibid. pp.4-5.

٨- أكرم الحوراني : مذكرات أكرم الحوراني – "العرب اليوم" العدد ٥٩ فى ١٩٩٧/٧/١٤ عمـان – الأردن.

٩- David Paul Ibid P.2.

١٠- ستيفن جرين : الانحياز، علاقات أمريكا السرية بإسرائيل. ترجمة وإصـــــدار مؤسســة الأبحاث الفلسطينية (بيروت ١٩٨٥) ص ٨٧.

١١- David Paul. Ibid P.3

12-P.1 Ronald Blrier: Israel's Appropration of Arab Water: An Obstacle to beace P.1
Internet Address: http://www.igcorg/desip/Theft Of Water html.

13-David Paul.Ibid P.6

١٤- ستيفن غرين : الانحياز، مصدر سابق ٧٥ .

15-David Paul.Ibid P.6

16- David Paul.Ibid P.3

17- P.3. Jad Isaac A Sober Approch to the Water Crisis in the Middle East

Internet Address: http://www.anj.org/pab/sober.htm
18- D. Brooks and S Lonergan . Ibid P.125.
19- Ronald Blrier . Ibid P.2.
20- Ibid P.2.

٢١- ليفيا روكاخ، الارهاب اليهودى المقدس : دراسة فى يوميات شاريت ووثـــائق أخـــرى. تقديم نهوم تشومسكى. ترجمة انيس ديوب. اصدار منظمـــة الشـــعب العربيـــة الأمريكيـــة (الشارقة - ١٩٨٠) ص ٤٠-٤٨ .

٢٢- لقد سبقت أول غارات اسرائيل على الجنوب اللبنانى التواجد الفلسطينى الفدائى فى لبنان والجنوب بنحو ثلاث سنوات. مما يضحد الادعاء بأن الوجود الفدائى الفلسطينى فى الجنـــوب اللبنانى هو الذى استجر العدوان الصهيونى.

23- Ronald Bleier. Ibid P.2.
24-Stephan Libiszewski : Water Disputes in the Jordan Basin Region and their Role in the Resolution of Arab - Esraeli Conflict ENCOP - Swiss Pease Foundation Zurich/Berne August 1995. http/www. Fask. Ethz. Ch/ncop/13/en/13-ch.Htm: chapter 3 p.7.
25- David Poul .Ibid P.7.
26- Jad Isaac .Ibid P.2.
27- David Poul .Ibid P.7.

٢٨- الجمعية الفلسطينية لحقوق الانسان والبيئة - تقرير أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٦.

29-S. Roy, Gaza Strip: The Political Economy of De-Development (Washington D.C.: Institute of Palestine Studies - 1995) P.167.
30- Arab News Com.9.8 1997.
31- S. Roy, Gaza Strip. Ibid p.165.
32- Jad Isaac . Ibid P.4.
33- Jad Isaac . Ibid P.2.
34- Ronald Beier . Ibid P.2.
35- New Work Times 10.10.1993
36-Ronald Bleier. Ibid P.1
37- P.4 Stephan Libiszewski: Ibid : Chapter 1.
38-H.Awartani : "Palestinian Agriculture", in Louis Blin; Philippe Fargue. eds. The Economy of Pease in the Middle East (1995) P.197.
39-D. Brooks and S. Longergan : Economic, Ecological, Geopolitical Dimensions of Water In Israel. Victoria Center for Sustainable Regional Development P.62.
40- H. Awartoni "Palestinian Agricuture : Ibid. P.195.
41- Jad Isaac . Ibid P.2.

42- Arab News Co. 9.6.1997.
43- HA'ARTEZ, English Edition News Monday, July 27,1998.
٤٤- تقرير الجمعية العربية لحقوق الإنسان والبيئة - مصدر سابق ص ٢ .
٤٥- المصدر السابق ص ٤ , ٥ .
٤٦- المصدر السابق ص ٥ .
47- Dr. Jad Isaac. Ibid P.4.
48-Stephan Libiszewski. Ibid, Chapter 5 P.7.
49-Jewish Bulletion of Northern California Feb.16th 1996.
٥٠- ال . جية . فنتر : المياه ... أقدم تهديد فى الشرق الأوسط مجلة ميدل إيست بولسى ترجمة : الرأى - الخميس ١٩٩٨/٩/١٧ - عمان - الأردن .
51-Dr. Jad Isaac. Ibid P.4.
52-Stephan Libiszewski . Ibid, Chapter 5 P.10
53-Dr. Jad Isaac . Ibid P.4.
54-Stephan Libiszewski. Ibid, Chapter 5 P.5.
55-Barghouti and I. Daibes. Infarstruture and Health Services in the West Bank : Quidelines .M for Health Care Planing. West Bank : The Heslth Development In formation Project.
56-Roy, The Gaza Strip. Ibid P.165.
57-Razan Sgahin : Water Resouces Managment In The Occupied Palestinian Territories (Unpublished Major Paper to M.A. Degree): Department of Economics of the University of Ottawa. Ottawa Ontario May 1998 P.53.
58-Stephan Libiszewski . Ibid, Chapter 5 P.8.
٥٩- ال . جية . فنتر : المصدر السابق .
٦٠- المصدر السابق .
61-Dr. Jad Issac . Ibid pp. 4-5.
62-Roland Bleier . Ibid P.3.

الفصل الخامس عشر

المياه العربية ومستقبل الصراع العربى الإسرائيلى

د. عدنان السيد حسين*

تمهيد:

يأخذ الصراع على المياه داخل المنطقة العربية، وعلى أطرافها، أبعاداً جيوستراتيجية خطيرة، نتيجة تفاعلات الصراع العربى- الإسرائيلى وانعكاساته المحتملة فى مرحلة التسوية السلمية. هذا بالإضافة إلى دخول العلاقات العربية- التركية فى منعطفات عدّة خلال السنوات الأخيرة، بسبب المياه العذبة، وعوامل أخرى أمنية وسياسية. ولا عجب أن يحتل موضوع المياه موقعاً أساسياً فى الصراع العربى- الإسرائيلى (سلماً أو حرباً)، لارتباطه بالاحتياجات السكانية والاقتصادية والاستيطانية. ولطالما بقيت المياه سبباً فى إشعال الحروب والنزاعات بين الدول منذ التاريخ القديم إلى الآن.

من المتوقع أن يكون موضوع المياه العذبة محل نزاع فى الشرق الأوسط، وخصوصاً بين تركيا وسوريا والعراق ولبنان والأردن ومصر وفلسطين. هذا فضلاً عن انعكاسات النزاعات المحتملة على دول شبه الجزيرة العربية والسودان، بل على الأمن الإقليمى بصورة عامة.

إن قضية المياه العذبة تحتل الصدارة فى الاهتمامات الإقليمية والدولية، فى الشرق الأوسط وكافة المناطق، مع تزايد الجفاف ومساحات التصحر، والنمو السكانى المتوقع[1]. هذا ما دفع ويدفع بعض الدول لتعيد توزيع حصص المياه. وها هى إسرائيل تتجه نحو استخدام

* أستاذ العلوم السياسية – الجامعة اللبنانية

مياه الصرف الصحى فى الزراعة بصورة تدريجية، وتحاول الحصول على كميات من المياه العربية المجاورة تحت شعار إعادة توزيع المياه فى الشرق الأوسط، مع ما تقود هذه المحاولة إلى توتر فى العلاقات الإقليمية.

كثيراً ما سببت الرغبة فى السيطرة على المياه السطحية والجوفية تصعيداً فى الصراع العربى – الإسرائيلى، وبقيت فى دائرة الاهتمامات الإقليمية والدولية. ومع تحول العلاقات العربية – الإسرائيلية من الواجهة إلى التسوية ظلت المياه موضع اهتمام رئيسى فى المفاوضات وما نتج عنها من اتفاقات ومعاهدات. لو أضفنا إلى هذا المعطى ارتباط مسارى المواجهة والتسوية بالملاحة فى البحر الأحمر ومنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، لأدركنا شمولية قضية المياه فى هذا الصراع الطويل والمعقد، وانفتاحها على كافة الاحتمالات المستقبلية.

تتناول هذه الدراسة موقع المياه فى الصراع العربى – الإسرائيلى خلال مرحلتى المواجهة والتسوية، وتستشرف فى نهايتها دور المياه فى مستقبل العلاقات العربية – الإسرائيلية.

أولاً: الخلفيات العقيدية والسياسية الإسرائيلية:

تستند الصهيونية فى سيطرتها على الأرض، والمياه، إلى العهد القديم الذى تحدث عن تكوين الأرض والبشر، وكيف أن "الرّبّ" وعد أبناء إبراهيم بالسيطرة عليها من النيل إلى الفرات:

فى ذلك اليوم قطع الرّبّ مع أبرام، ميثاقاً قائلاً : "لنَسْلِكَ أعطى هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات"[٢].

والسيطرة الموعودة تستدعى طرد سكان الأرض المقيمين فيها، من حدود السويس إلى البحر المتوسط مروراً بنهر النيل، ووصولاً إلى المشرق العربى. وهنا خطاب "الرّبّ" إلى اليهود أيام الخروج من مصر، الذى يحدد حدود دولتهم المنشودة.

"قليلاً قليلاً أطردهم من أمامك إلى أن تثمر وتملك الأرض. واجعل تخومك من بحر سوف إلى بحر فلسطين، ومن البرّية إلى النهر. فإنى أدفع إلى أيديكم سكان الأرض فتطردهم من أمامك.." [٣]

تقف هذه المعتقدات اليهودية وراء الدعوة الصهيونية المعاصرة، حتى ولو ارتدت ثوباً علمانياً تحت اسم "اليسار" أو غيره. فأرض إسرائيل ، وأرض الميعاد، والشعب المختار ، والشعب الأرقى... هى من المصطلحات المتركزة فى الفكر السياسى الصهيونى، والمحركة لسياسات واستراتيجيات إسرائيلية معاصرة. أما الضحية فى مجمل المراحل والعهود فإنها تتمثل فى الأرض العربية ومن يسكنها من العرب الذين التصقوا بها منذ آلا ف السنين.

تحوّلت هذه الخلفيات العقيدية إلى برامج وأفكار سياسية قبل أيجاد "دولة إسرائيل"، فمن شراء المستوطنين اليهود الأوائل لأخصب سهول فلسطين فى أرض "مرج ابن عامر" الغنية بالمياه، إلى مطالبة رئيس المنظمة الصهيونية حاييم وايزمن، فى سنة ١٩١٩، بمياه نهر الليطانى (لبنان) منابع نهر الأردن لرى منطقة الجليل الأعلى[٤]. إلى انطواء مشروع لجنة "بيل" الملكية البريطانية فى العام ١٩٣٦ على تقسيم فلسطين، بحيث يكون القسم اليهودى غنياً بالمياه. وصولاً إلى طلب الشركات اليهودية المهتمة بالمياه من السلطات اللبنانية فى العام ١٩٤١ خلال عهد الرئيس الفرد نقاش إقامة مشاريع استثمارية للمياه فى لبنان.

والتخطيط منذ الأربعينيات لتجفيف بحيرة الحولة لاستغلال أرضها زراعياً، واستثمار صحراء النقب وإسكان المستوطنين فيها، وإقامة قناة اتصال بحرية بين البحر المتوسط والبحر الميت على الحدود الأردنية - الفلسطينية بغية تعزيز الكلاحة البحرية والاستيطان فى المناطق المجاورة للقناة.

وجدنا كيف أن سياسة الاستيطان ارتبطت بالمياه عند الاستراتيجيين الإسرائيليين بأنها سياسة الاقتراب من الأنهار والينابيع والأراضى الخصبة فى فلسطين والدول العربية المجاورة، وزرع نقاط استيطانية محمية أمنياً ومسلحّة فى مواجهة سكان البلاد الأصليين[٥]

لذلك ثمة مخطط استطيانى متكامل يشمل كل مساحة فلسطين، ويفيد من المياه العربية المجاورة لفلسطين. أنه مخطط يتناول بالدرس كيفيات الإفادة من المياه العذبة فى مصادرها الأساسية: نهر الأردن، نهر اليرموك، نهر الليطانى، نهر الحاصبانى، نهر النيل...، بالإضافة إلى المياه الجوفية فى الجولان والضفة الغربية. كما يستهدف تعزيز النفوذ فى شرق البحر المتوسط والبحر الميت وخليج العقبة نزولاً إلى البحر الأحمر، بحيث تتمكن إسرائيل من صون "أمنها" وتأمين مصالحها الاستراتيجية فى منطقة الشرق الأوسط المتصفة بالتوتر السياسى والأمنى، والتى تجذب القوى الدولية الكبرى فى إطار التنافس على المصالح.

هذا ملا سنلاحظه فى دراسة موقع المياه فى الصراع العربى - الإسرائيلى ، خلال مرحلتى المواجهة والتسوية، وعند استشراف مستقبل الصراع فى ضوء التطورات والحوادث الجارية فى نهاية القرن العشرين.

ثانياً: موقع المياه فى إطار المواجهة

أكدت السياسات الرسمية الإسرائيلية على مدى خمسين سنة أن قضية المياه ذات أولوية خاصة فى التخطيط الاستراتيجى البعيد المدى. وهى ما فتئت تتعامل مع هذه القضية بجدية مفرطة، حتى أنها طغت على حيّز واسع من مرحلة المواجهة العربية - الإسرائيلية التى سبقت اتفاقيات كامب ديفيد (١٩٧٨) على الجبهة المصرية، والتى لا تزال مستمرة على الجبهتين اللبنانية والسورية. فضلاً عن المنعطفات الحادة التى دخلتها علاقات إسرائيل مع كل من الأردن ومناطق الحكم الذاتى الفلسطينى قبل مؤتمر مدريد (١٩٩١) وبعده.

١- مشروع جونستون:

بعد السيطرة الإسرائيلية على المياه السطحية والجوفية لفلسطين المحتلة فى العام ١٩٤٨، راحت الحكومة الإسرائيلية تخطط للسيطرة على أجزاء من مياه الدول العربية المجاورة، بالتعاون مع بعض الدوائر الغربية المهتمة بالمياه فى الشرق الأوسط. ويعتبر مشروع السفير الأمريكى أريك جونستون فى العام ١٩٥٤، المكلف من الرئيس الأمريكى دوايت أيزهاور، من أبرز الأهداف الإسرائيلية فى تلك المرحلة.

أنه يقضى بتوزيع المياه العذبة وفق التقسيم الآتى:

أ- تحصل إسرائيل على ٣٧٥ مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن الأعلى، و٢٥ مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك.

ب- يحصل الأردن على ٣٣٧ مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك، و١١٠ ملايين من الأمتار المكعبة من بحيرة طبريا، جنوبى بيسان.

ج- تحصل سوريا على ٢٠ مليون متر مكعب من نهر بانياس، و٢٢ مليون متر مكعب من نهر الأردن، و٩٠ مليون متر مكعب من نهر اليرموك.

د- يحصل لبنان على ٣٥ مليون متر مكعب من نهر الحاصبانى.[٦]

بموجب هذا المشروع تتحول بحيرة طبرية إلى خزان سياسى لمياه نهرى الأردن واليرموك. غير أنه لقى معارضة سورية ولبنانية وأردنية لأنه يعطى إسرائيل ما لا تستحقه من المياه فى ظل الحرب القائمة معها، وسقط فى حرب ١٩٥٦ أثناء العدوان الثلاثى على مصر. لكن مشروع جونستون ظل أساساً للتفاوض تعتمده أوساط إسرائيلية وغربية عند بحث قضية المياه فى الشرق الأوسط.

٢- تحويل روافد نهر الأردن

أخذت الحكومة الإسرائيلية تخطط لتحويل مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب منذ العام ١٩٥٣، واستمرت بهذا التوجه بعد مشروع جونستون من أجل جرّ ٧٠٠ مليون متر مكعب من مياه النهر على أن ينتهى التنفيذ فى العام ١٩٦٦.

ورغم سرية هذا التوجه الاسرائيلى، تسربّت معلومات عنه، وحفزت الدول العربية لعقد مؤتمر القمة الأول فى القاهرة (١٣ – ١٧ كانون الثانى / يناير ١٩٦٤) بدعوة من الرئيس جمال عبد الناصر ، من أجل بحث مسألة قيام إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن. وقد قررت هذه القمة تحويل روافد النهر رداً على الأطماع الإسرائيلية، بيد أن ضعف التضامن العربى، وغياب التكامل المطلوب فى صون الأمن العربى، مكنا إسرائيل من إضعاف القرار ولبنان والأردن. وبالفعل ضُربت بعض الجرارات بالقرب من نهر الحاصبانى فى لبنان، ووصل الضغط الاسرائيلى إلى البنك الدولى لمنعه من إقراض الحكومة اللبنانية لتنفيذ مشروع نهر الليطانى[٧]

٣- فى نتائج حرب ١٩٦٧

أدتّ الحرب العربية الإسرائيلية فى حزيران / يونيو ١٩٦٧ إلى حصول متغيرات جيوسياسية متعلقة بالمياه، إذ سيطرت إسرائيل على مياه الضفة الغربية وعلى منطقة الأغوار الغنية بالمزروعات، وعلى وادى الرقاد، ووادى اليرموك، ووادى الأردن، ومرتفعات الجولان الغنية بالمياه الجوفية. وبات نهر الأردن تحت السيطرة الإسرائيلية وخطاً مائياً إستراتيجياً يفصل بين الضفتين الشرقية والغربية، ولطالما بنى منظرو الاستيطان الإسرائيلى نظرياتهم التوسعية على أهمية نهر الأردن، وفى مقدمتهم الوزير السابق إيغال آلون.

ومع التوسع الاستيطاني بعد العام ١٩٦٧، وبروز الحاجة الإسرائيلية إلى مزيد من المياه، راح المسئولون الإسرائيليون، ومعهم مراكز بحثية، مثل مركز جافي للدراسات الإستراتيجية في تل أبيب ومؤسسة ميكروت المتخصصة بتنفيذ المشاريع المائية، يصرّون على ضرورة زيادة كميات المياه في إسرائيل بمقدار ٧٠٠ مليون متر مكعب سنوياً حتى نهاية القرن العشرين.

هذا ما يفسر سيطرة سلطات الاحتلال في الضفة الغربية على أكثر من ٥٠ في المئة من مخزون المياه، وتحكمها بمياه مرتفعات الجولان، وسعيها إلى السيطرة على مياه الجنوب اللبناني خصوصاً بعد "عملية الليطاني" الحربية في العام ١٩٧٨. [٨]

وكأن هدف رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ليفي أشكول، الذي جاهر به بعد حرب ١٩٦٧، راح يتحقق. أعلن أشكول بعد أيام من تلك الحرب: "هناك نصف مليار متر مكعب من مياه الليطاني تضيع سنوياً في البحر ، ويجب استعمالها لصالح شعوب المنطقة .. إن القنوات باتت جاهزة في إسرائيل لاستقبال مياه الليطاني المحوّلة". [٩]

وخلال ثلاثين عاماً ماضية بقيت الأسئلة معلّقة على مصير مياه نهر الليطاني في مصبه الجنوبي، وعلى مياه نهري الحاصباني والوزاني في جنوب لبنان. وثمة ضجة إقليمية ودولية واسعة حيال هذه المسالة الحساسة بالنسبة للبنان ولإسرائيل والدول العربية المجاورة.

توافقت المعلومات الواردة أن إسرائيل استولت على مصادر المياه اللبنانية في نهري الحاصباني والوزاني، وبمعدل ١٤٠ مليون متر مكعب سنوياً. [١٠]

أما عن مياه الليطاني، فإن المعلومات مشوشّة، وأحياناً متضاربة. فبينما يعلن المسئولون الإسرائيليون أن لا أطماع عندهم في أرض لبنان ومياهه، يعلن رئيس شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) في ١٩٩٠/٧/١٩ "أن إسرائيل تقوم بضخ ما بين ٢٠و٢٣ مليون متراً مكعباً من مياه الليطاني سنوياً". [١١] وكان البروفسور توماس ستوفر صرح بأن "إسرائيل قامت بعد غزو لبنان عام ١٩٨٢ بحفر نفق طوله ١٨ كم يربط الليطاني بإسرائيل". [١٢]

في الجانب اللبناني ، ثمة إشارات إلى السيطرة الإسرائيلية على مياه الجنوب. يقول رئيس الوزراء السابق الدكتور سليم الحص في رسالة وجهها إلى أمين عام جامعة الدول

العربية الشاذلى القليبى بتاريخ ١٩٩٠/٣/٣: "أدى احتلال إسرائيل لجزء من جنوب لبنان إلى وضع يدها على جزء من نهر الليطانى .. وإسرائيل تستغل مياه الوازنى والحاصبانى بصورة كاملة وبمعدل ١٤٠ مليون متراً مكعباً فى السنة".[١٣]

كما يؤكد مجلس النواب اللبنانى فى وثيقة صادرة عنه بعنوان "مطامع إسرائيل فى مياه لبنان"، ومنشورة في الصحف اللبنانية بتاريخ ١٩٩٥/٢/٢١، "إقدام إسرائيل إثر غزوها لبنان العام ١٩٨٢ على مصادرة كل الخرائط والتصاميم المتعلقة بمشروع الليطانى، وأتبعت ذلك بأعمال حفر أنفاق وتركيب مضخات فى منطقة جسر الخردلى".[١٤]

لو أضفنا إلى هذه المعطيات المتعلقة بالمياه اللبنانية، تمسك إسرائيل بمياه الجولان والضفة الغربية، ندرك أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ما تزال جاهدة لتأمين زيادة سنوية من المياه قدرها ٧٠٠ مليون متر مكعب، وكان أشار إلى هذا المعطى مفوض المياه فى إسرائيل مئير بن مئير منذ العام ١٩٨٠.[١٥]

أما مصادر المياه المحتملة فى ضوء الدراسات الاستراتيجية الإسرائيلية فهى: مياه هضبة الجولان، مياه الضفة الغربية، مياه جنوب لبنان. هذا ما يعطى لقضية المياه وزناً إضافياً فى تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى، بصرف النظر عن المنعطفات التى دخلتها عملية التسوية. ويجعل من المياه العذبة سبباً دائماً من أسباب النزاعات والصراعات فى الشرق الأوسط.

٤- السيطرة على الملاحة البحرية

دفعت إسرائيل مخطط التوسع والسيطرة فى حرب ١٩٦٧، فاحتلت صحراء سيناء حتى الضفة الشرقية لقناة السويس، وسيطرت على منطقة شرم الشيخ ومضائق تيران التى باتت مفتوحة أمام الملاحة البحرية فى خليج العقبة. وبذلك تحقق هدف إسرائيلى فى تأمين حرية الملاحة البحرية لإسرائيل فى البحر الأحمر، علماً بأن مصر كانت أغلقت مضائق تيران بتاريخ ٢٢ آيار / مايو ١٩٦٧ بالتفاهم مع السعودية والأردن، بعدما طلبت انسحاب قوات الطوارئ الدولية المرابطة بالقرب منها كنتيجة لحرب السويس ١٩٥٦، وذلك استناداً إلى أن هذا الإجراء يعد عملاً من أعمال السيادة المصرية.[١٦]

على صعيد آخر ، سعت إسرائيل لزيادة نفوذها فى منطقة القرن الإفريقى، بعدما أدركت الإمكانات المصرية والعربية القادرة على إقفال المدخل الجنوبى للبحر الأحمر ، والتى ظهرت

فى حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣. وعملت مع أثيوبيا للضغط على مصر عبر التخطيط لإقامة سد النيل الأزرق، مما يؤدى إلى انخفاض منسوب المياه الذى تحصل عليه مصر.[١٧]

أما فى منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، فإن الحكومة الإسرائيلية أقرّت بتاريخ ١٩٨٠/٨/٢٤ مشروع شق القناة التى تصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت، والتى تبدأ من نقطة تل القطيفة جنوبى دير البلح فى قطاع غزة، وتنتهى فى منطقة مسادة بالقرب من البحر الميت. غير أن حزب العمل جمّد تنفيذ هذا المشروع فى العام ١٩٨٤، لأنه يحتاج إلى مبلغ ٨٠٠ مليون دولار أمريكى، لأنه يحمل تهديداً لدور البحر الميت من الناحيتين الاقتصادية والطبيعية.[١٨] هذا بالإضافة إلى اعتماد البحرية الإسرائيلية فى منطقة شرق المتوسط على وجود الأسطول السادس الأمريكى الذى قام بمناورات مكثّفة أثناء مرحلة الحرب الباردة وتحرك الأسطول السوفيتي فى حوض البحر الأبيض المتوسط.

يتضح من مجمل هذه الحوادث والتطورات الإقليمية كيف أن مسألة الملاحة البحرية فى شرق المتوسط والبحر الأحمر غذت أولوية فى التخطيط الإسرائيلى سياسياً واستراتيجياً. فضغطت هذه الاعتبارات الجيوبوليتيكية لاحقاً على المفاوضات العربية – الإسرائيلية، وملف العملية السلمية فى الشرق الأوسط لتحتل حيزاً ظاهراً، وتتخذ أبعاداً جيوستراتيجية واضحة فى حالتى الحرب والسلم.

ثالثاً: موقع المياه فى إطار التسوية

كما احتلت قضية المياه وقعاً مهماً فى مرحلة المواجهة، ارتفعت كذلك إلى نقطة أساسية فى تطورات العملية السلمية، وما تمخضت عنه – حتى الآن – من معاهدات واتفاقات عربية – إسرائيلية. إنها النقطة الحساسة فى المفاوضات الثنائية، والمتعددة الطرف، قبل مؤتمر مدريد وبعده. وهى محل تنازع سياسى واقتصادى وأمنى بين دول الشرق الأوسط، قد يفضى إلى نزاعات مسلحّة.

وبصرف النظر عن مضامين اتفاقات كامب ديفيد، وأوسلو، ووادى عربة، وما نشأ عنها من التزامات قانونية. فإن قضية المياه كانت، وما تزال، مخيمّة على رؤوس جميع المفاوضين عرباً وإسرائيليين وأمريكيين، وغيرهم من الأطراف المشاركين فىالمؤتمرات الدولية والإقليمية المعنية بإحلال السلام فى الشرق الأوسط.

١- مياه النيل فى دائرة المشاريع الإسرائيلية

وردت فى مقدمة اتفاق "كامب ديفيد" الأول : "إطار السلام فى الشرق الأوسط" إشارة إلى المياه فى معرض الحديث عن التعاون والسلام بين دول المنطقة.

"إن شعوب الشرق الأوسط تتشوق إلى السلام حتى يمكن تحويل موارد المنطقة البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة أهداف السلام، وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجاً للتعايش والتعاون بين الأمم".

وكثيراً ما طرح الإسرائيليون فى مفاوضاتهم مع المصريين أهمية الإفادة من مورد المياه، واستثماره زراعياً بطرق الرى الحديثة. وأشاروا فى غير مناسبة إلى إمكانية الإفادة من نهر النيل لرى صحراء النقب، أو قطاع غزة، أو الضفة الغربية. فثارت ضجة شعبية فى مصر بعدما أخذت وسائل الإعلام تتحدث عن إمكانية البدء بحفر "ترعة السويس" عند الكيلو ٢٥ على طريق الإسماعيلية - بورسعيد، وتمرّ تحت قناة السويس إلى سيناء.[١٩] كما أشارت وسائل إعلام إسرائيلية إلى تبادل الرأى بين الرئيسين بيغن والسادات حول جرّ مياه النيل إلى القدس فى إطار جهود السلام.[٢٠] مما أوجد حالة رفض شعبى مصرى لهذه الخطوة فيما لو جرى تنفيذها.

تركز الدراسات الإسرائيلية على أن مصر تنتفع بسبعين فى المائة من مياه النيل فقط، والباقى يذهب هدراً إلى البحر المتوسط، وأنه يمكن تحقيق تعاون ثنائى على استخدام الموارد المصرية، من أرض ومياه، داخل مصر، فضلاً عن نقل مياه النيل فى اتجاه إسرائيل.[٢١] ويقترح بعض الخبراء الإسرائيليين إنشاء خط أنابيب لجر كميات من المياه فى وقت الطوارئ من النيل إلى قطاع غزة، على أساس تمديد خط الأنابيب الحالى من العريش إلى رفح[٢٢]... بيد أم مجمل المشاريع الإسرائيلية المتعلقة بجر مياه النيل إلى داخل إسرائيل تصطدم برفض شعبى مصرى واضح، ولا تجد تشجيعاً عند المسئولين المصريين. هذا بالإضافة إلى حاجة مصر المتزايدة للإفادة من مياه النيل، وذلك بالتفاهم مع دول حوض النيل المتشاطئة.

٢- الصراع على وادى الأردن والضفة الغربية

لم تتوقف أعمال الاستيطان الإسرائيلية فى الضفة الغربية، وفى غور الأردن، بالقرب من المياه العذبة على رغم توقيع اتفاقية أوسلو بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية.

فنهر الأردن عند الإسرائيليين هو الحد الطبيعى الفاصل مع الضفة الشرقية. أو هو الحد الأمنى الذى تريده إسرائيل. وهو خزان المياه المستهدف فى المرحلة المقبلة.

أما المياه السطحية والجوفية داخل الضفة الغربية فإنها باتت تحت السيطرة الإسرائيلية بنسبة تزيد عن الخمسين فى المائة، وكذلك الأراضى الزراعية الخصبة.[٢٣] ورغم هذه الوقائع، يترك موضوع المياه إلى المفاوضات النهائية على صيغة الحكم الذاتى الفلسطينى إلى جانب موضوعات رئيسية مثل القدس والاستيطان والحدود واللاجئين. وإن كانت المفاوضات المتعددة الأطراف برعاية أمريكية، ومشاركة من الدول الصناعية، بحثت موضوع المياه فى الشرق الأوسط إلى جانب موضوعات الأمن والتنمية والبيئة واللاجئين. وبرزت فى مجمل المفاوضات حاجة إسرائيل الدائمة إلى المياه، ومطالبتها السلطة الفلسطينية والأردن بتلبية هذه الحاجة.

يتطلع الإسرائيليون إلى الإفادة من نهر اليرموك، وإقامة محطات مشتركة مع الأردن لتحلية مياه البحر.[٢٤] ولطالما رفضت الحكومة الإسرائيلية إقامة "سد الوحدة" على نهر اليرموك، بين الأردن وسوريا، وقامت الطائرات الحربية بالتحليق فوق المنطقة المحددة لسد اليرموك منذ ١٩٩٠، والتهديد بضرب أية محاولة عربية لإنشاء هذا السد. على رغم إمكانية حصول إسرائيل على نصيب من مياه النهر.

على صعيد آخر، قضت المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية باقتسام مياه نهرى الأردن واليرموك والمياه الجوفية لوادى عربة، من دون العودة إلى رأى الطرف الفلسطينى المعنى مباشرة. كما دعت إلى تنمية إخدود وادى الأردن، مع ما يستتبع ذلك من مشاريع مشتركة اقتصادية وبيئية وسياحية.[٢٥] وهناك بحث لتنفيذ مشروع البحرين المشترك بين الأردن وإسرائيل ، القائم على جر مياه البحر الأحمر إلى البحر الميت، تفادياً للمخاطر الناجمة عن شق قناة البحرين بين البحر المتوسط والبحر الميت. بيد أن مجمل المشروعات الأردنية – الإسرائيلية ما تزال فى دائرة الشكوك المتبادلة، وهناك خلافات على اقتسام المياه العذبة ظهرت بين الجانبين فى عهد حكومة بنيامين نتنياهو. هذا فضلاً عن الخلافات الفلسطينية – الأردنية المحتملة من جراء تنفيذ الاتفاقات والمعاهدات المبرمة بين إسرائيل وكل من الأردن والسلطة الفلسطينية، حيث ستكون المياه العذبة محل نزاع إقليمى.

٣- التسوية المؤجلة على الجبهة الشمالية

ثمة وقائع مادية على الأرض أوجدتها إسرائيل فى جنوب لبنان، كاستغلال مياه نهرى الحاصبانى والوزانى والإفادة من المياه السطحية والجوفية فى السفح الغربى لجبل الشيخ.[٢٦] وهى ستغطى على أية مفاوضات مستقبلية بين لبنان وإسرائيل، على رغم تصريحات المسئولين الإسرائيليين التى تكرّر ألا أهداف إسرائيلية فى الأراضى والمياه اللبنانية.

وفى عهد نتنياهو (منذ نهاية أيار / مايو ١٩٩٦)، أعلنت الحكومة الإسرائيلية فى غير مناسبة تمسّكها بمياه الجولان، من حيث إنها "حاجة حيوية لأمن إسرائيل". ولم تعد هذه المسألة سرية بعدما كشفتها وسائل الإعلام العربية والعبرية والعالمية. وربما تعتبر مياه الجولان من العوائق والصعوبات التى تؤخر إنجاز التسوية بين سوريا وإسرائيل، إذ يصرّ السوريون على استعادة كافة مرتفعات الجولان وعدم المساومة على المياه والأراضى.

٤ – اهتمام دولى بالمياه

رفضت سوريا ولبنان الدخول والمفاوضات المتعددّة الطرف، طالما أن المفاوضات الثنائية لم تصل إلى نتائج إيجابية. وظلّت بالتالى قضية المياه معلقة على الجبهتين السورية واللبنانية. فيما تنشط قوات الاحتلال الإسرائيلى للسيطرة على المياه الجوفية والسطحية فى الجولان وجنوب لبنان. واللافت فى تلك المفاوضات المتعددّة الأطراف ذاك الحشد الدولى المشارك إلى جانب الولايات المتحدة، من الدول الصناعية والشرق أوسطية التى تعتبر المياه عاملاً أساسياً من عوامل الاستقرار أو التوتر فى الشرق الأوسط.[٢٧]

مع تعثرّ العملية السلمية فى عهد حكومة نتنياهو، ومع وصول المؤتمر الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى طريق مسدود بعد مؤتمر الدوحة (١٩٩٧). تبدو التسوية على المياه العذبة مؤجلّة إلى مرحلة لاحقة، طالما أن الخلافات لا تزال قائمة بين العرب وإسرائيل حول الانسحاب من أراضى الضفة الغربية والجولان وجنوب لبنان، بما فيها مدينة القدس الشرقية.

يتبيّن من مراجعة المشاريع الإسرائيلية المقدمة إلى مؤتمر الدار البيضاء (١٩٩٤) للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التركيز على مطلبى المياه العذبة والنفط. وهذا ما ينسجم مع توجّه زعيم حزب العمل السابق شمعون بيريز الذى تحدث عن شرق أوسط جديد خالٍ من العنف، وتسوده العلاقات الاقتصادية التنموية.[٢٨] مع الإشارة إلى تراجع هذا التوجه مع

حكومة نتنياهو التى غلبت الاعتبار الأمنى الإسرائيلى على أى مشروع للسلام فى الشرق الأوسط، بينما تتحدث الإدارة الأمريكية عن ضرورة الاتفاق على ملف المياه فى إطار التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى.

رابعاً: خلاصة واقتراحات مستقبلية

نستنتج أن قضية المياه تدخل فى صلب عملية التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى، بعدما شكّلت سابقاً سبباً من أسباب النزاع المسلح بين العرب وإسرائيل.

وستبقى المياه العذبة سبباً أساسياً لاستمرار الصراع العربى- الاسرائيلى، ولو لم يصل إلى مرحلة النزاع المسلّح. فالصراع على المياه قد يخرج عن إمكانية الضبط، والانضباط، بمعاهدات واتفاقات عربية - إسرائيلية. أو أنه قد يتخذ شكلاً يختلف عن النزاع المسلح، من حيث هو صراع سياسى واقتصادى وثقافى وإعلامى - دعائى.

حسبنا الإشارة إلى مكامن الصراع على المياه فى :

- نهر الأردن ونهر اليرموك.
- مياه الجولان.
- نهر الليطانى.
- نهر النيل.[٢٩]

قد يتعقّد هذا الصراع فى ظل التحالف الأمنى التركى - الإسرائيلى، طالما أن النزاع بين تركيا وكل من سوريا والعراق مستمر على الإفادة من نهرى دجلة والفرات. وهذا ما ينذر بوقوع حروب إقليمية فى الشرق الأوسط على المدى المتوسط أو البعيد.

ثمة توقع أن يبلغ عجز الوطن العربى فى طلب المياه العذبة مقدار مائة ألف مليون متر مكعب سنوياً فى العام ٢٠٣٠، فى ضوء دراسة أجراها البنك الدولى وتتوقع أن يرتفع الطلب الإجمالى على المياه من ٢١٢.٢٧٧ مليون متر مكعب سنة ١٩٨٥ إلى ٣٠١.٥٠١ مليون متر مكعب سنة ٢٠٣٠. [٣٠]وهكذا الارتفاع مبرّر لأنه يرتبط بتعاظم الحاجة إلى الغذاء ومتطلبات الصناعة.

فى المقابل يركز الإسرائيليون فى المؤتمرات الإقليمية والدولية المتعلقة بالمياه على حاجتهم المتزايدة إلى المياه، المقدرة بين ٧٠٠ مليون متر مكعب وألف مليون متر مكعب سنوياً، ويقيمون مشاريع إقليمية للإفادة من المياه العربية.[٣١]

على صعيد الملاحة البحرية، حققت إسرائيل نجاحات متوالية فى أن تجعل خليج العقبة ومضائق تيران مياهاً دولية، إضافة إلى السماح بمرورها فى قناة السويس والبحر الأحمر. كما تمكنت من الاتفاق مع الأردن على تنفيذ مشاريع مشتركة سياحية واقتصادية على البحر الميت، وبالقرب من ميناء إيلات جنوباً. لقد باتت الملاحة البحرية الإسرائيلية طليقة من شرق المتوسط نزولاً إلى قناة السويس ووصولاً إلى جنوبى البحر الأحمر. إنه مكسب استراتيجى هام فى الحرب والسلم معاً، راح يتحقق فى العقدين الأخيرين.

على الصعيد العربى، فإن التعامل مع ملف المياه لم يرتق بعد إلى مستوى خطورته وأهميته. ثمة مواقف متفرقة، وتصورات حياله، على رغم التقارير العربية المقدمة إلى مجلس جامعة الدول العربية فى التسعينيات، الداعية إلى التخطيط العربى لحماية مورد المياه واستثماره حاضراً ومستقبلاً.[٣٢] واللافت فى هذا الملف سيطرة الخلافات الرسمية العربية ذات الطابع الحكومى، وتأجيل اتخاذ خطوات جدية ومدروسة حياله.

فى ضوء هذه المعطيات، والخلاصات، نقترح التعامل مع ملف المياه فى ضوء دراسات متخصصة، وهادفة ، وهنا بعض الاقتراحات:

أ- أن تتعامل الدول العربية المعنّية مع إسرائيل فى ملف المياه فى ضوء قواعد القانون الدولى العام، وما يقتضيه مبدأ السيادة فى العلاقات الدولية، بما فيه حق الدول العربية من الانتفاع بمورد المياه العذبة، والتعامل مع مياهها الإقليمية بكل مسئولية.

ب- تشكيل هيئة عربية فى إطار مؤتمر القمة العربى، تكون تابعة من الناحية الإدارية إلى مجلس جامعة الدول العربية. هيئة عربية ذات اختصاص فى شئون المياه، وقادرة على وضع مخطط عربى مشترك تجاه المياه العذبة والملاحة البحرية.

ج- احتواء الخلافات العربية - التركية المتعلقة بالمياه، مما يقتضى بداية اعتماد موقف عربى مشترك تجاه هذه الخلافات، وذلك استناداً إلى قواعد القانون الدولى ، ووفق مبدأ حسن الجوار.

د- تشجيع المراكز البحثية العربية المتخصصة بشئون المياه ، سواء الحكومية أو المدنية .
وذلك توخياً لإنجاز الأهداف التالية:

- تحديد الحاجات الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالمياه العذبة.

- كيفيات صون البيئة الطبيعية من التلوث والتدمير.

- وضع قواعد قانونية ملائمة للتعامل مع المتغيرات والعلاقات الإقليمية والدولية.

- تحديد مساهمات العرب فى إيجاد الحلول للمشكلات الدولية، المتعلقة بالمياه العذبة والملاحة البحرية. وذلك فى إطار التعاون الدولى، وحفظ السلم والأمن الدوليين.

الهوامش:

١. انظر: موارد لعالم ١٩٨٨ – ١٩٨٩، ترجمة وطباعة الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بدون تاريخ، ص ١٥٣ – ١٧٠.

٢. العهد القديم، سفر التكوين، ١٥/١٨.

٣. العهد القديم، سفر الخروج، ٢٣/٣٠-٣١. بحر سوف : خليج السويس. بحر فلسطين: البحر المتوسط. النهر: المقصود هنا نهر النيل.

٤. راجع نص رسالة حاييم وايزمن إلى رئيس الحكومة البريطانية "لوريد جسورج" فى ٢٩/١٢/١٩١٩ بشأن المطامع الصهيونية فى مياه الليطانى ومنابع الأردن فى :الغزو الاقتصادى الاسرائيلى لبنان ١٩٨٢، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤، ص ٦٤و٦٥.

٥. استند المشروع الاستيطانى لأحد قادة إسرائيل إيغال آلون إلى هذه الخلفيات العقيدية والسياسية التى تأسست قبل العام ١٩٤٨.

٦. انظر تفاصيل مشروع جونستون فى كتاب الخبير الاسرائيلى اليشع كالى، المياه والسلام. وجهة نظر إسرائيلية، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١، ص ٤٥ – ٤٩.

٧. أنظر: مجلة الموقف، بيروت، العدد ٣، ١٩٨٣، ص ٢٩.

٨. نفذ الجيش الإسرائيلى يوم ١٥ آذار / مارس ١٩٧٨ عملية اجتياح على طول الجبهة اللبنانية، واقترب من مجرى نهر الليطانى. وقد أطلق على هذه العملية اسم "عملية الليطانى".

9. Le Monde, Paris, 7/7/1967.

١٠. انظر، سعد الدين مدلل: المياه اللبنانية بين الوفرة والتوازن والإستلاب.
فى مجلة المستقبل العربى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٣٥، ١٩٩٨، ص ٨٦.

١١. صحيفة السفير: بيروت ، ٢٠/٧/١٩٩٠.

١٢. توماس ستوفر، إسرائيل ومصادر المياه العربية. فى مجلة الباحث العربى، العدد ٢٩، آذار / مارس ١٩٩٢.

١٣. صحيفة السفير. بيروت، ٢٠/٧/١٩٩٠.

١٤. جسر الخردلى يقع على ساحل البحر المتوسط حيث يصب نهر الليطانى.

١٥. صحيفة "معاريف" العبرية، ١٩٨٠/٣/٣١.

١٦. انظر كتابنا: عصر التسوية سياسة كامب ديفيد وأبعادها الإقليمية والدولية، بيروت ، دار النفائس، ١٩٩٠، ص ١٢٣.

١٧. الأرقم الزعبى، الغزو اليهودى للمياه العربية، بيروت، دار النفائس، ١٩٩٢، ص١٣و١٤.

١٨. صحيفة "دافار" الإسرائيلية، ١٩٨١/٥/١٢.

١٩. مجلة "أكتوبر" المصرية، ١٩٧٩/١٢/١٦.

٢٠. صحيفة "معاريف" الإسرائيلية، ١٩٨٠/١٢/١٩.

٢١. انظر: اليشع كالى، المياه والسلام، م.س، ص ٨٤.

٢٢. انظر:

Hillel Shuval, Approaches to Finding an Equitable Solution to the Water Resources Problems Shared by Isael and the Palestinians over the Use of the Montain Aquifer, in Baskin, pp. 46 0 48.

٢٣. مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣، ١٩٩٠، ص ٢٦١.

٢٤. انظر: الانتقال إلى الحكم الذاتى الفلسطينى، تقرير أعدته مجموعة دراسية اجتمعت بدعوة من الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم (فلسطينية – إسرائيلية)، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣، ص ١٧٦ و ٧٧.

٢٥. انظر: كتابنا : التسوية الصعبة. دراسة فى الاتفاقات والمعاهدات العربية– الإسرائيلية، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٨، ص ١٢٦ و ١٢٧.

٢٦. ضمت إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ مزارع بلدة شبعا اللبنانية، فى منطقة العرقوب، على السفح الغربى لجبل الشيخ. وأقامت نقاطاً استيطانية فيها للإفادة من مياهها وأراضيها الخصبة.

٢٧. شاركت فى المفاوضات المتعددة الطرف كندا وروسيا واليابان والاتحاد الاوروبى ودول عربية وشرق أوسطية.

٢٨. انظر:

Shimon Perss, The New Middle East, New Tork, Henry Holt and Company, Inc. 1993.

٢٩. أكد وزير الأشغال والموارد المصرية على وجود التعاون الإسرائيلى – الأثيوبى لسحب مياه النيل، واعتبر التدخل الإسرائيلى بمثابة خرق للمواثيق الدولية.

انظر : مجلة "الحوار" ، واشنطن، العدد ٢٣، ١٩٩١، ص ١٣.

٣٠. انظر: جزاد العنانى، السكان والموارد وأمن الشرق الأوسط. فى مجلة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، العدد ١٢، ١٩٢، ص ٨٥.

31. Egypt's Perspective, Regional Economic Development and Cooperation, October 1995.

٣٢. من هذه التقارير: تقرير الحكومة السورية، وتقرير الدائرة الاقتصادية فى منظمة التحرير الفلسطينية ، بتاريخ ١٩٩١/١٠/٢٤.

انظر : مجلة "الحوار" ، م.س.

الباب الثالث

المياه العربية : والصراعات الإقليمية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الفصل السادس عشر

شح المياه ونهج التصدى للآخر من الخارج

أ. محمد سيد أحمد*

إن شح المياه العذبة ، الصالحة للاستهلاك البشرى ، ظاهرى عالمية ولكنها ظاهرة حادة ومنتظر لها أن تكون أكثر حدة ، ومصدراً لحروب فى المستقبل ، وبالذات فى منطقة الشرق الأوسط ، بمحاور ومواجهات وتحالفات تختلف عن كل ما شهدنا حتى الآن . وهذا أيضاً من الأمور التى ليس بوسع " العولمة " حجبها ، ولا التخفيف من وطأتها ، أو احتواؤها.

وقد سبق أن تناولت هذا الموضوع فى كتابات كثيرة . وقد شملت كتاباتى هذه مشروعاً عربياً لتعمير الصحراء عن طريق تحلية مياه البحر ، هدفه تصحيح موازين القوى المختلة بين إسرائيل والعرب ، أى إعمال التناقض بين الإنسان والطبيعة ، فى ظرف تتفاقم فيه مشكلة شح المياه ، وأصبحت تهدد بنشوب حروب مياه ، فوق ما تتعرض له المنطقة الآن من صراعات ضارية حول الأرض.

وخلاصة الفكرة ، من الوجهة العملية ، هى أن تقوم مصر بمشروع مزدوج ، وذلك بإعمال تعاون مصرى فرنسى من جانب ، من أجل حشد كافة الإمكانات الدولية المتاحة لتحلية مياه البحر ، ونقل كميات كبيرة من مياه البحر الأبيض المتوسط إلى الصحراء الكبرى ، حتى يثبت لإسرائيل أنها ليست واحة حضارية تحيط بها صحراء جرداء ، وهذا ليس فقط بالمعنى الحقيقى للمقولة، وإنما أيضاً بمعناها المجازى ، وهو أن إسرائيل تنتمى

---

* كاتب ومفكر بجريدة الأهرام

إلى العصر ، وتنتمى إلى تكنولوجيا العصر ، بينما ينتمى العالم العربى إلى الصحراء الجرداء والفراغ ، والعجز عن أن تكون له أى قدرة تفاوضية مع إسرائيل تحقق له مستقبلاً كريماً.

بعبارة أخرى ، أصبح العرب مطالبين بأن " يوظفوا" إسرائيل ، بدلاً من " لفظها" ،من أجل أن ينتموا إلى العصر ، وإلى تكنولوجيا العصر ، وذلك بإطلاق مشروع زراعى عملاق على أساس مياه جرت تحليتها من البحر بدرجة أو بأخرى من الكفاءة . وهكذا تجد إسرائيل نفسها مضطرة ، إن آجلا أو عاجلاً، أن تتعامل مع هذه البيئة المحيطة فى ظل موازين قوى تختلف نوعياً عن تلك السائدة الآن.

غير أن المؤسف فى هذا الصدد أننا قد تكلمنا كثيراً عن هذا التصور ولكن لم ننجز شيئاً من ذلك بينما إسرائيل تنجز . وقد أنجزت الكثير فى هذا الصدد. ويبدو ، وهذه ظاهرة بحاجة إلى دراسة مستفيضة ، أن التخلف عنصر لا يتم التغلب عليه بمجرد أن تكون لنا أفكار وتصورات ومشروعات عن كيفية التغلب عليه ، بل إن السلوك الحضارى المؤسسى هو شرط ضرورى لتجاوز التخلف . وهذا من الأمور البالغة الأهمية ونحن نتحدث عن الجوانب المنهجية فى معالجة مستقبل الصراع العربى الإسرائيلى.

لا يكفى أن نقصر طموحنا على أن إسرائيل سوف تنهار من تلقاء نفسها ، بحكم تناقضاتها الداخلية ، وبدون تدخل من جانبنا فى إحداث تغيير جوهرى . فإن الخط البيانى طوال نصف القرن الماضى منذ تأسيس إسرائيل إنما يكشف عن خط تصاعدى لصالح إسرائيل وليس العكس، وأن السبيل الوحيد لمواجهة إسرائيل فى المستقبل إنما يمكن فى أن نثبت قدرتنا على أن ننتمى نحن أيضاً إلى العصر ، وأن نجعل من إسرائيل أداة تلزمنا بإعمال قوتنا وتنميتنا وعبقريتنا، من أجل إفساد مخططاتها هى فى أن توظفنا نحن . تلك هى اللعبة الجديدة . وهى تفترض منا أن نبحثها بكل عمق وتمعن.

ولنعد مرة أخرى وعلى نحو مفصل إلى مقترحنا بإقامة مشروع عربى لتحلية مياه البحر المتوسط فى مواجهة المشروعات الإسرائيلية.

قرر آرييل شارون ، وزير خارجية إسرائيل ، بصفته وزيراً لمشروعات " البناء التحتى"، إلغاء اجتماع كان قد تقرر عقده بالولايات المتحدة فى نهاية شهر نوفمبر ١٩٩٨ ، لإقامة مصنع يعمل بالطاقة النووية فى رفح (على الحدود بين مصر وقطاع غزة) لتحلية ٥٠

مليون متر مكعب من مياه البحر سنوياً .. وهو مشروع يستغرق بناؤه عشـــر ســنوات ، وسوف تبلغ تكلفته عدة مليارات من الدولارات ، وقيل إن اليابان قد تشارك فى تمويله إلــى جانب الولايت المتحدة .. وكان مقرراً أن يضم الاجتماع ممثلين للولايات المتحدة ، والاتحاد الأوروبى ، وإسرائيل والسلطة الفلسطينية .. ولم تتقرر مشاركة أية دولة أخرى بالشـــرق الأوسط.

بيد أن إلغاء شارون للاجتماع لم يكن يحمل على أى معنى إلغاء المشروع .. بل كـــان فقط للتعبير عن حدث عارض هو استياء حكام إسرائيل من سلوك السلطة الفلسطينية عقــب توقيع اتفاقات "واى بلانتيشن" ، واتهامهم إياها بحض الشارع الفلسطينى علـــى مناهضــة طريقتهم فى " تنفيذ" الاتفاقات (!) .. ومما يؤكد الصفة العارضة ، الوقتية فقط ، لاعـتراض شارون ، أن وراء مشروع إقامة محطة لتحلية المياه فى غزة ، مشروعاً إسرائيلياً ضخمـاً بإقامة ٤ مفاعلات نووية لتحلية مياه البحر داخل إسرائيل ذاتـــها .. والمقـــرر اســتكمال المشروع بمختلف مكوناته فى مدة لا تتجاوز عشرة أعوام ، حتى يكون بوسعه تحلية كمية كافية من مياه البحر لتلبية احتياجات منطقة لا تقتصر على إسرائيل وحدها ، وإنما تتســع للأراضى الخاضعة للسلطة الفلسطينية وأيضاً للأردن، فى وقت سوف يكون شـــح الميـــاه العذبة فيه قد بلغ حداً لا يحتمل، وينذر بنشوب حروب مياه.. وهو وضع سوف يضمن لمـن يكون قد بادر وتصدى، وأثبت قدرته على "صناعة" مياه عذبة بأسعار اقتصادية، الســيطرة التامة على مقدرات المنطقة وقتذاك.

شغلنى كثيراً هذا النبأ الذى لم يجد فى الإعلام العالمى صدى يتناســب مــع خطورتـــه البالغة.. فهل سبب اكتناف النبأ بالغموض ، وإحاطته بقدر ملحوظ من الكتمـــان ، هـــو أن إسرائيل تعد العدة لمواجهة تحديات المرحلة القادمة ، مرحلة تفاقم شـــأن شـــح الميـــاه ، وتعاظم خطر حروب المياه ، مع حرصها فى الوقت ذاته على عدم تنبيه الأطراف العربيـــة إلى مخططاتها فى هذا الصدد؟ .. فمنذ عام ١٩٩٥ ، وتحديداً منذ تأليف كتـــابى "ســلام أم سراب" ، أدعو إلى ضرورة الالتفاف إلى شح المياه ، وإلى أن هذا الشح ليس بـــالضرورة عاملاً سلبياً بل قد يكون حافزاً لنا لدفعنا إلى محاولة تغيير موازين القـــوى فـــى المنطقـــة لصالحنا ، وضرب عصفورين بحجر واحد : معالجة الشح من جانب ، وتحســـين مركزنـــا

التفاوضى فى الصراع العربى / الإسرائيلى من الجانب الآخر .. ولنسترجع أبرز ما جـــرى فى هذا الصدد..

كان الرئيس الفرنسى شيراك قد بادر بطرح الهاوجس التى باتت تثيرها نـــدرة المـيـاه العذبة عالمياً ، فى خطاب ألقاه أمام مؤتمر دولى عن مشاكل البيئة عقد بالأمم المتحدة فـــى نيويورك عام ١٩٩٦ .. ثم واصل شيراك إظهار اهتمامه بالأمر .. ودعا فى مارس الماضى لعقد مؤتمر دولى فى باريس لمواجهة التحدى .. ومع تعثر عملية الســـلام عقـب تولـــى نيتانياهو الحكم فى إسرائيل ، بدا لى أن الوقت قد حان لاستكشاف مدى إمكان " توظيـــف" أزمة المياه ، واهتمام رئيس دولة كبرى شخصياً بالأمر ، كى نعمل من أجل حشد الطاقـــات العربية لمواجهة التحدى على نحو يخدم ، فى الوقت ذاته ، قضية السلام .. وذلك بتصحيح أوجه الخلل فى موازين القوى بين العرب وإسرائيل ، ودحض مزاعم الإسرائيليين القائلـــة بأنهم وحدهم القوة التكنولوجية العصرية فى المنطقة، القادرة على إقامة مشروعات تحديث تتناسب مع مقتضيات القرن الواحد والعشرين .. إن إسرائيل تحاول إدعاء أنها " جزيـــرة" تحمل كل رموز " التقدم " فى بيئة محيطة ترمز لها " الصحراء" ، أى الفراغ والتخلـــف !.. ولذلك أصبح من واجبنا إثبات أننا كفيلون بتحدى هذا التصور .. فلسنا مجرد فـــراغ .. ولا مجرد صحراء قاحلة .. لا حقيقة ولا مجازاً ..

ومن هنا كانت الفكرة التى طرحتها حول إطلاق مشروع يتناسب مع طموحـــات القـــرن القادم حول تحلية مياه البحر الأبيض المتوسط .. والتركيز على اكتشاف تكنولوجى يستعين بالطاقة الشمسية – لا النووية – لنقل كميات هائلة من هذه المياه إلى الصحـــــراء العربيـــة الممتدة من المغرب غرباً إلى الخليج شرقاً ، على أن يجرى تنفيذ هذه المشروع بعيداً عـــن إسرائيل ودون مشاركتها ، بغض النظر عما قد تملكه من أوجه تفوق تكنولوجى فى مثـــل هذه المشروعات .. مشروع يكون الدور المركزى فيه لمصر .. وذلك بأن تستثمر من جانب علاقتها مع فرنسا، وبالذات فى عام تحتفل فيه فرنسا بمرور قرنين على علاقاتها مع مصر، كى تنهض بجهد فى تعبئة القدرات العلمية على الصعيد العـــالمى، القـــادرة علـــى إنجـــاز الاكتشاف المطلوب لتحلية مياه البحر بأسعار اقتصادية .. ثم أن تتصدى مصر ، من جـــانب آخر ، لإنشاء هيئة عربية على غرار " هيئة الفحم والصلب " التى طرحت فى أعقاب الحرب

العالمية الثانية ، وكانت نقطة البداية لمسيرة طويلة أنتجت فى نهاية المطاف " الاتحاد الأوروبى"..

إن الهيئة العربية المقابلة التى يمكن إطلاق اسم " هيئة البترول والمياه " عليها ، بوسعها أن تكون النواة لمؤسسة عبر - قومية - ، تتجمع لديها أموال عربية تخصص عوائدها لإنجاز الاكتشاف المطلوب .. فإننا نعلم جميعاً أن عدداً كبيراً من الدول العربية التى تملك مستودعات بترول هى دول صحراوية تنقصها المياه وتواجهها حاجة متعاظمة إلى تحلية مياه البحر .. ولكنها الآن تتعرض ، وهى تواجه هذه الحاجة منفردة ، لأسعار فى إنجاز عمليات التحلية تفوق تلك التى يمكن التوصل إليها إذا ما أنجز المشروع فى إطار مشروع جماعى عربى بالخبرة العالمية ، تحت رعاية دولة أو أخرى من الدول المتقدمة ..

غير أن النبأ الذى جاءنا من إسرائيل يثبت أن إسرائيل قد سبقتنا فى المبادرة ، وهى بصدد أن تقدم على المشروع فعلاً ، ونحن مازلنا نتأمله .. وبدلاً من أن يكون المشروع " تصحيحاً لموازين القوى " بمعنى أن يرمز إلى واقع أن الأمة العربية ليست ، لا حقيقة ولا مجازاً ، مجرد صحراء جرداء ، وإنما ساحة لمشروعات عصرية تضاهى المشروعات التى يقيمها الإسرائيليون ، فقد تركنا لإسرائيل فرصة زيادة البون بيننا وبينها عمقاً واتساعاً .. وتصبح هى ، بدلاً من أن نكون نحن ، الطرف فى الشرق الأوسط الذى يتصدى قبل غيره لاحتواء الصحراء عن طريق تحلية مياه البحر .. وهكذا تمد نفوذها إلى المنطقة العربية برمتها .. بل وتستخدم الأطراف العربية المتاخمة لها معابر فى هذا الصدد .. وفى ذلك سر إقامة المفاعل الخامس فى غزة!. بل ودوره ربما فى تمويل المشروع عربياً!!..

والجدير بالملاحظة، أننا لم نعد فى مرحلة نتحدث فيها عن مشروعات قد تكون من ضرب الخيال، بل بصدد تحد حقيقى يشكل قضية حياة أو موت.. فإن إسرائيل ماضية فى مشروعها، شئنا أم أبينا.. وتتهددنا بنوع جديد من المطالبة بالانصياع، هو أن ننصاع فى الصراع على الماء، بعد الصراع على الأرض .. وهو صراع على صعيد المنطقة كلها، لا فلسطين وحدها.. وشأن هذا البعد الجديد للصراع إقامة محاور ومواجهات وتحالفات جديدة على نطاق الشرق الأوسط تختلف عن سابقاتها.. ثم تصبح إسرائيل، بصفتها "صانعة" الماء، صاحبة الكلمة الفاصلة فى تقرير مقدرات المستقبل.. معنى ذلك أننا بصدد حالة لا تفضى إلى السلام، وإنما تفرز الحرب، ما لم نتحرك فى الحال لمواجهة التحدى..

قد يقول البعض: لماذا جاهرنا بمخططنا لمواجهة شح المياه؟.. لماذا لم نكتم الموضوع كما تكتمه إسرائيل؟.. والحقيقة أننى لست من أنصار التآمر فى الظلام فى مثل هذه المشروعات، لأنها مشروعات لا يعتمد نجاحها على السرية بقدر ما تعتمد على القدرة على تغيير موازين القوى.. وتحقيق قدر من الندية، يلزم خصمى على احترام إرادتى .. وما زال هذا ، فى رأيى، هو سبيلى للخروج من المأزق..

هل يعود كوننا قد طرحنا مشروع تحلية المياه مبكراً، وكون إسرائيل قد سبقتنا فى تحويله إلى واقع جار الآن تشييده، إلى كونها هى مجتمعاً متقدماً، ونحن مجتمعاً متخلفاً؟.. لا أقول ذلك.. ولا أرى التسليم بهذه المقولة سلفاً قط ..فإنى أحاط علماً كل يوم بحقائق تثبت أننا كفيلون بمواجهة التحدى إذا ما أبرزنا الإرادة السياسية اللازمة .. فثمة خبرات وتجارب وإنجازات مصرية فى مجالات التكنولوجيا المطلوبة، بما فيها مجال التحلية الرخيصة للمياه، الصعبة التحقيق .. أذكر، على سبيل المثال، الخطاب الذى تلقيته مؤخراً من الدكتورة منى محمود نعيم، الأستاذة منذ إحدى عشر عاماً بكلية الهندسة بجامعة الاسكندرية، وقد حصلت عام ١٩٩٥ على منحة من هيئة فولبرايت للحصول على شهادة الدكتوراه فى مجال " تحلية المياه المالحة بالأعشاب السائلة " .. وقد سافرت عام ١٩٩٧ إلى الولايات المتحدة، وعملت لمدة ثمانية أشهر بالتعاون مع أستاذ كبير بـ "معهد جورجيا للتكنولوجيا" .. وقد تقدمت إلى المعهد لعمل عقد ابتدائى لتسجيل الاختراع باسمها واسم زميلها الأستاذ الأمريكى، توطئة لتسويق البحث .. وهى تتطلع إلى جهة كفيلة بتبنيه، وجعله صالحاً للتطبيق الصناعى.. أفليست هذه هى نوعية الجهود التى تتطلب عناية فائقة من قبل الجهات المختصة فى مصر، خوضاً للسباق قبل فوات الأوان؟

الفصل السابع عشر

مستقبل الصراع على المياه في الشرق الأوسط

د . أحمد سعيد نوفل*

تمهيد :

تبقى قضية المياه في الشرق الأوسط من القضايا الخلافية في الصراع العربي – الإسرائيلي ، لم تتوصل أطراف الصراع إلى حل لها بعد ، على الرغم من مرور أربع سنوات على اتفاقيات التسوية بين الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية من جهة وإسرائيل من جهة ثانية . ولقد عانى الأردن والأراضي الفلسطينية من أزمة مياه كبيرة في صيف ١٩٩٨، وذلك لأن إسرائيل ما زالت تصادر المياه العربية بعكس ما نصت علية اتفاقيات التسوية بينها وبين الدول العربية .

وتعود أزمة المياه في الشرق الأوسط إلى وجود عاملين رئيسيين :

العامل الأول : هو ندرة المياه في المنطقة . والعامل الثاني ، عدم وجود عدالة في التوزيع . ولهذا كان لا بد من إيجاد حل جذري لهذه القضية في أية تسوية عربية – إسرائيلية ، إذا أريد للتسوية أن تتحقق . كما أن حلّ قضية المياه أصبح بمثابة المؤشر الرئيسي على نجاح أو فشل عملية المفاوضات . فإذا استطاعت الدول العربية وإسرائيل

* رئيس قسم العلوم السياسية / جامعة اليرموك / الأردن قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، الجامعة الأردنية – عمان.

حل هذه المشكلة بشكل عادل ودائم ، فإنه من الممكن عندها الحديث عن نجاح مسيرة التسوية في المنطقة ، خاصةً أن جميع الأطراف المتنازعة ربطت نجاح المفاوضات بضرورة الاتفاق على تقاسم المياه فيما بينها . أمّا إذا استمرت القضية بدون حل ، فإن الحديث عن السلام يبقى ناقصاً ، ولهذا قيل بأن السلام في الشرق الأوسط يمر من بوابة المياه (ووترجيت Water Gate) . وإذا كانت حرب حزيران /يونيو ١٩٦٧ قد بدأت بسبب دعوة الدول العربية إلى تحويل مياه نهر الأردن بقرار قمة عربي، ورفض إسرائيل للقرار العربي، فإن حل قضية المياه من الممكن أن يكون بداية لتحقيق التسوية في الشرق الأوسط، خاصة وأن الأحداث أثبتت أن المياه هي واحد من أهم أسباب عدم استقرار المنطقة ، ولها أبعاد سياسية واقتصادية .

وتبحث هذه الدراسة في البعد المائي في الصراع العربي ـ الإسرائيلي ، ومستقبل قضية المياه كعامل أساسي من أجل الاتفاق على تحقيق التسوية في الشرق الأوسط . وتركّز على أهمية المياه بالنسبة لثلاثة أطراف رئيسية هي: الأردن والفلسطينيين وإسرائيل، وإمكانية حدوث تعاون مشترك بينهم لإنهاء الصراع على المياه . وتُعالج مواقف الأطراف الثلاثة من قضية المياه في اتفاقيات التسوية المعقودة بين الأردن وإسرائيل . وتم استبعاد سوريا ولبنان من الدراسة على أساس أن هاتين الدولتين لم توقعا عند كتابة الورقة اتفاقيات مع إسرائيل لتسوية الخلافات فيما بينهم .

المياه في المخططات الصهيونية وإسرائيل

لا بد ، في البداية من عودة إلى أصول الأزمة لمعرفة موقف الحركة الصهيونية من قضية المياه في الشرق الأوسط . حيث اهتم المشروع الصهيوني كثيراً بالحصول على المياه من أجل تحقيق الحلم الصهيوني بإقامة وطن لليهود في فلسطين ، خاصةً وأن الإيديولوجية الصهيونية قامت في الأساس على عنصرين أساسيين هما هجرة اليهود وإقامة المستوطنات، وكليهما بحاجة إلى المياه. ولهذا، فإنّ زعماء الحركة الصهيونية ركزوا باستمرار في أدبياتهم على البحث عن موارد المياه لتكون داخلة ضمن الدولة التي يخطّطون لها. ورسموا حدود تلك الدولة "من الفرات إلى النيل" وأرادوا أن يضموا –على الأقل– نهري الأردن والليطاني إلى إسرائيل، لإرواء صحراء النقب من أجل إقامة المزيد

من المستوطنات فيها . وسنستعرض فيما يلي بعض التصريحات والأفكار الصادرة عن الحركة الصهيونية وإسرائيل حول أهمية المياه وأطماعهما في المياه العربية .

ففي تاريخ ١٩٧٣/١٢/١٦ نشرت مجلة JEWISH OBSERVER نص رسالة كان وايزمان قد أرسلها إلى لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا في ١٩١٩/١٢/٢٩، جاء فيها:

" إن مستقبل فلسطين الاقتصادي كله يعتمد على موارد مياهها للري والقوى الكهربائية، وتنمو موارد المياه فيها بصورة رئيسية من منحدرات جبل حرمون ومن منابع نهر الأردن ومن نهر الليطاني...، ولهذه الأسباب نرى من الضروري أن يضمّ حد فلسطين الشمالي وادي الليطاني إلى مسافة ٢٥ميلاً فوق المنحنى ومنحدرات جبل حرمون لضمان السيطرة على منابع الأردن " [١]

وفي العام نفسه اتخذ المؤتمر الصهيوني في بال قراراً يتعلق بالمياه دعا فيه عصبة الأمم إلى الموافقة على أن تشمل فلسطين نهر الليطاني وثلوج جبل الشيخ، وجاء في القرار:

" فيما يتعلق بفلسطين يجب تذكير عصبة الأمم أنه لا بد من إدخال المياه الضرورية للري والقوى الكهربائية ضمن هذه الحدود ، وذلك بأن تشمل مجرى نهر الليطاني وثلوج جبل الشيخ " [٢] .

كما ربطت الحركة الصهيونية نجاح مشروعها بالحصول على المياه حيث كانت تعلم بندرة المياه في المنطقة ، وأن من يستولي على مصادر المياه، يستطيع أن يتحكم في الشرق الأوسط، ولهذا قال هرتزل ، مؤسس الحركة الصهيونية :

" إن المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة القديمة هم مهندسو المياه فعليهم يتوقف كل شيء ، من تجفيف المستنقعات إلى ري المساحات المجدبة وإنشاء معامل توليد الطاقة"[٣].

أمّا أول رئيس وزراء لإسرائيل ديفيد بن غوريون ، فقد كان أكثر صراحة في طلبه الحصول على المياه ، عندما وجّه في عام ١٩٢٠ ، مذكّرة باسم اتحاد العمال الصهيوني إلى حزب العمال البريطاني جاء فيها :

" من الضروري ألاّ تكون مصادر المياه التي يعتمد عليها مستقبل البلاد خارج حدود الوطن القومي، فسهول حوران التي هي بحق جزء من البلاد يجب ألاّ تنسلخ عنها ، ولهذا

السبب طالبنا أن تشمل أرض إسرائيل الضفاف الجنوبية لنهر الليطاني وإقليم حوران حتى جنوب دمشق وجميع الأنهار التي تجري من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب... إن أنهار أرض إسرائيل هي الأردن والليطاني واليرموك "[٤].

وبعد قيام إسرائيل ، اعترف بن غوريون بأن الحرب مع العرب هي حرب مياه حيث قال:

" إن اليهود يخوضون اليوم معركة المياه ضد العرب، وأن مصير الكيان اليهودي في فلسطين يتوقف على نتيجة هذه المعركة، فإذا لم ننجح في هذه المعركة فكأننا لم نفعل شيئاً في فلسطين، ويجب علينا أن نعترف بالفشل "[٥].

بداية الصراع على المياه

يلاحظ من هذه التصريحات أن زعماء الحركة الصهيونية قد أعطوا المياه أهميةً كبيرة حتى قبل قيام إسرائيل . ولهذا فقد أقاموا مشاريع المياه في فلسطين وخطّطوا من أجل الحصول على المياه العربية ، حتى قبل أن يستوطنوا المنطقة ويتعرّفوا على احتياجاتهم الحقيقية من المياه .

وبعد قيام إسرائيل بدأت في تنفيذ مخططاتها، وأقامت منشآت في المنطقة المجرّدة من السلاح على الحدود مع سوريا لضخّ المياه إلى بحيرة طبرية. مما دفع سوريا إلى ضرب تلك المنشآت في عام ١٩٥٣ . وكانت تلك الأحداث بداية المواجهة بين إسرائيل والدول العربية على المياه . وسارعت الولايات المتحدة إلى إرسال مبعوثها إريك جونستون (Eric Johnston) إلى المنطقة من أجل إيجاد حل لتقسيم مياه نهر الأردن . ووضع خطة شاملة لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده عُرف المشروع باسمه . ونظراً لأهمية المشروع في مفاوضات السلام، واحتمال وضعه من جديد على طاولة المفاوضات عند مناقشة قضية المياه في المرحلة النهائية من مفاوضات التسوية بين الدول العربية وإسرائيل ، فإننا سنركز على أهم ما جاء في المشروع :

١- إنشاء سد على نهر الحاصباني في الأراضي اللبنانية بسعة ١٦٥ مليون م^{3}، والكمية الزائدة تذهب إلى نهر الأردن ويتمّ توصيل مياه السد إلى شمال فلسطين بواسطة قناة، تتصل مع قناة التجمّع لتشكل جزءاً من القناة الرئيسية داخل فلسطين .

٢- تجميع مياه روافد نهر الأردن (الوزاني وبانياس وتل القاضي والدان) والاستفادة منها في ري أراضي الحولة والجليل الأعلى ومرج بني عامر. تتجمع هذه المياه في قناة تنتهي غرب بحيرة طبرية بخمسة كيلومترات وبطول ١٠٤كم .

٣- إنشاء سد على نهر اليرموك (سد المقارن) يتسع لـ ٧٣مليون م^{3} كمرحلة أولى وترتفع الكمية إلى ١٩٥ م^{3} في المرحلة الثانية، يسمح للأردن بالاستفادة من ٢٤ مليون م٣ في المرحلة الأولى وترتفع لتصل إلى ٥٦ مليون م^{3} في المرحلة الثانية. وتخرج المياه من سدّ المقارن إلى سد آخر يُقام في العدسيه ، تخرج منه قناتان: قناة الغور الشرقية لإرواء غور الأردن الشرقي، ويحدّد تصريفها بـ ١٦ م^{3} في الثانية (قناة الملك عبد الله) . كما يمكن ري الأراضي الزراعية الأردنية في شمال الغور من بحيرة طبرية ، وقناة الغور الغربية لإرواء أراضي الغور غربي نهر الأردن. ومن سد العدسية تنقل المياه إلى بحيرة طبرية بواسطة قناة لضخ ما مقداره ٧٥٠ م^{3} في الثانية لتخزين ٨٣٠ مليون م^{3} من المياه في بحيرة طبرية .

٤- بناء حواجز حول بحيرة طبرية لرفع منسوب المياه فيها بمقدار مرتين حتى تتمكن من استيعاب المياه المحولة إليها من نهر اليرموك .

٥- إقامة السدود اللازمة على الأودية المنحدرة من المرتفعات الفلسطينية والأردنية على غور الأردن لتخزين مياهها والاستفادة منها للري، بالإضافة إلى استغلال المياه الجوفية في المناطق التي تتواجد فيها .

٦- سحب ٩٩٠ مليون م^{3} سنوياً من مياه البحر المتوسط إلى البحر الميت عبر قناة تبدأ من حيفا تعوّض البحر الميت ما يفقده من مياه نهر الأردن، وتوليد الطاقة الكهربائية بمقدار ١٣٨٠٠٠ كيلو وات تكلفتها في ذلك الوقت ١٧٦ مليون دولار .

٧- حدّد جونستون في مشروعه ، الكمية المائية التي يمكن استغلالها بـ ١٢١٣ مليون م^{3} موزّعة على النحو التالي: ٥٠% للأردن ، ٣٩% لإسرائيل، ٩% لسوريا، ٢% للبنان[٦].

وقد رفضت جامعة الدول العربية في ذلك الوقت ، المشروع الأمريكي لأنها وجدت فيه إجحافاً بالحقوق العربية ، مما دفع إسرائيل إلى تحويل مياه نهر الأردن إلى بحيرة طبرية ومنها إلى صحراء النقب ، وحصلت بذلك على ضعفي ما خصصه لها مشروع جونستون.

وردت الدول العربية على الموقف الإسرائيلي بأن دعا الزعيم جمال عبد الناصر إلى انعقاد أول مؤتمر قمة عربي عقد في القاهرة في عام ١٩٦٤ لمناقشة القضية . واتفقت الدول العربية على تحويل مياه نهر الأردن بما يخدم مصالحها . إلا أن إسرائيل شنت عدوانا على المنشآت العربية بالقرب من العدسيه في المرة الأولى عام ١٩٦٦، واحتلت المواقع الاستراتيجية لمنابع نهر الأردن في المرة الثانية في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ ، واستولت بذلك على معظم مصادر المياه السطحية والجوفية في المنطقة .

ودخل الصراع على المياه في الشرق الأوسط مرحلة جديدة، وأصبحت إسرائيل المسيطرة على الثروة المائية، تتحكم فيها، غير عابئة بحقوق الآخرين ولا بالقانون الدولي، وتمنع قيام أي تعاون إقليمي في المياه لا تكون عضواً أساسياً فيه. حيث عارضت قيام أي تعاون مشترك بين الأردن وسوريا، كما ضغطت على صندوق النقد الدولي ــ من خلال الولايات المتحدة ــ من أجل منعه من تقديم قرض لدعم مشروع سدّ الوحدة الأردني السوري ، وما زالت تعارض للآن . فقد أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي أريل شارون بعد توليه منصبه الجديد قبل توجهه إلى الولايات المتحدة من أجل الاشتراك في محادثات واي بلانتيشن مع الفلسطينيين في منتصف شهر أكتوبر / تشرين أول ١٩٩٨ ، بأنه ليس من مصلحة إسرائيل إقامة سدود مشتركة لا تشارك بلاده فيها .

أسباب الصراع على المياه

على الرغم من مبالغة إسرائيل في احتياجاتها المائية ، لأنها تعمل باستمرار على زيادة عدد السكان عن طريق استيعاب مهاجرين يهود جدد ، إلا أن هناك عاملين أساسيين (كما ذكرنا في المقدمة) ساهما في تفاقم أزمة المياه بهذه الحدّة في الشرق الأوسط وهما أولا : قلة المياه ، على أساس أن المنطقة تعتبر من المناطق الفقيرة في المياه بشكل عام ، وتعتمد اعتماداً كبيراً على مياه الأمطار الموسمية في الزراعة وفي تغذية المصادر الرئيسية للمياه . والعامل الثاني : عدم وجود عدالة في توزيع المياه .

العامل الأول : قلة المياه ، حيث تمتاز المنطقة العربية بشح المياه، مما يؤدي إلى نقص كبير في المصادر الطبيعية، حيث تحتل الصحارى مساحة ٦٠٠ مليون هكتار، أي بنسبة ٤٣ % من المساحة الإجمالية للوطن العربي . وهذا ينعكس بالتالي على الموارد المائية العربية ، التي تبلغ ٣٣٨ مليار م^{3}، مما يؤدي إلى حدوث عجز كبير سنوياً، من المتوقع أن

يصل إلى ١٢٧ مليار م٣ في نهاية القرن. ويقول الخبراء إن الدول العربية تعاني نقصاً في المياه يعادل ٤٤ % من احتياجاتها المائية . ولهذا فإن نصيب الفرد العربي من المياه يبلغ ١,٧٤٤ م٣ في السنة، بينما المعدل العالمي هو ١٢,٩٠٠ م٣. وفي الوقت الذي يستهلك فيه المواطن الأمريكي من المياه سنوياً حسب إحصائيات عام ١٩٩٠، عشرة آلاف م٣ (ما يعادل ٢,٦ مليون جالون)، فإن المواطن التركي يستهلك ٤,٠٠٠ م٣، والسوري ٢,٨٠٠ م٣، والمصري ١,١٠٠ م٣، والإسرائيلي ٤٦٠ م٣، والأردني ١٨٠ م٣، والفلسطيني في الضفة ١٤٥ م٣، وفي غزة ٤٠م٣ .[٧]

المعدل السنوي لاستهلاك الفرد في عدة دول

الدولة	معدل الاستهلاك
الولايات المتحدة	١٠,٠٠٠ م٣
تركيا	٤,٠٠٠ م٣
سوريا	٢,٨٠٠ م٣
مصر	١,١٠٠ م٣
إسرائيل	٤٦٠ م٣
الأردن	٢٣٠ م٣
فلسطين (الضفة الغربية)	١٤٥ م٣
فلسطين (قطاع غزة)	٤٠ م٣

والمشكلة الثانية التي تعاني منها الأقطار العربية إلى جانب قلّة المياه فيها، هي أن ٦٧ % من المصادر المائية العربية موجودة خارج الوطن العربي ، مما يؤثر تأثيراً كبيراً على الأمن القومي العربي .

وتدلّ هذه الأرقام على أن هناك أزمة حقيقية ونقصاً حاداً للمياه في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ، وفي الأردن وفلسطين وإسرائيل بشكل خاص . وهو ما سنركز عليه في البحث .

وبما أن مصادر المياه في تلك المناطق واحدة، فإنها تتعرض إلى العجز نفسه في احتياجاتها المائية، آخذين بعين الاعتبار حصول إسرائيل بالقوة على نصيب الأسد من مياه المنطقة . وذلك لأن الأردن وفلسطين وإسرائيل تعتمد اعتماداً رئيسياً على نهر الأردن .

الذي يبلغ طوله بفروعه الثلاثة (الحاصباني – لبنان، والدان – فلسطين، وبانياس – سوريا) ٢٥٢ كم . ويتجه جنوباً إلى طبرية حيث يرفده نهر اليرموك قبل أن يصبّ في البحر الميت. وتبلغ كميات المياه التي تجري في أجزاء نهر الأردن العليا حوالي ٥٠٤ مليون م٣ سنوياً، وعند خروجه من بحيرة طبرية ٤٩٠ مليون م٣. أما الجزء الأسفل من النهر فتبلغ كمية المياه الواردة إليه حوالي ١.٤٧١ مليون م٣ سنوياً . وأما عند مصب النهر في البحر الميت فتقدر المياه التي تصب في البحر ما بين ٨٧٥ – ١٢٥٠ مليون م٣. [٨]

ويلاحظ أن المياه في هذه المناطق لا تكفي سوى لسداد حاجة أربعة ملايين ونصف من السكان، ولكن في الحقيقة فإن ١٢ مليون تقريباً يعيشون عليها ويستهلكون المياه فيها ، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة .

الوضع المائي للأردن وفلسطين وإسرائيل

يعتبر الأردن من أكثر دول الشرق الأوسط معاناة من ندرة المياه في الشرق الأوسط، وذلك بسبب تحويلات مياه نهر الأردن التي قامت بها إسرائيل، وعدم حصوله على حقوقه من مياه نهر الأردن وروافده التي يعطيها له القانون الدولي. كما أن ندرة المياه في المنطقة واعتماد الأردن على هطول الأمطار السنوي لتلبية احتياجاته المائية، عامل آخر في ظهور أزمة حقيقية للمياه التي يعاني منها الأردن . حيث يبلغ إجمالي استهلاكه من المياه سنوياً ما يعادل ٧٨٠ مليون م٣، موزعة على ٢٤٧ مليون م٣ للأغراض المدنية والصناعية، و ٥٩٠ مليون م٣ للري والأغراض الزراعية. ويحصل على ٤٩% مما يستهلكه من نهر الأردن وروافده وعلى ٥١% من الأمطار والمياه الجوفية. وأما معدل الأمطار التي تهطل على الأردن سنوياً فيقدر بـ ٨٥٠٠ مليون م٣، يتبقى منها بعد التبخر حوالي ١.١٢٠ مليون م٣، يستهلك للشرب ٢٤٥ مليون م٣، وينساب ٨٧٥مليون م ٣ انسياباً سطحياً، يذهب نصفها إلى نهر اليرموك . ويتوقع خبراء المياه أن ترتفع احتياجات الأردن من المياه في عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ١٢٥٧ مليون م٣، بحيث يصبح العجز ٢٥ % من استهلاكه السنوي للمياه[٩]. ويتوقع أن يصل العجز المائي في عام ٢٠١٠ إلى ٥٥٣م٣. علماً بأن حصة المواطن الأردني من المياه سنوياً تعتبر من أقل الحصص في العالم حيث تبلغ ٢٣٠ م٣.

وأما الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) فإنها تتعرض تقريباً إلى الظروف نفسها التي يتعرض لها الأردن، حيث تعاني من نقص شديد في المياه بسبب اعتمادها على الأمطار وسرقة إسرائيل لمياهها. وتتراوح كمية الأمطار التي تسقط سنوياً في الضفة والقطاع ما بين ٧٠٠ ملم في الشمال (طولكرم وجنين ونابلس) و ٣٠٠ ملم في غزة. وأما منطقة أريحا فإن كمية الأمطار لا تتجاوز فيها ١٨٠ملم، وتبقى هذه الكميات غير ثابتة بسبب تذبذبها بين سنة وأخرى . وأما كمية المياه السطحية في الضفة الغربية من كل الأودية فتتراوح بين ٤٠ – ٥٠ مليون م٣ سنوياً، ومن الأنهار ٢٠٠ مليون م٣، والينابيع ١٢٥ مليون م٣. ويكون مجموع واردات المياه في الضفة ١,٠٧٥ مليون م٣. وأما المياه المستهلكة في الضفة فتقدر بحوالي ١٢٠ مليون م٣، منها ١٥ مليون م٣ للأغراض المنزلية والصناعية والباقي للأغراض الزراعية، وأما قطاع غزة فإنه يعاني معاناة شديدة من قلّة المياه، حيث تبلغ مصادر المياه فيه ٥٠ – ٦٠ مليون م٣، ولكنه يحتاج سنوياً ما يعادل ٩٠ مليون م٣ موزعة على ٢٣ مليون م٣ للشرب، و٦٧ مليون م٣ للزراعة . وتسرق إسرائيل ٥٦٠ مليون م٣ سنوياً من مياه الأرض المحتلة، والباقي (حوالي ٤٠٠ مليون م٣) يبقى رصيداً غير مستعمل. ومشكلة إسرائيل أنها تقوم منذ عام ١٩٦٧ باستغلال مياه الضفة، وتريد كما سنرى لاحقاً، استمرار سيطرتها على الأراضي المحتلة، من أجل الاحتفاظ بالمياه التي تنهبها من الضفة والقطاع .

وأما إسرائيل فإن كمية الأمطار التي تهطل عليها تتراوح بين ٩٠٠ – ١,٠٠٠ ملم في السنة على الساحل والشمال، وبين ٤٠ ملم في إيلات. وهي تستفيد من الأمطار بمعدل ٤٠ مليون م٣ سنوياً، يذهب منها ١٥ مليون م٣ للشرب و١٥ مليون م٣ للري والباقي مياه مالحة. وتحصل من المياه الجوفية على ١,٢٤٠ مليون م٣، منها ١,٢٠٥ مليون م٣ صالحة للشرب و١٥ مليون م٣ صالحة للري والباقي مياه مالحة. ولكنها تحصل وبالقوة منذ عام ١٩٦٧ على حوالي ٩٠٠ مليون م٣ من مياه الضفة الغربية، بينما لا تسمح سوى بـ ١١٠ ملايين م٣ للفلسطينيين. وتسحب أيضاً ٦٢٠ مليون م٣ سنوياً من مياه نهر الأردن . وارتفع استهلاكها للمياه من ٣٥٠ مليون م٣ سنوياً عام ١٩٤٩ إلى ١٩٠٤ مليون م٣ عام ١٩٩٤ . ومن المتوقع أن ترتفع استهلاكها السنوي من المياه لتصل إلى ٢٠٣٩ م٣ في نهاية هذا القرن . وذلك بسبب تدفق المهاجرين اليهود عليها من روسيا وأوروبا الشرقية، واستهلاك ثلاثة أرباع مياهها في الري. وتدل هذه الأرقام على أنه بدون

سرقة المياه العربية من نهر الأردن ومياه الضفة الغربية فإن إسرائيل ستواجه أزمة حادة في الحصول على المياه، وهو ما تحاول أن تستغله في مفاوضات السلام، كما سنرى فيما بعد، من أجل استمرار سيطرتها على مصادر المياه في الضفة ونهر الأردن.

الاستهلاك الإجمالي للمياه

	المعدل السنوي ١٩٩٤	المعدل السنوي المتوقع ٢٠٠٠
الأردن	٧٨٠ م٣	١٢٥٧ م٣
فلسطين (الضفة الغربية)	١٢٠ م٣	٢٧٧ م٣
فلسطين (قطاع غزة)	٩٠ م٣	١٦٠ م٣
إسرائيل	١٩٠٤ م٣	٢٠٣٩ م٣

العامل الثاني:عدم العدالة في التوزيع : لاشك فى أن إسرائيل تقوم بنهب المياه العربية بالقوة على حساب الاحتياجات العربية . وكأنه لا يكفيها أنها قامت باحتلال فلسطين عام ١٩٤٨ وطردت الشعب الفلسطيني من وطنه، بل هي ما زالت تلاحقه منذ عام ١٩٦٧ وتقوم بسرقة حقوقه في مياهه في الضفة والقطاع ، وكذلك الحقوق العربية في الأردن وسوريا ولبنان . حيث تستغل بشكل غير قانوني مياه نهري الأردن والليطاني مما يفقد الدول العربية عنصراً أساسياً من مواردها المائية. ولكن نظراً لارتباط المشروع الصهيوني ارتباطاً كبيراً بالمياه، فإن إسرائيل مصمّمة على أن تحصل على المياه العربية دون الاكتراث بالأطراف الأخرى التي تعاني كثيراً -كما لاحظنا- من قلة المياه.

وبالمقارنة بين ما تستهلكه إسرائيل من المياه وما تستهلكه الأردن والضفة والقطاع، نجد فرقاً كبيراً. فإسرائيل كما لاحظنا تستهلك سنوياً ما يعادل حوالي ٢٠٠٠ مليون م^{3}، يأتي أكثر من ثلثي الكمية من سرقة مياه نهري الأردن والليطاني والمياه الجوفية في الضفة والقطاع. وأما الأردن فإنه لا يستهلك سنوياً سوى حوالي ٨٠٠ مليون م^{3}، والفلسطينيون في الضفة والقطاع ٢١٠ مليون م^{3}.

ويعترف الباحث الأمريكي توماس شوفر في ندوة دولية "إسرائيل والمياه العربية":

بأن " أطماع إسرائيل في المياه العربية هي جزء من مفهوم إسرائيلي متكامل لسياسة الموارد التي تشتمل على النفط، والمعادن، والأيدي العاملة الرخيصة ، وموارد اقتصادية

أخرى بالإضافة إلى المياه... إن تخلي إسرائيل عن الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ يعني تخليها عن غنائم الحرب ".

وفي الواقع فإن إسرائيل فرضت قوانين جائرة منذ الأيام الأولى لاحتلالها الضفة الغربية من أجل أن تتحكم بالموارد المائية للضفة والقطاع ، وانتهكت بذلك القوانين الدولية ومعاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ . وأصدر الحاكم العسكري حوالي ٢٠٠٠ قانون عسكري يتعلق بالمياه ، وقام بسلسلة من الإجراءات ألغى بموجبها القوانين التي كانت سارية قبل الاحتلال ، وذلك من أجل الحدّ من التوسع الزراعي واستغلال المياه. وكان القرار الأول رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٦٧/٨/١٥ الذي أصدره الحاكم العسكري، منح فيه الإدارة العسكرية الإسرائيلية صلاحيات واسعة تتعلق بالأنظمة المعنية بالمياه. وكذلك القرار رقم ١٥٨ الذي مكن سلطات الاحتلال من فرض:

١-عدم السماح بإقامة أو تجميع أو امتلاك أو تشغيل تجهيزات مائية إلا بعد الحصول على ترخيص مسبق من الحاكم العسكري.

٢-تقديم طلبات للحاكم العسكري من أجل الحصول على تراخيص لاستغلال المياه الجوفية أو عمل مشروع للري .

ولا شك في أن إسرائيل أرادت من ممارساتها المائية ضد الفلسطينيين أن تجبرهم على ترك أراضيهم بسبب صعوبة الحصول على المياه خاصة الذين يعتمدون على الزراعة، وأن تسدّ احتياجاتها المائية وتحصل على مياه رخيصة من المياه الجوفية العربية في الزراعة والصناعة والمستوطنات لتشجيع المستوطنين على استيطان الأراضي المحتلة.

ومن أجل الاحتفاظ بالمياه الجوفية، قامت السلطات الإسرائيلية بتدمير ٤١٤ بئراً ارتوازياً في الضفة والقطاع وتجفيف ١٧ بئراً والاستيلاء على ٦٦ بئراً من أصل ٧٢٠ بئراً كانت موجودة في الأراضي المحتلة قبل عام ١٩٦٧. ولم توافق سوى على حفر ٥ آبار للعرب طيلة السنوات الماضية، بينما قامت بحفر ٣٦ بئراً للمستوطنين في الفترة نفسها [١٩]. وفرضت على أصحاب الآبار العربية تركيب عدادات على آبار المياه من أجل تحديد الاستهلاك السنوي للعرب بحيث لا يتجاوز ٩٠ألف لتر سنوياً، بينما تستهلك المستوطنات الإسرائيلية في الضفة ١٧ مليون م^{3} من المياه سنوياً. وتُباع المياه للعرب بخمسة أضعاف ما تُباع به للإسرائيليين، وأدى استغلال إسرائيل للمياه الجوفية في

الأراضي المحتلة إلى ارتفاع نسبة الملوحة بسبب تسرب مياه البحر إلى المياه الجوفية المستنزفة (٥٠% من الآبار الارتوازية في قطاع غزة غير صالحة للاستخدام البشري ولا للري بسبب ارتفاع درجة ملوحتها).

ولا شك في أن الممارسات الإسرائيلية غير شرعية وتتعارض مع المواثيق الدولية، ولهذا فقد اتخذت الأمم المتحدة عدة قرارات دولية تدين فيها إسرائيل بسبب سياستها المائية في الأراضي المحتلة. ومن أهمها قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٠٥ الذي أكد على حق سكان المناطق المحتلة في السيادة على ثرواتهم الطبيعية. وقرار رقم ٣٣٣٦ الذي جاء فيه:

"إن السيادة على المناطق المحتلة من حق الشعب الفلسطيني ويعتبر استغلال إسرائيل للثروات الطبيعية والبشرية غير شرعي".

وتحاول إسرائيل أن تبرر سياساتها على أساس عنصري بحجة أن الإسرائيليين القادمين من أوروبا يستهلكون المياه في بيوتهم أكثر من العرب في الغسيل والاستحمام، وكذلك الأمر في الزراعة. حيث أن كل مزارع صهيوني يستهلك ما يعادل حصة ٢٨ فلاحاً عربياً. وهذه السياسة لا تطبقها إسرائيل ضد الفلسطينيين في الضفة والقطاع فقط، بل ضد العرب في إسرائيل ذاتها حيث تمنعهم من استهلاك المياه بشكل طبيعي، خاصة في ري مزروعاتهم. وفي مقارنة بين استهلاك المياه بين قرية (المشهد) الفلسطينية وبين مستوطنة (يفعيت) اليهودية تظهر بوضوح السياسة العنصرية المائية الإسرائيلية ضد العرب:

	قرية المشهد الفلسطينية	مستوطنة يفعيت الإسرائيلية
عدد السكان	٢ ,٤١٧ نسمة	٨٠٥ نسمة
المعتمدون على الزراعة	١ ,٤٠٠ شخص	٧٢٠ شخص
مساحة الأرض المزروعة	٤ ,٧٠٠ دونم	١١ ,٥٦٣ دونم
عدد الدنمات للفرد الواحد	٣ ,٣ دونم	١٦ دونم
كمية المياه للدونم الواحد	١٧٠ م٣	٣٠٦٣ م٣

وفي الواقع فإن إسرائيل لا تقوم بالاستيلاء على مياه الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، بل إنها تنهب مياه نهري الأردن والليطاني أيضاً. ولهذا فإن الإحصائيات تشير إلى أن إسرائيل تستولي على ٧٠% من المياه العربية . وهي تحصل سنوياً على مليار و ٥٨٠

مليون م^3 من المياه العربية بشكل غير قانوني، موزعة على ٦٦٠ مليون م^3 من نهر الأردن وروافده، وعلى ٥٢٠ مليون م^3 من المياه الجوفية في الضفة الغربية، و ٢٠٠ مليون م^3 من المياه الجوفية في قطاع غزة ، و ٢٥٠ مليون م^3 من نهر الليطاني.

وإذا كانت إسرائيل تعاني فعلاً من قلة المياه، فهذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن تجد حلولاً لمشاكلها المائية على حساب العرب، لأن الأردن وسوريا ولبنان والفلسطينيين يواجهون المشكلة نفسها ويعانون من شحّ المياه كما لاحظنا من قبل . وسرقة المياه العربية من قبل إسرائيل يزيد من تفاقم المشكلة. ويعترف خبير المياه الإسرائيلي اليشع كالي في كتابه " المياه والسلام : وجهة نظر إسرائيلية " بأن مشكلة المياه في إسرائيل موجودة في الدول العربية، ويقول:

" إن حل مشكلة المياه في إسرائيل موجود، ويتحقق من جلب مياه الدول المجاورة، وهذا عمل منطقي ليس فقط على خريطة وهمية لا توجد فيها حدود سياسية، بل على خريطة واقعية بها حدود سياسية " .

إن هذه السياسة تُظهر أن إسرائيل تبحث عن حل مشاكلها المائية خارج حدودها بدلاً من أن تحاول تخفيض استهلاكها المائي ، وإيجاد حلول وبدائل أخرى ، لأنها تستطيع إذا أرادت أن تخفض نسبة استهلاكها من المياه ، خاصة وأنها تستهلك ٧٥% من مياهها في الزراعة، مع العلم بأن الزراعة لا تشكل سوى ٥% فقط من الدخل القومي الإسرائيلي. ولكن نظراً لارتباط الإيديولوجية الصهيونية بالأرض، فإن إسرائيل تشجع كثيراً العمل في الزراعة، وتقدم للإسرائيليين حوافز كبيرة لكي يعملوا في الأرض. كما أن تشجيعها لهجرة مهاجرين يهود جدد يؤدي كذلك إلى ارتفاع احتياجاتها المائية، في منطقة تعاني أساساً من قلّة المياه. ولهذا فإن البحث عن حلول لمشكلة المياه يجب أن يبدأ من داخل إسرائيل وليس عن طريق سرقة المياه العربية.

مستقبل المياه...والتسوية

كما أن المياه من الممكن أن تسهم في إطفاء الحرائق، فإنها من الممكن أيضاً أن تؤدي إلى هبوب العواصف والدمار. وهكذا المياه في الشرق الأوسط، فإنها من الممكن أن تكون عاملاً مهماً في الاستمرار في الحروب والصراعات إذا لم تحل حلاً عادلاً ودائماً، أو أن يكون حلها بداية دخول المنطقة نحو السلام الدائم. وبما أن الشرق الأوسط قد دخل مرحلة

جديدة نحو السلام منذ مؤتمر مدريد عـــام ١٩٩١، وهنـــاك مفاوضـــات بيـــن إســـرائيل والأطراف العربية المعنية ، ويتحدث الجميع عن السلام والتعاون المحتمل فـــي المنطقـــة، وبدأت تظهر بعض المؤشرات على اقتراب التوصل إلى توقيع اتفاقيات لتسوية الصراع بين الدول العربية وإسرائيل ، فمن الضروري حلّ مشكلة المياه حلاً جذرياً إذا أريد للتسوية في الشرق الأوسط أن تتحقق ، خاصة وأن للمياه أبعاداً سياسية واقتصادية. ولهذا فإن مستقبل التسوية مرتبط إلى حد كبير بحل قضية المياه . وكما قال شمعون بـــيريز رئيـــس وزراء إسرائيل الأسبق :

"لو اتفقنا على الأرض ولم نتفق على المياه، فقد نكتشف أنه ليس لدينا اتفاق حقيقي"

ونعتقد أن الاتفاق الحقيقي للمياه يتطلب من الحكومة الإسرائيلية الاعـــتراف بحقـــوق الآخرين في المياه ، وعدم فرض شروط مسبقة ومجحفة علـــى الأطـــراف العربيـــة. لأن المفهوم الإسرائيلي للتسوية مع العرب يعني الحصول عن طريق الاتفاقات على ما كـــانت تحصل عليه بالقوة والاحتلال، ويصبح استغلالها للمياه قانونياً .

وعبر الخبير الإسرائيلي في الجامعة العبرية د. هلل شوفال في دراسة له عن مفـــهوم إسرائيل لحل قضية المياه في إسرائيل . ومع أنه لم يتطرق إلى قضية سرقة إسرائيل للمياه العربية طيلة السنوات الماضية، فقد تحدث عن مستقبل التعاون بين إســـرائيل والعـــرب، واعترف بأن السلام سوف يقدم لإسرائيل إمكانية الحصول على المياه العربية المجـــاورة التي لديها فائض مثل لبنان، من خلال ضخ المياه في أنابيب من نـهر الليطاني إلى الجليـل، وكذلك الحصول على المياه من تركيا عن طريق تحقيق "أنبوب السلام"، وأيضاً مـــن نـــهر النيل إلى شمالي النقب. وأن إسرائيل ستحصل على المياه العربية إذا تحقق الســـلام مـــع العرب، وسيكون أرخص لها من مشاريع تحلية المياه.

وسنركز في الصفحات القادمة على مستقبل قضية المياه بيـــن الأردن والفلســطينيين وإسرائيل .

أ) مشكلة المياه بين الفلسطينيين وإسرائيل

كانت إسرائيل قد أثارت مشكلة المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال مفاوضـــات كامب ديفيد مع مصر في عام ١٩٧٧، حيث أرادت أن تبقي مصادر المياه تحت ســيطرتها في حال تنفيذ الحكم الذاتي للفلسطينيين . وكانت تخشى أن يقوم الفلسطينيون بعمليات حفر

عميقة من الممكن أن تؤثر على مخزون المياه الجوفية الإسرائيلية وعلى ملوحة الميـــاه. واقترحت تقييد الكميات التي يحق للفلسطينيين أن يستعملوها، وعدم حفــر آبــار جديــدة بالضفة والقطاع إلا بإذن من الحكومة الإسرائيلية. وأشـــارت مذكــرة قدمتـــها الحكومـــة الإسرائيلية خلال مفاوضات كامب ديفيد إلى خطورة أن تصبح مصادر المياه تابعة للحكـــم الذاتي على إسرائيل . وجاء في المذكرة أن مصادر المياه في إسرائيل تنبع مـــن الضفـــة الغربية ، وأن الضخ غير الصحيح للمياه سوف يؤدي إلـــى زيـــادة ملوحـــة الميـــاه فـــي إسرائيل.

كما حذر خبراء المياه الإسرائيليون وبعض السياسيين من الانسحاب مـــن المصـــادر المائية في الضفة والقطاع ، لأن ذلك يشكل خطراً على إسرائيل. وأشار أحد خبراء الميـــاه الإسرائيليين إلى أن:

"القضية السياسية التي يتوجب على الحكومة أن تعالجها إبان مفاوضات الحكم الذاتـــي هي : هل تبقى إسرائيل تحتفظ بامتياز الحصول على المياه؟ وهل يمكن التوصل إلى اتفاقية بهذا الصدد مع إدارة الحكم الذاتي أم أنه يتوجب على إسرائيل الاحتفاظ ببعـض السـيطرة على مصادر المياه".

وكان موشي دايان أكثر صراحة في المطالبة بالاحتفاظ بمصادر المياه الفلسطينية حيث قال:

" إن إسرائيل سوف تستمر في السيطرة على مياه يهودا والسامرة التي تشكل المـــورد الأول للسهل الساحلي، ولن يحصل العرب في يهودا والسامرة من المياه أكثر من الميـــاه التي يحصلون عليها " .

ومع أن إسرائيل حاولت أن تبرر طلبها بحاجتها الماسة للمياه داخل حدود عـلم ١٩٤٨ إلاّ أنها أرادت أن تبقي سيطرتها على مياه الضفة والقطاع أيضاً، بسبب وجود المستوطنات اليهودية فيهما . وكانت حكومة الليكود الأولى في عـــام ١٩٧٧ بزعامـــة بيجـن بيـن المحافظة على المياه وبين الأمن الإسرائيلي .

وجهة النظر الإسرائيلية تلك لم تتغير، فما زالت تصـــر فـــي مباحثـات السـلام مـــع الفلسطينيين الجارية حالياً، على أن تبقى الموارد المائية تحـت سـيطرتها، وأن تحصـل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة على كل ما تحتاجـه مـــن ميـــاه

الضفة والقطاع، على حساب حصص الفلسطينيين. بل أكثر من ذلك، فإنها تقول بأنه ليس للفلسطينيين حقٌ في المياه الجوفية الموجودة داخل الأراضي المحتلة:

"لأنه كما أن الجبال لا تملك المياه التي تسقط فيها، فإن أراضي الضفة والقطاع لا تملك المياه التي تسقط عليها " .

واعتبرت الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة مقيمين وليست لهم أية حقوق على الأرض وعلى المياه ، وأن عليهم استهلاك المياه دون أية التزامات . وعندما وقعت اتفاقية أوسلو (وهو ما عُرف باتفاق غزة – أريحا) في واشنطن في ١٣/٩/١٩٩٣ ، دعا البند السابع من الاتفاق إلى تشكيل لجنة إسرائيلية – فلسطينية مشتركة من أجل إيجاد تعاون مشترك في موضوع المياه خلال تنفيذ الحكم الذاتي . وتأكدت حقوق الفلسطينيين في المياه في اتفاقية طابا التي نصت على " اعتراف إسرائيل بحقوق المياه الفلسطينية في الضفة الغربية (الملحق ٣ ، المادة ٢ــ١) . كما وافقت إسرائيل في الإتفاق نفس على تقديم مياه إضافية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الانتقالية . ولكن عندما وصل تكتل الليكود اليميني بزعامة نتنياهو إلى السلطة في منتصف عام ١٩٩٦ ، أوقف تنفيذ هذا الاتفاق .

وفي الوقت الذي تنكر فيه إسرائيل أية حقوق للفلسطينيين في مياههم، فإنها تريد أن تسلب المياه عن طريق التفاوض. ولهذا فقد أعلنت خلال المفاوضات المتعددة الأطراف والمفاوضات الثنائية، بأنها قبل أن تنسحب تريد التأكد من حل قضيةَ المياه واستمرار سيادتها على الأراضي المحتلة، وذلك حتى لا تنتقل الموارد المائية من السيطرة الإسرائيلية إلى الفلسطينية، خاصة في المناطق الحسّاسة الغنية بالمياه الجوفية التالية:

- غوش كفيش: القريبة من منطقة نابلس لكي تحافظ على ضخ المياه من الآبار الارتوازية في رأس العين.
- غوش يشوفي ومعراف بنيامين: من أجل استمرار سيطرتها على المياه للضخ في منطقة اللد.
- مستوطنات غوش عتسيون الشرقية: التي تسيطر على الآبار الارتوازية في حقل الرعاة.

فإذا استمرت إسرائيل في السيطرة على هذه المستوطنات فإنها تضمن لمنطقة القـــدس ولواء تل أبيب احتياجاتهما المائية، خاصة أنها تستولي على أكثر من ٨٠ % مـــن ميـــاه الضفة الغربية البالغة ٦٠٠ مليون م٣ من الطبقات المائية الجوفية.

كما تحاول إسرائيل إبقاء إشرافها على المناطق التي من المتوقع أن تنسحب منـــها وفيها مصادر للمياه الجوفية وأن تقوم هي وليست السلطة الفلسطينية بتوفير المياه بشكل مباشر للمستوطنات اليهودية وأن يكون للتجمعات اليهودية الكبيرة في المناطق الفلسطينية خطوط مياه منفصلة عن الفلسطينيين ومرتبطة بسلطة المياه الإسرائيلية (ميكـــوروث) . ومن أصل ٧٠ مليون م٣ من المياه ، تعهدت إسرائيل بإضافتها للفلسطينيين سنوياً بموجب اتفاقية المرحلة الانتقالية ، لم تحصل السلطة إلى الآن وبعد مرور ٣ سنوات مـــن توقيـــع الاتفاق سوى على ٧ ملايين م٣ . وبعد وصول تكتل الليكود اليميني بزعامة نتنياهو إلـــى السلطة في عام منتصف عام ١٩٩٦ ، زادت الممارسات الإســرائيلية ضــد الفلســطينيين ومنعت حفر ٥٠ بئر ماء في الضفة الغربية كانت الاتفاقية الانتقالية قد سمحت بها ، ولـــم توافق حكومة تنياهو سوى على حفر ٦ آبار في منطقة جنين وآخر في نـــابلس و ٤ فـــي سعير . ومن المعروف أن إسرائيل تخصص ٤٠ ألف م٣ يومياً من المياه لجنوب الضفـــة الغربية (الخليل وبيت لحم) تعطي منها ١٥ ألف م٣ لـــ ٣٥ ألـــف مســتوطن يــهودي يعيشون في ٣١ مستوطنة ، و٢٥ ألف م٣ لنصف مليون فلسطيني يعيشون في المنطقة.

وحذر تقرير سري أعدّه مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيـــب، ونشــرت مقتطفات منه جريدة هاآرتس الإسرائيلية، حذر من التخلي عن مصادر المياه في الضفـــة والقطاع، في أي اتفاق للحكم الذاتي مع الفلسطينيين، لأن في ذلك تهديداً لأمـــن إســرائيل ولمصالحها المائية. ويرى واضعا التقرير يهوشوا شوارتس، واهرون زوهار، أن الترتيبات الأمنية مستحيلة من بدون حلّ مشكلة المياه وأن على إسرائيل:

"أن تفعل كل شيء للمحافظة على مصادر المياه الواقعة تحت ســـيطرتها اليـــوم فـــي الأراضي المحتلة ".

وقال التقرير، إنه إذا أُجبرت إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة فإن عليها أن تتأكد من إمكانية استيرادها للمياه من الخارج أو تمويل مصانع تحلية ميـــاه البحـــر قبـــل الانسحاب. وإن غياب التعاون بين إسرائيل والفلسطينيين سوف تكون له نتائج وخيمة على

تزويد الإسرائيليين بالمياه. وأنه بسبب شحّ المياه في دول المنطقة، فإن قضية المياه ستبقى قائمة. وأرفق مع الدراسة خرائط مفصّلة لخطوط انسحاب إسرائيل المقترحة من الأراضي المحتلة، تُبين فيها أن الانسحاب الإسرائيلي روعي فيه بقاء السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه.

ويُلاحظ أن الفلسطينيين والإسرائيليين لم يتفقوا بعد على حل مشكلة المياه، وأن هذه القضية تشبه القضايا الأخرى غير المتفق عليها كقضية القدس والمستوطنات. وإلى جانب أن إسرائيل تريد استمرار سيطرتها على المياه الجوفية في الضفة والقطاع، فإنها تصرّ على استمرار الحصول على ٥٠٠ مليون م^3 من المياه الجوفية من أصل ١,٠٧٥ مليون م^3، هي واردات الضفة الغربية والقطاع من المياه سنوياً، وتترك للفلسطينيين ١١٠ مليون م^3 فقط، وتبقي على الباقي (أكثر من ٤٠٠ مليون م^3) كمخزون في باطن الأراضي المحتلة. وفي تقرير للأمم المتحدة نشرته صحيفة لوموند الفرنسية، تأكد أن ٦٧% من استهلاك إسرائيل للمياه تحصل عليه من الضفة الغربية ونهر الأردن والليطاني والجولان.

ولهذا يصر الفلسطينيون في مفاوضات السلام على الحصول على كامل حقوقهم. فهم يريدون رفع مستوى الاستهلاك البيتي من المياه وتحويل الباقي للزراعة من أجل تطويرها. ونقل ما تبقى إلى قطاع غزة. ومع أن إسرائيل وافقت خلال انعقاد مؤتمر لجنة المياه الذي انعقد في ١٩٩٣/١٠/٢٦، على رفع كمية المياه المستخدمة في البيوت الفلسطينية إلى ٧٠ مليون م^3، كما وافقت على تخصيص كمية إضافية لتطوير الزراعة الفلسطينية، إلا أن الوفد الفلسطيني رفض العرض الإسرائيلي وأصرّ على الحصول على كامل حقوقه. ويبدو أن إسرائيل تخشى أن يحتكم الوفد الفلسطيني إلى التحكيم الدولي فيما يتعلق بالمياه وأنها سوف تخسر التحكيم لأن القانون الدولي في مثل هذه الحالة ليس في صالحها. خاصة وأن الخبير الدولي الإيطالي دنتا كبوندة من جامعة روما والذي من الممكن أن تعينه الأمم المتحدة كرئيس للجنة التحكيم، كان قد شارك في اجتماع لجنة المياه الذي عقد في فيينا في أيار/مايو ١٩٩٢، وأبدى بعض الآراء لمصلحة الفلسطينيين. كما أن البند ١٥ من اتفاق غزة – أريحا، يجيز لأي طرف أن يطرح أية قضية لا يتفق عليها بين منظمة التحرير وإسرائيل على التحكيم الدولي، وهو ما لا تريده إسرائيل. ولهذا فقد ظهرت في الفترة الأخيرة دعوات إسرائيلية تدعو إلى قيام تعاون إقليمي مشترك بين الفلسطينيين والإسرائيليين في موضوع المياه من أجل إنجاح مسيرة السلام. ولكن للفلسطينيين وجهة

نظر تختلف عن وجهة نظر الإسرائيليين، فهم يقولون أن التعاون بين الدول ينطبق على مصادر المياه المعروفة بأنها دولية أو مشتركة، ولكن بالنسبة لإسرائيل فإنها تريد تعاوناً إقليمياً مائياً تكون المياه فيه مياه وطنية لعدة أطراف، وهي -أي إسرائيل- تريد أن تشارك الآخرين في مياههم، وهذا غير قانوني من وجهة نظرهم. لأنه يجب التمييز بين المياه الوطنية والمياه الدولية أو المشتركة، على أساس أن الدول لها سيادة كاملة على جميع مصادرها المائية الوطنية، بما فيها حق استغلالها وإدارتها، وأن مياه الضفة والقطاع هي مياه وطنية وليست دولية أو مشتركة مع دول أخرى. ولهذا فلا يحق لإسرائيل أن تتفاوض مع منظمة التحرير من أجل الحصول على مياه الضفة الغربية . وأوضح أحد زعماء الوفد الفلسطيني في مفاوضات المياه مع إسرائيل أنه:

"لا يمكن القبول بسيادة إسرائيلية – فلسطينية مشتركة على أحواض المياه الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة " .

وفي المقابل هناك إصرار من قبل إسرائيل على أن يكون لها دور في إدارة شؤون المياه خلال تنفيذ الحكم الذاتي، ولهذا طالبت بتشكيل لجنة مائية إسرائيلية – فلسطينية في اتفاق غزة – أريحا للإشراف على مياه الضفة والقطاع . ولهذا فمازالت قضية المياه بدون حل بين الفلسطينيين وإسرائيل ، وبانتظار مفاوضات المرحلة النهائية .

ب) مشكلة المياه... بين الأردن وإسرائيل

أشار الملك حسين في محاضرة ألقاها في جامعة أكسفورد إلى أهمية الوصول إلى حل لقضية المياه في الشرق الأوسط، وبأن التنافس على المياه يعتبر المساهم الأكبر في التوتر الإقليمي في المنطقة. ومما قاله أيضاً:

"إن المحللين قد تنبأوا منذ زمن طويل بأن هذا الصراع كان سبباً رئيسياً وراء الحروب العربية – الإسرائيلية على المياه... إن من الحكمة أن تُعالج هذه المشكلة كحافز للسلام بحيث يحل التعاون مكان التنافس ".

وفي الواقع فإن الأردن يُعتبر من أكثر الدول تضرراً من أزمة المياه في الشرق الأوسط، فهو إلى جانب أنه يعاني من قلة المياه، فإن إسرائيل استولت على مياهه. ويعود بداية الصراع على المياه بين الأردن وإسرائيل إلى مطلع الخمسينيات عندما رفض الأردن

مشروع جونستون الأمريكي، وبدأت إسرائيل منذ ذلك الوقت باستغلال مياه نهر الأردن وتحويلها إلى بحيرة طبرية والنقب ، على حساب حقوق الأردن في مياهه. وزاد النهب الإسرائيلي لمياه نهر الأردن بعد حرب ١٩٦٧، عندما احتلت إسرائيل مصادر المياه في الضفة الغربية والجولان، مما أدى إلى تفاقم أزمة المياه في الأردن. وعلى الرغم من أن مشروع جونستون فيه إجحاف لحقوق الأردن المائية، إلا أنه يبقى أفضل بكثير من عدم تطبيقه، لأن إسرائيل استغلت الرفض العربي لمشروع جونستون ، من أجل الحصول على الكمية التي تريدها بحجة أن الأردن والعرب لا يريدون التعاون في تقاسم مياه نهر الأردن. خاصة وأن المشروع قسّم مياه نهر الأردن بحيث يحصل الأردن على ٥٠٠ مليون م٣، والضفة الغربية على ٢٢٠ مليون م٣، وإسرائيل على ٥٦٧ مليون م٣، وسوريا على ١٣٢ مليون م٣، ولبنان على ٣٥ مليون م٣. ولكن بدلاً من ذلك، فإن إسرائيل تحصل على ٧٣٧ مليون م٣، وسوريا على ١٧٠ مليون م٣، أما الأردن فلا يحصل سوى على ١٢٠ مليون م٣.

ولهذا فإن الأردن يتفاوض مع إسرائيل الآن في مفاوضات السلام من أجل الحصول على حقوقه المائية. ونظراً لأهمية موضوع المياه، فقد وضعها الجانبان الأردني والإسرائيلي في المرتبة الثالثة من القضايا المتفاوض عليها في جدول الأعمال الأردني – الإسرائيلي الموقع عليه في واشنطن في ١٩٩٣/٩/١٤، حيث كان تطبيق قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ النقطة الأولى، وقضية الأمن النقطة الثانية. كما كانت لجنة المياه من اللجان الخمس التي شكّلتها مفاوضات السلام المتعددة الأطراف، واللجان الأربع الأخرى هي البيئة، والتنمية الاقتصادية واللاجئين ، والأمن الإقليمي ، والحدّ من التسلح. وعلى الرغم من انعقاد أربعة اجتماعات للجنة المياه التي تشارك فيها ٤٠ دولة (الأول في فيينا في أيار/مايو ١٩٩٢، والثاني في واشنطن في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، والثالث في جنيف في نيسان/ابريل ١٩٩٣، والرابع في بكين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣) فإن الأردن وإسرائيل لم يتفقا بعد على قضية المياه. وفي الاجتماع الأخير الذي عُقد في بكين لم تتفق الأطراف المتفاوضة سوى على جمع البيانات حول المياه في دول المنطقة وتوفيرها. أما كيفية إدارة المياه والمحافظة عليها والبحث عن وسائل لزيادة موارد المياه في الدول شحيحة الموارد وكيفية إيجاد تعاون إقليمي في موضوع المياه، فلم يتفق عليها بعد. ويعود السبب إلى رغبة إسرائيل في فرض الشروط التي تريدها على

الأردن والعرب. ويتلخص الموقف الإسرائيلي في اتجاهين: الأول، أنها تريد أن تحصل على احتياجاتها المائية من موارد تقع تحت سيطرتها في الدول العربية؛ والثاني، أن يحصل العرب على احتياجاتهم المائية من مصادر تحت سيطرتهم وسيادتهم (كتركيا) من أجل الإخلال بالأمن المائي العربي . أي باختصار أن تستفيد إسرائيل من المياه العربية، وأن يبحث العرب عن مصادر خارج أقطارهم لسد احتياجاتهم المائية.

وتعترف إسرائيل بأن عدم حل مشكلة المياه في الشرق الأوسط، من الممكن أن يؤدي إلى نزاعات إقليمية. ولهذا فهي تدعو إلى قيام تعاون إقليمي، لكن ومن وجهة نظرها يجب أن يضمن لها هذا التعاون الحصول على موارد مائية إضافية، لأنها تعاني من نقص في المصادر الطبيعية للمياه. ومن الاقتراحات التي اقترحتها إسرائيل على الأردن التعاون من أجل استغلال مياه نهري الأردن واليرموك. وقال اليشع كالي، العقل المدبّر للسياسة المائية الإسرائيلية: إن حصول الأردن على المياه من بحيرة طبرية أفضل له من الحصول على المياه من العراق أو سوريا، وأقل تكلفة، حيث تبلغ تكلفة نقل متر مكعب من مياه الفرات إلى الأردن نصف دولار، في حين أن تكلفة متر مكعب من مياه اليرموك المحزنة في بحيرة طبرية لا تتعدى بضع عشرات في المائة من ذلك. كما دعا إلى نقل مياه الليطاني إلى أحد فروع نهر الأردن (الحاصباني مثلاً) ليصب في إسرائيل. واقترح كذلك إقامة تعاون مائي ثنائي بين إسرائيل والأردن، وإقامة هيئات مائية مشتركة ، خاصة أن الطرفين بحاجة إلى المياه بسبب النقص الشديد في مصادر المياه لكل منهما. وتقترح إسرائيل استيراد المياه من مصر ومن لبنان إلى الأردن .

كما اقترحت اسرائيل من قبل شق قناة البحرين بين البحر المتوسط والبحر الميت، ولكن نظراً إلى تكلفته العالية، وردود الفعل المعارضة، فقد أجّلت البحث فيه حالياً، مع العلم بأن الأردن كان قد اقترح شق قناة من البحر الأحمر إلى البحر الميت من أجل الاستفادة من الطاقة الكهربائية التي قد تُستخدم في تحلية مياه البحر. ومن المشاريع الأخرى التي ظهرت لحل أزمة المياه في الشرق الأوسط، مشروع سحب المياه من تركيا عن طريق أنبوبين من "بحيرة أتاتورك" يلتقيان في قناة واحدة شمال مرتفعات الجولان السورية وتتفرع من هنلك قناتان تتجه إحداهما غربا لتصب في بحيرة طبرية ومنها إلى نهر الأردن، حيث تستفيد إسرائيل والأردن من المياه. والقناة الثانية تتجه إلى سد الوحدة المزمع إقامته بين سوريا والأردن. وهناك مشروع آخر تقدمت به شركة كندية، يقضي بنقل المياه بالبالونات من

تركيا إلى المناطق المحتاجة في الشرق الأوسط. ومن الاقتراحات التي قدمت في الفترة الأخيرة لحل قضية الصراع على المياه، إقامة بنك إقليمي للمياه من أجل تحقيق تعاون مشترك بين الدول الغنية في المياه كتركيا وبين الدول المحتاجة في المنطقة، ويكون من مهمات البنك مسئولية التخطيط والتنظيم والتمويل وتسويق مياه الدول لديها فائض للدول المحتاجة.

ومن جهة ثانية، فقد لخّص تقرير إسرائيلي أعده "معهد للدراسات الاستراتيجية" التابع لجامعة تل أبيب، موقف إسرائيل من قضية المياه في مفاوضات السلام، وجاء فيه:

"إذا كانت التسوية التي تسمح بوجود تكامل اقتصادي أو صور تعاون مقبولة لدى الأردن ومصر، فإنه من الممكن أن تحصل إسرائيل على كميات من المياه من مصادر خارجية سواء أكانت هذه المصادر طبيعية أم صناعية. وفي حال عدم موافقة الدول العربية على التعاون الكامل مع إسرائيل، فإنه ينتج عن حل مشكلة المياه في المناطق المحتلة، تقليص كميات المياه التي تأخذها إسرائيل من الضفة الغربية. الأمر الذي من الممكن أن يؤدي إلى إحداث تغيير في بنية الزراعة الإسرائيلية. وإذا وافقت إسرائيل على السماح بإعطاء المياه للضفة الغربية، فإنه يتوجب عليها أن تحصل في المقابل على كميات إضافية من المياه من مصادر خارجية مثل الليطاني والنيل" .

ويدل التقرير على أن إسرائيل ترى أنه من الضروري إقامة تعاون مشترك مع الدول العربية من أجل حل مشكلة المياه الإسرائيلية وليس لحل مشاكل المياه في الدول العربية أيضاً . كما أنها تريد التعويض عن مياه الضفة والقطاع إذا أُعيدا للفلسطينيين . بالحصول على مياه من لبنان ومصر، وهذه السياسة غير مقبولة من الجانب العربي.

الخلاصة

يُلاحظ أن مستقبل قضية المياه في الشرق الأوسط مرتبط إلى حد بعيد بالموقف الإسرائيلي الرافض الاعتراف بالحقوق العربية في هذه المياه . على أساس أنه لا حل لقضية المياه إلا إذا وافقت إسرائيل على إيقاف مصادرتها للمياه العربية والبحث جديا عن مصادر جديدة للمياه لا تكون على حساب الحقوق العربية . ولقد عالجنا خطورة بقاء قضية المياه بدون حلّ على السلام في المنطقة . وعلى ضرورة إغلاق ملف المياه إذا أُريد أن يتحقق السلام بين إسرائيل والدول العربية . ولكن وعلى الرغم من أهمية هذا الموضوع،

إلا أنه ما زال من دون حلّ، والسبب في ذلك هو أن إسرائيل تريد أن تحصل عن طريق التسوية على ما كانت تحصل عليه من خلال الاحتلال، وأن تدخل في مشاريع مشتركة مع الدول العربية والفلسطينيين دون أن تقوم بأي تنازل أو اعتراف للعرب بحقهم في مياههم. ولهذا فإن إصرار إسرائيل على موقفها هذا يجعل من الصعب التوصل إلى حلّ عادل ودائم. إلى جانب أن المسئولين الإسرائيليين يعلنون أن عدم الاتفاق على حلّ مشكلة المياه يعني خطر الحرب، لكي يظهروا أن العرب هم الذين يقفون ضد التوصل إلى اتفاق، مع العلم بأنهم هم الذين يماطلون في إيجاد حلّ عادل ودائم.

وعلى الرغم من وجود عدّة مشاريع مائية للتعاون المشترك بين إسرائيل والدول العربية، إلا أنها تبقى دون أهمية ما دامت إسرائيل لا تريد أن تبادل الأرض بالسلام وتريد أن تحتفظ بسيطرتها على الموارد المائية. و تبقى المشكلة ليس في مشاريع السلام المائية، بل في السلام نفسه، لأنه من الصعب حلّ أزمة المياه في الشرق الأوسط دون حل مختلف جوانب الصراعِ العربي الإسرائيلي وعلى الأخص القضية الفلسطينية والاحتلال الإسوائيلي للأراضي العربية؛ ومن غير المتوقع إقامة تعاون مالي بين إسرائيل والعرب دون حل الجوانب الأخرى للصراع في المنطقة. لهذا ولكي تنجح الأطراف المعنية في حلّ قضية المياه فلا بد من توافر العوامل التالية:

١- إن القوى التي تتحكم بالمياه العربية وهي تركيا وإسرائيل تتجه نحو إقامة تحالف عسكري فيما بينهما . ولهذا فإن على الدول العربية المعنية بقضية المياه أن تتجه نحو تحقيق تعاون إستراتيجي في موضوع المياه ، وأن يكون هذا التعاون عربي – عربي أكثر منه تعاون عربي مع دول غير عربية ، وهذا يحفظ حقوق كل طرف عربي من أجل تحقيق مصلحة قومية . مما ينسجم مع التقرير الاقتصادي العربي لعام ١٩٩٦ الذي كان قد دعا الدول العربية إلى التعاون المشترك على صعيد المياه وإلى استغلال الموارد المائية وتنميتها والحفاظ عليها.

٢- أن تُغيّر إسرائيل من سياساتها العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني والدول العربية وتُظهِر حُسن نواياها عن طريق انسحابها من الأراضي العربية المحتلة، قبل أنْ تطالب بإقامة مشاريع مائية مشتركة مع الدول العربية . وأنْ تعترف إسرائيل بسيادة

الفلسطينيين على مياه الضفة الغربية وقطاع غزة وأن من حقهم التصرف في مياههم حسب مصالحهم، وكذلك الأمر بالنسبة للأردن وسوريا ولبنان .

٣-إن أزمة المياه التي تعاني منها إسرائيل هي مشكلة إسرائيلية، ولا دخل للعرب فيها . وأن عليها أن تجد الحلول لها ولكن ليس على حساب الحقوق العربية وسيادتهم على مياههم .وأن توقف هجرة اليهود إليها، وأن تدرك بأن فتح باب هجرة اليهود سوف يزيد من تفاقم مشكلة المياه لزيادة الاستهلاك، خاصة وأن المنطقة تعاني أصلاً من قلة المياه .

٤-لا يجوز لإسرائيل أن تطبق سياسة عنصرية في استهلاك المياه، وأن يستهلك على سبيل المثال ، المزارع الإسرائيلي ٢٨ ضعف ما يستهلكه الفلاح الفلسطيني من المياه، وتطالب في الوقت نفسه أن تستولي على مياهه أو أن تشاركه في ما تبقى من حصته. حيث تصادر حوالي ٨٠ % من مياه الضفة الغربية البالغة ٦٠٠ مليون م ٣ من الطبقات المائية الفلسطينية .

٥-من الصعب الدعوة لإقامة مشاريع مشتركة تكون في مصلحة إسرائيل وعلى حساب المصالح العربية ، ولهذا لا بد من أن توافق جميع الأطراف على قيام المشاريع المشتركة بما يخدم مصالح الجميع وليس طرف على حساب طر آخر .

المراجع والهوامش :

1- Jewish Observer, London, Dec., 16, 1973.

٢- الأطماع الصهيونية في مياه الضفة الغربية، (سلسلة دراسات)، دائرة شؤون الوطن المحتل، عمان، دار ابن رشد، ١٩٨٧، ص٥.

٣- حسام شحادة: "المياه العربية في دائرة الخطر، مجلة الأرض، العدد ٨، آب/أغسطس ١٩٩٠، دمشق، معهد الأرض للدراسات الفلسطينية، ص ٤٧.

٤- حمد سعيد الموعد: دمشق حرب المياه في الشرق الأوسط، دار كنعان للدراسات والنشر، ١٩٩٠، ص ٢٢.

٥- سمير جبور، يولا البطل، ورندة حيدر: قناة البحرين المتوسط والميت، المشروع الإسرائيلي وأخطاره. (سلسلة دراسات رقم ٦)، بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ص ١٧٨.

٦- محمد أحمد المومني: السياسة المائية للكيان الصهيوني، دراسة في الجغرافية السياسية، عمان، دار عمار، ١٩٨٦، ص ١٢٦ - ١٢٧.

7- "Middle East Water, Critical Resource", National Geographic, vol. 5, No. 5, May 1993, Washington D,C., p. 48.

٨- د. محمد عبد الهادي: "موارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة" مجلة صامد الاقتصادي، العـــدد ٨٨، نيسان/أيار/حزيران ١٩٩٢، عمان، دار الكرمل للنشر والتوزيع، ص ٤٣.

٩- منصور بن سالم الجابري: سياسة إسرائيل المائية والصراع العربي - الإسرائيلي مـن ١٩٦٤ - ١٩٩٠ (رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا) كلية الاقتصاد والإدارة، عمان، الجامعة الأردنيـــة، أيـــار /مـــايو ١٩٩٠، ص ١٩٨.

الفصل الثامن عشر

قضية نهرى دجلة والفرات بين تركيا وبين سوريا والعراق

د. هيثم كيلانى *

أولاً : جذور قضايا المياه بين تركيا وبين سورية والعراق

بعد انهيار الدولة العثمانية فى أواخر الحرب العالمية الأولى ، وقع الحلفاء مع حكومة السلطان محمد الخامس فى استنبول معاهدة سيفر (١٩٢٠) . وبموجب هذه المعاهدة احتفظت تركيا بأراض عربية هى : حوض نهرى سيحان وجيحان (كيليكيا) ، ومنحدرات المياه على سفوح طوروس الجنوبية (بلاد مرعش وديار بكر) . ثم عقدت الحكومة التركية مع فرنسا ، بصفتها الدولة المنتدبة على سورية ، اتفاقية أنقرة (١٩٢٠) ، تخلت فيها فرنسا لتركيا عن أراضٍ جديدة شملت عينتاب ، كلس ، أورفة ، ماردين ، جزيرة ابن عمرو. وجرى ترسيم الحدود سياسياً إلى الجنوب من خط الحدود الطبيعى (وهو مقسم المياه فى طوروس) . ولم تكتف الحكومة التركية بهذا التوغل والاندفاع جنوباً ، بل طالبت بمنطقتى الموصل العراقية والاسكندرونة السورية .

وبسبب حرص بريطانيا ، الدولة المنتدبة على العراق ، على حقول النفط فى الموصل ، فقد اعترفت تركيا بالموصل عراقياً (١٩٢٦) ، وغنمت الاسكندرونة بالاتفاق مع فرنسا (١٩٣٩) . وتشكل منطقة الاسكندرونة حوضاً مائياً مهماً ، تتوسطه بحيرة العمق ، وتنتهى إليه ثلاثة انهار هى : عفرين ، الأسود ، العاصى .

---

* رئيس تحرير مجلة " شئون عربية "

وهكذا سيطرت تركيا على أعالى دجلة والفرات ، وعلى مجمل حوضى سيحان وجيحان، والمجمع المائى فى الاسكندرونة ، إضافة إلى أعلى أنهار قويق ، الذهب ، الساجور ، بليخ، الخابور (والثلاثة الأخيرة هى من روافد الفرات فى سورية) .

ونظراً إلى توسع خطط التنمية فى جميع دول منطقة الشرق الأوسط ، فقد أصبح الماء يشكل محوراً للنزاعات وأساساً فى سياسات الدول وعلاقاتها فيما بينها . وهكذا أصبح مسرح الصراع الجغراسياسى (الجيوبوليتيكى) القائم فى المنطقة واسعاً ، ويشتمل على جميع أحواض المصادر المائية فى المنطقة ، وعلى أهم الموارد الاقتصادية السياسية الأخرى ، وبخاصة النفط ، وأهم المنافذ والممرات البحرية فى العالم . وتتحرك فى هذا المسرح خمس قوى إقليمية هى : العربية والإيرانية والتركية والأثيوبية والإسرائيلية . وتتحكم فى حركة هذه القوى فى إطار العلاقات فيما بينها جملة عوامل داخلية وخارجية ، تاريخية وجغرافية ، إقليمية ودولية ، إضافة إلى موازين القوى .

وعلى هذا يمكن تفسير العديد من المواقف والممارسات السياسية والعسكرية فى منطقة الشرق الأوسط فى ضوء النزاعات على المياه . فصراع العراق مع إيران بدأ حول شط العرب . وسعى تركيا إلى التحالف مع إسرائيل هو لإضعاف الوضع فى سورية والعراق حتى تتمكن تركيا من تطبيق خططها وسياساتها الخاصة بدجلة والفرات .

وتوسع إسرائيل فى الأراضى الفلسطينية والعربية الأخرى يقرأ فى خريطة منابع المياه . ولقد تحدثت بعض التقارير الصحفية(١) فى الولايات المتحدة فى تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٩٠ ، أى بعد الاحتلال العراقى للكويت ، بأن واشنطن اقترحت على تركيا استخدام المياه سلاحاً سياسياً لإرغام العراق على الإنسحاب من الكويت ، وذلك بقطع مياه دجلة والفرات. ولكن تركيا لم تستجب للاقتراح ، بسبب خطورته ، فهو سيكون كارثة على سورية والعراق معا ، قد تؤدى إلى عكس الهدف الذى قصد إليه قطع المياه عكساً تاماً .

يجدر بنا هنا أن نشير إلى تقرير نشرته المخابرات المركزية الأميركية (CIA) فى أواخر العام ١٩٩٣(٢) ، حددت فيه عشر مناطق فى العالم ، ستشهد صراعات ومواجهات بشأن المياه . ويقع الوطن العربى فى قلب تلك المناطق . وقسم التقرير المناطق المرشحة للدخول فى صراعات ومواجهات – وفيها منطقة الشرق الأوسط – إلى ثلاثة مستويات من الخطر :

١- مناطق قد تشتعل فيها حروب المياه . وفى مقدمتها : الأردن وفلسطين وإسرائيل .

٢- مناطق محفوفة بالمخاطر ، وقد تدخل دائرة الخطر الفعلى . وتقع فى هذه الدائرة دول حوض دجلة والفرات (سورية والعراق) وبلدان الخليج العربى .

٣- مناطق توتر مائى قابلة للدخول فى مستوى الخطر خلال عشرين عاماً أو ربع قرن . وتدخل فى هذه الدائرة دول حوض النيل (مصر والسودان) .

وتتفاقم مشكلة المياه مع زيادة النمو السكانى فى المنطقة ، وبخاصة الهجرات الوافدة إلى إسرائيل ، ومع التوقعات البيئية التى تقول إن مناخ المنطقة سيشهد تقلبات حارة وموجات جفاف ستؤدى إلى انخفاض حاد فى منسوب المياه فى الأحواض المائية المكشوفة والجوفية على السواء . يمكن القول إن صيف ١٩٩٨ يشكل إحدى وقائع ذلك الجفاف .

ويحذر التقرير الأميركى من مخاطر أى محاولة للسيطرة على المنابع المائية أو لاحتكار مياهها أو أى خلل فى تقسيم الحصص تقسيماً عادلاً ومنصفاً، لأن ذلك سيؤدى – حسب رأى التقرير – إلى حروب قد يتجاوز خطرها منطقة الشرق الأوسط ، فيهدد السلم العالمى .

ثانيا : أوصاف نهرى دجلة والفرات

يبلغ طول نهر الفرات حوالى ٢٣٠٠ كلم ، موزعة على النحو التالى : ٤٢٠ كلم فى تركيا ، ٦٨٠ كلم فى سورية ، ١٢٠٠ كلم فى العراق ، وتبلغ مساحة حوضه ٤٤٤٠٠٠ كلم٢ ، موزعة على النحو التالى : ١٢٢٠٠٠ كلم٢ فى تركيا ، ٧١٠٠٠ كلم٢ فى سورية ، ٢٠٦٠٠٠ كلم ٢ فى العراق (٣) .

يلتقى نهر الفرات ، قبل أن يصل إلى مصبه فى الخليج العربى ، بنهر دجلة عند المنطقة التى تعرف باسم "كرمة على" ويكوِّنان شط العرب الذى يشكل الحدود النهرية الفاصلة بين العراق وإيران .

تبلغ مساحة حوضى دجلة والفرات مجتمعين ٥, ٧٨٤ ألف كلم٢ ، يشكل الفرات منها ٤٤٤ ألف كلم ٢ ودجلة ٥, ٣٤٠ ألف كلم٢ . ومن أصل مساحة الحوضين ، يقع ٣ر٣٥٩ ألف كلم٢ داخل حدود العراق ، أى ما نسبته ٨, ٤٥% من مساحة الحوضين .

أما مساحة حوض الفرات فى سورية فهى حوالى ٦٤٠ ألف هكتار ، ما زال جزء منها غير مستصلح ، ومساحته ١٤٠ ألف هكتار فى الجهة الشرقية من الحوض . وكانت خطة

استصلاحه مقرر البدء فى تنفيذها فى مطلع التسعينيات . ولكن تخفيض نسبة جريان النهر بسبب سد أتاتورك أجل تنفيذ الخطة السورية .

يصل صبيب الفرات عند دخوله الحدود السورية إلى ٣١ر٤ مليار م٣ سنوياً . وعندما تكتمل السدود التركية على النهر فى العام ٢٠٠٥ ، سينخفض الصبيب السنوى إلى ١٥ مليار م ٣ . وسيبلغ مجموع ما تختزنه تلك السدود ٩٠ مليار م٣ ، مقابل ١٦ مليار م٣ يختزنها سدا الفرات وتشرين فى سورية ، و١٢ مليار م٣ يختزنها سدا حديثة والقادسية فى العراق . ويعنى هذا أن ما تختزنه السدود التركية يفوق ثلاثة أضعاف كامل الوارد المائى السنوى للنهر ، ويزيد على ثلاثة أضعاف ما تختزنه السدود السورية والعراقية . أى أن حصة تركيا من مياه الفرات تفوق أضعافاً مضاعفة حصتى سورية والعراق ، خلافاً للقانون الدولى الذى يحكم بقسمة منصفة ومقبولة للمياه . ويعنى هذا أن السدود السورية والعراقية التى كلفت البلدان أموالاً وجهوداً كبيرة ، ستصبح بدون جدوى وتفقد فوائدها كمشروعات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ينبع نهر دجلة من تركيا . وتغذيه فى العراق أربعة روافد رئيسية جميعها تنبع من الأراضى العراقية . وطوله من منبعه حتى مصبه فى شط العرب ١٩٠٠ كلم ، منها ٤٨٥ كلم فى الأراضى التركية و ١٤٠٠ كلم تقريباً فى الأراضى العراقية . ويصل صبيبه السنوى إلى ٤٢ مليار م٣ . ويشكل حدوداً بين سورية وتركيا لمسافة ٣٧ كلم ، وبين سورية العراق لمسافة ٧ كلم .

أقامت تركيا على دجلة ثلاثة سدود صغيرة . ثم يعبر النهر الأراضى السورية مسافة ٤٥ كلم . وعلى الرغم من صعوبة الاستفادة من هذا القسم من النهر ، بسبب العوامل الطبوغرافية ، أقامت سورية مشروعاً للرى من دجلة ، يتألف من محطتين للضخ ، وقنوات للرى ، وسدّاً يختزن ٧١٨ مليون م٣ .

أقام العراق على دجلة سد الموصل للرى والطاقة الكهربائية ، وسداً آخر فى سلمراء ، وسداً ثالثاً فى الكويت ، قبل أن يصب فى شط العرب .

ثالثا: المشروعات المائية التركية

يقدم نهرا دجلة والفرات نموذجاً حياً لكافة المخاطر التـــى تتعـرض لـــها دول الممـــر والمصب (سورية والعراق) من جرّاء سياسات وبرامج دولة المنبع (تركيا) . ولقد ولـــدت هذه السياسات والبرامج التركية مشكلة جد حادة بدأت فى عـــام ١٩٦٢ . وهـــى مرشـــحة لزيادة التأزم والتعقيد . وتتمثل تلك المشكلة فى مشروع جنوبى شرق الأناضول "غاب" الذى تقيمه تركيا على منابع ومجارى نهرى دجلة والفرات .ولقد كانت تركيـــا تســتغل ، قبـــل المشروع الجديد ، ١٠% من مياه الفرات . فقفزت هذه الكمية بعد إنشاء مشروع "غـــاب" إلى ٥٣% من أصل صبيب الفرات السنوى البالغ ٣١٫٤ مليار م٣ . وستزداد هذه النســـبة بتوسع المشاريع وزيادة عددها . وفى حين تنقص المياه التى تتلقاها سورية اليـــوم مـــن الفرات ٤٠% عما كانت عليه ، تنقص هذه النسبة أكثر فى العراق لتصبح ٨٠% ويعنى هذا أنّ تركيا تستهلك من مياه الفرات نسبة جد كبيرة أصبحت تنزل الضرر المباشر بجارتيـــها سورية والعراق .

وجوهر المشكلة أن تركيا تنوى تعزيز سيادتها على مياه النهرين - على الرغم من أنها ثروة مائية مشتركة مع سورية والعراق - والانفراد الكلى باستثمارها، أى ممارسة السيادة المطلقة كما عبر عنها رئيس الوزراء التركى بقوله "إذا كان هذا المورد الطبيعى (أى المياه) فى بلادنا ، فلنا كل الحق فى استعماله بالطريقة التى نراها مناسبة ... ليـــس لســـورية أو العراق أى حق بالمياه التى تنبع من تركيا".(٤)

وباسم مبدأ السيادة المطلقة ، أى سيادة دول المنبع على مجاريها المائية ونزع صفـــة "الدولية" عن الأنهار المشتركة ، كانت تركيا قطعت مياه نهر قويق - وهو نهر ينبع مـــن تركيا ويمر بمدينة حلب ويروى سهلها - فى الخمسينيات . وتبنى تركيا الآن على مجـــرى نهر الساجور - الذى يجتاز الحدود مع سورية ليصب فى نهر الفرات - سداً كبيراً . ومـــن المنتظر أن يلقى الساجور مصير قويق.(٥)

ويهدف مشروع "غاب" التركى إلى رى ١٫٧ مليون هكتار ، وتوليد ٢٦ مليار كيلو واط/ ساعة من الكهرباء سنوياً . ويتضمن بناء ٢٢ سداً و ١٩ محطة توليد كهرباء على منـــابع دجلة والفرات وفروعها . وتبلغ تكاليفه حين انتهائه فى العام ٢٠٠٥ حوالـــى ٣٤ مليـــار دولار. ويعنى هذا كله بالنسبة إلى سورية والعراق أن صبيب الفرات ســـينخفض مـــن ٢٨

مليار م٣ إلى ١٣ مليار م٣ ، أى إلى نقصان كمية ١٥ مليار م٣ ، أى بنسبة ٤٠% لسورية ، و ٨٠% للعراق .[٦] وبالرغم من ذلك يصرح الرئيس التركى سليمان ديميريل أثناء زيارته للولايات المتحدة (١٩٩٦/٣/٢٩) بأن "سورية تحصل على كميات من مياه الفرات تفوق احتياجاتها عشرة أضعاف".[٧]

ولقد تضررت الحقوق والمصالح السورية والعراقية من إقامة السدود التركية على مجرى الفرات . وظهرت أولى هذه الأضرار بانخفاض الصبيب من ٥٠٠ إلى ١٢٠ م٣ / ثانية لمدة شهر فى مطلع العام ١٩٩٠ ، من أجل رفع منسوب المياه خلف سد أتاتورك . وفى سورية توقفت سبع وحدات من أصل ثمانى وحدات فى محطة كهرباء "سد الطبقة" ، وتضررت مساحات واسعة من المزروعات الشتوية . وفى العراق كانت الأضرار أشد وقعاً على المزارعين فى حوض الفرات وعلى محطة كهرباء "سد القادسية" [٨]. وفى منتصف العام ١٩٩٧ انخفض تدفق الفرات من ٢٩ - ٣٠ مليار م٣ سنوياً إلى ١٣-١٥مليار م٣ سنوياً .

وفى أثر ملاحظة سورية والعراق ظهور تلوث فى مياه دجلة والفرات ، عقدت اللجنة السورية - العراقية للمياه اجتماعاً (١٩٩٦/٢/١٥) فى دمشق . وتم الاتفاق على القيام بتحرك عربى ودولى للضغط على تركيا بغية التوصل إلى قسمة عادلة ومقبولة لمياه الفرات بين الدول الثلاث . [٩]

وبالرغم من وجود لجنة ثلاثية فنية من الدول الثلاث بغرض "اقتسام عادل" لمياه دجلة والفرات ، لم يتحقق الغرض المطلوب ، إذ لم تستجب تركيا للطلب السورى - العراقى بزيادة معدل الصبيب الحالى (٥٠٠م ٣ / ثانية) لنهر الفرات . ولم تأخذ بوجهة نظرهما القائلة إن مشروع غاب عرض مشروعات الرى وتوليد الطاقة فى سورية والعراق للضرور والخطر . وتسعى سورية والعراق إلى حل مسألة اقتسام المياه من خلال الاتفاق على أسس ومعايير تستطيع اللجنة الثلاثية على أساسها تحقيق هدفها وهو التوصل إلى قسمة عادلة لمياه النهرين ، تصاغ فى اتفاقية ثلاثية ، وتكون بديلا للبروتوكول السورى - التركى (١٩٨٧) وللاتفاقية السورية - العراقية (١٩٩٠) . وهذا ما عبر عنه مجلس جامعة الدول العربية بقراره (١٩٩٦/٣/٢١) ثم بقراراته فى دوراته التالية ، حين دعا الدول الثلاث إلى التفاوض فيما بينها بغية التوصل إلى اتفاق نهائى على قسمة عادلة تضمن حقوق سائر

الأطراف وفقاً لأحكام وقواعد القانون الدولى المنظمة للمياه الدولية ، وتساعد على توطيد علاقات حُسن الجوار مع تركيا .

ترى تركيا أن نهرى دجلة والفرات يشكلان ثروة وطنية خاضعة لسيادة الدول التركية . ويعنى هذا – من وجهة نظر تركيا – أن هذين النهرين ليسا "نهرين دوليين" وأن مياههما "مياه عابرة للحدود " ، فلا تنطبق عليهما أحكام القوانين الدولية والقيود التى تفرضها هذه الأحكام . كما أن تركيا تحاول التهوين من شأن ما سيلحقه مشروع "غاب" من آثار سلبية فى كل من سورية والعراق ، بل وادعاء إمكانية استفادة الأخيرين من هذا المشروع ، الذى لا تقصد منه تركيا أى أهداف سياسية . وفى هذا الصدد ذكر الرئيس التركى الراحل تورغوت أوزال فى ١٩٩٠/١/١٨ [١٠] . "إن الشائعات المتواترة بشأن إمكانية نشوب صراع بين تركيا وجيرانها بسبب المياه تعبر عن رؤية خاطئة ومضللة . ولا يمكن قبول الزعم القائل بأن سد أتاتورك سيكون له تأثيرات سلبية فى سورية والعراق ، لأنه على عكس ذلك سيكون مصدر رخاء وازدهار لكل من البلدين . وتركيا لا ترغب فى دخول أى نزاعات مع جيرانها وينصرف جلّ اهتمامها إلى تعبئة إمكانياتها للتنمية الاقتصادية . ولماذا لا يتم التعامل مع سد أتاتورك كمشروع يوفر الحماية لملايين السكان فى الدول الثلاث من مخاطر الفيضانات كما فعلت السدود التركية الأخرى فى الماضى " .

عبر الرئيس التركى سليمان ديميريل عن قلق سورية والعراق من جراء الأضرار التى ستلحق بهما بسبب المشروع التركى . فقال فى ١٩٩٧/١٢/١٢ : "إن تركيا تواصل العمل فى مشروع غاب الذى يعمل على الاستغلال الأمثل للثروة المائية وإعادة بناء مناطق جنوبى شرق تركيا وسيغطى خلال عشر سنوات تكاليفه المقدرة بـ ٣٦ مليار دولار ، بالرغم من أن هذا المشروع يثير استياء وقلق الحكومتين السورية والعراقية " .[١١] وكان ديميريل قد شدد فى ١٩٩٧/٩/١٥ على "عدم قبول تركيا إصرار سورية والعراق على تقسيم مياه الفرات ودجلة إلى ثلاث حصص متساوية " ، وتمسكها بخطة ثلاثية المراحل اقترحتها تركيا من قبل . وقال أيضاً "إن تركيا تولى اهتماماً بالغاً لمسألة تجنب أن تؤدى مشروعاتها التنموية إلى الإضرار بهذين البلدين وتسمح بمرور كميات كافية من المياه إليهما .

وليس فى نيتها أن توقف المياه عن البلدين اللذين تذهب إليهما حالياً مياه كثيرة من النهرين . ولن تكون هناك شكوى من جانب أى منهما من مسألة المياه فى غضون ٢٠-٢٥ سنة " .

يضاف إلى ذلك أن تركيا لا تزال ترفض المطالب السورية والعراقية المتكررة باستئناف اجتماعات اللجنة الفنية الثلاثية الخاصة بالمياه والتى لم تجتمع منذ نهاية عام ١٩٩٢ من أجل التوصل إلى اتفاق نهائى وعادل لتحديد حصص الدول الثلاث من مياه الفرات .

ومايزيد من قلق سورية والعراق وفى تخوفهما من السلوك التركى هو امتداد التعاون التركى – الإسرائيلى إلى مشروع غاب ، وما يعنيه ذلك من إقحام تركيا وإسرائيل فى علاقات تركيا بسورية والعراق بشأن مياه الفرات ودجلة ، وما يعنيه أيضاً من تحويل هذا المشروع وغيره من المشروعات المائية إلى جزء من التحالف الاستراتيجى بين البلدين . ففى ختام زيارته لأنقرة حيث رأس الوفد الإسرائيلى فى اجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة ، أعلن وزير التجارة والصناعة الإسرائيلى فى ١٩٩٨/٣/٢٥ "أن تركيا وإسرائيل سوف تتعاونان فى مشروع جنوبى شرق الأناضول ، وأن إسرائيل ستضع خبراتها فى مجالى الزراعة والرى فى خدمة هذا المشروع حيث تمتلك تكنولوجيا متقدمة فى هذين المجالين " . (١٢)

والظاهرة الخطيرة فى أمر دجلة والفرات ، هو توجه تركيا نحو بيع مياه النهرين وتسويقها عالمياً . وقد عبر عن هذه الظاهرة وزير الدولة التركى المسئول عن مشروع غاب . فقد أعلن غرض بلاده فى "مقايضة المياه بالنفط" حين قال (١٣) "إن فى الشرق الأوسط موارد بترولية كبيرة . وهى هبة من الله كالمياه . وإنه إذا رضى العرب بضخ نفطهم دون مقابل ، فإن تركيا سترسل لهم المياه الموجودة لديها فى بحيرات السدود . وإن تركيا ستباشر فى بورصة المياه لبيع مياه غاب إلى العرب ودول الشرق الأوسط لأنها ليست مستعدة لإعطاء مياهها دون مقابل . ولذلك ستعمل على تسويقها بحيث تتمكن الإدارة الخاصة بغاب من طرح سندات بورصته فى أسواق البورصة العالمية " .

وعلى الرغم من نفى الرئيس ديميريل لفكرة بيع مياه دجلة والفرات ، تشكل هذه المسألة تطوراً نوعياً مهماً فى السياسة المائية التركية ، لاقتصار مشروعاتها المعلنة حتى الآن لبيع المياه على ثلاثة أنهار وطنية تركية هى : سيحان وجيحان فى إطار مشروع مياه

السلام ، ومانجوت فى إطار اتفاق المياه التركى - الإسرائيلى الجارى بحثـــه والتفـــاوض بشأنه منذ منتصف العام ١٩٩٠ . يضاف إلى ذلك أن مجرد إثارة هذه المسألة يشكل فى حد ذاته وسيلة إضافية للضغط التركى على سورية والعراق لقبول "الوضع القائم" أو فى أفضل الأحوال "التسوية الفنية" المقترحة من جانب تركيا لمشكلة المياه .

وقد انتقد العراق وسورية بشدة هذه الدعوة التركية . كما نـــددت ســـورية بمشـــروع "السوق الدولية للمياه" المطروح أمام مؤتمر "مياه العالم : تمويل مشـــروعات المســـتقبل " الذى انعقد فى اسطنبول (٢٩-٣٠/٩/١٩٩٧) ودعت الدول العربية إلى مقاطعته لمخـــاطره على سورية والمشرق العربى بأكمله ، لأنه يُسهم فى إيجاد رأى عام دولى لمصلحة تركيـــا التى صرح مسئولوها بأنهم ينوون بيع المياه مقابل النفط العربى، وأنهم يعتـــبرون ميـــاه الفرات ودجلة من أنهارهم الوطنية . وقد انعقد هذا المؤتمر بمبادرة من الحكومة التركيـــة وصحيفة " هيرالد تريبيون الدولية " الأمريكية ، وبمشاركة البنك الدولى وصنـــدوق النقـــد الدولى وهيئات المعونة الأمريكية والأوروبية والكندية .

ولمواجهة السلوك التركى الضاغط ، اجتمع مسئولون عراقيـــون وســـوريون واتفقـــوا (ابريل / نيسان ١٩٩٠) على توزيع مياه الفرات بينهما ، بحيث تكون حصة سورية مـــن كمية المياه التى تعبر الحدود إلى سورية ٤٢% وحصة العراق ٥٨% . وبذلك فإنه فى حالة الصبيب الذى تصر عليه تركيا ستكون حصة سورية ٣ر٦ مليار م٣ / السنة وحصة العراق ٧ر٨ مليار م٣ / السنة ، فى حين أنه فى حالة إذا ما ارتفع معدل الصبيـــب إلـــى ١٠ر٢٢ مليار م٣ /السنة ، فإن حصة سورية ستبلغ ٣ر٩ مليار م٣ / السنة ، والعراق ٨ر١٢ مليار م٣ / السنة . وشتان ما بين الصبيبين ، إذ أنه فى حالة الصبيب الثانى مـــن المتوقـــع ألا يعانى البلدان العربيان من مشكلة ندرة المياه لفترة طويلة قادمة . فعدد سكان العراق حالياً نحو ٢٣ مليون نسمة ، يبلغ استهلاكهم من مياه الفرات نحو ٦ر٨ مليار م٣ / السنة ، أما فى العام ٢٠٠٠ فسيقفز عدد السكان إلى حوالى ٢٥ مليون نسمة سيكونون بحاجة إلى نحو ١٠ مليار م٣ / السنة على الأقل . أما عدد سكان سورية فسيقفز إلى حـــدود ٢٠ مليـــون نسمة مع مطلع القرن القادم . ولأن الفرات يشكل نحو ٨٠% - ٨٧% من موارد ســـورية المائية ، فإن سورية لا تستطيع معالجة الخلل بين الإنتاج والاستهلاك إلا برفـــع حصتـــها المستغلة من مياه النهر . وحسب الإحصاءات السورية الأخيرة فإن البلاد ستكون بحاجـــة

لرفع استخداماتها لمياه الفرات من ٤ر٤ مليار م٣ / السنة (ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٦) إلى ما يقدر بحوالى ١٣ مليار م٣ / السنة فى العام ٢٠٠٠ . (١٤)

إضافة إلى مشكلات الفرات ، فان من المنتظر نشوء خلافات جديدة بين تركيا والعراق بشأن مياه نهر دجلة ، خاصة أن صبيب نهر دجلة يعد أكبر من الفرات حيث يصل إجمالى صبيبه السنوى إلى ٢ر٤٩ مليار م٣ فى المتوسط ، يستفيد العراق منه بـ ٢٥% فقط فى الوقت الراهن . وقد أقدمت تركيا فى شهر نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٩٧ على إعلان إنشاء سدين على نهر دجلة بعد إنشاء العديد من السدود على نهر الفرات .

رابعا : المركز القانونى الدولى لنهرى دجلة والفرات

تجدر الإشارة ، بداية إلى حقيقة أن المركز القانونى الدولى لنهرى دجلة الفرات لم يتحدد إلا منذ أوائل العشرينيات من القرن العشرين ، وذلك بإعلان تركيا ، بموجب معاهدة لوزان (١٩٢٣) ، تنازلها عن "ولاياتها" العربية ، التى بادرت ، إلى إقامة كياناتها السياسية المستقلة . ولقد كان هذا النهران نهرين وطنيين طول مدة الحكم العثمانى . وبعد معاهدة لوزان أصبحا نهرين دوليين ، يمران بأراضى ثلاث دول ، هى من المنبع إلى المصب : تركيا ، سوريا ، العراق . واختصت تركيا بالمجرى الأعلى، وسوريا بالمجرى الأوسط، والعراق بالمجرى الأدنى.

وبعد أن كان النهران وطنيين ، أصبحا نهرين دوليين ، وأصبح استغلالهما يخضع لاختصاص دول ثلاث . وبذلك انتقل الاختصاص من القانون الداخلى إلى القانون الدولى .

عقدت عدة معاهدات واتفاقيات بين دولتى الانتداب فرنسا وبريطانيا (نيابة عن سورية والعراق) وتركيا ، منها معاهدات الحدود ومعاهدات السلام وهى تشمل فقرات عن الفرات ، إضافة إلى المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بمياه النهرين وإن كانت لا تشمل جميع الجوانب المتعلقة بهما وكذلك توزيع مياههما ، إلا أن هدفها الأساسى كان حماية المياه من تصرف انفرادى أو تحكم بالمياه تلجأ له دولة المجرى الأعلى. وقد عقدت هذه المعاهدات والاتفاقيات تطبيقاً لمبدأ ، حُسن الجوار ، واستناداً إلى القواعد العامة للقانون الدولى فى مجال المياه . وهى كما يلى وفقاً للترتيب الزمنى :

١- معاهدة باريس (ديسمبر / كانون الأول ١٩٢٠) : بين فرنســـا وبريطانيـــا بصفتـــهما الدولتين المنتدبتين على سورية والعراق . وقد نصت المادة الثالثة منها على تشـــكيل لجنة مشتركة من تركيا وسورية والعراق ، مهمتها معالجة المشكلات الخاصة بميـــاه النهرين وبخاصة فى حال بناء منشآت هندسية فى أعـــالى النـــهرين ، تؤثـــر تـــأثيراً مباشراً على كمية وتوزيع تصريف النهرين فى حوضهما .

٢- اتفاقية تخطيط الحدود السورية - التركية (أنقرة ، ١٩٢١/١٠/٢٠) بين فرنسا وتركيا. ونصت فى المادة ١٢ على أن مياه نهر قويق توزع بين مدينة حلب والمنطقة الشمالية الباقية لتركيا بصورة عادلة يبقى معها الطرفان (السورى والتركى) راضيين عنـــها . ويحق لمدينة حلب أن تأخذ قسماً من مياه نهر الفرات فى الأراضى التركية على نفقتها وذلك لسد حاجات المنطقة .

٣- معاهدة السلام (لوزان، ١٩٢٣/٧/٢٤) بين تركيا والحلفاء . وقضت المادة ١٠٩ منـــها أنه إذا نتج عن تعيين الحدود الجديدة بين تركيا وسورية أن نظام المياه فى إحداهمـــا يتوقف على الأعمال المنفذة فى أقاليم الدولة الأخرى أو عندما ينتفع أحـــد الإقليميـــن بمقتضى عرف قائم قبل الحرب (العالمية الأولى) بالمياه والطاقات التى يوجد منبعـــها فى أراضى الدولة الأخرى ، فإنه تُعقد اتفاقية بين الدولتين للمحافظة علـــى المصـــالح والحقوق التى اكتسبها كل منهما.

٤- اتفاقية الصداقة وحُسن الجوار (أنقرة ، ١٩٢٦/٥/٣٠) : بين فرنسا وتركيـــا . وقـــد جاءت المادة ١٣ فيها تطبيقاً للمادة ١٢ من اتفاقية أنقرة الســـابقة والمؤرخـــة فـــى ١٩٢١/١٠/٢٠ بحيث يوضع فوراً برنامج يهدف إلى سد حاجات المناطق التى تســـقى حالياً من مياه نهر قويق وحاجات منطقة مدينة حلب ، وذلك إما بزيادة كمية نهر قويق أو باستعارة قسم من الماء على نهر الفرات فى الأراضى التركيـــة أو بجمـــع هـــاتين الطريقتين . وتجرى هذه الدراسة من قبل المفوضية العليـــا الفرنســـية وعلـــى نفقـــة سورية. وتمنح الحكومة التركية من جهتها المؤازرة التامة لهذه الدراسة .

٥- اتفاقية حلب (١٩٣٠/٥/٣) : بين تركيا وفرنسا وبريطانيا . ونصت على أن لســـورية وتركيا حقوقاً متساوية فى الانتفاع من مياه نهر دجلة بوصفه نهراً مشتركاً .

٦- معاهدة الصداقة وحُسن الجوار (١٩٤٦/٣/٢٩) : بين تركيا والعراق . وقـــد نصـت المادة السادسة منها على التزام الطرفين تحقيق التعاون فى جميع مجـالات العلاقـات بينهما . ولهذا عقدا البروتوكولات التالية التى تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه المعاهدة : "البروتوكول الأول : يتعلق بقنونة مياه دجلة والفرات " . وقد تضمن هذا الـــبروتوكول اعتراف الحكومتين بأهمية بناء المنشآت الخاصة بحفظ مياه دجلة والفرات وروافدهما، بغية الحفاظ على تزويد منتظم بالمياه، وبغية ضبط صبيب النهرين من أجل تجنب خطر الفيضان أثناء المواسم السنوية للفيضان . ولهذا نـــص الـــبروتوكول علـــى الســماح للحكومة العراقية بإقامة منشآت ومحطات مراقبة ، تتكلف هى بنفقاتها ، على نــــهرى دجلة والفرات وروافدهما. وتتعهد الحكومة التركية بإبلاغ الحكومة العراقية بأى منشأة تريد إقامتها على أحد النهرين أو أحد روافدهما وذلك بغرض جعل تلك المنشآت تخدم ، قدر الإمكان ، مصلحة العراق كما تخدم مصلحة تركيا .

٧- بروتوكول التعاون الاقتصادى والفنى (أنقرة ، ١٩٧١/١/١٧) : بين العراق وتركيـــا . ونصت مادته الثالثة على أن :

أ - تجرى السلطات التركية المختصة أثناء وضع برنـــامج مـــلء خـــزان كيبـــان جميـــع المشاورات التى تعتبر مفيدة مع السلطات العراقية المختصة بغية تأمين حاجات العراق وتركيا من المياه بما فى ذلك متطلبات ملء خزانى الحبانية وكيبان .

ب- يشرع الطرفان فى أسرع وقت ممكن فى المباحثات حـــول الميـــاه المشـــتركة ابتـــداء بالفرات وبمشاركة جميع الأطراف المعنية .

٨- بروتوكول التعاون الاقتصادى والفنى (أنقرة ، ١٩٨٠/١٢/٢٥) : بين العراق وتركيا . ثم انضمت سورية إليه فى العام ١٩٨٣ . وتضمن ما يلى :

أ - حول مسألة المياه اتفق الطرفان على التعاون فى مجال السيطرة على التلـــوث للميـــاه المشتركة فى المنطقة .

ب- وافق الطرفان على انعقاد لجنة فنية مشتركة خلال شهرين لدراسة المواضيع المتعلقـــة بالمياه الإقليمية (وبشكل خاص حوضى نهرى الفرات ودجلة) . وتقدم اللجنة تقريرهـــا إلى حكومات البُلدان الثلاثة خلال سنتين قابلة للتمديد سنة أخرى . وبعد استلام التقرير ستدعى الحكومات الثلاث إلى عقد اجتماع على مستوى وزارى لتقييم نتـــائج أعمـــال

اللجنة الفنية المشتركة ولتقرير الطرق والإجراءات التى توصى بـــها اللجنـــة الفنيـــة المشتركة للوصول إلى تحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التى يحتاجها كل بلد من الأنهار المشاركة .

٩- بروتوكول ١٩٨٧ : بين سورية وتركيا . وفيه اتفق الطرفان على أنه :

أ- خلال فترة ملء حوض سد أتاتورك ، وحتى التوزيع النهائى لمياه الفرات بين البُلـــدان الثلاثة يتعهد الجانب التركى بأن يوفر معدلاً سنوياً يزيد على ٥٠٠ م٣ فى الثانية عنـد الحدود التركية السورية.

ب- سوف يعمل الجانبان مع الجانب العراقى على توزيع مياه نهرى الفرات ودجلة بأسـوع وقت ممكن .

١٠- اتفاق ١٩٩٠ : بين سورية والعراق ، وبموجبه اتفقت الدولتان على أن تكون حصـة العراق ٥٨% من المياه الواردة فى نهر الفرات عند الحدود التركية السورية ، وحصة سورية ٤٢% منها ، وذلك حتى يتم التوصل إلى اتفاق نهائى ثلاثى حول قسمة ميـــاه نهر الفرات .

هذا عن الاتفاقيات الثنائية أو الثلاثية بين تركيـــا وســورية والعــراق ، منــذ تفكـك الإمبراطورية العثمانية ووقوع سورية والعراق تحت الانتداب ثم استقلالهما ، حتى اليـوم . أما فى الإطار الدولى ، حيث تستند الدولتان العربيتان إلى القانون الدولى ، فتجدر الإشـــارة إلى أن موضوع المياه أصبح من أهم المسائل التى تعنى بها الجهات الإقليميـــة والدوليـــة المتخصصة فى شئون القانون الدولى . وقد نظمت هذه الجهات الكثـــير مـــن المؤتمـــرات والندوات على المستويين الإقليمى والدولى لبحث موضوع الميـــاه . وتراكمـــت ، بمـــرور الزمن، أحكام وقواعد ومبادىء وأعراف أصبحت تشكل المرجعية القانونية لموضوع المياه. ومن المتعارف عليه بين الدول أن مصادر القانون الدولى هى التـــى ذكرتـــها المـــادة ٣٨ من نظام محكمة العدل الدولية ، هذا النظام الذى يشكل جزءاً لا يتجزأ مـــن ميثـــاق الأمـــم المتحدة والمصادر المشار إليها فى هذه المادة هى : الاتفاقيات العامة والخاصة ، والعـــرف الدولى (ويستدل عليه فى ممارسة الدول وتواتر الاستعمال)، والمبادئ العامة للقـــانون . وتعتبر هذه المصادر الثلاثة مصادر رئيسية . أما المصادر المساعدة فهى أحكام المحـــاكم ومذاهب كبار المؤلفين فى الفقه والقانون العام .

لذلك فإنه فى حال عدم وجود اتفاقيات بين الدول يلجأ إلى تطبيق القواعد القانونية المتعارف عليها لكى لا يبقى استخدام الأنهار الدولية دون ضابط قانونى وحتى لا تتصرف الدول وفق مصالحها فقط .

وتتفق هذه المصادر ، الرئيسية والمساعدة ، على : ١- أنّ النهر الدولى هو ذلك الذى يمر عبر أراضى دولتين أو أكثر ، أو يفصل ما بين هذه الأراضى ، ٢- تطبيق مبدأ المساواة بين الدول فى استخدام المياه الدولية ، ٣- حرية الدول فى استخدام المياه التى تمر فى أراضيها استخداماً منصفاً ومعقولاً شريطة مراعاة حقوق الدول الأخرى المشتركة فى النهر وعدم الإضرار بالغير . ٤- مبدأ المساواة فى استعمال المياه ومبدأ التوزيع المنصف والمعقول .

وتعتبر " اتفاقية قانون استخدام المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية"(١٥) التى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٩٧/٥/٢١ ، آخر وثيقة جامعة لمختلف الأحكام والقواعد والمبادئ والأعراف الخاصة بمياه الأنهار الدولية . ونشير ، فيما يلى ، إلى نصوص بعض المواد التى تنطبق أحكامها على قضية نهرى دجلة والفرات ، مع العلم بأن ثلاث دول فقط - منها تركيا - رفضت الموافقة على هذه الاتفاقية :

١-المادة ٢ : عرفت المجرى المائى الدولى بأنه هو المجرى المائى الذى تقع أجزاؤه فى دول مختلفة . ودولة المجرى المائى هى الدولة التى يقع فى إقليمها جزء من مجرى مائى دولى .

٢- المادة ٥: الانتفاع والمشاركة المنصفان والمعقولان :

أ- تنتفع دول المجرى المائى ، كل فى إقليمها ، بالمجرى المائى الدولى بطريقة منصفة ومعقولة ، وبصورة خاصة ، تستخدم هذه الدول المجرى المائى الدولى وتُنميه بغية الانتفاع به بصورة مثلى ومستدامة والحصول على فوائد منه ، مع مراعاة مصالح دول المجرى المائى المعنية على نحو يتفق مع توفير الحماية الكافية للمجرى المائى .

ب- تشارك دول المجرى المائى فى استخدام المجرى المائى الدولى وتنميته وحمايته بطريقة منصفة ومعقولة . وتشمل هذه المشاركة حق الانتفاع بالمجرى المائى وواجب التعاون فى حمايته وتنميته على النحو المنصوص عليه فى هذه الاتفاقية .

٣- المادة ٦: العوامل ذات الصلة بالانتفاع المنصف والمعقول :

أ - يتطلب الانتفاع بمجرى مائى دولى بطريقة منصفة ومعقولة ، بالمعنى المقصــود فــى المادة ٥ ، أخذ جميع العوامل والظروف ذات الصلة فى الاعتبار بما فى ذلك ما يلى :

١- العوامل الجغرافية والهيدروغرافية والهيدرولوجية والمناخية والإيكولوجية ، والعوامل الأخرى التى لها صفة طبيعية .

٢- الحاجات الاجتماعية والاقتصادية لدول المجرى المائى المعنية .

٣- السكان الذين يعتمدون على المجرى المائى فى كل دولة من دول المجرى المائى .

٤- آثار استخدام أو استخدامات المجرى المائى فى إحدى دول المجرى المائى على غيرهـا من دول المجرى المائى .

٥- الاستخدامات القائمة والمحتملة للمجرى المائى .

٦- حفظ الموارد المائية للمجرى المائى وحمايتها وتنميتها والاقتصـــاد فــى اســتخدامها وتكاليف التدابير المتخذة فى هذا الصدد .

٧- مدى توافر بدائل ، ذات قيمة مقارنة ، لاستخدام معين مزمع أو قائم .

ب- لدى تطبيق المادة ٥ أو الفقرة ١ من هذه المادة ، تدخل دول المجرى المائى المعنية ، إذا ما دعت الحاجة ، فى مشاورات بروح التعاون .

ج- يحدد الوزن الممنوح لكل عامل من العوامل وفقاً لأهميته بالمقارنة بأهميـــة العوامـل الأخرى ذات الصلة ، وعند تحديد ماهية الانتفاع المنصف والمعقول ، يجب النظر فــى جميع العوامل ذات الصلة معا والتوصل إلى استنتاج على أساسها ككل .

٤- المادة ٧ : الالتزام بعدم التسبب فى ضرر ذى شأن : تتخذ دول المجرى المائى ، عنــد الانتفاع بمجرى مائى دولى داخل أراضيها ، كل التدابير المناسبة للحيلولة دون التسبب فى ضرر ذى شأن لدول المجرى المائى الأخرى .

٥- المادة ٨ : الالتزام العام بالتعاون :

أ - تتعاون دول المجرى المائى على أساس المساواة فى الســيادة والســلامة الإقليميــة والفائدة المتبادلة وحُسن النية من أجل تحقيق الانتفاع الأمثل من المجرى المائى الدولى وتوفير الحماية الكافية له .

ب- لدى تحديد طريقة هذا التعاون ، لدول المجرى المائى أن تنظر فى إنشاء آلياء أو لجان مشتركة حسبما تراه ضرورياً لتيسير التعاون بشأن اتخاذ التدابير والإجراءات ذات الصلة فى ضوء الخبرة المكتسبة من خلال التعاون فى إطار الآليات واللجان المشتركة القائمة فى مختلف المناطق .

٦- المادة ٩ : التبادل المنتظم للبيانات والمعلومات :

أ- عملاً بالمادة ٨ ، تتبادل دول المجرى المائى ، بصفة منتظمة ، البيانات والمعلومات المتوافرة عادة عن حالة المجرى المائى ، وخاصة البيانات والمعلومات ذات الطابع الهيدرولوجى والمتعلقة بحالة الجو وبالجيولوجيا المائية وذات الطابع الايكولوجى والمتصلة بنوعية المياه وكذلك بالتنبؤات المتعلقة بهذه العوامل .

ب- إذا طلبت دولة من دول المجرى المائى من دولة أخرى من دول المجرى المائى تقديم بيانات أو معلومات غير متوافرة عادة ، تبذل الدولة الثانية قصارى جهدها للامتثال للطلب ، ولكن يجوز لها أن تجعل امتثالها متوقفاً على قيام الدولة الطالبة بسداد التكاليف المعقولة لجمع هذه البيانات أو المعلومات ولتجهيز هذه البيانات والمعلومات عندما يكون ذلك مناسباً.

ج - تبذل دول المجرى المائى قصارى جهدها من أجل جمع البيانات والمعلومات ، ومن أجل تجهيزها عندما يكون ذلك مناسباً ، بطريقة تيسَّر لدول المجرى المائى الأخرى الانتفاع بها عند إبلاغها إليها .

٧- المادة ١١ : المعلومات المتعلقة بالتدابير المزمع اتخاذها : تتبادل دول المجرى المائى المعلومات وتتشاور بعضها مع بعض وتتفاوض ، حسب الاقتضاء ، بشأن الآثار المحتملة للتدابير المزمع اتخاذها على حالة مجرى مائى دولى .

٨- المادة ١٧ : المشاورات والمفاوضات المتعلقة بالتدابير المزمع اتخاذها :

أ- ....

ب- تجرى المشاورات والمفاوضات على أساس وجوب قيام كل دولة ، بحُسن نية ، بإيلاء قدر معقول من الاعتبار لحقوق الدولة الأخرى ومصالحها المشروعة .

ج- تمتنع الدولة التى وجهت الإخطار ، أثناء المشاورات والمفاوضات عن تنفيذ التدابير المزمع اتخاذها أو السماح بتنفيذها لفترة ستة أشهر ، إذا طلبت إليها ذلك الدولة التى تم إخطارها وقت قيامها بالإبلاغ ما لم يتفق عليه خلال ذلك .

رفضت تركيا الموافقة على هذه الاتفاقية الدولية الجديدة ، بحجة أنها " مجحفة للدول التى بنت سدوداً فى أراضيها " ، فى حين أنها وجدت فى الاتفاقية ما ينقض خطتها وسياستها الخاصتين بمشروع غاب ، وبالأضرار التى أنزلها هذا المشروع بسورية والعراق، وإلزام تركيا بوجوب مراعاة مصالح دول المجرى المائى ، أى سورية والعراق ، والالتزام بتجنب الضرر للغير وإزالته والتعويض عنه عند الضرورة ، والالتزام بالتعاون والإخطار المسبق عن الإجراءات المزمع اتخاذها ، وجميع هذه الأمور قيود تفرضها الاتفاقية الدولية على تركيا ، ما دعاها إلى رفضها والتهرب من الالتزام بأحكامها .

وفى مقابل هذا المنهج التركى ، تعتمد سورية والعراق فى معالجتهما لموضوع مياه نهرى دجلة والفرات على الأحكام العامة القابلة للتطبيق على هذا الموضوع الخاص ، كما وردت فى ميثاق الأمم المتحدة ونظام محكمة العدل الدولية وخاصة المادة ٣٨ منه ، وعلى أحكام القانون الدولى العام والعرف الدولى الناجم عن مئات الاتفاقيات التى أبرمتها الدول فيما بينها لتنظيم علاقاتها بخصوص مياهها الدولية المشتركة حسبما نشرتها الأمم المتحدة، وعلى اجتهادات رابطة القانون الدولى (قواعد هلسنكى للعام ١٩٦٦) ، ومعهد القانون الدولى (توصيات سالزبورغ للعام ١٩٦١) ، والكثير من المؤتمرات الدولية حول المياه والبيئة (وخاصة مؤتمر ماردل بلاتا للعام ١٩٧٧ ومؤتمر ريو دى جانيرو وللعام ١٩٩٢)، وعلى نتائج أعمال لجان القانون الدولى غير الحكومية والحكومية ، وفى مقدمتها اللجنة الاستشارية القانونية للدول الآسيوية - الإفريقية (وخاصة دورة نيودلهى للعام ١٩٧٣ : مشروع قانون الأنهار الدولية) . والأهم من هذا كله " اتفاقية قانون استخدام المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية " ، التى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٩٧/٥/٢١ ، والتى انتقينا فيما سبق بعض النصوص منها ، والتى أصبحت المرجعية الشاملة لموضوع الأنهار الدولية .

إن الكم الهائل من الوثائق القانونية الدولية ، التى أشرنا إلى بعضها ، ليس سوى دليل يشكل إجماعاً راسخاً على مبدأين اثنين هما : عدم جواز الإضرار بالغير ، وضرورة اقتسام

استخدامات المياه المشتركة بشكل منصف ومعقول . لقد أصبح هذان المبدآن القاعدتين الأساسيتين الناظمتين لعلاقة الدول المتشاطئة على أنهار دولية . كما تجمع هذه الوثائق القانونية على أن المجرى المائى الدولى هو المجرى المائى الذى تقع أجزاؤه فى دول مختلفة ، والذى يشمل المياه السطحية والجوفية التى تشكل بحكم علاقتها الطبيعية بعضها ببعض كلاً واحداً ، وتتدفق صوب نقطة وصول مشتركة . إن هذا التعريف الجامع المانع للمجرى المائى الدولى قد تضمن ، عن عمد ، جميع التعاريف المتداولة سابقاً فى هذا المجال كالأنهار الدولية ، والمياه العابرة للحدود ، والأنهار المتاخمة ، والأنهار التعاقبية ... الخ . إذ إنها جميعها مجار مائية دولية .

وهكذا فإن الحقوق التى تريد تركيا اشتقاقها لنفسها من وراء تسمية نهرى دجلة والفرات بأنهما مياه عابرة للحدود ، ليس لها سند قانونى .

واستناداً إلى المبادئ المستقرة والأعراف السائدة فى القانون الدولى بشأن استخدام مياه الأنهار الدولية ، فقد تبنى البنك الدولى سياسة تقوم على عدم تمويل أى مشروع خاص بنهر دولى إلا إذا تحققت الشروط التالية : ١- إذا اتفقت عليه الدول المتشاطئة جميعها . ٢- إذا لم يعترض عليه أى من الدول المتشاطئة . ٣- إذا رأى البنك الدولى أن مصالح الدول المتشاطئة لا تتأثر بالمشروع وأن الاعتراضات لا أساس لها.

وقد يكون مفيداً هنا أن نشير إلى بعض الاتفاقيات التى عقدتها تركيا مع دول أخرى فى مجال تنظيم استخدام الأنهار الدولية المشتركة بينها ، والمماثلة لوضع نهرى دجلة والفرات، بصفتهما نهرين دوليين . ومن هذه الاتفاقيات :

١- الاتفاقية التركية – السوفيتية (١٩٢٧/١/٧) بشأن نهر آراكس الحدودى والمتعلقة ببناء الاتحاد السوفييتى لسد "سردارا" على هذا النهر . وتقتضى هذه الاتفاقية أن توزع المياه مناصفة بين الطرفين ، وأن تأخذ لتركيا نفس كمية المياه التى كانت تأخذها قبل بناء السد . كما يتعهد الاتحاد السوفيتى إزاء تركيا بأخذ كل التدابير لحماية المصالح التركية من الأضرار الناجمة عن بناء السد . ويحق لتركيا وفقاً للاتفاقية مراقبة بناء السد كما أنها تُسهم فى تكاليفه .

٢- الاتفاقية التركية – اليونانية (١٩٣٤/٦/٢٠) بشأن نهر ماريزا – ابيروس . وتقضى بإلغاء إنشاء سدين فى الأراضى التركية وبناء إنشاءات أخرى بعد دراسة مشتركة بين

البلدين . كما تقضى بإمكانية بناء أعمال انفرادية فى الحالات المستعجلة شرط موافقة الطرف الآخر .

٣- الاتفاقية التركية - اليونانية (١٩٣٥/٦/٣٠) وتقضى بأن يقدم كل طرف دراسة فنية للطرف الآخر عن مشاريعه ، ويعطيه مهلة ثلاثة أشهر للجواب . كما تقضىبضرورة إجراء اتصالات بين الطرفين عند إجراء أى تعديل على الخطة الأصلية . وفى حالة رفض الطرف الآخر للخطة أو وضع شروط غير مقبولة يلجأ إلى التحكيم .

٤- الاتفاقية التركية - البلغارية (١٩٦٨/١٠/٢٣) التى أصبحت نافذة فى ١٩٧١/١٠/٢٦. وتخص الأنهار التى تعبر البلدين . وتضمنت نصوصاً تفيد أنه بعد استلهام مبادئ القانون الدولى ومبادئ حُسن الجوار ، فإن الطرفين اتفقا على التعاون فيما بينهما لتحديد الإنشاءات والأعمال التى يمكن إقامتها على الأنهار التى تجتاز البلدين . كما يتعهدان بعد التسبب فى أضرار هامة نتيجة إقامة وتشغيل الإنشاءات على الأنهار المذكورة .

خامساً : مواقف الدول المتشاطئة

يؤخذ من محاضر الاجتماعات فى اللجان المشتركة بين العراق وسورية وتركيا ، ومن تصريحات بعض المسئولين فيها ، وأدبيات وسائل الإعلام ، أن مواقف الدول الثلاث بشأن استخدام مياه دجلة والفرات يمكن إيجازها فى النقاط التالية : (١٦)

١- موقف تركيا :

أ- إن نهرى دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين . وينطبق عليهما وصف المياه العابرة للحدود (Transboundary Rivers) . ولتركيا حق السيادة على مياههما . وأن المباحثات حول وضع النهرين يجب أن لاتتركز على موضوع قسمة المياه ، وإنما على موضوع الاستخدام الأمثل . وأن هذين النهرين اللذين ينبعان من أراضيها يشكلان مصدراً طبيعياً خاصاً بها ، وبالتالى فإن لها مطلق الحق فى التصرف فى مياههما على اعتبار " أن الفرات ودجلة وروافدهما هى ملك لتركيا إلى الحدود مع هذين البلدين (سورية والعراق) وأن تركيا يمكنها أن تستخدمهما مثلما تريد " ، وذلك حسبما ورد فى خطاب رئيس الوزراء عند تدشين سد أتاتورك .

ب- إن تطبيق مبدأ " الاستخدام الأمثل " وفق وجهة النظر التركية ، يتطلب القيام بدراسات فنية موسعة للتربة فى البلدان الثلاثة . ويتم ذلك بتشكيل لجان فرعية تتولى تحديد أصناف التربة وتحديد أنواع المحاصيل الزراعية التى يستوجب زراعتها دون غيرها ، وفى ضوء ذلك يتم تحديد الاحتياجات المائية .

ج- إن حوضى النهرين حوض واحد . فهما ينبعان من حوض واحد فى تركيا ، ويلتقيان فى العراق مكونين شط العرب . وعلى هذا فإن دجلة والفرات هما رافدان لنهر شط العرب. ويترتب على ذلك أن يجرى التعامل معهما على أساس أنهما رافدان ، وأن يتم وضع الحسابات الفنية وبحث موضوع الاحتياجات المائية للبلدان الثلاثة وفقاً لذلك .

د- يترتب على النقاط / الحقائق السابقة حرية تركيا الكاملة فى إنشاء السدود والمنشآت على نهرى دجلة والفرات دونما اعتبار لحقوق سورية والعراق فى هذه المياه ، وللأضرار التى تتعرضان لها من جراء ذلك .

هـ- استناداً إلى ان مياه نهرى دجلة والفرات مياه تركية ، فقد خططت تركيا لإنشاء مجموعة من السدود على حوضى دجلة والفرات بما يؤمن استغلال مياه هذين النهرين داخل أراضيها . وهذا سيقود عملياً إلى عدم تحقق فائض فى تلك المياه . وقد أعلنت عن ذلك السلطات التركية المختصة بقولها بوجود اختلال فى التوازن الجغرافى للمياه داخل تركيا ، خاصة فى المناطق الغربية من البلاد . وهذا الواقع يجعلها تعتقد فى إمكانية الاستحواذ على كامل مياه هذين النهرين.

و- إن تربة الأراضى التركية أجود من أصناف ترب الأراضى فى كل من سورية والعراق . وعليه فإن المياه يجب أن تتم الاستفادة منها فى هذه التربة الجيدة بدلاً من الترب غير الجيدة . وهذا يعنى أن هذه المياه يجب أن تستفيد منها تركيا بشكل كامل لأغراض الزراعة ، وذلك فى إطار فهمها لمبدأ الاستخدام الأمثل للمياه ، وبمعنى أن العراق وسورية عليهما الاعتماد فى غذائهما على ما تنتجه تركيا وأن يتخليا عن الكثير من مشاريعهما الزراعية .

٢- موقف العراق وسورية :

بدأت التأثيرات السلبية للمشروعات التركية على الموارد المائية للعراق وسورية وعلى الزراعة فيهما تتفاقم بمرور الزمن . وازدادت خطورة تلك التأثيرات مع قيام تركيا بوضع خططها لتنفيذ مشروعها العملاق "غاب" ، إضافة إلى الكيفية التى تعاملت بها تركيا مع الموضوع برمته وبما ينطوى على عدم اكتراثها بالدولتين المشاطئتين ، وعدم التشاور معهما وفق مقتضيات التعامل الدولى فى هذا المجال ، وبررت تركيا موقفها بآراء وأسس غير قانونية وغير مقبولة دولياً .

وإزاء ذلك بلورت سورية والعراق موقفهما مستندين إلى مبادئ القانون الدولى وعلاقات حُسن الجوار ومصالحهما الوطنية وحقوقهما التاريخية فى مياه دجلة والفرات ، واضعين فى الاعتبار الأضرار التى لحقت بهما ، وما سيلحق بهما من أضرار فى المستقبل، من جراء استمرار الموقف التركى بضيغته التى يتعامل وفقها مع هذا الموضوع الحيوى . ويمكن إيجاز مرتكزات الموقف العراقى - السورى بالنقاط التالية :

أ - إن نهرى دجلة والفرات دوليان وفق مختلف القواعد والمبادئ القانونية الدولية المستقرة . ويترتب على ذلك أن تكون السيادة على مياه النهرين مشتركة بين الدول الثلاث . وإن تأكيد تركيا على سيادتها المطلقة على النهرين حتى حدودها الإقليمية ، وتأكيدها على اعتبار مياه النهرين مياهاً تركية عابرة للحدود ، وعدم اعترافها بكون النهرين نهرين دوليين لا تعنى سوى أن تركيا تبيح لنفسها حقاً مطلقاً فى التصرف فى مياههما ، غير آبهة بحقوق الدولتين المتشاطئتين ، ما يعد انتهاكاً فاضحاً لقواعد القانون الدولى وللأعراف الدولية ذات العلاقة .

ب- ضرورة التوصل إلى اتفاق ثلاثى يحدد الحصة المائية لكل بلد على أسس معقولة ومنصفة ، تقوم على قواعد القانون الدولى وما يجرى عليه التعامل بين الدول فى مجال استغلال مياه الأنهار الدولية ، إضافة إلى الأحكام القانونية المتعلقة بهذين النهرين . وفى هذا الصدد قدم العراق مقترحات تهدف إلى قسمة عادلة لمياه نهر الفرات بما يضمن حقوق الأطراف الثلاثة . ولكن تركيا ، ومن خلال طروحاتها ، اتجهت نحو التنصل من التزاماتها بشأن موضوع تحديد الحصص المائية ، الذى كان يفترض أن يتم فى فترة أقصاها سنتان من تاريخ تشكيل اللجنة المشتركة فى العام ١٩٨٠ . ولذلك فإن اللجنة ، وبالرغم من عقدها ستة عشر اجتماعاً كان آخرها فى

العام ١٩٩٢ ، فشلت فى تحقيق هذه المهمة بسبب رفض تركيا مبدأ تحديد الحصص المائية .

ج- إن تحديد الحصص المائية يجب أن يضع فى الاعتبار الحقوق المكتسبة والحاجات الاجتماعية والاقتصادية للدول المشاطئة ، إذ لا يمكن أن نلغى تاريخاً ، ونطوى حضارة عمرها آلاف السنين قامت ومازالت تقوم فى دوادى الرافدين (دجلة والفرات) وما حوله، مع كل ما يترتب على ذلك من حقوق تاريخية واجتماعية وثقافية واقتصادية . ولذلك فمن غير المتصور أن يتناسى أى اتفاق الحقوق المكتسبة لعشرات الملايين من المزارعين العراقيين والسوريين الذين يعيشون على الزراعة فى حوضى دجلة والفرات منذ فجر التاريخ . فالمعروف أن نقص مليار م٣ واحد يؤدى إلى خروج ٦٢ر٥ ألف هكتار من الأراضى الزراعية ، وتحويلها إلى أراض بور ، وعلينا أن نتصور كم من البشر ستتهدد حياتهم من جراء ذلك .

د- إن دجلة والفرات نهران منفصلان قائمان كل بذاته ، ويؤكد ذلك الواقع الفعلى والظروف الجغرافية . فلكل نهر منهما منابعه وحوضه ومجراه ومنطقته . وإن التقاءهما بعد آلاف الكيلومترات من المنبع لا يعنى أبداً أنهما رافدان للنهر الذى يشكلانه (شط العرب) لمسافة لا تتجاوز ١٠٠كم . وعلى ذلك فهما نهران مستقلان بكل المقاييس والحسابات والاعتبارات الفنية والجغرافية والقانونية والتاريخية .

هـ- ضرورة مراعاة قاعدة عدم الإضرار بالغير عند تنفيذ المشارع الإروائية على النهرين. فهذه القاعدة تنشئ التزاماً قانونياً على دول المجرى المائى الدولى بضرورة التشاور المسبق عند وجود نيّة لدى إحدى هذه الدول لتنفيذ أى مشروع قد يؤثر على الدول المشاطئة الأخرى . ووفق هذا المبدأ جرى التعامل الدولى بين مختلف الدول المتشاطئة للأنهار الدولية .إن إنشاء تركيا لمشاريع إروائية وسدود عديدة ، وخاصة على نهر الفرات ، قد رتب أضراراً كبيرة على الزراعة والحياة البشرية فى سورية والعراق بسبب تدنى كمية ونوعية المياه المتدفقة التى تطلقها تركيا . وترى الدولتان العربيتان أن إنشاء السدود التركية يمكن أن يكون ذا فائدة لجميع الأطراف المعنية فيما لو تم التنسيق والتشاور مسبقا بشأنها ، بحيث لا يؤثر تنفيذها على الموارد المائية لسورية والعراق . أما بخلاف ذلك ، فان استمرار تركيا بمشروعها العملاق دون اكتراث

بمصالح الأطراف الأخرى تترتب عليه آثار وكوارث نتيجة تدنى الموارد المائية بشكل غير محسوب .

و- إن قاعدة الإستخدام الأمثل للموارد المائية لا تعنى بأى حال (كما هو المفهوم التركى لها) تحديد أصناف التُرب وما يترتب عليها من تحديد لنوعية المحاصيل الزراعية ، وبما يفضى إلى التدخل فى السياسات الزراعية والاقتصادية لكل دولة ، الأمر الذى يعنى التدخل فى شئون داخلية كثيرة ، وهو أمر لا يمكن قبوله . إن قاعدة الاستخدام الأمثل ترتبط بضرورة قيام كل دولة بترشيد استخدام المياه ، والمحافظة عليها وتخطيط استخدامها للاستفادة منها استفادة قصوى من خلال تحسين كفاءة الرى واستصلاح الأراضى والسيطرة على مياه الفيضانات والأمطار ... الخ . وهى لا تتعارض أبداً مع قسمة عادلة ، ومع ما يؤمّن الحاجات الاجتماعية والاقتصادية ويضمن استمرار التمتع بالحقوق المكتسبة تاريخياً .

ز- ترى الدولتان العربيتان أن تفاهم البلدان الثلاثة ووصولها إلى إتفاق يحدد الحصص المائية من المياه المشتركة يمكن أن يكون عاملاً يساعد فى تقوية سُبل التعاون البناء ، ويفتح أفاقاً جديدة من العلاقات التى تقوم على مبادئ القانون الدولى وعلاقات حُسن الجوار ، بعيداً عن ربط قضية المياه بأهداف سياسية ومواقف اقتصادية ترمى إلى الضغط على الدول المشاطئة لتحقيق أغراض ومنافع ذاتية ، لأن ذلك مخالف لأسس التعامل الدولى ، ولايؤدى إلى حل عادل ومعقول للمشكلة .

إن محور الموقف التركى الذى يؤدى إلى رفض تركيا مبدأ الاقتسام المنصف والمعقول ، هو خطتها للتعاون الفنى بين الدول الثلاث ، والتى تتضمن ثلاث مراحل هى : ١- مرحلة المسح الهيدرولوجى (ويتطلب تنفيذها سنوات عديدة مع العلم أن هذا المسح متوافر لدى سورية والعراق) . ٢- مرحلة تصنيف الترب (ويتطلب تنفيذ هذه المرحلة ٢٥ عاماً مع تعذر الاتفاق على تصنيف أنواع الترب) . ٣- التقويم الاقتصادى (أى تحديد أفضلية توظيف المياه ، وفى هذا تدخُّل مباشر فى الشئون الداخلية ، كمثل إصرار تركيا على أن يمتنع العراق عن زراعة الأرز لأنه يستهلك كميات كبيرة من المياه، فى حين يرى العراق أن زراعة الأرز جد ضرورية لتأمين إحدى مواد الغذاء الرئيسية) .

وكان الجانب التركى فى اللجنة الفنية الثلاثية عرض هذه الخطة فى إجتماع أنقـوة (٧-١٩٩٠/٣/١٢) ، ثم أعاد طرحها فى اجتماع وزارى ثلاثى عقد فى العاصمة التركية (٢٦-١٩٩٠/٦/٢٧) مضيفاً إليها فقرة تتعلق بتنظيم تدفق مياه الفرات طبقاً للحاجات الموسمية ، بحيث يصبح الصبيب المتوسط السنوى ١٥ر٧٦٨ مليار م ٣ ، علـى أسـاس أن يكـون الصبيب فى الثانية عند الحدود السورية - التركية ٥٠٠ م٣ ، يرتفع إلـى ٧٠٠ م٣ فـى الثانية فى الصيف ، وينخفض إلى ٣٠٠ م٣ فى الثانية فى الشتاء .

سادساً : خلاصة

تسعى تركيا إلى أن تتزعم ما يمكن أن نسميه "إدارة المياه" فى منطقة الشرق الأوسط . وإذا كانت "أوبك" هى المنظمة التى ارتضتها الدول المنتجة للنفط كى تتولـى شـئون إدارة النفط للدول الأعضاء فى المنظمة ، فإن تركيا تسعى إلى أن تنفرد بإدارة المياه فى المنطقة. لهذا دعت فى العام ١٩٩١ إلى "قمة مياه الشرق الأوسط" التى عقدت فى اسـطنبول . ثـم دعت فى العام ١٩٩٧ إلى "مؤتمر مياه العالم : تمويل مشاريع المستقبل " . وعلى الرغـم من هذا التوجه التركى الإقليمى والعالمى بشأن المياه ، لا تزال تركيا تؤمن بـأن للعـرب نفطهم ، ولتركيا ماءها ، وهى حرة فى التصرف فيها بمثل ما العرب أحرار فى التصرف فى نفطهم . وعلى هذا الأساس تعالج تركيا شئون نهرى دجلة والفرات مع سورية والعراق .

وحتى تتهرب تركيا من ضغط الالتزامات التى تفرضها صفة "النهر الدولـى" الملازمـة لدجلة والفرات ، ترى تركيا أن حرصها على مراعاة الاحتياجات المائية لسورية والعراق لا يفرض عليها أى التزام بالدخول فى أى نوع من المساومات أو المفاوضات التـى تمـس حقوقها السيادية (Sovereign Rights) على النهرين . ويعنى هذا أنه لا توجد مشـكلة بين الدول الثلاث بسبب سد أتاتورك وغيره من مشروعات غاب . ولا يمكن لمسألة الميـاه أن تكون موضوع نزاع بين هذه الدول لأنها لم تبرم اتفاقية بشأن تقسيم واستغلال الميـاه . وهو ما ركز عليه العديد من المسئولين وعلماء السياسة والقانون الأتراك خلال فترة تنفيـذ القرار التركى بخفض تدفق مياه الفرات لمدة شهر ابتداء من ١٩٩٠/٢/١٣ ، حيـث تـم خلالها تخزين ٥, ٢ مليار متر مكعب من المياه خلف سد أتاتورك . وأعقب ذلـك تشـغيل أولى وحدات محطته الكهرمائية فى أيار / مايو ١٩٩١ ثم الوحدات السبع الأخرى .

وتتكئ هذه السياسة التركية على مسندين مهمين :

١- إطلاق الصفة الوطنية على نهرى دجلة والفرات حتى نقطة مغادرة كل منهما الأراضى التركية ، وإسقاط صفة "الدولية" عنهما . ويعنى هذا أن لتركيا السيادة المطلقة على النهرين حتى هذه النقطة، ولا يجوز للعراق وسوريا إثارة أى مشكلة بشأن السدود التى تبينها تركيا على النهرين وروافدهما داخل إقليمها . وفى هذا السياق قال رئيس الوزراء سليمان ديميريل فى ١٩٩٠/٥/٦ : "إن لتركيا السيادة على مواردها المائية. ولا يجب أن تخلق السدود التى تبنيها على نهرى الفرات ودجلة أى مشكلة دولية . ويجب أن يدرك الجميع أنه لا نهر الفرات ولا نهر دجلة من الأنهار الدولية . فهما من الأنهار التركية حتى النقطة التى يغادران فيها الإقليم.

٢- التهوين من شأن الأضرار التى سيلحقها مشروع غاب بسورية والعراق . وبلغ هذا التهوين حد إدعاء إمكانية استفادة البلدين العربيين من هذا المشروع ، كمثل ما أشونا إليه فى غضون البحث .

ومن الملاحظ أنه لا توجد ، حتى اليوم ، بسبب الرفض التركى ، اتفاقية مشتركة بين تركيا وسورية والعراق ، تنظم طريقة الإفادة من نهرى دجلة والفرات . ولهذا فإن أحكام القانون الدولى ، وبخاصة "اتفاقية قانون استخدام المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية " ، التى أشرنا إليها ، تسرى على هذين النهرين ، حتى تتوصل الدول المشاطئة الثلاث إلى اتفاقية خاصة تنظم الإفادة من النهرين .

إن هذه الاتفاقية الدولية التى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٩٧ ، أصبحت أهم وأبرز المراجع القانونية الرئيسية فى معالجة شئون الأنهار الدولية، إنْ لم تكن المرجع الجامح المانع وتؤكد مواردها ونصوص وثائق القانون الدولى المتماثلة والأعراف الدولية السائدة أنه: ١- لا توجد سيادة مطلقة لدولة ما فى التصرف بمياه نهر دولى . ٢- ولا وجود لما سمى "المياه العابرة للحدود" ، ٣- ولا يجوز الإضرار بالغير ، ٤- وأن من الضرورى التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق يؤمن حقوق الدول المشاطئة للنهر الدولى ويحدد النصيب المعقول والمنصف لكل دولة مشاطئة .

تنفى تركيا إمكانية توظيف مياه الفرات لأغراض سياسية فى إطار العلاقات مع سورية والعراق . بيد أنه من الناحية الواقعية تستخدم تركيا الفرات سلاح ضغط على البلدين العربيين ، وبخاصة سورية ، نتيجة خلط تركيا مسألة المياه مع المشكلة الكردية التى

تعانيها . وهو خلط مقصود تتبناه المؤسسة العسكرية ، فى حين تــــرى وزارة الخارجيـــة الفصل بين المسألتين عن التعامل مع سورية . (١٨) ومن ذلك تحذر رئيس الأركان العامة فى منتصف أيلول / سبتمبر ١٩٩١ من أن اقتسام مياه الفرات بين الدول الثلاث قد يشـــكل إحدى المشكلات الرئيسية فى المستقبل ، إذا ما شعرت دمشق وبغداد بأنهما يتمتعان بمـــا يكفى من القوة لمواصلة إثارة هذه المسألة . (١٩)

لقد أصبح واضحاً أن تركيا تتصرف بمياه نهرى دجلة والفرات وفق ما تمليـــه عليـــها مصالحها الخاصة على حساب مصالح كل من العراق وسورية . وهو أمر يتعـــارض مـــع المبادئ والقواعد القانونية الدولية المعروفة ومع الفقه الدولى الذى يشدد على موضــــوع الانتفاع المنصف والمعقول ، والأخذ بنظر الاعتبار الحقوق المكتسبة .

إن اختلاف الدول فى كيفية الانتفاع من المياه المشتركة أمر طبيعى يفترض أن لا يؤدى إلى انفراد طرف بذلك الانتفاع على حساب الأطراف الأخرى . وينبغى أن لا تكون المصلحة الذاتية هى وحدها التى تركن إليها دولة المنبع فى تقرير كيفية تصرفها بمياه النهر الدولى . وأن عدم وجود اتفاق دولى بين الأطراف بشأن توزيع حصص النهر الدولى لا يعنى إطـلاق يد دولة واحدة فى التصرف المطلق بمياه ذلك النهر ، بل يجب اللجوء إلى التفاوض بيـــن تلك الأطراف ، وفى حالة عدم التوصل إلى الحل المنطقى والعادل الذى يحقق توازناً بيـــن مصالح الدول المشاطئة ، فلابد من اللجوء إلى الوسائل السليمة الأخرى المعروفة دوليا لحل الخلافات التى تنشأ بين الدول ، والتى تستند إلى القواعد القانونية الدولية ، إضافـــة إلـــى الفقه القانونى الدولى . إن مثل هذا التوجه لم يتحقق فى موضوع استغلال نــــهرى دجلـــة والفرات ، حيث استمرت تركيا فى استغلال مياه النـــهرين وفـــق طموحاتـــها الاقتصاديـــة والسياسية دون الاكتراث بمصالح العراق وسورية . وقد حاولت تركيا أن تُضفـــى صفـــة الشرعية على موقفها هذا من خلال تفسيرات ومسميات ليس لها أساس فى الفقه القـــانونى الدولى ، القديم والحديث .

المراجع والحواشى :

1. Mary E. Morris, The Politics of Water in the Middle East , Middle East sight, Vol. 8(2) , 1991, p. 36-37.

انظر أيضا : د. عبد المالك خلف التميمى ، المياه فى المشرق العربى قضية حدود ، مجلــة عـــالم الفكـــر ١٩٩٧/٦ ، الكويت ، ص ١٢٤ .

٢- انظر موجز التقرير فى جريدة الحياة ، ٣٠-٣١/١٢/١٩٩٣ .

٣- د. عز الدين الخيرو ، الفرات فى ظل قواعد القانون الدولى ، وزارة الإعلام ، بغداد ١٩٧٦ ، ص ١١٧-١٢٥ .

٤- عباس قاسم ، " الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية" ، مجلة المستقبل العربى ع ١٦٤ ، ١٩٩٣/٨ ، ص ٢٨ .

٥- جريدة الاتحاد الإماراتية ، ١١/٤/١٩٩٢ .

٦- جريدة الحياة اللندنية ، ١٥/١/١٩٩٥ . انظر أيضاً : بروس أ. هوريتز "أزمة المياه فى الشرق الأوسط " ، ترجمة غسان رملاوى ، مجلة شئون الأوسط ، ع٥ ، ١٩٩٢/١ ، ص٧٩ .

٧- جريدة الحياة اللندنية ، ٣٠/٣/١٩٩٦ .

٨- د. جلال معوض ، "مياه الفرات والعلاقات العربية - التركية " ، مجلة شئون عربية ، ع ٦٥ ، أبريل /نيسان ١٩٩١ ، ص ١٣٦-١٣٨ .

٩- جريدة السفير اللبنانية ، ١٦/٢/١٩٩٦ .

10- Turkish Daily News, 19/1/1990 .

١١- جريدة الأهرام ، ١٣/١٢/١٩٩٧ .

١٢- جريدة الأهرام ، ٢٦/٣/١٩٩٨

١٣- المرجع السابق ، ١١/١١/١٩٩٧ .

١٤- مجدى صبحى ، "الترتيبات الإقليمية لاستخدام المياه فى الشرق الأوسط " ، بحث مقدم إلى ندوة نظمها معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ٢٧-٢٩/١٢/١٩٩٧ ، ص ٢٥-٢٦ .

١٥- من وثيقة الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، رقم **A/51/869** وتاريخ ١١/٤/١٩٩٧ .

١٦- د. محمد عبد الله الدورى : المركز القانونى لنهرى دجلة والفرات فى ضوء أحكام القانون الدولى ، بحث مقدم إلى : ندوة المشكلات المائية فى الوطن العربى ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ٢٩- ٣١/١٠/١٩٩٤ ، ص ٣٦-٤١ .

17- Turkish Daily News, 7/5/1990

١٨- د. جلال معوض ، "ندوة المستقبل العربى " ، المستقبل العربى ، ع ١٦٠ ، ١٩٩٢/٦ ، ص ٩٩ .

١٩- المرجع نفسه.

الفصل التاسع عشر

نهر الفرات وحق العرب فى استثمار مياهه

د. إبراهيم أحمد سعيد*

أهمية الدراسة وأهدافها:

نعلم أن للأنهار والموارد المائية الدور الحاسم فى جذب السكان منذ قديم الزمن وفى إقامة حضارات لازالت آثارها باقية حتى الآن والماء كما هو معلوم أساس كل شئ حى كما قال تعالى (وجعلنا من الماء كل شئ حى) وهو كما قالت العرب : أرخص موجود وأغلى مفقود. وقد اكتسبت الموارد المائية أهمية كبيرة فى السنوات الأخيرة، وربما أصبحت فى السنوات القادمة أساساً لقراءات مختلفة فى خرائط الجغرافية السياسية فى مناطق متعددة من العالم وذلك لاعتبارين اثنين:

١- التزايد الكبير فى أعداد السكان.

٢- تنامى ضرورة توافر الكميات اللازمة لمتطلبات عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فالمياه تدخل فى مجمل عمليات التنمية والنشاطات الاقتصادية المتنوعة، وهذا يفرض على كل شعب وكل أمة أن تدرس مواردها المائية وتتعرف عليها بدقة، وأن تحدد الإمكانات المتاحة لاستثمارها وتضع الخطط والبرامج المناسبة لذلك. وإذا كان هذا الكلام يندرج على كل شعوب الأرض وأممها فإنه أكثر ما يلائم أمتنا العربية لموقعها الجغرافى فى

* أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – سورية

العروض المدارية وشبه المدارية، ولأن أكثر من ٧٠% من أراضينا تقل هطولاته المطرية عن ٢٠٠مم/سنوياً، ولأن معدل النمو السكانى فى الوطن العربى ٣% حيث يفوق معدل النمو العالمى بمرتين ١,٥%، ولأننا أمة نامية وطموحة فإننا لا نستطيع أن نحقق طموحاتنا دون تحديد مواردنا المائية، وتنميتها والدفاع عن حقوقنا فى استثمارها وحمايتها. فأمننا القومى مرتبط بأمننا الاقتصادى وهذا بحد ذاته لا يتحقق إلا من خلال تأمين الثروة المائية اللازمة.

ونهر الفرات ثانى أنهار الوطن العربى، بعد نهر النيل، من حيث الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية. لذلك سأحاول فى هذه الدراسة أن أبين حق العرب فى مياهه والطرق الممكنة لاستثماره وفق القواعد الدولية الناظمة لاستثمار الأنهار الدولية المشابهة، وبما تم الاتفاق عليه فى المعاهدات الموثقة بين سوريا والعراق وتركيا.

الخصائص الهيدرولوجية لنهر الفرات:

ينبع الفرات من الهضبة الأرمنية - الأناضولية، التى يزيد ارتفاعها عن ٣٠٠٠م فوق مستوى سطح البحر، والتى تتميز بهطولات مطرية غزيرة تزيد عن ١٠٠٠ مم/سنوياً، وتساقط كميات كبيرة من الثلوج. يتشكل الفرات من التقاء نهرين فى مجراه الأعلى وهما فرات صو ، ومراد صو. ويبلغ طوله من منابعه وحتى مصبه فى شط العرب ٢٣٣٠ كم، منها ٤٢٠ كم فى تركيا والباقى فى الأراضى العربية (سوريا والعراق). أما مساحة حوضه المغذية فتبلغ ٣٥٠ ألف كم٢ منها ٢٤٠ ألف كم٢ فى الأراضى العربية ولكنها لا تعطى أكثر من ١٣% من التصريف السنوى للنهر فى أحسن الحالات. وتبلغ غزارة الفرات فى المتوسط ١٠٠٠م٣/ثا، وقد تتجاوز الـ ٨٠٠٠م٣/ثا، أما تصريفه السنوى فيتراوح بين ٣١ - ٣٣ مليار م٣ [١]. وفى بعض المصادر يقدر بـ ٣٥ مليار م٣ [٢]. وفى عام ١٩٦٨ - ١٩٦٩ وصل تصريف النهر لـ ٥٢ مليار م٣، ويؤثر نظام التغذية / الثلجى - المطرى / على نظام التصريف للنهر ، فخلال الفترة الممتدة بين آذار (مارس) وحتى حزيران يكون الصبيب الأعظمى، نتيجة لذوبان الثلوج على المرتفعات المغذية، فقد يصل الصبيب الشهرى لـ ١٤ مليار م٣، فى حين يكون الصبيب المنخفض خلال الفترة الممتدة بين تموز (يوليو) ومنتصف تشرين الأول (أكتوبر) حيث يمكن أن ينخفض حتى ١,٥ مليار م٣ فى الشهر. ويبدأ الصبيب المتوسط من منتصف تشرين الأول (أكتوبر) وحتى آذار (مارس) حيث يعتمد النهر على

التغذية المطرية فى هذه الفترة. وللفرات روافد عدة أهمها (توهما وكوكوزو) اللذان يصبان به إلى الجنوب من سد كيبان فى تركيا. ويعد الخابور أهم روافد الفرات فى سوريا وهو ينبع من داخل الأراضى السورية من ينابيع رأس العين، ويبلغ طوله ٤٤٦كم ومتوسط غزارته ٥٠م٣/ثا. ويرفده ضمن الأراضى السورية أيضاً البليخ والساجور.

مشكلات استثمار الفرات فى التنمية الاقتصادية:

لقد كانت مياه الفرات وروافده منذ قديم الزمن مورداً حيوياً لسكان حوضه وبشكل خاص فى مجراه الأدنى والأوسط، حيث قامت بجواره حضارات عريقة فى بلاد الرافدين وفى الجزيرة السورية وفى الوهدة الفراتية الخصبة . ولكنه مع ذلك كان يشكل مصدراً للخطر فى فترات صبيبه الأعظمى حيث كان يغير مجراه ويفيض من سريره ليدمر القرى والمزارع، ويؤدى إلى خسائر فى الأرواح البشرية والثروة الحيوانية والترب الزراعية والمنشآت الاقتصادية. ولكن الأمر بدأ بالتبدل فى القرن العشرين وبخاصة منذ منتصف السبعينيات عندما بدء بتدشين منشآت هيدرولوجية اقتصادية كبيرة فى الدول الثلاث ولكى نقدر حجم الضغوط المترتبة على مياه الفرات فإننا سنلقى الضوء على أهم المشاريع الاقتصادية المقامة فى حوض النهر، ولربما كانت كاشفاً واضحاً عن بعض الأسباب التى تدفع بمشكلات استثمار الفرات إلى التصعيد وعدم إيجاد اتفاق كامل وعادل لاقتسام مياهه وفق القواعد والأعراف الدولية.

المشاريع العراقية:

لقد كان العراق أول دولة فى دول حوض الفرات تقوم بإنشاء مشاريع هندسية كبيرة لاستثمار مياهه فى الزراعة بطريقة منظمة. وأهم المشاريع العراقية المقامة على الفرات، الآتى (انظر الشكل رقم (١)):

١-سد الهندية، وهو أقدم المشاريع المقامة على الفرات، حيث تم بناؤه فى عام ١٩١٣، ولكن تم تجديده فى عام ١٩٨٨.

٢-سد الرمادى، وناظم الورار وقد تم إنشاؤهما فى عام ١٩٥١.

٣-سد الفلوجة، وقد أنجز فى عام ١٩٨٦.

٤-سد القادسية، وقد أنجز كذلك فى عام ١٩٨٦ ويقع على ارتفاع ١٤٧م فوق مستوى سطح البحر.

٥-خزان الحبانية، وهو عبارة عن خزان طبيعى يقع على ارتفاع دون ٥٠م فوق مستوى سطح البحر، يستخدم لتخزين المياه فى أوقات الفيضان ثم تتم الاستفادة من المياه المخزنة فى أوقات الحاجة.

تعانى المشاريع المقامة على الفرات فى العراق من مشكلة التبخر الخطيرة والتى تقدر بـ ٥.٩٤مليارم٣ سنوياً، ولكن أكبر كمية تبخر تحصل فى بحيرة الثرثار، حيث تصل الكمية المتبخرة سنوياً إلى ٤,٥ مليار م٣ [٣]. أى ما يعادل ٧٥% من مجمل المياه المتبخرة.

المشاريع السورية:

لقد أقامت سوريا مجموعة من المشاريع الاقتصادية الاستراتيجية على نهر الفرات وروافده فى سوريا، كانت أساساً لانطلاقة اقتصادية رائدة فى عمليات التنمية، وأهمها الآتى:

١- سد الفرات (الطبقة): لقد دشن الفرات فى عام ١٩٧٤ ويقع على ارتفاع ٣٠٤م فوق مستوى سطح البحر، وتبلغ مساحة بحيرته ٦٣٠ كم٢، وتبلغ طاقتها التخزينية ١١,٩ مليار م٣، أما قدرته على إنتاج الطاقة الكهربائية فتبلغ ٢,١ مليون ك.و.س. من ثمان عنفات توليد، وتقدر المساحة التى سيرويها بعد إتمام عمليات الاستصلاح والعمل بـ ٦٤٠ ألف هكتار.

٢- سد البعث: وقد أقيم هذا السد فى منتصف المسافة بين مدينة الرقة وسد الفرات وهو يهدف لتنظيم مجرى النهر وتقليل تذبذب منسوب مياهه، أما طاقة التخزين فى بحيرته فتبلغ ٩٠ مليون م٣ فقط. وتتكون محطته الكهرمائية من ثلاث عنفات استطاعة كل واحدة منها ٢٥ ميغا واط.

٣- سد تشرين: ويقع هذا السد قبل بحيرة الأسد التى يشكلها سد الفرات على ارتفاع ٣٢٣م فوق مستوى سطح البحر، وقد أقيم هذا السد بغرض توليد الطاقة الكهربائية، وهو يتكون من ٦ عنفات تبلغ طاقة كل واحدة منها ١٠٥ ميغا واط ، أما طاقة تخزين بحيرته فتبلغ ١,٩ مليار م٣.

٤- مجموعة سدود الخابور الصغيرة: وعددها ٩ سدود، أما طاقتها التخزينية فتبلـــغ ٤٠٧ مليون م٣، أكبرها سد السابع من نيسان، الذى تبلغ طاقته التخزينية ٢٠٠ مليون م٣.

٥- سد الخابور الكبير وتبلغ طاقته التخزينية ٦٦٥ مليون م٣.

٦- سد الحسكة الشرقى: وتبلغ طاقته التخزينية ٣٠٦ مليون م٣.

وبذلك تبلغ طاقة تخزين السدود المقامة على نهر الخابور ١,٣٧٨ مليار م٣.

٧- سد الساجور/ وتبلغ طاقته التخزينية ٨,٩ مليون م٣ فقط.

إن طاقة التخزين لمجمل السدود السورية المقامة على شبكة مياه الفرات تبلغ ١٥,٢٦٨ مليار م٣.

المشاريع التركية:

لقد بدأت تركيا فى الاستثمار الاقتصادى الموسع لمياه الفرات منذ مطلع السبعينيات مــن القرن العشرين، فقد أقامت مجموعة كبيرة من السدود المتتالية على مجرى النـــهر بحيــث أصبحت تتحكم فى مجمل مياهه ضمن أراضيها، وأهم تلك المشاريع الآتى: (أنظــر الشــكل رقم(٢))

١-سد كيبان: وقد بدأ العمل به فى عام ١٩٦٥ فى منطقـــة التقـــاء رافـــدى الفـــرات الأساسيين مراد صو وفرات صو ويقع على ارتفاع ٨٣٨م فـــوق مســـتوى ســـطح البحر. وقد دشن فى عام ١٩٧٤، بطاقة تخزين تبلغ ٣٠,٦ مليار م٣ أما طاقته فـــى إنتاج الكهرباء فتبلغ ١٢٤٠ ميغا واط.

٢- قرة قايا: وقد بدء العمل به فى عام ١٩٧٤، وهو يقع جنوب مضيق كيبان بـــ١٦٠ كم ويقع على ارتفاع ٦٩٨م فوق مستوى سطح البحر. وفى عام ١٩٨٥ تم تدشينه بطاقة تخزين تبلغ ٩,٥٤ مليار م٣، أما طاقته فى إنتاج الكهرباء فتبلـــــغ ١٧٨٠٠ ميغا واط.

٣-سد أتاتورك: لقد بنى هذا السد الكبير بالقرب من مدينة بوزوفا ويقع على ارتفـــاع ٥٤٩ كم فوق مستوى سطح البحر، وقد دشن فى عام ١٩٩١، وهو أعظم منشـــأة هندسية أقيمت على نهر الفرات حتى الآن، ويعد تاسع منشأة عالمية من حيث طاقته التخزينية والتى تبلغ ٤٨,٧ مليار م٣، أما طاقته فى إنتاج القدرة الكهربائية فتبلغ ٩

مليار ك.و.س. من ثمان عنفات لا تعمل إذا انخفض مخزون المياه فى بحيرته عن ٣٥ مليار م٣. وقد تطلب الأمر عند ملء بحيرته قطع مياه الفرات مدة شهر كامل من ١٩٩٠/١/١٣ وحتى ١٩٩٠/٢/١٣. ويخطط له ليروى مساحة تقدر ب ٨٧٠ ألف هكتار.

ويجرى العمل فى بناء سدين كبيرين آخرين وهما سد بيرسيك وسد كركميز القريبة من الحدود السورية، وفى عام ١٩٩٣ وضع حجر الأساس لسد قريب جداً من الحدود السورية فى مدينة الرها. وتخطط تركيا من خلال مشروعها الكبير فى الجنوب الشرقى من البلاد والمعروف باسم الغاب (GAP) إلى بناء ٢٢ سداً و١٩ محطة كهرمائية منها ١٤ سداً على نهر الفرات وسينتهى العمل فيه فى عام ٢٠٠٥ بكلفة تقديرية تصل لـ ٢٩ مليار دولار وتشترك فى تنفيذه ٨ شركات أوربية من فرنسا وألمانيا والنمسا وبلجيكا ومن تركيا. ويقدر أن تقوم تركيا باستصلاح نحو ١,٧ مليون هكتار ضمن المساحة الممتدة بين ماردين وعنتاب، وتعول عليها تركيا فى مضاعفة عدد سكان المنطقة وزيادة معدل الدخل القومى بنحو ٧% سنوياً. وتأمين نحو ثلاثة ملايين فرصة عمل وسيقوم المشروع بتوليد ٢٧ مليار ك.و.س.

ومن خلال ما ذكرناه سابقاً عن ضخامة المشاريع المقامة على الفرات والمخطط لإقامتها عليه، يفرض السؤال الآتى نفسه: ما مدى ملائمة الإمكانات المائية المتاحة لنهر الفرات مع حجم ما يعول عليه من أهمية؟.

يقدر بعضهم[٤] أن الإمكانات المائية لنهر الفرات تكفى لرى ٢,٥ مليون هكتار فقط، فى حين تصل مساحة الأراضى المخطط لريها فى الحوض الإجمالى للفرات إلى ٤,٤ مليون هكتار.

انظر الجدول رقم (١):

المساحة المخطط لاستثمارها فى حوض الفرات (الوحدة مليون هكتار)[*]

العراق	سوريا	تركيا	المجموع
١,٩٥٩	٠,٧٧٣	١,٧٠٠	٤,٤٣٢

* Ozdn Bilen Turkey and Water Issues in the Middle East. Ankara 1997 P.83

وإذا كانت الدول الثلاث تخطط لرى ٤.٤ مليون هكتار ، فهل تستطيع مياه الفرات أن تلبى حاجة تلك الترب من المياه وفق طرق الرى المتبعة؟.

يبين الجدول رقم (٢) حاجات الدول الثلاث من المياه فى مناطق المشاريع المقامة على نهر الفرات وحاجة التجمعات السكانية الموزعة على ضفافه:

جدول رقم (٢)

الدولة	الكمية مليار م٣ سنوياً
العراق	١٩
سوريا	١٠,٥
تركيا	١٤
المجموع العام	٤٣,٥

المصدر: د. صباح محمود محمد، د. وليد محمود أبو سليم،

الأمن العربى المائى، إربد، ١٩٩٨، ص ٢٥.

يتضح من الجدول السابق أن حاجة الدول الثلاث تبلغ أكثر من ١٣٢% من صبيب النهر السنوى. وبالتالى يوجد ضغط كبير على نهر الفرات من الناحية الهيدرولوجية والهندسية، ومن جانب آخر يؤدى إلى حدوث توتر سياسى فى المنطقة، وسيشكل الفرات فى المستقبل القريب بؤرة للتوتر والصراع بين العرب وتركيا[٥].

وإذا كانت حاجة تركيا كما تبين الدراسات الأولية بحدود ١٤ مليارم٣ إلا أن طاقة تخزين المشاريع المقامة على الفرات قد بلغت ٩٣ مليار م٣، اى ما يعادل نحو ثلاثة أضعاف الصبيب السنوى للنهر.

لقد أدت المشاريع التركية لتخفيض حصة سوريا بنسبة ٤٠%، فى حين انخفضت حصة العراق بنسبة ٦٠%، وإذا كان بإمكان العراق تعويض فرق انخفاض حصته من الفرات بنقل كمية تقدر بـ٩ مليار م٣ سنوياً من مياه دجلة إلى الفرات عن طريق مشروع الثرثار ، فإنه لا يوجد أمام سوريا أى مصدر آخر لتعويض العجز فى منطقة حوض الفرات، لأن شبكتها المائية ضعيفة والمساحة التى تحتاج للمياه اللازمة لريها واسعة جداً، مع العلم بأن مياه الفرات تشكل نحو ٨٠% من الموارد المائية الجارية فى سوريا، ونحو ٣٨% من الموارد المائية العراقية.[٦] لقد انخفض تصريف الفرات من ٣٢ مليار م٣ إلى ٢٣ مليار م٣ مع بداية

التسعينيات، ومن المتوقع أن ينخفض إلى ١٣ مليار م٣ مع انتهاء المشاريع التركية المقامة كما ذكرنا فى عام ٢٠٠٥، وإذا حسبنا حصة تركيا من المياه فإنها لا تتجاوز فى أحسن الحالات ١١ مليار م٣ سنوياً إلا أنها تخطط كما ذكرنا لتأخذ نحو عشرين مليار م٣ أى ما يعادل نحو ثلثى الصبيب السنوى للنهر.[٧]

الاتفاقات الدولية وحق العرب فى استثمار المياه:

لقد قامت تركيا فى عهد الاستعمار الفرنسى بتحويل نهر قويق بشكل كامل، والذى كانت تعتمد عليه مدينة حلب وظهيرها الزراعى منذ آلاف السنين، وقامت كذلك بتحويل نهر الهرماس (جعجع) الذى كانت تعتمد عليه مدينة القامشلى. والمشكلة الآن تعيد نفسها، فتركيا كونها تشكل دولة المنبع للشبكة المائية لحوضى الفرات ودجلة تريد تتريك الموارد المائية وتريد أن تستنبط مصطلحات قانونية لا تنطبق إلا عليها وحدها. وتتلخص وجهة النظر التركية حول الفرات بالآتى:

١- السيطرة على مياه النهر سيطرة تامة لكونها تشكل دولة المنبع، لذلك فقد قررت أخذ ٥٠% من صبيب النهر ضمن الاتفاقيات التى عقدتها. فحاجة العراق وسوريا من مياه النهر تصل حتى ٧٠٠م٣/ثا، فى حين لم توافق إلا بالسماح على مرور ٥٠٠م٣/ثا، وقد تدنت إلى ٤٢٥م٣/ثا.

٢- النظر إلى المياه كسلعة تقايض فيها مع جيرانها، وبخاصة النفط والغاز. فعند تدشين سد أتاتورك فى تموز يوليو ١٩٩٢ صرح سليمان ديميريل، وقد كان رئيساً للوزارة التركية آنذاك، "إن منابع المياه ملك لتركيا كما أن النفط ملك للعرب، وبما أننا لا نقول للعرب أن لنا الحق فى نصف نفطكم، فلا يجوز لهم أن يطالبوا بما هو لنا".

إن كلاماً من هذا النوع لا يملك الحد الأدنى من الموضوعية فى فهم القوانين والتشريعات الدولية الناظمة لحقوق الدول المشتركة فى أحواض الأنهار الدولية، ولا فى حق الدول فى امتلاك واستثمار ثرواتها ومواردها الطبيعية.

٣- النظر إلى المياه كعامل سياسى حاسم فى حل النزاعات بين الدول وفى إيجـــاد مكانـــة فاعلة فى السياسات الإقليمية. حيـــث يـــرى بعضـــهم[٨] أن تركيـــا تســـتخدم الفـــائض المائى*عندها لأهداف سياسية لتكون اللاعب الأول فى النظام الشرق أوسطى.

٤- استخدام المياه كورقة ضغط على سوريا والعراق لحل مشـــكلاتها الداخليـــة، القوميـــة والاقتصادية كأداة لتحقيق الاستقرار السياسى.[٩]

المشكلة فى الموقف التركى تكمن فى أن الأتراك يرون بالفرات نهراً عابراً وليس نـــهراً دولياً. فيتوصلون إلى نتيجة تخولهم حق التصرف بالمياه استثماراً، فى الزراعـــة وإنتـــاج الطاقة الكهربائية واستخداماً، كسلاح سياسى. فمفهوم النهر الدولى عند الأتراك هو النـــهر الذى تقع ضفتاه فى أراضى دولتين متقابلتين فقط والقانون الدولى يخالف هذا الرأى تمامـاً، لأنه كما ورد فى المادة الثانية الفقرة (ب) أنه يقصد بالمجرى المائى الدولى كل مجرى مائى تقع أجزاؤه فى دول مختلفة. وفى الفقرة ج من المادة نفسها نجد أنه يقصد بدولة المجـــرى المائى، أنها دولة طرف فى هذه الاتفاقية* يقع فى إقليمها جزء من مجرى مـــائى دولـــى . فالنهر الدولى هو الذى يفصل بين دولتين أو أكثر أو يعبر دولتين أو أكثر، وهو الذى يؤثـــر جغرافياً واقتصادياً على أراضى دولتين أو أكثر[١٠]. وفى المادة الثانية من المشـــروع الـــذى اعتمدته لجنة القانون الدولى فى دورتها السادسة والأربعين المنعقدة فى صيف ١٩٩٤* نجد فى الفقرة (أ) أنه يقصد بالمجرى المائى الدولى المجرى المائى الذى تقع أجزاؤه فـــى دول مختلفة. وفى الفقرة (ج) يقصد بدولة المجرى المائى الدولة التى يقع فى إقليمها جزء مـــن المجرى المائى الدولى.

ومن توصيات مؤتمر أعضاء جمعية القانون الدولى الذى عقد فى نيويورك فـــى عـــام ١٩٥٨ الآتى:

١- يجب أن تعامل كل منظومة مائية تنتمى لحوض تصريف مائى واحد، كأنها وحدة مائيـــة واحدة وليست كأجزاء منفصلة.

---

* يبلغ احتياطى تركيا من الموارد المتجددة نحو ١٦٦ مليار م٣ سنوياً، وهذا يعادل ما بين ٤٨ – ٦٢% من الموارد المائية العربية المتجددة، حسب اختلاف تقديرات المياه العربية ٢٧٠ – ٣٥٠ مليار م٣.

* اتفاقية قانون استخدام المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية، التى وقعت فى ١٩٩٨/٥/٢١.

* انعقدت خلال الفترة الممتدة بين ٢ أيار مايو و ٢٢ تموز يوليو ١٩٩٤.

٢- لكل دولة مطلة على منظومة مائية واحدة الحق في نصيب معقول ومتساوٍ في الاستخدامات المفيدة لمياه حوض التصريف المائى.

٣- على كل دولة مشاركة فى حوض التصريف احترام الحقوق القانونية لكافة الدول الأخرى التى تشترك فيه.

٤- التزام الدول المشاركة وفقاً لقواعد القانون الدولى بمنع أية دولة تتجاوز الحقوق القانونية للدول المشاركة.

وقد تضمنت القواعد المنظمة لاستغلال المنظومات المائية الدولية، الشروط الآتية:[١١]

١-حماية الحقوق المكتسبة لأى دولة مشاركة من خلال الاستغلال الطويل دون اعتراض دول الحوض، على أن يكون هذا الاستغلال معقولاً ونافعاً.

٢-ضرورة الالتزام بمبدأ التشاور بين الدول المشاركة عند إقامة أية دولة لأى مشروع داخل حدودها وتتأثر به الدول المشاركة.

٣-عدم السماح لأية دولة مشاركة باستغلال مياه المنظومة المائية إلا إذا وافقت دول المنظومة بكاملها على ذلك.

٤-لا يحق لأية دولة من دول المنظومة المائية الاستغلال الضار لمياه المنظومة، تطبيقاً لمبدأ عدم التعسف فى استعمال الحق.

وفى عام ١٩٦٠ عقدت الجمعية اجتماعها الثانى فى هامبروغ وأكدت على ضرورة التشاور بين دول الأنهار الدولية وتشكيل اللجان المختصة لاقتسام المياه بما يضمن حق الجميع، وعند عدم الاتفاق فيفضل العودة إلى محكمة العدل الدولية أو الأمين العام للأمم المتحدة.

وفى مؤتمر هلسينكى الذى انعقد فى عام ١٩٦٦ تحددت قواعد كافية لاقتسام مياه الأنهار الدولية أهمها:

١- حق لكل دولة مشاركة فى حوض مائى دولى أن تحصل على نصيب عادل من مياه الحوض.

٢- يتحدد النصيب العادل والمتساوى لكل دولة وفقاً للآتى:

أ- كتلة السكان فى الحوض.

ب- الخصائص الجغرافية للحوض.

ج- الأسبقية فى استثمار مياه الحوض.

د- مدى توافر موارد مائية بديلة فى الحوض.

هـ- احتياطات كل دولة من دول الحوض.

و- سوء استخدام المياه وهدرها.

ز- عدم المساس بحقوق الآخرين.

وأكد المؤتمر الدولى للمياه الذى انعقد فى مبنى الأمم المتحدة فى عام ١٩٧٧ على ضرورة الاعتماد عند اقتسام مياه النهر الدولى على الآتى:

١. كتلة السكان فى الحوض المائى.

٢. مساحة الحوض المغذى فى كل دولة مشاركة.

٣. خصائص المناخ فى الحوض.

٤. احتياجات كل دولة من المياه.

٥. التعويض المادى للمتضررين باستثمار المياه من قبل كل دولة أخرى من دول الحوض.

ومع ذلك فإنه لابد من التنويه إلى الفقرتين الآتيتين:

١- لا يحق لأية دولة من الدول المشاركة أن تحجز مياه النهر بشكل يؤدى إلى تدنى أو ارتفاع المجرى الطبيعى لمجرى النهر فى الدول التى تليها.

٢- عدم القيام بأعمال تؤدى إلى تلوث مياه النهر سواء بمياه الصرف الزراعى أو الصرف الصحى أو بالنفايات الصناعية.

وهكذا نجد أن مفهوم النهر الدولى واضح لا لبس فيه، ونهر الفرات ينطبق عليه مفهوم النهر الدولى وليس كما تدعى تركيا، بأنه نهر عابر وإذا كانت بعض الفقرات تعطى لتركيا حق الاستثمار بحرية فإن معظم الفقرات إن لم تكن كلها تعطى للعرب حق الاستثمار العادل والمتساوى فى مياه الفرات.

الاتفاقيات الموقعة بين دول حوض الفرات وإطار تنفيذها:

لقد بدأت أولى الاتصالات للتنسيق من أجل استثمار مياه الفرات فى العقد الثالث من القرن العشرين حيث تم فى عام ١٩٢٩ عقد معاهدة فى لوزان بين فرنسا وبريطانيا من

جهة وتركيا من جهة أخرى، وفرنسا وبريطانيا كانت تمثلان سوريا والعراق المستعمرتين فى تلك الفترة من قبلهما. وقد تضمنت المعاهدة ضرورة حل المشاكل التى يمكن أن تنشأ من إقامة المنشآت الهندسية على نهرى الفرات ودجلة بالحوار وعن طريق اللجان المتخصصة المشتركة من العراق وسوريا وتركيا. وقد بينت المادة ١٥٩ من المعاهدة المذكورة أهمية وضع حدود بين الدول الثلاث تراعى فيها حقوقها فى الموارد المائية.

وفى آذار مارس من عام ١٩٤٦ عقدت معاهدة صداقة بين العراق وتركيا تضمنت الفقرة الخامسة منها ضرورة إعلام العراق عن كافة المشاريع التى تقوم على نهرى الفرات ودجلة[١٢]. وفى عام ١٩٨٧ عقدت اتفاقية بين سوريا وتركيا تضمنت بنوداً عدة ما يتعلق بالجانب المائى منها المواد الثلاث (السادسة والسابعة والتاسعة):*

المادة السادسة: خلال فترة ملء سد أتاتورك وحتى التوزيع النهائى لمياه الفرات بين البلدان الثلاثة الواقعة على ضفتيه، يتعهد الجانب التركى بأن يوفر معدلاً سنوياً يزيد عن ٥٠٠م٣/ثا، عند الحدود التركية السورية، وفى الحالات التى يكون فيها الجريان الشهرى تحت مستوى ٥٠٠م٣/ثا فإن الجانب التركى يعوض الفرق أثناء الشهر التالى:

المادة السابعة: سيعمل الجانبان مع الجانب العراقى لتوزيع مياه نهرى الفرات ودجلة فى أقرب وقت ممكن.

المادة التاسعة: اتفق الجانبان من حيث المبدأ على إقامة وتشغيل مشاريع مشتركة فى أراضى البلدين على نهرى الفرات ودجلة للرى وتوليد الطاقة، شريطة أن تكون الدراسات الاقتصادية لهذه المشاريع قد تم إنجازها من قبل خبراء البلدين. وفى ١٦ نيسان إبريل من عام ١٩٩٠ عقدت اتفاقية بين سوريا والعراق تضمنت تعهد سوريا بتمرير ٥٨% من غزارة النهر التى تدخل إليها عند حدودها مع تركيا.[١٣]

وفى عام ١٩٩٣، وخلال زيارة سليمان ديميريل، صدر بيان مشترك ذُكر فيه أنه لاحقاً للبرتوكول الموقع بين الحكومتين السورية والتركية فى عام ١٩٨٧، ونظراً لقرب امتلاء سد أتاتورك، فقد اتفق الجانبان على التوصل قبل نهاية عام ١٩٩٣، إلى حل نهائى يحدد حصص الأطراف فى مياه نهر الفرات.[١٤]

---

* برتوكول عام ١٩٨٧، الموقع بين سوريا وتركيا.

وكانت تركيا قد تقدمت فى عام ١٩٨٤ بخطة مكونة من ثلاث مراحل عرفت بالاسم ذاته (خطة المراحل الثلاث):

المرحلة الأولى: وتتضمن الدراسة المسحية للموارد المائية.

المرحلة الثانية: وتتعلق بالدراسة المسحية للأراضى المروية لمياه النهر.

المرحلة الثالثة: وتتعلق بتقييم الموارد المائية وباستعمالات الأراضى وتتضمن:

١- مناقشة أنظمة الرى وتحديد إجمالى استهلاك المياه.

٢- الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقامة والمخطط لإقامتها.

إن المتتبع للخطة التركية فى مراحلها الثلاث يستخلص نتيجة واضحة منها وهى أن الأتراك يريدون أن يوجدوا مسوغات لاستثمارهم المياه ويريدون أن يضعوا مبررات لعدم تنفيذ الاتفاقيات التى وقعت حتى الآن. فحق العرب فى المياه تضمنه الشرعية الدولية من جهة (لأن الفرات نهر دولى) وتضمنه الاتفاقيات السابق ذكرها والتى وقعتها تركيا من جهة أخرى. وليس من حق أى دولة فى العالم أن تملى على دولة أو دول أخرى الكيفية الواجب اتخاذها لاستثمار حقها فى مواردها الطبيعية.

إن الاتفاقيات الدولية فى استثمار الموارد المائية تحظر على أى جانب القيام بأعمال تؤدى إلى تلوث مياه الأنهار الدولية ولكن يقدر ما تضخه تركيا من مياه فى مياه الفرات من مياه الصرف الزراعى والنشاطات الاقتصادية الملوثة بنحو ٢٦٥ مليون م٣ سنوياً. وهذه الكمية تؤدى إلى تدنى نوعية المياه وإلحاق الضرر الكبير بالثروة السمكية وفى ارتفاع نسبة الأملاح وما ينتج عنها من زيادة فى ظاهرة التملح الشديدة فى حوض الفرات بشكل عام، وبالتالى فهى تؤدى لخسائر اقتصادية كبيرة، حيث تتدنى الإنتاجية وتخرج مسلحات لا بأس بها من الأراضى الزراعية من إطار الاستخدام الزراعى لعدم صلاحيتها للاستثمار، وتصبح عمليات الغسل وإعادة الحياة إليها مكلفة جداً.

إن من طبيعة المعاهدات كما قال نابليون أن تحذف أكثر مما تحتوى. ويبدو أن الجانب التركى يسير فى هذا الاتجاه، فهو يريد أن تعطى المعاهدات الموقعة حول اقتسام مياه الفرات حلاً للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية فى المجتمع التركى، وخروج العراق من

معادلة التوازن الإقليمي قد فسح المجال لتركيا للمضى فى مخططاتها المائية[١٥] دون الأخذ بعين الاعتبار لحقوق جيرانها العرب فى المياه.

المقترحات:

بعد استعراض المعطيات السابقة حول الخصائص الهيدرولوجية للفرات ولتوصيات المؤتمرات الدولية فى استثمار الأنهار الدولية ولمجمل الاتفاقيات التى وقعت بين تركيا والعرب فإننا نوصى بالمقترحات الآتية:

أولاً: على صعيد حق العرب فى استثمار المياه:

١- مطالبة الجانب التركى بتنفيذ الاتفاقيات السابقة والحصول على التصريف المائى المنصوص عليه.

٢- التوجه بشكل دائم لحل مشكلات اقتسام المياه بين العرب وجيرانهم من مدخل قومى كأساس يؤمن القوة للمفاوض العربى من أجل حماية الحقوق العربية فى المياه. وقد تضمن قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٥٢٣٣ تاريخ ١٩٩٢/٩/١٣ وكذلك القرار رقم ٥٥٩٧ فى أيلول ١٩٩٦ ضرورة الالتزام بحقوق العرب العادلة والمشروعة فى مياه الأنهار الدولية، ودعم حقوق سوريا والعراق فى مياه نهرى الفرات ودجلة.

٣- دعوة تركيا للاتفاق النهائى حول اقتسام استثمار مياه الفرات بالحوار ووفق القوانين والشرعية الدولية.

ثانياً: على الصعيد الفنى لاستثمار المياه:

١-رفع الكفاءة المائية لعمليات نقل المياه من الخزانات إلى الحقول الزراعية لتصل إلى ٦٥%.

٢-استخدام طرق الرى الحديثة كالرش والتنقيط الموضعى والتى ترفع مستوى الكفاءة المائية حتى ٨٠%.

٣-إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى المتجمعة من الحقول، وذلك بإقامة أحواض ضخمة لتجميعها ثم معالجتها وإعادة استخدامها.

٤-استخدام مياه الصرف الصحى فى المدن الواقعة على مجرى النهر وذلك بعد معالجتها.

٥-اختيار مركب محصولى تقل فيه الكميات المستهلكة للمياه مع مراعاة المواعيد المناسبة للزراعة والظروف المناخية.

الخاتمة:

وفى النهاية فقد توصلنا لنتيجة مهمة وهى أن الفرات نهر دولى وفقاً للمعايير الدوليـــة التى أقرتها كافة المؤتمرات والندوات الدولية، وأن حق العرب فى اقتسام مياهــــه بـــالعدل وبالتساوى تضمنه الشرعية الدولية، وبالتالى فالمبدأ الدولى يعد أساساً لحمايـــة الحقــوق العربية فى المياه ومن منطلق الحوار والتفاهم وحسن الجوار، وعودة العراق معافى أصبحت ضرورة لابد منها لمعادلة التوازن الإقليمى والدفاع عن حقوقنا المائية المهددة.

المراجع والهوامش:

١- على غالب عبد الخالق، أثر المشاريع المائية فى أعالى الفرات ودجلة على الموارد المائية فى العراق، ندوة مشكلة المياه فى الشرق الأوسط، تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٩١، ص ٢٣.

2- Beaumont.p.Transboundary Water Problems in the Middle East, Bilkent University. 2-3 September 1991 P.12.

٣- مجيد حسين المهندس، المشاريع الإروائية والسدود والخزانات المائية ومنظومات الرى والسدات ، بغداد وزارة الزراعة والرى ١٩٩٢، ص ١٣١ – ١٣٥.

٤- ماجد داود، الأمن المائى العربى، مجلة المهندس العربى، ص ٦.

5- Ozdn Bilen Turkey and Water Issues in the Midlle East. Ankara 1997 P.83

٦- نبيل فوزات نوفل، المياه العربية، التحديات والمستقبل، ص ١٧٦.

٧- نبيل فوزات، مصدر سابق ص ١٦٣.

٨- إبراهيم محمود سعيد، الأمن المائى والاكتفاء الذاتى من الغذاء فى الوطن العربى، مجلة شئون عربية، سبتمبر أيلول ١٩٩٢ ص ٦٩.

٩- د. نبيل السمان، المياه والسلام فى الشرق الأوسط/ ١٩٩٦.

يبلغ احتياطى تركيا من الموارد المتجددة نحو ١٦٦ مليار م٣ سنويا، وهذا يعادل ما بين ٤٨ – ٦٢% من الموارد المائية العربية المتجددة، حسب اختلاف تقديرات المياه العربية ٢٧٠ – ٣٥٠ مليار م٣.

أندروا مانجو، تركيا والعرب بعد حرب الخليج، الباحث العربى، العدد ٢٧، يوليو سبتمبر ١٩٩١ ص ٢٢.

اتفاقية قانون استخدام المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية، التى وقعت فى ١٩٩٨/٥/٢١.

١٠- د. نبيه عشى، النهر الدولى (مصادر المياه والقانون الدولى) البعث العدد ٩٩٦٥، ١٩٩٦/٢/٢٨.

انعقدت خلال الفترة الممتدة بين ٢ أيار مايو و ٢٢ تموز يوليو ١٩٩٤.

١١- د. شوكت حسن، القواعد الدولية لتنظيم استغلال مياه الأنهار الدولية، الباحث العربى لعدد ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠، ص ٢٧ – ٢٨

١٢- د. أجيه يونان، دراسة مقارنة بين السد العالى وسد الفرات، معهد البحوث والدراسات العربية، سلسلة الدراسات الخاصة، رقم ٥ القاهرة ١٩٧٧ ص ١٠١.

١٣- برتوكول عام ١٩٨٧، الموقع بين سوريا وتركيا.

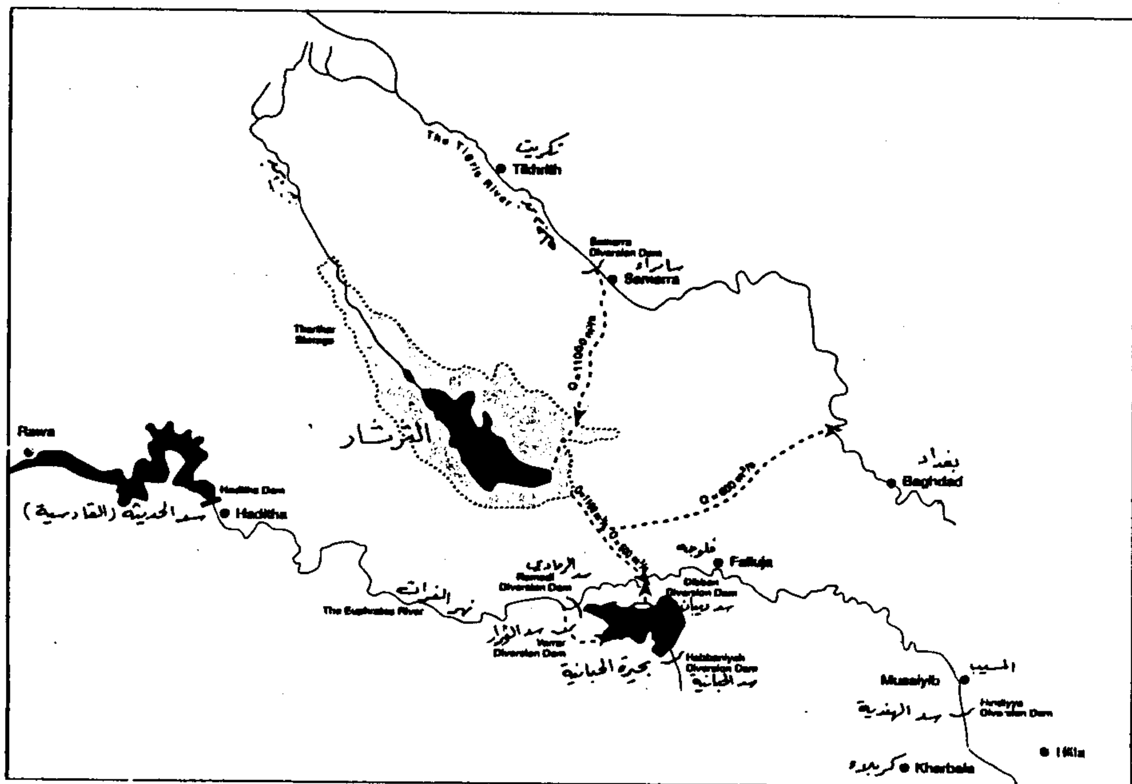
١٤- طارق المجذوب، التعاون العربى التركى فى مشاريع البنية التحتية للمياه والطاقة الكهرمائية، المستقبل العربى، العدد ١٨٨ أكتوبر ١٩٩٤ ص ٩٥.

بيان الخارجية السورية ١٩٩٣/١/٢٠.

١٥- د. سامر مخيمر، خالد حجازى، أزمة المياه فى المنطقة العربية – الحقائق والبدائل الممكنة، سلسلة عالم المعرفة ٢٠٩ أيار ١٩٩٦ ص ١١٨.

شكل (١)

المشاريع المائية العراقية على نهر النيل



شكل (٢)

مجموعة المنشآت المائية المقامة على نهر النيل



الفصل العشرون

النزاع الموريتانى السنغالى على مياه نهر السنغال

د. إجلال محمود رأفت *

تتشابك المسألة المائية بين موريتانيا والسنغال وتختلط بمشكلات عديدة أخرى ، ذات أبعاد تاريخية واجتماعية واقتصادية وسياسية . فهى فى الواقع مشكلة مركبة يصعب عزلها عن سياقها العام عند تحليلها.

من ناحية أخرى ، لم يندلع النزاع الموريتانى السنغالى حول النهر للأسباب التقليدية التى عادة ما تشكل أسباباً للقضايا المائية بين الدول المشاطئة لنهر واحد ، كالنزاع حول الحصص المائية أو بناء السدود ، فقد اتخذت هذه القضية ، فى البداية على الأقل ، طابع النزاع الحدودى بمختلف أبعاده ، ثم تطرقت فى آخر واقعة لها فى عام ١٩٩٨ ، إلى بعض المشكلات المائية أهمها الاختلاف حول مشاريع الرى التى كان السنغال يخطط لها فى إقليم النهر.

ومن ثم تفرض علينا خصوصية الحالة الموريتانية السنغالية ، استخدام منهج مختلف لدراستها ، تكون فيه الرؤية الشاملة للحالة ضرورة ملحة لكى نصل إلى فهم متكامل لها . وبما أن جوهر المشكلة ليس مائياً ، ستتجنب الورقة ذكر التفاصيل الجغرافية والهيدروليكية الخاصة بحوض النهر ، مكتفية منها بالعناصر التى تخدم الجوانب الاقتصادية للمشكلة ، وكذلك لا تثقل الدراسة بتفاصيل لن تفيد الهدف الرئيسى لها.

* أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة

وبناءً على ذلك تقسم الورقة كما يلى :

١- تطور الأزمة :

أ- حوادث ١٩٨٩.

ب- حوادث ١٩٩٨.

٢- الأسباب الموضوعية للأزمة:

أ- اجتماعية.

ب- سياسية.

ج- اقتصادية.

٣- نتائج وتوصيات

أولاً : تطور الأزمة :

أ - حوادث عام ١٩٨٩:

انفجرت الأزمة السنغالية الموريتانية فى اليوم التاسع من شهر أبريل عام ١٩٨٩ ، على أثر حادث حدودى فى منطقة السنغال ، وقع بين الرعاة الموريتانيين من سلالة الفولانى (Peuhl) فى قرية سنكو (Sonko) الموريتانية ، والمزارعين السنغاليين من سلالة السننكى (Soninke) فى قرية دياوارا (Diawara) . فقد اعتاد الرعاة الموريتانيون أن يطلقوا ماشيتهم ترعى فى المناطق السنغالية الخصبة . وهذا النوع من الحوادث الناتجة عن عبور الحدود سعياً وراء المرعى كثيرة ومعتادة فى القارة الأفريقية . فقد نتج ذلك عن الطريقة التعسفية التى خط بها الاستعمار الغربى الحدود الأفريقية ، دون مراعاة للتكوين البشرى والطبيعى لتلك المجتمعات ، كما يعزى ذلك أيضاً إلى تداخل الأنشطة المختلفة من الرعى والزراعة على الحدود الفاصلة بين الدول المختلفة ، وفى العادة ينتهى هذا النوع من الحوادث الحدودية سريعاً دون أن يأخذ أبعاداً واسعة ، وخاصة غالبية الدول الأفريقية التى تواجه هذه المشكلات ، تضع قوانين منظمة لتحركات القبائل عند الحدود . ومن هذه الدول موريتانيا والسنغال اللتان وقعتا بهذا الغرض فى نواقشوط ، على أثر اجتماع وزيرى داخلية الدولتين فى ١٨ يونيه عام ١٩٨٨.

وقد تصاعدت هذه الاشتباكات على الحدود بين الدولتين ، فأدت إلى مقتل اثنين من السنغاليين وعدد من الجرحى واحتجاز ثلاثة عشر آخرين فى موريتانيا لمدة ٤٨ ساعة . واستمر الجانبان فى التصعيد حتى بلغت الأزمة حداً خطيراً تمثل فى طرد كل من الدولتين لمواطنى الدولة الأخرى لديها ، وقتل أعداد غفيرة من الموريتانيين المقيمين فى السنغال ، والسنغاليين المقيمين فى موريتانيا ، هذا إلى جانب الخسائر الاقتصادية الكبيرة التى قدرت بملايين الدولارات والتى أضرت بكل من الدولتين . وفى غمرة هذه الأحداث برزت مشكلة أخرى ألا وهى طلب السنغال إعادة ترسيم الحدود بينها وبين موريتانيا.

تعقدت المشكلة على أثر هذا التطور الجديد . وقضية ترسيم الحدود ، فى حقيقة الأمر ، قديمة نشأت قبل الاستقلال بعشرات السنين . فهى تعود إلى عام ١٩٣٨ عندما طلب الأعضاء السنغاليون فى مجلس مستعمرة السنغال ، تعديل الحدود بين مستعمرتى موريتانيا والسنغال لمصلحة السنغال ، إذ تتراجع الحدود الموريتانية ٥٠ كم شمال النهر . وقد تكرر هذا المطلب عام ١٩٤٧ على لسان لامين جى (Lamine Guay) النائب السنغالى فى الجمعية الوطنية الفرنسية . ورغم أن فرنسا لم تعر اهتماماً لهذا المطلب السنغالى ، إلا أنه ظل حياً فى أذهان السنغاليين . ولم يثر هذا الأمر من جديد على المستوى الرسمى إلا فى عام ١٩٧١ ، عندما كان الطرفان يضعان علامات الحدود بينهما ، فتوقف هذا العمل دون أن يأتى بنتائج جديدة.

وفى عام ١٩٧٣ ، أثيرت المسألة المائية الحدودية بين الدولتين من جديد ، وهذه المرة بسبب الخلاف حول تحديد التبعية الإقليمية لإحدى الجزر الصغيرة الواقعة فى نهر السنغال، وهى جزيرة " تود " . ولم تؤد المشاورات العديدة التى تمت على المستوى الرسمى فى ذلك الحين ، إلى حسم الموضوع وإن كانت أفلحت فى تجميده . وكانت ظروف كل من الدولتين فى ذلك الوقت تدفع إلى ذلك ، فالسنغال حريص على استمرار " منظمة استثمار نهر السنغال " ، ووجود موريتانيا فيها أساسى لاستمرارها وجلب التمويل العربى للمشروع ، وموريتانيا مشغولة فى ذلك الوقت ، بنزاع الصحراء على حدودها الشمالية [1].

ظلت هذه المشكلة ساكنة حتى تفجرت أحداث الحدود فى أبريل عام ١٩٨٩ حين صرح وزير داخلية السنغال أن حُسن الجوار مع موريتانيا مرهون باحترامها للحدود الموروثة عن الاستعمار . وتعتمد الحكومة السنغالية فى تحديد حدودها الموروثة على المرسوم

الفرنسى الصادر بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٣٣ والذى بمقتضاه تُحد الحدود بين مستعمرتى السنغال وموريتانيا على الضفة اليمنى لنهر السنغال ، وليس فى منتصفه كما جرى عليه العمل . وقد فسر الجانب السنغالى أن المقصود بالضفة هنا شريط الأراضى الواقع بمحاذاة النهر على جانبه الأيمن والذى يتحدد حده الأدنى بالمنسوب المنخفض ، وحده الأقصى بالمنسوب المرتفع لها[٢]. وقد ظلت الأحداث الدامية تعصف بالشعبين الموريتانى والسنغالى حتى توصلا إلى حل جزئى فى أواخر عام ١٩٩٠ ساعد على تهدئة الأمور بين بلديهما دون حلها . وقد تمثل هذا الحل فى إعادة فتح الحدود واستئناف العلاقات الدبلوماسية ورحلات الطيران بين الدولتين مما مهد لإعادة التطبيع بينهما.

ساعد على هذا الحل الجزئى عدة ظروف محلية وإقليمية ودولية يتمثل أهمها فى ما يلى:

١- انهيار العراق بعد حرب الخليج الثانية ، ومن ثم انعدام مصدر مهم من مصادر تمويل موريتانيا بالسلاح والعتاد فى نزاعها مع السنغال.

٢- تغير النظام السياسى الموريتانى عقب أحداث الخليج وفرض النظام العالمى الجديد الانفتاح السياسى والاقتصادى على دول العالم الثالث . فتحولت موريتانيا من نظام عسكرى شمولى إلى نظام مدنى يعلن الديمقراطية والتعددية السياسية ، الأمر الذى ضيق على المعارضة السرية الحركة ، بل وأدى إلى إيقاف المسلحة منها ((FLAM لنشاطها الذى تمارسه ضد موريتانيا من السنغال.

٣- حرص النظام السنغالى على إنجاح مؤتمر القمة الإسلامى فى داكار فى ديسمبر عام ١٩٩١ ، والظهور بمظهر الدولة التى تريد جمع الشمل بين الدول الإسلامية ، عربية كانت أم أفريقية.

٤- مجهودات المصالحة التى قامت بها مصر ، موكلة فى ذلك وزير الدولة للشئون الخارجية فى ذلك الحين الدكتور / بطرس غالى.

وجدير بالإشارة فى هذا المقام إلى الحجج القانونية التى درجت الدولتان على تقديمها فى كل مرة تثار فيها مسألة ترسيم الحدود.

أولاً : الحجج القانونية السنغالية :

١- المرسوم الفرنسى لعام ١٩٣٣.

٢- اعتراف موريتانيا نفسها بهذا المرسوم بدليل أن جريدتها الرسمية الصادرة في ١٩٦٧/٦/٧ ، قد نشرتها باعتباره الأساس لترسيم حدود موريتانيا الجنوبية.

٣- عدم فقدان القرارات الإدارية الصادرة عن القانون الفرنسي لقيمتها القانونية بسبب عدم التطبيق الفعلي للقانون.

٤- الحجج التاريخية والعرقية التي تقوم على أساس أن الضفة الموريتانية من النهر ما هي إلا أراض للشعوب السوداء التي قطنتها منذ فجر التاريخ وأن القبائل العربية البربرية لم تأت إلى هذه المناطق إلا مع الفتوحات العربية الإسلامية لغرب أفريقيا ، وما صاحبها من حركة تجارية عابرة للصحراء الأفريقية الكبرى . ومن ثم فإن جانبي نهر السنغال تجمع بينهما وحدة الثقافة والعنصر واللغة مما يجعل القبائل الزنجية التي تعيش على الجانب الموريتاني جزءاً من الشعب السنغالي[٣].

ثانياً : الحجج الموريتانية :

١- تعتمد موريتانيا في تحديد الحدود على مرسوم صادر هو الآخر من الإدارة الفرنسية بتاريخ ٥ فبراير عام ١٩٠٥ ، يعين الحدود بين المستعمرتين بالنهر نفسه وليس بضفته اليمنى . وتعتبر موريتانيا أن هذا المرسوم هو الذي يجب أن يؤخذ به للأسباب التالية:

أ- أن مرسوم عام ١٩٣٣ جاء مكملاً وشارحاً لمرسوم ١٩٠٥ وليس لاغياً له.

ب- أن مرسوم عام ١٩٣٣ لم يطبق ، فقد أصدرت المستعمرة الموريتانية عديداً من القرارات الإدارية في مجالات تنظيم الملاحة النهرية وصيد الأسماك وتحديد المصايد في سنوات ١٩٤٠ و ١٩٥٢ و ١٩٥٩ . وقد نشرت الجريدة الرسمية لأفريقيا الغربية الفرنسية كل هذه القرارات ، مما يدل على استيفائها لصحتها القانونية وعلى موافقة الحكومة الفرنسية صاحبة الاختصاص في ذلك الحين عليها.

٢- تستند موريتانيا على ما جرى عليه العرف والعمل الدوليان في شأن ممارسة السيادة. فمنذ عام ١٩٦٠ وموريتانيا تبسط كامل سيادتها على الضفة اليمنى للنهر من حافتها حتى الخط المار بمنتصف النهر ، وذلك دون منازعة أو اعتراض من السنغال.

٣- تعتمد موريتانيا فى إثبات حقها فى النهر على مبادئ القانون الدولى وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة نهر السنغال ، فبالنسبة إلى مبادئ القانون الدولى ، فهى تقضى بأن كل دولتين يفصل بينهما نهر أو مجرى مائى ، تكون حدودهما فى منتصف ذلك النهر ، وذلك انطلاقاً من مبادئ الإنصاف والمساواة . وبالنسبة إلى قرارات منظمة الوحدة الأفريقة، نص القرار (١٦) الصادر عن مؤتمر القمة الأفريقى الأول بالقاهرة فى يولية عام ١٩٦٤ ، على مبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار . ورغم أن دستور المنظمة لم يتضمن نص هذا إلا أنه المبدأ تضمن محتواه، وذلك بالإشارة إلى ضرورة الحفاظ على السلامة الإقليمية للدول . أما اتفاقية منظمة نهر السنغال الصادرة بتاريخ ١١ مارس عام ١٩٧٤ ، والتى وقعت عليها الدول الثلاث: السنغال وموريتانيا ومالى ، فتنص فى مادتها الأولى على إعلان نهر السنغال بجمهورية مالى والجمهورية الإسلامية الموريتانية وجمهورية السنغال ، نهراً دولياً بما فى ذلك روافده.

٤- ترد موريتانيا على الحجة السنغالية التى تقوم على الحق التاريخى بأن هذه الحجة تعتمد على أسلوب الانتقاء التاريخى الذى يقوم على اختيار فترة زمنية أوحدث تاريخى معين يناسبه . ولموريتانيا أن تستعمل هذا الحق ، وفى هذه الحالة يذكر أن القبائل الموريتانية ظلت تسيطر على جانبى النهر لمدد طويلة ، حتى أن البرتغاليين ، وهم أول من وصل المنطقة من الأوربيين ، قد أطلقوا اسم تلك القبائل وهى قبائل صنهاجة على ذلك النهر ، فسموه نهر صنهاجة . ثم حُرِّف الاسم بمرور الزمن حتى أصبح نهر السنغال . هذا وقد استمرت السيطرة الموريتانية على النهر منذ القرن الخامس عشر وحتى القرن العشرين [٤].

ب – حوادث عام ١٩٩٨. [٥]

هذه المرة تعلقت الأحداث ، وربما للمرة الأولى ، بالمشكلة المائية مباشرة . فهى ليست نزاعاً بين الأهالى على جانبى النهر ، ولا هى مشكلة على ترسيم الحدود . ويتلخص الأمر فى رغبة الحكومة السنغالية فى إقامة بعض مشاريع الرى فى موقعين فى عمق السنغال ، بعيداً عن حدوده مع موريتانيا.

١- فى وسط السنغال فى منطقة فيرلو (Ferlo) وسين سالوم (Sine Salom)، حيث تقوم صناعة السكر فى البلاد . وتهدف الحكومة إلى إعادة رى ثلاثة آلاف كم من الوديان القديمة التى جفت ، وذلك عن طريق شق قناة تسمح برى هذه المساحة وزراعتها بقصب السكر والأرز ، بالإضافة إلى تنمية الثروة الحيوانية والصيد فى تلك المناطق.

٢- فى شمال داكار فى منطقة كايور ((Cayor) حيث تهدف الحكومة إلى شق قناة أخرى لسحب المياه من نهر السنغال واستصلاح هذه المنطقة وزراعتها بالمحاصيل الغذائية ، وذلك لسد حاجة العاصمة والمدن المجاورة لها.

وجدير بالذكر أنّ زراعة المحاصيل الزراعية فى السنغال فى منطقة النهر – وهى المنطقة التقليدية الصالحة لهذه الزراعات – كانت قد تدهورت نتيجة قيام الشركات الخاصة باستثمار هذه المناطق الخصبة فى زراعة المحاصيل النقدية بغرض التصدير . وقد أدى ذلك إلى اختلال فى الناتج المحلى من المحاصيل الغذائية ، وتغيرات ديمغرافية واضحة فى منطقة النهر نتيجة لنقل أيدى عاملة كثيرة إليها . فإذا أضفنا إلى ذلك أن أسعار محاصيل التصدير قد انخفضت وبخاصة الفول السودانى ، أدركنا حقيقة الضائقة الاقتصادية التى يمر بها السنغال ، وأهمية المجهودات الحكومية فى مجال التنمية الزراعية لإعادة التوازن إليها. وتتكلف هذه المشروعات ٣٠ مليار فرنك أفريقى ، مما جعل المستثمرين يتراجعون عن التمويل ، باستثناء تايوان وكذلك إسرائيل التى تقيم مزارع نموذجية فى منطقة الفيرلو.

قوبلت هذه المشروعات الحكومية بقلق بالغ من المواطنين السنغاليين التوكولور (Toucouleurs)الذين يعيشون فى وسط وادى النهر . فهم يتطلعون إلى استصلاح أراضيهم ، ومن ثم يرون أن الأولوية فى استخدام الاستثمارات الأجنبية المتاحة ، تكون لمشروعات النهر ذاته والأراضى المشاطئة له ، وليس للأدوية الجافة فى وسط السنغال.

وجدير بالإشارة إليه أنّ الأحوال المعيشية لتلك الفئة من السنغاليين كانت قد تدهورت بعد تهجيرهم من مناطقهم الأصلية على أثر الأحداث الدامية فى عام ١٩٨٩.

أيضاً على المستوى الإقليمى ، قوبلت هذه المشروعات السنغالية باحتجاج من قبل موريتانيا ومالى ، الدولتين الشريكتين مع السنغال فى مياه النهر . وتخشى موريتانيا من تأثير هذه المشروعات على حصتها المائية ، لاسيما وأنها كانت قد بدأت بالفعل فى مشاريع ناجحة للتنمية الزراعية على الجانب الموريتانى للنهر . وهنا تجدر الإشارة إلى فارق هام

بين موريتانيا والسنغال فى شأن مصادر المياه : أولاً : لا تملك موريتانيا من مصادر المياه النهرية الدائمة سوى نهر السنغال ــ بينما يملك السنغال أنهاراً أخرى (جامبيه وكازامنس) مع بقاء نهر السنغال الأعظم والأهم . ثانياً : بالنسبة لمياه الأمطار وهى المصدر الثانى للرى ، يقل حجم الأمطار فى موريتانيا (من صفر إلى ٦٠٠ مم سنوياً) عن السنغال (من ٥٠٠ إلى ١,٨٠٠ مليم سنويا)[٦]. أما مالى فتهتم بوفرة المياه فى النهر واستمرارية جريانه فى قنوات دائمة تسمح لها بمنفذ على المحيط.

إدراكاً لهذه المشكلات الداخلية المالية والاجتماعية ، وحرصاً على استتباب الأمن الإقليمى مع موريتانيا ومالى ، أعلن الرئيس السنغالى عبده ضيوف فى ٢٠ فبراير الماضى إيقاف المشروعين السابق ذكرهما ، وانتهت عند ذلك ، ولو بشكل مؤقت ، المشكلة المائية التى كانت ستتسبب فى أزمة جديدة فى المنطقة ، من الصعب حساب أبعادها على السنغال ذاته وعلى علاقاته بجيرانه وبخاصة موريتانيا.

غير أنّ انتهاء أزمة المياه الأخيرة لا تعنى نهاية المشكلات التى تسبب حالات التوتر المتكررة بين موريتانيا والسنغال ، هذه الأزمات التى تنعكس سلباً على الاستفادة المشتركة من مياه النهر للدولتين ، دون أن تكون المياه سبباً أساسياً فيها . ومن ثم تصبح معرفة هذه المشكلات جوهرية فى تشخيص الحالة والوصول إلى حلول لها.

ثانياً : الأسباب الموضوعية للأزمة :

أ - الأسباب الاجتماعية :

هناك حساسيات عرقية قديمة بين المجموعات الإثنية غير المعربة التى تعيش على أراضى نهر السنغال من سنغاليين وموريتانيين من جهة ، والقبائل العربية والبربرية الموريتانية من جهة أخرى . وتعود هذه الحساسيات إلى الأسباب التالية:

أولاً : أسباب تعود إلى التاريخ:

يتمثل أهم تلك الأسباب فى تجارة الرقيق التى اتهم بممارستها التجار العرب من القبائل العربية والبربرية كقبائل صنهاجة . ولا يسعنا إلا أن نعترف بأن العرب بالفعل مارسوا تلك التجارة ، لأن ذلك يمثل حقيقة تاريخية يصعب التنصل منها اليوم . غير أن الرق وقتذاك كان نظاماً معمولاً به فى العالم ، عانت شعوب كثيرة غير الأفارقة ، ومارسه كثيرون غير

العرب كالأوربيين والأفارقة أنفسهم . ولكن الآفة التى عانت منها أفريقيا بشكل خاص وانفردت بها فى تلك المعاناة ، هى التفرقة العنصرية بمعنى إساءة معاملة الزنجى بسبب لون بشرته. وهذه السياسة العنصرية لم يطبقها العرب ، بل مارسوا أشكالاً أخرى من التمييز الاجتماعى فى أفريقيا ، كان تطبيقها مؤقتاً ومرهوناً باستمرارية الأسباب التى دفعت إليها . وتنحصر هذه الأشكال من التمييز الاجتماعى فى : التفرقة الطبقية بين السيد وعبده، والتفرقة السياسية بين الغازى المنتصر والمواطن المنهزم عند فتح العرب لأفريقيا، والتفرقة الدينية والثقافية بين المسلم ذى الثقافة العربية والأفريقى ذى الديانة والثقافة المحليتين . فالعبد الأسود إذا اعتق يتساوى بالعربى الحر ، والأفريقى إذا أسلم تساوى بالعربى المسلم ، أما علاقة الغازى بالمنهزم ، فقد تلاشت تدريجياً مع انتشار الإسلام بين الأفارقة واختلاط دماء العرب والزنوج بالمصاهرة وتبادل المصالح .

نعود إلى التفرقة العنصرية لنؤكد أن الذين مارسوها فى أفريقيا هم الأوربيون . وقد عمل ساستهم ومفكروهم على تأكيد عقدة اللون عند العبد الأسود ، وذلك لاستغلالها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً إلى أبعد مدى . غير أن الاستعمار الأوروبى . قد أفلح فى تحويل المشاعر السلبية للزنوج من الأوروبين إلى العرب ، وذلك بتطبيق سياسة محكمة فى المستعمرات الأفريقية التى تضم أغلبية عربية مسلمة . وقد قامت هذه السياسة الفرنسية فى موريتانيا على أربعة أسس رئيسية[٧] :

١- عمل بعض الأدباء والسياسيين الفرنسيين على تشجيع فكرة الزنوجة ، ومساندة المفكرين الذين آمنوا بها وفى مقدمتهم الرئيس السنغالى السابق ليوبولد سنجور . وخطر فلسفة الزنوجة أنها تفرز سياسيات عنصرية سلبية تركز على وحدة الزنوج دون الأعراق الأفريقية الأخرى ، وبخاصة عرب الشمال الأفريقى[٨] .

٢- عملت فرنسا على نشر اللغة والثقافة الفرنسيتين بين الزنوج ، وفى الوقت نفسف اجتهدت فى إضعاف التعليم باللغة العربية بهدف استيعاب الزنوج الموريتانيين وإبعادهم عن الثقافة العربية .

٣- عملت فرنسا على تحويل الزنوج غير المسلمين إلى المسيحية ، أو إبقائهم على دياناتهم المحلية ، وذلك لإبعادهم عن التأثيرات الإسلامية العربية المنتشرة فى شمال البلاد حيث القبائل العربية .

٤- كانت الإدارة الفرنسية تعين الزنوج الذين يعرفون الفرنسية فى الوظائف الحكومية ، وتفضلهم على الموريتانيين العرب ، وذلك رغبة فى كسب تعاطف الزنوج وإمعاناً فى تأكيد الفرقة بين الأعراق المختلفة لشعب واحد .

أدت هذه السياسات بالفعل إلى تعميق الفروق والخلافات العرقية بين العرب والزنوج ، كما أسهمت فى خلق بؤر من عدم الاستقرار للحكومات الوطنية فى دول الساحل الأفريقية التى تعتبر همزة الوصل بين عرب الشمال الأفريقى والزنوج . وقد تستغل الأزمات العرقية – سواء من الداخل أو من الخارج – للوصول من خلالها إلى أهداف اقتصادية وسياسية . ويبدو أن هذا هو ما حدث فى النزاع السنغال الموريتانى الذى نحن فى صدد البحث فيه .

ثانيا : أسباب تعود إلى التركيب الاجتماعى الموريتانى[٩]:

خضعت هذه المنطقة من غرب أفريقيا ، خلال العصر النيلوتيقى لتحركات عرقية قادمة من سواحل أفريقيا ومن الشرق ومتجهة نحو الجنوب مسايرة فى ذلك التغيرات الطبيعية والمناخية التى حدثت نحو الجنوب مسايرة فى ذلك التغيرات الطبيعية والمناخية التى حدثت فى تلك الأزمنة والتى نتج عنها التصحر التدريجى لما يسمى بالصحراء الكبرى الأفريقية . وقد استقرت القبائل البربرية البدوية فى الشمال الصحراوى، بينما هاجرت العناصر السوداء إلى الجنوب سعياً وراء الماء والأرض الخصبة التى تسمح بالزراعة البدائية الخفيفة .

ظل التكوين البشرى لهذه المنطقة من أفريقيا موزعاً بين البربر والزنوج إلى أن دخل عليه عنصر ثالث هو القبائل العربية المهاجرة من اليمن والجزيرة العربية ومن أهمها قبيلة بنى حسان ، فاختلطت الدماء البربرية والعربية ، وأصبح المجتمع الموريتانى الحالى يتكون من خليط من البربر والعرب والزنوج .

اختلفت الآراء حول تاريخ دخول العرب موريتانيا ، فهناك رأى يقول إنهم دخلوا المنطقة مع الإسلام ، بينما يدعى رأى آخر إنهم دخلوها قبل الإسلام ، حتى ان بعض القبائل البربرية القديمة مثل قبيلة صنهاجة أصلها عربى[١٠].

أما القبائل الزنجية التى انسحبت إلى الجنوب فقد كونت ثلاث سلالات أساسية هى : الفولانى والسننكى والولوف[١١]. وترتبط هذه القبائل بأصولها فى الدول المجاورة وبخاصة فى السنغال . وتجدر الإشارة إلى أن هذه القبائل تنقسم إلى جماعات يعيش بعضها فى موريتانيا والبعض الآخر فى السنغال . ونذكر على سبيل المثال أن قبائل الولوف تشكل عماد الطائفة الدينية المريدية ذات الأهمية الاقتصادية والسياسية الكبيرة فى السنغال وتملك هذه الجماعات أراضى وممتلكات فى الدولة الأخرى على الجانب الآخر من النهر . وقد استقرت هذه الأوضاع بمقتضى اتفاق أبرم بين موريتانيا والسنغال فى أكتوبر علم ١٩٥٩ لتقنين الواقع الذى تفرضه أوضاع القبائل التى تعيش فى منطقة الحدود بين الدولتين .

غير أن بعض الكتاب الفرنسيين يرون ، على الرغم من هذا الاتفاق ، أن السنغاليين كانوا يتمنون دائما ضم القبائل الزنجية الموريتانية إلى السنغال حيث تعيش أصول أعراقها بدلاً من البقاء فى موريتانيا كأقليات .[١٢]

يشكل البيضان ، وهم الموريتانيون ذو الجلد الأبيض من أصل بربرى أو عربى ، الفئة الاجتماعية التى تتولى أغلب الوظائف الكبيرة الحساسة فى المجتمع الموريتانى ، كما تملك الأراضى الزراعية والماشية والنخيل والنشاط التجارى . وتنقسم هذه الفئة داخلياً إلى شريحتين تتمثل أرفعها فى القبائل العربية التى كانت تقوم بالدفاع عن الإمارات الموريتانية القديمة والتى ورثت عنها سلالتها هذه المنزلة الاجتماعية المتميزة . أما الشريحة التى تليها فى السلم الاجتماعى فهى القبائل البربرية وتسمى الزوايا .

أما السودان ، وهم الموريتانيون ذوو الجلد الأسود أى الزنوج ، فكانوا بعامة إما مزارعين فى الجنوب وإما موالى لدى البيضان . وهذه الفئة تمثل عماد الأيدى العاملة فى المجتمع (زراعة الأرض ، حفر الآبار ، رعى الأغنام ، الأعمال المنزلية ... الخ) . وعندما ألغى الرق فى موريتانيا ، أعتق الموالى وأطلق عليهم تسمية الحراطين . ويبدو أن الوضع الجديد لم يغير من طبيعة نشاطاتهم إلا قليلاً . فتولى بعضهم الوظائف الحكومية ، ولكن أغلبهم ظل يمثل العمالة النشطة فى جميع المجالات . وقد يعود ذلك إلى حداثة إلغاء الرق فى موريتانيا ، وعدم قدرة النصوص القانونية على إحداث التغيرات الاجتماعية المطلوبة فى هذه الفترة الزمنية القصيرة . وجدير بالملاحظة أن الحراطين المزارعين لا يزالون حتى الآن يدفعون ضريبة إلى بعض العائلات العربية ، وذلك بصفتهم السابقة وباعتبارهم ملاكا

للأراضى الزراعية . كما يذكر أيضا أن هؤلاء الحراطين ، على الرغم من أصولهم الزنجية، أصبحوا ينتمون إلى البيضان اجتماعياً وثقافياً ، حتى أنهم يتسمون بأسماء القبائل العربية البربرية كدليل على انتمائهم إليها .

وربما كان احتفاظ المجتمع الموريتانى الحالى ، إلـــى حـــد ملمـــوس ، بالتقســيمات الاجتماعية القائمة على أساس عرقى ، من العوامل التى أدت إلى تصعيد الأحـــداث علـــى الحدود ، وإبراز الحساسيات العرقية على أنها العامل الرئيسى المتسبب فى الأزمـــة بيـــن الدولتين الإسلاميتين المتجاورتين . وقد اتضح ذلك جليا فى موقف الحكومة السنغالية التى اتهمت موريتانيا بإساءة معاملة الزنوج الموريتانيين وتطبيق سياسة التفرقـــة العنصريـــة عليهم .

ب – الأسباب السياسية :

سادت فى موريتانيا عدة ظروف وسياسات أدت إلى زيادة الحساسيات بين الدولتيـــن ، ومن ثم إلى انفجار أحداث ١٩٨٩ . ويمكن تحديد أهم هذه الظروف فيما يلى :

١- بدأت موريتانيا منذ عام ١٩٦٦ تطبيق سياسة التعريب وقد أدى ذلك إلى تحويل اللغـــة الرسمية للبلاد من الفرنسية إلى العربية . كما بدأت محاولات لكتابة اللغات الأفريقيـــة الخاصة بالأعراق غير العربية بالحرف العربى بدلاً من الحرف اللاتينى .

٢- خرجت موريتانيا من منطقة الفرنك ، ثم انضمت إلى جامعة الدول العربية عام ١٩٧٣، واستطاعت من خلال المعونات العربية ، أن تصدر عملتها الوطنية .

٣- ظهر التيار القومى العربى المتشدد فى موريتانيا ، وهو يتركز على جبهتين [١٣] :

- الناصريون أو كما يطلق عليهم أحيانا القذافيون ، وهم الشباب الموريتانى المتـــأثر بأفكار الرئيسين جمال عبد الناصر ومعمر القذافى .

- الجناح الموريتانى لحزب البعث العربى الاشتراكى التابع لحزب البعـــث العراقـــى . ويبدو أن هذا الجناح من أكبر هذه التجمعات تأثيراً فى الشباب الموريتانى ، لاســيما أن العراق كانت تدعم نشاطه فى داخل البلاد .

وتتفق هذه الجماعات فى دعوة محددة ألا وهى إقامة روابط أوثق بين موريتانيا والعالم العربى والإسراع فى سياسة التعريب .

٤- تسرب حديث فى ذلك الوقت حول إنشاء قاعدة عسكرية عراقية فى موريتانيا . وقد واكب ذلك إرسال العراق لمعونات عسكرية ومالية ، قيل أنها ساعدت موريتانيا على اشتباكاتها الدموية مع السنغال فى حوادث ١٩٨٩ .

٥- انضمت موريتانيا إلى عضوية اتحاد المغرب العربى مع الدول العربية فى شمال أفريقيا (المغرب – تونس – الجزائر – ليبيا) ، مما أكد فى أذهان السنغاليين انتماءها القومى العربى .

٦- أدى تجاور الأنظمة السياسية المختلفة فى كل من موريتانيا والسنغال فى أواخر الثمانينيات إلى خلق ظروف انعكست سلبياً على العلاقات بين الدولتين . فالسنغال دولة مؤسسة على الديمقراطية الليبرالية والتعدد الحزبى وعلى الانفتاح الفكرى والإعلامى ، بينما كانت موريتانيا فى ذلك الحين تقوم على نظام عسكرى شمولى يعتمد فى إدارة البلاد على اللجنة العسكرية للخلاص الوطنى التى تمارس السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وذلك بعد أن حُلَّت الجمعية الوطنية وأُلغى الدستور ، وكانت تسيطر أيضاً على وسائل الإعلام . ومن أهم المشاكل التى تترتب عادة على مثل هذا الجوار ، هو استيعاب النظام الأكثر ليبرالية للمعارضة السرية التى تنظم ضد النظام الآخر . وهذا ما حدث بالضبط بالنسبة إلى المعارضة السرية الموريتانية واحتضان السنغال لها ، مما زاد من حساسية الدولتين كل تجاه الأخرى .

أدت هذه العوامل مجتمعة إلى ازدياد قلق الموريتانيين غير المعربين ، الذين بدأوا يفقدون وظائفهم لجهلهم باللغة العربية ، ومن ثم امتيازاتهم السياسية والاجتماعية التى كانت فرنسا تخصهم بها . كما انتقل هذا القلق إلى السنغال الذى بدأ يخشى من القوة العربية العسكرية المتصاعدة على حدوده الشمالية . وقد أدى هذا القلق إلى نشوء المعارضة الموريتانية بين المواطنين الزنوج وبخاصة المتعلمين منهم .[٤١] وقد احتضن السنغال هذه المعارضة على المستويين الشعبى والرسمى . فمن ناحية ، تعود أصول هذه الجماعات المتمردة إلى القبائل السنغالية ، ومن ثم لها أقارب وأنساب فى الدولة المجاورة. ومن ناحية أخرى كانت الحكومة السنغالية تتعرض أثناء الانتخابات الرئاسية عام ١٩٨٨ إلى أزمة سياسية مع المعارضة ، فقدت فيها الحكومة تأثيرها فى جزء من الرأى العام السنغالى . وكانت فى حاجة إلى قضية تستعيد بها تأثيرها الذى ضعف . وكانت قضية

أراضى نهر السنغال ، والخلاف الحدودى الذى نشأ عنها هما الفرصة المنتظرة . فقد كانت ذات جوانب وطنية (استعادة التراب الوطنى السنغالى) وقومية (الدفاع عن القوميات الزنجية المظلومة فى موريتانيا) ، يصعب معها على الرأى العام السنغالى معارضة الحكومة فى خصومها . كما ساعد على هذا الاحتواء للمعارضة الموريتانية ، المناخ الليبرالى الذى يسود فى السنغال ويسمح بحرية الرأى والتعبير .

هكذا نلاحظ أن المناخ السياسى أيضاً فى ذلك الوقت كان مهيأً للانفجار بين الدولتين فى ١٩٨٩. أما فى حوادث ١٩٩٨ ، فقد اختلفت الظروف السياسية تماماً ومن ثم اختلفت النتائج . فمن ناحية تغير النظام الموريتانى فى ظل النظام العالمى الجديد إلى نظام ديمقراطى تعددى . ومن ثم سمح للمعارضة السرية أن تنتظم فى أحزاب سياسية وتعمل بشكل شرعى . مما قضى على فرصتها فى العمل مع السنغال ، وقد ساعد هذا التغيير الجديد بطبيعة الحال على تهدئة الجو بين موريتانيا والسنغال . ومن ناحية أخرى حدثت تغيرات سياسية داخلية فى السنغال صاحبت المشكلة المائية بين الدولتين فى عام ١٩٩٨ . فقد تغير قانون الانتخابات ليسمح بمزيد من الضمانات للمرشحين من مختلف الأحزاب وللناخبين أيضاً ، حتى تخرج نتائج الانتخابات التشريعية فى مايو من نفس العام أقرب إلى الاتجاهات الشعبية الحقيقية . وقد فسر بعض المحللين السياسيين هذه التطورات على أنها ترجمة لموقف الرئيس عبده ضيوف من السلطة ، فقد بدى وكأنه أقل تمسكاً بها ، أو على الأقل بلغ من النضج السياسى مبلغاً جعله يفهم أن السماح بحركات أكثر فى الانتخابات لن تطيح بحزبه من الساحة السياسية ، بل ستأتى به ولكن بنسبة أقل من المعتاد فى الدول الأفريقية ، تجعل لنظامه مصداقية أكبر لدى المواطنين ، وإن قللت من نفوذه . وهذا ما حدث تماماً فى انتخابات ٢٤ مايو الماضى التشريعية ، فقد نجح حزب الرئيس فى تحقيق أغلبية على الأحزاب الأخرى (٦٦ر٤٢%) ولكن لوحظ أن هذه الأغلبية قد تناقصت عن الانتخابات سنة ١٩٨٨ (قبل انفجار أحداث سنة ١٩٨٩) التى بلغت فيها نسبة نجاح الحزب الاشتراكى الحاكم ٧١% .[١٥] وربما أدى هذا التطور الديمقراطى الإيجابى فى السنغال إلى تخفيض التوتر فى المعركة الانتخابية بين القوى السياسية المختلفة ، ومن ثم التقليل من استغلال الحكومة والمعارضة للمشكلات الإقليمية بين السنغال وجيرانه لتحقيق مكاسب انتخابية على حساب المصلحة العامة للبلاد . كما حدث فى سنة ١٩٨٩ .

ج – الأسباب الاقتصادية :

كيف كانت الأحوال الاقتصادية فى كل من موريتانيا والسنغال وقت التفكير المشترك فى استغلال مياه نهر السنغال ؟

كان عماد اقتصاد موريتانيا – إلى جانب تربية الماشية والرعى – هو استخراج المعادن وبخاصة الحديد . لذلك لم تكن الحكومات المختلفة فى ذلك الوقت تهتم كثيراً باستصلاح أراضى جديدة للزراعة . غير أن تطورات داخلية ودولية جاءت لتؤدى إلى تدهور اقتصاد الدولة . وقد تمثلت أهم هذه التطورات فيما يلى :

١- تدهور الأسعار العالمية لخام الحديد .

٢- بداية نضوب مناجم الحديد فى موريتانيا بسبب كثافة الإنتاج .

٣- موجات الجفاف والتصحر التى ضربت هذه المنطقة من غرب أفريقيا.[١٦]

نتج عن ذلك تغير فى خطة الدولة الاقتصادية ، فاتجهت إلى أراضى النهر فى جنوب البلاد وبدأت تهتم بتكثيف الزراعة فى هذه المنطقة كمخرج لها من أزمتها الاقتصادية .

وعلى الجانب الآخر ، كان عماد اقتصاد السنغال هو زراعة الفول السودانى ثم تصديره إلى فرنسا . وقد أدى بعض التطورات المحلية والدولية إلى تدهور الناتج القومى المعتمد أساساً على هذا النشاط الاقتصادى .

١- انخفاض الأسعار العالمية للفول السودانى .

٢- تدهور التربة فى حوض الفول السودانى نتيجة زراعة المحصول الواحد .

٣- التصحر الذى أصاب المنطقة كما ذكرنا سالفاً .

أدت هذه الظروف الجديدة إلى تغير فى السياسة الزراعية للدولة ، فاتجهت إلى زراعة المحاصيل الزراعية الغذائية لتحقيق الاكتفاء الذاتى والتصدير ، مما جعلها تعطى أهمية قصوى لاستصلاح أراضى النهر . فعقد السنغال وموريتانيا ومالى اتفاقية لاستثمار مياه النهر فى عام ١٩٧١ ، فى إطار منظمة ثلاثية سميت منظمة استثمار نهر السنغال OMVS . وبمقتضى الاتفاقية أنشأت المنظمة سدين على النهر هما ماننتالى ودياما بغرض رى ٣٧٥٠٠٠ هكتار من الأراضى [١٧] ، بالإضافة إلى التقليل من ملوحة المياه وتوليد

الكهرباء . وقد انتهت بالفعل الأعمال الإنشائية على النهر ، وتحولت مساحات كبيرة من المستنقعات فى هذه المنطقة إلى أراضى زراعية خصبة .

من هنا نلاحظ أنه حدث تكالب على مستوى السياسات الحكومية فى المنطقة بينما حدث تكالب آخر على المنطقة نفسها ولكنه فى هذه المرى على المستوى الشعبى ، بمعنى اندفاع الأفراد والشركات الخاصة إلى هذه المنطقة ، يبغون استثمار أموالهم فى المشاريع الزراعية ، مما أدى إلى نوعين من الصراع :

١- صراع رأسى ، ويقصد منه الصراع بين الطبقات الاجتماعية المختلفة فى الدولتين حيث تسابقت الشركات والأفراد القادرون مالياً على استثمار أموالهم فى منطقة النهر ، مما أدى إلى مزاحمة الفلاحين الذين يعيشون على الزراعة فى هذه المنطقة منذ زمن بعيد [١٨].

٢- صراع أفقى ، وأعنى به صراع الأعراق المختلفة التى تعيش فى الدولتين :

بين الفلاحين والزراع الزنوج - سواء أكانوا موريتانيين أو سنغاليين - من جهة ، والموريتانيين العرب (البيضان) الذين أتوا حديثاً بأموالهم يستثمرونها فى الزراعة ، ويزاحمون بها الفلاحين الزنوج من جهة أخرى .

بين الرعاة الموريتانيين العرب الذين يأتون إلى هذه المناطق المزروعة ويطلقون ماشيتهم لترعى فى حقول الفلاحين الزنوج .

من هنا أخذ الصراع شكله العرقى ، وإن كان جوهره وواقعة اقتصادياً . وهكذا نلاحظ أنه ، على المستوى الاقتصادى أيضاً ، كان الوضع فى الدولتين . وبخاصة فى منطقة النهر، مهيأ للإنفجار فى أواخر الثمانينيات . ولم ينه الحل الجزئى الذى توصلت إليه الدولتان بعد ذلك التناقضات الاقتصادية سالفة الذكر ، بل أضافت السنوات التسعة الماضية مزيداً من العقبات أمام النمو الزراعى فى السنغال مثل :

١- تفوقت الشركات الخاصة على الحكومة والفلاحين فى سرعة استغلال أراضى النهر، وفى احتكار المساحة الأكبر منها ، مما زاد من فقر الفقراء .

٢- غيرت هذه الشركات من نوعية المحاصيل الزراعية التى كانت تزرع فى هذه المناطق وهى المحاصيل الغذائية لتستبدلها بالمحاصيل النقدية للتصدير ، مما أثر على التوازن

الزراعى فى البلاد . ومن ثم ظهرت تدريجياً الأزمة فى المحاصيل الغذائية ، مما دفع الحكومة إلى التفكير فى إقامة المشروعين السابق الإشارة إليهما فى البداية واللذين سببا المشكلة المائية بين السنغال وموريتانيا مؤخراً .

أما موريتانيا فقد أفلحت فى تنمية منطقة النهر داخل حدودها بشكل أفضل ، ومن ثم أصبحت حاجتها إلى الماء ضرورة حيوية لاستمرار التنمية فى هذه المنطقة ، لاسيما وأن نهر السنغال هو النهر الوحيد الدائم الذى يجرى فى الأراضى الموريتانية كما أسلفنا .

نتائج وتوصيات

تؤدى دراسة النزاع السنغالى الموريتانى إلى النتائج التالية :

أولاً : إن جوهر هذا النزاع هو صراع عرقى ، ساهمت فى تفجيره فى عام ١٩٨٩ عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية . وقد التقطه السنغال فى ذلك الحين ليفجر مشكلة ترسيم الحدود .

ثانياً : لم تظهر المشكلة المائية بشكل رسمى - بمعنى النزاع بين الدولتين حول الحصص المائية والمشروعات الزراعية - سوى فى عام ١٩٩٨ . وقد عولجت بالطرق الدبلوماسية بين الحكومتين فى خلال أشهر قليلة ، بعد أن تراجع السنغال عن تنفيذ مشروعاته . ولم يحدث خلال فترة المفاوضات أن تفجرت حوادث دامية بين الشعبين كما وقع عام ١٩٨٩ .

ثالثاً : من ثم يستنتج أن لا علاقة سببية بين المشكلة المائية والنزاعات الدموية بين موريتانيا والسنغال ، مما يضفى على علاقة الدولتين بالنهر نوعاً من الاستقرار النسبى ، وذلك إذا قارناها بالعلاقات المائية بين دول أحواض الأنهار الأخرى ، مثل سوريا والعراق وتركيا حول مياه دجلة والفرات ، ومصر والسودان وأثيوبيا حول مياه النيل . وقد تعود هذه الخصوصية التى تتمتع بها العلاقة بين السنغال وموريتانيا إلى أن حوض النهر محصور بين عدد قليل من الدول (ثلاث دول فقط بخلاف دولة المنبع وهى غينيا) . وقد استطاعت الدول الثلاث تبادل المنفعة بينهما بالتراضى من خلال مشروع لتنمية أراضى النهر هو مشروع OMVS .

رابعاً : إن عدم وجود علاقة سببية حتى الآن ، بين العنف والمشكلات المائية في هذه المنطقة ، لا يمنع من التأكيد على أن استقرار العلاقات الاجتماعية والاقتصادية على الحدود بين الدولتين ، يسهل عملية الاستفادة القصوى من مياه النهر .

خامساً : من هذا يصبح الحل الشامل والدائم بين موريتانيا والسنغال أمراً حيوياً وإن كان بالغ التعقيد ، فهو يشترط :

١- معالجة السلبيات الاجتماعية السابق الإشارة إليها (التفرقة بين الأسود الأفريقي والأبيض العربى ، آثار الرق وفكرة مسئولية العرب عن هذه التجارة ، إثارة النعرة القومية لدى القبائل العربية الشمالية الموريتانية) .

٢- الاتفاق على ترسيم الحدود بين الدولتين بشكل نهائى ، حتى لا تستخدم هذه القضية فى تصعيد أى خلافات مستقبلية . ويكون هذا الحل عن طريق التحكيم الدولى .

٣- ربما يساعد تطوير العلاقات العربية الأفريقية على التقليل من التوتر بين الدول العربية الأفريقية وجاراتها الأفريقية ومنها موريتانيا والسنغال . وتأتى فى الدرجة الأولى من الأهمية تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، وبعد ذلك تصبح التسويات السياسية متاحة بشكل أفضل . وفى هذا السياق يقترح أن تقوم بعض الدول العربية – كل حسب إمكانياته – بالإسهام فى المشروعات الزراعية فى دول نهر السنغال ، كمثال للتعاون الاقتصادى بين الكتلتين العربية والأفريقية . فلماذا لا تقوم مصر مثلاً ولها خبرة زراعية كبيرة وراسخة .بالمساعدة فى مشروعات الرى ، فى حين تتقدم الدول العربية ذات القدرات المائية بجزء من استثماراتها لإتمام المشروعات المطلوبة للتنمية فى هذه المنطقة . لاسيما وأن إسرائيل تساعد بالفعل السنغال – كما سبق وأشرنا – فى إنشاء المزارع النموذجية . وعلى العرب أن يدركوا أن الاستثمار فى أفريقيا له عائد سياسى كبير على العلاقات العربية الأفريقية ، وأحياناً على القضية المصيرية فى المنطقة العربية ، وهى الصراع العربى الإسرائيلى .

وقد تستغرق هذه المقترحات وقتاً وجهداً ، غير أنها ، فى رأيى تساعد كثيراً فى علاج البؤر الرئيسية للنزاع بين موريتانيا والسنغال ، وكلاهما دولة أفريقية وإسلامية .

المراجع والهوامش :

١- سيدى محمد حمود ، " المسألة المائية فى موريتانيا " ، المشكلات المائية فى الوطن العربى ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، سنة ١٩٩٤ ، ص. ص. ١٩٦ - ١٩٨.

2- Liver Blance sur Le different enter le Senegal at la Mauritanie en Avirl-Mai 1989 Dakar: Republique du Senegal, 1989.

٣- سيدى محمد حمود ، مرجع سبق ذكره ، ص. ص. ١٩٨ - ٢٠١.

4- The Atlas, of Africa, Paris: Jenue Afrique, 1973, pp. 19-14.

5- Ly , Abdoulaye, Feu la Negritude, Dakar : Xamle, 1982, p.59 .

6- Brevie, J., Islamisme contre naturisme au Soudan Francais, Paris : Ernest leroux, 1923.

7- De Chassey, F., "Levolution des structures sociales en Mauritanie de la colonisation a nos jours", Introduction a la Mauritanie paris : CNRS., 1979, pp. 235-273.

٨- الجمهورية الإسلامية الموريتانية - دراسة مسحية شاملة ، القاهرة : معهد البحـــوث والدراســات العربية ، سنة ١٩٧٨، ص. ص ٥-١٥ .

٩- الفولانى : هى سلالة اغلبها من الرعاة ، وينتشرون فى كثير من دول غرب أفريقيا من موريتانيـــا حتى نيجريا ، ويتكلمون لغة البولار . ويعمل بعضهم بالزراعة ويتركز فى جنوب شرق السنغال وفــى منطقةنهر السنغال ، واغلبهم مسلمون . الولوف : هى أكبر وأهم سلالة فى السنغال . وهى منتشــرة فى الشرق والجنوب ولغتها هى الولوف ، وهى اللغة الرسمية الثانية فى السنغال بعــد الفرنســية ، ودين الأكثرية من الولوف هو الاسلام وقوام حياتهم الزراعة .

10- Constantin, F. et Coulon , C., "Les relations internationales de la Mauritanie" , Introduction a la Mauritanie, op. cit., pp. 323-36.

١١- مقابلة مع سفير السنغال فى القاهرة فى يناير ١٩٩٠ .

١٢- هويدا عدلى يونان " ابعاد الصراع الموريتانى السنغالى" السياسة الدولية ، القاهرة : الأهــرام ، العــدد ١٩٨ ، اكتوبر ، ١٩٨٩ ، ص . ص ١٦٦-١٦٩ .

١٣- انظر تحليل الانتخابات التشريعية السنغالية الاخيره فى :

14- Kpatinde, Francis , Jeune Afrique, " Les enjeux de la transparence" n-1946 , Avril - Mai, PP. 26-27, et "Un governement socialist" , n- 1957, Juiellet, pp. 22-24, Paris : J. A., 1998 .

15- Lake, Rene et Bahus , Jerome, " BArrage contre L'humanite" Jeune Afrique Economie, Paris : Gideppe S. A. , n-12, Juin 1989 , pp. 110-112 .

١٦- كان مقدرا لهذا المشروع أن يؤدى إلى رى ٢٤٠ ألف هيكتار فى السنغال ، و١٢٠ ألف هتكار فى موريتانيا ، و١٥ ألف هتكار فى مالى : Gaulme, op. cit., p. 34.

١٧- صالح بكتاش ، النزاع السنغالى الموريتانى ، القاهرة : دار المســتقبل العربــى ، ســنة ١٩٩٢ ، ص . ص٥٦-٧٠.

الفصل الحادى والعشرون

الاستراتيجية القومية لنظم تخطيط المياه

د. عصام محمد عبد الماجد*

مقدمة

في بعض المناطق العربية والشرق أوسطية لم يواكب شح المياه أو نضوب معينها تقليل لاستخدام الماء أو ترشيد استغلاله حتى عندما يتدفق الماء من مصادر غير متجددة، ولربما ساعدتها محطات التحلية لاستعذابه رغم ازدياد تكلفة تنمية الماء وتزكيته وإصلاحه عند الحاجة والضرورة، كما هو الحال في معظم دول الخليج العربي عند استخدام الماء للبلديات والصناعة والزراعة. وفي هذا سوء استغلال لهذا المورد الحيوي، الشيء الذي قد ينتج عنه آثار ضارة وفادحة، لاسيما وللماء أثر جلي في الحياة وإنتاج صناعة الغذاء. ومن المعلوم أن معظم مصادر الماء العذب والمتجدد (أو ما يسمى بالماء التقليدي) مثل: الأنهار والبحيرات والماء الجوفي قد تم اكتشافه (وربما الاستغلال التام له بنهاية القرن الحالي) في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، لا سيما وتقل الأمطار في هذه المناطق الجافة ويزداد معدل البخر بمعدلات تصل إلي أكثر من عشرة أضعاف التهاطل. ومن العوامل المؤثرة وربما المصعدة لمشاكل شح الماء بالمنطقة :**

---

* وكيل جامعة جوبا ، الخرطوم – السودان

** يعنى بمصطلح الشرق الأوسط: كل الإقليم الجغرافي الذي يضم البحرين وإيران والعراق والكويت وقطر وعمان واليمن والإمارات والسعودية والأردن وسوريا وفلسطين ولبنان وتركيا وليبيا ومصر والسودان.

- عوامل الجفاف والتصحر والتدهور البيئي.
- شح الموارد المائية العذبة بالمنطقة المعنية (أنظر جدول ١ وشكل ١ وجدول ٢)

إدارة قطاع الماء

يمكن تعريف إدارة الماء بتخصيص مصادر المياه لأفرع جهات مستخدمة لها بواسطة إذن أو رخصة طبقاً لنظم تنبع من الخطط التنموية والاستراتيجية لجهات الاختصاص الفاعلة. وتخاطب نظم الإدارة المؤسسات الحقيقية، والقانون واللوائح والموجهات وغيرها من المحاذير القانونية، وأجهزة التحكم المؤسس التي يحتاج إليها لإحداث التغير وتحقيق المرامي والأهداف . ومن المهم أن تستند تنمية الماء وإدارته على طرق المشاركة التي تضم قطاعات وقواعد المهندسين والجمهور المستهلك ومخططي المدن، وأخصائي التمويل والمصادر المالية، بالإضافة إلى البيئيين، وصناع القرار السياسي .

ومن نافلة القول إنه من الآمن والأنسب أن تقوم كل منطقة أو إقليم على حدة بوضع نظم إدارية وتخطيطية للمياه المتعلقة بها، وذلك نسبة لاختلافات الطقس والمناخ، وهيدرولوكية وهيدرولوجية المنطقة الجابية المحيطة، والعادات والتقاليد والأعراف والعقائد والسلوك، والنمو السكاني، واستراتيجية خطط التنمية، والتقانة المتاحة، والعمالة الماهرة المدربة، وأولويات البحث العلمي وأهدافه . ويحتاج للإدارة الجيدة لموارد الماء ومصادره للمشاريع الراهنة والمستقبلة للزراعة والصناعة وتخطيط المدن وتوليد إنتاج الطاقة وغيرها من الاحتياجات الضرورية ومخططات التنمية المستديمة التي توافق الاحتياجات الحالية دون التفريط في مقدرة الأجيال القادمة لمواكبة الاحتياجات الخاصة بها ، والاقتصاد الشامل المتوازن والتنمية الاجتماعية المتمشية مع الأهداف الاستراتيجية والمبنية علي الاستخدام العقلاني الفيصل والإدارة الجيدة للموارد والمصادر. وفي هذا الإطار تعتبر الأجندة ٢١ للأمم المتحدة أن أهم البرامج العملية لتحقيق التنمية المستديمة للمياه والمحافظة علي البيئة وحمايتها تشمل التالي:

- تكامل أوجه تنمية وإدارة الموارد والمصادر المائية
- تقويم الموارد والمصادر المائية
- أثر التغيرات المناخية

- حماية الموارد والمصادر المائية وصيانة نوع الماء والبيئة المائية
- تنمية إمدادات مياه الشرب وترفيع الإصحاح علي المستويين الحضري والريفي لمواكبة التنمية المستديمة للمياه وإنتاج الغذاء.
- طرق التنفيذ والتنسيق وأساليبها.

ومن الأجدر الفصل الصارم بالنسبة للإدارة الفاعلة بين الوحدات التي تتعامل مع الماء كمصدر ومورد وبين تلك الوحدات المستخدمة للماء والقائمة علي تنميته .

الخطة القومية لمصادر وموارد الماء

تهدف عملية التخطيط المائي للوصول إلى الاستخدام الأمثل للماء لتلبية الاحتياج ولمواكبة تحدياته. وينشد التخطيط المائي إيجاد موازنة بين الاحتياجات المائية والمتاح من المصادر والموارد . ويعتمد تخطيط مصادر وموارد الماء وسبل تنميتها علي الاعتراف بالتداخل الوثيق والربط بين دورة الماء الهيدرولوجية وغيرها من النظم مثل: استخدام الأرض، والمحافظة علي التربة، وإدارة المنطقة الجابية، واستخدام وإمداد الماء الجوفي، والتصريف، والتحكم في الأحياء والبيئة المائية، والمجتمع، وتوزيع السكان، والموارد الاقتصاد، والرفاهية الاجتماعية، والصحة العمومية وغيرها من العوامل المؤثرة . كما ويحتاج في التخطيط المائي إلى معرفة النواحي السياسية والمالية والمنهجية والتقانية ومستلزمات التقويم والتنسيق بين منظومات إدارة الماء والتخطيط.

وتهدف الخطة القومية للماء إلي تحقيق المقاصد التالية :

- التنمية الكفوءة والاقتصادية التي تفي بمتطلبات الجمهور وزيادة رفاهيته.
- الحصول علي أكبر قدر من المنافع والريع.
- التركيز على تحسين البيئة وتلافي التلوث.
- حماية السياسة الغذائية.
- إنشاء وتنشيط وحدة منظمة لتخطيط الموارد المائية وتنميتها، وتفعيل الاختيار القومي للمشاريع والبرامج والسياسة التي تعين علي الإتيان بالتنمية القومية ذات الجدوى الاجتماعية والاقتصادية.

- تحديد المتطلبات، ووضع البدائل، وتقويم الأثر والوقع، واختيار الطرق الملائمة للعمل، وتفعيل المشاركة والتعاون والتنسيق فيما يتعلق بالموارد المائية.
- تصميم استراتيجية مالية وإدارة لموارد ومصادر الماء.
- التنسيق بين برامج الماء والمنظمات ذات الصلة.
- تقويم المياه القومية.
- استقراء سيناريو إمداد واحتياج الماء في المستقبل.
- إجراء الأبحاث المائية الموجهة للإصلاح والتزكية والعمل علي تطبيق النتائج المشجعة.
- توجيه ودعم برامج تخطيط المياه المحلية والإقليمية.
- السماح بإنشاء مشاريع الماء الفاعلة.
- اكتشاف موارد مائية جديدة والحفاظ على القديم منها.
- تصميم وتنفيذ نظم فاعلة لتوزيع الماء للجمهور المستهلك.
- تقوية الإطار القانوني والمؤسس ليفي بالإدارة الفاعلة لمصادر الماء متمشياً مع أولويات واستراتيجية التنمية الوطنية طويلة الأجل.
- وضع استراتيجية لحفظ الماء وترشيد استعماله للإيفاء باحتياجات الماء الصالح للشرب ورفع كفاءة الزراعة دون زيادة الاستهلاك وتحديد التنمية الزراعية المستقبلة.
- الاستخدام المستديم والمحافظة علي المصادر والموارد المتجددة في المنظومة الوطنية.
- التحكم في تنمية الموارد والمصادر غير المتجددة (غير التقليدية) مثل: المياه الجوفية عبر الحفريات، والماء الجوفي الملح، ومياه البحار، ومياه الصرف المالحة، والسائل النهائي من محطات معالجة الفضلات السائلة.
- زيادة الموارد والمصادر أو ربما تغيير نظم الاستهلاك لتحقيق الكفاية المائية حسب الأولويات.
- تحديد المنظمات الرئيسة المسئولة عن التخطيط الاستراتيجي والتمويل بالمنطقة.
- العمل علي تنفيذ الخطة القومية من منظور المحاور السياسية والتقانية والمالية والقانونية .

- كسب الموافقة السياسية للخطط.

محاور الخطة القومية للماء:

من أهم المحاور الأساسية التي تحدد الخطة الرئيسة وتوصفها لقطاع إدارة الماء التالي :

- تحديد الأهداف والمرامي.
- وضع الافتراضات والأفكار المطورة لتحقيق الحلول المثلي.
- تحديد المشاكل واحتمالات تناغم فرص الماء وموارد الأرض ذات الصلة مع أهداف وأولويات المحلية والمقاطعة أو الولاية.
- تحديد مدي يناسب أفق التخطيط (عادة تؤخذ فترة عشر سنوات)
- تحديد مدة التخطيط لتقدير حجم مشاريع المياه وإيجاد احتياجات امتداد النظام (عادة تؤخذ فترة خمسون عاماً)
- تعيين مشاريع تنموية وفقاً للخطة القومية الشاملة.
- تبيان هياكل المؤسسات والجمعيات ذات الصلة بالماء ووضع توصيف لوحداتها.
- وضع استراتيجية إدارة الماء وتحديد الحلول والتقويم الفعلي.
- وضع التشريع الأمثل للتحكم في استخدام الماء والمحافظة عليه
- تقييد واستقراء وتحليل البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمورد والمصدر المائي
- تشكيل وتقويم ومقارنة الخطط البديلة
- وضع خطة عمل مناسبة والعمل على تنفيذها.
- وضع تصور التشغيل والإدارة والصيانة والترميم.

ولابد من مراجعة الاستراتيجية العامة لعكس التغير في المواضيع المؤثرة مع الجهات المسئولة عن صناعة الماء وإنتاجه، لكي يضم إلى البرنامج الرئيس المعلومات الحديثة المتعلقة بنمو المنطقة الخدمية، والاحتياجات المائية، وأنماط التضخم وغيرها من المعايير ذات الصلة. وتتواصل استمرارية تحليل الخطة وتقويمها لإيجاد أفضل وأحسن السبل ذات الجدوى الاقتصادية داخل نظام الماء الحالي، لتنعكس هذه داخل الخطة المالية. ويجب العمل علي أن تعنى الخطة المالية بإيجاد أنسب تكامل لمصادر التمويل. أما استنباط التشغيل والصيانة والإصلاح وإعادة التأهيل وتكاليف التغيير فيحوي استنباط الرواتب والمعاشات

والإمدادات والأجهزة والطاقة وقطع الغيار وغيرها من مكونات التكلفة ذات الصلة بقطاع الماء الخدمي . ومن المهم مشاركة الجمهور في عملية التخطيط والعمل بمشورتهم خاصة فيما يتعلق بالمناخ وطبيعة المجاري المائية الموسمية وأثر نوعية الماء على المستهلكين. كما وأن التفكر مع الجمهور يساعد أيضاً في فهم القيم والمعتقدات والمفاهيم والموروثات المفيدة لجمع المعلومات الهامة ولاتخاذ القرار المناسب ومن ثم يمكن استنباط التشريع والأحكام المائية المناسبة لتحقيق المرامي التالية :

- تطوير إدارة الماء بالتعرف عن كثب على مسئوليات القطاعات والمؤسسات المختلفة ذات الصلة بمشاريع الماء
- تنشيط عجلة التخطيط الشامل والمتكامل
- ترشيد الاستخدام وحماية المصدر والمورد المائي
- فض نزاع المصالح الناجم من المشاركة في نفس المصدر والمورد المائي
- إعطاء المؤشرات الهامة لتوجيه السلوك المستقبل بالنسبة للحالات الجديدة
- تكامل خطط استصلاح الأرض واستخدام الماء
- تقويم الخطط الحالية واستقراء الخطط المستقبلة لإدارة واستخدام الماء
- استخدام طرق الأنمذجة كأطر للتقويم والإدارة.

دور الجهات ذات الصلة بالخطة القومية لموارد ومصادر الماء :

من أهم الجهات ذات العلاقة بالخطة القومية المائية: القطاع الحكومي والجهات التطوعية والصناعة والحرفيين وبيوت الخبرة المحلية والعالمية كما هو مبين في النقاط التالية:

(أ) دور القطاع الحكومي: يتركز العمل الحكومي في عدة محاور تتلخص في التالي:

- تحديد مواضيع لتخطيط موارد ومصادر الماء ووضع تصور لبرامج عامة لها، بالتركيز على المشاريع التي تحتاج إلى تمويل كبير.
- إنشاء البنى التحتية.
- تجميع معلومات التقانة والتنسيق.

- وضع المعايير الخاصة بأداء المناطق الحرجة.
- تمويل البحث العلمي حسب الاستراتيجية الموضوعة له.
- وضع الاستراتيجية العامة ووضع الأحكام والتشريع المناسب.

وينبغي أن تعالج المحليات والولايات البرامج المائية الخاصة بها والخطط اللازمة لامداد الماء ونوعيته، ومعالجة الفضلات، والتحكم في الفيضان، ومياه الأمطار، ونوعية ماء الخلجان والسواحل، والتحكم والمراقبة، والتنمية، والتمويل، ونظام المعلومات، والإدارة والتشغيل.

(ب) دور المجتمع والجماعات التطوعية:

تتحمل جمعيات الحرفيين والمهنيين والتقانيين والفنيين والجمعيات ذات الصلة بالمياه قدراً من المسئولية المتعلقة بمصادر وموارد الماء وطرق التخطيط. وينبغي عليها المساهمة في تمويل البحث العلمي ونشر نتائجه للاستفادة منها في التخطيط. واستقطاب مشاركة الجمهور لدعم برامج التخطيط الشامل وقبولها وتنفيذها ونجاحها بالإضافة لتجويد الأداء والمراقبة وصيانة الوحدات.

(ج) دور الصناعة والتجارة:

يمكن أن تساهم الصناعة والتجارة لتحقيق التنمية بتمويل المشاريع البحثية الهامة، والمشاركة بالتقانة المتاحة لديها، والإدارة والتشغيل، وجلب المواد الخام الجديدة والخبرة وإعطاء المعلومات والتعاون في عقد الندوات وحلقات التدريب.

(د) بيوت الخبرة:

يمكن أن تساعد بيوت الخبرة في البحث العلمي، والمشاريع البحثية، ووضع خطط مصادر الماء، غير أنه من الأجدر أخذ الحيطة والحذر من بيوت الخبرة التي تأتى من مناطق غنية بالمياه عند وضع خطط المياه لمناطق الشرق الأوسط الجافة.

مراحل الخطة القومية :

يمكن تقسيم مراحل الخطة القومية إلي مرحلة أولية تسبق التخطيط، ثم مرحلة التخطيط، لتليها مرحلة ثانوية بعد التخطيط.

١) المرحلة الأولية (مرحلة ما قبل التخطيط): يجب في هـذه المرحلـة عمـل التالي:

- إنشاء نظام مركز معلومات محلي يمكنه جمع المعلومات من كل القطاعات العاملـة فـي مجال الماء عبر مجموعة عمل مختارة.
- استحداث وتركيب عدد مناسب من محطات الرصد والمراقبة والقياس والتحكم والمعـايرة والصيانة لتحقيق أهداف الخطة القومية.
- حساب كمية الماء الحالية واستقراء الكمية المطلوبة منه في المستقبل في شتى المناحي.
- معرفة أثر نوعية الماء على المشاريع المقترحة.
- وضع نمذجة استقرائية واستنباطية ملائمة للمشاريع المقترحة.
- حصر مناطق وأوجه تلوث المصادر والموارد المائية وأنماط التحكم فيه.
- تقويم كمية ونوعية المياه الجوفية والسطحية وغيرها من الموارد المتاحة.
- تحديد الأولويات والأهداف التي تحقق تفعيل الخطة القومية وفقاً للإمكانـات السياسـية والاجتماعية والاقتصادية.
- تحقيق قدر جيد من التنسيق والتعاون بين الوحدات العاملة في مجال الماء.
- بناء الهياكل الإدارية للوحدات المختلفة والمطلوبة.
- إنشاء وحدة للتنفيذ والتطبيق والمتابعة تحت رعاية وزارة رائدة يوكـل لـها مسـئولية التنمية الإقليمية والتخطيط والإدارة.

٢) مرحلة التخطيط: في هذه المرحلة ينبغي عمل التالي:

- تحقيق الإدارة المائية المستديمة وإدارة الاحتياج.
- التركيز على ترشيد الزراعة المروية، والتحكم في نظم الزراعة، وإعادة استخدام مـاء الصرف والفضلات السائلة، ورفع كفاءة الري، والتغذية الاصطناعية، وتطويـر نوعيـة الماء.
- العمل علي أن تشارك وزارة الصحة والوزارات الهندسية والأخـرى ذات الصلـة فـي التخطيط ووضع الاستراتيجية والمواصفات القياسية لنـوع المـاء وإدارة المعلومـات والحماية الصحية، والمراقبة والإشراف والتحكم في مخاطر الأمراض وأساليب المعالجـة

والمكافحة، وأنماط استعذاب الماء ومعالجة الفضلات السائلة، وإعادة الاستخدام والدوران، والتثقيف الصحي، وتطبيق وتنفيذ القوانين والتشريع والأحكام الضابطة للتلوث وطرق مكافحته.

- مشاركة القطاعين النسوي والشبابي في برامج وضع الأولويات وأساليب ترشيد وحفظ الماء.
- العمل علي أن تتفاعل الاستراتيجية المائية مع الظروف المتغيرة للإمداد والاحتياج المائي.
- وضع أسلوب منظم لادارة الماء (خاصة عند تقويم المياه الجوفية) والتخلص من الملوثات.
- البدء في برنامج تخطيط جيد للماء.
- تكامل برامج إمداد الماء والتحكم في الملوثات.
- وضع خطط حقيقية متكاملة لأحواض الأنهار (للمناطق النهرية والنيلية) مع إعطاء أولوية للحقوق المكتسبة والتنسيق ومقاصد المشاركين في منطقة الحوض النهري .
- احتواء الخطة القومية للماء على كل مواضيع مصادر الماء مثل: المعالجة والتخلص النهائي وإعادة الاستخدام والأثر الاجتماعي والتقويم البيئي والتشريع والاقتصاد والاستراتيجية السياسية والصلة بين المصادر والموارد الأخرى.

٣) المرحلة الثانوية (مرحلة ما بعد التخطيط): في هذه المرحلة ينبغي التفكير في عدة محاور منها:

(أ) المراقبة والمتابعة والتزكية والإصلاح:

- لابد أن تدفع القطاعات المستفيدة من الماء تكلفة خدمات إنتاجه وتوزيعه من غير الاعتماد علي أي هبات ومنح غير مبررة. ويمكن أن تشجع قاعدة "يدفع الملوث" وتطبيق تعريفة الماء الحقيقية في الترشيد والحفظ وإعادة الاستخدام.
- يجب أن يتم عرض الخطة الاقتصادية المعدلة علي الجمهور للمشاركة والنقد والإجازة.
- العمل علي تحديث شبكة المياه ومدها لتغذية مناطق أخرى طبقاً لخطة تنمية الموارد المائية بالتنسيق مع الخطة القومية الشاملة.

- البدء في تنفيذ برامج المراقبة والتحكم في نوع الماء.
- التركيز (في عمليات المتابعة) على الصيانة، والترميم، والاستبدال، وإعادة التأهيل، وتنفيذ القوانين والتشريعات والأحكام المائية.
- إنشاء مخابر محلية تحت مظلة المخبر القومي للمياه.
- التخطيط المتأني لتأهيل وتدريب الوحدات والأفراد والاحتياجات اللازمة لتحقيق فاعلية برامج المتابعة وأخذ القرار.

(ب) التدريب:

- التركيز على تنمية القوة العاملة وتأهيلها، وترفيع البنية الأساسية من خلال وحدات التدريب ومراكز البحث العلمي، وعليه من المقترح فتح مراكز تدريب للتعليم والتشغيل الجيد والصيانة وإدارة المشاريع والإدارة المائية في المحليات والأقاليم.
- بناء كادر قومي لأخصائي موارد ومصادر الماء لإجراء البحوث وإدارة ومراقبة النشاط بصورة مستمرة لمدى طويل وربما استدعى الحال فتح مركز قومي للتدريب.

(ج) البحث العلمي:

- يحتاج البحث العلمي إلى قاعدة بحث أساسي وتطبيقي لدعم خطة إدارة مصادر وموارد الماء وعملياتها.
- وضع خطة قومية للبحث العلمي، ربما بتحديد رؤوس المواضيع البحثية وتقسيمها علي الجامعات والمراكز البحثية والوحدات ذات الصلة والمنظمات، بحيث أن توجد الموازنة المثلى بين البحث الإداري والبيئي والصحي والاقتصادي والاجتماعي والفني والتقاني والقانوني.
- العمل علي تفعيل المركز القومي للبحوث والمراكز المماثلة ووضع اتفاقيات توأمة ومواءمة مع الجامعات ذات الصلة.
- استقطاب رؤوس الأموال للإنفاق على احتياجات البحث العلمي (المعامل والمكتبة والمعدات والمواد المستهلكة والندوات والنشر... الخ).

(د) القوانين والمواصفات القياسية

- تفعيل وحدة ضبط الجودة والمواصفات القياسية المجازة والتوجيه بأن تضـم هياكلـها: وحدات رئيسة (قومية أو إقليمية)، ووحدات ثانوية (تتعلق بنواحـي الإدارة العاديـة)، ووحدات خدمية تدار بمشاركة الجمهور المستهلك.
- تنمية وتطوير القانون المائي الملائم لكل من: الأولويات المقترحة والمستجدات المنظورة والمستترة، وإدارة البرامج المائية، والنزاعات والطرف الثالث والمحددات العارضة.

(هـ) الخصخصة

- يمكن التفكر في إمكانية تحويل إدارة نظم الري من قطاع الحكومة إلى وحدات ري محلية (خصخصة الري).
- البدء في إمكانية خصخصة محطات التنقية والاستعذاب والإدارة بواسطة الوحدات العاملة في مجال الماء (خصخصة استعذاب الماء).
- التفكر في إمكانية معالجة الفضلات (السائلة والصلبة) والتخلص منـها عبر القطـاع الخاص وأصحاب العمل (خصخصة معالجة الفضلات).
- الشروع في إعطاء فرص لقطاع الحرفيين والقطاع الخاص لرصـد والكشـف المبكـر ومكافحة التلوث الصناعي والزراعي والتجاري (خصخصة مكافحة التلوث).

(و) المشاركة الشعبية

- استنباط طرق ملائمة لتفعيل التوعية الشعبية ورفع الحس البيئي والمشاركة الجماهيريـة والتعليم الشعبي والتدريب وجمع ونظم المعلومات.
- التركيز على توعية صُنّاع القرار ورفع حسهم البيئي والمائي، وإيجـاد سـبل ملائمـة للحصول على موافقة القادة السياسيين على مرتكزات الخطط القومية المجازة وأسـلوب تنفيذها.
- إعطاء فرص أفضل للجمعيات التطوعية (الجمعيات غير الحكومية، والسياسية، والعلمية، والحرفية، واتحاد الصناعة) للمشاركة الفاعلة والكاملة.

توصيات عامة

- التركيز على الأمن الغذائي أكثر من الاكتفاء الذاتي للغذاء.

- تحضير خطة رئيسة للأمن المائي تحدد السبل المثلى لإدارة الموارد والمصادر المائية وتعمل على تكامل الخطط والبرامج المحلية والإقليمية، بالتركيز على دراسة الجدوى الاقتصادية والبيئية والفنية والمالية والاجتماعية والسياسية.
- إنشاء مجلس قومي جامع لمصادر الماء يتولى أمر المياه الجوفية والسطحية، ومياه الساحل والخلجان، والتلوث المائي ومشاكل الملوحة، وإدارة مياه البحار، وتنمية الأنهار وغيرها من المصادر والموارد المائية، وتفعيل الأنشطة الإدارية.
- دعم وتشجيع أهل الخبرة في الخدمة المدنية ذات الصلة بالماء لنشر وتدوين خبراتهم للاستفادة العامة.
- تشجيع المشاركة في الجمعيات والجهات التخصصية والحرفية والمهنية داخل البلد وفى بلدان أخرى ربما بتكوين بؤر أو مراكز للجمعيات العالمية المشابهة.
- العمل على تزاوج إنتاج الماء بالطاقة النظيفة بما فيها الطاقة الشمسية والهيدروليكية.
- الاستخدام الاستراتيجي لمصادر الماء غير التقليدية للتزكية والإصلاح (التنمية) بما فيها الماء الأجاج، وماء البحار، والمياه المستخلصة من معالجة الفضلات السائلة، وعائد دفق الري.
- التخطيط لمصادر المياه من أجل السلام بالمنطقة.
- وضع اتفاقيات ملائمة ومبنية على المفاوضات لمياه الأنهار والمياه الجوفية المشتركة بين الدول والإدارة المثلى لهذه الموارد وتنميتها. ورغم التغيرات السياسية في منطقة الشرق الأوسط غير أن هنالك بعض جهود التنسيق والتعاون حول تنمية الأنهار (متعددة القوميات) مثل أنهار النيل والفرات والأردن، مما نبع عنه اتفاقيات مثل: اتفاقية مياه النيل بين السودان ومصر لعام ١٩٥٩ والتي تحكم توزيع مياه النيل وتنظم الخلافات عن طريق التفاهم والحوار والتفاوض، واتفاقية سوريا والعراق حول تشغيل سد طبقة لعام ١٩٧٥، واتفاقية تركيا وسوريا حول تشغيل سد أتاتورك لعام ١٩٨٧.
- المحافظة على المياه الجوفية غير المتجددة من الحفريات وعدم استخدام هذا الاحتياطي الاستراتيجي إلا في حالات الطوارئ والاستخدام قصير المدى لأغراض معينة.
- التركيز على ترشيد استخدام الماء والمحافظة عليه والإدارة المستديمة لموارد الماء بغرض التنمية الاقتصادية في المنطقة وإعادة توزيع أولويات الاستخدام المائي.

• العمل على أن تحوي خطة استراتيجية الماء مؤثرات التقانة والسياسة.

• العمل على وضع خطة قومية للبحث العلمي المتعلق بالماء عبر المجلس القومي لمصادر الماء المقترح.

المراجع والمصادر

1) Murakami, M. Managing Water for Peace in the Middle East: Alternative strategies, United Nations University Press, Tokyo, 1995.

2) Abdel-Magid, I.M., Effective Water Policies Strategies for National Water Authorities, The Arabian J. for Science and Engng., Vol 22, No. 1C, June 1997, 199-212.

3) Abdel-Magid, I. M. and ElDirdeery, T. M., Water Between Engineering and Religion, A Textbook Under Publication.

4) Shatanawi, M.R., and Al-Jayousi, O., Evaluating Market-oriented Policies in Jordan: A Comparative Study, J. Water International, 1995, Vol. 20(2), pp. 88-97.

5) Al-Ibrahim, A.A., Water Use in Saudi Arabia: Problems and policy implications, J. Water Resources Planning and Management, ASCE, 1990, Vol. 116(3), pp. 375-388.

6) Wakil, M., Analysis of Future Water Needs for Different Sectors in Syria, J. Water International, March 1993, Vol. 18(1), pp. 18-22.

7) Akkad, A.A., Conservation in the Arabian Gulf Countries, J. AWWA, 1990, 182(5), pp. 40-50.

8) Mohorjy, A.M. and Grigg, N.S., Water Resources ManageMent System for Saudi Arabia, J. Water Resources Planning and Management, ASCE, March/April 1995, Vol. 121(2), pp. 205-215.

9) Shahin, M., Review and Assessment of Water Resources in the Arab region, Water International J., 14, pp. 206 - 19.

10) Ministry of Regional Municipalities and Environment, National conservation strategy: Environmental Protection and Natural Resources Conservation for Sustainable Development, Vol. 1: Synthesis and Policy Framework, MoRME, Muscat 1992.

11) Wolf, A., The Jordan Watershed: Past Attempts at cooperation and Lessons for the Future, J. Water International, March 1993, Vol. 18(1), pp. 5-17.

12) Ibnouf, M. A. O. and Abdel-Magid, I.M., "Oman Water Resources: Management, Problems and policy Alternatives", A Paper Presented at the Second Gulf Water Conference, "Water in the Gulf Region, Toward Integrated Management", Bahrain, held during the period 5 - 9th November 1994, sponsored by the Water Sciences and Technology Association, Manama, Bahrain, Proceedings Vol. 1 and 2, pp. 19 -31 (English) Vol. 2. pp. 21 -33 (Arabic), Published by the Water Sciences and Technology Association, Bahrain.

13) Abdel Mageed, Y., Planning Water Resources Development in Arid Zones: An Agenda for Action in the Arab region, Proceedings of the International Conference on Water Resource Management in Arid Countries, Muscat, Sultanate of Oman, held during the period 12-16 March 1995, Vol. 3, pp. 47-54.

14) Brooks, D.B., Adjusting the flow: Two Comments on the Middle East Water Crisis, J. Water International, March 1993, Vol. 18(1), pp. 35-39.

15) de Jong, R.L., Aridity, Economic development and Water Sector Management, Proceedings of the International Conference on Water Resource Management in Arid Countries, Muscat, Sultanate of Oman, held during the period 12-16 March 1995, Vol. 1, pp. 228-234.

16) World Meteorological Organization, The Dublin Statement and Report of the conference, International Conference on Water and the Environment: Development Issues for the 21st Century, held in Dublin, Ireland during the period 26 to 31 January 1992.

17) Haimes, Y.Y., Sustainable Development: A Holistic Approach to Natural Resource management, J. Water International, 1992, Vol. 17(4), pp. 187-192.

18) United Nations Conference on Environment and Development Agenda 21 Final Report of the UN Conference on Environment and Development, Rio de Janeiro, 1992.

19) Abraha, B.M., Case Studies on Strategies for Arid Water Resources Management: Problems and Policy Implications, proceedings of the International Conference on Water Resource Management in Arid Countries, Muscat, Sultanate of Oman, held during the period 12-16 March 1995, Vol.1, pp. 265-272.

20) Simonovic, S., Application of Water Resources Systems Concept to the Formulation of a water Master Plan, Water International, March 1989, 14(1), pp. 37-50.

21) Grigg N.S., Water Resources Planning, McGraw-Hill Book Co., New York, 1985.

22) Ministry of Water Resources, Sultanate of Oman National Water Resources Master Plan. Prepared by Ministry of Water Resources, Mott MacDonald Inter. Ltd. in association with Watson Hawksley, Rui, Sultanate of Oman (personal communication). a) Vol. 1 - Executive Summary, Dec. 1991. b) Vol. 2 - Main Report, Dec. 1991. c) Vol. 3 - Water Resources Modeling, Nov. 1991. d) Vol. 4 - Annexes, Nov. 1991.

23) Brice, R.L. and Unangst, E.R., Long-range Financial Planning for Water Utilities, J. AWWA, May 1989, 81(5), pp. 48-52.

ملحق احصـــــــائى

جدول (١) النسبة المئوية لمشاركة المصادر المائية

في الإيفاء بحاجة الماء للاستخدام

الدولة	الماء الجوفي	الماء السطحي	مياه محلاة	إعادة استخدام الماء
البحرين	٩٠	-	٩,٧	٠,٣
الأردن	٥٠	٤٣	-	٧
الكويت	٣٧	-	٥٣	١٠
عمان	٩٤	-	٤	٢
قطر	٤٥	-	٤٥	١٠
السعودية	٨٦	٦	٧	١
سوريا	٨	٩٢	-	-
الإمارات	٥٢	-	٤٧,٩	٠,١

المصدر : مرجع رقم (٢) صفحة (٨)

جدول (٢) أهم الأنهار بمنطقة الشرق الأوسط

النهر	متوسط الدفق ومنطقة قياسه م٣	الدول المشتركة	الطول	مساحة المنطقة الجابية كلم٢	أهم الروافد
الفرات	٣٠×١٠ ٩ حدود تركيا وسوريا	تركيا وسوريا والعراق	٢٣٣٠	٢٣٣٠٠٠	خابور (١,٨×١٠ ٩) وكاراسو ومراد ومنظور وبيري
دجلة	٤٨,٧×١٠ ٩ عند المقرن مع الفرات		١٧١٨	١٧١٨٠٠	ذاب الكبير (بين تركيا والعراق ١٣,٢×١٠ ٩) وذاب الصغير (٧,٢×١٠ ٩) ودالا (بين إيران والعراق ٥,٧×١٠ ٩) وآدهايم (بين إيران والعراق)
شط العرب		العراق	١٩٠	١٩٠٠٠	
النيل	٨٤×١٠ ٩ عند أسوان	إثيوبيا والسودان ومصر وبروندي ورواندا ويوغندا وكينيا وتنزانيا وزائير	٦٦٩٠	٣٠٠٧٠٠٠	النيل الأبيض (٢٨×١٠ ٩) والنيل الأزرق وسوباط (١٣,٥×١٠ ٩) وبحر الغزال وبحر الجبل وبحر الزراف والعطبراوي والرهد والقاش
الأردن	١,٨٥×١٠ ٩	لبنان وسوريا وفلسطين والأردن	٢٢٨	١٨٣٠٠	اليرموك (٤٠٠×١٠ ٦) ودان (٢٤٥×١٠ ٦) وحصباني (١٣٨×١٠ ٦) وبنياس (١٢١×١٠ ٦)

المصدر : مرجع (١) صفحة (٩)

- سوء اختيار مواقع المدن أو تعذر وضعها بالقرب من مصادر الماء الطبيعية
- توزيع الماء في البسيطة (أنظر شكل ٢).
- محدودية التوسع وإيجاد مصادر مائية باستخدام التقانة المحلية المتاحة.
- الإفراط في استغلال المصادر والموارد المائية غير المتجددة.
- النمو السكاني (عوامل معدلات النمو والتكاثر والهجرة واللجوء والنزوح والتشرد).
- الزيادة المطردة في مستوي معيشة الفرد واستهلاك الماء (أنظر جدول ٣).

جدول (٣) معلومات عامة عن بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط

الدولة	عدد السكان (مليون نسمة)	معدل المواليد السنوي (%)	المساحة (ألف كيلومتر مربع)	استهلاك الماء (لتر/ فرد/ يوم)
البحرين	٠,٥٣ (١٩٩١)	٤.٢	٠,٦٢٢	١٠٠ إلى ٢٧٥
العراق	١٩,٥ (١٩٩١)	٣,٨	٤٣٤,٩٢	٢٠٠ إلى ٥٠٠
الأردن	٣,٦ (١٩٩١)	٣,٦	٩١.٨٨	٤٠٠ إلى ٦٠٠
الكويت	٢ ,٢ (١٩٩١)	٣,٦	٧,٨٢	٢٠٠ إلى ٤٠٠
عمان	٢ (١٩٩٣)	٣,٥	٢١٢,٤٦	١٠٠ إلى ٣٠٠
قطر	٠,٥٣ (١٩٩١)	٦,٣	١١	٣٠٠ إلى ٦٠٠
السعودية	١٧ (١٩٩٣)	٤	٢٢٦٣	٣٠٠ إلى ٦٠٠
سوريا	١٢,١ (١٩٩٠)	٣,٨	١٨٥,١٨	١٢٠ إلى ٢٩٠
تركيا	٥٦,٥ (١٩٩٠)	٢,٤	٧٨٠,٥٨	٢٠٠ إلى ٥٠٠
الضفة الغربية وقطاع غزة	١,٥ (١٩٩١)	٣,٤	-	٢٠٠ إلى ٣٠٠
الإمارات	٢,٤ (١٩٩١)	٦,٤	٨٣,٦	٢٠٠ إلي ٦٠٠
ليبيا			١٧٥٩,٥٤	١٠٠ إلى ٤٠٠
اليمن	١٠ (١٩٩١)	٣,١	٥٢٧,٩٧	٢٠٠ إلي ٤٠٠

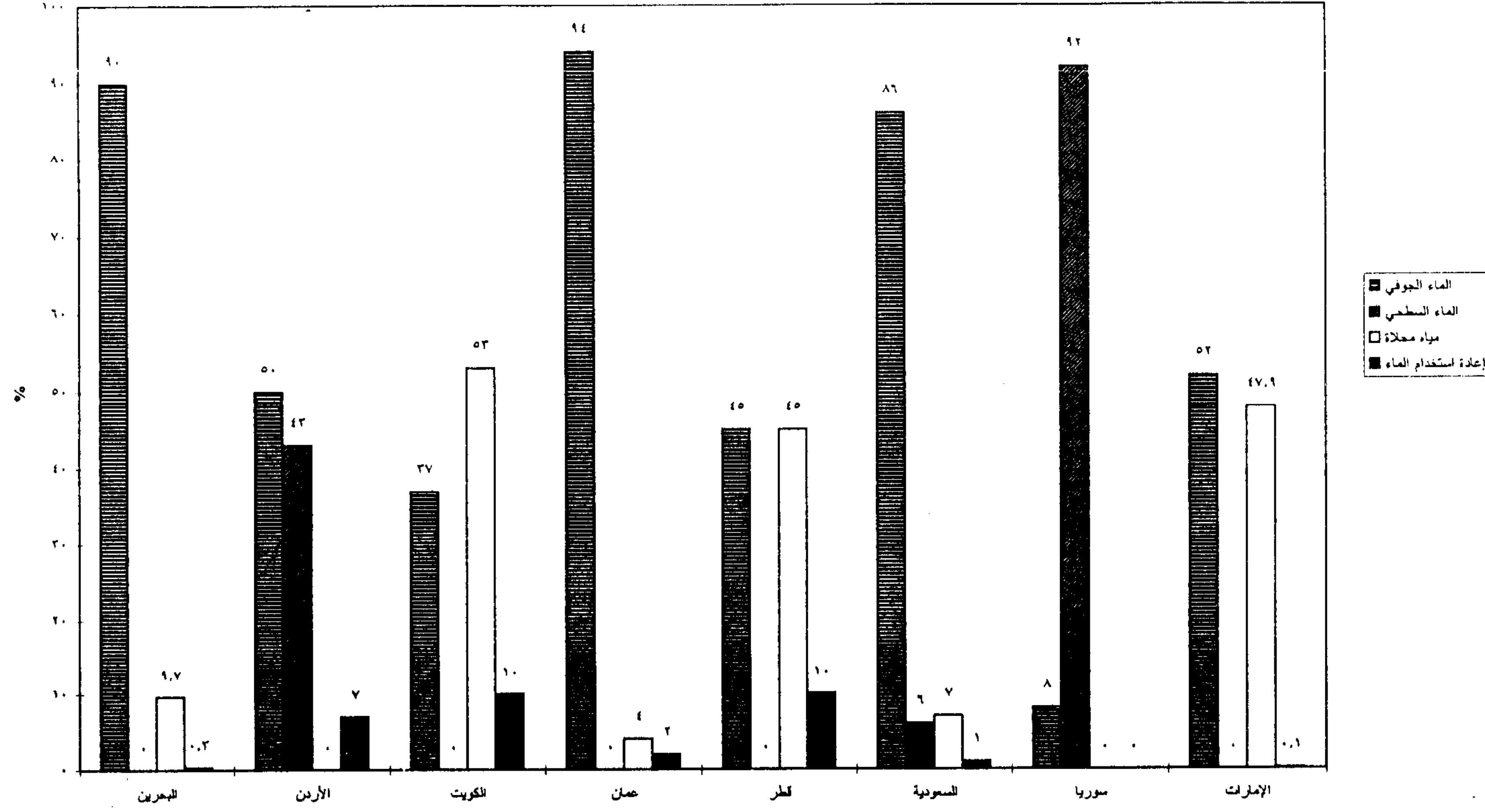
المصدر : مرجع (٢) ص (٦) ومرجع (١٠) ص (١٧)

- النمو التجاري والتنمية باستراتيجية وخطط متغيرة.
- التطور الصناعي والذي ينتج مستوى متغير من الاحتياج اعتماداً على النشاط الصناعي والكثافة الصناعية المزدهرة بالمنطقة.
- زيادة الرقعة الزراعية بغرض الاكتفاء الذاتي للغذاء. ومن المعلوم أن القطاع الزراعي يتطلب احتياجاً مائياً كبيراً قد يصل في بعض المناطق إلى عشرة أضعاف كل الاحتياجات والاستخدامات الأخرى (أنظر جدول ٤).
- تدهور نوع الماء الجوفي بالتلوث الملحي وغيره، وقلة التغذية الجوفية.
- تدهور النظم في بيئيات صعبة.
- زيادة تراكم معدلات الملوحة في التربة والماء الناتجة من الزراعة المروية، وبسبب غياب الصرف الجيد مما يهدد إنتاج المحاصيل.
- استخدام الماء العذب للتشجير والتخضير والزينة والحدائق العامة والمناظر الخلابة ونوافير الماء والترفيه له أثر معتبر على الاحتياج المائي.

جدول (٤) نسبة استخدام الماء في بعض دول المنطقة

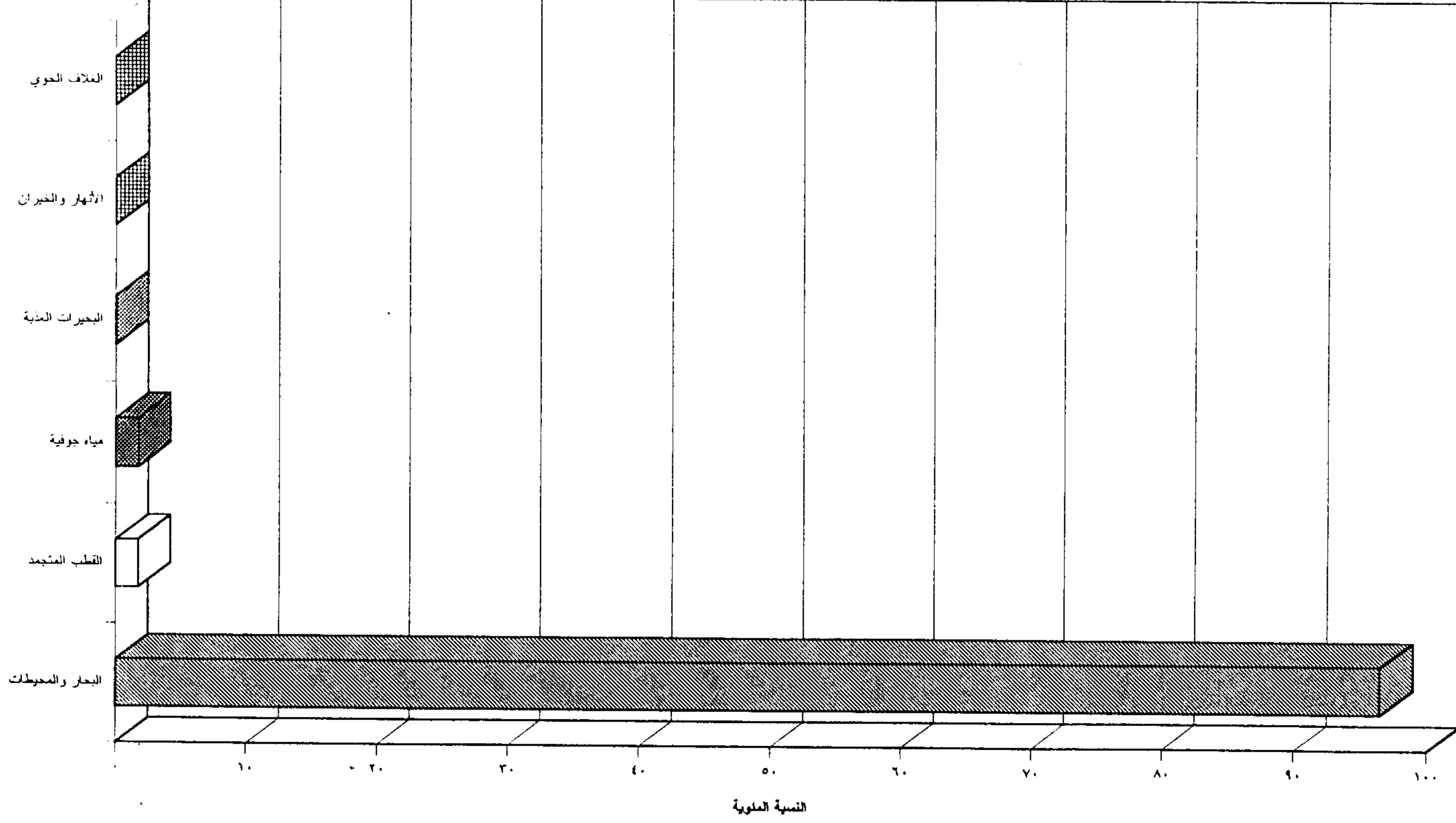
الدولة	الاستخدام الزراعي	الاستخدام المنزلي	الاستخدام الصناعي
اليمن	٩٤	٤	٢
عمان	٩٤	٣	٣
الإمارات	٦٤	٣٤	٢
قطر	٥٦	٣٩	٥
البحرين	٥٢	٤٠	٨
الكويت	٢١	٧٧	٢
العراق	٩٢	٣	٥
السعودية	٨٩	٩	٢
الأردن	٧٠	٢٥	٥
سوريا	٨٣	٧	١٠
لبنان	٨٥	١١	٤
مصر	٨٨	٧	٥
تركيا	٧٨	١٠	١٢

المصدر : مرجع (١) ص (٤) ومرجع (١٣) ص (١٤)



شكل ١ نسبة مصادر الماء في اللإستخدام

شكل ٢ توزيع الماء في البسيطة



الفصل الثانى والعشرون

الأمن المائى فى الوطن العربى

د. محمود زنبوعه*

مقدمة :

إن حاجة العالم إلى الماء تزداد بشكل مضطرد ، فكلما نشدت الشعوب تحسن مستوى حياتها ، زاد الطلب على المياه للاستهلاك المنزلى والزراعة والصناعة . إن تعزيز التقدم يعنى تلقائياً زيادة الطلب على المياه .

فقد بينت إحدى الدراسات أن كل ليتر من الماء نحتاجه لسد حاجات الاستهلاك الآدمى ، سوف نحتاج بجانبه - فى المتوسط - إلى اثنى عشر لتراً من الماء لأغراض الزراعة ، ويحتاج إنتاج كل لتر من النفط إلى اثنى عشر لتراً من الماء ، كما أن انتاج طن واحد من الحديد يحتاج إلى ألف لتر من الماء .

وهكذا كلما ازداد نشاط الإنسان الاقتصادى ، تعاظمت احتياجاته من الماء بالضرورة . فالماء حيوى ، ليس للزراعة والاستهلاك فحسب ، ولكنه أيضاً حيوى للصناعة . إنه العامل الأساسى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

---

* جامعة دمشق - كلية الاقتصاد

إن نقص المياه – كمصدر للنشاط الإنسانى – أصبح مشكلة يعانى منها العديد من بلدان العالم . ففى العديد من بلدان العالم أصبحت قضية المياه مشكلة تدخل فى نطاق الندرة لا الوفرة ، وبعضها فى أقصى هامش الندرة الخطرة . يشير تقرير البنك الدولى الأخير إلى أنه من مطلع عام ٢٠٠٠ تكون القارة الأفريقية قد فقدت ثلاثة أرباع ثروتها المائية التى كانت متوفرة قبل ٥٠ عاماً . أما آسيا وأمريكا اللاتينية تكون قد فقدت ثلثى الثروة التى كانت متوفرة فيهما عام ١٩٥٠ .

كما ورد فى تقرير جديد أصدره (معهد مراقبة العالم) المعنى بشئون البيئة حول مواجهة ندرة المياه "أن العالم سوف يحتاج إلى ٢٠ نهراً مثل النيل فى السنوات الثلاثين القادمة فقط لكى يلبى متطلبات الغذاء الجديدة لسكان العالم الآخذين بالازدياد" . ويصف التقرير ندرة المياه بأنها "النمر النائم" بين مشكلات البيئية ، ولكن هذا النمر بدأ يستيقظ .

والعالم اليوم يواجه مشكلة نقص المياه مواجهة التحدى الاستراتيجى القومى . فالولايات ال متحدة ، والهند والصين ، والمكسيك – وهى من البلدان الرئيسية المنتجة للغذاء تواجه صعوبات عديدة لتوفير المياه اللازمة للزراعة والصناعة . وهذه البلاد مثل غيرها من بقية أقطار العالم المحتاجة إلى الماء اتجهت إلى خيارات مختلفة لتوفير الميـاه. وهى خيارات أربعة :

(١) مشاريع نقل المياه أو تحويلها من منطقة إلى أخرى . وهذه المشاريع تثير فى الغالب أزمات إقليمية (فى داخل الدولة الواحدة) ، أو دولية (بين دولتين أو أكثر) ، أو تثير أزمات بيئية . كما تواجه هذه المشاريع صعوبات تقنية ، بالإضافة إلى التكلفة العالية .

(٢) بناء السدود والخزانات وبحيرات الاحتياطى المائى .

(٣) تحويل المياه المالحة (مياه البحار) إلى مياه عذبة ، وهذه الطريقة مكلفة نسبياً وتستخدم فى الغالب لسد احتياجات السكان لمياه الشرب .

(٤) زراعة الغيوم . وهى طريقة مكلفة ولا يمكن استخدامها إلا فى فصل الشتاء .

إن تبنى هذا الخيار أو ذاك من قبل الدول التى تحتاج إلى مصدر دائم من المياه يعتمد على الظروف المحلية لكل إقليم وعلى الإمكانات المادية المتوفرة .

وإننا فى الوطن العربى مهددون بنقص المياه ، (ونقص المياه الحـــاد) ، مثلنـــا مثـــل غيرنا فى هذا العالم ، بل إن أزمة المياه فى الوطن العربى تملك أهمية خاصـــة ، ويعـــود ذلك إلى سيادة المناخ الجاف وشبه الجاف فى أغلب أنحاء الوطن والانخفاض الحـــاد فـــى منسوب المياه الجوفية ، وتلوث المياه السطحية والجوفية . والأهم من ذلك كلـــه هـــو أن حوالى نصف الموارد المائية العربية السطحية المتجددة تأتى من مصادر مائية مشـــتركة مع الدول المجاورة غير العربية ، (كالنيل ودجلة والفـــرات) التـــى تلعـــب دوراً مـــهماً وأساسياً فى تحقيق الأمن الغذائى العربى وتنتشر على ضفافها مراكز حضرية وفعاليـــات بشرية على جانب كبير من الأهمية .

كما أن هنالك محاولات من الدول التى تنبع وتجرى خلالها هذه الموارد (دول الإحباس) للاستئثار بأكبر كمية ممكنة من المصادر المائية المشتركة بمختلف الوسائل والحجـج دون الأخذ بعين الاعتبار حاجات الأقطار العربية التى تشترك معها فى أحواض هذه الأنهار .

وعند النظر إلى مصادر حياتنا العربية فى واقعنا اليوم. نجد أن ملايين البشر فى وطننا العربى يعيشون على مصدرين طبيعيين أساسيين هما النفط والماء . والنفط ثروة ناضبـــة ومع ذلك نفرد له الاهتمام الأكبر لأن دخلنا منه يفوق كل مصادر الدخل الأخـــرى ، ولكـــن الماء ليس دخلنا منه بقليل وهو مصدر الازدهار الدائم لم يزل فى أدنى قائمـــة أولوياتنـــا العربية .

إن هذه الدراسة تسلط الضوء على مصادرنا من المياه وخصائص مشكلة الميـــاه فـــى الوطن العربى وتدعو إلى ضرورة وضع استراتيجية عربية متكاملة لمواجهة اخطار نقص المياه اللازمة للتنمية المستدامة .

أولاً : مفهوم الأمن المائى العربى :

شاع فى الآونة الأخيرة فى الوطن العربى استخدام مصطلحات عديدة كالأمن الغذائـــى والامن القومى ، والأمن العسكرى ... ، وذلك للدلالة على أهمية هـــذه المســـائل ، وفـــى مرحلة تالية دخل الاستخدام أيضاً مصطلح الأمن المائى ليؤكد الأمر ذاته خاصة وأن المـــاء أحد العناصر التى لا يمكن للحياة أن تستمر بدونه . فبدون الماء لا ثمـــر ولا حيـــاة ، ولا صناعة ولا تقنية ، ... بل لا تنمية مستمرة دون هذه المادة التى تبـــدو للبعـــض باقيـــة مستمرة ، وأنه لا خوف من نقصانها .

والأمن المائى يعنى المحافظة على الموارد المائية المتوفـرة واسـتخدامها بالشـكل الأفضل وعدم تلويثها ، وترشيد استخدامها فى الشرب والرى والصناعة ، والسعى بكـل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات استثمارها لتأمين التـوازن بين الموارد المائية المتاحة والطلب المتزايد عليها .

ثانياً : الموارد المائية المتاحة فى الوطن العربى :

(١) الموارد المائية التقليدية :

تتألف هذه الموارد من مكونات ثلاث هى : مياه الأمطار والميـاه السـطحية والميـاه الجوفية .

(أ) مياه الأمطار :

يتلقى الوطن العربى أمطاره خلال فصلين اثنين بشكل رئيسى ، ففـى فصـل الشـتاء تتعرض الأقطار الواقعة فى شمال الوطن العربى إلى منخفضـات جويـة بـاردة تتشـبع بالرطوبة خلال عبورها البحر المتوسط مما يؤدى إلى هطول الأمطار ، وتصل هذه الأمطار بعد عبور السلاسل الجبلية المنتشرة على السواحل ضعيفة إلـى الأردن وشـمال العـراق والسعودية ، وينعدم أثرها على بعد عشرات الكيلو مترات من السواحل الليبية المصريـة ، أما فى فصل الصيف فتتركز المنخفضات الجوية فى المحيط الهندى مسببة هطول أمطـار على سفوح الجبال والشواطىء الساحلية للصومال وعمان واليمن وجنوب السـودان ولا تتوغل تلك الأمطار بعيداً إلى الداخل بفعل المرتفعات الجبليـة . ويقـدر متوسـط الحجـم الإجمالى لكمية الأمطار الهاطلة فى الوطن العربى سنوياً بـ ٢٦٥٠ مليـار م٣ . (ومـن المعروف ان كل مليمتر من الأمطار فوق أرض مساحتها متر مربع تعادل كمية من الميـاه مقدارها ليتر واحد) ويوزع الهطول المطرى فى ضوء خطوط تساوى المطر إلى خمـس فئات عريضة ، كما هى مبينة فى الجدول رقم (١) .

جدول رقم (١)

الأقاليم المناخية والأمطار السنوية فى الوطن العربى

نوع المناخ	معدل الهطول السنوى (بالمليمتر)	المساحة (مليار هكتار)	النسبة المئوية من مساحة الوطن العربى	كمية الامطار الساقطة (مليار م٣)	النسبة المئوية من كمية الامطار السنوية الساقطة
شديد الجفاف	أقل من ١٠٠مم	٩٤٠	٦٧,٢	٤٧٠	١٧,٨
جاف	١٠٠-٣٠٠	٢١٠	١٥	٤٢٠	١٥,٨
شبه جاف	٣٠٠-٦٠٠	١٢٠	٨,٦	٥٤٠	٢٠,٤
شبه رطب	٦٠٠-١٠٠٠	١٠٠	٧,١	٨٠٠	٣٠,٢
رطب	١٠٠٠-١٨٠٠	٣٠	٢,١	٤٢٠	١٥,٨
المجموع		١٤٠٠	١٠٠	٢٦٥٠	١٠٠

وتبين لنا من معطيات الجدول السابق ان المناطق الشديدة الجفاف والتى يقل فيها معدل الهطول السنوى عن ١٠٠ مم تشكل حوالى ثلثى مساحة الوطن العربى وتتلقى حوالى ١٨% من إجمالى كمية الهطول السنوى ٤٧٠ مليار م٣ ، وتصنيع هذه الأمطار عن طريق التبخر .

كما تشكل المناطق الجافة والتى يتراوح فيها معدل الهطول السنوى بين ١٠٠ - ٣٠٠ مم حوالى ١٥% من كامل مساحة الوطن العربى وتتلقى حوالى ١٦% من إجمالى الهطول السنوى ٤٢٠ مليار م٣ . أما الكمية الباقية والمقدرة بـ ١٧٦٠ مليار م٣ فتسقط على باقى أجزاء الوطن العربى .

هذا ويتوزع هذا الهاطل المطرى على ثلاثة أقسام رئيسية بحيث يذهب القسم الأول منها لتغذية الجريان السطى الدائم والمؤقت ويتسرب الثانى ليقوم بتغذية المياه الجوفية ، أما القسم الثالث والأكبر فيعود إلى الغلاف الجوى عن طريق التبخر . تبلغ كمية الجريان السطحى نحو ١٥٠ مليار م٣ من إجمالى كمية الهطول السنوى وتشكل نحو ٥,٧% من إجمالى الهطول السنوى ، بينما تبلغ كمية التغذية المائية الجوفية ٤٠ مليار ٣ ، تشكل

١,٥% من متوسط الهطول السنوى . أما كمية التبخر فتصل إلى ٢٤٦٠ مليار م٣ ، وتشكل ٩٢,٨% من متوسط كمية الهطول السنوى .

ويتميز هطول الأمطار فى الوطن العربى بعدم تجانسه الشديد مكانياً . ففى حين يسقط حوالى النصف من متوسط الحجم الإجمالى لكمية الأمطار فى السودان ١٠٩٤ مليار م٣، الذى لا تشكل مساحته إلا نحو ١٧,٥% من مساحة الوطن العربى نجد أن أقطاراً عربية أخرى لا تتجاوز بها كمية الأمطار السنوية المليار الواحد كقطر والبحرين .

فإذا كان إمكان نجاح الزراعة بنسبة ٦٦% مرتبطاً بمعدل سقوط أمطار لا يقل عن ٤٠٠ مم سنوياً على أن يكون موزعاً بصورة منتظمة ، ويقل ذلك الإمكان إذا كان المعدل يتراوح بين ٢٥٠-٤٠٠ مم سنوياً بينما لا مجال إلا للرعى إذا قل معدل الهطول عن ٢٥٠ مم سنوياً. فإن التقدير الذى يذهب إلى تحديد نسبة الأمطار التى يمكن الاستفادة منها بـ ١٥% على مستوى الوطن العربى يبدو الأقرب للصحة .

(ب) المياه السطحية (مياه الأنهار والوديان) :

المياه السطحية هى المياه التى تحملها الأنهار والتى تنبع معظمها من خارج الوطن العربى كالنيل ودجلة والفرات ، وهناك ثلاثة أقطار عربية هى مصر والعراق والسودان تحوز على حوالى ثلثى هذه المياه . حيث يبلغ التصريف السنوى لنهر النيل ٨٤ مليار م٣، وتشكل هضبة البحيرات الاستوائية وهضبة الحبشة الخزان الطبيعى له ، بينما ينبع نهر الفرات من هضبة الأناضول ويقدر تصريفه السنوى عند دخول الأراضى السورية بـ ٢٦ مليار م٣ . أما نهر دجلة ، فينبغ من مرتفعات جنوبى شرق تركيا ، ويقدر تصريفه السنوى عند دخوله الأراضى العراقية بـ ٤٨ مليار م٣ . إضافة إلى حوالى ٤٠ نهراً صغيراً دائم الجريان فى الوطن العربى . تنحدر هذه الأنهار من سلاسل الجبال المطلة على البحر المتوسط والمحيط الأطلسى وجبال زاغروس ، وتستمد مياهها من الهطول المطرى وذوبان الثلوج والينابيع المتفجرة على سفوح الجبال . إضافة إلى مئات الآلاف من الاودية الموسمية التى تجرى لفترات محدودة من السنة تتراوح من بضع ساعات آلى عدة أيام أو أسابيع تبعاً لظروف الهطول وتشكل هذه الأودية شريان الحياة فى الريفية بعض المناطق خاصة فى الجزيرة العربية .

ويلاحظ من الجدول رقم (٢) أن مجموع الموارد المائية السطحية المتاحة للوطن العربى يصل إلى حوالى ٢٢٥,٣ مليار م٣ سنوياً .

(جـ) الموارد المائية الجوفية :

وتنقسم إلى نوعين وهما الموارد المتجددة ، ويقصد بها تلك الموارد التى لا ينجم عن استثمارها لفترات طويلة أى هبوط فى منسوب المياه الجوفية فى الطبقة الحاملة لها . والمياه غير المتجددة أو "الأحفورية" ، وهى التى ينجم عن استثمارها بمعدلات عالية ولفترات طويلة هبوط فى منسوب المياه الجوفية .

وبالنسبة للأولى فهى قليلة الأهمية بسبب قلة الأمطار وارتفاع معدل التبادلات ويلاحظ من الجدول رقم (٢) ان كمية الموارد المائية الجوفية المتجددة يقدر بـ ٣٩,٣ مليار م٣ سنوياً . أما بالنسبة للمياه الجوفية "الأحفورية" فهى ذات درجة حرارة مرتفعة ، فضلاً عن أنها محتوية على غازات مذابة غير مناسبة للزراعة ويقدر هذا النوع من المياه بنحو ١١١ ألف كيلو متر مكعب يوزع على ٩٠% من مساحة الوطن العربى .

وبذلك فان مجموع الموارد المائية التقليدية يصل إلى حوالى ٢٦٤,٦ مليار فى السنة.

(٢) المصادر المائية غير التقليدية :

يقصد بالموارد المائية غير التقليدية ثلاثة أنواع من الموارد هى :

- تحلية مياه البحر والمياه الجوفية ذات نسبة الملوحة العالية .
- معالجة مياه الصرف الصحى .
- معالجة مياه الصرف الزراعى .

وتعتبر عملية تحلية مياه البحر الأكثر انتشاراً الآن وخاصة فى دخل الخليج العربى والجزيرة العربية ، فقد انتج الوطن العربى فى عام ١٩٩٦ ما يفيد الـ ٤,٣ مليار م٣ (جدول رقم ٢) ، وهذا يعادل ٧٠% مما ينتج فى العالم من التحلية . وتعتبر تحلية الميله حلاً عملياً لمشكلة مياه الشرب حيث تقع معظم الأمة العربية على البحرين الأحمر والأبيض المتوسط والمحيطين الهندى والأطلسى ، تمتد شواطىء الأقطار العربية مسافات شاسعة بطول هذه المسطحات المائية ، كما أن مياه البحر تمثل مصدراً غير قابل للنضوب . وتبين الاحصائيات لنهاية ١٩٩١ ان قرابة ٦٥% من الطاقة الإنتاجية الإجمالية العالمية لوحدات

.... موجودة فى المنطقة العربية . بل أن أربعاً من الدول العربية تحتل أربعة مراكز من الخمسة مراكز الأولى ، وهى المملكة العربية السعودية / الأولى بنسبة ٦٢,٨% ، الكويت الثالثة بنسبة ١٠,٥% ، الإمارات العربية المتحدة الرابعة بنسبة ٥, ٥% ، والجماهيرية العربية الليبية الخامسة بنسبة ٤,٧% . وتأتى الولايات المتحدة الأمريكية فى المركز الثانى بنسبة ١٢% . ومن الواضح أن اقتصاديات تحليل المياه تبدو غير مجدية لحل مشاكل الرى والزراعة إذ تقدر تكلفة إنتاج المتر المكعب الواحد بحدود ٦ دولارات .

وتأتى معالجة مياه الصرف الصحى وإعادة استخدامها من جديد لأغراض الزراعة والرى والصناعة فى المرتبة الثانية بعد مياه التحلية ، وقد أنتج الوطن العربى فى عام ١٩٩٦ حوالى ١٣٦٦ مليون متر مكعب . يتركز منها حوالى ٩٠% فى مصر والباقى فى دول الخليج العربى والمغرب العربى .

أما المورد المائى الثالث فيتمثل بمياه الصرف الزراعى المعالجة ، ويقتصر استعمال هذا المورد فى الوقت الحاضر على مصر إذ يبلغ حجم مياه الصرف الزراعى المعالجة هناك ٤,٣ مليار م٣ . وبشكل عام يستثمر حالياً فى الوطن العربى ما مقداره ٩٩٤٠ مليون م٣ من الموارد المائية غير التقليدية . وبذلك فإن المجموع الكلى للموارد المائية التقليدية وغير التقليدية يبلغ فى المتوسط حوالى ٢٧٥ مليار م٣ لنهاية عام ١٩٩٦ .

جدول رقم (٢) الموارد المائية المتاحة فى الوطن العربى عام ١٩٩٦

القطر	الموارد المائية التقليدية (مليون متر مكعب فى السنة)			الموارد المائية غير التقليدية (مليون متر مكعب فى السنة)				الاجمالى
	سطحية	جوفية	اجمالى الموارد التقليدية	التحلية	مياه الصرف الزراعى	مياه الصرف الصحى	اجمالى الموارد غير التقليدية	العـــام
الإمارات العربية المتحدة	١٨٥	١٢٠	٣٠٥	٣٨٥	–	١٠٨	٤٩٣	٧٩٨
دولة البحرين	٨	١١٢	١٢٠	٥٨	–	١٢	٧٠	١٩٠
المملكة العربية السعودية	٣,٢١٠	٢,٣٤٠	٥٥٠	٢,٩٢٠	–	٣٦٨	٣٢٨٨	٣,٢٩٣,٥٥
الجمهورية الجزائرية	١٣	٢	١٥	٦٤	–	٤٠٠	٤٦٤	١٥,٤٦٤
جمهورية العراق	٦٠,٤٨٠	٣,٤١٩	٦٣,٨٩٩	٧٧,٣	–	–	٧٧,٣	٦٣,٩١٦,٤
سلطنة عمان	١,٤٥٠	٤٥٧	١,٩٢٥	٤٧,٣	–	٢٦	٧٣,٣	١,٩٩٨,٣
دول قطر	٠٠	٤٠	٤٠	١١٢	–	٣٥,٤	١٤٧,٤	١٨٧,٤
دولة الكويت	٠٠	١٨٢	١٨٢,١	٣٥٠	–	٤٢	٣٩٢	٥٧٤,١
الجماهيرية العربية الليبية	٣٩٧	٦٥٠	١,٠٤٧	٢١٠	–	١٥٠	٣٦٠	١,٤٠٧
المملكة الاردنية	٦٩٢	٢٧٦	٩٦٨	٣	–	٥١	٥٤	١,٠٢٢
الجمهورية التونسية	٢,٧٠٠	١,٢٠٠	٣,٩	٨,٣	–	١٠٠	١٤,٧	٣,٩١٤,٧
جيبوتى	٢٠٠	٥٠	٢٥٠	٠,١		–	٠,١	٢٥٠,١
جمهورية السودان	٢٦,٠٠٠	١٠٠٠	٢٧٠٠٠	٠,٤	–	–	٠,٤	٢٧,٠٠٠,٤
الجمهورية العربية السورية	١٦,٣٧٥	٥,٠٧٥	٢١,٤٥٠	٢	–	١٧٧	١٧٩	٢٢,٦٢٩
الصومال	٨,١٦٠	٣٣٠٠	١١٤٦٠	٠,١	–	–	٠,١	١١,٤٦٠,١
فلسطين	٣٠٦	١٨٥	٤١٩	–	–	٣٠	٣٠	٤٤٩
الجمهورية اللبنانية	٤,٨٠٠	٢,٢٥٠	٩,٠٥٠	١,٧	–	٢	٣,٧	٩,٠٥٣,٧
جمهورية مصر العربية	٥٥,٥٧٠	٤١٠٠	٥٩٦٧٠	١٩	٤٣٠	٢٠٠	٤,٥١٩	٦٤,١٨٩
المملكة المغربية	٢٢,٥٠٠	٧,٥٠٠	٣٠,٠٠٠	٣,٤	–	٥٩	٦٢,٤	٣٠,٦٢,٤
موريتانيا	٥,٨٠٠	١,٥٠٠	٧,٣٠٠	١,٧	–	–	١,٧	٧,٣٠١,٧
اليمن	٣,٥٠٠	١,٥٥٠	٥,٠٥٠	١٠,٧	–	٦	١٦,٧	٥,١٦,٧٥
المجموع الكلى	٢٢٥,٣٣٣	٣٩,٣٢٤	٢٦٤,٦٥٧	٤٢٧٤	٤,٣٠٠	١,٣٦٦	٩,٩٤٠	٢٧٤,٥٩٧

المصدر : اكساد ١٩٩٧

ثالثاً : الخصائص الرئيسية لمشكلة المياه فى الوطن العربى :

(١) محدودية الموارد المائية المتجددة وانخفاض حصة الفرد منها :

يبلغ عدد سكان الوطن العربى فى الوقت الراهن حوالى ٢٧٠ مليون نسمة بمعدل نمو سنوى يصل إلى ٢,٥% . ويعد هذا المعدل مرتفعاً نسبياً بالمقارنة بمعدل النمو السكانى فى العالم الذى يبلغ ١,٧% . ومن المتوقع أن يصل عدد سكان الوطن العربى عام ٢٠٠٠ إلى ما يقارب الـ ٢٩٠ مليون نسمة والى ٤٩٠ مليون نسمة عام ٢٠٢٥ .

ومن البديهى أن تزايد السكان سوف ينعكس تزايداً فى الطلب على الماء خاصة بسبب التطور الاقتصادى والاجتماعى والثقافى فى الوطن العربى وتحول معظم مجتمعاته إلى مجتمعات استهلاكية . وبالتالى فإن النمو السريع سوف يؤدى للضغط على الموارد المائية والى اختلال التوازن بين الموارد المتاحة والطلب عليها . ومع هذه الزيادة السكانية الكبيرة قد تستجد أوضاع صعبة تزيد من أعباء الأقطار العربية فى المستقبل وخصوصاً فى ميدان الأمن المائى العربى ، ما لم يتم تداركه الآن من خلال تحقيق المزيد من الكفاءة فى إدارة الموارد المائية وحسن استغلالها . فنصيب الفرد العربى من الموارد المائية المتجددة على الصعيد القومى لا يتجاوز الـ ١٠٥٧ م٣ فى السنة (جدول ٣) ، وهو اقل بكثير من متوسط نصيب الفرد على الصعيد القومى هو اقل من خط الفقر المائى الذى يقدر بنحو ١٢٠٠ متراً مكعباً فى السنة . وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التفاوت الكبير بين الموارد المائية لمختلف الأقطار العربية فإنه يتبين لنا أن حوالى ٨٥% من سكان الوطن العربى يعيشون دون خط الفقر المائى .

جدول رقم (٣)

الضغوط على الموارد المائية فى الوطن العربى ونصيب الفرد

من الموارد المائية المتجددة ونسبة الاستغلال

القطـــــــــــر	عدد السكان عام ١٩٩٥ مليون نسمة	الموارد مليار م٣	الاستثمار (الاستغلال) مليار م٣	نصيب الفرد م٣	نسبة استغلال الموارد التقليدية المتاحة %
الامارات العربية المتحدة	٢،٣٧	٠،٣١٠	٠،٨٤	١٢٨	١٠٠
دولة البحرين	٠،٥٢	٠،١٢	٠،٢٧	٢٣٢	١٠٠
المملكة العربية السعودية	١٧،٨٨	٥،٥٥	١٥،٥	٣١٠	١٠٠
الجمهورية الجزائرية	٢٨،٠	١٥،٠٠	٥،٤	٥٣٨	٣٦،٠
جمهورية العراق	٢٠،٤٥	٦٣،٩	٤٢،٨	٣١٣٢	٦٦،٨
سلطنة عمان	٢،٠٠	١،٣٩	١،٢٤	٩٦٥	٩٦،٣
دول قطر	٠،١	٠،٤	٠،٢	٧٣	١٠٠
دولة الكويت	١،٥٨	٠،١٨٢	١،١٩	١١٨	١٠٠
الجماهيرية العربية الليبية	٥،٤١	٣،٥	٤،٢٦	٦٧٤	١٠٠
المملكة الاردنية	٤،١٠	٠،٩٧	٠،٩	٢٣٦	٩٢،٥
الجمهورية التونسية	٨،٧٤	٤،٠٤	٧،٠	٤٦٢	١٠٠
جيبوتى	٠،٨٣	٠،٢٥	٠،١٢٢	٣٠٨	٤٩،٠٠
جمهورية السودان	٢٨،١	٢٧،٠٠	١٩،٤	٩٦٤	٧١،٠
الجمهورية العربية السورية	١٤،١٩	٢١،٥٠	٩،٨	١٥٣٢	٤٥،٦
الصومال	٩،٣	١١،٥	٠،٨١	١٢٣٨	٧٠
فلسطين	٢،١	٠،٤٩	٠،٤٤	٢٣٢	٨٩،٨
الجمهورية اللبنانية	٤،٥	٩،٠٠	١،٢٣	٢٠٠٠	١٣،٥
جمهورية مصر العربية	٦٠،٠	٥٩،٦٧	٥٨،٧	٩٩٥	٩٨،٤
المملكة المغربية	٢٦،١	٣٠،٠٠	١١،٠	١١٥٤	٣٤،٦
موريتانيا	٢،٠	٧،٣	١،٦	٣٦٩٠	٢١،٩
اليمن	١٤،٥٠	٥،٠٥	٢،٧٦	٣٤٨	١٠٠
المجموع الكلى	٢٥٣،٢٣١	٢٦٧،٦٦٢	١٨٤،٤٣	١٠٥٧	٦٩،٠٠

المصدر : اكساد ١٩٩٧

٢- استنزاف خزانات المياه الجوفية :

لقد تعرضت أحواض المياه الجوفية في أغلب أقطار الوطن العربى لعملية استنزاف كبيرة بسبب معدلات الضخ العالية والسحب غير الآمن . فبعض خزانات المياه الجوفية التى تتميز بمناسيب مرتفعة قريبة من سطح الأرض وإنتاجية عالية وضعت موضع الاستثمار منذ الخمسينات وازداد الاستثمار فى العقود التالية إلى درجة كبيرة وبما لا يتناسب مع الطاقات التخزينية لهذه الخزانات ، كما أن التغذية المائية لها نقصت بسبب نوبات الجفاف المتكررة مما انعكس على إنتاجية هذه الطبقات وعلى تصاريف الآبار المستقلة لمياهها والأمثلة فى هذا الصدد كثيرة ، نذكر منها على سبيل المثال تدهور بعض الواحات فى شمال أفريقيا وموت بعض أشجار النخيل فى هذه الواحات نتيجة انخفاض منسوب المياه الجوفية وتدنى نوعيتها وما تعرضت له أحواض السلمية والقلمون فى سوريا وبنما وصنعاء فى الجمهورية العربية اليمنية ، والضليل فى الأردن حيث تفوق الكمية المستعملة من المياه الجوفية الحد الآمن للأحواض المتجددة وغير المتجددة بحوالى ٤١٩ م٣ فى العام . فى حين بلغ ما استغل منها فى عام ١٩٩١ حوالى ٥١٢ م٣ فى العام. كما أدى الاستخدام غير الرشيد إلى اختلال التوازن بين المياه المالحة والعذبة خاصة فى المناطق الشاطئية وتتقدم المياه المالحة باتجاه طبقات المياه العذبة ، فتتغير نوعية مياهه لتصبح عالية الملوحة ثم مالحة ، وهنالك أمثلة عديدة فى الوطن العربى نذكر منها سهل الجفارة فى الجماهيرية الليبية ، والرمان فى سورية ، وسهل تهامة فى اليمن، وسهل الفجيرة ورأس الخيمة والعين فى الإمارات العربية المتحدة ، ومنطقة الإسكندرية والدلتا فى مصر .

٣- التلوث البيئى للمياه :

يعد التلوث واحداً من أهم الأخطار التى تهدد الموارد المائية فى الوطن العربى ، وذلك بسبب ضعف تقنيات حماية البيئة من آثار التلوث الصناعى ، مما يؤدى إلى خسارة كميات كبيرة من الموارد المائية الجوفية والسطحية معاً . ويزيد التلوث بازدياد نفايات الصناعة والزراعة والإنسان . ففى مصر مثلاً ، يلقى ٥٠% من المخلفات السائلة الناتجة عن الصرف الصناعى فى نهر النيل حيث يدخله كل سنة ما يزيد على ٥٠٠ مليون م٣ من عوادم المصانع الحاملة للسموم ، وعلى مليارات أخرى من الأمتار المكعبة من صرف

الزراعة الحامل لبقايا المخصبات والمبيدات ، وملايين أخرى من الأمتار المكعبة من الصرف الصحى غير المعالج وما يقال عن النيل يمكن قوله عن العديد من أنهار الوطن العربى ومجمعاته المائية .

٤-دول الجوار ومشكلة الأمن المائى العربى :

يواجه الوطن العربى المشكلة الآتية :

(أ) مشكلة اقتسام مياه نهر الفرات بين كل من تركيا وسوريا والعراق :

تعد هذه المشكلة أوضح مثال على مشاكل المصادر المائية المشتركة فإجمالى صافى الاستهلاك المائى لكافة المشاريع الزراعية القائمة حالياً والمخطط فى الدول الثلاث والبالغة ٤٦,٥ مليار م٣ سنة تفوق وسطياً بحوالى مرة ونصف الواردات المائية الطبيعية للنهر والبالغ ٣١,٦ مليار م٣ سنة .

وتقوم تركيا منذ بداية الثمانينات بإكمال مشروع تطوير هضبة الأناضول الـ GAP الذى يتضمن بناء ٢٢ سداً منها سد "كمال اتاتورك" و ١٩ محطة كهربائية على نهر الفرات بتكلفة تبلغ حوالى ٣١ مليار دولار لأرواء ١,٧ م٣ ، وتوليد طاقة كهربائية تصل لـ ٢٧,٤ مليار كليو وات/ساعة .

الأمر الذى أدى إلى رفع حجم التخزين الحى لمجموعة السدود التركية إلى حوالى ٤٢ مليار م٣ ، فى حين لا يتجاوز ذلك الحجم الـ ١٠,٥ مليار م٣ فى سورية ، والـ ٩,٨ مليار م٣ فى العراق ، وبذلك فإن تركيا سوف تحصل على ٤٠٠% من حصتها من مياه هذا النهر . وسوف يخفض هذا المشروع حصة سورية بنسبة ٤٠% والعراق بنسبة ٧١% من الكمية المتفق عليها منذ ١٧ تموز عام ١٩٨٧ ، والمقدرة بـ ٥٠٠ م٣ فى الثانية تمررها تركيا عبر الأراضى السورية . وهذه ليست الكمية التى تطالب بها سوريا والعراق والتى تصل إلى ٧٠٠ م٣ فى الثانية ، ولكن تم القبول بالحصة المتفق عليها على أمل الوصول خلال فترة قصيرة إلى توقيع اتفاق لتقاسم مياه النهر حسب القوانين والأعراف الدولية وبما يحقق مصلحة الدول الثلاث . هذا على الرغم من أن تركيا دولة غنية جداً بالمياه حيث يصل مجموع الموارد المائية المتاحة فيها إلى حوالى ٢٥٠ مليار م٣ ، إلى الدرجة التى عرضت معها بيع مياهها على طريق مشروع أنابيب السلام المعروف . ومما لاشك فيه أن هدف تركيا من وراء إقامة مثل هذه المشروعات سياسى

اكثر منه اقتصادى ، إذ تسعى من ورائها إلى تدعيم وجودها الإقليمى وزيادة ثقلها فى معادلات التوازن الإقليمى ، ومقايضة مياه دجلة والفرات والطاقة الكهربائية المتولدة عن المشروع بالنفط العربى . وهذا يؤكده تصريح ديميريل فى عام ١٩٩١ بان للعرب نفطهم ولتركيا ماءها ، وهى (أى تركيا) حرة التصرف فيها .

(ب) مشكلة اقتسام مياه النيل بين الدول المتشاطئة :

تتحكم فى مصير نهر النيل سبع دول أخرى إلى جانب كل من مصر والسودان هذه الدول هى : تنزانيا ، وبوروندى ، ورواندا ، وزائير ، وكينيا ، وأوغندا ، وأثيوبيا . وأى تعديل فى حصص هذه الدول من إيراداته المائية سوف يؤثر تأثيراً مباشراً على مصر والسودان . وتؤكد أثيوبيا التى تنبع من هضبتها النسبة الغالبة من مياه النهر (نحو ٨٥% منها) وفى شتى المناسبات حقها الطلق فى الاستغلال الكامل لمواردها المائية دون التشاور مع بقية دول الحوض والذى أنشىء عام ١٩٨٣ بمبادرة مصرية .

ويزيد من خطورة الموقف الأثيوبى العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والفنية المتنامية بين أثيوبيا وإسرائيل . حيث تحاول إسرائيل الضغط على مصر من خلال هذا التعاون من خلال إنشاء ٢٦ سداً على نهر النيل الأزرق والسوباط وعطبره لرى ٤٠٠ ألف هكتار ، وانتاج ٣٨ مليار كليو واط من الطاقة الكهرومائية . الأمر الذى سيحرم مصر من خمسة مليارات متر مكعب من المياه متجاوزة الاتفاقات التى حددت اقتسام مياه النيل بين دول حوض النيل . كما ترفض أثيوبيا دائماً الانضمام إلى أى اتفاق قانونى ينظم العلاقة بين دول الحوض وهو الأمر الذى يهدد الموارد المستقبلية لمصر والسودان من أجل إتمام مشروعاتها التنموية .

(جـ) الخطر الإسرائيلى على الأمن المائى العربى :

إن الخطر الأشد فداحة الذى يحدق بالأمن المائى العربى هو ذاك الذى يأتى من مصدر التهديد الدائم والأكبر للأمن القومى بجملته . العدو الصهيونى ، وهو عدو شره للماء شراهة لا تعادلها إلا شراهته للأرض . ومن هذا المنطلق فان قضية المياه تحتل أهمية كبيرة فى الايديولوجية الصهيونية ، هذه الأهمية ليست ضرورة تقتضيها مرحلة ما . لكنها، بالدرجة الأولى ، أهمية تتعلق بقضية الوجود الصهيونى ذاته ، وهى أهمية تعكس الأخطار الصهيونية منذ القدم . فالدولة التى ينشدها زعماء الصهيونية وأقطابها ، منذ

القدم هى دولة مائية امتدادها من ماء الفرات إلى ماء النيل . حيث لم يستطع "تيودور هرتزل" مؤسس الحركة الصهيونية ، إخفاء مشاعر ا لغبطة التى انتابته عقب انفضاض مؤتمر بال فى سويسرا عام ١٨٩٧ بقوله :

"لو أننى أردت تلخيص نتائج هذا المؤتمر لقلت : إننا فى هذا المؤتمر قد وضعنا أسس الدولة اليهودية بحدودها الشمالية التى ستمتد حتى نهر الليطانى ، وبعد خمسين عاماً ، سيرى كل إنسان بالتأكيد هذه الدولة" . والإشارة إلى نهر الليطانى تعكس الأهمية التى يوليها هرتزل للمياه . ومنذ أن بدأ حلم إقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين . أدرك قادة الصهيونية ان تحقيق أهدافهم فى تهجير ملايين اليهود إلى فلسطين لن يتم إلا بالتوسع فى السيطرة على أرضها . وان التوسع فى استغلال الأرض لن يتم إلا بتأمين كميات كافية من المياه للرى والزراعة ولتحقيق الهيمنة الكاملة على مصادر المياه . ويمكن القول ان جميع الحروب التى شنتها إسرائيل على العرب كان الماء عاملاً محدداً فيها . فالعمليات العسكرية التى قام بها الجيش الإسرائيلى على الجبهة السورية فى السنوات التالية لقيام الكيان الصهيونى استهدفت الاستيلاء على كامل ضفاف بحيرة طبرية والحولة . وكان الوصول إلى الممر المائى بين البحر المتوسط والأحمر (قناة السويس) عاملاً محدداً فى حرب ١٩٥٦ ، وكان تحويل مجارى نهر الأردن العامل غير المباشر وراء شن حرب حزيران ١٩٦٧ . وأخيراً كان الاستيلاء على أراضى الجنوب اللبنانى ومنابع المياه فيه واحداً من العوامل المحددة لغزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ .

فإسرائيل تستغل حالياً مياه الدول العربية على النحو التالى :

١- تتحكم إسرائيل بحوالى ١٢٠٠ مليون م٣ من مياه نهر الأردن من أصل ١٨٩٢ م٣ فى السنة . وتقوم بتخزينها فى بحيرة طبرية حيث لا يصل الأردن سوى كميات قليلة من المياه عالية الملوحة .

٢- تستغل إسرائيل ما يزيد على ٨٠% من موارد المياه السنوية المتاحة فى الضفة الغربية وقطاع غزة والبالغة ٧٦٠ مليون م٣ . وقد اتخذت إسرائيل عدداً من الإجراءات فى سبيل استغلال هذه الموارد فمنعت سكان الضفة من حفر آبار ارتوازية جديدة وحددت كميات المياه التى تضخها الآبار العربية فى الضفة فى حين سمحت للشركات الإسرائيلية بحفر الآبار الارتوازية دون تحديد كمية المياه التى تضخها أو

أعماق هذه الآبار ، وأسفرت هذه السياسة عن ملوحة وجفات معظم الآبار العربيـــة . ويتبين مع الوقت ان الإنتاج الزراعى الفلسطينى فى حالة تدنى يومى ومستمر بسـبب عدم توفر المياه الضرورية للزراعة ، كما تبين مع الوقت أن المستوطنات اليهوديـــة بدأت تحل تدريجياً مكان القرى الفلسطينية فى مجال الصادرات الزراعية .

٣- تستغل إسرائيل مصادر المياه فى هضبة الجولان وبما يسدد ٣٠% من حاجتها ، حيث يوجد فى الهضبة حوالى مئة نبع تنتج ما بين ٥٠ آلى ٦٠ مليون متر مكعـــب مـن المياه سنوياً (اسكوا ١٩٩٣) . إضافة إلى العديد من الآبار الارتوازيـــة ، وأعلنــت إسرائيل اكثر من مرة أن ضمها للجولان يعود لاعتبارات مائية واســـتراتيجية فــهى تشرف على سهل الحولة ومنطقة بحيرة طبرية ووادى اليرموك . كما أنـــها تشـتمل على جزء مهم من مواقع العمل العربى فى المشروع العربى لاســتثمار نـــهر الأردن وروافده .

٤- شنت إسرائيل حرباً على لبنان عام ١٩٧٨ ، أسمتها "عملية الليطانى" واحتلت جــزءاً من جنوب لبنان والبقاع الغربى حتى نهر الليطانى ، الأمر الذى وفر نحو ٨٠٠ مليون م٣ من مياه هذا النهر . واستخدمت فى ذلك مضخات قدرتها ١٥٠ مليون م٣ سنوياً . وبعد غزو لبنان عام ١٩٨٢ قامت بحفر نفق طوله ١٨ كم قرب جسر الخردلى يربــط الليطانى بإسرائيل حيث تجر بواسطته مياه الليطانى إلى بحيرة طبرية الأمر الذى أمـن لإسرائيل إمكانية رى ٢٥ ألف هكتار إضافى واستيعاب مليون مهاجر .

وكان الدافع لغزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ هو القيام بهذا العمل حيــث كــان مــن الضرورى نتيجة للطبيعة الجغرافية لحوض الليطانى أن تستولى إسرائيل على الجنوب اللبنانى كله قبل ان تتمكن من تحويل مجرى الليطانى من الاتجاه نحو البحر المتوسـط إلى الاتجاه نحو الحدود الإسرائيلية . كما تستغل إسرائيل نسبة كبيرة من طاقة أنـــهار الوزانى والحاصبانى والدان .

٥- تتطلع إسرائيل إلى الاستفادة من مياه نهر النيل عـــبر توســيع ترعــة الإســماعيلية وإيصالها إلى سيناء ، ومنها إلى قطاع غزة وإسرائيل ، بحجة ان هناك كميات فائضة من المياه فى مصر وان كميات ضئيلة من المياه بالمقيـــاس المصـــرى ٠,٥% مــن الاستهلاك لا تشكل عنصراً مهماً فى الميزان المصرى ، علماً بأن المياه التى تضحــى

بها مصر لتذهب إلى البحر ترجع لأسباب فنية بحتة ، كالمحافظة على التوازن الملحى فى الدلتا ومنع ارتداد المياه للدلتا وإحداث آثار تدميرية . وتقدر كمية المياه المقـــرر إعطائها لإسرائيل وفقاً لمشروع "ترعة الإسماعيلية" بنحو ٣٠م٣ . وهذا يشكل حوالى ٤٧% من إجمالى مواردها المائية وهذا معناه طبقاً لبعض التقديرات زيـــادة مقـــدرة إسرائيل على زراعة ٢,١٦ مليون دونم إضافية وبالتالى إمكانية استيعاب مـــهاجرين جدد وبناء مستوطنات فى الضفة والقطاع.

ويعتبر مشروع تزويد صحراء النقب بمياه النيل أحد المشروعات المقترحة للتعـــاون فى إطار السوق الشرق أوسطية التى باءت بالفشل . وقد أشارت صحيفة المحرر فـــى عددها الـــ ١٣٣ تاريخ ٢٩ آنذار ١٩٩٨ ، إلى قيام إسرائيل بإقامة مدافـــن نوويـــة قرب منحدرات النيل فى أوغندا لتخريب مياه النيل وجعلها غير صالحة للاســـتعمال . عقاباً لمصر على عدم وفائها بتنفيذ هذا المشروع .

٦- كما تتطلع إسرائيل إلى التزود بالمياه عبر ما يسمى بـــ "مشروع أنابيب السلام" مـــن تركيا ، عبر أنبوبين ضخمين ، أحدهما غربى عبر سوريا ولبنان ثم إسرائيل ، والاخر شرقى ينقل المياه إلى الخليج العربى .

وتبلغ مساحة الأنبوب الغربى ٢٧٠٠ كم بقطر يتراوح بين ٤,٣ أمتار ، وتبلغ التكلفة المقدرة له ٨,٥ مليار دولار (بأسعار عام ١٩٨٧) ، ويخطط ان يستفيد منه مـــن ٨ إلى ٩ مليون نسمة على أساس ٤٠٠ لتر فرد يومياً . ويحتاج الأنبوب الغربـــى إلـــى محطات رفع تعمل بالطاقة الكهربائية . وتبلغ تكلفة المتر المكعب ٠,٨٤ دولار مـــتر مكعب .

وتبلغ مسافة الأنبوب الخليجى ٣٩٠٠ كم ، وتبلغ التكلفة المقدرة لإتمامه ١٢,٥ مليـــار دولار . ويخطط أن يستفيد منه ٦ إلى ٧ ملايين نسمة . وتبلغ تكلفة المتر المكعـــب فـــى الأنبوب الخليجى ١,٠٧ دولار متر مكعب .

ويقترح الأتراك ان يكون تمويل المشروع من المؤسسات الدولية مثل البنـــك الدولـــى للإنشاء والتعمير وبنك التنمية الإسلامى والمؤسسات الخاصة . قدمت فكرة هذا المشـــروع للمرة الأولى فى فبراير ١٩٨٧ ، أثناء زيارة تورغوت أوزال رئيس الوزراء التركى آنذاك للولايات المتحدة الأمريكية . وتتمثل هذه الفكرة فى استخدام فائض مياه نـــهرى ســـيحان

وجيحان اللذين ينبعان ويصبان بالكامل داخل الحدود التركية بضخة إلى بلدان الشرق الأوسط (وخاصة إسرائيل) ، حيث يبلغ متوسط التصريف اليومى للنهرين ٣٩,١٧ مليون متر مكعب من المياه ، تستخدم منها تركيا ٢٣,٠٧ مليون م٣ والباقى يصب فى البحر المتوسط .

ويلقى هذا المشروع تأييداً كبيراً من الولايات المتحدة الأمريكية للأسباب التالية :

- إمداد وتزويد إسرائيل بالمياه اللازمة .
- تقوية موقف تركيا من الترتيبات الشرق أوسطية .
- إتاحة الفرصة للشركات الأمريكية للاضطلاع بدور أساسى فى كل المراحل الإنشائية للمشروع وهذا المشروع يصعب تنفيذه كونه مرتفع الكلفة ويثير مشكلات تقنية وطبوغرافية . إضافة إلى أن هذا المشروع يمثل سرقة لحصة سورية والعراق من مياه الفرات ويمنح إسرائيل مكاسب ومزايا على حساب الدول العربية الأمر الذى ترفضه سورية . وتسعى إسرائيل لإقامة هذه المشروعات بحجة أنها تعانى من أزمة مياه ، علماً بأن هذه الأزمة هى من صنع إسرائيل نفسها ويعود ذلك آلى :

* استخدام إسرائيل الكثيف للمياه فى الرى (بنسبة ٧٠% من مجموع موارد المياه المتاحة حتى سنوات قليلة ماضية حيث هبطت النسبة إلى ٤٥ - ٥٠%) . هذا مع العلم بأن الإنتاج الزراعى مدعوم بسخاء (أى التركيز على الزراعة لأغراض أيديولوجية لا بسبب الجدوى الاقتصادية) .
* الاستخدام المنزلى المرتفع (الذى يبلغ أربعة أضعاف الاستخدام العربى المستخدم به).
* سياسة تشجيع الهجرة اليهودية الكثيفة ، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، والذى ولد ضغطاً قوياً على الموارد المائية وفاقم الأزمة .

وهذا كله يفسر إلى مدى بعيد أزمة إسرائيل وتشديدها على أمر اضطرارها آلى هذه الأزمة.

رابعاً : خاتمة ومقترحات :

إن ما أوردناه يبين أن مسألة الأمن المائى سوف تحتل قمة سلم مصر معظم دول المنطقة العربية ، وستفوق من حيث الأهمية الأمن العسكرى ، وهو الإدراك المتنامى

لخطورة قضية المياه فى المنطقة وارتباطها الوثيق بقضية الأمن القومى العربـــى ، إلا أن هذا الادراك لم تتم ترجمته حتى الآن إلى سياسة عربية موحدة تجاه قضية الميـــاه ، وان غياب استراتيجية أمنية عربية جدية لحماية الثروة القومية ، ســـوف يفـــاقم المشـــكلة ، ويكرس أبعادها الدرامية .

فالنيل يمثل مصدر حياة الشعبين المصرى والسودانى ، تتحكم بمصيرة دول أخــــرى ، وأى تعديل فى حصص هذه الدول من إيراداته المائية سوف يكون تأثيراً مباشــــراً علـــى مصر والسودان . وما يقال عن النيل يقال عن الفرات الذى هو واحداً من أهـــم مصـــادر عيش العراقيين والسوريين . وهذا النهر تحت سيطرة تركية وان هذا الأمر يلقـــى علـــى كاهل مؤسسات العمل العربى المشترك مسئوليات جسيمة حيث ينبغى العمل علـــى رســـم سياسة مائية عربية واضحة تضمن حقوق الدول العربية المشاركة فى الأنـــهار المائيـــة الدولية المشتركة من خلال عقد اتفاقيات عربية ونهائية تضمن الاستقرار والرفاه لكافـــة هذه الدول . ومن اجل ضمان نجاح المفهوم المائى العربى لابد من :

- توفير القاعدة المعلوماتية حول مصادر المياه واستخداماتها الحالية والمستقبلية فـــى الوطن العربى مع وضع الأسلوب الأنسب للتحديث الدائم لهذه القاعدة المعلوماتية .
- تطوير البحوث العلمية الأساسية والتطبيقية فى مجال المياه وتبادل نتائج الآبار .
- تعزيز التعاون وإقامة الصلات الوثيقة مع المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية التـــى تعنى بشئون المياه .
- وضع الأسس لإيقاظ حسن التوعية المائية بحسن وترشيد استخداماتها بين معظم أقطار الوطن العربى .
- اعتبار الماء سلعة اقتصادية لها قيمتها الاقتصادية والاجتماعية وان يتـــم اســـتغلالها للاستخدامات المختلفة على أسس اقتصادية سليمة وفى ذلك ترشيد للاستغلال الأمثـــل للموارد المائية .

وجاء الوقت الجاد لتسخير رأس المال العربى واستثماره لتنمية مشروعات (الأقطـــار العربية التى تتوفر فيها إمكانيات كبيرة من هذه الموارد) الأمن المائى والأمـــن الغذائـــى والاقتصادى العربى .

وضع الأسس السليمة لتحقيق التعاون بشأن الأنهار والأحواض المائية المشتركة بين عدد من الأقطار العربية بينها وبين دول أخرى خارج الوطن العربى ، وذلك بهدف حماية حقوق الدول العربية المعنية وحقوق الدول الأخرى تأسيساً على مرتكزات الجوار والتعاون المشترك والقوانين والأعراف والمبادىء الدولية .

المراجع والهوامش:

١- الأمم المتحدة ١٩٩٢ ، المؤتمر الدولى المعنى بالمياه والبيئة ، قضايا للقرن الحادى والعشرين ، كانون الثانى ١٩٩٢ ، دبلن : بيان دبلن وتقرير المؤتمر .

٢- الاتحاد البرلمانى العربى ، الأمانة العامة ، المياه ودورها الإستراتيجى فى الوطن العربى ، دمشق ١٧-١٨ شباط ١٩٩٧ .

٣- المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة ، الموارد المائية فى الوطن العربى ، وثيقة مرجعية وتفسيرية للمصور الهيدروجيولوجى للوطن العربى والمناطق المجاورة ، دمشق ١٩٩٠ .

٤- المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة ، الزراعة والمياه بالمناطق الجافة فى الوطن العربى ، العدد ١٧ أيلول ١٩٩٧ .

٥- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مجهودات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فى مجال صيانة الموارد المائية وتنميتها فى الوطن العربى ، تونس ١٩٩٣ .

٦- المجلة العربية للعلوم ، السياسات المائية فى الوطن العربى لآفاق عام ٢٠٠٠ عدد ٢١ حزيران ١٩٩٣.

٧- المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة ، الزراعة والمياه بالمناطق الجافة فى الوطن العربى ، العدد ٢٦ أيلول ١٩٩٦ .

٨- جان خورى ١٩٩٧ ، الموارد المائية واستخداماتها فى الوطن العربى : الندوة العربية الثانية لمصادر المياه واستخداماتها فى الوطن العربى ٨ - ١٠ آذار الكويت .

٩- جان خورى ١٩٩٧ ، مستقبل المياه فى منطقة جنوبى البحر المتوسط ودورها فى التنمية المستدامة ١٠-١٢ تشرين الثانى ، تونس .

١٠- جان خورى ١٩٩٧ ، أزمة المياه فى العالم العربى ، الحلقة العلمية حول الأمن المائى العربى ٩-١٣ آب . الرياض .

١١- عالم المعرفة ، أزمة المياه فى المنطقة العربية (الحقائق والبدائل الممكنة) تأليف د. سامر مخيمر وخالد حجازى العدد ٢٠٩ أيار ١٩٩٦ .

١٢- الوحدة ، الأمن المائى العربى ، العدد ٧٦ كانون الثانى ١٩٩١ .

١٣- يوسف صايغ ، منظور الشرق الأوسط ودلالاته عربياً ، مجلة المستقبل العربـــى ، العـدد ١٩٢ عـام ١٩٩٥.

١٤- جورج المصرى - حرب المياه فى الصراع العربى الصهيونى - مجلة الوحدة عدد ٧٦ عام ١٩٩١ .

١٥- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة ، "اشلوا" ١٩٩٣ .

١٦- محسن محسن خضر - حروب الماء بين العرب وإسرائيل (اليقظة العربيـــة ، السـنة الثالثـة ، آذار ١٩٨٧ القاهرة) .

١٧- رشدى سعيد (نحو اعلان الدلتا ووادى النيل محمية طبيعية : دراسة حالة مصرية مستقبلية لمقتضيات الأمن القومى) .

الفصل الثالث والعشرون

البعد المائى فى التهديد الإسرائيلى للأمن القومى المصرى والسودانى

حالة مياه النيل الأثيوبية
رؤية استطلاعية مستقبلية

د. السيد عليوه*

مقدمة

اتجهت السياسة الإسرائيلية إلى فتح آفاق جديدة لمصالحها إثر الحصار العربى السياسى والاقتصادى الذى تعرضت له بسبب اغتصابها لفلسطين ، وقد كان التحرك على مستوى الدول الغنية والدول الفقيرة على السواء ، وكان من أهمها المحور الأفريقى حيث تجلى التعامل الاستراتيجى معه كالتالى :

- **التفاهم مع النظم العنصرية التى تحكم فيها أقلية بيضاء وأغلبية سوداء مثل جنوب إفريقيا وروديسيا قبل استقلالها .**
- **التعامل مع الأنظمة الاستعمارية خاصة البرتغال التى حكمت أنجولا وموزمبيق وغينيا.**

---

* أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان ، رئيس مركز القرار للاستشارات

- التحول إلى الدول الأفريقية حديثة الاستقلال والنفاذ إلى أنظمتها السياسية من خلال حملة مقننة أستخدمت عدة أساليب أهمها النفاذ إلى شرق أفريقيا من خلال نفوذ هيلاسلاسى إمبراطور أثيوبيا السابق الذى كان يرجع تاريخ عرشه وأصوله العائلية إلى أسد يهوذا وهو شعار العرش الاثيوبى وانعكس ذلك فى شكل تصويت إثيوبيا ضد العرب فى المحافل الدولية منذ ١٩٦٧ .

ولقد كان للتقارب الإسرائيلى من إثيوبيا أهدافه ، إذ سعت السياسة الإسرائيلية إلى توظيف هذا التقارب من أجل تهديد الأمن القومى المصرى والسودانى من زاوية المياه .

وإذا كان الخبراء والمختصون يؤكدون على أن ثمة مخاطر جمة تهدد المصادر المائية على مستوى العالم مع بدايات القرن القادم فان ذلك يدفع بقضية مياه النيل لان تأخذ موضعها الإستراتيجى الهام بالنسبة لكل من مصر والسودان ، إذ تعتبر كل من البلدين دول مصب لنهر النيل والتى ترتبط مع دول إفريقية عديدة لها مصالح مباشرة باعتبارها دول منبع وهذه الدول بما فيها مصر والسودان تعرف بدول جماعة " الاندوجو " وان كان لكل من السودان ومصر مصالح منفردة وأخرى مشتركة دفعت بهما إلى عقد اتفاقيات لتنظيم ذلك وإقامة منظمة مشتركة تعرف باسم " هيئة مياه النيل " تشرف على رعاية هذه المصالح بشكل دائم.

أولاً : الاحتياجات المصرية السودانية من مياه النيل حالياً ومستقبلياً :

كان من محصلة فترة الجفاف التى شهدتها القارة الأفريقية فى أوائل الثمانينيات لفت انتباه العالم إلى حوض النيل وبالذات فى مصر والسودان وأثيوبيا.

وإذا انتقلنا من الإجمال إلى التفصيل ، نجد أن حصة مصر السنوية من مياه نهر النيل تبلغ ٥, ٥٥ مليار متر مكعب ، وسترتفع حاجتها بحلول عام ٢٠٠٠ إلى قرابة ٧٠ مليار متر مكعب سنوياً مما يعنى عجزاً قدره ٥, ١٤ مليار متر مكعب ، وتزداد خطورة الموقف حيث أن ٨٥% من احتياجات مصر من مياه النيل من منابع أثيوبية . كما أن السودان يخطط لزيادة مساحته الزراعية المروية من ٥, ٤ مليون فدان فى الوقت الحاضر إلى ٥, ٩ مليون فدان بحلول عام ٢٠٠٠ وهى مساحة تحتاج إلى ٨, ١٤ مليار متر مكعب فى العام فى حين أن حصة السودان من مياه النيل تبلغ حالياً ٥, ١٨ مليار متر مكعب سنوياً مما يعنى عجزاً متوقعاً قدره ٣, ٢٣ متراً مكعباً.

هذا العجز الذى يبلغ ٨, ٣٨ متر مكعب سنوياً من الصعوبة بمكـان تدبـيره إلا بعـد الانتهاء من مشروعات أعالى النيل والتى اتفقت مصر والسودان علـى تحمـل نفقاتـها واستثمارها مناصفة. ولا يزال معظم هذه المشروعات لم يخرج إلى حـيز النفـاذ سـوى مشروع قناة جونجلى الذى أدت الحرب الأهلية فى جنوب السودان إلى توقفه.

ثانياً : التعاون الإسرائيلى الأثيوبيى فى مشروعات الميـاه ومخـاطره علـى الأمن القومى المصرى والسودانى :

تثير إسرائيل بين فترة وأخرى هاجس الأمن المائى العربى ، ومع ذلك تحـرص كـل الحرص على عدم المجاهرة بإثارة هذا الهاجس لدى العرب بل تتظاهر بمظـهر الداعـى للاسقرار فى المنطقة، ولكن فى الحقيقة تلعب إسرائيل من خلال محاور الحرب الباردة ضد العرب فى أحواض الأنهار الثلاثة الكبرى (حوض نهر الأردن – حوض دجلـة والفـرات – حوض نهر النيل).

ففى حوض نهر النيل تسعى إسرائيل إلى التحريض المستمر لدول الجوار الاستراتيجى المشاركة فى الحوض لإشعارها بالظلم الناتج عن الاستخدام المصرى السودانى المسـرف لمياه النيل، وهذا ما يفسر سيطرة الشركات الأمريكية والغربية على جملة مشاريع الرى فى هذه البلدان وسبب العناية الخاصة التى توليها إسرائيل للأبحاث العلمية الخاصة بمـوارد المياه.

ومع مطلع التسعينيات قامت تحالفات إسرائيلية مع النظام الأثيوبى ، حيث وافق النظـام الأثيوبى على هجرة يهود الفلاشا إلى إسرائيل . كما تقدمت إسرائيل فـى نفـس الوقـت بأبحاث علمية حول الأتربة الأثيوبية وماكينات ومشاريع لبناء ثلاثة سـدود كجـزء مـن برنامج أشمل (يستهدف بناء ٢٦ سداً على النيل الأزرق لرى ٤٠٠ ألف هكتار وإنتاج ٣٨ مليار كيلو واط من الطاقة الكهرومائية الذى سيحرم مصر من ٥ مليارات متر مكعب مـن المياه).

وقامت إسرائيل بالفعل بمساعدة أثيوبيا ببناء سد على نهر فنشا أحد فروع النيل الأزرق الذى يمد النيل بحوالى ٧٥% من المياه لحجز نصف مليار متر مكعب سنوياً فى مقابل قيام أثيوبيا بتقديم تسهيلات لإسرائيل فى جزيرتى " دهلك وفاتيما " فى البحر الأحمر بما يعنـى

عودة إسرائيل لبناء قواعدها العسكرية التى كانت بالقرب من باب المندب قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ وإن كان هذا الموضوع قد تحول إلى إريتريا بعد استقلالها .

ويتضح مصدر الخطر فى إعلان أثيوبيا فى شهر يولية ١٩٩٦ عزمها على بناء سدين بتمويل من البنك الدولى على نهرى النيل الأزرق وعطبرة وهما من أهم روافد نهر النيل، وتزامن هذا السعى مع نهج آخر تمثل فى رفع شعار إعادة توزيع مياه نهر النيل وفق مبدأ عدالة التوزيع وجاء هذا الإعلان فى وقت تفاعلت فيه مشكلة مياه الفرات التى أثارتها تركيا مع جارتيها كل من العراق وسوريا .

ثالثا : تقييم المخاطـر

لاشك أن السعى الأثيوبى لبناء سلسلة السدود على روافد نهر النيل بشكل مستقل ليست فى صالح الأمن القومى المصرى والسودانى. ويضاعف من خطورة هذه المشروعات كون إثيوبيا لم تنضم حتى الآن الى تجمع "الاندوجو " الذى ينظم السياسات المائية لدول حوض النيل .

١- ولكن التساؤلات المطروحة الآن ومستقبلاً

ما هو حجم التهديد الاثيوبى للأمن القومى المصرى السودانى ؟

هل المصدر الحقيقى للتهديد إسرائيل أم أثيوبيا ؟

هل هناك احتمالات لاستخدام القوة عند وقوع التهديد ؟

كيف ندير الموقف فى ظل الوضع الدولى الراهن ؟

٢- تخلص بعض الدراسات إلى أن التهديد الاثيوبى فى حد ذاته للأمن القومى المصرى (وحده) يعد تهديداً من الدرجة الثانية لأنه يحتوى أبعاد كونه عاديا ومؤقتا إذا قيس بالتهديد الإسرائيلى الذى يعتبر تهديداً من الدرجة الأولى لأنه يشمل أبعاد كونه حاداً ودائماً وقريباً (انظر الجدول المرفق) .

٣- فى حقيقة الأمر أن المشروعات الأثيوبية لا تشكل تهديداً مباشراً للأمن القومى المصرى والسودانى فى الوقت الراهن لأسباب أهمها :

أ - أن تصريف السدين اللذين أعلنت عنهما إثيوبيا يبلغا ٩٢ مليون متراً مكعباً من المياه سنوياً وهو ما يعادل تصريف المياه فى القاهرة فى يوم واحد .

ب- أن حجم المشروعات الأثيوبية لن تماثل فى خطورتها التهديد التركى للدولتين العربيتين سوريا والعراق، فأثيوبيا ليست فى حاجة كبيرة إلى مياه النهر بسبب الأمطار الغزيرة - وعلى الأقل فى الوقت الراهن .

ج -أن المعطيات الجغرافية والتاريخية والتوجهات الدبلوماسية المصرية الرشيدة تجاه العلاقات الأفريقية تحول إلى حد كبير دون التهديد للأمن القومى المصرى والسودانى .

٤- أغلب الظن أن التهديد المباشر للأمن القومى المصرى والسودانى هو إسرائيل التى تلعب دور المحرض لأثيوبيا، إذ أن ذلك يمثل أحد آليات الحرب الباردة بين إسرائيل والعرب (كما أوضحنا سالفا) وما أثيوبيا إلا الناب الذى تحاول إسرائيل أن تغرس من خلاله سمومها فى الجسد العربى .

خلاصة القول :

أنه لو فرض ووقع تهديد للأمن القومى المصرى والسودانى فان احتمال استخدام القوة أمر مستبعد شريطة أن يسبق ذلك استراتيجية عالية الكفاءة فى إدارة الموقف من جانبنا تقوم على منظومة البدائل التالية :

١- تطوير آلية الاعتماد المتبادل بين مصر وأثيوبيا من خلال :

- ترشيد استخدام المياه واستخدامها بحسب الحاجة فى كلا البلدين.
- تقديم الخبرة المصرية فى مجال الرى بدلاً من الخبرة الإسرائيلية.
- اعتماد دبلوماسية الكهرباء مع دول حوض النيل بربط وتوحيد شبكات الكهرباء فى حوض النيل لتعميق الترابط فى المصالح .
- تدعيم أواصر العلاقات الجغرافية والتاريخية والثقافية بين البلدان وفى مقدمته الدور الإيجابى للكنيسة القبطية .
- إعلاء قيمة الصالح العام المشترك فى علاقات البلدين .

٢- ضرورة قيام تعاون مصرى سودانى ، تقوم الدولتان خلاله بتطوير استراتيجية تضع المصلحة العليا لكلا البلدين موضع التنفيذ مع باقى دول الحوض من منطلق الإيمان بوجود مصالح مشتركة متبادلة دون مغالاة .

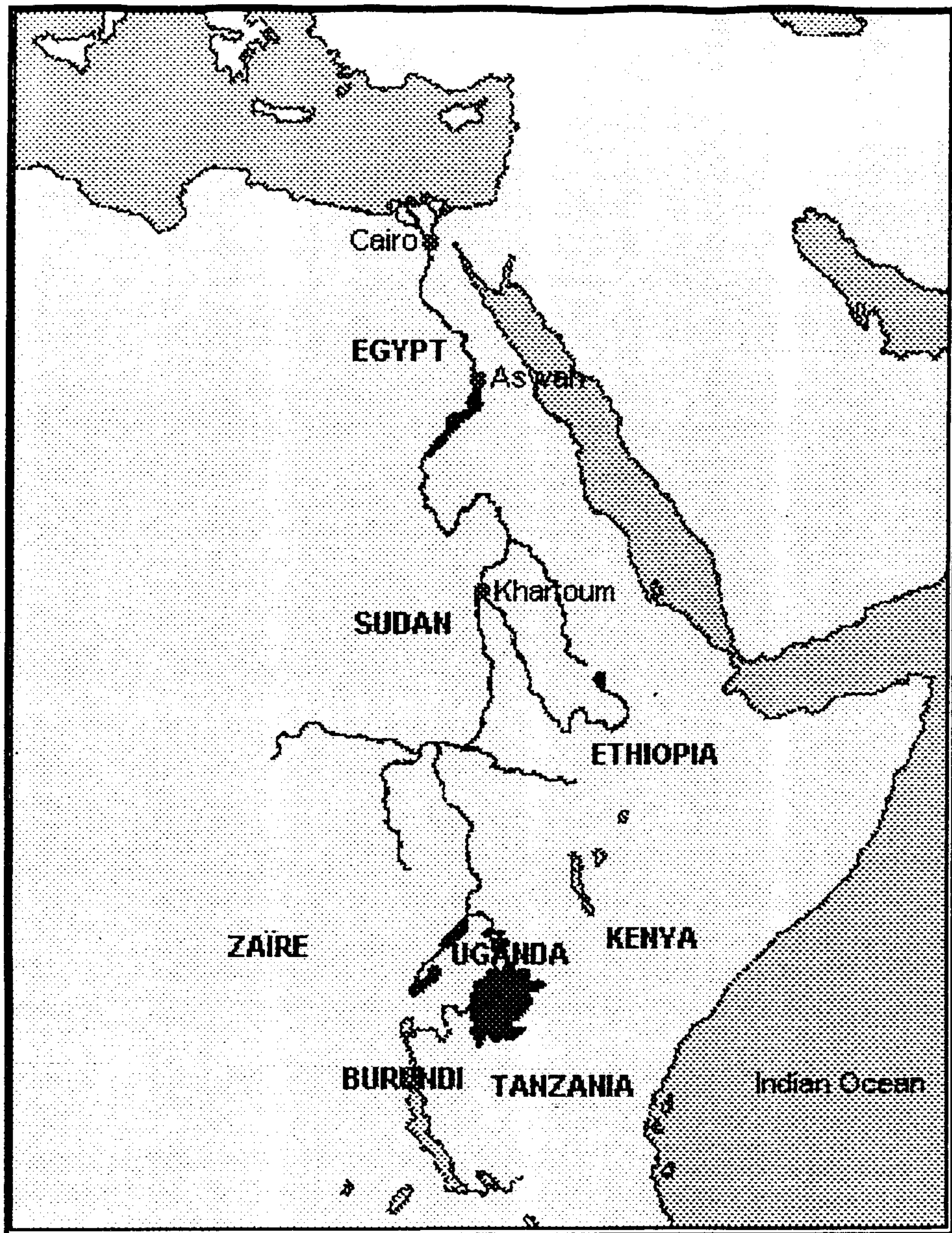
٣- علينا كدول عربية أن نسعى لإيجاد منظمة عربية تضع خططاً طويلة الأمد لحسن استغلال الأنهار العربية وأن يتم ذلك فى أسرع وقت حتى لا يضيع منا الوقت الذى تجيد إسرائيل استغلاله فى حربها الباردة حول المياه مع العرب .

٤- إعداد خطة طوارئ وسيناريو إدارة أزمة مياه محتملة مع دول الجوار وذلك من منطق التفكير فيما لا يمكن التفكير فيه .

ويوضح الجدول التالى درجات التهديد البيانى: درجة التهديد الأثيوبى للأمن القومى المصرى

شدة الحدوث			
المدى الزمنى	(٧) عادى	(٨) حاد	(٩) حاد
النطاق المكانى	(٤) مؤقت	(٥) عاجل	(٦) دائم
صفر	(١) بعيد	(٢) متوسط	(٣) قريب

المصدر : السيد عليوه ، إدارة الصراعات الدولية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.


Cairo
EGYPT
Aswan
Khartoum
SUDAN
ETHIOPIA
ZAIRE
UGANDA
KENYA
BURUNDI
TANZANIA
Indian Ocean

الباب الرابع

المياه العربية : الترتيبات المائية فى حوض النيل

الفصل الرابع والعشرون

النيل والأمن القومى فى القرن المقبل

لواء دكتور/ أحمد عبد الحليم*

حذر الخبراء من عواقب تفاقم مشكلة ندرة المياه فى منطقة الشرق الأوسط، وقالوا : إن الصراع على موارد المياه – وليس البترول – هو الذى سيحدد مستقبل المنطقة مع بدايات القرن الحادى والعشرين. وما لم يتم التنسيق فى أعلى المستويات – وبسرعة – فمن المحتمل أن تتفجر نزاعات داخلية وإقليمية غير مسبوقة، قد تتخذ أبعاداً دولية، فضلاً عن تزايد احتمالات وقوع كوارث فى بعض دول المنطقة، التى لن تتمكن من توفير موارد المياه اللازمة للزراعة وإنتاج الغذاء. ذلك فى الوقت المتوقع أن تشهد فيه المنطقة انفجاراً سكانياً يصل بعدد سكانها إلى ضعف عددهم الحالى خلال العشرين عاماً الأولى من القرن المقبل.

مصر وحوض النيل:

تتداخل المشكلة الاقتصادية لمصر مع بعضها، ومن المتوقع أن تتراكم إفرازاتها مستقبلاً فى دول حوض النيل، حيث يدور الصراع العالمى حالياً حول "الطاقة"، بينما سيدور فى المستقبل حول "الغذاء"، الذى يعتمد اعتماداً كلياً وجزئياً على "المياه". وبذا من المتوقع أن يدخل نهر النيل (منابعه – محابسه) فى دائرة الصراع الإقليمى والعالمى.

ويعتبر نهر النيل هو المصدر الطبيعى الرئيسى للمياه فى مصر. ومن الضمانات التى وهبها الله لمصر، أن جعل من غير الممكن إيقاف جريان مياه النيل أو اعتراضها، وكل ما

* رئيس الوحدة الاستراتيجية والعسكرية– المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط – القاهرة

يمكن عمله هو تدخل الإنسان لتنظيم الاستفادة من مياهه باستغلال أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا من تقدم. وكلما تدخل الإنسان بالتخطيط لاستغلال مياه النيل، كلما عظمت الاستفادة من مياهه. والعكس أيضاً صحيح.

ومن الناحية الأمنية، أصبحت منطقة حوض النيل تمثل أهمية بالغة لمصر لاحتوائها على العديد من المناطق الأمنية التى تمثل تهديداً للأمن القومى المصرى. وتبرز أهمية هذا الاتجاه فى:

١- تواجد منابع ومجارى النيل، الذى يعتبر شريان الحياة لمصر والمصريين.

٢- تواجد السودان الذى يمثل امتداداً وعمقاً استراتيجياً لمصر، وشريكاً مباشراً لها فى مياه النيل القادمة من بحيرة تانا فى أثيوبيا.

٣- وجود باقى الدول المستفيدة من مياه النيل، والداخلة فى اتفاقيات مشتركة بخصوصها.

وتؤثر الصراعات الموجودة فى هذا الاتجاه تأثيراً مباشراً على مصالح مصر النيلية. فقد تؤدى هذه الصراعات - ضمن أسباب أخرى - إلى تهديد منابع ومجارى النيل. كما قد يتمثل تهديد الدول الواقعة فى حوضه فى إنقاص حصة مصر من المياه التى تصلها سنوياً. ويعود ذلك إلى عدة اعتبارات، من أهمها:

١- اعتماد دول حوض النيل حالياً على مياه النهر فى الزراعة بدلاً من الأمطار التى درجوا على استخدامها قبل حدوث بعض مشاكل الجفاف.

٢- عدم تقيد بعض هذه الدول باتفاقيات مياه النيل المبرمة، بحجة أنها أبرمت فى ظل السيادة الاستعمارية.

٣- تجاهل بعض دول الحوض لمصالح باقى الدول بإنشاء مشروعات الرى وتوليد الطاقة دون التنسيق مع باقى دول حوض النيل.

٤- عدم إعطاء عناية كافية لتنفيذ المشروعات المخطّطة لضبط مياه النهر وتقليل الفاقد.

٥- تعرض بعض المشروعات المقامة على مجرى النيل لأعمال العرقلة والتخريب (قناة جونجلى)، والانفجار السكانى فى العديد من دول حوض النهر، مما يؤدى إلى زيادة غير محسوبة فى استهلاك المياه.

أزمة مياه النيل:

يقصد بأزمة مياه النيل بأنها: الأزمة المحتملة التى قد تقع بين الدول الواقعة على النهر، أو بعض منها، كنتيجة مباشرة لبعض الخلافات على توزيع مياه النيل، لرغبة هذه الدول فى زيادة مواردها من المياه، لمواجهة مطالبها فى هذا الشأن. كما أن: زيادة بعض المشروعات التى تقام على مجرى النهر فى البلدان الواقعة عليه، قد "يقلّل" كمية المياه التى تصل إلى مصر، أو "يؤخّر" وصولها على أقل تقدير، فى الوقت الذى تحاول فيه مصر زيادة حصتها من المياه لمواجهة احتياجاتها المتزايدة من هذه المياه عاماً بعد عام.

ويتطلب تفهم أبعاد هذه الأزمة، وتصور الحلول لها:

١- دراسة مصادر مياه النهر، والاتفاقات المنظمة لتوزيع حصص المياه بين دول حوض النهر.

٢- دراسة مواقف وأهداف دول حوض النيل، والعلاقات السياسية بينهم.

٣- دراسة المشروعات الهندسية المحتمل إقامتها حول نهر النيل، وتمثل تهديداً لحصة مصر من المياه.

٤- دراسة السيناريوهات المحتملة لمواجهة هذه المشكلة/الأزمة.

الإطار القانونى لعلاقات مصر النيلية:

من وجهة النظر القانونية، يعتبر النيل نهراً دولياً، أو نظاماً دولياً للمياه. ويشمل نظام المياه الدولية: المجرى الرئيسى للمياه وروافده، سواء إنمائية أو موزعة لها. وتنظم الاتفاقات الدولية الانتفاع المشترك بمياه النهر.

وفى حالة عدم وجود اتفاقات بين بعض الدول، فهناك ثلاث نظريات فى فقه القانون الدولى تحكم هذه العلاقة، هى:

١- الاقتسام العادل للمياه.

٢- احترام الحقوق التاريخية لاستعمال مياه النهر.

٣- الامتناع عن أى عمل يكون من شأنه الإضرار بالمصالح المقرّرة لبعض الدول تجاه البعض الآخر.

وقد أسفرت الدراسات بشأن استخدام واستغلال الأنهار الدولية التى توصل إليها معهد القانون الدولى عام ١٩٦١، إلى مجموعة من المبادئ بشأن حقوق وواجبات الدول المتشاطئة للنهر الدولى، أهمها:

١- التعاون فى استغلال مياه النهر.

٢- مراعاة الإنصاف فى توزيع مياه النهر.

٣- التعاون والتشاور فى إنشاء كافة المشروعات المقترح إقامتها على النهر.

٤- التعويض العادل عن أى ضرر يلحق بدولة بسبب الاستغلال السئ لدولة أخرى.

٥- التسوية السلمية للمنازعات الناشئة بين الدول المتشاطئة للنهر.

ويمكن تلخيص اتفاقيات مياه النيل فى الآتى:

١- اتفاقية عام ١٩٠٢. وقد وقعت بين بريطانيا (نائباً عن السودان خلال الاحتلال البريطانى للسودان) وبين أثيوبيا.

٢- اتفاقية عام ١٩٢٩. وقد وقعت بين مصر وبريطانيا (بصفتها ممثلة للسودان وأوغندا وكينيا وتنزانيا). وقد نصّت على أنه بدون موافقة مصر، لا يمكن إقامة أى مشروعات زراعية أو محطات توليد قوى كهربائية تقلل من كمية المياه التى تصل إلى مصر، أو تغير توقيتات وصولها، أو تقلل من مستوى المياه فى النهر.

٣- اتفاقية إنشاء سد أوون فى أوغندا عام ١٩٥٣. وقد وقعت بين مصر وأوغندا.

٤- اتفاقية عام ١٩٥٩. وقد وقعت بين مصر والسودان، وكانت استكمالاً لاتفاقية عام ١٩٢٩ ولا تلغيها.

٥- اتفاقية مشروع الدراسة الهيدروليكية لحوض البحيرات الاستوائية علم ١٩٦٧. تشكلت من كل من مصر والسودان وكينيا وأوغندا وتنزانيا. وانضمت رواندا وبورندى وزائير إلى اللجنة لاحقاً. بينما تشارك أثيوبيا فى اجتماعات اللجنة كمراقب فقط.

التحليل السياسى لعلاقات مصر بدول حوض النيل وتفاعلها مع قوى خارجية.

نهر النيل هو شريان الحياة لعديد من الدول المشاطئة له، وخاصة لدولتى المصب مصر والسودان، وبصفة أخص لمصر. وتنظر مصر إلى دول حوض النيل باعتبارها كتلة

استراتيجية حيوية تمس مصالح الدول المشاطئة ومحط أنظار دول أخرى إقليمية وعالمية لها أهداف سياسية واقتصادية واستراتيجية فى المنطقة، قد تخرج فى بعض الأحيان هذه الكتلة الاستراتيجية إلى دوائر أخرى جيوبوليتيكية وجيواستراتيجية، مما يدخلها فى دائرة أكثر المناطق الإقليمية أهمية، خاصة مع تنبؤ كثير من خبراء السياسة والاستراتيجية بأن أى حرب قادمة فى المنطقة سوف تدور حول المياه. كما تشير العديد من الدراسات التى أجريت على حوض النيل أن ثمة تكراراً لكثير من الأحداث الهامة المتشابهة، وهو تكرار يرجع إلى وحدة المكان أو المسرح الذى تدور عليه عمليات التاريخ وأحداثه، والتى تنبض بخصائصه وتتأثر بمعالمه، وكما أن هناك تكرار فعناك أيضاً اختلاف وتغاير، ارتبط بتغاير مقابل فى خصائص المكان نفسه طبقاً للفترات الزمنية المختلفة التى مر بها حوض النهر، وطبقاً لتطور العلاقات السياسية التى تجمع دول النهر، إضافة للمناخات الدولية والإقليمية والمحلية السائدة خلال تلك الفترات.

لقد لعب حوض نهر النيل دوراً هاماً كعامل اتصال وربط تاريخى، وأيضاً سياسى واقتصادى واستراتيجى، بين دول الحوض فيما بينها من جانب وبين هذه الدول ومستويات أخرى إقليمية ودولية من جانب آخر، ويؤثر على ذلك كله المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية التى تلقى بظلالها على مشكلات أزمات حوض النيل. ويشكل نهر النيل بحكم موقع مصر الجغرافى والجيوبوليتيكى والجيواستراتيجى منه، عنصراً هاماً ومؤثراً على مجريات الأمور السياسية والاقتصادية فى مصر.

ورغم ارتباط مصر بمصالح مختلفة مع كل دول حوض النيل، إلا أن أهم دولتين لمصر فى هذا المجال هما أثيوبيا والسودان. وأثيوبيا هى دولة المنبع الرئيسية لحصة مصر من مياه النهر وستظل كذلك خلال القرن المقبل، بينما السودان هى دولة مصب، إلا أن أهميتها تعود إلى أن النيل يمر بها فى طريقه إلى مصر حاملاً معه حصة مصر كلها القادمة فى المناطق الاستوائية وهضبة الحبشة وتتميز علاقات مصر بهاتين الدولتين بالتغير فى فترات زمنية مختلفة. ففى السبعينيات ولظروف سياسية مختلفة كانت العلاقات المصرية السودانية فى أوجهها بينما كانت علاقات مصر بأثيوبيا متوترة. وفى التسعينيات تغيرت معادلة العلاقات الدولية لمصر مع هاتين الدولتين إلى عكس ما كانت عليه فى السبعينيات. وهو ما يدل على أهمية العامل السياسى والدبلوماسى فى حفظ مصالح مصر المائية وسينعكس ذلك

عليها فى القرن المقبل. إلا أنه رغم علاقات مصر المتغيرة مع هاتين الدولتين، فإن حصة مصر من مياه النيل القادمة منها لم تتأثر.

وفيما يتعلق بعلاقات مصر عموماً بدول حوض النيل، فقد أسهم وجود الاتفاقات الدولية مع بعض دوله، والعلاقات الجيدة مع البعض الآخر خاصة دول المنبع، فى استقرار الأوضاع السياسية والمائية فى حوض النيل. إلا أن الأوضاع السياسية تتأثر أحياناً ببعض الأحداث السياسية سواء بين دول الحوض، أو داخل دولة بعينها. فالخلافات السودانية الأثيوبية والمصرية السودانية تعتبر مثالاً لتوتر العلاقات السياسية بين دول النهر. ومشكلة جنوب السودان والحروب الأهلية فى دول البحيرات الاستوائية، تعتبر مثالاً لمشاكل سياسية داخلية قد تؤدى، إذا لم يتم سرعة احتوائها إلى التأثير على قضايا أخرى حيوية.

ويضاعف من الاحتمالات السلبية فى هذا الصدد تدخلات قوى أجنبية إقليمية ودولية فيما يجرى فى حوض النيل لوجود مصالح مختلفة لهذه الدول فى المنطقة، إضافة لارتباط منطقة حوض النيل بمنطقة جيوبوليتيكية وجيواستراتيجية مجاورة لهذه الدول مصالح فيها وهى منطقة البحر الأحمر، وقربها من منطقة أخرى أكثر أهمية هى منطقة الخليج العربى الغنية بالبترول. نتيجة لذلك كله، يتأثر الموقف السياسى لدول حوض النيل بالتحركات الدولية فى المنطقة. ويأتى على رأس هذه القوى الدولية والإقليمية الولايات المتحدة وإسرائيل. فبانتهاء الحرب الباردة وتفكك الكتلة الشرقية وانهيار الاتحاد السوفيتى، بدأت الهيمنة الأمريكية على مجريات الأمور فى العالم، وأدى ذلك إلى تداعيات متباينة فى أفريقيا كان من بينها دول حوض النيل. وفى أفريقيا خفت حدة الصراعات بين الدول داخل القارة فى الوقت الذى تفجّرت فيه أوضاع داخلية فى بعض الدول الإفريقية، وحسمت العديد من القضايا لصالح الأهداف والمصالح الغربية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة، وتوثقت علاقات الولايات المتحدة بدولة منبع رئيسية فى أفريقيا هى أثيوبيا. وفى منطقتى الجوار الجيوبوليتيكية فى البحر الأحمر والخليج العربى كانت موازين القوى للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، وكان من الضرورى أن يتم تنفيذ السياسات الأمريكية الجديدة أما بواسطة الولايات المتحدة ذاتها أو بواسطة حلفائها الإقليميين أو أصدقائها فى المنطقة وعلى رأسهم إسرائيل. وفى الوقت نفسه أدت هذه الأوضاع السياسية الجديدة لدعم الولايات المتحدة المطلق لإسرائيل وأهدافها فى البحر الأحمر وأفريقيا عموماً، وبين دول حوض النيل الأفريقية بشكل خاص.

ولإسرائيل علاقات متعددة علنية وسرية مع العديد من الدول الإفريقية ، وذلك لضمان تحقيق مصالحها وأهدافها القومية، خاصة مع سيادة مناخ السلام (أو عدم الحرب) في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. وقد أدت عملية السلام إلى تخفيف القيود على تحرك إسرائيل فى المناطق ذات الاهتمام الاستراتيجي بالنسبة لها، وعن إمكانية تحركها داخل القارة الأفريقية ومنطقة البحر الأحمر الاستراتيجية، وهو الأمر الذى يزيد من احتمالات تطور الدور الاسرائيلى بواسطة إسرائيل بمفردها ، أو فى إطار التعاون الاستراتيجى مع الولايات المتحدة فى هذه المناطق الهامة استراتيجياً. وفيما يتعلق بمنطقة حوض النيل، تتميز إسرائيل بعلاقات مميزة مع كل من أثيوبيا وأريتريا وكينيا وزائير سابقاً، وعلاقات أخرى بمستويات مختلفة مع كل من تنزانيا وأوغندا ورواندا وبوروندى. ولاشك أن هذا التغير فى شكل وطبيعة الحركة الإسرائيلية فى أفريقيا والبحر الأحمر، قد ساعده إلى حد كبير فى تغير شبكة العلاقات الإقليمية والتوازنات الاستراتيجية فى الشرق الأوسط وأفريقيا عموماً، ومنطقتى حوض النيل والبحر الأحمر على وجه الخصوص ويضاعف من هذه الإشكالية مطامع إسرائيل فى مياه النيل.

وفكرة نقل مياه النيل إلى صحراء النقب داخل إسرائيل هى حلم قديم، بدأ يتبلور بشكل إيجابى حوالى منتصف السبعينيات، كما قامت وسائل الإعلام (ومراكز البحوث) الإسرائيلية بدور كبير للدعوة لتنفيذ هذا المشروع. وتقترح إسرائيل فى هذا الصدد عقد اتفاقية بين مصر وإسرائيل، يمكن عن طريقها استخدام الأراضى المصرية لنقل المياه من نهر النيل إلى إسرائيل وقطاع غزة. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق: تحسين تكنولوجيا الرى فى مصر التى يمكن توفيرها بواسطة خبراء إسرائيليين، إضافة لتوفير كميات إضافية من المياه كانت تلقى هباء فى البحر المتوسط، ثم تدفع المياه المتوفرة من خلال أنابيب فى اتجاه الشرق. وبالطبع تعارض مصر هذا الاتجاه وترفضه رفضاً قاطعاً، وتفصل بين مياه النيل والمياه الأخرى فى مناطق أخرى من الشرق الأوسط، وهنا تأتى علاقات إسرائيل، ودعم الولايات المتحدة لها، مع دول المنبع للتأثير على الموقف المصرى بهذا الخصوص.

وفى التحليل النهائى، فإنه يجب علينا تبين أنه بالرغم من هذا التحليل السياسى لعلاقات مصر بدول حوض النيل وتفاعلها مع قوى خارجية، فإنه ما زالت هناك بعض الحقائق التى يجب تبنيها، والتى يبنى عليها موقف مصر ورؤيتها للنيل والأمن القومى المصرى فى القرن المقبل، وأهم هذه الحقائق:

١- إن نهر النيل، أيا كان وضعه زمنياً، هو جزء من جغرافية المنطقة التى يجب أن يكون لدولها اليد الطولى فيما يحدث فى هذا المجرى المائى الهام.

٢- إن نهر النيل هو المورد الرئيسى للمياه لدول المصب، وبصفة خاصة مصر، كما أنـه يعد عمقاً استراتيجياً هاماً للدول المشاطئة له.

٣- إن هناك من القضايا الخاصة بدول حوض النيل ما لم تصل أطراف النزاع فيه إلى حل نهائى وشامل لها، مما يجعل حوض النيل مصدراً لقلق يحمل بين طياته تربص دول ببعضها إقليمياً، وترقب القوى الخارجية لمجريات الأحداث به دولياً.

٤- إن الدول الأجنبية ذات المصالح فى المنطقة لا ترتبط بالضرورة بسياسات واستراتيجيات الدول المشاطئة لنهر النيل بشكل متطابق، وإنما لديها سياسات واستراتيجيات أخرى خاصة بها قد لا تتوافق بالضرورة مع تلك الخاصة بدول الحوض.

٥- أن الوجود الأجنبى فى المنطقة قد ساعد إلى حد كبير فى تغير شبكة العلاقات الإقليمية والتوازنات الاستراتيجية فى منطقة حوض النيل.

٦- أن أى تهديد لحصة مصر من مياه النيل هو تهديد مباشر للأمن القومى المصرى، يدفع بمصر لاستخدام كل الوسائل لإزالته، بما فى ذلك التهديد باستخدام القوة، واستخدامها بالفعل إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

وترى مصر ضرورة تأمين مصادر النيل المائية الآن وخلال القرن المقبل، وأن يتم ذلك من خلال : الحفاظ على حقوق مصر المائية وحصتها من المياه، ومحاولة زيادتها مستقبلاً لصالح الأجيال القادمة، وضرورة استقرار الأوضاع فى السودان وتأمينه من الاضطرابات (هدف سياسى)، وتقديم المعونة الفنية المستمرة لدول حوض النيل (هدف سياسى).

استراتيجية مصر تجاه النيل والأمن القومى فى القرن المقبل:

استعداداً للقرن المقبل يقوم واضعوا الاستراتيجية المصرية بتحديد الخطوط الرئيسية للاستراتيجية التى يمكن التحرك فى إطارها لبناء علاقات قوية مع دول حوض النيل، جوهرها:

١- التعاون فى شتى المجالات بما يخدم المصالح القومية المصرية حالياً ومستقبلاً.

٢- وأنْ ينبع مفهوم أمن منابع النيل من وجهة النظر المصرية أساساً من حرص مصر على مصالح دول الحوض، وقواعد القانون الدولى الذى ينظم أسلوب استغلال الأنهار الدولية.

٣- ومن خلال هذا المفهوم، تعمل مصر على الحفاظ على الحقوق المكتسبة من مياه النهر، وزيادة الإيرادات المائية لصالح دول الحوض مستقبلاً لمواجهة الطلب المتزايد على مياه النيل.

فى إطار ذلك، يقوم الفكر السياسى والاستراتيجى المصرى بالآتى:

١- تحديد الأهداف القومية المصرية فى حوض النيل، حتى تكون مصدراً للاستراتيجية القومية، ومحددات لتوجهات مصر المستقبلية خلال القرن المقبل.

٢- الوضع فى الاعتبار احتمالات زيادة التواجد الإسرائيلى فى دول المنبع، واتجاهات عمل القوى الخارجية، والتطور التكنولوجى العالمى المتوقع.

٣- التفكير فى البدائل المطروحة، وتهيئة الظروف المناسبة لاستخدامها، وتحديد استراتيجية شاملة – على الأقل للحد المتوسط – تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة فى ظل تعاون وثيق بين دول الحوض وباقى الدول الإفريقية والعربية، وباستغلال الإمكانات الذاتية المدعومة بالإمكانات العربية والمنظمات الإقليمية والدولية، وتطوير هذا التعاون تدريجياً ليحل محل القوى الاقتصادية الأجنبية الموجودة على الساحة النيلية.

٤- تأمين المصادر المائية لنهر النيل لضمان استمرار تدفقه والحصول على نصيب مصر العادل من مياهه، والعمل الدبلوماسى الدائب لزيادة هذا النصيب لمواجهة خطط التنمية المختلفة، مع تأمين الأهداف الحيوية والمنشآت والمشروعات المائية النيلية، وتأمين الحدود القائمة والعمق الاستراتيجى ضد أى وجود معاد.

ويتطلب ذلك كله إعطاء دول حوض النيل أولوية متقدمة فى سياسة مصر الخارجية، مع صياغة سياسات طويلة المدى تجاه هذه الدول. وعلى هيئات التخطيط القومى أن تضع سياساتها الوطنية، والتى تترجم إلى تحديد أولويات وخطة وطنية واضحة المعالم، تلتزم بها خطط التنمية الحالية والمستقبلية خلال القرن المقبل.

ملاحق الدراسة:

ملحق (أ): المشروعات المصرية فى أعالى النيل (للسيطرة على فقد مياه النهر).

ملحق (ب): أهم المشروعات الهندسية المحتمل إقامتها حول نهر النيل وتهدد حصة مصر من المياه.

ملحق (أ):

المشروعات المصرية فى أعالى النيل

فكرت مصر فى العديد من المشروعات فى أعالى النيل للسيطرة على فقد مياه النهر . ومن أهم هذه المشروعات:

١- مشروع قناة جونجلى جنوب السودان. والمياه التى يمكن توفيرها عند انتهاء المشروع بمرحلتيه تصل إلى ١١,٥مليار م٣، تقسم مناصفة بين مصر والسودان. إلا أن مشكلة جنوب السودان أوقفت العمل بهذا المشروع.

٢- مشروع قناة موشار جنوب السودان. والمياه التى يمكن توفيرها من المشروع تصل إلى ٤ مليار م٣، تقسم مناصفة بين مصر والسودان. (المشروع على نهر السوباط).

المشروع الشمالى لبحر الغزال (جنوب السودان). عبارة عن قناة يتجمع فيها مياه الأنهار الموجودة فى وادى الغزال. وتقوم بإمداد النيل الأبيض بهذه المياه بدرجة معقولة من الفاقد.

٤- المشروع الجنوبى لبحر الغزال (جنوب السودان). عبارة عن قناة يتجمع فيها مياه الأنهار الموجودة فى الجزء الجنوبى من وادى الغزال. ويمكن توفير كمية من المياه تصل إلى حوالى ٧ مليار م٣، تقسم مناصفة بين مصر والسودان.

٥- تخزين المياه فى البحيرات الاستوائية (أوغندا / كينيا / تنزانيا). يهدف المشروع إلى تمويل مصادر نهر النيل من البحيرات الاستوائية (فيكتوريا / كيوجا / البرت).

٦- مشروع خزان البرت. يهدف المشروع إلى إنشاء خزان على المخرج الشمالى لبحيرة البرت، لتحويل البحيرة إلى خزان للمياه خلال سنوات الجفاف. وتصل المياه التى يمكن توفيرها إلى حوالى ٣,٢ مليار م٣، تقسم مناصفة بين مصر والسودان.

٧- التخزين فى بحيرة فيكتوريا. لتخزين كمية من المياه فى البحيرة تبلغ حوالى ١٤مليار م٣ سنوياً، وذلك لمواجهة أوقات الجفاف.

٨- التخزين فى البحيرات المصرية الشمالية. يهدف إلى تخزين مياه النيل فى البحيرات الشمالية لمصر (المنزلة / البرلس / ادكو / مريوط)، وتبلغ المياه المخزنة إلى حوالى ٣,٥ مليار م٣، إضافة إلى ٣,٥م م٣ أخرى يمكن تخزينها فى منخفض وادى النطرون.

ويبلغ إجمالى موارد مصر من المياه ٦٠,٧م م٣ (٥٥,٥ مليار م٣ من مياه النيل، ٢,٩ مليار م٣ من الخزانات الجوفية، ٢,٣ مليار م٣ من قنوات الصرف). وإجمالى المستخدم من المياه سنوياً يبلغ ٥٨,٤ مليار م٣.

ملحق (ب)

أهم المشروعات الهندسية المحتمل إقامتها حول نهر النيل وتهدد حصة مصر من المياه

١- إقامة خزانات وسدود على النيل الأزرق فى أثيوبيا.

من إجمالى ٣٣ مشروعاً أثيوبياً (١٤ منها للرى، ١١ لتوليد الطاقة الكهربائية، ٨ لتوليد الطاقة الكهربائية والرى معاً)، يمكن إقامة ثلاثة خزانات صغيرة فقط لتوليد الطاقة الكهربائية. إلا أنه خلال سنوات قليلة يمكن أن يمتلئ المجرى خلف هذه الخزانات بالطمى، مما يؤدى إلى تقليل كمية المياه المنقولة خلال النيل الأزرق بحوالى ٣.٥ مليار م٣.

٢- المشروع الأثيوبى لنقل المياه من بحيرة تانا:

ويهدف المشروع لنقل المياه من بحيرة تانا إلى نهر بلاس، عن طريق شق نفق يبلغ طوله ٨ كيلو متر تنقل خلاله المياه.

٣- مشروعات نهرى السوباط وعطبرة:

من الممكن إقامة خزانات على هذين النهرين قبل الوصول مباشرة إلى الحدود السودانية وعلى مسافة حوالى من ٧٠ إلى ١٢٠ كيلو متر، مما يؤدى إلى تقليل كميات المياه المتدفقة بحوالى ٥٠%، أى حوالى ١٢٠ مليار م٣.

٤- المشروعات السودانية:

يمكن للسودان لسهولة السيطرة على مياه الأنهار التى تجرى خلاله، وبصفة خاصة النيل الأبيض. كما يمكن للسودان اعتراض مياه النهر القادم من الهضبة الاستوائية، وأفضل منطقة لذلك هى منطقة جبل الأولياء وجنوبها.

الفصل الخامس والعشرون

المياه المصرية وقرن قادم

د. رفعت لقوشه*

باق من الزمن عامان ويودعنا قرن ويستقبلنا قرن جديد يصاحبنا إلى الألفية الثالثة ، وبقدر آمال كبار نعلقها على القرن القادم ، بقدر مخاوف ضاغطة تنتابنا على أعتابه ، والمياه حاضرة بهاجس المخاوف وأحياناً تقفز إلى صدارة قائمتها ، فالإحصائيات تستوقفنا .. والتوقعات تحذرنا ، وباقتفاء أثر الإحصائيات .. فلقد تراجع المتوسط العالمى لحصة الفرد من المياه من حوالى ٤٦٨٠م٣/ سنة فى عام ١٩٦٠ إلى حوالى ٢٥٢٠ م٣/ سنة فى عام ١٩٩٠، بينما التوقعات تهبط به إلى حوالى ١٤٤٠ م٣/ سنة فى عام ٢٠٢٥.

والمتوسط العالمى – رغم دلالته – قد يبدو خادعاً فى معادلة تقدير الموقف ، فهو يقترب – وبالاستدلال الحسابى – من خط الفقر المائى[١] فى عام ٢٠٤٧ ، ولكن شواهد الواقع تؤكد على أن هناك مناطق فى العالم قد انسحبت بالفعل إلى ما وراء خط الفقر المائى[٢]، ففى أفريقيا انخفض مخزون المياه إلى الربع ولم يبق منه إلا الثلث فى آسيا وأمريكا اللاتينية ، بينما تذهب التوقعات[٣] فى العالم العربى إلى تقدير العجز المائى بحوالى ٣٠ مليار م٣/ سنة فى عام ٢٠٠٠ ، ليرتفع إلى حوالى ٦٦ مليار م٣/ سنة فى عام ٢٠١٠ ، ثم إلى حوالى ١٥٥ مليار م٣/ سنة فى عام ٢٠٢٠ ، ليقفز إلى حوالى ٢٨٢ مليار م٣/ سنة فى عام ٢٠٣٠ ، هذا التضاعف المفزع للعجز المائى فى العالم العربى يضىء إشارة حمراء أمام

---

* استاذ الاقتصاد – كلية الزراعة – جامعة الاسكندرية

المنظور الإستراتيجى للمستقبل العربى ويستنفر حدسه بصفارة الإنذار المبكـــر ، وصـدى الإنذار يستعيد إلى الذاكرة حقائق تقول : إن الاحتياطات الجوفية المائية غير المتجددة فـــى العالم العربى تقترب، سريعاً من نقطة النضوب ، فالسعودية – على سبيل المثال – اســتهلكت ثلثى احتياطاتها الجوفية خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة ، وإذا انتظمت معدلات الاســتهلاك على منوالها ، فإن الاحتياطات سوف تنضب خلال سبع سنوات تقريباً، ليس حالة استثنائية فى عالمنا العربى .

والذاكرة تستعيد أيضاً حقائق تقول إن ٦٠% من جملة الموارد المائية[٤] تأتى من أنـــهار مشتركة لا يملك العالم العربى السيطرة عليها ، ومن ثم فإن إشكالية المياه العربية لا تعنـــى مجرد " إدارة المياه" ولكن أيضاً " إدارة الصراع حول المياه".

ويتأكد انكشاف الأمن المائى العربى عند الحلقة الحصينة فيه ، وهى الحلقـة المصريـــة والتى تنفرد وحدها بحوالى ٢٥% من جملة الموارد المائية العربية[٥]، وها هى تعانى الآن – وفى واقعة غير مسبوقة تاريخياً – من مقدمات عجز مائى يتراجع بنصيب الفرد فيها إلى ما دون الفقر المائى.

نحن – إذن – أمام معضلة تستدعى ملفاً مستقلاً بذاته ، وللملف أوراقه الفرعية وإحـدى هذه الأوراق تختص بموضوع المياه المصرية والقرن القادم ، والعناوين الجانبيـــة للملـــف تحمل أكثر من اعتبار إستراتيجى ، وهى لا تقتصر فقط علـــى الداخـل المصـــرى إدراكـاً واستشرافاً لأزمة المياه فى موازنة الاحتياجات والاستخدامات ، ولكن ملامسها تتصل – أيضاً – بإدارة صراع المياه إقليمياً لتنفرج زاوية الرصد عند ثلاث نقاط رئيسية : إسرائيل وإثيوبيا وتركيا وفى خلفية ذلك كله فإن الحدث العربى يبقى حاضراً فى الضفة وعند الحدود التركيـــة السورية والتركية – العراقية.

أولاً : أزمة المياه المصرية : معضلة حقيقية:

وفقاً لتقديرات البروفيسور أنتونى ألن[٦]، فإن العالم العربى دخل مرحلة العجز المائى منذ عام ١٩٧٠ ، والتوقيت له ما يبرره وفقاً للحد المعيارى لخط الفقر المائى ، فلقد تراجع فـــى هذه الفترة المتوسط العربى لنصيب الفرد من المياه / سنة إلى ما دون ١٠٠٠ م٣ / ســـنة، ولكن الأزمة تأجل الإعلان عنها فى الواقع المصرى حتى بداية التسعينيات ، عندما هبـــط –

ولأول مرة – متوسط نصيب الفرد / سنة إلى أقل من ١٠٠٠م٣/ سنة (حوالى ٩٩٢ م٣ / سنة فى عام ١٩٩٠) ثم واصل المتوسط هبوطه إلى حوالى ٩٦٩ م٣ فى عام ١٩٩٨.

وهكذا يبرز الاعتبار الإستراتيجى الأول وهو أن الازمة مزمنة ، وحتى بافتراض أن مصر استطاعت أن ترتفع بإيراداتها المائية فى عام ٢٠١٧ إلى حوالى ٨٥ مليار م٣ [٧] موزعة هكذا :

١- ٥, ٥٥% ملير م٣/ سنة من حصتها فى نهر النيل.

٢- ٧, ٤ مليار م٣/ سنة من مياة الآبار المستخدمة حالياً.

٣- ٥, ٤ مليار م٣/ سنة من إعادة الاستخدام الجارى لمياه الصرف الزراعى.

٤- ٥ مليار م٣ / سنة من الفواقد المائية المتوقعة بعد الإنتهاء من أعمال تطوير الرى.

٥- ٥, ٧ مليار م٣/ سنة من الحصيلة الإضافية لإعادة استخدام مياه الصرف.

٦- ٨, ٧ مليار م٣/ سنة من التشغيل الإضافى لخزانات المياه الجوفية.

إن الأزمة – رغم ذلك – تبقى قائمة لأن نصيب الفرد سوف يتأرجح عندئذ عند حوالى ٨٠٩ م٣ / سنة ليبتعد أكثر فأكثرعن خط الفقر المائى ، وهكذا فإننا نقترب من التقديرات التالية لاحتمالات العجز المائى فى مصر فى عام ٢٠١٧ وفقاً لسيناريوهات متدرجة:

السيناريو	العجز المائى المحتمل مليار م٣ / سنة
الوصول بنصيب الفرد إلى مستوى خط الفقر المائى	٢٠
القبول بخطط تنمية أقل طموحا ويتعادل فيها معدل استهلاك المياه مع معدل النمو السكانى	١٧
القبول بخطط تنمية راكدة ، تستجيب فقط لمسكنات تهدئة الأوضاع ، وتقبل – بالتالى – بمعدل استهلاك للمياه لا يتجاوز ١٥, ١ % سنويا	١

ومن ثم .. فإن العجز المائى هو أزمة حقيقية فى المخطوط المصرى على أبواب قرن قادم ، ولن نستطيع تلافيها حتى إذا ضحينا بكل طموحات التنمية .

ويبقى للازمة وجه آخر يتلامس مع أنه يمكن وصفه بالتركيب الداخلى للاستهلاك المائى وفقاً لنسب الاستخدام بين الزراعة والصناعة والاستخدامات الشخصية ، وفى التقليد المصرى كانت النسب هكذا : ٨٥% للزراعة ، ١٠% للصناعة ، ٥% للاستخدامات الشخصية ، ولكن المستقبل يوحى بإعادة التركيب ونسب الاستخدام ، فالتنمية البشرية ورفع مستوى المعيشة واطراد نمو الكثافة الحضرية [٨] بالإضافة إلى اتساع النشاط الصناعى من مواقع التمركز إلى أطراف المدار سوف يقود فى محصلته إلى نمو معدل استهلاك المياه للأغراض الصناعية والشخصية بحوالى ٥, ٣% سنوياً ، فى مقابل ٦, ٠% سنوياً للأغراض الزراعية ، وبحساب التوقع فإن الاستخدامات الشخصية والصناعية سوف تمثل حوالى ٤٢% من إجمالى استخدامات الموارد المائية المصرية فى منتصف القرن القادم.

ومع اطراد الثقل النسبى للاستخدامات الشخصية والصناعية سوف تبرز مسألة " تسعير المياه " وتعلن عن نفسها فى جدول أعمال المداولة فى ظل العجز المائى المزمن ، وحول مسألة التسعير تبقى ملاحظتان :

١- أن التسعير فى حد ذاته لن يحقق توازن الاحتياجات والاستخدامات المائية بما يؤمن انتفاء العجز ، لأن الأخير يتشكل عند مفارقة العرض غير المرن والطلب غير المرن على المياه ، وبالتالى فإن أهمية التسعير هنا تتمثل فقط فى الكشف عن تكلفة الظل للمياه وبالتالى تقدير قيمة الدعم الذى تقدمه الحكومة للتداول المائى.

٢- أن المياه كمورد طبيعى تتسم بالندرة الهيكلية النسبية وتخضع بالتالى لمنطق التحليل الريعى ، حيث تكلفة إعادة الإنتاج تتفوق دائماً على تكلفة الإنتاج [٩] دون أن تعبر مرحلة التكلفة المتناقصة ، ومن ثم .. فإن إدارة المياه تنحاز دائماً إلى الشكل الاحتكارى ، وبالتالى فإن تسعير المياه وفقاً لتفاعلات قوى السوق لن يخلف سعراً تنافسياً ولكنه سوف يثمر سعراً احتكارياً ، والمثال الباكستانى حاضر بشواهده ، ففى مدينة كراتشى تتكفل شركات المياه الخاصة بتوفير نصف احتياجات المدينة من المياه بهامش ربح يمثل حوالى ٥٠% من سعر البيع ، وهى نفس النسبة تقريباً التى تحققها شركات المياه المعبأة فى مصر.

لعلى قصدت أن أقول إن تسعير المياه - بغض النظر عن مشاكله الفنية - لن يقدم حلاً سحرياً لأزمة المياه فى صيرورتها المزمنة ، بل قد يدفع ببعض الفئات الاجتماعية الدنيا إلى

استهلاك مياه رديئة وملوثة المصادر بكل ما يترتب على ذلك من آثار بيئية مدمرة ، ولكن ذلك لا ينبغى أن يحول دون تحريك الأسعار الإدارية لاستخدامات المياه استرشاداً بتكلفة الظل أو بتكلفة إعادة الإنتاج[١٠].

وفى الحاصل .. فإنه لا ينبغى أن يسقط من الاعتبار الاستراتيجى أن أزمة المياه فى مصر هى أزمة مزمنة وأنها أزمة لا يمكن حلها داخلياً حتى إذا اعتمدنا على أداة "التسعير "، ويبقى بعد ذلك أن ننظر حولنا.

ثانياً - المحيط الإقليمى : إدارة صراع المياه

أزمة المياه المزمنة فى مصر تدعونا - اضطراراً - إلى النظر حولها لتأمين مراجعها المائية من ناحية ، ولاستكشاف محاورة جديدة للحركة تضيف إلى الرصيد ولا تأخذ منه من ناحية أخرى وعندئذ تمتد على مرمى البصر اعتبارات إستراتيجية ، تتداعى هكذا:

١-إن هناك أطماعاً إسرائيلية مائية تسوقها إلى فعل ما عند منابع النيل وتدفعها إلى المقايضة عند مصبه.

٢-إن هناك مناوئات اثيوبية تحرضها نزعة البحث عن السيادة.

٣-إن هناك طموحات تركية ما زال يستقطبها التردد بين الأنا والآخر.

ولنبدأ بإسرائيل .. فهى هناك بمسافة الرؤية .. وهى أيضاً هناك ببصمة الفاعل ، وأول ما يستوقفنا هو الفقرة الأخيرة فى إحدى الوثائق الصهيونية[١١] والتى تقول " إن إعادة رسم خريطة المنطقة طائفياً واقتصاديا وسكانياً هو هدفنا الطموح الذى لا مساومة عليه ، وهو هدف لا يكتمل إلا بالسيطرة - المباشرة وغير المباشرة - على الموارد المائية فى مجالنا الحيوى " ، المياه - إذن - هى هدف إسرائيل عند نقطة حرجة فى موازنتها المائية ، فإجمالى الموارد المائية المتاحة الآن لإسرائيل تبلغ حوالى ١٨, ٥ مليار م٣/ سنة ، وتتوزع مصادرها هكذا : ٥٨, ٠ مليار م٣ من بحيرة طبرية ، ٣٧٢, ١ مليار م٣ من المياه الجوفية، ١٧, ٠ مليار م٣ من المياه السطحية ، ١٩, ٠ مليار م٣ من محطات التنقية ، ٦٥, ٠ م٣ من الضفة الغربية ، ٢, ١ مليار م٣ من الجولان ، ٣, ٠ من نهر الليطانى ، ٦٥, ٠ مليار م٣ من نهر الوزانى ، ٠٧, ٠ مليار م٣ من نهر الحصبانى ، وعلى هامش الموازنة تبرز ثلاث ملاحظات :

أ – أن كل هذه الموارد تضع إسرائيل وراء خط الفقر المائى ، إذ يبلغ متوسط نصيب الفرد من المياه حوالى ، ٩٤٢ م٣ / سنة.

ب – أن الموارد المائية الذاتية لإسرائيل لا تمثل إلا حوالى ٤٤% فقط من إجمالى الموارد المتاحة لها الآن.

ج- فإذا ما اضطرت إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضى المحتلة فإنها ستفقد بالتالى حوالى ٥٦% من مواردها المائية المتاحة ليتراجع متوسط نصيب الفرد فيها من المياه إلى حوالى ٤١٦ م٣ / سنة وهو مؤشر أقرب ما يكون إلى المجاعة المائية.

ومن ثم .. فإن الخيار الاستراتيجى لمركز القرار الإسرائيلى هو إدارة صراع المياه فى المنطقة بغض النظر عن تداعياته .. حتى إذا قادت التداعيات إلى الاحتكام للسلاح.

وحول نهر النيل .. فإن هناك موقعين للمساومة الإسرائيلية .. الضفة الغربية وأثيوبيا ، الضفة باعتبار أن مصر هى شريك رئيسى فى عملية السلام ، وبالتالى فإن إسرائيل سوف تطالب مصر بتعويضات ف مقابل الانسحاب من الضفة ، وأحد أشكال التعويضات هو تعويضها عن حصتها من مياه الضفة (٠,٦٥ مليار م٣/ سنة) ، ولعل ذلك يفسر تكليف حكومة نتنياهو لمؤسسة المياه الإسرائيلية بإعداد دراسة عن تكلفة مد إسرائيل بحوالى ١% من حصة مصر فى نهر النيل ، فالنسبة تعنى أن إسرائيل تطالب بحوالى ٠,٦ مليار م٣/ سنة وهى كمية تعادل تقريباً حصتها من مياه الضفة (٠,٦٥ مليار م٣/ سنة)، وبمعنى آخر فإن إسرائيل تقايض عند مصب النهر.

الموقع الآخر للمساومة هو أثيوبيا ، والهضبة الأثيوبية تمثل أهم منابع نهر النيل[١٢] وتمد مصر بحوالى ٨٥% من حصتها ، وبين الحين والحين تتوافر معلومات عن نوايا أثيوبية تعززها المعاونة الفنية الإسرائيلية ، فى إقامة مشروعات على نهر النيل الأزرق ونهر السوباط وعلى طول الهضبة[١٣] ، وهذه المشروعات ووفقاً لدراسات الجدوى المبدئية سوف تستقطع حوالى ٢٢ مليار م٣/ سنة بما يؤثر سلباً على حصة مصر بحوالى ١٢%.

وبغض النظر عن صحة المعلومات أو عدم صحتها ، وكذا بغض النظر عن الخلافات التكنيكية حول الملاءمة الفنية لهذه المشروعات ، نظراً لاعتبارات تخص زاوية الميل الحادة لانحدار الهضبة من ناحية وعوامل الطمر من ناحية أخرى ، إلا أن ما يعنينا هو أن

العجز المائى فى مصر والذى يتزايد باطراد سنوياً لا يسمح بأية مناورة عند المنابع لأن قطرة المياه صار لها ثقل فى ميزان حد الحافة.

وما يعنينا أيضاً أن النوايا الأثيوبية ليست إدعاءً من فراغ .. فهناك السجل التاريخى للمواقف ، فأثيوبيا ومنذ عام ١٩٠٢ تمارس التمرد على حق مصر - كدولة مصب - فى الرقابة على طول مجرى النيل وفقاً لاتفاقيات مبرمة ، وفى نفس الوقت فإنها لم تلتحق كعضو دائم فى أى تجمع بين دول حوض نهر النيل ، مثل تجمع الاندوجو والذى تشكل فى نوفمبر ١٩٨٣ وتجمع التيكونيل والذى تشكل فى ديسمبر ١٩٩٢ [١٤] ، وكل ذلك يدعونا إلى إعادة تقدير الموقف هكذا:

١-إن الطرح الأثيوبى - الإسرائيلى يعمد بشكل أو بآخر إلى إعلاء شأن نظرية سيادة الدولة على الجزء من النهر الذى يمر بأراضيها وبالتالى تفكيك حزمة الاتفاقيات السائدة الآن فى حوض نهر النيل والتى قبلت مبدئياً بحيثية الأسناد لنظرية الالتزامات والحقوق المتبادلة وفقاً للحقوق المكتسبة وهى النظرية التى تعترف مسبقاً بحقوق دول المنبع ودول الممر بالاستفادة من المياه شريطة ألا تتضرر دول المصب.

٢-ويترتب على الطرح السابق :

أ - حقوق مطلقة لأثيوبيا فى المياه التى تنبع من أراضيها .

ب- إسقاط حجة مصر فى عدم الاستجابة لمطلب إسرائيل بنقل جزء من مياه نهر النيل إلى أراضيها تذرعاً بالاتفاقيات المبرمة[١٥].

إسرائيل - إذن - تدير صراع المياه عند المنابع بما يهدد أمن مصر المائى وبالتالى أمنها القومى ، وأثيوبيا هى " جوكر " الترتيب الإسرائيلى ، فعلى أثيوبيا أن تحتجز المياه أو تلوح باحتجازها ، وعندئذ تبدو مصر مضطرة للدخول فى مفاوضات ثنائية مع أثيوبيا لتحرير جزء من المياه المحتجزة ثم يستدعى الظرف إسرائيل إلى حلبة المفاوضات لتمارس ضغطاً على أثيوبيا فى مقابل تعهد مصرى ملزم بنقل جزء من المياه المحررة إلى إسرائيل عبر سيناء ، وفى المحصلة فنحن أمام مونتاج جيو - إستراتيجى يستعير إسرائيل كشريك مصب عبر بوابة الدولة - المنبع ، ولأن الترتيب الإسرائيلى له مخاطره ومحاذيره .. فإن الأمور قد تتدافع إلى حد المواجهة العسكرية ، ولتبقى المواجهة خياراً أخيراً بإملاء الاضطرار ، ولكن فلنبحث عن بدائل أخرى ، وأبرزها - فى تقديرى - هو الدبلوماسية الوقائية التى تحقق

أهداف الحرب ولكن بدون احتكاك السلاح ، وفى إطار الدبلوماسية الوقائية تتعـــدد أقــواس الحركة ، ولعل أهمها :

١-الحفاظ على العلاقة المصرية – السودانية وتحصينها ضد أى خلل طــارىء أو عوامـــل تعرية ظرفية ، فهى علاقة ذات بعد إستراتيجى يتلامس مع ملف المياه منذ اتفاقية عــام ١٩٢٩ والتى أعطت مصر حوالى ٤٨ مليار م٣ /سنة وأعطت السودان حوالى ٤ مليار م٣/ سنة من إيراد النيل ، ثم تأكد التلامس بمذكرة التفاهم فى إتفاقية عام ١٩٥٩ والتى أعطت لمصر حوالى ٥, ٧ مليار م٣/ وللسودان حوالى ٥, ١٤ مليار م٣/ ســـنة مـــن رصيد السد العالى بعد خصم فاقد التبخر ، ولعبت مذكرة التفاهم دورها فى قيام مصـــر بتخزين حوالى ٣ مليار م٣ سنوياً لحساب السودان ، وفى وقت سابق كـــان الســـودان يمنح سلفاً مائية لمصر ، وإذا كان السودان يرغب الآن فى التخزين فى أراضيـــه مـــن خلال خزانات الروصيرص وسد الحمراب .. إلخ (والتى لا تستوعب إلا ٣ مليــــار م٣) فهذا حقه ، ولكن المستقبل المشترك سوف يدعونا إلى العمل معاً من أجل تنمية مــوارد نهر النيل فهى إضافة للموارد المائية السودانية والمصرية على السواء[١٦]، كمـــا أنـــها تسمح للسودان بأن يعاود دوره فى إقراض المياه لمصر.

٢-إن مصر مدعوة إلى تكثيف حضورها السياسى فى دول الحزام المدارى لمنـــابع النيـــل بحثاً عن تعزيز مواقع التأثير وتمشيطاً لجيوب التسلل الإســـرائيلى ، ولعـــل الحضـــور السياسى يصاحبه نوع من التعاون العسكرى والفنى .. فهو ضرورة حيويـــــة لإحكـــام السيطرة على رءوس الجسور فى اتجاه مواقع التأثير السياسى فى هذه البلـــدان التـــى تعانى من التوترات الدائمة وتعوزها دائماً الحاجة إلى المشورة الفنية ، خاصة أن مؤشر التحليل يرصد تقلص عدد الأعضاء الدائمين فى تجمعات بلدان الحوض عـــبر التتـــابع الزمنى (٨ أعضاء فى تجمع الأندوجو ١٩٨٣ ، ثم انخفض العدد إلى ٥ أعضـــاء فـــى تجمع التيكونيل ١٩٩٢) ، والمؤشر يسوق دلالته كشاهد نفى على الالـــتزام التعـــاقدى ويدعو – بالتالى – إلى فعل إيجابى لإحكام الرباط المفصلى على طول الحوض قبـــل أن تتمزق الأربطة.

٣-إن علينا أن نبحث – بصورة أو بأخرى – عن مذكرة تفاهم مـــع الحكومـــة الأثيوبيـــة وبمقتضاها تتراجع أديس ابابا عن تبنيها لنظرية السيادة المطلقة على المياه التى تنبـــع

من أراضيها ، وفى نفس الوقت تبدى القاهرة تفهماً كاملاً لطموحات التنمية فى أثيوبيا وترهن هذه الطموحات بالعمل المشترك لتنمية موارد نهر النيل[17] ، فى ظل مشاريع مشتركة لحزمة الاستثمار المائى ، ومن بينها - مثالاً - الربط الكهربائى بين دول الحوض ، مع العمل على دمج أثيوبيا كعضو دائم فى تجمع يضم دول الحوض.

ولأن مصر هى الدولة "القلب العربى" من ناحية .. ولأنها تتحول الآن إلى دولة مستوردة للمياه من ناحية أخرى ، فإن تركيا لا يمكن تجاهلها فى مواضعة الاعتبار الاستراتيجى ، لسببين رئيسيين:

١- أن تركيا تجاهر صراحة بتبنيها لنظرية السيادة المطلقة على مواردها المائية ، ولقد جاءت على لسان سليمان ديميريل كلمات تقول " وكما لا ندعى نحن حق المشاركة فى منابع البترول التى يملكها الآخرون ، فليس من حق الآخرين أن يشاركونا فى الموارد المائية التى نملكها ، وبالتداعى .. فإن تركيا تهدد الأمن المائي - وبالتالى القومى - لسوريا والعراق ، وتستبقى عود الثقاب مشتعلاً لينذر المنطقة بألسنة نيران يغطى دخانها كل سماوات المنطقة بما فيها السماء المصرية.

٢- أن تركيا هى دولة الفائض المائى فى منطقة الشرق الأوسط ، وفى وقت تتحول فيه معظم دول المنطقة إلى دول مستوردة للمياه.

وفى التقدير .. فإن على الدبلوماسية الوقائية العربية (والدبلوماسية المصرية تجربتها الناجحة[18]) أن تنشط - بادىء ذى بدء- فى مصادرة الخلاف المائى بين تركيا من ناحية ، وسوريا والعراق من ناحية أخرى ، حول حصص تقسيم نهرى دجلة والفرات[19] والضغط على تركيا فى اتجاه القبول بالحقوق المكتسبة سورياً وعراقياً فى حوض النهرين كشرط مسبق للتعاون التركى - العربى متعدد الأطراف ، ويمكن لهذا التعاون - فى تقديرى - أن يعتمد فى وقت لاحق على إحياء المشروع التركى للمياه من أجل السلام.

فالضرورة - ومرة أخرى فى تقديرى - سوف تأخذ مصر مستقبلاً إلى استيراد المياه من تركيا ، وفى السياق فإننى اقترح أن تشارك مصر - كطرف مستفيد - فى المشروع التركى ، والذى تروج له أنقره منذ عام ١٩٨٧ ، وإن لم تكن مصر ضمن المتصل الشبكى المبدىء لهندسة تفرعاته ، فالمشروع - وفى مسودته الأولى - كان يخطط لنقل حوالى ٦ مليون م٣/ يومياً من نهرى سيحون وجيحون إلى كل من سوريا والأردن وإسرائيل والكويت والسعودية

والإمارات ، وتقدر تكلفته المبدئية بحوالى ٢١ مليار دولار ويمتد عمره الافتراضى إلى حوالى ٥٠ عاماً ، ووفقاً لمؤشراته الاقتصادية فإن سعر توريد المياه سوف يبلغ تقريباً دولار / م٣ وهو أقل بكثير من تكلفة الحصول عليها من محطات تحلية مياه البحر (٥ دولار/ م٣) ، ولكن – مرة أخرى – فكل ذلك يبقى مشروطاً بحسم الخلاف التركى – السورى / العراقى وتوفير ضمانات الأمن المائى لدمشق وبغداد والاعتراف بشرعية حقوقهما المكتسبة فى حوضى نهرى دجلة والفرات.

وبعد .. فلقد حاولت الورقة اجتهاداً أن تقترب من اعتبارات إستراتيجية تفصح عنها أزمة المياه فى مصر تفاعلاً مع محيطها العربى ومدارها الإقليمى ، وفى السياق حاولت أيضاً أن تجتهد بقراءات تحليلية وأن تبادر باقتراحات أولية ، وبغض النظر عن الشوط الذى قطعته المحاولة وخلفته وراءها .. فإن الأزمة المائية فى مصر وفى العالم العربى تسبقنا على مرمى البصر وعند أعتاب قرن قادم وتدعونا إلى ملاحقتها اجتهاداً واقتراحاً وإجراءً ، بأمل تطويقها مبكراً بترتيبات التحوط الوقائى.

فنحن إزاء مسألة إستراتيجية ، ومثل كل المسائل الإستراتيجية .. فإنه ينبغى تناولها باستطلاع الرؤية والتعامل معها بثوابت الخط الأحمر وبمبادرات الوعى الخلاق.

المراجع والهوامش:

١- ١٠٠٠ م٣/ فرد / سنة.

٢- مثل كل الموارد الطبيعية ، فإن المياه لم تخضع للتوزيع العادل على سطح الكرة الأرضية.

٣- عبد الرحمن صبرى – العجز المائى للمنطقة العربية من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٣٠ – الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – القاهرة.

٤- تبلغ جملة الموارد المائية فى العالم العربى حوالى ٣٥٠ مليار م٣/ سنة ، والمكون النهرى فيها يقترب من حوالى ٢١٠ مليار م٣/ سنوياً ولا يستثمر إلا حوالى ١٤٣ مليار م٣ ، وتضيف الخزانات الجوفية غير المتجددة حوالى ٧, ٧ مليار م٣، بينما يتدفق من الخزانات الجوفية المشحونة بالمياه المتجددة حوالى ٤٢ مليار م٣ / سنوياً.

٥- تتوزع الموارد العربية جغرافياً هكذا : ٩, ٤٠% فى المشرق العربى ، ٢٣% فى المغرب العربى ، ٦, ٤% فى الجزيرة العربية ، ٥, ٣١% فى مصر والسودان.

٦- أستاذ بجامعة لندن ، وجاءت تقديراته فى ندوة : الحبوب والمياه والقرار السياسى – مركز الدراسات العربية – لندن – ٣١/٣٠ مارس ١٩٩٦.

٧- بعض التحليلات الفنية تبدى تحفظاً على هذا الرقم وفقاً لمداخله " التأثير العكسى المتبادل " فتطوير نظام الرى – على سبيل المثال – سوف يقل من الكمية المتاحة لمياه الصرف والقابلة لإعادة الاستخدام ، وفى نفس الوقت فإن تراجع حصة الدلتا من مياه الرى سوف تؤثر سلباً على إعادة شحن الخزانات الجوفية .. إلخ.

٨- فى عام ١٩٦٠ كان الحضر يمثلون حوالى ٣٨% من مجموع السكان فى مصر ، وارتفعت النسبة إلى حوالى ٤٢% فى عام ١٩٩٨ ، مع ملاحظة أن متوسط استهلاك الفرد من المياه فى المناطق الحضرية يعادل ثلاثة أضعاف المتوسط فى المناطق الريفية.

٩- على سبيل المثال فإن تكلفة إعادة إنتاج المياه فى محطات تحليه مياه البحر تبلغ حالى ٥ دولار /م٣، وفى حالة أقل تعقيداً فإن تكلفة إعادة إنتاج المياه من خلال تطوير نظم الرى فى مصر تقترب من حوالى ٣ جنيه/ م٣.

١٠- من الجائز – فرضاً – أن يأتى التسعير فى القطاع الزراعى فى صورة " ضريبة مياه" وفقاً لشرائح متدرجة ، على أن تخصص حصيلتها لبرامج مكافحة الفقر فى المناطق الريفية.

١١- الوثيقة التى نشرتها المنظمة الصهيونية العالمية فى دورية Kivounim – العدد ١٤ – فبراير ١٩٨٢.

١٢- نهر النيل هو أطول الأنهار فى الشرق الأوسط (٤١٥٧ ميل) ، ويعتبر النيل الأزرق ونهر عطبرة ، اللذان ينبعان من الأراضى الأثيوبية هما أهم روافده ويغذيانه بحوالى ٧١% من إيراداته المائية فى مقابل حوالى ٢٩% للنيل الأبيض.

١٣- مشروعات مثل سد فنشا ومشروع نهر الليبرو ومشروع خور الفاش .. إلخ.

١٤- اكتفت أثيوبيا بعضويتها كعضو مراقب فى تجمع الاندوجو والذى ضم كأعضاء دائمين كلاً من : مصر والسودان وأوغندا وكينيا وروندا وزائير وأفريقيا الوسطى ، وتكرر نفس الموقف فى تجمع التيكونيل والذى ضم فى عضويته الدائمة كلاً من : مصر والسودان وتنزانيا وأوغندا والكونغو الديمقراطية (زائير).

١٥- فى هذه الحالة – ووفقاً لنظرية السيادة – فإن مصر سوف تملك حق السيادة على الجزء من النهر الذى يمر عبر أراضيها ، وبالتالى فلن يكون هناك ما يعوق حقها فى التصرف.

١٦- من المقدر لمصر أن تحصل على حوالى ٩ مليار م٣ / سنة ومثلها للسودان من خلال مشروعات تنمية أعالى النيل ، كما أن السودان سوف يتقاسم مع مصر الفائض المحقق من المرحلة الأولى لقناة جونجلى (٢ مليار م٣ / سنة لكل منهما) والتى أنفقت عليها مصر حتى الآن حوالى ١٢٠ مليون جنيه.

١٧- بعض التقديرات الفنية تقرر أن معدل استغلال إيراد النيل على مستوى الحوض كله لا يتجاوز حوالى ٨%، ومن ثم .. فإن الإمكان المدخر لتنمية موارد النيل يبدو إمكاناً فاعلاً وواعداً.

١٨- لعل نجاح الدبلوماسية المصرية الوقائية فى نزع فتيل الأزمة الأخيرة بين تركيا وسوريا تعطى إحساساً مطمئناً بإمكانية تكرار المحاولة على جهة الخلاف المائى.

١٩- يستمد نهر دجلة حوالى ٤٠% من إيراداته من المناطق الجبلية التركية ، أما باقى الإيرادات فتأتى من روافد عراقية وبنسبة أقل من روافد إيرانية ، ومن قبيل التعنت التركى أن تسعى أنقره إلى محاولة إعادة

التقسيم مع العراق ، فحوض النهر فى تركيا ليس إلا منطقة جبلية محدوده فى إمكانية الزراعة وقصيرة فى موسمها الزراعى ، أما نهر الفرات فهو ينبع بأغلبية من الأراضى التركية وتتوزع أحواضه بين تركيا والعراق وسوريا ، ومنذ السبعينيات وتركيا تحاول الحصول على حقوق أكبر على النهر اختزالاً من الحقوق المكتسبة لكل من سوريا والعراق ، ولقد خصمت بالفعل من حصة العراق حوالى ٣٨% ، وها هى تستدير الآن لتخصم من حصة سوريا.

الفصل السادس والعشرون

جيوبوليتيكية المياه فى مصر والشرق الأوسط

د. محمد رياض أحمد رياض

فى الماضى لم تكن هناك أزمة مياه فى مصر والشرق الأوسط لسببين :

١- أن الظروف المناخية كانت ارطب نسبياً من الجفاف الشديد الحالى .

٢- ميزان التناسب بين أعداد السكان والمياه كان يميل غالباً إلى وفرة فى المياه .

وفى أحيان كانت هناك أزمات إغراق نتيجة فيضانات عاتية وأمطار غزيرة سجلها التاريخ فى حضارات بلاد ما بين النهرين (العراق الحالية) وورد ذكرها فى العهد القديم والقرآن الكريم عن الطوفان العظيم فى عهد نوح عليه السلام . وبالمثل كانت هناك سنوات جفاف عن المتوسط المعتاد مما يؤدى إلى هجرات الجماعات ، كما ورد ذلك فى آيات قرآنية عن السنوات السمان والعجاف فى مصر فى قصة سيدنا يوسف .

ولاشك فى أن مناخ الشرق الأوسط قد تغير تدريجياً خلال العصور التاريخية إلى الجفاف مما دعى الناس إلى التزاحم حول الأنهار الكبرى والصغرى : النيل ، الفرات ، العاصى ، الأردن ، وعشرات الأنهار الصغيرة التى تجرى مياهها موسمياً وتنتهى إلى البحر المتوسط، ومنها ومن الأمطار تروى الزراعات المعتادة فى السهل الساحلى لشرق المتوسط

* أستاذ الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة عين شمس

فى سوريا ولبنان وفلسطين الحالية . ومع تكثيف الزراعة والتجـارة المحليـة والإقليميـة والدولية (آنذاك) زادت الوفرة ومعها زادت أعداد السكان وزاد الطلب على الماء .

المياه والأمن للجميع أم للقوة :

فى الوقت الحاضر زاد أمر المياه سوءاً بوجود إسرائيل واحتياجها إلى ماء نــهر الأردن على حساب سوريا والأردن ، وعلى حساب المياه الجوفية فى دولة فلسطين المســتقبلية . وتستخدم إسرائيل معامل قوتها المحلية والدولية لفرض تسويات حساباتها الأساسية مبنيـة على ضمان أكبر قدر من المياه تستطيع الحصول عليه بعد إعادة الوضع السياســى قريبـاً مما كان عليه قبل حرب ١٩٦٧ . والتسويف والمماطلة فى الموافقة علــى إعـلان دولـة فلسطين هو – من بين أشياء أخرى – فى مقابل الاعتراف "بحقوق" إسرائيلية فــى ميـاه الضفة وغزة. فالمياه الجوفية هى أكثر أهمية للمستوطنات التى أنشئت فى الأرض العربية . بطبيعة الحال ليست المياه بمسماها الصريح هى كل شيء فى السياسة الإسرائيلية ، لكنــها دائماً هى ركن أساسى فيما تعلنه دائماً عن مقتضيات أمن إسرائيل . فالمستوطنات فى حاجة إلى ماء والى طرق آمنة تربطها بإسرائيل وإلى سكان يتعايشون فى تنظيم شبه عسكرى فى نقاط عديدة على طول غور الأردن وداخل هضاب الضفة ، وهو ما يقطع أوصــال الســيادة الفلسطينية على مجمل أراضيها . فهل المياه حق للناس داخل سيادة دولتهم أم هــى رهـن بالدولة الأقوى القادرة على فرض الشروط ؟ وكيف تكون دولة فلسطين بهذا الوضع مخترق السيادة ؟

وليس معنى هذا أن إسرائيل ، وحدها ، هى التى أدخلت حسابات سياســية فــى ميــاه الشرق الأوسط . فهناك المشكلات الناجمة عن إنشاء السدود التركية على أعــالى الفــرات ودجلة وحبس قدر كبير من مياه النهرين لفترة بناء السدود عن سوريا والعراق ، معتمــدة فى ذلك على القوة وسياسة الأمر الواقع من ناحية ، وانهماك الدول العربيــة فــى قضايـا العرب / إسرائيل من ناحية ثانية .

وهناك التحسبات الكثيرة حول مشروعات دول أعالى النيل لإقامة سدود على النيل مــن اجل التنمية الزراعية وتوليد الطاقة . أوغندا ترغب فى تعلية سد أوين على مخرج النيــل من بحيرة فكتوريا لإنتاج مزيد من الطاقة تحتاجها للتنمية الاقتصادية ، ورى بضعة مئــات آلاف الأفدنة . وإثيوبيا تخطط لبناء مجموعة من السدود الكبيرة والصغــيرة علــى النيــل

الأزرق وروافده العديدة ، وعلى نهرى البارو والبيبور رافدا نهر السوباط من أجل مشروعات زراعية صغيرة وكبيرة جملة مساحتها المقدرة تخطيطاً تبلغ نحو ستة ملايين من الأفدنة . فما هو موقف مصر والسودان إزاء هذه القضايا ؟ وأين تقف منظمة تجمع دول حوض النيل فى هذه الموضوعات ؟

وعلينا فى مصر والسودان ألا نتخوف كثيراً من هذه المشروعات لأن الاحتياجات المائية للزراعة فى مثل هذه المناطق الممطرة لن تكون مماثلة لاحتياجات الزراعة فى مصر والسودان الشمالى ، بل أقل كثيراً . وبرغم ذلك فالحذر واجب خاصة إذا صح ما تردد عن اشتراك إسرائيل ، ولو بالخبرة والتخطيط ، فى مثل مشروعات أوغندا ، وإثيوبيا بوجه خاص للتأثير المعروف للروافد الحبشية على مائية نهر النيل شمال الخرطوم .

ومرة أخرى فليس معنى هذا أن التداخل السياسى فى موضوع المياه مرتبط فقط بالعلاقات بين الدول العربية والدول غير العربية فى الشرق الأوسط . فهناك اختلافات ونزاعات بين الدول العربية وبعضها البعض حول المياه . مثال ذلك النزاع العراقى السورى حول مياه الفرات . أو عدم الوضوح حول أنصبة سوريا والأردن من مياه اليرموك . وهناك أيضاً المطلب السودانى حول إعادة تحديد حصة السودان من مياه النيل التى نصت عليها اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان . وهذا المطلب تلح عليه دوائر سودانية معينة ويحظى بتعاطف دوائر أخرى من أجل مزيد من التنمية الزراعية . والتنمية الزراعية السودانية صيغة مبهمة تتناول أماكن وأقاليم الكثير منها لا تتعلق بمياه النيل . وسوف نخصص لهذا الموضوع بعض هذا البحث فيما بعد ، وان كان ذلك لا ينفى حق الدول فى إيجاد الطرق والوسائل من أجل التنمية .

مشكلة المياه موضوع مؤجل أم يجب أن يكون ضمن نسيج المشكلات السياسية:

باختصار فان المياه يجب أن تأخذ حيزاً من سياسات دول المنطقة أكبر ما هو عليه الوضع الحالى . البعض يرى أن هذه مشكلة مؤجلة مقابل المشكلة السياسية مثل مشاكل الحدود واستعادة الأراضى السليبة وإقامة الدولة الفلسطينية وتأسيس السلام مع إسرائيل . صحيح أن المشكلات السياسية لها بريق أكبر لأنها تمس الكيانات الوطنية والقومية . ويحس بها الدانى والقاصى داخل الشرق الأوسط وخارجه . وصحيح أيضاً ان مشكلات

المياه تعتمد فى أساسها على المعروفة التكنوقراطية التى لا تدخل تفصيلاتها الوجدان العام كالمشاكل السياسية . لكن برغم ذلك فإن المياه موضوع مزدوج الأهمية للتكنوقراطى والسياسى معاً . وليس بوسع السياسى أن يخوض المشكلة دون التسلح برأى الخبراء وخياراتهم فى حدودها العليا والدنيا بحيث تسمح للسياسى بمساحة للمناورة أثناء المفاوضات . هذا إلى جانب استخدام السياسى لواقع الأمور المشاركة فى زمن التفاوض ، كميزان القوة العسكرية أو متى يكون التشدد أو الحلول الوسطى ، وحسن استخدام الظروف الدولية لتكوين جبهة متعاطفة ، والأحسن أن تكون مساندة ، وغير ذلك من الأمور.

وثمة حقيقة يجب أن ندخلها فى الحساب العلمى . فبعيداً عن العواطف والمشاعر القومية يجب ألا نتكلم عن المياه العربية فقط ، وإلا اقتصر الأمر على المياه الجوفية من الأحواض الكبرى كحوض الحجر الرملى النوبى فى مصر وشمال السودان ، أو الطبقات الحاملة للمياه فى الجزيرة العربية ، أو مجموعة من الأنهار الصغيرة التى تنبع وتنصرف داخل البلاد العربية كنهر الليطانى أو العاصى (فى معظمه حالياً) أو نهر الليطانى والأولى وإبراهيم والكبير الخ فى لبنان ، أو غالبية روافد الدجلة داخل العراق . أما الأنهار الكبرى فهى جزئياً عربية ، وخاصة فى مساراتها الوسطى والدنيا ، بينما أعاليها ومنابعها تجرى فى بلاد غير عربية . وإن كانت فى الشرق الأوسط بصفة عامة .

ومعظم الخطاب المعاصر والمستقبلى حول مشكلة المياه ينصب على مياه هذه الأنهار الدولية لأهميتها البالغة لعدد كبير جداً من سكان البلاد العربية فى الشرق الأوسط . كما أن نهر الأردن ، برغم صغره ، يندرج تحت هذه الفئة من المشكلات المائية والسياسية .

ومن هنا فإن هناك ضرورة أن تشكل وزارات الخارجية العربية إدارات قوية للمياه بالاشتراك مع وزارات مختصة بالمياه كالزراعة والرى والبيئة . مهمة هذه الإدارات إعداد مخططات للتفاوض مع دول المنابع للأنهار الدولية .

فعلى مصر والسودان أن تأخذا المبادأة بالتفاوض مع أوغندا ومع أثيوبيا بوجه خاص ، ومع بقية دول حوض النيل الاستوائية بوجه عام من أجل الوصول إلى اتفاقية شاملة حول مياه النيل . فهناك مقترحات مصرية من أجل تحويل بحيرة البرت إلى خزان كبير بحكم أنها المجمع الأساسى للمياه الاستوائية . ويرفد هذا المقترح مشروع قناة جونجلى المتفق عليه

بين مصر والسودان لإنقاذ جانب من المياه الاستوائية من الضياع بالبخر والتبعثر والنتح فى منطقة السدود فى جنوب السودان . هذا إلى جانب الأخذ بعين الاعتبار حاجات الدول الاستوائية ، وبخاصة أوغندا ، من مياه النهر من أجل التنمية البشرية والاقتصادية وتأمينها ضد موجات الجفاف التى تصيب أفريقيا فى بعض أحيان . لكن لأوغندا أفضلية أخرى . فهى لا تميل إلى مشروع بحيرة البرت لأنه - من بين أسباب أخرى - يقع فى شمال غرب أوغندا بعيداً عن المناطق التى تزمع تنميتها فى وسط البلاد . ومن ثم فهى تميل إلى تنفيذ المشروع الخاص برفع منسوب التخزين فى بحيرة فكتوريا من أجل الحصول على الطاقة المائية ورى الأراضى فى المنطقة الوسطى التى هى مركز الثقل السكانى والعمرانى الأوغندى . ولكن رفع منسوب مياه فكتوريا سيترتب عليه إغراق مساحات كبيرة من الجزر والشواطئ فى تنزانيا وكينيا ، فهل توافق الدولتان على ذلك ، بما فيه من أعباء نقل قرى ومدن وموانى على ساحل بحيرة فكتوريا . أما مشروعات السدود فى إثيوبيا فتبدو أخطر تأثيراً على مياه مصر والسودان حيث أن الروافد الإثيوبية هى التى تأتى بمياه الفيضان السنوى . وتخطط إثيوبيا لحجز مياه من النيل الأزرق وروافده لرى نحو مليون فدان فى وسط شمال البلاد - وهى المنطقة التى تهددها ذبذبات المطر سنوياً ، وتعانى من الجفاف إذا ما تعاقبت عدة سنوات من الأمطار القليلة ، كما تخطط فى جنوب غرب البلاد إلى تخزين مياه نهر البارو ، رافد السوباط الأساسى لرى ما يقرب من أربعة ملايين فدان . وفى مجال الخطر بالنسبة لمصر والسودان تأتى مشروعات النيل الأزرق فى المقام الأول لأن النهر هو المسئول الأول عن حالة فيضان النيل بالإضافة إلى نهر العطبرة ، بينما تأثير السوباط أقل على منسوب الفيضان . ولكن أى مشروعات تنمية زراعية على النيل الأبيض فى السودان قد تتأثر بمشروعات إثيوبيا على السوباط الأعلى . والخلاصة إن الموضوع معقد فى توازناته داخل إثيوبيا وقد يبدو أن لمنطقة السوباط أولوية لاعتبارات طبوجرافية ومناخية ، بينما مشروعات النيل الأزرق أصعب تضاريسياً ولكنها تقع داخل الكتلة السكنية والسكانية الرئيسية فى إثيوبيا . وعلى العموم فان احتياجات النبات من الماء فى هذه المناطق أقل مما عليه الحال فى مصر والسودان لاعتبارات مناخية على رأسها انخفاض معدلات الحرارة ووفرة المطر فى الهضبة الإثيوبية وهو ما يدعو إلى بعض الطمأنينة فى مصر والسودان ، وان كان لا يغنى عن ضرورة التفاوض من أجل تخصيص الأنصبة المائية بما لا يضر المستفيد الحالى ولا يمنع إثيوبيا من تحقيق برامج التنمية .

وبالمثل يجب أن تكون هناك مبادءات عراقية وسورية من أجل التفاوض مع تركيا التـــى تسيطر على منابع الفرات والدجلة من أجل تحديد الأنصبة المائية فى ظل الســـدود الكثـــيرة التى بنتها تركيا على أعالى الفرات ومشروعاتها لرى مساحات واسعة من السهل الــــتركى فى منطقة أورفا . أما نـهر الأردن فهو على صغر حوضه ومائيته إلا أنه يمثل مشكلة معقدة بين سوريا ولبنان والأردن وفلسطين وإسرائيل وينتظر حل المشكلة السياسية بين إســرائيل والعرب فى الشرق الأوسط . ذلك لأنه يمثل النهر الوحيد جارى المياه فـــى هـــذه المنطقـــة واحتياجات كل دولة من الدول سالفة الذكر هى احتياجات حيوية . ومن هنا فـــان التســـوية السياسية سوف تتضمن مساومات ومناورات كثيرة حول مياه الأردن كأحد البنـــود شـــديدة الأهمية للحياة .

فى مجال النزاعات والصراعات حول الأنهار الدولية صمـــم البـــاحث فريدريـــك فـــراى نموذجاً لتحديد القوة فى مثل هذه الصراعات اعتمد فيه على عنـــاصر الاحتيـــاج ، القـــوة العسكرية ، الموقع فى حوض النهر ، وأعطى لكل منها درجة من خمس درجات فيما عـــدا القوة العسكرية التى أعطاها عشر درجات ليتمكن من تحليل قريب من الصحـــة . ويوضـــح الجدول التالى كيف تكون إسرائيل وتركيا ومصر هى الأقوى فى أحواض الأردن والفـــرات والنيل على التوالى :

الحوض النهرى	الدولة	قدر الاحتياج	القوة العسكرية	الموقع فى الحوض	المجموع
الأردن	إسرائيل	٥	٩	٥	١٩
	الأردن	٥	٢	٢	٩
	سوريا	٣	٣	٢	٨
	لبنان	١	٠.٥	٢	٣.٥
الفرات	تركيا	٥	٨	٥	١٨
	سوريا	٥	٣	٣	١٦
	العراق	٤	٢	١	٧
النيل	مصر	٥	٧	١	١٣
	السودان	٤	١.٥	٤	٩.٥
	إثيوبيا	٣	٠.٥	٤	٧.٥

والملاحظ أن التقديرات التى أوردها فراى فيها تحيز لإسرائيل ، كما تحتاج إلـــى فـــهم منهجه فى التقييم ، لكنها مع ذلك تعطى انطباعاً عن الأوضاع السائدة بصـــورة إجماليـــة ، وبخاصة القوة العسكرية التى تتطور هنا وهناك[1].

الاحتياجات المستقبلية من المياه فى البلاد العربية شرق أوسطية :

لقد قدر الخبراء إن احتياجات دول الشرق الأوسط من المياه بعد نحو ربع قرن - عـــام ٢٠٢٥ (إسقاط متوسط) تتراوح بين أقل من ١٠٠% وأكثر من ٣٠٠% مـــن مصادرهـــا المائية المتاحة الآن ، وذلك فى ظل نمو أعداد السكان وثبات الدخول إلى قرابة ما هى عليه الآن . فالدول العربية التى لديها موفور من المياه يمكنها آمنة أن تستخدمه فى التنمية دون الوصول إلى الحد الحرج هى لبنان وسوريا والأردن والضفة واليمن - وهى كما نرى البلاد التى تعيد الأمطار تغذية مياهها الجارية وينابيعها ومياهها الجوفية . ويمكـــن أن نضيـــف العراق إلى هذه الفئة التى تتوفر فيها أمطار غزيرة وثلوج مذابة فى الشمال وجريان مـــائى عظيم القدر فى الدجلة والفرات . أما مصر والسودان فهما الفئة الثانية التى تحتـــاج إلـــى تنمية مصادر مياهها بنسبة أقل من ١٥٠% من مصادرها الحالية ، وإن كـــانت الســـودان أحسن حالاً من مصر فى هذا المجال - ولنا عودة إليهما تفصيلاً . أما الدول التـــى تحتـــاج إلى مصادر تزيد ثلاث مرات أو أكثر عن مواردها المائية المتاحة فهى بلاد الخليـــج التـــى تسيطر عليها صفة الجفاف وعدم وجود مجارى نهرية ومعظم مواردها الحالية هـــى مـــن الطبقات الجوفية الحاملة للماء ، ومعامل تحلية مياه البحر . تحتاج السعودية والبحرين إلى موارد إضافية بمقدار ٣٦٣% و ٣٢١% على التوالى بينما تحتاج قطر والكويت إلى أكـــثر عشرة أضعاف ما لديها من موارد ، عمان هى الوحيدة بين دول الخليج التى يقل احتياجـــها عن ٢٠٠% بسبب سقوط أمطار متذبذبة الكمية سنوياً ، لكنها تساعد على الوفـــاء بقـــدر معقول من الاحتياجات المائيـــة . وهـــى لـــهذا أقـــل دول الخليـــج اعتمـــاداً علـــى ميـــاه البحر المحلاة .

المستخدم والمتاح من المياه :

فإذا كان هذا هو الوضع المستقبلى القريب ، فما هى كميات الماء المستخدمة فعـــلاً الآن فى الشرق الأوسط العربى ؟ تقدير الخبراء فى ١٩٩٠ أن هذه الكمية تبلغ نحو ١٥٣ مليـــار من الأمتار المكعبة من المياه الجارية والمياه الجوفية والمياه المحلاة . ٣٧% مـــن هـــذه

المياه تستخدم فى مصر ، و ٢٨% فى العراق ، و ١٢% فى السودان ، و ١٠% فى السعودية ، و ٢% فى سوريا و ١,٨% فى اليمن ، ٠,٨% لكل من عمان والإمارات ، و ٠,٥% فى لبنان والأردن والضفة ، ٠,٢% فى الكويت و ٠,١٥% فى البحرين . وأقل من ٠,١% فى قطر . واضح من هذا أن مصر والعراق والسودان تستخدم ٧٧% من المياه المستغلة من بين هذه الدول لتوفر الجريان النهرى للنيل والدجلة والفرات . وهى أيضاً أكثر البلاد العربية انشغالاً بأعمال الزراعة . فإذا أضفنا السعودية بمياهها الجوفية نجد ان أربع دول تسيطر على ٨٨% من المياه المستخدمة فى المنطقة العربية شرق أوسطية . وهذه أوضاع قريبة من التناسب مع أعداد السكان . فالدول الأربعة تمثل نحو ٧٥% من مجموع عرب الشرق الأوسط (مصر ٣٥% ، السودان ١٦% و ١٢% لكل من العراق والسعودية).

وهذا يقودنا إلى تأكيد أن هناك فرقاً بين المياه المتاحة والمياه المستخدمة . وفى مجال المياه المتاحة تنقسم الدول العربية المشار إليها إلى مجموعتين : التى لديها وفرة تمكنها من تنمية استخدام الماء ، وتلك التى تفتقر إلى مصادر مياه طبيعية متاحة . وفيما بين المجموعتين تقف مصر وفلسطين (جغرافياً) والأردن موقفاً وسطا بحيث تتراوح كمية المياه المتاحة والمياه المستخدمة فى ميزان دقيق للغاية .

مجموعة الدول التى لديها مصادر مياه طبيعية - سواء كانت مصادرها من الأمطار أو المياه الجارية فى الأنهار أو هما معا - هى السودان والعراق وسوريا ولبنان واليمن . هنا أمطار موفورة وجريان نهرى (باستثناء اليمن) . الماء المتاح فى السودان هو نحو ٧٣ مليارا (كمية المياه التى تجرى إلى مصر ليست ضمن هذا القدر) وكمية المياه المستخدمة هى نحو ١٥% فقط من المياه المتاحة . وفى العراق ٨١ مليار من المياه المتاحة يستخدم منها نحو ٥٢% . وفى اليمن خمسة مليارات يستخدم منها نحو ٥٥% . وفى سوريا نحو ٢٥ مليار أقل من ٢٠% منها هو القدر المستخدم فعلاً . وأخيراً تتوفر للبنان نحو ثمانية مليارات من الماء سنوياً لا يستخدم منها سوى نحو الثمن فقط . هذه الأرقام التقريبية تعطى انطباعات أولية عن عظم الإمكانات المائية فى هذه الدول . ولكن علينا أن ندرك أن الكثير من ظروف التضاريس وأنواع التربة وجيولوجية الصخور وحرارة الشمس مسئولة عن فواقد كثيرة بالتسرب أو التبخر . كما أن المنحدرات الجبلية الشديدة لا تمكن من استخدام مياه الأمطار والأنهار بسهولة . وعكس ذلك تماماً الأراضى شديدة السهلية قليلة الانحدار

التى تؤدى إلى تكوين مستنقعات هى أشد مصايد الماء فقدانا للمياه بـــالتبخر وامتصـــاص النباتات البرية . مثال ذلك المستنقعات الشاسعة فى جنوب الســـودان وجنـــوب العـــراق . والأنهار الجبلية فى لبنان وشمال غرب سوريا تندفع مياهها فـــترة سـقوط المطـــر نحـــو البحر ، أو تغور بعض هذه المياه لتعود للظهور إما فى صورة ينابيع فوراة ، أو فى صورة بعض المستنقعات الصغيرة المنتشرة على طول حافة الجبال فى سهل البقـــاع مـــن منـــابع العاصى فى شمال لبنان إلى الحولة .. فى شمال إسرائيل والتـــى جففـت بتكلفــة عاليـــة وأصبحت أرضا ذات إنتاج مقبول . وأخيراً فإن الحرارة الشديدة مسئولة عن تبخـــر نحـــو عشرة مليارات من مسطح بحيرة السد العالى فضلاً عن نحو خمسة مليارات تفقد بـــالتبخر من مسار النيل بين الخرطوم وبحيرة السد .

كيفية المحافظة على توازنات رصيد المياه الآمن ؟

هذه الصورة القاتمة ليست مما يدعو إلى اليأس . هناك عدة ضوابط يجب مراعاتها مـــن أجل زيادة فعالية المياه المستخدمة نذكر منها الضوابط الرئيسية الآتية التى تمكن الدولـــة من استخدام جزء من المياه المفقودة عملياً دون إجهاد مالى ودون إضرار بالرصيد المـــائى حتى لو كان هذا الرصيد صغيراً .

١- حسن إدارة المياه بالتدرب على وسائل تقليل الاستهلاك فى الزراعة والصناعة والمدن.

٢- زراعة محاصيل غير نهمة للماء ، وأخرى متوافقة مع احتياجات مائية قليلة متناســـبة مع ظروف المناخ .

٣- تنمية موارد الماء بصورة علمية فى المناطق التى تؤهلها ظروفها الطبيعية والبشـــرية لذلك دون مصادمات مع عناصر طبيعية سلبية ، كمناطق الحــــرارة العاليـــة والتبخـــر الشديد، أو مناطق الصخور ذات المسامية العالية مما يؤدى إلى فقدان المياه بالتســـرب إلى جوف الصخور .

٤- فى مشروعات التنمية الزراعية يفضل استخدام تقنية متناسبة مع قدرات موازنة الدولة بحيث لاتؤدى إلى إنهاك الموارد المالية أو إلى الدين العام الداخلى والخارجى . وبعبارة أخرى فإن مشروعات التنمية المتوسطة والصغيرة قادرة على جذب مبـــادءات الأفـــراد ومن ثم تضمن توفير عمالة أكثر من المشروعات الكبيرة (العملاقـــة فـــى المصطلـــح

المتردد كثيراً فى هذه الآونة) ، كما أنها - إذا فشلت لسبب أو آخر - أقل خسائر فى رأس المال والبنية الأساسية التى تخدمها .

وبالرغم من أن مشروعات التنمية المائية ضخمة الأبعاد هى حق مشروع داخل إطار سيادة أى دولة ، وقد تصبح فى المستقبل إرثاً حسن الناتج ، فانه من المستحسن ألا تكون هى النمط السائد فى التنمية . ذلك أنه فى المشروعات الضخمة تتداخل عوامل كثيرة غير محسوبة أثناء التنفيذ مما قد يؤدى إلى تعثر المشروع أو إتمامه بتكلفة عالية غير مرغوبة، تخل بالقصد من وراء التنمية. كما أنه ليس من المستحسن أن تكون المشووعات المائية كبيرة القدر حتى لا تأتى على الرصيد المتبقى من المياه للدولة، وهو أمر يجعل من الصعب إجراء مشروعات أخرى ضرورية وحيوية فى المستقبل . وفى مصر الآن مشروعات من هذا النوع فى توشكى وشمال سيناء ربما أدت إلى استهلاك كبير فى وفورات الموارد المائية المتاحة حالياً.

وكذلك فإن مشروعات الاستيطان الإسرائيلية الكثيرة التى تنشأ لأغراض عسكرية لكنها قد تؤدى إلى سرعة تآكل رصيد المياه الجوفية فى هضاب فلسطين الوسطى مما قد يترتب عليه كوارث بشرية وبيئية تؤدى إلى انقطاع العمران وتكوين قرى "أشباح" . وقد تلجأ إسرائيل إلى عملية تحلية المياه ذات الملوحة فى بحيرة طبرية والبحر المتوسط - وهى بالقطع عملية عالية التكلفة. وإذا كانت إسرائيل قادرة على تكلفة التحلية أو استيراد مياه من تركيا ، فما هو الحل بالنسبة للعرب سكان الضفة بعد أن تنضب موارد المياه الجوفية نتيجة الاستنزاف الإسرائيلى ؟

ومن المعروف أن المياه الجارية فى الأنهار هى أرخص أنواع المياه المستخدمة بينما تكلفة المياه الجوفية العميقة هى خمسة أضعاف تكلفة الحصول على ماء النهر . ويتكلف نقل الماء بواسطة الأنابيب ثمانية أضعاف مياه النهر ، أما تحلية مياه البحر فهى أغلى أنواع المياه وتصل إلى نحو مائتى مرة قدر تكلفة الحصول على مياه النهر . ومن ثم فإن المحافظة على مياه الأنهار ضرورة بالغة الحيوية . فكم تتكلف الزراعة على مياه الأنهار بالقياس إلى الزراعة على المياه الجوفية[٢] ؟! وكم نفقد من المياه المصرية فى الزراعة والصناعة وتسرب مياه الشرب فى المدن نتيجة عيوب الأنابيب الرئيسية والاستخدام الجائر للناس ؟ لماذا لا تعيد الصناعة استخدام المياه بعد معالجتها ، ولماذا لا نكثر من إستخدام

مياه الصرف المعالجة فى رى الحدائق ونظافة الشوارع ؟ الموضوع حيوى بالقياس إلى الموارد المائية المحدودة فى مصر . ومرة أخرى أعيد ما سبق نشره عن ضرورة الدعوة إلى رفع شعار "الماء ... الماء الآن" .

النيل فى مصر والسودان :

نتكلم كثيراً عن الروابط الخاصة بين مصر والسودان ونسميها روابط الأشقاء . وقد يختلف الأشقاء أحياناً لكنهم سرعان ما يتخطون الخلاف . ونهر النيل ، أو النيل الخالد هو العمود الأساسى فى هذه العلاقة - كما لو أنه أرض أو حمى متوارث لعشيرة واحدة . لكن ذلك لا يعنى وجود مصالح خاصة جنباً إلى جنب المصالح المشتركة . فالمساحة كبيرة ، واختلاف النظم الاقتصادية كبير فى داخل السودان مما يستدعى احتياجات مختلفة القدر من المياه فى كل إقليم سودانى على حدة .

وبصورة عامة فإن السودان الشمالى من نحو عرض الدويم وودمدنى جنوب الخرطوم بقليل حتى الحدود مع مصر هو أشبه أقسام السودان بمصر من حيث الاعتماد على النيل بالدرجة الأولى والقليل من الأمطار التى تمكن القبائل الرعوية من الحياة خارج إطار النيل. أما القسم الأوسط من السودان فهو اقل اعتماداً على النيل ، إما لانحدار مياه النيل الأزرق بقوة (روضها سد الرصيرص)، وإما لابتعاد الناس عن النيل الأبيض لعدم تحدد مجراه بين الانخفاض والارتفاع حسب المواسم ومن ثم فهو يغرق مساحات كبيرة خلال موسم فيضان النيل الأزرق ، ويغيض عنها فى الشتاء . وحياة الناس فى هذا القسم من السودان تتراوح بين الوعى بصورة واسعة تمتد إلى كردفان ودارفور ، والزراعة المحدودة على الأمطار الصيفية فى جنوب الجزيرة ، وزراعات مكثفة قرب ضفاف النيل الأبيض وجزره الطولية العديدة التى من أشهرها جزيرة أبا الغنية بما ينفقه آل المهدى من تجهيزات وجهد كبيرين.

أما القسم الجنوبى من السودان فممطر بوفرة وملئ بالجريان النهرى العديد مما يؤدى بالجزء أواسط منه إلى تكوين مستنقعات شاسعة تعرف باسم إقليم السدود التى تفقد فيها غالبية المياه التى تأتى من هضبة البحيرات . وهنا كان يجرى حفر قناة جونجلى لتوفير مليارات عديدة من مياه بحر الجبل ، لكن المشروع توقف فى الثمانينيات نتيجة الحرب من ثوار الجنوب . واحتياج السكان هذا القسم الجنوبى لمياه النيل وروافده محدود جداً -

سواء فى المناطق المنخفضة أو المرتفعات التى تحيط ببحر الغـــزال - فالمنطقـــة تشـــكو الإغراق وليس الجفاف ، وكلاهما مضاره بالنسبة للبشر ليس بالشىء الهين .

وفى هذا المجال يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن استمرار نمط حياة الرعى لقبائل إقليـــم السدود ، وبخاصة الدنكا والنوير ، هو واحد من العوامل التى تجعل هذه القبائل تنظر إلـــى مشروع قناة جونجلى نظرة سلبية لأنه سوف يقوض أسس الحياة التى درجوا عليها مئـــات السنين . لهذا فالواجب أن تضيف الدولة ، بعد أن تنتهى الحرب الأهلية ، مشروعات تنميـــة بشرية تساعد النوير والدنكا على إعادة تشكيل حياتهم الاقتصادية إلى نمط آخر . فبدلاً مـــن القيمة الاجتماعية للأبقار يمكن أن تصبح لها قيمة سوقية - سواء فى ذلك تجارة الحيوانات الحية أو اللحوم . لكن ذلك يحتاج أيضاً إلى خدمات النقل الحديث لكى يمكن نقـــل الماشـــية بالسرعة المطلوبة إلى الأسواق الداخلية والخارجية .

اتفاقيات المياه بين مصر ودول حوض النيل :

نظمت اتفاقيتا ١٩٢٩ و ١٩٥٩ نصيب مصر والسودان من المياه على النحو الآتى :

السنة	نصيب مصر	نصيب السودان
١٩٢٩	٤٨ مليار	٤ مليار
١٩٥٩	٥٥,٥ مليار	١٨,٥ مليار

والملاحظ أن بريطانيا هى التى أبرمت اتفاق ١٩٢٩ بين مصر والســـودان باعتبارهـــا صاحبة النفوذ فى البلدين فى ذلك الوقت ، ومـــع أوغنـــدا وكينيـــا وتنجانيقـــا باعتبـــارهم مستعمرات إنجليزية . وبالاتفاق مع بلجيكا باعتبارها الدولة المنتدبة على رواندا وبورندى، ومع إيطاليا باعتبارها الدولة المستعمرة لإريتريا ، ومع مملكة الحبشة . وحينمـــا اســـتقلت هذه المستعمرات ، أو تغير نظام الحكم فيه (أثيوبيا وإريتريا) فإنها لم تلغ اتفاقيات ١٩٢٩ حول مياه النيل ، لكنها تعبر من حين لأخر عن رغبتها فى إقامة مشروعات هندسية علـــى النهر أو روافده من أجل الرى والطاقة . وهذا يحتاج إلى مذكرة تفاهم أو اتفاق بين كل دول حوض النيل ، وبخاصة مصر والسودان المستفيدان الأساسيان حتى الآن .

أما اتفاقية ١٩٥٩ فقد أبرمت بين مصر والسودان فقط ، وقد يكون ذلك قد أغضب بقيـــة دول الحوض لأنه لم يؤخذ رأيهم فيها . وربما جاز لنا أن نقول أن اتفاقية ٥٩ مبنية علـــى

سريان فاعلية اتفاقية ١٩٢٩ فيما يخص كل الدول الأخرى ، وأن اتفاق مصر والسودان كان لإعادة تحديد الأنصبة بينهما على ضوء متغير جديد هو مشروع السد العالى الذى ألغى فكرة التخزين السنوى إلى التخزين الدائم . وبمقتضى هذه الاتفاقية وافقت الدولتان على أن تبنى مصر السد العالى وتبنى السودان سد الرصيرص على النيل الازرق . كما نصت على مناصفة أية مياه زائدة بواسطة مشروعات أخرى كقناة جونجلى والزيادة المرتقبة فى حصيلة النهر عند بحيرة ناصر . وقد استفادت مصر والسودان من هذه الاتفاقية كثيراً . ففى سنوات الجفاف المتعاقبة فى أواخر الثمانينيات والتى بلغت حد المجاعة فى شمال إثيوبيا ، كانت بحيرة ناصر تعمل كمنظم ضمن لمصر والسودان الماء اللازم لاحتياجاتهما بحيث لم تحسا بقسوة الجفاف . هذا بالإضافة إلى أن سد الرصيرص قد ساعد السودان على التوسع الزراعى فى جنوب الجزيرة ومنطقة المناقل .

وبالرغم من هذه الفوائد الحيوية ترى بعض الدوائر السياسية فى السودان ضرورة تعديل الاتفاقية لصالح مزيد من المياه للسودان . والمتتبع للفرق بين مخصصات مصر والسودان فى اتفاقيتى ١٩٢٩ و ١٩٥٩ يرى أن السودان قد حظى بزيادة أكبر من تلك التى حصلت عليها مصر . ففى اتفاقية ٢٩ كان نصيب مصر يعادل ١٢ مرة نصيب السودان (٤٨ إلى ٤ مليار متر مكعب) ، بينما انخفض نصيب مصر فى اتفاقية ١٩٥٩ إلى نحو ثلاثة أمثال السودان . وبعبارة أخرى كان نصيب مصر فى اتفاقية ١٩٢٩ يساوى نحو ٩٢% من المياه عند أسوان ، انخفض فى اتفاقية ١٩٥٩ إلى ٧٥% .

صحيح أن التنمية ضرورة فى أى بلد ، ولكن هناك معايير عديدة لقياس مدى الحاجة فى مصر والسودان . والفارق كبير بينهما فى موارد المياه . فمصر تعتمد على مياه النيل بدرجة تكاد تصل إلى الحدود القصوى ، ومواردها المائية الأخرى تكاد لا تذكر . أما فى السودان فالموارد المائية السطحية والمطرية أكبر من مواردها من مياه النيل الرئيسى . والمشكلة فى السودان أن هناك الكثير من الأرض للتنمية بعيداً عن مياه النيل الرئيسى ، لكنها لا تنمى إلا ببطء شديد نتيجة لأسباب متعددة منها الفقر المالى ومشكلة الجنوب التى تستنزف جهد أى حكومة سودانية . وإلى جانب ذلك ، وهو الشيء المهم ، أن السودان تحتاج إلى عمالة زراعية متخصصة نتيجة لاستمرار سيادة نمط حياة الرعى التقليدى قليل الإنتاج ، كثير المفارقات القبلية ، فى معظم جهاته من الشمال

إلى الجنوب ومن الشرق للغرب . فالمشكلة إذا لا تكمن فى حصة السودان من المياه ، بل هى مشكلة شاملة اجتماعية اقتصادية سياسية معاً . ولاشك أن تركيز التنمية فى منطقة الجزيرة ومحيطها القريب ليس بالمخطط السليم ، لأنه يؤدى إلى مزيد من التزاحم السكانى فى منطقة واحدة وافقار مناطق شاسعة من السكان كان يمكن أن تصبح مراكز مفيدة فى التنشيط الاقتصادى الاجتماعى فى هذا البلد الكبير .

الماء فى السودان :

يدخل السودان من الماء الجارى فى المتوسط نحو ١٠٥ مليار متر مكعب سنوياً ، إضافة إلى قدر هائل من الأمطار يتفق الخبراء على أنه يبلغ ١٠٩٤ مليار متر مكعب ، لكن الكمية المستفادة منه قد لا تزيد عن ٢٠ إلى ٣٠ مليار تنمو عليها الأعشاب اللازمة لحياة الرعى ، والزراعة التقليدية التى يمارسها الرعاة وأشباه الرعاة[٣] . أما بقية الأمطار فتذهب دون منفعة مباشرة : بعضها يتسرب فى باطن الأرض فيغذى مصادر المياه الجوفية، والجزء الكبير يضيع بالتبخر أو نتح النبات فى المستنقعات الهائلة فى أقاليم السد وبحر الغزال ومشار . وبعبارة أخرى فإن حصيلة السودان من المياه السنوية تتراوح بين ١٣٠ و١٤٠ ملياراً .

أما المياه الجارية التى تدخل السودان من هضبة البحيرات وهضبة إثيوبيا فيوضحها بإيجاز جدول (٣) ، حيث نرى التصريف النهرى للسنوات المتوسطة والسنوات الاستثنائية العالية ، وهى غير متكررة كثيراً ولا بصورة متتابعة ولا يعول عليها بصفة عامة، وإنما أدرجتها لبيان كيف أن الظروف الطبيعية أقوى من أن يتناولها البشر بالحساب والتخطيط . ومن ثم فإن معظم الأرقام تدور حول المتوسطات وليس الاستثناءات . كذلك يجب أن نلاحظ أن القدر الذى ينصرف إلى مصر يتضمن نحو عشرة مليارات تفقد بالتبخر من سطح بحيرة ناصر ، وهو أمر متفق عليه بين مصر والسودان (اتفاقية ١٩٥٩) ، وبذلك فإن نحو ٥٥ مليارا هى نصيب مصر المستخدم لسد احتياجاتها .

جدول (٣)

الأرقام بمليارات الأمتار المكعبة

المصادر	المتوسط-العالى	الفاقد	متوسط-عالى	الخارج إلى مصر
مياه هضبة البحيرات	٢٧-٥٠	السدود	١٧-٣٩	حلفا ٦٥
مياه بحر الغزال	٤			
السوباط	١٥-٢٣	النيل الأبيض ومستنقعات مشار	٤-١٢	
النيل الأزرق	٥٣-٨٨			
العطبرة	١١-٢٧	من الخرطوم إلى وادى حلفا	٥	
مجموع	١١٠-١٨٨		٢٦-٥٦	٦٥

المصدر : أرقام التصريف المتوسط والعالى نقلاً (مع التدوير) عن محمد عوض محمد "نهر النيل" الطبعة الرابعة ، القاهرة ١٩٥٦ ، ص ١٩٦ .

إذا طرحنا فاقد الماء داخل السودان والمنصرف شمالاً إلى مصر (٢٦ + ٦٥ = ٩١) من متوسط كمية الماء الجارى فى السودان (١١٠ - ٩١) سوف نجد أن حصة السودان هى نحو ١٩ مليار متر مكعب . وهذه هى نحو الكمية المتفق عليها فى عام ١٩٥٩ ، والتى تستخدمها السودان للرى والأغراض المدنية الأخرى فى السودان الشمالى المتضمن أرض الجزيرة الغنية .

وهنا لا يجب أن ننسى كمية لا بأس بها من الأمطار الساقطة فى السودان تستغل بصور عديدة للزراعة والرعى واحتياجات السكن القروى والمدنى فى القسم الجنوبى (حيث تسقط أمطار غزيرة إلى جانب شبكة التصريف النهرى فى بحر الغزال) . أما درافور وكردفان فى الغرب ، فهى مناطق أمطار ذات قدر معقول وبعيدة كل البعد عن أى إستخدام ممكن لمياه النيل ولو بتكلفة شديدة الارتفاع . أما شرق السودان فينطبق عليه ما يجرى فى الصحارى المصرية الشرقية من حيث الجفاف العام وعدم القدرة على أى شكل من الاستخدام الاقتصادى لمياه النيل . ولكن قدر الأمطار الساقطة على جبال البحر الأحمر السودانية اكبر من مثيلتها فى مصر ، فضلاً عن أن الأطراف الجنوبية من شرق السودان تطولها أمطار الحبشة الموسمية بدرجة كافية لمسيرة مسيلات وانهار قصيرة يمكن استخدامها بالحجز

لأغراض اقتصادية متعددة . وهذه المنطقة مليئة بنمو غابات وأشجار من فصائل متعددة كرمز لكثافة التساقط المطرى وبخاصة إلى الجنوب من سهل البطانة .

وعلى هذا تنقسم السودان إلى قسمين : الشمالى المحيط بوادى النيل من إقليم الجزيرة إلى الحدود مع مصر ، والأوسط والجنوبى . والقسم الشمالى هو أكثر الأقسام تشابهاً مع مصر من حيث الاعتماد على مياه النيل فقط ، لكنه يختلف بارتفاع أكبر فى درجة الحرارة مما يؤدى إلى ضرورة ارتفاع فى قدر احتياج النبات من المياه . وباستثناء إقليم الجزيرة ومنطقة دنقلة ، فإن الأراضى الصالحة للزراعة ضيقة جداً وتتخذ على الأغلب شكل جيوب صغيرة منفصلة عن بعضها . ويسقط من المطر على الجزء الجنوبى من هذا القسم كمية لا بأس بها تساعد على رى النباتات . لكن القسم برمته يحتاج إلى مشروعات رى ، سواء كانت سدوداً وخزانات (الرصيرص وسنار وجبل الأولياء) ، أو محطات طلمبات (وهى كثيرة فى الشمال) تحل محل السواقى التقليدية التى لا تظهر إلا فى المساحات الزراعية الصغيرة .

ولقد قامت السودان بمحاولات مشكورة من أجل استخدام أنواع من المياه فى التنمية . فى شرق كردفان حفرت آبار كثيرة من اجل تحسن مصادر المياه لاستخدام الرعاة وزراعة بعض المحاصيل ، وفى جبال النوبا فى جنوب كردفان حيث تتوفر الأمطار أدخلت الزراعة الآلية ، وفى خشم القربة قرب الحدود مع أثيوبيا أقيم مشروع للرى على مياه النهر على نمط مشروع الجزيرة ، ولكن بمقياس أصغر كثيراً . ولكن هذه المشروعات لم تحرز النجاح المأمول لسبب عام هو أن السكان لم يؤهلوا بكفاية للنشاط الجديد . وهناك أيضاً أسباب أخرى منها نقص تسهيلات التسويق للمحاصيل النباتية والحيوانية فى شرق كردفان ، وأن الزراعة الآلية فى جبال النوبا استفاد منها كبار المستثمرين الذين قضوا على أشكال من الحياة الشجرية اللازمة لحياة السكان المحليين الذين لم توجه إليهم مشروعات التنمية الجديدة برغم أنهم زراع مهرة من قديم ، ربما لقلة مواردهم المالية . وفى خشم القربة كان يجب أن يصاحب المشروع تنمية جنوب سهل البطالة بتقاليده الرعوية ، وذلك بزراعة مساحات كبيرة من الذرة .

وفوق هذا فان تخطيط وتنفيذ هذه المشاريع كان يتم بواسطة قرارات حكومية بعيدة عن استطلاع وخبرة السكان المحليين حول بيئتهم . وهذا هو أحد مثالب التنمية ، ليس فى

ولاشك فى أن المشكلة ذات أبعاد كبيرة وإن كان يغلفها أطـــر مـــن العلاقـــات الثقافيـــة والدينية تقلل من حدة بروزها . وفى هذا المجال يمكن أن نسترجع مؤشرات فردريك فـــراى التى سبق طرحها فى أوائل هذه الورقة . فمعامل القوة يلعب دوراً أساسياً لصالح مصـــر ، ليس باستخدامها فى صدام مباشر ، ولكن بالتلويح بها كعامل مساعد على إيجـــاد تســـوية مناسبة . وكذلك عوامل التاريخ والشرعية والسكانى والتقدم الاقتصادى تؤكد حقوق مصـــر فى رفض أو قبول أية مشروعات تقام على النيل وروافده . ولهذا فالمستحســـن أن يجـــدد الاتفاق على بنود ١٩٥٩ بإضافة بنود خاصة بإثيوبيا ودول أعالى النيل مع الالتزام بحصـــة مصر الضيقة دون مساس .

المراجع والهوامش:

(1) Frey, Frederick, 1993, "The Political Context of Conflict and Cooperation over international River Basins" Water International, Vol. 18, No. 1, in "Water in the Arab World" Ed. P. Rogers and P. Lydon, American University In Cairo Press, 1996, P. 280.

٢- تكفى المقارنة بين نموذج الرى التقليدى النهرى فى مصر والسودان والعراق وبين حفر الآبـــار العميقـــة للحصول على المياه الجوفية فى المملكة السعودية أو الواحات المصرية.

٣- تنقسم القبيلة إلى قسمين : الشباب يمارسون رعى الحيوان المتنقل فى دورة مكانية وزمنية معروفة خـــلال موسم المطر ، والرجال والنساء يستقرون حول مصادر مياه دائمة – آبار أو حفير – ويمارسون زراعـــة الإعاشة وخاصة الذرة ، وذلك فى غرب السودان ، انظر مصطفى خوجلى " شح الميـــاه ومـــدى ومـــدى ارتباطه بالتنمية فى الغرب الأوسط من جمهورية السودان " فى مجلد ٢ من بحوث ندوة المياه فى الوطـــن العربى التى نظمتها الجمعية الجغرافية المصرية بالقاهرة ١٩٩٤.

الفصل السابع والعشرون

الصراع فى منطقة البحيرات العظمى وأثره على الأمن القومى المصرى

د. سيد أبو ضيف أحمد *

مقدمة:

إن الصراعات الدموية فى منطقة البحيرات العظمى هى صراعات قبلية عرقية معقدة ، وتحتاج لقدر كبير من الجهود الإقليمية والدولية لمعالجتها . فقد حالت الخلافات السياسية بين دول المنطقة ، وتعقيدات الأوضاع الداخلية خاصة فى كل من بوروندى ورواندا والكونجو (كينشاسا) دون إحلال السلام الدائم فى هذه المنطقة حتى الآن .

وانطلاقا من الخلفية التاريخية للعديد من النزاعات الطويلة والمريرة فى القارة الأفريقية، والنجاح المحدود للجهود الأفريقية فى اتخاذ إجراءات سريعة لاحتواء مثل هذه النزاعات والعمل على إيجاد حلول دائمة لها ، بالرغم من إنشاء آلية إفريقية لاحتواء وتطويق هذه النزاعات وفقا لمؤتمر القمة المصغر الذى عقد بالقاهرة فى ٧ ديسمبر ١٩٩٣. فقد أثبتت الأحداث والتطورات بصفة عامة أن أى تدخل خارجى فى مناطق الصراعات الأفريقية الملتهبة يترتب عليه حتما مزيدا من التعقيد والمصاعب فى هذه المناطق ، وبالتالى يؤدى إلى خلق حالة من عدم الاستقرار السياسى قد تؤدى إلى تهديد أمن الدول المجاورة .

---

*مدرس بقسم العلوم السياسية – جامعة قناة السويس – مصر

ولذلك فان دراستنا هذه تطرح عدداً من التساؤلات التالية : هل الدولـــة فــى منطقــة البحيرات العظمى مهددة بالتمزيق والتفتيت السياسى نتيجة للصراعــات القبليــة ؟ وهــل سيؤدى الوجود الإسرائيلى إلى تزايد حدة الصراع الدموى فى هذه المنطقة ؟ وهل ســيمثل ذلك الوجود مصدر تهديد لمنابع النيل ؟ وهل مصر مهددة بانخفاض حصتها من مياه النيــل إذا ما استولى على السلطة فى هذه البلدان جماعات موالية لإسرائيل؟ وهل يضع المصريون هذا التهديد ضمن اهتماماتهم الاستراتيجية ؟

إن طرح مثل هذه الأسئلة بغرض مناقشتها والوصول إلى نتائج تساعد على فهم حقيقى لهذه المشكلة ، ثم دعوة المختصين وصانعى القرار للتحرك فــى مواجهــة أزمــة قادمــة ومحتملة قد تهدد مستقبل الأمن القومى المصرى . من هنا تم تقسيم البحث إلــى مبــاحث ثلاثة يتناول الأول : أبعاد الصراع الدموى فى منطقة البحيرات والثانى : الوجود الإسرائيلى فى منطقة البحيرات ، وأثر الوجود الإسرائيلى على الأمن القومى المصرى فى مبحث ثــالث على النحو التالى :

المبحث الأول

أبعاد الصراع الدموى فى منطقة البحيرات العظمى

مما لاشك فيه إن الصراع القبلى الدموى فى منطقة البحيرات العظمى يعد مـــن أبــرز الصراعات الإفريقية المزمنة التى أثرت ومازالت تؤثر سلبا على أمــن القــارة الإفريقيــة بصفة عامة وأمن حوض وادى النيل بصفة خاصة . ومع الانتشار الواسع لعمليات التعذيب والقتل فى رواندا والكونجو (زائير) عامة وفى بوروندى خاصة سوف نعرض هنا لأبعــاد الصراع فى كل من بوروندى والكونجو (زائير) على النحو التالى:

أولا : أبعاد الصراع فى بوروندى :-

فى الواقع أن الصراع القبلى الدموى أصبح طابعا اكتسبته الدول الإفريقية منذ استقلالها فى أوائل الستينيات من هذا القرن ، ذلك لاعتبار أن العامل الجغرافى كــان هــو المعيــار الأساسى الذى استند إليه فى استقلال العديد من هذه الدول دون مراعاة التقسيم العرقــى ، ومن ثم كانت النتيجة عشرات من العمليات الانقلابية من أجل الصراع القبلى على السلطة .

وفى خلال الثلاثين سنة الماضية لم تكن بوروندى لتستثنى من هذا الصراع خاصة أنها ذات طبيعة قبلية مميزة ، فالسكان فى بوروندى ينتمون إلى قبيلتين رئيسيتين هما : قبيلة الهوتو وتمثل ٨٥% من السكان وقبيلة التوتسى وتمثل ١٥% فقط[1] ، ورغم ذلك فإن التوتسى يحتكرون السلطة والحكم فى البلاد منذ الاستقلال عن بلجيكا فى عام ١٩٦٢ . ويلاحظ من تتبع التاريخ السياسى لبوروندى أن التركيبة القبلية كانت الدافع القوى وراء تفجر الصراع فيها ، وأدى ذلك الى وقوع أربعة انقلابات قبل الانقلاب الأخير : فقد وقع الانقلاب الأول فى عام ١٩٦٦ ، وقام به الكابتن "ميشيل ميكومبيرو" أطاح فيه بالملك "نتارى الخامس" وأسقط النظام الملكى الذى كان قائما فىالبلاد منذ القرن الخامس عشر الميلادى . ومنذ ذلك الوقت بدأ استئثار التوتسى بالسلطة والحكم ، وقد شهدت تلك الفترة فى ظل حكم "ميكومبيرو" صراعا مسلحا بين القبيلتين عام ١٩٧٢ أدى إلى مصرع ما يزيد على مائة ألف شخص معظمهم من الهوتو.

ثم قام "جان باجازا" بالانقلاب الثانى فى عام ١٩٧٦ وفيه أطاح بالرئيس "ميكومبيرو" ، ثم جاء الجنرال "بييربويويا" إلى الحكم بعد انقلاب عسكرى غير دموى فى ١٩٨٧ وقام بعزل "باجازا" ونفيه . وفى ظل عهد "بويويا" وتحديدا فى عام ١٩٨٨ نظم الفلاحون من أبناء الهوتو الذين يسكنون على الحدود المتاخمة لرواندا - ثورة شعبية - أخمدها الجيش بعد مصرع حوالى خمسة آلاف شخص ، ولذا قرر "بويويا" البحث عن حل سلمى دائم لهذا الصراع القبلى ، ورغم انه ينتمى إلى قبيلة التوتسى إلا أنه قام بتشكيل حكومة يتقاسمها أبناء القبيلتين ، فعين أحد أفراد الهوتو رئيسا للوزراء لأول مرة منذ الاستقلال . وزاد على ذلك بأن وعد بإجراء انتخابات حرة فى يونيو ١٩٩٣ فاز فيها "ميلشيور نداواى" فالتزم "بويويا" بوعده وتخلى عن السلطة رغم أن "نداواى" واحد من أبناء الهوتو فكانت قمة الديمقراطية . وبدوره لم يتردد "نداواى" فى أن يقود مصالحة وطنية فأسرع بضم أفراد من التوتسى إلى حكومته وفى مقدمتهم رئيسة الوزراء "سيلفى كينجى" ، بل واصدر عفوا عاما عن الرئيس السابق "جان باجازا" وسمح له بالعودة من منفاه . ثم قام الجيش بالانقلاب الرابع فى أكتوبر ١٩٩٣ واغتيل "نداواى" ومن ثم انتكست التجربة الديمقراطية الوليدة فى بوروندى بعد ثلاثة أشهر فقط من بدايتها . ورغم تنصيب "شيبر نيانتا ريما بيرا" رئيس البرلمان ليحل محل "نداواى" ، إلا انه قتل فى حادث إسقاط طائرة الرئيس الرواندى فى ١٦ إبريل ١٩٩٤ ثم تم تنصيب "نتونجانيا" رئيس البرلمان محله كرئيس . ولكن يلاحظ انه منذ

انقلاب أكتوبر ١٩٩٣ والصراع الدموى المسلح عاد ليتفجر مرة أخرى بشكل سافر ، وبدأ يسود البلاد جو من الفوضى العارمة وعدم الاستقرار كتلك السائدة فى الوقت الحالى .

ثم قام الجيش بالانقلاب الأخير فى ٢٥ يوليو ١٩٩٦ وفيه أطاح بالرئيس "تتونجانيا" ونصب الجنرال "بييربويويا" حاكماً عسكرياً للبلاد حيث قام بإلغاء الأحزاب وحل البرلمان . وأعلن أن هدف الانقلاب هو وقف موجة العنف القبلية التى تجتاح البلاد ، وقامت بعض الدول الإفريقية والدولية بفرض عقوبات اقتصادية على بوروندى .

وفى أول رد فعل إفريقى عقب الانقلاب عقدت منظمة الوحدة الإفريقية مؤتمر قمة فى "أروشا" بتنزانيا فى ٣١ يوليو ١٩٩٦ شارك فيه كل من تنزانيا وكينيا ورواندا وأوغندا والكونجو (زائير) وأثيوبيا والكاميرون ، وفرضت هذه الدول عقوبات اقتصادية على بوروندى حتى يتم إعادة الحكم الشرعى للبلاد . لذا سعى الحاكم العسكرى فى بوروندى "بويويا " إلى اتخاذ عدة خطوات إيجابية فى محاولة منه لتطويق هذا الحصار وامتصاص غضب بعض الدول الإفريقية . فقام بتعيين "بساكال ميزين نديميرا " رئيسا للوزراء وهو من الهوتو ، ووعد بأن ينضم أعضاء الجبهة الديمقراطية – التى يمثلها أغلبية من الهوتو إلى الحكومة، كما تعهد بالمصالحة والعودة للديمقراطية وأعلن استعداده لإجراء محادثات مع ثوار الهوتو إذا نبذوا العنف[٢] وعلى الرغم من وجاهة الموقف الإفريقى إلا انه فشل فى إجبار النظام العسكرى فى بوروندى على إجراء المفاوضات السلمية بينه وبين الهوتو. كما تفاوت رد الفعل الدولى تجاه الانقلاب فى بوروندى . فقد أكد "ألان ايجاميه " المندوب الفرنسى (رئيس مجلس الأمن – آنذاك) تخوف الأمم المتحدة من العواقب الإنسانية التى قد يسببها فرض عقوبات على بوروندى خاصة وأنها من أفقر دول العالم ، وقال أن المقترح هو قصر العقوبات على المسئولين هناك. ثم طرح مجلس الأمن مشروع قرار تقدمت به شيلى يفرض حظراً على توريد الأسلحة لجميع الفصائل البوروندية ، وطالب المشروع بأن تبدأ المفاوضات دون شروط من أجل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة خلال ٦٠ يوما من صدور القرار الدولى . "إلا أن بويويا " رفض هذا التهديد الدولى لإجراء مفاوضات سلمية مع الهوتو . ومن ثم وافقت الأمم المتحدة على العقوبات الاقتصادية التى فرضتها الدول الإفريقية على بوروندى . واتسم الموقف الأمريكى بالغموض حيث لم تحدد الولايات المتحدة موقفها من العقوبات واقترحت الاعتراف بالحاكم العسكرى فى بوروندى مقابل أن يعترف

بالبرلمان الذى تم حله ويعيده للعمل . كما أن الموقف الفرنسى وكذلك البلجيكى اقتصرا على جهود الإغاثة وإجراء مشاورات مع مجلس الأمن بهدف إعادة النظام الدستورى إلى بوروندى ، وحض الرئيس الجديد للبلاد على تنظيم مفاوضات متعددة الأطراف . ولم يظهر الدور الفرنسى بشكل قوى إلا بعد تطور وتفاقم الأوضاع فى شرق الكونجو (زائير) – وهذا ما سوف نوضحه عند الحديث عن الأوضاع فى الكونجو (زائير)[٣] كما أعرب المسئولون المصريون عن قلق مصر إزاء الأحداث فى منطقة البحيرات العظمى عامة وبوروندى خاصة حيث ناشدت مصر أطراف الصراع ضبط النفس ، ومحاولة إيجاد حل سلمى للأزمة ، كما أبدت مصر فكرة تشكيل قوة لحفظ السلام فى بوروندى وأعلنت عن استعدادها للمشاركة فيها مثل مشاركتها فى قوات حفظ السلام الدولية فى رواندا.

ويتضح مما سبق أن الأزمة البوروندية قبلية عرقية معقدة ، كما أن الانقلاب العسكرى الأخير فى بوروندى لم يؤد إلى حل هذه المشكلة على الرغم من إعلانه أن هدفه هو إنهاء الصراع القبلى الدموى ، كذلك فان الجهود الإقليمية والدولية لم تستطع إجبار القادة العسكريين على إجراء مفاوضات سلمية وجادة مع ثوار الهوتو ، وإدماج عناصر الهوتو فى مؤسسات الدولة ، وإنهاء عمليات الإبادة العرقية للهوتو على الرغم من فرض العقوبات الاقتصادية من قبل بعد الدول الإفريقية ضد بوروندى . وتردد الدول الكبرى فى تطبيقها مما أتاح الفرصة لكسر هذه العقوبات من قبل دول معينة لم تلتزم بقواعد أو قرارات دولية وعلى رأسها إسرائيل التى وجدت لها دورا فى الجيش الحكومى البوروندى ضد المتمردين من قبائل الهوتو وهو ما سنوضحه فيما بعد عند الحديث عن الوجود العسكرى الإسرائيلى فى منطقة البحيرات .

ثانيا : أبعاد الصراع فى الكونجو (زائير) :

شهدت المقاطعات الشرقية من زائير صراعا مسلحا منذ أكتوبر ١٩٩٦ بين الحكومة السابقة (حكومة موبوتو سيسيكو) والمتمردين التوتسى وقوات المعارضة (بزعامة لوران كابيلا الرئيس الحالى) وهو صراع تتداخل فيه الإبعاد الداخلية مع التوترات الإقليمية ومصالح القوى الدولية الكبرى فى هذه المنطقة على نحو يعكس الطبيعة المعقدة لهذا الصراع ، ويهدد بتفجره بصورة أكثر عنفا ودموية فى الوقت الحاضر ، ليدفع بالمنطقة إلى ما يشبه بالحرب الإقليمية بين الكونجو (زائير) وكل من أوغندا ورواندا وبوروندى.

ولاسيما مع تصاعد اتهامات الكونجو (زائير) لهذه الدول بإرسال قوات عسكرية لمساعدة المتمردين، بالإضافة الى المشاكل الحدودية بين الكونجو (زائير) وجيرانها . هذا ويمكن القول فى هذا الصدد أن وجود عناصر مسلحة من بين اللاجئين الرواندين والبوروندييين تشارك فى القتال مع المتمردين التوتسى ضد القوات الزائيرية رداً على محاولة حكومة "كنشاسا" ترحيلهم بالقوة إلى بلادهم ، ورغم ذلك فإن الكونجو (زائير) كانت فى معظم الأحيان على حق عندما حذرت من أن استمرار أزمة اللاجئين الروانديين والبوروندييين سيفجر الوضع داخلها / إذا لم تحل بسرعة ، كما يلاحظ أن الجيش الأوغندى يتدخل من وقت لآخر فى الأراضى الزائيرية لمطاردة المتمردين الأوغنديين الذين يشنون هجماتهم انطلاقا منها ثم يعودون إلى قواعدهم مرة أخرى[٤].

لاشك أنه فى حالة العجز عن إيجاد تسوية سلمية دائمة للصراع الدائر بين القبائل الكونجولية (الزائيرية) من ناحية ، ومن ناحية أخرى بين المتمردين وحكومة الكونجو (كنشاسا)، فإن الكونجو (زائير) ستكون مرشحة لواحد أو أكثر من السيناريوهات التى شهدتها دول افريقية أخرى مثل رواندا وبوروندى أو الصومال أو السودان ولاسيما مع ما تعانيه الكونجو (زائير) من انقسامات عرقية وثقافية وتباينات هائلة فى مستويات الدخول ، ناهيك عن تاريخها الحافل بالاستبداد والقمع السياسى، والكفيل بتفجير الأحداث بصورة أكثر حدة وتعقيدا وقد يدفع هذا الصراع بالكونجو (بزائير) والمنطقة كلها إلى انهيارات سياسية وقبلية جديدة لن تكون الحرب الأهلية إلا أحد وجوهها .

ففى الكونجو (زائير) يوجد أكثر من ٢٠٠ قبيلة لكن البانتو يشكلون نحو ٨٠% من السكان الذين يتحدثون أربع لغات ، الفرنسية كلغة أساسية ، واللوبا والرواندا ، والكونجو، كما أن المساحة الشاسعة للكونجو(زائير) وعدد السكان الذى يقدر بحوالى ٤٢,٥٠٠ مليون نسمة عام ١٩٩٤[٥] . فقد تغذى الانقسامات العرقية أيضا بالتراكم الكمى ولا سيما مع استمرار التحلل السياسى وارتفاع مستويات الفقر إلى الحد الذى يجعل من الكونجو (زائير) دولة تنتمى إلى مجموعة الدخل المنخفض (٧٢٥ دولار فأقل) حسب التصنيفات الدولية ، وأن نصيب الفرد منها لا يتجاوز ١٨٠ دولارا فى السنة[٦].

ولعل السيناريو الأسوأ الذى يمكن أن يشهده الكونجو (زائير) هو سيناريو رواندا وبوروندى . وقد انفجر الصراع فى رواندا بين الهوتو والتوتسى بفعل عوامل قبلية

وسياسية فى وطن يشكل فيه الهوتو ٨٥% من السكان والذى يقدر عددهم بحوالى ٦,٤ مليون نسمة فى عام ١٩٩٥[٧] ولكنهم لا يحكمون . فالحكم كان دائما للتوتسى ، وهى قبيلة ترجع بأصولها إلى القبائل النيلية التى نزحت جنوبا قبل ٤٠٠ عام فى مواجهة الهوتو أصحاب الأرض الذين جاءوا من غرب إفريقيا قبل ألف عام ، كما يضيف إلى المشكلة الكونجولية (الزائيرية) بعدا إضافيا حيث أن الكونجو(زائير) تستضيف على أرضها من المتمردين الهوتو والتوتسى ما يكفى لتفجير الصراع وإعادة وانتشار السيناريو ونشره إلى داخل الكونجو (زائير) سواء من خلال التحالفات القبلية أو استغلال قبائل أخرى مغلوبة على أمرها لتفجير الأوضاع أملا فى إجراء تغييرات سياسية جذرية يتم بموجبها الحصول على نصيب فى ثروات البلاد التى يسمعون عنها ولا يعلمون عنها شيئا . ففى شرق الكونجو (زائير) فى مقاطعة "جنوب كيفو" وحدها يوجد حوالى نصف مليون لاجىء من الهوتو الذين قدموا من رواندا ، ومشكلتهم انهم يعيشون وسط ربع مليون نسمة من التوتسى الكونجوليين (الزائيريين)، بينما يوجد فى شمال المقاطعة الآلاف من لاجىء الهوتو والتوتسى الكونوجولين (الزائيريين) وقد خاضوا اشتباكات دموية فيما بينهم من قبل . ولاشك فى أن هذا الوضع يمكن أن يفجر الأحداث فى شرق الكونجو (زائير) فى أية لحظة خاصة إذا ما انفجر أى صراع أو مواجهات جديدة بين القبيلتين فى رواندا وبوروندى . وقد تدفع الأحداث الكونجولية (الزائيرية) التوتسى فى رواندا وبوروندى الذين يمثلون السلطة الى التدخل فى هذه الأحداث لإيجاد موضع قدم لهم فى الكونجو (زائير) الغنية بثرواتها الطبيعية فى ظل ما تعانيه حاليا من صراعات سياسية . وقد يبادر التوتسى الكونجولين (الزائيريون) أنفسهم بإشعال الأحداث أمام ما يعانونه من اضطهاد اجتماعى من القبائل الزائيرية الكبيرة ، ولاسيما إن قبائل التوتسى استطاعت ترسيخ أقدامها فى بوروندى ورواندا رغم قلة عددها من خلال نظام عسكرى سلطوى ويراودهم حلم السيطرة على الكونجو (زائير) ما داموا قد سيطروا على قطرين متجاورين ، وهم لا يشكلون إلا ١٥% من سكانهما . ويلاحظ فى هذا السياق أن الخطورة تكمن فى قابلية هذا الصراع لاستقطابه من قبل أطراف أخرى إقليمية ودولية وتقحم نفسها فى الصراع لاستغلال موارد الكونجو (زائير) من الألماس الصناعى واليورانيوم . لذلك فإن الكونجو (زائير) قد تشهد انفجارات داخلية ، وقد تطول أحداثها ولا تقف عند مجرد التطهير العرقى والحرب الأهلية ، وهذا يتوقف على إمكانية قيام حكومة كنشاسا الحالية بإصلاحات سياسية واقتصادية جذرية

لتهدئة هذا الصراع كما حدث فى زامبيا وأوغندا . ففى كلا البلدين حدثت تغييرات سياسية واقتصادية واسعة وضعت حدا لفساد نظام كاوندا فى زامبيا وأوبوتى فى أوغندا[٨].

فى الواقع أن الأحداث الدامية فى منطقة البحيرات العظمى قد تشهد فصولا من الدراما الأفريقية ما بين الهدوء النسبى ، والتوتر ، وتفجر الأوضاع وهذا يتوقف على عدد من الاعتبارات أهمها:

١- إن المنطقة سوف تشهد انفجارات واضطرابات داخلية وحروباً إقليمية ، خاصة أوغندا والكونجو ، رواندا والكونجو وقد يحتمل رواندا وبوروندى ، بوروندى وتنزانيا ، ثم الكونجو وأنجولا أو الكونجو (برازافيل) أحيانا. وقد يرجع سبب هذه الاضطرابات الى أن الكونجو (كنشاسا) غير قادر على التماسك ، ومازال يعانى من التمزق السياسى والاقتصادى ، وهشاشة السلطة المركزية وعدم مقدرتها على السيطرة على الثروات الطبيعية الهائلة والضخمة . فضلا عن الصراعات التى تنشب أحيانا فى قمة السلطة (الصراع الحالى بين حكومة كابيلا والمتمردين)[٩].

٢- منذ وصول "لوران كابيلا" إلى السلطة فى (كينشاسا) والملف الرواندى الكونجولى أصبح اكثر تعقيدا ، حيث أن ضعف السلطة المركزية أدى إلى تدخل دول الجوار مثل رواندا وأوغندا وبالتالى عجز نظام "كابيلا" عن احتواء مختلف القوى السياسية والسيطرة على أوصال البلاد البعيدة وخاصة المقاطعات الشرقية المجاورة لرواندا وبوروندى وتنزانيا وأوغندا فىالشمال الشرقى ، مما دفع "كابيلا" إلى الاستعانة بقوات من أنجولا وزيمبابوى وتنزانيا فى صراعه مع المتمردين .

٣- مشكلة اللاجئين ، حيث مازال يوجد خارج بوروندى ورواندا ما يزيد على مليونى لاجىء لهم ظروف سياسية خاصة حيث يطالبون بعودتهم إلى "بوجومبورا " و "كيجالى" واستعادتهم للسلطة السليبة - فى رأيهم على الرغم من محاولة الحكومة البوروندية تسوية المشكلة سلميا مع ثوارها من خلال محادثات "أروشا" التى بدأت منذ ١٥ يونيو ١٩٩٨ . لكن المشكلة الحقيقية تكمن فى انه ليس هناك تصور واضح لأوضاع هؤلاء اللاجئين على خريطة السلطة سواء فى "بوجومبورا" أو كيجالى فالمواجهة المستمرة شبه اليومية بين النظم فى هذه الدول والثوار القادمين من قواعدهم فى شرق الكونجو (زائير) فرضت على هذه الدول سياسيات معينة وسلوكيات معينة إزاء الكونجو (زائير)

كما أن المنظمات الدولية والإقليمية عجزت فى إيجاد حل لمشكلة اللاجئين فـــى هـــذه المنطقة ، التى تزداد حدة منذ السبعينيات مع بداية الحروب والمشاكل التى اجتاحت هذه المنطقة من الحرب الأنجولية، والاضطرابات والانقلابـــات المتتاليـــة فـــى "بورونـــدى ورواندا" وأوغندا ، والكونجو (زائير) والحرب الدائرة فى الجنوب السودانى والقـــرن الإفريقى سواء فى الصومال أو أثيوبيا وإريتريا . ففى السودان نجد لاجئون من تشـــاد وأثيوبيا وإريتريا وفى الكونجو (زائير) لاجئون من بورونـــدى وروانـــدا وانجـــولا ، وأوغندا ، وفى تنزانيا لاجئون من بوروندى ورواندا ، وفى الكونجو (برازافيل) لاجئون من أنجولا[١٠].

ومن هنا فان على " المنظمات الإقليمية والدولية " كمنظمة " الوحدة الإفريقية " و "الأمم المتحدة " و "منظمات الإغاثة الدولية" القيام بدور هام وانسانى بالدرجة الأولى فى حل هـذه المشكلة بالطرق السلمية ومحاولة إقناع الأنظمة القائمة فى هذه الدول بإدماج الثوار ، ومن ثم اللاجئين فى مجتمعاتهم بصورة سلمية لأن تفاقم هذه المشكلة سيؤدى بكارثة إنسـانية لا محالة ، وسيجعل من منطقة البحيرات العظمى بؤرة للصراع الدموى والمعاناة الإنســـانية الرهيبة التى تهدد استقرار بلدانها والبلدان المجاورة لها .

المبحث الثانى

الوجود الإسرائيلى فى منطقة البحيرات العظمى

وفيما يتعلق بالدور الإسرائيلى فى الصراعات الدائرة بمنطقة البحيرات العظمى ، فعلـــى الرغم من النفى الرسمى من جانب إسرائيل ودول منطقة البحيرات ، إلا أن كافة المؤشرات على أرض الواقع تؤكد على هذا الدور . وسوف نتناول فى هذا المبحث الجذور التاريخيـــة للوجود الإسرائيلى فى إفريقيا ، وصور وأنماط الوجود الإسرائيلى فى منطقـــة البحـــيرات العظمى على النحو التالى :

أولا : الجذور التاريخية للتسلل الإسرائيلى إلى إفريقيا :

يرجع التسلل الإسرائيلى إلى إفريقيا إلى عام ١٩٥٥ فى أعقاب مؤتمر "باندونج " حيـث اعتبرت إسرائيل المؤتمر ضربة سياسية موجهة إليها من قبل العرب لعزلها عـــن الـــدول

الآسيوسة . فشرعت منذ ذلك الحين فى الزحف نحو القارة الإفريقية لكسر الحصار العربى حولها ، فقد استفادت إسرائيل من فتور العلاقات بين بعض الدول الإفريقية والعربية . لذلك سارعت فور إعلان استقلال دول إفريقيا إلى تبادل التمثيل الدبلوماسى معها إلى جانب عرضها الرسمى بتقديم المساعدات لتلك الدول(١١).

ويلاحظ أن الوسائل الاقتصادية كانت إحدى الوسائل الهامة التى أستندت إليها إسرائيل فى تحركها نحو القارة الإفريقية، وقد تعددت أوجه النشاط الإسرائيلى خاصة فى مجال الزراعة والمشروعات المشتركة . وقد حاولت إسرائيل استغلال الظروف الصعبة للدول الإفريقية حديثة الاستقلال ، فحاولت أن تقدم لها حلولا لمشكلاتها الزراعية مستقاة من تجاربها فى الزراعة التعاونية . وفى هذا الإطار جاءت محاولتها بتعمير الأراضى واستصلاحها وإقامة قرى حديثة ومستعمرات زراعية ، وأيضا مساهمتها فى التدريب على العمل الزراعى . كذلك نجحت إسرائيل فى إقامة مشروعات مشتركة مع دول القارة لخلق نوع من الترابط المصلحى كان من نتيجتها ازدياد التبادل التجارى بينها وبين الدول الإفريقية ، وتكوين شركات تجارية متعددة تتخصص فى التعامل مع الدول الإفريقية ، هذا فضلا عن تقديم قروض وتسهيلات ائتمانية إلى جانب اتفاقيات النقل الجوى والتدريب المهنى والفنى . ويمكن القول أن إسرائيل كانت تهدف من وراء معوناتها فى أفريقيا إلى كسب صداقة هذه الدول بما يتيح لها تجاوز المقاطعة العربية المفروضة حولها . وتطويق الدول العربية المعادية من قبل دول صديقة لإسرائيل (مثل تركيا فى الشمال ودول أفريقيا فى الجنوب) . كما أن أفريقيا كمجموعة دول حديثة تمثل سوقا تجارية لإسرائيل يتيح لها تنمية إمكانياتها الاقتصادية وتوسيع تجارتها الخارجية وأسواقها وإيجاد مجالات جديدة لاستثماراتها . ويلاحظ أنه فى الوقت الذى تمكنت فيه إسرائيل من التغلغل داخل بعض الدول الإفريقية، لم يكن هناك اهتمام عربى على نفس المستوى بإفريقيا طوال عقدى الخمسينيات والستينيات مما ساعد على نجاح السياسة الإسرائيلية هناك بحصولها على تأييد الدول الأفريقية لسياستها الخاصة بدعم الوجود الإسرائيلى ، والخروج من العزلة السياسية. ولذلك كان من الطبيعى أن تظل منظمة الوحدة الإفريقية مترددة لعدة سنوات عن الإدانة الحاسمة للعدوان الإسرائيلى على العرب(١٢).

ولكن حرب ١٩٦٧ أدت إلى تغير موقف بعض الدول الإفريقية إذ ساعدت على كشف حقيقة السياسة الإسرائيلية العدوانية ، فأيدت السنغال القرار رقم ٢٤٢ وقطعت علاقتها مع إسرائيل إلا ان التحول فى الموقف الأفريقى لم يتضح إلا فى بداية السبعينيات حينما رفضت إسرائيل استقبال لجنة السلام التى شكلتها منظمة الوحدة الإفريقية ، كذلك تغيرت سياسات المواجهة العربية فى إفريقيا ، فى الوقت الذى تطورت فيه العلاقات بين إسرائيل وجنوب أفريقيا العنصرية، وهو الأمر الذى أثار بعض الدول الأفريقية وساعدها على اتخاذ موقف أكثر تأييدا للجانب العربى فقطعت خمس دول إفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل فى عام ١٩٧٢ (وهى أوغندا وتشاد ، والكونغو ، ومالى ، والنيجر) . وجاءت حرب ١٩٧٣ لتزيد الاتجاه الأفريقى المؤيد للعرب ففى نهاية ديسمبر ١٩٧٣ بلغ عدد الدول الأفريقية التى قطعت علاقاتها مع إسرائيل ٤٢ دولة وبذلك قاطعت الدول الأفريقية إسرائيل فيما عدا الدول الأربع الخاضعة لنظام جنوب أفريقيا العنصرى فى ذلك الوقت وهى ملاوى ، وليسوتو، وسوزايلاند وبتسوانا[١٣]. وكان ذلك تعبيرا عن التضامن السياسى الأفريقى مع العرب . ومن هنا بدأ التفكير فى تأكيد هذا التضامن السياسى بتدعيم التعاون الاقتصادى بين العرب والأفارقة من خلال حوار عربى أفريقى . وبدأت اتصالات منظمة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية حتى انعقد مؤتمر التعاون العربى الأفريقى فى ٢٢ يناير ١٩٧٤.

وكان موضوعه الأساسى دراسة أوجه التعاون فى مجال النفط .. إلا أن هذا الحوار لم يؤت الثمار الموجوة منه بل توقف بعد ثلاث سنوات فقط من انعقاد أول قمة عربية أفريقية. ولعل التباين فى الأهداف بين الجانبين كان السبب الأساسى وراء انقطاع الحوار . فالعامل السياسى كان محرك الحوار من الجانب العربى للحفاظ على مواقف الدول الأفريقية المؤيدة للقضية العربية فى حين مثلت الأهداف الاقتصادية المحدد الأول للتحرك الأفريقى .

التغلغل الإسرائيلى الجديد : أتاح توقف الحوار العربى الأفريقى لإسرائيل الفرصة لاسترجاع موقعها داخل أفريقيا معتمدة فى ذلك على المساعدات الاقتصادية والعسكرية التى دأبت على استخدامها هناك . وجاءت المعاهدة المصرية الإسرائيلية التى وقعت عام ١٩٧٩ لتساعد إسرائيل فى تحركها الأفريقى إذ حاولت على أثرها الترويج بأن أسباب المقاطعة لإسرائيل قد انتهت . وكانت زائير أول دولة أفريقية تستجيب لهذه المساعى وأعلنت عن عودة علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل فى مايو ١٩٨٢ . وفى المقابل لم يتعد رد الفعل

العربى حدود إصدار البيانات التى تدين موقف زائير وكان من الطبيعى أن تواصل إسرائيل زحفها نحو القارة وتربط زائير بمعاهدة عسكرية معها، فعقب زيارة (شارون) لكينشاسا فى يناير ١٩٨٣ ، تم التوقيع على اتفاقية عسكرية بين الجانبين تقوم إسرائيل بمقتضاها ببناء الجيش الزائيرى ومعه خطة تمتد لخمس سنوات، وتنص هذه الاتفاقية على قيام إسرائيل بإعادة تنظيم "الكتيبة كامينولا" التى تضم ١٢٠٠ جندى والمتمركزة فى إقليم (شابا) مع إعادة تنظيم وحدات عسكرية أخرى . وبموجب الاتفاق توفد إسرائيل مستشارين عسكريين إلى زائير لتدريب سلاح البحرية ولكن الأخطر من ذلك ما أكده (شارون) وقتئذ من أن زيارته لكينشاسا ستعزز العلاقات الإسرائيلية مع الدول الافريقية الأخرى التى قطعت علاقتها بإسرائيل منذ ١٩٧٣ وبعودة العلاقات بين زائير وإسرائيل . عادت العديد من العلاقات بين الدول الأفريقية وإسرائيل.(١٤)

ثانيا : الوجود الإسرائيلى فى منطقة البحيرات العظمى منذ عام ١٩٩٤ .

نحاول هنا الاقتراب من حقيقة الدور الخطير الذى لعبته إسرائيل ومازالت تلعبه فى أحداث الصراع فى منطقة البحيرات العظمى والذى يظهر على المستويات التالية :

- الجيش الرواندى الحكومى ضد المتمردين من الهوتو .
- الجيش البوروندى الحكومى المشتبك فى صراع مسلح ضد المتمردين .
- التوتسى شرقى الكونجو (زائير) والذين يقاتلون ضد المتمردين من أبناء الهوتو اللاجئين فى الكونجو (زائير) .
- المتمردون التوتسى والذين يقاتلون ضد الجيش الزائيرى السابق الموالى لحكومة "موبوتوسيسيكو" والذين استولوا خلال الفترة الماضية على السلطة بزعامة "لوران كابيلا" .
- المتمردون الذين يقاتلون ضد حكومة "لوران كابيلا" الحالية . ويلاحظ تنوع أشكال وصور الوجود الإسرائيلى فى منطقة البحيرات على النحو التالى :

١- الأسلحة : حيث تشير الدلائل إلى أن الأسلحة الإسرائيلية تتدفق إلى منطقة البحيرات الكبرى من إسرائيل عبر قنوات رسمية وغير رسمية من أهمها(١٥).

- مبيعات الأسلحة التى يتولاها (تسفى روبتر) وهو مسئول بارز سابق فى الموساد ويرأس هيئة مبيعات الأسلحة الإسرائيلية .
- تجار الأسلحة الإسرائيليون وبينهم ضباط سابقون فى الجيش وينشطون فى أفريقيا .
- تجار الأسلحة الأفارقة وبينهم الجنرال (الوكى اوندو) الذى يعد من أهم ركائز إسرائيل فى الكونجو (زائير) وافريقيا ، وكان هذا الجنرال قد تولى منصبا دبلوماسيا فى إسرائيل وكان مقربا من الرئيس السابق (موبوتو سيسيكو) وهو المسئول عن عقد صفقات الأسلحلة مع إسرائيل . ولا يقتصر تدفق الأسلحة الإسرائيلية على هذه المنطقة بل تمتد لتشمل أثيوبيا وإريتريا وغيرها من الدول الأفريقية الأخرى.(١٦)

٢- الاستشاريون العسكريون : يقوم الكثير من الدول الأفريقية باستقدام العديد من المستشارين العسكريين من جيش الدفاع الاسرائيلى ، وهم منتشرون فى أرجاء الكونجو (زائير) فضلا عن اختراقهم لمعظم - ان لم يكن كل - وحدات الجيش الزائيرى السابق بما فى ذلك الحرس الجمهورى . ويذهب بعض الباحثين إلى أن الكونجو تحتضن أكثر من (١٥٠٠) مستشار عسكرى إسرائيلى ، بعضهم أوفد رسميا والبعض الآخر يعمل بموجب عقود خاصة(١٧).

- كذلك أكدت المذكرة التى قدمتها (حزان) أن هناك بضع عشرات من المستشارين الإسرائيليين يعملون لصالح (التمرد السابق) والمسيطر حاليا على السلطة بزعامة "لوران كابيلا" فى شرق زائير ، وان هؤلاء هم من العسكريين الإسرائيليين السابقين الذين ينتسبون إلى تشكيلات أشبه بجيوش خاصة تألفت للعمل فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا(١٨).

وحذرت بعض الدراسات المسئولين فى المؤسسة العسكرية الإسرائيلية المعروفة "بجهاز الدفاع" من وجود خطر حقيقى من احتمال حدوث مواجهة بين الإسرائيليين أنفسهم فى الكونجو (زائير) ، تحديدا بين من يعملون فى الجيش الزائيرى ويتولون مهمة تدريب قوات الجيش الزائيرى وقوات الأمن وبين الذين يقدمون الخبرة والسلاح لأفراد قبيلة التوتسى شرق الكونجو (زائير) . وحذرت من مغبة فجيعة هذه المواجهة .

وهنا يمكن القول أن ما حدث فى الكونجو عام ١٩٩٤ ، حين ظهرت إسرائيل خلالها فى خندق الحكومة من جهة ، وفى خندق المعارضة من جهة أخرى يتكرر الآن ولكن بصورة

أخطر فى منطقة البحيرات العظمى . كما يلاحظ أن هذه الحقائق التى أشارت اليها بعض الدراسات الإسرائيلية ليست وليدة اللحظة ، وإنما يرجع عهدها إلى اليوم الأول لتفجر الحرب الأهلية الدامية فى منطقة البحيرات العظمى والمستمرة منذ قرابة خمسة أعوام . كما أكدت عدة مصادر إسرائيلية على تدفق الأسلحة من إسرائيل إلى الاطراف المتورطة فى الحرب الأهلية فى رواندا وبوروندى وكذلك فى الكنغو (برازافيل) ، وقد خلصت بعض هذه المصادر إلى الآتى(١٩).

١- أن الأسلحة الإسرائيلية برزت كعامل رئيسى فى عدة أحداث شملت عدة دول فى افريقيا وغيرها مثل : أنجولا وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسنغال وجنوب السودان ورواندا وبوروندى وارتيريا وأثيوبيا والجزائر ، وبعض الدول فى أمريكا اللاتينية مثل نيكاراجوا وكولومبيا والسلفادور وبوليفيا كذلك فى لبنان وشمال العراق والبوسنة وغيرها من الدول .

٢- إن هناك جيوشا إسرائيلية خاصة يديرها ويؤجرها ضباط سابقون فى الجيش الإسرائيلى وأجهزة الاستخبارات ، حيث تؤجر من قبل "متعهدين" برز من بينهم "دافيد كمحى" نائب رئيس الموساد السابق و "تسفى روبتر" و "يائير كلاين" والجنرال "شموئيل جورديش " و "أميل سجدة" وقد استخدمت هذه الجيوش من قبل الأنظمة الديكتاتورية لقمع الفلاحين والعمال فى أمريكا اللاتينية أو فى مهمات لصالح الولايات المتحدة .

بالإضافة إلى الأجهزة الرسمية وشبه الرسمية السابقة عهدت الدوائر الإسرائيلية إلى أجهزة خاصة لتولى هذه المهمة ، ولكن ليس بعنأى عن توجيه الأجهزة الرسمية وخاصة أجهزة الاستخبارات. ولكى نتابع خفايا دور هذه المؤسسات والأجهزة وخباياها ونتعرف على الدوافع التى وراء تكوينها، نجد من الضرورى أن نعرض لبعضها من حيث نشأتها وتركيبتها وقيادتها ، إلى أن نصل إلى تحليل وتقييم صحيح للاحتمالات المختلفة لأنشطتها حاضرا ومستقبلا.(٢٠)

أ- مؤسسة أطلس : أنشئت هذه المؤسسة فى أواخر ١٩٨٧ على يد العقيد (موكى بيتسير) الذى خدم فى وحدات الجيش الإسرائيلى وخاصة الوحدات المنتخبة ، وشارك فى سلسلة من العمليات ضد المقاومة الفلسطينية فى منطقة الأغوار ، ثم فى جنوب لبنان وكانت أخطر هذه العمليات التى قادها هى عملية بيروت عام ١٩٧٣ والتى أدت

إلى استشهاد ثلاثة من قادة المقاومة (كمال ناصر وكمال عدوان وأبو يوسف النجار) ، وشارك أيضا فى الهجوم على مطار عنتيبى فى أوغندا عام ١٩٧٦ كتائب لقائد القوة التى نفذت العملية العقيد (بوناتان نتنياهو) الذى لقى مصرعه أثناء الهجوم . وتتحدد مهمتها فى:

- إنشاء قاعدة ومركز للتدريب والتأهيل على مكافحة "الإرهاب " وهذه القاعدة تقع فى قيسارية على البحر المتوسط . وتضم ميداناً للرمى ، ومركزا بحريا ، يجرى فيه التدريب على قيادة الزوارق ، ودورات لضفادع بشرية وأعمال التخريب والتلغيم .
- تنظيم دورات لضباط الأمن والأفراد الذين يعملون فى مناطق مليئة بالتهديدات بالمخاطر.
- إعداد ضباط للعمل فى الوحدات الخاصة وكذلك تكوين الوحدات المنتخبة والوحدات العسكرية والبوليسية .

وقد تم فى هذه المؤسسة تنظيم العديد من الدورات لضباط من جيوش العديد من الدول الأفريقية مثل الكونجو (زائير) ، وليبريا وأثيوبيا وإريتريا وغيرها من الدول الأخرى مثل كوستاريكا وهندوراس وجواتيمالا وتركيا ، كما كونت هذه المؤسسة عدة وحدات عسكرية للمهمات الخاصة انخرط فى صفوفها ضباط وجنود سبق لهم الخدمة فى جيش الدفاع الإسرائيلى .

ب- مؤسسة "حوحنيت" رأس الرمح" : وهذه أنشأها مقدم الاحتياط "يائير كلاين" .

وكان شأنه فى ذلك شأن "موكى بيتسير" قد خدم فى الوحدات الخاصة فى الجيش الإسرائيلى ، وتروى بعض المصادر العسكرية أن له سجلا حافلا بالعمليات العسكرية ضد المقاومة الفلسطينية ، كما أنه عمل فى استخبارات الميدان فى قيادة المنطقة الشمالية . أما طبيعة نشاط هذه المؤسسة فيتمثل فى:[٢١]

- تكوين الوحدات المنتخبة والوحدات والقوات الخاصة ، ومكافحة "الإرهاب" .
- تصدير الخبرة فى هذه المجالات إلى الدول والشركات والمؤسسات الخاصة والتدريب على مهمات الأمن الداخلى .

- إقامة أنظمة الدفاع الإقليمى فى أقطار أمريكا الوسطى بالتعاون والتنسيق مع الجهات الرسمية فى إسرائيل ، فضلا عن إرسال أطقم من الخبراء لتقصى الوضع فى الدول "الهدف" بغية وضع خطة للعمل وإقرارها .

ويضم هذا الفريق ضباط تدريب ممن خدموا فى الوحدات القتالية فى الجيش وخبراء عسكريين فى المفرقعات والعمليات الخاصة والتدريب على السلاح وخبراء لشئون الإرهاب الدولى والأمن العام والاستخبارات .

ج- مؤسسة "ميفة" : أسس هذه المؤسسة (ميخائيل بيتسهار) وهو ضابط سابق فى الاستخبارات ، وخدم فى جهاز الأمن العام (الشفاخ) ويتمحور نشاط هذه المؤسسة بصفة رئيسية فى تقديم المشورة والتدريب واقامة أنظمة الحماية فى المطارات . وكذلك تقديم الدروس النظرية والتطبيقية بواسطة الخبراء والمدربين فى مجال حماية الطائرات والمسافرين.(٢٢)

د- مؤسسة أيستميل : وهنا يلاحظ أيضا أن الذين أسسوها ويديرونها قد شغلوا مناصب قيادية فى الجيش الإسرائيلى ومن أبرزهم الجنرال الاحتياط (يا نوش بن جال) الذى كان قائد المنطقة الشمالية واحد قادة الغزو الإسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ ، حيث أسند إليه منصب قائد القوات الإسرائيلية التى هاجمت منطقة البقاع . وقد وصل إلى هذا المنصب بعد ان تدرج فى عدة مناصب ، من قائد كتيبة فى فرقة "ابراهام يافه " التى هاجمت وسط سيناء عام ١٩٦٧ ، إلى قائد اللواء السابع المدرع الذى قاده أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ حيث شارك فى معارك الجولان ، وفى سنة ١٩٧٤ عين قائد فرقة وتولى التخطيط لما يسمى بعملية الليطانى عام ١٩٧٨ وقادها بنفسه . وقد ترك الخدمة عام ١٩٨٣ حيث توجه إلى أمريكا اللاتينية ليقود وحدة من المرتزقة للقتال الى جانب جيش هندوراس . وتتعدد أنشطة المؤسسة هذه والتى من أهمها :(٢٣)

- جمع الخبرة والمشورة العسكرية الشاملة فىالميادين العملياتية والتنظيمية والعقائدية والصيانة ثم فى مجالات أخرى متميزة فى حقول السيطرة والتحكم والاستخبارات والتدريب .

- تقديم المشورة والمعلومات إلى الجيش الإسرائيلى والصناعات العسكرية ومراكز البحوث العسكرية فى إسرائيل ، والتنسيق مع أجهزة المخابرات فى الولايات المتحدة وغيرها من الدول .

ومن الاستعراض السابق لنشأة وطبيعة عمل ونشاط هذه المؤسسات وسيرة حياة القائمين عليها لابد من طرح سؤال مهم فى هذا الصدد - هل تكونت هذه المؤسسات التى تبدو للوهلة الأولى أنها مؤسسات خاصة على الرغم من طابعها العسكرى الصرف من أجل القيام بدور مهنى صرف أى تقديم المعلومات والخبرات والمشورة سواء لجهات داخل إسرائيل أم خارجها . وهل الدافع وراء تكوين هذه المؤسسات هو تحقيق الربح عن طريق تقديم الخدمات ؟ أم هناك دوافع واعتبارات أخرى ؟

الشواهد والدلائل تؤكد أن هناك دوافع أخرى ، غير دوافع الربح تكمن خلف وجود هذه المؤسسات وطبيعة نشاطها تتمثل فى :

١- أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية أو ما يعرف "بجهاز الدفاع" أقرت تكوين هذه المؤسسات ، وتحمست لنشاطها ، وتعهدت بتقديم المساعدات المطلوبة لتسهيل عملياتها ، بل وبلغ الأمر حد التنسيق بين هذا الجهاز وبينها . مما يعنى بداهة أن الهدف لا ينحصر فى مجال المشورة والخدمات ، وانما يتعدى ذلك إلى مجال تنفيذ العمليات التى تحددها الأجهزة العسكرية والاستخبارية ، كما أن دوافع هذه المؤسسات هى دوافع عدوانية ، أى القيام بعمليات عسكرية ذات طابع خاص ضد البلدان العربية والجماعات وغيرها دونما الحاجة إلى تورط وحدات الجيش . فقد ذكر "ابن جال" أن المعطيات السياسية والاستراتيجية الدولية تجعل من الصعوبة بمكان على الأجهزة الإسرائيلية الرسمية القيام بعمليات خلف الخطوط ، إلا فى الحالات الضرورية والتى تستدعى ذلك ، مثل مهاجمة مقر منظمة التحرير فى تونس وقتل "أبو جهاد" ، وإن العناصر التى تتبع المؤسسات الأمنية الخاصة بمقدورها أن تصل إلى نقاط بعيدة فى العالم العربى من دون الحاجة إلى استخدام قوة إسرائيلية نظامية أو حتى أحد أجهزة الأمن الإسرائيلية[٢٤].

٢- إن القائمين على هذه المؤسسات هم ضباط سابقون سواء فى الجيش أو فى الاستخبارات العسكرية أو فى جهاز الأمن العام "الشفاخ" أو الموساد . وهؤلاء على

الرغم من انهم أضحوا ضباط احتياط فان علاقتهم بالجيش أو بتلك الأجهزة لم تنقطع نهائيا . بل مازالوا يعدون تحت تصرفها ورهن إشارتها ، على أن شيئا آخر يتعين التأكيد عليه بصدد هذه العلاقة وهو أنها علاقة تنسيق تحتمها مقتضيات "الأمن" وليست مقتضيات المصلحة الخاصة .

٣- التنسيق التام بين هذه المؤسسات وأجهزة الاستخبارات الأجنبية وخاصة وكالة المخابرات المركزية والأمريكية أجهزة غربية أخرى . وإذا كان الدافع وراء إنشاء هذه المؤسسات لا يعنى كما أوضحنا جنى الربح المادى فقط مقابل الخدمات التى تقدمها ، فهل يصح القول أن ثمة مهمات قد تنفذها هذه المؤسسات لصالح السلطة الإسرائيلية والمؤسسة العسكرية فى حالة تكليفها بذلك ؟ وإذا كان هناك من يعترف بان ثمة اعتبارات دعت إلى تنظيم مثل هذه المؤسسات وتحديد مهامها فإن معنى ذلك ان البلدان الأفريقية خاصة فى منطقة البحيرات العظمى والتى تموج بالصراعات القبلية والعرقية والدينية . وبالتالى تعد بمثابة مسرح لنشاطات وعمليات مثل هذه المؤسسات ، والذى يمكن أن يأخذ أكثر من محور على النحو التالى :

أ - جمع المعلومات عن أهداف داخل الدول الأفريقية فى منطقة البحيرات العظمى والدول المجاورة لها سواء كانت عربية أو غيرها ، وكشف هذه الأهداف وضربها من قبل العناصر التابعة لهذه المؤسسات ، أو عناصر أخرى تأتمر بأوامر المؤسسة العسكرية سواء فى داخل تلك الدول أو خارجها .

ب- القيام بعمليات تخريبية فى هذه الدول مثل ضرب أهداف معينة "منشآت اقتصادية وصناعية لها علاقة بالمجهود الحربى ، وبعض الدول العربية أو منشآت نووية عربية حتى وأن كانت تستخدم للأغراض السلمية .

ج- القيام بعمليات إغتيالية وتخريبية ضد عناصر إفريقية وعربية مستهدفة من قبل الأجهزة الإسرائيلية وأجهزة الدول المتحالفة معها ، كما يندرج فى إطار هذه العمليات محاولات الخطف والتعرض للملاحة الجوية والبحرية الإفريقية والعربية وتهديدها .

وفى ضوء ذلك يمكن القول ان بعض الدول العربية المجاورة والقريبة من منطقة البحيرات ستكون مستهدفة من قبل هذه المؤسسات لزعزعة الأوضاع الداخلية وسيادة حالة عدم الاستقرار فيها . إننا أمام أسلوب جديد من العمل الإرهابى وهو أسلوب لا يتطلب تجنيد

الوحدات الخاصة فى الجيش أو فى شبكات تنظمها المخابرات . وفى تقديرنا ان الوجود الإسرائيلى والانتشار المكثف سواء اتخذ الطابع الرسمى أو غير الرسمى فى منطقة البحيرات العظمى يعزى فى بعض جوانبه إلى توقف الحوار العربى - الأفريقى ، على الرغم من توافر الأسباب التى تدعو إليه . فالتجاور الجغرافى يجعل من عمليات التكامل طبيعيا ، كما أن الظروف والاعتبارات السياسية تدعو إلى مثل هذا التعاون . فالتجارب متماثلة والمصالح مشتركة بين العرب والأفارقة فى سعيهم من أجل التنمية (بالأموال والخبرات العربية تقابلها الإمكانيات الطبيعية الأفريقية الهائلة) .

والواضح أن مشكلة غياب الحوار تعود إلى اختلاف المفاهيم لدى الجانبين ، وافتقاد الحوار لاستراتيجية محددة للتعاون بين الطرفين ، فالمساعدات العربية لإفريقيا لم ترتبط بمشروعات مدروسة أو برامج اقتصادية محددة ، بل أخذت شكل الإعانات الثقافية والدينية والبعض منها موجه لموازين المدفوعات فى الدول الإفريقية . وهذا النوع من المساعدات لا يترك أثرا اقتصاديا فى هذه الدول وبالتالى يقل - ان لم ينعدم - أثرها السياسى من هنا كان الانتشار الإسرائيلى والدخول من باب المساعدات الاقتصادية والزراعية فى مرحلة أولى ، ثم تليها الأبواب الأخرى للمساعدات العسكرية والفنية وغيرها. وأتاحت الظروف والاعتبارات الدولية فرصة رائعة للانتشار الإسرائيلى فى هذه المنطقة منذ تقلص النفوذ الفرنسى فى منطقة البحيرات العظمى فى مطلع التسعينيات، واقتصر على وجود قوات مراقبين لحفظ السلام فى رواندا وبعض الدول الإفريقية فى المنطقة ، خاصة عندما تولى "لونيل جوسبان" الاشتراكى رئاسة الوزارة ، وتعهد بعدم التورط فى عمليات خارجية فى أفريقيا ، وتخلصت فرنسا من الكثير من القواعد الفرنسية فى المنطقة واقتصرت على بعض الوحدات الفرنسية فى إفريقيا الوسطى وتشاد ، وقاعدة كبيرة فى جيبوتى تضم حوالى ٣ آلاف جندى .

وعلى ذلك فان غياب أو عدم فعالية الحوار العربى - الإفريقى خاصة فى منطقة البحيرات ، وتقلص النفوذ الفرنسى فيها ، وغض الطرف بالنسبة للولايات المتحدة التى بدأت تضع هذه المنطقة ضمن اهتماماتها العالمية الاستراتيجية عن التحرك الإسرائيلى فى منطقة البحيرات ، أتاح لإسرائيل تكثيف نشاطها ومحاولة لعب دور فى هذه المنطقة

الساخنة والتى تعتبرها من أهم مناطق إفريقيا قاطبة حيوية للدولة الإسرائيلية وهـــذا مـــا سنوضحه فى المبحث التالى .

المبحث الثالث

أثر الوجود الإسرائيلى على الأمن القومى لمصر

اكتسبت المياه أهمية متزايدة فى الفكر السياسى الإسرائيلى ، وحـــددت طبيعـــة نظـــرة إسرائيل إلى ما يسمى " بالحدود الآمنة "لترتبط بعمليات التوسع الإقليمى والاستيطانى فـــى الأراضى العربية المحتلة ، والدول العربية المجاورة لفرض الواقع الإســـرائيلى فىالبنـــاء الجيوبولتيكى للنظام الإقليمى ، ومن ثم أصبحت المياه محوراً من محاور النظرية الأمنيـــة الإسرائيلية وتكون بالتالى إحدى التهديدات الخطيرة للأمن القومى العربى ، حيـــث تشـــير كافة الدلائل إلى أن الدول العربية ستعانى فى عام ٢٠٠٠ م من أزمة مياه شديدة .

ونظرا لأن المياه ستكون هى العامل الحيوى لدعم البنية الاقتصادية لإســـرائيل فأنـــها سوف تحدد موقفها من قضايا الحرب والسلام فى المنطقة ، وبالتالى من الصعب التصـــور قبول إسرائيل بأى سلام وفقا للحدود المرسومة فى قرار التقسيم رقم ١٨١ لعـــام ١٩٤٧ ، لان ذلك سيحرمها من مصادر المياه المهمة فى الجولان والضفة الغربية وجنوب لبنـــان ، كما ان إمكاناتها المائية الحالية لا تفى باحتياجات نمطها الاستهلاكى ، مما سيدفعها بالتالى إلى محاولة السيطرة على المياه العربية خاصة النيل والفرات .

ومن هنا ستكون مشكلة نقص المياه دافعا قويـــا للعـــدوان الاســـرائيلى علـــى الـــدول العربية ، وتبريرا لتوسعها فى الأراضى العربية ، ومن ثم تهديداً للأمن القومـــى العربـــى بصفة عامة والأمن القومى المصرى على وجه الخصوص . وسوف نقوم فى هذا المبحـــث بتحليل الأطماع الإسرائيلية فى المياه المصرية ، ومن ثم تسللها الى منابع النيل فى منطقة البحيرات فى محاولة منها للتأثير على مصر . وذلك على النحو التالى:

أولا : الأطماع الإسرائيلية فى مياه سيناء :

حيث يعود المخطط الإسرائيلى للاستفادة من مياه سيناء إلى أوائل الخمسينيات ، ففـــى عام ١٩٥٢ اعد المهندس اليهودى "أرى أيزار كلومى " دراسة أكد فيها وجود خزان للمياه الجوفية يقدر بحوالى ٢٠٠م /م٣ فى صحراء سيناء ، وأشار إلى ضرورة إســـتغلال هـــذه

المياه واستخدامها لإحياء صحراء النقب وتحويلها إلى منطقة زراعية تستوعب الكثافة السكانية المنتظرة من تهجير اليهود إلى فلسطين وعلى أثر ذلك نشطت العديد من الشركات الأمريكية والإسرائيلية فى إجراء الدراسات وإعداد الخطط لاستغلال هذه المياه الجوفية ، وقامت شركة "ميركوروت " بحفر ١٢ بئرا على الحدود المصرية وبمساعدة أمريكية لسحب المياه الجوفية من الأراضى المصرية[٢٥]. بعدها أقامت سدا عند منطقة "حفلتك" قرب نقطة التقاء " وادى الجرافى" و "وادى الجدايد" ، والذى يقع حوضهما الجغرافى فى الأراضى المصرية لتجميع مياه السيول التى تهطل على جبل "خشم الفاروق" والمقدرة بحوالى ١٠م/م٣ سنويا ، ثم أقامت خزاناً خلف الحدود المصرية مباشرة يستوعب كل ما يسقط من الأمطار ويتجمع من السيول على شرق صحراء سيناء ، وتعيد ضخها واستثمارها فى زراعة مساحات واسعة من صحراء النقب لإيجاد بيئة ملائمة لليهود المهاجرين من الاتحاد السوفيتى السابق وأوروبا الشرقية مسببة بذلك تحديات أمنية خطيرة لمصر ، إذ تهدف إسرائيل من وراء ذلك إلى قطع الطريق على مصر حتى لا تقوم بإنشاء مجتمعات زراعية وعمرانية فى عمق سيناء ، خاصة فى ظل تجريد بعض مناطق سيناء من السلاح ومن دخول الجيش المصرى إليها بمقتضى اتفاقيات كامب ديفيد ١٩٧٩ كما تهدف إسرائيل من جانب آخر إلى تأمين حدودها الشرقية من خلال خلق حزام أمنى من المستوطنات الزراعية تكون حائط صد وعائقاً استراتيجياً تعبوياً أمام تحرك أى قوات على الجبهة المصرية.[٢٦]

ثانيا : الأطماع الإسرائيلية فى نهر النيل :

لم تقتصر الأطماع الإسرائيلية على مياه سيناء ، بل امتدت إلى نهر النيل . ففى عام ١٩٠٣ إتصل "هيرتزل" بسلطات الاحتلال البريطانى وأبدى رغبته بسحب بعض من مياه النيل إلى صحراء النقب ، لكن رغبة بريطانيا فى الحفاظ على مصالحها فى المنطقة حالت دون تحقيق آمال "هيرتزل" . ومع زيارة الرئيس "السادات للقدس فى عام ١٩٧٧ تجدد إحياء تلك الآمال حيث طرح السادات فكرة نقل مياه النيل إلى إسرائيل عبر "ترعة السلام" .

فى الواقع أن اسرائيل منذ عام ١٩٧٤ قد وضعت العديد من الخطط للاستفادة من مياه النيل عبر نموذجين هما : مشروع "اليشع كالى" والذى يتركز حول امكانية نقل ١% من مياه نهر النيل عبر الترعة الإسماعيلية لإمداد المستوطنات فى الضفة وقطاع غزة . والنموذج الثانى يتمثل فى مشروع "يئبور" ويدور حول إمكانية نقل جزء من مياه النيل عبر

ثلاثة أنفاق تحت قناة السويس لإرواء المستوطنات اليهودية التى ستقام لاستيعاب اليهود القادمين من المعسكر الاشتراكى السابق[٢٧].

وفى عام ١٩٧٨ وضع المخططون الإسرائيليون مشروعا تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية وهو جزء من مشروع اقتصادى يتضمن نقل مياه نهر النيل الى إسرائيل عبر عدد من المشروعات الاقتصادية الدولية لإحياء منطقة النقب ، والقضاء على مشكلة تزويد المستوطنات اليهودية فى الضفة الغربية وقطاع غزة.[٢٨] وأعيد تطوير المشروع ليطرح مرة ثالثة ضمن الدراسة الموسعة "التعاون الاقتصادى والسلام فى الشرق الأوسط " ونشر فى دراسة مستقلة عام ١٩٩٠[٢٩].

ويرتكز هذا المشروع على ادعاء إسرائيلى صاغه البروفيسور الإسرائيلى "جدعون فشيلزون" على النحو التالى : أن البنية المائية السطحى منها والجوفى فى الشرق الأوسط غير متواصلة ، وهذا يستلزم إقامة ارتباط مائى بين مناطق جغرافية مختلفة ، حيث تشير خريطة تكوين مصادر المياه فى الشرق الأوسط إلى المصادفات الجغرافية . وهو ما يفرض الحاجة الى اتفاق لنقل المياه إلى المناطق التى لم تمنحها المصادفة إياها لتحقيق الاعتماد المائى المتبادل . ومن هنا يميل الإسرائيليون إلى الربط بين تحقيق السلام وإنهاء حالة الحرب بينهم وبين الأطراف العربية من جهة و إقرار مشروعهم المائى من جهة أخرى . وفى هذا الصدد يشير البروفيسور "دان سالا زفسكى" مفوض المياه فى إسرائيل وأحد أعضاء الوفد الإسرائيلى فى لجنة المياه فى المباحثات متعددة الأطراف بفيينا عام ١٩٩٢ إلى أنه "إذا كان أحد يقصد السلام فينبغى ألا يجادل بشأن المياه ، وعليه أن يجلس لمحاولة البحث عن حلول فنية ، فإذا كانوا يقولون (يقصد العرب) أنه لا يمكننا التحدث إليكم عن المياه لأننا لا نزال أعداء فانهم لا يقصدون السلام[٣٠].

وجاء على لسان "يوسى بيلين" رئيس الوفد الإسرائيلى فى الجولة الخامسة من المباحثات متعددة الأطراف بشأن المياه " حينما دعا إلى نبذ الحديث عما أسماه حقوق الماضى والتى تتمثل فى المياه التى اغتصبتها إسرائيل ، والانطلاق من الأمر الوقع الحالى – وهو من منظوره – وجود نقص فى المياه لدى الدول العربية وإسرائيل معا ، مما يطرح ضرورة تعاونهما لزيادة الموارد المائية ، بدلا من التركيز على حقوق الفلسطينيين والسوريين وغيرهم من مصادر المياه الموجوده[٣١].

وتتمثل أركان المشروع المائى الإسرائيلى بصورته الراهنة فى الآتى :

١- تزويد الضفة الغربية وقطاع غزة بالمياه من مصادر خارجية ، ويطرح المشروع نهر النيل أو اليرموك أو الليطانى - أو جميعها كمصدر رئيسى خارجي . ويصف هذه الخطوة بأنها الخطوة الأولى الواعدة التى تتوافر لها إمكانات تقنية ، فضلا عن ضرورتها السياسية لتجاوز الصراع المائى المرتقب فى هذه المنطقة والذى قد يشكل خطرا على السلام فيها .

٢- نقل مياه "نهر النيل" إلى شمال النقب ، حيث يزعم - المشروع الإسرائيلى - أن كميات ضئيلة من المياه بالمقياس المصرى (حوالى ٥ر % من الاستهلاك) لا تشكل عنصرا مهما فى الميزان المائى المصرى ، فى الوقت الذى يوجد فيه مشروع مصرى لتزويد سيناء بالمياه (يقصد ترعة السلام)، يمكن مده الى إسرائيل .

٣- إقامة مشروع أردنى - إسرائيلى مشترك - لاستغلال مياه نهر اليرموك، وذلك بتخزين مياه السيول الشتوية لنهر اليرموك فى بحيرة طبرية الواقعة داخل حدود إسرائيل.

٤- إقامة مشروعات إسرائيلية - لبنانية مشتركة تتضمن الاستغلال الكهربائى لنهر الحاصبانى ، فضلا عن نقل مياه الليطانى إلى اسرائيل واستغلاله كهربائيا .

وبتحليل جوانب المشروع المائى الإسرائيلى المطروح نجد ثمة ملاحظات هامة تتمثل فى :

الأولى : يلقى هذا المشروع بعبء المشكلة المائية للضفة الغربية وقطاع غزة على عاتق الدول العربية المجاورة ، ويتغاضى عمدا عن استنزاف إسرائيل القائم والمستمر لموارد الضفة وغزة المائية ، كما يتضمن هذا المشروع تهديدا بحدوث صراع على المياه إذا لم تحل المشكلة ، وان الحل يتم عبر الطريق الوحيد الذى حدده المشروع الإسرائيلى .

الثانية : يزعم المشروع ان لدى مصر فوائض مائية مرتقبة (لان هناك مياها تضيع - من وجهة نظره - فى البحر المتوسط) وهذا زعم غير صحيح.

الثالثة : ويضاف إلى ما سبق تجاوز المشروع الإسرائيلى عن كون مصر دولة من دول حوض النيل ، وهى تلتزم بناء على ذلك ألا تأتى بتصرفات قد تؤدى إلى الإضرار بسائر دول الحوض . كما أن مصر تلتزم بقواعد القانون الدولى التى لا تسمح بهذا

التصرف ، إلا إذا كان غرض المشروع المائى الإسرائيلى إثارة مخاوف دول حوض النيل ، واستثمار واستغلال هذه المخاوف لتهديد أمن مصر القومى.[٣٢]

الرابعة : أن هذا السعى الإسرائيلى لمد مياه النيل إليها سوف ينجم عنه آثار أمنية خطيرة لمصر ، حيث يتيح لإسرائيل زيادة مساحتها الزراعية ، وزيادة عدد المهاجرين إليها من اليهود ومضاعفة سكانها ، وبالتالى تدعيم قوتها العسكرية ومن ثم توجهاتها التوسعية، كما أن ذلك النقل يعطى لإسرائيل الحق فى التوسع بموجب نظرية "المجال الحيوى " ويتحقق حلم إسرائيل فى السيطرة على مياه النيل هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى سيرتب ذلك النقل لإسرائيل حقا فى مياه النيل ، وبالتالى إعطائها ورقة قوية للضغط على مصر . وسوف تؤدى محاولة سيطرة إسرائيل على نهر النيل فى النهاية إلى تحجيم دور مصر العربى وخنق حركتها الأفريقية ، وفتح مجال استراتيجى لها من خلال المساومة بورقة مياه النيل.[٣٣] وهذا ما ذكره "أولى لوبراتى" حينما قال "سوف تكون مياه النيل لجام مصر فى حالة تنصلها من اتفاقيات كامب ديفيد وانتقالها إلى الصف العربى.[٣٤]

إن تجارب الماضى فى إطار الصراع مع إسرائيل توصى بالقول بأن لابد من اتخاذ جوانب الحذر والحيطة إزاء كافة التحركات الإسرائيلية فى منطقة البحيرات العظمى سواء فى شكلها الرسمى أو من خلال المؤسسات الخاصة المدعومة بشكل أو بآخر من قبل الأجهزة الرسمية الإسرائيلية . فى الواقع يمكن القول بأن الوجود الإسرائيلى فى منطقة البحيرات العظمى والمتمثل فى شقين : أحدهما انتشار الأسلحة الإسرائيلية لدى الأطراف المتصارعة . وثانيهما وجود مستشارين لدى هذه الأطراف . يجب أن يثير اهتماما وقلقا متزايدا لدى الأطراف والدول العربية والتى لن تكون بمنأى عن الآثار الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية التى تترتب على الصراعات الدامية فى تلك المنطقة.

فعلى بعض الدول العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة أن تأخذ هذه الآثار بعين الاعتبار وتنطلق من رؤية جديدة وهى على قناعة بأن ذلك الدور الإسرائيلى يستهدف فى نهاية المطاف النيل من أوضاعها الاستراتيجية والسياسية . فلقد أكدت المصادر الإسرائيلية على أن منطقة البحيرات العظمى تمثل أهمية بالنسبة لإسرائيل بحكم أهميتها الاستراتيجية، وموقعها المتحكم فى منابع النيل . فضلا عن احتواء هذه المنطقة على ثروات وكنوز تحتاجها إسرائيل فى صناعتها وتجارتها . وفى هذا الصدد يقول الخبير الإسرائيلى

البروفيسور "يحز قيل دورور" فى ندوة نظمتها جامعة "بارايلان" ان الحضور الإسرائيلى فى منطقة البحيرات العظمى هو نتاج طبيعى للفكر الاستراتيجى الإسرائيلى الذى يقول بضرورة التواجد فى المناطق الحساسة وذات المزايا الاستراتيجية ، كما يضيف "أن هذه المنطقة تعد بالنسبة لإسرائيل أهـــم منـــاطق أفريقيـا قاطبـة لاعتبـارات اسـتراتيجية واقتصاديـة وجيوبولتيكية[٣٥]. واستكمالا للصورة الفكرية والاستراتيجية التى رسمها الخبير الاسرائيلى السابق فى هذه العبارات الواضحة تتضح أبعاد الوجود الإسرائيلى وأهدافـه فـى منطقـة البحيرات العظمى والتى يمكن ايجازها فى :-

١- تمكين قوى موالية لإسرائيل فى السيطرة على السلطة فى دول هذه المنطقة ، حتى ولو ترتب على ذلك التخلى عن أكبر حلفائها (الرئيس الزائيرى السابق موبوتو سيسـيكو) بحيث تتمكن مثل هذه القوى من السيطرة على موارد البلاد ، ومن ثـم التحكـم فـى مصادر المياه "منابع النيل" .

٢- تؤكد المصادر الإسرائيلية بأن بعض الأطراف الداخلية فى الصراع سواء فـى منطقـة البحيرات أو غيرها فى أثيوبيا وإريتريا تعهدت بأن تمنح إسرائيل امتيازات كبيرة فـى مجال استثمار الثروات الطبيعية والمعدنية فى هذه المنطقة مثل اسـتثمارات الأمـاس واليورانيوم والثروات المعدنية الأخرى .

٣- الوجود الإسرائيلى فى هذه المنطقة يتيح لإسرائيل وضعا خاصا على الأصعدة السياسية والاستراتيجية الى جانب الصعيد الاقتصادى .

بالإضافة إلى ما سبق وبالنظر إلى التعاون الإسرائيلى - الأثيوبى يمكـن ملاحظـة ان الدور الإسرائيلى كان يعمل بالواسطة منذ الخمسينيات عـن طريـق مؤسسـات الأبحـاث والدراسات الاستراتيجية والبعثات الأمريكية الى البلدان الأفريقية المتحكمة فى منابع الأنهار لتنفيذ مشاريع الرى فيها.[٣٦] إلا أنه مع بداية الثمانينيات انتقلت إسرائيل الى العمل المباشر بوصول خبراء إسرائيليين الى دول مثل أثيوبيا وأوغندا والكونجو (زائير) لإقامة مشروعات للرى على النيل تستنزف - حسب بعض المصادر - حوالى ٧ مليـارات مـتر مكعـب أى حوالى ٢٠% من ايرادات النيل لمصر ، على الرغم من انتقاء الحاجة إلـى مشـاريع رى مائية فيها ، خاصة أوغندا التى تتلقى أمطاراً استوائية تبلـغ سـنويا ١١٤ مليـار مـتر مكعب[٣٧].

خاتمة:

١- إن الدولة فى منطقة البحيرات العظمى تواجه عدة إشكاليات تتمثل فى التنوع العرقى والقبلى والثقافى والدينى ، ومحاولة سيطرة أقلية عرقية على مقاليد الحكم والسلطة فيها ، فى الوقت الذى تعانى فيه هذه البلدان من تخلف اقتصادى وتدهور زراعى وصناعى، وتنامى عدد السكان ، وتفاقم حدة مشكلة اللاجئين سواء فى مناطق الحدود بين دولها أو داخلها .

إن قراءة تاريخ العلاقات بين دول هذه المنطقة وبخاصة بين الكونجو (زائير) وجيرانها رواندا وبوروندى وأوغندا وتنزانيا فانه يمكن الاستنتاج بأن النزاع القبلى والعرقى سيفجر صراعا دمويا أو حروبا فى المستقبل إذا استمر أسلوب كل دولة فى التعامل مع صراعاتها دون الالتفات إلى مصالح جيرانها الذين يستفيدون من حل المشكلة العرقية بصورة أكثر جماعية .

٢- إن لدى إسرائيل من الأهداف الاستراتيجية للتواجد فى منطقة البحيرات العظمى ، فهى تمثل من وجهة نظر - الاستراتيجيين الإسرائيليين - أهم مناطق إفريقيا الحيوية قاطبة بالنسبة لإسرائيل . سواء تمثل وجودها من خلال الخبراء والاستشاريين فى المجالات الاقتصادية والزراعية فضلا عن العسكرية ، أو من خلال انتشار أسلحتها فى هذه السوق الرائجة لمنتجاتها العسكرية . وبالتالى يمكنها لعب دور هام فى سياسات هذه الدول التى تتحكم فى منابع النيل ، ومن ثم يعطيها هذا الدور القدرة على استخدام مياه النيل كورقة للضغط أو الابتزاز السياسى على للدول العربية وفى مقدمتها مصر .

٣- إن مسألة حفاظ مصر على حصتها من مياه النيل وتطويرها لا تتوقف على ما هو متوفر ضمن قواعد مؤتمر هلسنكى بشأن المياه العذبة لعام ١٩٦٦ ومبادئ القانون الدولى ، واتفاقية تنظيم استخدام مياه النيل بين مصر والسودان فى عام ١٩٥٩ ، بل تنطلق الحلول أساسا من اتفاقيات ثنائية وجماعية بين مصر ودول حوض النيل على المستوى الإقليمى فى إطار علاقات جيدة تضع الضوابط لاستخدام المياه المشتركة . كما أن على مصر القيام بدور مباشر فى حل الصراعات فى هذه المنطقة من خلال الدبلوماسية متعددة الأطراف وان تكون شريكا فاعلا مع القادة الأفارقة لايجاد حلول

دائمة لهذه الصراعات ، وهذا يستدعى الإقرار بأن هناك أطرافا متعددة لـــها مصـــالح مباشرة ومشروعة فى وقف هذه الصراعات .

وعلى ذلك فان الدراسة توصى بأن ثمة ضرورة ملحة لقيام مصر باستعادة وفتح قنوات للحوار مع كل الأطراف فى منطقة البحيرات العظمى فى الوقت الراهن أكثر مـــن أى وقـــت مضى بعد التحرك الإسرائيلى والتواجد بفعالية فى المنطقة . فهل تشرع مصر فى اتخاذ هذه المبادرة فى الوقت المناسب أم ستتيح لإسرائيل الفرصة فى تحقيق أهداف سياستها الجديدة فى منطقة البحيرات العظمى .

المراجع والهوامش :

١- ريمون ماهر كامل ، بوروندى بعد انقلاب يوليو الماضى ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٧ ، ينـــاير ١٩٩٧ ، ص ص ٢٣٨- ٢٤٢ .

٢- المرجع السابق ، ص ٢٤٠ .

٣- حول الموقف الأفريقى والدولى من الصراع فى أفريقيا وبوروندى انظر : الشيماء على عبـــد العزيـــز ، العنف السياسى فى إفريقيا بعد الحرب الباردة ، السياسة الدولية ، العدد ١٣٠ أكتوبـــر ١٩٩٧ ، ص ص ١٧٥ - ١٧٨ .

٤- عبد الله صالح ، الصراع فى شرق زائير وسيناريوهات المستقبل ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٨ ، ابريل ١٩٩٧ ، ص ص ١٤٦-١٤٨ .

٥- تقديرات البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٦ .

٦- المرجع السابق .

٧- البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٧ ، جدول رقم ١ ، المؤشرات الأساسية .

٨- عبد الله صالح ، الصراع فى شرق زائير ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٨ .

٩- د. عبد الله الاشعل ، احتمالات الانفجار فى منطقة البحيرات العظمى ، الأهرام ١٩٩٨/٨/١٧ .

١٠- فى الواقع ان حروب السبعينيات فى هذه المنطقة أدت الى خلق مشكلة اللاجئين وزادت حدتها فى حقبـة الثمانينيات ، وتفاقمت بصورة اكثر مأساوية فى بداية عقد التسعينيات . لمزيد من التفاصيل حول أســباب نشوء وازدياد حدة مشكلة اللاجئين فى أفريقيا عامة ومنطقة البحيرات خاصة أنظـــر :محســـن محمـــود خضر، اللاجئون فى أفريقيا ومأساة ٥ مليون لاجىء ، رابطة العالم الاسلامى ، السنة الثانية والعشرون، رابطة العالم الإسلامى ، السنة الثانية والعشرون ، العدد الثالث ، ربيع الأول ١٤٠٤ - ديسمبر ١٩٨٣، ص ص ٩٧ - ١٠٠ .

١١- هالة مصطفى ، أبعاد التغلغل الإسرائيلى الجديد فى أفريقيا ، السياسة الدوليـــــة ، العـــدد ٧٣ ، يوليـــو ١٩٨١، ص ص ١٤٩-١٥٠ .

١٢- المرجع السابق .

١٣- عبد القادر سيلا ، هل تنجح إسرائيل فى استعادة علاقاتها الدبلوماسية مع أفريقيا ، مجلة الدوحة ، أكتوبر ١٩٨٤ ، ص ص ١٨-٢١ .

١٤- نظيرة محمود خطاب ، إسرائيل تدق أبواب أفريقيا من جديد ، شئون عربية ، العدد ٤٧، ١٩٨٦ .

١٥- انظر فى ذلك تقريراً مفصلاً حول انتشار الأسلحة الإسرائيلية فى منطقة البحيرات تقدمت به عضوة الكنيست (نعماى حزان) من حركة ميرتس عقب زيارتها للمناطق التى شهدت اشتباكات مسلحة فى شرق الكونجو (زائير) فى منتصف شهر فبراير ١٩٩٧ فى : نشرة التقارير الشهرية الصادرة عن الدار العربية للدراسات والترجمة ، العدد ٤٢، ١٩٩٧ .

١٦- علاء سالم ، النزاع اليمنى - الإريترى حول أرخبيل حنيش ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٤ ، ابريل ١٩٩٦ ، ص ص ١٥٧ - ١٦٠ .

١٧- ويوضح هذا الانتشار عقيد احتياط "آمنون كوا" فى دراسة له بعنوان " الانتشار العسكرى الإسرائيلى فى دول العالم فى عام ١٩٩٦ والذى نشر بعض من جوانبها فى صحيفة هاسوفيه ١٩٩٧/٢/٢٣ .

١٨- نشرة تقرير حزان ، مرجع سبق ذكره .

١٩- تشير العديد من الصحف الإسرائيلية الى تدفق الأسلحة من إسرائيل إلى الأطراف المتصارعة فى منطقة البحيرات ، مثل ما نشرته صحيفة هاتسوفيه فى ١٩٩٤/١٢/٢٤ ، وصحيفة عال همشمار ١٩٩٤/١٢/٩، وكذلك مجلة مطراه لشئون الاستخبارات والأمن والتسليح فى عددها رقم ٦١ ، لسنة ١٩٩٥ .

٢٠- حول شرح مسهب ومفصل لهذه المؤسسات من حيث نشأتها وأهدافها انظر :- نظيره محمود خطاب ، دور الكيان الصهيونى والصراع على منطقة البحيرات الكبرى وانعكاساته على الأمن القومى العربى ، أم المعارك ، بغداد ، السنة الثالثة ، العددان ١٢، ١٣ خريف - شتاء ١٩٩٧ ، ص ص ٤١-٥٠ .

٢١- المرجع السابق ، ص ٤٥ .

٢٢- مجلة هعولام هزه ١٩٩٧/٢/٢٥ .

٢٣- لمزيد من التفاصيل حول نشاط هذه المؤسسة ، نظيره محمود خطاب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٥-٤٧ .

٢٤- صحيفة هاآرتس ١٩٩٦/١٢/٢٧ .

25- J. Allan , Israil water Strategy in the Arabs Occupation lands , (U.S.A : Graftihouse,1993) P87.

٢٦- حمدى عبد المنعم ، مصر وإسرائيل ما بعد كامب ديفيد : الآفاق والتصورات (القاهرة : الدار المصرية للكتاب ، ١٩٩٢) ص ٣٨.

27- Thomas Naff, Israil water Policy and Arab Resources, (Penselvania : penrselvania University Press, 1990) P.103.

٢٨- للمزيد من التفاصيل حول هذا المشروع انظر : د. محسن خضر ، حرب الماء بين العرب وإسرائيل ، مجلة النهضة العربية ، دار الرأى العام ، الكويت ، العدد ٣، ١٩٧٨ .

٢٩- وردت تفاصيل هذا المشروع فى جيرمى بيركوف ، استراتيجية لإدارة المياه فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، البنك الدولى ، واشنطن ، ١٩٩٤ .

٣٠- المرجع السابق ، ص ص ٦٠-٦١ .

٣١- ورد هذا التصريح فى مقالة "ريتشارد أرميتاج" وهو دبلوماسى أمريكى اضطلع بدور بارز فى شأن تسويات المياه بين الأردن إسرائيل خلال عامى ١٩٩١، ١٩٩٢ - جريدة الحياة اللندنية ١٩٩٤/٤/٢١.

٣٢- د. سامر مخيمر وخالد حجازى ، أزمة المياه فى المنطقة العربية : الحقائق والبدائل الممكنة ، عالم المعرفة ، العدد ٢٠٩ ، مايو ١٩٦٩ .

٣٣- حول استخدام إسرائيل للمياه كسلاح سياسى انظر : د. عبد المالك خلف التميمى ، المياه فى المشرق العربى : قضية حدود ، عالم الفكر ، المجلد الخامس والعشرون ، العدد الرابع ، ابريل - يونيو ١٩٩٧ ، ص ص ١١١-١٥٣ .

٣٤- حسين عليوى عيشون ، الأطماع الصهيونية فى المياه العربية وأثرها على الأمن القومى العربى ، أم المعارك السنة الثالثة ، العددان ١٢، ١٣ خريف - شتاء ١٩٩٧ .

٣٥- نقلت مجلة هعولام هزة بعض أعمال هذه الندوة فى عددها الصادر فى ١٩٩٦/١١/١٣ .

٣٦- ولم تقتصر الدراسات الأمريكية والدولية على الموارد المائية فى هذه المنطقة وإنما امتدت لتشمل الموارد المائية للشرق الأوسط ومن أهمها .

- **Fredrick W. F. , and Thomas N., Water : An Emerging issue in the Middle East, the Annuals of the American Academy, U. S. A. November 1995 (the Library Congrcss, Washington).**
- **Edited By : J. Allan, Water, Peace and the Middle East, Washington and London, 1996.**
- **The Warld Bank Report, From Scarcity to Security , New York: December,1995.**

٣٧- حسين معلوم ، الجغرافيا السياسية لازمة المياه العربية ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٥ ، يوليو ١٩٩٦، ص ص ١٣٤-١٣٨.

الفصل الثامن والعشرون

نهر النيل فى الاستراتيجية الإسرائيلية

عمرو عبد الكريم سعداوى*

مقدمة

طرحت أزمة المياه فى المنطقة العربية نفسها بقوة خلال السنوات الأخيرة[١] حيث تصاعد الحديث عن هذه الأزمة مع تقدم الحركة السياسية فى اتجاه تسوية الصراع العربى الإسرائيلى، بدءاً من محادثات كامب ديفيد إلى مؤتمر السلام بمدريد وأخيراً كبند رئيسى على جدول أعمال المفاوضات متعددة الأطراف. وإذا كان الصراع على المياه هو سمة المرحلة القادمة، فإن كثيراً من المحللين الاستراتيجيين يرجحون أن الصراع على المياه كان عاملاً أساسياً فى كل الحروب السابقة .

- فالعدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ جاء بعد فشل المبعوث الأمريكى جونستون فى تحقيق مهمته حول تقسيم المياه فى المنطقة.
- وحرب ١٩٦٧ جاءت بعد محاولة العرب تنفيذ مشروعهم استثمار مياه نهر الأردن عقب قمة القاهرة ١٩٦٤ .
- وغزو لبنان ١٩٨٢ جاء للسيطرة على نهر الليطانى.[٢]

* باحث فى العلوم السياسية

لقد بدأت مقدمات أزمة المياه فى المنطقة منذ العشرينيات من هذا القرن وبدأت نتائجها فى الظهور على جبهات ومحاور متعددة. وتحاول هذه الدراسة أن ترصد أحد أهم هذه المحاور ألا وهو محور مياه النيل وموقعها فى استراتيجية الكيان الإسرائيلى قبل قيام الكيان وبعده، مروراً بشبكة العلاقات الكثيفة التى تحاول أن تنسجها إسرائيل بينها وبين أثيوبيا بما يشكل حلفاً قد يهدد المصالح المصرية وحقوقها التاريخية المشروعة فى النيل ومياهه .

والأيديولوجيا والأرض والأمن والماء هى الركائز الأساسية التى يقوم عليها المشروع الصهيونى. فمنذ أن بدأت الحركة الصهيونية دراسة احتياجات إسرائيل المائية من بداية القرن الحالى انتهت إلى ضرورة العمل على إقامة إسرائيل الكبرى فى فلسطين وما حولها وأولت اهتماماً كبيراً لدراسة احتياجات إسرائيل المائية، ورؤى أن موارد المياه الرئيسية فى المنطقة التى تمكنها من تغذية احتياجاتها الزراعية والصناعية لإقامة الكيان الصهيونى هى نهر الأردن ونهر الليطانى، وذلك لمواجهة احتياجاتها المائية فى فلسطين ونهر الفرات ونهر النيل فى حالة نجاحها فى التوسع خارج الأراضى الفلسطينية. (٣)

وانتهزت الحركة وهى فى بدايتها وجود قوات الاحتلال البريطانى فى مصر فعمدت إلى التفاهم مع الحكومة البريطانية عام ١٩٠٣ لإيفاد لجنة فنية لدراسة إمكانية سحب مياه النيل إلى سيناء من أجل إقامة مستعمرات لاستيطان اليهود فيها، وكان ذلك تمهيداً لسحب المزيد من المياه فى المستقبل ، داخل الأراضى الفلسطينية وإلى منطقة النقب على الأخص.

وكان هرتزل (١٨٦٠ - ١٩٠٤) من أوائل الكتاب والزعماء الصهاينة الذين تنبهوا لأهمية المياه بالنسبة إلى الدولة التى كان يحلم بها حتى فى رواياته ، إذ كتب فى روايته الأرض الجديدة - الأرض القديمة قائلاً : إن المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة - القديمة هم مهندسو الماء، أما حين انطلق منذ سنة ١٨٩٧ فى لقاءاته الدبلوماسية المتواصلة مع السلطان عبد الحميد والقيصر ولهلم الألمانى والعديد من الساسة الأوروبيين، فقد كان موضوع المياه شغله الشاغل ، من مياه لبنان إلى مياه النيل.(٤)

ومن هذا يتبين أنه : حتى قبل أن توجد إسرائيل كدولة كان الساسة الصهاينة واعين بأهمية الموقف المائى للدولة التى يسعون لإقامتها ، وقد أتى هذا أساساً من الالتزام الأيدلوجى الذى يعطى للأرض والزراعة الأولوية الأولى ، فقد كانت المستوطنات الزراعية

هى الوسيلة الأكثر كفاءة وأمناً لتوطين المهاجرين من اليهود ، عوضاً عن الأرض التــى هى موضع الصراع مع سكان البلاد العرب (٥).

ولقد طالبت الحركة الصهيونية الأطراف المشاركة فى مؤتمر الصلح فى باريس عــام ١٩١٩ لتسوية أوضاع العالم بعد الحرب العالمية الأولى بمذكرة صريحة ، وخاصــة إلــى الحكومة البريطانية ، بأن توضع خريطة الدولة اليهودية على مقياس يضمن لها ضم منابع نهر الأردن وجبل الشيخ ومنابع الليطانى .

وظلت الحركة الصهيونية تستغل مختلف الظروف للمطالبة بمزيد من الميــاه العربيــة لحساب الدولة اليهودية حتى قيامها فى عام ١٩٤٨ حيث احتلت مسألة المياه ركناً أساسياً من أركان السياسة الإسرائيلية (٦).

يقول البروفيسور جدعون فيشزون فى توطئته لكتاب : " المياه والسلام – وجهة نظــر إسرائيلية " لمؤلفه إليشع كالى : إن البنية المائية ، السطحى منها والجوفى فــى الشــرق الأوسط غير متواصلة ، وهذا ما يقيم ارتباطاً مائياً بين مناطق جغرافية مختلفة ، وتشــير خريطة مصادر المياه فى الشرق الأوسط إلى المصادفات الجغرافية ، وهذه ظاهرة تقــوض مفهوم حقوق الملكية وشرعية الاستخدام محلياً لها فقط ، وتفرض الحاجة إلى اتفاق لنقــل المياه إلى مناطق لم تشأ المصادفات أن تمنحها إياها ، لكن التقويم السياسى الــذى يزيــد بحكم طبيعته فى الحواجز وينشىء الفواصل ، ألحق ويلحق الضــرر بتحقيــق الاعتمــاد المتبادل (٧) .

وهكذا نجد أن هذا الكاتب الصهيونى يعطى لإسرائيل الحق بالمياه العربية رغم ابتعــاد تلك المياه عن إسرائيل، ويطالب بملكية مشتركة لها بين تلك الدول بما فى ذلك إسرائيل(٨)، وهذا ما تسعى إليه السياسة المائية الإسرائيلية وما قامت بتنفيذه بعد حرب يونيه ١٩٦٧، واجتياح لبنان فى عام ١٩٨٢ حتى سميت تلك العملية العدوانية بعمليةالليطانى.(٩)

وتتبين المكانة المركزية للمياه فى العقيدة الأمنية الإسرائيلية من زاوية ارتباطها الوثيق بالأرض وبالحرص على الاحتفاظ بأكبر مساحة ممكنة من الأراضى العربية المحتلة فى ظل أية تسوية ، كما تبين أيضاً أن خبراء المياه يشاركون قادة الحــرب والاســتراتيجية فــى صياغة معالم التسوية حسب التصور الإسرائيلى ، ويفيد هذا الربط العضوى بيــن الميــاه والأرض والأمن أن إسرائيل لم تأخذ فى يوم من الأيام بمفهوم الأمن النسبى الــذى يعنــى

وجود مصالح ومطالب مشروعة للطرف الآخر، وأن الأمن يتحقق من خلال توازن معين للقوة وللمصالح ، وعلى العكس من ذلك تتبنى إسرائيل عقيدة الأمن المطلق .

يقول شيمون بيريس بخصوص تصوره عن السلام : أنه لو اتفقنا على الأرض ولم نتفق على المياه فقد نكتشف أنه ليس لدينا اتفاق حقيقى [١٠] .

وفى ظل الحديث عن أزمة المياه بدأت بعض مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية الحديث عما أسمته : " حرب المياه " ففى مطلع عام ١٩٨٦ حذر خبيران أمريكيان هما فريدريك راى ، وتوماس ناف من أن : " أزمة المياه ستزداد تفاقماً فى المنطقة فى التسعينيات، وتنطوى على خطر التحول إلى مواجهة جدية ، وإنه إذا فشلت سائر الحلول ، فإن النقص الحاد فى المياه قد يؤدى إلى مواجهة مسلحة بين الدول المجاورة لأحواض الأنهار الأساسية فى المنطقة .

وجاء فى دراسة لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى واشنطن : " إن الشرق الأوسط يقف على حافة أزمة كبرى من أزمات الموارد الطبيعية ، فقبل أن يحل القرن الحادى والعشرون يمكن للصراع حول الموارد المائية المحدودة والمهددة أن يمزق الروابط الهشة القائمة فعلياً بين دول المنطقة وأن يؤدى إلى اضطراب لم يسبق له مثيل .

ومن ثم فقد أخذت وتائر الحديث عن " حرب المياه " بالتصاعد مرتبطة بمحددات بدأت تبرز معها الأبعاد السياسية لأزمة المياه وهى (فى ملامحها العامة) :

١ - بدء الكيان الصهيونى باستقبال موجة كبيرة من المهاجرين اليهود ، وتطلعه للاستيلاء على موارد جديدة للمياه ، مع استمرار النهب المنتظم لمياه الضفة والقطاع والجولان ، ونهر الأردن ومياه جنوب لبنان ، والارتباط الوثيق لكل ذلك بالتسوية السياسية .

٢ - بروز دور " إسرائيلى " نشط ولافت فى أثيوبيا فى ظل الحديث عن مشاريع فى الهضبة الأثيوبية التى تزود النيل بـ ٨٤ % من المياه الواصلة إلى مصر ، وإصرار أثيوبيا على الاستنكاف عن توقيع اتفاقية لتنظيم العلاقات المائية بين دول حوض النيل[١١] .

ولما كان هدف الورقة الأساسى هو البحث فى موقع نهر النيل فى الاستراتيجية الإسرائيلية فيمكن تقسيم البحث إلى :

أولاً: نهر النيل فى الاستراتيجية الصهيونية قبل قيام الكيان الإسرائيلى.

ثانياً: نهر النيل فى الاستراتيجية الإسرائيلية من مرحلة السبعينيات وكامب ديفيد.

ثالثاً: موقع نهر النيل فى فى التحالف الأثيوبى الإسرائيلى.

خاتمة: أزمة المياه بين الحقيقة والافتعال

أولاً – نهر النيل فى الاستراتيجية الصهيونية قبل قيام الكيان الإسرائيلى :

المياه بالنسبة إلى العقيدة الصهيونية هى إحدى الدعائم الثلاث التى تقوم عليها وهى: الأرض والشعب والماء، ولا يعنى هذا الترتيب أولوية عنصر على آخر إذ الأولوية والأهمية تفرضهما استراتيجية الأمن القومى فى مرحلة ما من مراحل تطوره ومواجهته لحركة الإرادات القومية الأخرى [١٢].

رغم أن الاهتمام الإسرائيلى بمصادر المياه ينصرف مباشرة إلى المياه القريبة (المتدفقة إليها وإلى جوارها) من الضفة الغربية وغزة ومرتفعات هضبة الجولان السورية والمياه الأردنية واللبنانية عبر نهرى الأردن واليرموك ، أو عبر نهرى الليطانى والزهرانى فى جنوب لبنان ، إلا أن مخططاتها الاستراتيجية تتركز عادة على المياه الأبعد والأغزر والأكثر تدفقاً والأضمن استمراراً على مدى التاريخ " النيل " [١٣].

ومثلما تطلعت الصهيونية إلى استغلال المياه فى الأراضى العربية المجاورة لفلسطين فى الشمال والشرق طمعت فى استغلال ما هو موجود منها فى الغرب ، أى أنها تطلعت إلى استغلال مياه النيل الذى يعتبر من أكبر أنهار العالم وأطولها ، وإذا كان الكيان الصهيونى قد استخدم القوة فى الوصول إلى جنوب لبنان والجولان وشرق الأردن وسرقة المياه فى هذه المناطق فإنه لم يستطع استخدام هذا الأسلوب لسرقة مياه النيل لعديد من العوامل والاعتبارات التى لا يمكن أن يتخطاها أو يتجاهلها ومن ثم فإن الصهيونية لم يكن أمامها من خيار سوى محاولة الوصول إلى مياهه بالسياسة [١٤] فجرت العديد من المحاولات الصهيونية حتى قبل نشأة الكيان الإسرائيلى لاستغلال مياه النيل والاستفادة منها إلا أن عوامل عديدة حالت دون ذلك وارتبطت هذه العوامل بالتوازن بين قطبى النظام الدولى فى تلك المرحلة.

مشروع استغلال مياه النيل : " المحاولة الصهيونية الأولى " :

لم تكن محاولة الصهيونية لاستغلال مياه النيل حديثة ، بل تعود إلـى أواخـر القـرن الماضى ومطلع القرن الحالى ، عندما نشأت الحركة الصهيونية وبدأت تخطط لإقامة كيـان لها ، أو ما سمى بـ " وطن قومى " فى فلسطين .

وإذا كانت الظروف العامة للحركة الصهيونية والظروف الدولية آنذاك لم تسمح بإقامـة هذا الكيان مباشرة ، فإنه كان لا بد من إيجاد قاعدة لها قريبة من فلسطين تعتـبر نقطـة تجمع للصهاينة ثم انطلاق لهم نحوها ، وقد اختارت الصهيونية بزعامة هرتزل سيناء لهذا الغرض، نظراً لما تتميز به من موقع ملاصق لفلسطين (العثمانية آنذاك) ولتوفر الأراضى القابلة للاستصلاح وقلة عدد سكانها ، ولإمكانية تعاون بريطانيا والحكومة المصرية التابعة لها (خلال تلك الفترة) مع الصهيونية فى توفير المياه من نهر النيل .

وهكذا فى سنة ١٩٠٣ تقدم الصهيونى تيودور هرتزل إلى الحكومة البريطانية بفكـرة توطين اليهود فى سيناء [١٥] ، واستغلال ما بها من مياه جوفية وكذلك بعضاً مـن ميـاه النيل، ووافق المسئولون البريطانيون مبدئياً على هذه الفكرة ، على أن يتم تنفيذها بسرية تامة ، وأرسلت بعثة صهيونية كشفية إلى مصر بدأت دراستها للمنطقة المفتوحة (سيناء) والممتدة من خليج السويس غرباً وفلسطين (العثمانية) شرقاً وبين البحر المتوسط شمالاً وخط عرض ٢٩° شمالاً (أى خط عرض أبو زنيمة) جنوباً وذلك فى ١١ فـبراير سـنة ١٩٠٣ واستمرت عملية الدراسة قرابة شهرين وانتهت البعثة إلى كتابة التقرير الذى أشار بخصوص مسألة المياه إلى مصدرين لها : المياه الجوفية ويمكن استغلالها فـى الأجـزاء الشرقية من المنطقة ومياه النيل التى يمكن جرها من ترعة الإسماعيلية بواسطة أنـابيب تعبر من تحت قناة السويس لتصل إلى الأجزاء الشمالية والغربية من المنطقة المختارة .

ولمحاولة إقناع المعتمد البريطانى فى مصر (لورد كرومر) وكان يتمتـع بشـخصية قوية قلل الصهاينة من كميات المياه التى يرغبون فى سحبها من نهر النيل، فهيرتزل يقول مخاطباً كرومر فى ٢٥ مارس ١٩٠٣ : إننا بحاجة إلى مياه الشتاء الزائدة التـى تجـرى عادة إلى البحر ولا يستفاد منها .

ومثلما أعطت بريطانيا إشارة البدء للمشروع بحثاً عن مصالحها، أعطت إشارة النهاية أيضاً لنفس الغرض ، فتقرير نظارة الأشغال العمومية فى مصـر والتـى عـرض عليـها

المشروع الصهيونى لإبداء الرأى أشار إلى آثاره السلبية على نظام الرى والزراعة فى مصر ، وهذا يعنى تضرر زراعة القطن فى مصر ، المصدر الرئيسى للمواد الخام اللازمة لمصانع لانكشير، ورفضت النظارة المشروع لأسباب أخرى فنية منها أن ترعة الإسماعيلية مصدر المياه للمشروع المخطط لا تستطيع تغذيته بالكمية المطلوبة من المياه والمقدرة بنحو ٤,٣٤٠,٠٠٠ متر مكعب يومياً ، كما أن نقل هذه الكمية إلى شرق القناة يتطلب مد ثمانية أنابيب تحت مياه القناة قطر كل منها متران مما سيؤدى إلى عرقلة الملاحة فى قناة السويس.

بيد أن سياسة بريطانيا فى المنطقة ورغبتها آنذاك فى عدم إثارة فرنسا بأى مشروع استيطانى على حدود المناطق التى تطمع الأخيرة فى الاستيلاء عليها اتباعاً لسياسة الوفاق الودى سنة ١٩٠٤ بينهما تأهباً لمواجهة الخطر الألمانى الذى أصبحت قدراته البحرية العسكرية تثير القلق والخوف ، وكان لا بد من تأجيل مشروع " الدولة الحاجز " التى وصفها هرتزل إلى عقد آخر وقد حدث ذلك عام ١٩١٧ [١٦] .

وإذا كان مشروع ١٩٠٣ قد تحطم أو تأجل بسبب الظروف الدولية السياسية والاقتصادية التى فرضت على انجلترا رفضه[١٧] ، فإن نفس المشاريع والأطماع الصهيونية فى مياه النيل بقيت ، أو على الأقل تأجلت إلى موعد لاحق. فإن شراهة إسرائيل للمياه لا تعادلها إلا شراهتها للأرض.[١٨]

على ضوء ذلك نرى أن مسألة المياه بالنسبة للحركة الصهيونية ، ليست قضية اقتصادية فقط فى استراتيجيتها ، وإنما هى كذلك قضية سياسية - عسكرية - أمنية وديموغرافية ، ترتبط بديمومة وجود " الكيان " وبقائه وقوته وتفوقه ، وقد عبر عن هذا الواقع أفضل تعبير الأديب والمهندس الإسرائيلى سامى ميخائيل عندما قال : أن المياه فى إسرائيل هى دم الدولة، ويضيف : إنى أرى الحدود الطبيعية (لدولة إسرائيل) هى نفس الحدود التى توجد بها مصادر المياه ، وهذا ما يؤكد دور خبراء المياه فى رسم الحدود للكيان الصهيونى .

ولقد جاء فى إحدى رسائل وايزمان زعيم الحركة الصهيونية والتى نشرت عام ١٩٨٣ ما يلى : "إن الاقتصاد هو حياة فلسطين وكأى منطقة شبه صحراوية تعتمد على مياه محدودة، فالمسألة لا تقتصر على تأمين مصادر المياه المتوفرة، لكن أن تكون قادرة على

السيطرة على مصادر مياه تحيط بها.[١٩]

ومن هنا يتضح أن الاهتمام الصهيونى بالمياه ، إن كان داخل فلسطين أو خارجها يوازى بشكل أساسى الاهتمام الصهيونى ذاته بإقامة الكيان الذى تتداخل فيه عوامل :

١ - الأرض : كسيطرة على الجغرافيا وعلى الثروة بكل متفرعاتها ، ومن هنا كان تركيز الصهاينة فى البدء على الأراضى الزراعية والخصبة نظراً لتوفر المياه فيها من جهة ، وإبعاد الفلاحين الفلسطينيين وطردهم منها من جهة أخرى .

٢ - البشر : كاستيطان يهودى من ناحية وطرد العرب الفلسطينيين من ناحية أخرى تمهيداً للوصول إلى " دولة لليهود " نقية وخاوية من غيرهم .

٣ - الأمن : كضرورة ماسة للحفاظ على " الدولة " وقوتها ... والمياه سلاح أمنى كبير لا غنى عنه فى هذا الإطار.[٢٠]

باختصار لقد كان عامل المياه يشكل جزءاً مهماً فى استراتيجية الصهيونية (وبعد ذلك إسرائيل) بنت وتبنى عليه أحلامها التوسعية منذ بدء التفكير فى نشأتها، كذلك فى عقول مؤسسى الحركة الصهيونية الأوائل. وإذا كان الصراع العربى الإسرائيلى تمثل سابقاً فى حروب عديدة دارت حول اقتطاع الأراضى العربية المجاورة فلا شك أن المياه بدأت تظهر بشكل أبرز كوجه مهم من أوجه الصراع.[٢١]

ثانياً - نهر النيل فى الاستراتيجية الإسرائيلية بعد قيام الكيان الإسرائيلى :

كما لم تدع إسرائيل فرصة عسكرية إلا وانتهزتها للسيطرة على المزيد من المياه فإنها حاولت أيضاً اغتنام كل الفرص "السلمية" للهدف نفسه.[٢٢]

فى عام ١٩٧٧ عندما زار السادات القدس لأول مرة أحيا فكرة مد ترعة من النيل إلى القدس ، وكان يعبر بالفعل عن الرغبات الإسرائيلية والأمريكية الحقيقية، وبعد ذلك تقدمت إسرائيل بعدة مشروعات للحصول على نسبة ١ % من مياه النيل وكان من بين تلك المشروعات مشروع إليشع كالى الذى يعمل فى شركة تاحال ويهدف إلى : " نقل مياه النيل بواسطة أنابيب تحت قناة السويس بجانب الإسماعيلية بالقرب من طريق العريش - القنطرة ومن هناك تسير بمحاذاة طريق غزة - العريش حتى خان يونس. وهناك فى خان يونس يتشعب مجرى المياه إلى جزئين؛ يتجه أحدهما لقطاع غزة والمجرى الآخر يتجه

نحو أوفاكيم وبير سبع ، وبهذا تكون القناة من الإسماعيلية وحتى خان يونس بكل تفرعاتها نحو ٢٥٠ كيلو متر (٢٣) .

وقد اقترح الرئيس السادات الموافقة على مثل هذه المشروعات فى ظل تسوية شاملة للصراع العربى الإسرائيلي ، غير أن السلطات المصرية لم تناقش الموضوع مرة أخرى لاستحالة الموافقة عليه وتنفيذه نتيجة الحملات المعارضة الداخلية وكذلك حاجة مصر الشديدة للمياه .

وتعود أسباب فشل هذا المشروع إلى :

١ - رفض الشعب المصرى لاستغلال العدو لمياهه التى تمثل أهم ثرواته .

٢ - ارتباط مصر باتفاقيات دولية مع الأقطار الأخرى المشتركة فى حوض النيل تمنع على أى من هذه الأقطار التصرف المتفرد فى مياه النهر .

٣ - إن أطماع الصهيونية التوسعية وسياستها العدوانية ضد كل الشعوب العربية تجعل من مواصلة تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل أمراً صعباً على المدى البعيد .

وإذا نحينا الاعتبارات العقائدية جانباً ، فإنه فضلاً عن ارتباط مصر بـ ١٣ اتفاقية مياه تحول دون قيام أى من دول حوض النيل بالمساس بحقوق الأطراف الأخرى، فإن أى تفكير فى الاستجابة للأطماع الصهيونية فى مياه النيل له مخاطر عديدة بالنسبة لمصالح الشعب المصرى إذا علمنا :

١ - أن حوالى ٩٦ % من أرض مصر صحراوية ، بينما تقتصر المساحة الخضراء على شريط ضيق هو الوادى الذى يمثل ٤ % من مساحة مصر .

٢ - أن هذا الشريط يضيق بسكانه ، إذ أن الزيادة فى عدد السكان تتراوح ما بين ٢,٣ و ٢,٥ % سنوياً ، مما سيصل بسكان مصر إلى حوالى ٧٠ مليون نسمة حتى عام ٢٠٠٠ ، الأمر الذى يستلزم استصلاح ٢٥٠,٠٠٠ فدان سنوياً أى ٥ ملايين فدان حتى سنة ٢٠٠٠ .

٣ - إن الدراسات تؤكد أن قدرة مصر على التنفيذ الفعلى لن تتجاوز ١٥٠ ألف فدان، ومعنى ذلك أنه مع كل الترشيد فى استخدام المياه والتحكم فى مصادرها فإن المساحة التى يمكن استصلاحها لن تتجاوز ٣ ملايين فدان عن أقل احتياج مستهدف .

٤ – أن مصر ليس لديها فائض من المياه ، بل هى تستدين حالياً من حصة السودان .

وللإنصاف فإن دولة واحدة من دول حوض النيل لا تستطيع أن تدعى حق الملكيـــة أو التصرف بمفردها فى مياه النيل ، إن ذلك مرهون بإرادة جميع الأطراف الأخرى ورضاها ، إن الحقوق التى لمصر والسودان معاً ، إنما هى حقوق تاريخية مكتسبة ، ولقد ترســـخت هذه الحقوق لشعبى البلدين (٥٥,٥ مليار م٣ سنوياً للشعب المصرى ، ١٨,٥ مليـــار م٣ للشعب السودانى) حتى أن المساس بها يكون مساساً بحق الشعبين فى الحياة ذاتها ومـــن هنا وجب احترامها [٢٤] .

وفى ٢٧ / ٩ / ١٩٧٨ كتبت جريدة معاريف تقول : كتبت الصحف الأمريكية بأن هناك اقتراحاً إسرائيلياً بأن تقوم مصر ببيع المياه من نهر النيل لإسرائيل ، وبالفعل فإن الفكـــرة كلها إسرائيلية ، وهى فكرة المهندس إليشع كالى الذى يعمل فى شركة تاحال والذى نشــــر مقالاً عن هذا الموضوع فى مجلة – أوت – وقد كان ذلك بعد حرب يوم الغفــــران بفـــترة قصيرة ، عندما حلم الرجل بمبادرة السادات وبالتأكيد أنه لم يكن يحلم بإمكانية تحقيق هـــذا المشروع فى القريب العاجل بين الدولتين ، لأن جراح الحرب الدامية لم تكن قـــد التـــأمت بعد... [٢٥].

لقد كان عنوان مقالة إليشع كالى هو : "مياه السلام" وقد كتبه لحل مشكلة المياه التـــى ستضطر إسرائيل مواجهتها لبضعة سنوات قادمة. ويرى إليشع أن حل المشكلة موجود فى جلب مياه من دول مجاورة أى إحضار مياه النيل للنقب الشمالى، وقد أضاف إلى قوله : إن هذا شىء منطقى ليس فقط على خريطة وهمية فيها حدود سياسية، بل أيضاً على خريطـــة واقعية بها حدود السلام، وتنفيذ هذا المشروع لا يتطلب فقط ظروفاً سياســـية مثـــل تلـــك الظروف القائمة الآن ، ولكن لا بد من أن تكون هناك أيضاً فائدة اقتصادية من المشروع ، إذا أن هناك دولاً كثيرة مستعدة للمتاجرة فى مورد طبيعى حتى مع دول معادية مثل الصين التى تبيع المياه لعدوتها السابقة هونج كونج (قبل أن تستردها الصين)، والفائدة التى يمكن أن تقدمها مصر فى حقيقة الأمر نابعة من هذا الاتجاه، فتبيع لإسرائيل مياهاً لزراعة القطن بنفس الثمن الذى تبيع به القطن نفسه ، وهذا الشىء نافع لإسرائيل حيث يستطيع المزارع الإسرائيلى أن ينتج بواسطة المتر المكعب من المياه ستة أضعاف ما ينتجه الفلاح المصرى من القطن بنفس كمية المياه ، إن مشكلات المياه لدى إسرائيل يمكن أن تحل على المـــدى

البعيد بواسطة استخدام نسبة ١ % من مياه نهر النيل وذلك يعنى ٨٠٠ مليون متر مكعب فى السنة من أساس تصريف نهر النيل الذى يبلغ ٨٠ مليار متر مكعب بالسنة .

وقد أعطى إليشع كالى فى مقاله تصوراً اقتصادياً يستطيع به الصهاينة سد احتياجاتهم من المياه، وهو حوالى ٣٠ متر مكعب فى الثانية، ويتم نقل المشروع بواسطة أنابيب تحت قناة السويس بجانب الإسماعيلية ، وفى الجانب الآخر تصب المياه فى قناة مبطنة بالخرسانة تقع بالشمال الغربى بالقرب من طريق الويشن - القنطرة ، ومن هناك تسير بمحاذاة طريق غزة - العريش حتى خان يونس ومن هناك يتشعب مجرى مياه واحد لقطاع غزة ومجرى آخر للنقب فى أوفاكيم وبئر السبع .... وبهذا تكون القناة من الإسماعيلية إلى خان يونس بكل تفرعاتها حوالى ٢٥٠ كم.

أما هذا المشروع فقد أطلق عليه إليشع كالى اسم "حل نموذجى لفائض المياه فى إسرائيل" أما أهم خصائصه من وجهة نظره فهى :

أ - يمكن أن يحل أزمة المياه فى إسرائيل نهائياً ولن يقتصر المشروع على إيصال المياه للنقب ، بل سيتم إرسالها إلى أواسط إسرائيل وشمالها .

ب - إن الكمية التى تحتاجها إسرائيل هى نصف مليار م٣ سنوياً ، وهذا كما يقول الكاتب يعادل ١-٢ % من الاستهلاك المصرى .

ج - إن فائض مياه الرى عند المصريين هى مياه جيدة جداً ، بالمصطلح الإسرائيلى ، وتعادل عشرة أضعاف استهلاك الزراعة الإسرائيلية .

د - ينوى المصريون إرواء ٢ مليون دونم فى سيناء الأمر الذى سيخفف من تكاليف نقل المياه .

هـ - آثار المشروع على الضفة الغربية وقطاع غزة :

١ - فى قطاع غزة : يعتبر هذا المشروع هو الحل الوحيد والأمثل لمشكلة المياه التى يعانى منها القطاع وخصوصاً فى مجال الزراعة .

٢ - فى الضفة الغربية : سينهى المشروع عمليات الاستجرار التى تقوم بها إسرائيل لمياه الضفة الغربية الجوفية .

وخلال مباحثات كامب ديفيد عام ١٩٧٩ قدم الخبير الإسرائيلى شـــاؤول أولـــوزوروف النائب السابق لمدير هيئة المياه الإسرائيلية مشروعاً للسادات يهدف إلى جر مياه النيل إلى إسرائيل عبر شق ست قنوات تحت قناة السويس، تقوم بدفع المياه إلى نقطة سحب رئيسية فى سيناء قرب بالوظة.[٢٦] ويتم رفع المياه بالضخ إلى ارتفاع عشرات الأمتار لتدفع بقـوة الثقل على طول ساحل سيناء ، وتتوزع قنوات فرعية لرى أراضى سيناء ، وفى الطرف يتم نقل المياه إلى شمالى النقب ، وبإمكان هذا المشروع نقل ١ مليار م٣ لرى صحراء النقـب منها ١٥٠ مليون م٣ لقطاع غزة ويتميز هذا المشروع - من وجهة النظر الإســرائيلية - بضمان استمرارية جريان المياه وحل مشاكل التخزين حيث يرى المهندسون الإسـوائيليون وجوب وصول المياه المنقولة إلى عرب غزة وعرب النقب وعرب الضفة الغربية ليبقـــى هؤلاء رهينة لمشروع لدى إسرائيل ، فتهيب مصر من نتائج قطع المياه عنهم وهم تحـت رحمتها [٢٧] .

وفى عام ١٩٨٦ وبمناسبة مؤتمر أرماند هامر للتعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسـط والذى افتتح فى جامعة تل أبيب قام إليشع كالى بتطوير مشروعه تحت عنـــوان : " خطـة مياه الشرق الأوسط " فى ظل السلام على أساس أن مياه النيل فى مصر يضيع جزء كبـير منها فى البحر المتوسط هباءً دون استغلال بينما تعانى إسرائيل من نقص مواردها المائية. وإن مصر تبدد سنوياً ١٠ مليارات م٣ من المياه بسبب سوء الاستخدام والتفريط فى المياه إلى البحر المتوسط وإن كل مشكلة المياه فى إسرائيل لا تحتاج إلى أكثر من ١% من ميـاه النيل سنوياً (٠,٨ مليار م٣ سنوياً من حوالى ٨٠ مليار م٣) وهكذا صاغ كالى مشروعه بطريقة إعلامية للتهوين من الكمية والتقليل من حجمها حيث أن مصر كلها تحصل طبقـــاً لاتفاقية ١٩٢٩ على ٥٥,٥ مليار م٣ وإن هذه الكمية لا تكفى سكان مصر نظـــراً لـتزايد أعداد السكان بصورة كبيرة ، وقد نشر كالى مشروعه فى كتاب : " المياه والسلام " علـى أساس نقل المياه بواسطة أنابيب تحت قناة السويس بجانب الإسماعيلية وفى الجانب الآخر تصب المياه فى قناة مبطنة بالخرسانة تقع فى الشمال الغربى بالقرب من طريق العريش - القنطرة ومن هناك تسير بمحاذاة طريق غزة - العريش حتى خان يونس وهناك فى خـان يونس تتشعب فى اتجاه بئر سبع وبهذا تكون القناة من الإسماعيلية إلى خان يونس بكـل تفرعاتها ٢٥٠ كم وأيضاً اتصال ترعة السلام بشبكة المياه الإسرائيلية عند ديـر ياسـين والتى تعكس أمراً بالغ الأهمية وهو أن ما يقترحه إليشـع كـالى ليس مجرد عـرض

المشروع، ولكنه يعرض الجزء المكمل لخطة المياه الإسرائيلية حيث أن شبكة المياه تم تنفيذها بالفعل منذ عام ١٩٨٠ بطاقة تخزين ٤,٥ مليار م٣ من المياه المتوفر منها حالياً ١/٨ مليار م٣ وتبلغ كمية المياه التى تصل إلى إسرائيل حوالى ١٠٠ مليون م٣ سنوياً إذا ما اقتصرت فقط على قطاع غزة وبين ٥٠٠ مليون م٣ فى حالة تزويد النقب(٢٨).

باختصار تقترح هذه الدراسة أن يتم الاتفاق على تعاون مشترك بين مصر وإسرائيل فى اتجاهين وهما:

١ - استغلال المياه فى مصر للزراعة وشراء مياه مصرية ونقلها عبر إسرائيل إلى الضفة الغربية والأردن وقبلهما قطاع غزة (٢٩). وأن يتم ذلك عن طريق الاستعانة بخبرة ورؤوس أموال أجنبية تقوم بتطوير الزراعة المصرية والاهتمام بالاقتصاد فى استخدام المياه الذى سيحقق استصلاح أراض جديدة فى مصر .

٢ - وهو الاتجاه الثانى فترى إمكانية تطويره بصورة أفضل بسبب عدة عوامل وهى تحسين أساليب الزراعة الحالية التى ستتم بخبراء مصريين وأمريكيين وبدعم من البنك الدولى .

أما عن نقل المياه حسب المقاييس المصرية فسيكون بنسبة ضئيلة للغاية وهى نصف من المائة فى المائة وهذه النسبة ترى أنها لا تشكل عجزاً فى ميزانية المياه المصرية، وليست ضرورية فى الوقت الحالى ويمكن نقلها بتكلفة رخيصة إلى قطاع غزة وإلى صحراء النقب فى إسرائيل. فمصر بعد بناء السد العالى تحولت من حالة التكيف بحسب الظروف إلى حالة السيطرة على هذه الظروف. ووفق الاتفاقيات التى وقعتها مع دول حوض النيل تبلغ حصتها من المياه سنوياً ٥٥,٥ مليار م٣ (٣٠) .

أما عن الأخطار الناجمة عن تنفيذ هذا المشروعات فيمكن إيجازها فيما يلى :

١ - إذا حصلت إسرائيل على ما تريده من المياه من مصر فسوف يزيد من قدرتها على زراعة ٢,١٦ مليون دونم من الأرض أى إضافة ١,٢٧ مليون فدان ، وهذا سوف يرفع من مقدرة إسرائيل على استيعاب مهاجرين جدد يقدر عددهم بحوالى ١,٦ مليون نسمة دون ضغط إضافى على مواردها .

٢ - ستتمكن إسرائيل من حشد جيش يقدر بمليون جندى عام ٢٠٠٠ بمساعدة كميات المياه التى ستحصل عليها ، وذلك بالوضع فى الاعتبار معدلات التعبئة العامة العالية

فى إسرائيل والتى تصل إلى ١١%. وفى هذه الحالة ستزداد إسرائيل قوة وميلاً للاعتداء للحصول على مزيد من المياه .

٣ - وصول المياه إلى النقب يعطى له الحق فى أن يصبح جزءاً من وادى النيل يعتمد عليه اليهود فى معيشتهم ولا يمكن إيقافه بعد ذلك .

٤ - توصيل مياه النيل إلى إسرائيل يفتح الباب واسعاً أمام دول حوض النيل للتصرف بالمثل وبذلك تفتح مصر باباً قد يصبح قاتلاً لها فى المستقبل غير البعيد .

ويلخص كتاب " نهر النيل الماضى والحاضر والمستقبل " مخاطر وصول مياه النيل إلى صحراء النقب فى تقرير فنى إذ يقول: أنه مولد جديد لإسرائيل لأنه يعطى إسرائيل مساحة زراعية تناهز ٢٠ ضعف المساحة المزروعة حالياً. ويسمح لإسرائيل بمضاعفة سكانها الحاليين، والحصول على ٥٠٠ ألف فدان جديد فى النقب - وتولد إسرائيل الكبرى - وتجاور مصر كثافة سكانية لم تحلم بها إسرائيل، فإن مساحة النقب هى ثلثا مساحة إسرائيل(٣١).

ثالثاً - مياه النيل فى التحالف الإسرائيلى الأثيوبى:

تقع إثيوبيا ضمن دائرة الاهتمام الدولية فى الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الوطن العربى لكونها أحد مصادر المياه الرئيسية لكل من السودان ومصر، حيث تسيطر على ٨٥% من مياه النيل، وتعمل إسرائيل على تشجيع إثيوبيا لإقامة سد على مجرى النيل الأزرق الذى يشكل ٨٠% من مياه النيل وإضافة مشروعات للرى على النيل والتأثير بالتالى على منسوب المياه فى كل من السودان ومصر.(٣٢)

يقول ميخائيل بار زوهر مؤلف كتاب " النبى المسلح " وهو عبارة عن قصة حياة "ديفيد بن جوريون" إن إسرائيل بعد قيامها فى عام ١٩٤٨ وإعلان الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ضمان حدود إسرائيل عام ١٩٥٠ حاولت فى عام ١٩٥١ أن تقيم تحالفاً عسكرياً مع الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا مجتمعات أو منفردات ، وحاولت الدخول كعضو فى حلف شمال الأطلسى (الناتو) وفى تلك السنة سعت إسرائيل أيضاً لإيجاد واسطة دفاعية بينها وبين حليفات الإمبريالية الأمريكية فى المنطقة : أثيوبيا ، إيران ، تركيا ، ولقد برهن بن جوريون مرتكزات هذا التحالف على الشكل التالى :

- أثيوبيا ستصاب بالذعر من سياسة عبد الناصر التوسعية .

- تركيا تخاف من العدو العربى فى جبهتها الجنوبية .
- إيران تشتبك فى صراع إقليمى .

وبعد مفاوضات بين موشى ديان والجنرال مونتجمرى فى آيار ١٩٥٨ ومراسلات بين بن جوريون والجنرال ديجول ولد الحلف بين إسرائيل وهذه الدول الثلاث فى آب ١٩٥٨ تحت اسم حلف معاهدة الحزام المحيط : THE PERIPHERAL PACT TREATY وقد كتب بن جوريون رسالة إلى الرئيس الأمريكى أيزنهاور يقول فيها : تلقى المراحل الأولى من المخطط النجاح ، لكن ثمة شيئان يعتمدان على الدعم والمساندة الأمريكية ، المساعدة المالية والسياسية والمعنوية وتوفير الشعور لدى كل من تركيا وأثيوبيا بأن مساعينا تحظى بالدعم الأمريكى .

ولم يكن هذا التحالف بين إسرائيل وهذه الدول الثلاث مجرد وسيلة لإخراج إسرائيل من عزلتها ، ولتخفيف آثار المقاطعة العربية فقط ، بل كان إحدى وسائل الضغط السياسى والعسكرى والاقتصادى ، واستغلال الأنهار العربية التى تنبع من أراضى كل من إثيوبيا وتركيا[٣٣] للضغط على الدول العربية خاصة مصر (عن طريق نهر النيل) وكل من سوريا والعراق (عن طريق نهرى دجلة والفرات).

لذلك كانت أثيوبيا هى آخر دولة أفريقية تقطع علاقاتها مع إسرائيل تنفيذاً لقرارات منظمة الوحدة الأفريقية وذلك فى أكتوبر ١٩٧٣ ثم ظلت محتفظة بعلاقات متنوعة معها رغم عدم وجود تمثيل دبلوماسى بين البلدين .

وفى ٣ نوفمبر ١٩٨٩ استعادت أثيوبيا علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع إسرائيل ، وبعد أسابيع قليلة ذكرت صحيفة " اندبندنت " البريطانية فى ٦ / ١ / ١٩٩٠ أن خبراء إسرائيليين يعملون لحساب الحكومة الأثيوبية يجرون دراسات تمهيدية لبناء ثلاثة سدود فى منطقة بحيرة تانا ونهر أباى الذى يصب فى النيل الأزرق .

وبدا من ذلك الحين أن إسرائيل تسعى للضغط على دول حوض النيل خاصة مصر والسودان من خلال تقديم المساعدات لأثيوبيا لتشجعها على إقامة مشروعات لتحويل جزء من مياه النيل الأزرق [٣٤] مما يؤثر على كمية المياه التى ترد إلى مصر.

وبصفة عامة يشكل البحر الأحمر منطلق الأطماع الجيوبوليتيكية المشتركة لكل من أثيوبيا وإسرائيل.[٣٥] ففى العام ١٩٤٩ نفذت إسرائيل إلى البحر الأحمر باختراقها خطوط

الهدنة واحتلالها منطقة أم الرشراش على خليج العقبة، وأنشأت عليه مرفــأ إيــلات ثــم انتزعت بالعدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ حق المرور فى مضائق تــيران والبحــر الأحمر وكرست هذا الحق فى معاهدات كامب ديفيد ، وراحت إسرائيل تفتش منذ اللحظــة الأولى لوصولها إلى مياه البحر الأحمر عن مرتكز فى حوض هذا البحر ، والتقت مصالحها مباشرة مع أطماع أثيوبيا الساعية بدورها (منذ عهد منليك) إلى الوصول إلى سواحل البحر الأحمر والتحكم بمضيقه الجنوبى، واستطاعت أثيوبيا فى ظل الدعم الأمريكى عــام ١٩٥٢ أن تقيم اتحاداً فيدرالياً مع أريتريا تمهيداً لاحتلالها عسكرياً ثم ضمها إلــى الإمبراطوريــة الأثيوبية عام ١٩٦٢ وحققت أثيوبيا بذلك هدفها الجيوبوليتيكى بوصولها إلى البحر والمياه المفتوحة وخروجها من العزلة البرية. وفى مواجهة الدعم العربى الكبير لثــورة الشــعب الأريترى ، أندفعت أثيوبيا بتوثيق علاقاتها مع إسرائيل لتحقيق الهدف المشترك لهما وهو كسر الطوق العربى فى البحر الأحمر ونزع الصفة القومية عن هذا البحر ، لذلــك جعلــت أثيوبيا شواطىء أريتريا وجزرها تحت السيطرة الأمريكية والإسرائيلية، وقدمــت لــهاتين الدولتين تسهيلات استراتيجية غير محدودة .

لقد كان الدور الإسرائيلى يعمل بالواسطة منذ الخمســينيات عــن طريــق مؤسســات الدراسات الاستراتيجية الأمريكية ، والبعثات إلى الدول الأفريقية المتحكمة بمنابع النيــل ، وعن طريق تشجيع الشركات الأمريكية الواقعة تحت التأثير الصهيونى لتنفيذ مشاريع للرى فى هذه الدول ففى الفترة ما بين (١٩٥٨ - ١٩٦٤) قام المكتب الأمريكــى لاســتصلاح الأراضى الزراعية بوضع دراسة موسّعة استصلاح الأراضــى علــى الحــدود الســودانية الأثيوبية ولإنتاج الطاقة الكهربائية[٣٦] وبالمقابل عارضت أثيوبيا بتحريض من إســرائيل تنفيذ مشروع السد العالى الذى بدأ تنفيذه عام ١٩٦٠ كما عارضت مشروعاً مصرياً آخــر لتحويل جزء من مياه النيل لرى سيناء (بمساحة ٣٥ ألف فدان) وتقدمت بشــكوى إلــى منظمة الوحدة الأفريقية[٣٧] .

وقد نشرت الدراسات الأمريكية والمخططات اللازمة لإقامة السدود فــى ١٧ مجلــداً ، وتقدر كمية المياه اللازمة لخدمة مشاريع الرى الأثيوبية المقترحة بحوالى ٨٠ مليــار م٣ وذلك حتى نهاية القرن العشرين وهذه الكمية ستأتى على حساب مصر والسودان .

بعد تلك الفترة وخلال الثمانينيات انتقلت إسرائيل إلى العمل المباشر بوصــول خــبراء

إسرائيليين إلى كل من أثيوبيا وأوغندا لإجراء أبحاث تستهدف إقامة مشروعات للرى على النيل تستنزف ٧ مليارات م٣ (أو ٢٠ بالمائة من وارد النيل إلى مصر) وذلك على الرغم من انتفاء الحاجة إلى مشاريع رى مائية فى أوغندا التى تتلقى أمطاراً استوائية تبلغ سنوياً ١١٤ مليار م٣ .

وقد اتخذ التنسيق الأثيوبى – الإسرائيلى فى عهد منجستو هيلا ماريام (الذى أطاح بالإمبراطور هيلاسلاسى) عام ١٩٧٤ منحى جديداً ، وامتدت أخطاره إلى جنوب السودان مع جون جارنج وهو يهدف إلى فصل الجنوب السودانى الذى يشكل حوض بحر الجبل (الناظم الأول لنهر النيل) وبذلك تكتمل حلقة المؤامرة بسيطرة أثيوبيا على الشريان الرئيسى وهو النيل الأزرق ، وسيطرة المنشق جارنج على الشريان الآخر وهو بحر الجبل.

ورغم النفى المستمر من قبل السلطات الأثيوبية لوجود تعاون مع إسرائيل لاستثمار النيل، فقد أعلنت شركة تاحال الإسرائيلية المسئولة عن تطوير وتخطيط المصادر المائية فى إسرائيل أنها تقوم بمشاريع وأعمال فى أثيوبية لحساب البنك الدولى، وأنها تقوم بأعمال إنشائية فى أوجادين فى الطرف الآخر من أثيوبيا على حدود الصومال. وكشفت المصادر أن خبراء إسرائيليين قاموا بعمليات مسح لمجرى النيل والمناطق المحيطة به ، وذلك لتقديم الاقتراحات حول إمكانية إقامة عدد من السدود على نهر النيل الأزرق.[٣٨]

ويهدف التعاون الإسرائيلى – الأثيوبى لتنفيذ المشاريع المائية التى سبق وأعلنت أثيوبيا عزمها على تنفيذها والتى يصل عددها إلى أربعين مشروعاً مائياً على نهر النيل الأزرق لتنمية الأراضى الواقعة على الحدود السودانية الأثيوبية. وتشمل هذه المشاريع إنشاء ٢٦ سداً على نهر النيل الأزرق لرى ٤٠٠ ألف هكتار وإنتاج ٣٨ مليار كيلو واط من الطاقة الكهربائية، الأمر الذى سيحرم مصر من خمسة مليارات متر مكعب من المياه، متجاوزة بذلك الاتفاقيات التى حددت اقتسام مياه النيل بين دول الحوض.[٣٩]

ويأتى هذا التعاون بين إسرائيل وأثيوبيا تتويجاً لتعاون سرى بين الطرفين قدمت إسرائيل من جانبها القنابل العنقودية وطائرات الكفير للجيش الأثيوبى، فيما سمحت السلطات الأثيوبية باستئناف تهجير اليهود الفلاشا إلى إسرائيل. وتسعى إسرائيل من وراء هذا التعاون إلى زيادة نشاطها فى منطقة القرن الأفريقى وتوطيد أقدامها فى المنطقة لتعزيز

دورها فى أحداث جنوب السودان ، والعودة إلى مدخل باب المندب من خلال إقامة منشآت عسكرية فى منطقة جزيرة دهلق .

مشاريع أثيوبيا على النيل :

قامت أثيوبيا بدراسة أربعة مشروعات بمعاونة مكاتب خبرة أمريكية وسوفيتية وبمعونة إسرائيلية وتتمثل هذه المشروعات فى :

١ - مشروع سد فينشا ، ويقام على أحد روافد النيل الأزرق وقد بدأ العمل فيه فى بداية ١٩٨٤ .

٢ - مشروع الليبرد على نهر السوباط .

٣ - مشروع سينت على أحد روافد عطبره ويؤثر على إيراد النهر بمقدار ٢/١ مليار متر مكعب .

٤ - مشروع خور الفاش ويقع على الحدود الأثيوبية - السودانية ويؤثر على مصر بمقدار ٤,٥ مليار م٣ (٤٠) .

وسوف تؤثر هذه المشروعات على مصر بمقدار ٧ مليارات متر مكعب سنوياً أى حوالى ٢٠ % من الإيراد الكلى لمصر من النهر .

وكان هذا مما دفع ببعض المهتمين بشئون المياه إلى الحديث عن " مؤامرة أثيوبية إسرائيلية " تسعى إلى التحكم أو التقليل من كميات المياه المتدفقة من نهر النيل إلى كل من مصر والسودان .

وقد وجهت مصر تحذيراً إلى إسرائيل وأثيوبيا فى ١٧ / ١ / ١٩٩٠ بعدم العبث بمياه النيل ، وذلك بعد تلقيها تقريراً عن أنشطة إسرائيلية فى أثيوبيا يمكن أن تؤثر على مجرى نهر النيل وعن قيام الإسرائيليين باستكشاف إمكانية بناء ثلاثة سدود كجزء من برنامج ضخم للتنمية الزراعية والرى فى أثيوبيا، وقد شوهد مهندسوهم يجرون اختبارات للتربة فى منطقة آبى ومنطقة بحيرة تانا بالقرب من النيل الأزرق (٤١) .

وبعثت مصر برسالة إلى أديس أبابا عبر ليبيا حول منتصف يناير ١٩٩٠ تفيد بأن "القاهرة لن تسمح بأية محاولة لإعاقة مجرى نهر النيل" .

وطلبت الخارجية المصرية من الحكومة الأثيوبية التى تشرف على منابع النيل تفسيراً واضحاً لمدى تأثير السدود التى تبنيها على بحيرة تانا على تدفق المياه بمعدلاتها الطبيعية إلى النيل الأزرق .

وقد جاء الرد الإثيوبى مطمئناً، وبالرغم من ذلك طاف الرئيس حسنى مبارك جواً بمنطقة السدود الأثيوبية ليطمئن بنفسه على أن مصر لن تتأثر بها . وكان هذا الإطمئنان ضرورة بعد ما قيل عن استعانة إثيوبيا بخبراء إسرائيليين لتنفيذ هذه السدود وعن رغبة إسرائيل فى خنق مصر مائياً من ناحية المنبع .

وكانت بعض الدراسات قد أشارت إلى أن السدود الثلاثة التى تزمع إسرائيل إنشاءها بالقرب من بحيرة تانا ، ونهر أباى أحد روافد نهر النيل ستحقق لإثيوبيا التحكم فى ٨٢ % من مياه النيل مما يهدد كلاً من السودان ومصر بشكل مباشر. وقد أكد السفير سيد أبو زيد مدير إدارة مجلسى الشعب والشورى بالخارجية المصرية فى أول يوليو ١٩٩١ بأن وزارة الخارجية تتابع باهتمام شديد هذا الموضوع وأصدرنا بياناً رسمياً بذلك حتى يكون بمثابة رسالة موجهة إلى جميع الأطراف ، وقال : إننا أرسلنا لسفارتنا فى تل أبيب باستفسار حول هذا الموضوع وتلقينا رداً من الحكومة الإسرائيلية تنفى فيها مشاركتها فى إقامة أية مشروعات إثيوبية على نهر النيل، على أن المشروعات الإثيوبية المقترحة تبلغ نحو ٣٢ مشروعاً منذ عام ١٩٥٨ وكانت تكلفتها نحو ٣ مليارات دولار ارتفعت إلى ١٠ مليارات دولار وهناك صعوبات فنية فى إقامة العديد من هذه المشروعات [٤٢] .

وفى يوليو ١٩٩١ كشف تقرير لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب المصرى عن حقيقة الوجود الإسرائيلى فى منابع النيل على النحو التالى :

- وجدنا أصابع إسرائيل تدعم مويس تشومبى حاكم إقليم كاتانجا الكونجولى الملاصق لمنابع النيل غرباً فى حربه ضد بياتريس لومومبا حتى أسقطه ولم تكن مناجم النحاس وحدها هى السبب بل كان هدفها النيل .
- ووجدنا أصابعهم فى أوغندا حتى استولت أو كادت على سلوكيات حكامها وفى مقدمتهم عيدى أمين الذى تدرب فى إسرائيل ، وفتح أبواب بلاده بعدها لإسرائيل علماً بأن الجزء الأكبر الشمالى من أوغندا كان جزءاً من مديرية خط الاستواء المصرية السودانية .
- ووجدنا أصابع إسرائيل تمتد إلى أثيوبيا حيث المنابع الأساسية للنيل و٨٥ % من مياهه.

وقدمت إسرائيل المساعدات لحكام أديس أبابا عندما ساءت علاقاتها مع مصر بل وهى الآن (١٩٩١) تنفذ لأثيوبيا ٦ مشروعات سدود على منابع النيل هناك ، بما لهذا من تأثير حيوى ومباشر فى حصة مصر من المياه .

– ووجدنا أصابع إسرائيل فى جنوب السودان ذاته ودورها مع جون جارانج معروف حيث دربته ودربت قواته وأمدتهم بالأسلحة بمعاونة إثيوبيا، فليس هدف الجبهة مجرد تحرير جنوب السودان ، بل امتد هدفها لتحرير كل السودان .

وأضاف التقرير يقول: "أى إن أصابع إسرائيل تحاول أن تخترق دفاعات مصر الجنوبية وتحاول أن تحاصر منابع حياتنا وكل هذا باستراتيجية واضحة المعالم ضد مصدر الحياة لمصر" .

وكانت الفترة القصيرة السابقة على صدور هذا التقرير مليئة بالأخبار والتعليقات الصحفية المصرية والعربية والدولية، التى تشير إلى وجود خبراء إسرائيليين فى أثيوبيا، كما تشير أيضاً إلى محاولات إسرائيلية لتأليب دول المنابع على مصر أساساً والسودان بدرجة أقل.[٤٣] ومع ذلك يقول كاتب إسرائيلى : إن مصر تشعر بالقلق إزاء الخطط الإثيوبية الرامية إلى إنشاء السدود على النيل الأزرق، الذى يصب فى نهر النيل والذى يوفر بدوره أكثر من ٨٠ % من المياه لمصر. ويخشى المصريون من أن يخفض بناء هذه السدود تدفق النيل إلى الدلتا بنحو ٢٠ %. وليس ثمة شك فى أن مصر ستلجأ إلى خوض الحرب لحماية النيل والفنيون الذين يعملون على وضع الخطط للنيل الأزرق إسرائيليون[٤٤].

لقد حاولت إسرائيل التدخل فى البنك الدولى لتمويل المشروع على أن يتولى الفنيون الإسرائيليون وضع الدراسات الفنية والإشراف على التنفيذ. وبسبب ارتفاع كلفة المشروع بالنسبة إلى إمكانات إثيوبيا الاقتصادية رفض البنك الدولى إتمام الصفقة فتحولت إثيوبيا إلى البنك الإفريقى للتنمية. وقد وافق هذا الأخير شرط أن توافق حكومتا مصر والسودان على التنفيذ .

إن هذا التطور فى العلاقات الأثيوبية – الإسرائيلية فى عهد منجستو كان يهدف من جانب إسرائيل إلى استخدام إثيوبيا كورقة ضغط مائية على مصر لإجبارها على تنفيذ المشروع الذى اقترحه (السادات) القاضى بمد قناة " ترعة السلام " من النيل إلى

صحراء النقب لتغذيتها بنسبة واحد بالمائة من حصة مصر فى مياه النيل ، كما يبدو من تطور الأحداث فى القرن الإفريقى بعد سقوط منجستو أن الولايات المتحدة وإسرائيل تعدان أثيوبيا لدور مركزى إقليمى أكثر أهمية [٤٥] تدور فى فلكه دول مجمع البحار (أى الدول المشرفة على مضيق باب المندب) ودول مجمع الأنهار أى (الدول المشرفة على حوض السودان) وذلك بإطار ترتيبات جيوسياسية ، أبرز ملامحها :

١ - إنشاء كيانات صغيرة وضعيفة من حول إثيوبيا وهى أريتريا (التى أصبحت دولة مستقلة فى نيسان (إبريل) ١٩٩٣) والصومال (الذى يعانى من اضطرابات وتمزق يهدد وحدته ومصيره) وجنوب السودان (الذى تسعى حركة المنشق جون جارانج إلى إعلانه دولة منفصلة).

٢ - استخدام إثيوبيا قاعدة أمريكية - إسرائيلية يسهل من خلالها السيطرة على هذه المنظومة الإقليمية، وبالتالى إحكام الطوق على المنطقة العربية وشقها فى وسطها عبر محور أثيوبيا - إسرائيل - تركيا .

٣ - توثيق علاقة هذه المنظومة الأفريقية بإسرائيل، وهذا ما أكده الرئيس الإثيوبى وقائد قوات الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا " ملس زيناوى " من أن بلاده تقيم علاقات ودية مع إسرائيل، كذلك كان لرئيس الحكومة الإريترية المؤقتة " أسياس أفورقى " موقف مماثل تجاه إسرائيل التى يقيم معها علاقات ودية حميمة مهينة لتاريخ أرتيريا العربى وكفاح شعبها ضد الاستعمار الأثيوبى وحليفته إسرائيل [٤٦] .

ولعل ذلك هو ما يدفع الباحث للخروج بالنتيجة التالية:

" إن نهر النيل يمثل شريان الحياة فى مصر حتى أن الحياة لا تستقيم فيها إذا ما اضطرب جريانه بأى شكل من أشكال الاضطراب، فلهذا كان من الطبيعى أن يمتد حزام الأمن المائى الاستراتيجى لمصر إلى المنابع الرئيسي فى حوض النيل، وأن يكون أى عمل يجرى فى هذا الحوض ويؤدى إلى إحداث اضطراب فى جريان النيل إلى مصر أو أن ينقص من حصة مصر التاريخية من مياهه عملاً يمس الأمن القومى المصرى مساساً مباشراً ويعرضه للخطر، ومن ثم ينبغى على الدولة التى يتعرض أمنها القومى للخطر أن تدافع عنه بما شاءت من وسائل وأدوات ".[٤٧]

وبالرغم من أن الأمر قد لا يبلغ حد الصراع المسلح فإنه لا يمكن إسقاط هذا الاحتمال ، ذلك أنه للمتغيرات الإقليمية والأفريقية والدولية تأثيرها المباشر فى تكوين تلك المصلحة الإثيوبية.

وإن كانت السياسة المصرية تؤكد دائما فيما يتعلق بمياه النيل على الحقوق المكتسبة لمصر فى مياه النيل وحق مصر فى الحصول على نصيب معقول من أى إيرادات إضافية تنتج عن تقليل المفقود عند المنابع، كما تؤكد أهمية التشاور مع دول حوض النيل قبل الشروع فى أى ترتيبات من شأنهاأن تؤثر فى الموارد الحالية والمستقبلية.(٤٨)

الخاتمة : أزمة المياه بين الحقيقة والافتعال :

تمكنت وسائل الإعلام الإسرائيلية من الترويج لوجود أزمة مائية كبيرة تهدد الحياة فى إسرائيل والمنطقة. وانطلاقاً من ذلك يكاد لا يخلو بحث أو دراسة عربية عن المياه فى فلسطين من الإشارة إلى الأزمة المائية التى تعانى منها إسرائيل وحجم هذه الأزمة والتوقعات المستقبلية لها وانعكاساتها على الشرق الأوسط برمته .

وإذا كان هناك مبرر أمام وسائل الإعلام الإسرائيلية لوجود أزمة مائية خانقة فى إسرائيل، لتبرر بذلك استمرار سيطرتها واحتلالها لفلسطين وللأراضى الفلسطينية والعربية التى احتلت بعد عام ١٩٦٧، ولتبرر احتلال جنوب لبنان من أجل السيطرة على المياه التى تذهب هدراً من مياه الليطانى فلا يوجد هناك أى مبرر لوسائل الإعلام العربية والدارسين العرب للترويج لهذه المسألة .

إن الضجة الإعلامية الإسرائيلية حول وجود أزمة مائية خانقة فى إسرائيل تفتقر إلى أدنى المبررات والمصوغات العلمية ، حيث تشير المعطيات الإسرائيلية وغير الإسرائيلية إلى أن كمية المياه المتاحة فى فلسطين كاملة تتراوح ما بين ٣ - ٣,٢٦ مليار م٣ سنوياً، وإذا ما أضفنا إلى هذه الكمية المياه التى سيطرت عليها إسرائيل بالقوة فى حرب عام ١٩٦٧ والتى تتراوح ما بين ١,٢٩٠ - ١,٣٢٠ مليار م٣ سنوياً (منها ٢٠ مليون م٣ سنوياً من مياه هضبة الجولان و ٨٠٠ مليون م٣ من مياه نهر الأردن و٧٠ - ١٠٠ مليون م٣ من مياه نهر اليرموك و٤٠٠ مليون م٣ من مياه نهر الليطانى) فستصبح بذلك كمية المياه التى تسيطر عليها إسرائيل حالياً ما بين ٤,٢٩٠ - ٤,٥٨٠ مليار م٣ سنوياً ، وهذه الكمية تزيد بحوالى ٢,٥ مليار م٣ سنوياً عن كمية المياه المتاحة فى فلسطين

١٩٤٨ وإذا علمنا أن كمية المياه التى استخدمتها إسرائيل عام ١٩٩٠ بلغت حوالى ٢ مليار م٣ أى بزيادة حوالى ٢٠ مليون م٣ فقط عن كمية المياه السنوية المتاحة فى فلسطين ١٩٤٨ وأقل بحوالى ٢,٥ مليار م٣ سنوياً عن كمية المياه التى تسيطر عليها من مياه الدول المجاورة ، فلماذا هذه الضجة الإعلامية الإسرائيلية حول وجود أزمة مائية فى إسرائيل وما هى أهدافها؟ .

إن تركيز الإعلام الإسرائيلى على الأزمة المائية التى تعانى منها إسرائيل والواقع التشاؤمى لهذه الأزمة خلال العقد المقبل يهدف بحسب اعتقادنا إلى تحقيق مكاسب سياسية وجغرافية لإسرائيل فى أية تسوية للصراع العربى – الإسرائيلى، وبما يضمن تدفق المياه داخل إسرائيل إضافة إلى توفير ما تطلق عليه إسرائيل الحدود الآمنة ونعتقد بأن الحدود الآمنة التى تطالب بها إسرائيل ليست إلا حدوداً مائية وإذا ما عدنا إلى الأفكار الإسرائيلية المختلفة حول التسويات السلمية للصراع العربى الإسرائيلى نراها ترتكز على ضرورة احتفاظ اسرائيل ببعض المناطق باعتبارها حدوداً آمنة وإذا ما عدنا أيضاً إلى المصادر المائية المتاحة فى فلسطين سنجدها متركزة أو متوفرة فى غالبيتها العظمى فى المناطق التى تعتبرها إسرائيل مناطق حيوية بالنسبة لأمنها وتطالب بالاحتفاظ بها فى أية تسوية سلمية [٤٩] . فالمسألة المائية من أكثر المسائل تعقيداً فى السياسة الإسرائيلية وتشكل عاملا أساسياً فى صنع القرار الإسرائيلى فى التعامل مع الأقطار العربية[٥٠].

ويميل الإسرائيليون دائماً إلى الربط بين تحقيق السلام وإنهاء حالة الحرب بينهم وبين الأطراف العربية من جهة، وإقرار مشروعهم المائى من جهة أخرى ، وفى هذا الصدد يشير البروفيسور وان سالا زفسكى مفوض المياه فى إسرائيل وأحد أعضاء الوفد الإسرائيلى فى لجنة المياه بالمباحثات متعددة الأطراف بفينا عام ١٩٩٢ إلى أنه: "إذا كان أحد يقصد السلام فينبغى ألا يجادل بشأن المياه وعليه أن يجلس لمحاولة البحث عن حلول فنية ، فإذا كانوا يقولون (يقصد العرب) إنه لا يمكننا التحدث إليكم عن المياه لأننا لا نزال أعداءً فإنهم لا يقصدون السلام".[٥١]

ويقول إبراهام شامير الذى عمل لسنوات طويلة فى تخطيط ترتيبات السلام المستقبلية ورئيسا لشعبة التخطيط فى الجيش الإسرائيلى ومديراً عاماً لمكتب رئيس وزراء إسرائيل "إن الموضوع الوحيد فى الشرق الأوسط الذى يستلزم وضع نظام له بين الدول هو

موضوع المياه". فمشكلة المياه هى معضلة السلام والحرب ... ومن الممكن أن تختار إسرائيل سياسة السيطرة على مصادر المياه بما يعنى الحرب أو تختار سياسة توزيع المياه بين دول المنطقة وهو ما يعنى السلام.[٥٢]

ومن ثم يبدو فى رأى كثير من الباحثين أن الحديث عن أزمة مياه أو حروب مياه هو محاولة من جانب إسرائيل لفرض أجندتها وسلم أولوياتها على المنطقة .

الأمر الثانى الذى أريد أن أختم به هذا البحث هو مدى جدية التهديد الإسرائيلى لمصر فى منابع النيل ؟

إن نظرة على جغرافيا وطبوغرافيا النيل تبين أن طبوغرافيا الجنوب لا تسمح بإقامة سدود على الأنهار الجارية على أرضه، فدرجة انحدارها فى منطقة البحيرات العظمى تجعل من بناء السدود بغرض حجز المياه أمراً قليل الفعالية بالإضافة إلى الكلفة المالية العالية لإقامة تلك المشاريع مما تعجز معه إثيوبيا بمفردها على القيام بها. فكما يرى د. رشدى سعيد أنه لا يوجد بين المشروعات الإثيوبية ما يمكن أن يضر بمصر فى حال تنفيذها غير تلك التى تحيط ببحيرة تانا (...) أما باقى المشروعات فهى إما صغيرة وغير مؤثرة أو إنها ستقام بغرض توليد الكهرباء كما أن جميع مشروعات الزراعة بما فيها تلك التى حول بحيرة تانا فإنها غير اقتصادية وستكون كلفتها كبيرة جداً بالنسبة لمردودها. [٥٣]

وإسرائيل لا يمكنها أن تدفع فغاية الدور الإسرائيلى هو دور السمسار الذى يأخذ ربحه من جمع البائع والمشترى ، أما التمويل الدولى فلا يمكن أن يقدم على مثل هذه المشروعات إلا بعد أن توافق دولتا المصب (مصر والسودان) ويثبت عدم تأثر حقوقهما التاريخية والمكتسبة من مياه النهر.[٥٤]

أخيراً هناك خط الدفاع الأخير وهو الذى لوحت به مصر فى فترات التوتر مع إثيوبيا ألا وهو أن مياه النيل تشكل جوهر الأمن القومى المصرى الذى ينبغى الدفاع عنه بكل السبل وأكثرها ردعاً.

الهوامش

(١) يقول د. بطرس غالى أمين عام الأمم المتحدة السابق، ان: الحرب القادمة فى الشرق الأدنى لن تكون حول السياسة بل على المياه.

انظر:

Al. J. Venter, the Oldest Threat: Water in the Middle East, Middle East Policy, Vol. 71, No. 1, June, 1998, 126.

(٢) د. مارى نوفل: مشكلة المياه بين لبنان وأسرائيل، الإطار الجيوستراتيجيى العام، د. أحمد يوسف أحمد (محرر) ندوة المشكلات المائية فى الوطن العربى ، القاهرة ٢٩-٣١ أكتوبر ١٩٩٤، صـ ١١٤.

(٣) محمود رياض: إسرائيل والمياه العربية ، القضية وتطورها ، الباحث العربى ، العدد السادس، يناير ١٩٨٦ صـ ١١ .

(٤) بيان نويهض الحوت ، خلفية الأطماع الإسرائيلية فى المياه اللبنانية : انعكاس الجذور الدينية والصهيونية والقانونية على مفاوضات السلام ، المستقبل العربى، السنة ١٨ ، العدد ١٩٥ ، مايو ١٩٩٥ صـ ٤٤ .

(٥) مجدى صبحى: الترتيبات الإقليمية لاستخدام المياه فى الشرق الأوسط فى : د سمعان بطرس فرج الله، مستقبل الترتيبات الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربى ، القاهرة ٢٧- ٢٩ ديسمبر ١٩٩٧ صـ ٣٣٤ .

(٦) د . مجذاب بدر العناد: أزمة المياه فى المنطقة العربية ، مشاكلها وتأثيراتها فى معالجة الفجوة الغذائية العربية ، شؤون عربية، العدد٨٦، يونية ١٩٩٦ صـ٥٦.

(٧) إليشع كالى: المياه والسلام، وجهة نظر إسرائيلية، ترجمة رندة حيدر ، بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١، صـ ٥.

(٨) د. مجذاب بدر العناد: أزمة المياه فى المنطقة العربية، مرجع سابق، ص ٥٦.

(٩) حول علاقة السياسة المائية الإسرائيلية والصراع العربى الإسرائيلى انظر: ليزلى شميدا، مشروعات إسرائيل المائية وتأثيرها على حركة الصراع العربى الإسرائيلى، الباحث العربى، العدد السادس، يناير ١٩٨٦، ص. ١٨-٢٤.

(١٠) د . أحمد ثابت: الموقف الإسرائيلى من قضية المياه ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى الحادى عشر للبحوث السياسية -القاهرة: ٦ - ٨ ديسمبر ١٩٩٧، صـ ٥ .

(١١) نافذ أبو حسنة: الأبعاد السياسية لمشكلة المياه فى الشرق الأوسط، صامد الاقتصادى ، السنة ١٤ ، العدد ٨٩، تموز ١٩٩٢ صـ ٣٢ .

وانظر أيضاً عرض جورج المصرى لكتاب T., Naf., P. Lydon, Water in the Arab World, Harvard Uni. V.S.A., 1995 فى : شؤون عربية، العدد ٨٦، يونيه ١٩٩٦، صـ ٢٠٨..

(١٢) هانى خليل: الأمن المائى العربى فى ضوء إمكانات التعاون واحتمالات الصراع، فى : نجيب عيسى، (مدير المشروع) مشكلة المياه فى الشرق الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤، جـ ٢، صـ ٣٣١.

(١٣) فتحى على حسن: المياه وأوراق اللعبة السياسية فى الشرق الأوسط ، القاهرة : مكتبة مدبولى، ١٩٩٧ صـ ١٤٥.

(١٤) د . جمعة رجب طنطيش: المياه فى فلسطين ، بنغازى : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٩ صـ ٢٧٣.

(١٥) رياض توفيق ماضى: سياسة الصهاينة المائية فى الأراضى العربية المحتلة، دمشق: منشـورات وزارة الثقافة، ١٩٩٠، صـ ١٠٧.

(١٦) فتحى على حسين: مرجع سابق، صـ ١٤٨.

(١٧) حاول هيرتزل الضغط على الحكومة المصرية بقبول المشروع عبر خطابه إلى الخارجية البريطانيـة إلا أنه لم ينجح. د. سامر مخيمر وخالد حجازى: مرجع سابق، صـ ١٠٤.

(١٨) د. عدنان هزاع البياتى: دول الجوار العربى والأطماع الجيوبوليتيكية فى المياه العربية، شؤون عربيـة، العدد ٩٠، يونيو ١٩٧، صـ ٨٩.

(١٩) د. عبد المالك خلف التميمى: المياه فى المشرق العربى، قضية حدود، عالم الفكر، المجلـد الخـامس والعشرون، العدد الرابع، أبريل-يونيو ١٩٩٧، صـ ١٣٤.

(٢٠) د . صالح زهر الدين: مشروع إسرائيل الكبرى ، بين الديموغرافيا والنفط والمياه ، بيروت : المركـز العربى للأبحاث والتوثيق، صـ ٢٥٠.

(٢١) عبد الأمير دكروب: مستقبل الصراع حول المياه (فى الشرق الأوسط) الفكر العربى، السـنة الخامسـة عشرة، العدد السادس والسبعون، ربيع ١٩٩٤، ص ٢١٨.

(٢٢) جاد إسحق وهشام زعرور: مخططات إسرائيل المائية فى: مرجع سابق، جـ ١، صـ ١٤٥.

(٢٣) د . حمدى عبدالرحمن حسن: إمكانيات تدعيم الأمن المائى العربى ، بحث مقدم إلى المؤتمر السـنوى الخامس للبحوث السياسية -القاهرة، ١٤- ١٦ ديسمبر ١٩٩١، صـ ٢٣.

(٢٤) رياض توفيق ماضى ، مرجع سابق، صـ ١٠٩.

(٢٥) د . عبدالعظيم أبو العطا و د. مفيد شهاب و دفع الله رضا ، نهر النيل الماضى والحاضر والمسـتقبل ، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٥ صـ ١١٢.

(٢٦) د. سامر مخيمر وخالد حجازى: أزمة المياه فى المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنـة، الكويـت، عالم المعرفة، العدد ٢٠٩، صـ ٩٨.

(٢٧) فتحى على حسن: مرجع سابق صـ ١٥٢.

(٢٨) مجلة المجتمع (الكويت) العدد ١١٠٣ ، ١٤ / ٦ / ١٩٩٤.

(٢٩) فى منتصف عام ١٩٨٩ وخلال انعقاد ندوة التعاون الاقتصادى لدول الشـرق الأوسـط فـى لـوزان بسويسرا تقدم الرئيس السابق لجامعة تل أبيب البروفيسور حاييم بن شاهار فى معـرض حديثـه عـن مجالات التعاون بين إسرائيل والدول العربية، تقدم باقتراح دعا فيه أن تقوم مصر بمنح إسرائيل حصـة من مياه نهر النيل قدرها واحد فى المائة من مياه النهر. (أى نفس مشروع إليشع كالى السابق) انظـر: الشاهد، العدد ٩٢، أبريل، ١٩٩٣.

(٣٠) مجلة أكتوبر، (القاهرة) ١٥ / ٣ / ١٩٩٨.

(٣١) د . عبدالعظيم أبو العطا ، مرجع سابق صـ ٦.

(٣٢) حسن حمدان العلكيم: أزمة المياه فى الوطن العربى والحرب المحتملة، مجلة العلوم الاجتماعية، العـدد الثالث، خريف ١٩٩٥، صـ ٢٥.

(٣٣) حمد سعيد الموعد: حرب المياه فى الشرق الأوسط ، دمشق، دار كنعان للدراسات والنشر، ١٩٩٠ ص ١٥٥.

(٣٤) عبد الله مرسى العقالى: المياه العربية بين بوادر العجز ومخاطر التبعية ، القاهرة، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، ١٩٩٦ صـ ١٧١ .

(٣٥) تستهدف إسرائيل استراتيجيا من موقفها مع إثيوبيا السيطرة على مدخل البحر الأحمر الأمر الذى تسهله لها إثيوبيا منذ منتصف الخمسينات حتى الآن.

انظر: هانى خليل، مرجع سابق صـ ٣٢٩.

(٣٦) كما تقول Natasha beschorner إن هذه المساعدة كالأمريكية لإثيوبيا كانت تحذير لنظام عبد الناصر ليكون أكثر اعتدالا فى سياسته العربية ضد إسرائيل.

Natasha Beschorner, Water and Instability in The Middle East, aDELPHI, Paper. 273, Winter 1992-3, p. 59.

(٣٧) عباس قاسم: الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية، المستقبل العربى، السنة ١٦، العدد ١٧٤، أغسطس ١٩٩٣، صـ ٣٦ .

(٣٨) حمد سعيد الموعد: مرجع سابق، صـ ١٦٦ .

(٣٩) عدنان هزاع البياتى: أزمة فى الوطن العربى، المستقبل العربى، السنة ١٨، العدد ٢٠٤، فبراير ١٩٩٦، ص ٦٩.

(٤٠) عبد السلام تدمرى: أزمة مياه النيل والتحديات الخارجية ، صامد الاقتصادى ، مرجع سابق صـ ٨١ .

(٤١) مؤخراً صرح د . محمود أبو زيد وزير الرى المصرى أنه : لا يوجد دليل على حدوث نشاط إسرائيلى معاد لنا – على منابع النيل – نعم هناك وجود لخبراء إسرائيليين فى المنطقة دون أن يصطحب ذلك حقائق أو قرائن على خطط لمضايقة مصر فيما يتعلق بملف المياه " الاتحاد ٢٢ / ٣ / ١٩٩٨ .

(٤٢) عبد الله مرسى العقالى: مرجع سابق، صـ ١٥٦ .

(٤٣) فتحى على حسين: مرجع سابق، صـ ١٦٠ .

(٤٤) بروس أ . هورويتز: أزمة المياه فى الشرق الأوسط، وجهة نظر إسرائيلية ، ترجمة غسان رملاوى ، شئون الشرق الأوسط، العدد الخامس، يناير ١٩٩٢، صـ ٨٠ .

(٤٥) كانت الدولة الأثيوبية قد ألغت من جانب واحد اتفاقيات ١٩٠٢ ورفضت الاعتراف بشرعية اتفاقيات ١٩٢٩ واعتبرت اتفاقيات ١٩٥٩ باطلة وكأنها لم تكن وأفادت أديس أبابا غداة التوقيع على الاتفاقيات الأخيرة حول تقاسم مياه النيل بين مصر والسودان بأنها لن تقدم فى المستقبل أى تنازلات لدول لا تعترف بحقوقها فى مياهها ، رغم أنها (أى هذه الدول) تقع أسفل مجرى النهر ، وللبرهنة على موقفها هذا الحازم ، رفضت أديس أبابا المشاركة فى أعمال اللجنة الفنية المشتركة التى تقرر تشكيلها بمقتضى نفس اتفاقيات ١٩٥٩ وبالأخص للنظر فى أى سياسة هيدروليكية مشتركة مع الدول الأخرى التى يمر بها النهر . ويمكن ترجمة موقف أثيوبيا على النحو التالى ، عدم قبول وعدم منح أى شىء لدول أسفل النهر طالما لم يسمح لها بتنفيذ منشآتها الهيدروليكية الخاصة وفى حالة شروع مصر والسودان أو أى منهما منفردة فى إقامة أى إنشاءات هيدروليكية فستبذل أديس أبابا كل ما فى وسعها

لمنع ذلك حتى تتجنب نشأة أى أمر واقع يمكن أن يتحول إلى حق مكتسب غير قابل للطعن فيه ، وسيطبق هذا المنطق على كل من السد العالى وقناة جونجلى وغير ذلك من المشاريع الأخرى .

انظر : حبيب عائب: المياه فى الشرق الأوسط ، الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦ صـ ١٤٩ .

(٤٦) عباس قاسم: مرجع سابق صـ ٣٨ .

(٤٧) د . هيثم الكيلانى: المياه العربية ، والصراع الإقليمى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة، مؤسسة الأهرام ، سلسلة كراسات استراتيجية رقم (١٧) سبتمبر ١٩٩٣ صـ ٢٨ .

(٤٨) د. سمى مخيمر وخالد حجازى: مرجع سابق، صـ ٩٨.

(٤٩) د. عمران أبو صبيح: المياه فى الشرق الأوسط، صامد الاقتصادى، مرجع سابق، ص ٢١.

(٥٠) د. غادة الحفناوى: أزمة المياه فى الشرق الأوسط (حوض نهر الأردن) مصر المعاصرة، السنة الخامسة والثمانون، العدوان ٤٣٧-٤٣٨، يوليو وأكتوبر ١٩٩٤، صـ ٧٥.

(٥١) د. سامر مخيمر وخالد حجازى: مرجع سابق، ص ١٩٥.

(٥٢) د. أحمد حماد: مشكلة المياه بالنسبة لإسرائيل: الجذور واحتمالات المستقبل، رسالة المشرق، السنة الثانية، المجلد الثانى، العدد ١، يناير ١٩٩٣، صـ ٣١.

(٥٣) د. رشيدى سعيد: ماذا وراء فتح ملف إعادة توزيع مياه النيل، الأهرام، ١٩٩٧/٩/٣.

(٥٤) حول الوضع القانونى لنهر النيل والحقوق التاريخية المكتسبة لكل من مصر والسودان. انظر : د. أحمد الرشيدى، الأنهار الدولية فى الوطن العربى: أوضاعها الجغرافية وتنظيمها القانونى، شئون عربية، عدد ٨٦، يونيه ١٩٩٦، صـ ٢٠.

الفصل التاسع والعشرون

موارد المياه فى مصر ووسائل تنميتها

د.عبد القادر عبد العزيز على

مقدمة :

الماء عصب الحياة ، به تبدأ حياة أى كائن حى وعليه يستكمل دورتــه فــى الحيــاة ، وعلى الماء تقوم كل أنشطة الإنسان . وقد كانت المياه منذ نشــأة الإنســان علــى سـطح الأرض هى العامل الرئيسى الذى يتحكم فى توزيع الإنسان ، فزادت كثافته عندما توافــرت موارد المياه ، وتخلخلت الكثافة بل وانعدمت عندما قلت أو ندرت الموارد المائية . والمــاء مورد متجدد لا ينفد ولكنه ثابت الكمية .

يعرض هذا البحث لموارد المياه فى مصر ووسائل تنميتها وتطويـــر إدارتـــها، حيــث أن الموارد الرئيسية للمياه تتمثل فى :

(أ) مياه الأمطار وتساهم بنحو ١,٤ مليار م٣ / السنة .

(ب) مياه الخزانات الجوفية الحفرية وتساهم بنحو ١,٦ مليار م٣ /السنة .

(ج) مياه نـهر النيل وتساهم بنحو ٥٥,٥ مليار م٣ / السنة . ويظهر بوضوح بأن اكثر مـن ٩٥% من موارد مصر نيلية .

---

* أستاذ الجغرافيا الطبيعية والخرائط ، وعميد آداب كفر الشيخ، جامعة طنطا.

ويمكن أن نقسم هذا البحث إلى ثلاثة أقسام رئيسية هى :

أولاً : موارد المياه فى مصر .

ثانياً : استخدامات المياه فى مصر .

ثالثاً : مستقبل استخدام المياه فى مصر ووسائل تنميتها وتطوير إدارتها .

وسوف نعرض لكل منها بالتفصيل فى الصفحات التالية :

أولاً : موارد المياه فى مصر :

يضم هذا البحث استعراضاً للموارد المائية فى مصر والتى تتمثل فى:

١- مياه الأمطار والسيول .

٢- مياه الخزانات الجوفية الحفرية .

٣- مياه نهر النيل .

ستظل مصر ولمدة طويلة مقبلة الدولة الرئيسية التى تستفيد من مياه نهر النيل ، فالنهر بالنسبة لها هو المصدر الأساسى لمياهها والذى تتضاءل أمامه جميع المصادر الأخرى . وسوف نتناول كلاً منها بشئ من التفصيل على النحو الآتى :

١- مياه الأمطار والسيول فى مصر :

(أ) الخصائص المناخية العامة للمطر فى مصر :

تجدر الإشارة قبل البدء بدراسة المطر فى مصر إلى إبراز الخصائص العامة التالية بالنسبة لسقوط المطر ، وذلك لتحكمها فى الكميات الساقطة وتوزيعها فى الزمان والمكان وهذه الخصائص هى :

* قلة الأمطار وطبيعتها الإعصارية والرعدية :

تخضع مصر لنوعين من الأمطار هما :

النوع الأول : أمطار المنخفضات الجوية أو كما تسمى بأمطار الجبهات أو الأمطار الإعصارية Cyclonical ، وهو الذى يسقط بسبب المنخفضات الجوية .

أما النوع الثانى : فهو أمطار العواصف الرعدية (أو كما يسمى بأمطار التصعيد Conventional) . وهو الذى يرتبط بحالات عدم الاستقرار التى تنشأ نتيجة لتسخين الهواء عند سطح الأرض وارتفاعه إلى أعلى مما يؤدى إلى تشكيل سحب ركامية أو مزن ركامى - وكلا النوعين؛ أمطار الجبهات والتصعيد - غير منتظم لا فى المكان ولا فى الزمان ولا فى كميته أيضاً ، وهذا أمر طبيعى فى المناخ الصحراوى .

ومعظم أمطار مصر من النوع الأول - المطر الإعصارى - والذى يتركز فى منطقة الساحل الشمالى بصفة خاصة ، ومنطقة الدلتا حتى دائرة عرض ٢٨ شمالاً تقريباً بصفة عامة . بينما تحرم منه الأماكن الواقعة إلى الجنوب من دائرة العرض هذه إلا نادراً . وتتباين كمية المطر الإعصارى تبايناً كبيراً من منخفض إلى آخر ، والمعتاد هو أن تكون المنخفضات الشتوية أغزر مطراً من المنخفضات الربيعية والخريفية .

أما النوع الثانى؛ مطر التصعيد أو مطر العواصف الرعدية الذى يتركز فى الجهات الجنوبية من البلاد بصفة عامة والجهات الجنوبية الشرقية بصفة خاصة ، وهو يأتى غالباً فى فصل الربيع وعواصف الأمطار الرعدية لا ترتبط بمكان ثابت ، وتتميز بعدم الانتظام حيث أنها تتباين تبايناً كبيراً فى كميتها بحيث تكون فى سنة من السنين أضعافها فى سنة أخرى . وتحدث العواصف الرعدية فى مصر فى فصول المطر الثلاثة الشتاء والخريف والربيع فى حين أن فصل الصيف يمتاز بهدوئه وعدم حدوث أى نوع من الاضطرابات الجوية فيه .

أما فيما يتعلق بقلة الأمطار؛ فمن المعروف أن كميات الأمطار فى مصر قليلة فى أغلب المناطق ، حتى فى الجهات الشمالية ، والتى تعتبر أكثر الجهات مطراً بالنسبة للجهات الأخرى فى مصر، فكميات المطر فيها قليلة ومحدودة (متوسط المجموع السنوى للأمطار فى الإسكندرية يبلغ حوالى ٢٠٠ مم) . ولو قارنا ذلك بكميات الأمطار الساقطة على الساحل الشمالى للبحر المتوسط أو حتى على امتداد الساحل الجنوبى له ، نجد أن الساحل الشمالى لمصر أقل قطاع فى كمية المطر بالنسبة لبقية قطاعات الساحل الجنوبى للبحر المتوسط . فمتوسط المجموع السنوى للمطر فى مراكش ٢٥٠مم ، وفى الجزائر ٧٥٠مم ، وفى تونس ٤٥٠مم ، وفى برقة ٥٠٠مم ، وفى طرابلس ٣٥٠مم، ولعل هذا يرجع إلى سببين : السبب الأول : أن منخفضات البحر المتوسط الجوية التى تحمل إلينا الأمطار ، لا

تصلنا إلا منخفضات ضحلة ضعيفة حيث تقترب فى نهاية رحلتها رغم أنها تمر طويلاً فوق البحر ، ثم انها لا تتوغل كثيراً نحو الداخل . والسبب الثانى وهو الأهم : انخفاض ساحل البحر المتوسط ومرور المنخفضات الجوية والرياح المصاحبة لها موازية له فى معظم قطاعاته ، وهذا يفسر لنا قلة المطر رغم المسافات الطويلة التى تقطعها المنخفضات الجوية عبر البحر المتوسط . بالإضافة إلى قلة كميات الأمطار الساقطة فى أغلب المناطق فى مصر ، فإنه فى بعض الأحيان لا يكاد يسقط المطر على الإطلاق ، ولعدة سنوات متعاقبة حيث تتعرض بعض الجهات فى مصر الوسطى والعليا لفترات انحباس للأمطار تستمر كل فترة بضع سنوات متتالية بصورة تكاد أن تكون تكرارية، ولكن بصفة غير منتظمة أو عشوائية وهذه السنوات العجاف المتتالية والتى تحدث من وقت لآخر ، سمة مميزة لمناخ المناطق الجافة .

* التباين المكانى لسقوط الأمطار فى مصر :

يعتبر التباين المكانى فى سقوط الأمطار أحد الظواهر الهامة فى مناخ المناطق الجافة وشبه الجافة . فقد تسقط الأمطار بغزارة فوق مساحة محدودة من الأرض فى يوم ما ، بينما لا تسقط قطرة مطر واحدة فى مكان مجاور له على بعد كيلو مترات فى ذلك اليوم .

ولهذا فالمطر فى الجهات الجافة غالباً ما يوصف حقاً بأنه "محلى" أو "موضعى" كما تختلف كمية الأمطار اختلافاً كبيراً بين محطة وأخرى ، ولكن يمكن القول بصورة عامة أن كميات الأمطار تتناقص كلما اتجهنا من الشمال نحو الجنوب حيث تعتبر منطقة البحر المتوسط أكثر المناطق مطراً فى مصر . ويكون تناقص كميات الأمطار الساقطة بالاتجاه جنوباً تدريجياً حتى مدينة القاهرة وبعد ذلك يزداد بمعدل أسرع حتى الجهات الجنوبية والتى قد لا تسقط المطر على الإطلاق ولعدة سنوات متتالية فى بعض المحطات فى هذه الجهات . وعند مقارنة كمية المطر السنوى فى محطة الإسكندرية (أكثر المحطات فى مصر مطراً) وكمية المطر السنوى فى محطة الداخلة (أقل المحطات فى مصر مطراً) ، نجد ان المجموع السنوى للمطر فى الإسكندرية (٢٠٠مم) متوسط الفترة (١٩٤٢-١٩٩٥) وهو بهذا يمثل نحو ٥٠٠ ضعف مثل المجموع السنوى للمطر فى الداخلة الذى يبلغ حوالى ٠,٤ مم فقط (لنفس الفترة الزمنية) .

وكما تتناقص كميات الأمطار الساقطة من الغرب نحو الشرق ، وهذا أمر طبيعى لضعف تأثير المنخفضات الجوية والرياح الغربية المصاحبة لها . غير أن هذه القاعدة ليست مطلقة تماماً حيث يبرز أثر شكل الساحل واتجاهاته ليتغلب على هذا العامل وهو الاتجاه نحو الشرق . فنجد أن أكثر أجزاء الساحل مطراً هى الجوانب التى يبرز فيها الساحل نحو الشمال ، لأنها تواجه الرياح الممطرة مباشرة ، أما أقل الأجزاء مطراً فهى الأماكن التى يتقوس عندها الساحل نحو الجنوب ، حيث تكون الرياح موازية للساحل فلا تسقط عليها إلا أمطار خفيفة .

* التذبذب وعدم الانتظام :

يمثل التذبذب وعدم الانتظام فى سقوط الأمطار أهم سمة فى مناخ الأقاليم الجافة وشبه الجافة ، حيث أنه قد تمضى عدة سنوات متعاقبة دون سقوط قطرة مطر واحدة ، ولكن قد يسقط فى بعض السنوات مقدار كبير من المطر يبلغ أضعاف متوسط المجموع السنوى ، كما أن عدد السنوات التى يسقط خلالها مطر أقل من متوسط المجموع السنوى أكثر بوضوح من عدد السنوات التى يسقط خلالها مطراً أكثر من متوسط المجموع السنوى .

والذبذبة من سنة إلى أخرى فى كمية المطر السنوى شديدة ومرتفعة للغاية ، فمعدل التفاوت Variability فى كمية المطر من سنة إلى أخرى يصل إلى ٢٠٠% أو ٣٠٠% ، وخاصة فى الجهات الجنوبية من البلاد ، والتى تتميز بقلة كميات الأمطار الساقطة عليها ، حيث أنه من المعروف أن درجة التفاوت فى كمية المطر تتناسب تناسباً عكسياً مع كمية المطر .

* فصيلة المطر فى مصر :

يلاحظ أن موسم المطر فى مصر يبدأ فى الغرب ثم ينتقل تدريجياً نحو الشرق كلما تقدمنا فى فصل الشتاء . فالوقت الذى يتركز فيه معظم الأمطار ، يبدأ أولاً فى الأجزاء الغربية والشمالية الغربية من مصر ، يأخذ فى التأخر كلما تقدمنا نحو الشرق أو الجنوب الشرقى ، فالسلوم يبدأ مطرها عادة أوائل سبتمبر ويبدأ موسم مرسى مطروح فى أوائل أكتوبر ، بينما يتأخر فى الإسكندرية إلى نوفمبر وديسمبر وفى رشيد إلى يناير .

ومن الخصائص الأخرى التى تسترعى الاهتمام عن أمطار مصر ، ظاهرة التركز الشديد للأمطار ، حيث يتركز المطر فى عدد قليل من الأيام خلال السنة ، وفى رخات ثقيلة مركـزة على شكل سيول ، حيث انه أحياناً يسقط مطر الشهر كله فى مرة واحدة . ويعتبر الـــتركز فى سقوط الأمطار فى عدد محدود من الأيام من الخصائص الواضحة فى المنـــاخ الجـاف وتتصف الأمطار فى مصر والجهات الجافة عموماً بالطابع الفجائى . حيث يســقط المطـر على هيئة فجائية ، فقد يسقط فى يوم واحد كمية من المطر تبلغ أضعاف مـا يسـقط فـى بضعة أعوام ، الأمر الذى ينتج عنه تكون السيول ، وتشتد هذه الحالة فى الجهات الجنوبية الشرقية من البلاد . مما سبق يظهر بوضوح أن خصائص عنصر المطر فـى مصـر فـى منطقة الساحل الشمالى الممتد من رفح شرقاً حتى السلوم غرباً هى أكثر المناطق مطراً فى جمهورية مصر العربية (شكل رقم ١) وأكثر اعتدالاً فى درجة حرارتها ، حيث يـتراوح المجموع السنوى للأمطار بين (١٠٠-٣٠٠مم) . وتقدر مسـاحة الأراضـى التـى تزيـد أمطارها السنوية عن ١٥٠ مم بحوالى ٢% من جملة مساحة الأراضى الزراعية فى مصر. وتتركز هذه الأراضى فى منطقتى شمال غرب الدلتا أو ساحل مربوط وأقصى شمال شـرق سيناء (رفح ٣٠٠مم) . لذلك نجد أن منطقتى الساحل الشمالى الغربى والساحل الشـمالى بشبه جزيرة سيناء هما موضع اهتمام الأجهزة المعنية بقصـد تطويرهمـا واسـتغلالهما اقتصادياً ، وذلك لتخفيف الضغط المتزايد على الموارد فى الوادى والدلتا ، ولتحقيق الأمـن الغذائى والامتداد العمرانى وإعادة توزيع السكان .

وتعتبر الزراعة المطرية Rainfall Farming فى مناطق الساحل الشمالى من أكـثر الأساليب الزراعية ممارسة وتغطى ما نسبته ٩٢% من مجمـوع المسـاحات المسـتغلة للزراعة – رغم قدم ممارستها – مازالت تعانى من جملة من المشاكل مثل تذبذب الإنتاجية من سنة إلى أخرى ، وذلك لسرعة تذبذب الأمطار من عام لآخر لدرجة إنها تصل فى بعض السنوات إلى الصفر ، ولكنها ترتفع فى سنوات أخرى وتقترب مـن المتوسـط العـالمى ، ويعتبر التذبذب والانخفاض الشديدان من الاحباطات التى يعـانى منـها البـدو فـى هـذه المناطق. الأمر الذى يشجعهم على ممارسة الزراعة المطرية على الرغم من الدعم الـذى تقدمه الحكومة لهم ولذلك تأتى الزراعة فى المرتبة الثانية بعد الرعى . وللحصـول علـى تفاصيل أكثر من ما قدمته الدولة من مشاريع ودعم للاحتفاظ بقطرة الماء فى إقليم السـاحل الشمالى لاستخدامه فى الزراعة وغيرها من المشاريع الاقتصادية.

٢- موارد المياه الجوفية فى مصر :

تغطى الصحراء حوالى ٩٥% من مساحة مصر ، وتعتبر المياه الجوفية المورد الرئيسى لعمليات التنمية فى الصحارى ، ولذلك فان استراتيجية المياه الجوفية تهدف إلى التوسع واستصلاح مساحات جديدة من صحرائنا الشاسعة لاستيعاب الزيادة المضطردة فى السكان والخروج من الشريط الضيق والمزدحم من وادى النيل والدلتا آخذين فى الاعتبار العوامل الاجتماعية والاقتصادية ، ولابد أن نأخذ فى اعتبارنا عدة عوامل أخرى مثل البدء فى عمليات التنمية والتخطيط وعمليات تنمية الخزانات الجوفية والسياسات الحكيمة للمحافظة على هذه الخزانات .

وتدل الدراسات الحديثة التى قام بها معهد بحوث المياه الجوفية بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة على أن توافر المياه الجوفية فى الصحراء الغربية يدل على وجود المياه الجوفية ليس بعائق فى محدودات التنمية ولكن تكاليف رفع المياه وهى التى تحدد المساحات التى يمكن زراعتها وأن نوعية الأراضى القابلة للاستزراع هى مسألة نسبية .

ولابد أيضاً من وضع استراتيجية تهدف إلى دمج الموارد المتاحة فى مناطق الاستصلاح وتوظيفها إلى قطاعات اقتصادية مختلفة وتوجيه الأولويات إلى عمليات التعدين والسياحة والزراعة ، وبالرغم من أن زراعة مساحات كبيرة على خزانات المياه الجوفية بالحوض النوبى بالصحراء الغربية مقبول من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، ولكن يسبب اضطراباً بالغاً لهيدرولوجية الخزان الجوفى من ناحية انخفاض المناسيب مما يكون مخاريط هابطة تحت المساحات المنزرعة ، ولذلك تتوجه الاستراتيجية الجديدة والمقترحة والتى بنيت على أساس تفادى الآثار الجانبية والاستفادة من الدروس السابقة فى مصر والبلدان المجاورة للمحافظة على الخزانات الجوفية ، وهذه السياسة هى التحول من نظام زراعة المساحات الشاسعة إلى نظام المزارع المحددة المساحة (٢٠٠٠-٥٠٠٠ فدان) . ومثل هذه الإستراتيجية سوف تقلل إلى حد كبير من المشاكل الهيدرولوجية وسوف تحافظ على الخزانات الجوفية لفترات طويلة ، ويحتاج هذا إلى وضع الاستراتيجيات الآخذة فى الاعتبار المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجتمعات الصغيرة المتناثرة والتى تحتاج إلى توفير الخدمات التعليمية والصحية وتسويق المحاصيل وغيرها .

وتتركز موارد المياه الجوفية فى مصر فى ثلاثة خزانات رئيسية هى :

(أ) خزانات حوض وادى النيل والدلتا .

(ب) خزانات الحجر الرملى النوبى فى الصحراء الغربية والصحراء الشرقية وسيناء وحول بحيرة ناصر .

(ج) خزانات الصخور الجيرية المتشققة المنتشرة فى أنحاء مصر .

وسوف نعرض لكل منها بشىء من التفصيل على النحو الآتى :

(أ) خزانات حوض وادى النيل والدلتا :

تعتبر الخزانات الجوفية التابعة لحوض نهر النيل والدلتا ذات كفاءة عالية من حيث نقل وتخزين المياه ، وتتغذى هذه الخزانات أساسا من فائض عمليات نقل مياه الرى واستخدامها ، كما تفقد المياه من الخزانات من ناحية أخرى من خلال التسرب أو من خلال السحب من المياه الجوفية التى وصلت إلى حوالى أربعة مليارات من الأمتار المكعبة فى عام ١٩٩٥م .

وتشير نتائج الدراسات الحديثة فى معهد بحوث المياه الجوفية لعام ١٩٩٥ أن إجمالى إمكانيات الخزانات الجوفية بالوادى والدلتا يمكن أن تصل إلى ٧,٥ مليار م٣ فى العام خلال القرن الحادى والعشرين القادم .

ولقد أثبتت أيضاً الدراسات الهيدرولوجية إن أراضى الدلتا تحتوى على خزانين للمياه الجوفية ، أحدهما علوى يوجد فى الطبقة الرسوبية (شكل ٢) ويبلغ متوسط سمك هذه الطبقة نحو ٢٥ متراً . ويلاحظ أن سمكها يقل فى الجنوب ويزداد كلما اتجهنا شمالاً . أما الخزان الأثنى فهو سفلى وهو الأساسى الذى يمكن الاعتماد عليه فى سحب كميات المياه الجوفية المطلوبة ويوجد هذا الخزان فى طبقة الرواسب الدبلوفية الخشنة ويحددها من اسفل شريحة من الرواسب الطينية والجيرية غير المنفذة للمياه . ويختلف سمك هذا الخزان من جهة إلى أخرى ، بحيث يتراوح بين ٢٠٠ - ٩٠٠ متراً .

* الخصائص الهيدرولوجية للخزانات الجوفية :

- الخزان الجوفى العلوى :

تختلف سمك الطبقة الحاملة للمياه فى هذا الخزان اختلافاً كبيراً من مكان لخر . ولكن السمك يزداد بصفة عامة من الجنوب إلى الشمال وذلك بسبب طبيعة الأرساب ويتغطى

الخزان الجوفى العلوى بطبقة طينية شبه منفذة للمياه تعد هى المصدر الذى يتحدد عن طريقه كمية وطبيعة تسرب المياه ، وتعد مياه فرعى رشيد ودمياط بالإضافة إلى مياه شبكتى الرى والصرف ومياه الرشح الناشئة عن الرى الدائم للأراضى الزراعية هى المصدر الرئيسى المغذى لهذا الخزان .

وقد بينت الدراسات الخاصة بمعاملات النفاذية أنه يوجد فرق كبير بين معامل النفاذية فى الاتجاهين الأفقى والرأسى وهذا يرجع إلى طريقة تكوين وترسيب هذه الطبقات عبر آلاف السنين ، فضلاً عن وقوعها فى نهايات نهر قطع مسافات طويلة تقدر بآلاف الكيلومترات أدت إلى دقة حجم الرواسب التى أتى بها . وعلى هذا فإن معامل النفاذية يقع على بعد أمتار قليلة من السطح . أما معامل النفاذية فى طبقة الخزان الجوفى السطحى فهى عالية .

- الخزان الجوفى السفلى :

تعتبر الطبقة التى تمثل هذا الخزان الجوفى هى الطبقة المهمة التى يمكن الاعتماد عليها فى الاستخدام من حيث الكمية والنوعية أيضاً . وهى تتكون من طبقات من الرمال والحصى والحصباء التى تتخللها أحياناً عدسات من الطين . وتعرف هذه الطبقة بالرواسب الدبلوفية ، وقد تكونت خلال النصف الأسفل من عصر البليوستسين .

وقد أثبتت الدراسات التى أجريت بواسطة وزارتى الرى والبترول أن الطبقات الحاملة للمياه الجوفية يختلف سمكها من الجنوب إلى الشمال. (شكل رقم ٣) يظهر بوضوح ان الطبقة الحاوية على المياه فى أقصى جنوب الدلتا يبلغ ٢٠٠م ، ويزداد السمك تباعاً باتجاه الشمال حتى تبلغ ٥٠٠م فى وسط الدلتا ، وتواصل الطبقة زيادة السمك حتى تبلغ أقصاه فى الأطراف الشمالية حيث يصل إلى ٩٠٠م . كما أثبتت دراسة القطاعات العرضية التى أجريت على منطقة الدلتا أن قاع الخزان يأخذ الشكل المقعر بحيث يقل سمكه عند الأطراف الشرقية والغربية ويزداد سمكه فى المنطقة الوسطى من الدلتا . ويوضح ذلك الخريطة الكنتورية والغربية ويزداد سمكه فى المنطقة الوسطى من الدلتا . ويوضح ذلك الخريطة الكنتورية لسمك طبقات المياه العذبة (شكل رقم ٤) والتى يتبين من دراستها أن أكبر سمك لطبقة المياه العذبة بالخزان الجوفى توجد فى جنوب الدلتا بين فرعى رشيد ودمياط ، وتبلغ أكثر من ثلاثمائة متر ، أما النصف الجنوبى من الدلتا بين الفرعين فإن سمك طبقة

المياه يتراوح بين ٢٠٠-٣٠٠ متراً ويقل السمك باتجاه الشمال تباعاً حتى ينعدم سمك طبقات المياه العذبة تماماً عند خط كنتور صفر ، حينما تبدأ جهة مياه البحر المالحة فى الظهور .

أما عن ملوحة المياه الجوفية ، فإنها تصل إلى أدنى معدلاتها فى القسم الجنوبى من الدلتا . فبالنظر إلى (شكل رقم ٥) نجد أن الأطراف الجنوبية للدلتا بين الفرعين بالإضافة إلى المناطق الجنوبية والوسطى حول فرع دمياط تصل إلى أدنى معدل لملوحة المياه ، حيث تقل الملوحة بالمياه عن ٣٢٠ - ٦٤٠ جزء/مليون . ثم تتزايد الملوحة فى المياه بسرعة مع التقدم شمالاً حتى تصل إلى أقصى معدل لها فى أقصى شمال الدلتا مع خط يوازى الشواطىء الجنوبية لبحيرة البرلس حيث تبلغ الملوحة هنا نحو ٤٥٠٠٠ جزء/مليون .

(ب) <u>خزانات الحجر الرملى النوبى فى الصحراء الغربية والصحراء الشرقية وسيناء وحول بحيرة ناصر</u> :

خزانات المياه الجوفية فى صخور الحجر الرملى تعتبر من أكبر خزانات المياه الجوفية فى العالم فهى واسعة الانتشار فى جمهورية مصر العربية وبصفة خاصة فى كل من الصحراء الغربية والشرقية وسيناء وكذلك حول بحيرة ناصر . ولقد أظهرت الدراسات الحديثة التى أجراها معهد بحوث المياه الجوفية فى مصر أن الخزانات الجوفية فى الصحراء الغربية عبارة عن أحواض مائية منفصلة تمتد تحت الأراضى الليبية والسودانية. وجزء منها يقع فى تشاد ، وعلى ضوء المعرفة الهيدرولوجية أمكن عمل بعض النماذج الرياضية لتمثيلها وخاصة فى الوادى الجديد ومنطقة القطارة ، ومنطقة شرق العوينات وغيرها ، وتهدف تلك النماذج الرياضية إلى معرفة المخزون من المياه الجوفية القابل للاستغلال ، وكذلك وضع السياسات الملائمة لعملية الاستغلال والتى تتوقف على اقتصاديات رفع المياه والعائد الاقتصادى .

ويتكون الخزان الجوفى بالصحراء الغربية بصفة عامة من عدد من الطبقات الحاملة للمياه المتصلة هيدروليكيا ، ولها مصادر تغذية وتصريف طبيعية واحدة . وهذا الخزان يشغل جزءاً من الخزان الجوفى الأرتوازى الضخم الذى يغطى مساحة كبيرة من شمال شرق القارة الأفريقية . وهو يتكون بصفة عامة من الصخور النوبية والصخور ما فوق

النوبية ومصدر تغذيتها ، يقع خارج نطاق الحدود المصرية كما تتواجد أيضاً بعض الخزانات الجوفية الأخرى فى مناطق متفرقة تتغذى محلياً سواء من الأمطار المحلية كالشريط الساحلى الشمالى الغربى أو من رشح مياه حوض النيل والدلتا كالمناطق المتاخمة له ووادى النطرون . وبذلك يعتبر الخزان الجوفى الأرتوازى من حيث المساحة من أكبر الخزانات الارتوازية فى العالم إذ تبلغ حوالى ٢,٥ مليون كم٢ .

ويحد الخزان الجوفى من الجهة الشرقية ، سلاسل جبال البحر الأحمر المكونة من الصخور القاعدية النارية والمتحولة الصلبة ، كما يحدده من الجهات الجنوبية الغربية ظهور هذه الصخور فوق سطح الأرض ، أما من الناحية الغربية فمن الصعب تحديد حدود الخزان الجوفى تحديداً دقيقاً غير أن المعلومات الجيولوجية تحت السطحية والظواهر السطحية فى منطقة شرق ليبيا تسمح بمد الحدود الغربية للخزان الجوفى عبر مجموعة من المرتفعات والهضبات التى تحد الصحراء الليبية من الغرب وهى هضاب عنيدى وتبستى واردى ويمتد الخزان الجوفى شمالاً حتى البحر المتوسط (شكل رقم ٦) .

(ج) خزانات الصخور الجيرية المتشققة :

تنتشر هذه الصخور فى معظم أنحاء الأراضى المصرية وتغطى أكثر من ٥٠% من مساحة مصر ، وتعتبر هذه الخزانات أقل الخزانات المعروفة فى مصر من ناحية الدراسة والاستغلال ، وتنقسم إلى ثلاث طبقات من حيث العمر ويتخللها بعض طبقات من الطين بسمك قد يصل إلى اكثر من ١٠٠ متر ، وهى تقع عادة فوق صخور الحجر الرملى النوبى، وتعتمد تغذية هذه الطبقات على التسرب الرأسى إلى أعلى من المياه الجوفية من طبقات الرمل النوبى ، وفى بعض الأحيان من سقوط الأمطار ، وتدل الآبار الاختبارية فى واحة سيوة أن سمك هذه الصخور الجيرية يصل إلى ٦٥٠ متراً ، كما أنه يوجد أكثر من ٢٠٠ نبع طبيعى يستمد المياه من التشققات فى هذه الصخور ، والذى يصل مجموع تصريفاتها حوالى ٢٠٠ الف م٣ فى اليوم ، والتى تزيد بها الملوحة عن ١٥٠٠ جزء من المليون .

بالنسبة للخزانات الجوفية فى الصخور الجيرية بالصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء، تتواجد المياه الجوفية فى عدة خزانات مختلفة أهمها :

* الخزانات الجوفية العميقة .

* الخزانات الجوفية بالطبقات الوديانية .

* الخزانات الجوفية بالساحل الشمالى لشبه جزيرة سيناء .

* الخزانات الجوفية فى شقوق الصخور القاعية للصحراء الشرقية .

ويجب أن نلاحظ بصفة عامة أن إمكانيات المياه الجوفية فى كل من الصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء محدودة ، والكميات التى يمكن استغلالها سنوياً تقدر بملايين الأمتار المكعبة وليس بالمليارات ، وذلك بالمقارنة بإمكانيات المياه الجوفية فى الصحراء الغربية . ولكن على الرغم من ذلك إلا أن المياه الجوفية فى سيناء والصحراء الشرقية لها أهمية استراتيجية خاصة بالنسبة للسياحة والتعدين والبترول واحتياجات البدو وغيرها.

٣- مياه نهر النيل :

يدخل نهر النيل الأراضى المصرية - قادماً من الجنوب - عند قرية أدندان (التى تغطيها حالياً مياه السد العالى) . وهو يجرى لمسافة تربو على ١٥٣٠ كيلو متر حتى ينتهى إلى البحر المتوسط . ويتميز مجرى النيل فى الجزء الأخير من مجراه فوق أرض مصر بأنه لا يتصل بأية روافد ذات شأن فيما عدا بعض الأودية الجافة التى تتصل به على ضفتيه والتى قلما تجرى بالماء - مثله فى هذا كمثل سائر المجارى المائية التى تستقى مياهها من مناطق غزيرة الأمطار والتى تخترق مجاريها الدنيا مناطق صحراوية جافة - كنهر كولورادو فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ونهر لوا فى شيلى . ونهر السند فى باكستان ، ونهر دجلة والفرات فى العراق ويضاف إلى هذا أن كمية المياه التى تمر بمجرى النهر تتعرض لنقصان تدريجى كلما اقترب النهر من مصبه مما يجعلها تتخلص تدريجياً من كل ما تحمله من حصى ورمال وطين فتتفرع المياه وتتوزع (انظر الشكل رقم ٧) الذى يظهر بوضوح تصريف نهر النيل خلال ثلاث سنوات قبل إنشاء السد العالى وثلاث سنوات بعد الإنشاء .

وينحصر وادى النيل فى الثلاثمائة كيلو متر الجنوبية من مجراه بين حافات من الصخور الرملية النوبية فيما عدا منطقتين تظهر فيهما الصخور النارية البلورية ، تقع الأولى منهما فى خانق كلابشة ، والثانية عند الجندل الأول الذى يقع جنوب أسوان بنحو سبعة كيلو مترات . وعند بلدة إسنا التى تقع شمال أسوان بنحو ١٦٠ كم يحل الحجر الجيرى محل الصخور الرملية النوبية . أما ثنية النهر الشهيرة التى يرسمها فوق سطح الأرض عند قنا (إلى الشمال من إسنا بحوالى ١٢٠ كم) فتحدها حوائط جيرية عالية يزيد

منسوبها على ٣٠٠ كم فوق مستوى السهل الفيضى ، ويستمر الأمر على هذا النحو حتى موضع تفرع النهر وبدء ظهور الدلتا المصرية . وتنحدر مياه النهر فى مسيرها نحو الشمال من منسوب ١٢٥ متر فوق منسوب سطح البحر المتوسط عند وادى حلفا إلى ٩٢ متراً عند أسوان ، أى بمعدل انحدار يربو على متر واحد فقط فى كل أحد عشر كيلو متر ، وهذا المعدل يفوق متوسط انحدار مياه النهر فى الألف ومائتى كيلو متر المتبقية ، فيما بين أسوان والبحر المتوسط .

ويتميز السهل الفيضى فى مصر بتزايده فى الاتساع كلما اتجهنا شمالاً ، وهو بهذا يتشابه مع غيره من المجارى المائية التى تتزايد سهولها الفيضية اتساعاً كلما قاربت مصابتها ، وذلك لتزايد كميات الرواسب التى تبسطها مياه النهر فوق سهله الفيضى مع مسيرتها صوب الشمال ، ولهذا نجد أن متوسط اتساع السهل الفيضى لا يزيد على ٢٨٠٠ متر عند أسوان ولكنه يصل إلى ١٧٢٠٠ متر عند بنى سويف ، على أن المتوسط العام لاتساعه فى مصر لا يزيد على عشرة كيلو مترات ، بينما يبلغ عرض النهر نفسه فى المتوسط حوالى ثلاثة أرباع كيلو متر ، ويمكننا أن نلاحظ أيضاً أن مجرى النهر يجنح دوما إلى التزام جانبه الأيمن وان كانت هذه الظواهر غير واضحة تماماً فى بعض المناطق إلا إنها تميز بصفة خاصة مجرى النهر فيما بين أسوان والقاهرة ،ولهذا فاتساع السهل الفيضى يتوقف أيضاً على درجة اقتراب الحافات الصحراوية بحدة أو ابتعادها .

وإذا ما تجاوزت المياه مدينة القاهرة نجدها تتجه صوب الشمال الغربى لمسافة تبلغ حوالى ٢٠ كم تبدأ بعدها منطقة الدلتا التى تتفرع فيها إلى فرعى رشيد ودمياط أطول الفرعين . فطوله فيما بين القناطر الخيرية والبحر المتوسط حوالى ٢٤٥ ، بينما طول فرع رشيد ٢٣٩ كم .

ثانياً : استخدامات المياه فى مصر :

بعد أن تناولنا فى الصفحات السابقة موارد المياه فى مصر ظهر أن الجزء المسكون من أرض مصر يعتمد اعتماداً أساسياً على مياه نهر النيل شريان الحياة فى مصر . حيث أن البلاد لا تسقط عليها أمطار مؤثرة ، وليس لديها مياه تحت سطحية يمكن أن تتسرب إلى النهر ، أو أى مصدر آخر للمياه ، ويستهلك هذا الدخل فى خمسة مخارج هى :

١- الاستخدام المنزلى :

لا يوجد بيان يقينى عن مقدار الماء المستخدم فى الأغراض المنزلية ، وقـدر مقـدار المياه المستخدم فى الأغراض المنزلية فى عام ١٩٧٦م حوالى ١١٤ لتراً للفرد / اليـوم ، والاستخدام الكلى من شبكة المياه حوالى ١,٥ مليار متر مكعب / السنة . وقد أعيد حساب استخدام الفرد من المياه فى إحصاءات عام ١٩٨٢ لكى يصبح ١٤٠ لتراً فى اليوم للفـرد ، وجملة الاستخدام تصل إلى ٢.٢ مليار م٣ / السنة ، ولكـن تـم إحصـاء مقـدار المـاء المستخدم فى الأغراض المنزلية ، فى مطلع التسعينيات ، وقدرت الخطة القومية للمياه ذلك الاستخدام بحوالى ٣.٨ مليار م٣/السنة ، بواقع ٢٠٠ لتر للفرد فى اليوم . ويقدر ما يخرج منها من دورة المياه حوالى ٢.٢ مليار م٣ إما كفاقد أو كمياه ملوثة للدرجة التـى تجعـل إعادة استخدامها صعبة وباهظة التكاليف .

٢- الاستخدام الصناعى :

يوجد مسح ميدانى تم عمله سنة ١٩٧٦ ونشر فى التقرير التاسع للخطة القومية للمياه (١٩٨١) ذكر بأن كمية المياه المستخدمة فى مصانع الصعيد الكبرى (أسوان - كوم أمبـو - أدفو - أرمنت - قوص - دشنا - نجع حمادى - سوهاج - أسيوط - أبـو قرقـاص . بنى سويف - الفيوم) هى حوالى ١٨٥ مليون متر مكعب من المياه فى السـنة ، وتلـك المستخدمة فى الصناعات بجنوب القاهرة (حلوان - طره - البدرشين - البساتين) هـى حوالى ٩١٥ مليون متر مكعب فى / السنة ، والمستخدمة بالمصانع شمال القاهرة (القاهرة - شبرا الخيمة - بهتيم - مصطرد - أبو زعبل) هى حوالى ٤٥٠ مليون متر مكعب فـى السنة . والمستخدمة فى الوجه البحرى (بنها - الزقازيق - المنصورة - المحلة الكـبرى - طنطا - كفر الزيات - كفر الدوار - الإسكندرية) هى ٤١٥ مليون مـتر مكعـب فـى السنة، ويكون المجموع هو حوالى ٢ مليار متر مكعب فى السنة . ولمـا كـان التقريـر يعترف بأن دراسته لم تشمل المصانع جميعاً فإننا سنأخذ رقماً متوسطاً بين أعلـى وأدنـى رقمين يتواردان فى تقارير الخبراء ولنقل ٣ مليار م٣ / السنة .

وتعود هذه المياه مرة أخرى إلى النيل فى معظمها وإلى المصارف فى أقلها ، ولا يضيع منها من دورة المياه إلا نصف مليار م٣ فقط . والدراسات والقياسات التى أجريت لبعـض المكونات والخواص الخاصة بمياه النيل لتحديد مقدار التلوث تثبت أن النيل ملوث بـالفعل

وخاصة فى أجزائه الدنيا . وتجتهد وزارة البيئة فى مصر لإصدار التشريعات المناسبة لتفادى هذا التلوث .

٣- استخدامات الملاحة وتوليد الكهرباء :

يستخدم مجرى النيل الرئيسى والقنوات والمصارف الأساسية فى الملاحة التى تكفى لتأمينها كمية المياه والماء التى تطلق فى النهر بغرض استيفاء متطلبات الزراعة فى شهور السنة جميعاً ما عدا الشهور التى تقل فيها متطلبات الزراعة من الماء ، وفى فترة السدة الشتوية التى تقفل فيها القنوات كلية ، وتمتد هذه الفترة عادة لشهر واحد (يناير - فبراير) يطلق فيها الماء بغرض تأمين الملاحة فى النيل حوالى مليار م٣ تذهب كلها فى الوقت الحاضر إلى البحر دون الاستفادة منها .

وتكفى الكميات التى تطلق فى النهر من أسوان لاستيفاء حاجة الزراعة لتشغيل محطات الكهرباء على مدار السنة إلا أثناء السدة الشتوية حين يطلق ٢,٨ مليار م٣ إضافية لتشغيل محطات الكهرباء تروح كلها إلى البحر دون ان تستفيد منها الزراعة فى الوقت الحاضر . وقد أوقف إطلاق هذه الكمية الإضافية منذ هبوط منسوب التخزين فى بحيرة ناصر فى سنوات الفيضانات الشحيحة فى السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين مما أثر على كمية الكهرباء المولدة من السد العالى .

ويمكن القول أن جملة ما يفقد فى الوقت الحاضر فى البحر يتراوح بين ١,٥ و ٣,٨ مليار م٣ فى السنة تبعاً للمتاح فى الخزان وما يقدره المسئولون بشأن توليد الكهرباء وتعمل مصر بكل جد للاستفادة من المياه التى تطلق وقت السدة الشتوية وتذهب إلى البحر بتحويلها إلى منخفضات الدلتا والبحيرات لتخزينها وإعادة استخدامها .

٤- الاستخدام الزراعى :

تعتبر الزراعة أكبر مستخدم للماء فى مصر وسوف تظل كذلك لفترة طويلة مقبلة . فالمياه التى تصل إلى مصر كلها فيما عدا تلك التى تفقد خلال عمليات الاستخدام المنزلى والصناعى وتلك التى تضيع بالبخر أو إلى البحر خلال موسم السدة الشتوية والتى يبلغ فى مجموعها بين ٦,٢ و ٨ مليار م٣ / السنة تذهب إلى الزراعة . ويقدر هذا الباقى ٤٩,٤٧ مليار م٣/السنة وتستخدم هذه المياه فى رى الأراضى الزراعية القديمة وكذلك رى

الأراضى الجديدة تحت الاستصلاح. وبالرغم من الاختلاف الكبير فى تقدير مساحة هذه الأراضى يمكن أن نقبل فى حالة الأراضى الزراعية القديمة الحصر الفعلى الذى تقوم به وزارة الزراعة للمساحة المحصولية للأراضى والتى بلغ أجمالها ١١,٤٥٨ مليون فدان محصولياً فى عام ١٩٩٠م تزرع فى مساحة ٣ ,٦ مليون فدان .

ويختلف تقدير ما تحتاجه الأرض القديمة من ماء حسب الرقم الذى يستخدم فى الحساب لمتوسط ما يحتاجه فدان الأرض المحصولية . وتتراوح أرقام المتوسطات تراوحاً كبيراً . ويأتى أدناها نتيجة القياسات الميدانية التى قامت بها وزارة الأشغال والموارد المائية لكمية المياه التى تصل أرض كل محصول فى مختلف محافظات مصر ، ومنها استخدام الوسط الحسابى لما يحتاجه فدان المساحة المحصولية بحوالى ٣٢٨٠م٣ / السنة . وتأتى أعلى الأرقام من وثائق الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١م) والتى قدر فيها متوسط ما يحتاجه فدان المساحة المحصولية فى الأراضى القديمة حوالى ٣٣٨٠م٣ / السنة . ويبدو أن المتوسط الأدنى والمبنى على قياسات ميدانية هو الأقرب إلى الصحة فهو يتقارب مع كمية المياه التى قدرتها الخطة القومية للمياه لاحتياجات الأراضى القديمة فى السنة بحوالى ٤٥,٤ مليار م٣ .

أما عن الأراضى الجديدة فيصعب أيضاً تقدير متوسط استهلاكها من المياه . وتبلغ مساحة هذه الأراضى التى استصلحت من عام ١٩٨٠ - ١٩٩٠م حوالى ٧٦٥ ألف فدان حسب تقدير البنك الدولى . وكان متوسط استهلاك الفدان من الأراضى الجديدة التى استصلحت فى ستينيات القرن العشرين حوالى عشرة آلاف م٣ من المياه فى السنة ، فقد كانت تربة معظم الأراضى رملية كما كانت كلها تروى بالغمر . وفى الخطة الخمسية (١٩٨٨/٨٧ ، ١٩٩٢/٩١) قدرت احتياجات الفدان المستصلح بحوالى ٨٥١٠ م٣ لأن الكثير من الأراضى أدخلت طرقاً جديدة للرى بالرش أو التنقيط ما يوفر المياه . ويمكن أن نقدر جملة استهلاك الأراضى المستصلحة الجديدة بحوالى ٦,٥ مليار م٣ / السنة .

جدول رقم (١)

يبين موازنة المياه العامة فى مصر (بالمليار م٣)

نوع المياه	داخل	خارج
داخل من السد العالى	٥٥.٥	
استهلاك النبات (التبخر والنتح) "الاستهلاك الزراعى"		٣٥
خارج من دورة الماء من الاستخدام المنزلى والصناعى		٢.٢
ذاهب إلى المصارف فالبحر		١١
ذاهب للبحر ومطلق لأغراض الملاحة وتوليد الكهرباء		١,٨ – ٣,٨
يتبخر من السطح فى عمليات النقل		٢
فائض لاستصلاح أراض جديدة		١,٥–٣,٥

يظهر بوضوح من هذا الجدول أن أكبر استخدام للمياه تمثل فى الاستخدام الزراعى كما سبق الذكر يلى ذلك كمية المياه التى تذهب إلى المصارف والبحر والتى تقدر بـ ١١ مليار م٣ ويقدر ما يضيع من ماء نتيجة البخر والتسرب خلال عمليات نقل المياه فى المجرى الرئيسى للنهر وفى الرياحات والقنوات والمساقى بحوالى ٢ مليار م٣ سنوياً .

ثالثاً : مستقبل استخدام المياه فى مصر ووسائل تنميتها وتطوير إدارتها :

لا يوجد فى المستقبل القريب ما ينبىء بأنه سيكون لمصر داخل مائى آخر لجزئها المسكون فى وادى النيل غير المياه التى يوفرها لها السد العالى فى حدود ٥٥,٥ مليار م٣ فى السنة . وقد يكون من المتصور أن تزيد مصر نصيبها من المياه بحوالى ٢ مليار متر مكعب عندما ينتهى العمل فى قناة جونجلى التى تعطل العمل فيها بسبب الحرب الأهلية فى السودان منذ عام ١٩٨٣ ، إلا أن هذا رهن بانتهاء الحرب على وجه مرض .

ويتضح من الدراسة السابقة أن مصر تستوفى متطلباتها المائية الحالية فى حدود ما يأتيها من الماء ، وهى قادرة على سد احتياجاتها المتزايدة للاستخدامات المنزلية والصناعية خلال السنوات العشر القادمة دون أن تزيد أرضها زيادة تذكر على صعوبة قبول هذا الاختيار على أن هذا الأمر يمكن التغلب عليه بزيادة كفاءة استخدام الماء المتاح لها وتوفير الماء اللازم لعمليات الإصلاح الحيوية لمستقبل مصر . ولا يشك أحد فى أن نمط استخدام الماء الحالى فيه إهدار للماء وإن مستقبل مصر هو الانتقال من هذا الاهدار

لاستخدامه فى توسيع رقعة الأرض التى يزدحم عليها المصريون فى كثافة قل أن يجد الإنسان لها مثيلاً فى بلاد الأرض. وتكتنف عمليات استصلاح الأرض مصاعب كثيرة ، لأن معظم الأراضى حول النيل والقابلة للاستصلاح تحتاج إلى رفع الماء إليها كما تحتاج إلى جهد كبير لرفع خصوبتها حتى حدية الإنتاج (مثال مشروع توشكى والمشروع القومى لتنمية شمال سيناء .. وغيرها) . وتعترض الكثير من المؤسسات الدولية والدول المانحة للمعونات على عمليات استصلاح الأرض ، وتعتبرها غير اقتصادية وتحث مصر على الابتعاد عنها . وفى رأيى أن هذا الاعتراض ليس له مبرر وقد سبق ان أثبتت التجربة العملية عدم صحته فى حالة مشروع السد العالى الذى حمى أرض مصر من الفيضانات المرتفعة ووفر المياه فى فترة الفيضانات المنخفضة وحدوث فترات الجفاف فى المنابع بل وفر المياه على مدار السنة لجميع الاستخدامات التى سبق ذكرها . وكذلك فى حالة مديرية التحرير التى تعتبر أراضيها اليوم من أجود الأراضى المنتجة والتى كانت وقت إنشائها محل اعتراض الكثيرين .

والواقع انه لا مفر لمصر من التوسع فى الأراضى مهما بلغت التكلفة . وأمام مصر منافذ كثيرة لزيادة الماء المتاح للاستخدام . وأول هذه المنافذ وأوضحها هو تخزين الماء الذى يرجع إلى البحر وقت موسم السدة الشتوية والذى قدرناه ما بين ١,٨ و ٢,٨ مليار متر مكعب فى منخفضات شمال مصر . وحتى يتم إنشاء هذه الخزانات ينبغى النظر فى استخدام هذه المياه فى الزراعة التى ينبغى أن تتطور بدورتها محصول ثالث فى الفترة من ١٥ سبتمبر وأول مارس .

وثانى المنافذ الواضحة لوقف إهدار الماء هو التوسع فى استخدام مخزون المياه الجوفية التى رأينا أن مصر تستفيد منها فى حدود ٢,٥ مليار م٣ / السنة ، ويمكن زيادة المستخدم من هذه المياه إلى ٧ مليارات م٣ / السنة دون خشية تداخل مياه البحر فى الخزان الجوفى ، فقد أثبتت الأبحاث الحديثة عدم صحة ما يجمع عليه المفكرون التقليديون من أن كثرة سحب الماء ستؤدى إلى دخول ماء البحر بخزان الدلتا لتحل محل الماء المسحوب منه . وعلى كل فان لم يتم سحب هذه الكمية من الخزان الجوفى فإنها ستجد طريقها إلى البحر .

وكل ما يلزم لاستخدام هذه المياه هو فى تنظيم حفر الآبار وفقاً لمواصفات فنية وعلى مسافات محدودة لمنع التدخل بين دوائر التأثير فى الآبار المتجاورة . وسوف تستفيد الأرض من استخدام المياه الجوفية بخفض مستوى الماء الأرضى دون حاجة إلى صرف أفقى ، وهنا يتحقق هدفان رئيسيان هما الرى والصرف معاً .

وثالث المنافذ لإيقاف إهدار الماء يتمثل فى التوسع فى إعادة استخدام مياه الصرف ورفع الكمية التى تستخدم منها ٣,٥ مليار متر مكعب إلى ٦,٥ مليار متر مكعب / السنة ، ولدى وزارة الأشغال والموارد المائية المشروعات الجاهزة للتنفيذ ، إلا أن نجاح هذا العمل يتطلب المحافظة على نظافة مياه المصارف وعدم إلقاء مخلفات الصرف الصحى للمدن بها والإسراع ببناء محطات لتنقية مياه الصرف الصحى وإعادة استخدامها . وليس هذا الأمر حيوياً لإيقاف إهدار المياه فحسب بل ولإيقاف إهدار صحة الإنسان. وإذا تمت تنقية مياه الصرف الصحى فيمكن لمصر أن تضيف إلى المياه المتاحة لها للاستخدام حوالى مليار م٣/ السنة .

وأمام مصر بالإضافة إلى هذه المنافذ المباشرة لزيادة الماء المتاح لها منافذ أخرى لزيادة كفاءة استخدام المياه فى عمليات الزراعة بإعادة النظر فى التركيب المحصولى للاستفادة من الهامش الكبير الذى أعطاه تنظيم دخول الماء إليها بعد بناء السد العالى فى حرية الحركة فى التعاقب الفصلى للمحاصيل على الأرض ومرونة الدورة الزراعية . فلا زالت الزراعة فى مصر منحصرة فى معظمها فى محصولين أساسيين أحدهما شتوى والآخر صيفى ، مما يجعل نسبة الكثافة المحصولية كما كانت قبل إنشاء السد العالى فى حدود ١٩٠% . وينبغى النظر فى إضافة محصول ثالث فى الفترة بين منتصف سبتمبر وأول مارس ، ليس فقط للاستفادة من مياه السدة الشتوية كما سبق ذكره بل أيضاً لزيادة المساحة المحصولية إلى ١٨ مليون فدان . ولازال أمام الزراعة المصرية ، طريق طويل للقيام بأبحاث علمية لازمة لاستنباط أصناف أقل استهلاكاً للماء من الأصناف التى تزرع الآن سواء بإنتاج أصناف اقل حاجة للماء أو إنتاج أصناف قصيرة المكث فى الأرض (ليس أدل على ذلك من أنه بالفعل تم استخدام أصناف من الأرز هذا العام أقل حاجة للمياه ، وإنها تمكث مدة أقصر بحوالى أربعين يوماً عن الأصناف العادية وتم تجربتها فى معظم

محافظات الجمهورية وأثبتت نجاحها بشكل كبير) . وكذلك استنباط أصناف مبكرة من القطن والقمح والذرة لتناسب مناخ مصر ولتمكث مدة أقل فى الأرض .

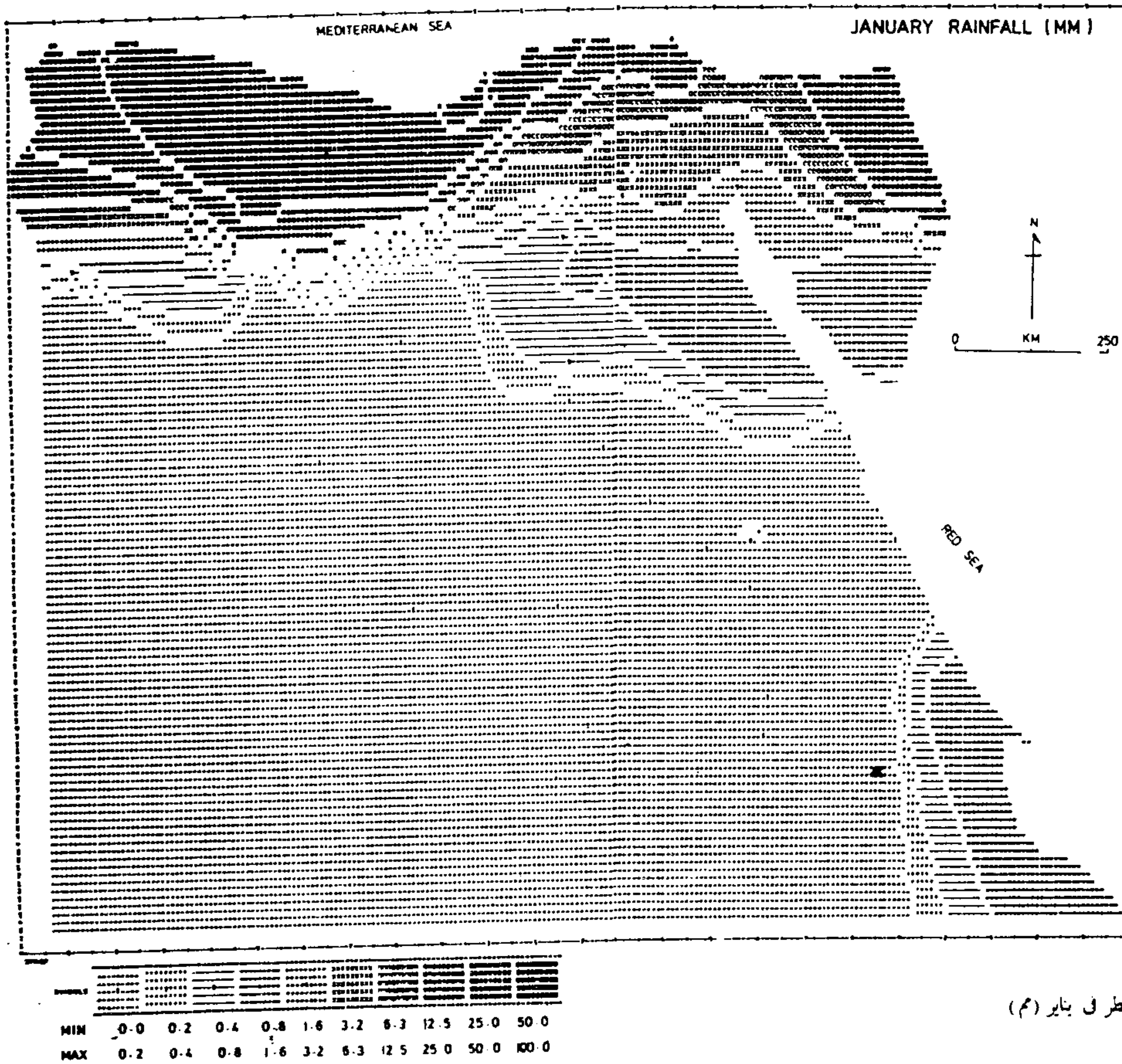
ولازال أمام مصر طريق طويل فى مجال تحسين إدارة مياهها وطريقة مواعيد توزيعها وإعادة تشكيل "أرانيك" الترع والمجارى المائية حتى تستطيع أن تحمل كمية المياه المنخفضة وتوصيلها لنهاية الترع . ولاشك أن حسن استخدام المياه يؤكد ضرورة الالتزام بالتركيب المحصولى وبمواعيد الزراعة حتى يحكم توزيع الماء دون إهدار . وإذا تم لمصر القيام بهذه العمليات فإنها سوف توفر ما بين ١٠-١٢ مليار م٣/ السنة تكفى لإضافة مليونى فدان جديدة ، مصر فى أشد الحاجة إليها نظراً للزيادة السكانية المضطردة .

المراجع والهوامش:

- رشدى سعيد ، ١٩٩٣م ، نهر النيل (نشأته واستخدام مياهه فى الماضى والمستقبل) ، دار الهلال ، (٣٤٢ ص ص) .
- عبد القادر عبد العزيز على وآخرون ١٩٩٨م (أ) ، "توشكى" المشروع القومى لتنمية جنوب الوادى مطبعة جامعة طنطا (٢٦٣ ص ص) .
- عبد القادر عبد العزيز على ١٩٩٨م (ب) ، الزراعة المطرية وتنميتها فى إقليم الساحل الشمالى الغربى لجمهورية مصر العربية ، ندوة عن "نحو خريطة جغرافية جديدة للمعمور المصرى" ، الجمعية الجغرافية المصرية (فى ١٥-١٦ إبريل ١٩٩٨م) ، القاهرة .
- عبد القادر عبد العزيز على ١٩٩٥ ، التغيرات المناخية وفيضان النيل ، بحوث ندوة المياه فى الوطن العربى ، الجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة (٢٦-٢٨ نوفمبر ١٩٩٤ ، ص ص ٢٦٣-٢٨٩) .
- كمال حفنى ، ١٩٩٥م ، موارد المياه الجوفية فى مصر واستراتيجيتها مع بداية القرن الحادى والعشرين ، بحوث ندوة المياه فى الوطن العربى ، الجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة (٢٦-٢٨ نوفمبر ١٩٩٤)، ص ص ١٤٣ - ١٦٠ .
- محمد عزت وآخرون ١٩٩٤ ، موسوعة هيدروجرافية المياه الأرضية بجمهورية مصر العربية ، ٢٥٠ص.

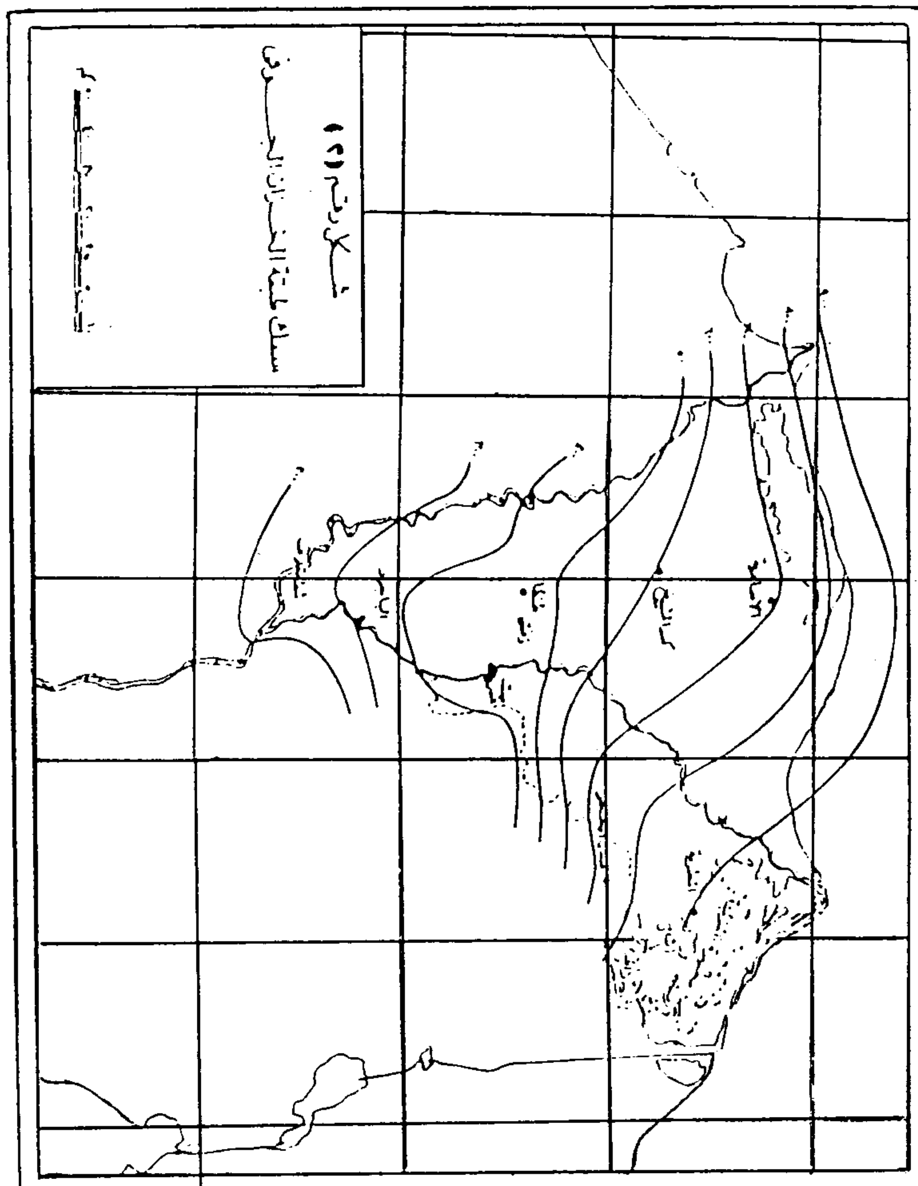
شكل (١)

المطـــــر

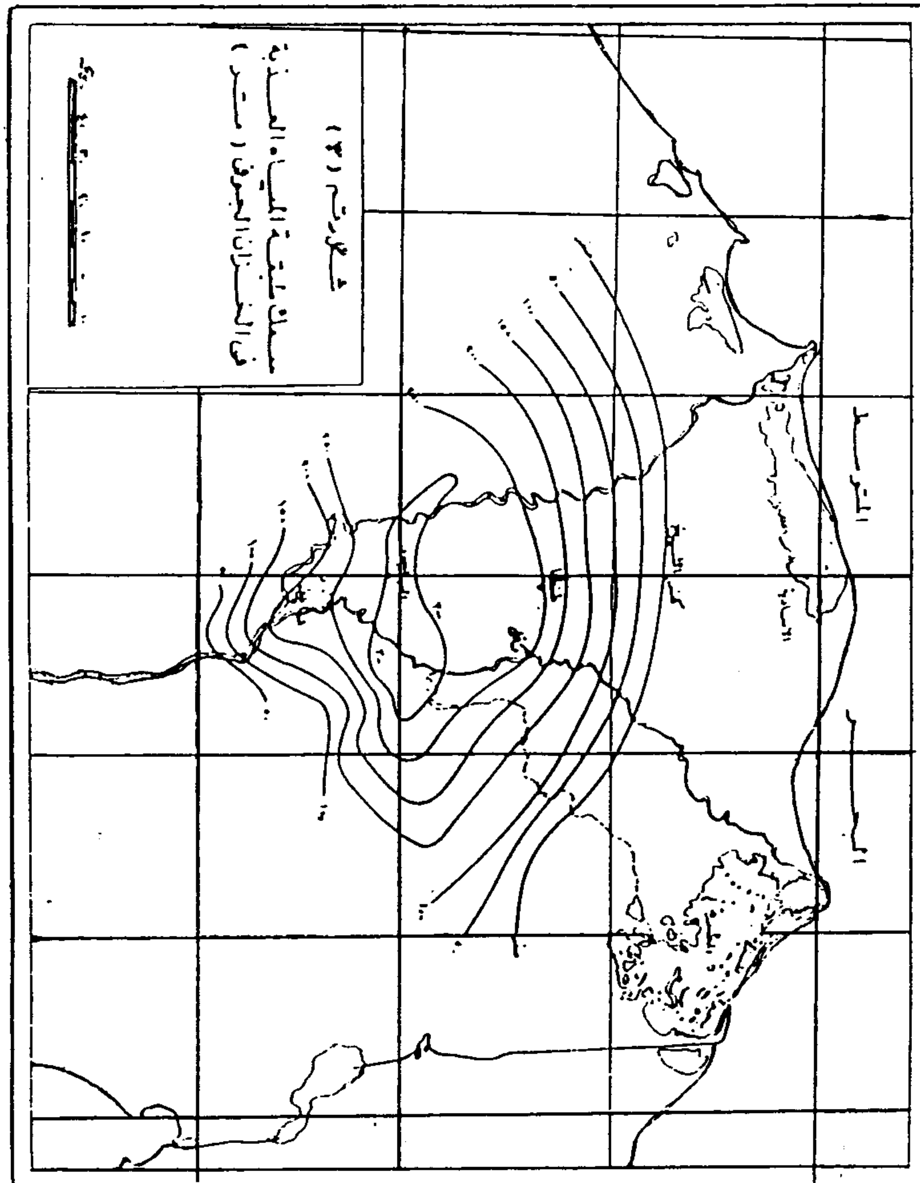


المطر في يناير (مم)

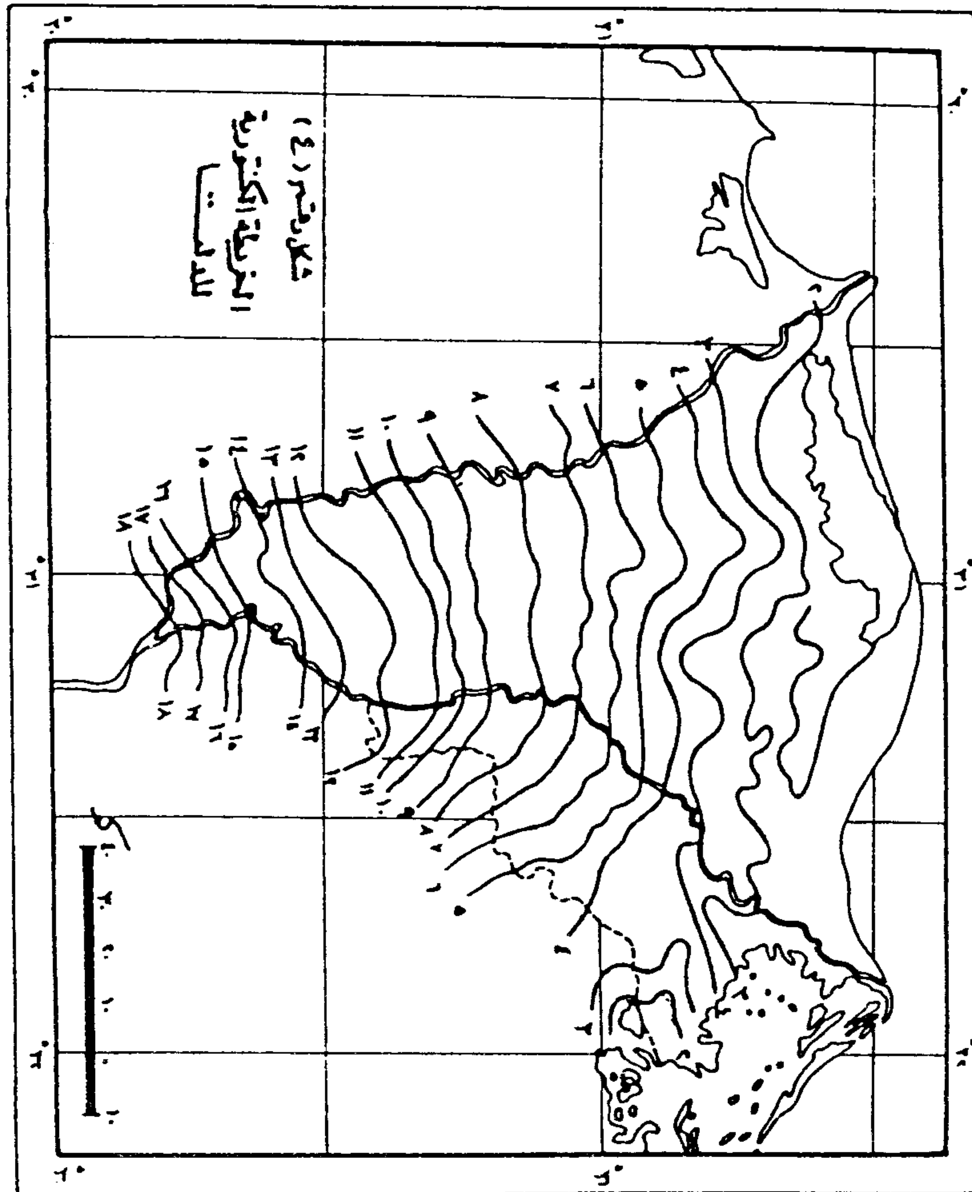
شكل (٢)



شكل (٣)



شكل (٤)



شكل (٥)

شكل (٦)

حدود الخزان الجوفي الارتوازي بالصحراء الغربية

مناطق ظهور طبقات الحجر الرملى النوبى

مناطق ظهور الصخور البركانية

مناطق ظهور الصخور القاعية

الحد الفاصل لجبهة المياه الشديدة الملوحة والمحلول الملحى فى طبقات ما فوق سلسلة الحجر الرملى النوبى

الحد الفاصل لجبهة المياه الشديدة الملوحة والمحاليل الملحية فى الجزء الاسفل من سلسلة طبقات الحجر الرملى النوبى

الحد الفاصل بين قطاع المياه القليلة الملوحة وقطاع المياه العذبة

مناطق التغذية الرئيسية للخزان الجوفى الإرتوازى

مناطق الصرف الطبيعى الرئيسية للخزان الجوفى الإرتوازى

مناطق الاستغلال الرئيسية للمياه الإرتوازية

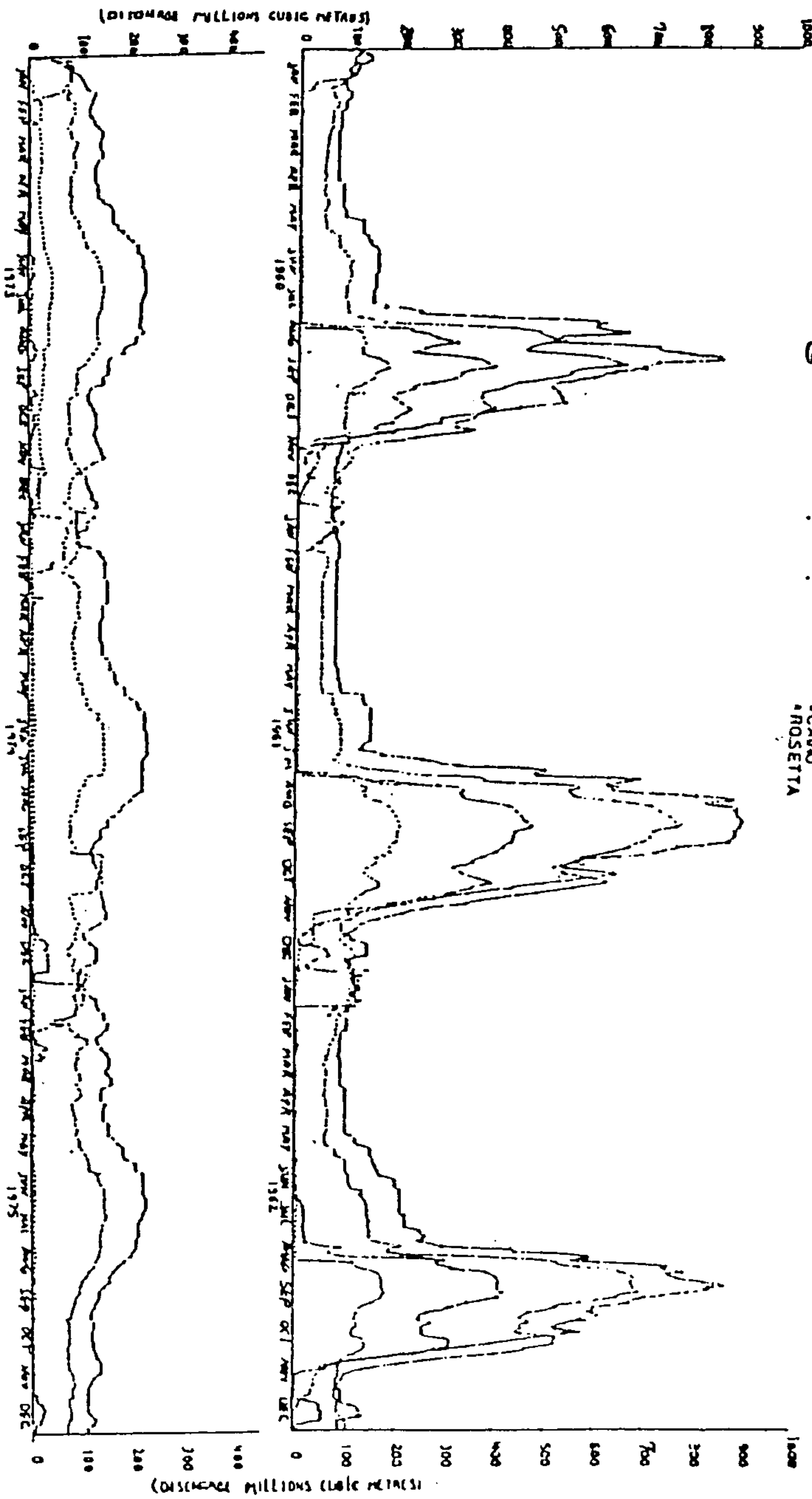
خطوط الكنتور لمستوى سطح المياه فى طبقات مركب صخور الحجر الرملى النوبى (بالاوتارفوق مستوى سطح البحر)

الاتجاهات الرئيسية لسريان المياه الجوفية

الحدود المتزنة للخزان الجوفى الإرتوازى النوبى

(شكل ٦)

شكل (٧)



تصريف مياه نهر النيل عند أسوان والقاهرة
ودمياط ورشيد لمدة ثلاث سنوات
قبل بناء السد العالي وثلاث سنوات
بعد بناء السد العالي
DISCHARGE FROM RIVER NILE AT
• DAMIETTA
• ASWAN
• CAIRO
• ROSETTA
(DISCHARGE MILLIONS CUBIC METRES)
(DISCHARGE MILLIONS CUBIC METRES)

الفصل الثلاثون

مشكلة المياه فى مصر بين الحاضر والمستقبل

د. ثناء إبراهيم خليفة*   د. أشرف كمال عباس**

قال الله تعالى :

"وجعلنا من الماء كل شئ حى" صدق الله العظيم [سورة الأنبياء – آية (٣٠)]

الماء هو أساس كل صور الحياة ، وحيثما توجد المياه تظهر معها مظاهر الحياة والحضارة . ولقد ارتبطت الحضارة المصرية منذ قديم الأزل بالنيل ارتباطاً وثيقاً ، ويمتد تاريخ هيدرولوجيا نهر النيل إلى زمن سحيق لم يبلغه أى نهر آخر فى العالم ، حيث يمتد هذا التاريخ إلى سنة ٣٤٠٠ قبل الميلاد ، وبدأ المصريون ممارستهم لأساليب الرى وطرقه عندما كانوا يقسمون الأراضى إلى أحواض، ثم أخذ هذا النظام ينحسر مع إقامة الأعمال الصناعية الكبرى من ترع ورياحات وقناطر وسدود لتخزين كميات كبيرة من المياه (٨ – ص٢٦) .

تعتبر الموارد المائية ضرورية لعملية التنمية الاقتصادية والتى تهدف إلى رفاهية الشعوب ، والتنمية الزراعية أهم ركائز التنمية الاقتصادية وخاصة بالنسبة للدول النامية ومنها مصر . ومن الخصائص المميزة للماء هو كونه

---

* باحث – معهد بحوث الاقتصاد الزراعى

** باحث – معهد بحوث الاقتصاد الزراعى

مورداً متحركاً على سطح الأرض وفى باطنها ، مما يعنى أن استخدام الماء فى مكان ما يؤثر على استخدامه فى مكان آخر .

ولقد ظهرت مشكلة المياه نتيجة الزيادة المتسارعة فى احتياجات المياه تحت وطأة ضغوط الزيادة السكانية ، وطموحات التنمية .

وبالنسبة لدول حوض النيل ومن بينها مصر ، ظهرت المشكلة عندما امتدت فترة الجفاف إلى تسع سنوات وهو ما لم يحدث من قبل إلا من حوالى ١٠٠٠ سنة. وتتبلور المشكلة المائية بمصر ، فى أن متوسط نصيب الفرد فى السنة من المياه المتاحة حالياً يبلغ حوالى ١٠٠٠م٣ وهو حد الفقر فى حسابات المياه ، بعد أن كان حوالى ١٢٢٠م٣ عام ١٩٩٠ ، ولو أستمر التدنى فى نصيب الفرد فقد تصل إلى مستويات الفقر المائى ذى الخطر على جهود ومشروعات التنمية جميعها، حيث ينتظر أن يبلغ عدد السكان ٨٦ مليون نسمة عام ٢٠٢٥ ، يحتمل معها أن تصل حصة الفرد من المياه فى السنة حوالى ٦٥٠م٣، وارتفاع منسوب المياه فى بحيرة ناصر إلى مستوى لم يصل إليه من قبل بسبب الفيضان الأخير ، لا يعنى هذا أن لدينا وفراً من المياه ، لأن حصة مصر من المياه ثابتة وفقاً لاتفاقية ١٩٥٩ مع السودان ، وأن جميع الدراسات العلمية المتخصصة قد أجمعت على أن نصيب الفرد فى مصر فى تناقص سريع .

أولاً : الموارد المائية المصرية المتاحة حالياً :

" مصر هبة النيل " هى مقولة هيرودوت الشهيرة وهى بحق تمثل واقع مصر، حيث تعتمد مصر أساساً على نهر النيل كمصدر رئيسى لحصولها على المياه للرى والاستخدامات الأخرى ، مع مصادر أخرى ترتبط أيضاً بالنيل ، وهى مياه الصرف المعاد استخدامها والمياه الجوفية ومياه الأمطار ، ويعتبر النيل المصدر الرئيسى للعرض المائى فى مصر حيث تمثل مياهه حوالى ٩٣,٧% من إجمالى الموارد المائية المتاحة بما فى ذلك المياه المعاد استخدامها . أما النسبة الباقية كما هو موضح بالجدول رقم (١) ، فهى عبارة عن المياه الجوفية ومياه الأمطار التى لا تشكل أهمية ذات بال حيث تقع مصر بين خطى عرض ٢٢ ، ٣١° شمالاً وخطى طول ٢٥ ، ٣٧° ، وفقاً للتصنيف النطاقى النباتى – المناخى تتسم

الأقاليم الزراعية المصريـــــة جميعــها بالمنــاخ شــبه الجــاف Semi-Arid والجــاف Arid وشديد الجفاف Hyper-Arid حيث يقل معـــدل ســقوط المطــر عــن ٢٤٠مــم سنوياً حتى فى المناطق الســـاحلية.

أ – نـهر النيل المصدرَ الرئيسى للعرض المائى :

تعتمد الحياة فى مصر بصفة أساسية على مياه النيـــل والـــذى تتدفــق مياهــه مــن خارج حدود البلاد ، ويأتى حوالى ٨٥% منها من إثيوبيـــا عــن طريــق النيــل الأزرق Blue Nile عبر الســـودان ، ويـــأتى البــاقى أى ١٥% مــن شــبكة النيــل الأبيــض White Nile System والـــذى يبــدأ مــن بحــيرة فكتوريــا Lake Victoria فـــى تنزانيا . يمد نـهر النيل ٩ دول بالمياه آخرها مصـــــر مـــن حيــث الــترتيب ، لذلــك أى نقص أو فقد فى مياه النهر ينعكس تأثيره المباشر علـــى مصــر . وهــذه الــدول هــى تنزانيا ، زائـــير (الكونغــو الديمقراطيـــة) ، بورنــدى ، رواتــدا ، أوغنــدا ، كينيــا ، إثيوبيا ، السودان ، مصر . ويعد النيل أطول نظـــام نـــهرى بالمقارنـــة بـــأهم ١٤ نـــهر فى العالم . ولا يعنى طول النظام النهرى مؤشـــراً علـــى ضخامـــة الإمـــدادات بكميـــات المياه إذ تتوقف تلك الأهمية على مصـــادر التغذيـــة ومعــدل التدفــق . ويعــد المســـار الذى أتخذه نـهر النيل من المسارات الفريـــدة حيــث يتجــه مــن الجنــوب إلــى البحــر المتوسط فى الشمال وكأنه يبحث عن مجرى فـــى قلــب مصــر ، حيــث تــأخذ جميــع أنهار العالم وجهة عرضية شـــرقاً أو غربـــاً .

وقد نال نـهر النيل احترام المصريين على مــر العصــور ، وأحتــل منزلـــة المهابـــة والتقديس لقيمة ما يحمله من ثراء وكرم فأحاطوا ضفتـــه الغربيـــة بجســر فـــى عـــهد الملك مينا للمحافظة على مياهــــه ، ثــم أقـــاموا الجســر الشــرقى فــى عــهد الملــك سيزوستريس . وفى العصر الحديث أقيمـــت المنشـــآت المائيـــة لتنظيـــم تدفقاتـــه مثـــل القناطر الخيرية (١٨٤٧–١٨٦١) ، وتـــم إنشـــاء خــزان أســوان فــى بدايـــة القــرن العشرين عام ١٩٠٢ (ثم تم تعليته عامى ١٩١٢ ، ١٩٣٢) ، ثـــم قنـــاطر زفتـــى عـــام ١٩٠٣ ، وقناطر أسنا عـــام ١٩٠٩ ، ونجــع حمـــادى عـــام ١٩٣٠ ، وقنـــاطر أدفينـــا عام ١٩٥١ . وبعد مرور مائة عام على الانتهاء مـــن القنـــاطر الخيريـــة ، تـــم البـــدء

فى بناء السد العالى فى أسوان وذلك للتحكم الكامل فى مياه نهر النيل وتحقيق أعلى درجة من الأمان المائى .

ويبلغ الإيراد الطبيعى لنهر النيل عند أسوان من مصادره المختلفة نحو ٨٤ مليار م٣ موزعة على النحو التالى ، فمن بحر الجبل خلف منطقة السدود نحو ١٢ مليارم٣ ، ١٢ مليار م٣ من نهر السوباط ، ٢٤ مليار م٣ من النيل الأبيض ، ٢٤ مليارم٣ من النيل الأزرق ، ١٢ مليار م٣ من نهر عطبرة (٤ – ص٣٧) . وتبلغ حصيلة مصر منها حوالى ٥٥,٥ مليار م٣ ، وللسودان ١٨,٥ مليار م٣ ، وذلك على أساس الكمية التى تخص مصر طبقاً لاتفاقية عام ١٩٥٩ وهى ٤٨ مليار م٣ بالإضافة إلى نصيب مصر من الفائدة المائية لمشروع السد العالى والبالغة حوالى ٧,٥ مليار م٣ ، كما أن الكمية التى تخص السودان طبقاً للاتفاقية هى ٤ مليار م٣ بالإضافة إلى نصيب السودان من الفائدة المائية لمشروع السد العالى والبالغ حوالى ١٤,٥ مليار م٣.

ويوجد على النهر فى الوقت الراهن ٦ سدود و ٨ قناطر على طول النهر تمثل نقاط التحكم الرئيسية عليه ، ومن بين هذه السدود السد العالى فى مصر ، وتبلغ الطاقة التخزينية للسد العالى نحو ١٦٥ مليار م٣ ، فى حين تبلغ الطاقة الاستيعابية للخمسة سدود الأخرى نحو ١٥,١ مليار م٣ فقط ، ويبلغ الحد الأدنى للفقد السنوي من مياه السد العالى نتيجة البخر حوالى (٨,٥ – ١١,٥) مليار م٣ سنوياً (٧ – ص٢٠) .

ويتضح أن الطاقة التخزينية للسد العالى تبلغ حوالى ٣ أمثال حصيلة مصر من إيراد نهر النيل ، فى حين أن السعة التخزينية لخزان أسوان تبلغ ٥,٣٥ مليار م٣ فقط ، والنسبة المتوسطة للبخر ببحيرة ناصر هى ١٥% من حجم مياهها . ولا تتعدى التصرفات اليومية من السد العالى من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ مليون م٣ وذلك لدواعى الأمان وعدم حدوث النحر (٩ – ص٥) .

يُعد مشروع السد العالى أضخم مشروعات الرى على نهر النيل ، وقد بدأ تشييد المرحلة الأولى للمشروع فى يناير عام ١٩٦٠ ، وأحتفل فى يناير عام ١٩٧١ بالانتهاء الرسمى من تشييد المشروع .

وتقاس المزايا الاقتصادية لمشروع السد العالى فى مجال الرى من خلال :

١- زيادة الرقعة الزراعية : حيث قُدرت مساحة الأراضى التى استصلحت فى مصر منذ إنشاء السد العالى وحتى نهاية الثمانينات باستخدام المياه التى اختزنت فى بحيرة السد بنحو ٠,٩ مليون فدان .

٢- زيادة المساحة المحصولية : وذلك بتحويل نحو ٩٧٣ ألف فدان من رى الحياض إلى رى دائم ، منهم حوالى ٤٩٠ ألف فدان يتم زراعتهم بأكثر من محصول خلال العام .

٣- المحافظة على مستوى الإنتاج الزراعى خلال مواسم الفيضانات العالية والشحيحة: فلقد شهدت مصر فيضانات عالية بعد إنشاء السد العالى عامى ١٩٦٨/٦٧ ، ١٩٧٦/٧٥ ، فبعد أشهر قليلة من اكتمال المرحلة الأولى من مشروع السد العالى عام ١٩٦٥/١٩٦٤ شهدت مصر فيضاناً عالياً بلغ حوالى ٢٨، مليارم[٣] ، وإذا ما قارنا هذا الفيضان بفيضان عام ١٨٧٤ والذى بلغ نحو ١٢٥ مليار م[٣] ، وكان له بعض الآثار التدميرية على الحياة والممتلكات فى مصر ، يمكن القول أن السد العالى قد بدأ فى أداء مهامه مباشرة بعد انتهاء المرحلة الأولى من بنائه وذلك بحماية مصر من أخطار ذلك الفيضان .

٤- توفير مياه الرى فى الوقت المناسب : فقد لا يساعد توقيت حلول فيضان النيل فى رى الزراعات المصرية فى التوقيت المناسب بالرغم من كفاية التدفق السنوي لاحتياجات مصر من المياه ، وقد أدى إنشاء السد العالى إلى التفكير فى زراعة محصول الذرة فى مايو ويونيو بدلاً من يوليو وأغسطس، مما ساعد على حصول النبات على كميات أكبر من ضوء الشمس خلال فترة النمو بالإضافة إلى تجنب تعرضه لدودة الذرة ، وبالتالى زادت إنتاجية الذرة من متوسط قدره ٠,٩ طن مترى خلال الفترة من (١٩٥٢-١٩٦٠) إلى ١,٩ طن مترى فى المتوسط خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٧) . وقد مكن الانتهاء من المرحلة الأولى لبناء السد من تخزين نحو ٤ مليار م[٣] من المياه ، وهى الكمية التى أخذت فى التزايد بعد ذلك ، ومنذ إنشاء السد العالى لم تقل المياه

التى كانت تطلق من السد العالى عن متوسط نصيب مصر من المياه والمحدد فى اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان والبالغ ٥٥,٥ مليار م٣ سنوياً ، بالرغم من توالى نحو ٨ سنوات من الجفاف (١٩٧٩-١٩٨٨) قل فيها إيراد النهر الطبيعى عن المتوسط (٥) .

ب – مصادر العرض المائى الأخرى :

تتمثل مصادر العرض المائى غير نهر النيل فى المياه الجوفية ومياه الصرف الزراعى المعاد استخدامها ومياه الصرف الصحى المعالجة ومياه الأمطار .

١- المياه الجوفية : تشغل المرتبة الثانية من حيث الأهمية كمصدر من المصادر الطبيعية فى مصر بعد مياه نهر النيل ، وتعتمد الزراعة عليها فى كل من الواحات والوادى الجديد ووادى النطرون وبعض المناطق فى سيناء بصفة أساسية، كما تعتبر مصدراً تكميلياً لرى بعض الأراضى وخاصة بعض أراضى الوجه القبلى . ويتوقف استخدام المياه الجوفية على مدى توافر التقنيات الهندسية لتحديد تغذية الخزانات الجوفية وتسرباتها ، وحركة المياه والتغيير فى مناسيبها ودرجة الملوحة والحسابات الفنية لمعاملات الأمان وتحديد العلاقة بين المياه السطحية والمياه الجوفية .

وتعتبر المياه الجوفية بوادى النيل والدلتا من الخزانات عالية الكفاءة ، من حيث نقل المياه من مواقع التغذية إلى مواقع الاستخدام ، مع مقدرة عالية فى تخزين المياه .

ولقد اتضح من المسح الأخير الذى أجراه معهد بحوث المياه الجوفية ، أن ما يستخدم حالياً من المياه الجوفية يصل إلى حوالى ٢.٢ مليار م٣ سنوياً فى الدلتا والوجه القبلى . ويشتمل حوض الصحراء على منطقة الواحات بالوادى الجديد ومنطقة شرق العوينات ، ويقدر المخزون المائى بخزان المياه بالحجر الرملى النوبى بالصحراء الغربية بحوالى ٥٠ ألف مليار م٣ ، أى ما يقرب من حصة مصر السنوية من مياه النيل لمدة ألف عام. وإجمالى المياه الجوفية المستخدمة حالياً تقدر بحوالى ٢,٦ مليار م٣ .

وتشمل خزانات المياه الجوفية فى الأراضى المصرية على :

- خزان المياه الجوفى فى الدلتا : والذى تقدر سعته بنحو ٢٤٠ مليار م٣ ، يستغل منها نحو ١,٦ مليار م٣ فى الأغراض المختلفة .
- خزان المياه الجوفى فى الوادى الجديد : والذى تقدر سعته بنحو ١٢٠ مليار م٣ ، يستغل منه نحو ١,٣ مليار م٣ .
- خزان المياه بالحجر الرملى النوبى بالصحراء الغربية : والذى تبلغ سعته نحو ٥٠ ألف مليار م٣ أى ما يقرب من حصة مصر عند أسوان من مياه النيل لمدة ألف عام .
- خزانات المياه الجوفية بسيناء : وتشمل الخزانات بالساحل الشمالى والخزانات الجوفية بالوديان والخزانات العميقة فى سيناء (الخزان الجوفى بالحجر الرملى مثل جبل المغارة وجبل الجلالى) . قد يصل سمك الخزان المائى إلى ٤٠٠ م٣ وخواصه الطبيعية ممتازة.

يعتبر الخزان الجوفى بوادى النيل والدلتا أحد الخزانات الضخمة فى العالم ويستمد مياهه بصفة أساسية من مياه النيل ، وتبلغ السعة الكلية للخزان نحو ٤٠٠ مليار م٣ منها ١٢٠ مليار م٣ فى الوجه القبلى ، ٢٨٠ مليار م٣ بالوجه البحرى ، وتبلغ التغذية السنوية لهذا الخزان قرابة ١,٥ مليار م٣ سنوياً (١٣ – ص٤).

٢– <u>مياه الصرف الزراعى المعاد استخدامها</u> : تقدر بحوالى ٧ مليار م٣ حيث تعتبر إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى لأغراض الرى مصدراً لا يستهان به للموارد الإروائية فى مصر ، رغم أن هذا المصدر لا يعتبر مستقلاً بذاته بل يعتمد أساساً على إعادة استخدام الماء الذى تم التخلص منه لزيادته عن حاجة النبات والناتج من الموارد المائية الأخرى ، ورغم أن استخدام مياه الصرف الزراعى فى عمليات الرى الطويلة له محاذيره ، لأن استمرار ترسيب الأملاح فى التربة بدون غسلها بصفة دورية يؤدى إلى زيادة ملوحتها مما يؤثر على خصوبة وتقليل إنتاجيتها . ويمكن إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى بخلطها بماء النيل بنسبة ١:١ حتى تركيز أملاح ٢٠٠٠ جزء فى المليون . ولقد

تضمنت الخطة الخمسية ١٩٩٢/٨٧ مشروعات ضخمة للتوسع فى إعادة استخدام مياه الرى وهى :

- مشروع ترعة السلام : وتبلغ كمية المياه اللازمة لهذا المشروع سنوياً من مياه الصرف الزراعى نحو ١,٥ مليار م^{3} .
- محطة رفع المحسمة : لتغذية ترعة الإسماعيلية بمقدار ٣٠٠ مليون م^{3} من مياه مصرف المحسمة .
- أراضى التوسع الأفقى فى وسط الدلتا : وتحتاج لمياه مصارف بدون خلط تقدر بحوالى ٧٠٠ مليون م^{3} .
- تغذية ترع بحر بسنديلة وترعة الزاوية وترعة دوين بالدلتا : بمياه صرف تبلغ ٤٠٠ مليون م^{3} .
- توصيل مياه مصرف العموم إلى ترعة النوبارية : وتقدر كمية المياه التى يمكن استخدامها فى هذا المشروع بنحو ١ مليار م^{3} سنوياً .
- استخدام مياه بعض المصارف فى منطقة الفيوم : فى حدود ٤١٠ مليون م^{3} (٨ –٣١) . وقد قدرت كمية مياه الصرف الزراعى المستغلة لأغراض الرى حالياً بحوالى ٣,٦ مليار م^{3} .

٣– <u>مياه الصرف الصحى المعالجة</u> : وتستخدم منذ أكثر من ٦٠ عاماً فى رى الأراضى ، وتقدر كمية المياه المستخدمة منها سنوياً بحوالى ١,٢ مليار م^{3}

٤– <u>مياه الأمطار</u> : تقدر بحوالى ١,٤٣ مليار م^{3} سنوياً ، تستخدم لرى بعض المساحات ، كما يسهم المطر فى تغذية الخزان الجوفى وغسل التربة . ولا تعتبر مياه الأمطار من المصادر المائية الهامة التى يمكن الاعتماد عليها فى جمهورية مصر العربية .

أى أن إجمالى المياه الممكن أتاحتها للاستخدام من مختلف المصادر تقدر بحوالى ٦٤,٣ مليار م^{3} .

جدول رقم (١)

الموارد المائية المتاحة فى مصر بين مختلف المصادر وأهميتها النسبية

مصادر المياه	كميـــة	%
نهر النيل	٥٥,٥	٨٦,٣
إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى	٣,٦	٧,٥
إعادة استخدام مياه الصرف الصحى	١,٢	٤,٠
الميـــاه الجوفية والأمطار	٤,٠	٢,٢
إجمالى الموارد المائية	٦٤,٣	١٠٠

المصدر : جُمعت وحُسـبت مـن : (١٣) .

ثانياً : الموارد المائية المستقبلية :

تتعدد المشروعات التى تسهم بدور كبير فـى زيـادة المـوارد المائيـة المسـتقبلية والتى يمكن إضافتها لإجمالى الموارد المائيـة الحاليـة للوفـاء بالاحتياجـات اللازمـة للتوسع الزراعى الأفقى والتقدم الصناعى وما تحتاجـه الزيـادة السـكانية مـن زيـادة فى استخدام المياه . وتنحصر المشروعات التى يمكـن أن تـؤدى إلـى تنميـة وزيـادة مواردنا المائية فى المسـتقبل فـى المشـروعات التـالى ذكرهـا كمـا هـو موضـح بالجدول رقـم (٢) :

١ – مشروعات أعالى النيل :

يضيع من إيراد هضبة البحيرات الاستوائية كميات كبيرة مـن الميـاه حيـث يصـل للنيل حوالى ٨% فقط من جملة الأمطار التـى تسـقط علـى حـوض البحـيرة ، كذلـك يضيع كميات كبيرة أخرى فـى مسـتنقعات جنـوب السـودان . وفيمـا يلـى عـرض موجز للمشروعات التى يمكن عن طريقها تنمية وزيـادة المـوارد المائيـة النيليـة :

أ– مشروع تقليل الفاقد من الميـاه فـى مسـتنقعات بحـرى الجبـل والـزراف : يتلخص هذا المشروع فى شق قناة تـأخذ مـن بحـر الجبـل عنـد جونجلـى ، لحمـل المياه بعيداً عن منطقة المستنقعات بأقل فاقد ممكـن ، حيـث يفقـد حوالـى ١٤ مليـار م^{3} سنوياً بهذه المنطقة ، وتقدر الفائدة المائيـة لـهذا المشـروع بحوالـى ٤ مليـار م^{3} عند أسوان تقسم مناصفة بين مصـر والسـودان .

ب- مشروع تقليل الفاقد من المياه في مستنقعات حوض نهر السوباط : يتلخص هذا المشروع في تجميع مياه مستنقعات حوض السوباط في مجرى صناعي رئيسي يصب في النيل الرئيسي ، وإقامة خزان على مجرى نهر السوباط، وتقدر الفائدة المائية من هذا المشروع بحوالي ٤ مليار م^3 تقسم أيضا مناصفة بين مصر والسودان .

ج- مشروع تقليل الفاقد من المياه في منطقة مستنقعات حوض بحر الغزال : يفقد في هذه المنطقة حوالي ١٤ مليار م^3 سنوياً ، وبإقامة وحفر قناتين لتجميع مياه الأنهار الصغيرة في هذه المنطقة يمكن توفير ٧ مليار م^3 سنوياً تقسم مناصفة بين مصر والسودان .

د- مشروع التخزين المستمر في البحيرات الاستوائية : ويتضمن هذا المشروع إقامة سدود وخزانات على بحيرة ألبرت وكيوجا لتخزين مياهها وتنظيم التصرفات الخارجية منها ، وتقدر الموارد المائية التي يمكن أن يضيفها هذا المشروع بحوالي ٤,٨ مليار م^3 تقسم أيضاً مناصفة بين مصر والسودان .

٢ - مشروعات استغلال مياه الصرف (تدوير المياه) :

يؤدي التوسع في إنشاء وتحسين شبكات الصرف إلى التوسع في استخدام مياه الصرف، ويقدر إجمالي كميات مياه الصرف الممكن استخدامها في عمليات الري في عام ٢٠٠٥ بحوالي ٧ مليار م^3 سنوياً ، في حين أن المستخدم حالياً ٤,٨ مليار م^3 سنوياً بزيادة قدرها ٢.٢ مليار م^3 سنويا .

٣ - تنمية الموارد المائية بتنفيذ مشروعات التوسع في استخدام المياه الجوفية :

يمكن التوسع في استخدام المياه الجوفية بحوالي ٢,١ مليار م^3 سنويا بالإضافة إلى المستخدم من هذا المصدر الحالي والبالغ نحو ٢,٦ مليار م^3 .

٤ - تنمية الموارد المائية باستخدام مياه الصرف الصحي (المجاري) :

وتقدر كمية المياه التي يمكن استخدامها بعد معالجتها بنحو ١,٣ مليار م^3 سنوياً .

٥ – تنمية الموارد المائية بتخزين المياه التى تصرف خلال السدة الشتوية :

حيث يتم تخزين المياه فى البحيرات الشمالية فى شمال الجمهورية ويقدر ما يمكن توفيره من خلال ذلك بنحو ٢,٣ مليار م٣ كانت تصرف خلال السدة الشتوية، ويتم ذلك بتخزين ١,٣ مليار م٣ فى بحيرة البرلس أمام قناطر أدفينا وتخزين ١ مليار م٣ فى بحيرة المنزلة أمام سد دمياط .

٦ – تنمية الموارد المائية بتنفيذ مشروعات ترشيد الاستخدام الحالى (مشروع تطوير نظم الرى)

مما لا شك فيه أن الاستخدام الحالى للموارد المائية بعيداً عن الاستخدام الأمثل الذى يحقق الكفاءة الاقتصادية لهذا الاستخدام ، ويمكن زيادة كفاءة استخدام الموارد المائية الحالية بإتباع عدد من الوسائل أهمها :

أ – تحسين فتحات الرى الحالية وإتباع طريقة التوزيع النسبى للمياه : حيث أن ضبط توزيع المياه بين الزراع يعتبر أمر على جانب كبير من الأهمية لتحقيق الكفاءة فى استخدام الموارد المائية ، ويتم ذلك من خلال تصميم فتحات للرى تسمح بالتصرف المناسب لاحتياجات المنطقة .

ب– ضبط المقننات المائية : حيث يؤدى خفض المقننات المائية الحالية بمعدل ١٠% إلى توفير مقدار كبير من المياه (من المعروف أن خفض أو زيادة ١٠% من المقنن لا يؤثر على نمو النبات .

ج– تقليل الفاقد بالبخر من الخزانات : حيث يتم استخدام غشاء أحادى الجزيئ مثل كحول الأسيتيل لتغطية سطح خزان السد العالى ، وهذا يؤدى إلى توفير ٣ مليار م٣ من الفواقد البالغة نحو ١٠ مليار م٣ سنوياً من بحيرة السد العالى .

د– تحديد مساحة الأرز فى التركيب المحصولى بنحو ٧٠٠ ألف فدان : حيث يتم من خلال هذا الأسلوب توفير ما يقرب من ٥٥٠٠ م٣ من كل فدان إذا ما تم إحلال زراعات أخرى غير الأرز فى التركيب المحصولى.

جدول رقم (٢)

الموارد المائية المستقبلية فى مصر موزعة طبقاً لمصادرها المختلفة

مليار م٣

المصـــدر	كميـــــة
١ – مشروعات أعالى النيـــل.	
أ – تقليل الفاقد فى مستنقعات بحرى الجبـــل والـــزراف.	٢.٠
ب– تقليل الفاقد فى مستنقعات حوض نــــهر الســـوباط.	٢.٠
ج– تقليل الفاقد فى مستنقعات حوض بحـــر الغـــزال.	٣.٥
د – التخزين المستمر فى البحـــيرات الاســتوائية.	٢.٤
جملـــة مشروعـــات أعالى النيل	٩.٩
٢ – مشروعات استغلال ميـــاه الصـــرف.	٢.٢
٣ – مشروعات التوسع فى استخدام الميــــاه الجوفيـــة.	٢.١
٤ – استخدام مياه الصرف الصحـــــى.	١.٣
٥ – التخزين فى البحيرات الشـــــمالية.	٢.٣
٦ – مشروع تطوير نظم الـــــرى.	٢.٠
إجمالى المـــوارد المائيـــة المستقبلية	١٩.٨

المصـــــدر : (١٣ – ص٨)

الاستخدامات الحالية للموارد المائية فى مصر :

يشتمل الطلب على الموارد المائيـــة فـــى مصـــر علـــى نوعيـــن مـــن الاســـتخدامات أولـهما الاستخدام الاستهلاكى سواء فى الزراعـــة أو الصناعـــة ، وثانيـــهما الاســـتخدام غير الاستهلاكى المتمثل فى الملاحة النهرية وموازنات الميــــاه واســـتخدام الميــاه فـــى توليد الكـــهرباء .

أولاً : الاستخدامات الاســـتهلاكية للميـــاه :

أ – الاستخدامات المائية الحالية فى القطــــاع الزراعـــى :

ويعتبر استخدام المياه فى الرى هــــو أهـــم اســـتخدامات الميـــاه ، وتختلـــف كميـــة المياه المستخدمة من عام لآخر ، ومن موسم لآخــــر ، ويتوقـــف ذلـــك علـــى الـــتركيب

المحصولى السائد ، إلا أن متوسط الاستخدام السنوى يبلغ تقريباً نحو ٥٠ مليار م٣ بنسبة تقدر بحوالى ٨٠,٦% من إجمالى الاستخدامات ، بينما يبلغ متوسط كمية المياه الموجهة نحو الاستخدامات الزراعية بحوالى ٥٣,١٢ مليار م٣ خلال متوسط الفترة ٩٢/١٩٩٤ بنسبة تقدر بحوالى ٨٢,٢% من إجمالى الاستخدامات المائية خلال نفس الفترة ، ويقدر متوسط كمية المياه المستخدمة فى رى الأراضى القديمة بحوالى ٤٩,٧ مليار م٣ بنسبة تقدر بحوالى ٩٣.٥٦% من متوسط إجمالى كمية المياه المستخدمة للرى ، تستخدم هذه الكمية لرى نحو ٦,١ مليون فدان ، كما يقدر متوسط الاحتياجات الإروائية للأراضى الجديدة المستصلحة بنحو ٣,٤٢ مليار م٣ بنسبة تقدر بحوالى ٦,٤٤% من متوسط كمية المياه المستخدمة للرى فى نفس الفترة ، وتستخدم هذه المياه لرى نحو ١,٤ مليون فدان .

ب – الاستخدامات المائية الحالية فى القطاع الصناعى :

تقدر استخدامات القطاع الصناعى بحوالى ٤,٧ مليار م٣ سنوياً .

ج – الاستخدامات المائية الحالية للقطاع المنزلى :

تقدر استخدامات القطاع المنزلى بنحو ٣.٣ مليار م٣ سنوي ، ويجب التنويه إلى أن حوالى ٣٠-٤٠% من هذه الكمية تعتبر فواقد نتيجة سوء الاستخدام والإسراف والتسرب من الشبكات والتوصيلات.

ثانياً : الاستخدامات المائية غير الاستهلاكية :

وهى الاستخدامات المائية لتوليد الكهرباء والملاحة والموازنات ، وتقدر الاستخدامات المائية لتوليد الكهرباء بنحو ١ مليار م٣ ، بينما تقدر الاستخدامات المائية للملاحة النهرية بنحو ١,٩ مليار م٣ ، فى حين تقدر الاستخدامات المائية للموازنات والخزانات بنحو ١.١ مليار م٣ ، وبالتالى تبلغ جملة هذه الاستخدامات نحو ٤ مليار م٣ سنوياً ، كما هو موضح بالجدول رقم (٣) .

ولتحقيق التوازن بين متطلبات السكان من الغذاء فى المستقبل وبين الإنتاج ، حيث يتوقع أن يصل عدد السكان إلى حوالى ٧٥,٦ مليون نسمة عام ٢٠٠٥ ،

لذا يتطلب زيادة المساحة المنزرعة بحوالـــى ٢.٢ مليــون فــدان عــن طريــق زيــادة استصلاح الأراضى الجديدة، وبفـــرض أن متوســط الاحتيــاج المــائى للفــدان حوالـــى ٤٠٠٠م^{٣} ، لذا يتطلـــب الأمـــر توفـــير مـــوارد مائيـــة تقـــدر بحوالـــى ٨.٨ مليـــار م^{٣} تقريباً، كما هو موضح بـــالجدول رقـــم (٦) .

جدول رقم (٣)

الاستخدامات المائية الحالية للموارد المائية بجمهورية مصر العربية

مليار م^{٣}

الاستخــــدام	كمية	%
القطــــاع الزراعـــى	٥٠,٠	٨٠,٦
القطاع الصناعى	٤,٧	٧,٦
القطاع المنزلى	٣.٣	٥,٣
الملاحة والكهرباء والموازنات	٤,٠	٦,٥
الإجمالى	٦٢,٠	١٠٠

المصــــدر : (١٣ – ص١٠) .

جدول رقم (٤)

الاستخدامات المائية المستقبلية حتى عام ٢٠٠٥

مليار م^{٣}

الاستخدام	كمية	%
القطاع الزراعى	٥٠,٠	٦٨,٦
القطاع الصناعى	٥,٠	٦,٨٦
القطاع المنزلى	٥,١	٦,٩٩
الملاحة والكهرباء والموازنات	٤,٠	٥.٤٨
الأراضى الجديدة المستصلحة	٨.٨	١٢,٠٧
الإجمالى	٧٢,٩	١٠٠

المصدر : جُمعت وحُســـبت مـــن : (١٣ – ص١٠) .

جدول رقم (٥)

الموازنة المائية الحالية وتحديد الفائض من الموارد المائية

الموارد المائيـــة المتاحة الحالية		الاستخدامات المائية الحالية	
بيان	كمية	بيـــان	كمية
نهر النيل	٥٥,٥	القطاع الزراعى	٥٠,٠
مياه الصرف	٤.٨	القطاع الصناعى	٤.٧
المياه الجوفـــية	٢,٦	القطاع المنزلى	٣.٣
مياه الأمطار	١,٤	الكهرباء والملاحة والموازنات	٤.٠
الإجمالى	٦٤,٣	الإجمالى	٦٢,٠
الفـــائض	٢,٣		

المصـــــدر : (١٣ – ص١١) .

جدول رقم (٦)

الموازنة المائية المستقبلية فى حالة تنمية الموارد المائية الداخلية (عام ٢٠٠٥)

الموارد المائية المستقبلية		الاستخدامات المائية المستقبلية	
بيان	كمية	بيان	كمية
الموارد المائية الحالية	٦٤,٣	القطاع الزراعى (أراضى قديمة)	٥٠,٠
التوسع فى استخدام مياه الصرف	٢.٢	القطاع الصناعى	٥,٠
التوســـع فـــى اســـتخدام الميـــاه الجوفية	٢,١	القطاع المنزلى	٥,١
التخزيـــن فـــــى البحـــيرات الشماليـــــة	٢,٣	الكهربـــاء والملاحة والموازنات	٤,٠
مشروع تطوير نظم الرى	٢,٠	الأراضى الجديـــدة المستصلحة	٨.٨
الإجمالى	٧٢,٩	الإجمالى	٧٢,٩

المصدر : حُسبت مـــن : (١٣) .

جدول رقم (٧)

الموازنة المائية المستقبلية فى حالة التنمية الداخلية والخارجية للموارد المائية (عام ٢٠٠٥)

الموارد المائية المستقبلية		الاستخدامات المائية المستقبلية	
بيان	كمية	بيان	كمية
الموارد المائية الحالية	٦٤,٣	القطاع الزراعى	٥٠,٠
مشروعات أعالى النيل	٩.٩	القطاع الصناعى	٥.٠
التوسع فى استخدام مياه الصرف	٢.٢	القطاع المنزلى	٥,١
التوسع فى استخدام المياه الجوفية	٢,١	الكهربــاء والملاحة والموازنات	٤.٠
استخدام مياه الصرف الصحى	١,٣	الأراضى الجديدة المستصلحة	٨.٨
التخزين فــى البحيرات الشمالية	٢,٣		
مشروع تطوير نظم الرى	٢,٠		
الإجمالى	٨٤,١	الإجمالى	٧٢,٩
الفــائض	١١,٢		

المصدر : حُسبت مـــن : (١٣) .

كفاءة إدارة واستخدام الموارد المائية لمواجهة مشكلة المياه .

إن نشاط الرى يســتهلك حوالــى ٥٠,٠ مليــار م³ أى حوالــى ٩٠% مــن حصــة مصر من مياه نهر النيل ، وتشير التوقعــات إلــى أن احتياجــات هــذا النشــاط ســوف تزداد بحوالى ٨.٨ مليار م³ فــى عــام ٢٠٠٥ ، وحوالــى ٢٠ مليــار م³ فــى ضــوء خطة استصلاح الأراضى فى السنوات العشــرين القادمــة ، ممــا يتطلــب معــه بحــث مختلف الطرق والأساليب لأوفق استخدام للمــوارد ، ولتحقيــق هــذا العــرض المــائى الذى تتطلبه المشروعات الراهنة والمستقبلية وفــى ظــل زيــادة الطلــب مــن مختلــف الاستخدامات ، يمكن تحقيق العرض المائى مــن خــلال :

- تغيير أو تعديل التركيب المحصولــى وفقــاً للمعــايير الاقتصاديــة مــن المنظــور المتسع أى بما لا يحيــق الضــرر بقطاعــات أو صناعــات معينــة أو بمســتوى التشغيل الراهن للعمالة المرتبطــة بـــها .

- التوسع فى المصادر المائية غير التقليدية للمياه .
- تغيير النمط السلوكى فى التعامل مع المياه من خلال الآليات الممكنة اقتصادياً وفنياً وسياسياً .
- استمرار برامج الحد من الزيادة السكانية .
- رغم صعوبة زيادة العرض من خارج الحدود لتعثر مشروعات أعالى النيل للحروب والنزاعات بين بلدان دول الحوض وداخلها ، فإنه يجب تركيز الجهود السياسية نحو إنهاء الصراعات (٩ – ص٦) .

وتعجز آليات السوق فى تحقيق كفاءة تخصيص هذه الموارد Efficient Allocation وتحديد القيمة المناسبة لها ، كما أن التوسع فى العرض المائى يتسم بالمحدودية وذلك نظراً للطبيعة الأيكولوجية والاقتصادية لهذه الموارد . ويعلم الجميع أن الحياة تعتمد على وجود الماء ، ولكن لا يدرك الكل مدى محدودية هذا المورد ومدى أهمية المحافظة على جودة مواصفاته ومدى التأثير المعاكس على نوعية الحياة نتيجة تدهور هذه المواصفات . وتبذل الدول والجهات المعنية بالموارد المائية جهوداً مضنية لمواجهة الزيادة المستمرة فى الطلب عليها من مختلف الأنشطة ، وذلك بإقامة المنشآت المائية وكل ما من شأنه إحداث التوسعة المستمرة للعرض المائى Water Supply وتدنية الفاقد والمحافظة على مواصفاتها وتضييق الفجوة المائية Water Gap، وأحدث المنشآت المائية فى مصر هى مفيض توشكى وترعة جنوب الوادى الجديد .

أولاً : مشروع مفيض توشكى :

بعد بناء السد العالى أصبح النهر من بعد أسوان بمثابة نظام مغلق Closed System ، وتسمح الفياضانات المرتفعة بعد الوصول إلى منسوب ١٧٥ م فى بحيرة ناصر بإمكانية زيادة التصرفات المائية منها بما يجاوز الإحتياجات العادية وإطلاقها فى شبكة الرى ومنها إلى البحيرات الشمالية ، وذلك لتجديد مياه النهر وغسله من التلوث التراكمى الكيماوى والبيولوجى والحادث خلال سنوات الفيضانات الشحيحة ، فضلاً عن تحسين خواص أراضى الدلتا الشمالية بالمحافظة

على الفاصل البيزومـــترى بيـن الميـاه الجوفيـة المالحــة والعذبــة أو تقدمــه نحــو الشمال. وتبدأ السنة المائية فى الأول من أغسطس حتـــى ٣١ يوليـــو مـــن كـل عـــام ، ويتم استخدام المخزون من المياه فى بحيرة ناصر فى الأحـــوال العاديــة علـــى أســـاس اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان ، أما فى الأحـــوال غـــير العاديـــة كحالـــة الفيضـــان الضعيف أو الفيضان العالى فقد أتفـــق علـــى أن تقـــوم كـــل دولـــة بتخفيـــض حصتـــها بنسبة ٥% إلى ٢٠% فى الحالة الأولى ، كما تـــم الاتفـــاق علـــى حلـــول لـــدرء خطـــر الفيضان العالى إما بإطلاق المياه الزائدة والتـــى تتجـــاوز الاحتياجـــات إلـــى البحـــر أو إطلاق المياه من بحيرة ناصر إلى المنخفضـــات جنـــوب الســـد العـــالى . ولتلافـــى مـــا حدث فى مصر نتيجة الفيضان المرتفع عـــام ١٩٦٤ ، تـــم إنشـــاء وتجـــهيز منخفـــض توشكى كمفيض لاستيعاب التصرفات الزائدة مـــن بحـــيرة نـــاصر ، كـــأحد المشـــروعات المكملة للسد العالى ، بالإضافة إلى مفيـــض الطـــوارئ الشـــرقى الـــذى بـــه عـــدد ٢٤ فتحة منها ١٢ فتحة رئيسية ، ومفيض الطـــوارئ الغربـــى وبـــه ٣١ فتحـــة للطـــوارئ للسد حيث تمثل جميعها تكامل للمنظومة الهندســـية والوظيفيـــة والتـــى يمكـــن وصفـــها بالإعجاز من حيـــث الاســـتفادة القصـــوى مـــن تضـــاريس المنطقـــة وطبوغرافيتـــها . والغرض الأساسى مـــن مشـــروع مفيـــض توشـــكى وقـــائى حتـــى لا يتعـــرض النـــهر والمجارى والمنشآت المائية للخطـــر نتيجـــة النحـــر بفعـــل تصرفـــات الميـــاه الرائقـــة بكميات كبيرة وذلك بإطلاق المياه قبل الوصـــول إلـــى الســـعة القصـــوى للتخزيـــن فـــى بحيرة نـــاصر ، لأنـــه لا يمكـــن تصريـــف الميـــاه التـــى تزيـــد عـــن منســـوب ١٨٢م بسهولة، كما يمكن أن تسبب عملية تفريغ المياه إلـــى حـــدوث آثـــاراً مدمـــرة ، ومـــن ثم يتم إطلاق الميـــاه الزائـــدة عـــن منســـوب ١٧٨م فـــوق ســـطح البحـــر إلـــى أحـــد المنخفضات الطبيعية القريبة من بحيرة نـــاصر مـــن خـــلال هـــدار يحـــد مـــن اندفـــاع المياه إلى أودية المفيض ، ويســـتخدم المفيـــض أوتوماتيكيـــاً لتخفيـــف الضغـــط عـــن بحيرة نـــاصر .

وقد قـــامت الهيئـــة العامـــة للســـد العـــالى وخـــزان أســـوان بـــإجراء الدراســـات الجيولوجية والجيوميكانيكية والهيدرولوجية والمســـاحية لمنخفضـــات جنـــوب الـــوادى وذلك لإنشاء قناة المفيض . وقد استغرق العمل فى المشـــروع مـــدة ســـنتين مـــن عـــام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨١ وأصبح جـــاهزاً للاســـتخدام عـــام ١٩٨٢ . وقـــد بلـــغ حجـــم

أعمال الحفر ٣٩,٣٨ ألف م^{3} منها ٤,٢٢ ألف م^{3} خرسانة مسلحة ، وبلغ حجم بناء التكسيات الحجرية ٣١ ألف م^{3} ، وقد بلغت التكاليف حوالى ٤٢ مليون جنيه، ونظراً لضآلة توقع استخدامه فى المدى المنظور ، بدا للبعض أن فعالية تكاليفه Cost Effectiveness منخفضة عند المقارنة بتكاليفه الاستثمارية .

وقد تم استقبال المياه الفائضة واستخدامها لأول مرة فى منتصف أكتوبر من عام ١٩٩٦ بعد أن وصل منسوب المياه فى البحيرة ١٧٨م نتيجة لارتفاع سقوط الأمطار على الهضبة الإثيوبية وسرعة جريانها . ويبدأ المفيض فى استقبال المياه تلقائياً عندما يصل المنسوب إلى ارتفاع ١٧٨م ، وذلك بعد فتح الساتر الرملى المؤقت الذى يحجز التدفق التلقائى للمياه عند ذلك الارتفاع ، وذلك رغم إمكانية حجز المياه فى بحيرة ناصر حتى أقصى ارتفاع وهو ١٨٢م .

ووادى توشكى هو أحد الأودية القديمة الذى كان مأهولاً بالسكان فى عصر الأسرة ١٨ فى القرن ١٤ قبل الميلاد ، وخوره عبارة عن مجرى مائى قديم كان يصب فى النهر فى العصور المطيرة . ويقع المفيض (الخور ، والقناة ، والمنخفض) فى الصحراء الغربية التى من الجنوب فى جهة توشكى بالسودان والذى يبعد عن بحيرة ناصر من جهة الغرب بمسافة تبلغ حوالى ٥٦ كيلومتر ويتصل بالوادى الجديد من الشمال ، حيث توجد عدة فتحات مناسيبها تتراوح ما بين ١٢١ ، ١٨٠م .

ويتكون مشروع مفيض توشكى من :

(١) خور مفيض توشكى : الذى تنطلق فيه المياه الزائدة مروراً بمحاذاة منطقة أبو سنبل من الشمال وعلى بعد يبلغ حوالى ٤٠ كيلومتراً ، والخور عبارة عن واد يحده سلسلة من الجبال والمرتفعات ويبلغ طوله حوالى ٧٢ كيلومتر وعرضه يتراوح من كيلومتر واحد إلى ١٠ كيلومترات .

(٢) قناة مفيض توشكى : وهى عبارة عن مجرى ترابى يصل بين الخور والمفيض وهى جزء من الخور تبدأ من بحيرة ناصر جنوب غرب السد العالى (على بعد ٢٦٠ كيلومتر من أسوان) ويبلغ طول القناة حوالى ٢٢ كيلومتر وعرض قاعها يتراوح بين ٣٥٠ - ٥٠٠م ، وذات انحدار منتظم

بمعدل ١٥سم/كم، حيث يبلغ منسوب المياه عند بدايتها ١٧٨م ، وعند نهايتها ١٧٥م .

(٣) منخفض مفيض توشكى : وهو عبارة عن واد كبير يقع على بعد حوالى ٧٠ كيلومتر من محور النيل وبه عدة منخفضات متقاربة المناسيب تحده حوائط جبلية من الصخور النارية ومنحدرات عالية . وتقدر مساحته الأرضية بحوالى ٢٤٥ كيلومتر مربع ، ومعظم تكوينات المنخفض من صخور رسوبية رملية نوبية وجيرية ورمال وطفلة ، وتقدر سعته من المياه عند ذلك المنسوب بحوالى ١٢٠ مليار م^{3} أى ما يعادل ٧٤% من السعة القصوى لبحيرة ناصر (١٦٢ مليار م^{3}) .

ويتطلب لتخزين المياه الفائضة من حصة المياه والمتوغلة فى المفيض عند كامل سعته ضرورة سد الفتحات بسدود ترابية حتى لا تتدفق المياه إلى أراضى الوادى الجديد بفعل الانحدار الطبيعى . ويمكن فى هذه الأحوال إطلاق كميات من المياه المحجوزة ليمثل مفيض توشكى فرعاً جديداً ثانوياً لنهر النيل فى الصحراء الغربية تسهم فى زيادة قاعدة الموارد الأرضية الزراعية وتكوين دلتا خصبة فى جنوب غرب الوادى والاستغلال السمكى للمنخفض فضلاً عن تغذية خزانات المياه الجوفية ورفع منسوبها.

ثانياً : مشروع ترعة جنوب الوادى الجديد :

إن مشروع تنمية جنوب الوادى لا يمكن النظر إليه على أنه مجرد مد قناة تحمل مياه النيل بهدف استصلاح واستزراع مساحة محددة من الأراضى ، وإنما يشتمل على خلق واد جديد يمتد بمحاذاة الوادى القديم ويحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة . وقد تحددت الاحتياجات المائية لتنمية مساحة المليون فدان من مياه نيلية تنقلها ترعة جنوب الوادى لزراعة مساحة نصف مليون فدان ، وإقامة مجتمعات عمرانية وصناعية فيها وذلك كمرحلة أولى تعقبها المرحلة الثانية التى تعتمد على المياه الجوفية وزراعة الأراضى الموزعة على الواحات الأربع (باريس والخارجة والداخلة والفرافرة) ، وقدر التصرف اللازم للترعة من النيل بحوالى ٥ مليارات م^{3} كحد أقصى على أساس أن تغطى

كافة الاحتياجات التى ستنتج عن التنمية الزراعية والصناعية والعمرانية فى مساحة النصف مليون فدان بالمرحلة الأولى ، بينما يتم التوسع فى استخراج المياه الجوفية لتكفى احتياجات النصف مليون فدان الأخرى . ولا شك أن استقطاع كمية من حصة مصر من مياه النيل توجه لتنمية جنوب الوادى يحتم ضرورة إتمام تنفيذ برامج ترشيد الاستخدام فى الوادى القديم، بحيث تصبح الكمية المتوافرة كافية لتلبية كافة الاحتياجات القائمة التى ستحدث بعد إتمام كافة مشروعات التنمية.

مشكلة المياه من المنظور السياسى :

تمثل المياه أحد المجالات الإستراتيجية الهامة لمختلف الدول والتى تمثل بعداً حيوياً يشمله صور عديدة للصراع السياسى الذى قد يصل فى بعض الأحيان إلى الصراع المسلح . وتولى مصر قدراً كبيراً من الاهتمام لمنابع نهر النيل سواء فى الهضبة الإثيوبية أو الهضبة الاستوائية . ولقد أعلنت وزارة الموارد المائية الإثيوبية فى أديس أبابا فى إبريل عام ١٩٩٧ عن أول خطة كبيرة لتطوير الموارد المائية لنهرى عطبرة والنيل الأزرق اللذين يعدان المصدر الرئيسى لمياه نهر النيل عند سد أسوان .

ولقد أثار بيان وزارة الموارد المائية فى إثيوبيا ردود فعل مختلفة نظراً لاحتمال تأثر المياه التى تصل إلى مصر بهذه المشروعات . ولقد تبين أن الأرقام التى أوردتها وزارة الموارد المائية الإثيوبية فى بيانها عن المياه التى تخرج من إثيوبيا إلى السودان ومنها إلى مصر والتى تقدرها بنحو ١٠١,٥ مليار م٣ أنها أكثر من الواقع وأنها لم تحسب ما يفقد فى الطريق ، والمعروف أن ما يصلنا من مياه إثيوبيا يمثل ٨٥% من موارد النيل ، وأن ما يصل من الهضبة الاستوائية يمثل ١٥% من إيراد النيل ، ويعتبر ما تردده إثيوبيا وبعض الدول الأخرى حول الموارد المائية يعنى أنها تريد بيع المياه كما تبيع الدول المنتجة للبترول بترولها.

ومما يزيد مشكلة مياه النيل فى مصر تعقيداً هو قيام بعض دول حوض النيل ببعض المشروعات الخاصة بها على النيل مما يؤثر على الحصة السنوية للمياه

فى مصر مثل قيام إثيوبيا بإنشاء سد فنشا لحجز نصف مليار م³ لزراعة القصب هناك ، وتقوم بتنفيذ سد آخر بنفس الحجم على نهر بليس ، ومحطات لتوليد الطاقة الكهربائية على بحيرة تانا وتوليد الكهرباء من البحيرات الواقعة فى جنوب إثيوبيا ، كما تقوم المجموعة الأوربية أيضاً بدراسات لحكومة إثيوبيا لإقامة سد على نهر البار وسيكون تأثيره على مشروع مشار (٦) .

وإن كان من حق إثيوبيا أنها تقيم مشروعات تنمية لسد احتياجات شعبها بشرط عدم الإضرار بحصتنا من المياه ، لأن دولتى المصب مصر والسودان هما أكثر الدول معاناة من شح المياه ، لذلك فإن لديهما دراسات كثيرة للترشيد وتقليل الفاقد مثل مشروع قناة جونجلى، حيث تم الاتفاق بين مصر والسودان على الاستفادة بحوالى ٤ مليار م³ لكل منهما، إلا أن المشروع توقف بعد انتهاء حوالى ٧٠% من أعماله بسبب الاضطرابات فى جنوب السودان .

المراجع:

١. السيد حسن مهدى عامر ، اقتصاديات الموارد المائية فى الزراعة المصرية ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الزقازيق ، ١٩٨٩.

٢. المجلة الزراعية ، حول بيان وزارة الموارد المائية الإثيوبية ، السنة ٣٩ ، العدد ٤٦٢ ، مايو ١٩٩٧ .

٣. ثناء إبراهيم خليفة (دكتور) ، بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية الزراعية فى مصر فى القرن الحادى والعشرين ، المؤتمر السادس للاقتصاديين الزراعيين ، الزراعة المصرية فى عالم متغير ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٨ .

٤. جمال السيد أحمد محمد ، اقتصاديات الموارد المائية وكفاءة الرى الحقلى بمحافظة الفيوم ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة بالفيوم ، ١٩٩٨ .

٥. خديجة محمد الأعسر ، تقييم مشروع السد العالى كمشروع رى فى الزراعة المصرية ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد الرابع ، العدد الأول ، مارس ١٩٩٤ .

٦. رجب محمد سالم مرعى (دكتور) وآخرون ، دراسة تحليلية للاحتياجات المائية ودور نهر النيل فى الوفاء بها فى جمهورية مصر العربية ، المؤتمر الرابع للاقتصاد والتنمية فى مصر ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ، ١٩٩٤ .

٧. سامى مخيمر (دكتور) ، أزمة المياه فى المنطقة العربية ، عالم المعرفة ، القاهرة .

٨. سعد هجرس ، موسوعة مصر الحديثة ، المجلد السادس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، وزارة الثقافة ، مصر ، ١٩٩٦ .

٩. سمير عدلى يوسف (دكتور) ، الموارد المائية المصرية ، محاضرة فى الدورة التدريبية فى مجال اقتصاديات استغلال الأراضى الزراعية والمياه ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، الإسكندرية ، ١٩٩٨ .

١٠. سهير قيصر أرسانيوس ، اقتصاديات استخدام المياه فى جمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة المنيا ، ١٩٩٧ .

١١. كمال غنيم (دكتور) ، اقتصاديات الموارد المائية فى جمهورية مصر العربية ، المؤتمر الثانى للاقتصاد والتنمية فى مصر والبلاد العربية ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة .

١٢. محمد عبد الهادى راضى (دكتور) ، الموارد المائية ومستقبل الزراعة المصرية ، المؤتمر الأول للاقتصاديين الزراعيين ، الزراعة المصرية وتحديات المستقبل ، مارس ١٩٩١ .

١٣. محمد محمد حافظ الماحى (دكتور) ، الموارد المائية المصرية الحالية والمستقبلية ، محاضرات ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٨ .

١٤. محمد لطفى يوسف نصر . التحليل الاقتصادى لإنتاجية مياه الرى فى الزراعة المصرية ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الزقازيق ، ١٩٨٧ .

١٥. محمود أبو زيد (دكتور) ، مشروع تنمية جنوب مصر ، المجلة الزراعية .

١٦. مجلس الشورى ، نحو سياسة مائية رشيدة ووسائل تنفيذها ، تقرير ، ١٩٩٧ .

الباب الخامس

المياه العربية : الأبعاد الاقتصادية لإدارة المياه

الفصل الحادى والثلاثون

إدارة المياه فى مصر : الأهداف والتحديات

د. ضياء الدين القوصى*

مقدمة:

دخلت مصر فى القرن الحادى والعشرون وقد تدنى نصيب الفرد فيها من المياه أكثر من ٢٠ ألف متر مكعب سنوياً فى بداية القرن التاسع عشر إلى أقل من ألف متر مكعب فى الوقت الحاضر.

ويمثل هذا الرقم الأخير ما اتفق على تسميته بحد الفقر المائى حيث إن الفرد الواحد يحتاج إلى ألف متر مكعب من المياه سنوياً كحد أدنى لإنتاج احتياجاته من الغذاء والكساء والمصنوعات المختلفة بالإضافة إلى ما يحتاجه من مياه للشرب والطهى والأغراض المنزلية والبلدية والعامة.

ويعود هذا الوضع بشكل أساسى للزيادة المطردة فى عدد السكان فى مصر حيث بلغ هذا العدد عام ١٧٩٨ إبان الحملة الفرنسية على مصر ٢,٥ مليون نسمة بينما زاد تعداد السكان عام ١٩٩٦ ليصل إلى ما يزيد عن ٦٢ مليون نسمة أو ما يقارب الخمسة وعشرون ضعفاً خلال فترة زمنية لا تزيد عن المائتى عام - وعلى الرغم من هذه الزيادة الكبيرة فى تعداد السكان، فإن الميزانية المائية للبلاد تعتبر شبه ثابتة حيث تعتمد مصر بشكل أساسى

* نائب رئيس المركز القومى لبحوث المياه

فى مواردها المائية على حصتها فى مياه نهر النيل، الذى تقع البلاد فى النهاية أو المصب من حوضه، أى أنها لا تستطيع أن تتحكم فى هذا الإيراد بقدر ما تستطيع دول المنبع - وهذه الحصة محدده طبقاً للاتفاقات الدولية ولا يمكن زيادتها إلا بعد الحصول على موافقة دول الحوض.

من هنا فإن إدارة الموارد المائية فى مصر إذا كانت خلال الأعوام الماضية من الأمور الصعبة، فإنها تشكل فى المستقبل التحدى الحقيقى لا للقائمين على إدارة المرفق فقط ولكن للمواطنين المصريين بشكل عام.

٢- الموارد المائية فى مصر

يمثل الإيراد السنوى لنهر النيل المصدر الرئيسى للمياه فى مصر حيث يزود البلاد بما يزيد عن ٩٥% من ميزانيتها المائية.

وقد حددت اتفاقية مياه النيل التى وقع عليها ممثلون عن مصر والسودان عام ١٩٥٩ توزيع إيراد النهر عند أسوان والذى تم تقديره بحوالى ٨٤ مليار م٣ سنوياً هى فى الواقع المتوسط الحسابى لهذا الإيراد خلال الأعوام ١٩٠٠ - ١٩٥٩ بإضافة ١٤,٥ مليار م٣ للإيراد الذى كانت تحصل عليه السودان وهو ٤,- مليارم٣ سنوياً ليصبح نصيبها ١٨,٥ مليار م٣ كذلك أضيف إلى إيراد مصر الذى كان يبلغ ٤٨ مليار م٣ - ٧,٥ مليار م٣ ليصبح نصيبها ٥٥,٥ مليار م٣ وقدرت الفواقد المائية بالبخر والتسرب بالعشرة مليارات م٣ الباقية.

إلا أن الاتفاق عقد بين مصر والسودان فقط ولم يوقع عليه أى من دول الحوض وكان ذلك بمناسبة إنشاء السد العالى وشهدت الاتفاقية نفسها تعويضاً مالياً قدمته مصر للسودان نظير تهجير بعض أهالى النوبة فى منطقة وادى حلفا بسبب غمر أراضيهم بالمياه بعد البدء فى ملأ بحيرة ناصر، كذلك نصت الاتفاقية على إنشاء هيئة مياه النيل التى يجتمع من خلالها الفنيون فى دول حوض النيل لدراسة إمكانية تنمية مياه الحوض وتعظيم الاستفادة منها بشكل دورى.

وتعتبر هذه الكمية التى تحصل عليها مصر والسودان حقاً مكتسباً لا يجوز الاعتراض عليه من أى من دول الحوض، وذلك طبقاً لقواعد وأعراف مقررات مؤتمر هلسنكى التى

تنص على أن حصول أى دولة من دول الأنهار المتشاطئة والمشتركة على حصة من المياه لفترة زمنية ممتدة دون اعتراض أى من الدول عليها، فإن هذه الحصة تكتسب صفة الحق التاريخى ذلك لأن الدولة صاحبة الحق تكون بالفعل قد بنت سياساتها واستراتيجيتها السكانية والصناعية والزراعية على هذه المياه. ومن ثم يصبح مجرد مناقشة هذه الحصة بمثابة هدم لهذه الخطط بأكملها.

وتفيد الدراسات المختلفة بأن المصادر المائية الداخلية المتجدده فى حوض النيل والتى تمثل النسبة من المياه التى تصل إلى الأنهار الدائمة الجريان والأنهار الموسمية الجريان والتى تصل إلى الخزانات الجوفية من إجمالى ما يسقط على الحوض من الأمطار لا تزيد هذه النسبة فى حوض النيل عن ٢٠% مما يعنى أن الفواقد المائية على مستوى الحوض مرتفعة إلى حد كبير.

وتتمثل هذه الفواقد بشكل أساسى فى المياه التى تصرف إلى البحار بدون استخدام وتلك التى تنتشر على مسطحات واسعة تضيع فيها بالبخر تحت ظروف مناخية وعره.

وقد بدأت مصر والسودان بالفعل فى مشروع لاستقطاب هذه الفواقد فيما عرف بمشروع قناة جونجلى وكانت المرحلة الأولى التى تمت بالفعل ٧٠% منها ستوفر ٤ مليار م٣ من المياه تقسم مناصفة بين البلدين إلا أن الظروف السياسية فى جنوب السودان حالت دون إتمام المشروع.

وهناك مرحلة ثانية لاستقطاب الفواقد المائية فى المنطقة نفسها وهى التى تشمل بحر الغزال وبحر الزراف وبحر الجبل ثم هناك مشروعات لاستقطاب الفواقد المائية فى منطقة مشار على نهر عطبرة. ويقدر إجمالى ما يمكن توفيره من المياه فى هذه المشروعات بحوالى ١٨ مليار م٣ سنوياً.

ولا تأتى مياه النيل إلى دولتى المصب من مصدر واحد وإنما يرد ١٥% منها تقريباً من منطقة البحيرات الاستوائية بينما يرد الباقى (٨٥%) من منطقة الهضبة الأثيوبية.

وتأتى المياه من المصدر الأول (البحيرات الاستوائية) فى موسمين مطيرين تغطى العلم كله بشكل شبه منتظم. أما مياه الهضبة الأثيوبية فتأتى فى موسم مطير واحد يستمر لمدة تصل إلى ١٠٠ – ١١٠ يوم ويكون ذلك عادة من شهر يونيو إلى شهر سبتمبر من كل عام.

وعلى الرغم من أن نهر النيل يعتبر من الأنهار المنتظمة الإيراد إلا أن هناك فيضانات وصل إيرادها إلى ١٥٠ مليار م٣ سنوياً فى بعض السنوات بينما تدنى إيراد النهر فى سنوات أخرى ليقل عن ٥٠ مليار م٣ سنوياً.

لذلك فإن إنشاء السد العالى كمشروع للتخزين القرنى أو المستمر يعتبر علامة على طريق تحكم المصريين الكامل فى إدارة مرفق المياه وحماية البلاد من غوائل الفيضانات المدمرة وكوارث شح المياه والمجاعات والقحط التى كانت تتعرض لها البلاد قبل إنشاء هذا المشروع الهام.

سبقت إنشاء السد العالى مجموعة من المشروعات المائية الهامة هى إنشاء قناطر محمد على ثم إنشاء خزان أسوان للتخزين السنوى ثم إنشاء القناطر على النيل (إسنا - نجع حمادى - أسيوط - قناطر الدلتا زفتى - دمياط - إدفينا)

وبالإضافة إلى الإيراد الطبيعى لنهر النيل تسقط على سواحل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر كميات متواضعة من مياه الأمطار تصل إلى ٢٠٠ مم/ سنة على الساحل الشمالى، بينما تزيد فى بعض الأحيان لتصل إلى ٥٠٠ مم/ سنة على سواحل البحر الأحمر عند حلايب وأبو رماد وشلاتين.

ويسقط معظم هذه الأمطار خلال فصل الشتاء حيث تستخدم تقنيات حصاد الأمطار فى الاستفادة بها فى زراعة بعض المحاصيل الشتوية، بل يمتد ذلك على الساحل الشمالى الغربى إلى تخزين جزء من هذه المياه لرى بساتين التين والزيتون على مدار العام. وتتميز هذه الأمطار بعدم الانتظار مكانياً وزمانياً فتزيد كثافتها على بعض المواقع خلال بعض الأعوام وتقل فى الأعوام الأخرى بل أن التوزيع خلال العام الواحد يختلف أيضاً اختلافاً كبيراً.

كما تسقط على أجزاء متفرقة من البلاد بعض الأمطار خلال فصلى الربيع والخريف وتحدث هذه الأمطار ما يسمى بظاهرة السيول إذا سقطت على مجمعات كبيرة من الهضاب المرتفعة المناسيب مثل جبال البحر الأحمر وجنوب سيناء أو هضاب وسط سيناء المتوسطة الارتفاع.

ويقدر إجمالى ما يسقط على البلاد من أمطار سنوياً بحوالى ٨, ١ مليار م٣ يستفاد فقط بحوالى ١٠% منها أى حوالى ١٨٠ مليون م٣.

المصدر الثالث من مصادر المياه فى مصر هى المياه الجوفية والتى توجد فى مجموعة من الأحواض والخزانات التى يمكن تقسيمها إلى الأقسام الأتية:

- حوض الحجر الرملى النوبى :

ويظهر فى مساحة تصل إلى حوالى ٣٠% من إجمالى مساحة البلاد جنوب الصحراء الغربية وشبه جزيرة سيناء، ويقدر المخزون فيه بكميات هائلة أى أن العديد من المؤشرات تفيد أن هذا الحوض من الأنواع الحفرية غير المتجددة وتمتاز مياه هذا الحوض بجودة نوعيتها وخلوها من جميع أنواع الملوثات.

- حوض الحجر الجيرى :

ويظهر تحت مساحة تصل إلى ٥٠% من إجمالى مساحة البلاد فى الصحراء الشرقية والغربية وشبه جزيرة سيناء وتوجد المياه فى التشققات التى تتسع لتصل إلى ما يشبه الأنهار إلا أن نوعية هذه المياه ليست بمثل جودة مياه الحجر الرملى النوبى.

- حوض المغرا وحوض الأحجار المتشققة :

وهى أحواض فقيرة بالمياه الجوفية من حيث النوعية ومن حيث عمق المياه وكميتها.

- الأحواض الساحلية :

وتشمل الشريط الممتد على سواحل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر.

- حوض نهر النيل :

يقع هذا الحوض تحت وادى ودلتا نهر النيل وتتكون مياهه من فائض رى الأراضى الزراعية فيهما.

٣- استخدامات المياه فى مصر:

تستخدم المياه فى مصر للأغراض الأتية:

أ - رى الأراضى الزراعية

يستحوذ رى الأراضى الزراعية فى مصر على ما يزيد عن ٨٠% من الميزانية المائية للبلاد وتبلغ المساحة المنزرعة فى الوقت الحاضر حوالى ٨ مليون فدان وينتظر أن تصل إلى ١٠ مليون فدان بعد الانتهاء من برامج استصلاح الأراضى والتى يعتبر أهمها

المشروعين العملاقين فى شبه جزيرة سيناء (ترعة الشيخ جابر) وجنوب الوادى (ترعة الشيخ زايد).

وتعتبر أهم المحاصيل الشتوية التى تنتجها البلاد القمح والبرسيم والفول وأهم المحاصيل الصيفية القطن والأرز والذرة وأهم المحاصيل المستديمة قصب السكر وأشجار الفواكه والحمضيات.

ويشغل محصولا الأرز وقصب السكر حوالى ١٠% من المساحة المحصولية للبلاد بينما يبلغ استهلاكهما المائى حوالى ٣٠% من الميزانية المائية الخاصة برى الأراضى الزراعية.

لذلك فإن أهم إجراءات ترشيد استخدام مياه الرى تركز على تحجيم زراعة هذين المحصولين الشرهين للاستهلاك المائى، إلا أن هناك اختلافاً جوهرياً بين المحصولين وهو أن محصول الأرز محصول تصديرى بمعنى أن إنتاج البلاد منه يكفى للاستهلاك المحلى ويتم تصدير كميات كبيرة إلى الخارج. أما محصول القصب فهو لا يكاد يكفى ثلثى الاحتياجات المحلية من السكر ويتم استيراد الثلث المتبقى- من هنا فإن استراتيجية زراعة هذين المحصولين تدعو إلى قصر زراعة الأرز على مساحة لا تتجاوز ٧٠٠ ألف فدان لكى تفى بالإضافة إلى ما سبق ذكره من الاكتفاء الذاتى بمتطلبات الحد من تداخل مياه البحر مع أراضى وخزانات المياه الجوفية بالدلتا.

أما قصب السكر فتقضى استراتيجية زراعته بقصر هذه الزراعة على محافظات سوهاج وقنا وأسوان والتى يوجد بها مصانع لإنتاج السكر وفى مساحة لا تزيد عن ٢٠٠ ألف فدان - مع تحويل زراعات القصب فى محافظة المنيا إلى إنتاج بنجر السكر - ووقف زراعة القصب لغير أغراض إنتاج السكر والتى نذكر منها على سبيل المثال المص والعصير وإنتاج العسل الأسود. كذلك فإن قوانين الرى تنص على عدم استخدام نظام الرى السطحى فى الأراضى الصحراوية المستصلحة وذلك نظراً لما يسببه الرى بمثل هذا النظام من زيادة كبيرة فى فواقد السريان السطحى والتسرب العميق والبخر من الأسطح المائية الحرة.

ويجرى فى الوقت الحاضر التفكير فى آليه لتحويل أراضى البساتين وحقول الخضروات فى الأراضى القديمة فى وادى ودلتا نهر النيل من نظام الرى السطحى إلى نظم الرى الحديثة.

كذلك فإن مصر تنفذ فى الوقت الحاضر مشروعاً قومياً هاماً لتطوير الرى فى الأراضى القديمة، ومن شأن هذا المشروع أن يحجم أيضاً كميات المياه المستخدمة فى رى هذه الأراضى، عن طريق إدخال تقنيات مثل تحويل القنوات الترابية إلى قنوات مبطنة أو خطوط مواسير واستبدال نظام مناوبات الرى بالسريان المستمر والتحول من التحكم فى المياه أمام منشآت التوزيع إلى التحكم من الخلف واستبدال البوابات المنزلقة بالبوابات القطرية الذاتية الحركة وتوحيد نقط الرفع المتعددة على المساقى إلى نقطة رفع واحدة فى البداية – ثم تكوين روابط المزارعين والمنتفعين والاهتمام بالإرشاد المائى.

ومن المتوقع أن تؤدى هذه الإجراءات إلى وفر ملحوظ فى استهلاك المياه على هذا المستوى من التنظيم يزيد من تسوية الأراضى باستخدام الليزر وأيضاً حث الزراع على ممارسة الرى الليلى كلما كان ذلك ممكناً.

أما على مستوى شبكة النقل والتوزيع فإن العديد من الإجراءات قد تم اتخاذها من حيث تقليل الحشائش والنباتات المائية وتحجيم فواقد النهايات وإحكام البوابات وتبطين الترع فى الأراضى الرملية.

كذلك فقد تم إنشاء نظام التليمترى الذى يسمح بنقل مناسيب المياه فى مجموعة من النقط الرئيسية فى منظومة الرى على مستوى كامل عن طريق شبكة النقل والتوزيع إلى محطات مركزية داخل كل محافظة ثم إلى محطة مركزية رئيسية تقع فى مبنى وزارة الأشغال بالقاهرة وأخرى فى قناطر الدلتا. ويمكن تحويل هذه المناسيب إلى تصرفات عن طريق التعويض فى معادلة المعايرة التى يتم استنباطها وتحديثها بشكل دورى لكل نقطة.

ومن المنتظر أن يلى هذه الخطوة استخدام النماذج الرياضية فى استكمال التوزيع الأمثل للمياه بين الفروع وبذلك تكون أتممة منظومة الرى فى البلاد قد وصلت إلى أهدافها.

ومن شأن كل هذه الإجراءات التى تعتبر فى واقع الأمر تحديثاً لشبكة الرى أن توفر جزءً من المياه التى تلزم للتوسع أفقياً باستصلاح مساحات جديدة من الأراضى.

ويدخل ضمن تقنيات ترشيد استخدام المياه فى رى الأراضى الزراعية فى مصر إعادة استخدام المياه التى تشمل مياه صرف الأراضى الزراعية ومياه الصرف الصحى والصناعى المعالجة.

وتشمل خطة إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى عودة جميع المصارف فـــى الوجــه القبلى إلى المجرى الرئيسى لنهر النيل ما يجرى حالياً إعادة استخدام ما يزيد عن أربعـــة مليارات م٣ من مياه الصرف فى منطقة جنوب الدلتا سنوياً كذلك يجرى تنفيذ مشــــروعين هامين هما مشروع ترعة السلام ومشروع مصرف العموم مما سيزيد ما يعــاد اســتخدامه من مياه الصرف إلى سبعة مليارات م٣ سنوياً فى منطقة الدلتا بمفردها.

ويعتبر ما يضخ من المياه الجوفية الضحلة فى منطقة وادى ودلتا نهر النيل نوعاً مـــن أنواع إعادة الاستخدام أيضاً إذ إن هذه المياه لم تتكون إلا من من فائض مياه الرى فى هذه المناطق.

أما عن مياه الصرف الصحى والصناعى المعالجة فقد أنفقت الدولة مليارات الجنيـــهات فى إنشاء محطات معالجة هذه المياه فى المدن الرئيسية فى سائر أنحاء الجمهورية.

وقد وضعت خطط تنفيذ هذه الأعمال على أساس أن تكون المعالجة ابتدائية فى المـــدن التى يوجد لها ظهير صحراوى بحيث يتم استخدام المياه فى استصلاح بعض أراضى هـــذا الظهير. أما المدن التى لا يوجد لها ظهير صحراوى فتكون المعالجة ثنائيـــة بغـرض رى الأراضى الزراعية الكائنة بجوار المحطات، أو ثلاثية فى حالة عدم وجود أراضى زراعيـــة مجاورة وتوجيه المياه فى هذه الحالة إلى الترع والمصارف القريبة من المحطات.

ومن الطبيعى أن يقتصر استخدام مياه الصرف الصحى والصناعى المعالجة على زراعة محاصيل بعينها مثل الأشجار الخشبية والمحاصيل الصناعية (القطن - التيـل - الكتـان - الجوت) والأشجار التى تطرح ثماراً قشرية مثل البرتقال والموز وايضاً بعـض المحـاصيل التى لا تؤكل طازجة مثل القمح.

ويدخل ضمن تقنيات ترشيد استخدام مياه الرى استنباط سلالات قصـــيرة العمـر مـــن محاصيل الأرز والقمح والذرة والقطن يمكن أن يكون عمر كل منها ١١٠ - ١٢٠ يوماً بدلاً من المحاصيل التقليدية التى يبلغ كامل موسم نموها ١٨٠ - ٢١٠ يوماً.

كما يدخل ضمن هذه التقنيات تجميع زراعة المحاصيل فى منـــاطق مشــتركة وتوحيــد أعمار هذه المحاصيل خصوصاً بالنسبة للمستديمة منها مثل قصب السكر.

أخيراً فإن زيادة السعة التخزينية لمنظومة الرى تعتبر من العوامل الهامة فـى زيـادة المرونة فى تشغيل وإدارة هذه المنظمة، ومن ثم فإن إجراءات مثل السماح بالتخزين فـى الترع ليلاً وهى إحدى الميزات التى يوفرها التحكم فى المياه خلـف منشـآت التوزيـع أو التخزين الموسمى خلال فترة السدة الشتوية فى إحدى البحيرات الساحلية أو الداخلية تعتبر كلها من عوامل ترشيد استخدام مياه الرى.

ب- مياه الشرب والاستهلاك المنزلى والصناعى:

من المشاكل الهامة للكميات التى تصرف لأغراض الشرب والاستهلاك المنزلى والعـام هو أنها تزيد بزيادة تعداد السكان الذى لا يزال ينمو فى مصر بمعدل يزيد عـن ٢% فـى السنة كما أنها تزيد أيضاً بارتفاع مستوى معيشة الأفراد. ومن ثم فإن كميات المياه التـى تصرف لهذه الأغراض تتزايد بشكل مطرد فى الوقت الذى لا يمكن معه العدول عن صـرف أى من هذه الكميات وإنما تستقطع من الأنشطة الأخرى إذا لزم الأمر.

وحيث أن كمية الفواقد التى تحدث فى المروقات ومحطات التنقية وتلك التى تحدث خلال عملية التوزيع فى شبكة النقل وأيضاً ما يفقد من المياه داخل المنازل والمبانى العامة بسبب إختلال وعدم كفاءة الأجهزة مثل الصنابير والسيفونات تصل إلى ما يقارب نصف ما يصرف من المياه – لذا فإنه من الضرورى التحكم فى هذه الفواقد وترشيد استخدام المياه بالأساليب والتقنيات الحديثة.

أما عن المياه المخصصة للمصانع فإنها تتوقف على نوعية ألنشاط الذى يقوم به كـل مصنع، ذلك لأن العديد من المصانع يستخدم المياه فقط لتبريد الماكينات ومن ثم يمكـن أن تدخل المياه إلى المصنع وتخرج منه بنفس الكمية والنوعية التى دخلت بها مـع اختـلاف درجة الحرارة التى تزيد بسبب ملامسة المياه للأجزاء المعدنية الساخنة وهـذه الميـاه لا تسبب ضرراً إلا للثروة السمكية إذا أعيدت إلى مجارى الرى المجاورة بسبب نقص نسـبة الأوكسجين بها.

كذلك فإن العديد من المصانع تستخدم المياه فى أعمال التنظيف للمدخلات فقط والمثـال على ذلك محطات تعبئة الفواكه والخضروات .

وتدخل المياه فى العملية الصناعية ذاتها لبعض المنتجات مثل صناعة الأسمنت التى يتم فيها خلط المواد الخام بالمياه وهذه يكون استهلاكها للمياه أكبر استهلاكاً.

كما أن بعض الصناعات تفرز مخلفات شديدة التلوث والسمية مثل بعض الصناعات الكيميائية والبترولية والورق والصباغة والتجهيز.

كذلك فإن بعض الصناعات ينتج عنها مياه ذات أهمية اقتصادية إذا استخدمت فى رى الأراضى الزراعية مثل مصانع الأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية.

وهكذا نلاحظ أن الأنشطة الصناعية المختلفة تتعدد طرق ووسائل وأساليب استخدامها للمياه وتتعدد أيضاً نوعية المياه التى تخرج منها بعد انتهاء عمليات التبريد والتصنيع.

ولا شك أن الوفر فى استخدام المياه التى تلزم للصناعة يتوقف على ترشيد استخدام المياه كمياً والعمل على المحافظة على المياه من التلوث بتنقيتها قبل توجيهها إلى مجارى الرى والصرف.

كذلك ينطبق على المياه اللازمة للصناعة ما سبق أن ذكرناه بالنسبة لمياه الشرب حيث إن الزيادة السكانية تستدعى زيادة الناتج الصناعى ومتطلبات الأفراد من منتجاتها.

ج - توليد الطاقة الكهربائية:

يتم توليد الطاقة الكهربائية المائية من محطات السد العالى وخزان أسوان وقناطر إسنا إلا أن توليد هذه الطاقة يرتبط بكمية المياه التى تصرف للأغراض المختلفة بمعنى أنه لا يصرف أى كمية من هذه المياه خصيصاً لتوليد الطاقة الكهربائية لذلك لا ينتج عن توليد الطاقة الكهربائية أى فواقد تقريباً - إلا أن المحطات الحرارية والبخارية تستخدم كما سبق أن أوضحنا المياه فى عملية التبريد مما قد يؤدى أحياناً إلى ارتفاع درجة حرارتها والتأثير على الثروة السمكية فى المجارى التى تصرف مياه التبريد هذه إليها.

د - الملاحة والنقل النهرى:

من المشاكل الرئيسية للملاحة السياحية فى نهر النيل أن الموسم السياحى يكون فى أوج قمته خلال فصل الشتاء حيث تقل الاحتياجات المائية للزراعة والشرب والاستخدام المنزلى والعام إلى أقل حد.

ومن ثم فإنه يلزم فى بعض الأحوال صرف كميات من المياه خصيصاً للمحافظة على عمق كاف لغاطس المركبات الضخمة التى تعمل فى نهر النيل من القاهرة شمالاً إلى أسوان جنوباً والتى تصل سعتها فى بعض الأحيان إلى ٥٥٠ غرفة وتشبه إلى حد كبير فنادق الخمسة نجوم العائمة. إلا أنه فى الظروف الطبيعية والأحوال العادية لا يصرف للملاحة السياحية فى نهر النيل ولا للملاحة الداخلية لنقل البضائع والركاب فى نهر النيل وفروعه والقنوات الملاحية المتفرعة منه أى كميات من المياه خصيصاً وإنما يكون ما يصرف مخصصاً للأنشطة الأخرى مثل رى الأراضى الزراعية والشرب وخلافه.

هـ - المزارع السمكية:

تعتبر المحافظة على الثروة السمكية للبلاد من الأغراض الرئيسية التى تستخدم فيها المياه. ومن المعروف أنه تحمى منطقة الدلتا من غوائل تداخل مياه البحر مجموعة من البحيرات الساحلية تبدأ من ناحية الشرق ببحيرة المنزلة ثم بحيرة البرلس ثم بحيرة إدكو ثم بحيرة مريوط وتحتاج هذه البحيرات للاستزادة بالمياه العذبة لمواجهة البخر من أسطحها المائية، والذى يصل كميته إلى أرقام كبيرة نظراً لاتساع سطح معظمها على الرغم من انخفاض أعماقها.

يضاف إلى هذه البحيرات المزارع السمكية التى يكثر وجودها بالقرب من السواحل الشمالية والشرقية للبلاد.

إلا أن ما يصرف لهذه البحيرات والمزارع من المياه يتركز فى مياه الصرف الزراعى والصرف الصحى والصناعى المعالجة التى توجه إليها خلال معظم أشهر السنة ولا يتم توجيه أى مياه عذبة إليها إلا تحت ظروف بعينها.

و - المحافظة على التوازن المحلى للدلتا:

يستدعى الأمر أن يتم التخلص من المخلفات التى تتراكم فى شبكتى الرى والصرف بشكل دورى وأيضاً دفع كميات من المياه عند مخرج فرعى النيل (دمياط ورشيد) بغرض المحافظة على التوازن المحلى للدلتا. وعادة ما يحدث ذلك خلال فترة السدة الشتوية وقد أمكن مؤخراً تحجيم كميات المياه التى تصرف لهذا الغرض إلى اقل حد ممكن.

٤- إستراتيجية استخدام المياه فى مصر:

تشمل استراتيجية استخدام المياه فى مصر العناصر الأتية:

- المحافظة على الموارد المائية الحالية وتنميتها
- تدبير موارد مائية إضافية
- ترشيد استخدام المياه فى الأغراض المختلفة
- المحافظة على نوعية المياه والحد من تلوثها

الفصل الثانى والثلاثون

إشكالية الموارد المائية فى مواجهة التكتلات

د. مصطفى الكثيرى*

أخذ موضوع تدبير الموارد المائية فى الوطن العربى يستأثر أكثر فأكثر باهتمام المسئولين الرسميين والفاعلين والاقتصاديين والاجتماعيين والدارسين والباحثين على السواء.

كما تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتعاون مع الحكومات العربية وتشجيعاً للتعاون العلمى المشترك بإجراء بعض التجارب والأبحاث فى مجال المياه والرى من الناحيتين الكمية والنوعية وتأتى أهمية هذه الأبحاث من الاستراتيجية المائية وضرورتها فى بناء اقتصاد متكامل يشكل أساس عملية الإنتاج والمحافظة على المياه من التدهور الكمى والنوعى بهدف الاستثمار الأمثل ووصولاً للإدارة المتكاملة وتحقيق الأمن الغذائى.

وتسعى الأقطار العربية إلى تمويل بعض المشاريع والبرامج المائية الوطنية من خلال صناديق التمويل العربية والدولية والبنوك إضافة إلى تنمية القدرات البشرية عبر التعاون والتنسيق من خلال إقامة الدورات "وورشات" العمل المحلية والعربية وتبادل المعلومات والتجارب والخبرات فيما يخص الموضوعات المائية والبيئية ذات العلاقة، وإعداد برامج تساهم فى تطوير وحماية الثروة المائية وإقامة، ندوات عمل لتبادل النشرات والمعطيات

* رئيس اتحاد الاقتصاديين العرب – المغرب

المتوفرة والمتاحة بغرض تشجيع وتعزيز الموارد المائية ودراساتها وإقامة مشاريع توجيهية رائدة فى هذا المجال.

إن التحديات المطروحة فى مجال الموارد المائية تستدعى اليوم أكثر من ذى قبل التفكير فى نظريات متعددة من أجل تدبير عقلانى للماء وخلق وتكريس ثقافة المحافظة على البيئة والتوعية بأهمية صيانة الموارد الطبيعية . فالماء يشكل منبعاً للحياة ومورداً أساسياً لتنمية مستديمة.

وقد اهتمت بعض الجامعات والمعاهد العليا للتكوين فى بعض الأقطار العربية بإحداث كرسى متعدد التخصصات فى مجال الماء لتنمية وتطوير نظام مندمج للبحث العلمى والتكوين والإعلام فى ميدان الماء وتطوير التعاون بين كل المتدخلين وتنمية هندسة اجتماعية خاصة بالموارد المائية.

وكذلك يتزايد الاهتمام بوضع السياسات المائية والاستراتيجية الوطنية للحفاظ على الموارد المائية إن دمج الموارد المائية فى الاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية يتوخى تحقيق التنمية المائية وما يحيط بجودتها ووفرتها وترشيد استهلاكها.

وتتجلى العلاقات الأساسية بين الإدارة المستدامة للموارد المائية فى بلد ما وبين وضع الاستراتيجيات الواقعية للتنمية الاقتصادية - الاجتماعية.

إن شح المياه أو وفرتها الزائدة تؤثر عادة تأثيراً مباشراً على النمو الاقتصادى فى العديد من البلدان النامية.

ولتحقيق أهداف السياسات المائية وإنجاح برامجها، يتعين الإسراع باتجاه التنمية التكاملية بين أطراف معادلة التنمية المستدامة ، وهذا يستلزم بالضرورة توحيد الجهود وتفعيل المنظمات العربية المتخصصة كالمؤسسة العربية للتنمية الصناعية والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى والمؤسسة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة العمل العربية.

ويتضح من الإحصائيات الرسمية أن ربع سكان العالم لا يحصل دائماً على مياه الشرب وأن نصف البشرية لا تملك صرفاً صحياً مناسباً ، وأن تناقص موارد المياه العذبة وتدهور نوعيتها آخذة فى الازدياد مع اضطراب الاعتداءات الحاصلة على هذه الموارد من جراء

النشاطات المتضاربة والمعالجة غير السلمية للمشكلات والتى تبين بشكل جلى مدى الأعباء التى تلقى بظلالها تهديدات محدقة بالتنمية المائية والاقتصادية والاجتماعيـــة والصحيــة والبشرية والبيئية بما يعوق التنمية المستدامة ويحول دون استمرارها.

إن تحدى الأمن المائى المتفاقم يوماً بعد يوم (حسبما أشار إليه التقريـــر الاقتصـــادى العربى الموحد لعام ١٩٩٧) يشير إلى أن العجز المائى فى الوطن العربى سيصل إلى ٣٠ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠.

كما يشير التقرير الاقتصادى العربى الموحد[١] إلى معاناة الوطن العربى مـــن ضغـوط شديدة على موارده المائية المتاحة : " فهو يمثل نحو ١٠% من مساحة العالم و٥% مــن مجموع سكانه ولكنه يحظى فقط بأقل من ٥, ٠% من موارد العالم المائية العذبة المتجددة مما يجعل متوسط معدل نصيب الفرد فيه من المياه المتجددة من أقل المعدلات فى العالم" .

ويتوقع التقرير نفسه " أن يزداد الوضع المائى العربى تأزماً فى القرن القـــادم نتيجـة لتوقع زيادة الطلب على المياه بمعدلات عالية لمواكبة النمـــو السـكانى السـريع ، ممـا سينعكس سلباً على حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ما لم تتخـذ الـدول العربيـة خطوات فاعلة ومؤثرة على مختلــف الأصعـدة المؤسسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة والتشريعية لوضع سياسات وبرامج للموارد المائية تستهدف تخفيض استهلاكها والفـــاقد منها والحد من تبديدها وتلويثها وترشيد استخداماتها وتوفير موارد مائية إضافية لضمـان استمرارها لصالح الأجيال القادمة.

وعليه لابد أن يحتل موضوع المياه مكان الصدارة فى سلم أولويات البرامج الإنمائيـــة العربية لمواجهة تحديات القرن القادم وتحقيق الأمن المائى".

ويرى التقرير الاقتصادى العربى الموحد أنه على الرغم من وفـــرة الدراســات التـــى أنجزتها العديد من المنظمات العربية المختصة فى موضوع تقييم الموارد المائية التقليديـة للوطن العربى ، إلا أن نتائجها تبدو متباينة وتتفاوت من دراســـة لأخـرى والملاحــظ أن الفروق فى تقديراتها محدودة نسبياً فى مجملها: ٥% إلى ٢٠% فيما تزداد فـــى المـوارد المائية المقدرة لبعض الأقطار بما يفوق أحياناً ٥٠%.

وفى هذا المضمار ، تدعو الضرورة إلى إتمـــام الدراســات لبعـض الأحـواض مـن الناحيتين الهيدرولوجية والجيولوجية للرفع من مستوى المعرفة بالموارد المائية من حيث

الدقة والضبط والشمولية ، بالقدر الذى يمكن من التخطيط المحكم لاستخدام وإدارة هذه الموارد سيما فى ظروف ندرة وشحة المياه التى تعانى منها الأقطار العربية راهناً. والظاهر أن أهم وأحدث تقييم للموارد المائية فى الوطن العربى هو ما صدر عن المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة (اكساد) فى الندوة الثانية لمصادر المياه واستخداماتها فى الوطن العربى[٢]

جدول الموارد المائية المتجددة المتاحة فى الوطن العربى ونصيب الفرد منها

الأقطار	المياه التقليدية المتجددة (١) (مليار متر مكعب)			نصيب الفرد منها (٢) (متر مكعب فى السنة)	
	سطحية	جوفية	المجموع	سنة ١٩٩٦	سنة ٢٠٢٥
الأردن	٠,٦٩	٠,٢٨	٠,٩٧	٢١٨	٦٦
الإمارات ع م	٠,١٩	٠,١٢	٠,٣١	١٢٥	٣٢
البحرين	٠,٠١	٠,١١	٠,١٢	٢٠٠	٨٥
تونس	٢,٧٠	١,٢٠	٣,٩٠	٤٣٠	٢٤٥
الجزائر	١٣,٠٠	٢,٠٠	١٥,٠٠	٥٢٦	٢٧٨
جيبوتى	٠,٢٠	٠,٠٥	٠,٢٥	٤٢٤	٢٢٨
المملكة العربية السعودية	٣,٢١	٢,٣٤	٥,٥٥	٢٩٦	٩٦
السودان	٢٦,٠٠	١,٠٠	٢٧,٠٠	٨٧٨	٣٧٣
سوريا	١٦,٣٨	٥,٠٨	٢١,٤٥	١٤٧٠	٥٩٩
الصومال	٨,١٦	٣,٣٠	١١,٤٦	١٢٤٣	٩٢٧
العراق	٦٠,٤٨	٣,٤٢	٦٣,٩٠	٣٠٦٨	١٥٤٩
سلطنة عمان	١,٤٥	٠,٤٨	١,٩٣	٨٧٧	٢٠٦
فلسطين	٠,٣١	٠,١٩	٠,٤٩	–	–
قطر	٠,٠٠	٠,٠٤	٠,٠٤	٦١	١٤
الكويت	٠,٠٠	٠,١٨	٠,١٨	١٠٣	٤٤
لبنان	٤,٨٠	٤,٢٥	٩,٠٥	٢٨٦١	١٠١٠
ليبيا	٠,٤١	٠,٥٠	٠,٩١	١٧١	٥١
مصر	٥٥,٥٧	٤,١٠	٥٩,٦٧	١٠١٨	٥٤٠
المغرب	٢٢,٥٠	٧,٥٠	٣٠,٠٠	١٠٨٤	٥٩٩
موريتانيا	٥,٨٠	١,٥٠	٧,٣٠	٣١٤٩	١٥٤٣
اليمن	٣,٥٠	١,٥٥	٥,٠٥	٣١٦	١١١
المجموع الكلى	٢٢٥,٣	٣٩,٢	٢٦٤,٥	١٠٢٧	٤٦٤

المصادر

١- الموارد المائية واستخداماتها فى الوطن العربى ، (اكساد) : الندوة العربية الثانية لمصادر المياه واستخداماتها ، الكويت ٨ – ١٠ مارس ١٩٩٧.

٢- تم احتسابه باعتماد تعداد السكان لسنة ١٩٩٦ بافتراض مواصلة نفس وتيرة النمو المسجلة ما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٦.

يتبين من نتائج التقييم الواردة أعلاه أن مجموع الموارد المائية التقليديـــة المتجــددة المتاحة بالوطن العربى تقدر سنوياً بـــ ٢٦٥ مليار متر مكعب منها حوالى ٣٩ مليار متر مكعب من المياه الجوفية المتجددة.

وعلى أساس تعداد سكان الوطن العربى فإن معدل نصيب الفرد من المـوارد المائيـة يبلغ ١٠٢٧ متر مكعب سنوياً وسوف يتناقص هذا المعدل إلى ٤٦٤ متر مكعـب سـنوياً عام ٢٠٢٥ نتيجة تزايد وتيرة نمو السكان.

ومن باب الاستئناس بالتصنيفات المعتمدة دولياً ، فكلما قل نصيب الفرد الواحد سـنوياً عن ١٠٠٠ متر مكعب كان وضع الموارد المائية يتصف بالحرج وينـذر بـالفقر المـائى الخطير الذى من شأنه إعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية كلما قل نصيب الفرد سـنوياً عن ٥٠٠ متر مكعب.

ومقارنة مع بلدان العالم ، فإن وضع الموارد المائية بالوطن العربى يعد أسوأ وضع فى العالم : فمعدل نصيب الفرد من المياه سنوياً فى أفريقيا يصل إلى ٥٥٠٠ متر مكعب وفـى آسيا ٣٥٢٠ متر مكعب وفى العالم ٦١٨٠ متر مكعب فيما لا يتعدى بالوطن العربى ١٠٢٧ متر مكعب.

وقد تفاقمت معضلة شح المياه فى الوطن العربى بكيفية متسارعة بحيث تدنى نصيـب الفرد الواحد سنوياً من ٣٨٠٠ متر مكعب عام ١٩٥٠ إلى ١٠٢٧ متر مكعب عام ١٩٩٦، أى بنسبة ٧٣% خلال ٤٥ عاماً ، بسبب تزايد معدل نمو سكان الوطـن العربـى بمعـدل متوسط ٥, ٢% وهى من أعلى المعدلات المسجلة عالمياً. وعلى سبيل المثال ، يبلغ المعدل المتوسط للعالم ٧, ١% وفى الدول الصناعية المتقدمة ٧, ٠% فحسب.

ومن ناحية أخرى ، فإن متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة على نطـاق الوطن العربى يتفاوت من قطر عربى لآخر بكيفية ملموسة.

وقد يؤدى وضع المياه المتأزم فى أكثر من ١٣ قطراً عربياً إلى الحد الذى يجعل نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة عام ٢٠٢٥ يقل عن سقف الفقر المائى الخطير.

ولسوف تلتحق كل من السودان والجزائر بركب الأقطار العربية التى هى حالياً تحت هذا السقف كالأقطار الخليجية وليبيا والأردن وتونس وجيبوتى واليمن.

ومن الجدير بالذكر فى هذا السياق أن الموارد المائية المتاحة فى الوطن العربى تتصف بظاهرة خاصة تتمثل فى منبع ٥٠% منها من خارج الوطن العربى ، الأمر الذى يعرضها للنقص والتدنى المتوقع فى النوعية من جراء عوامل طبيعية واستخدامات لتحويلها عن مجراها الطبيعى فى ظل غياب تشريعات وضمانات دولية لحقوق الأقطار العربية . وتمس هذه الظاهرة كلاً من مصر والسودان بالنسبة لنهر النيل والعراق بخصوص دجلة والفوات وسوريا مع نهر الفرات وموريتانيا فى وضعها مع نهر السينغال.

وما تجدر الإشارة إليه أن الموارد المائية المتجددة هى الموارد المتاحة وهى ليست معبئة بكاملها . فما يستغل منها راهناً أقل من ١٨٠ مليار متر مكعب أى بنسبة ٦٨%. وهكذا إذ تستغل كل من الأقطار الخليجية وليبيا كامل مواردها المائية التقليدية وتلجأ علاوة على هذا إلى الموارد غير التقليدية كالتحلية والمياه غير المتجددة ، فإن كلاً من مصر واليمن والأردن وتونس تستغل معظم هذه الموارد. غير أن سوريا ولبنان وسلطنة عمان والمغرب وموريتانيا تستغل ما بين ١١ و ٢٣ % فقط من مواردها التقليدية المتجددة. ذلك إن استغلال الموارد المائية المتجددة المتاحة يتطلب بالضرورة تكاليف كبيرة، لا سيما إذا كانت بعيدة عن مناطق الاستهلاك وتستوجب إنجاز خزانات تجميع للمياه ومد أنابيب نقل طويلة المسافة . ومن ثم فإن الموارد المائية القابلة للاستهلاك هى فى حقيقة الأمر اقل مما هى فى الواقع. الشىء الذى يكرس الوضع المتأزم وحدة شح الموارد المائية فى الوطن العربى.

ويزداد الوضع تأزماً مع ظاهرة تلوث المياه التى تتسبب فى فقدان قسط كبير نسبياً منها ، سواء من مياه مجارى التجمعات السكانية أو من المخلفات السائلة للصناعات التى تصب فى مجارى الأنهار أو فى المجارى العامة بدون أى معالجة فى العديد من الأقطار العربية. ويزيد من حدة هذا الوضع التأخر الذى يعرفه الوطن العربى فى مجال الصرف الصحى حيث تنعدم معالجة المياه قبل تصريفها واستخدام التقنيات الملائمة للحفاظ على نوعية المياه خلال عملية التصنيع وكذا الحوافز للاقتصاد فى استخدام المياه.

الموارد المائية غير التقليدية:

وتتشكل من الموارد المائية غير المتجددة ومياه التحلية ومياه الصرف الزراعى وميله الصرف الصحى المعالجة.

١- الموارد المائية غير المتجددة:

ويقدر المخزون المائى الجوفى من المياه غير المتجددة التى يعود تجمعها إلـــى آلاف السنين بما يناهز ١٠,٠٠٠ مليار متر مكعب أى ما يعادل ٣٧ مرة مجموع الموارد المائية المتجددة للوطن العربى بكامله . ويوجد أكبر جزء من هذا المخزون المائى غير المتجـــدد فى المغرب العربى والمشرق وتحديداً فى الطبقات التالية:

- " العرق الشمالى الكبير " المتواجد بالجزائر والذى يتداخل جزء منه فى تونـــس مـــن الجهة الغربية ويقدر هذا المخزون بـــ ١٥٠٠ مليار متر مكعب.
- المخزون النوبى ويقع فى الصحراء بين ليبيا ومصر والسودان ويقـــدر بـــ ٦٠٠٠ مليار متر مكعب وهو أكبر مخزون على الإطلاق فى الوطن العربى.
- الطبقات الجوفية الأحفورية فى الجزيرة العربية وهى التى تغطى مـــا يقـــارب ثلثـــى مساحة الأراضى السعودية ويتداخل البعض منها فى الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان واليمن وكذا الأردن والعراق . ومخزونها يقـــدر بـــ ٢١٧٠ مليار متر مكعب منها حوالى ١٩٧٠ مليار متر مكعب فى المملكـــة العربيـــة السعودية.

ويتفاوت استغلال المخزون الجوفى غير المتجدد ما بين قطر عربى وآخر . والملاحـــظ أن بعض الأقطار العربية التى تعانى من ندرة المياه اختارت تكثيف استغلال هذه المـــوارد المائية غير المتجددة على المدى المتوسط لتأمين الأمن الغذائى مـــن منظـــور اقتصـــادى واجتماعى واستراتيجى . إلا أن هذا النوع من الاستغلال يطرح مشاكل ذات طبيعة سياسية من حيث أن هذه الطبقات الجوفية تشترك فيها وتتقاسمها أكثر من دولة ، ممـــا يقتضـــى ضرورة التنسيق والتشاور بين الأطراف المعنية لهذه الموارد المائية.

كذلك فإن الاستغلال المكثف لهذه الطبقات يتحدد على أساس خيارات اقتصادية وفنيـــة من جراء ما قد ينجم عن انخفاض منسوب المياه ونضوبها من ارتفاع فى تكاليف ضخـــها علاوة على التغيرات التى تحدث فى الطبقة الحاملة كتغير نوعية المياه وارتصاص الطبقات الأرضية حول منطقة السحب أو انسداد فى المصافى نتيجة الترسبات الكلســـية أو تـــآكل أنابيب الإكساء.

٢- مياه التحلية:

استجابة لاحتياجات سكانها من الماء الصالح للشرب عرفت الأقطار العربية الخليجية تحولاً بالغ الأهمية فى استخدام تقنيات تحلية مياه البحر والمياه المتأثرة بالملوحة وقد أسهم تطور الطاقة فى هذه الأقطار فى تكثيف استخدام هذه التقنية لدرجة أصبحت معها المياه المحلاة المصدر المائى الرئيسى.

ولو أن استخدام تحلية المياه تزايد فى العالم، فإن الأقطار العربية عموماً والخليجية بوجه خاص تظل فى الصدارة وترفع من طاقات إنتاج المياه المحلاة للاستجابة لاحتياجات الشرب والصناعة بطاقة إنتاج تفوق أحياناً مرتين المعدل اليومى للاستهلاك مرتين.

ويقدر الإنتاج السنوى للمياه المحلاة فى الأقطار العربية بحوالى ٢,١ مليار متر مكعب وهو ما يمثل نسبة ١% من إجمالى الموارد المائية المتجددة . ويتفاوت استخدام مياه التحلية حسب الأقطار العربية ما بين ٥٥% فى الكويت و ٣٨% فى قطر و ٣١% فى البحرين ٢٧% فى الإمارات العربية المتحدة و٨% فى المملكة العربية السعودية و٥% فى ليبيا وأما نسبة الأقطار العربية الأخرى فى استخدام مياه التحلية بسيطة أو تكاد تكون منعدمة.

وتتوفر المملكة العربية السعودية على أكبر سعة فى الوطن العربى وتنفرد أيضاً بأكبر محطة تحلية فى العالم تليها الإمارات والكويت.

وإجمالاً ، تصل طاقة إنتاج محطات التحلية فى الوطن العربى إلى ١١,٥ مليون متر مكعب يومياً وهو ما يمثل ٦٠% من طاقة الإنتاج العالمية للمياه المحلاة.

ومن الجدير بالذكر أن منشآت التحلية الكبيرة السعة تتطلب استثمارات ضخمة وكذلك يتطلب تشغيلها استخدام الطاقة واستهلاكاً نسبياً مرتفعاً لقطع الغيار. كما تتوقف تكلفة المياه المحلاة على عوامل عدة منها نوعية المياه وطريقة التحلية وحجم وحدة التحلية وأسعار الطاقة. ويشكل ارتفاع أسعار الطاقة فى البلدان غير المنتجة للنفط عائقاً فى استخدام تحلية المياه مع أنه من المتوقع فى المستقبل القريب أن يمثل استخدامها فى بعض الحالات بديلاً قد يفرض نفسه كما حدث فى بعض الأقطار العربية فى السنوات الأخيرة.

يتجلى مما سبق أن كميات المياه المستعملة فى الوطن العربى هى دون مستوى الكفاية للطلب الحالى . فالواقع أن حوالى ٣٠% من سكان الوطن العربى لا يتوفرون على الماء الصالح للشرب. وكذلك لا تمكن المياه المستعملة فى قطاع الزراعة من تلبية الاحتياجات الغذائية والاكتفاء الغذائى للسكان فى الوطن العربى لأهم المنتجات الغذائية كالقمح والشعير والذرة والسكر والزيت.

وإن محدودية الموارد المائية المتوفرة والمتاحة والتى تقدر بنحو ٢٦٥ مليون متر مكعب سنوياً لن تمكن من مواكبة الطلب المتزايد فى المدى البعيد فى أفق عام ٢٠٢٥ ومن ثم فلسوف تتسبب فى المزيد من تأزم الأوضاع المائية فى الوطن العربى.

يشير التقرير الاقتصادى العربى الموحد إلى حقيقة وأبعاد هذه الأزمة المائية مؤكداً على ضرورة إعداد ميزان للموارد المائية المتاحة والطلب عليها فى الوطن العربى فى العقود القادمة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠ – ٢٠٢٥ حيث جاء فيه[٣]:

" وفى غياب المعطيات الكافية عن الإمكانيات الحقيقية لتنمية الموارد المائية والتوسع الزراعى فى كل بلد عربى على حدة ، يمكن النظر إلى الوطن العربى كوحدة مائية وأرضية واحدة بغض النظر عن التفاوت فى توفر الأراضى الزراعية والمياه بين البلدان العربية المختلفة" .

وعلى الرغم من أن هذه الموازنات مبسطة بعض الشيء ونظرية ، فإنها يمكن على الأقل أن تساهم فى إعطاء لمحة عامة عن العجز المائى ونسبة العجز الغذائى فى العقود القادمة.

وسوف يتم الاعتماد فى تحديد هذه الموازنات على ثلاثة مشاهد استشرافية بديلة (سيناريوهات) تأخذ بعين الاعتبار افتراض تحقيق الاكتفاء الذاتى الكامل من الغذاء فى الوطن العربى ، مع حدوث بعض التغييرات المحتملة فيما يخص تنمية الموارد المائية والسياسات المائية الحالية وخاصة ما يتعلق برفع كفاءة استخدام المياه. وفيما يلى وصف لهذه المشاهد:

١- يعتمد المشهد الأول (الأساس) على الموارد المائية المتجددة الحالية التى تبقى فى نفس المستوى حتى ٢٠٢٥ (١٧٨ مليار متر مكعب) مع مواصلة نفس السياسات المائية الراهنة من حيث الكفاءة فى الاستخدامات.

ففى مصر، تم خلال العامين السابقين تعميم تحلية المياه فى شكل محطات صغيرة بالفنادق السياحية لتلبية احتياجات المياه المشروبة.

فى تونس ، كانت تنقل المياه الصالحة للشرب لمدينة صفاقس من منابعها فى شمال البلاد على مسافة حوالى ٥٠٠ كلم. لكن تم العدول مؤخراً عن مواصلة اعتماد هذه الطريقة المكلفة كثيراً واختيار تقنية تحلية المياه كبديل أنسب لتلبية احتياجات الشرب لمدن قابس وجرجيس وجربة جنوب البلاد.

وفى المغرب، أنشئت فى السنوات الأخيرة محطات لتحلية مياه البحر فى كل من مدينتى بوجدور والعيون بالأقاليم الصحراوية المسترجعة.

ويتوقع أن يقوم المكتب الوطنى للماء الصالح للشرب بإنشاء محطات مماثلة لسد احتياجات المناطق الساحلية وأحواض تانسيفت ، وسوس ماسة، والجنوب الأطلسى المعروفة بشح المياه.

وقد أخذت محطات التحلية فى الانتشار فى كل الأقطار العربية بحيث يفوق عددها اليوم ٢٢٠٠ محطة تفوق طاقتها ١٠٠ متر مكعب اليوم.

٣- مياه الصرف الزراعى:

يشير التقرير الاقتصادى العربى الموحد إلى الاستعمال المحدود لمياه الصرف الزراعى فى الوطن العربى إذ ينحصر فى مصر وسوريا. وفى مصر تحديداً ، تم تطوير نظام إعادة استعمال مياه الصرف الزراعى منذ مدة طويلة بفضل الظروف الطبيعية التى ساعدت على ذلك كانخفاض درجة ملوحة المياه المستعملة وملوحة التربة.

وقد بلغت إعادة استعمال هذه المياه ما يربو عن ٣,٨ مليار متر مكعب وهذا الاستعمال يصل إلى أربع مرات.

٤- مياه الصرف الصحى المعالجة:

يتفاوت استعمال مياه الصرف الصحى من قطر عربى إلى آخر وبطرق مختلفة حسب ظروف كل قطر . ففيما تستعمل بعض الأقطار العربية هذه المياه للرى بدون معالجة ، تعمد أقطار عربية أخرى إلى معالجة هذه المياه بدرجة عالية قبل استعمالها.

ومرد هذا الاستعمال المتفاوت لمياه الصرف الصحى إلى مستوى أنظمة الصرف الصحى حسب الأقطار العربية. فلا تتعدى نسبة الانتفاع من خدمات الصرف الصحى ٢٣% فى كل من السودان وموريتانيا و ٥٠% تقريباً فى كل من مصر والمغرب فى الوقت الذى تنتشر هذه الخدمات فى الأقطار الخليجية العربية . وفى الواقع لا تتوفر خدمة متكاملة للصرف الصحى ومعالجة المياه العادمة وتصريفها فى أكثر من عاصمة عربية.

وعموماً ، يتم استعمال الموارد المائية للصرف الصحى فى الرى الزراعى ولو بكيفية محدودة من جراء الاحتياطات المتخذة من لدن المزارعين خلال عملية الاستعمال من حيث درجة المعالجة المطلوبة والمؤثرات البيئية وبعض المعتقدات الاجتماعية والدينية والنفسية السائدة فى الوسط القروى التى تحد من استعمال هذه المياه على أهميتها وفى حجمها الذى يمكن أن يشكل بديلاً عن شح الموارد المائية فى الأقطار العربية.

ميزان الموارد المائية المتوفرة والمتاحة فى الوطن العربى والطلب عليها:

تصل الكميات المستعملة من المياه المتجددة فى الوطن العربى سنوياً ٦, ١٧٨ مليار متر مكعب تتوزع كالتالى:

- استهلاك مياه الرى الزراعى : ١٥٧ مليار متر مكعب أى بنسبة ٨٨%؛
- الاستعمالات المنزلية : ٢, ١٣ مليار متر مكعب أى بنسبة ٧%؛
- الاستعمالات الصناعية : ٤, ٨ مليار متر مكعب أى بنسبة ٥%.

١- والواقع أن استهلاك الزراعة يغطى حوالى ١١ مليون هكتار من الأراضى الزراعية فى المناطق المروية فى مصر والسودان والعراق وسوريا والمملكة العربية السعودية والمملكة المغربية حيث يصل إجمالى المساحات المروية بها حوالى ١, ٩ مليون هكتار وهو ما يمثل نسبة ٨٣% من مجموع المساحة المروية فى الوطن العربى وتستهلك ١٣٨ مليار متر مكعب من المياه أى ما يعادل نسبته ٨٨% من المياه المتجددة فيها.

ويتراوح نصيب الهكتار الواحد المروى من المياه فى الأقطار العربية بين ١٠ ,٠٠٠ إلى ٠٠٠, ١٨ متر مكعب فى مصر وسوريا والأردن والعراق وليبيا وتونس وبين ٠٠٠, ٥ و ٠٠٠, ١٠ متر مكعب فى السودان ولبنان واليمن والمملكة العربية السعودية والجزائر وفى حدود ٤٠٠, ٣ متر مكعب فى المملكة المغربية.

وتمثل المساحات المروية فى الوطن العربى ٢٣% فحسب من إجمالى مساحة الأراضى المزروعة فيما تمثل قيمة الإنتاج الزراعى من المساحات المروية ٧٠% من إجمالى قيمة الإنتاج الزراعى بحيث تلعب الزراعة المروية وبالتالى الموارد المائية دوراً أساسياً فى التنمية الزراعية العربية وتسهم فى الحد من تزايد الفجوة الزراعية فى الوطن العربى.

٢- الاستعمالات المنزلية : وهى دون احتياجات السكان إلى التزود بالمياه الصالحة للشرب فى الحواضر والأرياف فى الأقطار العربية . فالواقع أن أكثر من ٧٣ مليون نسمة من تعداد السكان فى الوطن العربى أى ما نسبته ٣٠% لا يتوفرون على المياه الصالحة للشرب.

ومن حيث توزيعها على الأقطار العربية فإن غالبية سكان الحواضر فى كل من تونس وليبيا والأردن وسوريا ولبنان والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة يستفيدون من المياه الصالحة للشرب فيما لا تؤمن هذه المياه إلا حوالى ٨٢% فى مصر و٦٦% فى السودان و ٥٠% فى العراق. وفى الأرياف ، فإن نسب الاستفادة من الماء المشروب هى اقل بكثير.

٣- الاستعمالات الصناعية والخدمية:

تقدر استعمالات المياه لأغراض الصناعات والخدمات العامة كالسياحة وغيرها بـ٦, ٨ مليار متر مكعب سنوياً أى ما يمثل ٥% من إجمالى استعمالات المياه فى مجموع الوطن العربى.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه يجرى استعمال مياه الصناعة فى التبريد أو الغسيل وهو ما يطرح إشكالات بيئية.

ومن ناحية أخرى ، فإن إعادة استعمال المياه الصناعية بتدويرها تعتبر وسيلة أساسية من وسائل الاقتصاد فى المياه والحد من كميات الصرف الصناعى وتلويثه للموارد المائية.

كما أن اعتماد التشريعات البيئية المتضمنة للحوافز المالية والضريبية والاقتصادية الهادفة على تشجيع المنشآت الصناعية على إعادة استعمال المياه الصناعية من شأنه ضمان تصريف النفايات السائلة حسب مستوى التلوث ونوعه وكميات المياه المستهلكة للمحافظة على المياه والاقتصاد فى استعمالاتها الصناعية والخدماتية.

٢- يفترض المشهد الثانى تنمية الموارد المائية المتاحة تدريجياً لتصل سنة ٢٠٢٥ إلى مستواها الأقصى (٢٦٥ مليار متر مكعب) مع مواصلة نفس السياسات المائية الراهنة من حيث الكفاءة فى الاستخدامات.

٣- يقوم المشهد الثالث على نفس افتراضات المشهد الثانى مع تطوير كفاءة استخدامات مياه الشرب والرى من وضعها الحالى إلى نسبة ٧٠ فى المائة سنة ٢٠١٠ والحفاظ على هذه النسبة حتى سنة ٢٠٢٥ .

ويخلص التقرير الاقتصادى العربى الموحد لسبتمبر ١٩٩٧ إلى نتائج هذه المشاهد الاستشرافية الثلاثة:

المشهد الأول:

الحالة الأساس : مواصلة السياسات المائية الراهنة والمحافظة على مستوى الموارد المائية الحالية.

ومن فرضيات هذا المشهد العناصر التالية:

- تقرير تعداد السكان على أساس معدل نمو سكان الوطن العربى بنفس النسبة المسجلة فى الفترة الممتدة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦؛
- توقع أن تغطى كميات مياه الشرب كل الطلب عليها لسكان الوطن العربى عام ٢٠٢٥ وعلى افتراض مواصلة نفس نسق الاستهلاك الراهن؛
- تقدير كميات الطلب على المياه فى القطاع الصناعى بالاعتماد على نفس النسبة الراهنة؛
- حصر كميات مياه الرى على أساس تحقيق الأمن الغذائى كلية وبالاعتماد على تقدير احتياجات سكان الوطن العربى من كل المحاصيل الزراعية المروية الضرورية للاكتفاء الذاتى؛
- التقيد بنفس نمط الاستهلاك للمياه وكفاءة الاستعمال بالنسبة لمياه الشرب والصناعة والرى ؛

- المحافظة على المستوى الحالى للموارد المائية التقليدية ومياه الصرف الزراعى والصحى والرفع من مستوى المياه المحلاة من مياه الشرب بما فيه الكفاية لتلبية الاحتياجات المستقبلية لسكان الأقطار الخليجية.

وقد أعطيت الأولوية فى الموازنة المائية انسجاماً مع التوجه العام فى الأقطار العربية، لتلبية احتياجات مياه الشرب والصناعة . وبالتالى سيظهر العجز المائى فى مجال الاستعمال الزراعى الذى يترتب عنه العجز فى تأمين الغذاء للوطن العربى.

ويتجلى من نتائج المشهد الأول أن العجز المائى سيصل فى هذه الحالة إلى ١٠٢ مليار متر مكعب فى عام ٢٠٠٠ وقد يرتفع إلى ٣١٣ مليار متر مكعب فى عام ٢٠٢٥ . وفى حدود هذا العجز المائى سيتقلص تأمين الغذاء من ٦١% عام ٢٠٠٠ إلى ٣٠% عام ٢٠٢٥.

المشهد الثانى:

فى حالة اعتماد السياسات المائية الراهنة وتنمية الموارد المائية إلى أقصى ما هو متاح عام ٢٠٢٥:

تؤخذ فى هذا المشهد كل الاعتبارات الواردة فى المشهد الأول مع افتراض تنمية الموارد المائية تدريجياً إلى مستوى كامل الموارد التقليدية المتاحة وتقدر بـ ٢٦٥ مليار متر مكعب فى عام ٢٠٢٥.

وعليه فى هذا المشهد وبالقياس إلى نتائج المشهد الأول ، سينخفض العجز المائى إلى ٩٢ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠ وإلى ٢٢٧ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٥ فيما ستتقلص نسبة تأمين الغذاء من ٦٥% عام ٢٠٠٠ إلى ٤٩% عام ٢٠٢٥.

المشهد الثالث:

فى حالة تنمية الموارد المائية المتجددة إلى أقصى ما هو متاح وتحسين كفاءة الاستعمالات من ٥٠ إلى ٧٠%.

ويأخذ هذا المشهد بعين الاعتبار كل ما ورد فى حالة المشهد الثانى مع إعادة احتساب إسقاطات الطلب على الموارد المائية بحيث ترتفع الكفاءة فى استعمالها من ٥٠% إلى ٧٠%.

وفى هذه الحالة ، فإن العجز المائى سوف يتحدد فى ٨٢ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٥ بحيث يسجل انخفاضاً بما مقداره ١١٣ مليار متر مكعب قياساً على نتائج حالة المشهد الثانى، نتيجة تحسين الكفاءة فى الاستعمالات وبالتالى سوف ترتفع نسبة تأمين الغذاء من ٦٥% فى عام ٢٠٠٠ إلى ٨٢% فى عام ٢٠٢٥.

يتجلى فى هذه المشاهد الإستشرافية الثلاثة مدى العجز المائى وأبعاده واحتمالات تفاقمه فى المستقبل وارتباطه العضوى صعوداً وهبوطاً بتنمية الموارد المائية ورفع مستوى الأداء والكفاءة فى استعمالات المياه العربية لاسيما فى الأنشطة الزراعية.

ومن الجدير بالملاحظة والتأمل الارتباط الجدارى الوثيق بين تحدى الأمن المائى وتحدى الأمن الغذائى.

إن تنمية الموارد المائية فى الوطن العربى من شأنها أن تبلور أدواراً كبيرة وأساسية إذا ما اقترنت بالعمل على رفع كفاءة الاستعمالات للموارد المائية المتوفرة والمتاحة فى الوطن العربى ولاسيما فى مجال الرى الذى يمثل أكثر من ٨٨% من مجمل الاستعمالات المائية.

المراجع والهوامش :

١- التقرير الاقتصادى العربى الموحد سبتمبر (ايلول) ١٩٩٧ ص ١٥٩

٢- الندوة الثانية لمصادر المياه واستخداماتها فى الوطن العربى التى تم تنظيمها من لدن الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى والصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية والمركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة (اكساد) بالكويت فى الفترة من ٨ إلى ١٠ مارس ١٩٩٧.

٣- التقرير الاقتصادى العربى الموحد سبتمبر (أيلول) ١٩٩٧ سبق ذكره ص ١٧٩

الفصل الثالث والثلاثون

أزمة المياه واستراتيجية معالجتها في اليمن

د . ناصر عبد الله العولقي*

١ – المقدمة :

تعد اليمن إحدى الدول القديمة ذات الحضارة العريقة التي اعتمدت فيها على الزراعة والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية في الإنتاج الزراعي ، وبعد ثورتي ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م و ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م شهد القطاع الزراعي استثماراً ملحوظاً وخاصة في مجال وسائل الري الجوفي ومنشآت السدود والحواجز والخزانات المائية ، ورغم ذلك فإن الزيادة في الإنتاج الزراعي السنوي لا تتجاوز ٢% في العشر سنوات الأخيرة بينما يقدر معدل النمو السكاني للفترة نفسها بحوالي ٣,٥% وأدى النمو السكاني وارتفاع مستوى المعيشة ووفرة الأموال المحولة من الخارج وخاصة خلال فترة السبعينات والثمانينات إلى زيادة سريعة في الطلب على المواد الغذائية في حين لم تقابلها زيادة مماثلة في الإنتاج الزراعي المحلي ونتيجة لذلك ارتفعت واردات الغذاء ارتفاعاً واضحاً خلال السنوات الماضية مما شكل عبئاً كبيراً على ميزان المدفوعات اليمني .

ويشهد التركيب المحصولي في الجمهورية اليمنية تغيراً واضحاً وخاصة في المحاصيل التقليدية ذات العائد الاقتصادي المنخفض كالدخن والذرة حيث قلت المساحة المزروعة بهذه

---

* رئيس جامعة إب – الجمهورية اليمنية

المنتجات وأزدات كل من المساحة والإنتاج للمحاصيل ذات العائد الاقتصادي الأكـــبر مثـــل الفواكه ، والخضراوات ، والقات .

ولقد أثرت أزمة الخليج في الاقتصاد اليمني حيث انخفض النمو الاقتصـــادي وارتفعـت نسبة التضخم ، والعجز في ميزان المدفوعات مع انخفاض تحويلات المغـــتربين وارتفـــاع البطالة وانخفاض معدلات الادخار والاستثمار ، ورغم كل هذه المعوقات والمشاكل فإن هناك إمكانات لزيادة الإنتاج الزراعي غير أن ذلك مرتبط بتعديل السياســـة الزراعيـــة الحاليـــة وبالسعي على تطبيقها .

٢- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض مشكلة المياه في الجمهورية اليمنية والاســـتراتيجية المناسبة لمعالجتها وبحيث لا تصبح المياه المحدد الأساسي لزيادة الإنتاج الزراعي والغذائي والصناعي في الجمهورية اليمنية.

٢-١- الموارد الأرضية :

تقدر مساحة الجمهورية اليمنية بحوالي ٥٥٠ ألف كيلومتر مربع . وتقع فـــي الربـــع الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربيـــــة . وتنقســـم إداريـــاً إلـــى ١٩ محافظـــة إضافـــة إلى أمانة العاصمة .

وتبلغ المساحة القابلة للزراعة حوالي ٢,٩ مليون هكتار من المساحة الكلية للجمهورية اليمنية والبالغة ٥٥ مليون هكتار أي حوالي ٥,٣% من المساحة الكلية . أمـــا المســـاحة المتبقية فإن معظمها منحدرات جبلية تفتقر إلى التربة أو صحاري مناخها جـــاف أو شـــبه جاف، وذلك لعدم توفر المياه. وتتعرض الموارد الأرضية بالجمهورية اليمنية للتدهور وذلك عن طريق حركة الكثبان الرملية التي تهدد الأراضي الزراعية بالتصحر ، كما هي الحال في السهول الساحلية في منطقة تهامة على ساحل البحر الأحمر . كمـــا تتعـرض المدرجـــات اليمنية الشهيرة إلى التعرية السطحية وتدهور خصوبة التربة ومن ثم تدهور المدرجات التي تشكل ٧٥% من الأراضي الزراعية باليمن . ويعزى تدهور المدرجات إلى الإهمال والهجرة من الريف إلى المدن الكبيرة وإلى خارج اليمن . وتقدر المساحة المزروعة ســـنوياً فـــي الجمهورية اليمنية بحوالي ١.٥ مليون هكتار إلا أن إحصاءات بالعينـــة العشـــوائية فـــي

منتصف التسعينات قام بها جهاز الإحصاء بوزارة الزراعة والري أشارت إلى أن المساحة المزروعة لا تزيد عن ١,١ مليون هكتار . يعتمد ٩٨ ألف هكتار منها على مياه السيول و ٢٠ ألف هكتار على مياه الغيول و ٣٦٣ ألف هكتار على مياه الآبار الجوفية ، و ٥٧١ ألف هكتار على الأمطار .

٣- أزمة الموارد المائية في اليمن :

تشير التقديرات إلى أن مجموع الموارد المائية المتجددة في اليمن تبلغ سنوياً حوالي ٤,٩ بليون متر مكعب وإذا كان سكان اليمن المقيمين في الوقت الحالي حوالي ١٦ مليون نسمة ، فإن كمية المياه المتوفرة للشخص تقدر بحوالي ٣٠٦ متر مكعب سنوياً مقارنة مع متوسط استهلاك الفرد في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي يبلغ ١٢٥٠ متر مكعب سنوياً ، والمتوسط العالمي الذي يبلغ ٧٥٠٠ متر مكعب سنوياً . والمعايير العالمية تحدد حوالي ١٠٠ متر مكعب سنوياً للاستخدامات المنزلية والاحتياجات الغذائية للفرد تتطلب حوالي ١٠٠٠ متر مكعب سنوياً ، واستناداً إلى هذه المعايير فإن اليمن يعد بلداً شحيح الموارد المائية[١] أنظر جدول (١) و (٢) في الملحق الإحصائي.

في عام ١٩٩٤ قدر استخدام المياه بحوالي ٢,٢ بليون متر مكعب بينما الموارد الجوفية قدرت بحوالي ١,٤ بليون متر مكعب وهذا يعني أن اليمن قد ضخت من المياه أكثر مما تم تغذيته لأحواضها بحوالي ١,٢ بليون متر مكعب[٢].

وتوضح بعض الدراسات أن الجزء الغربي من البلاد هو الذي يعاني بشكل ملموس من ندرة المياه ، وهذا الجزء من اليمن يسكن فيه أكثر من ٩٠% من مجموع السكان[٣] أنظر الشكل رقم (١) .

في عام ١٩٩٤ كان استخدام المياه الجوفية في الجزء الغربي من البلاد حوالي ١,٨ بليون متر مكعب بينما كان هذا الجزء يغذى بحوالي ١,١ بليون متر مكعب .

وفي حوض صنعاء حيث يعيش حوالي ١٠% من السكان فإن الحالة هي أشد سوءاً فاستخدام المياه كان حوالي ٢٢٤ مليون متر مكعب بينما الحوض يتم تغذيته بحوالي ٤٢ مليون متر مكعب أي بزيادة ٤٠٠% . والحالة المستثناه هي محافظة حضرموت حيث تشير

الدراسات التي قامت بها شركات النفط إلى أن المخزون المائي يبلغ حوالي ٣٦٠ بليون متر مكعب من المياه الجوفية غير المتجددة[٤].

٤- الزراعة وأزمة الموارد المائية في اليمن :

٤ - ١) قطاع الزراعة في الجمهورية اليمنية :

يواجه القطاع الزراعي اليمني مشكلتين أساسيتين هما :

١- ندرة المياه .

٢- النمو السكاني .

إن الموارد الزراعية في الجمهورية اليمنية هي الأساس في الأهمية المستقبلية وقد شكلت في الماضي المصدر الأساسي للنشاط الاقتصادي .

ويأتي الاهتمام بالموارد الزراعية لأنها تعد المصدر الأساسي للغذاء وتوليد الدخل وتوظيف العمالة في اليمن ، وكذلك إدراك فداحة الأضرار التي يلحقها بها نمط التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية الراهنة وما يصيبها من أضرار نتيجة الاستنزاف والتلوث والاستغلال غير السليم .

وتعتمد الزراعة في الجمهورية اليمنية على مياه الأمطار حيث تمثل الأراض المطرية نسبة ٥٤% من الأرض الصالحة للزراعة بينما يعتمد الباقي على الري من الغيول، والسيول ، والفيضانات ، ومياه الآبار . ويتراوح سقوط الأمطار في اليمن من ٥٠ إلى ١٠٠ مليمتر في السنة في المناطق الشرقية من البلاد إلى ٨٠٠ مليمتر في المرتفعات الوسطى كمحافظة إب . ولكن معظم أنحاء اليمن تسقط عليها الأمطار بأقل من ٢٠٠ مليمتر سنوياً .

وتبقى الوسائل المستخدمة حالياً في الري مسئولة على نحو كبير جداً عن مشكلة ندرة المياه في المناطق المختلفة من اليمن ، ويرجع ذلك إلى أن المياه الجوفية التي يتم ضخها للاستخدامات المختلفة أكثر من المياه التي تُغذي بها الأحواض المائية . ويسهم الضخ المستمر للمياه الجوفية إلى نتائج سلبية على القطاع الزراعي وبالذات في المناطق الجافة وشبه الجافة من البلاد .

ولذا فإن إدارة واستخدام المياه بكفاءة تعد تحديات لليمن في السنوات القادمة لأن السنوات الثلاثين الماضية لم يجر فيها تطوير ملموس لنظم الري وترشيد استهلاك المياه أو في الأقل الحد من استهلاكها بمعدلات تفوق معدلات تغذية خزان المياه الجوفية . فلقد استمر استنزاف المياه الجوفية وتدني نوعيتها وتزايد الخلل في الميزان المائي .

والجدير بالملاحظة هنا أن السياسة والتوجهات الزراعية خلال السنوات الماضية لم تنجح في إيجاد مصادر اقتصادية بديلة عن المياه الجوفية ، ولم تعمل على تحقيق التوازن بين تغذية خزان المياه الجوفية وكمية المسحوب منه لأغراض الزراعة . بل أن الحوافز الزراعية كانت عكسية ومنها توزيع المضخات ، وبيعها بأسعار منخفضة ، وحفر آلاف الآبار على نفقة الدولة ، وتزويد المزارعين بوقود الديزل بأسعار أقل بكثير من تكلفتها الحقيقية .

كما أن السياسة الزراعية قد استهدفت تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية كالفواكه والخضروات واللحوم والحبوب ، وهو الهدف الذي لم يتحقق كلياً إلا في مجال الخضروات والفواكه ، وتم ذلك من دون الانتباه إلى مسألة التوازن المائي ، مما أدى إلى زيادة الفجوة المائية . إن الزيادة التي حصلت في المساحة والإنتاج في مجال الخضروات والفواكه ، والقات ، كانت على حساب استنزاف المياه الجوفية وزيادة ملوحتها .

٤ – ٢) المشكلة السكانية في اليمن :

ارتفع عدد سكان اليمن بشكل ملموس خلال السنوات الماضية. وطبقاً إلى نتائج التعداد السكاني في عام ١٩٩٤ ، فإن عدد السكان يزيد عن ١٦ مليون نسمة ، وبالإمعان في معدلات الخصوبة المرتفعة والتي تقدر بحوالي ٦.٦ مواليد للمرأة الواحدة فإن عدد السكان في اليمن سيتضاعف بحلول عام ٢٠١٣. كما أن معظم السكان ما زال يقطن المناطق الريفية ويعتمد على الأنشطة الزراعية بشكل أساسي ، وفي تعداد عام ١٩٩٤ فإن عدد السكان في الريف يمثل حوالي ٧٧% من إجمالي عدد السكان في البلاد[٥].

٤ – ٣) القات والزراعة :

وهناك مشكلة أخرى تواجه القطاع الزراعي الغذائي في اليمن وتتمثل في الزيادة المضطردة في إنتاج القات واستهلاكه والذي يمثل أكثر من ٢٥% من الأراضي المروية .

كما أن المساحة المزروعة بالقات قد وصلت إلى أكثر من ٨٠ ألف هكتار وهي من أجود الأراضي الزراعية ، والتي كانت في الماضي تستخدم لزراعة الحبوب والبن والفواكه . ومن المتوقع زيادة المناطق التي تزرع القات لأن عدد المستهلكين يزداد بشكل كبير جداً ، وأصبح القات في السنوات الأخيرة من أهم المحاصيل النقدية في اليمن وتقدر عدد مزارع القات بحوالي مائة ألف مزرعة موزعة على معظم مناطق الجمهورية وبالذات في مناطق المرتفعات كمحافظات صنعاء ، وحجة ، والمحويت ، وإب ، وتعز ، والبيضاء ، وعمران ، والضالع .

ويوظف قطاع إنتاج وتسويق القات حوالي ٥٠٠ ألف شخص أو ١٦% من مجموع العمالة في البلاد ويسهم بحوالي ١.٢ بليون دولار أمريكي أي حوالي ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي أو ضعف الإنتاج المحلي الإجمالي لبقية قطاعات الزراعة الأخرى[٦].

٥- النتائج المترتبة على أزمة المياه في اليمن :

كان للتنمية الزراعية تأثير كبير وإيجابي في الاقتصاد الزراعي في اليمن وبالذات على المجتمع الريفي ، إلا أن الضغط على الموارد المائية والطبيعية الأخرى كان كبيراً جداً مما أدى إلى تدهور الموارد المائية وجعل اليمن يواجه خطراً حقيقياً من أن تنضب موارده المائية خلال أجيال قليلة . وبما أن حوالي ٩٠% من المياه الجوفية المستخرجة تستخدم للأغراض الزراعية فإن المشكلة هي زراعية بالدرجة الأولى ولهذا فإن أكثر حلول المشكلة يجب أن تنبع من القطاع الزراعي نفسه (أنظر جدول رقم " ١ " ، وجدول رقم " ٢ ") .

لقد سببت أزمة المياه في اليمن عدداً من النتائج السلبية ومنها أن المدن الرئيسية في البلاد كمدينة صنعاء ومدينة تعز تواجه أزمات في الحصول على المياه . ففي ١٩٩٥ توفرة المياه المنزلية لمدينة تعز كل ٤٠ يوم فقط . كما أن تكاليف إنتاج المياه أصبحت مرتفعة ، وهناك خلافات حول الموارد المائية ، فالمناطق الريفية ترفض تزويد المناطق الحضرية بالمياه ، كما أن ندرة المياه وشحتها قد أثرت في التنمية الحضرية والصناعية ، فسعر المياه للاستخدامات الصناعية يصل حالياً إلى ٢٠٠ ريال للمتر المكعب أي أكثر من دولار ونصف .

جدول رقم (١)

الاستخدامات الحالية والمستقبلية للمياه في الجمهورية اليمنية

مليون متر مكعب / للسنة

نوع الاستخدام	١٩٩٠	٢٠١٠
الزراعة	٢٧٠٠	٣٣٢٨
الصناعة والتعدين	٣١	٩٠
الاستخدام المنزلي	١٦٨	٥٥٢
المجموع	٢٨٩٩	٣٩٧٠

المصدر :

Water Resources of Yemen , A summary and Digestive Available Information , Ministry of Oil and Mineral Resources , Sana'a Republic of Yemen and TNO Institute of Applied Geoscience , The Netherlands , March 1995 .

جدول رقم (٢)

تقدير متوسط المياه السطحية في أودية اليمن المختلفة

(مليون متر مكعب ١٩٩٦)

الأحواض والأودية التي تغذيها	المياه السطحية (مليون متر مكعب)
أودية حوض البحر الأحمر : وادي حرض ، وادي مور ، وادي سردود ، وادي سهام ، وادي رماع ، وادي زبيد ، وادي رسيان ، وادي موزع ، وأودية أخرى صغيرة	٧٩٠
أودية حوض خليج عدن : وادي تبن ، وادي بناء ، وادي حسان ، وادي أحور ، وادي ميفعة ، وادي حجر ، وأودية أخرى صغيرة	٥١١
حوض البحر العربي : رملة السبعتين ، وادي الجوف ، وادي أذنه ، وادي حريب ، وادي بيحان ، وادي مرخه ، وأودية أخرى صغيرة	٣٠٨
حوض وادي حضرموت	١٥٧
حوض الغيضة	٧٧
حوض الربع الخالي	١٧١
المجموع	٢٠١٤

٦ – إستراتيجية المياه في الجمهورية اليمنية :

سبقت الإشارة إلى أن السياسة الزراعية الحالية والماضية كانت ولا تزال عاملاً مهماً في استنزاف الأحواض المائية في عدد كبير من المناطق اليمنية، كما أن التدهور البيئي المتمثل في إهمال المدرجات الزراعية ، والطرق التقليدية للحفاظ على المياه قد أدى إلى التصحر مما زاد من خطورة الفيضانات وقلل من تغذية الأحواض المائية . كما أن المؤسسات العامة المعنية بالاستخدام الأمثل للمياه كمؤسسات المياه والصرف الصحي ، ومؤسسات البحث والإرشاد الزراعي لم تعمل بكفاءة مما زاد من الاستخدام غير الاقتصادي للمياه .

ولذا فإن إستراتيجية المياه يحب أن ترتكز على الأهداف الرئيسية الآتية :

١- استخدام المياه على نحو يضمن استمرارية تدفقها من خلال برامج وخطط وإجراءات تقلل من الاستخراج الجائر للمياه .

٢- تسهيل نقل المياه من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية .

٦ – ١) الموارد والاحتياجات الحالية والمستقبلية :

يبلغ عدد سكان الجمهورية اليمنية ١٦ مليون نسمة ويقدر إجمالي الموارد المائية السطحية والجوفية ٤,٩ مليار متر مكعب سنوياً وتغطي هذه الكمية الاحتياجات الحالية لأغراض الزراعة والري ولغرض الشرب والاحتياجات المنزلية ، وللأغراض الصناعية . وكل مصادر المياه في اليمن من المصادر التقليدية[٧]. على الرغم من أن مدينة عدن مثلاً شهدت أول عملية للتحلية بواسطة التبخر في العالم تم تشييدها من قبل الحكومة البريطانية في عام ١٨٦٩ لتزويد البواخر بميناء عدن بالمياه العذبة[٨].

وتمثل الأمطار (الموارد السطحية) المصدر الأول للمياه في اليمن بينما تمثل المياه الجوفية المتجددة المصدر الثاني .

وحين يبلغ عدد السكان في اليمن عام ٢٠٠٠م ٢٠ مليون نسمة فإن الموارد المائية لليمن ستظل ثابتة على ما هي عليه في الوقت الحاضر ولكن الاحتياجات المائية ستزيد إلى ٣,٦٣ مليار متر مكعب ورغم ذلك فإن الموارد المائية تظل قادرة على تغطية الاحتياجات ولكن الفجوة سوف تستمر بالتزايد وذلك لانخفاض نصيب الفرد من الموارد المائية سنوياً

إلى ٣٢٥ متر مكعب حتى يصل إجمالي العجز بمعيار الاستقرار المائي إلى ١٠,٨ مليـــار متر مكعب[٩] (أنظر الجدول رقم ٣ في الملحق الإحصائي) .

٦ – ٢) الموارد والاحتياجات المائية في الأمد الطويل :

عندما يصل سكان اليمن إلى ٣٧ مليون نسمة عام ٢٠٢٥ سـينخفض نصيـب الفـرد السنوي من الموارد المائية إلى ١٤٠ مـــتراً مكعبـاً وتظـهر الفجـوة المائيـة لتصـل إلى ٨ ، ٣١ مليار متر مكعب . أما عندما يصل تعداد السكان إلى الحجم الافتراضي لثبـات السكان فإن العجز (الفجوة المائية) تصل إلى ٨٠% من الموارد بينما يصل العجز المـائي، الفجوة المائية إلى معدلات مرتفعة للغاية ، (أي عجز مقداره ١٠٤,٨ مليار متر مكعب).

وعندما نقارن ذلك مع بعض الدول العربية في منطقة الخليج والجزيرة العربية نجـد أن هذه البلدان تعاني من الفجوة المائية إلا أن مقدرتها الاقتصادية على إيجاد مصادر بديلـــة كمياه التحلية واستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة أكثر من قدرة اليمن على ذلك .

٦ – ٣) البدائل الفنية لتجاوز فجوة الموارد المائية :

تعد الموارد المائية مورداً مهماً لحياة الإنسان والحيوان والنبات ، وهي أهـم عنـاصر الإنتاج الزراعي حيث تستخدم ٩٠% من إجمالي الموارد المائية في اليمن للزراعة المروية فقط . ويمكن رفع كفاءة الاستخدام بعدة أساليب منها :

١- رفع كفاءة شبكات نقل وتوزيع المياه وتطويرها .

٢- رفع كفاءة الري لما تعانيه حالياً من ضعف كبير جداً وبحدود ٢٥ إلـــى ٣٥% بينمـا يمكن رفع كفاءة الري إلى أكثر من ٧٠% .

٣- تغيير التركيب المحصولي الزراعي حيث تحتاج اليمن إلى دراسة الاحتياجات المائيـــة للمحاصيل الزراعية من حبوب وفواكه وخضار وبقوليات من أجل وضع خطة لـتركيب محصولي يتناسب مع الموارد المائية المتاحة .

إذ يستخدم في الجمهورية اليمنية قرابة ٤٨٠ مليون متر مكعب سنوياً لزراعة القـات، بينما تكفي هذه الكمية لزراعة محاصيل أخرى يمكن أن تساعد كثيراً في الحد من الفجـوة الغذائية في اليمن .

٦ – ٤) تطوير نظم الري :

مازالت طريقة الري بالغمر هي الطريقة الأساسية في اليمن، وهي طريقة تـؤدي إلـى التبخر ، وفقدان كميات كبيرة من المياه ، ولذلك لابد من دراسـات للجـدوى الاقتصاديـة لإدخال نظم الري الحديثة على نطاق أوسع كالري بالرش أو التنقيط وغيرها .. . وإدخـال الأنابيب لنقل المياه من الآبار إلى المزارع .

٦ – ٥) تنمية الموارد المائية المتاحة :

اشتهرت اليمن في العصور القديمة ببناء السدود ومن أهمها سد مأرب الذي أعيد بناؤه في ١٩٨٦ بسعة تخزينية تقدر بحوالي ٤٠٠ مليون متر مكعب . ونفذت الحكومة ممثلـة بوزارة الزراعة والري وهيئاتها المختلفة عدداً كبيراً مـن مشـاريع السـدود والحواجـز والخزانات والسدود التحويلية في كثير من المناطق اليمنية .

وقد تمت الإشارة في هذا البحث إلى عدم مقدرة اليمن نتيجـة أوضاعـه الاقتصاديـة الراهنة على إضافة موارد مائية جديدة كمياه التحلية على نطاق تجاري . وتوجد حالياً فـي اليمن حوالي ٢٤ وحدة تحلية تنتج ٦١٠٤ متر مكعب أو بنسـبة ٠.٠٠٥% مـن الإنتـاج العالمي مقارنة بالمملكة العربية السعودية التي لديها ١٤١٧ وحدة تحلية تنتج ٣٥٦٨٨٦٨ متراً مكعباً سنوياً أو حوالي ٢٦.٨% من الإنتاج العالمي في عام ١٩٩١ .

ويطرح البنك الدولي مسألة إدارة الطلب على المياه كأحد الحلول المهمة لمشكلة الميـاه في الدول التي تعاني من ندرتها، وتتمثل في التعامل مع المياه كسلعة تجارية يجب أن يتـم تسعيرها بقيمتها الحقيقية في السوق مع توفر الأنظمة والـهياكل الإداريـة لإدارة الميـاه بكفاءة أفضل . ولكن في اليمن لابد من إدراك أن قوى السوق والعرض غير كافيـة لإدارة المياه في اليمن ، وتوزيعها لسبب بسيط هو أن الأحواض المائية ستنضب فـي غضـون سنوات قليلة إذا استمر التوسع في زراعة القات والمحاصيل الأخرى التي تعتمد على الري الجوفي ، لأن قيمة الماء للاستخدام الزراعي لإنتاج القات مثلاً تساوي عدة أضعاف قيمتـه للأغراض الزراعية الأخرى كإنتاج الحبوب والبقوليات ، والخضر ، والفواكه . ولذا فـإن التدخل الحكومي بواسطة القانون والأنظمة والحوافز يعد ضرورياً للحـد مـن اسـتنزاف الموارد المائية.

٧ - الاستراتيجية لمعالجة أزمة المياه في الجمهورية اليمنية :

أخذت الحكومة اليمنية وفي الآونة الأخيرة تعطي اهتماماً أكبر بمشاكل المياه وفي أكتوبر ١٩٩٥ تم إنشاء هيئة الموارد المائية (National Water Resources Authority) ويجري العمل حالياً لإعداد قانون المياه في اليمن وعرضه على مجلس النواب ومن ثم التصديق عليه . وإصداره من قبل رئيس الجمهورية .

ولقد تبين من خلال الطرح في هذه الورقة البحثية أن الماء يعد المحدد الرئيسي لعملية التنمية في اليمن . كما اتضح أن أية استراتيجية لمواجهة أزمة المياه في اليمن يجب أن ترتكز على جانب العرض والطلب ، وإن المحاولات السابقة التي ركزت على جانب العرض لم تستطع حل المشكلة ولذا فإن من الضروري في المستقبل القريب أو البعيد اعتماد إجراءات وسياسات في جانب الطلب والعرض معاً . فلابد من تخفيضات مهمة في استخراج المياه للحفاظ على قدر معقول من التوازن المائي ، وقد يتطلب الأمر تخفيض الإنتاج الزراعي وبالذات إنتاج القات وعدم الاستمرار في التوسع في إنتاج الفواكه والخضروات لأن هذه المنتجات تعتمد على الري ، مع إعطاء أهمية أكبر للزراعة المطرية والزراعة المعتمدة على مياه السيول والفيضانات .

لقد وضحت الورقة أن السياسة الاقتصادية والزراعية الحالية في اليمن تشكل قوة دفع كبيرة في اتجاه استنزاف الأحواض المائية في البلاد ، ولذا فإن هناك حاجة ملحة إلى إجراء تعديلات أساسية في السياسات الحالية إذا ما أردنا حل مشكلة المياه أو على الأقل الحد من تفاقمها في المستقبل . ومن أجل نجاح استراتيجية المياه في اليمن لا بد من إشراك المواطنين في بلورة هذه الاستراتيجية وتنفيذها فأنماط السلوك تجاه استخدام الموارد المائية لابد أن تتغير من قبل المواطنين . إن إدراك المجتمع اليمني لخطورة مشكلة الموارد المائية يجب أن يشكل جزءاً مهماً من استراتيجية الحكومة لمعالجة المشكلة .

لقد تم إجراء عدد من الدراسات والبحوث عن أزمة الموارد المائية في الجمهورية اليمنية . كما عقدت مؤخراً ندوة برعاية المجلس الاستشاري لدراسة هذه الأزمة والخروج بحلول عملية لها . ويمكن تلخيص أهم عناصر الإستراتيجية لمواجهة مشكلة الموارد المائية في اليمن في الآتي :

أولاً : في الجانب الإعلامي :

١. تبني الإعلام الرسمي موضوع ندرة المياه في اليمن ، ووضع برامج سريعة وفعالة تنفذها وسائل الإعلام الرسمي .

٢. الاستفادة من دور المسجد والعلماء في التوعية بضرورة ترشيد المياه .

٣. إعداد أفلام ووثائق يتم عرضها عبر الأجهزة الإعلامية المسموعة والمرئية .

٤. نشر المقالات في الصحف الرسمية والأهلية حول خطر أزمة المياه على مستقبل التنمية في اليمن .

ثانياً : في جانب الدراسات والبحوث :

١. إعداد الدراسات لتصنيف الأحواض المائية في ضوء حالتها الراهنة .

٢. البدء في خطط إدارة الموارد المائية بهدف الوصول إلى توازن بين الموارد المتاحة والاستخدامات المختلفة .

٣. إعداد دراسات عن التلوث البيئي وأثرة في الموارد المائية .

٤. إجراء دراسات حول البدائل الممكنة لتنمية الموارد المائية المتاحة ، وإضافة موارد مائية جديدة غير تقليدية مثل إعادة استخدام مياه الصرف الصحي ومياه التحلية .

ثالثاً : في الجانب التشريعي والقانوني :

١. إصدار قرارات سريعة وفعالة لمواجهة المشاكل في الأحواض المائية التي دخلت مرحلة الخطر مثل إيقاف حفر الآبار في أحواض صعدة ، وصنعاء ، ورداع ، وتعز وذلك لغير أغراض مياه الشرب وعدم التوسع في الزراعة المعتمدة على المياه الجوفية وخاصة زراعة القات .

٢. إصدار قانون المياه ولوائحه.

٣. اتخاذ إجراءات الضبط لأية مخالفات للقرارات والقوانين واللوائح النافذة في مجال حماية الموارد المائية .

٤. إصدار الضوابط والقرارات التي تنظم أعمال الشركات العاملة في حفر الآبار واستيراد آلات ومعدات الحفر .

رابعاً : في الجانب الزراعي والاقتصادي :

١. رفع كفاءة الري وإدخال وسائل حديثة عليه .

٢. الاستمرار في إقامة السدود التحويلية والتخزينية لأغراض الزراعة والشرب بعد إعداد التصاميم والدراسات الفنية والاقتصادية لها .

٣. عدم استخدام الموارد المائية التي تشيدها الحكومة لزراعة القات حيث يستخدم لزراعته حالياً أكثر من ٤٨٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً مقارنة بحوالي ٢١٣٥ مليون متر مكعب سنوياً مجموع الاستخراج السنوي من الأحواض المائية أي أن القات يستخدم ٢٥% من الموارد المائية سنوياً .

٤. وقف الأقراض للمحركات والمضخات لأن مثل هذا الإجراء سيؤثر على استخدام المياه وتوزيعها .

٥. التدرج في رفع أسعار الديزل بحيث تقترب أسعاره من السعر العالمي له .

٦. زيادة الضرائب على القات للحد من زراعته حول المدن الرئيسية وغيرها . فمن المؤسف أن نرى مدناً بكاملها تعيش بدون ماء كاف لأسابيع بينما تتكاثر مزارع القات المعتمدة عَلى الري في كل مكان . ففي مدينة صنعاء تصل نسبة المشتركين والحاصلين على المياه المنزلية من المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي إلى ٣٣% فقط من الأسر القاطنة في العاصمة ، بينما نجد أن هذه المدينة التاريخية والحضارية محاطة بمزارع القات والذي يستهلك ٦٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً بينما يستهلك سكان العاصمة والذي يزيد عددهم عن المليون نسمة ٣٠ مليون متر مكعب سنوياً فقط .

٧. تشجيع الزراعة المطرية والاهتمام بإعادة المدرجات وصيانتها .

٨. إعادة النظر في التركيب المحصولي الزراعي بما يتناسب والموارد المائية المتاحة.

خامساً : في القطاع المنزلي والصناعي :

ما زال استخدام المياه الجوفية للقطاع المنزلي والصناعي يمثل نسبة ١٠% فقط من الموارد المائية المستخدمة سنوياً ولكن المتوقع أن نسبتها ستزداد مع التوسع في الصناعة والزيادة في عدد السكان . وفي هذا المجال لابد من اتخاذ الإجراءات الآتية :

أ) إصلاح شبكات نقل المياه لتقليل الفواقد لأن ما يفقد حالياً في نظم توزيع المياه يتراوح ما بين ٤٠ إلى ٥٠% من إجمالي المياه المنقولة .

ب) إعداد مواصفات للمواد الصحية المستخدمة في المنازل والمرافق بما يحقق الاستخدام الأفضل للموارد المائية .

ج) تسعير المياه بحيث تتناسب وسعرها الحقيقي وتصميم العدادات كأسلوب لمعرفة الكميات المستخدمة وتحديدها .

الخلاصة

تنتهج الحكومة اليمنية في المجال الزراعي إستراتيجية تتمثل في التوسع بالزراعة المروية ليتحقق الاكتفاء الذاتي في مجال إنتاج الغذاء . ولكن الاستمرار في هذه السياسة لا يتطابق ولا ينسجم مع الهدف الأساسي الآخر للحكومة والمتمثل في استمرار تدفق الموارد المائية للأغراض المختلفة في الأجل الطويل ، لأن الكميات الكبيرة من المياه التي تتطلبها استراتيجية التنمية الطموحة غير متوفرة في الوقت الحاضر ، ومن المستبعد أن تتوفر في المستقبل . إن استراتيجية التنمية التي تطمح إلى تنفيذها اليمن قد تحقق نمواً اقتصادياً مرتفعاً ومنافع اجتماعية للسكان في الأمد القصير ، ولكنها ستؤثر سلباً في النمو الاقتصادي والاجتماعي في الأمد الطويل ، حيث أن التنمية الاقتصادية لليمن في المستقبل ستحدد بشكل أساسي توفير المياه بالمستوى اللازم لعملية التنمية . ولذلك فإن هذه المعادلة الصعبة تحتاج إلى قرارات سياسية وإدارية واقتصادية رشيدة .

فإذا لم تنخفض مسحوبات المياه في اليمن فستكون هناك آثار وخيمة على موارد المياه للاستخدامات المختلفة في الزراعة والصناعة والمنازل ، كما أن تكاليف ضخ المياه سترتفع إلى مستويات غير اقتصادية مما يؤدي إلى نهاية الزارعة المروية والمعتمدة على مياه

الآبار وسينكمش الاقتصاد الريفي والحضري نتيجة لذلك . إن اليمن تحصل على احتياجاتها من المياه في الوقت الحاضر باستنزاف مواردها المائية المخزونة وأن أي تأخير في تنفيذ إجراءات ملموسة للحد من استخدام المياه بالذات للأغراض الزراعية سيجعل المشكلة أكثر صعوبة في المستقبل . إن حالة الموارد المائية الراهنة في الجمهورية اليمنية تستدعي اهتماماً مباشراً من قبل الحكومة في اتخاذ إجراءات تصحيحية للحد من تفاقم أزمة المياه ، وكانت الحكومة قد اتخذت عدداً من الإجراءات والقرارات في هذا الاتجاه الصحيح ، كعقد الندوة الخاصة بالمياه من قبل المجلس الاستشاري ومشاركة الجهات ذات العلاقة ، والسعي نحو إصدار قانون ينظم إدارة واستخدامات الموارد المائية ، وإنشاء هيئة الموارد المائية . وهي كلها خطوات تشير إلى أن الحكومة قد أدركت الآن أهمية المشكلة المائية وأنها بصدد وضع البرامج والخطط والإجراءات لمعالجتها .

المراجع والهوامش :

١- نهاية ياسين الحفار: " قضايا الغذاء والأمن الغذائي في الوطن العربي " دار المعاجم ، دمشق ، ١٩٩٤ ، ص ٨٠ .

٢- د . سامر مخيمر وخالد حجازي: " أزمة المياه في المنطقة العربية " عالم المعرفة ، رقم ٢٠٩ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٦ ، ص ٥٦ .

3- Yemen , Towards " A water Strategy " An Agenda for Action , Document of The Word Bank , August 1996.

٤- نفس المصدر السابق .

٥- فارق قاسم و د . مطهر العباسي : حالة القطاع الزراعي واتجاهاته، حلقة عن التكيف الهيكلي وأثرة على القطاع الزراعي ، صنعاء ، يونيو ١٩٩٦ .

6- Christopher Ward . Agriculture And Irrigation Poicy For Water Conservation , Discussion Paper , Yemen Water Strategy . The World Bank , August 1996 . P . 4 .

٧- نهايت ياسين الحفار: " قضايا الغذاء والأمن الغذائي في الوطن العربي " دار المعاجم ، دمشق ، سورية ، ١٩٩٤ ، ص ٨٠ .

8- Roy Popkin , " Desalination " Water For The World's Future , Frederick A . Praeger , Pulishers , Newyork , 1968 . p 4 .

٩- حد الاستقرار المائي يبلغ ١٠٠٠ متر مكعب للفرد سنويا وهناك رقم آخر لحد الاستقرار المائي يبلغ ٥٠٠ متر مكعب للفرد سنوياً وذلك للمناطق شبه القاحلة ومنها اليمن . أنظر : د . سامر مخيمر وخالد حجازي: ، " أزمة المياه في المنطقة العربية " عالم المعرفة ، رقم ٢٠٩ . الكويت ، ص ٤٤.

ملحق إحصائي

جدول رقم (١)

حصة الفرد في الدول العربية من المياه العذبة المتاحة المتجددة سنوياً

للأعوام ١٩٩٥ ، ٢٠٥٢

الدولة	الترتيب		الترتيب	
السعودية	١٤	٣٠٦٣٠٦	١٤	١١٧
الكويت	١٧	٧٥	١٧	٦٢
الإمارات	١٣	٣٠٨	١١	١٨٤
ليبيا	٨	١٠١٧	٨	٣٧٧
العراق	١	٦٠٢٩	١	٢٦٤٨
قطر	١٦	١١٧	١٦	٧٣
البحرين	١٥	١٨٠	١٥	٩٥
عمان	٥	١٢٦٦	٧	٥٢٤
الجزائر	٩	٦٨٩	١٠	٣٦٠
مصر	٦	١١٢٣	٥	٦٨١
تونس	١٠	٥٤٠	٩	٣٦٥
المغرب	٧	١١١٧	٦	٦٣٨
الأردن	١٢	٣٢٧	١٣	١٢٧
اليمن	١١	٤٤٥	١٢	١٥٧
سوريا	٣	٢٠٨٧	٤	٧٥٧
لبنان	٤	١٨١٨	٣	١٢٣٦
السودان	٢	٤٧٩٢	٢	٢٠٦٢
متوسط حصة الفرد العربي		١٣٠٨		٦١٠

المصـــــدر : د . سامر مخيمر وخالد حجازي: " أزمة المياه في المنطقة العربية " الحقائق والبدائل الممكنة . سلسلة كتب ثقافية شهرية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، مـــايو ١٩٩٦ ، ص ٣٣٥ .

جدول رقم (٢)

الاستهلاك اليومي والسنوي للفرد من المياه في بعض بلدان العالم بما فيها اليمن (للأغراض المنزلية)

البلد	الاستهلاك اليومي للفرد باللتر	الاستهلاك السنوي للفرد متر مكعب
الولايات المتحدة	٥٦٨	٢٠٧
اليابان	٣٠٣	١١٠
تركيا	٢٢٥	٨٢
اليمن *	٨٠	٢٩
السعودية	٢٤٥	٨٩
إنجلترا	٢٩٠	١٠٦
الدانمارك	٣٤٠	١٢٤

المصدر السابق ، ص ٣٣٢ .

الاستهلاك في مدينة صنعاء بينما في المناطق الأخرى يعتبر أقل بكثير ، مع العلم أن منظمة الصحة العالمية قد حددت الاستهلاك المنزلي للفرد يومياً وكحد أدنى ١٨٠ لتراً .

جدول رقم (٣)

الموارد والاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية في اليمن

العام	تعداد السكان (مليون نسمة)	الموارد المائية (بليون متر مكعب)				الاحتياجات المائية (بليون متر مكعب)	نصيب الفرد من الموارد المائية (متر مكعب)	فجوة الموارد المائية (بليون متر مكعب)	
		سطحية	جوفية	معالجة	إجمالي			أ	ب
١٩٩٦	١٦	٣٠٨	١٠٤	--	٥٠٢	٢,٥٦	٣٢٥	+ ٢,٦٤	- ٥,٨
٢٠٠٠	١٨	٣٠٨	١٠٤	--	٥٠٢	٣,٣٦	٢٨٨	+ ١,٨٤	- ١٠,٨
٢٠٢٥	٣٧	٣٠٨	١٠٤	--	٥٠٢	٥,٣٧	١٤٠	- ٠,١٧	- ٣١,٨

المصدر السابق ، ص ٥٦ .

جدول رقم (٤)

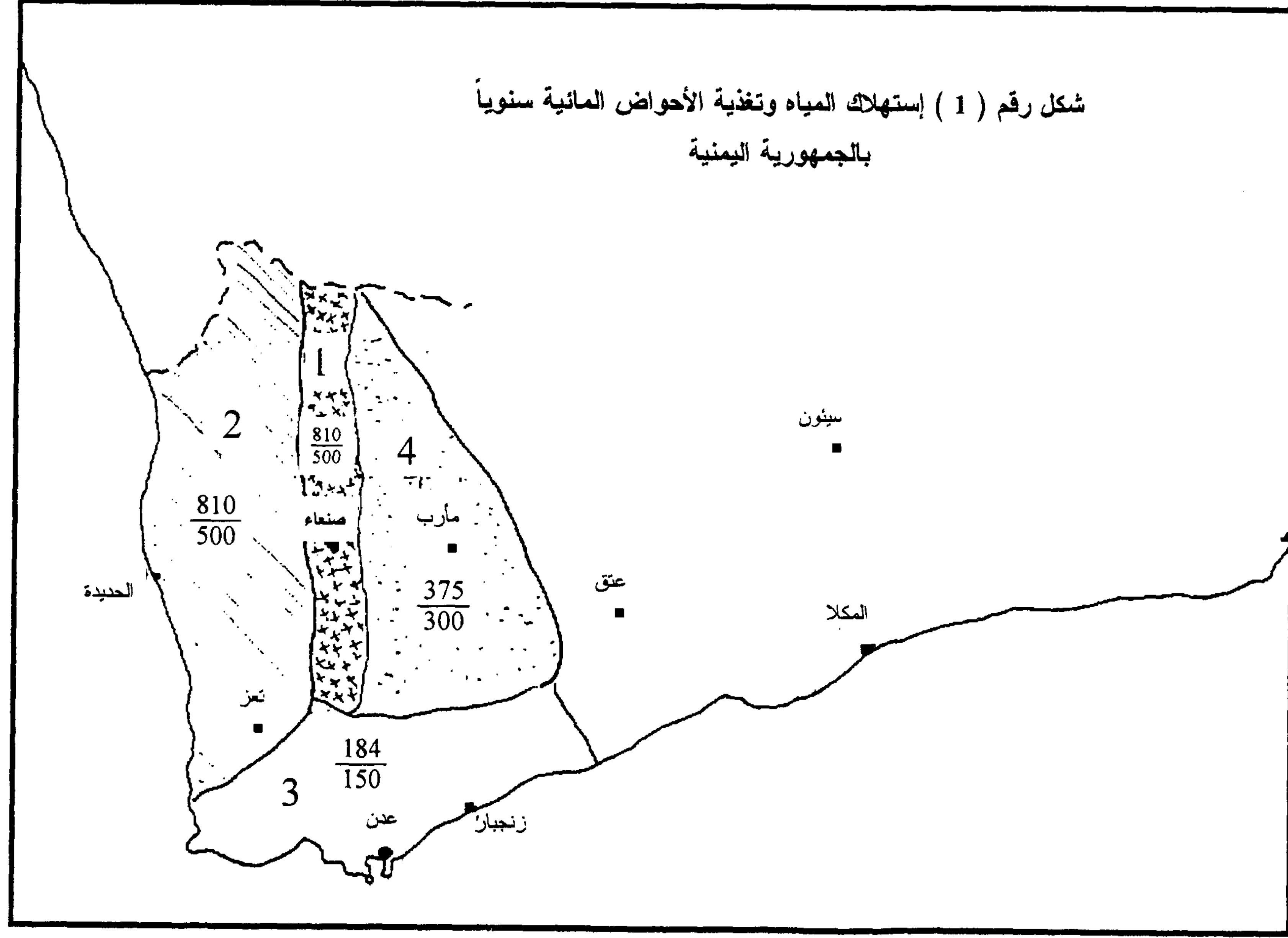
تقدير معدلات الاستخراج السنوي من المياه الجوفية في الجمهورية اليمنية

مليون متر مكعب ١٩٩١

م	المنطقة	الكمية المستخرجة
١	سهول المرتفعات : باقم ، صعدة ، عمران ، صنعاء ، ذمار ، رداع	٥٠٠
٢	سهول تهامة : مور ، سردود ، تهامة ، رماع ، زبيد ، رسيان ، موزع	٨١٠
٣	رملة السبعتين : الجوف ، مأرب ، بيحان ، مرخه	٣٧٥
٤	وادي حضرموت	٢٠٠
	المجموع	٢١٠٠

المصدر :

Water Resources of Yemen , A summary and Digestive Available Information , Ministry of Oil and Mineral Resources , Sana'a Republic of Yemen and TNO Institute of Applied Geoscience , The Netherlands , March 1995 .


شكل رقم (1) إستهلاك المياه وتغذية الأحواض المائية سنوياً
بالجمهورية اليمنية
1
810/500
2
810/500
3
184/150
4
375/300
صنعاء
مأرب
الحديدة
تعز
عدن
زنجبار
عتق
سيئون
المكلا

الفصل الرابع والثلاثون

التنمية ومشكلة المياه

د. فؤاد راشد عبده*

المقدمة :-

المياه واحدة من القضايا والمشكلات الدولية المعاصرة التي تزايد الاهتمام الفكري الاقتصادي الاجتماعي والسياسي بها. كونها من الموارد الطبيعية الهامة المرتبطة ارتباطاً مباشراً بتأمين الغذاء والأمن الغذائي ، وبإحداث تنمية اقتصادية – اجتماعية شاملة قادرة على تلبيت الاحتياجات والمستلزمات البشرية المتنوعة .

ونظراً لمحدودية المياه والمصادر المائية وقابليتها للنضوب ، وزيادة الطلب عليها واستخدامها المكثف وغير العقلاني . برزت مشكلات عدة في مختلف بلدان العالم من أهمها النقص الحاد في الإمدادات المائية وتدني نصيب الفرد من المياه العذبة ، تلوث المياه وتدهور نوعيتها ، نضوب بعض المصادر المائية ، ظهور النزاعات المائية الدولية والإقليمية وغيرها الأمر الذي يشير بأن المياه والمشكلات المائية ستكون إحدى تحديات القرن القادم .

وتبدو المشكلة أكثر خطورة في منطقة الشرق الأوسط وفي البلدان العربية حيث الظروف الطبيعية المناخية والجغرافية غير موائية والموارد المائية محدودة وحيث زيادة الطلب على

* أستاذ مساعد كلية الاقتصاد والإدارة – قسم إدارة الأعمال – جامعة عدن

المياه تنمو بمعدلات عالية – بفعل الزيادة السكانية والتوسع في النشاط الزراعي والأنشطة التنموية الأخرى .... الخ .

لهذا ينبغي التنبؤ بأبعاد ومخاطر هذه المشكلة ووضع وتبني مواقف وخيارات مناسبة لمواجهة تحدياتها القائمة والمحتملة ولعل واحداً من هذه الخيارات هو تطوير الإدارة المائية وتفعيل دورها . بما يجعلها قادرة على التحكم بالموارد المائية المتاحة وتنميتها وتأمين الإمدادات الضرورية لمختلف الأغراض وإدارة الطلب عليها بالكفاءة المطلوبة والحفاظ عليها كمياً ونوعياً.

وتهدف هذه الدراسة إلى مايلي :

١- التعريف بحجم المشكلة المائية ومخاطرها وآثارها القائمة والمحتملة في إحدى البلدان العربية التي تعيش أزمة مائية حادة وخطيرة (الجمهورية اليمنية).

٢- الكشف عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تفاقم مشكلة المياه في اليمن .

٣- إبراز أهمية ودور إدارة الموارد المائية ومساهمتها في الحد من المشكلة ومواجهة آثارها وأبعادها المستقبلية .

اليمن : مشكلة المياه ومتطلبات تطوير وتفعيل إدارة الموارد المائية

أولاً: عرض عام للمشكلة المائية أسبابها وانعكاساتها :

الموارد المائية – حجمها واستخدامها

تعتبر الأحواض المائية الجوفية والمياه السطحية (الوديان – الينابيع – السدود- الصهاريج). أهم المصادر المائية في الجمهورية اليمنية وتتغذى بمياه الأمطار الموسمية ، حيث يتسرب جزء من مياه الأمطار عبر الصخور والتربة ويتم حجز الجزء الآخر منها في السدود والحواجز . وعن طريق ذلك تتم عملية تغذية وتجدد المياه الجوفية والسطحية .

وتقدر كمية مياه الأمطار التي تغذي المياه الجوفية بحوالي ٣, ١ مليون متر مكعب أي ٦٠% من أجمالي مصادر المياه التي تتجدد سنوياً. أما إجمالي الموارد المائية المتجددة سنوياً فتقدر بحوالي ٢/١ بليون متر مكعب [١] ويتم استخدام الجزء الباقي من مياه الأمطار والمياه السطحية المتاحة كلياً تقريباً في الري الزراعي مباشرة بعد التجميع ولأغراض أخرى.

وتقدر حصة الفرد الواحد من كمية المياه المتاحة بحوالي ١٣٠ متراً مكعباً في السنة أي ما يقارب ١٢% من حصة الفرد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المقدرة بـ ١٢٥٠ متراً مكعباً . كما تشكل ٢% فقط من المتوسط العالمي البالغ ٧٥٠٠ متراً مكعباً.[٢]

فإذا كانت حصة الفرد من المياه للاحتياجات المنزلية وفقاً للمعايير الدولية تقدر بـ ١٠٠ متراً مكعباً / سنة ، نجد ان ٩٠% من السكان في اليمن لا يحصلون إلا على ٩٠ متراً مكعباً/ سنة [٣] . وهي حصة لا تكفي للاحتياجات المنزلية .

وإجمالاً إذا كان حجم الموارد المائية يقدر بحوالي ٢,١ بليون م٣ . فقد قدرت المياه المستخدمة في عام ١٩٩٤م بحوالي ٨, ٢ بليون م٣.[٤] الأمر الذي يعني بأن اليمن استنزفت مواردها المائية المتاحة وتجاوزتها بحوالي ٠,٧% بليون م٣ .(٨, ٢ – ١, ٢ = ٠,٧). ويتم تغطية هذا العجز عن طرق استنزاف الأحواض الجوفية وبمعدلات تفوق كثيراً حجم التغذية السنوية .

المشكلات المائية الرئيسية

تكشف المؤشرات العامة لحجم الموارد المائية واستخدامها عن عدد من المشكلات المائية الرئيسية التي يمكن إيجازها بما يلي :

١ – استنزاف المياه الجوفية وتعرض عدد من الخزانات الجوفية للنضوب :

يتضح لنا من خلال المقارنة بين حجم الموارد المائية المتاحة المتحددة سنوياً وحجم المياه المستخدمة سنوياً بنسبة إلى حجم التغذية السنوية للمياه الجوفية . بأن هنالك استنزافاً حاداً وسريعاً للمياه الجوفية التي تعتبر المصدر الرئيسي للمياه في اليمن.

غير أن حجم وأثر هذه المشكلة مع بقاء الطابع العام لها يختلف من منطقة الى أخرى ومن إقليم الى أخر بفعل عدد من العوامل الجيولوجية – الهيدرولوجية – الديمغرافية . ففي

إقليم البحر العربي (الربع الخالي) الذي يعتبر امتداداً للصحراء العربية ، الإقليم الذي يتميز بانخفاض الكثافة السكانية يحتوي على كمية كبيرة من المياه الجوفية العذبة تكفي على الأقل الاحتياجات الحالية للسكان أما إقليم البحر العربي حيث الكثافة السكانية وحيث تقع المراكز الحضرية الرئيسية ، وتتركز. أغلب الضاعات ، وأغلب المراكز والمؤسسات السياسية والسيادية للبلاد . فالمشكلة تبدو أكثر حدة وخطورة .

على سبيل المثال . حوض صنعاء عاصمة الجمهورية حيث يعيش حوالي ١٠% من السكان . بلغت المياه المستخرجة عام ١٩٩٤م حوالي ٢٢٤ مليون متر مكعب . في الوقت الذي لم تتجاوز التغذية ٤٢ مليون متر مكعب . فإن الاستنزاف بلغ ٤٠٠% الأمر الذي يدل بأن المخزون الجوفي لصنعاء سيجف في غضون عشر سنوات .(٥) . كما أن حوض تهامة الذي تصب فيه العديد من الوديان ويتغذى بنسبة عاليه (٥٥٠ مليون متر مكعب) . فإن الإفراط في السحب من هذا الخزان يؤدي الى نضوبه بنسبة ٥٠% من التغذية تقريباً وفق المعدل الراهن لكميات المياه المسحوبة سنوياً (-/٨ مليون م٣) .(٦)

وعموماً تتعرض أغلب الأحواض المائية في الجزء الغربي من البلاد حيث الكثافة السكانية لاستنزاف حاد ، الأمر الذي ينذر بحدوث أزمة مائية كبيرة وحادة إذا لم تتخذ إجراءات وتدابير سريعة .

٢- العجز في الإمدادات المائية العذبة والمأمونة صحياً

المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي هي الجهة المسئولة عن تزويد الجماعات السكانية الحضرية بالمياه العذبة الكافية ، والهيئة العامة لكهرباء ومياه الريف هي الجهة المسئولة عن إمداد سكان الريف بالمياه الصالحة للشرب وتأمين الصرف الصحي المأمون ، غير أن المؤشرات الإحصائية تؤكد عدم قدرة هاتين الجهتين على توفير الإمدادات المائية المأمونة صحياً لسكان الحضر والريف على حد سواء . حيث تشير التقديرات بأن حوالي ٦٠% من الأسر المستهلكة للمياه في المناطق الحضرية تزود حالياً بالمياه من شبكات الإمدادات العام ، وفي صنعاء عاصمة الجمهورية يتلقى حوالي ٣٦% من المستهلكين المياه من هذه الشبكة وفي مدينة تعز ثاني أكبر المدن اليمنية يتلقى سكان المدينة الإمدادات من شبكة المياه العامة مره واحدة كل أربعين يوماً فقط .(٧)

أما سكان الريف حيث يسكن حوالي ٧٨% من إجمالي سكان الجمهورية فتبلغ نسبة السكان المزودين بمياه الشرب المأمونه والنقية بحوالي ٥٠% وحوالي ١٧% عددهم صرف صحي مأمون .(٨)

وعليه فإن المشكلة لا تتوقف عند حد العجز في الإمدادات المائية بل إن حوالي ٤٠% من السكان الحضر يتلقون المياه من الآبار اليدوية السطحية المحفورة في أوساط المدن والمعرضة لمختلف أنواع التلوث . أما سكان التجمعات الحضرية الفقراء فهم أكثر عرضة للمشكلة. (ففي صنعاء مثلاً وجد أن الذين يشترون مياههم بالكامل من القطاع الخاص (وضمنهم معظم الفقراء) لا يستهلكون سوى (٢٨) لتراً / يوم للشخص... علماً بان الحد الأدنى الذى توصي به منظمة الصحة العالمية للشخص الواحد هو ١٨٠ لتراً في اليوم) (٩)

ويعتمد نصف سكان الريف على المياه السطحية غير النفقية . ويعتمدون تحديداً على الآبار المفتوحة التي تتغذى من السيول والوديان وعلى الصهاريج والينابيع ومياه الوديان الدائمة وهي مصادر معرضة للتلوث وتشكل خطراً حقيقياً على الصحة البشرية .

جدول رقم (١) خدمات المياه في المناطق الريفية

الريف اقل من ٣٠ الف نسمة	حسب تعداد ١٩٩٤م	نسبة إجمالي السكان	نسبة السكان الذين لديهم مصادر للمياه				نسبة من تتوفر لهم مياه صالحة
			شبكة عامة	تعاونية وأهلية	بئر	مصدر سطحي	
	١١ ,٩٦٦ ,٦٥١	%٨٢	%٨	%١٩	%٤٥	%٢٨	%٥٠

المصدر : م/ عبدالله عبدالملك . ندوة الموارد المائية صنعاء ٩-١١ ديسمبر ٩٦م صفحة ٣

٣-تلوث المياه

تتعرض المياه بمختلف مصادرها (السطحية والجوفية) للتلوث . ولعل أبرز مصادر تلوث المياه هي :

أ-التلوث عن طريق شبكة الصرف الصحي .

تعاني البلاد من عجز كبير وواضح في مجال خدمات الصرف الصحي . حيث لاتزال معظم مناطق البلاد بعيدة عن هذه الخدمات بما فيها المدن الكبيرة . فكبرى المدن اليمنية

(صنعاء – تعز – الحديدة – إب – المكلا) لاتغطي شبكة الصرف الصحي فيها وعلى التوالي سوى نسبة ٣٠% ،٣٠%، ٦٠%، ٢٠%، ٢٠%، فقط [١٠] . هذا العجز مضافاً إليه عجز محطات المعالجة المتوفرة عن القيام بعملها بسبب طاقة الحمل الكبيرة ، قد سمح بانتشار نظام الخزن الجوفي الحر (البيارات) الذي بواسطته يتم تصريف أغلب النفايات السائلة الأمر الذي يتيح تسرب مياه الصرف الصحي الى الآبار السطحية وإلى المخزون الجوفي حامله معها مختلف عناصر التلوث . كما تتعرض مياه الشرب للتلوث أيضا عن طريق اختلاطها بمياه الصرف الصحي بفعل تقارب وتداخل شبكات مياه الشرب ومياه المجاري القديمة والمتهالكة .

ب– تلوث المياه بواسطة التربة .

تعتبر التربة الملاذ الأخير للنفايات والمخلفات السائلة والصلبة وللأسمدة والمبيدات الحشرية المستخدمة عشوائياً ، وعند هطول الأمطار ولعوامل أخرى أيضا تتسرب وتركد هذه المخلفات والنفايات من خزانات المياه الجوفية وتعمل على تلوثها . على سبيل المثال وجد في بئر أحمد أحد حقول إمدادات المياه لمدينة عدن ارتفاع في تركز عنصر النترات بين ٥٠– ٨٠ مغ /لتر في الوقت التي تبلغ النسبة المسموح بها من قبل منظمه الصحة العالمية ٤١مغ/ لتر . ونسبة الكولورايد إلى ٥٠٠ مع / لتر بينما المسموح بها ٢٥٠ مع / لتر [١١]

ج– التلوث عن طريق السحب المفرط.

فالسحب المفرط للمياه من الأحواض والمخزون الجوفي . تؤدي الى انخفاض منسوب المياه وتدهور نوعيتها بسبب ارتفاع نسبة الأملاح المذابة واختلاط المياه ذات الخصائص والتراكيب المتباينة . الدليل على ذلك تداخل مياه البحر مع المياه العذبة في الخزانات الجوفية في المناطق الساحلية (تهامة) . مما أدى إلى تلوث وتغير نوعية المياه.

د– التلوث عن طريق بعض الأنشطة الاقتصادية .

أدت في الآونة الأخيرة بعض الأنشطة الاقتصادية خصوصاً تلك المرتبطة بالتنقيب عن النفط واستخراجه إلى تلوث المياه الجوفية في بعض المناطق . منها على سبيل المثال لا الحصر التلوث الحاصل في وادي المسيلة محافظة حضرموت .

هذه المشكلة والمتمثلة بتلوث المياه قد أدت إلى ظهور وتفشي عدد من الأمراض الخطيرة والمنقولة بواسطة المياه .

مما تقدم يتضح بأن جوهر المشكلة المائية في اليمن يتلخص في التالي :

١- محدودية الموارد المائية واستنزافها السريع ونضوب الخزانات الجوفية .

٢- العجز في الإمدادات المائية العذبة والمأمونة صحياً.

٣- تلوث المياه وتدني مستوى نوعيتها .

الأسباب الرئيسية للمشكلة المائية

١-زيادة الطلب على المياه.

بالرغم من محدودية الموارد المائية وتجددها بكميات محدودة . إلا أن الطلب على المياه ينمو بصورة متزايدة مع زيادة عدد السكان ونمو الطلب عليها لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فبحسب نتائج التعداد السكاني ديسمبر ٩٤م، بلغ عدد سكان اليمن ١٣١, ٨٣١, ١٥ نسمة ، كما بلغ معدل النمو السكاني السنوي ٧, ٣% ، ووصل معدل الخصوبة الكلي إلى ٩٢, ٥ [١٢]. هذه الزيادة السكانية لم تؤد فقط إلي زيادة الطلب على المياه لأغراض الاستهلاك الآدمي بل كذلك إلى زيادة الطلب عليها لأغراض التنمية المختلفة زراعية - صناعة .. الخ . إضافة إلى أن هذه التغيرات الديمغرافية التي رافقها عدد من التحولات الاقتصادية منذ منتصف السبعينات ، قد أسهمت في إحداث زيادة سكانية كبيرة في التجمعات الحضرية ، وفي البحث عن فرص عمل جديدة ، والتوسع في الأنشطة الاقتصادية إجمالاً والأنشطة الإنتاجية الزراعية على وجه الخصوص ، مما عمق المشكلة المائية وزاد من حدتها .

ومن المؤكد بأن هذه التغيرات الديمغرافية والاقتصادية لم تترك أثرها وانعكاساتها على الموارد المائية فقط، بل انعكست وأثرت على مختلف الموارد الاقتصادية الطبيعية المتجددة وغير المتجددة.

وعلى صعيد استخدامات المياه يلاحظ بأن قطاع الزراعة والإنتاج الزراعي كان ومازال له النصيب الأكبر من الموارد المائية المتاحة . لسببين اثنين هما:-

أ- تزايد فرص السوق والزيادة الملحوظة في إنتاج المحاصيل الزراعية المربحة "الخضروات - الفواكه - القات).

ب-الدعم والتشجيع الحكوميين لقطاع الزراعة . فمنذ مطلع الثمانينيات أصبح قطاع الزراعة محور اهتمام الحكومة . حيث عملت على دعمة وتشجعيه بمختلف السبل المباشرة (الإقراض- الدعم المجاني - الاستثمار في مشاريع الري- الخ..) مما ساعد على جلب واستخدام مختلف التقنيات والمدخلات التقنية الحديثة في مقدمتها تكنولوجيا الآبار الارتوازية . وحالياً يقدر عدد الآبار الارتوازية بحوالي ٤٥,٠٠٠ بئر وعدد آلات الحفر بحوالي ٢٠٠ آلة ... ولا تسهل الحكومة فقط استيراد المضخات من قبل القطاع الخاص بل أيضا استيرادها مباشرة بأموال عامة . وقد بلغ عدد المضخات المستوردة في عام ٩٥م ٥٣ مضخة . ثلاثة أضعاف حجم الاستيراد في عام ٩٢م وكان شراء ٧٥% من هذه المضخات (حوالي ....، ٤٠) من قبل الحكومة ..... وفي مجال الري خصصت الحكومة خلال ٨٧- ٩١م ٤٢% من الميزانية الاستثمارية للقطاع الزراعي ، وفي عام واحد فقط (١٩٨٨م) وزعت الحكومة مجاناً مضخات مياه ومعدات أخرى لعدد ٢٥٠ بئراً بتكاليف مقدرة بعشره ملايين دولار) [١٣] .

لهذا يعتبر قطاع الزراعة في الوقت الراهن السبب الرئيسي للمشكلة . نظراً لاستئثاره بحوالي ٩٠% من المياه المستخدمة سنوياً . [١٤]

جدول رقم (٢) مصادر المياه في قطاع الزراعة

مصدر الماء	المساحة (الف هكتار)	النسبة من المساحة الكلية
السيول	٩٨	٩%
الينابيع	٢٠	٢%
الآبار	٣٦٣	٣٤%
المطر	٥٧١	٥٥%
إجمالي المزروع	١,٠٥٢	١٠٠%

المصدر / اليمن نحو استراتيجية للمياه. من وثائق البنك الدولي صفحة ٨٥.

يتبين مما تقدم بأن زيادة الطلب على المياه بسبب الزيادة السكانية والتوسع والتنوع في الأنشطة الاقتصادية خصوصاً الإنتاج الزراعي يعتبر واحداً من أهم أسباب المشكلة المائية القائمة .

٢- الاستخدام غير الكفء للمياه.

تتعرض المياه للهدر والاستخدام غير الكفء والاستغلالات غير الاقتصادية على الرغم من محدوديتها والعجز الواضح في تأمين الإمدادات المائية . ولعل من أبرز مظاهر هدر المياه والاستخدام غير الكفء لها هي .

أ- إهدار كميات كبيرة من المياه في الاستهلاك المنزلي وفي المصانع ، وارتفاع نسبة الفواقد المائية غير المنظورة . التي تفقد عبر شبكات المياه المتآكلة بسبب قدم الشبكة وانتهاء عمرها الافتراضي . إضافة إلى توصيل المياه للمنازل بصورة غير قانونية . ففي مدينه صنعاء العاصمة ومدينه تعز ثاني أكبر المدن المأهولة بالسكان قدرت نسبة هذه الفواقد بحوالي ٥٠% [١٥] .

ب- فقدان كميات كبيره من المياه أثناء الري الزراعي . بسبب التبخر وتعرق النباتات في الحقول المروية وبسبب اتباع طرق ري تقليدية وتحديداً الري بالغمر . الطريقة السائدة والأكثر استخداماً في البلاد والتي بسببها يتم هدر مقادير كبيرة من المياه.

جـ- استغلال كميات كبيرة من المياه في زراعة وري القات وهو محصول غير ضروري ويحتاج إلى كمية من الماء وقد قدرت في السنوات الأخيرة المساحات المزروعة بالقات بحوالي ٢٥% من الأراضي المروية .

د- تسرب جزء كبير من مياه الأمطار الموسمية عبر مجاري الوديان إلى البحر .

٣-السياسات الحكومية :

لاشك بأن السياسات والتوجيهات الحكومية العامة ، غير المدروسة وغير الشاملة والتي لم تراع مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وغيرها قد كان لها آثار عكسية بالغة على مختلف الأصعدة . ومن أهم تجليات هذه السياسات والتوجهات الخاطئة وأثرها على الموارد المائية هي عدم إدراك البعد الاقتصادي والاجتماعي للمياه وعدم إدراك أهمية المياه باعتبارها إحدى الموارد القابلة للنضوب والتي تتطلب اهتماماً خاصاً لتنميتها وإدارة الطلب

عليها بما يؤدي إلى الحفاظ عليها واستخدامها استخداماً عقلانيـــاً هـذا القصـور يمكـن ملاحظته من خلال التالي:-

أ- عدم وجود جهة مركزية معينه تهتم بتنمية الموارد المائية وتحافظ عليها وتسعى لترشيد استخدامها والضعف المؤسسي لهيئات ومؤسسات المياه القائمة .

ب -غياب البعد الاقتصادي في كثير من السياسات ذات الصلـة بتنمية المـوارد المائية واستخدامها (السياسة السعرية – سياسة الدعم المباشـر وغـير المباشـر للإنتـاج الزراعي .. الخ) الأمر الذي أدى إلى هدر واسـتنزاف المـوارد المائيـة السـطحية والجوفية بصورة مأساوية .

جـ- عدم إصدار قانون للمياه ولوائح لتنظيم استخدام واستغلال المياه ، على أسس علمية ، وبما يحقق العدالة الاجتماعية بين الفئات المختلفة المستخدمة والمستهلكة للمياه.

وبالتالي عمقت هذه السياسات المشكلة المائية وأصبحت واحدة من أسبابها الرئيسية .

٤-المشكلات البيئية والتدهور البيئي.

يعاني اليمن من مشكلة بيئية حادة وتدهور بيئي واسع ، ومصادر متعددة للتلوث البيئي. وباختصار شديد جميع المشكلات ومصادر التلوث البيئي سواء تلـك المرتبطـة بالأنشـطة والمخلفات والنفايات الحضرية ، وكذلك المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية قد أثرت على حجـم الموارد المائية وعلى نوعية المياه . (النفايات السائلة والصلبة – زيـادة حجـم وعـدد التجمعات الحضرية – استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية – الحفر والبناء ...... إلخ).

كما أن التدهور البيئي المتمثل في التصحر وفي قلع وإزالة الأشجار والنباتات ، وهجـو المدرجات ، وانهيار الحواجز المائية ، والتعرية الواسعة للتربة .... إلخ ، قد أدى هــو الأخر إلى فقدان كميات كبيرة من مياه الأمطار وإلى انخفـاض نسـبة تغذيـة الأحـواض والخزانات المائية الجوفية والى تفاقم مشكلة المياه .

المشكلة المائية وانعكاساتها الاقتصادية الاجتماعية الراهنة

برزت بسبب مشكلة أو أزمة المياه الحالية عدد من الآثـار والانعكاسـات الاقتصاديـة والاجتماعية العامة . من هذه الآثار والانعكاسات التي أمكن رصدها مايلي :-

أ- الإضرار بقطاع الإنتاج الزراعي الحيواني والنباتي.

قطاع الزراعة من أهم قطاعات الاقتصاد الوطني حيث يساهم بنسبة قدرها ١٨% من إجمالي الناتج المحلي تقريباً ، ويستوعب حوالي ٧٠% من إجمالي القوى العاملة ، ويسهم في تأمين جزء كبير من احتياجات البلاد الغذائية وفي توفير جزء لا بأس به من المواد الخام الضرورية للقطاعات الأخرى . ومع ذلك يلاحظ تراجع حجم بعض المنتجات الزراعية الهامة (الحبوب) ، وثبات مساهمته من الناتج المحلي الإجمالي . حيث لم تتجاوز نسبة مساهمته خلال الفترة ٩٠- ٩٥م . ١٧% [١٦]. وبصورة أشد انعكست المشكلة على الموارد الرعوية والنباتيه . ففي الوقت الذي كانت الأعلاف والمراعي الطبيعية توفر الاحتياجات الغذائية محلياً للثورة الحيوانية وبنسبة ١٠٠% نجد أن واردات الجمهورية خلال عام ٩٥م من الاعلاف قد بلغت ٠٠٠, ٧٧ طن[١٧] كما أن هناك عدداً كبيراً من المزارع في المناطق التي تعاني من نقص حاد في المياه الجوفية مهدده بالتدهور بسبب ارتفاع تكاليف المياه التي يتم الحصول عليها إما عن طريق تعميق الآبار أو جلبها من أماكن بعيدة بواسطة وسائل النقل البري . مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي إلى ضعفين تقريباً.

ومن هنا فإن شحة الموارد المائية وارتفاع تكاليف المياه قد انعكست سلباً على قطاع الإنتاج الزراعي وعلى الاقتصاد الكلي وسيكون لها بالغ الأثر على المدى المتوسط والبعيد في ظل الطلب المتزايد على الغذاء.

ب-إعاقة مشروعات التنمية الحضرية والصناعية .

تشهد المناطق والتجمعات الحضرية الكبيرة (صنعاء – تعز – عدن - الحديدة – ذمار – المكلا- وغيرها) نشاطات تنموية متعددة . وهي من الأصل تتركز فيها التجمعات السكانية الكبيرة ، والمراكز والمؤسسات السياسية والأنشطة الصناعية . كما تقع أغلب هذه المناطق في تلك الأجزاء من البلاد الواقعة تحت تأثير أزمة المياه .

لهذا لم يعد بمقدور المؤسسة العامة للمياه مجاراة الطلب على المياه . مما جعل مستخدمي ومستهلكي المياه يلجؤن إلى شراء حاجاتهم من المياه من مصادر خاصة وبأسعار عالية (تصل إلى (٥٠-٢٠٠) ريال/م٣) [١٨] . في الوقت الذي يصل سعر /م٣ (٧ ريال) من الشبكة العامة [١٩].

لهذا فإن العجز في إمدادات المياه من جانب ، وارتفاع تكاليف إمدادات المياه البديلـــه ، عوامل أصبحت بالفعل تشكل عوائق أمام مشروعات التنمية الصناعية والحضرية .

جــ- الآثار الصحية العامة .

إذا سلمنا بالإحصاءات الرسمية التي تشير بأن نسبة السكان المحرومين من المياه النقية تبلغ ٤٥% من إجمالي السكان . فإن النسبة الباقية تتلقي مياه الشرب من مصادر غير مــا مونه (الابار اليدوية السطحية – الوديان – الصهاريج – الينابيع) وهي ميـــاه مكشــوفة ومعرضة لمختلف أنواع التلوث وتستوطنها مختلف الحشرات والمكروبات والجراثيم . لــهذا انتشرت وعلى نطاق واسع الأمراض المنقولة بواســـطة الميــاه كالبلهارســيا والملاريــا والاسهالات . وهي أمراض مضرة بالصحة العامة .ويزداد الأمر سوءاً في ظل تدني مستوى الرعاية والخدمات الصحية الحالين.

حيث تشير الإحصاءات أن ٧٠% من السكان لا يحصلون على الخدمات الصحية بالشـكل المطلوب . كما يبلغ إجمالي الأطباء العاملين في الجمهورية(٤٥٧٢ طبيباً) فقـــط. بمعـدل طبيب واحد لكل ٣٤٠٠ مواطن وبلغ عدد الأسرة في كل مستشفيات الجمهوريـــة ٩١٦٩ سريراً بمعدل سرير واحد لكل ١٧٢٣ مواطن [٢٠].

ومن الأضرار المباشرة للأمراض المنقولة بواسطة المياه على سبيل المثال فقط ارتفــاع عدد وفيات الأطفال . فبحسب الإحصاءات الرسمية . تبلغ عدد وفيات الأطفال ٨١ طفلاً لكــل (١٠٠٠) مولود حي ، بينما تؤكد وثائق الأمم المتحدة أن النسبة بلغت (١١٢/١٠٠٠ مولود حي) بالنسبة للأطفال الذين لم يبلغوا (خمس سنوات).[٢١]

وعليه يمكن القول بأن العجز في الإمدادات المائية وتلوث مياه الشرب يترك أثاراً صحية متعددة وهي بذلك أيضا تسهم في هدر واستنزاف مــوارد المجتمــع الاقتصاديـــة الماليــة والبشرية.

د- التكاليف الاقتصادية وعدم عدالة توزيع واستخدام المياه.

أظهرت أزمة المياه في المرحلة الراهنة خيارين لتجاوز المشكلة في المناطق التي تعاني من العجز الشديد في الإمدادات المائية هما:

١- استجلاب المياه من مناطق بعيدة بواسطة وسائل النقل البري.

٢- تعميق الآبار القائمة والبحث عن مصادر جوفية جديدة .

هذان الخياران أديا إلى رفع التكاليف الاقتصادية للمياه وبالتالي أسعارها إلى مستويات غير معقول (٥٠ – ٢٠٠ ريال/م٣).

وبحسب تقارير البنك الدولي فإن جلب المتر المكعب من الماء حالياً إلى مدينة صنعاء يكلف مالا يقل عن دولار واحد . كما أن البحث عن مصادر جوفية جديدة للمدينه قد وصل حالياً إلى عمق ٢كم . ووجد في إحدى المناطق الواقعة شمال صنعاء أن المزارع الوسطى اضطر لتعميق بئره بحوالي ٥٠- متراً خلال الاثنى عشر عاماً الماضية ... مما رفع تكلفة المياه المستخرجة بحوالي الثلثين .[٢٢] هذا من جانب ومن جانب آخر وعلى افتراض أن متوسط الدخل الشهري للفرد (٧٥٠٠ ريالٍ , وأن ٥٠% من السكان يحصلون على المياه لتلبية الاحتياجات المنزلية من الشبكة العامة للمياه وبسعر قدرة ٧ ريال / م٣ ، فإن ذلك يعني بأن النسبة المتبقية من السكان يحصلون على المياه من مصادر خاصة وبأسعار متفاوتة للمتر المكعب تتراوح بين ٥٠ ، ٢٠٠ ريال . وعليه يمكن لنا أن تتصور اثر التكاليف الاقتصادية للمياه على المستوى المعيشي للسكان وأثرها بصورة رئيسية على ذوي الدخل المحدود.

والواقع فإن الفئات الاجتماعية الفقيرة هم الأكثر تضرراً ليس فقط من ارتفاع تكاليف وأسعار المياه بل أيضاً من طرق وأساليب توزيع واستخدام الموارد المائية المتاحة المتبقية حالياً.

فنسبة الفقر في اليمن من أعلى النسب من العالم . حيث وصلت عام ١٩٩٦م إلى ٣, ٣٤% [٢٣] وتشمل هذه النسبة فئات واسعة من السكان من بينهم موظفو الدولة ذوو الدخل المحدود و مدينون وعسكريون وأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة .

لهذا فإن الفقراء في كل من الريف الحضر ، إضافة إلى استهلاكهم كميات قليلة من المياه هي دون المستوى المطلوب للاستهلاك الآدمي ومياه غير نقية وغير مأمونة صحياً، فهم يحصلون على ما تيسر من المياه بأسعار عالية بفعل سكنهم غالباً في مناطق وأحياء سكنية غير مرتبطة بالشبكات العامة للمياه .

ولا يختلف الأمر عند توزيع واستخدام المياه (السطحية والجوفية) لأغراض الزراعي بفعل عاملين . أولهما شروط الإقراض التي تعطي الأولوية في الإقراض لذوي الحيازات

الزراعية الكبيرة ، وثانيهما مواقع السدود والحواجز المائية والتي تقع غالباً أعالي الوديان والسهول حيث الحيازات الزراعية الكبيرة . هذان العاملات يتحيان توزيع واستخدام المياه لصالح الأغنياء دون غيرهم .

اعتقد بأن ما تم عرضة يكفي للتأكيد على عدم عدالة توزيع واستهلاك واستخدام الموارد المائية المتاحة ، ولتوضيح أثر ارتفاع تكاليف المياه على المستوى المعيشي للسكان

هـ - ظهور الخلافات والنزاعات الاجتماعية .

ظلت ولزمن طويل العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية المستوحاة من الدين الإسلامي الحنيف (الناس شركاء بثلاث . الماء والنار والكلأ) تشكل الأسس التي على أساسها يتم استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها ومنها المياه . غير أن التحولات والتغيرات الديمغرافية الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال العشرين عاماً الماضية ، والتي أدت إلى زيادة الطلب والحوافز على استخدام المياه قد ألغت معظم هذه الأسس إن لم تكن كلها . ومن المؤسف أنه لم تحل محل هذه الأسس العرفية والتقليدية أسس وضوابط رسمية أو حكومية .

الأمر الذي قاد إلى ظهور عدد من النزاعات والخلافات الاجتماعية المناطقية والقبلية حول مصادر المياه من كثير من مناطق البلاد . وكان لها أثر بالغ على مستهلكي وطالبي المياه .

هذه هي الآثار الخمسة أو الانعكاسات الخمسة لمشكلة المياه في الوقت الراهن . ويمكن على أساسها تصور حجم هذه الآثار في المستقبل المنظور ، وفي ظل الانفجار السكاني الهائل والتحولات والتطورات الاقتصادية المحتملة .

هذا العرض العام للمشكله المائية في الجمهورية اليمنية ، أسبابها وانعكاساتها الراهنة يقودنا إلى استخلاص النتائج العامة التاليه :

١- أن اليمن تعيش مشكلة مائية كغيرها من البلدان العربية ولنفس الأسباب تقريباً ارتفاع الطلب على المياه بفعل الزيادة السكانية والتوسع والتنوع من الأنشطة الاقتصادية غير أن أزمة المياه في اليمن تتميز بالتالي :

أ- محدودية الموارد والمصادر المائية (السطحية والجوفية) . والمصدر الوحيد لتغذيتها- مياه الأمطار الموسمية . ولعوامل وظروف مناخية تعرضت البلاد للجفاف خلال السنوات الماضية وقد أثر ذلك على حجم ومنسوب المياه .

ب- تعرض المياه الجوفية للسحب المفرط . في الوقت الذي ليس فقط تنعدم فيه السيطرة الرسمية على استخراج واستخدام المياه ، بل من ظل تشجيع رسمي مباشر وغير مباشر على هذا السحب والاستنزاف المفرط . الذي يفوق نسبه التغذية السنوية للمخزون الجوفي . الأمر الذي سيؤدي إلى نضوب عدد من الخزانات الجوفية خلال سنوات قليلة قادمة .

ج- تصاعد حدة المشكلة من حين إلى أخر في ظل غياب البناء المؤسسي والتشريعات والنظم المعنية بتنمية الموارد المائية وتنظيم وترشيد استخدامات المياه .

١- ما يترتب عن الضعف في الإمدادات المائية وتدني حصة الفرد من كمية المياه المتاحة، وتدني حصة الفرد من المياه فى السنة مقارنه بالبلدان العربية الأخرى ، وتدهور وتلوث المياه من آثار وانعكاسات سلبية متنوعة وخطيرة في المرحلة الراهنة تنذر بكارثة حقيقية خلال الأعوام القليلة المقبلة إذا لم تتخذ إجراءات وتدبير سريعة ومناسبة لمواجهة تحديات هذه المشكلة .

٢- البديل المتاح لتامين الحاجات الضرورية من مياه الشرب على الأقل - المقصود هنا التحلية من البحر - بديل صعب إن لم يكن مستحيلاً في ظل الظروف الاقتصادية للبلاد. وبفعل التكاليف الباهظة لعملية التحلية ، حيث يقدر البنك الدولي تكلفة تحلية ونقل المتر المكعب من الماء لمدينة صنعاء بحوالي ٦, ٦دولار .[٢٤] . أى ما يعادل ٩٢٠ ريال/ م٣ .

٣- لهذا أصبح تطوير وتحسين إدارة الموارد المائية مطلباً بل شرطاً ضرورياً وملحاً لأهميته في تأمين الموارد المائية والحفاظ عليها وعلى ديمومتها، واستخدامها استخداماً مقنناً وفاعلاً.

ثانياً : إدارة الموارد المائية ومتطلبات تطويرها وتفعيل دورها

إدارة الموارد المائية : الماضي والحاضر.

من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى الاستغلال العشوائي والمكثف للمياه ، وتدني كفاءة استخدامها وتدهور نوعيتها وكمياتها وظهور أزمة مائية حادة وخطيرة هو غياب السياسات الوطنية العامة الشاملة والمتكاملة للمياه . الموجهة والمرشد الأساسي للإدارة المائية .

غياب هذه السياسات خلال عشرين عاماً مضت (٧٠-١٩٩٠م) ، لم يؤد فقط إلى تغييب أهمية ودور أداره الموارد المائية في تأمين الإمدادات المائية اللازمة للاستهلاك الآدمي وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتنمية مصادر المياه والحفاظ عليها وإدارة الطلب على المياه بالكفاءة والفاعلية المطلوبة ، بل جعلت من التوجيهات والسبل المتبعة في إدارة المياه عوامل وأسباباً لتعميق المشكلة . ذلك ما تؤكد السمات والخصائص التي اتسمت بها إدارة الموارد المائية خلال هذه الفترة والمتمثلة في :

١- وجود إدارة جزئية موجهة نحو استخدام مصادر المياه فقط.

نظراً للحاجة إلى المياه وتنوع استخداماتها ظهرت خلال فترات زمنية متفاوتة قطاعات اقتصادية وخدماتية عامة، وأهلية وخاصة ومشروعات مائية متفاوتة الأحجام والأغراض ، اهتمت جميعها باستخدام مصادر المياه لتلبية احتياجاتها وأهدافها فقط . مكرسة بذلك النظرة القاصرة تجاه المياه وإدارة الموارد المائية (المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي . مؤسسة حكومية مهمتها تأمين الإمدادات المائية لسكان الحضر) ، الهيئة العامة لكهرباء ومياه الريف وهي مؤسسة حكومية أيضاً مسئولة عن مياه الريف والمشاريع الحكومية التابعة لوزارة الزراعة تهتم ببناء السدود والحواجز المائية وأنظمة الري وغيرها ، مشاريع مائية محلية أهلية وخاصة متعددة الأغراض.

٢- غياب التخطيط والتنسيق بين المؤسسات والهياكل التنظيمية القائمة يسبب غياب الجهة المركزية الواحدة المعنية بإدارة الموارد المائية وتنميتها ، والتركيز على استخدام المياه على أساس قطاعي نشأت هياكل تنظيمية وبناء مؤسسات متعددة على هيئة مشاريع منفصلة تمارس أنشطتها بصورة مستقلة دون تنسيق أو تشاور مع الجهات والأطراف المعنية الأخرى وتقرر سياساتها واستثماراتها وفق اهتماماتها الخاصة دون الأخذ بعين الاعتبار.محدودية الموارد المائية وضرورة الحفاظ عليها وعلى ديموميتها .

٣-غياب التشريعات المائية والأسس القانونية لاستخدام وتوزيع المياه .

ساعدت الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي سادت حتى النصف الأول من عقد الستينات ، والاستخدامات المحدودة للمياه في الزراعة وفي الاستهلاك المنزلي على نجاح إدارة الموارد المائية المتاحة على أسس عرفية وتقليدية وبطرق سمحت بالحفاظ والاستغلال الجيد للمياه . غير أن التحولات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها

البلاد منذ مطلع السبعينات والحوافز الاقتصادية المشجعة على استخدام المياه قد أدت من جانب إلى تلاشي عدد كبير من الأسس والضوابط العرفية والتقليدية الجيدة . ومن جانب آخر أبقت على عدد آخر غير ملائم من هذه الأسس والضوابط خصوصاً تلك المتعلقة بحق الملكية والانتفاع بالمياه . وفي المقابل لم تصدر أية تشريعات أو قوانين مائية حديثة . تؤسس وترسخ سيادة الدولة على الموارد المائية وتضع أسس قانونية متكاملة ومنسقة تحفظ الموارد وتحميها وتنظم حقوق استخدام المياه واستثمارها وتنسق العلاقة بين مختلف الجهات والقطاعات ذات الصلة بالمياه.

٤-عدم توفر البيانات والمعلومات الضرورية عن المياه.

على الرغم من زيادة الطلب على المياه والاستخدام المكثف لها ألا أن البيانات والمعلومات الضرورية عن المياه سوى تلك المتعلقة بحجم ونوعية المياه ومصادرة (السطحية – الجوفية – الأمطار) أو تلك المرتبطة بالرصد المائي ومراقبة الطلب على المياه واستهلاكها ظلت غائبة ولم تعط لها الجهات والهيئات المائية المختلفة أية أهمية كما لم تتعاطى مع المعلومات المتاحة على الرغم من محدوديتها .

٥- عدم مراعاة الأولوية ودرجة المنافع الاجتماعية والجدوى الاقتصادية عند قيام مشاريع المياه يلاحظ أن معظم الاستثمارات والمساعدات المقدمة من المنظمات والمؤسسات الدولية في قطاع المياه قد ذهبت إلى المشاريع الزراعية والري الزراعي (سدود – حواجز قنوات ري – أبار ارتوازية وغيرها) . ولم تخص مجالات استخدام المياه الأخرى وبالتحديد مشاريع مياه الشرب والاستخدام المنزلي رغم أولويتها وأهميتها بالعناية الكافية . كما أن أغلب المشروعات الاستثمارية قامت دون دراسة للجدوى ودون رؤية لتأثيرات المشروعات على البيئة وعلى الموارد المائية وتوزيعها العادل لمختلف الأغراض .

وفق ذلك نعتقد بأن التوجهات الإدارية بخصائصها المذكورة قد أسهمت إسهاماً فاعلاً في توجيه سلوك مستهلكي ومستخدمي المياه نحو الاستهلاك المفرط وغير العقلاني وعلى استغلال المياه دون تخطيط وضوابط ومعايير رقابية . كما قللت من أهمية تنمية الموارد المائية والحفاظ عليها وساهمت في بروز عوامل عديدة مشجعة على الاستخدام غير الكفء والتوزيع غير العادل للمياه .

وبذلك أصبحت واحداً من الأسباب الرئيسية التي أسهمت في تعميق أزمة المياه واشتداد حدة المشكلات المائية التي تم عرضها في النقطة الأولى .

وفي مطلع التسعينيات ومع اشتداد حدة الأزمة المائية وبروز آثارها وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة بصورة واضحة بدأ الوعي والاهتمام الرسمي والشعبي بالمشكلة يتسع . حيث تم القيام خلال الفترة ٩٠=٩٨م بعدد من الفعاليات واتخاذ عدد محدود من الإجراءات . فهذه الفعاليات والإجراءات المتواضعة استهدفت أو ركزت في المقام الأول على التعريف بحجم المشكلة وتشخيص أسبابها والبحث عن المعالجات الممكنة والقابلة للتنفيذ وفي المقام الثاني التاسيسي للبناء التنظيمي والمؤسسي المعني بإدارة الموارد المائية وأخيراً محاولة صياغة سياسات وطنية واستراتيجية للمياه . وبالتحديد تم القيام بما يلي :-

١- عقد عدد من الندوات وورش العمل بالتعاون والتنسيق مع المنتظمات والجهات المانحة من أهمها ندوة السياسات الوطنية للموارد المائية . صنعاء ١٣-١٥ ديسمبر ١٩٩٣م وندوة الإدارة المتكاملة للموارد المائية في اليمن – صنعاء ٩-١١ ديسمبر ١٩٩٦م . وقد قدمت لهذه الندوات أوراق عمل هامة بينت حجم المشكلة وأسبابها وناقشت عدد من القضايا المرتبطة بإدارة الموارد المائية . كما وضعت عدداً كبيراً من التصورات والمقترحات الرامية إلى تطوير وتحسين إدارة الموارد المائية .

٢- تشكيل الهيئة العامة للموارد المائية في عام ١٩٩٥م . وأنيطت بها مسئولية تخطيط الموارد المائية ومراقبتها وإصدار التشريعات والضوابط المائية والقيام بالتوعية العامة. ثم تم تعيين رئيس للهيئة في أبريل ١٩٩٦م.

٣- في إطار برنامج الإصلاح والتكيف الهيكلي الذي شرعت الحكومة بتنفيذه منذ عام ١٩٩٥م اتخذت الإجراءات التالية :

أ- رفع أسعار المياه المستهلكة في الأغراض المنزلية بنسبة ١٠٠% وفرض رسوم جديدة على استخدامات المياه (رسوم مجاري) . بواقع ٧٥% من كمية المياه المستهلكة .

ب- وضع برامج إصلاحية هيكلية لمشاريع المياه (المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي – مشاريع مياه الريف والري الزراعي). ووضع آلية لتنفيذ هذه البرامج

وأهم مضامين البرنامج فيما يتعلق بالمؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي المعنية بتامين الإمدادات المائية لسكان الحضر هي :

- تقليص المركزية ومنح الفروع مزيداً من الاستقلالية وإجراء إصلاحات داخلية لتحسين الحوافز وتقليص عدد الموظفين . كمرحلة أولى ، وفي المرحلة الثانية تحويل الفروع إلى مؤسسات إقليمية ومنح القطاع الخاص دوراً في إدارتها تمهيداً لمساهمته من رأس مالها فيما بعد.
- تشجيع المشروعات الخاصة ووضع خطة لمعالجة المياه وإعادة استخدامها .

وفيما يتعلق بمشاريع مياه الريف والري الزراعي فقد حدد البرنامج عدداً من الاتجاهات أهمها . تشجيع المجتمعات المحلية على التنظيم والإدارة الذاتية للمياه× وتشجيع وتطوير وسائل وأدوات الري الزراعي الحديثة ، وتسليم منشئات الري التحويلي إلى المستخدمين.[٢٥]

٤- صياغة عدد من الأهداف والتوجهات الحكومية العامة ولأول مرة تجاه تنمية وإدارة الموارد المائية . حيث تضمنت الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٦- ٢٠٠٠) في مجال المياه التالي.

- حماية الموارد المائية وتوزيعها على نحو يتناسب مع أهداف التنمية وعدالة التوزيع .
- إشباع احتياجات المجتمع للمياه سواء لأغراض إنتاج الغذاء ولمتطلبات مياه الشرب ولتامين التوازن البيئي .
- التأكد على أن الموارد المائية في البلاد هي ملكية الدولة وان استغلالها يجب أن يتم في إطار التشريعات والتعليمات الحكومية الخاصة بالموارد المائية والحفاظ على المياه الجوفية كشرط أساسي للتنمية الاقتصادية المستديمة .
- أن إدارة الموارد المائية يجب أن تستند إلى المشاركة الكاملة لكافة مستخدمي المياه ، وإلى تعريف واضح لأسس الاستخدام وأن تراعي الحقوق التقليدية القائمة عند وضع حقوق التصرف بالمياه.
- عند توزيع المياه تعطي الأولوية لاستخدامات السكان المدنية ثم للصناعة .. والسياحة والقطاعات الخدمية الأخرى وأخيراً قطاع الزراعة.

- تقوية القدرات المؤسسة والفنية للهيئة العامة للموارد المائية وإعداد وتنفيذ قانون جديد للمياه.
- اتخاذ إجراءات إدارية – اقتصادية تحد من الاستخدام المفرط للمياه وتشجع على الاستخدام الكفء والفاعل للمياه .[٢٦]

كما تضمنت خطة العمل الوطنية للبيئة التوصيات المتعلقة بالإجراءات في مجال إدارة الموارد المائية المبينة في الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

التوصيات المتعلقة بالإجراءات في مجال إدارة الموارد المائية

الأهداف والوسائل	الأدوات التشريعية	الإجراءات المؤسسيه	الأدوات الاقتصادية	الاستثمارات المالية	المعلومات	مشاركة المجتمع
الحفاظ على مصادر المياه	•إصدار قانون المياه والمصادقـه عليه •إصدار الأنظمة المتعلقه باستيراد معدات استغلال المياه الجوفية	• تفعيل الهيئة العامة للموارد المائية	•رفع الجمارك على معدات الحفر •تطبيق تعريفة مياه جديدة تعكس التكلفة الحقيقية •تقديم الحوافز لتقليص استهلاك المياه في الري	•بناء السدود والخزانات على أساس الجدوى الفنية والاقتصاديه والبيئة الترويج لتكنولوجيا الري التي تقلص استخدام المياه	•تحسين معلوماتنا عن الموازنة المائية للخزانات الجوفية •تكوين قاعدة معلومات شاملة للموارد المائية	•مواصلة حمله التوعية العامة لترشيد استخدام المياه •إشراك مستخدمي المياه والجماعات المحليه بالحفاظ على المياه في ادارة المياه
حماية مصادر المياه من التلوث	•إصدار لوائح قانون حماية البيئة •إصدار قانون المياه والمصادقـه عليه	•انشاء مراكز ضبط نوعية المياه ومراقبتها •خلق شبكة وطنية من معامل تحليل المياه	• فرض الغرامات على الملوثين • دعم للصناعات غير الملوثه		•توزيع المعلومات ونشرها (معلومات التلوث وأسبابه ومعالجاته)	
تزويد ٧٥% من السكان بخدمات المياه النقية بحلول عام ٢٠٠٠	•تنقية مياه الشرب •حظر استخدام مياه الشرب للري القات •فرض الأنظمة الصارمة للحد من نسبة المياه المفقودة في الشبكة	• تقوية مؤسسات المياه في الجوانب الفنية والإدارية • •تشجيع القطاع الخاص لتولي صيانه	•رفع التعريفة على استهلاك المياه •استخدام عائدات ضرائب المياه لحماية مصادر المياه والحفاظ عليها وتنميتها.	•تشجيع القطاع الخاص لبناء خزانات مياه •/ تبيني تقتيات حديثة •تطوير مصادر بديله	•دراسة مصادر المياه القائمة لمعرفه كميات المياه المتاحة للشرب •جمع الاحصاءات حول احتياجات المياه للسكان	•تبني اللامركزيه في إدارة المياه •منح أجهزة الحكم المحلي صلاحية ادارة المياه •اشراك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وأجهزة الأعلام في

وعلى الرغم من إدراك خطورة المشكلة المائية والوعي بأهمية وضرورة تطوير وتحسين إدارة الموارد المائية كواحدة من السبل الهامة والمتاحة في مواجهة المشكلات المائية القائمة والمحتملة ، إلا أنه لم تتخذ خلال هذه الفترة إجراءات فعلية ملموسة بهذا الاتجاه باستثناء تطبيق تعريفة مياه جديدة وفرض رسوم جديدة على استخدام المياه للأغراض المنزلية (رسوم مجاري) وإنشاء الهيئة العامة للموارد المائية وتعين رئيسها فقط. أما الاتجاهات العامة والتوصيات التي تم عرضها فلم تتجاوز بعد حدود النوايا الحسنة، حيث لم يتم حتى الآن تبني سياسة وطنية واستراتيجية شاملة ومتكاملة للمياه ولم يكتمل بعد البناء المؤسس للهيئة العامة للموارد المائية بمكوناته الثلاثة الهيكلية التنظيمية – القانونية البشرية . كما لم يصدر قانون المياه ولا تشريعات وضوابط لاستخدامها واستغلالها. وفي نفس الوقت لم يتم إصلاح وتصحيح مسار مشاريع ومؤسسات المياه القائمة بما يرفع مستوى كفاءتها وأدائها ويحد من إهدار المياه واستخدامها غير الكفْء.

ذلك ما يؤكد بأن إدارة الموارد المائية لازالت دون المستوى المطلوب ، وأنها لم تخص بالاهتمام والعناية الكافية من قبل الحكومة .

المعوقات الأساسية لتطور إدارة الموارد المائية

إذا كان الهدف من وجود إدارة للموارد المائية فاعلة ومتطورة هو السيطرة والتحكم بالموارد المائية المتاحة وتنميتها ، وتأمين الإمدادات المائية الضرورية لمختلف الأغراض ، وإدارة الطلب على المياه . بما يؤدي إلى الحفاظ على الموارد المائية المحدودة كمياً ونوعياً ويحقق عدالة توزيعها وينظم استغلالها بالكفاءة المطلوبة ويضمن استمراريتها. فهو هدف نبيل لاشك . لكن عدداً من المعوقات العامة (الطبيعية – الاقتصادية- الاجتماعية – السياسية-الثقافية – المؤسسية وغيرها) تقف أمام بلوغه وأبرز هذه المعوقات مايلي :

١ – الظروف الطبيعية والجغرافية.

الجغرافيا والطبيعة الهيدرولوجية والديمغرافية المتنوعة التي تتسم بها البلاد عوامل طبيعية يصعب السيطرة عليها . وبالتالي عكست نفسها على الموارد المائية ليس فقط من حيث التفاوت في حجم المشكلة المائية من إقليم إلى آخر بل أيضاً من حيث السيطرة والتحكم بمصادر المياه المختلفة (الأمطار – السطحية – الجوفية)

٢- العوامل الاقتصادية:

فاليمن من بين البلدان الأكثر فقراً في العالم تعتمد اعتماداً كبيراً على الأنشطة الزراعية ، ومواردها المائية محدودة . وبفعل النظرة القاصرة تجاه التنمية ومحدودية الموارد المالية جراء التركيز على تنمية القطاع الزراعي واتباع سياسات اقتصادية محفزة لاستغلال المياه في الزراعة . الأمر الذي أدى إلى استغلال المياه السطحية وإلى استنزاف المياه الجوفية – وعلية فإن الاعتماد على الزراعة والتوسع والاعتماد على المياه الجوفية

من قبل المزارعين أنفسهم دون أي معايير قد جعل أمر السيطرة على الموارد المائية أمرا صعباً .

كما أن القدرات المالية المحدودة للدوله لم تساعد على قيام مشاريع مياه مدروسة تراعي الظروف البيئة وتشكل مصدراً لتغذية المياه الجوفية . هذه العوامل الاقتصادية وغيرها تشكل عائقه أمام تطور إدارة الموارد المالية .

٣-ضعف البناء المؤسس للدولة .

من المشكلات الرئيسية التي تعاني منها البلاد هي ضعف النباء المؤسيس للدولة بكل مقوماته والاختلالات الحادة والعميقة التي تعاني منها المؤسسات والمصالح الحكومية والتطور البطيء جداً للمؤسسات العامة والأنظمة الإدارية الحديثة . هذا الوضع يشكل عائقاً ليس فقط أمام ادارة الموارد المائية بل عائقاً للتنمية الاقتصادية الاجتماعية للبلاد وكابحاً لنهوضها الحضاري.

٤-البنية الاجتماعية التقليدية .

وعلى الرغم من مرور ثلاثة عقود ونيف من قيام الدولة اليمنية الحديثة . إلا أن البنى الاجتماعية التقليدية (القبلية – المناطقية – الأعراق – العادات – الخ). لازال لها فعل قوى ومؤثر يوازي في كثير من الحالات دور الدولة إذا لم يكن يفوقه . هذه البنى هي الأخرى لها وقع واثر على تطور الإدارة العامة إجمالا ، وليس فقط على إدارة الموارد المائية .

٥-الموروث الثقافي والمستوى التعليمي

عزز كل من الموروث الثقافي والمستوى التعليمي إلى جانب التوجهات الرسمية الموجهة لسلوك الناس تجاه المياه من الاعتقاد بأن المياه سلعة طبيعية مجانية كما لم تبذل أي جهود باتجاه تغير هذا المفهوم ، وتبلور فكرة أن المياه مورد طبيعي يتجدد بكميات محدودة وينمو الطلب عليها باستمرار ولهذا فهي قابله للنضوب ويجب التعامل معها بحرص – إن بقاء هذا المفهوم يشكل اليوم وغداً سبباً لأزمة المياه وعائقا أمام تطور إدارة الموارد المائية.

٦- غياب البعد الاستراتيجي في التوجيهات الحكومية .

هذا الغياب يمكن ملاحظته من خلال سياسات وبرامج التنمية غير المتناسقة ومن خلال التشجيع على الاستخدام المكثف لمختلف الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة دون أي اعتبار للبيئة ولمصير الأجيال القادمة .

هذه المعوقات ينبغي التفكير الجاد بها والسعي بالقدر الممكن والمتاح على تجاوزها إذا أردنا تجنب كارثة مياه محققه إذا ظل الوضع كما هو عليه وإذا أردنا بالفعل بناء نظام لإدارة الموارد المائية فاعل وقادر على تحقيق الاهداف المرجوة.

متطلبات تطوير وتفعيل إدارة الموارد المائية

قبل البدء في عرض عدد من الاتجاهات والمتطلبات التي نعتقد بأنها ستؤدي إلى تطوير وتفعيل دور إدارة الموارد المائية من الضروري التأكيد على الملاحظات المهمة التالية :

١- برز في الآونة الأخيرة اتجاه يدعو إلى ترسيخ المفهوم الاقتصادي للمياه ويروج لآلية السوق وقدرتها على التحكم والسيطرة والحفاظ على الموارد المائية وإدارة الطلب عليها بكفاءة عالية . وبغض النظر عن واقعية هذا الاتجاه وحماس الداعين له. نعتقد بأنه لاينبغي التقليل من أهمية ترسيخ المفهوم الاقتصادي للمياه ومن أهمية استخدام آلية السوق في إدارة الطلب عليها حيثما أمكن . لكن مع مراعاة مايلي :

أ- طبيعة وخصائص المياه نفسها كسلعة ضرورية لاغنى عنها والأبعاد والمترتبات الإنسانية والاجتماعية التي قد تنشأ من جراء النظرة أو التعامل الاقتصادي البحث مع هذه المسألة .

ب- إن آلية السوق في كل الأحوال لا يمكنها تحقيق أقصى المنافع الاجتماعية والاقتصادية من المياه ولا تحقيق العدالة الاجتماعية ولو نسبياً عند استخدام وتوزيع المياه.

جـ- عدم الاتكال أو المراهنة على القطاع الخاص ودوره في الإسهام الفاعل للتغلب على مشكله المياه وامدادتها هذا الكون الاستثمارات في مجال المياه لاتحقق العائد المطلوب . أي أن قطاع المياه لا يشجع كثيراً الاستثمارات الخاصة .

٢- دور الدولة في هذا المجال أمر غير قابل للنقاش . كما أن جذب مساهمة المجتمع وقطاعات الملكية المختلفة شرط ضروري والدولة معنية بتوفير المناخات المناسبة لهذه المساهمة .

٣- ينبغي أن تشكل الأولويات والحاجات الملحة والإمكانات والقدرات المتاحة المنطلق الأساسي للبدء في إجراءات ومعالجات واقعية وفعلية .

٤- توافر إرادة سياسية قوية ودعم سياسي من مختلف المستويات والأجهزة الحكومية التنفيذية والتشريعية المركزية والمحلية . دون هذه الإرادة والدعم السياسي من الصعب نقل السياسات والتوجهات إلى الواقع الفعلي مهما كانت درجة وواقعيتها .

وفي تقديري بأن أهم الاتجاهات التي ستؤدي إلى تطوير وتفعيل دور إدارة الموارد المائية هي :

أ- على الصعيد العام

- تبني سياسة وطنية واستراتيجية عامة للمياه والإعلان عنها ودعمها بإجراءات تنفيذية ملموسة غير قابلة للتسويف والمساومة أو التعاطي مع أي نوع من الاعتبارات المضرة بالمصالح الوطنية العامة وربط السياسة المائية بالسياسة السكانية .
- التخلص من الطابع الجزئي في إدارة المياه . عن طريق إطار إداري شامل ومتكامل لإدارة الموارد المائية يأخذ في الاعتبار كل الجوانب المتعلقة بتنمية الموارد والحفاظ عليها واستخداماتها وإدارة الطلب عليها . دون التقليل من أهمية الإدارة القطاعية للمياه التي تمليها شروط التنوع والتعدد في استخدامات المياه.

- دعم وتعزيز القدرة المؤسسية (الإدارية – الفنية – المالية – البشـــرية) للهيئـــة العامة للموارد المائية بحيث تؤدي بالفعل المسؤولية المناطة بها.
- إصدار قانون المياه والتشريعات والضوابط المائية المناسبة دون تردد وبما يثبـــت ملكية الدولة للموارد المائية ومسئوليتها في وضع ضوابط ومعـــايير لاســـتخدامها ويحقق العدالة الاجتماعية في استخدام وتوزيع المياه.
- إنشاء قاعدة معلوماتية ومحطات ومختبرات مائيـــة . تقـــوم بمختلـــف الوظـــائف الضرورية وتساعد القيادة الإدارية على اتخاذ القـــرارات والمعالجـــات الصائبـــة . (مراقبة حجم المياه نوعيتها – الطلب عليها ......إلخ).

ب- على صعيد إصلاح مسار إمدادات المياه واستخداماتها

- إجراء إصلاحات هيكلية سريعه لمشاريع المياه القائمة (مشاريع إمـــدادات الميـــاه لسكان الحضر والريف – مشاريع الري الزراعي). بما يؤدي إلـــى رفـــع كفـــاءة الاستخدام والتوزيع العادل للمياه ويقلل من حجم الفواقد وسيســـاعد علـــى حـــل مشكلة التجمعات السكانية التي تعاني من النقص الحاد في الإمدادات المائية . على ان تركز هذه الاصلاحات على العوامل المحددة لكفاءة الاستخدام والتوزيع (الإدارة – الأسعار – التكنولوجيا- شبكة التوزيع – قنوات وأساليب الري – الكفاءة الفنيـــة للعاملين المواقع والكفاءة الفنية للسدود والحواجز .... إلخ).
- وضع قيود وحدود فورية لاستنزاف المياه الجوفية والتوسع في استخدامها
- دعم وتشجيع مشاريع لمياه الخاصة ودعم وتشجيع المشاريع الأهليـــة وجمعيـــات مستهلكي ومستخدمي المياه , بما يؤدي إلى رفع نسبة الحاصلين على إمدادات مياه شرب نقية وبرفع من مستوى كفاءة استخدام المياه وتوزيعها العادل.
- منع استخدام مياه الشرب للأغراض والمجالات غير النافعة والتي لا تحظى بأولويـــة اقتصادية واجتماعية وعلى وجه التحديد استخدامها في ري القات .
- معالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها واستغلالها . واتخاذ تدابير سريعة وعاجلة للتخلص والحد من مصادر تلوث مياه الشرب . وتلوث المياه العذبة إجمالاً.

جـ- على صعيد تنمية الموارد المائية

- صيانة السدود والحواجز المائية وإعادة تأهيل منشآت المياه السطحية .
- تخصيص استثمارات مناسبة لقيام مشاريع وحواجز مائية جديدة . تقوم على أساس دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية وتراعي العوامل البيئية .
- العناية بالتخطيط الإقليمي للمياه . لما له من أهمية من السيطرة.
- على مياه السيول واستغلالها وحماية مناطق تعذبة المياه الجوفية وتوفير شروط هوائية للاستقرار السكاني.

د- على صعيد تنظيم أسواق المياه

بفعل النقص في الإمدادات المائية وشحة ومحدودية المياه في كثير من التجمعات السكانيه نشأ سوق للاتجار بالمياه عبر الشاحنات . وتطور هذا السوق وتوسعه نظراً للحاجة والأغراض المتعددة لاستخدامات المياه، سيعمق المشكلة وسيزيد من استنزاف المياه. لهذا ينبغي الإسراع في تنظيمه من خلال التالي:

- إصدار تراخيص لمزاولة مهنة الإتجار بالمياه.
- منع يبيع المياه للأغراض غير النافعة .
- فرض ضرائب ورسوم على الإتجار بالمياه .
- وضع تعريفة تميزية للمياه بحسب درجة المنفعة ومجال الاستخدام

الخاتمة :-

تعيش الجمهورية اليمنية أزمة مائية حادة بسبب محدودية الموارد والمصادر المائية والاستخدام المكثف والعشوائي للموارد المائية المتاحة إلى الحد الذي بلغ فيه استنزاف المياه حجم الموارد المتاحة وبنسبة تفوق كثيراً حجم التغذية السنوية لهذه الموارد . ومع ذلك هناك عجز حاد في الإمدادات المائية العذبة والمأمونة صحياً للسكان . كما أن هناك مدن وتجمعات سكانية عطشى . وهناك تجليات مختلفة للمشكلة من أهمها تعرض عدد من الخزانات الجوفية للنضوب وتلوث المياه وتدني مستوى نوعيتها.

وبفعل هذه المشكلة برزت عدد من الانعكاسات السلبية اقتصادية واجتماعيه وصحية باتت تهدد المجتمع بمخاطر حقيقية متعددة ، وتنذر بحدوث كارثة حقيقية وتقف خلف المشكلة أسباب من أهمها زيادة الطلب على المياه بفعل الزيادة السكانية الهائلة والتوسع في استخدامات المياه لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية الاستخدام غير الكفء للمياه السياسات والتوجيهات الحكومية غير المدروسة المشجعة للسلوك الاستهلاكي غير العقلاني للمياه، المشكلات البيئة والتدهور البيئي.

أمام هذا الوضع أصبحت مسألة تطوير وتحسين وتفعيل دور إدارة الموارد المائية مطلباً بل شرطاً ضرورياً وملحاً ، على اعتبار أن هذه الإدارة هي الوسيلة الممكنة والمتاحة والتي من خلالها: يمكن السيطرة والتحكم بالموارد المائية المتاحة، وتأمين الإمدادات المائية الضرورية لمختلف الأغراض، وتنمية الموارد المائية، وإدارة الطلب عليها كمياً ونوعياً، وتحقق عدالة توزيعها، وتنظيم استخدامها بالكفاءة المطلوبة وضمان ديمومتها.

لهذا ومن أجل تحقيق هذه الأهداف واستجابة للمتطلبات الآتية العاجلة والمتطلبات والحاجات المستقبلية بعيدة المدى ينبغي أولاً توافر إرادة سياسية قوية موازية لحجم المشكلة ومخاطرها . ومن ثم العمل الجاد على تطوير وتفعيل دور إدارة الموارد المائية عن طريق مايلي :-

١- تبني سياسة وطنية واستراتيجية عامة للمياه في إطار رؤية شاملة ومتكاملة مع السياسات التنموية والسكانية .

٢- تطوير وتعزيز البناء المؤسسي لقطاع المياه وتعزيز قدراتها الإدارية والمالية والفنية والتقنية ، سواء على الصعيد المركزي (الهيئة العامة للموارد المائية) أو على الصعيد القطاعي (المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي - مشاريع مياه الريف - مشاريع مياه الري الزراعي).

٣- إصلاح مسار إمدادات المياه واستخداماتها ، عن طريق أجراء إصلاحات هيكلية سريعة ترفع من كفاءة استخدام المياه وتخفض من مستوى استهلاكها وترفع من نسبة المستفيدين من الإمدادات المائية العذبة والنقية ، وتحقق عدالة التوزيع الاجتماعي للمياه بالقدر الممكن .

٤- الحد من استنزاف المياه الجوفية وتنمية الموارد المائية . وجذي مشاركة المجتمع في تنمية هذه الموارد والحفاظ عليها بالكفاءة المطلوبة .

٥- التنظيم والضبط القانوني والتشريعي لاستخدام واستغلال المياه واتباع آليات مناسبة لتنظيم أسواق المياه.

٦- التوعية الواسعة والمكثفة بضرورة الاستخدام الرشيد للميـــاه وبالمخـــاطر المتعـــددة للاستنزاف الدائم والمفرط للموارد المائية .

الهوامش والمراجع

١. د. يوسف علي عمر : نظرة عامة حول قضايا إدارة الموارد المائية . ندوة الإدارة المتكاملة للميـــاه صنعاء ٩- ١١ ديسمبر ٩٦م .

٢. المصدر نفسه

٣. اليمن نحو استراتيجية للمياه . من وثائق البنك الدولي ١٣ أغسطس ٩٧م – صفحة ٦

٤. المصدر نفسه

٥. المصدر نفسه صفحة ٨

٦. د. يوسف علي عمر: مرجع سابق صفحة ٤

٧. المصدر نفسه

٨. م/عبد الله عبد الملك بدر: دراسة حول مشاريع مياه الشرب في المناطق الريفية .

٩. ندوة المياه صنعاء ٩-١١ ديسمبر ٩٦م صفحة ٢, ٣

١٠. اليمن نحو استراتيجية للمياه . مرجع سابق صفحة ١٢

١١. اليمن نحو استراتيجية للمياه . مرجع سابق صفحة ١٢

١٢. مجلة البيئة . عن مجلس حماية البيئة . العدد ٤ – صنعاء أغسطس ١٩٩٦م

١٣. الجهاز المركزي للإحصاء . كتاب الإحصاء السنوي لعام ٩٥م صفحة ٧، ٩

١٤. د. يوسف علي عمر: مرجع سابق صفحة ٦، ٧

١٥. المصدر نفسه صفحة ٦

١٦. م/ محمد سعيد الصلوي – م/ نوري جمال: مضامين السياسات المتعلقة باستخدامات مياه الشرب في المناطق الحضري . ورقه مقدمة لندوة الإدارة المتكاملة للمياه صنعاء ٩-١١ ديسمبر٩٦م.

١٧. كتاب الإحصاء السنوي لعام ٩٥ مرجع سابق صفحة ٧٥

١٨. مجلة البيئة . عن مجلس حماية البيئة العدد (٦) فبراير ٩٧م صفحة ١٣

١٩. اليمن نحو استراتيجية للمياه مرجع سابق صفحة ١٤

٢٠. المصدر نفسه صفحة ١١

٢١. عبده علي عثمان: استراتيجية الحد من الفقر في اليمن . مجلة الثوابت – صنعاء العدد الحادي عشر (يناير – مارس ٩٨ صفحة ٥٩

٢٢. المصدر نفسه صفحة ٥٩ ،٦٠

٢٣. اليمن نحو استراتيجية للمياه . مرجع سابق صفحة ١٣، ١٤

٢٤. عبده علي عثمان : مرجع سابق صفحة ٥٨

٢٥. اليمن نحو استراتيجية للمياه . مرجع سابق صفحة ١٣

٢٦. المصدر نفسه صفحة ٦٢، ٦٣، ٨١، ٨٢

٢٧. وزارة التخطيط والتنمية . الخطة الخمسية الأولى (١٩٩٦ – ٢٠٠٠) صفحة ١٤٧- ١٤٩ – صنعاء ١٩٩٦م.

الفصل الخامس والثلاثون

مشكلة المياه فى دول مجلس التعاون الخليجى

على راضى حسانين*

تقديم :

قال الله تعالى فى كتابه العزيز "وجعلنا من الماء كل شئ حى" لهذا تعتبر المياه أغلى مورد على سطح الأرض، ومن المتوقع أن تنافس نقطة المياه فى قيمتها نقطة النفط، وينتظر أن تتعداها قيمة فى المستقبل المنظور، خاصة فى المنطقة العربية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن الموارد المائية المتجددة فى الوطن العربى تبلغ ٣٣٨ مليار متر مكعب، وعلى ذلك فان نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة يبلغ ٢٦٢ متراً مكعباً سنوياً، ومع افتراض ثبات هذه الكمية وتزايد الطلب المتوقع على المياه فان هذا الوضع سوف يخلق عجزاً مائياً يتفاقم باطراد حتى انه يقفز من ٣٠ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠ إلى ٢٨٢ مليار متر مكعب عام ٢٠٣٠.

ولمواجهة هذا العجز المتوقع تعج الساحة العربية بالعديد من الأفكار والأطروحات من قبيل خصخصة قطاع المياه التى من شأنها تحقيق فائدة مزدوجة: التقليل من الاستهلاك

* باحث بمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

والهدر من ناحية، ونقل عبء السعر الذى سيحدده السوق إلى كاهل المستهلك من ناحية أخرى ، ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة فى ظل افتقاد الكثير من الدول العربية إلى القدرة المالية والإدارية للقيام بالاستثمارات الضخمة المطلوبة. إلا أن هذه الفكرة ما زالت لا تلقى قبولاً لدى الحكومات العربية نظراً لطبيعة المجتمعات التى جبلت على مركزية الدولة، مما جعل المؤتمرات والندوات التى تعقد عن المياه فى العالم العربى تعكس هذا التوجه ولا تتبنى هذا الطرح فعلى سبيل المثال رفض مؤتمر "المياه العربية ١٩٩٨" الذى عقد فى القاهرة فى مايو الماضى توصية تقضى بخصخصة قطاع المياه فى كل الدول العربية، وفضل المؤتمرون ترك هذه القضية لكل دولة على حدة للتعامل معها وفق ظروفها الخاصة بها.

وفى ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التى تعانى منها جل البلاد العربية، تكتسب فكرة التخلى عن سمات وخصائص ما يسمى بـ "دولة الخدمات" أهمية خاصة، لأن الدولة لا تستطيع أن تتحمل ٨٠% من أسعار الخدمات والسلع الأساسية وخاصة المياه، ومن ثم تطرح قضية تسعير المياه داخلياً على المستوى القطرى) وخارجياً (المشروعات الإقليمية)، كأحد الحلول لمواجهة مشكلة المياه فى الوطن العربى، فالمشروعات الضخمة لتنظيم وتقسيم وتحلية المياه والمحافظة عليها من الهدر، وخاصة فى دول مجلس التعاون الخليجى، فى حاجة إلى مساهمة المواطن وتحمله جزء من التكلفة الخاصة بالمعالجة والصيانة بالإضافة إلى جزء من تكلفة الاستثمار وفى هذا الإطار تثير الأطروحات السابقة عدة قضايا فرعية هامة من قبيل:

١- تغيير الموروث والتفكير العربى فيما يتعلق بمساعدة الدولة للمواطن وتحملها للجزء الأكبر من تكلفة الخدمات والسلع الأساسية، فانهيار الاتحاد السوفيتى جاء، ضمن أسباب أخرى، بسبب تمسك الدولة بمثل هذه الأفكار، وفى هذا الصدد لابد من مساهمة المواطن فى المشروعات والخطط التنموية التى سوف تعود بالنفع على عامة الشعب، فليس من المنطقى استمرار الدولة فى تحمل العب الأكبر من تكلفة السلع الأساسية (ومنها المياه) وهى تعانى من عجز فى موازنتها.

٢- اتباع التدرج فى مثل هذا التحول، ففى البداية لابد من برامج مكثفة تحث المواطنين على هذه المساهمة، على اعتبار هذا من قبيل الواجب الوطنى فلابد أن يقتنع المواطن أولاً أنه بمساهمته فى سد العجز فى الموازنة يقوم بعمل نبيل ووطنى، وما حدث فى

دولة الكويت من معارضة شديدة لرفع أسعار البنزين يؤكد هذه الفكرة ، فمن ناحية جاء القرار مفاجئاً دون سابق إنذار أو تمهيد ومن ناحية ثانية كانت نسبة الزيادة مرتفعة جداً تراوحت بين ٣٠% إلى ٥٠% فى الأسعار، ومن ثم افتقدت الفكرة التخطيط والتدرج فى آن واحد.

٣- وإذا كانت المياه فى المستقبل المنظور سوف تنافس النفط فى أهميته وندرته، وإذا كان للنفط منظمة خاصة به، فلماذا إذن لا تكون هناك منظمات للمياه أو جامعات وكليات خاصة يكون من أهم أدوارها القيام بدراسات وأبحاث وعقد الندوات والمؤتمرات وتبنى الاقتراحات التى تقلل من استخدام واستهلاك وهدر المياه فى المستقبل، على أن تتولى المشروعات المشتركة التى تخدم المنطقة العربية ككل أو حتى مناطق إقليمية منها، فعلى سبيل المثال يمكن إنشاء منظمة خليجية للمياه على غرار مجلس التعاون الخليجى.

أولاً: أبعاد أزمة المياه فى المنطقة العربية

على الرغم من أن المياه فى حد ذاتها تعد من أكثر موارد العالم وفرة، حيث أن نحو ٧٠% من سطح الأرض مغطى بالمياه فى شكل محيطات وبحار عملاقة وأنهار، فإن ٩٧% من المياه المتوفرة مالحة، ومن بين نسبة الـ ٣% التى تمثل المياه العذبة، يحتجز ٩% منها فى القمم والأنهار الجليدية والمناخ والتربة وخزانات المياه الجوفية. أما النسبة المحدودة الباقية فإنها تتعرض لمشكلات عدة من جراء سوء الإستخدام، وإرتفاع نسبة الهدر، وسوء معالجة النفايات وعدم توفر البنى التحتية اللازمة، والنتيجة: شح متزايد فى المياه الصالحة للشرب والزراعة، بما يؤثر سلباً على الصحة ويؤدى إلى ارتفاع نسبة الوفيات.

وقد أشار تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن ١,٧٣ مليار فرد فى العالم يحتاجون إلى مياه نقية، وأن ١,٧٧ مليار نسمة محرومون من خدمات الصرف الصحى، وأن ٩٠٠ مليون طفل يعيشون فى مناطق محرومة من خدمات المياه النقية والصرف الصحى.

ويرى الخبراء أن أزمة المياه تبدأ إذا ما نقص نصيب الفرد السنوى عن ألف متر مكعب من المياه المتجددة، ومع ذلك يوجد فى الشرق الأوسط ٢٦ دولة تحت هذا الحد يصل عدد

سكانها إلى ٢٣٠ مليون نسمة، وأشارت توقعات لمنظمة "توازن وسكان" إلى أن سبع دول عربية تحتل أماكن متقدمة ضمن العشرين الأكثر حرماناً من المياه، تحتل دول الخليج العربية أماكن واضحة بينها، فعلى سبيل المثال تحتل الكويت المرتبة الثانية اذ لن تتجاوز كمية المياه المتوفرة سنوياً لكل فرد فيها ٤٧ متراً مكعباً، تليها قطر ٥٨ متراً مكعباً والسعودية ٧٦ متراً مكعباً وستحتل البحرين السابعة ٩٦ متراً مكعباً، وسلطنة عمان المرتبة الحادية عشر ١٧٧ متراً مكعباً.

ويجمع خبراء الدراسات المائية العربية على أن الأمن المائى العربى محاط بالعديد من المخاطر والمشكلات التى تحتاج لتضافر الجهود من أجل إيجاد حلول لتلك المشكلة التى تهدد بحدوث أزمة خطيرة فى توفير المياه الصالحة للاستخدامات البشرية، ويشير المتخصصون إلى أن العالم العربى (وخاصة دول الخليج العربية) يعانى من أزمة مياه نظراً لعدة اعتبارات أهمها ما يلى:

١- ارتفاع نسبة الزيادة السكانية العربية بصورة ملحوظة بحيث تقترب من ثلاثة أضعاف مثيلتها عالمياً، حيث يبلغ معدل النمو السكانى العربى حوالى ٣,٣% سنوياً، فيما لا يزيد المعدل نفسه عالمياً عن ١,٧% الأمر الذى يستتبع بالطبع زيادة فى استهلاك المياه بصورة كبيرة(١)، وتزايد الطلب على المياه نتيجة للنمو السكانى المرتفع مقارنة ببقية دول العالم له تأثير سلبى على معدلات الاستهلاك المائى، فعدد سكان الوطن العربى بلغ حوالى ٢٢١ مليون نسمة فى منتصف عام ١٩٩٠ ويتوقع أن يصل عددهم عام ٢٠٠٠ إلى ٢٨٩ مليون نسمة، ويوضح تقرير منظمة "الاكساد" أن جملة الاحتياجات المائية للعالم العربى كحد أدنى للسنوات ٢٠٠٠، ٢٠١٠،٢٠٣٠ هى ٨, ٣٢٠ مليار م^3/سنة، ٧, ٣٤٦ مليار م^3/سنة، ٦, ٤٠٦ مليار م^3/سنة، على التوالى، فالعالم العربى بين عامى ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ لن يستطيع تأمين الحد الأدنى من احتياجاته المائية.

٢-ويؤكد الخبراء أن السبب السابق ليس الوحيد لمشكلة نقص المياه حيث توجد أسباب أخرى منها تحكم ثمان دول غير عربية فى حوالى ٨٥% من مصادر الموارد المائية العربية، بعضها يعانى من الجفاف مثل أثيوبيا وبعضها ينفذ مشروعات مائية ضخمة

تهدد الدول العربية المجاورة مثل تركيا، فيما تتحكم إسرائيل فى ٣ر٢ مليار م[٣] من الموارد المائية العربية [٢].

٣- افتقار الوطن العربى بشكل عام إلى الموارد المائية الغزيرة باستثناء بعض الأنهار كالنيل ودجلة والفرات، بالإضافة إلى وقوع جزء من الوطن العربى فى المنطقة الجافة أو شبه الجافة من العالم مما يسبب ندرة أصيلة فى الموارد المائية.

وإذا نظرنا إلى واقع الهطولات المطرية فى العالم العربى نجد أن المنطقة العربية توضع فى عداد المناطق محدودة الموارد المائية فى العالم، وإذا استثنينا بعضاً من الدول العربية التى تنبع منها أو تخترقها أنهار هامة، وفيها بحيرات طبيعية أو اصطناعية بينها مصر والسودان والعراق وسوريا لأمكن القول إن الدول العربية فقيرة بمواردها المائية، ذلك أن المعدل العام لهطول الأمطار السنوى يبلغ حوالى ٢٠٠٠ مليار متر مكعب، وهو موزع بصورة غير منتظمة على المناطق العربية التى غالبيتها يقل معدل الهطول فيه عن ٣٠٠ ملم، وقد يصل المعدل السنوى فى أرض عربية واسعة إلى ٥ ملم، بينما أعلى معدل للأمطار يبلغ ١٥٠٠ ملم وهو فى مناطق محدودة للغاية [٣]. وينتج عن قلة الأمطار فى الوطن العربى، محدودية المياه السطحية والجوفية، حيث لا يتعدى الأمر وجود البحيرات العربية محدودة العدد ، والموزعة ما بين بحيرات صناعية وأخرى طبيعية، ومن أهم البحيرات بحيرة السد العالى فى مصر، وبحيرة سد الفرات فى سوريا، ومنخفض الثرثار فى العراق، وهناك عدد أقل من البحيرات الطبيعية، أما الأنهار باعتبارها جزءاً من المياه السطحية فلا يتعدى وجودها الملموس العراق وسوريا ولبنان والأردن ومصر والسودان والمياه السطحية مقارنة بالمساحة الإجمالية للوطن العربى البالغة ١٤ مليون كم٢ تبدو محدودة للغاية، ويمضى الأمر على هذا النحو بصدد المياه الجوفية، حيث يبلغ المخزون الجوفى للأرض العربية ٤٢ مليار م٣[٤].

جدول رقم (١) : نصيب الفرد من المياه المتجددة م٣/سنة

في بعض الأقطار العربية عام ٢٠٢٥ حسب F A O

القطر	نصيب الفرد من المياه م٣/سنة
مصر	٦٤٥
السعودية	٤٩
ليبيا	٥٥
الأردن	٩١
اليمن	٧٢
تونس	٣١٩
الجزائر	٣٥٤
المغرب	٦٥١
لبنان	٨٠٩
العراق	٢٠٠٠

٤- ومن بين أهم أسباب أزمة المياه فى الوطن العربى بصفة عامة ودول الخليج العربيـــة بصفة خاصة ما يمكن أن نطلق عليه "السلوك المائى الخاطئ" والذى تتمثل أهم مظاهره فى الآتى:

* تعريف الموارد المائية والجوفية العربية للنضوب مع تزايد معدلات الاستنزاف مـــتزايدة الجفاف فى آن واحد فى هذه المنطقة وخاصة خلال العقد الماضى، ويقل متوسط نصيـــب الفرد العربى من المياه الذى يبلغ ١٧٤٦م^{3} كثيراً عن المعدل العالمى الذى يبلغ حوالـــى ٩٠٠, ١٢م^{3} سنة. أى أن نصيب الفرد من المياه فى العالم يفوق نصيـــب الفــرد فــى الوطن العربى بأكثر من سبعة أضعاف.
* الاستخدام غير المرشد للموارد المائية المتاحة فى معظم الدول العربيـــة وخاصـــة فـــى القطاع الزراعى، حيث ما زال أسلوب الرى بالغمر متبع فى بعض الدول العربية وعلـــى رأسها مصر.
* صعوبة تمويل المشاريع الخاصة بإعادة استخدام مياه الصرف أو تأمين المياه من مصادر غير تقليدية مثل تحلية مياه البحر فى بعض الدول العربية وخاصة الخليجية.

وبصفة عامة يمكن تقسيم أزمة المياه التى بدأت تبرز وتتعقد فى الوطن العربى إلى ثلاث مناطق على أساس الحالة المائية الراهنة، وحاجاتها الراهنة والمستقبلية:

١-منطقة الخطر: ويتوقع أن تشتعل حروب المياه فيها خلال فترة ليست بعيدة، وتدخل فى إطارها الأردن وسورية وفلسطين المحتلة.

٢-منطقة الخطر المحتمل: وهى المنطقة المرشحة للخطر فى حالة ما تنفذ مياهها السطحية والجوفية، وتدخل فى حزامها بلدان الجزيرة العربية والخليج وحوض دجلة والفرات.

٣-منطقة توتر: وهى المنطقة القابلة للصعود الى مستوى الخطر فى فترة ما بين ١٠ إلى ٢٠ عاماً، وتدخل فيها مصر والسودان ودول المغرب العربى.

ومما سبق يتضح أن أزمة المياه فى الوطن العربى تتسم بصفتين هامتين هما:-

١-الاختلال فى التوازن بين الموارد المائية المتاحة والطلب المتزايد عليها وبالتالى ظهور بوادر العجز المائى، وستزداد حدة هذه المشكلة بحلول عام ٢٠٠٠، حيث تعانى الدول العربية مثلاً من عجز مائى قدره ٤٤% من احتياجاتها الحالية ويتوقع أن يصل العجز المائى العربى بحلول عام ٢٠٣٠ إلى ٢٨٢ مليار م^{3} (٥).

٢-كما أن المسألة المائية فى المنطقة العربية أضحت مصيرية لأسباب عدة، بعضها غير قابل للتجاوز كالأسباب الطبيعية التى لا يمكن التحكم بها، والأخرى تعود إلى عوامل اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية معينة قد يكون هناك حل لها، يسهل أو يصعب وفقاً لظروف كل دولة (٦).

وهذا الأمر يجرنا إلى معرفة الوضع المائى لدول الخليج العربية للوصول إلى حقيقة الوضع هناك ومن ثم يمكن معالجة الأمر مع التركيز على دولة البحرين.

ثانياً: الوضع المائى لدول مجلس التعاون الخليجى

استناداً إلى إجمالى لوحة المياه العربية يبدو واقع المياه فى دول مجلس التعاون الخليجى هو الأكثر قساوة ويستمد ذلك أساسه من كون المنطقة الجغرافية التى تمتد عليها دول المجلس من المناطق الصحراوية عموماً، وهى فقيرة بمواردها المائية الطبيعية

التقليدية، الأمر الذى دفع بها إلى البحث عن موارد مائية غير تقليدية، لتأمين الاحتياجات الأساسية من المياه وهذا ما تكشفه خريطة المياه بها، والتى تتسم بالآتى:

١ – عدم وجود أنهار جارية (ندرة المصادر الطبيعية)

تضافرت عوامل الموقع والتكوين الجغرافى والمناخ فى أن تكون شبه الجزيرة العربية قاحلة بإستثناء السلاسل الجبلية الساحلية، وبصفة عامة، لا يوجد فى الجزيرة العربية كلها نهر جار، ويقتصر الأمر على السيول التى تسببها الأمطار الساقطة على السلاسل الجبلية والتى تصب إما عبر الأودية باتجاه البحار (البحر الأحمر، بحر العرب) أو عبر الأودية باتجاه الصحارى الداخلية (الربع الخالى، ثمود، والدهناء) ويتسرب بالطبع بعض مياه السيول إلى الأرض لتشكل المياه السطحية والجوفية. لكن هناك مصدر آخر للمياه الجوفية العميقة الموجودة فى تكوينات برية صماء، والتى يعود تكوينها إلى فترة العصر الجليدى حيث توجد خزانات مائية جوفية ضخمة وخصوصاً فى الجنوب الشرقى، لكن التكوين المائى فى الشمال الشرقى لشبه الجزيرة العربية يعتبر أغناها وأوسعها، حيث أقامت السعودية مشروعات زراعية ضخمة أهمها مشروع إنتاج القمح، والذى رفع إنتاج السعودية إلى ما يقارب ٥, ٢ مليون طن سنوياً وجعلها تحقق الاكتفاء الذاتى[٧].

وتنقسم المصادر التقليدية الطبيعية للمياه فى دول الخليج العربية إلى:

أ – المياه السطحية :– وكما سبق البيان فهذه تكاد تكون معدومة فى دول الخليج العربى، إذ لا توجد أنهار جارية فى الدول الست، والمياه السطحية الموجودة هى عبارة عن تجمعات مائية منها العيون "الأفلاج" الموجودة فى عمان، ثم مجارى السيول الناتجة عن سقوط الأمطار الشتوية، ذات الكميات المحدودة، وفى هذا الصدد نشير الى أن المملكة العربية السعودية أقامت أكثر من ١٨٠ سداً تتوزع فى أنحاء البلاد، خاصة فى سلسلة الجبال الغربية فى مناطق عسير والحجاز، حيث يسود المناخ المعتدل وتهطل كميات من الأمطار، وأمام هذه السدود يتم حجز كميات متفاوتة وغير منتظمة من مياه الأمطار المتساقطة فى تلك المناطق، ويتماثل الوضع القائم فى السلاسل الجبلية والمرتفعات القائمة فى عمان على سواحل خليج عمان وبحر العرب مع الأوضاع فى مناطق عسير والحجاز وهناك تتجمع أمام السدود المقامة كميات من مياه الأمطار، وبصفة عامة فإن هذه المياه غير ذات قيمة اقتصادية كبرى [٨].

ب - مياه الأمطار: - وهى أيضاً محدودة للغاية، وتشير الأرقام إلى أن معدل الأمطار التى تسقط فى فصل الشتاء فى الكويت يتراوح بين ٢٣, ٢٠٦ ملم، ترصدها ٨٠ محطة، ونصف هذه المحطات تقوم فى الكويت، وأكثر من الربع فى المملكة العربية السعودية، والبقية موزعة على الدول الأربع فى مجلس التعاون.

جـ- المياه الجوفية:- المعلومات المتوافرة عن المياه الجوفية أقل بالمقارنة مع تلك المتوفرة عن المياه السطحية ما يتعلق منها بالطبقات المائية العميقة، التى تختزن عادة كميات أكبر من المياه الجوفية.

وتتركز معظم المعلومات المتوفرة حالياً على الطبقات متوسطة العمق نسبياً، والتى تمتد طبقاتها بتفاوت اعتباراً من سطح الأرض والى أعماق كبيرة قد تتجاوز ٢كم مشكلة منظومات مائية متعددة المستويات، كذلك يتفاوت مسح الموارد المائية الجوفية فى دول الخليج العربية من قطر إلى آخر وحتى داخل القطر الواحد نفسه، إذ أن التقديرات أعدت لبعض المناطق بدقة عالية باستخدام تقنيات حديثة، ولبعض المناطق الأخرى بدقة أقل[٩].

وبصفة عامة يمكن القول أن مصادر المياه الطبيعية فى شبه الجزيرة العربية محدودة، ولا تكفى سواء للاستخدامات البشرية (الشرب) أو المنزلية أو الصناعية أو الزراعية ولذلك تطلب الأمر إقامة مشاريع إنتاج الماء اصطناعياً ولكن استخدام هذا الماء محصور فى بعض المدن الساحلية.

أما إذا دققنا فى التوازن ما بين مصادر المياه الطبيعية والاحتياجات المختلفة (البشوية والمنزلية والصناعية والزراعية) فسنجد هناك نمواً كبيراً فى ذلك. فمساحة الأراضى المزروعة من مجموع المساحة الكلية لدول مجلس التعاون الخليجى بحدود ٥, ٠%.

ويلاحظ أنه فى الوقت الذى تشكل فيه مساحة مجلس التعاون الخليجى ١٨% من مسلحة الوطن العربى فإن الأرض المزروعة فى مجلس التعاون الخليجى هى ٤, ٢% من جملة الأرض المزروعة فى الوطن العربى، وإن الأرض المروية فى مجلس التعاون الخليجى بحدود ٢, ٦% من الأرض المروية فى الوطن العربى، أى أن دول مجلس التعاون الخليجى أفقر من حيث الأرض المزروعة والأراضى المروية من المعدل الوسطى للدول العربية والتى تعتبر وسطيا فقيرة بالنسبة لأوروبا وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية [١٠].

جدول رقم (٢) :الموارد التقليدية ونصيب الفرد منها فى دول مجلس التعاون

الدولة	الموارد المائية المتاحة (مليون متر مكعب فى السنة)			عدد السكان (ألف نسمة)			نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة (م٣)		
	السطحية	الجوفية	المجموع	١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠٥٠	١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠٢٥
السعودية	٣٢١٠	٢٣٤٠	٥٥٥٠	١٧٥٠٥	٢٠١١١	٤٠٤٠٠	٣١٧	٢٧٦	١٣٧
الإمارات	١٣٠	١٢٠	٢٥٠	١٧١٠	١٩٧٨	٢٨٠٠	١٤٦	١٢٦	٨٩
عمان	١٤٣٠	٩٦٠	٢٣٩٠	١٧٠٠	٢٢٥٧	٤٧٠٠	١٤٠٦	١٠٥٩	٥٠٩
الكويت	-	١٦٠	١٦٠	١٤٣٣	٢٧٢٨	٢٨٠٠	١١٢	٥٩	٥٧
قطر	-	٦٠	٦٠	٥٩٩	٦٠٤	٧٠٠	١٠٧	٩٩	٨٦
البحرين	-	٩٠	٩٠	٥٤٠	٦٤٣	١٠٠٠	١٦٧	١٤٠	٩٠

المصدر: تم تكوين الجدول بمعرفة الباحث مع الاستعانة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون

٢- الاعتماد على الموارد المائية غير التقليدية:

والسمة الثانية إلى تجمع دول مجلس التعاون الخليجى هى الاعتماد الكبير على الموارد المائية غير التقليدية، والتى تتكون من ثلاثة أنواع من الموارد هى:

* المياه المالحة التى خضعت لعمليات إعذاب وتسمى مياه التحلية ومصدرها البحر أو المياه الجوفية متوسطة الملوحة أو المياه السطحية المالحة ومتوسطة الملوحة، ويستخدم هـذا المصدر للشرب والاستخدامات الآدمية.
* مياه الصرف الصحى المعالجة والمنقاة من الفضلات التى تحتويها.
* مياه الصرف الزراعى المعالجة، ويستخدم المصدران الأخيران فى عملية الزراعة.

وتعد الموارد المائية غير التقليدية مصدراً متجدداً مع الزمن بعكس المـوارد المائيـة التقليدية مما يكسبها أهمية متزايدة تتناسب طردياً مع تزايد الطلب على الماء.

وتعتبر الموارد المائية غير التقليدية المصدر الأساسى لتأمين المياه فى العديد من الدول العربية وخاصة فى دول الخليج العربية، ويشهد الوطن العربى حالياً توسـعاً كبـيراً فـى استخدام هذه الموارد لمواجهة شح المياه العذبة، ويمكـن الإشـارة إلـى أهـم المـوارد المستحدثة كالآتى:

أ – تحلية المياه:

تقف فى مقدمة الموارد غير التقليدية عملية تحلية المياه التى تحتل الدول العربية المكانة الأولى فى العالم فى إنتاجها، إذ ينتج فى المنطقة العربية ٧٠% مما ينتج فى العالم من مياه التحلية. وتعتبر تكاليف الطاقة المرتفعة العائق الأساسى أمام التوسع فى استخدام هذا المصدر الذى ينضب رغم التطور الكبير الذى حصل فى تكنولوجيا إعذاب المياه المالحة، وقد أنتجت الدول العربية فى عام ١٩٨٦ ما مقداره ١٦٤٠ مليون متراً مكعباً من مياه التحلية ارتفع فى عام ١٩٩٦ إلى ما يقارب الـ ٣, ٤ مليار متراً مكعباً.

وإذا أمكن حل مشكلة الطاقة من خلال استخدام الطاقة الشمسية فى تحلية المياه المالحة أو أى طاقة بديلة أخرى وانخفضت بذلك هذه التقنية، فإن ذلك سيفتح الباب على مصراعيه لمعالجة مشكلة نقص الموارد المائية فى المنطقة العربية، حيث لا يوجد قطر عربى ليس له سواحل بحرية ويحتوى على مياه جوفية متوسطة الملوحة.

وتعتبر تحلية المياه من التقنيات الحديثة التى توفر ما بين ٥٠% و ٩٠% من مياه الشرب فى الخليج العربى، وهناك تقنيتان أساسيتان لتحلية المياه المالحة:–

أ – التقطير: ويتأتى عبرها يومياً ١٢, ٨ مليون متر مكعب أى ٦١% من إجمالى المياه المحلاة.

ب– التناضح العكسى : وتعتمد هذه التقنية على إنتاج نحو ١١, ٤ مليون متر مكعب أى ٣١% من الإنتاج العالمى. وتتوزع الثمانية المتبقية على تقنيات أخرى أقل أهمية وقد نما التناضح العكسى بصورة مطردة فى السنوات العشرين الأخيرة. ويتوقع أن تمثل المياه المحلاة الناتجة منه نحو ٥٠% من مجموع المياه المنتجة فى مطلع القرن المقبل مقابل ١٠% عام ١٩٧٥ (١١).

وتنتج دول الخليج يومياً ٣, ٨ مليون م^{٣} من المياه وتستأثر بـ ٤ر٦٢% من الإنتاج العالمى للمياه المحلاة، ويتفاوت اعتماد الدول الست على المياه المحلاة، فتأتى دولة الإمارات العربية المتحدة فى المقدمة إذ تحتل المياه المحلاة ما نسبته ٥, ٦٤% من احتياجاتها المائية، ثم تليها الكويت ٢٤, ٦٣% وقطر ٥, ٤٩% ثم البحرين ١, ١٦% والسعودية ١, ١١% وعمان ٢, ١٠%.

ولعل الدولة الأولى فى الاهتمام بموضوع تحلية مياه البحر فى مجلس التعاون هى المملكة العربية السعودية، إذ تنتج وحدها أكثر من مجموع ما تنتجه دول الخليج الأخرى من المياه المحلاة وذلك بسبب مساحتها وعدد سكانها الكبيرين، وتقوم فى السعودية أهم محطة لتحلية المياه فى العالم وهى محطة الجبيل الموجودة على ساحل الخليج، وتبلغ طاقتها ٨٠٠ ألف متر مكعب يومياً تدفعها فى قناتين للضخ لتروى العاصمة الرياض، وقد عملت المملكة على مدار العقد الممتد منذ أواسط الثمانينيات إلى الآن على توسيع البنى التحتية لتحلية مياه البحر سواء فى المنطقة المطلة على الخليج أو على تلك المحاذية لساحل البحر الأحمر، وفى الأخيرة مشروع إرواء مدينة جدة إحدى أكبر مدن غرب المملكة العربية السعودية.

والنموذج السعودى فى اهتمامه بتحلية مياه البحر ليس حالة منفردة إذ أن لدى دول الخليج العربية الأخرى مشروعات عديدة فى هذا الاتجاه، خاصة فى دولة الإمارات العربية المتحدة التى رفعت طاقة محطات التحلية فيها استجابة للحاجات المتصاعدة للمياه، وقد بلغ الحجم الإجمالى لإنتاج محطات التحلية فى دول مجلس التعاون فى عام ١٩٨٧ ما مجموعه ٩٠٣ ملايين متر مكعب من المياه، توزعت كالآتى (١٢):-

المملكة العربية السعودية ٣, ٥٠٨ مليون متر مكعب، والكويت ١٦٥ مليون متر مكعب ودولة الإمارات العربية المتحدة ١٦٣ مليون متر مكعب، وقطر ٦٥ مليون متر مكعب. والبحرين ٤٥ مليون متر مكعب، وسلطنة عمان ٧, ٦ مليون متر مكعب، وفى البحرين ثلاث محطات تحلية رئيسية هى محطة سترة وأبوجرجورو والدور، ويتم حالياً إنشاء محطة الحد لإنتاج الكهرباء والماء بطاقة ٣٠ مليون جالون مياه محلاة يومياً ينتهى العمل بها فى عام ٢٠٠٥، وهذا ما سوف نتعرض له بالتفصيل فى المبحث الثالث.

ب - مياه الصرف المعالجة:-

تأتى مياه الصرف الصحى المعالجة فى المرتبة الثانية بعد مياه التحلية من حيث الاستعمال إذ تستخدم حالياً فى معظم الأقطار العربية لأغراض الزراعة، وقد وصل حجم المياه المعالجة المستثمرة فى عام ١٩٨٦ إلى ٧٣٠ مليون متراً مكعباً ارتفعت فى عام ١٩٩٦ إلى ١٣٩٩ مليون متراً مكعباً ويحد من التوسع فى استثمار هذه المياه عدة عوامل

أهمها ارتفاع تكاليفها وآثارها البيئية أثناء عمليات المعالجة وإعادة الاستخدام والمعتقدات الدينية والتقاليد الاجتماعية السائدة [١٣].

. ولكن مع ذلك يعتبر هذا المصدر المائى أحد الوسائل التى ستخفف من حدة العجز المائى حيث أنه متجدد وفى ازدياد مستمر مع الزمن ويجب تكثيف البحوث والدراسات للحد من معوقات التوسع فى استخدامه.

ويساهم هذا المصدر بنسبة لا بأس بها فى المياه فى دول الخليج العربية، فأكثر دول الخليج استخداماً لهذا المصدر المملكة السعودية التى استخدمت حوالى ٣٦٨ مليون متراً مكعباً فى عام ١٩٩٦، والإمارات ١٠٨ مليون متراً مكعباً، وسلطنة عمان ٢٦ مليون متراً مكعباً، وقطر ٤, ٣٥ مليون متراً مكعباً، والكويت ٤٢ مليون متراً مكعباً والبحرين ١٢ مليون متراً مكعباً فى نفس العام.

أما المصدر الثالث وهو مياه الصرف الزراعى المعالجة فتكاد تكون منعدمة فى دول الخليج، والجدول التالى يوضح تطور الموارد المائية غير التقليدية المستثمرة فى دول مجلس التعاون الخليجى، بين عامى ١٩٨٦ و ١٩٩٦.

٣- مشاريع نقل المياه :

والسمة التالية التى تجمع دول الخليج حولها هو التفكير فى إقامة مشاريع لنقل المياه من مناطق نائية عبر مسافات طويلة بواسطة مد خطوط أنابيب، وفى هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى مشروعين هما:

أ - تم التوقيع المبدئى على اتفاق بين إيران وقطر تزود به الأولى الثانية بالمياه العذبة بواسطة أنبوب يصل بين ضفتى الخليج بتكلفة تبلغ ١٣ مليار دولار، (تبلغ المسافة بين قطر وإيران ١٢٠٠ كيلو متراً) [١٤].

ب- وينضم إلى هذه الفئة أيضاً مشروع أنابيب السلام الهادف إلى تزويد بلدان الجزيرة العربية والخليج بالمياه التركية عبر أنبوب ضخم قد يصل طوله إلى ٦٥٠٠ كم هى المسافة بين تركيا ودول الخليج.

ويأخذ الخبراء على هذين المشروعين الآتى:

أ - يثير المشروع الأول تساؤلاً حول حاجة قطر إلى ٤ ملايين متر مكعب يومياً من المياه الإيرانية العذبة، التى من المفترض أن يزود بها المشروع، فى حين أن احتياجات قطر المائية لا تتجاوز مليون متر مكعب يومياً.

ب - كما أن المشروعين يثيران قضية خاصة بالجدوى الإقتصادية، فعلى سبيل المثال يقول مروجو مشروع أنابيب السلام أن تكلفته ستصل إلى ٢١ مليار دولار وأنه سيغطى ٢٥% من احتياجات الشرب فى بلدان الخليج بتكلفة هى ثلث تكلفة التحلية، ودول الخليج تنتج الآن ٣, ٨ ملايين متر مكعب من المياه المحلاة، ثلثها وهو ٢,٠٧٥ مليون متر مكعب يتكلف إنتاجه حالياً نحو مليونى دولار أى أن مشروع أنبوب السلام حسب ما يقول مقدموه سيوفر ذات الكمية بسعر ٦٩١ ألف دولار والمشروع بذلك سيحتاج إلى ٨٠ سنة لكى يستوفى تكلفته الرأسمالية، وذلك دون احتساب الفوائد وتكلفة التشغيل ونسبة الهدر.

جدول رقم (٣) : تطور الموارد المائية غير التقليدية فى دول مجلس التعاون الخليجى بين عامى ١٩٨٦ و ١٩٩٦

الدولة	١٩٨٦		١٩٩٦	
	تحلية المياه	معالجة مياه الصرف	تحلية المياه	معالجة مياه الصرف
السعودية	٩٠٣	١٥٠٠٠	٢٢٥٠٠	٣٦٨
الإمارات	٢٣٢	١٠٨٥	١٧٠٠	١٠٨
سلطنة عمان	١٥	٩٠٠	١٣٨٠	٢٦
الكويت	٣٥٧	٢٠٧	٣١٢	٤٢
قطر	٦٧	١٨٢	٢٣٥	٣٥,٤
البحرين	١٦	٢١٨	٢٦٣	١٢

* المصدر: تم تكوين الجدول بمعرفة الباحث من مصادر متعددة.

وخلاصة القول، تعتبر مشكلة المياه فى دول الخليج العربى ذات خصوصية تتمثل فى قلة مواردها المائية الجوفية وعدم وجود مصادر مائية سطحية، واعتمدت هذه الدول خلال

العقود الثلاثة الماضية على موارد المياه غير التقليدية والمتمثلة بتحلية المياه لتلبية احتياجاتها من مياه الشرب والاستخدام.

وفى الواقع فإن مشكلة المياه تتباين فى دول شبه الجزيرة العربية من دولة لأخرى، تبعاً لاختلاف مصادرها المائية واحتياجاتها بالرغم من وجود الكثير من القواسم المشترك فيما بينها، وخاصة على صعيد تزايد معدلات الاستهلاك مما يزيد المشكلة تفاقماً.

ثالثاً: المياه فى دولة البحرين: الواقع والمستقبل

لا يختلف الوضع فى البحرين عن بقية الدول الخليجية، فالظروف المناخية والمشكلة المائية تقريباً متشابهة حيث يتم توفير مياه الشرب والاستخدام الآدمى بتحلية مياه البحر والمياه الجوفية المالحة، أما القطاع الزراعى فيستهلك ما يقارب ٧٠% من المياه الجوفية من منطقة الدمام.

ولقد أدت الطفرة العمرانية والنمو المضطرد لمختلف قطاعات التنمية التى شهدتها البلاد خلال العقود الثلاثة الماضية إلى زيادة الطلب على المياه لتلبية متطلبات الشرب والزراعة والصناعة مما انعكس على زيادة معدلات الاستهلاك بشكل كبير، وأدى إلى حدوث خلل واضح فى الموازنة المائية.

ولابد قبل التعرض لمشكلة المياه فى البحرين، الإشارة إلى المساحة والمناخ ودرجة الرطوبة والأمطار ومعدل سقوطها وذلك على النحو التالى:

١-تبلغ مساحة البحرين حوالى ٧٠٠ كيلو متراً مربعاً، وتعتمد الزراعة فيها أساساً على الموارد الجوفية المحدودة.

٢-أما مناخ البحرين، فتتراوح متوسط درجات الحرارة من ١٧ درجة مئوية فى شهر يناير إلى ٣٤ درجة مئوية فى شهر يوليو وأغسطس، وغالباً ما يزيد الحد الأقصى لدرجات الحرارة خلال فصل الصيف عن ٤٠ درجة مئوية، وفى بعض الأحيان تنخفض درجات الحرارة أثناء الليل فى فصل الشتاء إلى مادون ٥ درجات مئوية[١٥].

جدول رقم (٤) : تطور استهلاك المياه للأغراض المنزلية والصناعية والزراعية

(مليون متر مكعب فى السنة)

الدولة	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠٠٠
الإمارات العربية المتحدة	٨٢٩	١٠٨٥	١٧٠٠
البحرين	١٢٥	٢١٨	٢٦٣
المملكة العربية السعودية	٧٩٦٠	١٥٠٠	٢٢٥٠٠
سلطنة عمان	٨٣٥	٩٠٠	١٣٨٠
قطر	١٤٥	١٨٢	٢٣٥
الكويت	١٨٠	٢٠٧	٣١٢

٣- وتعتبر الرطوبة عالية، حيث يتراوح متوسط حدها الأقصى اليومى ما بين ٧٠% إلى ٨٨% على مدى العام، كما يتراوح متوسط حدها الأدنى اليومى ما بين ٣٩% إلى ٥٩%، أما الرياح فغالباً ما تهب من الشمال ومن الغرب ويبلغ متوسط سرعتها ١٤ كيلو متراً فى الساعة، إلا أن هناك رياحاً عاصفة تزيد سرعتها عن ٣٦ كيلو متراً فى الساعة يمكن أن تهب فى أى وقت من أوقات السنة، وغالباً ما يحدث ذلك فى فصل الصيف.

٤- معدل سقوط الأمطار منخفض وغير منتظم، حيث يبلغ المعدل السنوى لسقوط الأمطار حوالى ٧٠ ملم ويكون ذلك بصفة رئيسية فى الفترة ما بين شهرى نوفمبر وأبريل. أما معدلات التبخر فهى كبيرة جداً وقد تصل إلى ٦٠% من كمية المياه المروية أو من مياه الأمطار الضئيلة من حيث التوازن العام فى المياه.

مصادر المياه فى البحرين:

قبل عام ١٩٩٤ كانت المياه الجوفية هى المصدر الوحيد للمياه لجميع الاستخدامات، حيث كان الاعتماد على الينابيع الطبيعية وبعض الآبار الضحلة المحفورة يدوياً، وكانت الخزانات الجوفية فى وضع اتزان، أى كان الذى يتدفق من الينابيع يساوى الذى يصلها من شبه الجزيرة العربية من خلال التدفق وبالتالى بقى منسوب الماء ثابتاً والينابيع متدفقة، وتغير هذا الوضع مع بداية حفر الآبار عام ١٩٩٤، حينما بدأ الميزان المائى فى الاختلال وتناقص تدفق الينابيع إلى أن توقفت تماماً. ومصادر المياه الحالية فى البحرين تنقسم إلى نوعين [١٧]:-

١- المياه الجوفية (الموارد التقليدية):

تعتمد دولة البحرين فى تلبية حاجاتها من المياه الجوفية على ثلاثة خزانات رئيسية تسمى بالطبقات وهى العلات والخبر والرس (أم الرضمة). وتعكس هذه التسمية التتابع الزمنى لهذه التكاوين من الأحداث إلى الأقدم . وهذه التكاوين تمثل فى امتدادها الجانبى جزءاً من النظام الهيدروجيولوجى الإقليمى لشبه الجزيرة العربية وتنكشف رواسب الكربونات التابعة لهذه الطبقات باتجاه الغرب من البحرين فى شرق الأراضى السعودية ووسطها، لتحصل على تغذية من مياه الأمطار.

وتدلل المعطيات البيزومترية والهيدروكيميائية على أن البحرين والساحل الشرقى للمملكة العربية السعودية تشكلان منطقة التعريف الرئيسية للنظام الهيدرولوجى الإقليمى[١٨].

وتمثل مياه طبقتى العلات والخبر ١٠٠% من الموارد المائية الطبيعية المتاحة للاستخدام المباشر، حيث كانت المياه الجوفية تمثل ١٠٠% من الإيراد المائى للدولة قبل منتصف السبعينيات، ولا تزال مياه هذا التكوين حتى الآن فى النصف الثانى من التسعينيات تعتبر المصدر الرئيسى والذى يساهم بتوفير ٧٣% من إجمالى الموارد المائية المستخدمة فى مختلف القطاعات.

٢- الموارد المائية غير التقليدية:

على خلفية ظهور الفجوة بين الموارد المائية المتاحة والطلب على هذه الموارد بدأت البحرين تعتمد على موردين مائيين أساسيين هما تحلية مياه البحر ومياه طبقة الرس - أم الرضمة المالحة (١٢٠٠٠ جزء من المليون) وذلك للوفاء بمتطلبات الشرب والاستخدام الآدمى، والمورد الثالث هو تنقية مياه الصرف الصحى وإعادة استخدامها لأغراض الرى.

أ - المياه المحلاة:

أنشئت أول محطة تحلية فى البحرين (محطة سترة) فى عام ١٩٧٦ وتنتج حالياً ما معدله ٢٥ مليون جالون فى اليوم، وتعمل هذه المحطة بأسلوب التبخير الومضى متعدد المراحل. وفى منتصف عام ١٩٨٤ تم تشغيل محطة رأس أبو جرجور لتحلية المياه وبطاقة إنتاجية يومية ١٠ مليون جالون وتعمل على تحلية مياه طبقة الرس -أم الرضمة بطريقة التناضح العكسى. أما المحطة الثالثة فهى محطة الدور وتعمل على تحلية مياه البحر

بطريقة التناضح العكسى وبطاقة إنتاجية ١٠ مليون جالون يومياً، ويجرى العمـــل حاليـــاً لإنشاء محطة تحلية أخرى لتحلية مياه البحر بطاقة إنتاجية قد تصل إلى ٣٠ مليون جـللون يومياً.

ب – مياه الصرف الصحى:

فى عام ١٩٨٥ تم تشغيل محطة توبلى المركزيـــة لتجميـــع ميـــاه الصـــرف الصحـــى ومعالجتها ومن ثم إعادة استعمالها للزراعة وفى الوقت الحاضر يتم معالجة حوالـــى ٢٥% (٤٠,٠٠٠ م³ يومياً) من مياه المجارى معالجة بالأوزون والكلور وتقوم إدارة المشـــاريع بوزارة الأشغال والزراعة بتوزيع هذه المياه لأغراض الزراعة والتشجير [١٩].

وطبقاً لقياسات التدفق لعام ١٩٩٦ وصل إلى محطة توبلى ما متوسطه ١٥٠,٠٠٠ م³ فى اليوم، وتشير التوقعات إلى أن كميات المياه الواصلة إلى محطة توبلى ســـتبلغ ١٧٠,٠٠٠ متراً مكعباً فى اليوم خلال عام ٢٠٠٥.

وتتصف مياه الصرف الصحى المعالجة فى محطة توبلى بصفات كيميائية وبيولوجيـــة جيدة وتساهم هذه المياه بما مقداره ٢,٨% من جملة الموارد المائيـــة المســـتخدمة فـــى الزراعة، أى حوالى ١٢ مليون م³ سنوياً. ومن المتوقع خلال الأربع ســـنوات القادمـــة أن يزيد استغلال ٩٠% من إجمالى ما يصل إلى محطة توبلى وذلك بعد توسعة المحطة وشبكة توزيع مياه المجارى.

جـ – المياه المصاحبة للزيت :

تقدر كمية المياه المصاحبة للزيت بثمانية ملايين متر مكعب سنوياً وهـــذه الميـــاه ذات ملوحة عالية (٧٠٠٠ جزء فى المليون) ولكنها أقل ملوحة من خزان أم الرضمة (١٢٠٠٠ جزء فى المليون ويستفاد منها فى ضخها فى خزان أم الرضمة وذلك بعض خفض شـوائب الزيت التى بها إلى حوالى ٥٠٠٠ جزء فى المليون.

أبعاد مشكلة المياه فى البحرين:

قاد الاختلال بين الطلب الاجمالى على المياه من جهة، والتعويـــض الطبيعـــى للميـــاه الجوفية الذى يقدر بـــ ٩٠ مليون متر مكعب من جهة أخرى، إلى اتساع فجوة العجز المائى الذى يحمل فى طياته تحدياً اقتصادياً كبيراً [١٩].

ويعنى ذلك أن تكلفة توفير الاحتياجات العامة للمياه، والتى يتحملها القطاع العام وحده، ترتفع بارتفاع كل من الحجم الكلى للطلب على المياه من جهة، وارتفاع تركيزات الأملاح فى المياه الجوفية التى تستخدم عادة فى عملية الخلط بالمياه من جهة أخرى، علماً بأن تركيزات الأملاح فى المياه الجوفية ترتفع هى الأخرى ارتفاعاً مضطرداً باتساع فجوة العجز المائى، مما يفضى إلى ارتفاع الوزن النسبى للمياه المحلاة فى إجمالى المياه المهيأة للاستخدام النهائى عبر شبكة التوزيع، وذلك يؤدى إلى أمرين:

- إرتفاع تكلفة توفير المياه للأغراض المختلفة من جهة.
- تدمير المخزون المائى باعتباره أحد الموارد المحدودة المتاحة من جهة أخرى [٢٠].

وبيانات الجدول التالى رقم (٤) تظهر تطور العجز المائى من خلال إظهار كل من إجمالى الطلب على المياه ومعدلات نموها السنوية، فى مقابل التجديد الطبيعى للمياه الجوفية خلال السنوات ١٩٨٥-١٩٩٥.

مما سبق يتضح أن مشكلة المياه فى البحرين ذات أبعاد متشابكة أهمها الآتى:

١- معدل الاستهلاك العالى وارتفاع الطلب على المياه، حيث يبلغ معدل استهلاك المياه اليومى للفرد فى البحرين ١١٠ جالوناً، وهذا يعتبر من أعلى المعدلات فى المنطقة، وقد بلغ حد الاستهلاك ذروته فى عام ١٩٩٠ عندما أصبح ١٢٢ جالوناً، واستطاعت وزارة الكهرباء والماء خفض هذا المعدل من خلال الحد من عملية ضخ المياه، وتهدف لأن يكون معدل الاستهلاك اليومى للفرد ٨٠ جالوناً من الماء [٢١].

ولكن الأمر الأخطر فى هذا الصدد هو أن ارتفاع مستوى المعيشة ومعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البحرين لعبت هى الأخرى دوراً مؤثراً فى تغير نمو الاستهلاك وارتفاع معدلات الطلب على المياه العذبة. بمعنى أن ثمرة التنمية الاقتصادية قد ولدت عبئاً مالياً إضافياً على القطاع العام البحرينى فى مجال المياه[٢٢].

وتظهر الإحصاءات أن الإنفاق الفعلى الموجه نحو مرافق المياه فى البحرين بلغ خلال السنوات ١٩٨٨-١٩٩٦ حوالى ١٥٩ مليون دينار، بلغت الإيرادات المتأتية من مبيعات المياه حوالى ٤٣,٨ مليون دينار خلال نفس الفترة، وبمعنى آخر فإن الإيرادات المتأتية من المياه لم تتعد كثيراً ربع إجمالى الإنفاق الموجه نحو هذا القطاع، والذى يرجح أن يسير فى تسجيل نمو متعاظم فى العجز المائى ما استمر العجز المائى والنمو

السكانى فى ظل الاتجاه الراهن الهادف إلى تلبية الحاجات العامة من المياه، وفى الوقت الذى تقل فيه الأسعار السائدة للمياه المنزلية والصناعية فى الدول النامية بوجه عام عن ثلث التكاليف (٢٣)، من المتوقع استمرار ارتفاع حجم الدعم الحكومى المقدم لهذا المرفق الحيوى فى دولة البحرين، والذى يزيد قليلاً عن ٨٠%، فالمتر المكعب من المياه يتكلف ٢٧٥ فلساً، يدخل فيها الإنتاج والنقل والتخزين إلى أن يصل إلى المستهلك، بينما سعر البيع هو ٦٠ فلساً فقط، ورغم هذا تؤكد الحكومة البحرينية على أن الأسعار لن تتغير لأن الخطط التنموية تقوم على أساس التوجه نحو استمرار الدعم الحكومى (٢٤).

٢- زيادة نسبة الملوحة فى المياه تعتبر من المشكلات الصعبة فى البحرين، حيث أدى سحب كميات كبيرة من مخزون المياه الجوفية تزيد عن معدل التغذية المتجددة والتى تقدر بحوالى ١١٢ مليون م٣ سنوياً إلى الإخلال بحالة الاتزان الطبيعى والذى أدى بدوره إلى خفض الضغوط المائية داخل الخزانات الجوفية ومن ثم دخول المياه المالحة إليها (٢٥). وتتراوح نسبة التملح فى مياه البحرين من منطقة لأخرى وتصل فى أعلى النسب إلى ٢٥٠٠ فى اللتر المكعب للمياه الجوفية و ١٥٠٠ للمياه المخلوطة "الجوفية + المحلاة" فى حين تبلغ النسب العالمية المسموح بها والمقررة من قبل منظمة الصحة العالمية ١٠٠٠ فى اللتر المكعب (٢٦).

وكان أول بئر تم حفره فى البحرين عام ١٩١٩، وفى منتصف الخمسينيات انتشرت الآبار بشكل كبير، إلا أن الوضع المائى بدأ يشهد تدهوراً فهناك هبوط ملحوظ فى مناسيب المياه الجوفية، ومع مرور الوقت نجد أن منسوب المياه فى تدن وهبوط مستمرين، وهذا أدى إلى انخفاض الضغط المائى داخل الآبار وفى الطبقات الجوفية، ومن ثم قاد بالفعل إلى طغيان مياه البحر على المياه العذبة فى الآبار، ووصل الأمر إلى أن بعض الآبار شهدت ارتفاعاً فى نسبة الملوحة إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه فى حقبة الستينيات.

٣- لوحظ فى بداية الثمانينيات أن هناك كميات من المياه يتم هدرها من خلال تسربات كبيرة فى شبكة المياه نتيجة لقدم شبكات التوزيع الفرعية، وفى هذا الصدد قامت وزارة الكهرباء والمال فى عام ١٩٨٥ بعمل دراسة أثبتت نتائجها أن التسربات فى شبكات

المياه تمثل ما يقارب ٣٠%، ومن ثم تم بناء شبكات توزيع جديدة ذات مواصفات عالية مما أدى إلى خفض التسربات فى شبكات المياه إلى ما يقارب ١٢% فقط [٢٧].

٤- لا يتجاوز نصيب الفرد من المياه التقليدية فى البحرين ١٠٠ متر مكعب سنوياً، بينما فى أيسلندا مثلاً يصل نصيب الفرد إلى ٧ آلاف متر مكعب سنوياً، حيث تبلغ نسبة هطول الأمطار فى البحرين ٧٠ ملليمتر كل عام، وهو معدل متواضع جداً إذا ما قورن بالدول القريبة من البحرين، حيث يبلغ فى المملكة العربية السعودية ٢٠٠ ملليمتر، وفى قطر حوالى ١٢٠ ملليمتر مكعب فى السنة، ورغم هذه الظروف يستهلك الفرد فى البحرين من المياه مثل ما يستهلكه المواطن الأمريكى.

جدول رقم (٥) : تطور العجز المائى فى البحرين ٨٥-١٩٩٥ (بالمليون م٣)

السنة	الطلب على المياه الجوفية		التعويض الطبيعي السنوى	العجز المائى	
	الكميات	معدل النمو		الكميات	معدل النمو
١٩٨٥	١٥٢,٢		٩٠	٦٢,٢	
١٩٨٦	١٥٩,٨	٤,٩٤%	٩٠	٦٩,٨	١٢,٢%
١٩٨٧	١٧٩,٣	١٢,٢%	٩٠	٨٩,٣	٢٧,٩%
١٩٨٨	١٥٩.٤	-١١,١%	٩٠	٦٩,٤	-٢٢,٣%
١٩٨٩	١٨١,٠	١٣,٦%	٩٠	٩١	٣٨,١%
١٩٩٠	١٨٥,٣	٣,٤%	٩٠	٩٥,٣	٤,٧%
١٩٩١	١٧٩,٨	-٤%	٩٠	٨٩,٨	-٥,٨%
١٩٩٢	١٩٤,٢	٨%	٩٠	١٠٤,٢	١٦%
١٩٩٣	٢٠٦,١	٦,١%	٩٠	١١٦,١	١١,٤%
١٩٩٤	٢٠٨,٠	٠,٩%	٩٠	١١٧,٨	١,٦%
١٩٩٥	٢١٧,٨	٤,٧%	٩٠	١٢٧,٨	٨,٣%
المتوسط		٣,٩%	٩٠		٨,٥%

مستقبل المياه فى البحرين:

تبذل الحكومة البحرينية جهوداً كبيرة فى مجال التغلب على مشكلة المياه، حيث تنقسم هذه الجهود إلى نوعين: جهود خاصة بالتوعية والبرامج لترشيد الاستهلاك وجهود خاصة بالتوسعات فى محطات تحلية المياه، فيما يتعلق بالتوعية أو الجهود على المستوى النظرى يمكن الإشارة إلى الآتى:

- إصدار كتيبات ونشرات تعريفية بوسائل وطرق الترشيد وكذلك حملات للتوعية، وإقامة معارض مشتركة مع مؤسسات مختلفة لذات الغرض، كما يقوم التليفزيون البحرينى بالتعاون مع وزارة الكهرباء والماء بإنتاج مسلسل من ٢٤ حلقة عبارة عن وسائل لترشيد استهلاك الكهرباء والماء.

- الاهتمام بالمسابقات والاحتفالات المتعلقة بالمياه، فخلال صيف هذا العام قامت الحكومة البحرينية بعمل مسابقة وطنية لخفض استهلاك الكهرباء والماء وهدفت إلى اشتراك المواطنين والمقيمين فى تخفيف مشكلة الاستهلاك، وقد تقدم للاشتراك فى المسابقة حوالى ٤٥٠٠ فرد، كما احتفلت باليوم العالمى للمياه وستقوم العام القادم (١٩٩٩) بتخصيص أسبوع تحت مسمى (أسبوع الترشيد) لتكثيف برامج الترشيد والحث عليه.

- متابعة استهلاك كبار مشتركى المياه كالمصانع والحدائق والمؤسسات وتقوم بإسداء النصح والإرشادات وكذلك تركيب أجهزة ترشيد مياه فى هذه المواقع [٢٨].

أما فيما يتعلق بالجهود العملية وتوسعات المحطات فإنه يمكن الإشارة إلى الآتى:

- على صعيد إنتاج المياه، هناك محاولات تبذل لتعزيز كفاءة وقدرة محطات الإنتاج لتأمين توصيل المياه المحلاة إلى كافة المشتركين، فقد تم خلال عام ١٩٩٧ رفع معدل الإنتاج بمحطة رأس أبو جرجور إلى ما يعادل ١١ مليون جالون فى اليوم أى بزيادة قدرها ١٠% من طاقتها التصميمية من خلال وضع خطة تطويرية مبرمجة لذلك، فى حين تم تشغيل ثلاث وحدات إنتاجية بمحطة الدور للتحلية، وقد بلغ معدل إنتاج المياه المحلاة من المحطتين ١٣,٥ مليون جالون يومياً، وهناك سعى إلى رفع الطاقة الإنتاجية لمحطة الدور لتصل إلى طاقتها التصميمية والمقدرة بمعدل ١٠ مليون جالون يومياً حيث تم تعيين استشارى لإعادة تأهيل محطة الدور [٢٩].

- ومن ناحية أخرى، تم حتى الآن إنجاز حوالى ٦٠% من أعمال الإنشاء الأساسية لإقامة خزان مياه فى محطة سترة لضخ المياه المحلاة سعة ٥ ملايين جالون ومن المتوقع تسليم الخزان فى نهاية فبراير من العالم القادم (١٩٩٩).

- إضافة إلى ذلك بدأ العمل فى مشروع مد خط لنقل المياه الجوفية قطر ٦٠٠ ملم من الهملة إلى مدينة حمد، ومن المؤمل الانتهاء من تنفيذ هذا العمل مع نهاية العام الجارى

(١٩٩٨) وقد بلغت أطوال أنابيب المياه التى تم تمديدها خلال هذا العام ما يقـــارب ١٨ كيلو متراً من الخطوط الرئيسية و ٨٢ كيلو متراً من الخطوط الفرعيـــة، فضـــلاً عـــن مواصلة إنجاز خدمات توصيلات المنازل والأعمال الطارئة وتصليح التسربات فى شبكات توزيع المياه الرئيسية والفرعية، حيث تم إصلاح حوالى ٩٥٥٥ من مواقـــع تســـربات مرئية وغير مرئية، مع دراسة حالات مشاكل ضعف المياه والتى بلغـــت ٥٢١٩ حالـــة خلال عام ١٩٩٧[٣٠].

- كما تم التوقيع على إنشاء المرحلة الأولى من مشروع محطة الحـــد لإنتـــاج الكـــهرباء والماء وتحلية المياه فى ٢٥ يناير ١٩٩٧ مع عدد من الشركات العالمية لتقوم بتشـــييد وحدتين لإنتاج الطاقة تعمل بالتوربينات الغازية قدرة كل منها ١٤٠ ميجاوات بالإضافـــة إلى أربع وحدات لتحلية المياه بطريقة التبخير الوميضى متعدد المراحل قدرة كل منها ٥, ٧ مليون جالون يومياً، وسوف تعزز المرحلة الأولى من المشروع شبكة المياه بـــ ٣٠ مليون جالون يومياً [٣١]. وسوف تستكمل المرحلة الأولى بحلول شهر نوفمـــبر ١٩٩٩، ولهذا ففى منتصف يوليو ١٩٩٩ سيبدأ تشغيل أول وحدة كهرباء، فيما ستكون محطتـــا المياه جاهزتين للتشغيل قبل منتصف أغسطس ١٩٩٩، لتأمين زيادة حجم الإنتـــاج.[٣٢] وبمجرد استكمال المراحل الثلاث ستكون الطاقة الإنتاجية للمحطة بمعـــدل ٩٠ مليـــون جالون من الماء يومياً.

- والجهود السابقة أدت إلى زيادة الاستهلاك وارتفاع الإنتاج السنوى من الميـــاه، فعلـــى سبيل المثال لا الحصر ارتفع الإنتاج السنوى من المياه المحلاة من ٢٠٩ ملايين جـــالون امبراطورى عام ١٩٧٧ إلى ١٢٩٦٢ عام ١٩٩٧ أى ما نسبته ٦١,١ %، وكذلك ارتفع الإنتاج السنوى للمياه الجوفية من ٧٤٦٩ عام

جدول رقم (٦) : توصيلات المياه الجديدة حسب الاستخدام (١٩٩٢-١٩٩٧)

الاستخدامات	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
منازل	١٨١٤	١٨٤٦	٢٠٢٤	٢١٥٨	١٢٨٠	١٤٥٠
مآتم	٢٨	٨	٦	٦	٤	٤
مساجد	٣٧	١٠	١٥	٦	٢٥	١٣
حدائق	–	٣٠	٢٨	١٧	١٩	١٠
مقابر	–	١	١	–	–	–
آبار	–	–	–	–	١	٤
محطات ضخ	–	–	–	–	–	–
مضخات	–	–	٢	–	–	–
دكاكين	٢٦٢	٢٦٦	٣٥٤	١٨٦	١٢٥	١٥١
مبانى	٧٥٥	٥٧٠	٦٨٨	٥٣٠	٣٩٤	٣٣٠
شقق	٢٤١	١٨٧	٤٥٥	٧٠٦	٢٧٢	١١٧
كراجات	٦٠	١٦	١٥	٨	٢٨	٦٤
مزارع حيوانات	٣٩	٧	٢	٢	٦	–
المجموع	٣٢٦٣	٢٩٤١	٣٥٩٠	٣٦١٩	٢١٥٤	٢١٤٣

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٦، إدارة الإحصاء، الجهاز المركزى للإحصاء، دولة البحرين.

١٩٧٧ إلى ١١٨٦٦ عام ١٩٩٧ مسجلاً زيادة قدرها ٥٩% (٣٣).

كما شهد معدل الاستهلاك اليومى للفرد من المياه (جالون/يوم) ارتفاعاً ملحوظاً، إذ زاد من ٧٣ فى ١٩٧٧ إلى ١١٠ عام ١٩٩٧، وكان الرقم القياسى الأعلى قد سجل فى عام ١٩٨٩ إذ بلغ ١٢٩ جالون يومياً (٣٤).

وبصفة عامة فإن مستقبل مشكلة المياه فى البحرين سوف يعتمد على عدد من التوجهات أهمها:

١-فى ظل تحمل الدولة النسبة الأعظم من تكاليف إنتاج المياه، فإن مساهمة المواطن بنسبة معينة ولو تدريجياً سوف يساعد على الاستمرار فى التوسعات والمشروعات الجديدة.

٢-سوف يلعب القطاع الخاص دوراً كبيراً ومهما فى إتمام المشاريع الجديدة، فالحكومة البحرينية فى حاجة إلى إنفاق ما يعادل ١٠٠ مليون دينار سنوياً على المشاريع

الجديدة، لمواجهة التوسعات والتطورات فى قطاعى الكهرباء والماء بما فى ذلك محطة الحد الجديدة الجارى تنفيذ المرحلة الأولى منها الآن بالإضافة إلى مشروعات مكملة لها.

رابعاً: نحو استراتيجية خليجية للمياه فى القرن الحادى والعشرين

تؤكد الدراسات والأبحاث أنه فى عام ٢٠٠٠ سوف يحتاج العرب لـ ٨, ٣٢٠ مليار متر مكعب سنوياً من المياه ويرتفع الرقم إلى ٦, ٤٠٦ مليار متر مكعب عام ٢٠٣٠، وبالنسبة لواقع المياه فى دول الخليج فإنه يؤشر إلى وجود محدود وضعيف للمصادر الطبيعية التقليدية للمياه فى المنطقة وهذا يجعل المشكلة تتفاقم وتصبح ذات شقين:

الأول : يؤدى ضعف الموارد الطبيعية إلى الضغط على مصدر رئيسى فى المياه التقليدية وهو المياه الجوفية بحيث يجرى استثمارها بمعدلات عالية، تزيد معدلات التجديد لهذا المصدر (٣٥).

الثانى: الضغط نحو توسيع الاعتماد على المصادر غير التقليدية للمياه، وهى ذات تكاليف عالية، إذ تتراوح تكلفة إنتاج المتر المكعب من المياه ما بين دولار وثلاثة أرباع الدولار، وهو مبلغ كبير.

وإزاء وضع كهذا، وفى ضوء متغيرات طارئة منها تزايد الاحتياجات المائية فى دول مجلس التعاون الخليجى نتيجة الزيادات فى معدلات السكان من ناحية والزيادات الطارئة على معدلات استهلاك المياه من جانب السكان، نجد أن المطلوب تطوير استراتيجية تقوم على تحسين الوضع المائى فى المنطقة وتحقيق الأمن المائى، وهذه الاستراتيجية ذات أركان ثلاثة:

الركن الأول: إنشاء منظمة خليجية للمياه:

من منطلق الأهمية الحيوية لمورد المياه، وفى ظل الاحتمالات المتعاظمة لنقصان هذا المورد النادر، بما يجعله سلعة استراتيجية كالنفط، وإذا كانت هناك منظمة للنفط وهى "أوبك" فلماذا لا تكون هناك منظمة خليجية لتنظيم استخدام المياه بين دول مجلس التعاون الخليجى، ويكون من أهم مهام هذه المنظمة الآتى:

- إنشاء وحدة بحوث تابعة لها أو جامعة أو كلية خليجية للمياه تقوم بتطوير قواعد أساسية للبحث والدراسة فى الموضوع المائى بكل معطياته وتفاصيله السياسية والفنية والتقنية من أجل مياه أكثر بتكاليف أقل والحفاظ على مستويات معينة من المخزون المائى الجوفى.
- تبنى الاختراعات والأبحاث التى من شأنها التقليل من الهدر وزيادة الاستهلاك والصرف ماديا وأدبيا على تلك الأبحاث وتولى تنفيذها الفعلى وإجراء تجارب عليها.
- اتباع استراتيجية إعلامية خليجية موحدة لنشر الوعى المائى وتبيان أهميتها وندرتها وإمكانية نضوبها من أجل تنمية الوعى المائى لدى السكان بتوضيح صورة الوضع المائى، وما يحيط به من أجل ترشيد الاستهلاك عموماً وتطوير تقنيات وأساليب استخدام المياه وفق الحاجات الموضوعية فى ميدان الاستهلاك المنزلى والزراعى والصناعى.

وسوف يكون لتلك المنظمة فوائد مهمة لدول مجلس التعاون الخليجى منها:

١-إن قيام المنظمة بمشروعات مائية مشتركة فى منطقة الخليج من شأنه أن يعزز اللحمة الإقليمية للمنطقة بتوحيد مصالحها وتوثيق عرى روابطها ولعل الماء خير ما يعزز هذه الروابط ويحفظ المصالح لأنه يحفظ الحياة أولاً، وهو ضرورى من أجل تطورها [٣٦].

٢-إذا كانت هناك موانع سياسية راهنة فى منطقة الخليج فينبغى ألا تحد من إمكانيات تعاون جدى ومستمر فى موضوع المياه، لأن هذا التعاون له طبيعة استراتيجية بعيدة المدى، وهو فى هذا لا يؤمن المصالح الكبرى للدول فى الخليج العربى وجواره فحسب، بل هو يؤكد المصالح المشتركة ويوحدها لشعوب منطقة الخليج وللمنطقة العربية عموماً.

الركن الثانى: التخلى التدريجى عن نظام دولة الخدمات:

يتمثل نظام دولة الخدمات فى تحمل الدولة العبء الأكبر من تكلفة تقديم السلع والخدمات الأساسية للمواطنين، فعلى سبيل المثال تتحمل الدولة الخليجية ما تتراوح نسبته بين ٥٠- ٨٠% من تكلفة بعض الخدمات مثل الكهرباء، والتعليم، والصحة، والمياه. إلا أنه مع الأزمات الاقتصادية التى بدأت تتعرض لها دول الخليج العربية منذ بداية التسعينيات نظراً للتكلفة العالية التى تكبدتها بسبب الغزو العراقى لدولة الكويت عام ١٩٩٠، مما ضغط على موازين مدفوعاتها بشدة، ودفعها إلى تقليص النفقات، واتباع برامج تقشفية، وهو الوضع الذى ما أن تحسن خلال عامى ١٩٩٦ و ١٩٩٧ نتيجة لارتفاع أسعار النفط، حتى عاد إلى

السوء من جديد نتيجة للانهيار الكبير فى أسعار النفط فى نوفمبر ١٩٩٧، حيث فشلت مبادرات خفض الإنتاج المتتالية فى تحسين الأسعار التى تراجعت بنسبة ٣٠% عن مستوياتها خلال العامين الماضيين .. فى ظل هذه الظروف الصعبة بدأ التفكير يتجه جدياً إلى تقليص دور الدولة، وتقليل الدعم الضخم الذى تقدمه للسلع والخدمات الأساسية. ويثير ذلك الحديث قضيتين مهمتين على صعيد مسألة المياه، هما:

١- خصخصة قطاع المياه:

كان أول من تبنى هذه الفكرة صندوق النقد والبنك الدوليين وبدأ المسئولون فى هاتين المؤسستين فى الترويج بشدة لخصخصة المياه ، مبدين تعجبهم من إحجام حكومات دول الشرق الأوسط وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجى عن الخصخصة الواسعة النطاق لمشروعات المياه التى ستنقل عبء السعر الذى سيحدده السوق إلى كاهل المستهلك، فى الوقت الذى تفتقر فيه الكثير منها إلى القدرة المالية والإدارية للقيام بالاستثمارات الضخمة المطلوبة.

وفى هذا الصدد يمكن الإشارة إلى الآتى:

- ضرورة معاملة المياه على أساس أنها سلعة اقتصادية، على أن يتم اعتبار المجتمعات المحلية المستخدمة للمياه طرفاً نشطاً فى عمليات التصميم والتنفيذ والإدارة والتحكم فى إدارة المياه الخاصة بها وهو الأمر الذى يختلف عن الأسلوب المتبع الآن حيث تقوم إدارة المياه على الاستثمار المركزى برؤوس أموال ضخمة.
- ضرورة التخلص من فكرة التخوف السائدة لدى المجتمعات العربية من مسألة الخصخصة فى هذا القطاع، وخاصة الأمور التى لا مبرر لها.
- تبنى المؤتمرات والندوات التى تعقد عن المياه لهذه الفكرة، مع الأخذ فى الاعتبار ترك القضية لكل دولة لتحديد التعامل معها وفق ما يتناسب مع طبيعة التنمية بها وحقوق مواطنيها الاجتماعية.
- يمكن اقتراح حل وسط يتمثل فى أن تظل ملكية الهيئات المائية لدى الحكومة فى حين يقوم القطاع الخاص بتقديم بعض خدمات الإدارة والصيانة وغيرها، حيث ينفذ القطاع

الخاص لحساب المالك بعض الخدمات مثل قراءة العدادات وعمل الفواتير وتحصيلها والقيام بأعمال الصيانة والإصلاحات العاجلة.

- وهناك اقتراح آخر يتمثل فى اضطلاع القطاع الخاص بالمشاريع الرئيسية، ويقدم الخدمات المائية، إلى أن تؤول الملكية إلى القطاع العام مرة أخرى بعد أن يجنى القطاع الخاص الأرباح المستحقة له. وبدأت دول الخليج فى اتباع هذا الأسلوب ومنها السعودية والبحرين، حيث تسمح المملكة العربية السعودية على سبيل المثال للقطاع الخاص بالقيام بمشاريع خاصة للتحلية والمساهمة فى تنفيذ وتمويل مشاريع السدود المائية التى تنوى الحكومة السعودية إقامتها، كما سمحت الحكومة البحرينية للقطاع الخاص بالمشاركة فى تنفيذ محطة الحد الجديدة والتى يستمر العمل فيها حتى عام ٢٠٠٥.

٢- تسعير المياه:

المشكلة فى دول الخليج العربية أن الحكومات تحرص بشدة على فكرة الدعم وتقديم الخدمات بالمجان للمواطنين، فمن المفروض أن يساهم المواطن فى أسعار هذه السلع حتى ولو بنسبة ٦٠% أو ٧٠% ، ويكون هذا من قبيل الواجب الوطنى ويسبق ذلك برامج توعية وتثقيف وضرورة اللجوء إلى التدرج، فمثلاً عندما اتخذت حكومة الكويت قراراً بزيادة أسعار البنزين، كانت نسب الارتفاع عالية جداً، تتراوح بين ٣٠% و ٥٠% ولم يتقبل الشعب مثل هذا القرار، ولذلك من المفروض اللجوء إلى التدرج.

ويرى الخبراء الدوليون ان السياسات السعرية الحالية فى دول مجلس التعاون غير مواتية إذ أنها تتسم بالانخفاض الكبير لسعر المياه، خاصة بالنسبة للقطاع الزراعى ذى القيمة المنخفضة نسبياً بصدد الإسهام فى الناتج الإجمالى، مما يفتح الباب لاستهلاك كميات كبيرة من المياه والإسراف فى استخدامها. ويقترح فى هذا الصدد تعديل أسعار المياه بما يراعى استرداد التكلفة الخاصة بالمعالجة والصيانة بالإضافة إلى جزء من تكلفة الإستثمار.

الركن الثالث: الاستفادة من المشروعات الإقليمية:

ويطرح الباحثون إمكانية الاستعانة بالقدرات المائية العربية والإقليمية، بحيث يمكن تطوير الوضع المائى لدول مجلس التعاون الخليجى من خلال أربعة خطوط لمشاريع مائية، تقوم على مبدأ جر المياه من الدول المجاورة، وهى:

١-الاستفادة من المياه التى يمكن جرها من ايران عبر الخليج العربى، وهذه المياه يمكن توزيعها إلى كل من الكويت والإمارات وقطر والبحرين والمملكة العربية السعودية، وقد جرى التداول فى مثل هذا المشروع منذ سنوات.

٢-الاستفادة من المياه المتوفرة فى شط العرب، والقيام بمشروع جر باتجاه الدول الأقرب فى دول مجلس التعاون الخليجى وفى المقدمة الكويت وما يليها تباعاً.

٣-كما أنه يمكن الاستفادة أيضاً من المشروعات المقترحة لنقل مياه النيل إلى منطقة غرب المملكة العربية السعودية، خاصة فى حالة ازدياد فيضان مياه نهر النيل.

٤-الاستفادة من المشروع الذى طرحته تركيا عام ١٩٨٧ والمسمى "مشروع أنابيب السلام" والمؤلف من خطين يفترض أن يتجه أحدهما نحو منطقة الخليج العربى، وآخر نحو الساحل الشرقى للبحر الأحمر، موازيا سلسلة جبال عسير فى السعودية، المشروع فى خطيه سوف يقدم إلى دول مجلس التعاون الخليجى ما مجموعه أربعة ملايين متر مكعب من المياه فى اليوم، يقدم منها الخط الغربى مليون ونصف المليون م٣ لمدن غرب المملكة العربية السعودية، ويقوم الخط الشرقى بتوزيع مليونين ونصف المليون م٣ على المناطق المتآخمة لشاطئ الخليج العربى فى السعودية والكويت والإمارات والبحرين وقطر وسلطنة عمان(٣٧).

وتواجه تلك المشاريع السابقة عوائق سياسية وفنية، وتتمثل أهم تلك العوائق فى الآتى:

١-توتر العلاقات العراقية مع دول مجلس التعاون الخليجى، وأيضاً وجود بعض الشوائب فى العلاقات الإيرانية الخليجية وخاصة مع الإمارات العربية المتحدة بسبب احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ولكن بالنظر إلى المستقبل فإنه فى حالة رجوع العراق إلى الصف العربى وتحسن العلاقات الإيرانية الخليجية بعد حل مشكلة الجزر، فإن المشروعات المائية من شأنها توثيق عرى الروابط المختلفة بين دول تطل جميعاً على الخليج ولها مصلحة حقيقية فى استقراره وتطويره وضمان مستقبل كياناته وشعوبه.

٢-التخوف من السلوك التركى فى المستقبل، خاصة على خلفية التوتر التركى - السورى الحالى (أكتوبر ١٩٩٨) فمن الوارد فى حالة تنفيذ مشروع السلام واعتماد الدول العربية الخليجية على استيراد المياه من تركيا، أن يؤدى ذلك إلى استغلال الأخيرة هذا

الوضع كورقة ضغط على تلك البلدان لتحقيق مصالح تركية معينة خاصة وأن المنطقة تشهد توترات عديدة وتباينات فى المصالح والرؤى، بالإضافة إلى احتمال تدخل إسرائيل وتهديدها بضرب أنبوب المياه فى حالة توتر العلاقات العربية - الإسرائيلية أو نشوب حرب بين الطرفين فى المستقبل (٣٨).

٣-أما أبرز الاشكالات الفنية - الاقتصادية فتتمثل فى التكاليف المالية العالية والمفترضة لمشاريع جر المياه سواء كان جر مياه النيل إلى المملكة العربية السعودية، أو مشروع "أنابيب السلام" التركى، إذ أن على المشروعين - خاصة المشروع التركى - أن يقطعا مسافات طويلة، وسط ظروف جغرافية شديدة التنوع وتحيط بهما اشكالات فنية كثيرة (٣٩).

ومما سبق يتضح أنه ليس أمام دول الخليج العربية سوى الاعتماد على الركن الأول من الاستراتيجية المقترحة، وهو إنشاء منظمة خليجية للمياه، والركن الثانى وهو التخلى عن بعض سمات دولة الخدمات بالتدريج عن طريق خصخصة قطاع المياه من ناحية، واتباع سياسات التسعير من جانب آخر، لتنمية مواردها المائية فى المستقبل المنظور.

المراجع والهوامش:

١- فتحى على حسين، المواد المائية والعلاقات الإقليمية فى الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ١-٥.

٢- لمزيد من التفاصيل أنظر: د. عبد العزيز سليمان الطرباق، الأمن المائى العربى، نظرة شاملة، ورقة مقدمة لندوة الأمن المائى العربى، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٨.

٣- فايز سارة، خريطة المياه، ومستقبلها فى دول مجلس التعاون الخليجى، مجلة معلومات دولية، العدد ٥٦، ربيع ١٩٩٨، ص ص ٢٠٩-٢١٤.

٤- د. سامر مخيمر، خالد حجازى، أزمة المياه فى المنطقة العربية، الحقائق والبدائل، عالم المعرفة، العدد ٢٠٩، الكويت، مايو ١٩٩٦، ص ص ٢٠٨-٢٠٩.

٥- أزمة المياه فى المنطقة العربية، تقرير للجنة الشؤون العربية بمجلس الشعب المصرى، القاهرة، يوليو ١٩٩١، ص٢.

٦- موارد المياه فى الوطن العربى، الجوانب السياسية والقانونية والفنية: دراسة قدمتها لجنة الموارد المائية فى الوطن العربى لمجلس جامعة الدول العربية فى دورته العادية ١٩٩، القاهرة، أبريل ١٩٩٣، ص ٨٥.

٧- حسين موسى، مشكلة المياه فى دول الخليج، سلسلة محاور استراتيجية، بيروت، كمبيوتر للدراسات، فبراير - مارس ١٩٩٢، ص ٨٦.

٨- فايز سارة، مرجع سابق، ص ١٦٠.

٩- واثق رسول أغا، الموارد المائية المتاحة والمسألة المائية فى الوطن العربى، ورقة عمل مقدمة للندوة البرلمانية العربية الخامسة، دمشق، فبراير ١٩٩٧، ص ص١٣-٩٢.

١٠- د. نور الدين الرفاعى، مياه المشرق العربى، ورقة عمل مقدمة للندوة البرلمانية العربية الخامسة، مرجع سابق، ص ص ٩٣-١٠٥.

١١- د. زكريا السباعى، المياه فى القانون الدولى وأزمة المياه العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ١٩٩٤، ص ١٦.

١٢- د. واثق رسول أغا، مرجع سابق، ص ٣٥.

١٣- فايز سارة، مرجع سابق، ص ٢١٢.

١٤- محمد سوار، المياه فى البحرين .. الواقع والمستقبل، ورقة عمل الشعبة البرلمانية فى البحرين، الندوة البرلمانية العربية الخامسة، مرجع سابق، ص ص ٢٤٢-٢٥٨.

١٥- المرجع السابق، ص ٢٤٥.

١٦- فتحى على حسين، المياه فى الوطن العربى: المشكلة والحل، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد ١٥، جامعة الدول العربية، القاهرة، ص ١٠١.

١٧- محمد سوار، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

١٨- المرجع السابق، ص ٢٤٧.

١٩- صحيفة الأيام البحرينية، ٢٥ أغسطس ١٩٩٨.

٢٠- صحيفة أخبار الخليج البحرينية، ١٨ يونيو ١٩٩٨.

٢١- نشرة وزارة الكهرباء والماء، دولة البحرين، ٣١ أغسطس ١٩٩٨.

٢٢- خليفة المنصور، "وضع المياه فى البحرين" نقلاً عن جريدة الأيام، العدد ١٣٤٥، ٩ نوفمبر ١٩٩٢.

٢٣- تقرير عن التنمية فى العالم، البنك الدولى، ١٩٩٢.

٢٤- حوار اجرته الأيام مع وزير الكهرباء والماء البحرينى، ١٣ سبتمبر ١٩٩٨.

٢٥- محمد سوار، المياه فى البحرين: الواقع والمستقبل، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

٢٦- عصمت الموسوى، نقاط وحروف مياهنا، صحيفة الأيام، العدد ٣٤٨٥، ٢١ سبتمبر ١٩٩٨.

٢٧- تصريحات لوزير الكهرباء والماء البحرينى، صحيفة الأيام ٢٣ سبتمبر ١٩٩٨.

٢٨- صحيفة الأيام البحرينية، ١٢ سبتمبر ١٩٩٨.

٢٩- البحرين على طريق التقدم، من إصدارات وزارة شئون مجلس الوزراء والإعلام، البحرين، يناير ١٩٩٨، ص ٢٤٩.

٣٠- المرجع السابق، ص ٢٥٠.

٣١- مجموعة باحثين، البحرين وفلسفة التطور، ضمن سلسلة كراسات استراتيجية خليجية، مركـز الخليـج للدراسات الاستراتيجية، العدد ١٥، ص ٤٣.

٣٢- المرجع السابق، ص، ص ٤٤ و ٤٥.

٣٣- نشرة وزارة الكهرباء والماء، صحيفة أخبار الخليج، ٢٠ أكتوبر ١٩٩٨.

٣٤- المرجع السابق.

٣٥- مقابلة مع وكيل وزارة الكهرباء والماء فى دولة البحرين، مجلة العالم، ١٩ أكتوبر ١٩٩١.

٣٦- فايز سارة، خريطة المياه ومستقبلها فى دول مجلس التعاون، مرجع سابق، ص ٢١٣.

٣٧- د. سامر مخيمر، خالد حجازى، أزمة المياه فى المنطقة العربية، مصدر سابق، ص ص ٥٥-٧٠.

٣٨- لمزيد من التفاصيل انظر: جلال معوض، تركيا والأمن القومى العربى السياســـة المائيـــة والأقليـــات، المستقبل العربى، العدد ١٦٠، يوليو ١٩٩٢، ص ص ٩٥-١٠٠.

٣٩- د. سامر مخيمر، مرجع سابق، ص ٢١٢.

الفصل السادس والثلاثون

اقتصاديات المياه – المشكلة والآفاق

د. عبد الحفيظ بلعربى*   د. غالب عوض صالح**

الطرح الاقتصادى لمورد المياه:

الماء مورد طبيعى قد يكون مورداً نافداً (Exhaustable) أو مورداً متجدداً (Renewable) تبعاً لمصدر واستخدام المورد. ويعتمد عرض المياه على مصدرين:

أ – المياه السطحية: والتى تتمثل فى مياه المحيطات والأنهار والينابيع والبحيرات، وهى تعتبر مورداً متجدداً تبعاً لدورة النظام الهيدروكولوجى الطبيعى.

ب– المياه الجوفية: وهى مخزون المياه الجوفية المتراصة خلال حقبات من الزمن، وهى تعتبر مورداً نافداً إلا فى حالات نادرة (٥%) يمكن أن تحدد بعامل تسرب الأمطار أو ذوبان الثلوج فى بعض المناطق.

على الرغم من أن العرض الكلى لمورد المياه عالمياً مقارنة مع طلبه الكلى يظهر ثمة فائض فى هذه الموارد، إلا أنه فى بعض المناطق من العالم يعتبر الماء مورداً شديد الندرة نظراً لظروف المناخ والطقس، ومظاهر سلوك الاستخدام للمياه وسياسة تسعير المياه.

---

* رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية – جامعة الزيتونة الأردنية
** عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الزيتونة الأردنية

الاستخدام والتسعير الأمثل لمورد المياه:

- المياه الجوفية:

تعتبر المياه الجوفية مورداً نافداً إلا النذر القليل منها، فإذا كان المورد قابلاً للتجديد كما هو الشأن فى بعض المناطق الجغرافية المميزة بوفرة المورد، وإذا كان معدل استخدام المياه الجوفية أقل من أو يساوى معدل تجديدها، فإن بالإمكان استدامة مورد المياه الجوفية، أما فى حالة تفاوت معدل الاستخدام للمياه الجوفية عن معدل تجديدها فلا شك أن المياه الجوفية تكون مياهاً نافدة.

ثمة قضية شائكة للاستخدام الأمثل للمياه الجوفية تتمثل فى حقوق الملكية لاستغلال هذه المياه الجوفية، فإذا لم يكن ثمة قانون يضبط طرق الاستغلال وحقوق الملكية لحفر الآبار، عندئذٍ يمكن النظر إلى الاستخدام الأمثل لمورد المياه الجوفية باعتباره مورداً طبيعياً محدود الكمية مثل بقية المعادن الطبيعية بحيث تكون قابلة للنفاد، وبالتالى استغلال هذه المياه الجوفية اليوم سوف ينقص عرضها مستقبلاً.

- المياه السطحية:

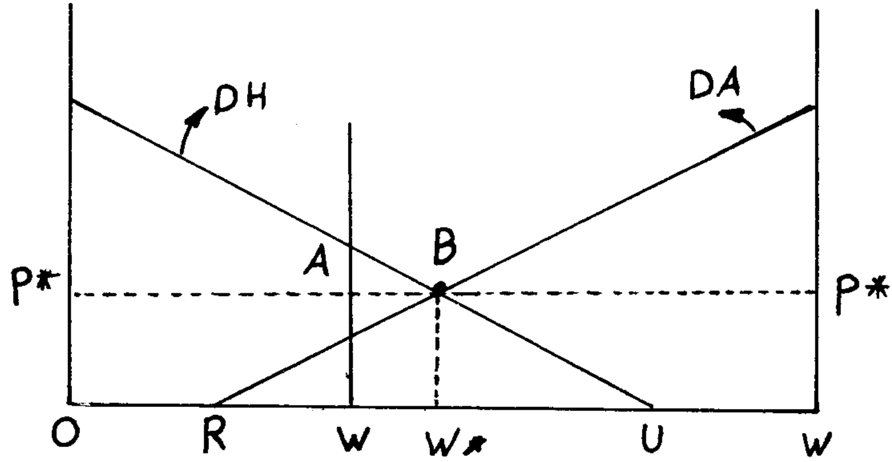
باعتبار المياه السطحية مورداً متجدداً يتمثل فى كمية المخزون وكمية الاستخدام، عندئذ يمكن معالجة مشكلة التسعير والاستخدام الأمثل للمياه السطحية بمقتضى نموذج ساكن كما هو الشأن مع بقية الموارد.

لكن ثمة قضايا ينبغى أن تؤخذ بعين الاعتبار أهمها:

١- توفير الكمية اللازمة لمستخدمى المياه ومدى التمايز فى حاجيات المستخدمين للمياه السطحية.

٢- مدى التغير فى كميات المياه السطحية وفق تغيرات طرفى المناخ والطقس.

ويمكن تتبع التحليل الاقتصادى للاستخدام والتسعير الأمثل للمياه السطحية بالاستعانة بالشكل المرفق :



يعطى المنحنى أعلاه المعلومات والفرضيات التالية:

١- دالة طلب مستخدمى المياه السطحية فى القطاع الأسرى (DH) .

٢- دالة طلب مستخدمى المياه السطحية فى القطاع الزراعى (DA). فيكون المنحنى (DH) يمثل دالة طلب الأسر للمياه السطحية المتعارف عليها السالبة الميل، فى حين أن المنحنى (DA) دالة طلب القطاع الزراعى وهى أيضا دالة سالبة، ألا أن نقطة انطلاقها عن اليمين.

٣- المحور الأفقى (OW) يمثل كمية المياه المتوفرة لاستخدامات قطاع الأسر وقطاع الزراعة.

٤- اعتماد فرضية أن دالة طلب الأسر للمياه السطحية غير مرنة بالنسبة لدالة طلب القطاع الزراعى، وذلك بحكم استطاعة القطاع الزراعى تكييف مزيج منتوجهم الزراعى تبعا لأسعار المياه.

بناء على هذه التعريفات فإنه يمكن تتبع تحليل نقاط هامة حول كيفية الاستخدام والتسعير الأمثل لاستخدامات المياه السطحية.

بفرض أن سعر المياه يساوى صفرا (مجانية التوزيع) عندئذ فإن الطلب الكلى للمياه للقطاعين يساوى OU + WR .

فواضح أن الطلب الكلى للمياه يفوق العرض الكلى المحدد OW . فهذه ليست نقطة حل بحكم عدم تلبية طلب المياه لاحتياجات القطاعين، وبالتالى فينبغى إيجاد آلية معينة لتوزيع المورد على القطاعين تبعاً للندرة الناجمة.

ثمة عدة طرق فعالة أو كفؤة لتوزيع المياه، لنبدأ بما يمليه الحل الأمثل الاقتصادى والذى يتمثل فى تحقيق الكفاءة الاقتصادية التى تنص على أن القيمة الحدية للمياه تتساوى بين قطاعى مستهلكى المياه وهذه القيمة الحدية تتساوى مع التكلفة الحدية لعرض المياه (شروط كفاءة باريتو للسلع العامة)، وبحكم أن عرض المياه غير مرن تماماً (Perfectly Inelastic) ، فإن جانب الطلب هو المحدد لسعر المياه وبالتالى يحدث حل توازنى عند نقطة تقاطع الطلب والعرض على المياه، أى عن النقطة (B) ، حيث أن سعر التوازن هو *P ويستهلك قطاع الأسر الكمية (*OW) فى حين يستهلك قطاع الزراعة الكمية (*WW).

وبالتالى أى تحول عن نقطة التوازن (B) لتوزيع المياه بين المستخدمين ينجم عنه خسارة للرفاهية، وبالتالى التحول عن نقطة التوازن يعنى أن يعاد توزيع المياه من المستخدمين ذوى القيمة الحدية المنخفضة إلى المستخدمين ذوى القيمة الحدية العليا من أجل تحسين الرفاهية.

قليلة هى تلك الأنظمة التى تنشد الحل الكفء لتسعيرة المياه بهذه الطريقة المبسطة، وذلك للأسباب التالية:

١- الحل الأمثل السابق يفرض وجود سوق منافسة تامة فى سوق المياه (قد يكون الأمر كذلك مع سوق المياه المعدنية أو المعلبة) ، وحتى يتسنى وجود سوق منافسة تامة للمياه، فينبغى إيجاد صياغة واضحة لنظام حقوق الملكية للمياه بحيث تضمن التعامل الحر بين عارضى ومستخدمى المياه، إلا أن حقوق الملكية للمياه مختلفة تماماً عن هذه الصورة فى مختلف البلدان.

٢- مبدأ الاستخدام أو الفقدان: ينص هذا المبدأ على أن ثمة حقوق ملكية لمستخدمى المياه بصيغة معينة، لنفرض أن الأسبقية لاستخدام المياه هو لصالح قطاع الزراعة، بمعنى إعطاء الأولوية فى استهلاك المياه لمستخدمى قطاع الزراعة حتى يوفى طلبهم من المياه، أى أن قطاع الزراعة سوف يستهلك الكمية WR من المياه تاركين الكمية (OR) فقط لصالح استهلاك قطاع الأسر، ثمة هدر وفاقد اقتصادى بمقتضى هذا التوزيع لأن

قطاع الأسر يقيم استخدامات المياه بقيم عالية بالنسبة لكميات المياه الواقعة على يسار النقطة المثلى الموافقة للكمية *W. وخسارة القطاع الأسرى لاستخدامات المياه تتمثل فى المسافة *RW وتقيم رفاهياً بمساحة المثلث RAB.

إن وجود أسواق التبادل لملكية استخدامات المياه يمنع حدوث مثل هذا الهدر أو الإسراف الاقتصادى (Economic Waste).

وفى معظم الدول ، تراقب الحكومات مصادر المياه، ولا يعتمد توزيعها على قاعدة الكفاءة الاقتصادية الموضحة سابقاً، بل أن الحكومات تستخدم ضوابط العدالة فى توزيع المياه، وذلك بتمييز أهمية الاستخدام، قد تكون الأولوية للزراعة، أو للصناعة أو للاستهلاك الأسرى، وبالتالى قد تظهر فروقات واختلافات عند تسعير المياه بين مختلف المستخدمين للمياه.

إن تحقيق الكفاءة الاقتصادية فى استخدامات المياه بين مختلف القطاعات، صعبة المنال، إذا ما خضع عرض أو مصدر المياه لتذبذب سقوط الأمطار وفق تقلب الظروف المناخية.

بفرض أن الاقتصاد يعانى من ظروف جفاف وبالتالى شح الأمطار وقلة مخزون المياه المتوفر، وفق الشكل البيانى السابق فإن مخزون المياه ينخفض إلى المستوى (OW)، عندئذ ليس ثمة سعر بمقتضاه يتحقق شرط الكفاءة الاقتصادية DH = DR ، فى هذه الحالة فإن الحكومات لا تسمح بآلية سوقية للتوصل إلى التوازن مؤدها هو حرمان بعض المستخدمين للمياه من الحصول على احتياجاتهم منه، فى هذه الحالة فإن آلية السوق سوف تفشل فى تقديم آلية توزيع المياه خاصة من جانب مراعاة عدالة التوزيع.

سياسة تسعير وتوزيع المياه ميدانياً:

نتعرض إلى سياسة تسعير وتوزيع المياه فى واقع الممارسة ولتسيير المعالجة نقوم بدراسة سياسة التسعير والتوزيع لكلا القطاعين كل على حدة.

قطاع الأسر:

إن توفير مياه الشرب لقطاع الأسر يتطلب بنية تحتية معتبرة تتمثل فى تجميع وتنقية وتوزيع المياه، فيما يتعلق بجمع المياه فإن الحكومة تملك أو تنظم آلية جمع وملكية مصدر المياه، فيما يتعلق بتنقية المياه فلاشك أن وفورات الحجم (Economics of Scale) موجودة

فى صناعة تنقية المياه، إلا أن هذه الميزة قد تكون قابلة للتحدى بحكم توفر أجهزة تنقية مياه منزلية بسيطة التقنية وسهلة الاستخدام ببيوت الأفراد.

أما فيما يتعلق بمنافع توزيع المياه فتظل مسئولية الحكومة فى مد وصياغة شبكة أنابيب توزيع المياه.

إن عناصر التجميع والتنقية والتوزيع للمياه تتطلب التكاليف التى ينبغى تغطيتها مما يصعب عملية التسعير للمياه، إذن كيف يتم تسعير المياه لصالح قطاع الأسر باعتبار المياه سلعة عامة.

وثمة نظاما تسعير متبعان هما:

أ- معدل تسعير ثابت (Flat Rates) وهو تسعير لمياه الشرب مستقل عن الكمية المستهلكة من مياه الشرب.

ب- التسعير بالوحدات المستهلكة.

وكلا النظامين للتسعير لا يحققان الاستخدام الكفء لمياه الشرب.

أ- التسعير بالمعدل الثابت:

بمقتضى آلية التسعير بالمعدل الثابت فإن المستهلك يمكنه الاستهلاك كلما يرغب من المياه بغض النظر عن السعر، فالأسرة التى تستهلك ١٠٠ جالون من مياه الشرب تدفع التكلفة نفسها كأسرة تستهلك ١٠٠٠ جالون من مياه الشرب، وبديهى أن هذا التسعير لا يضمن التوزيع الكفء لمياه الشرب.

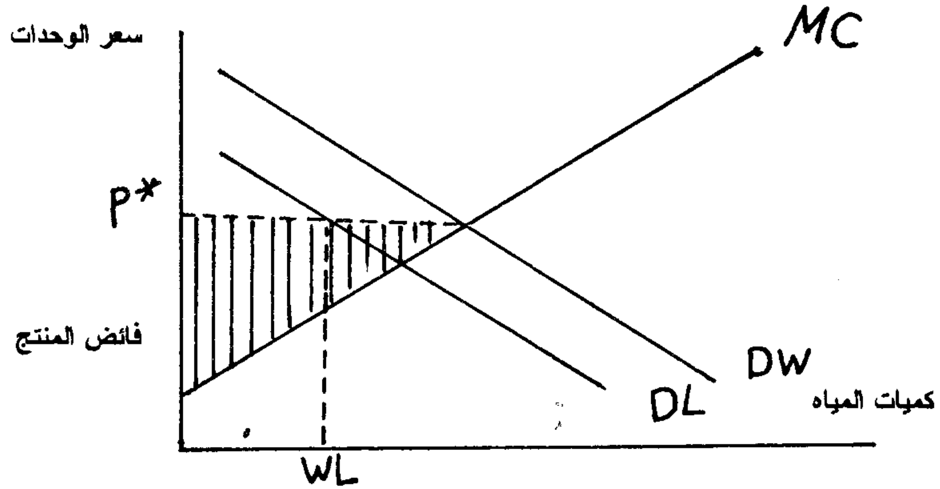
ولقد أظهرت الدراسات أن المناطق التى لا تقيس استخدامات المياه تستهلك على الأقل ضعف كمية الاستهلاك للمياه فى المناطق التى تقيس كميات المياه المستخدمة.

لتصحيح هذه الوضعية يتطلب تركيب ساعات القياس (عدادات) وتكلفة ذلك عالية، إلا أن تزايد عدد السكان والضغوطات على مستويات استهلاك المياه وما يتبعها من تكاليف التجميع والتنقية والتوزيع لمياه الشرب أظهر أن فقدان آلية القياس (تركيب عدادات قياس المياه المستهلكة) يزيد من حدة ضبط مستويات استهلاك مياه الشرب اللازمة.

إلا أنه ينبغى الإشارة إلى أنه حتى ولو تم ضبط آلية قياس مياه الشرب المستهلكة فإن نظام التسعيرة المعمول به يعطى نتائج غير كفؤة.

بحكم أن الحكومة (متمثلة فى بلدياتها) هى المحتكر الطبيعى لمصدر المياه، فثمة إشكالية فى تسعير المياه ولو بمحضر عدادات قياس الكميات المستهلكة من مياه الشرب.

فمن جهة ، فإن البلديات محرومة بالتنظيمات الحكومية من تحقيق فائض ربحى أو ريعى للمياه المباعة، ومن جهة أخرى، لا ترغب فى تسعير مياه الشرب بسعر عال، عندئذ لا يتمكن ذوو الدخل المنخفض من شرائه، ونتيجة لذلك فإن تسعيرة المياه تكون وفق تسعير الحد الأدنى (Price Floor) أى أن سعر وحدة مياه الشرب المستهلكة يكون أدنى من سعر التوازن حيث أن التكلفة الحدية لعرض المياه تساوى الطلب الكلى للمياه (بمعنى حدوث فائض لمنتج المياه، إلا أن القانون يحرم ذلك بحكم أن المنتج هو الحكومة).



آلية التوازن بسوق المياه

إن تقاطع منحنى (DW) الممثل للطلب الكلى لمياه الشرب مع منحنى العرض الكلى لمياه الشرب المتمثل فى التكلفة الحدية MC يعطى سعر التوازن P*.

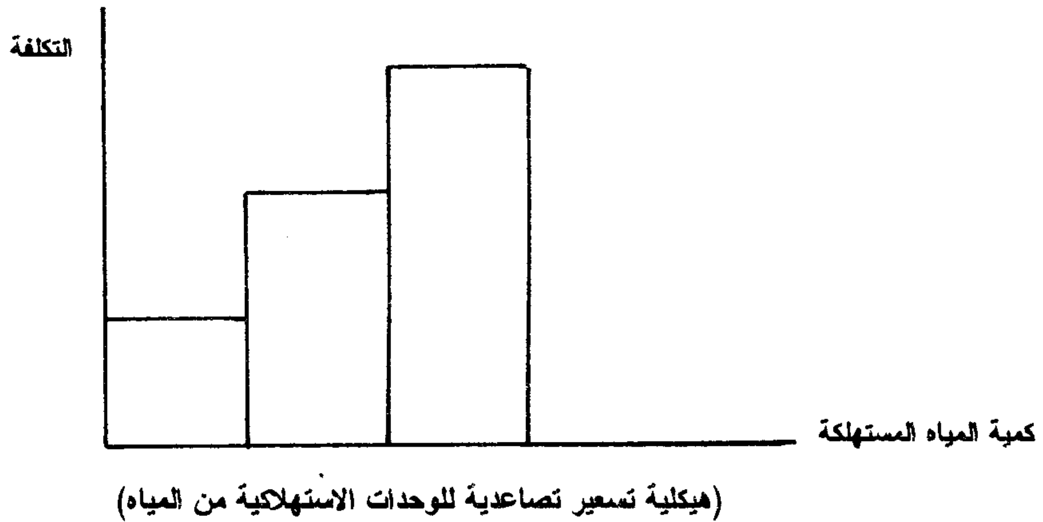
فبفرض أن دالة طلب مياه الشرب لذوى الدخل المنخفض تمثل من قبل المنحنى DL فبمساواة سعر التوازن P* مع دالة طلب المياه DL ، عندئذ فإن ذوى الدخل المنخفض لا يمكنهم استهلاك أكثر من الكمية WL وربما يمثل ذلك ميزانية مرهقة لدخولهم، وبالتالى بحكم قانون منع فائض الربح (الريع) وتحديد سعر عال يحرم فئة من الحصول على متطلباتها من المياه، فثمة آلية متبعة مفادها أن السعر يتحدد بمقتضى تغطية متوسط التكاليف وإيصال المياه للمستخدمين.

وبالتالى فإن قيمة سعر مياه الشرب لا تعكس قيمة تكلفة الفرصة البديلة لاستخدامه، إضافة إلى ذلك فإن متوسط تكاليف المياه التى تعتمد على التكاليف التاريخية لتوفير المياه لا تعكس تكاليف تجديد البنية التحتية لعناصر تجميع تنقية وتوزيع المياه، وهذه التكاليف عادة تتطلب آلية جديدة لتغطيتها إما بزيادة الضريبة على كل المستخدمين، وإما بدعم من الحكومة أو بالإقراض، وبالتالى أن التسعيرة بمقتضى هذه الآلية تنتج عدم كفاءة.

ب- آلية التسعير بالوحدات الاستهلاكية:

تتضمن هذه الآلية تسعيرة تعتمد على كمية المياه المستهلكة، وبفرض سعر حدى عالى الحجم معين من الوحدات الاستهلاكية، فإن الوحدات الاستهلاكية المتتالية من المياه تكون بسعر أقل، هذه الآلية تشجع على الاستهلاك المكثف للمياه، طالما أن الزيادة فى الاستهلاك يقابلها انخفاض فى التكلفة. وبالتالى فإن أولئك الذين يستهلكون كميات قليلة من المياه يدعمون أولئك الذين يستهلكون كميات أكبر من المياه.

وبالتالى نظراً لهيكلة التكاليف المرتبطة بتوفير المياه فإن توزيعاً أمثل للمياه يتطلب آلية عكسية للآلية السابقة، أى فرض تسعيرة تصاعدية للوحدات الاستهلاكية المتتالية بدل تسعيرة منخفضة. ويمكن تمثيل تسعير الوحدات الاستهلاكية المتصاعد بالشكل المرفق .



(هيكلية تسعير تصاعدية للوحدات الاستهلاكية من المياه)

وتعتبر الطريقة التصاعدية لتسعير الوحدات المتتالية الاستهلاكية من المياه ذات ميزات هامة مآلها الاستخدام الأمثل لمورد المياه أهمها.

١- استخدام عقلانى أمثل لكمية المياه المستهلكة بحكم ارتفاع التسعيرة للوحدات المستهلكة المتتالية من المياه.

٢- يمكن استخدام هذه الطريقة فى إدارة حالة نقصان مورد المياه فى فترة الأزمات (خاصة خلال شح مواسم الأمطار التى تغذى موارد المياه، أو زيادة الاستهلاك للمياه خلال الفصل الصيفى)، وهذا قد يؤدى إلى اعتماد نظام توزيع الحصص الاستهلاكية (Ratoning) .

٣- إن طريقة التسعير التصاعدية يمكن أن تساعد على تحديد الكميات اللازمة لذوى الدخول المحددة، وبالتالى فإن حجم الاستهلاك الأولى للمياه والذى يغطى الحاجات الأساسية من المورد فيسعر بسعر منخفض يضمن احتياجات ذوى الدخول المنخفضة.

لكن ثمة مشكلة مع تسعير المياه لقطاع الأسر تتمثل فى أن الحكومة فى تسعيرها للمياه لا تميز بين مستخدمى المياه ذوى التكلفة العالية ومستخدمى المياه ذوى التكلفة المنخفضة، فبديهى أن الذين يقطنون بالمناطق المرتفعة تتطلب عملية ضخ المياه وما يلزمها من محركات، أو مجرد منطقة جديدة تتطلب توسعة فى سعة المخزون من المياه ومد شبكة أنابيب جديدة، فهذا يعنى أن المستخدمين القدامى يدعمون المستخدمين الجدد، أو أن أولئك الذين يقطنون مناطق لا تتطلب ضخ ورفع المياه يدعمون أولئك الذين يسكنون مناطق مرتفعة تتطلب ضخ المياه إلى أعلى وبالتالى لتحقيق تسعيرة مثلى فإن المستخدمين الجدد أو المستخدمين بضخ رفعى يلزمهم دفع معدل سعرى أعلى.

تسعير مياه الرى للقطاع الزراعى:

يستهلك القطاع الزراعى حصة الأسد من مصادر المياه بغية تحقيق متطلبات رى المنتوجات الزراعية.

إن السعر المفروض على استخدامات المياه لغرض النشاط الزراعى لا يعكس التكلفة الحدية لتوفير مياه الرى، والمتعارف عليه أن عرض المياه المستخدمة للقطاع الزراعى تحصل على دعم سعرى من قبل الحكومة لموافاة احتياجات هذا القطاع.

يشهد قطاع الزراعة هدراً كبيراً لمصادر المياه مرتبط عادة بنمط حقوق الملكية لهذا المصدر.

وقد نجم عن عملية دعم أسعار المياه لاستخدامات القطاع الزراعى عدة تناقضات:

١- تناقض الاختيارات المثلى للمنتوجات الزراعية إذا إن دعم مياه الرى ساهم فـــى اختيار بعض المنتوجات الزراعية التى تتطلب مياهاً أكثر لصالح منتوجات زراعية ذات إشباع ريى متدنى.

٢- ثمة تناقض بين الرى وتداعى المحيط البيئى، أن استخدامات مياه الرى ولدت تـأثيرات سلبية على المحيط والبيئة نظراً لاستعمالات مختلف الأسمدة.

٣- يقدر أن ربع الأراضى الزراعية المروية قد تلفت بسبب ترسب مختلف الأملاح (سلفات الكالسيوم، كلورات الكالسيوم، كربونات الكالسيوم، وغيرها) وقد أدى ذلك إلى شـــبكة رى غير ملائمة إضافة إلى الدعم السعرى لاستخدامات مياه الرى الذى أدى إلى مزيـــد من تراكم هذه الأملاح التى تساهم فى عملية التصحر لبعض المناطق.

٤- يمكن تفادى هذه التناقضات باتباع شبكة رى أكثر كفاءة تتمثل خاصة فى الرى بالتنقيط أو الرى بالرش التقنى (Drip & Spring the Techniques) .

٢- واقع مصادر المياه بالأردن: الطلب الكلى والعرض الكلى للمياه بالأردن:

أ- العرض الكلى للمياه:

إن مشكلة المياه بالأردن هى عين مشكلة الندرة والاختيار المقيد، ويظل مورد الميـــاه بالأردن مشكلة تخصيص واختيار دقيقين، لما يتبناه الأردن من أهداف تنموية تتمحور حول القطاع الزراعى لتوفير الأمن الغذائى من جهة، وما يتطلبــه القطـــاع الصنـــاعى وقطـــاع الخدمات اللذان يتميزان بمعدل نمو متزايد من جهة أخرى، إضافة إلى الجهود الكبيرة التى يتبناها البرنامج الاقتصادى لتوفير المياه لقطاع الأسر حضرياً وريفياً، والذى يشهد تزايـــداً مستمراً. من هنا فإن الطلب المتنامى على مورد المياه بالأردن أضحى انعكاساً لتزايد عـــدد السكان ومتطلبات التطور الاقتصادى والاجتماعى البيئى للمجتمع الأردنى.

فتبعاً لتقرير "الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة فى الأردن" (١٩٩١) فيمكـــن تقديـــر عرض المياه من مصادرها المختلفة وفق الجدول رقم (١):

جدول رقم (١)

عرض المياه فى الأردن من مصادرها المختلفة

مصدر المياه	الحجم بالمليون متر مكعب سنوياً
مياه جوفية متجددة*	٢٨٠ متر مكعب
مياه جوفية غير متجددة**	١١٨ متر مكعب (لمدة ١٠٠عام)
مياه سطحية	٧٥٥ متر مكعب
مياه معالجة	٣٢ متر مكعب
المجموع	١١٨٥

المصدر : مقتبس من وزارة الشئون البلدية والقروية والبيئية – دائرة البيئة، "الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة فى الأردن"، ١٩٩١، ص ٢٣.

* مياه جوفية متجددة: هى تلك المياه التى تصل إلى الأحواض المائية الجوفية عبر الشقوق والمسامات الأرضية، وتشكل حوالى ٤% من حجم الأمطار الساقطة بالأردن والبالغة الحجم الآيل ٧٢٠٠ مليون متر مكعب سنوياً.

** المياه الجوفية غير المتجددة: هى الأحواض المائية الجوفية والمغلقة التى تم اكتشافها أيكولوجياً وهى مثبتة مثل منطقة الديسى والشيدية والمدورة والجفر على الترتيب.

المياه الجوفية:

قدرت كمية المياه الجوفية المتجددة والمتاحة للاستخراج الآمن بحوالى ٢٨٠ مليون متر مكعب مصدرها ١٢ حوضاً موزعة على مناطق الأردن، فى حين قدرت مصادر المياه غير المتجددة أى تلك الأحواض الجوفية المغلقة التى لا تصلها تغذية مائية بحوالى ١١٨ مليون متر مكعب سنوياً على مدى ١٠٠ سنة.

المياه السطحية:

يعتمد مصدر المياه السطحية أساساً على مياه الأنهار الجارية وتصريف الينابيع بالإضافة إلى مياه الفيضانات فى فصل الشتاء، وتقدر كمية المياه السطحية فى الأردن بحوالى ٧٥٥ مليون متر مكعب، وتتوافر هذه المياه فى الجزء الشمالى والغربى من الأردن وتقل فى الجزء الجنوبى والشرقى من المملكة.

المياه المعالجة:

وهى المياه المعالجة الخارجة من محطات الصرف الصحى. وقدرت بحوالى ١٩٨٩ لكمية ٣٢ مليون متر مكعب وبحوالى ٦٠ مليون متر مكعب سنة ١٩٩٥. فتكون كمية مصادر المياه بالمملكة الأردنية حوالى ١١٨٥ مليون متر مكعب، وبالتالى يمكن تتبع كميات الأمطار الساقطة على المملكة الأردنية والتى غذت مختلف مصادر المياه وفق الجدول رقم (٢):

جدول رقم (٢)

كمية الأمطار الساقطة على المملكة الأردنية

السنة	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٩٥
كمية الأمطار الساقطة سنوياً	--	٧٦٠٩م م٣	٦٠٤٦ م م٣
مياه جوفية متجددة	٢٨٠ م م٣	٢٨٠ م م٣	٢٨٠ م م٣
مياه جوفية غير متجددة	١١٨ م م٣	١٨٨ م م٣	١١٨ م م٣
مياه سطحية	٤٦٦٦ م م٣	٥٠٠ م م٣	٧٥٥ م م٣
مياه معالجة	٢٠ م م٣	٣٢ م م٣	٦٠ م م٣

كمية مصادر المياه على أنواعها وكمية الأمطار الساقطة سنوياً بالمملكة الأردنية ، تجميع الباحث من مصادر مختلفة.

تعتبر الأمطار الساقطة على المملكة الأردنية الهاشمية المصدر الرئيسى لتغذية المياه الجوفية والسطحية بالأردن، ويترواح معدل سقوط الأمطار سنوياً بحوالى ٥٠٠ – ٦٠٠ ملم وقد ذهبت بعض التقديرات إلى أن خلال المواسم الممطرة بالأردن يبلغ معدل حجم الأمطار الساقطة بحوالى ١٠٦٢٩ مليون متر مكعب، فى حين ينخفض معدل حجم الأمطار الساقطة خلال المواسم الجافة بما يقارب ٦٢٣٥ مليون متر مكعب سنوياً.

وعلى الرغم من التذبذب فى حجم الأمطار الساقطة خلال هذه السنوات، إلا إننا نلاحظ ثبات حجم المياه الجوفية (المتجددة وغير المتجددة) وارتفاع حجم المياه السطحية والمعالجة، وذلك بقيام الحكومة الأردنية بإنشاء بعض السدود وتطوير تقنيات معالجة مياه الصرف الصحى خاصة لأغراض متطلبات القطاع الزراعى، وقد تم ذلك بمعونات بعض الدول، كما سوف يوضح ذلك لاحقاً.

ونظراً للموقع الجغرافى الأردنى بين دائرتى عرض ٢٩.٥ْ و ٣٢.٥ْ شمالاً، وخطى طول ٣٣ْو ٣٩.٥ْ شرقاً فإنها تتميز بمناخ صحراوى جعلها من البلدان ذات الموارد المائية المحدودة، بسبب عدم انتظام مواسم سقوط الأمطار ووفق معدلات حجم الأمطار المتذبذبة إذا يقدر التبخر بحوالى ٢٩.٢% من المياه الساقطة فى حين ما نسبته ٧,٨% يتحول إلى فيضانات أو تسرب إلى جوف الأرض لتغذية المياه الجوفية.

فموارد المياه المحدودة للمملكة الأردنية تعود أساساً إلى أن الأردن ينتمى إلى منطقة جافة أو شبه جافة ، ويأخذ بعين الاعتبار تزايد عدد السكان والطلب المتزايد على هذا المورد من مختلف القطاعات (الزراعة ، الأغراض المنزلية ، والصناعة والخدمات) أخذ يشكل ضغطاً قوياً على مصادر المياه مما خلق مخاوف كبيرة تجاه هذا المورد خلال الألفية المقبلة. وبالتالى كيف يتم توزيع هذه الموارد المائية المحدودة بالأردن وما هى آفاق المشكلة التى قد يواجهها الأردن فى إيفاء متطلبات قطاعات التنمية الاقتصادية الأردنية.

وسوف نستعرض فيما يلى الاستخدامات المختلفة أو الطلب الكلى لمصادر المياه المحدودة.

ب- الطلب الكلى للموارد المائية بالأردن:

يتمحور النمو الاقتصادى الأدرنى حول ثلاثة قطاعات هامة:

١- القطاع الزراعى:

وتمثلت مساهمة هذا القطاع فى الناتج المحلى الاجمالى (GDP) بالانخفاض إذا بلغت نسبة المساهمة ١٠.٧% سنة ١٩٧٠ وبلغت ٩.٠% سنة ١٩٩٠ فى حين وصت إلى ٧,٧% سنة ١٩٩٢. ويتمثل إنتاج القطاع الزراعى بالأردن فى إنتاج الحبوب والخضراوات والفواكه وتربية المواشى.

٢- القطاع الصناعى:

مقابل الانخفاض فى مساهمة القطاع الزراعى بالناتج المحلى بالأردن عرف الاقتصاد الأردنى نمواً مطرداً فى مساهمة القطاع الصناعى بالناتج المحلى خلال السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات. إذا بلغت مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج المحلى سنة ١٩٧٠ ما يعادل ١٧.٤، وارتفعت هذه النسبة إلى ٢٨.٣ سنة ١٩٩٠، وزادت ارتفاعاً

لتبلغ سنة ١٩٩٢ حوالى ٢٨,٧. ويتمثل القطاع الصناعى فى نشاطات التصنيع (الأسمنت ، الفوسفات وتكرير البترول) والبناء وإنتاج الطاقة والمياه.

٣- قطاع الخدمات:

يعتبر قطاع الخدمات أكبر مساهم فى الناتج المحلى الاجمالى، إذ بلغت نسبة المساهمة سنة ١٩٧٠ ما يقارب ٧٤,٣ وانخفضت إلى نسبة ٦٢,٥ سنة ١٩٩٠ ثم ارتفعت إلى نسبة ٦٣,٦ سنة ١٩٩٢. ويعود نمو قطاع الخدمات إلى نشاطات سوق قطاع العقارات، وتساهم خدمات القطاع الحكومى بالنسبة الكبرى فى قطاع الخدمات.

ويمثل استهلاك هذه القطاعات الثلاثة الطلب الكلى على المياه فى الاقتصاد الأردنى.

فقد بلغت كمية المياه المستغلة (المطلوبة) لكافة الاحتياجات عام ١٩٨٩ حوالى ٩٦١ مليون متر مكعب، منها ٤٣٠ مليون متر مكعب من المياه الجوفية، ٥٣٠ مليون متر مكعب من المياه السطحية ومياه الصرف الصحى.

وقدرت نسبة عدد السكان (قطاع الأسر) المزودين بشبكات تزويد المياه بحوالى ٩٧% فى حين قدرت نسبة عدد السكان المخدومين بشبكات الصرف الصحى بحوالى ٥٤% من مجموع السكان.

وتتمثل أهم استخدامات المياه المطلوبة فى المجالات التالية:

١- الرى بالقطاع الزراعى:

يستخدم جزء من الموارد المائية لإيفاء متطلبات القطاع الزراعى لرى منتوجاته المتمثلة فى إنتاج الخضر والفواكه والحبوب والأعلاف وسقاية المواشى.

وقد قدرت كمية المياه المستغلة على اختلاف مصادرها لغرض الرى بحوالى ٧٦٤ مليون متر مكعب سنة ١٩٨٩، منها ٢٦٤ مليون متر مكعب من المياه الجوفية، و٥٠٠١ متر مكعب من المياه السطحية، بحيث إنه يستهلك معظم المياه السطحية فى منطقة الأغوار الشمالية والوسطى، بينما لا تستهلك معظم المياه الجوفية المستغلة للرى فىالمناطق الصحراوية.

٢ – طلب القطاع الصناعى والخدمات:

يتمثل هذا فى الطلب الكلى للمياه والموجه لاستخدامات قطاع الأسر من مياه الشــــرب، وكذلك متطلبات القطاع الصناعى بكل منشآته. وتقدر كمية المياه المطلوبة لإيفاء متطلبــات الأسر والقطاع الصناعى بحوالى ١٩٧ مليون متر مكعب سنة ١٩٨٩، منها ١٦٥ مليــون متر مكعب من المياه الجوفية، ٣٢ مليون متر مكعب من مياه الينابيع والأنـــهار، وتمثــل مدينة عمان والمدن الكبرى الأخرى (الزرقاء ، اربد ، الكرك ، العقبة) أكبر مستهلكى المياه نظراً للكثافة السكانية العالية وتمركز نشاطات القطاع الصناعى والخدماتى بهذه المدن.

ويمكن تتبع استخدامات المياه المطلوبة وفق احتياجات القطاعات أعـــلاه مـــن خـــلال الجدول رقم (٣)

جدول رقم (٣) : توزيع المياه المطلوبة وفقاً للقطاعات (١٩٨٩)

(مليون متر مكعب)

المصدر	مياه الرى	منزلى / صناعى	المجموع
مياه جوفية متجددة	٢٢٠	١٥٥	٣٧٥
مياه جوفية غير متجددة	٤٥	١١	٥٦
مياه سطحية	٥٠٠	٣٠	٥٣٠
المجموع	٧٦٥	١٩٦	٩٦١

المصدر : المصدر السابق "الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة فى الأردن:، ص ٢٣.

وحتى يتسنى لنا معالجة مدى توافق احتياجات الموارد المائية مع مصادر هذه الميـــاه، يمكن تتبع ذلك من خلال الجدول التالى، الذى يعكس العرض الكلى للمياه والطلـــب الكلـــى للمياه خلال سنوات معينة (حسب توفر البيانات الإحصائية) وبالتالى يظهر حـــدة الأزمـــة المائية التى تواجه الاقتصاد الأردنى.

جدول رقم (٤)

الطلب الكلى والعرض الكلى للمياه بالمملكة الأردنية الهاشمية

القطاع	١٩٨٥		١٩٨٩		١٩٩٥	
	الطلب الكلى	العرض الكلى	الطلب الكلى	العرض الكلى	الطلب الكلى	العرض الكلى
منزلى/ صناعى	٢٠٠		٢٤٢		٤٥٢	
الرى / الزراعة	٦٢٤		٧٢١		٨٧٧	
المجموع	٨٢٤	٨٨٤*	٩٦٣	٩٢٢	١٣٢٩	*١٠٥٢

المصدر: المصدر السابق بتحوير الباحثين

يوضح الجدول رقم (٤) العجز الملحوظ فى كميات المياه المستخدمة من قبل مختلف القطاعات منذ الثمانينيات. وتشير الدراسات تفاقم العجز المائى بالأردن خلال الألفية المقبلة.

ويمكن تعليل العجز المائى الذى يواجه الأردن بعوامل أهمها:

١- معدل النمو السكانى المرتفع: يعتبر معدل النمو السكانى الأردنى من أعلى المعدلات ، إذ يقدر بـ ٣,٦% سنوياً (بعض الدراسات تقدره بمعدل ٤,١% سنوياً) مع تطور مستوى المعيشة لسكان المدن الرئيسية (عمان ، الزرقاء ، إربد ، العقبة) بالأردن ، إذ تزيد نسبتهم عن ٨٠% من مجموع السكان، ويستهلك قطاع الأسر حوالى ٢٠% من المياه المتوفرة ، مما أدى إلى استنزاف المياه الجوفية.

٢- يحصل قطاع الرى على ٨٠% تقريباً من مجموع المياه المتوفرة ، وذلك لحدوث توسع فى استصلاح الاراضى الزراعية (شبه صحراوية) مما زاد فى استهلاك المياه لغرض الرى دون صيانة وتحديث قنوات الرى.

٣- لا يستهلك قطاع الصناعة إلا حوالى ١% من المياه المتوفرة.

٤- تدل هذه الإحصاءات أنه ليس ثمة سياسة مائية واضحة لتوزيع استخدامات المياه، بل أن التحيز يتجه نحو قطاع الزراعة الذى ظلت مساهمته فى الناتج المحلى تنخفض تدريجياً ، والوفاء باحتياجات قطاع الأسر المتزايدة.

---

* مختلف مصادر المياه بما فى ذلك المياه الجوفية (متجددة وغير متجددة) والمياه السطحية

كما أن ثمة مظاهر للعجز المائى بالأردن تتمثل فى عدم كفاءة الاستخدام والتوزيع غير العادل للمياه بالأردن أهمها:

١- التحيز لصالح توفير المياه لاحتياجات قطاع الزراعة وقطاع الأسر.

٢- تهرؤ شبكة الرى مما يؤدى إلى تسرب جزء من مياه الرى وعدم تعميم تقنيات الرى الحديثة بالتنقيط أو الرش.

٣- ليس ثمة الاختيار النوعى للمحاصيل الزراعية التى تتطلب استخدام كميات محدودة من مياه الرى على حساب منتوجات زراعية أخرى.

٤- الإسراف فى استهلاك المياه بقطاع الأسر إضافة إلى تهرؤ أجزاء من شبكات توصيل مياه الشرب وتسرب كميات لا تحصى منها.

٥- استنزاف المياه الجوفية نتيجة لضعف الرقابة على حفر الآبار وتقنين الكميات المستخرجة منها.

وقد نجم عن شح الموارد المائية بالأردن وسوء استخدامها ظهور مشكلة تلوث البيئة الأردنية التى تتجلى مظاهرها فيما يلى:

١- مشكلة طرح النفايات والفضلات المنزلية فى غير الأماكن المخصصة لها مما أدى إلى تلوث المياه الجوفية والسطحية.

٢- إن الاستخدام المفرط فى استعمالات الأسمدة والمبيدات الحشرية لمنتوجات القطاع الزراعى أدى إلى تلوث التربة والمياه خاصة فى منطقة الأغوار.

٣- عدم وضوح سياسة إنشائية أو عمرانية واضحة حيث تم إنشاء مشاريع سكنية وصناعية فى مواقع تغذية المياه الجوفية فى عمان ومعان، مما ساهم فى تلوث البيئة.

٤- محدودية معالجة المياه العادمة، إذ بالإمكان تجميعها ومعالجتها بحيث يعاد استخدامها فى أغراض غير منزلية كالزراعة، وبالتالى توفير المياه العذبة لاستخدامات الرى الزراعى.

تسعير المياه بالأردن:

نظراً للعجز المائى الذى يعانيه الاقتصاد الأردنى، فإن نظام تسعير المياه يخضع لتعرفة تصاعدية وفق الوحدات الاستهلاكية المتتالية لقطاع الأسر. وبذلك فإن للوحدات الاستهلاكية

المتتابعة للأغراض المنزلية سعراً تصاعدياً مختلفاً، أى إعطاء كل متر مكعب من المياه المستهلكة سعراً مختلفاً. وتحدد قيمة الفاتورة بضرب حاصل الكمية المستهلكة بسعر آخر متر مكعب مضافاً إليه ٣٠٠ فلس أجرة عداد.

أما فيما يتعلق بتسعير المياه فى القطاعات الصناعية فتقدر بدينار واحد للمتر المكعب، إضافة إلى أجرة الانتفاع المقدرة بمقدار ٥٠٠ فلس إذا كان العقار مخدوماً بالصرف الصحى، ويكون الحد الأدنى لكمية الاستهلاك ٥ متر مكعب من المياه.

والجدول أدناه يوضح الأسعار التصاعدية للمياه المنزلية بالأردن

جدول رقم (٥)

الأسعار التصاعدية للمياه المنزلية بالأردن

الوحدات المستهلكة م٣	السعر فلس/م٣	أجرة الانتفاع فلس/م٣	قيمة الفاتورة
صفر – ٢٠	--	--	٢,٩
٤٠	١٢٠	٣٥	٦,٢
٧٠	٣٣٧	١٢٧٧	٣٢,٧٣١
١٠٠	٥٣٣	٣١٣	٧٤,٩٧
١٢٠	٦٦٤	٢٧١	١١٢,٥٧
١٢١فما فوق	٨٥٠	٣٥٠	

المصدر : سلطة المياه.

الخلاصة والتوصيات:

ثمة عجز مائى مقلق يواجه اقتصاد المملكة الأردنية يتمثل فى فائض الطلب الكلى للمياه على العرض الكلى للمياه، ومصدر هذا العجز المائى يتمثل فى شح الموارد المائية نتيجة للموقع الجغرافى للمملكة الأردنية، ولعدم توفر الكفاءة الاقتصادية فى استخدامات المياه، هذا الوضع سوف يحدد أن المعركة المقبلة خلال الألفية القادمة تتمثل فى معالجة هذا العجز المائى، حتى لا يعيق برامج التنمية الاقتصادية المتفائلة التى يتبناها البرنامج الاقتصادى الأردنى.

وبناء على ذلك نخلص إلى التوصيات التالية:

١- إنشاء بنك معلومات مائية: لن يتم تحديد العجز المائى، إلا إذا توفر بنك معلومات لمصادر المياه واستخداماتها من قبل كل قطاعات الاستهلاك بحيث يتم جمع ومراقبة هذه الإحصاءات المائية دورياً خلال الألفية المقبلة.

٢- تحديد "مسار حرج" لتخصيص المصادر المائية: إن تزايد عدد السكان بالأردن يحتم إعطاء الأولوية فى تخصيص المياه للاحتياجات الأساسية للإنسان. ويتأتى ذلك باتباع سياسة التسعير التصاعدية فى أغراض الصناعة والسياحة، والنظر فى مشكلة دعم مياه الرى للقطاع الزراعى. ويتمثل تحديد المسار الحرج فى رشادة الاستهلاك لمصادر المياه.

٣- إدارة الموارد المائية: التحكم فى معدلات الاستخراج من المياه الجوفية المتجددة وغير المتجددة لاستدامة الاستغلال المائى. ولن يتسنى هذا التحكم إلا بإدارة الموارد المائية فى نقلها وتوزيعها وفق آلية تكنولوجية متقدمة. ويتعزز هذا التحكم بتطوير الموارد البشرية القائمة على إدارة الموارد المائية بالتعليم والتدريب المستمرين.

٤- وعى المستهلك وتطوير التنظيمات التشريعية: نشر حقائق مصادر المياه بالأردن وتوعية جمهور المستهلكين لمصادر المياه بمختلف القطاعات على حدة المشكلة ومساهمتهم فى تحدى العجز المائى، ويكون ذلك مسانداً بتوعية الجمهور بما يستحدث من تطوير فى التشريعات والأجهزة التنظيمية لمصادر المياه، وتستحدث التشريعات دورياً حسب توفر البيانات الإحصائية من بنك المعلومات المائية.

٥- توعية العاملين بقطاع الزراعة بالتركيز على اختيار المزروعات التى تحتاج إلى كمية قليلة من المياه، واستخدام المياه المالحة فى الزراعة ، إذ إن زراعة محصول الشمندر السكرى وريه بالمياه المالحة يعطى إنتاجاً يعادل ٨٤% مقارنة مع استعمال المياه العذبة لريه وبالمثل رى محصول الشعير بالمياه المالحة يعطى ١١٠% مقارنة بالرى بالمياه العذبة.

٦- تقديم صيانة مستمرة وتحديث شبكات توزيع المياه سواء للاستهلاك المنزلى أو الصناعى أو الرى للحفاظ على المياه وعدم تسربها.

٧- استخدام الرى بالطرق الحديثة بالتنقيط والرى بالرش الآلى للتقليل من استهلاك مياه الرى.

٨- الحاجة الماسة إلى المزيد من السدود لتخزين سيول الأمطار الساقطة.

٩- التسعير: إن مجابهة العجز المائى يحتم اتباع سياسة تسعيرية تصاعدية بحيث أن تراعى كلفة التشغيل والصيانة، إلا أن تغطية واستعادة التكلفة الرأسمالية ينبغى معالجتها بحذر حتى تتماشى وسياسة تشجيع الاستثمار.

١٠- الحاجة الماسة إلى مجابهة العجز المائى بالأردن تتماشى وتحديد برنامج البحث والتطوير (R & D) لمصادر المياه بحيث يغزز ويشجع البحث المائى المحلى فى مجال إدارة وتطوير مصادر المياه، ويتم ذلك بالتواصل مع المؤسسات الدولية وخلق برامج بحثية مائية فى المنشآت التعليمية بالأردن حتى يتسنى نقل تكنولوجيا المياه.

المراجع:

١- المراجع العربية:

- البنك المركزى الاردنى، التقارير السنوية، (١٩٩٠ – ١٩٩٧) ، عمان ، الأردن.
- سلطة المياه ، التقارير السنوية، (١٩٩٠ – ١٩٩٧) ، عمان ، الأردن.
- فردوس عبد النبى والشروف على، المصادر المائية فى الأردن توفرها ونوعيتها وتوزيعها، مجلة المهندس الزراعى عدد ٦٣ ، ٦٤ سنة (١٩٩٨) ، ، عمان ، الأردن.
- وزارة الشئون البلدية والقروية والبيئة ، (دائرة البيئة) ، (١٩٩١) ، الاتحاد الدولى لصون الطبيعة والموارد الطبيعية "الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة فى الأردن" عمان – الأردن.

٢- المراجع الأجنبية:

- **Abu – Zeid Mahmoud, (1997), Protection of Water Resources For Future Generations, International Conference Proceedings on Water Management, IAM, Bari, Italy.**
- **Common Michael, (1996), Environmental and Resource Economics: An Introduction, Longman, UK.**
- **Hamdy Atef and Lacirignola Cosimo, (1997), Water Resources Challenges and Irrigated Agriculture in the Arab Countries, Arab Management Unit Proceedings Conference, University of Bradford, Bradford, UK.**
- **Hirshleifer Jack, (1988), Price Theory and Application, Prentice Hall, USA.**
- **Nafziger Wayne, (1990) The Economics of Developing Countries, Prentice Hall, USA.**
- **Salvatore Dominick, (1991), Microeconomics, Harper Collins, USA.**

- **Stiglitz Joseph, (1988), Economics of the Public Sector, Norton, USA.**

- **Tietenberg Tom, (1994), Environmental Economics and Policy, Harper Collins USA.**

- **Todaro Michael, (1997), Economic Development, Longman, UK.**

الفصل السابع والثلاثون

الإدارة المشتركة لموارد المياه العربية

د / محمد عبد السلام عاشور*

مقدمة :

فى جو مشحون بإرهاصات وهواجس حرب قادمة على المياه فى المنطقة يكـــون مــن واجب المختصين تكثيف العمل لإلقاء الضوء على أبعاد المشكلة من كافة جوانبها فى دراسة متأنية لمعطيات الحاضر ووقائع الماضى ونبوءات المستقبل ٠

وكما هو الحال دائما فها هو مركز دراسات المستقبل يقوم بدوره الخـــلاق فـــى وقتـــه المناسب بالدعوة لمؤتمر المياه العربية وتحديات القرن الحادى والعشرين ٠ الذى يشـــرفنى المشاركة فيه بهذا العمل الذى أرجو أن يكون لبنة مفيدة فى بناء علمى شامخ يأخذ المركـــز على عاتقه إرساء قواعده والاستفادة بعطاءه وسوف أحاول فى هذه الورقة إلقـــاء الضـــوء على جوانب قضية المياه العربية من المنظور الهندسى على محـــاور ثـــلاث علـــى النحـــو التالى:-

المحور الأول : المياه فى المنطقة العربية تاريخيا وجغرافيا ٠

المحور الثانى : المياه فى المنطقة بين الوفرة والندرة ٠

* أستاذ هندسة الرى ومصادر المياه بكلية الهندسة – ومدير مركز الدراسات والاستشارات الهندسية – جامعة أسيوط

المحور الثالث : المياه فى المنطقة وحتمية الإدارة المشتركة .

وسنتناول بإيجاز شديد تقديم عرضا موجزا لكل محور من المحاور الثلاثة مستعينا بوقائع الماضى وإيضاحات الحاضر وهواجسه ونبوءات المستقبل ودلائلها .

أولا : المياه فى المنطقة العربية تاريخيا وجغرافيا :

إذا كان حديثنا عن موارد المياه بالمنطقة العربية فيجب أولا أن نتناول جغرافية المكان ونتعرف على خصائصه وترصد ظواهره المناخية والطبوغرافية والتاريخية والهيدروليكية .

فالشرق الأوسط على وجه العموم جزء من شريطٍ صحراوى شاسع ممتد الأطراف بداية من شواطئ أفريقيا على المحيط الأطلسى غربا ونهاية بصحارى آسيا الوسطى شرقا، حيث يعد هذا الشريط من أعرض النطاقات القاحلة على الكرة الأرضية فيما عدا ما يتخلله عرضا من مناطق رطبة على طول سواحل البحر الأبيض المتوسط بمنطقة شمال إفريقيا وفوق جبال الشام فى فلسطين ولبنان وجبال اليمن ثم على بعض مواقع سلسلة جبال طوروس وزاجروس حيث يمكن أن تكون معدلات سقوط الأمطار عالية الغزارة . وتتراوح فى المتوسط بين ٥٠٠ مم و ٧٠٠ مم فى السنة بل وتتجاوز أحيانا الألف مم فى العام.

ولكن هذه المعدلات للأسف ليس لها مردودها التنموى الملموس لتركزها فى خلال موسم الشتاء بما يفجر قضية أهمية الحفاظ على تلك المياه ومكافحة الجفاف الذى يغلب على المنطقة طوال الجزء الباقى من العام ، وفى ذات الوقت فإن حرارة الجو فى المنطقة تجعل من معدلات الفقد بالبخر من تلك المياه قيماً تقارب معدلات سقوط الأمطار ! !

كما لا يفوتنا أيضا أن عدم انتظام معدلات سقوط الأمطار على وجه العموم يؤدى بالتالى إلى عدم انتظام الفيضانات السنوية للأنهار وتذبذب إيراداتها بين حد الجفاف وحد الوفرة بل والتدمير بالإضافة إلى عدم انتظام تزويد الطبقات الجوفية بالمياه لضمان تغذية مستمرة تسمح بسحب مناسب من تلك الطبقات وتنمية مجموعات الآبار الساحبة منها .

وعليه يمكن أن نرصد التجمعات الحضارية الكبرى بهذه المنطقة فى وديان الأنهار وروافدها وليس عند مناطق تركز سقوط الأمطار وذلك بما توفره الأنهار ووديانها من مصدر مياه دائم إلى حد ما، بفضل مجموعات المنشآت المائية على هذه الأنهار التى ضمنت تغذية مائية مناسبة للقنوات الآخذة منها على مدار السنة تقريبا مما ترتب عليه إمكانية

تنظيم دورات زراعية ناجحة ومستمرة تعظم الاستفادة بالأراضى الزراعيــة علــى ضفــات الأنهار بزراعتها بأكثر من محصول على مدار السنة المائية الواحدة بعد ما كانت لا تجــود إلا بمحصول واحد فى بدايات هذا القرن ٠٠٠٠ هذا عن المياه السطحية ٠

أما عن المياه الجوفية وهى مصدرٌ مهمٌ للمياه لم نستنفذ طاقاتنا بعد فــى استكشــاف أبعاده وأحجامه وتنميته واستغلاله حيث يحتوى هذا الشريط الجاف المشار إليه سابقا علــى بعض التجمعات السكانية التى لا يتجاوز عددها بضع عشرات أو مئات الآلاف من الســكان تتناسب مع العطاء المتواضع لمياه الآبار الجوفية التى تم دقها فى هذه المناطق ٠

الأمر الذى لا يقارن بالتجمعات البشرية الكثيفة التى اجتذبتها وديان الأنهار حيث يمثــل وادى النيل الذى يمتد فى مسافة تزيد عن ثلاثة آلاف كيلو متر من جنوب الســودان إلــى البحر المتوسط أكبر هذه التجمعات البشرية بما يزيد عن ٨٠ مليون نسمة على طول نــهر النيل فى مصر والسودان

يليه وادى دجلة والفرات بسوريا والعراق الذى يضم ما يزيد عن ٤٠ مليون نسمة ثــم يأتى وادى نهر الأردن (الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان وإسرائيل) الذى يخدم ما لا يقــل عن ١٥ مليون نسمة حول مجرى نهر الأردن ٠

ثانيا :المياه فى المنطقة بين الوفرة والندرة :

فإذا كانت هذه هى الوديان المائية السطحية الكبرى فى الشرق الأوسط التى توفر حســب ما يتوافر من بيانات فى الوقت الراهن ما بين ١٦٠ ، ٢٠٠ مليار من الأمتار المكعبة بمــا يضمن للفرد الواحد من قاطنى هذه الوديان الثلاثة ما لا يقل عن ١٨٠٠ مترا مكعبــا مــن المياه سنويا وهى قيمة تزيد عن حد الوفرة المائية المفترض ٠ حيث حدد مكتب البحــوث الجيولوجية والمعدنية الفرنسى متوسط استهلاك الفرد بألف متر مكعب فى العام ٠٠٠ انظر الجدول التالى الذى يبين الموارد المائية لدول الشرق الأوسط بالمتر المكعــب للفــرد فــى العام٠ والذى يتضح منه تدنى نصيب الفرد فى كل من غزة والأردن عن مستوى حد الفقــر المائى والذى يبلغ حوالى ٥٠٠ متر مكعب للفرد سنويا بينما يقل نصيب الفرد فى كل مــن مصر وسوريا عن حد الوفرة المائية أو المتوسط الملائم للفرد فى العام ٠

فى نفس الوقت يتجاوز نصيب الفرد فى كل من لبنان والعراق وتركيا حد الوفرة المائية بنسبة كبيرة تصل إلى عدة آلاف من الأمتار المكعبة ٠ الأمر الذى يعطى دلالة قاطعة على أن المشكلة ليست مشكلة نقص مياه بقدر ماهى مشكلة توزيع وإدارة ٠

فمن الواضح مثلا أن المتوسط المطلق لنصيب الفرد من المياه بالمنطقة والبالغ ١٨٠٠ متر مكعب سنويا يفوق مرة ونصف المرة متوسط نصيب الفرد فى مصر الذى يتجاوز بقليل الألف متر مكعب سنويا.

وإن دل الرسم البيانى السابق بيانه على شئ فإنما يدل على التباين الفج فى إيرادات المياه الإقليمية فهناك مياه أكثر من اللازم على صعيد المنطقة ككل ونقص مزمن على الصعيد الإقليمى والمحلى وبالأخص فى مناطق وادى الأردن ودول الخليج وشبه الجزيرة العربية حيث تحظى تركيا والعراق ببضعة آلاف من الأمتار المكعبة من المياه للفرد سنويا٠ فى ذات الوقت الذى تقف فيه مصر وسوريا تحت حد المستوى المتوسط لنصيب الفرد سنويا طبقا لتقييم منظمة الصحة العالمية وفى حين آخر تواجه الأرض المحتلة والأردن جفافا مستديما حيث يقل متوسط نصيب الفرد من المياه فى هذه المنطقة عن ٥٠٠ متر مكعب سنويا ٠٠٠ إذن فالموارد الإقليمية المائية كبيرة ولكن التوزيع الواقعى لها سيئ ٠

ويمكن أن نلخص معطيات السياسة الهيدروليكية للمنطقة فى الآتى :

١- جميع الأنهار الكبرى فى المنطقة تنبع أو تمر فى دول غير عربية وذلك يتمثل فى نهر النيل بمنابعة الأوغندية على مدار العام والأثيوبية فى فترة الفيضان ٠ وكذلك فى نهر دجلة بمنابعه التركية والإيرانية ٠ ونهر الفرات بمنابعه التركية ثم نهر الأردن بمنابعه فى الأراضى المحتلة ٠

٢- معدلات الاستهلاك العالية تقع فى مناطق مصبات الأنهار عادة حيث تتعاظم الحاجة لمزيد من المياه بدافع الزيادة السكانية فى حين نجد أن الكثافات السكانية المتوسطة والمنخفضة تقع بمناطق منابع الأنهار حيث الوفرة المائية ٠

٣- معدلات السقوط العالية نسبيا للأمطار فى بعض أجزاء المنطقة العربية يقابلها مناخ حار لذات المناطق مما يجعل معدلات الفقد بالبخر تكاد تتساوى مع معدلات سقوط الأمطار الأمر الذى يلفت النظر بشدة إلى أهمية التدخل العلمى السريع لرفع معدلات

الإفادة من مياه الأمطار بتلك المناطق باستخدام تكنولوجيا حديثة لأعمال التخزين والتوزيع والتحكم ٠

٤- هشاشة الاتفاقيات التى تنظم عملية توزيع حصص مياه الأنهار ٠

٥- افتقار القانون الدولى الذى ينظم استغلال مياه الأنهار المشتركة إلى آلية للتنفيذ ٠

ومن واقع ما تقدم من عرض سريع لمفارقات موارد المياه بالمنطقة العربية وجغرافية توزيعها يمكن أن ننتقل للحديث عن المحور الثالث.

ثالثا :المياه فى المنطقة وحتمية الإدارة المشتركة :

لقد كشف العرض السابق بيانه مدى التفاوت الكبير فى إيرادات النهر مع اختلاف مناطق تواجد الوفرة فى المياه عن أماكن الكثافات السكانية العالية وكذا الطبيعة المناخية الجافة على امتداد الوطن العربى الأمر الذى يجعل من فكر الإدارة المشتركة للمياه مخرجا وحيدا لأزمات المياه فى مناطق الحاجة خاصة وأن المياه ستكسب أهمية متزايدة تفوق أهمية الأرض حيث يمكن تطويع التكنولوجات الحديثة لخدمة أغراض زراعة أى أرض مهما كانت نوعيانها ولكن المياه لا يمكن الاستغناء عنها أو استبدالها ٠

كما أن بعض مناطق الشرق الأوسط ستكون أكثر عرضة لحروب المياه خاصة وأن ٦٠% من مصادر المياه فى المنطقة العربية يأتى من خارج الوطن العربى ٠

والجميع يلمس الآن المشاكل القائمة بين كل من تركيا وسوريا والعراق حول الخلاف على تقسيم مياه نهرى دجلة والفرات كما نعلم ما تعانيه إسرائيل من مشاكل فى المياه تجعلها تتقارب مع تركيا لتزويدها بالمياه ٠

فى ذات الوقت يمكن تحسس المأساة الحقيقية فى اللا مساواة الطبيعية أو السياسية فى توزيع المياه عندما تمس كثافات سكانية كبيرة تتضاعف بمعدلات عالية فسكان المنطقة يتزايدون بمعدل ٣% فى المتوسط كحد أدنى كما هو فى إسرائيل دون الأخذ فى الاعتبار زيادة سكانها بالهجرة فى الوقت الحاضر ٠ وحد أقصى فى الأردن يزيد قليلا عن ٤% ٠ وهو ما يعنى بالمعايير الإحصائية تضاعف عدد السكان فى المتوسط كل ٢٥ سنة فإذا كانت المعطيات الجغرافية الطبيعية الراهنة تحول دون إعادة توزيع الموارد المائية فى المنطقة بقدر أكثر عدالة فإن النمو السكانى المصاحب لركود الموارد المائية المتاحة سيفاقم من

الآثار السلبية المترتبة على النقص العام واللا مساواة المحلية وعليه يصبح من الضـوورى التفكير فى شروط إعادة توزيع مجموع الموارد الإقليمية فى الشرق الأوسط من دجلة الـــى النيل واستغلال جزء من المياه الجوفية من جهة ومياه البحر من جهة أخرى بعد تحليتـــها وتلك رهانات جديدة ليست خاسرة أثبت العلم الحديث مقدما أن نتيجتها النهائيـــة ســتكون بالإيجاب ٠

والجدول رقم (١) يوضح الموارد المائية السطحية والجوفية بالعالم العربى حسب مـــاهو متاح من بيانات عام ١٩٨٥ وإن كانت قد تغيرت بعد ذلك كثيراً عن هذه الأرقام حيث بلغت أوائل هذا العقد الحدود الدنيا لنصيب الفرد ٥٧م٣ / العام والحدود العليا٥١٠٠ متر مكعـــب فى العام٠

فقد بات من المتعين على العديد من الدول العربية مواجهة الانتكاسات السلبية لظواهـــر احتباس دول منابع الأنهار لنصيبها العادل من المياه كما هو الحال إذاء مياه الشـــرب فـــى عمان التى يصلها من بحيرة طبرية إضافة إلى تلوثها بالصرف الصحى ونفايات المصـــانع الإسرائيلية فى ذات الوقت لا تزال إسرائيل تمارس عمليات الســـرقة العلنيـــة لاســتحقاقات مناطق السلطة الفلسطينية ولبنان من مياه الأنهار التى تنبع فـــى الأرض المحتلـــة ٠٠٠٠ بخلاف السرقة الخفية من خلال السحب من مخزون المياه الجوفية دون رادع مـــن القـــوة أوالقانون أو الاتفاقات المعقودة فى هذا الشأن ٠

ومما لاشك فيه أن مشكلة توزيع حصص مياه النيل أصبحت قضية الساعة وكل ســـاعة لكل مصرى (فمصر التى هى هبة النيل كما قال هيرودوت المؤرخ الإغريقى الشهير) وبدون النيل فلا حياة لمصر وأهلها ولذا فهى تحاول بكافة الطرق سد الفجوة الكبيرة بين مواردهـــا المحددة من إيرادات النهر العظيم وبين احتياجاتها المتزايدة لمقابلة الكثافة السكانية العاليـــة عن طريق العديد من المشاريع الاستراتيجية الكبرى لتعظيم الإفادة من كمياتها المتاحة مـــن مياه النيل فكان مشروع السد العالى العظيم فى الستينات من هذا القرن وأخـــيرا مشـــروع توشكى العملاق فى التسعينات وغيرهما من المشاريع العملاقة مثل شرق العوينات وترعـــة السلام والشيخ جابر ٠

كما يجب رصد الصعوبات التى تعترض إنجاز تلك الأهداف الحيوية ليس فقط على صعيد زيادة موارد مصر من مياه النيل وإنما المستجد الخطير هو منازعتها حول حصتها المقررة

والمنتظمة منذ سنوات بعيدة عبر العرف التاريخى الذى يجمع دول حوض النيل والذى ظل سائدا إبان عهود الاستعمار الأوربى للقارة الأفريقية وأحكام القانون الدولى حيث يوجد الآن تجمع يشمل جميع الدول المشتركة فى حوض النيل وهى ١٠ دول يطلق عليه اسم (تكونيل) تأسس عام ١٩٩٤ بعد أن تم تجميد نشاط مجموعة (الأندوجو) السابقة، حيث تتعاون هذه الدول الآن فيما بينها للاستفادة من الموارد المائية غير المستفاد بها حتى الآن وهى تمثل نسبة كبيرة من مياه النيل وقد أقرت خطة شاملة لتنمية الموارد المائية لحوض النيل فى صورة ٢٢مشروعاً بدأت بعض المؤسسات المالية فى تمويل بعضها بالفعل.

فإذا كان السد العالى واحداً من أعظم المنشآت المائية على النهر العظيم قد أدى دوره على خير وجه منذ بناءه عام ١٩٦٤ وحتى الآن فى الحفاظ على الأراضى وتوفير الغذاء والنماء لمصر ٠ فإن السد العالى ليس بوسعه التدخل فى أعالى النهر ليضمن وصول المياه المغذية له والتى تضمن امتلاءه ٠ فلو استمر انخفاض إيرادات النهر طويلا لأصبح من الصعب على مصر مواصلة الاعتماد على الاحتياطى المخزون الذى يؤمنه لها السد العالى. وبات من الضرورى التفاوض على حصة جديدة من مياه النيل ٠

ولقد أدركت الإستراتيجية الهيدروسياسية المصرية أهمية السعى للتفاوض بشأن إدارة مشتركة للمياه نتيجة للتقلبات المناخية الأخيرة وتزايد عدد السكان ٠٠٠٠٠ فعلى الرغم من أن السد العالى لازال قادرا على التحكم فى نظام المياه فى البلاد فإن أى توقف أعلى النهر عن تغذيته بالمياه سيؤثر بالطبع على أسفله.

ولم يعد السد العالى أداة دفاع كافية عند مصر " هبة النيل" !! لأنه إن كان السد قد نجح فى تأجيل مشاكل المياه مع دول الحوض لمدة بلغت حتى الآن ثلاثة عقود فأن مصر غدت تواجه من جديد نفس المشاكل المائية بعد أن نال الجفاف والزيادة السكانية من قدرات السد العالى وظهرت من جديد أهمية التفاوض على كل شئ بما فى ذلك تقسيم المياه مع بقية دول الوادى مع احتمال انهيار الإستراتيجية الهيدروسياسية المعتمدة أساسا على السد العالى وما يؤمنه من مخزون ٠

فى ذات الوقت تبذل مصر جهودا كبيرة لتعظيم الاستفادة من المصادر غير التقليدية للمياه كالمياه الجوفية ومياه الأمطار والسيول وتحلية مياه البحر بالإضافة إلى ترشيد استخدام المتاح الحالى من المياه مع إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى بعد خلطها ٠

فى هذا المجال أود أن أطرح تصورا جديدا لتقليل كم الإهدار الكبير فى استخدام الميـــاه لأغراض الرى عن طريق القنوات المكشوفة والمساقى التى تتجاوز الـــ ٥٠% وذلك بتبنـــى مشروعا قوميا لتحويل كافة ترع التوزيع المكشوفة الى أنابيب ميـــاه مدفونـــة ذات أقطـــار وانحدارات تسمح بتلبية الاحتياجات المائية لمساحات الأراضى المرتبة عليها عـــن طريـــق فتحات تغذية مناسبة وبذلك نحقق أكثر من هدف قومى وبيئى ففى الوقت الذى نوفـــر فيـــه كميات المياه المهدرة نقلل من حدة مشكلة إرتفاع مناسيب الميـــاه الجوفيـــة أو الأرضيـــة بالقرية المصرية بشكل أصبح يهدد خصوبة الأرض وسلامة المبانى بالإضافة إلى الضغـــط على شبكة الصرف وفى ذات الوقت يمكن إضافة رقعة زراعية جديدة من الأراضى الخصبـــة التى كانت تستهلكها شق تلك الترع المكشوفة وتقدر بما لا يقل عن ١٠% مـــن المســـاحة المنزرعة وهى كمية لا يستهان بها ٠

أما المردود البيئى فهو لا يقل أهمية عن تلك المكاسب حيث نقضى تماما على مشـــكلة البلهارسيا العدو الأول للفلاح المصرى والذى يأخذ من المجارى المائية المكشوفة وما بـــها من حشائش عائلاً رئيسيا له ٠

جدول رقم (١)

القطـــــــــر	١ الموارد المائية السطحية (مليون م٣/ سنة)	٢ الموارد المائية الجوفية (مليون م٣/ سنة) الوارد السنوى	٣ المخزون	١+٢ مجموع الموارد المتجددة مليون م٣	عدد السكان الحالى ١٩٨٤ مليون نسمة	نصيب الفرد من مجموع الموارد المتجددة (م٣)
المملكة الأردنية الهاشمية	٩٠٠	٩٥٠	١٢٠٠٠	١٤٩٠	٢,٦٤٥	٥٦٣
دولة الإمارات العربية المتحدة	١٥٠	١٣٤	٥٠٠٠	٢٨٤	٠,٧٧٢	٣٧٨
دولة البحرين		٩٠	–	٩٠,٠	٠,٣٦٧	٢٤٥
الجمهورية التونسية	٢٦٣٩	١٧٢٤	١٧٠٠٠٠	٤٣٥٤	٧,٣٣٢	٧٧٩
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	١٣٠٠٠	٤٢٠٠	١٥٠٠٠٠	١٧٢٠٠	٢٢,٣٤٧	٧٧٠
جمهورية جيبوتى	١٩٩	–	–	١٩٩	٠,١٨٧	١٠٦٤
المملكة العربية السعودية	٣٢٠٨	٢٣٣٨	٣٥٤٠٥٠	٥٥٤٦	١٠,١١٦	٥٤٨
جمهورية السودان	٦٠٦٤٥	٩٠٠	٣٩٠٠٠	٦١٥٤٥	٢٢,٠٠٠	٢٧٩٨
الجمهورية العربية السورية	٢٢١٠٠	٢٩٣٥	–	٢٥٠٣٥	١٠,٦٠٠	٢٣٦٢
جمهورية الصومال الديمقراطية	٨١٥٦	٣٣٠٠	–	١١٤٥٦	٥,٨٥٨	١٩٥٦
الجمهورية العراقية	٨٠٠٠٠	١٠٠٠	–	٨١٠٠٠	٥١,٦٠١	٥١٩٢
سلطنة عمان	١٤٧٠	٥٦٤	–	٢٠٣٤	١,٠١٦	٢٠٠٢
فلسطين	٤٠٠٠	٩٥٠	–	٤٩٥٠	٤,٣٦٠	١١٣٥
دولة قطر	–	٥٥	٢٥٠٠	٥٥	٠,١٧٨	٣٠٩
دولة الكويت	–	١٦٠	–	١٦٠	١.٤٩٨	١٠٧
الجمهورية اللبنانية	٤٨٠٠	٣٠٠٠	١٣٦١	٧٨٠٠	٣,٤٣٥	٢٢٧١
الجماهيريـــة العربيـــة الليبيـــة الشـــعبية الإشتراكية	١٧٠	٢٥٠٠	٤٠٠٠٠٠	٢٦٧٠	٣,٦٦٥	٧٢٩
جمهورية مصر العربية	٦٢٠٠٠	٤٥٠٠	٦٠٠٠٠٠	٦٦٥٠٠	٤٦,٩٢٣	١٤١٧
المملكة المغربية	٢١٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٣٣٠٠٠	٢٤,٣١١	١٣٥٧,٤
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	٥٨٠٠	١٥٠٠	٤٠٠٠٠٠	٧٣٠٠	٢,٠	٣٦٥٠
الجمهورية العربية اليمنية	٢١٠٠	١٠٠٠	–	٢١٠٠	٢,٢٤٨	١٣٧٩
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٢٤٠٠	٤٠٠	–	١٨٠٠	٥,٨١٥	٣١٠
الإجمالى	٢٩٥٧٢٨	٤١٨٤٠	٧٧٣٣٨٦٦	٣٣٧٥٦٨	١٩٢,٢٧٤	١٧٤٥

الفصل الثامن والثلاثون

الموارد المائية والتنمية الزراعية فى الشرق الأوسط

د. مصطفى محمد العبد الله الكفرى*

المقدمة :

تعد الزراعة من أقدم الأنشطة الاقتصادية التى عرفتها البشرية، كما تعد من أكثر الأنشطة أهمية، ذلك لأنها تشكل مصدراً لإشباع الحاجات الأساسية للمجتمع (الغذاء والكساء والمأوى)، وتستوعب قسماً كبيراً من الموارد البشرية، لذا نلاحظ أن تنمية مجمل الاقتصاد الوطنى ترتبط بالتنمية الزراعية. وتأتى ضرورة وأهمية البحث فى مجال التنمية الزراعية والموارد المائية فى الوطن العربى من خلال العوامل التالية :[1]

١. يعد النشاط الزراعى النشاط الإنتاجى الأول للإنسان على هذه الأرض.

٢. للزراعة دور رئيسى فى تطوير كافة الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

٣. لم يعد النشاط الإنتاجى فى قطاع الزراعة نشاطاً بدائياً يعتمد على هبات الطبيعة من موارد مياه وأراض صالحة للزراعة وسواها، بل أخذ الإنسان يفيد من التطور الثقافى والتقدم العلمى فى الزراعة ووصل هذا النشاط إلى مرحلة التصنيع.

٤. تعاظم قدرة الإنسان على الاستفادة من الموارد الطبيعية فى قطاع الزراعة.

---

* رئيس قسم الاقتصاد ، جامعة دمشق

٥. استخدام التحليل الاقتصادى فى النشاط الزراعى بهدف اختيار طرق الإنتاج وفنونه الملائمة وذات المردود الاقتصادى الأعلى.

٦. يشكل العاملون فى قطاع الزراعة نسبة عالية من قوة العمل فى مختلف بلدان العالم. ويشغل الزراعيون نسبة عالية من مجمل سكان العالم.

٧. لايزال قطاع الزراعة يسهم بنسبة عالية من مجمل الإنتاج العالمى وتؤمّن المنتجات الزراعية الغذاء للإنسان كما أنها مادة أولية للصناعات الغذائية.

٨. يخضع النشاط الاقتصادى المتمثل فى الإنتاج الزراعى لمؤثرات خارجة عن إرادة الإنسان المنتج، وهذا يشكل خصوصية فى ضرورة التعامل مع هذا النشاط.

"تناقص الوقت اللازم لإنتاج السيارة من الحديد (الفترة بين دخول الحديد إلى المصنع وخروجه على شكل سيارة جاهزة للاستخدام) من ٢١ يوماً فى عام ١٩١٧ إلى ساعة و ١١ دقيقة فى عام ١٩٣٠، وهو أقل بكثير فى يومنا هذا، ولكن يظل الزمن الضرورى لإعادة الإنتاج الزراعى والحيوانى ثابتاً تقريباً ٢٢-٢٧ شهراً بالنسبة للبقر، و ٢٤٥ يوماً بالنسبة للقمح، ولتفقيس صوص من البيضة يلزم ٢١ يوماً"[٢]

كل هذه العوامل تعطى الزراعة والتنمية الزراعية أهمية خاصة من النشاط الاقتصادى العالمى وفى حياة البشر بشكل عام.

يعد الوطن العربى من المناطق ذات الموارد المائية المحددة قياساً بمساحة الأراضى الصالحة للزراعة، أو قياساً بالموارد المائية المتوفرة فى البلدان الفنية بالمياه. يقوم حجم الموارد المائية فى الوطن العربى بنحو ١٥٥ مليار متر مكعب سنوياً موزعة حسب المصادر التالية :

١- الأمطار.

٢- الأنهار.

٣- المياه الجوفية.

وتطرح المتغيرات الدولية الجديدة تحديات هامة أمام تطوير قطاع الزراعة وإنتاج الغذاء فى الوطن العربى بهدف زيادة كمية الإنتاج الزراعى وتطوير ورفع الكفاءة التسويقية وتحسين مستوى الأمن الغذائى. وهذا يستوجب انتهاج أنماط جديدة فى

السياسات الزراعية والاستثمار والأساليب التكنولوجية المستخدمة، وتنسجم مع الاحتياجات وتستفيد من الفرص الجديدة فى مجال تحرير التجارة وفى مجال العلوم البيولوجية وتكنولوجيا الاتصالات.[٣]

أولاً – التنمية الزراعية فى الوطن العربى :

تعد التنمية الزراعية الشاملة (التنمية الريفية المتكاملة) مهمة مستمرة طويلة الأمد تتصف بالشمولية والتكاملية والتعددية. وتنطلق فى العملية البنائية من الأسفل إلى الأعلى وفق مبدأ الاعتماد على النفس. وهذا يتطلب توفر الإرادة السياسية القادرة والراغبة فى إحداث تغييرات هيكلية لبنية المجتمع فى ظل التخطيط الشامل، كما تتطلب العدل فى التوزيع والمشاركة الجماهيرية، والبيئة المؤسسية المناسبة وبخاصة ما يتعلق بالإصلاح الزراعى والمؤسسات الريفية، وإدارة التنمية الريفية. مع التركيز على سياسات الاستثمار من زاوية إعادة توزيعه بين الوحدات المختلفة فى إطار التنمية الريفية المتكاملة.

ويعتمد الإنتاج الزراعى والغذائى على ثلاثة عوامل رئيسية :[٤]

- المصادر الطبيعية (الأرض والموارد المائية والمناخ).
- الأيدى العاملة (قوة العمل والطاقة المستعملة فى الإنتاج).
- رأس المال اللازم لتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعى (البذور والأسمدة، والألياف ومختلف المشاريع).

إضافة إلى السياسة التى ينتهجها كل بلد فى تخطيط الإنتاج الغذائى وتشجيعه، وكفاءة الإنتاج وفعالية استعمال الموارد واستخدام العلم والتكنولوجيا والمؤسسات العلمية لدعم الإنتاج الزراعى والغذائى وزيادة الإنتاجية.

١– خصائص التنمية الزراعية فى الوطن العربى :

تبلغ مساحة الرقعة الجغرافية للوطن العربى حوالى ١٤٠٢,٤٥ مليون هكتار وتبلغ مساحة الأراضى القابلة للزراعة ١٩٨,٢٠ مليون هكتار وفى عام ١٩٩٦ بلغت مساحة الأراضى المزروعة ٦٩,٢٤ مليون هكتار. وتبلغ مساحة الأراضى الحراجية "الغابات" ٧٤,٣١ مليون هكتار وهى تشكل أقل من ٥% من الرقعة الجغرافية للوطن العربى. أما

بالنسبة للمراعى فتبلغ مساحتها ٥٠٢,٦٩ مليون هكتار. وتبلغ مساحة الأراضى الزراعية المروية ١١,١٣ مليون هكتار.°

لقد بلغ متوسط نصيب الفرد من القوى العاملة الزراعية من الناتج المحلى الزراعى على مستوى الوطن العربى فى عام ١٩٨٠ نحو ١١١٦ دولار. وبدرجة متفاوتة من قطر عربى لآخر. كما بلغ متوسط الناتج المحلى الزراعى من الأراضى المزروعة فى عام ١٩٨٠ على مستوى الوطن العربى حوالى ٥٢٧ دولار للهكتار الواحد. وفى علم ١٩٩٥ بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ٢١٦٧,٤٧ دولار، كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعى ٢٨٤,٠٤ دولار.

يمثل سكان الريف فى الوطن العربى حوالى ٤٨% من مجموع السكان تعتمد الغالبية العظمى منهم فى نشاطها الاقتصادى على الزراعة. وكانت نسبة العمالة الزراعية فى عام ١٩٩٥ حوالى ٣٦% من اجمالى القوى العاملة ويلاحظ تراجع هذه النسبة بسبب تزايد الهجرة من الريف إلى المدينة الناجمة عن ضعف الخدمات الأساسية فى الريف وتدنى عوائد القطاع الزراعى بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وتتفاوت نسبة العاملين فى القطاع الزراعى إلى إجمالى القوى العاملة من دولة لأخرى، حيث ترتفع هذه النسبة فى كل من الصومال وموريتانيا لتصل إلى أكثر من ٥٣% من إجمالى القوى العاملة، وفى بلدان أخرى كالسودان واليمن يبلغ العاملون فى الزراعة أكثر من نصف عدد القوى العاملة فيها، وفى مصر ٣٠% وفى السعودية ١٥% وفى المغرب ٤٠% وفى العراق ٢٦% وتنخفض هذه النسبة فى الأردن إلى ١٥% ولا تتجاوز تلك النسبة ٧% فى الدول العربية ذات الموارد الزراعية المحدودة مثل الكويت والبحرين والإمارات وقطر.

وتمتلك الدول العربية قطعاناً من الماشية (الغنم، الماعز، الأبقار، الجمال والجاموس) تصل إلى حوالى ١٩٠,٥٧ مليون رأس. وتشكل قطعان الماشية المصدر المتجدد الذى يزود السكان بالحليب واللحوم الحمراء. وفى عام ١٩٩٥ وصل إنتاج الوطن العربى من اللحوم الحمراء كمية ٣١٩٢,٧٩ ألف طن ومن لحوم الدواجن ١٦٢١,٩٩، ومن الألبان ١٦٧٨٥,٨٠ ألف طن ومن البيض ٨٥٠,٥٦ ألف طن ومن الأسماك ٢٣١٢,٧٢ ألف طن.

ويمكن قياس أوضاع التنمية الزراعية فى الوطن العربى من خلال المؤشرات التالية :

١) متوسط قيمة إنتاج العامل فى القطاع الزراعى. ويتم تحديد متوسط قيمة إنتاج العامل فى القطاع الزراعى بالاستناد على عدد من العوامل أهمها:

أ- سياسات تدريب العمالة والتركيب العمرى للقرى العاملة.

ب- مدى توفر عناصر الإنتاج.

ج- طبيعة علاقات الإنتاج.

د- الأسعار الزراعية المحلية والعالمية.

هـ- علاقة قطاع الزراعة بقطاعات الاقتصاد الوطنى الأخرى (الصناعة، الخدمات).

٢) معدل نمو الإنتاج الزراعى: لقد تناقصت الأهمية النسبية للقطاع الزراعى فى الناتج المحلى الإجمالى للاقتصاد القومى على مستوى الوطن العربى، ويرجع ذلك إلى أن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الزراعى كان أقل من معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى القطاعات الاقتصادية الأخرى. وصل معدل نمو الإنتاج الزراعى خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠. إلى أعلى مستوى له فى ليبيا ١١,١% تليها سورية ٨,٣% ثم الكويت ٧,٤% وأقل من ٥% فى الدول الأخرى. واستمر هذا الاتجاه خلال حقبة الثمانينيات والتسعينيات من هذا القرن ولكن بنسب أقل.

٣) الميزان التجارى للسلع الزراعية: وصلت قيمة الواردات الزراعية العربية فى عام ١٩٨١ حوالى٢١.٢ مليار دولار وقد تزايدت بمعدل سنوى قدره ٢٦% خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠ فى حين بلغت قيمة الصادرات الزراعية فى عام ١٩٨١ حوالى ٣,١ مليار دولار. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة قيمة الصادرات الزراعية إلى قيمة الواردات الكلية قد بلغت حوالى ٥% فى عام ١٩٧٩ ثم انخفضت إلى نحو ٢% فى عام ١٩٨٠. الأمر الذى يشير إلى ضآلة مساهمة الصادرات الزراعية فى تمويل الواردات الكلية على مستوى جميع الدول العربية.[٦] وفى عام ١٩٩٥ وصلت قيمة الواردات الزراعية العربية إلى ١٩,٦٧ مليار دولار.

ويمكننا تحديد أهم عوامل وأسباب تدنى الإنتاج الزراعى والإنتاجية فى الوطن العربى وفقاً لما يلى:[٧]

١- الاعتماد فى معظم البلاد العربية على الزراعة المطرية، والتعرض لقسوة الظروف المناخية وتقلباتها وهذه مشكلة عامة لجميع البلاد العربية.

٢- محدودية المياه المستخدمة للرى، خاصة فى الأردن وفلسطين وتونس والجزائر وسوريا واليمن وجيبوتى والإمارات والبحرين والسعودية وقطر والكويت.

٣- ازدياد ملوحة التربة والمياه الجوفية بسبب الاستنزاف الجائر للموارد المائية، وخاصة فى البحرين وعمان وفلسطين وموريتانيا.

٤- تدهور خصوبة التربة بسبب الزراعة والرعى الجائر. وهذه مشكلة عامة فى جميع البلاد العربية، وموجودة فى مصر فى الأراضى الزراعية القديمة.

٥- استمرار وجود الضرائب المباشرة على الزراعة فى بعض البلاد العربية، وكذلك الضرائب غير المباشرة الناجمة عن التأخر فى تحرير أسعار العملات فى بعض الحالات أيضاً. ومن الأمثلة على الضرائب المباشرة ضرائب العبور التى لا تزال تفرض فى السودان على السلع الغذائية بالرغم من قرار إلغائها.

٦- تخفيض الدعم المقدم إلى المزارعين بسبب السياسات غير المدروسة.

٧- استمرار وجود الأسعار غير المجزية لبعض المنتجات الزراعية، مما ينعكس سلباً على قرارات المنتجين.

٨- ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج، وبالأخص فى مصر والأردن واليمن ولبنان.

٩- انخفاض معدلات الإنتاج، خاصة فى الجزائر وموريتانيا والمغرب والصومال والسودان وتونس والعراق وسوريا واليمن.

١٠- انخفاض مستوى الميكنة الزراعية فى جميع البلاد العربية.

١١- عدم توفر التقاوى والبذور المحسنة والمبيدات بالشكل الكافى، كما هو الحال فى السودان والعراق وليبيا وموريتانيا والصومال واليمن.

١٢- ارتفاع الفاقد على مستوى المزارع وفى مراحل بعد الحصاد، كما فى مصر وسوريا والسودان والمغرب.

١٣- استمرار وجود الآفات الزراعية والأمراض الحيوانية، كما فى السودان وموريتانيا والصومال وعدم اعتماد برامج وقائية للحماية منها فى بعض المواسم فى باقى البلاد العربية.

١٤- نقص توفر الأعلاف الحيوانية والمركزات منها، خاصة فى المغرب والسودان والعراق واليمن.

١٥- استمرار الضعف فى البيانات الخدمية والتسويقية للنشاط الزراعى.

يتم حالياً إنتاج الثروة الحيوانية فى معظم أقطار الوطن العربى بصورة متوسعة جداً. ويعتمد الإنتاج على الرعى فى المناطق الأكثر جفافاً، فى خلوات واسعة تعرف بمناطق الرعى المشاع. لذلك لا يمكن أن تتحقق زيادات فى الإنتاج الحيوانى دون إجراء تغييرات جذرية فى طريقة إدارة الإنتاج والتقنيات المستخدمة وخاصة ما يتعلق منها باتخاذ إجراءات وقائية واسعة ضد التأثيرات البيئية غير المواتية التى تتعرض لها قطعان الماشية.

من المتوقع أن يستمر العجز فى معظم السلع الغذائية فى الوطن العربى، حتى البقوليات يكون فائض الوطن العربى منها وهمياً، لأن قسماً كبيراً منها ينتج فى بعض أقطار الوطن العربى، فى حين تقع الدول المتبقية فى حالة عجز. وفى العديد من السلع الغذائية، حتى مع ثبات نسب الاكتفاء الذاتى أو تحسينها، سيزداد الحجم المطلق للعجز، ومن المتوقع حدوث عجز رئيسى فى الحبوب، وخاصة القمح والسكر والزيوت النباتية ومنتجات الثروة الحيوانية.

٢- مقومات التنمية الزراعية :

يمتلك الوطن العربى العديد من المقومات التى تساعد على تحقيق التنمية الزراعية نذكر منها:[٨]

١. توفر مساحات كبيرة صالحة للزراعة فى الوطن العربى تصل إلى نحو ١٩٨ مليون هكتار يستغل منها حالياً حوالى ٥٠ مليون هكتار وهذا يعادل ٢٥% من المساحة الصالحة للزراعة.

٢. امتداد الوطن العربى فى أحزمة بيئية متعددة يمكن من إنتاج محاصيل زراعية متنوعة وهذا يزيد من طرق التكامل بين البلدان العربية.

٣. توفر إمكانيات كبيرة لتكثيف الإنتاج الزراعى عن طريق التوسع فى استخدام الأسمدة والتقاوى المحسنة والآلات والتقنية العالية والحد من نظام تبوير الأراضى الزراعية.

٤. توفر الكوادر الزراعية الفنية.

٥. وجود بعض الفوائض المالية العربية التى يمكن أن تستثمر فى الزراعة.

إن جميع المعطيات والظروف الطبيعية توضح لنا إمكانية تطوير قطاع الزراعة ليقوم بدوره الأمثل فى عملية التنمية الاقتصادية، ومن الممكن أن يتعدى الأمر ذلك ليصبح الوطن العربى من المناطق المصدرة للمنتجات الزراعية وهذا يمكن تطبيقه عن طريق التنمية الزراعية وتطوير الاستثمار الزراعى والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وبخاصة الموارد المائية وترشيد استخدامها فى الزراعة.

٣- نتائج التنمية الزراعية :

بدأت الدول العربية زيادة اهتمامها بقطاع الزراعة مع بداية الثمانينيات من هذا القرن، مما أدى إلى زيادة نصيب قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى فى الوطن العربى من ٨,٩% فى عام ١٩٨٥ إلى ١١,٤% فى عام ١٩٩٠ ثم إلى ١٣,٠% فى عام ١٩٩٦. وأدى ذلك إلى زيادة كميات الإنتاج الزراعى حيث تضاعف إنتاج الحبوب خلال فترة عشر سنوات فازداد من ٢٢,٤ مليون طن فى عام ١٩٨٤ إلى ٤٣,٧ مليون طن فى عام ١٩٩٤. وازداد إنتاج القمح بنسبة ١٢٠% خلال نفس الفترة أى من ٨.٨ مليون طن فى عام ١٩٨٤ إلى ١٩,٩ مليون طن فى عام ١٩٩٤. [٩]

وبالتالى تحسنت نسبة الاكتفاء الذاتى من الحبوب فازدادت من ٤٠,٣٥% فى عام ١٩٨٤ إلى ٥٩,٢١% فى عام ١٩٩٤، كما تحسنت بالنسبة للقمح فازدادت من ٣٧,٥٤% إلى ٥٨,٩٠% خلال نفس الفترة. [١٠]

وقد سُجّلت إبراز التطورات فى هذا المجال فى كل من مصر والسعودية وسوريا. ففى مصر ازداد إنتاج القمح بحوالى ثلاثة أضعاف منذ عام ١٩٧٥ وبلغ ١٧ مليون طن عام ١٩٩٥، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى منه ٥٥%. وتأمل الحكومة المصرية من خلال

تنفيذها لبرنامج إنتاجى طموح يعتمد على تكثيف الإنتاجية باستخدام البذور المرتفعة المردود وتقنين استخدام المياه إلى التمكن من إقفال الفجوة الغذائية فى القمح فى غضون عشر سنوات.

أما فى السعودية فقد تمكنت الجهود الحثيثة من مواجهة التحديات الناشئة من الطبيعة القاسية للمناخ والتربة، ونجحت فى توسيع الرقعة الزراعية من ١٥٠ ألف هكتار عام ١٩٧٥ إلى أكثر من ٢ مليون هكتار عام ١٩٩٦. وأخذ إنتاج القمح فى التنامى حتى بلغ ٤,١٢ مليون طن عام ١٩٩٢، حيث تمكنت بذلك السعودية للمرة الأولى من دخول أسواق التصدير. ثم أخذ الإنتاج بالتراجع بسبب السياسة التى اعتمدتها المملكة فى التركيز على تأمين الاحتياجات المحلية، بما فيها تأمين مخزون احتياطى، من أجل تقنين استخدام المياه، وبلغ الإنتاج عام ١٩٩٤ حوالى ٢,٦٨ مليون طن، وذلك بسبب تخفيض المساحة المزروعة قمحاً لصالح زراعة الشعير. ولقد كان السبب الرئيسى فى النجاح المحقق فى الدعم الذى وفرته الحكومة للمزارعين، وبالأخص القروض التى وفرها البنك الزراعى السعودى التى بلغ مجموعها حتى منتصف عام ١٩٩٥ حوالى ٤٥٤ مليون دولار.

وفى سوريا ارتفع إنتاج القمح من ١٥٥٠ ألف طن عام ١٩٧٥ إلى ٤١٨٥ ألف طن عام ١٩٩٥ وبمتوسط سنوى قدره ٤,٨% وهو ما يفوق معدل نمو السكان البالغ ٣,١% وقد جاء هذا التحسن بسبب زيادة مساحة الزراعة المروية، وذلك بسبب التطور فى مردود الوحدة الإنتاجية. حتى إن الزراعة المروية فى سوريا باتت تستأثر بأكثر من ٩١% من إجمالى الموارد المائية المستخدمة.[11]

ومن أهم نتائج التنمية الزراعية :

- توفير الغذاء لضمان بقاء الإنسان واستقرار حياته.
- إسهام الزراعة فى تكوين رأس المال وتنمية القطاعات الأخرى.
- المساهمة فى الاستخدام عن طريق ما يرافق التنمية الريفية من انخفاض تدريجى فى قوة العمل الزراعية لصالح القطاعات الأخرى.
- توسيع السوق المحلية وتوفير النقد الأجنبى.

٤- معوقات التنمية الزراعية فى الوطن العربى :

استمرت الزراعة العربية تعانى من مشكلاتها المتعددة سواء الطبيعية منها المتعلقة بالموارد المائية والجوية ونقص العناصر الغذائية فى التربة وزيادة الملوحة وإعادة التمليح، أو الاقتصادية المرتبطة بتفتيت حجم الحيازات الزراعية فى إطار انتشار الملكية الخاصة، وتخلف أساليب الإنتاج الزراعى، بالإضافة إلى المشكلات الاجتماعية، وخاصة سوء التوزيع، واستمرار ضعف البنى المؤسسية وقصور التنمية البشرية فى ظل غياب متطلبات التنمية الريفية المتكاملة، لذلك لابد من التأكيد على الجهود الزراعية المشتركة من خلال التكامل الاقتصادى العربى للتغلب على هذه المشكلات والقضاء عليها.

أهم المعوقات التى أدت إلى انخفاض الإنتاجية وتزايد العجز فى سد احتياجات السكان من المواد الغذائية على المستوى القطرى وعلى مستوى الوطن العربى:

١-معوقات فى مجال استعمال الموارد فى إنتاج المواد الغذائية، وهذا يشمل مياه الرى وأنظمة الصرف، وخصائص الأرض الزراعية واستعمالاتها، والنمط المحصولى وقابلية الأرض لإنتاج محصول دون آخر، وضعف الإجراءات والتشريعات لحماية مصادر إنتاج الغذاء.

٢-معوقات فى مجال التسويق والسياسات التموينية وهذا يتضمن السياسات السعرية للمنتجات الغذائية وخاصة الزراعية، و(انخفاض الأسعار بصورة عامة)، واللجوء إلى سياسات تموينية مهنية على الاستيراد، وضعف الإمكانيات المتمثلة بعدم توفر الأسواق المركزية المنظمة وانخفاض مستوى الخدمات التسويقية، وصعوبة تبادل المنتجات الغذائية والاتجار بها بين أقطار الوطن العربى بسبب القيود التى تفرضها السلطات المحلية فى كل قطر.

٣-معوقات فى مجال استخدام المدخلات أو مستلزمات الإنتاج بما فى ذلك البذور والأشتال، والآلات الزراعية، والأسمدة الكيماوية والمبيدات.

٤-معوقات فى مجال استخدام العلوم والتقنية الحديثة فى عمليات الإنتاج، وهذا يتضمن عدم وجود مؤسسات أو ضعف دورها فى تقديم الخدمات التقنية مما يؤدى إلى استيراد التقنية من خارج الوطن العربى.

٥-تخلف اقتصاديات الإنتاج الحيوانى.

٦-عدم وجود تنسيق وتكامل بين قطاعى الزراعة والصناعة والضعف فى تأمين الحاصلات الصناعية من الزراعة.

٧-إغفال السياسات الزراعية الحكومية فى حال وجودها - لأهمية دور الدولة فى ضبط إيقاع التنمية الزراعية لتتوافق مع التنمية الشاملة والاحتياجات الفعلية لتأمين الأمن الغذائى، وبخاصة السياسات التالية:

- سياسات التسعير.
- السياسات المالية وبخاصة المتعلق منها بالضرائب.
- سياسة الدعم وتشجيع الزراعة.
- سياسة التصنيع الغذائى.
- سياسة استخدام الميكنة الزراعية.

٨- ضعف مؤسسات إدارة النشاط الزراعى، وتداخل الصلاحيات.

٩- عدم مراعاة برامج الإصلاح الاقتصادى التى تم اعتمادها فى بعض الدول العربية خصائص الزراعة

العربية.

١٠- ضعف وسائل التسويق للمنتجات الزراعية، وبخاصة المحاصيل الموسمية.

١١- تدنى الإنتاجية فى قطاع الزراعة.

١٢- ضعف سياسات التخزين وبخاصة وسائل التخزين من الاهراءات والصوامع، ووسائل التخزين المبرد للخضار والفواكه والمنتجات الحيوانية (اللحوم والألبان). مما قد يؤدى إلى هدر أو تلف قسم من الغلال.

١٣- ضعف التصنيع الغذائى فى الوطن العربى.

١٤- ضعف استخدام الميكنة الزراعية والنقص فى الآلات والمعدات الزراعية فى معظم الدول العربية.

ليس هذا فحسب، بل إن قصور نمط التنظيم الاجتماعى والاقتصادى لقطاع الزراعة، يعتبر من العناصر الأساسية فى أزمة الإنتاج الزراعى فى الوطن العربى. كما أن قصور الإنتاج الزراعى لا يرجع إلى قصور كميات الموارد الطبيعية والعينية المتاحة والمستخدمة فقط بل إن جميع العوامل المذكورة أعلاه متشابكة أدت إلى قصور الإنتاج الزراعى وعدم التوازن بين الإنتاج الغذائى والطلب على السلع الغذائية فى الوطن العربى.[١٢]

كما واجه الاستثمار الزراعى العربى ثلاثة أنواع من المعوقات التى حدَّت من إمكانيات تطويره وأهمها:

١- الظروف الاستثمارية المناوئة التى تمثلت فى قصور السياسات الزراعية والاقتصادية والمالية والنقدية والمؤسسية والمرفقية بالإضافة إلى نقصان القوانين والتشريعات المناسبة، والمعوقات الناجمة عن الضرائب والرسوم والتعريفات الجمركية.

٢- نقصان المعلومات الكافية عن فرص الاستثمار، وإقامة المشاريع بصورة عفوية من دون دراسة الأسواق والاحتياجات والمتطلبات قبل الشروع بالاستثمار. والسبب الرئيسى فى ذلك هو ضعف وتخلف هياكل وخدمات المؤسسات الحكومية العاملة فى القطاع الزراعى وخاصة التسويقية منها.

٣- القيود القطرية المعرقلة لحركة الاستثمار الزراعى البينئى العربى وأهمها محددات الاستثمار التشريعية والقيود التجارية التعريفية والإدارية الأمر الذى أدى بدوره إلى إهمال تطوير مرافق الربط الأساسية بين البلاد العربية.[١٣]

ويتعين على الاستثمارات الجديدة أن تواكب احتياجات الطلب المتصاعدة، وأن تراعى شروط التنمية الزراعية المستدامة. ذلك أن الاعتماد الأكبر فى المستقبل سيكون على الاستثمار فى استخدام مزيج من التكنولوجيا المتكيفة مع طاقات الأراضى المحدودة والموارد المائية الشحيحة. كما ستبرز الحاجة إلى زيادة الاستثمار فى قطاع ما بعد الحصاد لتلبية الطلب المتنامى للسكان. ومسئولية القطاع الخاص أن يغتنم الفرص المتاحة بأن يعى ويتفهم الاحتياجات من خلال الدراسة الواقعية والمثابرة الجادة، وأن يسير مع التطورات ويستبق الأحداث ويخلق القنوات المناسبة للوصول إلى الأسواق. وسيكون على الحكومات أن تلتزم بسياسات زراعية واستثمارية مناسبة، وأن تزيد الإنفاق على البنية الأساسية فى الريف وأن تولى التنمية أهمية كبيرة من أجل تحسين مستوى الأمن الغذائى

للسكان وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار فى الزراعة، كما سيكون على الحكومات أيضاً أن ترفد إجراءاتها الإصلاحية لتحرير الأسواق ببرامج اجتماعية تنسجم مع الاحتياجات التى تفرزها عمليات التحول والتغيير.

"أما مستقبل الاستثمار الزراعى والغذائى فى البلاد العربية، فإنه يعتمد على مدى النجاح فى تطبيق الإصلاحات الاقتصادية واحتواء نتائجها السلبية من خلال البرامج الاجتماعية، ومدى القدرة على التعامل مع المتغيرات الناجمة عن تزايد العولمة وتدويل النشاط الاقتصادى من خلال الالتزام بتنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة التزاماً جدياً وصولاً إلى السوق العربية المشتركة. كما انه يعتمد على مدى القدرة على تحريك آليات التمويل العربية من صناديق ومؤسسات مالية ومصرفية لتوسيع نشاطها ليشمل القطاع الخاص، نظراً للدور الكبير الذى يضطلع به حالياً فى التنمية الاقتصادية العربية، وكذلك دور الحكومات فى استكمال وسائل الربط التجارى والاتصالات والمواصلات فى المنطقة العربية تيسيراً لانتقال السلع والأفراد ولتبادل المعلومات، فضلاً عن أهمية جذب التقنيات الأجنبية من خلال المشاريع المشتركة.

وينبغى تفعيل دور مؤسسات العمل المشترك المعنية بالنشاط الزراعى التى يقع على عاتقها دور رئيسى فى إتاحة فرص الاستثمار وتحقيق التواصل للزراعة العربية مع التطورات التكنولوجية وتوجيه الاستثمارات الزراعية البيئية، كما يجب على الحكومات أن تستفيد منها بالشكل المناسب وأن تأخذ بمقترحاتها الإجرائية وإرشاداتها التى هى حصيلة تجارب ودراسات قيمة وواقعية. وما يزال على المؤسسات العربية الزراعية المتخصصة أن ترعى إقامة اتفاقيات زراعية قطاعية عربية فى مجالات السكر والزيوت النباتية واللحوم والأسماك وغيرها. وثمة أهمية بالغة لتفعيل برامج التمويل العربى البيئى فى مجال الاستثمار والتجارة الزراعية البينية نظراً للدور المحورى لعنصر التمويل فى النهوض بالزراعة وفى المساهمة فى تسريع تطبيق التكنولوجيا الحديثة.

٥- متطلبات التنمية الزراعية :

ولكن لابد للدول العربية من إعادة النظر فى خططها التنموية وإيلاء القطاع الزراعى الأهمية الضرورية ومضاعفة الاستثمارات فى هذا القطاع لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائى فى الوطن العربى، وهذا يعنى التركيز على العناصر التالية.[١٤]

١. توجيه رأس المال العربى للاستثمار فى مشاريع التنمية الزراعية، وتحسين أنظمة الرى والصرف "ومكننة" الزراعة واستخدام التكنولوجيا والأساليب العلمية الحديثة مما يحقق فوائد للدول العربية صاحبة رأس المال، ويؤمن تمويل المشاريع الزراعية للبلدان العربية الفقيرة ويمتّن التنسيق الاقتصادى والتكامل بين أقطار الوطن العربى بالإضافة إلى أن هذه المشاريع تحقق الربحية التجارية لكافة الأطراف.

٢. الاهتمام بإنتاج المواد الغذائية والحبوب وتطوير الثروة الحيوانية ووضع برامج علمية للاستفادة من مصادر المياه وتنميتها أو استخدام الآلات الحديثة فى الزراعة والأسمدة ووسائل المكافحة التى تزيد من الإنتاجية وتعطى محاصيل وفيرة.

٣. رداً على التهديدات المستمرة من قبل الاحتكارات العالمية التى تتحكم فى أسواق المنتجات الزراعية وخاصة فيما يتعلق بالأسعار لابد للدول العربية من التكتل والتنسيق فيما بينها لتأمين السلع الغذائية الأساسية وخاصة الحبوب والقمح بالذات وتجدر الإشارة إلى ضرورة تأمين مخزون استراتيجى من هذه السلع تحقيقاً لسياسة الأمن الغذائى فى الوطن العربى.

٤. تطوير العمل العربى المشترك والمشاريع العربية المشتركة فى قطاع الزراعة والتبادل التجارى للمواد الزراعية بين أقطار الوطن العربى وتقديم كافة التسهيلات والدراسات بينها للاستفادة القصوى فى مجال تنمية المشاريع الزراعية العربية.

ومن هنا يفترض أن تنطلق هذه المهمة من القدرة الذاتية العربية باتجاه الاستغلال المشترك للإمكانات والموارد المتاحة فى إطار استراتيجية ملزمة تقوم على مبادئ الحرية والعدل والمساواة، وتعبر فى أهدافها عن طموحات الأغلبية من أبناء الوطن العربى لتحقيق استقلالها الاقتصادى وإنجاز استقلالها السياسى، وتوفير مجموعة من الشروط والمتطلبات الأساسية بما يؤدى إلى خلق الإرادة السياسية الموحدة، وتهيئ سبل المشاركة الجماهيرية باتجاه إحداث تغييرات جوهرية فى البنى المؤسسية من سياسية واقتصادية واجتماعية وفق برامج زمنية متتابعة ومترابطة لبلوغ هذه الأهداف على نحو تدريجى مستمر ومتصاعد.[١٥]

إن تنامى القدرة الذاتية العربية باتجاه الاستغلال المشترك للإمكانات والموارد المتاحة فى الوطن العربى سوف تؤدى إلى تراجع الفجوة الغذائية وتحسين أوضاع الغذاء للمواطن العربى وهذا يعنى تحقيق تنمية ريفية متكاملة على مستوى الوطن العربى.

ثانيا – مسألة الرى والموارد المائية والتنمية الزراعية فى الوطن العربى :

يعتمد الإنتاج الزراعى فى الوطن العربى على المياه المتوافرة لرى المحاصيل وكمية هطول الأمطار وخصوبة التربة واعتدال المناخ وصلاحيته للمحاصيل، وكذلك طريقة تعامل الإنسان مع الأرض الزراعية للحصول على أعلى إنتاجية عن طريق استعمال مستلزمات الإنتاج الحديثة، والطرق التكنولوجية المتطورة، بالإضافة إلى كثافة الاستعمال السنوى لتلك الأراضى.[١٦]

يمكن تعريف الرى بأنه استخدام التكنولوجيا البشرية لزيادة الموارد المائية أو للسيطرة عليها من أجل إنتاج المحاصيل. وفى معظم الحالات، يعد الرى مكملاً لمياه الأمطار فى تزويد الإنتاج الزراعى بالمياه اللازمة .. إن أعمال الرى موجودة منذ آلاف السنين فى بعض أجزاء آسيا، والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، ويمكن إرجاع تاريخها فى بعض الأماكن إلى (٦٠٠٠) قبل الميلاد.[١٧]

وتتعلق مسألة الرى فى الوطن العربى بدرجة الحاجة للمياه (الطلب) وتوفر المياه (العرض)، بوصف الماء مدخلاً متحولاً فى عملية إنتاج المحاصيل الزراعية. أما سياسة الرى فهى تتعلق بدور الدولة فى ترويج وسائل الرى وتقديمها لقطاع الزراعة. كما تتعلق أيضاً بالخيارات السياسية المتمثلة بتقنيات الرى البديلة، وإدارة خطط الرى الكبيرة، وأساليب استرداد كلفة تزويد المزارعين بمياه الرى.

وتتضمن عملية الرى زيادة إمداد المحاصيل بالماء وتسوية موارد الماء بمرور الزمن، وبافتراض أن هذه المهام قد تحققت، فإنه يمكن تلخيص إسهامات الرى المختلفة فى تنمية الناتج الزراعى، على النحو التالى :

أ – يقلل الرى المخاطرة فى الاقتصاد الزراعى بفضل تقليل الأثر الضار لتقلبات هطول الأمطار على نمو المحاصيل وما تعطيه من غلال. وتقليل المخاطرة هذا يعد بحد ذاته ذا أثر إيجابى على الناتج بسبب انخفاض احتمال خسارة الأسر الفلاحية، الناجمة عن

ابتياع المدخلات نقداً من خارج المزرعة كما يزيد الدافع لاستخدام المدخلات النقدية في مستويات مثالية، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالقدرة على رفع سوية الإنتاج.

ب - يزيد الرى غلة المحاصيل بشكل مباشر بفضل تقليل احتمال ضغط حاجة النبات إلى الماء، بسبب عدم توازن الإمداد بالمياه، وبفضل كون الرى ذا أثر تكميلى فى رفع إنتاجية المدخلات المتحولة الأخرى.

ج - يتيح الرى مجالاً لزيادة ناتج المزرعة، لأن الأسرة الفلاحية تستطيع التحول إلى مزيج من المحاصيل ذات القيمة العليا، أو لأنه يمكن فلاحة أنواع عالية الغلال وأكثر استجابة لمدخلات تكميلية ذات مستويات أعلى.

د - يتيح الرى زيادة فى أنواع المحاصيل وتعددها - أى العدد الأوسط للمحاصيل التى يمكن زراعتها على التوالى فى مساحة معينة من الأرض فى دورة سنوية واحدة - وذلك بفضل تقديم مورد مائى فى فصول الجفاف، وبفضل إتاحة الفرصة لمرونة أكبر فى توقيت البذر.[١٨]

هـ - يتيح الرى توسيع هامش الفلاحة فى الأراضى شبه الجافة أو الجافة، شريطة أن تكون التربة قادرة على إنتاج المحاصيل بوجود الماء الكافى.

وتختلف الدرجة التى يمكن للرى أن يصل إليها فى تحقيق إنتاج زراعى أعلى عبر هذه المؤثرات وفق العوائق التقنية والاجتماعية - الاقتصادية. ويعود سبب وجود عوائق تقنية جزئياً إلى الآثار الجانبية للرى نفسه، بما فى ذلك مستويات ملوحة التربة التى تزداد تحت ظروف رى معينة، وتعرض التربة إلى الإشباع بالماء (الإغراق) حيث تكون مثل هذه الآثار هامة فى بعض المناطق المروية، وتتضمن العوائق الاجتماعية الاقتصادية توفر الأيدى العاملة الكافية فى فترات ذروة الطلب على اليد العاملة فى التقويم الزراعى وذلك للإفادة من إمكانية المزيد من الفلاحة التى يتيحها الرى.[١٩]

(إن الثروة المائية فى البلاد العربية التى جرى استغلالها لفترة طويلة على أنها مورد رخيص ومتوفر هى أبعد ما تكون عن الوفرة. ذلك أن ندرة المياه تمثل عائقاً رئيسياً أمام تنمية الإنتاج الزراعى والغذائى فى البلاد العربية، لأن معظم هذه البلدان يقع فى الحزام الصحراوى الذى يلف المنطقة الاستوائية والذى يعد من أكثر مناطق العالم جفافاً، كما أن تصاعد الطلب على المياه وضعف كفاءة استخدامها والاستخفاف بأهميتها قد أدى إلى زيادة

العجز فى المياه الضرورية للزراعة وأصبح من أولويات البلاد أن تتعامل مع المياه على أنها مورد شحيح له قيمة اقتصادية مرتفعة لا يقتصر قياسها على الاحتياجات والبدائل المرحلية الممكنة للاستخدام بل إنه يشمل أيضاً الضرورات اللاحقة وحقوق الأجيال المستقبلية فيها ومختلف المجالات والفرص الممكنة لاستثمارها وذلك يتطلب إيلاء المسائل المتعلقة بالمياه الجدية المسئولة التى تراعى أوضاع ندرتها وتعالج المشاكل التى تواجه ضمان نقائها والانتفاع بها بأعلى قدر من الكفاءة).[٢٠]

(تعتمد الموارد المائية فى البلاد العربية على الانسياب السطحى للأمطار والمياه السطحية الواردة من الأنهار ومن المياه الجوفية التى تتكون فى الطبقات الحاملة للمياه وفى الأحواض المائية بالإضافة إلى المصادر الأخرى غير التقليدية وتقدر الأمطار الهاطلة على المنطقة العربية بحوالى ٢٢٨٠ مليار م^{3} سنوياً، كما تقدر المياه السطحية السنوية من الأنهار بحوالى ٢٠٥ مليار م^{3} فيما تقدر المياه الجوفية المتجددة بحوالى ٤٠ مليار م^{3} سنوياً وتعد البلاد العربية من أكثر مناطق العالم إنتاجاً للموارد المائية غير التقليدية وبشكل رئيسى من تحلية مياه البحر ومن تنقية الصرف الصحى أو إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى ويقارب إنتاجها حوالى ٧,٥٣ مليار م^{3} سنوياً لكن الموارد المتاحة للاستخدام من مختلف المصادر لا تتجاوز ٢٤٥ مليا م^{3} سنوياً بسبب ضياع مياه الأمطار وتستخدم من الموارد المتاحة حوالى ٦٥% لكافة الأغراض فى الوقت الذى تستأثر الزراعة بغالبيتها).[٢١]

وعلى الرغم من التقدم العلمى الحاصل مازال الإنسان قاصراً عن التأثير فى الموارد المائية بشكل كاف، غير أن النتائج المتحققة حتى الآن ليست قليلة حيث استطاع أن يعالج مشكلة زيادة المياه أو نقصها. أما زيادة المياه فعن طريق تجفيف المستنقعات وأقنية الصرف وغير ذلك، وأما معالجة نقص المياه فعن طريق استخدام أساليب الرى الحديثة وبناء السدود، واستثمار المياه الجوفية وغيرها. ومع ذلك تبقى هناك مشكلات فنية وحقوقية واقتصادية تتعلق بموضوع ترشيد استخدام المياه. وبما تؤدى إلى مرحلة العجز المائى أو مرحلة الندرة المائية التى تحد من التنمية.[٢٢]

ثالثاً – السياسات المائية والتوجه الخاطئ للموارد المائية فى الوطن العربى :

يعد موضوع استخدام المياه استخداماً أمثل وبشكل اقتصادى من أهم الموضوعات، وهو قديم قدم التاريخ فى مناطقنا. فقد تضمنت لوائح حمورابى تشريعات تهدف إلى تنظيم

استعمال مياه الرى، كما نصت على عقوبات قاسية لمن يسئ استخدأمها ويسرف فى استعمالها.[٢٣]

سياسة الرى: وهى السياسات المتعلقة بتأمين الماء بوصفه أحد المدخلات فى الإنتاج الزراعى، وغالباً ما تتضمن هذه السياسات استثماراً عاماً، وعلى نطاق واسع فى مجال إعداد البنية التحتية لقطاع الزراعة. وتهدف هذه السياسات إلى التأثير فى التنمية الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعى. والاستخدام الأمثل لأحد أهم مدخلات القطاع الزراعى.

ويمكن تحديد الأهداف الرئيسية لسياسة الرى وفقاً لما يلى :

(١) زيادة الناتج الزراعى والدخول بفضل تقليل المجازفة، وزيادة الغلة.

(٢) إنتاج محاصيل ذات قيمة عليا.

(٣) رفع درجة زراعة المحاصيل المتعددة.

(٤) تحويل الأرض غير المفلوحة إلى أرض منتجة.

وهناك علاقة قوية وارتباط هام بين سياسة الرى والسياسات الزراعية الأخرى. حيث تعد مياه الرى مدخلاً متحولاً يظهر درجة عالية من التكاملية مع المدخلات المتحولة الأخرى. وبخاصة فى زراعة المحاصيل عالية الغلة.

وبذلك نلاحظ أن سياسة الرى ترتبط بالسياسات التالية:[٢٤]

١) سياسة المدخلات.

٢) سياسة القروض، بسبب ارتفاع حجم رأس المال العامل الذى تتطلبه المحاصيل المروية.

٣) سياسة المكننة واختيار مستوى التقانة.

٤) سياسة استصلاح الأراضى وتغير ملكية الأرض.

٥) سياسة التسويق وسياسة الأسعار.

٦) سياسات البحث العلمى.

وجميع هذه السياسات تؤثر وتتأثر بسياسة الرى وخطط الرى المستقبلية.

ويمكن أن تخدم هذه المؤثرات أهداف المساواة وأهداف الناتج على حد سـواء وذلـك اعتماداً على الطريقة التى تنفذ فيها المشاريع الزراعية وتشغل هناك نمطين مـن أنمـاط تكنولوجيا الرى: تكنولوجيا المياه السطحية مقترنة بأسلوب الرى بالقنوات، وتكنولوجيـا المياه الجوفية مقترنة بأسلوب الرى بالآبار الارتوازية. لقد وضعت بعض المعالم الرئيسية للرى بالاقنية بما فى ذلك طبيعة البنية التحتية للقنوات المطلوبة فى المشـاريع الكـبرى. يشمل الرى بالآبار الارتوازية مدى واسعاً من الخيارات التقنيـة تتعلـق بحجـم الآبـار ومكوناتها.[٢٥]

إن الجهل فى استخدام مياى الرى الاستخدام الصحيح يسهم بشكل فعال فى زيادة الفاقد المائى عن طريق التبخر من سطح الأقنية والضائع المائى عن طريق الرشح من الأقنيـة الترابية (الفرعية والحقلية)، وقد يصل هذا الضائع المائى إلى نحو ٤٠% مـن إجمـالى المياه المتاحة للرى.

وتجدر الإشارة إلى أنه يترتب على الاستخدام غير الصحيح لمياه الرى وقصور الصرف فى العديد من البلدان العربية أخطاراً كثيرة أهمها :

١- تملح الأراضى وهذا وضح فى كل من أراضى جنوب العراق وأراضى حوض الفـرات فى سورية وفى حوض وادى النيل.

٢- انجراف التربة والعناصر الغذائية فيها.

٣- تكوين طبقة كتيمة فى الأراضى الجبسية.

وهذا يستوجب التصدى لهذه الأخطار التى تؤدى إلى تراجع الإنتاج وتهدد اسـتمرارية التنمية الزراعية فى البلدان العربية.

(إن المشكلة الرئيسية لأزمة المياه فى البلاد العربية تتمثل فى التوجه الخاطئ فى إدارة الموارد المائية وفى استعمالها أكثر منها مشكلة محدودية موردية فالنظر إلى المياه علـى أنها عنصر متوفر ليس له قيمة درجت العادة على إتاحته مجاناً أو بشكل شـبه مجـانى وعلى استغلاله من دون حساب هو منطلق تهديمى مخل بالقوانين الطبيعية وبتوازنها بـل إنه مسئول إلى حد كبير عن الحالة المقلقة التى وصلت إليها الثروة فى البـلاد العربيـة سواء من حيث الكمية أو من حيث النوعية فالمياه هى فى الواقع مورد طبيعـى محـدود

الكمية يخضع لقانون الندرة الاقتصادى مثله مثل غيره من الموارد الاقتصادية والطبيعية أكثر منها لأن وجوده فى البلاد العربية أقل نسبياً عن غيرها من البلدان أى أن المسألة هى مسألة مفارقة بين نهج استنزافى خاطئ ونهج واقعى متطور وبين نظرة أنية محدودة الأفق ونظرة ومسئولة وبعيدة الرؤية).[٢٦]

رابعاً – العمل العربى المشترك فى مجال الموارد المائية والتنمية الزراعية :

الوطن العربى إقليم اقتصادى واحد لا يمكن تطوير أى قطر عربى بدون خطة عربية متكاملة قومية شاملة وفى الوقت الذى تعانى فيه الدول العربية من عجز غذائى كبير، يتصاعد سنة بعد أخرى، وينشأ معظمه من عجز فى الإنتاج الزراعى بصفة عامة فإن هذه الدول فى مجملها لا تفتقر على الإطلاق إلى الموارد الطبيعية الكافية لإحداث دفعات قوية فى الإنتاج، وهذا يشمل طبعاً كافة الموارد الطبيعية من حيث الأراضى الصالحة للزراعة، أو الموارد المائية المتاحة، أو الثروة الحيوانية أو مساحة الجرف القارى للوطن العربى. كما يمتلك الوطن العربى ثروات بشرية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتى الغذائى، ليس كذلك فحسب بل قادرة على تحقيق فائض فى المنتجات الغذائية للدول العربية وموارد مالية كبيرة تمكنها من تنفيذ البرامج الإنمائية الطموحة فى مجال الإنتاج الزراعى.

إن التنمية الزراعية فى الوطن العربى لا يمكن أن تتحقق فى ظل السياسات القطرية الحالية التى تتبعها معظم الدول العربية، بل يتطلب عملاً قومياً فى ظل سياسة قومية تنفذ على مستوى الوطن العربى. ويعتبر العمل العربى المشترك فى مجال التنمية الزراعية سواء بالنسبة لزيادة إنتاج أو توفير مستلزمات إنتاجية يعتبر ضرورة حتمية لابد منها لضمان توفير وتبادل الاحتياجات الزراعية، وتحقيق مخزون استراتيجى عربى، وهذا لايتم إلا بوضع سياسة قومية للتنمية الزراعية متناسقة ومترابطة مع السياسات القطرية العربية.[٢٧]

لابد من التأكيد على العلاقة بين التكامل الزراعى وبين التكامل الاقتصادى العربى، حيث إن الجهود العربية المشتركة التى تمت فى إطار جامعة الدول العربية قد أفرزت فى المجال التنظيمى ثلاث اتفاقيات هى :

– اتفاقية تسهيل التبادل التجارى بين الدول العربية فى عام ١٩٥٣.

- اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية فى عام ١٩٦٤.
- وثيقة العمل الاقتصادى القومى والقرارات الاقتصادية لعام ١٩٨٠. وتتضمن استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك.

أما فى مجال المنظمات والمشروعات الزراعية العربية المشتركة فقد أفرزت هذه الجهود ثلاثاً من هذه المؤسسات هى :

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٧٢).
- الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية (١٩٧٧).
- الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعى (١٩٧٨).

"النتيجة التى يقود إليها هذا العرض السريع للجهود الزراعية المشتركة التى تمت فى إطار الجامعة العربية، هى أن آثارها فى التنمية الزراعية والاقتصادية العربية ما زالت شبه معدومة. وهذا يعنى من جهة أخرى أن مهمة التنمية الزراعية اقتصرت على الجهود القطرية المنفردة. رغم القيود الكثيرة التى تحد من فعاليتها".

تعد عملية التكامل الاقتصادى العربى، من وجهة نظر التنمية الشاملة العربية، عملية حضارية (سياسية واقتصادية واجتماعية)، مستمرة، تهدف للقضاء على عوامل اختلال الهيكلية الإنتاجية وتقليص وإنهاء التبعية التى تعانى منها كافة الدول العربية، بدرجات متفاوتة، وكذلك إلغاء الاستغلال وسوء التوزيع السائد فى الوطن العربى.

خامساً - تنمية الموارد المائية فى الوطن العربى :

تعتمد زيادة الإنتاج الزراعى المتوقعة فى الوطن العربى على زيادة موارد المياه الشحيحة - سواء من الرى أو الأمطار - واستخدامها بشكل فعال أكثر من إقحام مستلزمات إنتاج أخرى كالأسمدة إضافة إلى التكثيف المحصولى. لذا فإن زيادة كفاءة استخدام المياه فى الأراضى الزراعية فى الوطن العربى تمثل نقطة التركيز الأساسية للبحوث والدراسات العلمية.

إن التحديات التى تفرضها عوامل الندرة المائية فى الوطن العربى تتطلب نظرة شمولية ومتكاملة إلى تنمية الموارد المائية ترتكز على الأمور السياسية التالية:[٢٨]

١- إصلاح السياسات المائية والمتعلقة بالرى لكى تلبى احتياجات الأمن والتنمية الزراعية المستدامة بما ينسجم مع متطلبات التنمية الشاملة.

٢- تنمية بيئة اقتصادية قادرة على إدارة وتنمية الموارد المائية من خلال المؤسسات المناسبة والمؤهلة لإدارة المياه إدارة متكاملة بما يتيح اللامركزية الإدارية وإشتراك الجهات المعنية بوضع وتنفيذ السياسات المائية.

٣- وضع الضوابط المناسبة لتقنين استخدام الموارد المائية من خلال وضع تعريفات رشيدة تهدف إلى استعادة التكاليف وتوظيفها فى صيانة المياه وتمويل مشاريع جديدة.

٤- توظيف الموارد المالية اللازمة لمشاريع المياه ولاستغلال وخلق مصادر جديدة للمياه.

٥- ضرورة التنسيق والتعاون بين الهيئات الرسمية والخاصة ومراكز ومؤسسات الأبحاث والجامعات من أجل توزيع أعباء التكاليف وتنوع مصادرها خصوصاً فى مجال تنفيذ المسوحات والبحوث والدراسات.

٦- تأسيس مركز علمى عربى للأبحاث الخاصة بتنمية الموارد المائية من أجل خلق فرص جديدة لتطوير مصادر المياه وتخفيض كلفتها. والعمل على دراسة الظواهر المناخية بغية تحقيق اكتشافات جديدة توظف فى توفير المناخ المناسب للمنطقة العربية لاسيما لتحويل المناطق الصحراوية إلى مناطق زراعية وإجراء الاختبارات المتخصصة فى مجال تحسين تقنيات مياه الصرف لإعادة استخدامها.

٧- إدخال نظم الرى الحديثة وتحسين إدارة مشاريع الرى والتركيز على زيادة الإنتاج فى وحدة المياه المستخدمة باعتماد البذور المحسنة والمقاومة وترشيد التسميد ومكافحة الآفات.

٨- تشجيع القطاع الخاص على الانخراط فى مشاريع المياه وتحفيز التخصصية ووضع القوانين والتشريعات الواضحة والمساعدة على ذلك والخاصة بحقوق المياه وبتوزيع المسئوليات وتوفير البنى التحتية لتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة.

٩- توجيه الاستثمارات الحكومية والخاصة إلى قطاع تنمية المياه مع التركيز فى مجال تلبية الاحتياجات على إصلاح المنشآت القائمة قبل الشروع فى بناء منشآت جديدة.

١٠- تخفيض تكاليف مشاريع الرى بالاعتماد على الخبرات الهندسية المحلية والشركات الوطنية المؤهلة فى تصميم وتنفيذ المشاريع وبتشجيع الابتكارات والتصنيع المحلى لمعدات وآلات الرى المقننة لاستخدام المياه وبالتعاون مع الشركات العربية المختصة.

١١- إحداث شبكة عربية للمعلوماتية الاستشعارية لتتبع ورصد وتقويم أوضاع الموارد المائية.

١٢- التنسيق بين المؤسسات العربية المعنية بالمياه وتعميق التعاون العربى المشترك فى القطاع المائى فى كافة المجالات وفى طليعتها المحافظة على الحقوق العربية فى الأنهار الدولية.[٢٩]

الخاتمة والتوصيات :

إن تحسين ظروف التحكم المائى يزيد كثيراً من كفاءة استخدام الموارد المائية فى الوطن العربى، كما يؤدى إلى تحسين الإنتاج والإنتاجية فى قطاع الزراعة. لكن هذا ليس كافياً لتحقيق تنمية زراعية، أو تحديث المشاريع الزراعية القديمة، حيث إن كليهما يتطلب تدفقات استثمارية جديدة لتأمين المستلزمات من آلات ومعدات وإقامة المنشآت وخدمات الرى. وما لم يتوفر المناخ الاستثمارى المناسب لتشجيع الاستثمار فى مشاريع الرى، فإن التنمية الزراعية وتنمية الموارد المائية سيظلان أمراً بعيد المنال.

ويمكننا تقديم بعض التوصيات فى هذا المجال.[٣٠]

- العمل على إنجاز الدراسات الخاصة بحصر الموارد المائية السطحية منها والجوفية أو أية مصادر أخرى كماً ونوعاً.
- وضع سياسة مائية رشيدة توازن بين الموارد المائية المتاحة فى الوطن العربى والاحتياجات المختلفة.
- دعم البحث العلمى فى مجال استثمار وتطوير الموارد المائية فى كافة البلدان العربية.
- توحيد الجهات المسئولة عن الموارد المائية فى بلد عربى وتنسيق السياسات المائية وبخاصة سياسات الرى.

- ضرورة إقامة المؤسسة العربية للرى واستصلاح الأراضى على مستوى الوطن العربى التى سبق أن نوقشت ضمن أعمال مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- إجراء أبحاث متكاملة لطرق الرى المختلفة المستخدمة فى البلدان العربيـــــة، بـــهدف اختيار أنسبها وبما يتلاءم مع الظروف السائدة فى كل دولة.
- إجراء دراسات وبحوث حول إمكانية الاستفادة من مياه المجارى والصــــرف والميـــاه المالحة لأغراض الرى.
- إحداث صندوق عربى لتحويل مشاريع الرى واستصلاح الأراضى على مستوى الوطـن العربى.
- إحداث شركة عربية لدراسة وتنفيذ مشاريع الرى الكبرى فى الدول العربية.
- إحداث مركز بحوث فى الموارد المائية على مستوى الوطن العربى أو بيـــن دولتيـــن عربيتين أو أكثر من الدول التى تتشابه فيها الظروف المناخية والبيئية.

ولابد من اعتماد استراتيجية عربية للزراعة والتنمية المستمرة (المستدامة)، والاهتمام بتحسين البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية وبخاصة المائية منها والتوازن الطبيعـــى فيها، وانتهاج نظم زراعية ومائية تتيح تحقيق أهداف التنمية الزراعية دون إلحاق أضرار يصعب تداركها.

إن آفاق التنمية الزراعية فى وطننا العربى واسعة ومتوفرة كما هى متاحة، ففى مجال الموارد المائية تؤكد الدراسات إمكانية مضاعفة كمية الموارد المائية السطحية والجوفية، وذلك عن طريق التحكم فى فواقد الأنهار وتنفيذ مشاريع تخزين مستوى ومستمر. وهـــذا يؤدى بدوره إلى مضاعفة مساحة الأراضى المروية فى الوطن العربى خلال فترة زمنيـــــة محددة. ومن الممكن زيادة الإنتاج الزراعى عن طريق رفع معدلات التكثيف الزراعى فـــى مناطق الرى. إن رفع كفاءة الرى يعد من أكبر المهام وأوفرها وأسرعها عائداً، ويمكــــن لذلك أن يتحقق عن طريق أساليب الرى الحديثة وتحسين توزيع المياه ونقلـــــها وإحكـــام تصرفات قنوات الرى والمحافظة عليها.[٣١]

وتشير دراسات الموارد الطبيعية التى أجرتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى أن مساحة الأراضى القابلة للزراعة فى الوطن العربى قد تصل إلى نحو١٩٨ مليون هكتار، فى مبنى تصل مساحة الرقعة الزراعية المستقلة منها حالياً إلى نحو ٥١ مليون هكتار وهـــذا يعادل حوالى ٢٥% من المساحة المتاحة. وهذا يبين لنا إمكانية التوسع المرتقـــب فـــى التنمية الزراعية واستغلال الأراضى الزراعية.[٣٢]

لقد نال موضوع التنسيق والتكامل الزراعى العربى اهتمامـــاً بـــارزاً نظـــراً للأهميـــة الاستراتيجية للقطاع الذى يتوقف عليه تحقيق مستوى مقبول من الأمن الغذائى، بالإضافـــة إلى كونه النشاط الأكثر توظيفاً لليد العاملة فى غالبية البلاد العربية، وتركز الاهتمام فـــى سبيل تنسيق وتكامل الجهود الزراعية العربية فى مجالات متعددة كانت تراعى الظـــروف المتغيرة، وتركز على الاحتياجات الأساسية والمستجدة أو الطارئة، كما تستبق التوقعـــات للتحذير من المخاطر والعمل على درئها.

المراجع والهوامش:

١ – أنظر، د. مطانيوس حبيب و د. رانية الدروبى، اقتصاديات الزراعة، منشورات جامعـــة دمشـــق ١٩٩٧ ص ١٤.

٢– المصدر السابق، ص ٢٠.

٣– انظر، احتياجات تطوير الزراعة وإنتاج الغذاء فى البلاد العربية، دراسة من إعداد مي دمشقية ســـرحال، الأمانة العامة للاتحاد العام

لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ١٩٩٧ ص ٣.

٤– انظر، مجلة الاقتصاد، العدد ٢٩٣، دمشق حزيران ١٩٨٨، ص ٧٧.

٥– انظر الدكتور مصطفى العبد الله والدكتور عصام خورى، قضايا حول السكان والتنمية فى الوطن العربـــى، منشورات وزارة الثقافة فى الجمهورية العربية السورية، دمشق ١٩٩٣، ص ١٩٥.

٦– انظر، مجلة الاقتصاد، دمشق، العدد ٢٩٨، تشرين الثانى ١٩٨٨، ص ١٠٦–١١١.

٧ – آفاق الأمن الغذائى العربى فى ضوء المتغيرات العالمية فى مجالى الإنتاج والتجارة، مصدر ســـابق، ص ١٧–١٨. انظر أيضاً:

– أوضاع الأمن الغذائى العربى ١٩٩٤، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطـــوم ١٩٩٤، ص ٩٥–١٨٥.

- التنمية الزراعية فى البلاد العربية وآفاقها المستقبلية، دراسة من إعداد الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية، مقدمة للدورة ٣٣ لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الدوحة ١٩٩٤.

٨- الحلقة الدراسية للزراعة المروية فى الوطن العربى، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم ١٩٨٢.

٩- التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٦، جامعة الدول العربية.

١٠- د. يحيى بكور، تعقيب على ورقة عمل قدمت إلى ندوة (الحبوب والماء والقرار السياسى) القاهرة آذار/مارس ١٩٩٦.

١١- آفاق الأمن الغذائى العربى فى ضوء المتغيرات العالمية فى مجالى الانتاج والتجارة، دراسة من إعداد مى دمشقية سرحال، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، بيروت ١٩٩٦، ص١٥-١٦. انظر أيضاً:

- الشيخ عبدالله الإبراهيم الحبيب، زراعة القمح فى المملكة العربية السعودية، ١٩٩٦.

- د. حسن سعود، الحبوب والماء والقرار السياسى فى الجمهورية العربية السورية، ١٩٩٦.

١٢- انظر، د. إبراهيم سعد الدين وآخرين، صور المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥، ص٧٢-٧٣.

١٣- مى دمشقية سرحال، المصدر السابق، ص٤.

١٤- انظر، مذكرة اتحاد الغرف العربية إلى مؤتمر القمة المنشورة فى مجلة "الاقتصاد العربى" ببيروت العدد/٥٥/ عام ١٩٨١م.

١٥- المصدر السابق ٢٤.

١٦- د. صبحى القاسم، مشكلة الغذاء فى البلدان العربية، مؤسسة عبد الحميد شوفان، عمان ١٩٨٢، ص٥٥.

١٧- فرانك ايليس، السياسات الزراعية فى البلدان النامية، ترجمة د. إبراهيم السهابى، منشورات وزارة الثقافة فى الجمهورية العربية

السورية، دمشق ١٩٩٧، ص ٣٥٥.

١٨- للمزيد أنظر،

Tetlay, K., Byevlee, D. and Ahmad, Z. (1990) Role of Tractors, Tubwells and Plant Breeding in Increasing Cropping Intensity in Pakistan's Punjab. Agricultural Economics, 4, 13-25.

١٩- أنظر، فرانك ايليس، المصدر السابق، ص٣٥٨-٣٥٩.

٢٠- الزراعة أمام تحدى المياه فى البلاد العربية، ورقة مقدمة من الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية، الـى الدورة الرابعة والثلاثين لمؤتمر

غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، القاهرة ١٩٩٧، ص ٣.

٢١- الزراعة أمام تحدى المياه فى البلاد العربية، المصدر السابق، ص ٢٦.

٢٢- العجز المائى: يعنى انخفاض مستوى الموارد المائية السنوية المتجددة للفرد عن ١٠٠٠ متر مكعـب. أما الندرة المائية التى تحد من

التنمية، فهى تعنى انخفاض هذا المستوى إلى أقل من ٥٠٠ متر مكعب.

٢٣- انظر، د. فاروق الشوا، منطلقات أساسية للتوصل إلى الاستعمالات الاقتصادية لمياه الرى فى الوطـن العربى، ورقة مقدمة إلى الحلقة الدراسية للزراعة المروية فى الوطن العربى، المنطقة العربية للتنميـة الزراعية، الخرطوم ١٩٨٢، ص٢.

٢٤- فرانك ايليس، المصدر السابق، ص ٣٨٤.

٢٥- فرانك ايليس، المصدر السابق، ص ٣٨٤.

٢٦- الزراعة أمام تحدى المياه فى البلاد العربية، المصدر السابق، ص ١٤.

٢٧- أنظر، مجلة الاقتصاد، دمشق، العدد ٢٩٨، تشرين الثانى ١٩٨٨، ص١١٠.

٢٨- مى دمشقية ، المياه فى البلاد العربية بين حواجز الندرة وتحديات التنمية الزراعيـة، ورقة مقدمـة إلى الندوة العلمية لاتحاد غرف الزراعة السورية، حول المياه فى الوطـن العربـى، دمشـق ١٩٩٨، ص١٨.

٢٩- مى دمشقية، المياه فى البلاد العربية بين حواجز الندرة وتحديات التنمية الزراعية، ورقة مقدمـة إلـى الندوة العلمية لاتحاد غرف

الزراعة السورية، حول المياه فى الوطن العربى، دمشق ١٩٩٨، ص ١٩.

٣٠ - أنظر الحلقة الدراسية للزراعة المروية فى الوطن العربى، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم ١٩٨٢، ص ٤.

٣١- أنظر، د. حسن فهمى جمعه، الحلقة الدراسية للزراعة المروية فى الوطن العربى، المصـدر السـابق، ص٢.

[٣٢] - المصدر السابق.

جدول رقم(1)

أهم المؤشرات الزراعية فى الوطن العربى لعام 1995

البيان	1995
استخدام الأراضى (مليون هكتار)	67,42
عدد السكان (مليون نسمة)	256,60
عدد السكان الريفيين (مليون نسمة)	121,88
قيمة الناتج المحلى الإجمالى (مليار دولار)	522,62
قيمة النتاج المحلى الزراعى (مليار دولار)	68,49
إجمالى القوى العاملة (مليون عامل)	67,27
القوى العاملة الزراعية (مليون)	24,64
متوسط نصيب الفرد الناتج المحلى الإجمالى (دولار)	2167,47
متوسط نصيب الفرد الناتج الزراعى (دولار)	284,04
متوسط إنتاجية العامل غير الزراعى (دولار)	10651,88
متوسط إنتاجية العامل الزراعى (دولار)	2779,68
قيمة الواردات الزراعية (مليون دولار)	19665,42
قيمة الصادرات الزراعية (مليون دولار)	5748,74
الميزان التجارى الغذائى (مليون دولار)	14020,13
قيمة الواردات الغذائية (مليون دولار)	19479,2
قيمة الصادرات الغذائية (مليون دولار)	4673,04
قيمة الفجوة الغذائية العربية (مليون دولار)	11451,87
متوسط نصيب الفرد من الفجوة الغذائية (دولار)	44,27
الميزان التجارى الزراعى (مليون دولار)	13117,63

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى تقرير أوضاع الأمن الغذائى العربى ١٩٩٦، صادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم.

جدول رقم (2)

واردات وصادرات الدول العربية من السلع الغذائية 1980 – 1996

(مليون دولار)

السنة	الواردات	الصادرات	العجز
1980	21853,2	3942,7	17910,5
1981	25771,1	3952,3	21818,8
1982	24276,4	3704,5	20571,9
1983	23589,4	3480,3	20109,1
1984	25188,5	3698,9	21489,6
1985	23233,5	3126,5	20107,0
وسطى 1980 – 85	23985,4	3650,9	20334,5
1994	13069,00	3458,03	9610,97
1995	15451,00	3999,56	11452,44
1996	15074,00	4024,39	11049,61

المصدر: مــن إعــداد الباحث بالاستناد إلى الأرقام والجداول الواردة فى كتــاب الدكتور صبحى القاسم. الأعوام 1994 – 95 – 96 بالاستناد إلى تقرير أوضــاع الأمن الغذائى العربى، المنظمة العربية للتنمية الزراعيــة – ١٩٩٦ الخرطــوم ١٩٩٧.

جدول رقم (3)

نسبة الاكتفاء الذاتى لبعض السلع الغذائية فى الوطن العربى

السلعة	1970	1981 – 1978	1985 – 1982	1995
القمح	%66	%46	%37	%43
الأرز	%84	%70	%57	%60
الشعير	%84	%82	%35	%40
الذرة الصفراء	%84	%68	%49	%52
المحاصيل الزيتية	-	%60	%39	%42
المحاصيل السكرية	-	%41	%38	%40
البقول	-	%18	%78	%86
المنتجات الحيوانية	%81	%81	%78	%79

المصدر: التقرير الاقتصادى العربى الموحد / 1986/ ، الأمانة العامة لجامعــــة الــدول العربية ص 50 – 53.

جدول رقم (4)

الموارد الأرضية فى الوطن العربى واستخداماتها خلال الفترة 1990 – 1996

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الرقعة الجغرافية	1402451	1402451	1402451	1402451	1405451	1402451	1402451
الرقعة الزراعية الكلية	57565	59515	61498	63058	66049	67420	69241
الرقعة الزراعية المستديمة	5612	5964	5999	5947	6232	6332	6680
الرقعة الزراعية الموسمية	51953	5 3552	55500	57111	59817	61088	62562
الرقعة المطرية	33947	36398	34998	31329	35603	36082	35687
الرقعة المروية	7476	8114	11194	10701	10438	10133	11128
الرقعة المتروكة	10530	9040	9398	15081	13775	14873	15747
الرقعة الغابية	77749	77522	73137	73901	73901	73930	74312
الرقعة الرعوية	379143	378599	374179	428747	429661	428852	502689

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية، إعداد متفرقة.

جدول رقم (5)

تطورات التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية والمجموعات الغذائية الرئيسية فى الوطن العربى كمتوسط للفترة 1986 – 1990 و 1994 - 1995

البيان	86 - 1990	1994	1995	معدل التغيير 94 - 1995
قيمة الواردات الكلية	97652,45	108806,21	117477,63	7,97
قيمة الصادرات الكلية	102427,64	114251,22	120562,12	5,52
قيمة الواردات الزراعية	23063,80	18224,97	19665,42	7,90
قيمة الصادرات الزراعية	5504,90	6545,22	5742,76	-12,26
قيمة الواردات الغذائية	18523,46	17674,97	19479,21	10,58
قيمة الصادرات الغذائية	3023,52	4856,55	4673,04	-3,78
قيمة واردات المجموعات الغذائية الرئيسية	14045,90	13067,04	15451,71	1825
قيمة صادرات المجموعات الغذائية الرئيسية	2452,687	3458,31	3999,84	15,66
الواردات الزراعية / الواردات الكلية	23,62	16,75	16,31	-
الصادرات الزراعية / الصادرات الكلية	5,37	5,73	4,76	-
الصادرات الغذائية / الصادرات الزراعية	54,92	74,20	81,37	-
الواردات الغذائية / الواردات الزراعية	80,31	96,65	99,05	-
الصادرات الزراعية للواردات الزراعية	23,87	35,91	29,20	-
الصادرات الغذائية للواردات الغذائية	16,32	27,57	23,99	-
الواردات الغذائية الرئيسية / الواردات الغذائية الكلية	75,83	74,60	79,32	-
الصادرات الغذائية الرئيسية/ الصادرات الغذائية الكلية	81,12	71,21	85,59	-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

جدول رقم (6)

كميات المياه للفرد فى بعض الدول الغنية بالمياه وبعض الدول العربية وتركيا وإسرائيل لعام 1993

الدولة	(متر مكعب / سنة / فرد)
دول غنية بالمياه (أمريكا، كندا، دول أوروبا الغربية والشمالية)	10000
العراق	2110
سوريا	1420
الأردن	250
فلسطين	100
تركيا	1830
إسرائيل	300

المصدر: قضايا المياه بين تركيا وسوريا والعراق، الناشر: وزارة الخارجية التركية، إدارة مجارى المياه الإقليمية العابرة للحدود، آيار 1997.

جدول رقم (7)

نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة (متر مكعب / سنة)

الدولة	نصيب الفرد من الموارد المتجددة متر مكعب / السنة			توزيع الاستخدامات %		
	1960	1990	2025	محلى	الصناعة	الزراعة
الجزائر	1704	737	354	22	4	74
مصر	2251	1112	645	7	5	88
العراق	14706	5285	2000	3	5	92
الأردن	529	224	91	29	6	65
لبنان	2000	1407	809	11	4	85
ليبيا	538	154	55	15	10	75
المغرب	2560	1185	651	6	3	91
عمان	4000	1333	421	3	3	94
السعودية	537	156	49	6	2	91
سوريا	1196	439	161	7	10	83
تونس	1036	532	319	13	7	80
الإمارات	3000	189	113	11	9	80
اليمن	481	214	72	5	2	93

الفصل التاسع والثلاثون

الموارد المائية كمحدد للتوزيع الأفقى

د. طلعت رزق الله إقلاديوس النقادى*

مقدمة :

يؤدى القطاع الزراعى دوراً هاماً للاقتصاد القومى المصرى ، ويتمثل ذلك فى توفير الغذاء والكساء للسكان والمواد الخام اللازمة للكثير من الصناعات المصرية ، وتوفير النقد الأجنبى اللازم لإحداث التنمية ، وتستوعب العمالة الزراعية نحو ٣٤% من القوة العاملة المصرية ، ويمثل الدخل الزراعى حوالى ١٧,٠% من الدخل القومى المصرى ، هذا بالإضافة إلى أن الصادرات الزراعية تمثل حوالى ١٩,٠% من إجمالى الصادرات القومية المصرية ، وذلك كمتوسط للفترة من عام ٨٦/٨٧ حتى عام ٩٦/١٩٩٧[١].

وترتكز تنمية وتطوير القطاع الزراعى فى مصر على محورين رئيسيين هما التوسع الزراعى الأفقى (زيادة المتاح من الموارد الاقتصادية الزراعية متمثلة فى إضافة أراضى زراعية جديدة تتوافر لها مياه الرى) ، والتوسع الزراعى الرأسى (رفع كفاءة استخدام المتاح من الموارد الاقتصادية الزراعية من خلال التوسع فى استخدام وتطبيق الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة فى الزراعة)[٢] .

---

* باحث أول – رئيس وحدة بحوث أسيوط – معهد بحوث الاقتصاد الزراعى – مركز البحوث الزراعية

ولقد حققت مصر تقدماً واسعاً فى مجال التوسع الزراعى الرأسى حيث وصلت الإنتاجية الفدانية لمعظم المحاصيل الزراعية الرئيسية إلى معدلات عالية تقارب مثيلتها العالميـــة ، أما التوسع الزراعى الأفقى فيعتمد أساساً على مدى توافر الأراضى القابلـــة للاســـتصلاح والزراعة فى مصر ، وتلك يمكن توفيرها عن طريق اســـتصلاح المزيـــد مـــن الأراضـــى الصحراوية سنوياً (حيث تشير إستراتيجية التنمية الزراعية الأفقية إلى أن مساحة الأرض القابلة للاستصلاح والزراعة فى جمهورية مصر العربية حتى عام ٢٠١٧ تقدر بحوالـــى ٣,٤ مليون فدان) ، كما يعتمد التوسع الزراعى الأفقى على مدى توافر المـــوارد المائيـــة المتاحة واللازمة لاستصلاح واستزراع الأراضى الجديدة. وتعتبر الموارد المائية المتاحـــة فى الفترة الحالية والتى تقدر بحوالى ٦٥ مليار متر مكعب من المحددات الرئيسية للتوسع الزراعى الأفقى فى جمهورية مصر العربية نظراً لمحدوديتها وتعدد استخداماتها ، الأمـــر الذى يتطلب معه ضرورة العمل على ترشيد استخدام المـــوارد المائيـــة المتاحـــة حاليـــاً واستخدامها الاستخدام الأمثل.

وتهدف هذه الدراسة إلى إلقـــاء الضـــوء علـــى أهميـــة المـــوارد المائيـــة المتاحـــة واستخداماتها الحالية والمستقبلية وفقاً لمصادرها المختلفة كمحدد رئيسى للتوسع الزراعى الأفقى فى جمهورية مصر العربية وذلك من خلال دراسة تطور التوسع الزراعى الأفقى فى ضوء الموارد المائية المتاحة خلال الفـــترة مـــن عـــام ١٩٥٢حتـــى عـــام ١٩٩٧/٩٦ واتجاهاتها المستقبلية فى عامى ٢٠٠٠، ٢٠١٧م ، وتقدير العائد الاقتصادى لوحدة المياه المستخدمة فى إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية ، واقتراح بعض التوصيـــات لترشـــيد استخدام الموارد المائية ، وتحقيق الاستخدام الأمثل الذى يعظم العائد من وحـــدة المـــورد المائى .

الدراسات المرجعية :

١- فى دراسة لفيفى عزيز بعنوان ''الانحراف فى كميات المياه المستخدمة فى الزراعـة عن المقننات المائية الموصى بها وأثرها على بعض المتغـــيرات الاقتصاديـــة'' [٣]، أشارت إلى انحراف الكميات المستخدمة من مياه الرى فـــى مصـــر عـــن المقننـــات الاقتصادية ، وأنه يمكن توفير كميات كبيرة من مياه الرى بإتباع أسلوب الرى وفقـــاً

للمقننات المحددة بواسطة محطات التجارب بدلاً من المقننات الحقيقية لوزارة الزراعة .

٢- أشار جميل عبد الحميد جاب الله فى دراسة بعنوان ''الموارد المائية ومستقبل الزراعة بجمهورية مصر العربية'' ، إلى أنه للارتفاع بكفاءة استخدام الموارد المائية فى الزراعة المصرية فإنه يلزم تطوير نظم وطرق الرى. (٤)

٣- أشار محمد عبد الهادى راضى فى دراسة بعنوان ''الموارد المائية ومستقبل الزراعة المصرية'' ، إلى أن الأنماط الحالية لاستغلال الموارد المائية لا تتناسب مع محدودية تلك الموارد وحجم المشكلة المتوقعة ، ففى حين لا يتوقع توفر كميات إضافية من المياه بعد عام ٢٠٠٠م فسوف تحتاج برامج التنمية إلى ما يقرب من مليار متر مكعب يجب إضافتها سنوياً لمواجهة التوسعات والاستخدامات المتوقعة .(٥)

٤- فى دراسة للسيد حسن مهدى عامر بعنوان ''المياه المتاحة للرى كعامل محدد لجهود وإمكانات التوسع الزراعى الأفقى فى جمهورية مصر العربية''(٦) . وأشارت إلى ضرورة رفع كفاءة نظام الرى وزيادة الاستثمارات المخصصة لذلك الغرض ، ورفع كفاءة استخدام مياه الصرف الزراعى والصحى كماً ونوعاً بعد معالجتها مع استنباط الأصناف الملائمة وتطبيق التراكيب المحصولية المناسبة ، وضرورة المحافظة على نوعية المياه ومنع تدهورها وترشيد استخدامها .

٥- أشار إبراهيم سليمان وآخرون فى دراسة بعنوان ''المحددات الرئيسية للموارد المائية فى محافظة الفيوم''(٧) ،إلى ثلاثة محددات تتحكم فى استخدام المياه لأغراض الرى فى محافظة الفيوم.

٦- فى دراسة لعلى عبد الرحمن على بعنوان ''أزمة المياه فى الشرق الأوسط والتنمية الزراعية فى الوطن العربى''(٨) ، أشارت إلى أن مشكلة المياه فى المنطقة العربية تزداد تعقيداً بسبب أن أكثر من ٦٥% من منابع المياه تقع خارج المنطقة العربية علاوة على محدودية مصادر المياه سواء السطحية أو الجوفية والأمطار إلى جانب ارتفاع تكاليف واستثمارات الحصول على المياه من المصادر الأخرى (تحلية ماء

البحر بالإضافة إلى تزايد الطلب على المياه خصوصاً في مجال الري والتنمية الزراعية) .

٧- وفي دراسة لسعد زكي نصار وآخرين ، بعنوان ''بعض العوامل المؤثرة على كفاءة استخدام الموارد المائية بمحافظة المنيا''[٩] قدمت قياساً للكفاءة لمعرفة علاقة الاستهلاك المائي بالمقنن وتأثير ذلك على تكاليف الزراعة وتكلفة وحدة المورد المائي وانعكاس تأثير هذه المؤشرات على قيمة وأربحية وحدة المورد.

٨- وفي دراسة لعبد الستار أحمد شنيش ومحمود محمد عبد الفتاح بعنوان ''دراسة اقتصادية لمشروعي تنمية جنوب الوادي وسيناء''[١٠] ، استهدفت إظهار دور وأهمية عنصر المياه في التنمية الزراعية الأفقية بصفة عامة وفي مشروعي تنمية جنوب الوادي وسيناء بصفة خاصة مع تحديد كمية المياه المتاحة والمستقبلية

٩- وفي دراسة للسيد حسن مهدي وعبد الرحيم محمد إسماعيل بعنوان ''أثر التحولات في السياسة الزراعية المصرية على استخدام مياه الري في الفترة من عام ١٩٨٦حتى عام ١٩٩٤''[١١]، ثبت أن استجابة الزراع لسياسة الإصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي تمثلت في التحول نحو زراعة المحاصيل الأقل استهلاكاً للمياه خلال فترة الدراسة من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٤ .

١٠- أشار سعد زكي نصار وآخرون في دراسة بعنوان ''مشروع الكفاءة الاقتصادية لاستخدام مياه الري في الزراعة المصرية مرحلة أولى''[١٢] إلى أن هناك زيادة ملحوظة في المستخدم المائي الإروائي لبعض المحاصيل مقارنةً بالمقنن المائي وذلك لمحاصيل البرسيم المستديم ، القمح ، القطن ، الذرة الشامية ، وفي الأراضي الجديدة بجنوب التحرير بمحافظة البحيرة هناك زيادة في المستخدم الفعلي للمورد المائي الإروائي لجميع المحاصيل التي تروى بالغمر عن المقنن المائي .

١١- وفي دراسة لجمال السيد محمد أحمد بعنوان ''اقتصاديات الموارد المائية وكفاءة الري الحقلي بمحافظة الفيوم'' [١٣]، أشارت إلى أن العرض المتاح من الموارد المائية يكاد يغطي الطلب على هذا المورد لمختلف الاستخدامات ، كما أشارت الدراسة إلى اعتماد محافظة الفيوم على مياه نهر النيل فقط وأن نظام الري بالراحة عن

طريق الهدارات والفتحات هو النظام السائد فى الفيوم ، وأن تكلفة الرى بالفيوم عبارة عن تكلفة العمالة المستخدمة فى الرى .

نتائج الدراسة

حتمية التنمية الزراعية الأفقية فى جمهورية مصر العربية :

تهتم خطط التنمية الاقتصادية المصرية بتنمية المناطق الجديدة والتوسع فى استصلاح الأراضى القابلة للاستصلاح والزراعة بمعدل يبلغ حوالى ١٥٠-٢٠٠ ألف فدان سنوياً وذلك بغرض إحداث التوازن بين معدلات النمو السكانى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأيضاً لتضييق الفجوة الغذائية التى تزايدت بين الإنتاج والاستهلاك ، ولتحقيق الأهداف الإستراتيجية للتنمية الزراعية والاقتصادية الشاملة .

وبمقارنة النمو السكانى بالتطورات الحادثة فى كل من الرقعة المحصولية والرقعة المنزرعة فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من عام ١٩٥٣/٥٢ حتى عام ١٩٩٧/٩٦ ، جدول رقم (١) ، يتبين أنه فى حين تزايد عدد السكان خلال الفترة المذكورة بنسبة ١٧٦,٠% فإن كلاً من الرقعة المحصولية والرقعة المنزرعة تزايدت بنسبة ٤٩,٠% ، ٢٤,٠% على الترتيب خلال الفترة نفسها، وتلك تعتبر نسب ضئيلة جداً إذا ما قورنت بنسبة الزيادة فى عدد السكان خلال الفترة نفسها ، وترتب على ذلك حدوث اختلال فى العلاقة السكانية الأرضية .

وتشير نتائج تقدير دالة الاتجاه الزمنى العام لكل من الرقعة المحصولية والرقعة المنزرعة وعدد السكان بالجمهورية خلال فترة الدراسة من عام ١٩٧٩/٧٨ حتى عام ١٩٩٧/٩٦ ، جدول رقم (٢) إلى أن هناك اتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوياً إحصائياً لكل من الرقعة المحصولية والرقعة المنزرعة خلال فترة الدراسة وبلغ متوسط الزيادة السنوية فى كليهما حوالى ١٤٩,٨ ، ١١١,٧ ألف فدان على الترتيب وتمثل تلك الزيادة حوالى ١,٣%، ١,٧% من متوسطيهما خلال الفترة نفسها والمقدر بحوالى ١١٨٨٦ ، ٦٧١٦ ألف فدان على الترتيب، وتفسر قيمة معامل التحديد أن العوامل التى يعكسها عنصر الزمن تعتبر مسئولة عن حوالى ٨٢% من التغيرات الحادثة فى كل من الرقعة المحصولية والرقعة المنزرعة خلال الفترة من عام ٧٩/٧٨ حتى عام ١٩٩٧/٩٦ ، وتتوقع الدراسة

أن تصل كل من الرقعة المحصولية والرقعة المنزرعة إلى حوالى ١٣٨٣٣ ، ٨١٦٩ ألف فدان فى عام ٢٠٠٠م وإلى حوالى ١٦٣٧٩، ١٠٠٦٨ ألف فدان فى عام ٢٠١٧م على الترتيب وذلك بفرض ثبات ظروف الماضى مستقبلاً . أيضاً فإن عدد السكان أخذ اتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوياً إحصائياً خلال نفس فترة الدراسة وبلغ متوسط الزيادة السكانية السنوية حوالى ١١٣٢,٦ ألف نسمة وتلك الزيادة تمثل حوالى ٢.٢% من متوسط عدد السكان خلال الفترة نفسها والمقدر بحوالى ٥٠٤٨١ ألف نسمة ، وتفسر قيمة معامل التحديد مسئولية العوامل التى يعكسها عنصر الزمن عن حوالى ٩٩% من التغيرات الحادثة فى عدد السكان خلال الفترة من عام ٧٩/٧٨ حتى عام ١٩٩٧/٩٦ ، وتتوقع الدراسة أن يصل عدد السكان إلى حوالى ٦٥٢٠٥ ألف نسمة عام ٢٠٠٠م وإلى حوالى ٨٤٤٦٠ ألف نسمة عام ٢٠١٧م .

وبمقارنة متوسط التغير المئوى للسكان (٢.٢%) بمثيله فى كل من الرقعة المحصولية (١,٣%) والرقعة المنزرعة (١,٧%) خلال فترة الدراسة نفسها يتبين أن معدل الزيادة السكانية فاق كثيراً مثيله فى كل من الرقعة المحصولية والرقعة المنزرعة وانعكس أثر ذلك على نصيب الفرد من كليهما ، حيث تشير نتائج تقدير دالة الاتجاه الزمنى العام لنصيب الفرد من كل من الرقعة المحصولية والرقعة المنزرعة خلال فترة الدراسة نفسها إلى أنه أخذ اتجاهاً عاماً متناقصاً ومعنوياً إحصائياً فى كليهما وبلغ متوسط الانخفاض السنوى لنصيب الفرد فى كل من الرقعة المحصولية والرقعة المنزرعة حوالى ٠,٠٠٣ ، ٠,٠٠٠٧ فدان على الترتيب ، ويمثل هذا الانخفاض حوالى ٠,٠١% ، ٠,٥٣% من متوسطيهما خلال الفترة نفسها والمقدر بحوالى ٠,٢٤ ، ٠,١٣ فدان على الترتيب ، وتفسر قيمة معامل التحديد مسئولية العوامل التى يعكسها عنصر الزمن عن حوالى ٦٤%، ٣٣% من التغيرات الحادثة فى نصيب الفرد من كل من الرقعة المحصولية والرقعة المنزرعة على الترتيب خلال فترة الدراسة ، هذا وتتوقع الدراسة أن يصل نصيب الفرد من كل من الرقعة المحصولية والرقعة المنزرعة إلى حوالى ٠,٢٠ ، ٠,١٢ فدان حتى عام ٢٠٠٠م وإلى حوالى ٠,١٦ ، ٠,١١ فدان فى عام ٢٠١٧م على الترتيب وذلك بفرض ثبات ظروف الماضى مستقبلاً .

وبالإضافة إلى ما سبق ، فإنه على الرغم مما تشير إليه بيانات الجدول رقم (٣) من أن إجمالى الأراضى التى تم استصلاحها بالجمهورية خلال الفترة من عام ١٩٥٢حتى عام ١٩٩٧/٩٦ بلغت حوالى ٢٦٤٣,٢ ألف فدان إلا أن مقدار الزيادة فى الرقعة الأرضية المنزرعة خلال الفترة المذكورة نفسها كانت أقل من ذلك بكثير، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى التعدى المستمر على الأراضى الزراعية واستقطاع مساحات شاسعة منها سنوياً لأغراض البناء والتبوير والتجريف ، وفى هذا المجال أشارت دراسة أديل اسكندر ، فيفى عزيز (١٤ ، ١٩٩٧) إلى تباين تقديرات العديد من الدراسات للفقد السنوى للأراضى الزراعية خلال الفترة من عام ١٩٦٥حتى عام ١٩٨٥ وأن معدل متوسط الفقد فى الأراضى الزراعية بالجمهورية يقدر بحوالى ٤٥ ألف فدان سنوياً . وأن الأراضى المستقطعة تعتبر من أجود الأراضى عالية الإنتاج وتقع مجاورة للتجمعات السكانية والمرافق والخدمات ، كما تم تقدير التعديات بأشكالها المختلفة على الأراضى الزراعية من واقع محاضر المخالفات للقوانين والتشريعات المتعلقة بحماية الرقعة الزراعية خلال الفترة من عام ١٩٨٣حتى عام ١٩٩٥ حيث بلغ إجمالى المساحات المستقطعة من الأراضى الزراعية لأغراض البناء والتبوير والتجريف بالجمهورية خلال الفترة نفسها حوالى ٨١,٧ ألف فدان منها حوالى ٣٥,٢ ألف فدان تم البناء عليها ، وحوالى ٣٨,٢ ألف فدان تم تبويرها، وحوالى ٨,٣ ألف فدان تم تجريفها، وتمثل تلك المساحات حوالى ٤٣,١% ، ٤٦,٨% ، ١٠,١% على الترتيب من إجمالى المساحات المستقطعة من الأراضى الزراعية بالجمهورية خلال الفترة من ١٩٨٣-١٩٩٥.

تطور التوسع الزراعى الأفقى خلال الفترة من عام (١٩٥٢حتى عام١٩٩٧/٩٦) فى ضوء الموارد المائية المتاحة:-

قبل عام ١٩٥٢ اقتصرت مشروعات استصلاح الأراضى على القطاع الخاص والشركات والأفراد ومصلحة الأملاك الأميرية حيث تم استصلاح حوالى ٢٥٠ ألف فدان أُضيفت إلى الرقعة الأرضية المنزرعة ، وبعد عام ١٩٥٢ اقتصرت مشروعات استصلاح الأراضى على الحكومة فقط حتى عام ١٩٧٠ حيث سمح للشركات المصرية والمشتركة والتعاونيات والأفراد باستصلاح الأراضى وتحولت مؤسسات الاستصلاح إلى شركات قطاع عام .

وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٣) إلى تطور المساحات المستصلحة من الأراضى بالجمهورية خلال الفترة من عام ١٩٥٢حتى عام ١٩٩٧/٩٦ موزعة على مراحل زمنية كما يلى:

١- ففى خلال الفترة من عام ١٩٥٢حتى عام ١٩٥٩ بلغت جملة ما تم استصلاحه من الأراضى بالجمهورية حوالى ٧٨,٩ ألف فدان (وتلك تمثل حوالى ٣,٠% من إجمالى ما تم استصلاحه خلال الفترة من عام ١٩٥٢حتى عام ١٩٩٧/٩٦) .

٢- وفى خلال الفترة من عام ١٩٦١/٦٠حتى عام ١٩٦٧/٦٦ بلغت جملة ما تم استصلاحه من الأراضى بالجمهورية حوالى ٧١٢,٠ ألف فدان وتلك تمثل حوالى ٢٦,٩% من إجمالى ما تم استصلاحه.

٣- وخلال الفترة من عام ١٩٦٨/٦٧ حتى عام ١٩٧١/٧٠ بلغت جملة ما تم استصلاحه حوالى ١٢١,١ ألف فدان وتلك تمثل حوالى ٤,٦% من إجمالى ما تم استصلاحه) وبلغ معدل الاستصلاح خلال الفترة نفسها حوالى ٣٠,٣ ألف فدان سنوياً.

٤- وخلال الفترة من عام ١٩٧٢/٧١حتى عام ١٩٧٨/٧٧ توقفت عمليات الاستصلاح نظراً للإعداد لحرب أكتوبر ١٩٧٣ وما تطلبته المعركة من توجيه كل الطاقات والإمكانات لصالح المجهود الحربى. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الموارد المائية المتاحة خلال الفترة من عام ١٩٥٢حتى عام ١٩٧٨/٧٧ لم تكن عاملاً محدداً لجهود التوسع الزراعى الأفقى فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة نفسها .

٥- واعتباراً من الفترة من عام ١٩٧٩/٧٨حتى عام ١٩٨٢/٨١ بدأت جهود الاستصلاح تنشط مرة أخرى ، وبلغت جملة ما تم استصلاحه خلال تلك الفترة حوالى ١٢٣,٣ ألف فدان (تمثل حوالى ٤,٧% من جملة ما تم استصلاحه بالجمهورية خلال الفترة من عام ١٩٥٢حتى عام ١٩٩٧/٩٦) .

وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٤) إلى توزيع مساحات الأراضى المستصلحة خلال الفترة من عام ١٩٧٩/٧٨حتى عام ١٩٨٢/٨١ على مناطق الجمهورية ، ومنها يتبين أن حوالى ٨٨% من تلك المساحات تقع بمنطقة الدلتا ، كما تشير بيانات الجدول رقم (٥) إلى أنه فى حين بلغت الموارد المائية المتاحة خلال الفترة من عام

١٩٧٩/٧٨حتى عام ١٩٨٢/٨١ حوالى ٥٥,٥ مليار متر مكعب هى حصة مصر من ماء النيل فإن الاحتياجات والاستخدامات المائية المطلوبة خلال الفترة نفسها بلغت حوالى ٥٦,٥ مليار متر مكعب.

١- وخلال سنوات الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦) بلغت جملة ما تم استصلاحه حوالى ١٨٩,٨ ألف فدان (وتلك تمثل حوالى ٧,٢% من جملة ما تم استصلاحه) وبلغ معدل الاستصلاح خلال الفترة نفسها حوالى ٣٨,٠ ألف فدان سنوياً.

وبالنظر إلى بيانات الجدول رقم (٥) والتى تبين الموارد المائية المصرية المتاحة وفقاً لمصادرها واستخداماتها الحالية والمستقبلية حتى عام ٢٠٠٠ ، ٢٠١٧م ، يتضح أنه فى حين بلغت الموارد المائية المتاحة خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى حوالى ٦٠,١ مليار متر مكعب ، فإن الاستخدامات المائية المطلوبة خلال سنوات الخطة نفسها تقدر بحوالى ٦٠,٥ مليار متر مكعب ، أى أن هناك عجزاً فى الموارد المائية المتاحة خلال الفترة نفسها يقدر بحوالى ٠,٤ مليار متر مكعب ، ويرجع ذلك إلى ظروف الجفاف التى سادت أقاليم أفريقيا الوسطى ومنابع النيل ، ولقد أمكن التغلب على هذا العجز فى الموارد المائية من خلال إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى ومياه الصرف الصحى بعد معالجتها وأيضاً التوسع فى استخدام المياه الجوفية بالوادى والدلتا.

٢- وخلال سنوات الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١) وفى ضوء الموارد المائية المتاحة فإنه تم استصلاح حوالى ٨٥٠,٨ ألف فدان (وتلك تمثل حوالى ٣٢,٢% من إجمالى ما تم استصلاحه بالجمهورية خلال الفترة من عام ١٩٥٢حتى عام ١٩٩٧/٩٦) .

ويمكن أن يُعزى ذلك إلى زيادة المتاح من الموارد المائية خلال تلك الفترة إلى حوالى ٦٢,٩ مليار متر مكعب نتيجة لزيادة المستخدم من المياه الجوفية فى الدلتا والوادى من حوالى ٢,٦ مليار متر مكعب خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى إلى حوالى ٣,٥ مليار متر مكعب خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية ، وأيضاً زيادة الجزء المعاد استخدامه من مياه الصرف الزراعى والصحى بعد معالجتها من حوالى ٢,٠ مليار متر مكعب إلى حوالى ٣,٦ مليار متر مكعب وذلك فيما بين سنوات الخطتين الأولى والثانية ، هذا بالإضافة إلى الاستفادة من مياه الأمطار والمقدرة بحوالى ٠,٣ مليار متر مكعب خلال سنوات الخطة

الخمسية الثانية ، فى حين بلغت الاستخدامات والاحتياجات المائية الفعلية خلال سنوات الخطة نفسها حوالى ٦٢,٣ مليار متر مكعب (حوالى ٥٢,٧ مليار متر مكعب للزراعة والرى ، وحوالى ٧,٠ مليار متر مكعب لأغراض الصناعة والشرب ، وحوالى ٢,٦ مليار متر مكعب لقطاعى الكهرباء والملاحة النهرية والموازنات) وبذلك تكون الخطة الخمسية الثانية قد حققت فائضاً فى الموارد المائية يقدر بحوالى ٠,٦ مليار متر مكعب يمكن أن يساهم فى استصلاح مساحات جديدة من الأراضى القابلة للاستصلاح والزراعة ، جدول رقم (٥) .

٣- وفى حين استهدفت الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦) استصلاح حوالى ٩١٩ ألف فدان وبمعدل استصلاح يقدر بحوالى ١٨٤ ألف فدان سنوياً ، فإن البيانات الواردة بالجدول رقم (٣) تشير إلى أن إجمالى ما تم استصلاحه خلال سنوات تلك الخطة بلغ حوالى ٥٦٧,٣ ألف فدان (وتلك تمثل حوالى ٢١,٥% من إجمالى ما تم استصلاحه بالجمهورية خلال الفترة من عام ١٩٥٢حتى عام ١٩٩٧/٩٦) وبلغ معدل الاستصلاح خلال سنوات الخطة حوالى ١١٣,٥ ألف فدان سنوياً.

كما تشير بيانات الجدول رقم (٥) إلى أن الموارد المائية المتاحة خلال سنوات الخطة الخمسية الثالثة (٩٢/٩٣-١٩٩٧/٩٦) تقدر بحوالى ٦٥,٠ مليار متر مكعب (حوالى ٥٥,٥ مليار متر مكعب حصة مصر من مياه النيل ، ٥,٠ مليار متر مكعب من المياه الجوفية بالوادى والدلتا ، ٤,٠ مليار متر مكعب من إعادة استخدام مياه الصرف بعد معالجتها ، ٠,٥ مليار متر مكعب من مياه الأمطار) وأن الاحتياجات والاستخدامات المائية الفعلية خلال سنوات الخطة نفسها تقدر بحوالى ٦٤,٥ مليار متر مكعب (حوالى ٥٣,٠ مليار متر مكعب لأغراض الزراعة والرى ، وحوالى ٧,٥ مليار متر مكعب لأغراض الصناعة والشرب ، وحوالى ٤,٠ مليار متر مكعب لقطاعات الكهرباء والملاحة النهرية والموازنات) وبذلك تحقق الخطة الخمسية الثالثة فائضاً مائياً يقدر بحوالى ٠,٥ مليار متر مكعب يمكن استغلاله فى تحقيق التوسع الزراعى الأفقى .

وللتعرف على آثار تطبيق سياسات التحرر والإصلاح الاقتصادى فى القطاع الزراعى المصرى اعتباراً من عام ١٩٨٧/٨٦ على استخدامات الموارد المائية المتاحة ، أشارت دراسة السيد حسن مهدى ، وعبد الرحيم محمد إسماعيل طه (١١ ، ١٩٩٧) إلى أن

تطبيق تلك السياسات أدى إلى حدوث وفر فى كميات المياه المستخدمة فى الرى وأن استجابة الزراع لتطبيق تلك السياسات كانت فى صورة تعديلات فى التراكيب المحصولية والإحلال بين المحاصيل ذات المقننات المائية الحقلية المختلفة وزراعة محاصيل أقل استهلاكاً لمياه الرى ، هذا بالإضافة إلى جهود الدولة فى إرشاد وتوعية الزراع بأهمية وضرورة الاستخدام الأمثل لمياه الرى ، كما تشير بيانات الجدول رقم (٥) إلى أن تطبيق سياسات التحرر والإصلاح الاقتصادى فى القطاع الزراعى المصرى أدت إلى تحقيق فائض فى الموارد المائية المتاحة عن الاستخدامات المائية الفعلية بلغ حوالى ٠,٦ مليار متر مكعب خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية ، وحوالى ٠,٥ مليار متر مكعب خلال سنوات الخطة الخمسية الثالثة وذلك مقابل عجز فى الموارد المائية المتاحة عن الاستخدامات المائية الفعلية بلغ حوالى ١,٠ مليار متر مكعب خلال الفترة من عام ١٩٧٩/٧٨حتى عام ١٩٨٢/٨١ ، وحوالى ٠,٤ مليار متر مكعب خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦) أى قبل تطبيق سياسات التحرر والإصلاح الاقتصادى فى القطاع الزراعى المصرى .

التصور المستقبلى للتوسع الزراعى الأفقى فى جمهورية مصر العربية :

استهدفت السياسات الاقتصادية الزراعية استصلاح حوالى ٢,٨ مليون فدان حتى نهاية القرن العشرين لتصل بذلك المساحة المحصولية إلى حوالى ١٩ مليون فدان، وذلك بهدف مواجهة الاختلال الحادث فى العلاقة السكانية الأرضية وتضييق حجم الفجوة الغذائية بين الإنتاج والاستهلاك، بالإضافة إلى أهمية استصلاح واستزراع الأراضى فى توفير فرص عمل لشباب الخريجين وإعادة توزيع السكان لعلاج مشكلة التكدس السكانى فى الوادى والمساهمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للبلاد .

وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٣) إلى أن إجمالى المساحات التى تم استصلاحها خلال الفترة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٩٧/٩٦ بلغت حوالى ٢٦٤٣,٢ ألف فدان وتلك تمثل حوالى ٩٤,٤% من المساحات المستهدف استصلاحها حتى عام ٢٠٠٠م.

وقد قدمت الدولة فى تلك الفترة تسهيلات مالية كبيرة فى مجال استصلاح واستزراع الأراضى.

وتشير نتائج تقدير دالة الاتجاه الزمنى العام للمساحات المستصلحة من الأراضى خلال الفترة من ١٩٧٩/٧٨ حتى ١٩٩٧/٩٦ (جدول رقم (٢)) ، إلى أنها أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوياً إحصائياً وبلغ متوسط الزيادة السنوية حوالى ٩,٣٨ ألف فدان وتلك تمثل حوالى ١٠,٣% من متوسط المساحات المستصلحة خلال الفترة من ٧٩/٧٨ حتى عام ١٩٩٧/٩٦ والمقدرة بحوالى ٩١,١ ألف فدان ، وتفسر قيمة معامل التحديد مسئولية العوامل التى يعكسها عنصر الزمن عن حوالى ٥١% من التغيرات الحادثة فى المساحات المستصلحة خلال الفترة نفسها، وتتوقع الدراسة فى ظل ثبات ظروف الماضى أن تصل المساحات المستصلحة إلى حوالى ٢٢٢,٣٧ ألف فدان فى عام ٢٠٠٠م وإلى حوالى ٣٨١,٨٧ ألف فدان فى عام ٢٠١٧م .

كما تم تقدير العلاقة الارتباطية بين حجم القروض الاستثمارية بالمليون جنيه الموجهة لاستصلاح الأراضى ومساحة الأراضى المستصلحة بالجمهورية بالألف فدان خلال فترة الدراسة نفسها من عام ١٩٧٩/٧٨حتى عام ١٩٩٧/٩٦ وذلك على النحو التالى :

$$ص_{هـ} = ٠,٦١٥٨٧ + ٠,١١٦٠٣ س_{هـ}$$

$$((٣,٣٨))$$

$$ف = ١١,٤٠ \quad ، \quad ر^{٢} = ٠,٤١٦١$$

ويستدل من نتائج تلك المعادلة أن زيادة القروض الاستثمارية الموجهة لاستصلاح الأراضى بمقدار مليون جنيه واحد ستؤدى إلى زيادة مقدارها ١١٦ فدان فى المساحات المستصلحة بالجمهورية ، وتلك النتيجة معنوية إحصائياً بمعنى أن القروض الاستثمارية الموجهة لاستصلاح الأراضى تؤثر تأثيراً حقيقياً على مساحة الأراضى المستصلحة ، ويستدل من قيمة معامل التحديد أن التغيرات الحادثة فى تلك القروض تعتبر مسئولة عن حوالى ٤٢% من التغيرات الحادثة فى مساحة الأراضى المستصلحة بالجمهورية خلال فترة الدراسة نفسها.

ولتحقيق التوسع الزراعى الأفقى فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة القادمة وفيما بعد عام ٢٠٠٠م فإن ذلك يتطلب اتخاذ كافة الإجراءات والوسائل التى من شأنها المساهمة فى رفع كفاءة استخدام المياه فى الزراعة المصرية وفى تدبير موارد مائية إضافية غير نيلية ، ولعل من أهمها ما يلى :

١- ترشيد استخدام مياه الرى فى الأراضى القديمة وذلك عن طريق :

أ - رفع كفاءة شبكة التوزيع العامة، وإحكام توزيع المياه، والتحكم فى تصرفات الترع الحالية، وضبط المقننات المائية للمحاصيل، والحد من الفواقد المائية فى شبكة الرى والتى تصل إلى حوالى ٢٠%، والاستفادة من مياه السدة الشتوية والتى يتوقع أن تصل فى عام ٢٠١٧م إلى حوالى ٢,٣ مليار متر مكعب .

ب - التوسع فى استخدام طرق الرى الحديثة والرى بالخطوط فى الزراعة المصرية ، ففى حين بلغت كفاءة الرى بالغمر حوالى ٥٧% فإن كفاءة الرى بالرش تصل إلى حوالى ٧٥% وكفاءة الرى بالتنقيط تصل إلى حوالى ٩٣% تقريباً .

ج - تجنب استخدام المياه العذبة فى تغذية المزارع السمكية والاقتصار فى تغذيتها على المياه ذات النوعيات الأخرى .

د - ضرورة تبطين قنوات الرى والمجارى المائية كلما أمكن ذلك لمنع التسرب وتقليل الفاقد من مياه الرى مع الاهتمام بتنظيف تلك المجارى والقنوات من الحشائش والنباتات ، هذا بجانب تسوية الأراضى الزراعية بما يحقق رفع كفاءة الرى الحقلى وتوفير حوالى ٢٠% من مياه الرى .

هـ - إرشاد وتوعية الزراع بأهمية وضرورة الاستخدام الأمثل لمياه الرى وضرورة الالتزام بمواعيد ومناوبات الرى وعدم الإسراف الشديد فى استخدام المياه ، هذا بالإضافة إلى وضع البرامج الإرشادية التى تتواءم مع احتياجات الزراع الفعلية من مياه الرى وتحديد التراكيب المحصولية التى تتفق مع المتاح حالياً ومستقبلاً من الموارد المائية وتعظم العائد من وحدة المورد المائى الإروائى وأيضاً التراكيب المحصولية التى تدنى الاحتياجات المائية .

٢- زيادة الكميات التى يعاد استخدامها من مياه الصرف للرى سواء بإعادة استخدام مياه الصرف الزراعى مباشرة أو بعد خلطها بمياه عذبة وكذلك إعادة استخدام مياه الصرف الصحى بعد معالجتها تماماً مع ضرورة استنباط الأصناف الملاءمة والتراكيب المحصولية المناسبة لهذه النوعية من المياه ، وسيؤدى هذا الإجراء إلى توفير مياه إضافية للتوسع الزراعى الأفقى تصل إلى حوالى ٧,٠ مليار متر مكعب تكفى لرى حوالى ٧٥٠ ألف فدان .

٣- زيادة المستخدم من المياه الجوفية فى الدلتا والوادى والصحارى من حوالى ٥,٠ مليار متر مكعب فى عام ١٩٩٧/٩٦ إلى حوالى ٩,٠٣ مليار متر مكعب فى عام ٢٠١٧م، على أن يؤخذ فى الاعتبار عدم التأثير على الخزان الجوفى فى دلتا النيل وتسرب المياه المالحة من البحر إلى باطن الأرض .

٤- زيادة الاستفادة من مياه الأمطار والسيول فى الصحارى وسيناء والساحل الشمالى لتصل إلى حوالى ٠,٥ مليار متر مكعب فى عام ٢٠١٧م وذلك بإنشاء السدود والخزانات ووسائل حصار مياه الأمطار والسيول .

التصور المستقبلى للموارد المائية فى جمهورية مصر العربية :

تعتبر الموارد المائية وكفايتها وصلاحيتها من أهم المحددات الرئيسية للتوسع الزراعى الأفقى فى جمهورية مصر العربية حيث إنه بقدر ما هو متوفر ومتاح من تلك الموارد بقدر ما يمكن التوسع فى استصلاح واستزراع أراض جديدة ، ويتم تقدير المتطلبات والاحتياجات المائية المصرية فى ضوء خطة استصلاح الأراضى ومعدلات الزيادة السكانية ومعدلات الزيادة فى الاستخدامات الأخرى للموارد المائية وتشمل الصناعة والكهرباء والملاحة النهرية والموازنات .

وباستعراض البيانات الواردة بالجدول رقم (٥) ، يتبين أنه فى حين بلغ إجمالى الموارد المائية المصرية المتاحة حالياً حوالى ٦٥,٠ مليار متر مكعب (يعتبر نهر النيل المصدر الأساسى لتلك الموارد حيث تحتل الموارد المائية النيلية المرتبة الأولى بحوالى ٥٥,٥ مليار متر مكعب تمثل حوالى ٨٥% من جملة الموارد المائية ، بينما تعتبر المياه الجوفية ومياه الأمطار والسيول مصادر ثانوية للموارد المائية) فإن إجمالى الاحتياجات والاستخدامات المائية الحالية يقدر بحوالى ٦٤,٥ مليار متر مكعب تمثل حوالى ٩٩% من إجمالى الموارد المائية المتاحة حالياً. وهذا يعنى أن الموارد المائية المتاحة حالياً تكاد تكفى الاحتياجات والاستخدامات الحالية بالرغم مما يتطلبه تحقيق التوسع الزراعى الأفقى فيما بعد الخطة الحالية وبمعدل يبلغ ١٥٠-٢٠٠ ألف فدان سنوياً من ضرورة البحث عن مصادر مائية إضافية غير نيلية ، والعمل على زيادة الاستفادة من الموارد المائية المتاحة حالياً وذلك من خلال زيادة الاهتمام بمشروعات أعالى النيل ، وتطوير نظم الرى المستخدمة حالياً فى الزراعة المصرية ، والتوسع فى استخدام المياه الجوفية ، وإعادة

استخدام مياه الصرف بعد معالجتها فى رى وزراعة الأراضى المستصلحة، هذا بالإضافة إلى زيادة الاستفادة من مياه الأمطار والسيول وتحلية مياه البحر لتغطية التوسع فى الاحتياجات المستقبلية من الموارد المائية ، وسوف تنعكس أثر تلك الإجراءات والتدابير على زيادة الموارد المائية المتاحة مستقبلاً ، حيث تشير بيانات الجدول رقم (٣) إلى أنه من المتوقع أن يبلغ إجمالى الموارد المائية فى عام ٢٠٠٠م حوالى ٧٠,٢٣ مليار متر مكعب وذلك بزيادة قدرها ٥,٢٣ مليار متر مكعب عن مثيلها فى عام ١٩٩٧ وتغطى الاحتياجات والاستخدامات المائية المتوقعة فى عام ٢٠٠٠م والتى تقدر بحوالى ٦٩,٣ مليار متر مكعب (تمثل حوالى ٩٩% من إجمالى الموارد المائية المتوقعة عام ٢٠٠٠م) وتحقق فائضاً مائياً يصل إلى حوالى ٠,٩٣ مليار متر مكعب . أيضاً تشير بيانات الجدول نفسه إلى أنه من المتوقع أن يصل إجمالى الموارد المائية فى عام ٢٠١٧م إلى حوالى ٧٧,٦٣ مليار متر مكعب وذلك بزيادة قدرها ١٢,٦٣ مليار متر مكعب ، عن مثيلها فى عام ١٩٩٧ وتغطى الاحتياجات والاستخدامات المائية المتوقعة فى عام ٢٠١٧م والمقدرة بحوالى ٧٦,٠ مليار متر مكعب (تمثل حوالى ٩٨% من إجمالى الموارد المائية المتوقعة عام ٢٠١٧م) وتحقق فائضاً مائياً يصل إلى حوالى ١,٦٣ مليار متر مكعب يمكن أن يساهم فى تنفيذ استراتيجية التوسع الزراعى الأفقى فى جمهورية مصر العربية حتى عام ٢٠١٧م .

اقتصاديات استخدام مياه الرى :

تعد دراسة اقتصاديات استخدام مياه الرى والتى تمثل الجزء الأكبر من المياه العذبة من الأمور الاقتصادية الهامة نظراً لازدياد المطالب المائية للتوسع الزراعى والصناعى لمواجهة الزيادة السكانية المضطردة ولتحقيق الاستخدام الاقتصادى الأمثل للموارد المائية المتاحة.

وتشمل دراسة اقتصاديات استخدام مياه الرى ما يلى :

أولاً : دراسة القيمة الاقتصادية لمياه الرى وتلك تتضمن :

١. التعرف على الاحتياجات المائية الفدانية للمحاصيل الزراعية المختلفة ، وذلك بإجراء دراسات حقلية للمقننات المائية لمعظم المحاصيل الزراعية وفى مناطق

مختلفة من الجمهورية ، وتقدير الاحتياجات المائية مقدرة بإضافة حوالـــى ٤٠% إلى الاستهلاك المائى مقابل الفاقد فى النقل الداخلى والحقلى .

٢. تقدير متوسط إنتاجية الفدان للمحاصيل الزراعية المختلفة وحساب ما يخص كـــل وحدة منتجة من مياه الرى بالمتر المكعب (طن/م^{3}) .

٣. تقدير العائد الاقتصادى بالجنيه لوحدة المياه المستخدمة بالمتر المكعـــب ، وذلـــك بقسمة سعر الوحدة المنتجة من كل محصول على مقدار ما يستهلكه من مياه الرى بالمتر المكعب .

٤. تقدير صافى العائد من استخدام ١٠٠٠ متر مكعب من مياه الرى لكل محصول من المحاصيل الزراعية موضع الدراسة .

ثانياً : تكاليف تخزين وتوصيل مياه الرى فى المناطق المختلفة وتلك تتضمن :

١- استعادة تكاليف مشروع السد العالى .

٢- تكاليف الإحلال والصيانة والتشغيل لمنشآت الرى التى تحمل وتنقل المياه وتوزعـــها على المناطق المختلفة ، ابتداء من بحيرة ناصر وحتى تصل إلى المنطقة ، وفى حالة منشآت الرى التى تخدم أكثر من منطقة فإن تكاليف الإحلال والصيانة والتشغيل لتلـــك المنشآت توزع بين المناطق المنتفعة بنسبة مقادير مياه الرى التى يســـتهلكها كـــل منها.

وبناءاً على ما سبق ، وباستعراض البيانات الواردة بـــالجدول رقـــم (٦) ، والخاصـــة بتقدير العائد الاقتصادى الكمى والنقدى لوحدة المياه "متر مكعب" المستخدمة فـــى إنتـــاج المحاصيل الزراعية الرئيسية بالجمهورية خلال عـــام ١٩٩٧/٩٦ وفقـــاً لطـــرق الـــرى التقليدية تبين ما يلى :

١- حققت محاصيل البصل الشتوى ، والفول البلدى ، والقطن ، والسمســـم ، والقمـــح ، أعلى عائد اقتصادى لوحدة المياه المستخدمة بـــالمتر المكعـــب حيـــث بلـــغ العـــائد الاقتصادى لوحدة المياه بالنسبة لتلك المحاصيل على الترتيب حوالى ١,١٧ ، ٠,٨٦ ، ٠,٨٤ ، ٠,٨٢ ، ٠,٧٥ جنيه/متر مكعب مياه ، ولذا ينبغى أخذ ذلك فى الاعتبار عنـــد وضع التركيب المحصولى خاصة وإن تلك المحاصيل المذكورة تمثل أهـــم محـــاصيل

الخضر والبقول والألياف والمحاصيل الزيتية ومحاصيل الحبوب الرئيسية والتى يمكن بزيادة مساحتها المنزرعة زيادة إنتاجها وتضييق حجم الفجوة الغذائية بين إنتاج واستهلاك تلك المحاصيل . كما حقق محصول الأرز أقل عائد اقتصادى لوحدة المياه المستخدمة بالمتر المكعب وذلك بالمقارنة بمثيله فى بقية المحاصيل الزراعية الرئيسية خلال العام نفسه ، حيث بلغ هذا العائد حوالى ٠,٣٥ جنيه/متر مكعب مياه ، ولذا ينصح بزراعة المساحات التى تحقق إنتاجاً من الأرز يغطى الاستهلاك والاحتياجات المحلية منه والاستفادة من المساحات الزائدة والوفرة فى مياه الرى فى تحقيق التوسع الزراعى الأفقى .

ووفقاً لمعيار العائد الاقتصادى لوحدة المياه بالمتر المكعب أمكن تقسيم المحاصيل الزراعية الرئيسية موضع الدراسة بالجدول رقم (٦) إلى ثلاث مجموعات كما يلى :

أ- المجموعة الأولى : وتشمل المحاصيل عالية الكفاءة فى استخدام المياه وتحقق أعلى عائد اقتصادى لوحدة المياه ، وتضم محاصيل البصل الشتوى ، والفول البلدى، والقطن ، والسمسم ، والقمح .

ب- المجموعة الثانية : وتشمل المحاصيل متوسطة الكفاءة فى استخدام المياه وتحقق عائداً متوسطاً لوحدة المياه ، وتضم محاصيل عباد الشمس ، وفول الصويا ، والذرة الشامية .

ج- المجموعة الثالثة : وتشمل المحاصيل الأقل كفاءة فى استخدام المياه وتحقق عائداً منخفضاً لوحدة المياه ، وتضم محاصيل قصب السكر ، والشعير ، والذرة الرفيعة، والبرسيم ، المستديم والأرز .

٢ - هناك تباين واضح فى استهلاك المياه للوحدة المنتجة من المحاصيل الزراعية الرئيسية موضع الدراسة ، حيث تشير البيانات الواردة بنفس الجدول إلى أنه فى حين احتلت محاصيل السمسم والقطن والأرز المراتب الثلاثة الأولى والثانية والثالثة وذلك باستخدام حوالى ٣٩٥٠ متر مكعب/طن ، ٣٨٨٣ متر مكعب/طن ، ٢٠٠٠ متر مكعب/طن على الترتيب فإن محصول البرسيم المستديم احتل المرتبة الأخيرة وذلك باستخدام حوالى ١٢٤ متر مكعب/طن ، وطبقاً لذلك أمكن تقسيم المحاصيل موضع

الدراسة وفقاً لاستهلاك الوحدة المنتجة منها من المياه بالمتر المكعب إلى المجموعات التالية :

أ- المجموعة الأولى : وتشمل المحاصيل منخفضة الاستخدام للمياه (استهلاك الوحدة المنتجة منها أقل من ١٠٠٠ متر مكعب) وتشمل محاصيل البرسيم المستديم ، وقصب السكر ، والبصل الشتوى ، والقمح ، والذرة الشامية .

ب- المجموعة الثانية : وتشمل المحاصيل متوسطة الاستخدام للمياه (استهلاك الوحدة المنتجة منها من ١٠٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠ متر مكعب) وتشمل محاصيل الفول البلدى ، والشعير ، والذرة الرفيعة ، وفول الصويا ، وعباد الشمس .

ج- المجموعة الثالثة : وتشمل المحاصيل مرتفعة الاستخدام للمياه (استهلاك الوحدة المنتجة منها من ٢٠٠٠ متر مكعب فأكثر) وتشمل محاصيل الأرز، والقطن، والسمسم.

٣ - بمقارنة ترتيب المحاصيل الزراعية الرئيسية موضع الدراسة وفقاً للعائد الاقتصادى لوحدة المياه بترتيبها وفقاً لصافى عائد الفدان بالجنيه وطبقاً للبيانات الواردة بالجدول رقم (٦) أمكن ترتيب تلك المحاصيل إلى المجموعات التالية :

أ-المجموعة الأولى : وتشمل المحاصيل التى تساوى فيها ترتيبها وفقاً للمعيارين وتضم محصول القمح حيث جاء ترتيبه الخامس وفقاً للعائد الاقتصادى لوحدة المياه ووفقاً لصافى عائد الفدان بالجنيه .

ب-المجموعة الثانية : وتشمل المحاصيل التى تقاربت فيها ترتيبها وفقاً للمعيارين وتضم محاصيل القطن ، والسمسم ، والذرة الشامية ، والذرة الرفيعة، والشعير .

ج-المجموعة الثالثة : وتشمل المحاصيل التى تباعدت فيها ترتيبها وفقاً للمعيارين وتضم محاصيل الأرز ، والفول البلدى ، وفول الصويا ، وعباد الشمس ، وقصب السكر ، والبصل الشتوى ، والبرسيم المستديم .

مشروع تنمية جنوب الوادى (توشكى) :

يستهدف مشروع تنمية جنوب الوادى (توشكى) الخروج من الوادى الضيق وزيادة المساحة المأهولة من أرض مصر من حوالى ٥.٥% إلى حوالى ٢٥% وخلق مجتمعات

جديدة وعلاج مشكلة التكدس السكانى وتوفير فرص عمل للخريجين من الشباب والإسهام فى زيادة الإنتاج والصادرات وتقليل الواردات ، كما يعتبر مشروع تنمية جنوب الوادى مشروعاً متعدد الأغراض الزراعية والصناعية والتعدينية والسياحية والعمرانية والصحية بالإضافة إلى الطاقة ، والنقل والمواصلات .

ويضم جنوب الوادى محافظات أسيوط ، الوادى الجديد ، سوهاج ، قنا ، أسوان ومحافظة البحر الأحمر وتقدر المساحة الأرضية لجنوب الوادى بحوالى ٥٠% من جملة مساحة مصر ، والمساحة المنزرعة بحوالى ١,٣ مليون فدان تمثل حوالى ١٧% من إجمالى الرقعة الأرضية المنزرعة ، ويبلغ عدد سكان جنوب الوادى حوالى ١٠ مليون نسمة يمثلون حوالى ١٦% من سكان الجمهورية . ويقع منخفض توشكى جنوب غرب السد العالى بمسافة ٢٥٠ كيلومتر وهو عبارة عن حوض طبيعى كبير مساحته حوالى ٦ آلاف كيلومتر مربع تعادل ١,٤ مليون فدان والغرض الأساسى من المشروع هو امتصاص المياه الزائدة فى بحيرة ناصر عندما يصل منسوب المياه أمام السد العالى إلى ١٧٨م وذلك عن طريق حفر قناة توشكى تصل بين بحيرة ناصر والمنخفض بطول ٢٢ كيلومتر وعرض ٢٥٠-٥٠٠ متر وعمق حوالى ١٧٨ متراً ، ويبلغ عرض قناة الشيخ زايد بين ٢٠-٣٠ متر وعمق بين ٤-٦ متر وتعتمد فى رفع المياه على محطة رفع ثابتة على بحيرة ناصر بطاقة تبلغ حوالى ٢٥ مليون متر مكعب فى اليوم وتتكون من ٢١ وحدة رفع من خلال ٦ أنفاق خرسانية تمكنها من سحب المياه من مناسيب تقع بين ١٤٧-١٧٨ متر فوق سطح البحر ، وتقع محطة الرفع على بعد حوالى ٨ كيلومتر شمال خور توشكى[١٠] .

وقد بدأت دراسات مشروع تنمية جنوب الوادى فى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ووزارة الأشغال العامة والموارد المائية فى الفترة من عام ١٩٦١حتى عام١٩٦٣ ثم فى الفترة من عام ١٩٦٩حتى عام ١٩٧١ ثم فى الفترة من عام ١٩٨٣حتى عام ١٩٨٤ ثم فى عام ١٩٩٦ ، ولقد تم إنجاز العديد من الجوانب الأساسية للمشروع نتيجة للمتابعة المستمرة وبمعدلات أعلى مما كان مستهدفاً حيث تم تنفيذ حوالى ٧١% من تلك الأعمال مقابل ٤٣% مستهدفة . ومن أهم إنجازات التنفيذ خلال عام ١٩٩٨/٩٧ ما يلى[١٦] :

- تم حفر حوالى ٣٠ كم من القناة التى يبلغ اتساعها حوالى ٣٠ متراً وجارى تبطينها وذلك كمرحلة أولى تنتهى فى منتصف عام ١٩٩٩ لتبدأ المرحلة الثانية التى تنتهى عام ٢٠٠١ وتشمل حفر وتبطين ٢٠ كم من القناة وشق أربعة فروع عند الكيلو ٥٠ من القناة (فرعين على كل جانب) وذلك لاستزراع المرحلة الأولى من المشروع والمقدرة بحوالى ٥٤٠ ألف فدان ، ويبلغ إجمالى تكلفة إنشاء القناة حوالى ٤ مليار جنيه تتحملها الدولة .

- سيبدأ العمل فى إنشاء محطة رفع المياه (وتبلغ طاقتها حوالى ٨-٢٥ مليون متر مكعب مياه فى اليوم وبتكلفة إجمالية تبلغ حوالى ١,٥ مليار جنيه تتحملها الدولة) هذا العام وسيكتمل إنشاؤها مع استكمال المرحلة الأولى من القناة وفروعها الأربعة فى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١م .

- أشارت دراسات معهد بحوث الأراضى والمياه بالاشتراك مع مركز بحوث الصحراء والخاصة بحصر وتصنيف التربة فى منطقة المشروع إلى أن هناك مساحة تبلغ حوالى ٢,٤ مليون فدان صالحة للاستصلاح والزراعة بجنوب الوادى منها حوالى ٥٠٠ ألف فدان درجة أولى ، وحوالى ١٧٢ ألف فدان درجة ثانية ، وحوالى ١٠٢ ألف فدان درجة ثالثة ، وحوالى ٣٨٣ ألف فدان درجة رابعة ، كما قدرت الاحتياجات المائية اللازمة للمساحة القابلة للاستصلاح والزراعة (٢,٤ مليون فدان) بحوالى ٥.٥ مليار متر مكعب مياه سنوياً سيتم توفيرها من خلال ترشيد استخدامات مياه الرى فى الأراضى القديمة وإعادة استخدام مياه الصرف بعد معالجتها ، هذا بالإضافة إلى المياه الجوفية المتوفرة فى منطقة المشروع والتى يقدر المخزون منها بحوالى ٢٠ ألف مليار متر مكعب يتم سحب حوالى ٤ مليار متر مكعب منها سنوياً .

- أشارت دراسة لمركز البحوث الزراعية عن معدل العائد على الاستثمار الزراعى فى منطقة المشروع إلى أن هذا العائد يبلغ حوالى ١٥% وهذا يؤكد الجدوى المالية والاقتصادية للمشروع.

- وافق البنك الدولى للإنشاء والتعمير على توفير خط ائتمان بالبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى بحوالى ٣٠٠ مليون دولار لتوفير القروض للقطاع الخاص المستثمر فى الزراعة فى منطقة المشروع ، كما وافقت عدة صناديق عربية للتنمية

(الصندوق العربى ، الصندوق الكويتى ، صندوق أبو ظبى ، الصندوق السعودى) على الإسهام فى تمويل المشروع .

- تم حفر بئر على بعد ١٤,٥ كيلومتر من بداية القناة ضمن سلسلة من ١٥ بئر على طول القناة وتبلغ طاقة البئر حوالى ٢٥٠ متر مكعب من المياه فى الساعة ويكفى لرى ٢٠٠ فدان . كما أن هناك ٨٥ بئراً أخرى تم حفر ٥ آبار منها فى منطقة درب الأربعين على بعد ٦٧ كم من بداية القناة وبالطاقة نفسها ولا تزيد ملوحة المياه فى هذه الآبار على ٤٠٠ جزء فى المليون ، وقد تم البدء فى استغلال هذه الآبار فى الزراعة وإقامة المجتمعات فى المنطقة اعتباراً من ٢٤ ديسمبر ١٩٩٧ وحتى اكتمال المرحلة الأولى من القناة وفروعها الأربعة واكتمال إنشاء محطة الرفع فى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١م ، وسيتم توزيع الأراضى الزراعية المعتمدة على هذه الآبار على بعض أسر محافظات جنوب الوادى والعاملين بالمشروع بمعدل ١٠ أفدنة لكل أسرة وبتكلفة للفدان شاملة البئر ومنزلاً تبلغ حوالى ٨ آلاف جنيه وعلى أقساط وفترة سماح مناسبة . كما يمكن للشركات الاستثمارية التى يبلغ إسهام الجانب المصرى فيها أكثر من ٥٠% من رأس المال تملك الأراضى بأثمان رمزية (حوالى ٥٠ جنيه للفدان) ، أما الشركات الاستثمارية التى يقل إسهام الجانب المصرى فيها عن ٥٠% من رأس المال يمكنها حق الانتفاع بالأراضى لمدة طويلة قابلة للتجديد وبإيجار رمزى ، كما يعفى المستثمرون من الضرائب لمدة ٢٠ سنة .
- يمكن الاستفادة من الظروف المناخية لمنطقة المشروع (ارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض نسبة الرطوبة ، وتباين سرعة الرياح وتباين درجات الحرارة بين النهار والليل ، وأيضاً بين الصيف والشتاء) فى زراعة نوعيات معينة من المحاصيل التى تتميز بقصر فترة نموها وقلة احتياجاتها المائية (مثال ذلك الطماطم ، والبطاطس واللوبيا والفاصوليا والتى يصل عمر كل منها حوالى ١٠٠-١١٠ يوم يمكن ضغطها إلى ٨٠-٩٠ يوم وبالتالى زراعة أربعة محاصيل سنوياً وطرحها فى الأسواق الخارجية فى أوقات لا يوجد لها منافس من الأسواق الأخرى .
- يمكن لهذه المنطقة أن تساهم فى التوسع فى مشاريع الثروة الحيوانية والإنتاج السمكى ، بالإضافة إلى التوسع فى زراعة نخيل البلح ، ونخيل الزيت ، والنباتات

الطبية والعطرية مثل الشيح ، والعطر ، والنعناع الصحراوى ، وكذلك المحاصيل الزيتية ومحاصيل الأعلاف الخضراء .

مشروع تنمية سيناء :

تبلغ مساحة سيناء نحو ٦١ ألف كيلومتر مربع وتمثل نحو ٣ أمثال مساحة دلتا النيل، كما تبلغ الرقعة الأرضية المنزرعة بسيناء حوالى ١٧٥ ألف فدان تمثل حوالى ٢,٣% من إجمالى الرقعة الأرضية المنزرعة بالجمهورية والمقدرة بحوالى ٧٥٦٣ ألف فدان عام ١٩٩٧/٩٦ ، ولا يتجاوز سكان سيناء ٣٠٠ ألف نسمة يمثلون حوالى ٠,٥% من إجمالى سكان الجمهورية عام ١٩٩٧/٩٦ ، وتقع مراكز العمران فى سيناء فى منطقتين رئيسيتين هما منطقة السهل الساحلى المحصور بين شاطئ البحر المتوسط وخط كنتور (٢٠٠) ويضم مدن العريش ، والقنطرة شرق ، وبير العبد ، والشيخ زويد ، ورفح ، والمنطقة الثانية هى منطقة السهل الساحلى الممتد على طول خليج السويس ويحده شرقاً كنتور (٢٠٠) ويضم مدن الطور ، وسدر ، وأبورديس ، وأبوزنيمة ، وتقدر المساحة القابلة للاستصلاح والاستزراع فى سيناء بحوالى ٩٠٠ ألف فدان وذلك بالاعتماد على الموارد المائية المتاحة بسيناء والمتمثلة فى مياه الأمطار والسيول ، والمياه الجوفية ، وما يصل إليها من مياه النيل بواسطة ترعتى السلام وسرابيوم ، وتحلية مياه البحر بكميات قليلة للشرب والأغراض المنزلية ، وتعتبر تنمية الموارد المائية فى سيناء حجر الزاوية لكل تقدم فيها سواء أكان زراعياً أو صناعياً أو سياحياً أو تعدينياً وذلك كما يلى[١٥] :

أولا : الأمطار والسيول فى سيناء :

تهطل الأمطار على الساحل الشمالى فى فصلى الخريف والشتاء بمعدل نحو ١٠٠مم فى العام عند العريش ، وتزداد كلما اتجهنا شرقاً على ساحل البحر المتوسط لتصل إلى ٣٠٠مم فى العام عند رفح وتقل فى الجنوب حيث لا تزيد عن ٢٠ مم فى العام ، كما تتعرض المناطق المرتفعة لسيول جارفة فى بعض السنوات فى موسمين أحدهما فى أواخر أكتوبر وأوائل نوفمبر ، وثانيهما فى شهرى فبراير ومارس ، ويزداد المطر فى شمال خليجى السويس والعقبة فيصل متوسط المطر السنوى ١٣مم فى السويس ، ٢١مم فى أبورديس ، ١٤مم فى الطور ، ١٥مم فى شرم الشيخ ، ١٩مم فى نويبع ، ٢٠مم فى رأس

النقب ، وفى مرتفعات جنوب سيناء يبلغ متوسط المطر السنوى فى سانت كاترين ٦٢مـــم وفوق هضبة العجمة ٣١مم .

وللاستفادة من مياه الأمطار والسيول بسيناء تم إنشاء مجموعة من الســدود بسـعات تخزينية مختلفة على الأودية لحجز مياه السيول، ومنع تدفقها للبحـــر ، وتخزينـــها فـــى خزانات سطحية أو تغذية خزانات المياه الجوفية القريبة منها ، كما أن هنـــاك مجموعـــة أخرى من السدود لم تستكمل دراساتها ، ويمكن الاستفادة من مياهها فى أغراض الزراعة والشئون البلدية وتغذية الخزانات الجوفية القريبة.

ثانياً : المياه الجوفية بشبه جزيرة سيناء :

توجد المياه الجوفية بشبه جزيرة سيناء فى عدة خزانات مختلفة الأعماق وهـــى كمـــا يلى:

١ – الخزانات الجوفية بالساحل الشمالى :

وهى عبارة عن كثبان رملية تخزن مياه الأمطار الموسمية وتختزن تحتها بعض مائها وتوجد تحت هذه الطبقة طبقة أخرى تسمى مياه الفجرة على عمـــق ٢٥-٤٠ مـــتراً مـــن سطح الأرض ، وتتغذى من هذه الطبقة مئات الآبار مركب عليها طلمبات يبلـــغ تصـــرف البئر الواحد ٥٠-١٠٠م^{3} مياه فى الساعة ، تروى ٣٠-٦٠ فدان ، وتساعد هـــذه الآبـــار على زراعة حوالى ٢٠٠ ألف فدان فى شمال سيناء بين العريش ورفح .

٢ – الخزانات الجوفية بالطبقات الوديانية :

توجد هذه الخزانات بمنطقتى ساحل العقبة وساحل خليج السويس الشرقى ، وفى حيـــن تكون مياه آبار منطقة ساحل العقبة متوسطة الملوحة تستخدم لرى مساحات صغيرة مـــن الأراضى الزراعية وأحياناً للشرب فإن منطقة ساحل السويس الشرقى بـــها الكثـــير مـــن الوديان التى تحمل مياهها إليه والتى شكلت دلتا صالحة للزراعة .

وقد تم بحث الميزان المائى فى أربع مناطق من سيناء هى منطقة العريـــش ، منطقـــة الشيخ زويد – رفح ، منطقة سهل القاع ، منطقة رمانة – بير العبد وذلك كما يلى :

أ- منطقة العريش : ويرفع إليها يومياً ٥١٥٠٠ متر مكعب من المياه الجوفية يستخدم منها ٢٦ ألف متر مكعب للأغراض المنزلية والشرب ، ٢٥٥٠٠ متر مكعب للري ، هذا بالإضافة إلى ١٥ ألف متر مكعب تنقل إلى منطقة العريش من مياه النيل بخط أنابيب . وأشارت الدراسات إلى أن منسوب سطح الخزان الجوفى ينخفض منذ سنة ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٨٦ بحوالى ٣-٤ متر ويكاد يكون ثابتاً منذ عام ١٩٨٧ وحتى الآن أى منذ إدخال مياه النيل إلى المنطقة لأغراض الشرب .

ب- منطقة الشيخ زويد - رفح : وتسحب هذه المنطقة من المياه الجوفية حوالى ٢٨ ألف متر مكعب يومياً للرى ، ١٥ ألف متر مكعب للأغراض المنزلية والشرب ، وملوحة المياه الجوفية تزيد من ٠,٥ جم/لتر عند الساحل إلى حوالى ٤-٥.٥ جم/لتر فى الجنوب . وينبغى عدم زيادة السحب من هذا الخزان الجوفى عن المعدل الحالى حتى لا تزداد الملوحة عن ذلك .

ج- منطقة سهل القاع : يبلغ متوسط الأمطار التى تسقط على هذا السهل المتسع فى جنوب سيناء حوالى ٢٠مم فى العام ونظراً لشدة التبخير فإن تغذية الخزان الجوفى من الأمطار تعتبر معدومة وتكون قاصرة على ما يصل إليه من الوديان المنحدرة من المنطقة الجبلية عند الحدود الشرقية لهذا السهل .

د- منطقة رمانة - بير العبد : مصدر المياه لهذه المنطقة الساحلية هو خزان المياه الجوفية بالكثبان الرملية التى تغطى طبقة طينية ، ومن هذه الطبقة تسحب نحو مائة بئر قليلة العمق نحو ٨٠٠٠ متر مكعب يومياً تتفاوت درجة ملوحتها من ١,٩ جم/لتر فى الجنوب ، ١٣ جم/لتر فى الشمال بسبب تداخل مياه البحر .

٣ - الخزانات الجوفية العميقة :

منذ عام ١٩٤٤ وحتى الآن تم حفر ٤٨ بئراً عميقاً منها ١٤ بئر لاستغلال مياه خزانات الصخور الجيرية ، وفى عام ١٩٨٨ تم البدء فى تنفيذ برنامج لحفر ٥٢ بئر عميقة فى مناطق مختلفة بجنوب سيناء وتبلغ كمية المياه المقدر استغلالها من هذه الآبار نحو ٨,٥ مليون متر مكعب سنوياً .

ثالثاً : العيون الطبيعية :

تعتبر عين قرطاجة من أكبر العيون المنتجة فى جنوب سيناء والتى تضخ مياهها من الصخور النارية وتسيل طول العام وتبلغ قدرتها الإنتاجية حوالى ٤٠٠ متر مكعب مياه يومياً .

رابعاً : ما يصل إلى سيناء من مياه النيل عن طريق ترعتى السلام وسرابيوم :

فى حين تبدأ ترعة السلام من فراسكور بدمياط وتدخل سيناء من خلال سحارة عند الكيلو ٢٨ جنوب بور سعيد ، وتتجه شرقاً داخل سيناء وبطول يبلغ حوالى ١٥٥ كيلومتراً لتصل إلى وادى العريش لتروى حوالى ٤٠٠ ألف فدان شرق القناة ، وصمم المشروع على أن تكون مياه ترعة السلام خليطاً من مياه النيل ومياه الصرف بحيث لا تتجاوز ملوحة المياه المخلوطة ألف جزء فى المليون تقريباً ، وتبلغ كمية المياه المقرر استخدامها لرى زمام ترعة السلام بأكمله فى السنة حوالى ٤,٤٥ مليار متر مكعب منها حوالى ٢,١٠ مليار متر مكعب من مياه النيل ، وحوالى ٢,٣٥ مليار متر مكعب من مياه المصارف بنسبة ملوحة للمخلوط تتراوح بين ٧٠٠-٨٥٠ جزء فى المليون .

فإن ترعة سرابيوم تنقل مياه النيل إلى داخل سيناء من خلال سحارة عند الدفرسوار بطاقة تبلغ حوالى ٤٢٠ مليون متر مكعب فى السنة مستهدفة استصلاح واستزراع مساحة تبلغ حوالى ٧٧ ألف فدان فى جنوب ووسط سيناء .

وتشير دراسات التركيب المحصولى الأمثل لأراضى الاستصلاح فى سيناء إلى صلاحيتها لزراعة أشجار الفاكهة، والزيتون ، والأشجار الخشبية ، والنباتات الطبية والعطرية، ومحاصيل الأعلاف الخضراء، لتنمية الثروة الحيوانية بسيناء هذا بالإضافة إلى الخضر والمحاصيل التقليدية لتغطية الاحتياجات المحلية .

الخاتمة والتوصيات :

ترتكز تنمية وتطوير القطاع الزراعى المصرى على محورين هما التوسع الزراعى الأفقى ، والتوسع الزراعى الرأسى ، وفى حين حققت مصر تقدماً ملحوظاً فى مجال التوسع الزراعى الرأسى حيث وصلت الإنتاجية الفدانية لمعظم المحاصيل الزراعية الرئيسية إلى معدلات عالية تقارب مثيلتها العالمية ، فإن التوسع الزراعى الأفقى يعتمد

على مدى توافر الأراضى القابلة للاستصلاح والزراعة وعلى مدى توافر الموارد المائيـــة المتاحة واللازمة لاستصلاح واستزراع الأراضى الجديدة ، وقد أشارت إستراتيجية التنميـة الزراعية الأفقية إلى أن مساحة الأراضى القابلة للاستصلاح والزراعة فى مصر حتى عـام ٢٠١٧م تقدر بحوالى ٣,٤ مليون فدان ، إلا أن محدودية الموارد المائية المتاحة وتعـــدد استخداماتها والإسراف تشكل قيداً على التوسع الأفقى فى الزراعة وقد حـــاولت الدراســـة إلقاء الضوء على أهمية الموارد المائية وفقاً لمصادرها واستخداماتها الحالية والمستقبلية واقتراح بعض التوصيات لترشيد استخداماتها وتحقيق الاستخدام الأمثل الذى يعظم العـــائد من وحدة المورد المائى .

فى ضوء ما خلصت إليه الدراسة من نتائج فأننا نتقدم بالتوصيات الآتية :

١- حتمية وضرورة التوسع الزراعى الأفقى فى جمهورية مصر العربية ، واســتصلاح المزيد من الأراضى الصحراوية القابلة للاستصلاح والزراعة بمعدل يصل إلى حوالى ١٥٠-٢٠٠ ألف فدان سنوياً، وذلك فى حدود المتاح مـــن المـــوارد القوميـــة مـــع الاهتمام بمشروعات تحسين التربة والمحافظة على خصوبتها لتحقيق التوازن بيـــن معدلات النمو السكانى والموارد الأرضية المستغلة فى الزراعة .

٢- ضرورة زيادة حجم الاستثمارات الزراعية والاســـتثمارات الموجهـــة لاســتصلاح الأراضى القابلة للاستصلاح والزراعة بما يتمشى مع أهميتها البالغة لتحقيق التنمية الزراعية ، هذا بالإضافة إلى تشجيع استثمارات القطاع الخاص فى القطاع الزراعـــى واستصلاح واستزراع الأراضى الجديدة .

٣- ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات والوسائل لتدبير موارد مائية إضافية غــير نيليـــة ، ورفع كفاءة استخدام المياه فى الزراعة المصرية، لتحقق الاستخدام الأمثل وتعظيـــم العائد من وحدة المورد المائى ، مع ترشيد وتوعية الزراع بأهمية الرى ليلاً وعـــدم الإسراف فى استخدام مياه الرى وتحديد التراكيب المحصولية التى تتفق مع المتـــاح حالياً ومستقبلاً من الموارد المائية .

٤- زيادة الكميات التى يعاد استخدامها من مياه الصرف للرى سواءً بإعادة اســـتخدام مياه الصرف الزراعى مباشرة ، أو بعد خلطها بمياه عذبة ، وأيضاً بإعادة اســتخدام

مياه الصرف الصحى بعد معالجتها تماماً مع ضرورة استنباط الأصناف والتراكيب المحصولية المناسبة لهذه النوعية من مياه الرى .

٥- زيادة المستخدم من المياه الجوفية فى الدلتا والوادى والصحارى على أن يؤخذ فى الاعتبار عدم التأثير على الخزان الجوفى فى دلتا النيل وتسرب المياه المالحة من البحر إلى باطن الأرض .

٦- زيادة الاستفادة من مياه الأمطار والسيول فى الصحارى وسيناء والساحل الشمالى بإنشاء السدود والخزانات ووسائل حصار مياه الأمطار والسيول .

٧- التوسع فى استخدام طرق الرى الحديثة والرى بالخطوط فى الزراعة المصرية ، حيث بلغت كفاءة الرى بالرش حوالى ٧٥% ، وكفاءة الرى بالتنقيط حوالى ٩٣% وذلك بالمقارنة بكفاءة الرى بالغمر والتى تقدر بحوالى ٥٧% .

٨- تشجيع الدراسات والبحوث المتعلقة بدراسة مقننات رى المحاصيل الحقلية والبستانية فى الأراضى المستصلحة حديثاً، وتقدير الإنتاجية الفدانية لهذه المحاصيل حتى يمكن مقارنة العائد من وحدة المياه المستخدمة فى إنتاج كل محصول .

المراجع والهوامش :

١ - دكتور طلعت رزق الله إقلاديوس النقادى ، سياسة الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى وانعكاساتها على أهم المتغيرات الاقتصادية والزراعية المصرية ، المؤتمر الدولى الأول للاقتصاد الزراعى ، نحو إستراتيجية للاقتصاد الزراعى فى جمهورية مصر العربية والبلاد العربية ، كلية الزراعة ، جامعة المنيا، ١٧-١٩ مارس ١٩٩٨ .

٢ - دكتور طلعت رزق الله إقلاديوس النقادى ، إمكانات ومعوقات التنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد الثالث ، العدد الثانى ، سبتمبر ١٩٩٣ .

٣ - دكتورة فيفى عزيز، الانحراف فى كميات المياه المستخدمة فى الزراعة عن المقننات المائية الموصى بها وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية ، مجلة البحوث والتنمية الزراعية ، جامعة الزقازيق ، مجلد ٨ ، ١٩٨٦ .

٤ - دكتور جميل عبد الحميد جاب الله ، الموارد المائية ومستقبل الزراعة بجمهورية مصر العربية ، مجلة العلوم الزراعية ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ، المجلد الرابع عشر ، العدد ٤ ، ديسمبر ١٩٨٩ .

٥ – محمد عبد الهادى راضى ، الموارد المائية ومستقبل الزراعة المصرية ، المؤتمر الأول للاقتصاديين الزراعيين ، الزراعة المصرية وتحديات المستقبل ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد الأول ، العدد الأول ، مارس ١٩٩١ .

٦ – دكتور السيد حسن مهدى عامر ، المياه المتاحة للرى كعامل محدد لجهود وإمكانات التوسع الزراعى الأفقى فى جمهورية مصر العربية ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد الثانى ، العدد الثانى ، سبتمبر ١٩٩٢ .

٧ – دكتور إبراهيم سليمان وآخرون ، المحددات الرئيسية للموارد المائية فى محافظة الفيوم ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد الثانى ، العدد الثانى، سبتمبر ١٩٩٢ .

٨ – دكتور على عبد الرحمن على ، أزمة المياه فى الشرق الأوسط والتنمية الزراعية فى الوطن العربى ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد الثانى ، العدد الثانى ، سبتمبر ١٩٩٢ .

٩ – دكتور سعد زكى نصار وآخرون ، بعض العوامل المؤثرة على كفاءة استخدام الموارد المائية بمحافظة المنيا ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد الخامس ، العدد الثانى ، سبتمبر ١٩٩٥ .

١٠– دكتور عبد الستار أحمد شنيش ، محمود محمد عبد الفتاح (دكتور) ، دراسة اقتصادية لمشروعى تنمية جنوب الوادى وسيناء ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد السابع ، العدد الأول ، مارس ١٩٩٧.

١١– دكتور السيد حسن مهدى ، عبد الرحيم محمد إسماعيل (دكتور) ، أثر التحولات فى السياسة الزراعية المصرية على استخدام مياه الرى فى الفترة ١٩٨٦–١٩٩٤ ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد السابع ، العدد الثانى ، سبتمبر ١٩٩٧ .

١٢– دكتور سعد زكى نصار وآخرون ، مشروع الكفاءة الاقتصادية لاستخدام مياه الرى فى الزراعة المصرية ، المؤتمر السنوى لمجلس بحوث الغذاء والزراعة والرى ، ٢٥ نوفمبر ١٩٩٧ .

١٣– جمال السيد محمد أحمد ، اقتصاديات الموارد المائية وكفاءة الرى الحقلى بمحافظة الفيوم ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة بالفيوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٨.

١٤– دكتورة أديل اسكندر جرجس ، فيفى عزيز إبراهيم (دكتورة) ، دراسة لأثر التعديات بالتبوير والتجريف على الأراضى الزراعية بجمهورية مصر العربية ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد السابع ، العدد الثانى ، سبتمبر ١٩٩٧ .

١٥- مجلس الشورى ، سلسلة تقارير مجلس الشورى ، تقرير لجنة الإنتاج والقوى العاملة عـن السياسـة الزراعية ، أعداد مختلفة ، مطابع مؤسسة دار الشعب .

١٦- جريدة الأهرام ، بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٩٩٨ ، ص ٢١ ، ٣٠ .

جدول رقم (١) : تطور كل من الرقعة المحصولية والرقعة المنزرعة ومعامل التكثيف ومتوسط ما يخص الفرد من الرقعة المحصولية والرقعة المنزرعة الجمهورية خلال الفترة ١٩٥٣/٥٢-١٩٩٧/٩٦.

م	البيان السنوات *	الرقعة المحصولية ألف فدان (١)	الرقعة المنزرعة ألف فدان (٢)	التكثيف % (١) / (٢)	تعداد السكان ألف نسمة (٤)	متوسط ما يخص الفرد من	
						الرقعة المحصولية (١) / (٤)	الرقعة المنزرعة (٢) / (٤)
١	١٩٥٣/٥٢	٩٢٠٨	٦٠٧٥	١٥٢	٢١٤٣٧	٠,٤٣	٠,٢٨
٢	١٩٥٦/٥٥	٩٩٦٦	٦٠١٨	١٦٦	٢٢٩٩٠	٠,٤٣	٠,٢٦
٣	١٩٦١/٦٠	١٠٢٧٠	٥٩٨١	١٧٢	٢٥٩٦٠	٠,٤٠	٠,٢٣
٤	١٩٦٦/٦٥	١٠٢٦١	٥٩٨٩	١٧١	٢٩٣٨٩	٠,٣٥	٠,٢٠
٥	١٩٧١/٧٠	١٠٧٤٧	٥٨٨٢	١٨٣	٣٣٠٢٢	٠,٣٣	٠,١٨
٦	١٩٧٦/٧٥	١١١٦٢	٥٦٧٥	١٩٧	٣٧٠١٦	٠,٣٠	٠,١٥
٧	*١٩٧٩/٧٨	١١١٤٢	٥٦٤٨	١٩٧	٣٩٧٦٧	٠,٢٨	٠,١٤
٨	١٩٨٠/٧٩	١١٢٣٥	٥٦٣٥	١٩٩	٤٠٨٨٩	٠,٢٧	٠,١٤
٩	١٩٨١/٨٠	١١١٣٠	٥٦١٠	١٩٨	٤٢١٢٦	٠,٢٦	٠,١٣
١٠	١٩٨٢/٨١	١١٢٥٩	٥٦٤٥	١٩٩	٤٣٣٢٢	٠,٢٦	٠,١٣
١١	١٩٨٣/٨٢	١٠٩٧٠	٥٨٣٤	١٨٨	٤٤٥٠٦	٠,٢٥	٠,١٣
١٢	١٩٨٤/٨٣	١١٠٩٧	٦٦٣٥	١٦٧	٤٥٧٢١	٠,٢٤	٠,١٤
١٣	١٩٨٥/٨٤	١١٠٤٣	٦٦٠٨	١٦٧	٤٦٩٩٠	٠,٢٤	٠,١٤
١٤	١٩٨٦/٨٥	١١٢٢٠	٦٨٣٧	١٦٤	٤٨٣٤٩	٠,٢٣	٠,١٤
١٥	١٩٨٧/٨٦	١١٢٢٦	٦٨٥٤	١٦٤	٤٩٨٦٣	٠,٢٣	٠,١٤
١٦	١٩٨٨/٨٧	١١٤١٩	٦٩٤٤	١٦٤	٥١٣٤٩	٠,٢٢	٠,١٤
١٧	١٩٨٩/٨٨	١١٤٩٧	٦٩٧٨	١٦٥	٥٢٨٢٧	٠,٢٢	٠,١٣
١٨	١٩٩٠/٨٩	١١٧٧٣	٧٠٠٩	١٦٨	٥٤٢١٠	٠,٢٢	٠,١٣
١٩	١٩٩١/٩٠	١٢٣٠٥	٧٦٢٨	١٦١	٥٤٦٨٨	٠,٢٢	٠,١٤
٢٠	١٩٩٢/٩١	١٢٥٦٦	٧٤٣٧	١٦٩	٥٥٥٨٦	٠,٢٣	٠,١٣
٢١	١٩٩٣/٩٢	١٢٦٠٦	٧١٢٠	١٧٧	٥٦١٩٢	٠,٢٢	٠,١٣
٢٢	١٩٩٤/٩٣	١٢٨٠٧	٧١٧٩	١٧٨	٥٦٩٨٤	٠,٢٢	٠,١٣
٢٣	١٩٩٥/٩٤	١٣١٤١	٧١٧٣	١٨٣	٥٧٦٠٠	٠,٢٣	٠,١٢
٢٤	١٩٩٦/٩٥	١٣٦٩٤	٧٢٧٦	١٨٨	٥٨٩٠٠	٠,٢٣	٠,١٢
٢٥	١٩٩٧/٩٦	١٣٧١٠	٧٥٦٣	١٨١	٥٩٢٧٧	٠,٢٣	٠,١٣

* تبدأ فترة الدراسة اعتباراً من ١٩٧٩/٧٨ حيث بدأت جهود الاستصلاح تنشط بعد توقف خلال الفترة ٧٢/٧١-١٩٧٨/٧٧ وذلك بسبب حرب الإستنزاف والإعداد لحرب أكتوبر ١٩٧٣ .

المصدر : جُمعت وحُسبت من :

١ – البنك الأهلى المصرى ، إدارة البحوث ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة ؟.

٢ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، أعداد مختلفة .

٣ – وزارة الزراعة ، قطاع الشئون الاقتصادية ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، النشرة السنوية للاقتصاد الزراعى ، أعداد مختلفة.

جدول رقم (٢) : الاتجاه الزمنى العام للرقعة المحصولية والرقعة المنزرعة (ونصيب الفرد منهما) والقروض الاستثمارية للاستصلاح والمساحات المستصلحة بالجمهورية خلال الفترة ٧٨/٧٩-٩٦/١٩٩٧.

م	الظاهـرة	دالـة الاتجـاه الزمنى العـام	F المقدرة	R^2	R	متوسط الظاهرة	متوسـط التغيـر		المتوقـع عـام	
							السنوى	المئوى	٢٠٠٠	٢٠١٧
١	الرقعة المحصولية(بالألف فدان)	صهـ = ١٠٣٨٨,٦ + ١٤٩,٧٦٨سهـ (٨,٨٧)	٧٨,٥٩**	٠,٨٢	٠,٩١	١١٨٨٦	١٤٩,٧٧	١,٣	١٣٨٣٣	١٦٣٧٩
٢	الرقعة المنزرعة (بالألف فدان)	صهـ = ٥٥٩٩,٣٩ + ١١١,٧١سهـ (٨.٧٧)	٧٦,٩٣**	٠,٨٢	٠,٩١	٦٧١٦	١١١,٧١	١,٧	٨١٦٩	١٠٠٦٨
٣	معامل التكثيف(١) / (٢)	صهـ = ١٨٦,٨٤ — ٠,٩١٠٥سهـ (-١,٦٧)	٢,٨٠	٠,١٤	٠,٣٨	١٧٨	-٠,٩١١	-٠,٥١	١٦٦	١٥٠
٤	عدد السكان (بالألف نسمة)	صهـ=٣٩١٥٤,٩٥ + ١١٣٢,٦٢سهـ (٣٥,٦٤)	١٢٧٠,٥٦**	٠,٩٩	٠,٩٩	٥٠٤٨١	١١٣٢,٦	٢.٢	٦٥٢٠٥	٨٤٤٦٠
٥	نصيب الفرد من الرقعة المحصولية بالفدان	صهـ = ٠,٢٦٣٢ - ٠,٠٠٢٦سهـ (-٥,٤٥)	٢٩,٦٥**	٠,٦٤	٠,٨٠	٠,٢٤	-٠,٠٠٣	-٠,٠١	٠,٢٠	٠,١٦
٦	نصيب الفرد من الرقعة المنزرعة بالفدان	صهـ = ٠,١٤٠٠ - ٠,٠٠٠٦٨سهـ (-٢,٨٩)	٨,٣٤*	٠,٣٣	٠,٥٧	٠,١٣	-٠,٠٠٠٧	-٠,٥٣	٠,١٢	٠,١١
٧	القروض الاستثمارية للاستصلاح(بالمليون جنيه)	صهـ = -١٠,١٨٨١+ ٢,٣٤٦١سهـ (١١,٤٢)	١٣٠,٤٩**	٠,٨٨	٠,٩٤	١٤,٠٣	٢,٣٥	١٦,٧	٤٣,٧٧	٨٣.٦٦
٨	المساحات المستصلحة (بالألف فدان)	صهـ = ٦,٥٨٨٢ + ٩,٣٨١٩سهـ (٤,٠٥)	١٦,٤٣**	٠,٥١	٠,٧١	٩١,١	٩,٣٨	١٠,٣٠	٢٢٢,٣٧	٣٨١,٨٧

- يشير الرقم الموجود بين قوسين أسفل معاملات الانحدار فى جميع المعادلات المذكورة إلى قيم (t) المحسوبة.

حيث صهـ = القيمة أو العدد أو المساحة التقديرية للظاهرة موضع الدراسة فى السنة (هـ) .

سهـ = ترتيب عنصر الزمن حيث هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ......، ١٩ .

F = معنوية النموذج . ، * معنوى عند مستوى ٠,٠٥ ، ** معنوى عند مستوى ٠,٠١

R^2 = معمل التحديد. ، R = معامل الارتباط البسيط.

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجدولين رقمى (١) ، (٧) .

جدول رقم (٣) : تطور مساحات الأراضي التي تم استصلاحها بالجمهورية خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٩٧/٩٦.

م	البيان / الفترات	أراضي تم استصلاحها: المساحة (ألف فدان)	أراضي تم استصلاحها: % من الإجمالي	أراضي بور تتخلل مناطق استصلحت (ألف فدان)	الإجمالي: المساحة (ألف فدان)	الإجمالي: % من الإجمالي	متوسط المستصلح سنويا (ألف فدان)
١	١٩٥٢ - ١٩٥٩	٧٨,٩	٣,١	——	٧٨,٩	٣,٠	٩,٩
٢	١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٧/٦٦	٦٣٥,٣	٢٤,٨	٧٦,٧	٧١٢,٠	٢٦.٩	١٠١,٧
٣	٦٨/٦٧ - ١٩٧١/٧٠	١٢١,١	٤,٧	——	١٢١,١	٤,٦	٣٠,٣
٤	١٩٧٢/٧١ - ١٩٧٨/٧٧	——	——	——	——	——	——
٥	١٩٧٩/٧٨ - ١٩٨٢/٨١	١٢٣,٣	٤,٨	——	١٢٣,٣	٤,٧	٣٠,٨
٦	الخطة الخمسية الأولى ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦	١٨٩,٨	٧,٤	——	١٨٩,٨	٧,٢	٣٨,٠
٧	الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١	٨٥٠,٨	٣٣,١	——	٨٥٠,٨	٣٢,٢	١٧٠,٢
٨	الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦	٥٦٧,٣	٢٢,١	——	٥٦٧,٣	٢١,٥	١١٣,٥
الإجمالي	المساحة (ألف فدان)	٢٥٦٦,٥	١٠٠,٠	٧٦,٧	٢٦٤٣,٢	١٠٠,٠	٥٨,٧
	%	%٩٧,١	——	%٢,٩	١٠٠,٠	——	——

المصدر : جمعت وحسبت من :
١ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، أعداد مختلفة .
٢ - وزارة الزراعة ، قطاع الشئون الاقتصادية ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي ، النشرة السنوية للاقتصاد الزراعي ، أعداد مختلفة.

جدول رقم (٤) : توزيع مساحات الأراضى المستصلحة على مناطق الجمهورية خلال الفترة ٧٨/٧٩-٩٦/٩٧.
(بالألف فدان)

م	الفترات المناطق	الفترة ٧٨/٧٩-٨١/٨٢		الخطة الخمسية الأولى ٨٢/٨٣-٨٦/٨٧		الخطة الخمسية الثانية ٨٧/٨٨-٩١/٩٢		الخطة الخمسية الثالثة ٩٢/٩٣-٩٦/٩٧		الإجمالى ٧٨/٧٩-٩٦/٩٧	
		المساحة المستصلحة	% من الإجمالى	المساحة المستصلحة	% من الإجمالى	المساحة المستصلحة	% من الإجمالى	المساحة المستصلحة	% من الإجمالى	المساحة المستصلحة	% من الإجمالى
١	سيناء وشرق القناة	٧,٠	٥,٧	١١,٠٥	٥,٨	١٩٢,١	٢٢,٦	٨٦,١	١٥,٢	٢٩٦,٢٥	١٧,١
٢	شرق الدلتا	٦٠,٠١	٤٨,٧	٣٥,٣٣	١٨,٦	١٠٥,٠٠	١٢,٣	٣١٠,٩٥	٥٤,٨	٥١١,٢٩	٢٩,٥
٣	وسط الدلتا	١,٦٠	١,٣	١٢,٧٧	٦,٧	٥٦,٦٨	٦,٧	٣٢,٧٢	٥,٨	١٠٣,٧٨	٦,٠
٤	غرب الدلتا	٤٦,٩٢	٣٨,١	١١١,٣٨	٥٨,٧	٤٠٦,٩٦	٤٧,٨	٨٧,٠٣	١٥,٣	٦٥٢,٢٩	٣٧,٧
٥	مصر الوسطى	—	—	٤,٩٠	٢,٦	٤٠,٦٥	٤,٨	١٩,١	٣,٤	٦٤,٦٥	٣,٧
٦	مصر العليا والوادى الجديد	٧,٧٥	٦,٢	١٤,٣٧	٧,٦	٤٩,٣٥	٥,٨	٣١,٤	٥.٥	١٠٢,٨٦	٥,٩
	الإجمالى العام	١٢٣,٣	١٠٠,٠	١٨٩,٨	١٠٠,٠	٨٥٠,٧٤	١٠٠,٠	٥٦٧,٣	١٠٠,٠	١٧٣١,١٢	١٠٠,٠

المصدر : جمعت وحسبت من :
وزارة الزراعة ، قطاع الشئون الاقتصادية ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، النشرة السنوية للاقتصاد الزراعى ، أعداد مختلفة .

جدول رقم (٥) : الموارد المائية المصرية المتاحة وفقا لمصادرها واستخداماتها الحالية والمستقبلية حتى عام ٢٠٠٠ ، ٢٠١٧م .
(مليار م٣ / سنة).

الفترات المصدر والاستخدامات	المتاح خلال الفترة ٧٨/٧٩-٨١/٨٢	المتاح فى الخطة الخمسية الأولى ٨٢/٨٣-٨٦/٨٧	المتاح فى الخطة الخمسية الثانية ٨٧/٨٨-٩١/٩٢	المتاح فى الخطة الخمسية الثالثة ٩٢/٩٣-٩٦/٩٧	المتوقع عام ٢٠٠٠	المتوقع عام ٢٠١٧
الموارد المائية النيلية	٥٥,٥	٥٥,٥	٥٥,٥	٥٥,٥	٥٥,٥	٥٧,٥
الموارد المائية الجوفية	—	٢,٦	٣,٥	٥,٠	٦,٥٣	٩.٠٣
مياه الينابيع	—	—	—	—	٠,٣٠	٠,٣٠
تحلية مياه الصرف	—	٢,٠	٣,٦	٤,٠	٤,٦	٧,٠
مياه الأمطار	—	—	٠,٣	٠,٥	٠,٥	٠,٥
الاستفادة من مياه السدة الشتوية	—	—	—	—	٢,٣	٢,٣
تطور نظم الرى	—	—	—	—	٠,٥	١,٠
إجمالى الموارد المائية	٥٥,٥	٦٠,١	٦٢.٩	٦٥,٠	٧٠,٢٣	٧٧,٦٣
الاستخدامات :						
الزراعة والرى	٤٩,٧	٥١,٨	٥٢,٧	٥٣,٠	٥٦,٠	٦٠,٠
الصناعة والشرب	٤,٨	٦,٧	٧,٠	٧,٥	٩,٣	١٢,٠
قطاع الكهرباء	١,٠	١,٠	١,٦	٣,٠	٣,٠	٣,٠
الملاحة النهرية والموازنات	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
إجمالى الاستخدامات المائية	٥٦,٥	٦,٥	٦٢,٣	٦٤,٥	٦٩,٣	٧٦,٠
الفائض + أو العجز –	– ١,٠	– ٠,٤	+ ٠,٦	+ ٠,٥	+٠,٩٣	+١,٦٣

المصدر : جمعت وحسبت من :

١ – وزارة الأشغال العامة والموارد المائية ، قطاع التخطيط ، بيانات غير منشورة .

٢ – مجلس الشورى ، سلسلة تقارير مجلس الشورى ، تقرير لجنة الإنتاج والقوى العاملة عن السياسة الزراعية ، أعداد مختلفة .

جدول رقم (٦) : العائد الاقتصادى الكمي والنقدى لوحدة المياه متر مكعب المستخدمة فى إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية بالجمهورية وترتيبها وفقا لعائد وحدة المياه وعائد الفدان عام ١٩٩٧/٩٦.

البيان المحاصيل	المساحة المنزرعة (ألف فدان)	إنتاجية الفدان (طن)	استهلاك الفدان من المياه (م٣)	سعر الطن المنتج (بالجنيه)	استهلاك الطن من المياه (م٣)	العائد الاقتصادى لوحدة المياه (م٣/جنيه)	العائد الاقتصادى من (١٠٠٠م٣)	صافى عائد الفدان (جنيه)	الترتيب وفقا لاستهلاك الطن من المياه	الترتيب وفقا لعائد وحدة المياه	الترتيب وفقا لعائد الفدان
مجموعة الحبوب:											
القمح	٢٧٤٢	٢,٥٦	٢١٩٥	٦٤٠,٤	٨٥٧	٠,٧٥	٧٥٠	٩٢٣,٠	١٠	٥	٥
الشعير	١٢٧	١,١٣	١٥١٠	٥٩١,٧	١٣٣٦	٠,٤٤	٤٤٠	٢٢١,٦	٧	١٠	١٢
الأرز	١٤١٩	٣,٥	٧٠٠٠	٧٠٢,٢	٢٠٠٠	٠,٣٥	٣٥٠	١٢٢٦,٩	٣	١٣	٤
الذرة الشامية	١٨٥٧	٢,٩٤	٢٨٠٧	٥٣٥,٧	٩٥٣	٠,٥٦	٥٦٠	٥٤٣,٢	٩	٨	٩
الذرةالرفيعة	٣٣٧	١,٨	٢٧٥٤	٦٠٥,٠	١٥٣٠	٠,٤٠	٤٠٠	٣١١,٥	٦	١١	١٠
مجموعة البقول :											
الفول البلدى	٣٨٩	١,٣٣	١٧٢٧	١١١١,٦	١٢٩٨	٠,٨٦	٨٦٠	٥٨٢,٧	٨	٢	٨
المحاصيل الزيتية :											
فول الصويا	٣٨	١,١١٤	١٨٤٠	١٠٥٠,٠	١٦٥٢	٠,٦٤	٦٤٠	١٦٣,٤	٥	٧	١٣
عباد الشمس	٥٦	١,٠١	١٦٩٠	١١٠٠,٠	١٦٧٣	٠,٦٦	٦٦٠	٣٠٦,٢	٤	٦	١١
السمسم	٩٧	٠,٥٠	١٩٧٥	٣٢٣٨,٣	٣٩٥٠	٠,٨٢	٨٢٠	٧٩٣,١	١	٤	٦
محاصيل الألياف:											
القطن	٩٢١	١,٠	٣٨٨٣	٣٢٤٧,٠	٣٨٨٣	٠,٨٤	٨٤٠	١٧٨٨,٦	٢	٣	١
المحاصيل السكرية :											
قصب السكر	٣٠٩	٤٦,٧٢٩	٩٠٠٠	٩٠,٠	١٩٣	٠,٤٧	٤٧٠	١٤٨٢,٨	١٢	٩	٣
الخضر:											
البصل الشتوى	٤٦	٩,٦٣٤	١٩٩٥	٢٤٢,٠	٢٠٧	١,١٧	١١٧٠	٧٢١,٨	١١	١	٧
الأعلاف :											
البرسيم المستديم	١٧٥٦	٢٥,٢	٣١٢١	٤٦,٠	١٢٤	٠,٣٧	٣٧٠	١٦٠٤,٢	١٣	١٢	٢

المصدر : جمعت وحسبت من :
١ – وزارة الزراعة ، قطاع الشئون الاقتصادية ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، النشرة السنوية للاقتصاد الزراعى ، ١٩٩٦.
٢ – وزارة الزراعة ، مركز البحوث الزراعية ، معهد بحوث الأراضى والمياه ، بيانات غير منشورة .

الفصل الأربعون

الاحتياجات المائية فى الوطن العربى فى عام ٢٠٢٥

د. عبد الوارث محمد محمد عبد الوارث*

أولاً: الغلاف المائى وندرة المياه العذبة:

لا يشكل الغلاف المائى والنهر أحد مفرداته حلقة متصلة ظاهرياً حول الغلاف الصخرى للكرة الأرضية، وإنما يتركز معظمه فى المحيطات سائلاً وعند القطبين متجمداً. كما أن امتداد الماء الظاهرى على سطح الكرة الأرضية (٧١%) لا يقتصر على مناطق الأحواض المحيطية ومجارى الأنهار والبحيرات فوق القشرة الأرضية، بل يمتد أيضاً فى جوف الأرض حيث المياه الجوفية التى تملأ الفراغات البينية فى التربة والفوالق الصخرية ومن ثم فهو غلاف متصل.

وتقدر مساحة المياه التى توجد على سطح الأرض بنحو ٣٦١,٠٥٩ × ١٠ ٦ كيلو متر مربع وأن حجومها بشكل عام تصل إلى نحو ١٣٧٠,٣٢٣ × ١٠ ٦ كيلو متر مكعب. ويبلغ نصيب كل واحد سنتيمتر مربع من سطح اليابس نحو ٢٣٣ لتراً من المياه منها ٠,١ لتراً من الماء العذب (١). وفى تقدير آخر أن الحجم الكلى للماء على وجه الأرض يبلغ ١,٣٨٦ بليون كم٣ تكون المحيطات منها نحو (١,٣٧٨) بليون كم٣ من هذا الماء تمثل نحو

* قسم الجغرافيا – كلية الآداب – جامعة جنوب الوادى

٩٦.٥% منها [٢] . ومن رأى بعض الباحثين أن نسمى الكوكب الذى نعيش عليه كوكب الماء بدلاً من كوكب الأرض.

ندرة المياه العذبة:

المياه العذبة وفيرة على النطاق العالمى. ففى كل عام يدخل إلى الأنهار وخزانات المياه الجوفية ما يزيد على ٧ آلاف متر مكعب للفرد فى المتوسط ، لكن هذه المياه لا تصل دائماً إلى من يحتاجون إليها فى المكان أو الزمان المناسب.

ويوجد الآن نحو اثنين وعشرين بلداً لديها موارد متجددة للمياه ولا يتوفر لها الاحتياجات الضرورية سنوياً. كما أن هناك ثمانية عشر بلداً لديها أقل من ٢٠٠٠ متر مكعب للفرد فى المتوسط ، وهى كمية ضئيلة إلى حد الخطر فى السنوات التى تقل فيها الأمطار . ويقع معظم البلدان التى لديها موارد المياه المتجددة المحدودة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا* (العالم العربى) منطقة الدراسة. وهى المناطق التى يتزايد فيها عداد السكان بأسرع معدل.

أما فى المناطق الأخرى فإن ندرة المياه ليست مشكلة حادة بنفس القدر. وغالباً ما تكون ندرة المياه مشكلة إقليمية إذ يوجد أكثر من ٢٠ نهر تروى أكثر من نصف مساحة اليابس يشترك فى استغلالها بلدان أو أكثر[٣] .

كما أن استنزاف خزانات المياه الجوفية التى تمتد عبر الحدود السياسية يدفع أحياناً إلى تدخل السياسات الدولية فى إدارة ندرة المياه. وعندما تكون المياه شحيحة تضطر البلدان فى بعض الأحيان إلى إجراء خيارات صعبة بين الكم والكيف أو (كمية المياه ونوعية المياه).

وفى كثير من البلدان أصبحت ندرة المياه خطراً متزايداً لا على توفير المياه للاستخدام المنزلى فحسب ، بل أيضاً على النشاط الاقتصادى بصورة عامة.

ثانياً: موارد المياه العذبة فى العالم بحسب الأقاليم الجغرافية:

يوضح الجدول رقم (١) مصادر المياه الداخلية المتجددة بحسب الأقاليم الجغرافية ونسبة السكان الذين يعيشون فى بلدان ذات موارد شحيحة سنوياً للفرد [٤] . ويوضح الجدول رقم

* يقصد بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا منطقة العالم العربى مضافاً إليها إيران وتركيا وأثيوبيا وربما أفغانستان.

(٢) سكان الوطن العربى والموارد الداخلية المتجددة من المياه العذبة ونصيب الفرد من المياه العذبة بالمتر المكعب.

وفيما يلى بعض الملاحظات التى تتصل بالوطن العربى:-

١- يبلغ إجمالى الموارد الداخلية المتجددة سنوياً نحو ٤١ ألف مليار متر مكعب لا يزيد نصيب العالم العربى (إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) عن ٠,٣ ألف مليار متر مكعب تمثل نحو ٠,٧% من إجمالى الموارد المائية المتجددة سنوياً فى العالم.

٢- إن نصيب الفرد السنوى من المياه فى معظم بلاد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يزيد عن ١٠٠٠ متر مكعب سنوياً . وهذا الرقم يعنى أن دول هذه المنطقة قد وصلت إلى مستوى تحت الفقر المائى. ويقصد بذلك أن الموارد المائية فيها أصبحت غير كافية لتغطية احتياجات كل فرد من مختلف أغراض الحياة من شرب وزراعة وصناعة وما يرتبط بها من أنشطة.

٣- إن نسبة السكان الذين يعيشون فى بلدان ذات موارد مائية شحيحة سنوياً للفرد فى (إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) هى أكثر النسب من بين سكان الأقاليم الأخرى، إذ تصل إلى أكثر من ٥٠% وبخاصة أولئك الذين يحصلون على أقل من ١٠٠٠ متر مكعب فى السنة.

ثالثاً: العوامل التى تحكم موارد المياه فى الوطن العربى:

يمكن إيجاز العوامل التى تحكم توفر المياه فى الوطن العربى فى ثلاثة عوامل هى :-

* عوامل طبيعية   * عوامل بشرية   * عوامل سياسية

١- العوامل الطبيعية:-

١- تقع المنطقة العربية فى معظمها فى قلب ما يسمى منطقة حزام العطش داخل المنطقة الجافة وشبه الجافة، وتمتد من الساحل الموريتانى غرباً إلى ساحل عمان والخليج العربى شرقاً. ومن الحدود التركية شمالاً إلى وسط السودان جنوباً ، وهذه المنطقة تغطى نحو ٩٠% من مساحة الوطن العربى التى تبلغ نحو ١٤ مليون كيلو متر مربع.

٢- يتميز الوطن العربى بقلة كمية التساقط (المطر - الثلج - البرد - الندى) بين سنة وأخرى وفصل وأخر ، ونلاحظ أيضاً أن ٨٠% من مساحة الوطن العربى يسقط عليها أقل من ١٠ سنتيمتر من المطر سنوياً ، ولذلك يعتبر مناخها صحراوياً جافاً ، كما أن ١٠% من مساحتها تتراوح كمية المطر فيها بين ٢٠و٢٥ سنتيمتراً سنوياً ويعتبر مناخها شبه صحراوى. وهناك نحو ٥% من المساحة تتراوح كمية المطر فيها بين ٢٥و٥٠ سنتيمتراً سنوياً، وهى منطقة مناخ البحر المتوسط والباقى ٥% يتمثل فيها المناخ شبه المدارى والموسمى .

٣- معظم هذه الأمطار تسقط فى فصول الخريف والشتاء والربيع حيث تقل درجة الحرارة وتنعدم الأمطار فى فصل الصيف، فيما عدا المناطق ذات المناخ الموسمى وشبه المدارى السودانى.

٤- تتميز أمطار الوطن العربى بالتفاوت فى كميتها من موسم إلى آخر ومن سنة إلى أخرى - كما سبق ذكره - بحيث لا يعتمد عليها فى الزراعة باستمرار، وقد تسقط فى سنة ما على شكل سيول وأمطار غزيرة كما يحدث أحياناً فى أجزاء من صحارى السعودية والعراق والأردن ومصر والجزائر وتونس ، وقد تسقط الأمطار بكميات كبيرة فى أحواض الأنهار الدائمة الجريان فتسبب الفيضانات المدمرة.[٥] و[٦] .

٥- وتتعرض بعض أجزاء الوطن العربى إلى فترات طويلة من الجفاف قد تستمر عدة سنوات كما حدث فى فترة الثمانينيات.[٧]

٦- معظم أمطار الوطن العربى بسبب الأعاصير التى تأتيها من المحيط الأطلنطى والبحر المتوسط ، وأيضاً الأمطار التضاريسية على المناطق المرتفعة الجبلية فى المغرب العربى والشام وأيضاً جبال عمان واليمن وكلاهما أمطار موسمية[٨] .

٧- رغم قلة الثلوج التى تسقط فى الوطن العربى إلا أنها تزود الأنهار والينابيع بالمياه أثناء عملية الذوبان وبخاصة فى وقت الربيع فى جبال شمال العراق وفى لبنان وفى المغرب العربى إذ تعتمد الأنهار على ذوبان مياه الثلوج فى فترة الجفاف صيفاً.

٨- ومن العوامل الطبيعية التى ترتبط بالمناخ البخر حيث تزيد معدلات البخر فى الوطن العربى بسبب الحرارة ، كما تساعد قلة الرطوبة النسبية وسرعة الرياح على التبخر بنسبة عالية مما يؤدى إلى فقدان جزء كبير من موارد المياه.

فضلاً عن تسرب المياه بسبب مسامية التربة الرملية والجيرية وانحدار السطح فى كثير من أجزاء الوطن العربى . وتزيد ظاهرة التبخر والتسرب هذه فى الصحراء العربية فى السعودية والعراق وسوريا وليبيا والمغرب العربى. وعلى سبيل المثال يقدر البخر من بحيرة السد العالى بـ ١٠ مليار متر مكعب سنوياً.*

٢- العوامل البشرية:

١- تتعرض موارد المياه فى الوطن العربى إلى الاستنزاف وبخاصة فى موارد المياه الجوفية، فقد انخفض منسوب المياه الجوفية نتيجة استنزاف مياه الآبار الجوفية فى الوطن العربى ، وتعرض بعضها إلى الجفاف بسبب سحب المياه منها بكميات كبيرة تؤثر على المخزون الجوفى فى بعض الطبقات الخازنة، حيث يقل منسوب المياه تحت الأرض وتتعرض للملوحة مما يجعلها غير صالحة للاستخدام فى الزراعة ، ويرجع ذلك إلى سوء حفر الآبار وعدم تحديد مسافة بين البئر والذى يليه، وكذلك البئر وحجم المياه التى يمكن أن تسحب منه ، ذلك لأن الحفر يجب أن يتم على أُسس علمية تضمن حسن استخدام المياه الجوفية واستمرارها وعدم جفافها.

ومن العوامل البشرية الهامة الإسراف فى استخدام المياه فى الشرب وفى الزراعة نتيجة استخدام طرق الرى التقليدية كذلك تغير سلوك المزارعين فقد لا يستغل المزارع المياه الوقت الكافى ، وبالتالى تذهب مياه الترع إلى المصارف دون الاستفادة منها وكذلك إهدار مياه الأنهار فى البحر.

٢- التلوث:

وهو من أهم الأخطار التى تهدد الموارد المائية فى الوطن العربى بسبب ضعف تقنيات حماية البيئة من آثار التلوث الصناعى، مما يؤدى إلى فاقد فى كميات كبيرة من الموارد المائية الجوفية والسطحية معاً إذ يزداد التلوث بزيادة النفايات الزراعية والصناعية.

٣- التصحر:

يعتبر التصحر من أهم المشكلات التى تهدد مناطق العمران، فالجفاف والرعى الجائر وإزالة الغابات وزراعة المحاصيل بكثافة فى الأراضى الهامشية وسوء حفر الآبار وإدارتها

* تقديرات نظرية.

وتملح الأراضى من أهم أسباب التصحر ، ومن ثم فإنه من فعل البشر . وفى تقدير برنـامج الأمم المتحدة للبيئة أن نحو ٣٥٠٠ مليون هكتار من الأراضى أى ما يقارب مساحة أمريكـا الشمالية والجنوبية معاً تتأثر بالتصحر ، والذى كان له دوره فى سقوط حضارات عظيمـة كانت موجودة فى العالم العربى مثل السومرية والبابلية والرومانية ، وهذا إضافة إلى أنه فى كل عام يبدد التصحر نحو ٦ مليون هكتار (١٥ مليون فدان) من الأراضى دون رجعة إلـى جانب ٢١ مليون هكتار (٥٢ مليون فدان تتدهور إلى حد أن إنتاج المحاصيل فيها أصبـح غير اقتصادى [٩] . وقد أوضحت بعض الدراسات أن ٣٠% من المناطق العربيـة مهـددة بالتصحر وخاصة السودان (١٩٠ ألف هكتار من الغابات فى السودان) وموريتانيا والصومال وسوريا.

٣- العوامل السياسية:-

توجد منابع معظم الأنهار دائمة الجريان فى الوطن العربى فى دول غير عربيـة ومـن أمثلة هذه الأنهار:-

١- نهر النيل: وينبع من هضبة (أثيوبيا) ومن هضبة البحيرات (أوغندا).

٢- نهر دجلة والفرات: وينبعان من الأراضى التركية.

٣- نهر الأردن: ويقع أجزاء كبيرة منه تحت سيطرة إسرائيل التى تعتمـد فـى توفـير ٧٠% من مياهها على موارد الأنهار ومنها نهر الأردن واليرموك والليطـانى والوزانـى، وكذلك المياه الجوفية فى مرتفعات الجولان والضفة الغربية.

ومن دلائل أهمية المياه فى المنطقة العربية إثارة قضية الموارد المائية فى مفاوضـات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين ووضعها على جدول أعمـال المباحثـات المتعـددة الأطراف بين إسرائيل والدول العربية. فالعالم العربى إذن لا يستطيع التحكم فى كمية الميـاه الواردة إلى أراضيه دون الرجوع إلى دول خارجية غير عربية لا تربطه بها أحياناً علاقـات طيبة. هذا بالإضافة إلى أنه على الرغم من أهمية المياه فى الوطن العربى فلا يوجد حتـى الآن سوى اتفاقية واحدة لتقسيم المياه فى المنطقة هى التى تم توقيعها بين مصر والسودان فى ٨ نوفمبر ١٩٥٩. أما جميع المحاولات لعقد اتفاقيات مع الدول المجاورة لاستغلال ميـاه الأنهار لم تنجح حتى الآن (١٩٩٨).

ومما سبق يمكن القول أن الجفاف وهو عامل طبيعى يحكم أجزاء كبـيرة فـى الوطـن العربى ، وأن العوامل البشرية (وبخاصة سلوك المزارعين والمسـتهلكين فـى الزراعـة والصناعة) يمكن تعديلها بما يحافظ على كمية ونوعية المياه ، كذلك فإن العلاقات السياسية بين الدول المجاورة وإمكانات الاتفاقات الدولية بينها كل ذلك يمكن أن يحافظ على تدفق هذا المورد الحيوى.

رابعاً: نصيب الفرد من المياه العذبة فى الوطن العربى بالمتر المكعب فى القرن القادم [١١]

مما سبق نلاحظ أن نصيب الفرد من المياه بالمتر المكعب فى الوطن العربى أقـل مـن نصيب الفرد فى الأقاليم الجغرافية الأخرى، وأن الكثير من العوامـل الجغرافيـة وبخاصـة العوامل الطبيعية لها تأثيرها على موارد المياه فى الوطن العربى، مما يشير إلـى تنـاقص كمية المياه ونصيب الفرد منها فى المستقبل.

ويوضح الجدول رقم (٢) سكان الوطن العربى فى عام ١٩٩٠ وتقديرات السكان فى عام ٢٠٢٥ وموارد المياه الداخلية المتجددة فى العقدين الأخيرين (السبعينيات والثمانينيـات)[١٢] وهنا يضع الباحث بعض التحفظات الهامة:

(١) تم تقدير السكان لسنة ٢٠٢٥ باعتبار تزايد السكان بنفس المعدلات الحالية دون أى تغير وهذا أمر يحتمل الصواب والخطأ.

(٢) أن هناك ثلاثة فروض لتقدير الاستخدامات المائية فى المستقبل

١- ارتفاع الاستهلاك عن المعدلات الحالية.

٢- انخفاض الاستهلاك عن المعدلات الحالية.

٣- استمرار الاستهلاك بالمعدلات الحالية بما يعنى سـريان معـدلات المـاضى علـى المستقبل.

ويأخذ الباحث بالفرض الثالث

(٣) أنه تم حساب تقدير احتياجات السكان من المياه فى عام ٢٠٢٥ فى ضـوء احتياجـات السكان من المياه فى عام ١٩٩٢ (مثال كان السكان فـى دولـة مـا مليـون نسـمة

يستهلكون فى الوقت الحالى (١٩٩٤) مليار متر مكعب ، فإذا زاد عددهم إلى ٢ مليون نسمة فى عام ٢٠٢٥ فإن استهلاكهم يبلغ عند ذلك ٢ مليار متر مكعب.

(٤) تم حساب نصيب الفرد من المياه المسحوبة بقسمة إجمالى المياه المسحوبة فى بلد ما على عدد سكانه فى السنة التى يتوافر فيها تقديرات المياه المسحوبة.

وفيما يلى نتناول بشئ من الإيجاز موارد المياه فى الوطن العربى فى القسم الأفريقى والقسم الآسيوى، بهدف التعرف على الميزانية المائية فى الوطن العربى ونصيب الفرد من المياه، واحتياجات المياه المطلوب توفيرها فى نهاية الربع الأول من القرن القادم الحادى والعشرين.

تبلغ مساحة الوطن العربى نحو ١٣٧٠٩,٣ ألف كيلو متر مربع يشغل القسم الأفريقى منها نحو ٩٩٤٥ ألف كم٢ تمثل ٧٢,٥٤% من مساحة الوطن العربى، بينما تبلغ مساحة القسم الآسيوى نحو ٣٧٦٤,٣ ألف كيلو متر مربع تمثل نحو ٢٧,٤٦% من مساحة الوطن العربى.

ويمكن تقسيم المنطقة العربية إلى ستة أقاليم جغرافية متميزة لكل منها طابع خاص يعتبر نواة التجمعات الإقليمية العربية وهى:

أ- ثلاثة أقاليم فى قارة أفريقية وهى :-

- دول القرن الافريقى وتشمل الصومال وجيبوتى.
- الدول النيلية وهى السودان ومصر.
- دول المغرب العربى وتضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا.

ب- ثلاثة أقاليم فى قارة آسيا وهى:-

- دول الهلال الخصيب وتشمل سوريا والعراق ولبنان وفلسطين والأردن.
- دول الخليج العربى وتشمل السعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات وعمان.
- اليمن.

أ- القسم الافريقى:

١- دول القرن الافريقى (الصومال وجيبوتى)

وتشغل نحو ٤,٨% من مساحة الدول العربية. ويبلغ عدد سكانها ٨,١٦٤ مليون نسمة تمثل نحو ٣,٦% من سكان العالم العربى. ويربط توزيع السكان هنا بالأنهار والأمطار التى توفر المرعى الجيد[١٤].

وتشير التقديرات إلى أن سكان الصومال وحده قد يصل عددهم إلى ٢١ مليـــون نســمة سنة ٢٠٢٥ بينما الموارد الداخلية المتجددة من المياه لا تزيد عن ٠,٨ مليار متر مكعــب (متوسط السحب السنوى فى الفترة (١٩٧٠ – ١٩٨٧). وهذا يشير إلـــى زيـادة الفجـوة المائية مع الزيادة السكانية. إذ أن هؤلاء السكان سيستهلكون ٢,١ مليار متر مكعب فى ضوء الاحتياجات أو الاستخدامات الحالية ومن ثم يكون العجز المائى نحو ١,٣ مليار متر مكعب. وأما عن نصيب الفرد بالمتر المكعب فسوف يتناقص أيضاً ما لم يتم تدبير الموارد المائيـــة اللازمة وقد بلغ نصيب الفرد فى الفترة المشار إليها (١٩٩٠ – ١٩٨٧) ١٦٧ متر مكعــب. وهذا الرقم يمثل نحو ١٦,٧% من المستوى الذى يعرف بخط الفقر المائى وهو ١٠٠٠ متر مكعب سنوياً للفرد.

٢- الدول النيلية (السودان – مصر)

تبلغ مساحتها ٣,٥٠٧ مليون كيلو متر مربع تمثل نحو ٢٥,٥% من مســاحة الوطـن العربى، ويبلغ عدد السكان نحو ٧٧,٢ مليون نسمة (١٩٩٠) تمثل نحـــو ٣٤,١ % مـن سكان الوطن العربى وهنا نلاحظ الآتى:-

١- يتركز معظم السكان فى دلتا النيل وواديه فى مصر والسودان حيث تعـد ميـاه النيـل المورد الرئيسى للمياه بينما يرتبط توزيع السكان فى السودان الأوسط والجنوبى ارتباطاً كبيراً بالأمطار حيث يعتمد عليها السكان فى الزراعة والرعى.

٢- وتشير تقديرات السكان إلى أن سكان السودان ومصر معاً سيتضاعف عددهـــم خـلال الثلاثين سنة القادمة ، وسيصل إلى ١٤١ مليون نســمة فــى عــام ٢٠٢٥ ويختلـف السودان عن مصر بحسب التقديرات المتوقعة ، فبينما يبلغ متوسط النمو السنوى فـــى السودان فى الفترة من سنة ٨٩ : ٢٠٠٠ – ٢,٨ ينخفض هذا المتوسط فى مصر إلـــى ١,٨ وهكذا فإن عدد السكان فى السودان فى عام ٢٠٢٥ يقدر بـــ ٥٥ مليـــون نســمة بينما فى مصر يقدر بـــ ٨٦ مليون نسمة.

٣- بلغت الموارد الداخلية المتجددة من المياه سنوياً فى السودان ١٨,٦ مليار متر مكعب (تمثل ١٤% من إجمالى موارد المياه فى السودان) وبلغت الموارد الداخلية المتجددة سنوياً من المياه فى مصر ٥٦,٤ مليار متر مكعب (تمثل ٩٧% من إجمالى موارد المياه فى مصر). وهذا يعنى أن احتياطى موارد المياه فى السودان أكبر بكثير من موارد المياه الاحتياطية فى مصر والتى يمكن استغلالها فى المستقبل.

٤- تقدر الاحتياجات المائية فى مصر والسودان ٢٠٢٥ بنحو ١٣٣ مليار متر مكعب سنوياً أى أن الفجوة المائية تبلغ نحو ٥٩ مليار م٣.

٥- وأما عن نصيب الفرد السنوى بالمتر المكعب فإن نصيب الفرد فى السودان وفى مصر لا يزال حتى منتصف التسعينيات أعلى من مستوى خط الفقر المائى (١٠٠٠ متر مكعب سنوياً) ويقدر أنه مع الزيادة السكانية فى مصر سوف يزداد خطر نقص نصيب الفرد من المياه وهذا ما يدعو إلى أهمية التعاون والتكامل بين دول حوض النيل وبخاصة السودان.

٣- دول المغرب العربى:

وتشمل (ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب - موريتانيا) وتبلغ مساحتها نحو ٥ ,٧٧٩ مليون كيلو متر مربع تمثل نحو ١, ٤٢% من مساحة الوطن العربى . وقد بلغ عدد السكان فى هذا الإقليم عام ١٩٩٠ - ٣, ٦٥مليون نسمة تمثل نحو ٢٩% من سكان الوطن العربى. ونلاحظ هنا ما يأتى:-

١- يتركز معظم سكان المغرب العربى فى منطقة الأطلس بشمال غرب أفريقيا ، ولاسيما على السواحل المطلة على البحر المتوسط والمحيط الأطلنطى. وتضم هذه المنطقة مساحات واسعة من الصحارى بخاصة فى ليبيا والجزائر وموريتانيا حيث يرتبط توزيع السكان هنا ارتباطاً وثيقاً بالأمطار وهى المورد الرئيسى للمياه العذبة، بالإضافة إلى المياه الجوفية والتى يعتمد عليها سكان الواحات فى الزراعة وفى مناطق التعدين.

٢- تشير التقديرات إلى زيادة السكان فى المغرب العربى إلى الضعف تقريباً (١٣٢ مليون نسمة) فى عام ٢٠٢٥. وإذا نظرنا إلى نسبة ما يمثله الاستهلاك السنوى من الموارد المائية فى ضوء احتياجات التنمية نجد إلى أى حد سوف يشعر سكان هذه المناطق

بالعجز فى الميزانية المائية مع زيادة السكان وبخاصة أن نصيب الفرد من المياه بالمتر المكعب يقل بكثير عن ١٠٠٠ متر مكعب.

٣- إن الموارد المائية الداخلية المتجددة سنوياً لا تزيد عن ٢٠ مليار متر مكعب لا توفر الاحتياجات الحالية . وهذا يعنى حاجة الإقليم إلى ما يزيد عن ٤٠ مليار متر مكعب عندما يتضاعف سكان هذا الإقليم عام ٢٠٢٥ أى أن الفجوة المائية تبلغ نحو ٢٠ مليار متر مكعب سنوياً.

ب- القسم الآسيوى:-

١- إقليم الهلال الخصيب: ويشمل (العراق - سوريا - لبنان - الأردن - فلسطين) تبلغ مساحة هذه المنطقة نحو ٧٤٩,٧ ألف كيلو متر مربع تمثل نحو ٤٦, ٥ من مساحة الوطن العربى. وهنا نلاحظ الآتى:

(١) يرتبط توزيع السكان فى هذه المنطقة بالأمطار فى بعض الجهات وبالمجارى المائية فى البعض الآخر. وجدير بالذكر أنه يبلغ عدد السكان هنا نحو ٤٢ مليون نسمة (٦, ١٨% من سكان الوطن العربى) يتوفر لهم ٤٨ مليار متر مكعب منها نحو ٤٢ مليار متر مكعب لسكان العراق. وهذا يعكس عامل الحظ فى توزيع الموارد المائية فى هذا الإقليم وأهمية التعاون الإقليمى بين دول المنطقة.

(٢) نظراً لأن سكان هذه المنطقة تقدر زيادتهم بأكثر من الضعف فى عام ٢٠٢٥ فإن ما يحتاجونه من الموارد المائية يبلغ ١١٦ مليار متر مكعب فى ضوء الاستهلاك الحالى وهذا يعنى حاجة هذا الإقليم إلى نحو ٦٨ مليار متر مكعب تمثل الفجوة المائية الحالية والمطلوب توفيرها خلال العقود الثلاثة القادمة.

(٣) أما عن نصيب الفرد السنوى بالمتر المكعب فباستثناء العراق الذى يتوفر للفرد فيه سنوياً أكثر من ٤٠٠٠ متر مكعب فإن باقى سكان المنطقة ينخفض نصيب الفرد فيها إلى أقل من ربع هذا الرقم وبخاصة فى لبنان والأردن وفلسطين. وجدير بالذكر أن الرى فى فلسطين يعتمد على الآبار اعتماداً كلياً[١٥].

٢- دول الخليج العربى:

وتشمل السعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات وعمان وتبلــغ مســاحتها نحــو ٢٤٨٦,٦ ألف كيلو متر مربع (١٨,١% من مساحة الوطن العربى) وهنا نلاحظ الآتى:-

(١) يسكن هذا الإقليم نحو ٢٢ مليون نسمة (١٩٩٠) أى أقل من نصف ســكان إقليم الهلال الخصيب، ويتوفر لهم فقط ٥,٤ مليار متر مكعــب مــن المــوارد الداخليــة المتجددة للمياه سنوياً تمثل نحو ١١% فقط مما يتوفر لسكان المنطقة السابقة، وهذا يدعو إلى التفكير فى المشروعات الخاصة بالتعاون بين العراق ودول الخليج العربى.

(٢) يتركز السكان هنا فى ثلاث مناطق هى : الجانب الغربى لحوض الخليج العربى فــى الشرق من الجزيرة العربية وفى الحجاز وعسير فى الغرب ومنطقة نجد فى الوســط، حيث يعتمد السكان هنا على المياه الجوفية والأمطار وتحلية المياه فى توفير الميــاه العذبة، ويقدر أن يصل سكان هذا الإقليم الصحراوى من الوطــن العربــى إلــى ٦٠ مليون نسمة فى ٢٠٢٥ يحتاجون إلى ١٤,٧ مليار متر مكعب.

وهذا يعنى عجزاً مائياً يبلغ نحو ٩,٣ مليار متر مكعب فى ضوء الاستهلاك الحالى وغنى عن البيان أن هذا النطاق الصحراوى لا يتمتع بأى موارد نهرية وكل موارده من المياه مــن النوع الجوفى[١٦].

٣- اليمن:

تبلغ مساحة هذا الإقليم نحو ٥٢٨ ألف كيلو متر مربع تمثل نحو ٣,٨٥% من مســاحة الوطن العربى ويبلغ عدد السكان نحو ١١,٣ مليون نسمة (٥% من سكان الوطن العربــى) ويتوفر لليمن نحو ١,٥ مليار متر مكعب فقط ، حيث ينخفض نصيب الفرد من المياه العذبــة إلى أقل من ١٤٧ متر مكعب سنوياً تعتبر أقل ما يتوفر للمواطن العربى من المياه ، ويتوقع أن يصل سكان اليمن إلى ٣٧ مليون نسمة فى عام ٢٠٢٥ يحتاجون إلى ٤,٩ مليار مــتر مكعب فى ضوء الاستهلاك الحالى أى أن العجز المائى يبلغ نحو ٣,٤ مليار متر مكعب.

نتائج الميزانية المائية فى العالم العربى:-

من العرض السابق والجدول رقم (٣) نستخلص ما يلى:-

١- إن القسم الأفريقى والذى يشمل دول القرن الأفريقى والدول العربية النيلية والمغرب العربى يتوفر لسكانها حالياً ٩٥,٦ مليار متر مكعب سنوياً ، يتوقع أن يصل احتياجاتهم إلى ١٧٥ مليار متر مكعب سنوياً فى عام ٢٠٢٥. ومن ثم يكون العجز المائى نحو ٨٠ مليار متر مكعب سنوياً.

٢- إن القسم الأسيوى والذى يشمل إقليم الهلال الخصيب ودول الخليج العربى واليمن يتوفر لسكانه حالياً ٥٥,٢ مليار متر مكعب سنوياً . ويتوقع أن تصل احتياجاتهم إلى ١٣٥,٩ مليار متر مكعب فى عام ٢٠٢٥ . ومن ثم يكون العجز المائى نحو ٨٠,٧ مليار متر مكعب سنوياً.

٣- إن الاستهلاك الحالى لسكان العالم العربى يبلغ نحو ١٥٠,٩ مليار متر مكعب ، يتوقع أن يصل استهلاكهم فى عام ٢٠٢٥ إلى نحو ٣١٠,٦ مليار متر مكعب سنوياً. وهذا يعنى وجود فجوة مائية تبلغ نحو ١٦١ مليار متر مكعب يجب البحث فى تدبيرها من الآن.

٤- إن معظم سكان دول الوطن العربى يتوفر للفرد منهم فى الوقت الحاضر (١٩٩٤) أقل من ١٠٠٠ متر مكعب، وهو ما يعرف بمستوى خط الفقر المائى باستثناء العراق ومصر والسودان وهى الدول النهرية فى الوطن العربى.

الخلاصة:

أن الفجوة المائية العربية بحسب تقدير الباحث واستناداً على تقديرات مستقبلية للموارد والاستخدامات المائية ، اعتماداً على معيار واحد وهو سريان معدلات الماضى على المستقبل كما هو بدون تعديل أو تغيير ونكون فى هذه الحالة قد استبعدنا فرضين أحدهما انخفاض الاستهلاك عن المعدلات الجارية والآخر ارتفاع الاستهلاك عن المعدلات الجارية.

وهذا يعنى أن زيادة السكان تؤدى إلى زيادة فى التنمية وبالتالى زيادة فى الاحتياجات المائية.

وهنا نقفز إلى ما نهدف إليه وهو كيف يمكن تدبير هذه الاحتياجات المائية فى منطقة جافة، حيث تشير معظم الأبحاث إلى زيادة معدل الجفاف مع التغيرات المناخية وبخاصة فى العروض المدارية[١٧]

والإجابة نوجزها فى أنه يجب أن نتجه نحو ثلاثة محاور هى:-

أولاً: الاتجاه نحو تكنولوجيا تحلية مياه البحر فى أربعة مناطق وهى :

١- الخليج العربى وساحل عمان والبحر العربى.

٢- البحر الأحمر وخليج السويس.

٣- البحر المتوسط.

٤- المحيط الأطلسى.

مع الأخذ فى الاعتبار الاختلاف فى درجة ملوحة مياه كل منها ، وأن مشروعات تحلية مياه البحار والمحيطات والخلجان فى المنطقة تحتاج إلى استثمارات ضخمة جداً تعجز عنها كثير من الدول العربية، حيث تصل تكلفة المتر المكعب الواحد إلى ستة دولارات.

ثانياً: المحافظة على نوعية المياه المستخدمة حالياً من الأنهار والمياه الجوفية، فإن تلوث هذه المياه يعنى نقص المعروض من الموارد المائية.

ثالثاً: ترشيد استخدامات المياه فى القطاعات المختلفة (الزراعة – الصناعة – الملاحة – الاستخدام المنزلى) مما يساعد على التقليل من الفجوة المائية.

ومن ثم كان من الضرورى وضع استراتيجية عربية للحفاظ على المياه العذبة، ولابد من تضافر الجهود للمحافظة عليها من التلوث والتبخر والمياه المهدرة مع البحث عن مصادر جديدة للمياه.

المراجع والهوامش:

١- عبد المنعم بلبع، الماء ودوره فى التنمية، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، ١٩٨٦ ص ٥٦.

٢-محمد فتحى عوض الله، الماء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩ ص ص ٨٨ ، ٩١.

٣ -التنمية والبيئة، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٢، مؤشرات التنمية الدولية، مطابع الأهرام، القاهرة، ١٩٩٢. ص ٦٦.

٤-التنمية والبيئة، مرجع سابق، ص ٦٧.

5- Strshre, A .N . Strahler, A.H. Elements of physical Geograohy Chicago, 1989. Ch 10.p235.

6-Plummer, Charles. C., Physical Geology, U.S.A. W.M.C. Brown Puplishers 1991 Ch. 13.p285.

7-K. Briggs, Physial Geography, London, 1985.pp 114,121.

٨-محمد صبحى عبد الحكيم، وأخرين، الوطن العربى ، أرضه وسكانه وموارده، مكتبـــة الأنجلــو المصريـــة، القاهرة، ١٩٨٨. ص ص ٨٢ – ٨٨. ويوسف عبد المجيد فايد، المناخ والنبات، القاهرة، ١٩٨٩ ص ص ١١٧ – ١٢٣ وجودة حسنين جودة، الجغرافية المناخية والحيوية، الإســكندرية ١٩٨٩. ص ص ٣٦١ – ٣٦٧.

٩- U.N.E.P برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٠-انظر جمال الدين الديناصورى، موارد المياه فى الوطن العربى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٩.

١١-حمدى الظاهرى، مستقبل المياه فى الوطن العربى، القاهرة ١٩٩١ ص ٣٤١.

١٢-التنمية والبيئة، مرجع سابق، جدول رقم ٣٣ بتصرف.

١٣-من إعداد الباحث اعتماداً على جدول رقم (٢).

١٤-محمد صبحى عبد الحكيم، مرجع سابق، ص ١٤٢.

١٥-يوسف أبو الحجاج، بحوث فى العالم العربى، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥، ص ١٢٨. وانظر جمال الدين الديناصورى، مرجع سابق، ص ٣٩.

١٦-محمد متولى، حوض الخليج العربى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨١ ص ص ٢١٤:٢٣١.

١٧-يوسف عبد المجيد فايد، ماذا بعد الجفاف فى أفريقية، المجلة الجغرافية العربية، العدد العشرون، القاهرة، ١٩٨٨. ص ٦٩.

جدول رقم (١)

توافر المياه العذبة فى الأقاليم الجغرافية (٤)

الإقليم	مصادر مياه داخلية متجددة سنوياً		نسبة السكان الذين يعيشون فى بلدان ذات موارد شحيحة سنوياً للفرد	
	الإجمالى بالألف كيلو متر مكعب	نصيب الفرد بآلاف الأمتار المكعبة	أقل من ألف متر مكعب	من ألف إلى ألفى متر مكعب
١- إقليم جنـــــوب الصحراء	٣.٨	٧.١	٨	١٦
٢- شـــرق آســـيا المحيط الهادى	٩,٣	٥,٣	١	٦
٣- جنوب آسيا	٤,٩	٤,٢	صفر	صفر
٤- أوربا الشـــوقية والاتحاد الســـوفيتى سابقاً	٤,٧	١١,٤	٣	١٩
٥- بلـــدان أوربـــا الأخرى	٢,-	٤,٦	٦	١٥
٦- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	-.٣	١,-	٥٣	١٨
٧- أمريكا اللاتينية والكاريبى	١٠,٦	٢٣,٩	١	٤
٨- كندا والولايـــات المتحدة الأمريكية	٥,٤	١٩,٤	صفر	صفر
العالم	-,٤١مليار م٣	٧,٧	٤	٨

* ١ مليار متر مكعب = ١ كيلو متر مكعب

جدول رقم (٢)

سكان الوطن العربى والموارد الداخلية المتجددة من المياه العذبة(١٢)

الدولة	المساحة بالألف كم٢	السكان بالملايين			متوسط النمو السنوى السكانى			موارد داخلية متجددة للمياه والسحب السنوى ١٩٧٠ – ١٩٨٧				
		١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٢٥	٦٥– ١٩٨٠	٨٠–١٩٩٠	٨٩–٢٠٠٠	الاجمالى كنسبة مئوية من اجمالى موارد المياه		نصيب الفرد (متر مكعب)		
								الإجمالى كم٢	كنسبة مئوية من إجمالى موارد المياه	الإجمالى	المنزلى	الصناعى والزراعى
أولاً: الدول العربية الإفريقية												
أ– المجموعة الأولى (القرن الإفريقى)												
١– الصومال	٦٣٨	٧,٨	١١	٢,٩	٢,٩	٣,١	٣,١	٠,٨	٧	١٦٧	٦	١٦٢
٢– جيبوتى	٢١	٠,٣										
المجموع	٦٥٩	٨,١		٢,٩	٢,٩	٣,١	٣,١	٠,٨	٧	١٦٧	٥	١٦٢
ب– المجموعة الثانية												
١– السودان	٢٥٠٦	٢٥,١	٣٣	٥٥	٣	٢,٧	٢,٨	١٨,٦	١٤	١٠٨٩	١١	١٠٧٨
٢– مصر	١٠٠١	٥٢,١	٦٢	٨٦	٢,١	٢,٤	١,٨	٥٦,٤	٩٧	١٠٨٢	٨٤	١١١٨
المجموع	٣٥٠٧	٧٧,٢		١٤١				٧٥,٠				
ج– المجموعة الثالثة												

تابع جدول (٢)

المغرب العربى	١٧٦٠	٥										
١- ليبيا	١٦٤	٨,١	٦	١٤	٤,٣	٤,١	٣,٦	٢,٨	٤.٤	٦٢١	٩٢	٥٣٠
٢- تونس	٢٣٨٢	٢٥,١	١٠	١٤	٢,١	١,٣	١,٩	٢,٣	٥٣	٣٢٥	٤٢	١٥١
٣- الجزائر	٤٤٧	٢٥,١	٣٣	٥٢	٣,١	٣	٢,٨	٣	١٦	١٦١	٣٥	١٢٦
٤- المغرب	١٠٢٦	٢	٣٢	٤٧	٢,٥	٢,٦	٢,٤	١١	٣٧	٥٠١	٣٠	٤٧١
٥- موريتانيا	٥٧٧٩	٦٥,٣	٣	٥	٢,٤	٢,٤	٢,٨	٠,٧		٤٧٣	٥٧	٤١٦
المجموع			٨٤	١٣٢				١٩,٨				
ثانيا: الدول العربية الآسيوية:												
المجموعة الأولى (الهلال الخصيب)												٤٤٢٨
١- العراق	٤٣٨	١٨,٩	٢٦	٤٨	٢,٤	٢,٤	٣,٦	٣,٤	٤٢	٤٥٧٥	١٢٧	٤١٨
٢- سوريا	١٨٥	١٢,٤	١٨	٣٥	٢,٤	٣,٦	٣,٦	٣,٣	٩	٤٤٩	٣١	٢٤١
٣- لبنان	١٠	٢,٦	-	-	١,٧	-	-	٠,٨	١٦	٢٧١	٣٠	١٢٣
٤- الأردن	٨٩	٣,٢	٥	١٠	٤,٣	٣,٧	٣,٨	٠,٤	٤١	١٧٣	٥٠	
٥- فلسطين	٢٧,٧	٥,٠	-	٨		•						٣٧٥
(إسرائيل)	٢١	٣,٨	٦	-	٢,٨	١,٨	٣,٣	١,٩	٨٨	٤٤٧	٧٢	
المجموع	٧٤٩,٧	٤٢,١	٥٥	١٠١				٤٨,٤				

تابع جدول (٢)

ب- المجموعة الثانية (دول الخليج)												
١- السعودية	٢١٥٠	١٥	٢١					٣,٦	١٦٤	٣٥٥	١١٥	١٤٠
٢- الكويت	١٨	٢	٣	٤٣	٤,٦	٤,٧	٣,٧	٠,٥	-	٣٣٨	١٥٢	٨٦
٣- قطر	٢٢	٠,٣		٤	٧,١	٤.٤	٢,٩					
٤- البحرين	٠,٦	٠,٤		؟								
٥- الإمارات	٨٤	٢	٢	؟				٠,٩	٣٠٠	٥٦٥	٦٢	٥٠٣
٦- عمان	٢١٢	٢	٢	٣	٦,٥	٤,٣	٢,٣	٠,٤	٢٢	٥٦١	١٧	٥٤٤
المجموع	٢٤٨٦,٦	٢١,٧	٢٨	٥	٣,٦	٤,٧	٣,٩	٥,٤				
				٦٠								
اليمن	٥٢٨	١١,٣	١٦	٣٧	٢,٣	٣,١	٣,٧	١,٥	٧٤١	١٢٧	٥	١٢٢
المجموع الكلى	١٣٧٠٩,٣	٢٢٥,٧	٣٨٩	٤٩٢				١٥٠,٩				

جدول رقم (٣)

الميزانية المائية للوطن العربى عام ٢٠٢٥ (١٣)

المجموعة الإقليمية	السحب السنوى متوسط ٧٠ – ١٩٧٨ مليار متر مكعب	الاحتياجات عام ٢٠٢٥ مليار متر مكعب	العجز المائى مليار متر مكعب
أولاً: الدول العربية الإفريقية:			
أ- دول القرن الافريقى	٠,٨	٢,١	١,٣
ب- الدول النيلية	٧٥	١٣٣,٧	
ج- دول المغرب العربى	١٩,٨	٤٠	٢٠
ثانياً: الدول العربية الآسيوية			
أ- دول الهلال الخصيب	٤٨,٤	١١٦,١	٦٨
ب- دول الخليج العربى	٥,٤	١٤,٩	٩,٥
ج- اليمن	١,٥	٤,٩	٣,٤
المجموع	١٥٠,٩	٣١١,٧	١٦١,٣

الفصل الحادى والأربعون

ترشيد استخدامات المياه فى الإعلام السورى

د. سمير صارم*

مدخل أول .. فى أهمية المياه:

حذرت دراسة أمريكية حديثة من مخاطر أزمة نقص المياه خلال القرن المقبل، وأكدت أن ٤٨ دولة ستتعرض لنقص خطير فى المياه قبل حلول عام ٢٠٢٥.. وذكرت هذه الدراسة أن مساحة بحيرة تشاد قد تقلصت على سبيل المثال من ٢٥كم٢ إلى نحو ألفى كيلو متر مربع خلال الأعوام الثلاثين الماضية، إضافة إلى أن نحو ٣٠ منطقة صيد فى العالم قد أبيدت من أصل ٤٧ منطقة، وأن البحر الأصفر فى الصين لم يعد يصل إلى مصبه نتيجة الاستجرار غير الرشيد من مجراه.

ويكفى أن نتعرف على الحجم الخطير والمتعاظم للمشكلة فى بلادنا النامية إذا عرفنا أن ثلثى الزيادة السكانية المتوقعة حتى عام ٢٠٠٠، عندما يصل سكان العالم إلى نحو/ ٦.٢/ مليار نسمة، ستكون من نصيب هذه البلدان.. يضاف إلى ذلك أن ندرة المياه الصالحة للشرب لن تكون فقط بسبب هدرها وعدم ترشيد استخدامها فى الزراعة والصناعة والاستعمالات المنزلية، بل ستكون هناك أسباب أخرى تجعل كميات كبيرة من المياه المتوافرة غير صالحة لأية استخدامات كالتلوث الذى يصيب هذه المياه، سواء السطحية أو الجوفية.. وهناك أيضاً العوامل الجغرافية والمناخية، ولا يمكن أن نغفل هنا، وخاصة

---

* باحث اقتصادى وإعلامى فى التليفزيون العربى السورى

بالنسبة إلى منطقتنا العربية العوامل السياسية، خاصة وأن الأنهار الكبرى والهامة في الوطن العربي لا تنبع من أراضيه.

كما أن الجزء الأعظم من أراضى الوطن العربى يقع فى المناطق الجافة .. أيضاً فإن النمو السكانى فى المنطقة يزيد على ٣% سنوياً، مما يعنى أن عدد سكان الوطن العربى سيصل إلى نحو ٤٥٠ مليوناً عام ٢٠١٢.. وهذا يعنى بالتالى انخفاض نصيب الفرد من الموارد المائية المتاحة حالياً والمقدرة بحوالى ٧٣٦ متر مكعب للفرد إلى نحو النصف، رغم انخفاضها الحالى قياساً إلى نصيب الفرد فى الدول الصناعية المتقدمة .. وقد قدرت بعض الدراسات أن يصل إجمالى الطلب على الماء فى الوطن العربى إلى نحو ٣٣٨ مليار م٣ عام ٢٠٠٠ وإلى نحو ٦٢٠ مليار م٣ عام ٢٠٣٠..

لذلك لا غرابة إذا كان الصراع على المياه سيكون أحد أبرز أشكال صراع القرن المقبل، والتى ستكون بعض أقطارنا العربية طرفاً فيه.. ذلك لأن المياه عصب الحياة ونقطة ماء تساوى أكثر من جوهرة عند الحاجة إليها.

مدخل ثان .. فى دور الإعلام:

لاشك أن الإعلام يلعب دوراً هاماً فى تكوين الثقافات والآراء والأفكار، وتغيير أنماط السلوك والعادات، وصناعة رأى عام يساعد القوى المختلفة فى نشر أفكارها وجمع المؤيدين حول ما تطرحه من آراء..

فإعلام اليوم، يشكل من خلال التقنيات التى بات يستخدمها، والقدرات التى استطاع أن يمتلكها قوة مؤثرة، تساهم فى بناء القيم، وتتلاعب فى أنماط السلوك، وتحديد اتجاه حركة الجمهور، لذلك فإعداد خطة إعلامية ناجحة يكاد يعادل إعداد خطة قتالية ناجحة، ذلك أن النجاح فى أى منهما يحقق السيطرة الكاملة على الجمهور المستهدف.. بل أن النجاح الإعلامى يكاد يكون أكثر قوة وسطوة، ذلك لأنه يدخل العقل، ويؤثر فى النفس، ويسيطر على القدرات. لذلك كان اهتمام العالم أجمع بالإعلام، والسيطرة على مفاتيحه، وامتلاك وسائله، وفى هذا المجال نشير على سبيل المثال إلى أن المنظمات الصهيونية فى العالم تصدر أكثر من (١٠٣٢) صحيفة دورية، و٩٠% من أخبار العالم توزعها وتحتكرها خمس وكالات غربية، و٨٥% من الأفلام والمسلسلات العالمية تنتج فى شركات غربية، ولكل ألف مواطن أوروبى (٣٢٤) صحيفة.

بينما نحن فى الوطن العربى لا نزال، وفى مجال الصحافة كمثال لا تزيد حصة الألف مواطن عن (٣٣) صحيفة..

وتأسيساً على ذلك نستطيع القول أن الإعلام مفتاح للمعرفة والمعرفة هى القوة، وله دوره الهام فى تشكيل وجدان المواطنين، وترسيخ المفاهيم والقيم الاجتماعية والاقتصادية والفكرية، وتوجيه الاستهلاك سلباً وإيجاباً، سواء بإفساد الأذواق، أو تربيتها، وسواء أيضاً بالترشيد أو الهدر..

مقدمة أولى .. فى قضايا الإعلام والمياه:

إذاً ونتيجة لما تقدم نستطيع القول أن للإعلام دوره الكبير فى عالمنا المعاصر، لجهة بناء القيم والثقافات، وتوجيه التفكير، وصناعة الرأى العام، وتكوين آراء تكاد تتطابق فى النظر لمختلف القضايا المطروحة، والتأثير فى كل أشكال السلوك تجاه العالم المحيط بالمرء، وتجاه كل ما يتعامل به، ومعه فى مختلف شئون الحياة.

وإذا كانت قضية الحياة مرتبطة بعامل المياه ومدى توفرها، فالخوف من فقدان هذا العامل المهم والأساسى من عوامل البقاء، خوف مبرر، لذلك كان لابد من خلق وعى، ونشر ثقافة، وبناء قيم، وتكوين سلوك باتجاه الحفاظ عل قطرة الماء..

وإذا كانت هذه المهام هى بعض وظائف الإعلام، نستطيع التأكيد بأن للإعلام دوره الأكيد، والذى لا يمكن أن تختلف حوله فى ترشيد استخدامات المياه سواء فى المنزل، أو خارجه، فلا نسرف فى استعمالاتها، ولا نجور فى استنزافها، ولا نبدد ما نمتلكه منها، ولا نلوث ما هو متوفر فى خزاناتها سواء السطحية منها أو الجوفية، لتبقى صالحة لأى استخدام نريده، وفى أى وقت نحدده نحن، أو أجيالنا القادمة..

والإعلام السورى شأنه شأن أى إعلام وطنى فى الدول التى تسعى لبناء ذاتها، يهدف إلى حماية المصالح العامة، ونشر الفكر الذى يساهم فى تنشئة الإنسان القادر على بناء الوطن والدفاع عنه، سواء فى المجال التنموى، أو السياسى، أو العسكرى، وقد أدى الإعلام السورى ولا يزال يؤدى دوراً كبيراً فى مختلف هذه المجالات، وواكب مختلف التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى طرأت على المجتمع السورى، كما كان معبراً عن تطلعاته وطموحاته فى قضايا البناء والتحرير بمختلف مفردات وقنوات ومتطلبات عملية

البناء والتحرير هذه، وكان بحق كما أرادته جماهيرنا، وكما أراد له السيد الرئيس حـافظ الأسد عندما قال بعد سنوات قليلة من قيام الحركة التصحيحـة عـام ١٩٧٠ وبمناسـبة افتتاح أحد مؤتمرات اتحاد الصحفيين العرب الذى انعقد فى دمشق: (نريد للإعلام أن يكون أداة تطوير وتغيير نحو الأفضل) و (نريد للإعلام أن يساهم فى عملية التنمية الاقتصاديـة والاجتماعية). واعتقد أن من يتابع هذا الإعلام ومدى تواجده فى الحياة اليومية السـورية يلاحظ كم هو كبير ذلك الشأن الذى يؤديه فى الحياة الاقتصاديـة والسياسـية والثقافيـة والاجتماعية، وفى غرس القيم الإيجابية فى نفوس أبناء المجتمع، ومنها فى الحفاظ علـى الموارد المتاحة، وقيم الترشيد بمختلف أشكاله ومناحيه، لاسيما قيمة ترشيد اسـتخدامات المياه سواء من خلال الخبر، أو الزاوية، أو اللقاء، أو الندوة، أو الدراسة، أو غير ذلك من أشكال العمل الصحفى وفنونه وإن كان بصورة غير منتظمة..

مقدمة ثانية .. فى الموارد المائية المتاحة:

تعتبر الموارد المائية المتاحة من أراضى ومياه وقوى بشـرية وأسـاليب تخطيطـها وتنميتها وإداراتها انطلاقاً من استراتيجية واضحة المعالم والأولويات معياراً لبناء اقتصـاد متطور وهادف يمكن أن يؤدى دوراً حيوياً وبارزاً فى البنيان الاقتصادى والاجتماعى، وقـد حظيت عملية تنمية هذه الموارد فى الجمهورية العربية السورية وبشكل خاص الأراضـى والمياه باهتمام متزايد على مدى ثلاثين عاماً من مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعيـة انطلاقاً من أن القطاع الزراعى سوف يبقى المرتكز الرئيسى لعملية التطوير، لاسيما أنـه مصدر غذاء المواطنين فى وقت تبرز فيه مشكلة الأمن الغذائى كواحدة من أكثر المشـاكل تعقيداً على المستوى الدولى والإقليمى والقطرى، خاصة وأنه فى بعض الأحيان يتم السعى لتحقيق مقولة الأمن الغذائى والاكتفاء الذاتى على حساب الاستخدام غير الاقتصادى للموارد الطبيعية وتحديداً المياه التى يبلغ اجمالى الموارد السطحية منها(١١) مليار متر مكعـب، والجوفية (٨) مليار متر مكعب، أى ما مجموعه (١٩) مليار متر مكعب سنوياً، يستخدم من هذه الموارد ١,٥ مليار متر مكعب سنوياً للشرب، والباقى يستخدم فى الصناعة والزراعـة وغيرها من الاستعمالات..

إن الازدياد السكانى والتطور الاقتصادى والاجتماعى لكافة النشاطات بتنوعـها بـدأت تشكل ضغطاً متزايداً على الموارد المائية مما أدى إلى تغيرات كمية ونوعية فى هذا المورد

الذى يشكل الحلقة الأصعب والأعقد نظراً لمحدوديته قياساً بحجم الطلب المتزايد والمتسارع عليه من قبل كافة القطاعات: (الزراعة – الاستخدامات المنزلية – الصناعة) خاصـــة وأن القطر العربى السورى كبقية بلدان إقليم شرق البحر الأبيـــض المتوســط يتصــف بقلــة الهطولات المطرية واختلافاتها السنوية والموسمية، حيث لا تزيد كميات الأمطار التى تهطل فى دمشق مثلاً عن ٢٢٠ ملم فى السنة، وتتناقص هذه الكمية إلى نحو ٥٠ ملم فى البادية السورية، إضافة إلى تدنى كفاءة استخداماتها فى الزراعة التى تستهلك أكثر من ٩٠% من جملة الاستخدامات، وكذلك فى مجال الاستخدامات المنزلية..

ومن الطبيعى أن يزداد الطلب على المياه من قبل كافة القطاعات يوماً بعد يوم كانعكاس بديهى لتزايد السكان وللتطور الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، وقد قــدر ســكان القطــر العربى السورى فى عام ١٩٩٥بـــ ١٤ مليون نسمة يزدادون بمعدل سنوى قــدره ٣,٣% ويعتبر هذا من أعلى المعدلات فى المنطقة.

فى هذا السياق تعتبر علاقة النمو السكانى بالموارد من أهم محددات مسارات التنميـــة ولأن زيادة السكان تعنى استهلاكاً واستنزافاً لغير المتجدد منها، وبالتالى فإن النمو السريع للسكان يؤدى إلى الضغط على الموارد وخاصة المياه وإلى اختلال التوازن بيـــن الســكان والتنمية والموارد المائية المتاحة، وتزداد المشكلة تعقيداً وصعوبة فى البلدان ذات الموارد المائية المحدودة والواقعة فى مناطق بيئية شبه جافة أو جافة، منها سوريا التـــى بــدأت تعانى عجزاً مائياً بدأ يظهر فى مختلف القطاعات فى ظل عدم تلبية الموارد المائية المتاحة والاحتياجات المتزايدة للمياه، التى تشكل كما سبقت الإشارة العصـــب الأساســى للحيــاة والنمو، لهذا كان لابد من رسم سياسات سكانية تهدف إلى نمو أدنى للسكان لدرء الآثـــار السلبية للنمو السريع فى عرقلته لعمليات التنمية، ومن جهة أخـــرى اتخــاذ جملــة مــن الإجراءات المتكاملة للحفاظ على التوازن بين ما هو متاح من الموارد والطلب عليها فـــى إطار حماية هذه الموارد من الاستنزاف والتلوث، وبما يضمن التنمية المســـتدامة لكافــة النشاطات الاقتصادية، والاعتماد على الإعلام بكافة قنواته من أجل تغيير عـــادات النـــاس وسلوكهم فى قضايا التعامل مع المياه والتى تتسم غالباً باللا مسئولية، واللاعقلانية فـــى الاستخدامات لهذه الثروة..

الجهود المبذولة لترشيد استهلاك المياه:

يعتبر تخفيف الهدر أحد أبرز المهام التى تقوم بها الجهات المعنية من أجل الحفاظ على الثروة المائية وترشيد استهلاكها، وفى هذا المجال وحسب المتابعات الصحفية والإعلامية لهذه الجهود تقوم المؤسسات المعنية بمياه الشرب بما يلى:-

١- تقليص الهدر الناجم عن الوصلات غير النظامية فى مناطق المخالفات السكنية بتحويل هذه الوصلات إلى وصلات نظامية مع عدادات، ويعتبر هذا النوع من الوصلات مصدر الضياعات الرئيسية فى الشبكة حيث إن معظمها يتم بشكل عشوائى، وهذا يسبب ضياع قسم كبير من المياه من هذه الوصلات وقبل دخول المياه إلى بيت المخالف.

لذلك قامت المؤسسات المعنية بتمديد العديد من الشبكات النظامية فى مناطق التعدى على مياه الشرب (مناطق المخالفات) وتم اعتباراً من عام ١٩٩٤ وحتى الآن إلغاء ما يقارب/ ٨٠٠٠/ وصلة غير نظامية فى دمشق وحدها واستبدلت بوصلات نظامية مع عدادات اشتراك.

٢- إلزام المؤسسات الحكومية والجهات الخاصة بإصلاح تأسيسات المياه داخل هذه المؤسسات أو المنشآت أو التجمعات. وقد تم قياس استهلاكات إحدى المنشآت الحكومية بدمشق فتبين أن استهلاك الفرد هو ٦ م٣ / يوم أى أكثر من ضعف متوسط الاستهلاك العادى، وذلك نتيجة أن المياه تنزف داخل هذه المنشأة من خلال الفواشات المعطلة فى الخزانات والصنابير المكسرة والأنابيب المهترئة.

وتقوم مؤسسات المياه بإرسال كتب إلى المشتركين الذين يفوق استهلاكهم الحد المقبول تنبههم فيها إلى ضرورة تلافى هذا الاستهلاك وأسبابه.

٣- استبدال جميع القساطل الفونت العادى ذات الوصلات الرصاصية بأخرى من الفونت المرن بوصلات مطاطية. ولقد قامت مؤسسة مياه الشرب بدمشق كمثال باستبدال ما يزيد عن ١٠٠٠كم من القساطل فى السنوات العشر الأخيرة، ولا يزال هناك أكثر من ١٠٠كم من القساطل بحاجة إلى استبدال ستقوم المؤسسة باستبدالها خلال الأعوام الخمسة القادمة، كما قامت باستبدال عشرات الآلاف من الوصلات النظامية القديمة غير الكتيمة بوصلات كتيمة من الـ PVC والبولى ايتلينPE .

٤- استبدال جميع العدادات المعطلة وغير الصالحة بالسرعة اللازمة حيث أن شعور بعض المستهلكين أن عداداتهم معطلة يدفعهم إلى استجرار كميات كبيرة من المياه، وقد تم في دمشق كمثال أيضاً استبدال حوالى خمسة آلاف عداد معطل بعدادات جديدة فى عام ١٩٩٦ وحوالى عشرة آلاف عداد معطل فى العام ١٩٩٧.

وقد تمكنت مؤسسة مياه الشرب فى دمشق اعتباراً من عام ١٩٩٤ من تخفيف الضياع والهدر فى عام ١٩٩٦ بمقدار ٤٣ مليون متر مكعب سنوياً و٣٨,٢ مليون متر مكعب عام ١٩٩٧، والجهود مستمرة حتى يصل الهدر بواسطة الاستجرار غير النظامى إلى ما يقارب الصفر، والهدر نتيجة الضياعات العادية إلى أقل من ٢٠%.

أما الجهات المعنية بالزراعة والرى فتعمل لترشيد استخدامات المياه فى قطاع الرى والزراعة من خلال إقامة عدد من المشاريع والبرامج البحثية التى تساهم فى تطوير كفاءة استعمالات المياه فى الزراعة وترشيد استخداماتها، وإدخال تقنيات متقدمة للرى تناسب ظروف سوريا المناخية والسوية التقنية للمزارع السورى، وحجم الحيازات، وأبرز هذه المشاريع هى تلك التى تقوم بها مديرية الرى واستعمالات المياه فى وزارة الزراعة، والتى يتم تنفيذ غالبيتها مع منظمات دولية والتى يعمل الإعلام السورى على متابعتها باستمرار، مايلى:-

١. مشروع تحسين إدارة المصادر المائية فى الزراعة.
٢. مشروع الإدارة المتكاملة للمساقط المائية فى البادية.
٣. مشروع حصاد المياه.
٤. مشروع الشبكة الإقليمية للرى وتحسين إدارة المياه فى ظروف الزراعة العصرية.

ويتم تنفيذ النشاطات البحثية لهذه المشاريع فى (١٢) محطة بحثية إرشادية ومركز بحوث للتنمية المتكاملة للموارد الطبيعية فى البادية السورية.

ومنذ عام ١٩٨٨ تقوم وزارة الزراعة والإصلاح الزراعى بوضع خطة تعتمد على عدة محاور ونشاطات الهدف منها الوصول إلى معايير فنية واقتصادية لاستخدامات طرق وتقنيات رى مناسبة للظروف المحلية وآلية نقل نتائج البحوث إلى المستفيدين.

كما تقوم مديرية الرى واستعمالات المياه فى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعى بعـــدد من البرامج البحثية لذات الأهداف منها:

أ- برنامج بحوث المقننات المائية والرى التكميلى.

ب- برنامج بحوث طرق وتقنيات الرى الحقلى.

ج- برنامج بحوث الصرف والملوحة.

د- برنامج بحوث إدارة الموارد المائية للجريان السطحى.

هـ- برنامج بحوث نقل التكنولوجيا.

وتتضمن هذه البرامج (٢٤) موضوعاً.

ويتم تنفيذ هذه النشاطات فى (١٢) محطة ومركزاً بحثياً موزعة على الأحواض المائية والمناطق البيئية المختلفة فى سوريا.

وقد أدت البحوث المنفذة فى محطات بحوث الرى إلى عدد لا بأس بـــه مـــن النتـــائج الإيجابية من أهمها:

- إن تطوير الرى السطحى بإجراء التسوية الدقيقة للأراضى الزراعية باســـتخدام تقنيـــة الليزر يؤدى إلى:

- رفع كفاءة الرى الحقلى إلى ٦٥% فى زراعة قطن و٦٢% فـــى زراعـــة القمـــح مقارنة بالرى التقليدى ٤٥%.
- توفير فى مياه الرى بنسبة ٣٦.٤% فى زراعة القطن، ١٨,٥% فى زراعة القمح.
- ازدياد فى المردود بنسبة ٣١,٠٤% للقطن، ٣٤.٣% للقمح.
- ازدياد كفاءة استخدام المياه:

- من ٠,٢٣ كغ/م٣/ هـ إلى ٠,٤٧ كغ/ م٣/هـ فى محصول القطن.
- من ٠,٥٧ كغ/م٣/هـ إلى ٩١,٠كغ/م٣/هـ فى محصول القمح.

يؤدى استخدام تقنيات الرى الحديثة / رزاز- موضعى/ إلى توفير ميـــاه الـــرى، فـــى استخدامات الرى بالرزاز بنسبة وصلت إلى:

- ٣٦,١% فى محصول القطن.

- ٢٩% فى محصول الشوندر السكرى.

- ٣٠% فى محصول الذرة الصفراء.

- ٢٦,٧% فى محصول القطن.

إضافة إلى رفع كفاءة الرى بنسب تراوحت بين ٨٤% فى محصول الذرة الصفراء و ٧٩% فى القمح..

كما حققت أبحاث الرى التكميلى، والملوحة والصرف نتائج هامة فى توفير مياه الرى وصلت إلى ٢٥% فى القمح.

أما نشاط وزارة الرى فى مجالات ترشيد استخدامات المياه ومنع الهدر، فيتمحور حول العمل على إيصال المياه بشبكات رى أنبوبة مطمورة تمنع التبخر والهدر وتوفر ضاغطاً لاستخدام المياه لرى الأراضى بالتقنيات الحديثة والمناسبة سواء الرى بالتنقيط أو بالرش الموضعى إلى ما هنالك من طرق، وأيضاً البحث لحصر الموارد المائية التى يتم ضخها بالآبار من المصادر الجوفية بحيث يتم تركيب عدادات نظامية على هذه الآبار لتحديد الكميات المسحوبة وحصرها ومنع التوسع فى ضخها.

وفى القطاع الصناعى تسعى الجهات المعنية للاستفادة من المصادر المائية غير التقليدية وأهمها استخدام المياه المعالجة فى المنشآت الصناعية إضافة إلى استخدام مياه الصرف الصحى المعالجة فى رى المزروعات، وقدرت المساحات التى تروى فى غوطة دمشق من المياه المعالجة فى محطة عدرا للصرف الصحى بنحو(١٨) ألف هكتار، وقد حظيت هذه المحطة باهتمام إعلامى واسع منذ بدء مشروع الصرف الصحى بدمشق قبل نحو ثمانى سنوات وحتى الآن، نظراً لأهميتها البيئية ولما توفره من مياه معالجة للرى.

وتتعاون وزارتا الرى والبيئة فى مكافحة تلوث الأحواض المائية، كما تقوم وزارة الرى وبشكل دائم بأخذ عينات مائية نظامية من هذه الأحواض، وتجرى تحاليل عليها وتزود الجهات الرسمية بتلك النتائج والتى تشير إلى مواطن التلوث وكيفية معالجته والقضاء عليه، وأيضاً هناك تعاون وتنسيق قائم بين وزارة الرى والبيئة فى مجال مكافحة التلوث

المائى حيث تستفيد وزارة البيئة من الكوادر الفنية وأصحاب الخبرة فى هذا المجال لـــدى وزارة الرى.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن وزارة الرى تتعاون بشكل فعال مع الـــوزارات الأخـــرى المعنية لتحديد حرم يحيط بالينابيع والأنهار والسدود لمنع تلوثها والحفاظ عليها.

الترشيد مهمة وطنية للجميع:

وإضافة إلى دور الإعلام السورى بقنواته المختلفة (صحافة- إذاعة - تلفاز) بمتابعـــة مختلف الأنشطة التى تقوم بها الجهات المعنية بتوفير الميـــاه واســـتخداماتها المتعـددة، وتعريف الجمهور المستهدف بهذه الأنشطة، والتأكيد على قضايا حماية المياه من التلــوث وتخفيف الهدر والترشيد، فإن لهذه الجهات أيضاً مناشطها الخاصة بها فى هذه المجــالات، والتى كما ذكرنا ينشط الإعلام السورى بتغطيتها قدر الإمكان.. إضافة لذلك تساهم مديريـــة الرى واستعمالات المياه فى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعى فى نشر الوعـــى بأهميـــة ترشيد استخدامات المياه فى الزراعة من خلال النشاطات التالية والتى يتـــم نقلـــها إلـــى الجمهور عبر وسائل الإعلام المختلفة، مع الإشارة إلى أن هذه النشاطات هى نـــوع مـــن أنواع الأعلام:

- الأيام الحقلية، حيث يتم دعوة عدد من الفلاحين والمرشدين الزراعيين للمشاركة فى أيام التوعية المائية التى تقام فى جميع محطات بحوث الرى واستعمالات المياه والحقـــول التجريبية الإرشادية، وبمعدل أربعة أيام سنوياً لكل محطة بهدف اطلاعهم على التجارب والبحوث المائية التى تنفذ فى محطات بحوث الرى والتى تستخدم فيها مختلف تقنيـــات الرى الحديثة، وقد بلغ عدد هذه الأيام بين الأعوام ١٩٩٢ - ١٧٥/١٩٩٧، يوماً حقلياً، وشارك فيها أكثر من /٧٠٠٠/ فلاح ومزارع ومرشد زراعى يتم اطلاعهم خلالها علـــى البحوث المنفذة فى مجال الرى التكميلى على الأقماح وفى مجال استخدام طرق وتقنيات الرى الحديثة وفى مجال التسوية الدقيقية للأراضى الزراعية كما يتم بيان أثر التقنيـــات الحديثة فى زيادة المردود وتوفير مياه الرى نظراً لما تتمتع به هذه التقنيات من مزايـــا إيجابية يجب أن يعلمها ويطلع عليها المستفيدون الرئيسيون فى القطاع الزراعى.

- تنظيم ندوات نوعية متخصصة فى المجال المائى من قبل مصالح الرى فى المحافظات ودعوة المستفيدين (فلاحين – مزارعين) والمهندسين الزراعيين العاملين فى المصالح الأخرى من مديريات الزراعة للمشاركة فى هذه الندوات.
- تأهيل كوادر من الوحدات الإرشادية وتدريبهم على أعمال الرى، وتكليفهم كضباط ارتباط أو حلقات وصل ما بين محطات بحوث الرى والفلاحين بهدف نقل وإيصال المعلومة المتحصل عليها فى هذه المحطات إلى المستفيدين.
- إجراء تسوية دقيقة لخمسة وعشرين حقلاً من أراضى الفلاحين المنتجين للقطن سنوياً وجعل هذه الحقول إرشادية لزراعة القطن على خطوط طويلة ١٥٠ – ٢٠٠م وسقايته بواسطة السيفونات التى تقدم للفلاحين بدون مقابل كما التسوية.
- المشاركة مع مديرية الإرشاد الزراعى باختيار من ٤ – ٦ حقول من أراضى الفلاحين المنتجين للقمح سنوياً وجعلها إرشادية بتطبيق تقنيات الرى التكميلى فيها.
- تزويد الفلاحين من خلال صندوق تطوير الرى بشبكات الرى الحديثة (تنقيط – رذاذ) وتدريبهم على استثمارها وصيانتها.
- المشاركة فى الندوات الإرشادية التى تقيمها مديرية الإرشاد الزراعى بمحاضرات اختصاصية تلقى من قبل الباحثين العاملين فى مديرية الرى واستعمالات المياه.
- مشاركة الباحثين العاملين فى محطات بحوث الرى والإدارة المركزية فى البرامج الإعلامية والبرامج المتخصصة بالمسألة الزراعية التى تبث عن طريق الإذاعة والتليفزيون.
- إعداد أفلام إرشادية فيما يتعلق بتقنيات الرى والتسوية الدقيقة للأراضى الزراعية وتوضيح دورهما فى توفير مياه الرى وزيادة المردود وبالتالى رفع كفاءة استخدام مياه الرى وبثها تليفزيونياً بالمشاركة مع مديرية الإرشاد الزراعى.
- التعاون مع مديرية الإرشاد الزراعى بإصدار نشرات توعية خاصة بالمهندسين فى الوحدات الإرشادية تتعلق بموضوع المياه والرى..

أيضاً فإن لمؤسسات مياه الشرب والصرف الصحى برامجها الإعلامية والإعلانية الخاصة بها من خلال إنتاج الإعلانات التى تحث على ترشيد استخدامات المياه وبث ونشو

هذه الإعلانات فى مختلف وسائل الإعلام، كما أنها تنتج وتوزع الملصقات الجدارية بمختلف القياسات وتوزعها على الدوائر والمؤسسات الحكومية والخاصة، ويتم إلصاق المناسب منها على السيارات، وهى فى مجملها تؤكد على ضرورة وأهمية ترشيد استخدامات المياه باعتبارها ثروة وطنية مطلوب الحفاظ عليها من أجل أجيالنا والأجيال القادمة.

دور الإعلام وموقعه فى ترشيد استخدامات المياه:

لوسائل الإعلام بمختلف مسمياتها أهمية كبيرة ودور ضرورى وإيجابى يجب عليها أن تلعبه وتتحمله فى مسألة ترشيد استخدامات المياه، بالتعاون مع وزارات الزراعة والرى والبيئة والصناعة ومؤسسات المياه، فمن خلال هذه الوسائل المقروءة والمسموعة والمرئية، والتى لا يكاد بيت يخلو من أحدها، سواء فى الريف أو المدينة، يسعى الإعلام لتسليط الضوء على حجم المشكلة المائية التى تواجهها، ومسبباتها، كالاستعمال غير المرشد لمياه الرى، والإشارة إلى هدر المياه الكبير الناتج عن مختلف أنواع الاستخدامات، سواء المنزلية، أم الزراعية، أم الصناعية، ففى الرى يتم الحديث مثلاً عن الآثار السلبية لاتباع الطريقة التقليدية فى الرى السطحى وإظهار انعكاساتها السيئة على الفلاح وأرضه.. بالمقابل يتم تقديم التوجيه والمعلومة الصحيحة بشكل مباشر ومبسط إلى المستثمرين (فلاحين – مزارعين) وبالتالى تصحيح السلوك الخاطئ لديهم وتعديل هذا السلوك نحو عمليات الترشيد السليمة والاستخدام الأفضل لمياه الرى من خلال إظهار محاسن وإيجابيات طرق الرى الحديثة بما فيها الرى السطحى المطور وأثرها على حياة الفلاح بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.

إن عملية نشر الوعى فى المجتمع القروى عملية صعبة، ولكنها ليست مستحيلة فطرق الشرح المبسط لبعض التجارب الناجحة فى عمليات الترشيد من خلال وسائل الإعلام المتكرر واليومى كفيل بتغيير السلوك والعادات غير الجيدة لدى الفلاحين.

وفى مجال الاستخدامات المنزلية يؤدى الإعلام دوراً حاسماً فى تغيير عادات الناس المتعلقة باستخدامات المياه، حيث يتم نشر الوعى بأهمية ترشيد استهلاك المياه من خلال حث المواطنين على عدم هدر المياه فى غسيل السيارات مثلاً وإصلاح صنابير المياه المعطلة والتأكد من سلامة تمديدات المياه وكتامتها، وربط موضوع هدر المياه بالاقتصاد الوطنى الذى يتحمل أعباء كبيرة لتغطية تكاليف إيصال المياه إلى المواطنين، حيث يتم بيع

المتر المكعب من مياه الشرب إلى المواطنين بأقل من التكلفة الفعلية، واعتبار قضية ترشيد استخدامات المياه قضية وطنية، ومثل هذه المهام يؤديها الإعلام من خلال الصحف والإذاعة والتليفزيون، كما تتابع مختلف الأنشطة التى تتم - وكما سبقت الإشارة - فى مجالات البحوث المائية والحماية من التلوث والترشيد وتخفيف الهدر، وتجرى لقاءات وندوات، وتنشر الأخبار والتحقيقات الخاصة بهذه المجالات فى أوقات مختلفة، يجرى تكثيفها خلال أشهر الصيف والخريف حيث تشتد الحاجة إلى المياه، كما يجرى توزيع ملصقات جدارية بين الفينة والأخرى بشكل عام يلعب الإعلام دوراً لا بأس فيه، إلا أنه لا يزال دون مستوى الطموح من ناحية مخاطبة العامة والمستفيدين منهم، سواء فى القطاع الزراعى، أم الصناعى، أم الاستخدامات المنزلية الأخرى..

مقترحات:

لذلك ورغم الاهتمام الذى يُوليه الإعلام السورى لمختلف القضايا التنموية والخدمية، ومن ضمنها قضايا الترشيد عموماً، وترشيد المياه خصوصاً، إلا أنه، وفى قضية ترشيد استخدامات المياه لا يوجد برنامج مستقل وثابت يعالج هكذا موضوع، وإنما يقتصر الأمر على ندوات ولقاءات تليفزيونية وإذاعية متفرقة، إضافة إلى نشر التحقيقات واللقاءات الصحفية والأخبار التى تتابع الأنشطة الرسمية فى هذا المجال.. ونثبت فيما يلى بعض المقترحات التى نعتقد أهميتها فى نشر الوعى المائى وأهمية ترشيد استخدامات المياه وحمايتها.

أولاً: فى التليفزيون:

أ- تكثيف عرض الإعلانات الخاصة بترشيد استهلاك المياه واستخداماتها وحمايتها عدة مرات فى اليوم الواحد ولاسيما ضمن فترة بث المباريات الرياضية والبرامج المشوقة الأخرى.

ب- تكرار إظهار عبارات صامتة على الشاشة تتعلق بترشيد استهلاك المياه عدة مرات فى اليوم.

ج- عرض برامج إرشادية تتضمن على سبيل المثال تعليم المواطن العادى كيفية إصـــلاح صنابير المياه المعطلة والمردود الاقتصادى الشخصى الناجم عن إيقاف هــدر الميــاه وطرائق الرى الحديثة.

د- عرض فقرات تليفزيونية لتعليم المواطن كيفية الحفاظ على المياه ومنع هدرهــا علــى غرار برنامج (لحظة من فضلك) الذى عرضه التليفزيون السورى واســتهداف تعليــم وسائل استخدام قواعد المرور بشكل سليم.

هـ- عقد الندوات التليفزيونية حول موضوع ترشيد استهلاك المياه فى الزراعة والــرى والمنازل عدة مرات فى فترة الصيف والخريف، ومشاركة المختصين القادرين علــى تقديم المعلومة بأسلوب قريب من فهم المتلقى سواء فى المنزل أو الحقل أو المصنع.

و- الاهتمام بشكل خاص بتوعية الأطفال فى مجال ترشيد استهلاك المياه.

ز- الاعتماد على التمثيليات لإيصال المعلومة أو الفكرة بأسلوب مبسط ومحبب وبطريقــة غير مباشرة.

ح- مشاركة المستفيدين من المياه فى البرامج والندوات التى تعقد بهدف الترشيد.

ثانياً: الإذاعة:

أ- بث فقرات دعائية حول ترشيد استهلاك المياه عدة مرات فى اليوم بين فقــرات البــث الإذاعى وضمن المسلسلات الإذاعية الرائجة.

ب- زيادة عدد المقابلات الإذاعية التى تتناول الموضوع.

ج- بث برامج وتمثيليات وأغانٍ موجهة بغرض ترشيد استخدام المياه والمحافظــة علــى الموارد الطبيعية.

ثالثاً: الصحافة:

أ - نشر إعلانات صغيرة يومياً فى الصحف اليومية.

ب- عدم إغفال أى نشاط من أنشطة مختلف الجهات المعنية بالمياه، فى مجال ترشيد استهلاك هذه الثروة والخطوات المتخذة للحد من هدر المياه، ومتابعته بالخبر والتحقيق واللقاء.

رابعاً: إعلانات الطرق:

أ- استخدام لوحات إعلانات الطرق لترشيد استهلاك المياه.

ب- استخدام اللوحات الضوئية الكبيرة فى الساحات العامة ومفارق الطرق لنفس الغرض.

ج- استخدام لوحات دعاية الطرق بين المحافظات لتشمل كافة المحافظة السورية.

خاتمة:

أخيراً إذا أردنا أن نخطو بشكل إيجابى فى مجال ترشيد استهلاك المياه بشكل عام يجب أن نبدأ من القاعدة بمعنى أن نُدخل مفهوم الحفاظ على الموارد الطبيعية ومن ضمنها المياه، إضافة إلى المحافظة على البيئة بمختلف جوانبها إلى المناهج التعليمية بدءاً من المرحلة الابتدائية ... وأن يتم وضع خطة إعلامية مرئية تتدرج من (أفلام الكرتون .... والتمثيليات) إلى مستويات أعلى تخاطب أفراد المجتمع بدءاً من أطفاله وانتهاءً بكهوله، وينطبق هذا الأمر على وسائل الإعلام الأخرى كالإذاعة، والصحف، وأن تساهم الجهات المعنية (زراعة – رى – بيئة – مياه شرب – تربية وتعليم) مع وزارة الإعلام بوضع هذه الخطة.

إن قضية ترشيد استخدامات المياه تعد من أهم وأخطر القضايا التى يجب التعامل معها بحجم أهميتها وخطورتها، ولعلنا لا نأتى بجديد إذا قلنا أننا بشكل عام وفى مختلف أنحاء الوطن العربى، وحسب متابعاتنا الإعلامية بقضايا الهدر وترشيد استخدامات المياه لا تزال دون المستوى المطلوب بكثير، وأعتقد أنه من المهم أن تكون مسألة الترشيد هذه فى مختلف القطاعات أحد أبرز أولويات الإعلام العربى لنشر الوعى المائى، لنصل إلى مرحلة يشعر فيها كل مواطن بأن قطرة الماء هى فعلاً أغلى من أثمن جوهرة عند الحاجة إليها، فلا يهدرها، ولا يفرط بها، حتى ولا يقف موقف اللامبالى ممن يسئ استخدامها.

البيان الختامى والتوصيات الصادرة عن المؤتمر السنوى الثالث لمركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط عن

"المياه العربية وتحديات القرن الحادى والعشرين"

٢٤– ٢٦ نوفمبر ١٩٩٨

فى اللحظات التى يستعد فيها العالم للخطوة الأخيرة التى تنقله إلى القرن الحادى والعشرين، تلوح فى الأفق تحديات وفرص لابد أن توضع فى حسابات الأمم وهى تخطط لصنع خيارات مستقبلية مناسبة تضمن لها فى القرن القادم تعظيم فرص التنمية والتقدم والوجود الآمن، وتمكنها فى نفس الوقت من مغالبة التحديات ودرء المخاطر التى تترصد مسيرتها نحو المستقبل. والمياه واحدة من دوائر التحدى التى سوف تتعارض بشأنها المصالح، كما يمكن أن تزدهر حولها فرص التعاون الإقليمية بين الدول المتشاطئة فى أحواض الأنهار الكبرى كالنيل والفرات أو الدول المشتركة فى خزانات المياه الجوفية.

وتنبئ توقعات كثيرة صادرة عن مراكز علمية مرموقة فى مصر وفى الخارج بأن القرن القادم – الذى توشك شمسه أن تشرق فى غضون شهور قليلة – سوف يشهد صراعات حادة حول المياه خاصة فى منطقة الشرق الأوسط بسبب نقص نصيب الفرد من المياه العذبة ووقوع الغالبية العظمى من الأقطار العربية تحت خط الفقر المائى وتزايد الحاجة إلى المياه لمقابلة التوسع الزراعى وتدهور نوعية المياه والصدفة الجغرافية التى وضعت المنطقة فى حزام الجفاف الصحراوى ، والأوضاع الجيوبوليتيكية والهيدروليكية غير المواتية التى حكمت على الأنهار الكبرى كالنيل والفرات أن تنبع من خارج النطاق الجغرافى لأقطار الوطن العربى ، وفى مناطق مفتوحة لاحتمالات التدخل الأجنبى أو مناطق صراع إقليمى وعرقى قائم أو محتمل وتزايد التلويح بعصا المياه فى هذه الصراعات.

وتجاوباً مع هذه التوقعات وما تنطوى عليه من مخاطر وما تطرحه من فرص التعاون وتعظيم المنافع المشتركة فإن مركز دراسات المستقبل - انطلاقاً من اهتمامه بالتحديات المستقبلية ومسئولياته فى خدمة القرار الوطنى - دعا إلى تنظيم مؤتمره السنوى الثالث عن "المياه العربية وتحديات القرن الحادى والعشرين" من ٢٤ إلى ٢٦ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٩٨، متطلعاً إلى هدف محدد وهو تغليب اعتبارات التعاون والعمل المشترك على احتمالات الصراع والمواجهة وخلق بيئة إقليمية مناسبة لتنمية الموارد المائية العربية والتعاون المشترك فى مواجهة تدهور البيئة الطبيعية ونوعية المياه والاهتمام بمعايير الاستخدام الاقتصادى الكفء . والدعوة إلى تحكيم القواعد والأعراف والاتفاقات الدولية فى التغلب على المصالح المائية المتعارضة بين الدول.

وقد توجه المؤتمر بدعوته إلى مؤسسات وجامعات ومراكز علمية عديدة فى مصر والأقطار العربية فضلاً عن الباحثين والخبراء والمختصين بشئون المياه. وقد استجاب للدعوة وشارك فى المؤتمر باحثون وخبراء ومسئولون من خمسة عشر قطراً عربياً هى مصر وسوريا والمغرب والجزائر والجماهيرية الليبية والسودان وفلسطين ولبنان واليمن والعراق والإمارات العربية المتحدة والبحرين وموريتانيا وتونس والمملكة العربية السعودية والكويت.

وقد عقد المؤتمر بمدينة أسيوط تحت رعاية كريمة من السيد الأستاذ الدكتور / مفيد محمود شهاب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى وبرئاسة السيد الأستاذ الدكتور/ محمد رأفت محمود رئيس الجامعة.

وقد تلقى المؤتمر فى جلسته الافتتاحية التى عقدت صباح الثلاثاء ٢٤ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٩٨ رسائل تحية من ممثلين للسيد الأستاذ الدكتور/ عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية والسيد الأستاذ الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى وكلمات توجه بها إلى المؤتمر السيد الأستاذ الدكتور محمد رجائى الطحلاوى محافظ أسيوط والسيد محمد صبيح سفير دولة فلسطين الدائم لدى جامعة الدول العربية وبحضور كريم للسيد الدكتور صلاح العشرى مساعد وزير الخارجية ممثلاً للسيد الوزير عمرو موسى .

وقد حيا المؤتمر – فى برقية بعث بها إلى الرئيس محمد حسنى مبارك – مبادرته الشجاعة لانتزاع فتيل النزاع بين سوريا وتركيا وتجنيب المنطقة ويلات صراع جديد لا يضمن أحد عواقبه.

وعبر أعضاء المؤتمر فى برقيتهم للسيد للرئيس عن ثقتهم فى القيادة المصرية التى أخذت على عاتقها مهمة تجميع الصف العربى، ورفض أعضاء المؤتمر محاولات الابتزاز والتشويه التى تدعى زوراً وبهتاناً على وطن المحبة والتسامح والوحدة اقترافه لجرائم اضطهاد للأقباط لصرف مصر عن رسالتها القومية وتمسكها باستقلالية قرارها الوطنى.

وقد أوصى المؤتمر فى نهاية أعماله بما يلى:-

١- احترام الحقوق التاريخية الثابتة للدول المتشاطئة فى أحواض الأنهار الكبرى والالتزام بالاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولى ومبادئ حسن الجوار والتعاون الإقليمى واللجوء إلى الحوار والتفاوض والدبلوماسية الوقائية فى حل المنازعات حول المياه.

٢- يرفض المؤتمر الأفكار الجديدة الداعية إلى تسعير المياه لما تنطوى عليه من أضرار بمعايير العدالة والكفاءة ، وما يمكن أن تقود إليه من تداعيات سياسية خطيرة ، وما تحمله من تهديد لحقوق ثابتة ومستقرة وبما فيها من تعارض مع ثقافة الأمة وتقاليدها الحضارية.

٣- تنمية علاقات التعاون العربى الافريقى ودعم التوجهات العربية نحو إفريقيا والمساهمة فى حل المشكلات السياسية والاقتصادية فى القرن الافريقى وحوض النيل والمساعدة على تحقيق الاستقرار والأمن فى هذه المناطق التى تمثل البوابة الخلفية للنيل والتفهم الكامل لطموحات التنمية فى دول المنبع الإفريقية وهى طموحات ترتهن بالعمل المشترك لتنمية موارد نهر النيل فى ظل مشاريع مشتركة لحزمة الاستثمار المائى والعمل على دمج أثيوبيا كعضو دائم فى تجمع يضم دول الحوض.

٤- استحداث آليات جديدة سياسية أو قانونية لفض المنازعات التى تنشأ بين العرب ودول الجوار الجغرافى حول اقتسام الموارد المائية ومن قبيل ذلك ضرورة حث تركيا على توقيع اتفاقيات مائية مع العراق وسوريا أسوة باتفاقات تقاسم المياه التى وقعتها مع جيرانها الآخرين : اليونان وبلغاريا وإيران وروسيا طبقاً لمعاهدة لوزان ١٩٢٣،

وحملها على الاعتراف بحقوق البلدين العربيين فى نصيب عادل من مياه دجلة والفرات.

٥- تنسيق المواقف العربية فى المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالمياه واستثمار الوجود العربى فى منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامى للتأثير فى مواقف دول الجوار الجغرافى ذات الصلة بالمياه العربية لاسيما إثيوبيا وتركيا والسنغال.

٦- مساندة السلطة الفلسطينية فى مطالبها العادلة بشأن إدارة مواردها المائية فى الأراضى الفلسطينية وبسط حقوق السيادة على ما تحت أيديها من ماء وأرض والضغط على إسرائيل لتنفيذ القرارات المتعلقة بحقوق الفلسطينيين فى المياه فى أراضى السلطة الوطنية والتأكيد على الحقوق الفلسطينية فى مياه حوض الأردن وأحواض المياه الجوفية فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

٧- بث الوعى المائى بين المواطنين ونشر الثقافة المائية الرامية إلى تعديل السلوك الإستهلاكى للمياه وترشيده ودعوة أجهزة التعليم والإعلام العربية والمؤسسات الدينية والثقافية والجمعيات والمنظمات غير الحكومية للمشاركة فى حملة قومية عن المياه تؤازرها وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمقروءة.

٨- دعوة الدول العربية لإصدار التشريعات والقوانين اللازمة لتنظيم استخدام المياه مع وضع الضوابط الكفيلة لتطبيق هذه القوانين والتأكد من حماية الموارد المائية والبيئية لضمان تنمية زراعية متواصلة.

٩- يدعو المؤتمر إلى تأسيس هيئة علمية عربية تقوم بتكوين قاعدة للبيانات حول موارد المياه واستخداماتها وتعمل على تشجيع البحث العلمى والتكنولوجى فى مجال تنمية الموارد المائية والبحث عن بدائل جديدة لهده الموارد وتوفير تقنيات أكثر تقدماً وأقل تكلفة للحصول عليها.

١٠- الاستخدام الكفء للموارد المائية العربية المتاحة حالياً وتحرى قواعد الكفاءة الاقتصادية فى استخدام الموارد الناضبة وخصوصاً المياه الجوفية وتحديث نظم الرى والزراعة العربية والاستفادة من ثورة الهندسة الوراثية فى تطوير واستنباط زراعات أكثر تكيفاً مع البيئة الجافة وأقل استهلاكاً للمياه وأعلى إنتاجية وأقصر عمراً.

١١- العمل على ترشيد الاستخدامات الزراعية للمياه وتجنب الإسراف والهدر من خلال الالتزام بالمقننات المائية لكل محصول من المحاصيل وتوعية المزارعين بضرورة التقيد بها وتبطين قنوات الرى لمنع تسرب المياه.

١٢- تقدير الموقف المصرى بتجنيب مياه النيل من المباحثات متعددة الأطراف المنبثقة عن مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية وسد الذرائع أمام المحاولات الإسرائيلية لمناقشة مياه النيل فى هذه المباحثات.

١٣- الاهتمام بالآثار البيئية الخطيرة المترتبة على نقص المياه واستنفاد مخزون المياه الجوفية ورصد التغيرات الطبيعية والمناخية التى تؤثر على البيئة المائية وإيجاد نظم للإنذار المبكر بمخاطر التغيرات والكوارث البيئية.

١٤- التوسع فى استخدام الموارد المائية غير التقليدية وتطوير تقنياتها وتشمل هذه الموارد تحلية مياه البحر وتخصيصها للأغراض غير الزراعية وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعى والصناعى والصحى بعد معالجتها فى أغراض التوسع الزراعى والاهتمام ببرامج تحلية المياه ودراسة إمكانات تخفيض تكاليفها.

١٥- يدعو المؤتمر إلى يوم عربى لصيانة المياه والمحافظة على مواردها وترشيد استهلاكها تتبنى تحديده والدعوة إليه جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

١٦- العمل على إيجاد استراتيجية عربية للمياه تتبناها منظمة إقليمية متخصصة - فى غير ما تعارض مع مسئوليات المنظمة العربية للتنمية الزراعية تناط بها مسئولية إدارة المياه العربية وتنميتها وتنسيق مواقف الدول العربية فى أى مفاوضات حول المياه ودرء أى خطر يهدد حقوق العرب فى مياههم.

إن المؤتمر إذ يتقدم بهذا البيان والتوصيات إلى صانعى القرار فى مواقع المسئولية ليعتبره وثيقة عربية للحفاظ على المياه وصيانة مصادرها وتعظيم الاستفادة منها والنظر إليها على أنها مجال تعاون لا ساحة صراع ، ويدعو كل المهتمين بأمرها والمسئولين عنها إلى وضع هذه التوصيات موضع التنفيذ.

إن مركز دراسات المستقبل إذ ينهى بهذا البيان أعمال مؤتمره السنوى الثالث إنما يتوجه إلى كل الذين شاركوا فى هذه المناسبة العلمية بالتحية والتقدير متطلعاً إلى تعاون أوثق معهم

ويمد يده لكل الباحثين والخبراء والمثقفين والمراكز العلمية الشقيقة على امتـــداد الوطـن العربى لكى يشاركوا معه فى المهمة الجليلة التى أخذها على عاتقه من أجل بناء غدٍ أفضـل لنا ولأجيالنا من بعدنا.

وعلى الله قصد السبيل

صدر فى أسيوط فى ٧ شعبان ١٤١٩ الموافق ٢٦ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٩٨

رؤساء الجلسات

الأستاذ جميل مطر

مدير المركز العربى لبحوث التنمية والمستقبل

الأستاذ الدكتور بهاء الدين الغمرى

مدير مركز البحوث البرلمانية بمجلس الشعب

الأستاذ الدكتور اسماعيل صبرى مقلد

عميد كلية التجارة بجامعة أسيوط

الأستاذ الدكتور مصطفى بهجت عبد المتعال

رئيس جامعة المنوفية الأسبق

الأستاذ الدكتور سامى الفيلالى

وكيل أول وزارة الزراعة

دكتور عبد العليم محمد عبد العليم

خبير الشئون الإسرائيلية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

الأستاذ الدكتور سمعان بطرس فرج الله

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

رقم الإيداع ٩٦٢٠ / ٩٩

دار النشر والتوزيع بجامعة أسيوط
عضو إتحاد الناشرين المصريين

مطابع دار الجمهورية للصحافة